الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعـة الحاج لخضر باتنة 01
كليـة العلـوم الاجتماعيـة و الإنسانيـة
قسم التاريـخ والآثار

من تجارة البشر إلى موارد الأرض: مقاربـة تحليليـة حـول التجـارة الفرنسيـة فـي إفريقيـا الغربيـة والصحـراء الجزائريـة (1638-1945م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم
في التاريخ الحديث والمعاصر

من إعداد الطالبة:
سميـرة دعاشـي

تحت إشراف:
أ/د. حسينة حماميد

أعضاء اللجنة المناقشة:				
الرقم	الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
01	ليلى تيتة	أستاذ	جامعة باتنة 01	رئيسا
02	حسينة حماميد	أستاذ	جامعة باتنة 01	مشرفا ومقررا
03	الرزقي خيري	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 01	عضوا
04	فلة موساوي القشاعي	أستاذ	جامعة الجزائر 02	عضوا
05	لخميسي فريح	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا
06	عبد الكامل عطية	أستاذ	جامعة الوادي	عضوا

السنة الجامعية:
2022-2021 م

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾
اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا
لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾

سورة العلق، الآيات (1-5)

شكـــر خـــاص

من لا يشكر الناس

لا يشكر الله...

عرفانا بجهودها المتواصلة في ميدان البحث التاريخي؛ أتقدم بخالص شكري و امتناني لأستاذتي الفاضلة؛ الدكتورة حماميد حسينة؛ التي لم تبخل عليّ بنصائحها وتوجيهاتها العلمية القيّمة، الأمر الذي أَظهر هذا العمل الأكاديمي في المستوى المطلوب، كما كانت المُحفّزوالمُشجّع لإنهاء أطروحتي.

أسأل الله أن ينير دربها

وأن يرفع درجاتها في الدنيا والآخرة.

آميـــن

تحياتي...

شكـــر خـــاص

من لا يشكر الناس

لا يشكر الله...

عرفانا بجهودها المتواصلة في ميدان البحث التاريخي؛ أتقدم بخالص شكري و امتناني لأستاذتي الغالية؛ الدكتورة فلة موساوي-القشاعي؛ التي أشرفت على جزء من هذا الموضوع في مرحلة الماجستير.

بتميُّزها المتواضع وأخلاقها الرفيعة ؛ منحني الثقة بنفسي للتعمق في هذا الموضوع، بروح علمية عالية وبأستاذية رفيعة.

أنار الله دربها ورفع درجاتها في الدنيا والآخرة

آميـــن

تحياتي...

الإهداء

أهدي عملي إلى ...

من قاسمني مشقّة البحث؛

والدّي الكريمين حفظهما الله؛

إلى أختي نوارة التي خدمتني حتى فرغت من أطروحتي

إلى البراءة ؛ إياد، خديجة، عائشة، ميار، حفصة ومؤيد.

إلى أستاذ اللغة العربية ؛

بلجنان حمو الذي قام بتدقيق لغة الأطروحة.

إلى كل من قدم لي يد العون لإنجاز هذه الأطروحة

إلى الذين صنعوا هذا التاريخ

بدمائهم و أقلامهم

إلى وطني الغالي...

الجزائر

أهدي ...

❖ قائمة المختصرات باللغة الأجنبية:

B.M.A.E.A.O.F : Bulletin mensuel de l'Agence économique de l'Afrique occidentale française.

B.M.I.I.N.E.D : Bulletin mensuel d'information de l'Institut national d'études démographiques.

B.I.F.A.N : Bulletin de l'Institut fondamental d'Afrique noire.

O.J.S.S.H.A: The Official Journal of the Social Science History Association.

G.G.A: Gouvernement général de l'Algérie.

E.S.J: European Scientific Journal.

B.M.I.I.N.E.D: Bulletin mensuel d 'information de l ' institut national d ' études démographiques.

R.F.H.O: Revue française d'histoire d'outre mer.

R.O.M.M: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée

Ch.C.F.M: Chambre de commerce française de la méditerranée.

D.A.C.C : deraction de l'agriculture du commerce et de la coloniasation.

I.R.Ch.U: Imp. Réunies de Chambéry, Unesco

A.S.T.F.F.N.C: African Slave trade from the fifteenth to the nineteenth century

U.B.C.I.A.R: University of British Columbia and the Canadian Institute for Advanced Research.

R.A : Revue Africaine.

R.A.C : Revue Algérienne et Coloniale.

A.S.A (R.S.D.R): AREA STUDIES – AFRICA (Regional Sustainable Development Review).

مقدمة

- **مقدمة:**

يُعتبر العامل الاقتصادي الأساس الذي كان يُحرّك القوى الإمبريالية الأوروبية خارج مجالهم الجغرافي، بدليل تحولاتهم من اقتصاد إلى اقتصاد عبر قارات العالم الحديث والمعاصر؛ حيث برهنت هذه الدراسة من خلال النموذج الفرنسي، عن تلك الروابط التي جمعت أوروبا الغربية بالقارة الإفريقية والأمريكيتين، وفق متغيرات الحاجة الاقتصادية لأوروبا الغربية في السوق الدولية خلال الفترة الحديثة والمعاصرة.

هذه التحولات الاقتصادية التي استحدثتها أوروبا الغربية في مجالات توسعاتها الاستعمارية في الفترة الحديثة والمعاصرة، كانت لها انعكاسات خطيرة على القارة الإفريقية، أين عرفت هذه الأقاليم تحولات عميقة في هياكلها السياسية وبنيتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، نتاج الآثار السلبية والمدمّرة التي خلّفتها تجارة الرقيق والاستعمار القائمين على استنزاف مواردهم البشرية والطبيعية لأمد طويل، حتى أضحت أغلب هذه الدول من أفقر دول العالم في تصنيف البنك الدولي لاقتصاديات دول العالم خلال الفترة الاستعمارية وحتى يومنا هذا.

للكشف عن خبايا هذا الموضوع الهام جدًا، ضمن تخصص الدراسات الإفريقية، في حقل التاريخ الاقتصادي الإفريقي للفترة الحديثة والمعاصرة، دفعني شغف البحث العلمي لطرق أبواب هذا الموضوع الفتي والشاسع جدًا؛ "**من تجارة البشر إلى موارد الأرض**"، هذا الطرح الذي لا يقبل الانفصال لطبيعة عناصره المتصلة بعضها ببعض، لفهم حيثياته ومخرجاته بشكل صحيح ودقيق.

إن قيمة هذه الدراسة ترجع إلى أهمية الإشكالية في حدّ ذاتها، ورغبتي الجامحة في تفسير الظواهر التاريخية التي تسببت في التخلف الاقتصادي لهذه القارة، باعتماد مقاربات تاريخية ومقاربات كميَّة لتحليل الاقتصاد الاستعماري الأوروبي خارج مجالهم الجغرافي، وتحوُّلاتهم من اقتصاد إلى اقتصاد؛ من اقتصاديات التصدير القائمة على الذهب ومنتجات أخرى في القرن الخامس عشر، إلى اقتصاديات التصدير القائمة على البشر لأزيد من أربعة قرون، إلى اقتصاديات التصدير القائمة على منتجات الأرض خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وأخيرا اقتصاديات التصدير القائمة على معادن الأرض بعد الحرب العالمية الثانية. محاولين بذلك تفسير كيف ساهم الأفارقة في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي لأوروبا الغربية، على حساب تراجع مستوى التنمية الاقتصادية المحلية لهذه القارة خلال الفترة الحديثة والمعاصرة.

إن هذا الموضوع النموذجي لفرنسا ومستعمراته في إفريقيا الغربية والصحراء الجزائرية بالقارة الإفريقية؛ يعدّ دراسة معمّقة للتاريخ الاقتصادي لهذه الأقاليم النموذجية، والتي كان منطلقها النتائج التي كشفت عنها أبحاثي حول الجزئية التي تناولتها في مرحلة الماجستير بعنوان؛ **الاهتمام**

الفرنسي بالتجارة في الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية ما بين (1850-1945م)، وهي أن هذا الموضوع لم يكن وليد القرن التاسع عشر، وإنما يمتد إلى بدايات العصور الحديثة مع الكشوفات الجغرافية إلى غاية استقلال هذه المستعمرات، التي فسحت مجالا واسعا للسيطرة الأوروبية على التجارة الخارجية في نظام البحار والمحيطات وعبر الصحراء الإفريقية الكبرى، فكان للتحولات الاقتصادية في إفريقيا؛ مرتبطة أساسا بسياسة الاقتصاد الاستعماري الأوروبي بالمنطقة، الذي كان يتحول من اقتصاد إلى اقتصاد طيلة الفترة الحديثة والمعاصرة استجابة لمطالب السوق الدولية.

لذلك جاءت صياغة عنوان هذه الأطروحة بهذا الشكل؛ **من تجارة البشر إلى موارد الأرض: مقاربة تحليلية حول التجارة الفرنسية في إفريقيا الغربية والصحراء الجزائرية (1638-1945م)**؛ يعتبر الشطر الأول من عنوان الأطروحة: **"من تجارة البشر إلى موارد الأرض"** موضوعا عاما يتعلق بالقارة الإفريقية كاملة، ومنه أسقطت حيثياته على النموذج الفرنسي ومستعمراته في إفريقيا الغربية والصحراء الجزائرية ما بين (1638-1945م) كحيز جغرافي وزمني لهذه الدراسة النموذجية؛ مع العلم أنني لم أضع دراسة حول الصحراء الجزائرية للفترة ما بين (1638-1830م)، ذلك لأنه خلال هذه الفترة لم تكن فيه الصحراء الجزائرية خاضعة لفرنسا مثل إفريقيا الغربية، وهذا تقيُّدًا بأهداف هذه الدراسة الرامية إلى تحليل الاقتصاد الاستعماري الفرنسي بالإقليمين، وآثاره على مستوى التنمية الاقتصادية بهذه الأقاليم النموذجية.

كما يمكن أن أشير هنا إلى نقطة مهمّة جداً وهي؛ أنني تنازلت عن دراسة القسم الأخير من هذه الدراسة والخاص بـ: التحولات الإقتصادية بالإقليمين بعد الحرب العالمية الثانية ما بين (1945-1962م)، والمتمثل في التحول إلى اقتصاديات التصدير القائمة على معادن الأرض في الصحراء الجزائرية، وتنمية الاقتصاد المفتوح في غرب إفريقيا، لأسباب خارجة عن رغبتي لأهمية هذا الجزء في استكمال سلسلة التحولات الاقتصادية الفرنسية بالإقليمين استجابة لمطالب السوق الدولية، ضمن المشروع الاستعماري الأوروبي بالقارة، والسبب موضوعي جدًا، وهو أن استمرار البحث في هذا القسم الأخير من الدراسة، لن يكتمل إلا بعد عامين أو ثلاث أعوام أخرى، ولأن الفترة الممنوحة لإنجاز الأطروحة أقل من الفترة اللازمة لإتمام هذه الدراسة، لذلك لجأت لتعديل العنوان وتقليص الفترة المدروسة.

- **إشكالية الموضوع:**

تناولت في هذا الموضوع جانبا من جوانب التاريخ الاقتصادي لإفريقيا خلال فترة التواجد الأوروبي في القارة الإفريقية، حيث اخترت النموذج الفرنسي لتحليل التجارة التجارة الفرنسية مع

مستعمراتها في إفريقيا الغربية والصحراء الجزائرية طيلة فترة تواجدها بهذا الفضاء الجغرافي الواسع ما بين (1638-1945م)، من خلال قراءاتي العديدة تمكنت من تحديد إطار إشكالية هذه الدراسة والمتمثلة في؛ تحليل الاقتصاد الاستعماري الفرنسي في مستعمراته إفريقيا الغربية والصحراء الجزائرية، من خلال تحولاته من اقتصاد إلى اقتصاد في هذا المجال الجغرافي ما بين (1638-1945م)، وكيف ساهمت هذه الأقاليم النموذجية في تنمية ونمو الاقتصاد الفرنسي طيلة هذه الفترة، وتداعياتها على مستوى التنمية الاقتصادية لهذه المستعمرات خلال الفترة المدروسة.

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع، كان لابد أن نتطرق إلى جزئيات هذه الإشكالية التي تم تسطيرها في الأقسام الثلاثة للأطروحة كما يلي:

- التعرف على مستوى التنمية الاقتصادية لهذه الأقاليم، بالموازاة مع باقي قارات العالم القديم قبل القرن الخامس عشر، أي قبل التواجد الأوروبي بالقارة الإفريقية، لتفسير مسبّبات التخلف الاقتصادي لهذه المناطق لاحقا.
- تفسير ظاهرة التحول الاقتصادي في إفريقيا استجابة لمتغيرات الحاجة الاقتصادية للدول الأوروبية في السوق الدولية.
- تفسير كيف ساهم الأفارقة في تنمية ونمو الاقتصاد الأوروبي على حساب الاقتصاد المحلي من خلال النموذج الفرنسي في مستعمراته الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية.
- تفسير آثار تجارة الرقيق على التخلف الاقتصادي لإفريقيا الغربية من خلال؛ إجراء اختبارات القياس بين صادرات الرقيق لكل دولة مع مجموعة متغيرات لتحديد مستوى التنمية الاقتصادية لكل دولة بعد التعافي من تجارة الرقيق ما بين (1400-1900م) وما بين (1900-1950م).

- تفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية خلال الفترة المدروسة من خلال؛ إجراء اختبارات قياس العلاقة بين نصيب الفرد الأولي لسنة 1870م، مع متوسط نصيب الدخل الفردي للفترة ما بين (1870-1950م) لكل من الدول الاستعمارية ومستعمراتها، لفهم فجوة الدخل بين هذه المستعمرات والدول الاستعمارية لها.

- تفسير آثار الاستعمار على الجزائر وإفريقيا الغربية، قبل وبعد أفول التجارة الصحراوية من خلال؛ قياس العلاقة بين نصيب الفرد الأولي لسنة 1870م، مع متوسط نصيب الدخل الفردي للفترة ما بين (1900-1923م) وما بين (1925-1950م).

- تفسير أيٍّ من الظواهر السببية؛ تجارة الرقيق أو الاستعمار كان لها تأثير قوي على تخلف هذه المناطق من خلال؛

1. قياس العلاقة بين صادرات الرقيق التي تم تطبيعها بمتوسط النمو السكاني ما بين (1400–1900م) مع متوسط نصيب الفرد لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية ما بين (1900–1950م)، وهي الفترة التي تتزامن مع أفول تجارة الرقيق والتجارة الصحراوية معا.
2. قياس العلاقة بين متوسط نصيب الفرد لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية، مع الجزائر ودول الساحل فقط ، قبل أفول التجارة الصحراوية ما بين (1870–1900م) وبعدها ما بين (1900–1950م)، وهذا لتحديد أيٍّ من الظواهر الأكثر تأثيرا على الأخرى والمسببة في جعل منطقة من هذه المناطق أكثر فقرا بين العينات التي تم اختبارها.

هذه الإشكاليات الفرعية كانت أساسية للإجابة على الإشكالية الرئيسية، والخروج بنتائج ظاهرة التخلف الاقتصادي لهذه الأقاليم النموذجية خلال الفترة المدروسة، من خلال توظيف المقاربات التاريخية والمقاربات الكمية على النموذج الفرنسي في مستعمراته بالجزائر وغرب إفريقيا.

- **الدراسات السابقة للموضوع:**

لقد انطلقت في دراسة هذا البحث من بعض الدراسات الأساسية التي عالجت الموضوع كل دراسة من زاوية معينة، ولعل أهمها الدراسة التي قدمها كورتا (Curtin) حول "تجارة الرقيق في المحيط الأطلسي" (The Atlantic slave trade)، وتعتبر هذه الدراسة من أولى الدراسات التي قامت بدراسة إحصائية شاملة لعدد الرقيق المُرحّل من سواحل الأطلسي نحو الأمريكيتين، ورغم الانتقادات التي وُجّهت لهذه الدراسة، إلا أنها تعتبر ذات أهمية بالغة، لاسيما بعد مقارنتنا لإحصائيات كورتا مع إحصائيات الأرشيف الرقمي المتعلق برحلات العبيد عبر الأطلسي (Slavevoyages)، أين تجلّت قيمة هذه الدراسة بشكل واضح بالرغم من أنه اعتمد فقط أرشيفات فرنسا وإنجلترا في عمله.

بالرغم من أن هناك عدّة دراسات ظهرت بعد الدراسة التي قدّمها كورتا مثل؛ الدراسات التي قدمها كل من؛ ميتاس، شتاين، لوفوجوي، وريشاردسون، إلا أنها اقتصرت كُلها على القرن الثامن عشر فقط، الأمر الذي دفعني لاعتماد الأرشيف الرقمي؛ "رحلات العبيد عبر الأطلسي" (https://slavevoyages.org/assessment/estimates)، هذا الأرشيف يُعد شاملا لإحصائيات الرقيق حسب كل دولة أوروبية، وحسب موانئ الصعود من سواحل إفريقيا جنوب الصحراء، وموانئ النزول على سواحل الأمريكيتين،...الخ، لذلك كان اعتماد عليه شبه كليّ في

دراسة كل زوايا تجارة الرقيق من خلال تلك الإحصائيات المدرجة فيه؛ بالإضافة إلى معرفة المجموع الكلي للرقيق المُرحّل خلال فترة تجارة الرقيق كلها، وظّفت تلك الإحصائيات في عمليات حسابية لوضع تعداد سكاني للأفارقة بالأمريكيتين، وحساب نسبة الخسارة السكانية في غرب إفريقيا، ...الخ.

يضاف إلى هاتين الدراستين، هناك مساهمة لـ بوفيل بدراسة حول "تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير"، هذه الدراسة مهمة جدًّا في معرفة العلاقات التي نُسجت بين سكان المغرب الإسلامي ببلاد السودان وروابطهم التجارية القائمة على تجارة الملح والذهب قبل أفول التجارة الصحراوية بدايات القرن العشرين. إضافة إلى مساهمة هوبكنز حول "التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية" في الفترة الاستعمارية، أين أحاط بحيثيات الموضوع بصفة عامة. غير أن ما يعيب هاتين الدراستين أنهما لم تعتمدا على المنهج الكمّي للوصول إلى نتائج أكثر دقّة، لذلك كانت الإضافة التي قدّمناها لهاتين الدراستين هي وضع مقاربات كميّة للتاريخ الاقتصادي لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية محل الدراسة، خلال فترة تجارة الرقيق والفترة الاستعمارية ما بين (1638-1945م).

أما عن الدراسات التي عالجت موضوع التاريخ الاقتصادي للجزائر من جوانب متعددة، نجد الدراسة التي قدمها راوول إلسا ميسرشميت (Messerschmitt Raoul-Elisée) حول "الجمارك ونظام التجارة الخارجية في الجزائر" (Le régime douanier et de commerce extérieur de l'Algérie)، هذه الدراسة كانت هامة جدا لاسيما أن مؤلفها عاصر الفترة التاريخية، أين تم توظيفها لوضع مقاربات كمّية للاقتصاد الاستعماري الفرنسي بالجزائر.

أما عن الدراسات الحديثة التي عالجت موضوع الآثار الطويلة المدى لتجارة الرقيق والاستعمار على التنمية الاقتصادية في إفريقيا، نجد الدراستين اللتين قدمهما ناثان نان (Nunn Nathan) حول "الآثار طويلة المدى لتجارة الرقيق في إفريقيا" (The Long-Term Effects of Africa's Slave Trades) والدراسة الثانية: "مقيدون بالماضي: أسباب ونتائج تجارة الرقيق في إفريقيا" (Shackled to the Past: The Causes and Consequences of Africa's Slave Trade).

هاتان الدراستان كانتا في غاية الأهمية لتفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي في إفريقيا عامة باستخدام طريقة المربعات الصغرى في عملية اختبارات القياس. لذلك تم الاعتماد على الطرح المنهجي لهاتين الدراستين لتفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي في كل من الجزائر وإفريقيا الغربية، بعد التعافي مباشرة من تجارة الرقيق وبعد أفول التجارة الصحراوية عام 1900م، مع التقيد بفترة الدراسة أي؛ تفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي بالإقليمين قبل تحول الاقتصاد الاستعماري

بالإقليمين نحو معادن الصحراء الجزائرية وتنمية الاقتصاد المفتوح بإفريقيا الغربية بعد 1950م. هذه الدراسات كانت المنطلق الأساسي لوضع دراسة شاملة للتاريخ الاقتصادي لهذه الأقاليم النموذجية للفترة الحديثة والمعاصرة.

- **طبيعة المصادر والمراجع المعتمدة:**

لطرح مقاربات تاريخية وكميَّة حول موضوع التّحولات التجارية الفرنسية في إفريقيا، تنوعت المادة العلمية الأساسية بين المصادر الأولية والمراجع الأساسية لدراسة هذا الموضوع، لذلك حاولت تصنيفها إلى ثلاثة أنواع من الوثائق، وتتمثل هذه الأصناف الثلاثة في الوثائق الأرشيفية الورقية والرقمية، والمؤلفات التي عاصرت الفترة المدروسة والمراجع الأساسية المُكمّلة للمصادر الأولية، وهذا ما نحاول عرضه في النقاط التالية:

1. المصادر الأرشيفية:

تمثلت في الوثائق الخاصة بسجلات المحاكم الشرعية ما بين (1733-1936م)، وصلت إلينا في شكل تقاييد كتبت باللغة العربية، تتضمن في أغلبها معاملات البيع والشراء والعتق والزواج، لبعض العبيد الوافدين إلى الجزائر، هذه الوثائق تعد قليلة جدا، لذلك لم نستطع التعرف على عدد العبيد الأفارقة الوافدين إلى الجزائر.

في حين جاءت النشرات الشهرية الخاصة بالوكالة الاقتصادية لإفريقيا الغربية، التي تم تدوينها من قبل الجمارك الملكية الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية، في شكل منتظم كل نشرة شهرية على حده، وأحيانا تأتي مجتمعة في شكل كتاب يضم كل النشرات الشهرية التي صدرت خلال سنة واحدة، تتصف بالوضوح والشمولية لكل المعلومات والإحصائيات الاقتصادية التي تتعلق بكل مستعمرة، إضافة إلى معالجتها جانب التجارة الخارجية لفرنسا مع باقي مستعمراتها، لذلك تعتبر هذه النشرات من أهم المصادر الأولية التي تم اعتمادها بشكل كبير في هذه الدراسة.

كما جاء الأرشيف الرقمي المتعلق برحلات العبيد عبر المحيط الأطلسي، الذي في كل مرة يُصدر طبعة جديدة منقحة ومزيدة حسب ما تصلوا إليه من أرشيفات جديدة من مختلف الدول والمناطق التي ساهمت في تجارة الرقيق مع الأمريكيتين، هذا الأرشيف يتضمن إحصائيات الرقيق حسب كل دولة أوروبية، وحسب موانئ الصعود من سواحل إفريقيا جنوب الصحراء، وموانئ النزول على سواحل الأمريكيتين، بالسنوات والعقود والقرون من بداية تجارة الرقيق إلى غاية توقفها. كما يتضمن هذا الأرشيف خرائط ومعلومات عن الأصول الإنثوغرافية لبعض الأفارقة الذين رُحّلوا نحو الأمريكيتين. لذلك يعتبر هذا الأرشيف الرقمي من أهم المصادر الأولية لدراسة موضوع تجارة الرقيق عبر الأطلسي.

2. البيبليوغرافيا:

لقد تنوعت البيبليوغرافيا بين المصادر الأولية والمراجع الأساسية والثانوية، هذه الدراسات تشكل بيبليوغرافيا غنية ومتنوعة تنوع هذا الموضوع، فهي تحتوي على عدد مُهم من المؤلفات المختصة في التاريخ الاقتصادي لكل من إفريقيا الغربية والجزائر خلال الفترة الحديثة والمعاصرة، يمكن تصنيفها إلى قسمين رئيسيين هما:

- **المصادر الأولية:**

هي مؤلفات مستمدة أساسا من تدوين بعض القناصل الذين عملوا في هذه المستعمرات، والرحالة والمغامرين وكذا بعض الجهات الإدارية مثل غرفة التجارة الفرنسية للبحر الأبيض المتوسط، المديرية الزراعية والتجارية والاستعمار، مكاتب الجمارك، الذين عاصروا هذه الفترات التاريخية للتواجد الفرنسي في إفريقيا الغربية والجزائر، فكانت كتاباتهم في غاية الأهمية، إذ تضمنت معلومات مختلفة تخدم موضوع الدراسة مباشرة، لاسيما تلك الكتابات التي جاءت في شكل عرض للإحصائيات الفلاحية والصناعية والتجارية لهذه الأقاليم محل الدراسة، حيث قدمت فائدة كبيرة للبحث الأكاديمي في مجال التاريخ الاقتصادي لهذه الأقاليم.

- **المراجع الأساسية:**

هي الدراسات الحديثة المكمّلة للمصادر الأولية، حيث برزت بعض الدراسات نتيجة الافتقار الصارخ لمعطيات المصادر الأولية، فكان وجوب بناء معطيات جديدة باستخدام جملة من المعطيات المترابطة، باعتماد التقنيات العلمية لسد الفراغ المعرفي حول معطيات معينة، مثل تقديرات مانينغ التي توصل إليها لمعرفة النمو الديموغرافي لسكان غرب إفريقيا، والتقديرات التي وضعها ناثان نان حول إعادة توزيع الرقيق على كل دولة اعتمادا على الإثنيات العرقية لمعرفة حجم الرقيق المرحل من كل دولة، وغيرها من الدراسات التي لا يستغني عنها الباحث الأكاديمي في مثل هذه الدراسات الفتية، التي تحتاج إلى عقول الباحثين الأفارقة في حقل التاريخ الاقتصادي الإفريقي.

بالإضافة إلى عديد من الدراسات الثانوية التي عالجت هذا الموضوع الشاسع كل من زاوية معينة، وحتى يمكن الإلمام بهذه الدراسات وغيرها من المصادر، قمت بوضع قائمة صنفت فيها الأرشيف والمصادر والمراجع المعتمد عليها في هذا البحث، ثم وضعت قوائم خاصة بفهارس الخرائط والجداول والمخططات البيانية والملاحق المرتبطة بموضوعنا.

- **المنهج العلمي المعتمد:**

تندرج المقاربات ضمن المنظومة المنهجية التي يعتمدها الباحث لغرض انجاز دراسة معينة، وضمن هذا السياق وبحكم طبيعة هذه الدراسة المندرجة ضمن التاريخ الاقتصادي، فإن طرح مقاربات تاريخية وأخرى كميَّة، يستلزم اعتماد عدّة مناهج أساسية وهي منهج التحليل التاريخي، منهج التحليل الكميّ والمنهج المقارن، لمقاربة هذا الموضوع وفق رؤية تاريخية وقراءة تحليلية، ثم مقاربته وفق نتائج كميَّة باستعمال المسح الكميّ تحليله للخلوص إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية لهذه الدراسة النموذجية.

ذلك؛ لأن إدراك الظواهر التاريخية في عمقها، والتفسير المتبصّر لمعطياتها وإفرازاتها، يستلزم تحيينا مستمرا لأدوات المساءلة، وتنويعا في المناهج البحثية، بغية الخلوص إلى نتائج وتصورات أكثر دقة وموضوعية، ومن ثمّ التخلص تدريجيا من قيود البحث التقليدي القائم على أساس التوصيف الحدَثي التقريري. لأن تطبيق منهج التحليل الكميّ يسمح لنا بوضع مقاربات أكثر موضوعية حول مُنتِجات الظواهر التاريخية المدروسة، وتفسير واقعها، ورصد العلاقة بين متفاعلاتها، وتعقّب مؤشرات المتغيرات التي تؤثر فيها، وفق معطيات رقمية قابلة للقياس والملاحظة، والتي تُشكل الأساس الذي ينطلق منه الباحث في تحليل بياناتها، والكشف عن مضمراتها.

❖ **محتوى الموضوع:**

حتى استوفي الموضوع حقه من الدراسة والتحليل للإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع؛ قمت بتقسيم هذه الأطروحة إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول خاص بالمقاربة التاريخية يتضمن فصلين، والقسم الثاني خاص بالمقاربة التحليلية ويتضمن ثلاثة فصول، أما القسم الثالث خاص بالمقاربة الإستنتاجية ويضمن فصلين، إضافة إلى مدخل ومقدمة وخاتمة، وهي كما يلي:

- **المقدمة:** تم تعريفي بالموضوع وأهميته التاريخية، وطرح إشكالية الأطروحة، وقدمت وصفا لطبيعة المصادر والمراجع الموظفة في هذه الدراسة، ومحتوى الفصول، وآفاق هذه الدراسة وصعوبات البحث.
- **المدخل:** تم التمهيد لهذه الدراسة بمدخل حول التاريخ الاقتصادي لصحراء المغرب الأوسط (الصحراء الجزائرية) والسودان الغربي (إفريقيا الغربية) قبل وصول الأوروبيين إلى سواحل غرب

إفريقيا، لمعرفة مستوى التنمية الاقتصادية لهذه الأقاليم قبل التواجد الأوروبي بالقارة، من خلال عرض خصائص الطبيعة الجغرافية والبشرية والاقتصادية للإقليمين، أين بينت هذه العناصر أن تمايز هذه الخصائص بين طرفي الصحراء الكبرى قد خلق نوعا من التكافل الاجتماعي والتشابه الحضاري، والتكامل الاقتصادي للإقليمين، حيث عاشت هذه المناطق فترات طويلة من الرّخاء الاقتصادي، فكانت تتطور بشكل طبيعي بالموازاة مع باقي القارات، وكانت صلة الاتصال التجاري بين شعوب الساحل المتوسطي والأطلسي، عبر حلقة الوسط لسكان الصحراء والسافانا، سببا في رخائها ورخاء دول جنوب أوروبا، لاسيما بعد تزايد تدفق الذهب من بلاد السودان الغربي، هذا المعدن التبري كان سببا جوهريا في دحر حضارات هذه الأقاليم، فور وصول الأوروبيين إلى مواقع إنتاجه على سواحل غرب إفريقيا.

أما أقسام الأطروحة وفصولها؛ فقد اعتمدت فيها الترتيب التالي:

I. **القسم الأول:** كان في شكل مقاربة تاريخية لتحولات الاهتمام الفرنسي بالإقليمين، وقد تضمن الفصول التالية:

1. الفصل الأول:

ناقشت في الفصل الأول الروابط التاريخية التي جمعت بين أوروبا الغربية وإفريقيا الغربية والعالم الجديد، خلفيات تطلُّع أوروبا الغربية خارج مجالها الجغرافي، والتحوُّل التجاري السريع في إفريقيا الغربية من اقتصاد إلى اقتصاد؛ من اقتصاديات التصدير القائمة على الذهب ومنتجاتها المحلية إلى اقتصاديات التصدير القائمة على تجارة الرقيق، حيث بينت هذه الدراسة أن السبب الرئيسي الذي كان يحرّك القوى الإمبريالية خارج مجالهم الجغرافي، كان من أجل البحث عن أهم العناصر المادية التي قامت عليها ثرواتها وتنميتها الاقتصادية.

فكان المعدن التبري السبب الرئيسي الذي ربط دول أوروبا الغربية بسواحل غرب إفريقيا بحثا عن مصادر إنتاجه بدلا من الوسيط المغاربي منتصف القرن الخامس عشر، لكن باكتشاف الأوروبيين للعالم الجديد وتكوين إمبراطوريات قائمة على زراعة المحاصيل التجارية واستخراج المعادن، تحولت اهتمامات الأوروبيين في المنطقة من تجارة الذهب إلى تجارة الرقيق لتوفير العمالة المجانية لمزارعهم بالعالم الجديد بدايات القرن السادس عشر. وهذا يعد مؤشرا للتحول التجاري العميق في إفريقيا الغربية، من خلال الانغماس في التجارة الأطلسية على نطاق واسع، باعتماد إنتاج سلعة واحدة وهي سلعة البشر للسوق الدولية في نظام المحيط الأطلسي.

وركزت في هذا الفصل على النموذج الفرنسي بمنطقة إفريقيا الغربية وربطها بالعالم الجديد، أين تزامن التوسع الفرنسي على سواحل غرب إفريقيا مع العالم الجديد في القرن السابع عشر، لهدف المسارعة إلى منافسة الأوروبيين لتوفير العمالة الإفريقية المجانية لمزارعهم المتنامية بالعالم الجديد لأزيد من أربعة قرون، لتنمية اقتصادها على حساب الأفارقة والسكان الأصليين بالأمريكيتين، حيث شهدت إفريقيا الغربية خلال هذه الفترة الطويلة صراعات شديدة بين الأوروبيين حول مناطق النفوذ، مع تغذية الصراعات بين ممالك غرب إفريقيا من أجل تحقيق أرباح خيالية من تجارة البشر، هذه السياسة الوحشية قوبلت بالرفض من قبل الأفارقة الأحرار، فكان التعبير على رفض العبودية بقيام الثورات المستمرة في الوطن الأم والوطن الجديد بالأمريكيتين، والتي انتهت بتراجع المد الاستعماري بالأمريكيتين وإلغاء تجارة الرقيق.

2. الفصل الثاني:

بحثت في الفصل الثاني عن الخلفيات التاريخية لمسألة التحول التجاري في القرن التاسع عشر؛ فكان لاستقلال معظم المستعمرات بالأمريكيتين وتراجع المدّ الاستعماري هناك، أن أدّى إلى تغيير مسار الحركة الاستعمارية الأوروبية من الأمريكيتين إلى القارة الإفريقية، حيث يظهر هذا الفصل أنه كان لأوروبا الغربية واسع النظر في كيفية إحلال إفريقيا محل الأمريكيتين، لذلك يعتبر مؤتمرَا فيينا عام 1814م وإكس ليشابيل عام 1818م، من أهم المؤتمرات التي عُقدت بين الدول الأوروبية بدايات القرن التاسع عشر، لتحديد مجال نفوذ كل دولة أوروبية في مجالها المعهود خلال فترة تجارة الرقيق بالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء، وتصفية شمال إفريقيا من الدولة العثمانية للحلول محلّها، فكان لتفعيل عامل محاربة تجارة الرقيق عبر سواحل وصحاري إفريقيا له علاقة وثيقة الصلة بالسياسة الاقتصادية الجديدة بالقارة الإفريقية، ومن هنا نفهم دوافع احتلال فرنسا للجزائر وإفريقيا الغربية كنموذج لهذه الدراسة، حيث يوضّح هذا النموذج أن الصراع التنافسي بين فرنسا وإنجلترا في صحراء ليبيا، جعل فرنسا تسارع لاحتلال الجزائر لهدف الربط التجاري بين هذين الإقليمين، أين استغلت كل الوسائل العلمية والكشفية والثقافية وحتى العسكرية لاحتلال ضفتي الصحراء الجزائرية، لتحويل مسار التجارة الصحراوية من يد الإنجليز والأتراك بصحراء ليبيا نحو الجزائر، وهذا ما تحقق بدايات القرن العشرين.

II. **القسم الثاني:** كان في شكل مقاربة تحليلية للتجارة الفرنسية مع الإقليمين، وقد تضمن الفصول التالية:

1. الفصل الثالث:

استخدمت في الفصل الثالث مجموعة إحصائيات وبيانات مختلفة تم إنشاؤها للتمكن من تحليل التجارة الفرنسية بين مستعمراتها بالأمريكيتين وغرب إفريقيا، كنموذج توضيحي لفهم كيف حققت أوروبا الغربية تنميتها الاقتصادية من تجارة الرقيق والعمالة الإفريقية، أين تم توظيف المعطيات الإحصائية لمجموع الرقيق المرحّل، والتعداد السكاني للأفارقة بالعالم الجديد، وأسعار الرقيق على سواحل غرب إفريقيا والعالم الجديد ومنتجاتهم بجزر الأنتيل، في تحليل التجارة الخارجية لفرنسا بين مستعمراتها في جزر الأنتيل وغرب إفريقيا عبر فترات تاريخية محددة، التي أوضحت في مجملها؛ أن مسألة تصاعد وتراجع نسبة التزايد السكاني ومنتجاتهم في جزر الأنتيل، تتوافق مع تجارة الرقيق على سواحل إفريقيا الغربية وأسعارهم، والتي تنعكس مباشرة على نسبة الأرباح التي تحققها التجارة الخارجية لفرنسا بفضل تجارة الرقيق ومنتجاتهم بجزر الأنتيل، بالموازاة مع الخسائر الاقتصادية والبشرية التي لحقت بإفريقيا الغربية من هذه السياسة التجارية الفرنسية، فكانت هذه المعالجة التحليلية انعكاسا للمعالجة التاريخية في الفصل الأول حول تجارة الرقيق.

كما ناقشت في هذا الفصل مسألة الوظائف الاقتصادية لكل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وجزر الأنتيل وسواحل إفريقيا جنوب الصحراء في نظام الأطلسي، بيّن أنه كان هناك تكاملٌ اقتصاديٌّ في العالم الاستعماري الأوروبي، أين تم تحديد مستوى التنمية الاقتصادية لكل هذه الأقاليم خلال فترة تجارة الرقيق كما يلي؛ كانت الآثار الإنمائية ترتكز بالدرجة الأولى على أوروبا الغربية، كونها تهيمن على التجارة والتمويل والنقل والتصنيع ، ثم الولايات الوسطى والشمالية الشرقية لأمريكا الشمالية التي تؤدي وظائف اقتصادية شبيهة بأوروبا الغربية، أما أمريكا اللاتينية، يمكن القول عنها أنها استفادت من القوة العاملة الإفريقية باستخدام عوامل إنتاج أوروبية مما أثّر على تنميتها الداخلية، أما المتضرّر الأكبر فكانت إفريقيا جنوب الصحراء، التي قدّمت مواردها البشرية لخدمة اقتصاد الأمريكيتين وأوروبا الغربية، مقابل السلع الأوروبية، وبالتالي حققت تنمية اقتصادية شاملة بأوروبا الغربية، ودمّرت تنميتها البشرية والاقتصادية.

2. الفصل الرابع:

قمت في الفصل الرابع على تحليل معطيات الحركة التجارية بين فرنسا ومستعمراتها في إفريقيا الغربية ما بين (1827-1939م)، في ظل التحول التجاري للقرن التاسع عشر، أين قادنا هذا الفصل بداية الأمر لتوضيح الخلفيات التي انطلقت منها فرنسا للاستثمار في التربة الإفريقية، وهي أن إفريقيا الغربية كانت تنتج المحاصيل التجارية قبل القرن التاسع عشر، هذا النمط المتطور في نوعية الإنتاج المصدر من كل إقليم، وجنسية الشريك التجاري الرئيسي ظلا متسقين في كل منطقة لأمد طويل، مما أثّرت هذه التطورات في العلاقات التجارية الخارجية في نظام المحيط الأطلسي بقوة على طبيعة التحول التجاري في القرن التاسع عشر، حيث انطلقت كل دولة مستعمرة من مكانها المعتاد خلال فترة الاتجار بالبشر نحو الداخل، لتحويل إفريقيا الغربية من إنتاج البشر إلى إنتاج المحاصيل التجارية بأيدي الأفارقة، لاسيما وأن الأوروبيين قد تمركزوا في قطاع الخدمات الذي استتبع تكوين أملاك وظيفية للخدمة المدنية لغير الأفارقة، ما جعلهم يتحكّمون في كافة هياكل الاقتصاد النقدي والتجارة الخارجية للمنطقة.

لذلك؛ جاءت مناقشة هذا الفصل حول أسباب تصاعد الإنتاج الفلاحي وتنوعة على مرّ الفترات التاريخية المتباينة ما بين (1906-1939م)، من خلال تحليل صادرات وواردات إفريقيا الغربية الفرنسية، مفادها أن هذا التنوع والتصاعد في الإنتاج التجاري بأيدي الأفارقة، لأنهم كانوا مثقلين بالضرائب المتنوعة التي فرضت عليهم وعلى ممتلكاتهم، والتي كانت أكبر بكثير من قيمة صادرات وواردات إفريقيا الغربية الفرنسية من جهة، ومن جهة أخرى لأن الأفارقة كانوا مجبرين على إنتاج محصول أو محصولين تجاريين في السنة، مقابل السلع الاستهلاكية المستوردة من قبل فرنسا. هذه السياسة الاقتصادية المطبقة على مستعمرات إفريقيا الغربية الفرنسية، كانت تنعكس مباشرة على نسبة الأرباح التجارية التي كانت تحققها فرنسا، بالموازاة مع الخسائر الاقتصادية التي لحقت بإفريقيا الغربية جراء هذه السياسة التجارية القائمة على طرف واحد، أين أمكننا تقييم الدخل السنوي المتزايد لفرنسا، مقابل العجز المستمر للدخل السنوي لهذه المستعمرات، من تحديد مستوى التنمية والنمو الاقتصادي التي خرجت بها فرنسا ومستعمراتها خلال الفترة الاستعمارية ما بين (1817-1945م).

3. الفصل الخامس:

بحثت في الفصل الخامس عن خلفيات الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية، من خلال توظيف النموذج الإحصائي لتحليل البيانات المتعلقة بالمقومات الاقتصادية لفرنسا في الصحراء الجزائرية مقارنة بمنتجات الشمال الجزائري، حيث أوضح الفصل بأن التنوع الإنتاجي الفلاحي

والصناعي والمعدني، كان مقتصرا على الشمال الجزائري، دون الجنوب الجزائري الذي ظهرت إحصائياته ضئيلة كمًا ونوعا، في المقابل كان الاهتمام بمد خطوط السكك الحديدة والطرق المعبدة إلى دواخل الصحراء وبين طرفي الصحراء الجزائرية، لهدف الربط التجاري بين مستعمرات فرنسا في إفريقيا جنوب الصحراء بالجزائر، في إطار المنافسة التجارية العابرة للصحراء الكبرى. على هذا الأساس عالج هذا الفصل التجارة الفرنسية عبر سواحل وصحاري الجزائر، وكشفت المقارنة بين التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية، قبل وبعد استعمال الدروب العابرة للصحراء الجزائرية ما بين (1830-1945م)، عن تصاعد التجارة الخارجية للفترة التي تلت الحرب الكونية الأولى مباشرة بثلاثة أضعاف عن الفترة التي سبقتها، وتعتبر التجارة الصحراوية أحد أسبابها، في المقابل يسجل الميزان التجاري الجزائري عجزا طيلة فترة التجارة الاستعمارية هذه. وتفسير هذه الظاهرة التاريخية في تاريخ الاقتصاد الاستعماري، تكشف عن الاهتمام الفرنسي بتحصيل الإنتاج الفلاحي التجاري والمعدني، دون الاستثمار في إقامة مصانع حديثة بالجزائر، مع التفنن في فرض ضرائب متنوعة على الأشخاص وممتلكاتهم وعلى مدخلات ومخرجات البلد حتى أفرغت جيوب الأهالي، مقابل إغراق السوق الجزائرية بالسلع الاستهلاكية الفرنسية المنافسة للمنتجات المحلية، الأمر الذي أدخل الجزائر في نفق مظلم، مثقل بالديون الائتمانية والتجارية. هذه السياسة الاقتصادية المطبقة على الجزائر، كانت تنعكس مباشرة على نسبة الأرباح التجارية التي كانت تحققها فرنسا، بالموازاة مع الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالجزائر جراء هذه السياسة التجارية القائمة على طرف واحد، أين أمكننا تقييم الدخل السنوي المتزايد لفرنسا، مقابل العجز المستمر للدخل السنوي للجزائر، ومن ثمة تحديد مستوى التنمية والنمو الاقتصادي التي خرجت بها فرنسا والجزائر خلال الفترة الاستعمارية ما بين (1830-1945م).

III. **القسم الثالث:** كان في شكل مقاربة استنتاجية حول آثار تجارة الرقيق والاستعمار على التنمية الإفريقية للإقليمين خلال فترة الدراسة، وقد تضمن الفصول التالية:

1. **الفصل السادس:**

قدمت في هذا الفصل الإستنتاجي تفسيرات حول مسببات التخلف الاقتصادي لإفريقيا الغربية الناتجة عن آثار تجارة الرقيق خلال وبعد التعافي من هذه التجارة، عن طريق إجراء اختبارات قياس العلاقة بين تجارة الرقيق والظواهر الناتجة عن تجارة الرقيق من تجزأ سياسي، وعرقي واجتماعي وتراجع ديموغرافي، أين رصت لنا اختبارات القياس هذه الظواهر مجتمعة، لفك لغز أسباب تخلف إفريقيا الغربية لاحقا، حيث أوضح هذا الفصل أن هناك علاقة ايجابية بين صادرات الرقيق ودرجة التفتت العرقي بكل دولة، لاسيما دول الساحل التي شهدت تنوعا عرقيا

كبيرا أكثر من دول الداخل، نتاج اعتماد تعدد الزوجات المكثف في الساحل وظهور مجتمعات أبوية وأمومة، كما ظهرت العلاقة بين صادرات الرقيق والنمو الديموغرافي سلبية، حيث ظهرت كل الدول التي قدمت الرقيق بنسبة كبيرة تحت خط القياس، هذا وكشف هذا الفصل عن نتائج العلاقة بين تجارة الرقيق ومتوسط نصيب الدخل الفردي السنوي بعد التعافي مباشرة من تجارة الرقيق، التي كانت سلبية لمعظم دول غرب إفريقيا لاسيما دول الساحل الصحراوي، لذلك تم تصنيفها من قبل البنك الدولي ضمن أفقر دول العالم، لكون اقتصادياتها تدخل ضمن الشريحة الدنيا ذات دخل الأضعف في العالم خلال الفترة الاستعمارية. هذا الاختبار التجريبي الذي يقيس مؤشر التنمية الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بعد التعافي من تجارة الرقيق، يوضح بأن الاستعمار كان عاملا مكمـــــلا لتجـــــارة الرقيـــــق فـــــي تـــــدمير التنميـــــة الاقتصـــــادية بإفريقيا الغربية لاحقا.

2. الفصل السابع:

قدمت في هذا الفصل الإستنتاجي أيضا تفسيرات مكمّلة لآثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية لهذه الدول محل الدراسة، وهي الظاهرة الاستعمارية وما أحدثته التحولات التجارية بين طرفي الصحراء الجزائرية من آثار سلبية على المناطق والدول المحاذية للساحل الصحراوي، والتي تعتبر التجارة الصحراوية الشريان الرئيسي الذي يقوم عليها اقتصادها، مقارنة بدول الساحل الأطلسي لدول غرب إفريقيا، حيث عالج هذا الفصل مسألة تراجع التجارة التقليدية وما تبعها من آثار على التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه المناطق، وتبعها باختبارات قياس العلاقة بين الاستعمار ومتوسط نصيب الفرد لهذه الدول قبل وبعد أفول التجارة الصحراوية، أين أوضحت هذه الاختبارات القياسية فجوة الدخل بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها، ومن ثمة تم تحديد مستوى التنمية الاقتصادية لكل دولة حسب تصنيف البنك الدولي لها خلال الفترة الاستعمارية، كما أوضحت اختبارات القياس الأسباب التي جعلت دول الساحل الصحراوي تظهر كأفقر دول في العالم بسبب حرمانهم من التجارة الصحراوية، بذلك خرج هذا الفصل بنتيجة مفادها بأن الظاهرة الاستعمارية كانت عاملا مكملا لتجارة الرقيق في تدمير التنمية الاقتصادية بإفريقيا الغربية خاصة والجزائر عامة خلال الفترة المدروسة.

- **خاتمة:**

حاولت فيها رصد الاستنتاجات التي توصَّلت إليها في هذه الدراسة من خلال المقاربات التاريخية والمقاربات الكميَّة، لتفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي بإفريقيا، من خلال توظيف النموذج الفرنسي مع مستعمراتها في الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية، باستخدام التحليل التاريخي والتحليل

الكميّ للاقتصاد الاستعماري الفرنسي خارج مجاله الجغرافي، وتحوُّلاته من اقتصاد إلى اقتصاد، وآثاره الطويلة المدى على مستوى التنمية الاقتصادية لمستعمراته.

صعوبات البحث:

عند الشروع في إنجاز هذه الأطروحة، واجهتني مشكلة أساسية تتمثل في جمع المصادر والمراجع الأساسية الكفيلة بالإجابة على الإشكاليات الجوهرية التي تطرحها إشكالية الموضوع، ولعلّ أهم الصعوبات التي صادفتني، كون المصادر الأولية متوفرة أساسا بمكتبات ومؤسسات الأرشيف الأوروبية والأمريكية وخاصة الفرنسية منها، لاسيما أنني لم أتمكن من السفر خارج الوطن خلال فترة إنجاز هذه الأطروحة لعراقيل إدارية وأخرى بسبب وباء كورونا، مما دفعني إلى قضاء وقت طويل في البحث عن مصادر المادة الأولية لإنجاز هذه الأطروحة.

فكان توجُّهي نحو المكتبة الوطنية بالتليملي، والأرشيف الوطني ببئر خادم الجزائر العاصمة، بمثابة مفاتيح للولوج نحو المصادر الأولية لهذه الدراسة، كما دلّني هذا البحث وبعض الباحثين الأوروبيين عن أهم العناوين المصدرية التي تُوفرها الشبكة الإلكترونية، دون أن أنسى مساعدة بعض الباحثين الزملاء في جلبهم لي مصادر قيّمة من فرنسا حول هذا الموضوع، مما سمح لي بجمع كمّ لا باس به من المادة العلمية تم توظيفها في هذه الدراسة.

مدخـــل

مدخل إلى التاريخ الاقتصادي
لصحراء المغرب الأوسط
والسودان الغربي قبل القرن 15م

1. جغرافية الإقليمين
2. التوزيع السكاني للإقليمين.
3. الجغرافيا الاقتصادية للإقليمين

- **تمهيد:**

يعالج المؤرخون عادة؛ الإطار الجغرافي للمجال الذي يتناولون فيه أحداثهم التاريخية، لكن هذا الأساس يعدُّ غير كاف لدراسة التاريخ الاقتصادي لإقليم معين؛ فهو ذلك الحوار المتصل بين التاريخ والجغرافيا الاقتصادية، لمعرفة أسباب التخلف والتقدم لمجتمع معين.

لذلك؛ نعتقد أنه من المفيد الحديث ولو في عجالة عن الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية للأقاليم محل الدراسة (صحراء المغرب الأوسط (الصحراء الجزائرية) والسودان الغربي (إفريقيا الغربية))، والعلاقة التي كانت تربط هذه الأقاليم فيما بينها وبين ممالك أوروبا الغربية قبل وصولهم إلى سواحل السودان الغربي، وهذا لهدف التعرف على مستوى التنمية الاقتصادية لهذه الأقاليم بالموازاة مع باقي قارات العالم القديم قبل القرن الخامس عشر.

1. جغرافية الإقليمين:

يقع المغرب الأوسط والسودان الغربي في شمال غرب القارة الإفريقية، مما جعل هذا الفضاء الجغرافي يكتسي موقعا استراتيجيا بالنسبة لغرب القارة الأوروبية؛ سمح بإقامة علاقات تجارية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط؛ فكان معدن الذهب المتدفق من إفريقيا جنوب الصحراء موردًا طبيعيا لنمو اقتصاد دول شمال غرب القارة الإفريقية ودول أوروبا الغربية على وجه الخصوص، التي بدأ اقتصادها ينتعش بداية من أواخر قرون العصور الوسطى، عندما حققوا توازنهم في الميزان التجاري، الأمر الذي دفعهم إلى الانتقال خارج مجالهم الجغرافي، بحثًا عن مصادر الذهب على سواحل السودان الغربي بدل الوسيط المغاربي على سواحل البحر الأبيض المتوسط.

يبدو أن الحديث عن الدافع الحقيقي الذي كان يحرك القوى الإمبريالية، خارج مجالهم الجغرافي وتطلعهم إلى القارة الإفريقية، كان سببه ما يجري في ذلك الفضاء الصحراوي، الذي ربط شعوب وقبائل شمال غرب إفريقيا بروابط تجارية تعود إلى عهود سحيقة من الزمن.

يعتبر التجاور الجغرافي من أهم العوامل التي ساعدت على التواصل بين الجانبين، لاسيما أولائك الذين يتقاسمون الشريط الصحراوي الذي يربط بين شمال وجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، للتعرف أكثر على خصوصيات هذا المجال الواسع، وكيف ساهمت عوامل كثيرة في تحقيق تكامل اقتصادي بلغ درجة المساهمة في التجارة الدولية آنذاك، إذ لابد من تصفح التاريخ الاقتصادي لهذين الإقليمين لكي نتوصل إلى حقائق كانت بإمكانها أن تجعل القارة الإفريقية متطورة مثلها مثل باقي قارات اليوم، لولا تعرضها للمد الاستعماري الأوروبي المتواصل ابتداء من القرن الخامس عشر.

بداية نتناول جغرافية الإقليمين خلال تلك الفترة؛ يبدو من الصعب علينا وضع الحدود لاسيما الشريط الصحراوي الذي يدخل ضمن نطاق المغرب الأوسط قبل القرن الخامس عشر، لأن الحدود كانت غير واضحة مثلما هي عليه الآن، حيث تدخل عدة اعتبارات في تمدد وتقلص مجال الصحراء للمغرب الأوسط؛ الأمر الأول يعود لقوة السلطة المتعاقبة، إذ أن الدولة في عزّ قوتها تفرض قوتها على القاصي والداني، والأمر الثاني يتعلق بتلك المناطق القريبة من مراكز السلطة، أما تلك البعيدة فهي بعيدة المنال لأنها أقرب إلى حياة الترحال والحرية، فيما عدا المناطق التي تمرّ عبرها القوافل والطرق التجارية، فإنها تكون محل وصاية أو اتفاقات مع القبائل لضمان أمنها، الأمر الثالث يرتبط بطبيعة التبعية لأنها في بعض المجالات لا ترتبط بالسلطة إلا من خلال الولاء لها فقط ، كما أن درجة اهتمام السلطة لتنميتها تكاد منعدمة، وفي كثير من الأحيان يترك وضعها على ما هو عليه من قيادة مع اتفاق بين الطرفين حول القضايا الأمنية.

لهذه الاعتبارات كلها؛ فإن المغرب الأوسط عهد الدولة الزيانية (1235-1554م) يمتد من وادي ملوية غربا إلى تخوم بجاية وبلاد الزّاب شرقا، ومن البحر المتوسط شمالا إلى إقليم توات جنوبا، هذه الحدود بقيت بين مد وجزر بسبب هجمات بني مرين غربا وبني حفص شرقا، إلى غاية ضم المغرب الأوسط لأقاليم الدولة العثمانية وأصبحت الجزائر أيالة عثمانية سنة 1518م.

عموما؛ يمتد الإطار الجغرافي للصحراء [1] الجزائرية ضمن الصحراء الكبرى الإفريقية؛ التي تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، ومن جبال الأطلسي شمالا[2] إلى بلدان الساحل[3] جنوبا، يشترك فيها من الجهة الشمالية كل من المغرب

---

(1). **الصحراء**: قال عنها الجوهري؛ جمع الصحاري صحروات وصحارى وهي مؤنث الصفة ويقال أصحر أي الذي يضرب لونه من الحُمرة إلى الغُبرة، كما تم تعريف الصحراء في معجم لسان العرب لإبن منظور على أنها؛ تلك المستوية في لين وغَلَظ دون القُف وقيل إنها الفضاء الواسع الذي لا نبات فيه، وعرّفها آخر بأنها؛ مثل ظهر الدابة الأجرد، ليس بها شجر ولا آكام ولا جبال ملساء. تقول الأطالس عن الصحراء الكبرى أنها؛ هي أكبر فيافي العالم قاطبة، حيث تمثل أكبر نطاق جاف ومعظم أجزائها تقع بين دائرتي عرض20° و35° شمالا . **للمزيد ينظر:**

- أبو الفضل إبن منظور، **لسان العرب** ، المجلد الرابع، دار صادر ، بيروت ، 1997 م، ص16 .
- جورج غيرستر، **الصحراء الكبرى** ، تر، خيري حماد ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت ، 1961 ، ص9.

(2). إبراهيم مياسي، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837-1934م)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، هامش رقم: 01 ، ص 19.

(3). **بلدان الساحل:** هو مصطلح عربي يُطلق على بلدان السَّهل، فترجمت إلى الفرنسية باسم سَاحل Sahel، ثم عُربت إلى كلمة الساحل يقصدون بها الطرف الجنوبي لصحراء إفريقيا الشمالية، يتميز بوجود سهوب دغلة منقَّطة بأشجار شوكية (أكاسيا) ونجيليات أي منطقة السافانا الاستوائية في إفريقيا بين الصحراء الكبرى في الشمال وبلاد السودان في الجنوب، وهي تمتد عبر خطوط العرض في الجنوب، الوسط وشمال إفريقيا، وبين المحيط الأطلسي غربا والبحر الأحمر شرقا،

الأقصى، الجزائر، تونس، ليبيا ومصر ومن الناحية الجنوبية الغربية كل من الصحراء الغربية وموريتانيا ، مالي، النيجر، التشاد والسودان من الناحية الجنوبية[1].

تحديدا تقع الصحراء الجزائرية؛ ضمن الصحراء الوسطى تقريبا ما بين خطي طول 10°شرقا و5°غربا وبين دائرتي عرض 33° و17°شمالا، إذ تمتد من السفوح الجنوبية لجبال الأطلس الصحراوي، إلى غاية جنوب أدرار إيفوغاس بمالي وجنوب مرتفعات الآير بالنيجر[2] .

هذه الصحراء تمتد إلى الجنوب لتشكّل جزءا من جغرافية السودان الغربي عند أقاليم؛ النيجر، نيجيريا، مالي، فولتا العليا، موريطانيا والسنغال، حيث وردت عدّة كتابات للمؤرخين والجغرافيين والرحّالة العرب والغرب بشأن جغرافية بلاد السودان؛ مثل **ابن حوقل** الذي ذكر أن حدود بلاد السودان تقع في أقصى بلاد المغاربة، يحدها من الغرب البحر المحيط ومن الشمال بلد متلف له حدا ينتهي إلى بريّة بينه وبين المغرب وحدًا له بريّة بينه وبين أرض مصر[3]. كما أطلق البكري كلمة السودان في القرن الحادي عشر ميلادي؛ على ذلك الجزء من بلاد السودان، الذي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى مشارف بلاد النوبة شرقا[4].

كما جاء في مقدمة **ابن خلدون** ذكر السودان بقوله: « **والسودان أصناف شعوب وقبائل، أشهرهم بالمشرق الزنج والنوبة، يليهم الزغارة، ويليهم الكانم، ويليهم من غربهم كوكو وبعدهم التكرور ويتصلون بالبحر إلى غانية**[5]». يذكر القلقشندي أن بلاد السودان يحدّها من الغرب البحر

فتضم أجزاء من شمال السنغال وجنوب موريطانيا، وسط مالي، شمال فولتا العليا، أقصى جنوب الجزائر، النيجر، أقصى شمال نيجيريا، وسط التشاد، وسط وجنوب السودان وشمال إريتريا. **ينظر:**

- جورج بيار، **معجم المصطلحات الجغرافية**، تر، محمد الطفيلي، مر، هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 2002م، ص 441.
- إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 19.

[1].إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 12.

[2] . R.Furon , **le Sahara (géologie, ressources, minérales, mise en valeur)**, Payot , Paris , 1957, p21.

[3]. أبي القاسم ابن حوقل، **صورة الأرض**، مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 24.

[4]. أبي عبيد الله البكري ، **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب (المسالك والممالك)**، ج2، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت، ص 837.

[5].عبد الرحمان بن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، في تاريخ العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ج5، ضبط، خليل ، مر، سهيل زكار ، دار الفكر للنشر، د.م.ن، 2000، 234.

المحيط ومن الجنوب الخراب مما يلي خط الاستواء، ومن الشرق بحر القلزم، ومن الشمال براري تمتدّ ما بين مصر وبلاد عرب المغاربة[1].

كما نلاحظ أن هذه التعريفات تشمل بلاد السودان بصفة عامة من الغرب إلى الشرق، الأمر الذي يمكن تأكيده هو أن مصطلح السودان الغربي لم يظهر إلا في مراحل متأخرة من التاريخ، أي خلال القرن التاسع عشر، عندما تم اكتشاف أن منابع نهري النيل والنيجر منفصلان عن بعضهما البعض، فلم يكونا نهرا واحدًا كما كان يُعتقد من قبل، هذا ما جعل جلّ الجغرافيين والمؤرخين والرحالة قبل هذا القرن يطلقون عبارة بلاد السودان على منطقة واسعة جدًا تمتد من جنوب الصحراء الكبرى، إلى المحيط الأطلسي وإلى بلاد النوبة على نهر النيل .

لذلك نجد المؤرخ هوبكنز في القرن العشرين يقدّم لنا تعريفا شاملا لحدود السودان الغربي؛ حيث قال: « **فمن دكّار إلى بحيرة التشاد وهي مسافة تزيد على ألفي ميل...وهذه المنطقة المعروفة بالسودان الغربي تشكل ممرا عرضه ستمائة ميل وإلى شمالها تقع الصحراء الكبرى التي تمتد حوالي ألف ميل في اتجاه شمال إفريقيا. وإلى الجنوب وما يكاد يلامس البحر ... يمتد حزام من الغابات الاستوائية ويجري مرة أخرى من الغرب إلى الشرق ولكنه لا يغطي أكثر من مائتي ميل من الشمال إلى الجنوب حتى عند أوسع عرض له وفي الوسط تتخلله السفانا (على وجه التقريب بين أكرا وبورتونوفو)**[2]».

فالمنطقة تطل غربا وجنوبا على المحيط الأطلسي، من الشمال الصحراء الكبرى وتتاخم بحيرة التشاد شرقا[3]. ليس من اليسير تحديد الجهة الشمالية والشرقية لإفريقيا الغربية لعدم وجود حواجز جغرافية بها[4] وهي تشمل حاليا حوض نهر السنغال والمناطق المحيطة به، غامبيا، فولتا العليا والنيجر الأوسط (نيجيريا)[5].

---

(1). أبو العباس أحمد القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الانشا**، ج 5، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه، نبيل خالد الخطيب، دار الكتب المصرية، بيروت، ط1، 1987، ص 275.

(2). أ. ج. هوبكنز، **التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية**، تق، عبد الغني سعودي، تر، أحمد فؤاد بليع، المطابع الأميرية، القاهرة، 1998، ص 22.

(3). الهادي المبروك الدالي، **التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء (من نهاية القرن 15 إلى بداية القرن 18م)**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1999، ص 300-301، ص 19.

(4). إلهام محمد علي ذهني، **جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850 – 1914م)**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 19.

(5). عبد القادر زبادية، **مملكة السنغاي في عهد الأسقيين (1493-1591م)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص 15، **ينظر كذلك:**

تضاريس هذا المجال الجغرافي، تختلف من نطاق إلى نطاق، حيث يتميز سطح الصحراء الجزائرية؛ ببنية تضاريسية بسيطة ومتنوعة في أشكالها المورفولوجية (Morphologie)[1]، إذا ما قورنت بالمنطقة التلية الشمالية؛ فهي تكاد تخلو من الجبال ما عدا جبال الأهقار التي تتميز بمرتفعات معقّدة وحديثة التكوين، كما يغطي سطحها أحواضا وانحدارات شديدة وعروقًا رمليةً متحركةً[2]، عموما تنقسم الصحراء الجزائرية إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

- **القسم الأول:** يقع في الزاوية الشمالية الشرقية، يمكن تسميته بالصحراء المنخفضة التي تتميز بانخفاض على مستوى سطح البحر بحوالي أربعة وعشرين مترا[3]، بينما الأراضي المجاورة لا يزيد سطحها على ارتفاع مائتي متر، يعتبر ج.رولاند أول من عرّفها بالصحراء المنخفضة في تقريره العلمي سنة 1880م، إذ ذكر بأنّها مسطحات أرضية طباشيرية تحدّها شمالا الحافة الأطلسية وجنوبا مرتفعات الأهقار[4]، يبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب حوالي 700 كلم، وعرضها يبلغ حوالي 300 كلم، يغطي وسطها رمال العرق الشرقي الكبير ويظهر به بعض الشطوط مثل شط ملغيغ الذي يقع تحت مستوى سطح البحر بحوالي 31 م، يبلغ طولها 700 ملم وعرضها تقريبا هو نصف طولها، يتخلل وسطها كثبان رملية[5]، أهم مناطقها منطقة سوف، ورقلة والزاب.

- يحي بوعزيز، **تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين ويليه الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وآسيا وجزر المحيطات**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2009 ، ص 8.

(1). **المورفولوجيا:** مصطلح يطلقه الجغرافيون غالبا على علم دراسة شكل الأرض وبنيتها ، في الجغرافيا التاريخية شاع استعمال كلمة مورفولوجيا من قبل الجغرافيين، أطلقت في البداية على الكائنات ثم على النباتات ، كما أدخلت في دراسة أشكال سطح الأرض على يد أ. بينك (A.Benck) عام 1848م. **للمزيد ينظر:** جورج بيار ، المرجع السابق، ص 578-579.

(2). عبد القادر علي حليمي، **جغرافية الجزائر (طبيعية، بشرية ، اقتصادية)**، مطبعة الإنشاء، دمشق، ط2، 1968 ، ص48 .

(3). إبراهيم مياسي، **المرجع السابق**، ص 19.

(4) . G.Aumassip, **Néolithique sans potteries de la region de l'Oued May (Bas-Sahara)**, s.m.e, Paris,1972 , p 07.

(5). **الكثبان الرملية**، تلال من الرمل تتكون عادة حول حواجز طبيعية مقاومة للرياح، فتترسب الرمال والحصى مكونة كثبان رملية. **ينظر:**

H . Cuny , **les déserts dans le monde** , Payot , Paris ,1961, p 178.

- **القسم الثاني:** يمثّل الجزء الأكبر من الصحراء؛ هي المساحات التي تغطّيها الكثبان الرملية وأهمها العرق الشرقي الكبير والعرق الغربي الكبير، إلى جانب عروق ثانوية كعرق الشاش وعرق ايقيدي على الحدود الجزائرية الموريتانية[1]، عرق الراوي وغيرها، يمثل هذا القسم أيضا ما يعرف بالرّق[2] مثل رق تنزروفت الواقعة جنوب غرب الصحراء الجزائرية[3]. من المناطق التي تقع في العرق الغربي الكبير نجد: بني عباس بأقصى الجنوب الغربي حتى هضبة المنيعة شرقا، وادي الساورة من الحافة اليسرى.

- **القسم الثالث:** عبارة عن هضاب صحراوية ذات تكوينات صخرية جيرية تشكل وحدة واحدة؛ تمتد من هضبة ميزاب التي تقع في الشمال والوسط، حيث تفصل الصحراء المنخفضة عن العرق الغربي الكبير، مكوّنة سلسلة مرتفعات تنتهي جوانبها بمنحدرات شديدة وسطحها يشق وادي زقْرير ووادي النساء وميزاب[4]، إلى الغرب نجد الحمادة عند الحدود المغربية التي تقع في الشمال الغربي من منطقة إيرفود[5]، وهضبة تادمايت التي تبرز في الجنوب الغربي في شكل طيّة أرضية مرتفعة، تطلّ حافتها الغربية على وادي قورارة وسبخة تيميمون، أما جنوبا فتطلُّ على سلسلة منخفضات تيديكلت ومنخفض توات، لتلتقي الهضبة بالساورة في الشمال الغربي للصحراء وبعرق الشاش في أقصى جنوبها الغربي.

- **القسم الرابع:** يمثل المرتفعات القديمة التي تتمركز بالجنوب الشرقي وتمثّلها منطقتي التاسيلي والأهقار، فالأولى عبارة عن صخور من صلصال الرمل الشاهقة المتقطعة، أما الثانية فهي مرتفعات الأهقار ومساحتها كبيرة تقدر بحوالي: 500.000 كلم، معظمها من الصخور القديمة البركانية التي تعرضت إلى الحت، إلا أنها لا تزال بها قمم عالية كقمة تاهات التي تبلغ 2.918 متر، قمة إيلمان

---

(1). عبد القادر علي حليمي، المرجع السابق، ص 51.

(2). **الرّق:** مصطلح عربي هو عبارة عن ناتج ركود الرياح في مناطق قاحلة أو شبه قاحلة ، قد ينشأ الرّق عن سطح صخري مغطى بطبقة من الحصى مثل رّق تنزروفت. **ينظر:**

- جورج بيار، **المرجع السابق**، ص 399-400.

(3). إسماعيل العربي ، **الصحراء الكبرى وشواطئها**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 15.

(4) . جمال الديناصوري وآخرون، **جغرافية العالم (إفريقيا واستراليا)**، ج2، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، د.ت، ص 275-276.

(5). محمد رشدي جراية، **الصحراء الجزائرية خلال العصر الحجري الحديث (6100 ق.م – 1000 ق.م)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 19.

2.732م، أهم مناطق هذه الصحراء الجبلية هي: الآتاكور وتوابعها، آناحف، الأمادرور، تاسيلي الأزجر، أحنات وتاسيلي الجنوب[1].

هذه الأقسام التضاريسية تتخللها وديان عديدة، فهي تنقسم من حيث منابعها إلى أودية السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي وأودية الأهقار، فمن سلسلة الأطلس الصحراوي تنحدر المياه فتسير أودية تصب أحيانا في الشطوط وأحيانا تختفي وسط الرمال لتظهر في مناطق أخرى، فتنشأ حولها واحات عديدة [2]، ليس لها جوانب مضبوطة ولا محدودة، فهي عديمة الانتظام فجائية الفيضان.

من الجهة الشمالية الشرقية؛ تنحدر بعض الأودية من جبال الأوراس، ومن بين هذه الأودية نجد وادي العرب، وادي الأبيض، وادي عبدي، وادي القنطرة ووادي بسكرة، هذه الأودية تصبُّ في شط ملغيغ بالزّيبان، إضافة إلى وادي سوف الذي تكونت حوله مجموعة من الواحات، وادي ريغ الذي ينحدر من هضبة الأهقار ويتجه نحو شط ملغيغ، وادي جدي ينبع جنوب مدينة أفلو من جبال عمور ويسير نحو الزيبان وهو مصدر حياة الأغواط.

أما عن الوسط؛ نجد أودية بلاد الشبكة[3] وما يجري بها من أودية وأهمّها: وادي زقْرير الذي ينزل من الضايات ويسقي واحة القرارة، وادي النسا الذي له رافدان هما وادي بالوح والسودان، اللذان نشأت عند ملتقاهما مدينة بريّان، وادي ميزاب وروافده، وادي لعديرة، وادي لبيض ووادي توزوز الذي يسقي واحة غرداية ومليكة، وهناك وادي انتيسة الذي يسقي واحة بني يزقن، هذه الأودية الثلاثة تنتهي عند سبخة نقوسة في ورقْلة، إضافة إلى مياه وادي أزويل الذي يسقي بدوره جزءً من واحة بونورة، ثم يتجه إلى العطف فزلفانة وينتهي عند سبخة نقوسة بورقْلة، وكذا وادي متليلي الذي ينزل من الضايات العليا للشبكة، ويسقي واحة متليلي وينتهي في سبخة ورقْلة .

هذه الأودية جوفية يظهر أثرها على سطح الأرض، لكن لا يحدث سيلانها إلا نادرا وعلى أجزاء محدودة عندما تهطل الأمطار، أكثر هذه الوديان سيلانًا وادي زقْرير وأقلها وادي مزاب، فقد

---

[1]. محمد رشدي جراية، نفسه، ص 20-21.

[2]. أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية**، د.د.ن، د.م.ن، 1948، ص 41-42.

[3]. **بلاد الشبكة:** يطلق هذا الاسم على هضبة صخرية كلسية تقع شمال صحراء الجزائر، تمتاز بطبيعتها القاسية وقد سميت بهذا الاسم لأنه تتخللها أودية عديدة لا يتجاوز عمقها مائة متر، تتجه كلها من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي، لتنتهي عند بحيرة نقوسة غرب ورقْلة ، بلاد ميزاب هي الجزء الكبر من بلاد الشبكة وتضم سبعة مدن وهي غارداية، مليكة، بني يزقن، بونورة، العطف، بريان والقرارة. **للمزيد ينظر:**

- يوسف بن بكير الحاج سعيد، **تاريخ بني ميزاب (دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية)**، المطبعة العربية، غرداية، ط2، 2006، ص 1-3.

سجّلت مصالح الإرصاد الجوي ما بين 1921 و1937م ثمانية عشر سيلانًا بوادي زقرير بالقرارة، أما وادي مزاب بغرداية في تلك الفترة لم يشاهد سيلانه إلا تسع مرات[1].

في الجنوب؛ يوجد وادي إيغرغار الذي هو أصل وادي ريغ، حيث ينبع من هضبة الأهقار، يتجه شمالا إلى منخفض تقرت بوادي ريغ ويصل شط ملغيغ جنوب بسكرة[2] ووادي زرقون الذي ينحدر من جبال عمّور في خط عمودي نحو الجنوب.

هناك وديان كثيرة في الجنوب الغربي للصحراء الجزائرية، نادرا ما يُشاهد جريانها من وقت إلى آخر عقب سقوط أمطار غزيرة، أهمّها وادي الناموس، الساورة وزوزفانة الذي ينبع من الأطلس[3] ووادي غير، وادي تمنراست ووادي شناشن الذي يمتد على مسافات قليلة تنتهي بالرمال[4]، إضافة إلى وادَي بشار وهما وادان يسقيان واحات أقصى الغرب مثل فكيك، بني ونيف وبشّار، الملاحظ أن أودية إقليم الصحراء تنبع من الشرق والجنوب، غير أن الأودية الأكثر حياةً هي التي تتواجد في ناحية الغرب[5].

إلى جنوب الصحراء الجزائرية؛ نلاحظ أن البنية الطبيعية للسودان الغربي تختلف بمختلف عناصرها، بحيث تفتقد للوحدة الفيزيوغرافية[6] ، أطرافها متداخلة في حين أوساطها واضحة، ففيها الصحاري الواسعة والأودية الخصبة والسهول المنبتة، تضاريسها تمتد من التشاد إلى المحيط الأطلسي وهي على أقسام من الشمال إلى الجنوب[7].

---

[1]. يوسف بن بكير الحاج سعيد ، المرجع السابق، ص 2.

[2]. رشيد الناظوري، **المغرب الكبير في العصور القديمة**، ج1، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 52.

[3]. Emile Gautier , « **Sahara Oranais** », Annales de géographie , T 12, N° 63, 1903, p235.

[4]. إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 21.

[5]. أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 43-44.

[6]. **الفيزيوغرافيا:** هو علم دراسة الظواهر الطبيعية لسطح الأرض من حيث العوامل التي أدت إلى تشكيلها والعلاقة بين بعضها البعض، يفرق البعض بين الفيزيوغرافيا والجيمورفولوجيا، فبينما تكون الدراسة الأولى دراسة وصفية تكون الدراسة الثانية تحليلية. **ينظر:**

- عبد الكامل عطية، **التحولات السياسية والاقتصادية في السودان الغربي بين(1750 – 1914م)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2010/2009، هامش رقم، 4، ص 11. **نقلا عن:** يوسف توني: **معجم المصطلحات الجغرافية**، دار الفكر العربي، د.م.ن، د.ت، ص 380.

[7].عبد الكامل عطية، المرجع السابق ، ص11-12.

من النيجر شرقا إلى موريتانيا غربا حتى النيجر الأوسط جنوبا؛ هناك حزام من الرّمال الصحراوية على مسافة الألف ميل، هذه المنطقة تتخللها عدة تضاريس منها سلسلة جبال عبر طريق سيغو، غاو، حجار، أحير، جبال أورار الشرقية والغربية[1].

إلى جنوب الشريط الصحراوي، على مسافة تزيد على ألفي ميل بين بحيرة التشاد شرقا وفوتاتورو في السنغال غربا، هناك حزام من السافانا تتناثر به الأشجار، ترتفع في وسطها هضاب النيجر وتنتشر السهول في القسم الأوسط من النيجر والسنغال[2] مع بعض الهضاب من الفوتاتورو، أما في الشمال فيمتد سهل ساحل عريض في سينيغامبيا ممثلا النهاية الغربية لمنخفض السنغال والنيجر[3].

وإلى الجنوب للمنطقة المطلة على خليج غينيا، يمتد حزام من الغابات الاستوائية من الغرب إلى الشرق طولها لا يتجاوز مائتي ميل، وفي الوسط تتخلله السافانا ما بين أكرا وبورتونوفو[4]. كما تتخلله الكتل الجبلية لكل من الفوتاجالون والتوغو، الهضاب الليبيرية وهضاب نيجيريا الشمالية.

وتعتبر كتلة الفوتاجالون مصدرا رئيسيا للمياه في هذه المنطقة، نظرا لكثرة أمطارها ولتركيبتها الجيولوجية التي تسمح بتخزين المياه، إضافة إلى وجود هضبة بغينيا الليبيرية الواقعة في الجزء الجنوبي من الفوتاجالون، من هذه المناطق الجبلية تنبع أكبر أنهار إفريقيا الغربية، كما تكون مصدرا لحياة السكان الذين ينتشرون على ضفافها مثل نهر السنغال، النيجر وغامبيا، إضافة إلى وجود أنهار أخرى مثل نهر الكازامانس، أنهار الجنوب، نهر الداهومي والفولتا[5].

يؤثّر كل من الموقع الجغرافي والفلكي تأثيرا كبيرا على تنوع المناخ، حيث يشكّل الأطلس الصحراوي الحد المناخي الفاصل بين شمال وجنوب الجزائر؛ الذي يتميز بالطابع القاري القارس[6]، حيث يسوده جو بارد وجاف شتاءً وحار وجاف صيفًا؛ ففي فصل الصيف ترتفع درجة الحرارة إلى

---

(1). الهادي المبروك الدالي، المرجع السابق، ص 12.

(2). أحمد نجم الدين فليجة، **إفريقيا دراسة عامة وإقليمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت، ص 217.

(3). عبد الكامل عطية ، المرجع السابق ، ص 13.

(4). هوبكنز، المرجع السابق، ص 22.

(5). للمزيد من المعلومات **ينظر**:

- سميرة دعاشي ، **الاهتمام الفرنسي بالتجارة في الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية**، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ والآثار، جامعة غرداية، الجزائر، 2014-2015، ص 15-16 .

(6). أحمد توفيق المدني ، المرجع السابق، ص 41.

أكثر من 50° في الظل، كما تنخفض في فصل الشتاء إلى درجة الصفر، بهذا يكون المدى الحراري السنوي كبير جدا[1].

إضافة إلى ذلك، تتعرض الصحراء الجزائرية إلى هبوب رياح جافة هوجاء تعرف بالشهيلي[2]، كما تتميز بندرة الأمطار وعدم انتظامها، تعود ظاهرة الجفاف في الصحراء إلى الارتفاع الكبير لدرجات الحرارة وقلة تساقط الأمطار، فقد تمرُّ سنتان أو ثلاث دون هطولها وغالبا ما تكون في صورة وابل يرافقه رعد وبرق؛ هذه العواصف كثيرا ما تكون لها عواقب وخيمة على الإنسان والأرض الفلاحية، حيث تملأ في ساعات قليلة مجاري الأودية الجافة[3].

مع العلم أن معدّل التساقط لا يتجاوز مائتي مليمتر في السنة، مع ضآلته لا تحظى به جميع المناطق بالتساوي، فمعدل التساقط السنوي بتندوف يصل إلى 30 ملم، غرداية 61 ملم، الأغواط 170 ملم [4]، عن النسبة التي سُجّلت في منطقة أدرار لتساقط المطر عبر عشر سنوات لم تزد عن مائتين وخمسة وأربعين مليمترا [5]، باستثناء منطقة الأهقار التي يصل معدّل التساقط السنوي بها 160 ملم، لكونها متأثرة بالمناخ المداري، حيث الأمطار تسقط صيفا والحرارة أكثر اعتدالا، لكون هذه المنطقة تدخل ضمن نطاق السودان الغربي الذي يقع بين خط الاستواء جنوبا ومدار السرطان شمالا، أي ضمن المناخ المداري.

لا يوجد جزء تنخفض فيه متوسط الحرارة عن 18°، مما يساعد على نمو النباتات، كما أن التباين في نسبة التساقط يقدّم لنا تفسيرا ملائما للتباين الشديد بين الغابات الرطبة والصحراء الجافة، وكذلك اتجاه مناطق النباتات من الغرب إلى الشرق، رغم التغيّرات في الارتفاع لسطح الأرض في بعض الأماكن لألفي قدم، فقد كانت هناك نباتات رئيسية يعود زمن تواجدها لقرابة ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، ومنذ حوالي سبعين ألف سنة مضت كانت هناك حقبة من درجات الحرارة المنخفضة ومعدّلات أعلى لسقوط الأمطار، هذه المناطق حاليا صحراوية[6].

---

(1). إلياس بن عمر الحاج، **مدينة وارجلان (دراسة في النشاط الاقتصادي والحياة الفكرية في الفترة 4 – 10هـ / 10 – 16 م)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ والآثار، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2008-2009، ص 20.

(2). إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 16.

(3). أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 41. **ينظر كذلك:** إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 20.

(4) . محمد رشيدي جراية، المرجع السابق، ص 29.

(5). إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 19.

(6). هوبكنز، المرجع السابق، ص 24.

والشيء الفريد من نوعه أن نطاقات المطر في إفريقيا الغربية تسير موازية للدوائر العرضية، ففي إقليم الجنوب مثل غينيا، سيراليون ودلتا النيجر تسوده أمطار طوال العام، حيث تصل إلى 4.000 ملم سنويا وتتناقص كمياته كلّما اتجهنا شمال هذه الدوائر؛ حيث تنخفض ما بين 2.000 ملم و4.000 ملم سنويا، ما بين دائرتي عرض 10° إلى 15° شمال خط الاستواء، كما يقلّ التساقط كلما اتجهنا شمالا، أين يلتقي هذا الإقليم بالنطاق الصحراوي الشبة الجاف، الذي تتراوح كميات التساقط به ما بين 100 و500 ملم[1].

يساير الغطاء النباتي الظروف المناخية للمنطقة، من حيث التساقط وتوفّر المياه الجوفية، بذلك فإن النباتات التي تنمو في الصحراء تكون مقاومة للجفاف، الحرارة والبرودة الشديدة، وهي في مجموعها ضئيلة وعلى نوعين دائم التواجد وآخر مؤقت لا ينبت إلا بعد هطول الأمطار[2].

تتميّز النباتات الصحراوية عموما بالقصر، منها نباتات قصيرة العمر؛ تنمو عقب سقوط الأمطار وتزول بسرعة غير أن جذورها تبقى مدفونة في التربة، إلى حين سقوط المطر مرة أخرى[3]. أما النباتات المعمّرة فإن جذورها عادة ضاربة في العمق بحثا عن الرطوبة مثل النخيل، أو تكون سميكة لتختزن الماء كالتين الشوكي والصبّار[4].

رغم قسوة المناخ وطبيعة تضاريس المنطقة، إلا أن الصحراء تتوفّر على نباتات في بعض المناطق، فعلى سبيل المثال غرداية يوجد بها 300 نوع من النباتات، من أهم نباتات الصحراء هناك الحلفاء، البشنة، الصفار، العرفج، السمهري ، الحارة ، النتين، ذنب الفأر، كرش الأرنب، الخبيز، بوقريبة، القريطفة ، النصى، القطف، النمص، الطازية، المنتينة، اللبين، الحاذ، الغبيثاء، الازول، السويدة ، القصيبة، سيف الغراب، النجم، اللافة، الشيح، الحرمل، الفيجل، الضمران، الفطر، الكمأة، الحنظل، العلقم الدسلس، العقفارية، الخدة، الخذلانة، الحميض، البدانة والبهمة[5].

بالنسبة للسودان الغربي فإن المناطق التي تسقط بها الأمطار طوال العام، تكثر فيها الأشجار الطويلة الدائمة الخضرة، تتركز بشكل كثيف في الجزء الجنوبي من السودان الغربي، مع الاتجاه شمالا تقلّ كمية الأمطار ويقلّ معها الغطاء النباتي، أين تنتشر السافانا الفقيرة وتتداخل مع الأشجار، كما

---

[1]. عبد الكامل عطية، المرجع السابق، ص 14- 15 .

[2] . محمد رشيدي جراية، المرجع السابق، ص 29.

[3] . عبد القادر علي حليمي، المرجع السابق، ص 88-90.

[4]. جودة حسنين جودة، **العالم العربي دراسة في الجغرافية الإقليمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 113.

[5]. محمد رشيدي جراية، المرجع السابق، ص 33.

تنتشر في هذا الإقليم حشائش فصلية ذات قيمة اقتصادية محدودة، على هوامش جنوب الصحراء يوجد نطاق يمتد من الغرب إلى الشرق، تسود فيه حشائش الإستبس التي تنمو في فترة المطر[1].

2. التوزيع السكاني للإقليمين.

إن الفيزيوجغرافيا (Physiography) التي تحدّثنا عنها آنفا يمكن أن تساعدنا على تحديد مستوى التخلف لمنطقة دون أخرى، ويبقى الإنسان في اعتقادنا هو الفاعل الحقيقي والأساسي لكل التغيرات، ذلك أن البحث في أسباب فقر الأمم وثرائها ينبغي أن يبدأ برفض الافتراض بأن الإنسان وبيئته يمكن تناولهما بوصفهما كيانين متميّزين لهما علاقة ثابتة، لأن الإنسان عنصر لا يقلُّ أهمية وديناميكية عن الجغرافيا عنه في التاريخ.

يزوّدنا توزيع الموارد البشرية بمفتاح هام لفهم العلاقة بين الموارد الطبيعية والتوزيع الديموغرافي، فسكان صحراء المغرب الأوسط والسودان الغربي قليلون، وكانوا منتشرين بطريقة غير متساوية، وهذا راجع لحالة الموارد الطبيعية المتوفّرة في هذه النطاقات. والواضح أن المناطق الخصبة كانت أكثر المناطق كثافة على المناطق الفقيرة، وخاصة تلك التي تنتشر فيها الأمراض الفتّاكة[2].

فالديموغرافيا بالنسبة للتاريخ الاقتصادي لإفريقيا يعدّ موضوعا محوريا، لأن الجزء الأكبر من الناتج القومي الإجمالي للقارة كان يستخلص من استخدام قوة البشر في الأرض[3]. على الرغم من صعوبة تقدير عدد سكان هذا المجال الجغرافي، لكن يفترض أن عدد السكان كان صغيرا مقارنة بحجم المنطقة، وهذا استنادا إلى سكان كل القارات في ذلك الوقت، وما يمكن قوله أن المتاح من الأرض كان أكثر من الأيدي العاملة اللازمة لزراعتها.

هناك افتراضات عديدة يمكن الاستناد إليها لمعرفة ما يدلّ على انخفاض الكثافة السكانية في منطقة دون أخرى؛ الافتراض الأول يكون مرتبطا بفقر التربة أو غناها من حيث العناصر البيولوجية الأساسية بها مثل الملح والماء، فالتربة الصحراوية غنية بالأملاح لكن نضوب الماء جعل استقرار السكان مرتبطا بالواحات أو قرب الأنهار مثلما هو الحال في السودان الغربي، حيث كان حوض بحيرة التشاد ووادي النيجر الأوسط والأعلى ووادي السنغال وغامبيا من المراكز الزراعية المبكّرة.

التربة الاستوائية مثلا كانت شديدة الجدب نتيجة انخفاض نسبة الأملاح المعدنية وتسهيل تعريتها، الأمر الذي تعذّر فيه رفع الإنتاج الزراعي، وفي المناطق التي كان باستطاعة أرضها تحمّل كثافات سكانية أكبر، فإن تفسير نقص السكان ينبغي البحث في العوامل التي تؤثّر في معدّل

---

[1]. عبد الكامل عطية، المرجع السابق، ص 22.

[2]. هوبكنز، المرجع السابق، ص 27، 34.

[3]. نفسه، ص 27.

الخصوبة ومعدّل الوفيات، نتيجة انتشار الأمراض مثل الملاريا والجدري ومرض النوم والطاعون لعهود سحيقة من الزمن، كما يمكن وضع افتراض آخر متمثل في القيود السياسية على حركة الناس، التي كان لها دور في الحيلولة دون استعمار مناطق بعينها[1]، كما أن عامل الغارات على القرى ساهم في التوزيع السكاني على وجه الخصوص في إفريقيا الغربية.

كما كان لتوسّع التجارة سببٌ آخر في تركُّز السكان في الصحراء، حيث نشأت في حقبة ما قبل الاستعمار مستوطنات كبيرة بلغ سكان الواحدة منها عشرة آلاف نسمة، وأحيانا أخرى الحاجة للغطاء النباتي مثلما نلاحظ مع زحف قبائل الطوارق المنتمين إلى شعوب البربر إلى إقليم السافانا السوداني وصاروا ينافسون سكان الزنوج الزراعيين على الأرض والماء[2].

ويمكن الإشارة أيضا إلى أن النزاعات بين الدول يتحكم في توزيع السكان، فالفارون من العدوان يلجئون إلى أماكن يسهل الدفاع عنها، وقد وجدت تجمعات سكانية في الجبال النائية مثل هضبة جوس في وسط نيجيريا، وعلى الأرصفة الصخرية والسهول المحدودة المساحة، حيث كانت تستخدم للزراعة مثل الجزء الجنوبي الشرقي مما يعرف الآن بساحل الذهب، وفي بعض الأحيان كانت السلطة التوسّعية تعتمد على تكثيف الاستيطان لاعتبارات سياسية، مثل الفولاني الذين غزوا مرتفعات الفوتاجالون في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقاموا بتوطين الرقيق هناك لفلاحة الأرض[3].

كل هذه الاعتبارات وأخرى؛ ساهمت بشكل أو بآخر في التوزيع البشري لهذا الفضاء الجغرافي، فنلاحظ أن معظم سكان صحراء المغرب الأوسط يتمركزون حول الواحات التي تعدُّ الوديان مصدر حياتها، الملاحظ أن هناك الكثير من الخصائص المشتركة بينها ولعل أبرزها؛ قلّة الموارد المائية السهلة للاستغلال، لأن استخراج الماء فيها بواسطة الآبار الارتوازية[4] والفقارات[5]، التي

---

[1]. هوبكنز، نفسه، ص 31.

[2]. فيج دي جي، **تاريخ غرب إفريقيا**، تر، يوسف نصر ، دار المعارف ، مصر ، ط1، 1982، ص 32.

[3]. هوبكنز، المرجع السابق، ص 35.

[4]. **الآبار الارتوازية:** هي آبار تقوم بدفع المياه الجوفية إلى السطح، دون استخدام مضخة بتوافر مقدار مناسب من الضغط، يُطلق هذا المصطلح كذلك على آبار المياه البالغة العمق، لهذا فعملية حفر الآبار الارتوازية يحتاج إلى خبرة وشجاعة في آن واحد والماء قد يتدفق بقوة فجأة أثناء الحفر فيتعرّض صاحبه إلى الهلاك. **للمزيد ينظر:**

- إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 22.

[5] . **الفقارات:** عبارة عن قنوات أو سراديب تُحفر تحت الأرض وتلتقط المياه الجوفية قد يبلغ عمقها 70 مترا، يجري فيها الماء إلى منحدر حتى يصل إلى الواحة التي تقع في مكان منخفض، هذه الفقارات يكثر انتشارها كلما توغلنا جنوبا وهي تكثر في زوزفانة، الساورة، توات ، قورارة وتيديكلت، تعتبر توات أكثر المناطق التي انتشرت فيها تقنية الفقارات في الصحراء الجزائرية. **ينظر:** – إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 22-23.

تتطلب مجهودا كبيرا لوقوع الماء في طبقة عميقة، هذا إذا استثنينا بعض الواحات مثل: واحات بني عباس، تاغيت وواحات وادي سوف التي مياهها قريبة من سطح الرمال[1].

ففي الصّحراء الشرقية أو ما كان يعرف قديما عند الجغرافيين القدماء باسم بلاد الزَّاب الكبرى، الذي يضم مدن؛ بسكره، بوسعاده، طولقه، أولاد جلال، سيدي عقبه، زريبة الوادي، نقرين، الطيبات، المغير، تقّرت، قمار، الوادي، ورقله، حاسي مسعود، الحجيره، جانت، إليزي، هذا الإقليم يتوزع فيه قبائل عربيه مثل بنى رياح، بنى لطيف، الضحاك، قرفه، دريد، العمور، قره، بنى سليم، عدوان، طرود وقبائل بربرية من الطوارق الصنهاجيين والزناتة، إضافة إلى قبائل مستعربة من الزنوج والسودانيين.

أهم قبائلها التجارية نجد قبائل سُوف وهم مزيج من بطني عدوان وطرود يتوزعون في مواقع عديدة منها؛ قمار، الدبيلة، البهيمة مضافا إليها عميش، الرقيبة، وادي العلندة وغيرها من التجمعات السكانية [2]، لخصوصية طبيعة إقليمهم جعلهم يولون اهتماما بالتجارة الداخلية والخارجية، وأهم الأسواق الخارجية التي يؤمُّونها هي أسواق تونس، غدامس، غات، المغرب، إفريقيا الغربية وداخليا كانوا يجوبون أسواق تقّرت، ورقلة، غرداية وغيرها.

كما تضم ورقلة ثلاث قبائل كبرى أولها قبيلة المخادمة التي كان من ضمنها بنو حسان ، أولاد نصر، بنو خليفة، بنو ثور، العريمات، أولاد أحمد، أغلبهم يعيشون حياة الترحال ومجال تنقلهم إلى جنوب شرق ورقلة في اتجاه غدامس، وفي فصل الشتاء يقصدون وادي زرقون والشمال الغربي من غرداية[3]. هناك قبيلة الشعانبة بوروبة ومجال تنقلهم يمتدّ حتى غدامس جنوبا وإلى تماسين قرب تقّرت شمالا وعين صالح جنوبا وإلى سفوح جبال القصور غربا، وهناك أيضا قبيلة سعيد غنبة وهي فرع من قبيلة سعيد القبيلة الأم [4].

عن وسط الصحراء أهم مدنها هي؛ الأغواط، مسعد، قصر الحيران، عين ماضي، حاسي الرمل، غرداية، لقرارة، بريان، متليلى، المنيعه ومنها إلى أعماق الصحراء في عين صالح، تمنراست وعين قزام، ومن القبائل القديمة لهذا القسم من الصحراء نجد قبائل عربيه من بنى رياح،

---

[1]. إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 139.

[2]. موسى بن موسى، **الحركة الإصلاحية في بوادي سوف (نشأتها وتطورها 1900-1939م)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص 27.

[3]. ناصر الدين سعيدوني، « **ورقلة ومنطقتها في العهد العثماني**»، مقال نشر في مجلة الأصالة، عدد خاص عن تاريخ ورقلة –سدراتة، جانفي 1977، ص 74.

[4]. نفسه، ص 73.

زغبة، عروة، الأشراف والمعقل وقبائل بربرية منها زناتة وصنهاجة الملثمين من الطوارق وأحلافهم، كما نجد ضمنهم السودانيين والزنوج الذين يمثلون حاليا الحرطانيين.

أهم قبائلها التجارية نجد بني ميزاب الذين يقطنون المدن السبع (غرداية، بني يزقن، القرارة، بريان، العطف، مليكة، بونورة)، وشعانبة البرازقة الذين ينتشرون في متليلي، تينجورارين بزاوية الدباغ، تيميمون، العرق، المطارفة وفي توات يقطنون تسابيت، بوعلي، نفيس وبرقان، أما منطقة تيديكلت يقطنون بآولف وعين صالح[1]، إلى جانب قبيلة أولاد زنان [2] وقبيلة الخنافسة التي تسكن مع أولاد بن ناصر بعين صالح وضواحيها [3].

أما عن أقصى الجنوب الشرقي والأوسط الجزائري؛ نجد طوارق التاسيلي والأهقار ويتكونون من ثلاث قبائل وهي كيل رولة وتيغيه ملت وطيطوق، حيث تمثل الثروة الحيوانية والبساتين القاعدة الأولى لاقتصاد طوارق الأهقار.

أما الواحات الغربية؛ فهي منتشرة على مساحة واسعة، تتخذ شكل شريط ضخم بين الأطلس الصحراوي عند فكيك على الحدود المغربية من جهة وواحة عين صالح من جهة أخرى، هذا الشريط يربط دون انقطاع الأطلس بقلب الصحراء عند جبال الأهقار[4]، على هذا الشريط نجد واحات الساورة، واحات توات وتيديكلت التي ترويها مياه الفقارات، التي لا تقلّ أهمية عن الآبار الإرتوازية[5]، إضافة إلى واحات بني عباس، واحات بشار، واحات الأبيض، عين الصفراء، بني ونّيف وفكيك[6]، وعن أقصى الجنوب الشرقي نجد واحات واقعة بين الأهقار وهضبة التاسيلي أزجر بالقرب من فزّان الليبية[7]. وأهم قبائلها القديمه هي؛ القبائل العربية من المعقل، زغبه، بنى عامر، رياح، أشراف وقبائل بربريه من زناتة، صنهاجة ومطغرة كما نجد ضمنهم دائما السودانيين والزنوج.

---

(1). إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 167.

(2). محمد حوتية، **توات والأزواد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي (دراسة تاريخية من خلال الوثائق المحلية)**، ج1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 171.

(3). العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 161.

(4). Augustin Bernard , **« Sahara Algérien et Sahara Soudanais »**, Annales de géographie, T .19, N°. 105, 1910, p 262.

(5). العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 140-141.

(6). أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 46.

(7). أحميدة عميراوي وآخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916م)**، درا هومة، الجزائر، 2009، ص 22.

أهم القبائل التجارية التي تسكن هذه المناطق نجد المشرية وأهم قبائلها نذكر: قبائل أولاد منصورة، أقربة، بني مطارف، البكاكرة، أولاد فارس، مغولية، أولاد سرور، سيدل، أولاد تومي، مقان، فراحدة، أولاد مبارك، أولاد أحمد، أولاد مسعود، ومخازن الشفعة[1].

خريطة رقم 01: خريطة توضيحية لأهم التجمعات السكانية لقبائل الطوارق

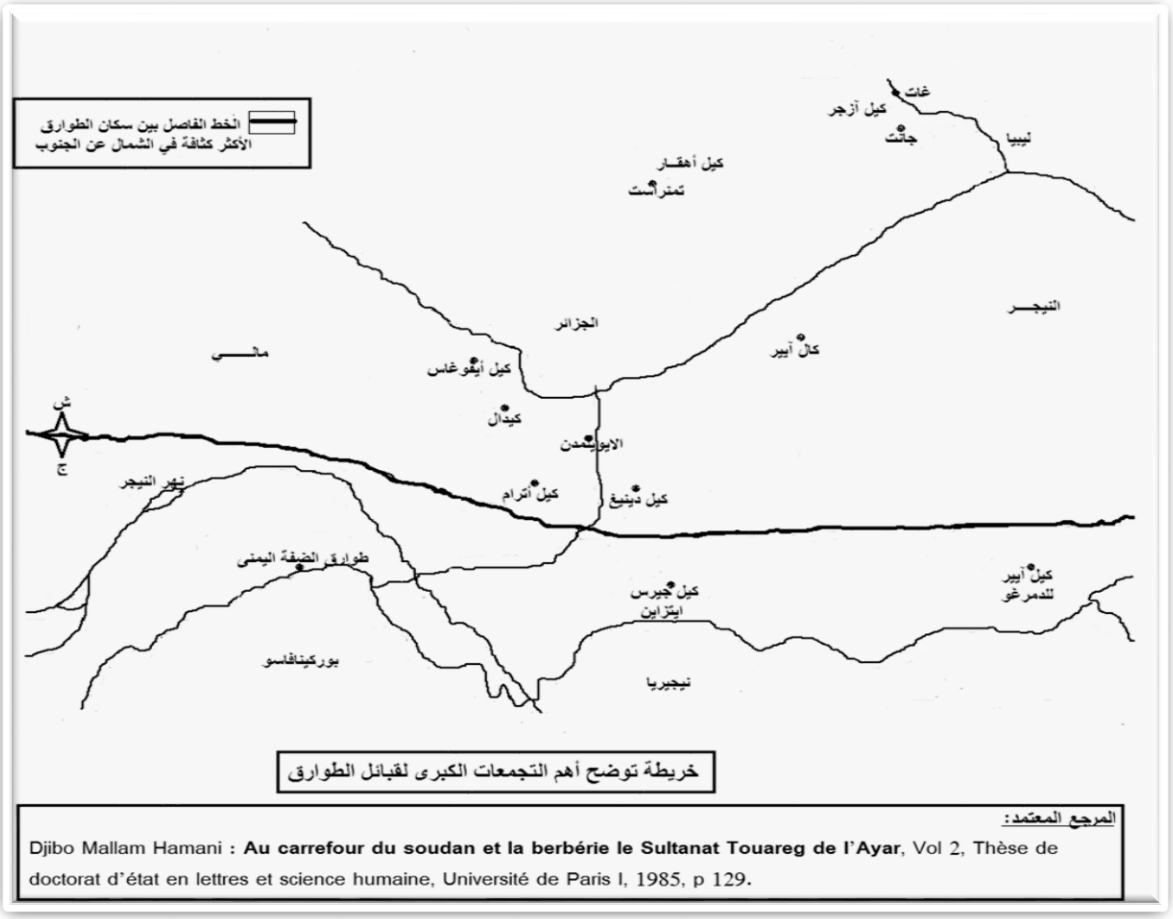

أما البيّض؛ تضم عدة قبائل منها قبائل من منطقة لبيض سيدي الشيخ وهي قبيلة طرافي وأولاد زيّاد الغرّابة وسكان لبيض سيد الشيخ وهناك قبائل لمنطقة جريفيل، هؤلاء كانوا يتوجّهون إلى إقليم تنجورارين وأحيانا إلى قصور توات كقصر تمنطيط. وقبائل عين الصفراء؛ تضم قبيلة أولاد عيسى، أجديرات، شروين، تسابيت، أوڤروت، دلدول، أولاد سعيد، جنتور، تاونزة وحيحة[2].

تُبيّن الآثار والإثنوغرافيا لهذا الفضاء الجغرافي؛ أن العامل الاقتصادي له علاقة مباشرة بالتوزيع البشري لاسيما في الشريط الصحراوي الذي يربط بين شمال وجنوب إفريقيا الصحراء، كما يعتبر العامل الاقتصادي المحرّك الرئيسي في امتزاج الدّماء البشرية بين ضفتي الصحراء، بالنّظر إلى

---

[1]. حوتية، المرجع السابق، ص 152، 154.

[2]. نفسه، ص 155 ، 157-159.

التوزيع البشري في أقاليم الصحراء الوسطى، نلاحظ أن الزّنوج السودانيين ينتشرون في كل ربوع الصحراء، والسبب الرئيسي لهذا الانتشار هو الحاجة الملحة لليد العاملة بالمنطقة، ممَّا جعل أبناء إفريقيا جنوب الصحراء يفدون في شكل رقيق، والمساهمة في إنماء اقتصاد الصحراء الوسطى، وهذا ما جعلهم منتشرين في شتى أنحاء صحراء المغرب الأوسط وشمالها، يمثلون اليوم الحرطانيين.

كما أن طبيعة الحياة الاقتصادية لسكان الصحراء القائمة على الترحال بحثا عن الكلأ لأغنامهم، أدّى إلى زحف قبائل الطوارق إلى إقليم السافانا السوداني، فصاروا ينافسون سكان الزّنوج الزّراعيين على الأرض والماء[1]، الأمر الذي جعل هذه السُلالة البربرية تنتشر في أقاليم السودان الغربي.

تشير المصادر العربية أن الأهقار والآزجر يقطنها الطوارق منذ القديم[2]، هذه القبائل قد نزحت إلى شمال مالي فأصبحوا يشكلون أدرار ايفوغاس، وكذا الآير مصدرهم الشمال الشرقي أي من فزان؛ يضم الآير اليوم عدة قبائل تعيش فيه مثل كيل آوي(Kel Away)، كيل فروان(Kel Ferwen) ، كيل فاد(Kel Fade) ، الايكاسكازن(Ikaskazen) ، كيل تادال(Kel Tadale) ، والإينوسوفة(Inussufa)[3].

هؤلاء يمثّلون سكان النّيجر؛ منهم من يسكن الساحل الجنوبي للاقليم الممتد بين نهر النّيجر وبحيرة التّشاد خاصة بين الأزواغ والكيتيس(Kutus) مرورا بالآدار، الغوبير(Gobir) والدمرغو، كما يُقيم طوارق الإوليمدن المنطقة الحدودية بين مالي والنّيجر حاليا[4].

كما أن وادي السنغال الخصب كان عبر قرون منطقة جدب للرعاة من البربر، يمثّلون قبائل الفلاّن الذين كانوا يعيشون على أطراف الصحراء ، في وقت لاحق هاجروا إلى الفوتاجالون التي تكون جزء من جمهورية غينيا الحالية خلال القرن السابع عشر، هذه الجماعة تمكنت فيما بعد التوجه

---

[1]. فيج، المرجع السابق، ص 32.

[2] . ينظر؛ **قائمة مختلف القبائل ذات الأصول الشريفة والمشتركة التي تشكل سكان طوارق الأهقار و الآزجار. الملحق رقم 01**، ص 612.

[3]. إبراهيم بتقة، **مقاومة قبائل الطوارق للاستعمار الفرنسي في إقليم النيجر (1890-1920م)**، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، الجزائر، 2009-2010، ص 27، 31.

[4]. نفسه، ص 42، 39.

شرقا حتى انتهى بها المقام في مدينة غوبر (إمبراطورية سوكوتو الفلانية)[1] هو الشعب الرعوي الوحيد في غرب إفريقيا[2].

أما المور (Maures) يتواجدون بشكل رئيسي في موريتانيا وبنسبة أقل في السنغال وغامبيا ومالي وهم مزيج من العرب والبربر، يتكلمون اللغة العربية باللهجة الحسّانية وهم على صنفين مور بيض ومور سُمر[3].

أما بالنسبة للسكان الأصليين للمنطقة وهم من السلالة السمراء؛ نلاحظ أن معظم الكثافات السكانية، تنتشر على سواحل المحيط الأطلسي وضفاف الأنهار، مثل السنغال، النيجر وغامبيا وروافدهم، لكون هذه المناطق تعد نطاقات زراعية ورعوية أو معدنية.

يعيش الولوف(Wolofs) في المنطقة الساحلية بين سانت لويس والرأس الأخضر معظمهم مسلمون، يشتهرون بإنتاج القطن وحياكة الصُّوف والقماش، أما السرير فيعيشون بين نهري غامبيا والسالوم [4]، وهم يجاورون التكرور[5] الذين يسكنون أعالي السنغال وأواسط النيجر، ويكوّنون مع الولوف جزء من إمبراطورية التكرور[6].

البمبارا هم وثنيون يسكنون عند المجرى الأعلى للسنغال من مدين(Medine) حتى بافولابي (Bafoulabé) وعند نهر النّيجر من باماكو حتى سانسنديغ[7] (Sansanding)، وتعدّ قبائل الموسى التي تسكن فولتا العليا (بوركينا فاسو) من أقدم السّكان، وقد وصلت هذه القبائل إلى حوض فولتا (the Volta Basin) في مجموعات صغيرة، وسيطروا على جماعات السكان الأصليين فأصبحوا يحتلون مساحة كبيرة تمتد من شمال غانا إلى نطاق أكبر من بوركينا فاسو، ويرجع العلماء

---

(1). بوفيل، **تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير**، تر. الهادي أبو لقمة ومحمد عزيز، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1988، ص 372.

(2). فيج، المرجع السابق، ص 31.

(3). مرجاني عبد القادر، **الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لغرب إفريقيا من خلال كتابات الرحالة الأوروبيين خلال القرن 19م**، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة غرداية، 2014-2015، ص 54-55.

(4). فيج، المرجع السابق، ص 81.

(5). **التكرور**: هم خليط من الزنوج يضم الفولة وقلة من المغاربة. **ينظر**:
- مرجاني عبد القادر، المرجع السابق، ص 18.

(6). **السيرير**: يختلف السيرير عن الفلان والتكرور في الديانة حيث يعتنقون الديانة المسيحية والبعض منهم وثنيين. **ينظر**:
- مرجاني عبد القادر، نفسه، ص 18.

(7). مرجاني عبد القادر، المرجع السابق، ص 18.

أن بدايات نشأة هذا الكيان المسمى الموسى (Mossi) إلى أوائل القرن الخامس عشر[1]، وهم مزارعون يزرعون الذرة الرفيعة ولا يمتلكون القطعان[2].

خريطة رقم 02: خريطة توضيحية لأهم الجماعات العرقية الرئيسية لسكان السودان الغربي

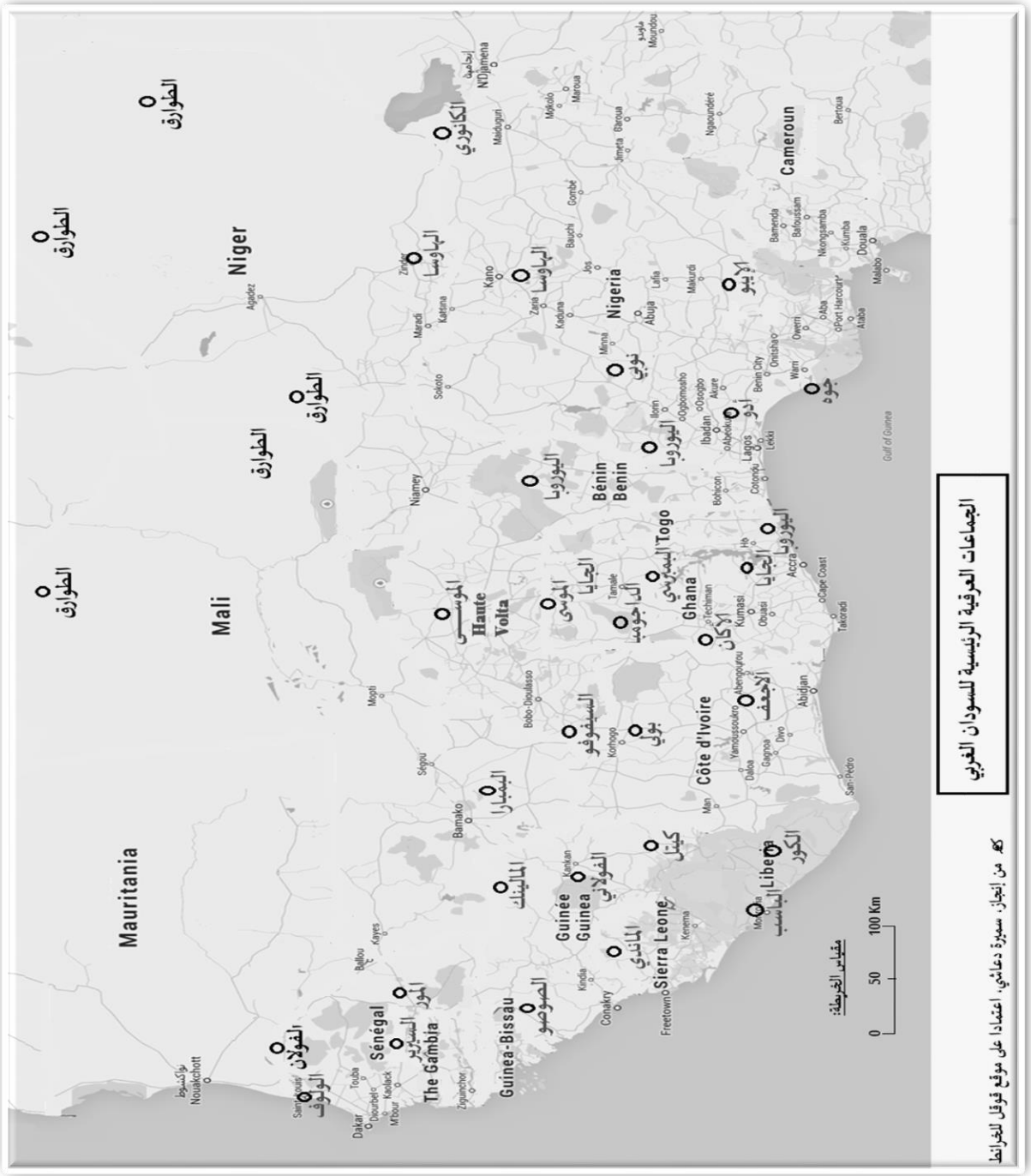

[1]. محمد عبد الستار، **قبائل بوركينا فاسو حضارة إفريقية خالصة**، مركز الدراسات الإفريقية، مقال ضمن موقع الأنترنت http://africansc.iq/index.php?news_view&req=abd3478cfcb558a6 يوم: 19 جانفي 2019، على الساعة 17:05.

[2]. سلاماني عبد القادر، **الاستعمار وظاهرة الرق في إفريقيا الغربية (السنغال نموذجا) 1854-1960م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران 1، وهران، 2015-2016، ص 59.

على طول النيجر بالزاوية الشمالية الغربية لنيجيريا؛ تعيش قبائل الهوسا بين بلاد الهوسا وبحيرة التّشاد، تنتمي غالبية الناس إلى جماعة الكانورى، وجنوب الهوسا والكانورى يعيش خليط من القبائل الصغيرة، وكان نصف سكان بلاد الهوسا (نيجيريا الشمالية) يعيشون في المدن مثل كانو التي قدّر سكّانها في منتصف القرن التاسع عشر بحوالي ثلاثين ألفا، وهو رقم يتضاعف في موسم التجارة.

في منطقة الغابات الاستوائية؛ التي تُشكّل مساحة أصغر من السافانا تعيش مجموعة من الأقوام أهمها: الايبو في شرق نيجيريا والأكان في غرب نيجيريا[1]، ويضم شعب الأكان(Akan) كل من الأشانتي والأكيم والأكواهيو والفانتي والواسا والأسين والأكوابم، حيث كانوا مستقرين بالمنطقة الواقعة جنوب الكوماسي الحديثة، هذه المنطقة غنيّة بمعدن الذهب وجوز الهند، وقد كانت لهم علاقات تجارية مع الهوسا والماندي في منطقة النيجر الأعلى، كما ساهم هؤلاء في التجارة الصحراوية، مع شمال إفريقيا ومع أوروبا والشرق الأوسط، وأهم سلعهم هي الملابس والخرز والملح والسمك[2].

هناك شعوب تعيش في الجنوب الشرقي والشمال الشرقي من غانا الجديدة؛ وهم شعب الجايا والداجومبا (Dagomba) والممبروسي (Mimprussi) ، كما أسس اليوروبا مستعمرات في غرب أراضيها في كل من الدّاهومي الشمالية والتوغو وسهل أكرا. وقد استقرّ السكان الذين ينتمون إلى اليوروبا في الأراضي الساحلية من مدينة كيتو (Ketu) الواقعة في الغرب من أرض اليوروبا، وحتى تادو (Tado) الواقعة في منطقة نهر مونو (Mono) والنواتسي (Nuatsi) الواقعة في منطقة التوغو (Togo)[3].

وتعدّ مجتمعات الديولا والبيبل والبولوم في غرب الاطلنطي؛ مجتمعات زراعية متقدّمة، وقد ساهمت في تجارة ملح البحر مع الشعوب الساحلية، كما ينتشر على ساحل ليبيريا شعب الكرُّو (Krn) يتكوّن من عدد من القبائل أهمُّها قبيلة جريبو (Grebo) وبازا (Baza) والنبفو (Nifu) وقد اشتهرت بركوب البحر وصيد الأسماك[4].

3. الجغرافيا الاقتصادية للإقليمين:

أن التجاور الجغرافي قد ربط سكان ضفتي الصحراء، بعوامل طبيعية وأخرى بشرية وأخرى اقتصادية، هذه العوامل الثلاث نتج عنها انتقال عناصر اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وما يهُمّنا في

---

[1]. بوفيل، المصدر السابق، ص 105-106.

[2]. فيج، المرجع السابق، ص 88-89

[3]. نفسه، 94- 95.

[4]. نفسه، 84-87.

هذا الجانب هو العنصر الاقتصادي، حيث تمّ ملاحظة أن ما كان يزرع في أقاليم الصحراء الوسطى، كان يزرع في بعض أقاليم السودان الغربي، وهذا بفعل التأثير والتأثّر بين شعوب هذين الإقليمين، فالمنطقة الممتدة ما بين السنغال وثنية النّيجر، بها مساحات زراعية هامّة ساعدت على زراعة القمح، الشعير، الدخن، الحنّاء والقطن في تنبكتو، غاو وجني، هذه المحاصيل التي كانت تنتج في توات، قد اجتهدوا في تحسين أنواعها والاعتناء بشجرتها، حتى أصبحت من أهم المحاصيل ببعض أقاليم السودان الغربي.

إضافة إلى منتجات أخرى أدخلها التواتيون إلى تنبكتو مثل القرع الصّغير، المعدنوس، النعناع، البقول والبطّيخ الأحمر، أصبح هذا الأخير الفاكهة المفضّلة عند السُودانيين[1]، كما تنتج أوداغشت أنواعًا شتَّى من المحصولات منها: التمور، القمح، الدخن، التين، الكروم، والقرع (اليقطين) والحناء وكانت الأغنام بها وافرة[2].

يعتبر النخيل خاصية أساسية في صحراء المغرب الأوسط، حيث تنتشر واحات النخيل في كل ربوعها وتُنتج أنواعا مختلفة من التمور الرّطب والصّلب وهي مصدر حياة هذه المناطق، ويصدّر الفائض منها من تقّرت ، الوادي، بسكرة، ورقلة وتوات[3]، إلى أسواق السودان الغربي بكميات كبيرة.

كما أن الصّرغو الذي يُزرع في حوض نهر النيجر، كان من المواد الأساسية التي تدخل في الوجبات الغذائية، أما الأرز فهو على نوعين قصير منتفخ والآخر طويل ودقيق، حيث يُزرع في سهول جني الفيضية وتنبكتو بحوض نهر النيجر، وقد ظلّت زراعته مفضّلة لدى السودانيين وكان طعاما شعبيا[4]. أما قصب السكر؛ فكان يزرع في الأزواد في الأماكن المرتفعة الجافة المتوسطة الأمطار بالقرب من نهر النيجر، لكنهم لم يتمكّنوا من استخراج السكر من القصب، فظلّوا يستعملونه في شكله الطبيعي.

بالنسبة للصّمغ؛ يُستخرج الأشقر منه من شجرة أكاسيس (Acacic) والصمغ البني من شجرة أكاسيس أدنقنال(Acacic Adanganal) ، حيث يتواجد في الصحراء وعلى الضفاف اليسرى لنهر

---

[1]. حوتية، المرجع السابق، ص 116-121.

[2]. بوفيل، المصدر السابق، 135.

[3]. بشار قويدري، «**القوافل التجارية المغاربية (طبيعة التجارة وآثارها)**» ، مقال نشر في كتاب طريق القوافل، مطابع عمار قرفي، باتنة، 2001، ص 13.

[4]. حوتية، المرجع السابق ، ص 117.

النيجر من منطقة كوندام، أما غابات الأخشاب تظهر في الأماكن العليا لجنوب نهر النيجر، وخاصة في غاو وهنبوري، أهمّها الياوبا والأكاسيا التي تستعمل لصناعة الأبواب والسفن[1].

أما منطقة الغابات؛ لم تكن تُزرع، لأن غلاتها الزراعية لا تتلاءم مع مناطق الأخشاب، لكن بزيادة الكثافة السكانية بها أدّى إلى حُدوث الزراعة في المنطقة تدريجيا، حيث بدأت متأخّرة في الأجزاء التي تمتدّ على طول أودية الأنهار وفي فجوات الغابة بمنطقة شرق الفولتا السفلى، الواقعة بين غانا الحديثة وغرب نيجيريا، حيث عرفت هذه المنطقة زراعة المحاصيل الجذرية، إلى جانبها تمّ زراعة الليّام، كما وفدت على إفريقيا الغربية غلاّت استوائية جديدة من جنوب شرق آسيا وأمريكا، مثل الموز وجوز الهند وأنواع جديدة من الأرز واللّيام، التي قد تكون وفدت عن طريق شرق إفريقيا قبل سنة الألف ميلادية، أما الغلاّت الأمريكية تضمّنت الكاسافا والذُّرة ولم تظهر إلا بعد عام 1500م[2].

عن المناطق الساحلية للسودان الغربي؛ نجد ظاهرة صيد الأسماك على طول السواحل لاسيما في منطقة سنيغامبيا وغينيا، وكذلك في المياه الداخلية مثل بحيرة التّشاد والمنحنى الكبير للنيجر، وقد كان الفانتي يتنقّلون دوريا من ساحل الذهب إلى ساحل العاج وشرقا إلى نيجيريا، في حين كان السوركاوا والبوزو يسافرون مئات الأميال كل عام على طول نهر النّيجر، من أجل صيد الأسماك والرعي، فصيّادو الأسماك والرّعاة يُعطي لنا تصُّورا كيف كانت الهجرة تؤدي إلى تنمية مَوَاطن جديدة للصيد والرعي، وكذلك إلى إقامة مستوطنات جديدة، فالسمك يتقلب مع موجات المدّ البحرية الشديدة الارتفاع[3].

إلى جانب الزراعة؛ كانت أقاليم عديدة تهتم بمجال التصنيع لاسيما تلك المصنوعات المرتبطة بالمواد الأوّلية التي تنتج محليا؛ حيث شهدت هذه المناطق صناعات تحويلية تماثل إلى حدّ كبير ما كان يوجد في مجتمعات ما قبل الصناعة في أجزاء القارات الأخرى، وكان منطلق الصناعات التحويلية انعكاسا للطبيعة الجنينية للسُّوق، وكان أساسه صناعة الملابس، أشغال التعدين، الفخّار، البناء وصنع الأغذية.

كانت الملابس أهم هذه الصناعات؛ تعتبر المنتجات الصوفية من أهم مصادر الثروة في صحراء المغرب الأوسط، حيث يُصنع منها البرانس، القنادر، الحنابل والزرابي وغيرها من الألبسة والأغطية[4]، وكان السودان الغربي يصنع الملابس من القطن، الحرير، الصوف والخيش، إضافة إلى

---

[1]. حوتية، نفسه، ص121 -122.

[2]. فيج، المرجع السابق، ص 39.

[3]. هوبكنز، المرجع السابق، 82-84.

[4]. العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 166.

صناعة الأحذية، قرب المياه، السيور، السياط وألجمة الخيول من الجلود[1]، يتم تصدير أنواع كثيرة منها، أين أصبحت تعرف في أوروبا (بالجلد المراكشي)[2]، من المناطق التي اشتهرت بهذه الصناعة نجد كانو، زندر وتنبكتو[3].

يحتمل أن التوسع في صناعة الألبسة؛ بدأ مع انتشار الإسلام في القرن الثامن، ذلك أن تأثير الإسلام أدى إلى اتصال أكبر مع العالم العربي والأوروبي ابتداء من القرن الثاني عشر، حيث تُشير بعض الإحصائيات أنّه مع حلول القرن السادس عشر، وجد عند الطرف الجنوبي للصحراء في تنبكتو ستة وعشرون خياطا يُشغّلون مائة وخمسون ممتهنا، وفي القرن التاسع عشر أصبحت كانو مانشستر إفريقيا الغربية، حيث وصلت مبيعاتها في العقد السادس من القرن التاسع عشر إلى ما لا يقل عن ثلاثمائة مليون ودعة أي ما يعادل أربعين ألف جنيه إسترليني[4].

وقد وصلت الدراية بأشغال الحديد إلى السودان الغربي خلال الألفية الأولى، حيث كان يُصهر في نيجيريا الشمالية حوالي عام 500 قبل الميلاد، ومن المرجّح أن تكون صناعة الحديد، قد وفدت إلى السودان الغربي عن طريق التجارة عبر الصحراء خلال العهد القرطاجي، باعتبارهم يقدّرون قيمة هذا المعدن[5].

وكان ركّاز الحديد مُوزّعا على نطاق واسع في السودان الغربي، حيث تُشير بعض البحوث إلى اكتشاف بقايا مائة فرن وحوالي عشرة آلاف طن من الخبث حول أُوم جنوب ساحل العاج وأُويو جنوب غرب نيجيريا، حيث ازدهر قبل الفترة الاستعمارية مُجمّع من القرى ذات التخصص العالي في التعدين، هذه المراكز تقع في مناطق غنيّة بالأخشاب، لان الجزء الأكبر من تكاليف الإنتاج كانت تستأثر به الأخشاب اللازمة لصنع الفحم النباتي[6]، الذي يُستعمل كوقود للأفران لإنتاج الحديد الخام.

هذا الحديد يُجلب للحدادين من أويو، كما كان الحدادون أنفسهم يسافرون إلى مراكز التعدين لتحويل الحديد الخام إلى صفائح لبيعها، كما هو الحال بالنسبة للأوكا والنيكورى[7]، أو صنع المعازق ورؤوس الحراب، السكاكين والسيوف التي مثّلت تقدُّما كبيرا على الأدوات الحجرية والخشبية آنذاك.

---

(1). مفتاح يونس الرياض، « **ازدهار تجارة القوافل بين الدولة الحفصية ودولة الكانم والبورنو في العصور الوسطى**»، مقال ضمن مجلة الساتل، د.د.ن ، دت، ص 115.

(2). هوبكنز، المرجع السابق، ص 96.

(3). عبد الكامل عطية ، المرجع السابق، ص 153.

(4). هوبكنز، المرجع السابق، ص 95-96.

(5). فيج، المرجع السابق، ص 40.

(6). هوبكنز، المرجع السابق، 85-86.

(7). نفسه، ص 89.

وكان سكان صحراء المغرب الأوسط يصنعون من مادة الحديد؛ القدور، السكاكين، الأقفال، الأواني المنزلية[1]، بالإضافة إلى انتشار صناعة الأسلحة في تُقرت ووادي ميزاب[2]، كذلك البارود[3]، الدُّروع، الخود، الخناجر، السهام والتروس[4].

وهذا لا يعني أن صناعة الأحجار والصلصال والنحاس كانت أقلّ شأنا من صناعة الحديد، إذ كانت تقدم أعمالا فنية لقصور الملوك ومعابدهم، وقد أدى ذلك إلى ازدهار حضارة اليوروبا ومثلها مدينة الأيف التابعة لمملكة البينين، التي أبدعت في إنتاج أجمل التماثيل النُّحاسية والصلصالية في العالم[5]، ومثلها جُلّ أقاليم الصحراء التي اشتهرت بصناعة الفخار والتحف والحلي والعطور[6].

أما معدن الذهب؛ فقد كان يستخرج من السودان الغربي منذ الألفية الأولى، وقد وجد في أربع مناطق رئيسية حول البامبوك التي تقع بين السنغال العليا ونهر فاليم، ومنطقة بُوري التي تقع عند ملتقى النيجر الأعلى وروافده، ومنطقة لوبي في فولتا العليا، أما منطقة الغابات فيوجد في القسم الخلفي من ساحل الذهب[7]، هذا الرّكاز المستخرج إما يُطرق أو يُغربل ويُعبأ في شكل تراب الذهب (التبر)، أو يوضع في فرن ويسخن بمساعدة منفاخ صهر بغية تنقيته وجعله على شكل قضبان أو أسلاك.

هذا المعدن الذي يفتقده سكان شمال إفريقيا، كان يقابله معدن الملح الذي يفتقدونه في معظم مناطق السودان الغربي؛ يُعد الملح بالنسبة للسودانيين من السلع التي لا تقل أهميّة عن أهمية الذهب بالنسبة للمغاربة، بل يرى بعض الباحثين أن الملح كان أهم من الذهب بالنسبة للأفارقة، ربما ترجع أهميته لقيمته الغذائية، نظراً لأن هذه المادة غير متوفرة بنسبة كافية في بلاد السودان، لذا كانوا

---

(1) . حوتية، «**توات والقوافل التجارية**»، مقال نشر في كتاب طريق القوافل، مطابع عمار قرفي، باتنة، 2001، ص 61.

(2). الزبيري، المرجع السابق، ص 166.

(3). **البارود**: يقوم سكان الصحراء بصناعة البارود عن طريق؛ جمع التراب من الأرض أو من الملاط في القرى المهدمة ، هذا التراب في الأصل يتكون من مادة مالحة يوضع في صحن ويصب عليه الماء، ثم يغلى ذلك الماء ثم يؤخذ رطل منه ويخلط مع أربعة أرطال من الكبريت وأربعة أرطال من الفحم المستخرج من شجرة الدفلى، هذه العناصر تخلط جميعا في غضون أربعة ساعات فتصير بارودا. **ينظر**:

- الأغواطي ابن الدين، **رحلة الأغواطي (الحاج ابن الدين في شمالي إفريقيا والسودان والدرعية)**، تح، أبو القاسم سعد الله، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 90-91.

(4). إلياس بن عمر الحاج، المرجع السابق، ص 92.

(5). فيج، المرجع السابق، 93.

(6). بشار قويدري، المرجع السابق، ص 13- 14.

(7). بوفيل، المصدر السابق، 211.

يستبدلونه بالذهب[1]، حيث كان يُباع حمل بعير من الملح بثمانين مسكوكة ذهبية[2]، وكان الرقيق الإفريقي يستخدم في مناجم الملح بتغازة وتاودني[3] لقطع قضبان الملح، بعد عملية الحفر تحت الأرض يجدونه على شكل ألواح متراكمة، كأنها نحتت ووضعت تحت الأرض على حد تعبير ابن بطوطة[4].

وقد اشتهرت منطقة تغازى هذا المعدن في الفترة الوسيطة، كمصدر للقوافل المتجهة إلى بلاد السودان[5]، لكنها تراجعت مكانتها فيما بعد وتحوّلوا إلى تاودني، التي لم تكن بديلا كافيا. فأصبحت سبخة أمدغور بالأهقار مصدرا مهما للسودان الغربي.

كما اشتهرت أوداغشت كمستودع للذهب[6]، وكانت هذه التجارة في الأساس مرتبطة بالماندينغ خاصة، والتكولور الذين يتّسمون بالبراعة والفعالية في هذه التجارة على نحو مزمن لعدّة قرون[7]، حيث كانوا يقايضون الذهب بالملح، ليُوزّع على قسم كبير من السودان الغربي[8]، حيث يتم نقل الملح إلى أعالي السنغال والنيجر وينقله تُجار المنطقة بدورهم إلى شعوب الغابات الإستوائية[9].

الجدير بالذكر؛ أن تجارة الذهب والملح كانت أساس التواصل بين ضفتي الصحراء، لكن هذا لا يعني أنهما المعدنان الوحيدان في التجارة، فمن الخطأ أن ننسى أو نتناسى تجارة العبيد، هؤلاء الذين ساهموا مساهمة كبيرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المغرب العربي الإسلامي.

فتاريخ تجارة الرقيق في إفريقيا، لم تكن مرتبطة بالوجود العربي والأوروبي، بل كانت مرتبطة بالأفارقة أنفسهم، حيث كان الملوك يُغيرون على جيرانهم للحصول على الرقيق، وبهذا الصدد يذكر **البكري** أن الملك كان يُرسل جيشا من الرجال المسلحين بالأقواس والسّهام للحصول على الرقيق.

---

(1). هوبكنز، المرجع السابق، ص 91-92.

(2). بوفيل، المصدر السابق، 249.

(3). هوبكنز، المرجع السابق، 93.

(4). ابن بطوطة محمد بن عبد الله، **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (رحلة ابن بطوطة)**، ج4، تح، محمد عبد الرحيم، مؤسسة الكتب الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، حارة حريك، ، ط1، د.ت، ص 271.

(5). هوبكنز، المرجع السابق، ص 92.

(6). بوفيل، المصدر السابق، ص 135.

(7). نفسه، 211-212.

(8). نفسه، 152-153.

(9). خديجة الراجي، **التجارة الصحراوية ثوابت ومتغيرات»**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، اكادير، د.ت، ص 112-113.

كانوا يستغلونهم في موطنهم الأصلي، كما كانوا يسوّقُون إلى شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط، في صحراء المغرب الأوسط كان تجار الطوارق، توات وورقلة يقومون برحلة طويلة عبر الصحراء لشراء الرقيق الزنوج، وكانت كومبي صالح مشهورة بسوق الرقيق، الذي تزوّده على الدّوام من خلال الغارات التي تشن على القبائل البدائية التي تسكن الأدغال[1].

هؤلاء الرقيق كانوا يُستخدمون في المنازل، ويعملون كحمّالين ويفلحون الواحات، ويقطعون الملح الصخري من الصحراء، كما يعملون في بناء المدن، وتشييد الطرق وتطهير الممرات، ويجندون في الصفوف العسكرية[2]. وفي منتصف القرن السابع عشر كان الاتجار بالبشر يتم بشكل كامل بين الأفارقة والأوروبيين على سواحل غرب إفريقيا.

ما يمكن الإشارة إليه؛ أن صحراء المغرب الأوسط وإفريقيا الغربية كانت مثلها مثل المدن الأوروبية في أواخر القرون الوسطى، فمدنها لم تكن مأوى للمزارعين فقط وإنما كانت مسكنا للأفراد المتخصصين، مثل الحرفيين وأصحاب الدكاكين والتجار، كما كانت هناك نقاط اتصال لتبادل السلع من جميع الأنواع، ومراكز دينية وإدارية هامة، مثل ورقلة، توات، تنبكتو وكانو، خاصة تلك المدن الواقعة بين السافانا والصحراء الكبرى، التي كانت ترتكز بدرجة كبيرة على التجارة، وتعتمد على وجه التقريب كلية على الإمدادات الخارجية للحصول على احتياجاتها الغذائية.

كان الرُّحل من سكان صحراء المغرب الأوسط، في فصل الشتاء والربيع ينتشرون على الحواف الشمالية للصحراء، لرعي الغنم والماعز في أماكن يتوفر فيها الغطاء النباتي، مع نهاية فصل الربيع يحملون سلعهم من الأصواف والمنسوجات ويسافرون بها إلى التّل في موسم الحصاد، ليتم مبادلة بضائعهم بالحبوب والسلع الأخرى، في نهاية الصيف يرجع الرُحل إلى مواطنهم بالواحات في وقت جني التمور، خلال هذه الفترة تكون أسواق الصحراء نشطة جدا مثل أسواق التل، فيتم مبادلة منتجات التل والصحراء[3]. الأمر الذي يخلقُ نوعًا من التكافل والتكاتف بين الرّحل والمستقرين، حيث يعتمد الرُّحل على المستقرين لتخزين منتجاتهم ومبادلتها بمنتجات الواحات[4].

كما كان الرعاة في الصحراء الكبرى والسافانا، يُتاجرون في الماشية ومنتجات الألبان والملح مع أهل السافانا مقابل الدخن والملابس، كما كانت منطقة السافانا في حدّ ذاتها تُتاجر في الماشية، الأسماك المجففة والملابس مع سكان الغابات الذين يحصلون منهم على الرقيق، جوزة الكولا، العاج،

---

(1). بوفيل، المصدر السابق، ص 152.

(2). هوبكنز، المرجع السابق، ص 46-47.

(3). Donald C. Holsinger, « **Trade routes of the Algerian Sahara in the XIXth Century** », **R.O.M.M**, N°.30, 1980, p 59.

(4). Ibid, p 58-59.

المصنوعات الحديدية والملابس[1]، بهذه المبادلات الداخلية تنتشر المنتجات في كامل أنحاء السودان الغربي وبالتالي تصل إلى أسواق شمال إفريقيا.

ومن السلع الرئيسية التي يتم الاتجار بها بين ضفتي الصحراء، هي الذهب والملح نحو الشمال والودع والأسلحة نحو الجنوب، هذه المواد تُعدّ من أهم السلع التي تحافظ على الهياكل الاقتصادية والسياسية للدول التي تشتريها، سواء في أوروبا أو شمال إفريقيا أو السودان الغربي.

فالذهب والودع كانا عملتين رئيستين والرقيق كان يُشكّل نسبة ضخمة من الأيدي العاملة والقوة العسكرية والاقتصادية في مناطق معينة، والملح كان ضرورة غذائية، والمعدات العسكرية بما فيها الخيول كانت ضرورية في صيانة القوة السياسية واتساعها، إلى جانب أصناف الترف الأخرى مثل الأقمشة الغالية الثمن، الفلفل، العاج، وجوزة الكولا، المصنوعات الجلدية، ريش النعام، المنسوجات، النحاس، الأغذية المعلبة، الأواني الزجاجية، العقود، الخرز[2] والتمور، كل هذه المنتجات المنتشرة بين أوروبا الغربية وشمال إفريقيا والسودان الغربي تستلزم التواصل.

لكن تجارة الذهب في اعتقادنا تمثل حلقة وصل واتصال رئيسية بين هذه الأقاليم؛ منشأها يعود إلى عهد القرطاجيين أو قبل ذلك؛ لكن صادراته زادت في القرن الحادي عشر في أعقاب استخدام العملة الذهبية في العالم الإسلامي على نطاق واسع، كما تضاعفت صادراته بعد عام 1252م عندما حلّ الذهب محل الفضة بوصفه العملة الرئيسية في أوروبا.

ما بين القرنين الحادي عشر والسابع عشر؛ كانت إفريقيا هي المورد الرئيسي للذهب في الاقتصاد الدولي، وحسب أحد التقديرات وصل ثلثي الإنتاج العالمي، حيث كان ذهب إفريقيا يتدفق إلى أوروبا وقد أسهم في الاقتصاد المحلي لأوروبا، كما ساعد على تسوية الديون الدولية، مع نهاية القرون الوسطى كان لدى التجار الايطاليين في جنوا وفينيسيا وفلورنسا ميزان تجاري موات مع شمال إفريقيا، مكّنهم من استيراد الذهب، كما مكّنهم أن يصبحوا سماسرة عظام للتجارة الدولية، والسيطرة على تجارة الذهب ساعد البرتغال واسبانيا عندما أصبحت اشبيلية عاصمة الذهب في أوروبا، على التوسع في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، كما أن هذا الذهب ساعد على نشأة موانئ شمال إفريقيا منذ نهاية القرن الثاني عشر، كما أسهم في ثراء السودان الغربي[3]، هذا المعدن كان سببا في إفقار القارة والتكالب عليها.

---

[1]. هوبكنز، المرجع السابق، ص 117.

[2]. نفسه، ص 161-162.

[3]. نفسه، 164-166.

في الختام نستنتج أنه؛ عند معالجتنا لهذا المدخل حول التاريخ الاقتصادي لصحراء المغرب الأوسط والسودان الغربي قبل القرن الخامس عشر، بيّن أن خصائص الطبيعة الجغرافية والاقتصادية والبشرية المتمايزة بين طرفي الصحراء الكبرى، قد خلقت نوعا من التكافل الاجتماعي والتكامل الاقتصادي للإقليمين، لاسيما في الفترة الوسيطة بعد الإشعاع الإسلامي في كامل ربوع السودان الغربي.

كان عامل التجاور الجغرافي والظروف الطبيعية القاسية للصحراء، كانت عاملا في انتقال عناصر بشرية امتزجت دماؤها بين البيض والسود على مرّ القرون، مكوّنة بذلك مجتمعات عرقية هجينة متآلفة بين ضفتي الصحراء الوسطى، انتقلت عبرها العوامل السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، لذلك نشهد ذلك التشابه بين حضارتي سكان الصحراء والسودان الغربي.

كما يبين هذا المدخل أن المجال الجغرافي لصحراء المغرب الأوسط والسافانا يمثلان همزة وصل بين سكان الغابات وسواحل الأطلسي من الجنوب وسكان التل والساحل المتوسطي من الشمال، حيث كانت هناك سلسلة تجارية فريدة من نوعها، تربط سكان الساحل الأطلسي بسكان الساحل المتوسطي، فكان سكان الصحراء يرسلون منتجات الشمال المتوسطي من: حبوب، فواكه مجففة، ودع، أسلحة، خيول وحلي إضافة إلى منتجاتهم المحلية من: ملح، تمور، تبغ، حناء، مصنوعات محلية نسيجية وأخرى فخّارية وحديدية إلى سكان السافانا، الذين بدورهم ينقلون إليهم أو يتلقون في أسواقهم سلعهم المحلية من الألبان، الدخن، القطن، الأرز، قصب السكر ومصنوعات نسيجية، إضافة إلى المنتجات التي يجلبونها من سكان الغابات من الذهب، الرقيق، مصنوعات حديدية، جوزة الكولا، العاج ومنتجات سكان الساحل الأطلسي من الملح البحري، السمك المجفف والذهب وغيرها من المنتجات.

نفهم من هذا المدخل كذلك؛ أن المدن التي كانت بين السافانا والصحراء الكبرى والتي تتضمن المجال المدروس؛ كانت ترتكز بدرجة كبيرة على التجارة، وتعتمد على وجه التقريب كلية على الإمدادات الخارجية للحصول على احتياجاتها الغذائية، وهذه النقطة مهمة جدا لفهم آثار التحول التجاري على هذه المناطق بعد وقوع طرفي الصحراء في يد الفرنسيين، وتحويل التجارة الصحراوية لصالح فرنسا بدلا من سكان هذا المجال الجغرافي.

من خلال تعرضنا للمجال الاقتصادي لهذين الإقليمين؛ يتضح لنا أن المقومات الاقتصادية لكلا الإقليمين، توحي لنا بأن هذه المناطق قد عاشت فترات طويلة من الرخاء الاقتصادي، وأن إنتاجها الفلاحي والصناعي يعكسه المساهمة في التجارة الدولية آنذاك، مما لا شك فيه أن هذه المناطق كانت تتطور بشكل طبيعي بالموازاة مع باقي القارات من خلال مقارنتنا لطبيعة الإنتاج

الفلاحي والصناعات المنتشرة في العالم آنذاك، لذلك يمكن القول أن الانطباع الذي تركته لنا الكتابات الغربية عن تخلف هذه المناطق اقتصاديا وحضاريا كان تضليلا للرأي العام.

بدليل؛ أن أساس التجارة بين الشمال والجنوب؛ تَمثَّل في عملتي الملح والذهب منذ عهود سحيقة من الزمن تعود للعهد القرطاجي، لافتقار شمال الصحراء للذهب وجنوب الصحراء للملح، وليس في المنتجات الغذائية والصناعية التي توفرها كل المدن شمالا وجنوبا لهذا المجال المدروس، فيما بعد أُدخلت منتجات رئيسية في المبادلات التجارية وهي الودع، الملح، الذهب، الأسلحة، الخيول والعبيد، هذه المنتجات لها أهميتها في الحفاظ على الهياكل الاقتصادية والسياسية للدول التي تشرف عليها.

يبقى معدن الذهب موضع اهتمام كبير، للدول التي نسجت علاقاتها مع السودان الغربي مصدر إنتاج الذهب، خصوصا مع بزوغ فجر القرن الحادي عشر، عندما زادت صادراته عقب استخدام العملة الذهبية من قبل العالم الإسلامي على نطاق واسع، وتضاعفت صادراته بعد عام 1252م عندما حلّ الذهب محلّ الفضة بوصفه العملة الرئيسية في أوروبا، فكان السودان الغربي ما بين القرنين الحادي عشر والسابع عشر ميلادي؛ المورد الرئيسي للذهب في الاقتصاد الدولي كونه يمثل إنتاج ثلثي الإنتاج العالمي.

أين شهدت مناطق السودان الغربي وشمال إفريقيا رخاء اقتصاديا، مما ساعد أوروبا الغربية على تسوية ديونها الدولية، وأصبحت اشبيلية عاصمة الذهب في أوروبا، الأمر الذي ساعد البرتغال واسبانيا على الإبحار والكشف الجغرافي بحثا عن مصادر المعدن التبري في السودان الغربي منتصف القرن الخامس عشر. بذلك يكون هذا التاريخ بداية لتراجع مجتمعات إفريقيا جنوب الصحراء خاصة وشمال إفريقيا عامة في شتى مجالات الحياة، وهذا ما سنكتشفه في الفصول القادمة.

القسم الأول

مقاربة تاريخية حول
تحولات الاهتمام الفرنسي
بالإقليمين

الفصل الأول: التواجد الفرنسي بغرب إفريقيا وتجارة البشر (1638-1817م)

الفصل الثاني: التحول التجاري الفرنسي في القرن التاسع عشر

الفصل الأول

التواجد الفرنسي
بغرب إفريقيا وتجارة البشر
(1638-1817م)

I. الروابط التاريخية التي جمعت أوروبا الغربية بإفريقيا الغربية والعالم الجديد.

II. الجغرافيا التاريخية والتجارية لفرنسا بسواحل غرب إفريقيا.

III. تجارة الرقيق بين السياسة الفرنسية وممالك إفريقيا الغربية.

IV. ثورات العبيد وتراجع المد الاستعماري الفرنسي بالأمريكيتين.

- **تمهيد:**

يتضح مما سبق؛ أن المعدن التبري كان من الأسباب الجوهرية في تَطلّع دول أوروبا الغربية نحو سواحل المحيط الأطلسي لغرب إفريقيا بحثا عن مصادر إنتاجه، وللكشف عن حقيقة هذا الأمر، نعالج مسألة الروابط التاريخية التي جمعت أوروبا الغربية بإفريقيا الغربية والعالم الجديد، بحثا عن أهم العناصر المادية التي قامت عليها ثرواتها وتنميتها الاقتصادية.

بالاستناد إلى الترتيب الكرونولوجي للأحداث التاريخية، نحاول في هذا الفصل تتبع حيثيات أحداث الأزمة الاقتصادية لأوروبا الغربية، وكيف تطلّعت هذه الدول خارج مجالها الجغرافي بحثا عن مصادر الذهب الذي يتدفق عبر الصحراء الكبرى إلى شمال إفريقيا لإيجاد حل لمشاكلها الاقتصادية، وكيف تحولت اهتماماتهم في المنطقة، من البحث عن الذهب إلى الاتجار بالبشر، بعدما أدركوا قيمة الأرباح التي يجنونها من هذه التجارة البشرية، خاصة بعد اكتشافهم للعالم الجديد الذي كان بمثابة الفجر الوردي، لعصر الإنتاج الرأسمالي وأصبحت إفريقيا جنوب الصحراء فريسة للرأسمالية الناشئة.

كما سيركز هذا البحث على النموذج الفرنسي بمنطقة إفريقيا الغربية وربطها بالعالم الجديد، محاولين بذلك تفسير سبب التواجد الفرنسي بسواحل إفريقيا الغربية مع بدايات القرن السابع عشر، وكيف اتسمت سياستها التجارية في غرب إفريقيا وعلاقاتها بممالك غرب إفريقيا، وما هي تداعيات الصراع بين فرنسا ومنافسيها (انجلترا وهولندا) على مواقع نفوذها وانتعاشها الاقتصادي بالمنطقة، وبماذا نفسر أسباب الحروب بين ممالك غرب إفريقيا وثورات العبيد بالوطن الأم والعالم الجديد، وصولا إلى تداعيات هذه الحروب والثورات على مسألتي المد الاستعماري الأوروبي في الأمريكيتين وتجارة الرقيق.

I. الروابط التاريخية التي جمعت أوروبا الغربية بإفريقيا الغربية والعالم الجديد:

لقد تميّزت قارة أوروبا عن غيرها من قارات العالم في العصور الوسطى، بسيطرة النظام الإقطاعي على العوامل الرئيسية للإنتاج، مما أخّر هذه شعوب عن مثيلتهم في القارة الآسيوية، هذه السيطرة بدأت تتراجع مع نهايات العصور الوسطى، بعد أن حلّ محلّه نُظم الملكية التي استطاعت أن توحّد كل الإقطاعيات في منطقة واحدة، وهو ما نسميه ظهور نظام الدولة الحديثة، هذه البوادر بدأت تظهر في البرتغال ثم اسبانيا ثم الإنجليز ثم فرنسا.

وأمام زيادة العلاقات التجارية مع آسيا أدّى إلى ظهور طبقة وسطى من فئة التجار الأثرياء، وبما أن الملوك كانوا حماة التجارة الداخلية والخارجية، فإن التجار كانوا يقرضون الأموال ويدفعون الضرائب لهؤلاء الملوك، وبعد أن حرّم الملوك رجال الإقطاع من سلطة الحكم، فقد أصبح لهذه الدول المَلَكية الجديدة، أَنْ سيطرت على موارد كافية لتمويل الرحلات البحرية والقيام باكتشافات فيما وراء البحار، بازدياد قوة هذه الدول كانت كل دولة تحاول كسب بعض الامتيازات لصالح بلدها، على حساب الدول الأوروبية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى ظهور تنافس شديد بينهم يعمل على توسيع السيطرة الإقليمية والتجارية[1].

في هذا المبحث نحاول التوصل إلى مقاربة تاريخية، تبين لنا الروابط التي جمعت بين أوروبا الغربية، القارة الإفريقية والعالم الجديد، انطلاقا من الواقع الاقتصادي لأوروبا الغربية آنذاك والأسباب الحقيقية لتطلعهم خارج مجالهم الجغرافي.

1. البحث عن مصادر الذهب في إفريقيا:

لقد كانت مصادر الذهب في أوروبا محدودة جدا، ففي العصور الرومانية كان الأباطرة يقومون بضرب النقود الذهبية إلى غاية عهد حكام الدول البربرية المتعاقبة، فأخذ الذهب يتعرض للضياع على نحو متواصل خلال النصف الثاني من الألف الأولى بعد الميلاد؛ حيث استلب القراصنة الأسكندنافيون جانبا منه وطُمر جزء منه في التراب خلال فترة الاضطرابات، وكان القسم الأكبر منه يرسل إلى الشرق؛ عهد الدولة البيزنطية التي كانت تستخدمه في شراء سلع الترفيه من بلدان المشرق.

النتيجة كانت استنزاف هذا المعدن واختفاء المسكوكات الذهبية من عملات الممالك في أوروبا الغربية، عند حلول القرن الحادي عشر قامت محلّها المسكوكات الفضية، غير أنه في النصف الثاني من القرن الثالث عشر عادت بعض الإمارات لاستعمال الذهب؛ مثل فلورنسا التي قامت سنة 1254م بضرب مسكوكات ذهبية وتبعتها معظم الدول الأوروبية[2].

يبدو أن مصدر الذهب الذي كانت تستعمله هذه الدول في عملاتها، له علاقة وثيقة الصلة بمعدن السودان الغربي، لأن ذهبه كان يتزايد باطراد منذ القرن الثامن فصاعدا، حيث قدّر إنتاجه السنوي في القرن السادس عشر بحوالي 9 أطنان مترية، ثلثا هذا المقدار كان يصدّر إلى الخارج،

---

[1]. محمد محمود النيرب، **مدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**،ج1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ، ط1، 1997، ص 17.

[2]. بوفيل، المصدر السابق، ص 188-189.

حيث كان حمل هذا الوزن من الذهب يستلزم أكثر من خمسين جملا في شكل غبار الذهب، ثم ينقّى ويُحول إلى سبائك في مراكز تجارية مهمة مثل سجلماسة، ورقلة، أودغشت وتمبكتو، بعدها ينقل إلى الموانئ الشمالية لإفريقيا في فاس، مراكش، بونة، تلمسان والقيروان ومنها إلى أوروبا الغربية[1].

كما نعلم فإن هذا الرخاء الذي كانت دول شمال إفريقيا تتمتع به بفعل التجارة الصحراوية، قد جذب إليهم التجار الأوروبيين الذين تبيّن لهم إمكانية الحصول على أرباح طائلة من التجارة الإفريقية، فكانت تنطلق السفن الشراعية الكبيرة من نابولي، البندقية، جنوا، بيزا، كاستيليا ومرسيليا إلى موانئ المغرب الإسلامي، أين تجري مقايضة السلع الأوروبية المصنوعة بالسلع الإفريقية[2].

ولمَّا أصبحت التجارة الأوروبية قد عمّت شمال إفريقيا، حاول الذين كانوا الأوائل في هذا الميدان، عقد معاهدات مع سلاطين وأمراء إفريقيا والحفاظ على امتيازاتهم، ومن الذين عقدوا معاهدات رسمية نجد ملوك النورمان تليها معاهدات بيزا، جنوا ومرسيليا، ثم أصبحت تدريجيا جميع التجارة الإفريقية تنظمها مجموعة من المعاهدات التجارية التي تبرم بين الموانئ التجارية الأوروبية وشمال إفريقيا.

ولما زاد حجم التجارة خلال القرن الثالث عشر، كانت أوروبا تُرسل إلى إفريقيا كمية كبيرة من السلع لاسيما النحاس، الزجاج والأقمشة الأوروبية التي تباع على جناح السرعة في الصحراء الكبرى، وكانت الخمور تأتي من فرنسا، إسبانيا واليونان فتباع علنًا في شمال إفريقيا[3]. ومن السلع التي تحصل عليها أوروبا في المقابل؛ كان الذهب والعبيد الأسود والأبيض، فكانت بيزا وجنوا من المراكز الرئيسية لتعاطي هذه التجارة، إضافة إلى منتجات أخرى مثل الفلفل، العاج، خشب الأبنوس والجلد المراكشي[4]، الذي يأتي من بلاد السودان عن طريق تجار المغاربة[5].

لكن الملاحظ؛ أنه خلال تلك الفترة اقتصر تواجد الأوروبيين على السواحل فقط، رغم الامتيازات التي يحضون بها على سواحل إفريقيا الشمالية، إلا أن دواخل إفريقيا بقيت مغلقة أمامهم

---

[1]. بوفيل، نفسه، ص 189.

[2]. نفسه، ص 182.

[3]. نفسه، ص 184- 186.

[4]. **الجلد المراكشي:** هو نوع من أنواع جلود الماعز يُصنع في السودان الغربي ويُسوّق إلى شمال إفريقيا وأوروبا وهو أجود الجلود.

[5]. بوفيل، المصدر السابق، ص 187.

إلا لعدد يسير من الأوروبيين، لذلك بقيت أوروبا لزمن طويل تجهل ما كان يجري وراء القسم الأكبر من السواحل الشمالية لإفريقيا.

رغم معرفتهم القليلة بمصادر الذهب، إلا أن الدافع الاقتصادي كان مبررا كافيا للتّطَلُّع إلى إفريقيا[1]، إذ تعود بدايات الاتصال الأوروبي بالسودان الغربي إلى سنة 1402م، عندما أبحر مجموعة من البحّارة الأوروبيين من جنوا، كاستيليا، أراغون والنورمندي فاكتشفوا جزر الكناري، فكانت هذه الجزر وسكانها الأصليون مجالا مغريا للاستعمار، لكن قائد الحملة النورمندية كانت له رغبة في اكتشاف نهر الذهب، جنوب رأس بوجادور الذي كان يظهر على خرائط القرن الرابع عشر[2].

وتعتبر سنة 1415م والتي احتلت فيها البرتغال سبتة بالمغرب الأقصى، بمثابة البداية الحقيقية لمرحلة التوسع البرتغالي الكبير على سواحل السودان الغربي، هذا بعد سماعهم أثناء الحملة عن أخبار القوافل التي كانت تحمل الذهب عبر الصحراء، فعزموا على تحويل تلك التجارة عبر سواحل الأطلسي بدل الصحراء الكبرى، وعلى هذا الأساس تبدأ رحلات استكشافية نحو السودان الغربي، ومنها نحو العالم الجديد في أواخر القرن الخامس عشر.

على هذا النحو؛ شقّت المراكب الشراعية تدريجيا طريقها نحو جنوب الساحل الأطلسي، فتمَّ الحصول لأول مرة عام 1441م على قدر من غُبار الذهب، الذي عزّز أملهم في أن أرض الذهب التي طال بحثهم عنها غير بعيدة من ذلك المكان، كما أَسَرُوا بعض الأفراد من صنهاجة، وفي المرة الثانية نقلوا شحنة كاملة من الأسرى إلى لشبونة، حيث تم بيعهم في شكل رقيق بأسعار مرتفعة، هذا العمل كشف للأوروبيين كيف يجمعون الأموال على جناح السرعة باسترقاق الأفارقة[3]، وبهذا أخذت سمات الرحلات تتغير سريعا من البحث عن الذهب إلى سلعة أغلى وهي سلعة البشر.

باكتشاف السنغال يكون البرتغاليون قد وصلوا إلى السودان الغربي، وأطلقوا على تلك الأرض باسم غينيا، التي تبدو إحدى البوابات إلى دواخل إفريقيا، وقد تولَّدت لديهم آمال عريضة في استيلائهم على طريق التجارة البرية.

---

[1]. بوفيل، نفسه، ص 190- 193.

[2]. نفسه، ص 198.

[3]. نفسه، ص 199-201.

وَهُم في طريقهم للبحث عن مواقع الذهب، أسّس البرتغاليون مستوطنة في جزيرة أرغين (Arguin) القريبة من رأس بلانكو وحَوَّلت إليها بعض القوافل التجارية الصغيرة، لهدف الحصول على معلومات تجارية تتعلق بالذهب لكن دون جدوى، بعدها أرسل الأمير هنري بحَّارا من البندقة اسمه ألفيس كاداموستو (Alvis Cadamosto) لكي يكتشف نهر غامبيا الذي كان يعتقد أنه زاخر بالذهب، لكن هذا الأخير فشل هو الآخر في العثور على أماكنه، رغم المحاولات الودِّية التي استعملها مع سكان المنطقة[1].

وفي سنة 1470م؛ تمكن البرتغاليون من الاتصال بساحل الذهب، وفي هذا المكان شيّدوا قلعة ضخمة اسمها ساو جورج دامينا التي عرفت فيما بعد باسم المينا[2](Elmina)، وكان الهدف من هذه القلعة أن تكون مستودعا أكثر تحصينا للبضائع، حيث كان البرتغاليون يحفظون فيها بضائعهم التجارية[3]، ومنذ ذلك التاريخ أصبح سكان هذه المنطقة يفضلون بيع ذهبهم للبرتغال، بدلا من قيامهم برحلة طويلة إلى جني وتنبكتو، ليُحمل الذهب من طرف تجار هذه المناطق عبر الصحراء الكبرى إلى شمال إفريقيا[4].

وبعدما كانت غينيا منطقة يصعب الاقتراب منها، أين كانت في منأى عن حركة التاريخ العالمي، أصبحت خلال التواجد الأوروبي البوابة الأمامية لغرب إفريقيا، فكان لدى سكانها الفرصة ليصبحوا متفوقين عن غيرهم في غرب إفريقيا وذلك بامتلاك الثروة والقوة، حيث أصبحت تلك المنطقة مستودعا لسكان غرب إفريقيا الذين نقلوا إلى العالم الجديد[5].

خلال هذه الفترة أصبح البرتغاليون يقومون بتصدير الرقيق من البنين إلى ساحل الذهب مقابل حصولهم على الذهب[6]، ذلك لأن أوروبا الغربية كانت تعاني نقصا حادا في المعادن الثمينة، خاصة وأن تكاليف حروبها تزايدت من جهة، مع اتساع تجارتها الخارجية من جهة أخرى، أين كانت العملة المستعملة آنذاك هي الذهب والفضة[7].

---

[1]. بوفيل، نفسه، ص 202-204.
[2]. المينا: هي الاسم القديم لساحل الذهب.
[3]. فيج، المرجع السابق، ص 117.
[4]. بوفيل، المصدر السابق، ص 204-206.
[5]. فيج، المرجع السابق، ص 101-102.
[6]. هوبكنز، المرجع السابق، ص 76.
[7]. فيج، المرجع السابق، ص 116.

وقد أدى الكشف عن ساحل الذهب إلى نشاط تجار قشتالة بسواحل غرب إفريقيا، وفي الوقت نفسه كان ملك البرتغال يطالب بعرش قشتالة، الأمر الذي انتهى إلى نشوب حرب بين الدولتين ما بين (1379-1475م)، انتهت بعقد معاهدة الكاسوفاس (Alcaçovas) بينهما نصَّت على: تخلي البرتغال عن مطالبها في قشتالة وجزر الكناري مقابل ألا تنازع البرتغاليين في ممتلكاتهم بغرب إفريقيا وجزر الأزورس (Azores) والماديرا (Madeira) والكيب فيرد، ومع ذلك بقي تجار قشتالة ينافسون البرتغاليين في غرب إفريقيا[1].

كما امتد نفوذ البرتغاليين على مسافة كبيرة في النصف الجنوبي لغينيا العليا الواقعة إلى جنوب نهر السنغال، والسبب في ذلك راجع للظروف الملائمة للملاحة النهرية لنهري السنغال وغامبيا وبعض الأنهار الأخرى الصغيرة، هذا إلى جانب روافد الساحل الواقع جنوب غامبيا.

بالرغم من تصدي التكرور للتوغل التجاري البرتغالي بالمنطقة، إلا أنهم استطاعوا تأسيس مستعمرة تقع في جزر رأس ألفيرد، وكانت ذات موقع استراتيجي تتيح التوغل في الأراضي الرئيسية من القارة، حيث أسسوا وكالات تجارية في نقاط عديدة من الساحل ما بين السنغال وسيراليون، وبهذه الطريقة وصل نفوذ البرتغاليين بسرعة نحو الداخل حتى أسواق الماندي في الكانتور (Cantor) الواقعة في المنطقة العليا من نهر غامبيا ونهر السنغال، كما وصلوا مناطق تعدين الذهب الواقعة في البامبوك(Bambuk)[2].

مع نهاية القرن الخامس عشر؛ كان التجار البرتغاليون على سواحل لاجوس والبنين يقيمون علاقات تجارية في الأطراف الجنوبية مع تجار اليوروبا[3]، هذا وكتب باشيكو بيريرا أنه خلال تلك الفترة، كان البرتغاليون يحصلون على العبيد من المناطق الساحلية الممتدة من السنغال إلى سيراليون حوالي 3500 عبد، وأحيانا أكثر من ذلك سنويا، وعلى الرغم من أن تجارة العبيد لم تكن الهدف الرئيسي من البعثات البرتغالية الأولى، لكن قلّة عدد السكان في بعض البلدان الأوروبية مثل شبه الجزيرة الإيبيرية، جعل البرتغاليين يُزوِّدون هذه المناطق بالعبيد على نطاق واسع[4].

يبدو أن استقرار البرتغاليين ما بين لاجوس والكونغو منذ عام 1493م، وتأسيس قواعد في خليج غينيا مثل قاعدة ساوتومي (Sao Thomé) وفرناندوبو (Fernando Po) وأوبرنسيب

---

[1]. فيج، نفسه، ص 117-118.

[2]. نفسه، ص 122-123.

[3]. **اليوروبا:** هي إحدى الشعوب التي تُؤلف سكان غرب نيجيريا.

[4]. S.U. Abramova , **"Ideological, doctrinal, philosophical"** , Article in a book The A.S.T.F.F.N.C, I.R.Ch.U, 1979, p 16-17

(Oprincipe) والأنوبون (Annobon)، كان الهدف منه السّماح للمستوطنين بالاتجار بحرية في داخل القارة، وعلى هذا الأساس استقر عدد قليل من البرتغاليين في المناطق الاستوائية، لكن الموقف تغيّر عندما اكتشفوا أن الجزر التي احتلها البرتغال في المحيط الأطلنطي، كانت أكثر ملائمة من المنطقة الاستوائية لأنها تتميز بتربة بركانية خصبة وبمطر غزير[1].

هذه العوامل كانت ملائمة لزراعة قصب السكر وبعض الغلاّة الاستوائية الأخرى، وفي عشرينيات القرن السادس عشر طوّر المستوطنون زراعة قصب السكر وجعلوها تحتل المرتبة الأولى، وأهملوا التجارة عدا شراء العبيد لهدف استغلالهم في مزارعهم، ونتيجة المعاملة القاسية التي كان يتلقّاها العبيد من طرف البرتغاليين، أصبح الفرار حلاً أمثلَ للنجاة من نير العبودية، هذه النتيجة جعلت أصحاب المزارع ينتقلون إلى البرازيل الساحلية الاستوائية، مع احتفاظهم بأهم المواقع لجمع العبيد ونقلهم إلى أمريكا[2].

حتى ذلك الوقت؛ لم يكن الطلب على الرقيق كبيرا، كما أن الاتجار بهم لم يكن على نطاق واسع ، ولم يبدأ التوسع الحقيقي في الاتجار بالبشر إلا في القرن السابع عشر، نتيجة لانتشار مزارع السكر والقطن في جزر الهند الغربية[3].

2. الرقيق الإفريقي في مناجم ومزارع العالم الجديد:

بعد أن كان الرقيق يقايض مقابل الذهب أو ينقل إلى موانئ أوروبا في الوهلة الأولى من الاتجار بالبشر، طرأت تغيُّرات مع نهايات القرن الخامس عشر على مستوى العالم، تمثلت في اكتشاف جزر الهند الغربية سنة 1492م من طرف المستكشف الجغرافي كريستوف كولومبس، وبعد عودة هذا الأخير بكميّات من الذهب إلى اسبانيا؛ هذه النتيجة فتحت لهم شهية الاستكشاف والاستغلال، حيث أسس الإسبان في أوائل القرن السادس عشر إمبراطورية استعمارية كبيرة في جزر الهند الغربية، والمكسيك وفلوريدا وأجزاء أخرى من أمريكا الجنوبية، على حساب سكانها الأصليين الذين تم إبادتهم في سبيل الاستيلاء على أراض جديدة[4]، مُصممين بذلك على انتزاع الثروة من العالم الجديد.

---

[1]. فيج، المرجع السابق، ص 129-130.

[2]. نفسه، ص 129-130.

[3]. هوبكنز، المرجع السابق، ص 178.

[4]. S. U . Abramova , Op Cit, p 17

وقد تطلب إبادة السكان الأصليين في كثير من أقاليم أمريكا، مع نمو مزارعها هناك، كان لا بد من توفير قوة عاملة وفيرة ورخيصة لا يمكن أن يستوفيها الهنود الأمريكيون أو العمال الأوروبيون في حقول القطن والسكر ومناجم الذهب[1]، لاسيما بعدما أثبت البيض عجزهم عن العمل بهذه الأقاليم كما عجز الإسبان عن تسديد تكاليف العمال الأجراء، فكان الأفارقة العنصر البشري الملائم للمناخ الاستوائي، وبمجرد أن يتم استعبادهم ونقلهم إلى أمريكا، سيجدون أنه من السهل عليهم العمل في أراضي المستوطنين، خاصة بعدما أثبتوا قيمتهم في أوروبا كعمال قادرين ومفيدين في العالم الجديد.

الخريطة رقم 03: خريطة توضيحية لمناطق الصعود والنزول للعبيد من إفريقيا جنوب الصحراء إلى الأمريكيتين خلال فترة الاتجار بالبشر

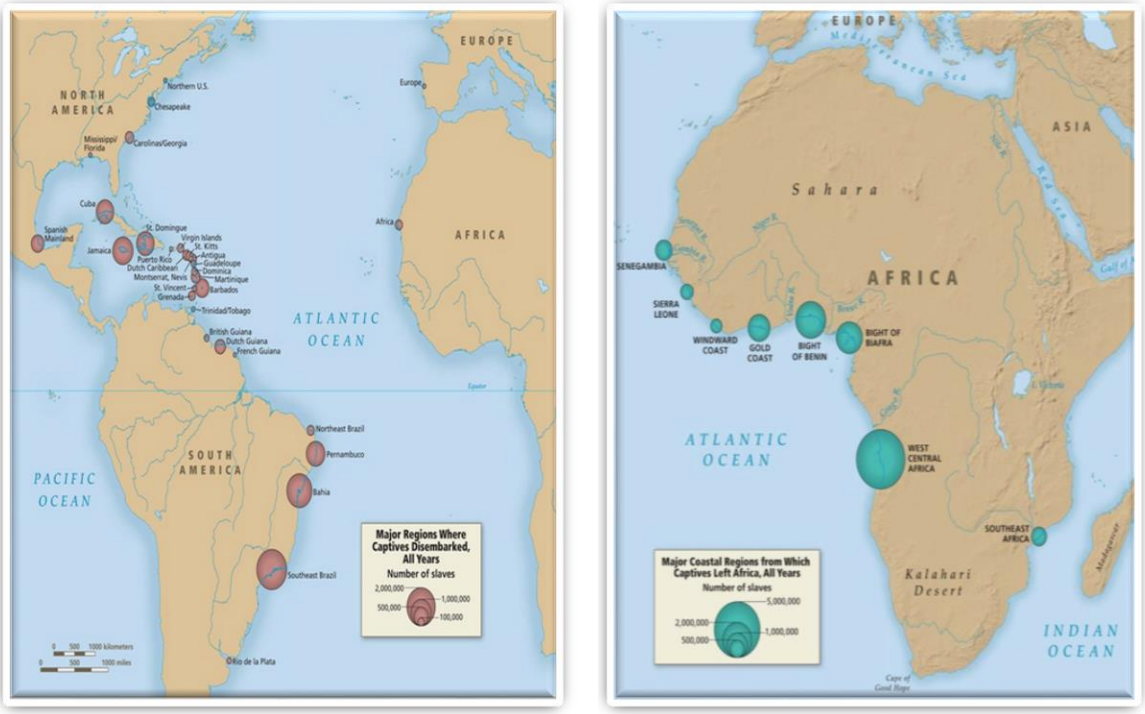

المرجع المعتمد:

https://slavevoyages.org/static/images/assessment/intro-maps

يوم: 25 ماي 2020 على الساعة: 19:42

ولأن اسبانيا لم يكن لديها قواعد تجارية في غرب إفريقيا، لذا رأت أنه لابد من توقيع عقود اتفاقيات مع التجار الهولنديين والبرتغاليين الذين كان لهم نفوذ آنذاك على سواحل إفريقيا الغربية من أجل تزويدهم بالعبيد، وهكذا وُظّف المغامرون الذين أبحروا إلى غرب إفريقيا من أجل الذهب،

[1]. José Luciano Franco, "**The slave trade in the Caribbean",** Article in a book The A.S.T.F.F.N.C, I.R.Ch.U, 1979, p 88-89

لتوريد الأيدي العاملة لمزارع ومناجم العالم الجديد، ومن هنا بدأ الاتجار الفعلي في سكان إفريقيا جنوب الصحراء، وبصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية[1]، ومع نهاية القرن الخامس عشر يبدأ تاريخ الأفارقة في العالم الجديد، وتبدأ المأساة الحقيقية في حق الحياة والأسرة والمجتمع والاقتصاد الإفريقي.

خلال هذه الفترة؛ شرع الأوروبيون في نقل العبيد الأفارقة إلى هيسبانيولا (Hispaniola) وجزيرة كويسكيا (Quisqueya) ، وبعدها إلى سانتو دومينغو(Santo Domingo) وغيرها من المناطق هناك[2]، حيث تم جلب عام 1510م مجموعة كبيرة من العبيد الأفارقة قُدّرت بـ 250 عبد إلى مناجم الذهب في هيسبانيولا (Hispaniola)[3].

ما بين (1512-1763م)، صُدّر نحو: 60.000 عبد إفريقي إلى كوبا بشكل قانوني، وقد ترافقت الزيادة في عدد الرقيق مع تطور زراعة السكر، الذي يحتاج إلى مئات الآلاف من العمال، وكذا إلى حدّ أقل من هذا العدد لاستغلالهم في مناجم النحاس في الجزء الشرقي من كوبا، من قبل وكيل الشركة الألمانية فايزر[4].

وقد تزامنت البدايات الحقيقية لتجارة الرقيق الأطلسي، مع انهيار آخر مملكة إفريقية عظيمة وهي السنغاي، فكان للتفكك السياسي أثره البالغ على إفريقيا الغربية، حيث ظهرت عديد من الممالك والانقسامات السياسية الصغيرة على مستوى المجتمعات القبلية الصغيرة، التي كان العديد منها معادية لبعضها البعض، مما دفع بهذه الزعامات إلى حروب دائمة تغذّيها القوى الأوروبية التي كان هدفها الوحيد هو الحصول على الرقيق، وهكذا أصبحت الحرب أبسط وسيلة للحصول على الرقيق والأسرى من بين الناس الذين يعيشون في المناطق الحدودية ودواخل إفريقيا[5]، وهكذا ستشهد أوروبا تنافسا حادًا على سواحل غرب إفريقيا، كما ستشهد ممالك غرب إفريقيا ذات التنافس، في سبيل الاتجار بالبشر والحصول على أرباح خيالية سريعة على حساب سكان إفريقيا الغربية.

---

(1). فيج، المرجع السابق، ص 162.

(2). José Luciano Franco, Op Cit, p 88-89.

(3). S.U. Abramova, Op Cit, p 17.

(4). José Luciano Franco, Op Cit, p 88-89.

(5). Mbaye Gueye, "**The slave trade within Caribbean"**, Article in a book The A.S.T.F.F.N.C, I.R.Ch.U, 1979, p 151-152.

3. المستعمرات الفرنسية في العالم الجديد:

تعود بدايات الوجود الفرنسي في العالم الجديد إلى سنة 1536م، عندما أرسلت فرنسا جاك كارتيه (Jacques Cartier) إلى العالم الجديد، حيث توغل في منطقة سانت لورنس وأعطى اسم كندا لهذه المنطقة، غير أن الاستقرار الفعلي في كندا كان سنة 1608م، عندما أسّسوا مدينة كِيبك[1].

فيما بعد توسع الفرنسيون في الداخل بعد عثورهم على البحيرات الكبرى ونهر الميسيسيبي عام 1673م، وقد قام سير دولاسال(Sier de la Salle) بتتبع نهر الميسيسيبي إلى مصبّه في الجنوب، بخليج المكسيك وأعلن سلطة الفرنسيين عليه عام 1682م، كما قام الفرنسيون بإنشاء مستوطنات في بيلوكس(Biloxi)، موبيل(Mobile) ونيورليانز على خليج المكسيك بين عامين (1699-1718م).

وقد أَدّى تدمير الهولنديين للقوة البحرية الاسبانية في المياه الأمريكية، إلى سعي كل من بريطانيا وفرنسا للاحتفاظ بجزر الهند الغربية التي كانت محتلة فقط من قبل أفراد اسبانيين قليلي العدد[2]، حيث استولت فرنسا على غوادلوب مارتينيك(Guadeloupe Martinique)، وفي أواخر القرن السابع عشر، استولت على سانتو دومينغو(Santo Domingo) [3]، ساوث كارولينا(South Carolina) عام 1670م، وغيرها من المستعمرات بجزر الأنيل مثل المارتنيك وغويانا الفرنسية في البرازيل.

ومنذ سنة 1750م تقريبا كانت الممتلكات الفرنسية تشمل مساحة شاسعة من الشمال إلى الجنوب، تضم قسما كبيرا من كندا ووادي الميسيسبي والقسم الغربي والأوسط من أراضي الولايات المتحدة الأمريكية حاليا، وهي أراضٍ ممتدة من كندا في الشمال حتى فلوريدا جنوبا[4].

خلال هذه الفترة عمدوا إلى إقامة مراكز تجارية ومستوطنات زراعية في جلّ المناطق التي اكتشفوها، الأمر الذي تطلّب توفير اليد العاملة التي تغطي تلك المنطقة الواسعة، حيث كانت المساحة التي يحتلها الفرنسيون أكبر بكثير من مساحة الإنجليز، إلا أن عدد الفرنسيين بها لم يزد

---

[1]. محمود النيرب، المرجع السابق، ص 30.

[2]. زاهر رياض، **استعمار افريقيا**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 71.

[3]. S.U. Abramova , Op Cit, p 17

[4]. محمود النيرب، المرجع السابق، ص 31.

عن 18.000 مهاجرًا، لذا حاول الفرنسيون تعويض نقصهم بالتحالف مع الهنود الحمر، مقابل تنامي عدد المستوطنين في المستعمرات الإنجليزية.

بالاستناد إلى الترتيب الكرونولوجي الأحداث التاريخية؛ نلاحظ أن بدايات التوسع الفرنسي في العالم الجديد يتزامن مع بدايات توسُّعه على سواحل غرب إفريقيا، حيث يشكل الوجود الفرنسي بالقارتين علاقة تلازمية في التوسع الاستعماري بالمحيط الأطلسي، والإنتاج الزراعي بالمستعمرات الأمريكية، والتجارة البشرية على سواحل غرب إفريقيا.

يشير بعض الباحثين إلى أنه ابتداء من ثمانينيات القرن السادس عشر، بدأت البرتغال تفقد احتكارها على سواحل إفريقيا الغربية[1]، حيث اقتفت أثرها الدول الأوروبية الأخرى التي كافحت في سبيل السيطرة على تجارة المحيط الأطلسي، فكانت بريطانيا، فرنسا وهولندا[2] لهم اليد الطولى في هذا التراجع، حيث استقرت هذه الدول على الساحل الغربي لإفريقيا[3]، وقاموا ببناء الحصون والمستوطنات[4]، فامتدت سلسلة من المراكز والقلاع التجارية لجمع الأسرى على طول الساحل الغربي من السنغال إلى انغولا[5].

---

[1]. في عام 1494م أعلن البابا ثلاث قرارات بابوية، كما أعلن عن توقيع معاهدة توردي سيلاس (Tordesilias) بين قشتالة والبرتغال والتي نصّت على أن تحتكر قشتالة استغلال العالم الجديد، باستثناء البرازيل كما تستغل البرتغال في مقابل ذلك إفريقيا وآسيا، هذه المعاهدة لم ترض بها الدول الأوروبية الأخرى، الأمر الذي دفع بها في ثلاثينيات القرن السادس عشر، تُرسل بحّارة من بريطانيا وفرنسا لإقامة نشاطات تجارية على سواحل غرب إفريقيا. **ينظر:**

- فيج، المرجع السابق، ص 118.

[2]. بدأ الهولنديون نشاطهم البحري عام 1595م، لكن البدايات الفعلية للنشاط البحري والتجاري كان مع إنشاء شركة الهند الشرقية الهولندية عام 1602م، ممّا مكّنها من إنشاء عدة مراكز تجارية في العديد من مناطق القارة الإفريقية، بالنسبة للغرب الإفريقي فإن أهم مراكزها التجارية كانت في غوري، السنغال، وبعض مناطق موريتانيا، ساحل العاج وساحل الذهب، أين برز نشاطهم بالذات في تجارة الرقيق بين غرب إفريقيا وأمريكا. **للمزيد ينظر:**

- شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002، ص 113

[3]. انقسم ساحل غرب إفريقيا إلى غينيا العليا (من رأس بلانكو إلى سيراليون تقريبا)، وغينيا السفلى (من سيراليون إلى الكاميرون)، وانقسمت غينيا السفلى إلى أربعة أقسام سمي كل منها باسم السلعة الرئيسية التي تصدر منه؛ القسم الأول يعرف باسم (ساحل الغلال) وسمي كذلك نسبة لغلال الفردوس الخاصة بفلفل ملاجيوتا (Malagueta) ويعرف حاليا باسم ساحل ليبيريا، والقسم الثاني يسمى ساحل العاج وساحل الذهب، أما القسم الثالث يسمى ساحل العبيد (بين مدخل الفولتا ولاجوس) والقسم الرابع يسمى ساحل بيافرا الذي يمتد من لاجوس إلى الكاميرون. **ينظر:**

– فيج، المرجع السابق، ص 121–122.

[4]. S.U. Abramova , Op Cit, p 17.

[5]. ي.ساڤلييف و ج.فاسلييف، **موجز تاريخ إفريقيا**، تع: أمين الشريف، دار الطباعة الحديثة، الأردن، د.ت، ص 36.

في بداية الأمر عمد الفرنسيون إلى استخدام العبيد البيض[1]، للعمل في مزارعهم بعد نفي السجناء والمجرمين السياسيين إلى جزر الهند الغربية، لكن بحلول منتصف القرن السابع عشر، بدأت الاقتصاديات الزراعية في جزر الهند الغربية والمستعمرات الأمريكية تتطور بسرعة، وأمام تضاءل عدد العبيد البيض العاملين بهذه المزارع، جعل فرنسا ومثيلاتها من الدول الأوروبية تدرك جيدا أنه من المستحيل في تلك الفترة، القدرة على الإنتاج دون الاعتماد على العمل الجماعي من القوى العاملة الرخيصة[2].

وبالتالي فإن السبب في استبدال العبيد البيض بالأفارقة ليس له علاقة بالمناخ الحار؛ بل في الحقيقة لم تتمكن أوروبا الغربية من تزويد المستعمرات بكمية كافية من القوى العاملة الرخيصة، كما اعترف جميع المعاصرين، أنه دون استعباد الأفارقة في مستعمرات العالم الجديد، لا يمكن أن تستمر هذه المستعمرات في الوجود، حيث تشير إحدى وثائق الشركة الملكية الإفريقية، التي تأسّست في عام 1672م إلى ما يلي: « **يتم إرسال العبيد إلى جميع مزارع الجلالة الأمريكية التي لا يمكن أن تقف دونهم**[3]». وبدءا من أواخر القرن السابع عشر؛ ارتفع استيراد العبيد الأفارقة إلى مستعمرات العالم الجديد ارتفاعا حادا[4].

في الأخير نستنتج؛ أن الروابط التاريخية التي جمعت بين أوروبا الغربية بإفريقيا الغربية والعالم الجديد؛ كانت نتاج متغيرات قد حصلت على مستوى الأنظمة السياسية المعتمدة آنذاك بغرب أوروبا، فكان لنهاية النظام الإقطاعي أواخر القرون الوسطى وحلول النظام الملكي، أن أعطى دفعًا لتوحيد جميع القطاعات في إقليم واحد، وبالتالي ظهور ملامح الدولة الحديثة في البرتغال أولا، تليها إسبانيا، ثم إنجلترا وفرنسا.

كان أمام هذه الممالك المستقلة الناشئة؛ أن تواكب التطورات الاقتصادية الحاصلة فيما وراء البحار، لاسيما أن العالم آنذاك قد أخذ في استعمال العملة الذهبية على نطاق واسع في العلاقات التجارية الخارجية خاصة، وأمام ازدياد علاقاتهم التجارية مع القارة الآسيوية، أخذ الملوك يموّلون الرحلات البحرية بحثا عن صفقات تجارية للحصول على الذهب الذي تفتقر إليه أوروبا الغربية، فكان الذهب المتدفق من السودان الغربي إلى موانئ بلاد المغرب الإسلامي ملاذا لكل مملكة

---

(1). **العبيد البيض**: يُشير إلى نوع من أنواع الاسترقاق العنصري للأوروبيين البيض من قبل الأوروبيين وغيرهم، حيث يتم جلبهم من السفن الأوروبية أو مجرمين وسجناء فيتم السَّوْقُ بهم إلى عالم العبودية مثلما فعلوا بهم في الأمريكيتين.

(2). S.U. Abramova , Op Cit, p 17.

(3). Ibid, p 19.

(4). Ibid, p 19-20.

أوروبية، فكانت السفن تنطلق من موانئ البندقية، جنوا، بيزا، كاستيليا ومرسيليا إلى موانئ شمال إفريقيا، لمقايضة السلع الأوروبية بالذهب الإفريقي.

كما ذكرنا سابقا أنه ما بين القرنين الحادي عشر والسابع عشر؛ كانت إفريقيا هي المورد الرئيسي للذهب في الاقتصاد الدولي، حيث كانت تساهم بثلثي الإنتاج العالمي، أين استفادت منه أوروبا في اقتصادها المحلي كما ساعدها على تسوية ديونها الخارجية، وشيئا فشيئا حتى أصبحوا سماسرة عظاماً للتجارة الدولية، وعندما أصبحت اشبيلية عاصمة الذهب في أوروبا، سمح للبرتغال واسبانيا على الإبحار والكشف الجغرافي في سواحل المحيط الأطلسي، فكانت البرتغال السبّاقة لذلك عندما تأكد لها أن مصادر الذهب الذي يفد إليها يأتي من السودان الغربي.

لذلك يمكننا القول؛ أن التواجد الأوروبي على سواحل إفريقيا الغربية، كان في بداية الأمر هدفه الوصول إلى مصادر الذهب وليس تجارة الرقيق، بدليل ما بذلته البرتغال وباقي الدول التي جاءت بعدها لإيجاد مواقع تواجد الذهب، فكانت المراكز والوكالات التجارية الموزعة هنا وهناك على طول الساحل الغربي لإفريقيا الغربية، ما بين سينيغامبيا إلى خليج بيافرا، كان هدفه تسهيل مهمة التوغل داخلا بحثا عن مصادر الذهب، وكذا استمالة تجار الذهب نحو سواحل الأطلسي بدل الرحلة شمالا نحو الصحراء الكبرى.

في ذات الوقت؛ عملوا على استثمار موارد تلك المناطق على نطاق واسع، فتم مقايضة العبيد بالذهب، كما تم الاتجار بالبشر بنسب متفاوتة مع الدول الأوروبية، واهتموا بتجارة الصمغ العربي والعاج والتوابل، وعملوا على اختبار التربة الإفريقية لزراعة المحاصيل الاستوائية، فكانت تجربة البرتغال في خليج بيافرا لزراعة قصب السكر قد احتلت المرتبة الأولى في عشرينيات القرن السادس عشر وهذا خير مثال على ذلك.

كما تُبين هذه الدراسة؛ أن جذور العلاقة التاريخية التي ربطت العبيد الأفارقة بالعالم الجديد؛ منشؤها اكتشاف العالم الجديد عام 1492م، وقيام الأوروبيين على نحو متتالٍ ببناء إمبراطوريات واسعة في الأمريكيتين على حساب سكانها الأصليين (الهنود الحمر) الذين تم إبادتهم، فكان لإنشاء مزارع إنتاج المحاصيل التجارية من؛ السكر، القطن، القهوة، النيلة وكذا مناجم الذهب والفضة وغيرها من المحاجر والمناجم، التي أخذت تنمو بسرعة هائلة، قد أثبتت عجز هذه الدول على الاستمرار في دفع أجور العمال، فكان الأفارقة البديل الأمثل لخدمة الرجل الأبيض في مستعمراتهم هناك دون مقابل.

لذلك؛ فإن الحجج المقدمة من قبل هؤلاء الأوروبيين لتبرير أسباب تهجير الأفارقة إلى العالم الجديد، على أساس أنهم يتلاءمون مع المناخ الاستوائي بجزر الأنتيل خاصة، يمكن اعتبارها حجة واهية لتضليل الرأي العام والانفلات من العقوبات حول جرائم اقترفوها في حق الإنسانية.

يمكن القول هنا؛ أن منتصف القرن الخامس عشر كان إيذانا بالتحول التجاري الأوّلي للمناطق الساحلية لإفريقيا الغربية نحو التجارة الأطلسية بدلا من الصحراء الكبرى، باستحداث الاتصال التجاري بين الأفارقة والعالم الأوروبي بمنتجاته المحلية المختلفة من؛ الذهب، الرقيق، العاج، الصمغ العربي، جوزة الكولا، ...الخ. لكن بدايات القرن السادس عشر؛ كان إيذانا بالتحول التجاري العميق لإفريقيا الغربية قاطبة عبر الأطلسي، بعد استحداث الأوروبيين للممرّ الأوسط الذي يربط بين إفريقيا الغربية والعالم الجديد، ومساهمة الأفارقة في إنتاج البشر للتجارة الأطلسية نحو العالم الجديد.

II. الجغرافيا التاريخية والتجارية لفرنسا بسواحل غرب إفريقيا.

لكي نتوصل إلى مقاربة تحليلية سليمة للتجارة الفرنسية في القسم الثاني من الدراسة، يجب أولا التعرض للمجال الجغرافي الذي تواجدت فيه فرنسا وأقامت فيه حصونها ومراكزها تجارية، والعقبات التي واجهتها جرّاء المنافسة المستمرة لبريطانيا وهولندا، أين أضحت مراكزها بين مد وجزر طيلة فترة الاتجار بالبشر.

1. التكوين السياسي لإفريقيا الغربية من القرن الخامس عشر حتى القرن السابع عشر ميلادي:

في القرن الخامس عشر دبّ الضعف في مملكة مالي بالسودان الغربي، وهذا بسبب الصراعات حول الحكم وانغماس الحكام في الملذات، فقام الطوارق من الشمال بغزو مملكة مالى، نتيجة ضعفها لاسيما تنبكتو وجنى اللتان تعتبران عصبي الاقتصاد المالي، هذا الغزو تزامن مع نزول البرتغاليين بشواطئ السودان الغربي، بحثا عن ثروات مملكة مالي، وأدّى هذا الضعف كذلك إلى خروج عدة ممالك صغيرة من نفوذ مملكة مالي، كمملكة تكدا ومملكة السنغاي[1] التي دانت لها بالولاء منذ عام 1325م.

هذه المملكة تأسست في القرن السابع الميلادي، من قبل قبائل السنغاي المقيمة على وادي النيجر بين بوريم وساي، دخلها الإسلام في القرن الحادي عشر الميلادي ، فكانت عاصمتهم كوكيا على نهر النيجر الأدنى ثم انتقلت إلى غاو، وقد حكمت مملكة السنغاي عائلة ضيا(Dia)[2] حتى عام 1335م، فلقب أمراؤها بـ (زا) من ثم أعقبتها أسرة سني ولقب أمراؤها بـ (سني).

كما أسلفنا الذكر؛ أن هذه المملكة قد ضُمَّت إلى أملاك مالي منذ عام 1325م، إلى غاية فرار علي الكبير وهو من أبناء السنغاي إلى غاو، فأعلن نفسه ملكا على السنغاي واتخذ لقب "سني" عام 1335م، وبهذا امتنع عن دفع الجزية لمملكة مالي، هذه المملكة الفتية، تمكنت من

---

[1]. ابن بطوطة، المصدر السابق، ص. 209.

[2]. حسب جوان جوزيف فإن أصل قبائل السنغاي يرجع إلى قبيلة ضيا البربرية، نشأت على ضفاف نهر النيجر الأوسط في الفترة ما بين القرنين السابع والتاسع ميلاديين، حين غزت هذه القبيلة تلك المناطق، حيث أسسوا أسرة حاكمة هي أسرة ضيا(Dia). **ينظر:**

- جوان جوزيف، **الإسلام في ممالك وإمبراطوريات إفريقيا السوداء**، تر، مختار السويفي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1984، ص 81.

صدِّ غارات قبائل الموسى من الجنوب والطوارق من الشمال، وبدأت تتقوى مع ظهور سُنِّي علي الكبير عام 1465م، بعد استيلائه على تنبكتو عام 1468م وجني عام 1473م[1].

لكن بعد وفاة علي سُنّي عام 1492م، استولى على الحكم أحد قواده وهو محمد بن أبي بكر التوري عام 1493م، وبذلك ستبدأ أسرة محمد بن أبي بكر التوري، التي ستعرف باسم أسرة الأسكيين في حكم مملكة السنغاي، حيث امتد نفوذها إلى حافة المحيط في الغرب، والصحراء في الشمال الغربي[2]، بعد شنّ حملات على قبائل الموسى الوثنيين بين عامي (1497–1498م)، ضم ما تبقى من أملاك مالي فيما بين سنتي (1506 و 1512م).

وقد بلغت مملكة السنغاي في عهد أسكيا الحاج محمد بن أبي بكر بداية القرن 16م، من القوة والاتساع والتنظيم ما لم تبلغه الممالك التي سبقتها في حكم السودان الغربي، وكان من الطبيعي أن تزدهر التجارة والثقافة، في مدن غاو، تنبكتو وجني[3]، لكن مع كبر سنّ أسكيا محمد، طمع أبناؤه في الحكم، ودخلت السنغاي عصر الصراعات على الحكم بين أفراد الأسرة الحاكمة، فكان النزاع حول العرش من أسباب ضعف هذه المملكة، فلم تستطع صدّ هجمات الطامعين في الاستيلاء عليها.

تمثل ذلك في دولة الأشراف السعديين بالمغرب، التي دخلت منذ تصدّر محمد الشيخ سدّة الحكم، في صراع مع السنغاي فسقطت المملكة، نتيجة هذا الصراع بعد الحملات التي وجهها أحمد المنصور السعدي أواخر القرن السادس عشر الميلادي، وذلك في إطار الرغبة في الاستيلاء على مصادر ثروة المنطقة، والذي كان منذ القديم مصدر تزاحم بين قبائل ودول المنطقة.

على إثر سقوط أكبر ممالك السودان الغربي وهي مملكة السنغاي عام 1591م، انقسمت أقاليم هذه المملكة التي انضمت إليها سابقا، حيث تمكنت قبائل الهوسا في الجنوب من الاستقلال، وتمكنت قبائل الطوارق في الشمال من السيطرة على هضبة الآير.

كما ظهر في هذا الإقليم على نهر المملكة القديمة للتكرور، تأسيس التوكولور مملكة التكرور فكانت خاضعة لسيطرة أحفاد قائد الحرب كولي تنغولا (Koli Tenguella)، وقد ساهمت هذه المملكة الصغيرة دورا في التجارة السودانية عبر الصحراء، حيث كانت ترسل الذهب والرقيق إلى بلاد المغرب، واهتمت كذلك بالتجارة المحلية، حيث كانت تستورد الملح من أوليل عند مصب

---

[1]. جوان جوزيف، المرجع السابق، ص 83.

[2]. عبد الرحمان السعدي، **تاريخ السودان**، مطبعة بردين، باريس، 1981، ص. 71.

[3]. محمود كعت، **تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس**، مطبعة بردين، باريس، 1913 ، ص. 78.

نهر السنغال، لتوزعه على منطقة السودان الغربي، وقد دخلت هذه المملكة في الإسلام منذ القرن الحادي عشر الميلادي.

هذه المملكة خسرت سيادة المقاطعات الواقعة جنوب السنغال، التي يسكنها الولوف الذين أسسوا بدورهم إمارات لم يحافظوا على وحدتها السياسية، هذه المملكة الكبيرة اسمها جولوف أو الوولوف (Djolof)، وتأسست حوالي عام 1350م من طرف نديايا (N'diaya)[1].

قبل عام 1560م؛ تم تنظيم مجتمع الولوف سياسيا في شكل اتحاد كبير من رؤساء القبائل الصغيرة، تعترف بسلطة باربا جولوف (barba Jolof) الزعيم الكبير للوولوف، بالمنطقة الشرقية للولوف، التي ترتكز على وادي بونون (la vallée-fossile du Bounoun) (مالي وبركينا فاسو) على مقربة من صحراء فيرلو (désert du Ferlo)[2].

لكن بعد الهزيمة التي لحقت بسلطة باربا جولوف عام 1560م في معركة دانكي، تفككت إمبراطوريته، وهنا تشهد المنطقة بين (1560 و 1695م)، انتقال السلطة المركزية لبعض الكفاءات لتنظيم العلاقات بين الزعامة أو تمثيل هذه المشيخات في مواجهة الخارج، وهكذا انقسمت الإمبراطورية القديمة إلى ست ممالك؛ والو(le Walo) ، كايور(le Cayor)، باول (le Baol)، جولوف (le Jolof)، سين(le Sine) وسالوم (le Salum) .

هذا التغيير أنشأ قوة جديدة تتركز على مستوى السيادة المنتخبة، وبالتالي إحداث توازن بين نظام متعدد الأحزاب والنظام الملكي خلال القرن السابع عشر، مستوحاة من الإيديولوجية الجماعية، من النظام الملكي متعدد الأحزاب مع إلغاء آثارها العكسية عن طريق تغذية بعضها البعض، بمعنى أن الفرد يمكن أن يعمل باسم المجموعة، قد تكون المجموعة ممثلة فقط من قبل فرد، وبالتالي فإن سلطة السيادة لا يمكن التعبير عنها، إلا في مجلس حكومة مبولو ريو (Mabolo Rééw)، أين تم تمثيل الفئات الاجتماعية الرئيسية.

ومع ذلك؛ فإن هذا السعي لتحقيق التوازن يصبح مستحيلا تدريجيا في نهاية القرن السابع عشر، وفي مواجهة التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تجارة الرقيق، تظهر تمثيلات سياسية جديدة تبرر الانتقال من حالة التوازن التقريبي بين النظام الملكي والمتعدد الأحزاب،

---

(1). Mercel Chailley , **Histoire de l'Afrique Occidentale 1638-1959**, édition Berger-Levrault, Paris, 1968, p 92

(2). E. Le Roy, Mythes, **Violences et pouvoirs le Sénégal dans latraite négrière,** S.M.E., S.L.E, S.D, p 53- 54.

إلى نظام الاستبداد الجديد[1]. هذا الاستبداد؛ الذي افتتحه دامل لاتير فال سوكابي (Latir Faal Sucabé le Damel) في 1697م، سيصبح الصيغة الرئيسية لحكومة مملكة الكايور حتى الغزو الاستعماري [2].

وإذا اتجهنا نحو الشرق؛ نجد قبائل الكانوري الذين أنشئوا مملكة بورنو قرب بحيرة التشاد، التي ما لبثت أن غزت أراضي القبائل المجاورة وضمتها إلى الإمبراطورية الجديدة في القرن الثامن ميلادي، وقد بلغت مملكة كانم بورنو أقصى قوتها في عهد الملك سالما (Salma) ما بين عامي (1194-1221م)، وبعد وفاة هذا الملك قضت المملكة قرابة مائة وخمس وستين عاما في حروب مضنية، تصد هجمات القبائل المجاورة خصوصا قبائل البولالا (Bulala) التي كانت تعيش في شرق بحيرة التشاد[3].

في عام 1386م؛ قرّر الملك عمر ملك كانم تغيير مقر المملكة، ونقلها إلى غرب بحيرة التشاد، فسميت مملكة كانم بورنو، هذه المملكة كسبت ثروة كبيرة بفعل تجارة العبيد، الذين كانوا يقعون في أسر هذا الجيش القوي.

بالنسبة لتاريخ الممالك التي نشأت في مناطق الغابات الاستوائية، يختلف كثيرا عن تاريخ الممالك التي ظهرت في مناطق السافانا جنوب الصحراء الكبرى، فسكان الغابات الاستوائية يختلفون جسميا وثقافيا عن إخوانهم الذين يعيشون في شمال وجنوب مناطق الغابات.

تعد اليوروبا؛ من القبائل التي استقرت في مناطق واسعة في غرب نيجيريا خلال القرن الثامن ميلادي، فقاموا بتأسيس مدينة ايفي (Ifi) وقد كان لانتشارهم الواسع من الأرض، من أهم العوامل التي فكّكتهم إلى ممالك أو ولايات مستقلة، وكانت أقوى هذه الممالك هي مملكة أُويو (Oyo) التي اتخذت من مدينة ايفي عاصمة لها بداية القرن الحادي عشر ميلادي، هذه المدينة ظلت العاصمة الروحية لجميع قبائل اليوروبا أمدا طويلا، حتى قامت بغزوها قبائل الإيدو(Edo) التي كانت تعيش في البنين جنوب مملكة أُويو[4].

استقرت هذه القبائل في مدينة ايفي من القرن السادس حتى القرن الثامن ميلادي، ثم رحلوا إلى مناطق أخرى في الجنوب فاستوطنوا دلتا نهر النيجر المطلة على خليج غينيا، وهناك أسسوا

---

(1). E. Le Roy, Mythes, Ibid, 53- 54.

(2). Ibid, 53- 54 .

(3). جوان جوزيف، المرجع السابق، ص 94.

(4). نفسه، ص 194.

مملكة البنين وتولت أسرة أوجيزو(Ogiso) حكم المملكة، التي توسعت في مناطق الغابات المحيطة بها وضمتها إليها.

كان نظام الحكم فيها يتميز بالأمن والاستقرار، إلى غاية أن قام الملك بجريمة إعدام امرأة حبلى، فثارت عليه القبائل فأجبروا الملك على التنازل عن الحكم، وتغيير نظام الحكم من الملكي إلى الجمهوري، فحكم ايفيان(Evian) وهو شخص ليس من الأسرة المالكة ليكون أول حاكم جمهوري، بهذا تكون البنين أول دولة تطبق النظام الجمهوري بمملكتها أين استمر هذا النظام إلى غاية 1888م[1].

منذ منتصف القرن السادس عشر، أصبحت مملكة البنين تسيطر على مناطق واسعة تمتد من دلتا نهر النيجر حتى منطقة لاجوس، ولسوء الحظ كانت هذه المنطقة إحدى المناطق الرئيسية التي هبط فيها الأوروبيون، الذين يبحثون عن اقتناص العبيد باتفاق مع رئيس الجمهورية.

يبدو أن قبائل الأشانتي في منطقة الغابات الاستوائية كان معاصرا لظهور شعب البنين في هذه البقاع، وكان ذلك في بداية القرن الخامس ميلادي، هؤلاء يعود أصلهم إلى قبائل الأكان(Akan) المتحدثين بلغة التوي(Twi)، حيث استقروا في مناطق الغابات الواسعة في شكل جماعات أو ولايات منفصلة عددها يربو على إثنتى عشرة ولاية، لكن لا يربطها أي اتحاد عدا العلاقات الروحية، ولم تكن كلها على قدر متساو من القوة عدا ولاية الأشانتي التي اعتبرت أقوى الولايات التي كونتها قبائل الآكان، فاتخذوا من كومساي(Kumsai) عاصمة لهم، كما كانت العاصمة الروحية لجميع قبائل الآكان[2].

خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر؛ تعرضت قبائل الآكان لغزوات مستمرة من قبل القبائل المجاورة لها، الأمر الذي دفع هذه القبائل إلى إتحاد لمواجهة الأعداء، وفي أواخر القرن السابع عشر تحقق هذا الاتحاد على يد أوزاي توتو(Osei Tutu) ملك كومساي، الذي جمع كل قبائل الآكان في دولة واحدة تحت حكومة مركزية واحدة.

بهذا أصبحت مملكة الأشانتي؛ أقوى مملكة في مناطق الغابات الاستوائية بغرب إفريقيا، لامتلاكها كميات هائلة من الذهب المخبئ في عمق الغابات، وكذا قيامها للمبادلات التجارية مع القبائل التي تعيش على سواحل خليج غينيا، التي كانت الوسيط التجاري بين مملكة الأشانتي والتجار الأوروبيين.

---

[1]. جوان جوزيف، نفسه، ص 107-108.

[2]. نفسه، ص 112.

لكن على إثر تصاعد قوة الأشانتي؛ قامت باستبعاد هذه القبائل الوسيطة للتعامل مباشرة مع التجار الأوروبيين، وذلك بفعل القضاء على هذه القبائل والاستيلاء على أراضيها المطلة على المحيط الأطلنطي[1].

هذه الممالك التي تعرضنا إلى تكوينها السياسي لاسيما تلك الممالك التي عاصرت وصول الأوروبيين إلى سواحل غرب إفريقيا، سيكون جلّ ملوكها نقمة على سكان المنطقة، بسبب تجارة الرقيق التي أقحمت نفسها فيها، أين أحدثت هذه التجارة تأثيرات مختلفة ومتباينة على جميع ممالك غرب إفريقيا، كما أثّرت كذلك على جميع الولايات الصغيرة والمشيخات القبلية، التي كانت تستوطن تلك المناطق، فالدول والممالك القوية استطاعت أن تحقق ثراءً واسعا من تجارة العبيد، بينما عانت الممالك والولايات الصغيرة من هذه التجارة أشد عناء، وهذا ما سنكتشفه من خلال التوسع الفرنسي في بعض أقاليم هذه الممالك.

2. الوجود الفرنسي بسواحل غرب إفريقيا بين مدّ وجزر:

أ. الوجود الفرنسي في سنيغامبيا :

تشير بعض الكتابات التاريخية إلى أن التجارة الفرنسية على الساحل الغربي لإفريقيا؛ تعود إلى النصف الأول من القرن السادس عشر، إذ كان البحارة يتردّدون على السواحل الإفريقية، لكن ليس من المؤكد أن النورمان قد سبقوا البرتغاليين، وما نستطيع قوله هو أنه منذ السنوات الأولى للقرن السادس عشر كانت سفن النورمان تصل سواحل السنغال وغينيا[2].

ومن السفن الفرنسية التي كانت تتردد إلى هناك نأتي على ذكر؛ السفينة لابرومرول (laPrumerolle) عام 1553م، السفينة مول (Mull) عام 1554م، والسفينة (La Bonne Aventure et la Gallaire) عام 1558م. حيث كانت هذه السفن تبحر بالقرب من ندار (N'Dar) بسانت لويس، وقد تم ملاحظة ما بين سنتي (1574-1583م) ثلاثون سفينة مسلحة كانت ترسو بهذه السواحل، حيث تم تدوينها في سجلات وثائقية لـ أونفلور (Honfleur). ومنذ عام 1560م؛ أخذت هذه السفن تتوغل إلى دواخل السنغال أين بلغت منطقة بودور (Podor)، غوري، مالاغات[3](Malaguette) وساحل الذهب وساحل البينين[4].

---

[1]. جوان جوزيف، نفسه، ص 117.

[2]. Marcel chailley, Op Cit, p 9.

[3]. **مالاغات:** ليبيريا حاليا.

[4]. Marcel chailley, Op Cit, p 11

يبدو أن نفوذهم ظل ضئيلا؛ حتى سنة 1598م كانت الدولة الوحيدة التي تسيطر على التجارة في إفريقيا الغربية هي البرتغال، لأن التجار الفرنسيين والانجليز لم تكن لهم حتى ذلك الوقت، القوة الكافية التي تسمح لهم بتأسيس وكالات ومراكز تجارية دائمة، تمكنهم من مقاومة سلطة البرتغال هناك[1].

كما كانت هناك محاولات فرنسية في خليج غينيا عام 1612م من طرف السيدين؛ أوغستين دي بيوليو (Augustin de Beaulieu) وشوفالي دو بريكفيل (Chevalier de Briqueville)، هذا وحاول أيضا السيد أوليفيي (Olivier) عام 1620م إقامة محطة تجارية في الداهومي.

لكن بعد تعرض الفرنسيين لمنافسة شديدة من قبل الأجانب، جعل تجارا من ديبب (Dieppe) وروان (Rouen) يقرّرون عام 1624م إنشاء شركة النورمان لاستغلال السنغال وغامبيا، هذه الشركة أصبح مجال عملها بين خليج غينيا وخليج السنغال، فكان السيد توماس لامبرت (Thomas Lambert) مشرفًا عليها.

كما اهتم الكاردنال رشيليو (Richelieu) بمبادرة النورمان، أين قسّم التجارة الكولونيالية بين عدة شركات تساعدها الدولة عند الحاجة، ومن هنا بدأت فرنسا سياستها الكولونيالية عن طريق الشركات التجارية[2]، هذه الشركات سنتطرق إليها لاحقا لمعرفة دورها في دفع وتراجع التجارة الفرنسية.

هذا الكاردينال كان يطمح إلى تأسيس مراكز إشعاع فرنسية مسيحية، لنشر عقيدتهم الكاثوليكية إلى جانب الكسب المادي لفرنسا بغرب القارة، حيث أرسل البابا ألكسيس (Alexis) عام 1635م بعثة تنصيرية إلى روفيسك (Rufisque)، وكان أملهم أن تصل هذه البعثة إلى جاوول (Joal) وبورتدال (Portudal)، لكن هذه البعثات ما لبثت أن تحولت إلى خدمة الاستعمار المادي، فبعد وفاة ريشيليو تلاشى

(1). فيج، المرجع السابق، ص 119.

(2). Marcel chailley, Op Cit, p 22.

عمله وأضحى الهدف الوحيد هو الكسب المادي فقط، أين جسَّد هذه السياسة السيد كولبار (Colbert) الذي واصل مهمة ريشليو بسياسته الماركنتلية[1].

لكن الاستقرار الفعلي في غرب إفريقيا كان عام 1638م؛ عندما قام القبطان توماس لامبورت (Tomes Lambert) من ديبب (Dieppe) وجانكا (Jannequin) من روشيفور (Rochefort)، وهم يمثلون شركة النورمان (Normande) فنزلوا في السنغال وقاموا ببناء بيت صغير في بيورت (Bieurt) بجزيرة بكوس (Bocos) بين مصب نهر السنغال وندار (N'Dar)، هذا البيت كان بمثابة أول استقرار فرنسي بسواحل غرب إفريقيا[2].

مع العلم أن البرتغاليين قد سبقوهم إلى هذه المواقع، حيث تم اكتشاف الرأس الأخضر (Cap-Vert) عام 1446م وخليج غينيا عام 1475م، وتم تأسيس وكالة تجارية في سان جورج دي المينا (San Jorge Del Mina) بغانا عام 1484م، هذا وصعدوا إلى مرتفعات السنغال أين وصلوا شلالات فيرلو (Ferlo) وأقاموا علاقات مع حكام مالي، لكن الإنجليز أزاحوهم عام 1620م، عندما وصلوا إلى غامبيا التي أصبحت قاعدةً لانطلاقهم لبلوغ بلاد السودان[3].

نفس الأمر بالنسبة للهولنديين الذين وصلوا إلى السواحل الإفريقية نهاية القرن السادس عشر، واستولوا على سان جورج دي المينا (San Jorge Del Mina) البرتغالية، وفي عام 1595م وصلوا إلى جزيرة برقاقواش (Bargagueche) التي أعطوها اسم غوري (Gorée) عام 1617م، كما استقروا في جزيرة أرغين (Arguin) وبرتنديك (Portendick) على الساحل الموريتاني (Maure)[4].

يبدو أن الهولنديين بعد تأسيسهم لشركة الهند الشرقية الهولندية عام 1602م، ومساهمتهم الفعالة في التجارة الأطلسية، قاموا بشراء غوري سنة 1617م، من رئيس الرأس الأخضر **بيرام (Biram)** ثم قاموا ببناء حصنين؛ أحدهما حصن أورانج (fort d'Orange) في الجزء العلوي من

---

(1). **الماركنتلية:** هي سياسة اقتصادية تم وضعها لتضخيم قيمة الصادرات والتقليل من قيمة الواردات، لهدف تقليل العجز المحتمل في الحساب الجاري، والمراكنتلية تهدف إلى تراكم الاحتياطات النقدية من خلال الميزان التجاري الإيجابي، هذه السياسة أدت إلى التوسع الاستعماري. **للمزيد ينظر:**

ما هو مصطلح المركنتيلية؟ https://e3arabi.com/?p=419347 يوم 16 جوان 2020 على الساعة 18:40

(2). Marcel chailley, Op Cit, p 9.

(3). Ibid, p 12.

(4). Ibid, p 86.

الجزيرة، والثاني حصن ناسو (Nassau) في الجزء السفلي من الجزيرة، هذا الأخير كان الأكثر أهمية حيث شمل عدة مخازن لوضع السلع، وأكواخ لإقامة الجنود والعاملين في الشركة[1]، فكانت غوري في ذلك الوقت ميناءً استراتيجيا للسفن الهولندية المتجهة إلى ساحل الذهب (Gold Coast) وجزر الهند الغربية والجنوبية[2].

منذ ثلاثينيات القرن السابع عشر؛ تشهد فرنسا امتدادها الفعلي في إفريقيا الغربية، فبعد استقرارهم في جزيرة بكوس (Bocos) بين مصب نهر السنغال وندار (N'Dar) عام 1638م، تم اختيار جزيرة مهجورة في النهر الأول على طول هذا الساحل من السنغال، وإقامة معسكر دفاعي لتخزين البضائع خلال فترة العملية التجارية، لكون هذه الجزيرة تقع في ممر دوران طبيعي لنقل البضائع، وهي محمية طبيعية من الهجمات المرتجلة من قبل السكان المحليين، وخاصة المغاربة (les Maures)، والاعتداءات البحرية من قبل المنافسين لها[3].

لكن تم التخلي عن هذه الجزيرة بعد بضع سنوات بسبب الفيضانات المتكررة التي دمرت المباني، فقام مدير الشركة سنة 1643م، باختيار موقع محمي من الفيضانات من أجل إنشاء مستوطنة دائمة ومركز لقيادتهم، وهي جزيرة ندار التي تقع في أعلى المنبع، والتي سميت باسم سانت لويس تكريما للملك الحاكم[4].

على إثر الحرب بين فرنسا وهولندا في إفريقيا، استولى الفرنسيون على جزيرة غوري عام 1677م، فتم إعادة بناء حصن ناسو، كما تم تغيير اسمه تحت اسم فورت سانت فرانسوا (fort St-François) أو فيرماندواز (Vermandois)، كما حوّلوا منازله إلى حاميات عسكرية لموظفي الشركة، وخارج الحصن تم إقامة أكواخ للعبيد والأفارقة الذين يعملون لصالح الشركة، هذا وتم بناء فورت سانت مايكل (fort St Michel) على موقع فورت أورانج، فأصبح الفرنسيون يتولون الأعمال التجارية الهولندية المتعلقة بتجارة الرقيق، كما أصبحت غوري قاعدة بحرية رئيسية لفرنسا في غرب إفريقيا لتجارة الرقيق[5]، وهذا بشهادة

---

(1). Charles Becker, **Guide de Gorée Raymond Mauny, Dakar, IFAN, 1954,** Initiations Africaines VII, S.M.E, S.L.E, S.D, p 11-29.

(2). Ibid, p 11-29.

(3). Alain Sinou, **Comptoirs et Villes colonials du Sénégal, Saint-louis, Gorée, Dakar**, Editions Karthala et Orstom, S.L.E, 1993, p 29-30.

(4). Ibid, p 30-29.

(5). Charles Becker, Op Cit, 11-29. **Voir aussi:**. فيج، المرجع السابق، ص 146.

مايكل ميشال أدانسون (Michel Adanson) الذي كان مقيما هناك[1]، وأصبحت شركة السنغال (la Compagnie du Sénégal) تمارس تجارتها هناك، إضافة إلى المواقع الساحلية الأخرى في غامبيا[2]، مثل روفيسك، بورتدال، وجاوول، بعدما تم عقد اتفاقيات تجارية مع قادتهم[3].

بعد استيلاء الفرنسيين على هذه المواقع المهمة للتجارة، تمكن المكتشفون الفرنسيون والتجار والبعثات التنصيرية تحت حكم القائد الفرنسي أندريه برو (Andre Brue) ، خلال الفترة الممتدة ما بين (1697-1720م) من استخدام حصني سانت لويس وغوري، كمراكز لفرض السيادة الفرنسية على منطقة شاسعة من غرب إفريقيا، كما توغلوا إلى الداخل عند البامبوك (وانغارا العرب)، هذا وأسسوا في الجنوب مراكز تجارية عند ألبريدا (Albreda) في غامبيا(Gambia) ، بيساو (Bissau) وبولاما (Bulama)[4].

الخريطة رقم 04: جزيرة غوري في منتصف القرن الثامن عشر

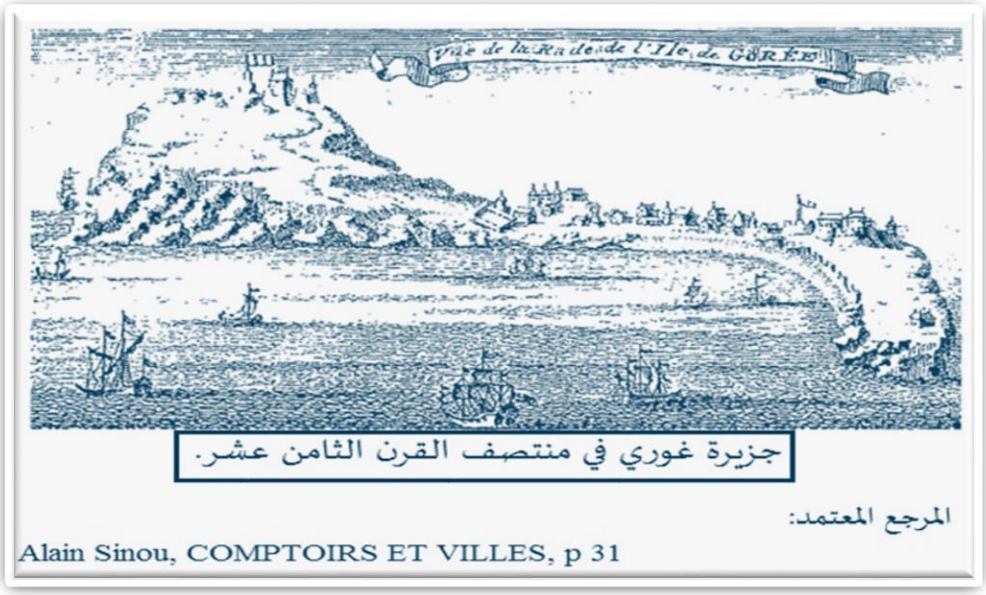

جزيرة غوري في منتصف القرن الثامن عشر.

المرجع المعتمد:
Alain Sinou, COMPTOIRS ET VILLES, p 31

بعد عام تم الاستيلاء على حصن أرغين(Arguin)، الذي أصبح مركزا تجاريا مُهما، لكن هولندا عاودت الهجوم على تجار فرنسا في بورتدال وجاوول واسترجعوا هذه المواقع، لكن القائد

---

(1). Charles Becker , Op Cit, p 11-29.

(2). Ibid, p 11-29.

(3). Marcel chailley, Op Cit, p 31.

(4). **بولاما:** واقعة على الساحل الذي كان يعرف باسم غينيا البرتغالية (Portugaise Guinea). **ينظر:**
- فيج، المرجع السابق، 146.

دوكاس (Ducasse) قام بحملة ناجحة ضدّهم واسترجع هذه المناطق، فقام بعقد معاهدات مع ملوك باوول، كايور والسين، وبذلك استطاعت شركة السنغال الهيمنة على السنغال وما حولها من مناطق؛ أرغين، سانت لويس، غوري، روفيسك، جاوول وألبريدا(Albreda)، وفي ساحل العبيد على أويدا (Ouidah)، سافي (Savi)، بورتو نوفو (Porto-Novo) وباداجري (Badagry)[1].

وأمام اتساع مسؤوليتها بهذه المناطق؛ لم تستطع الوفاء بالتزاماتها فخسرت جزءً هامًا من أسطولها، حيث انتقلت صلاحياتها لشركة أخرى عام 1680م، التي حاولت تحصين ألبريدا كما كانت تنوي هذه الشركة دفع نشاطها شمالا إلى أعالي السنغال والفاليم (falime)، وفي عام 1682م قام كل من دنكور (Dancourt) ولمُار (Lemaire) عبور الكايور وحاولا الوصول إلى غلام (Galam)، لكنهما فشلا ولم تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها، وفي: 12 ديسمبر 1684م قرّر البرلمان الفرنسي انتزاع جزء من منطقة غامبيا، لكن في السنة الموالية أعاد لها الملك قطاعها الذي يمتد من غامبيا إلى سيراليون، وفي الوقت نفسه تأسست شركة أخرى باسم شركة ساحل الذهب وغينيا (la Compagnie de la Cote d'Or et de Guinée) ومنح لها القطاع الممتد من سيراليون إلى الرأس الخضر (Cap-Vert)[2].

في عام 1685م حاول الهولنديون الاستيلاء من جديد على أرغين للحصول على مادة الصمغ، وفي الوقت نفسه عمل مدير شركة السنغال دفع التجارة الفرنسية إلى غلام، حيث قام لويس مورو (louis Moreau) قائد حصن سانت لويس بصعود النهر حتى بلغ بيتال (Bitel) شرق الفوتو (Foutou) لكنه لم يبلغ غلام أين تخلى عنه طاقمه.

وبعد أن أصبح شامبونو (Chambonneau) مديرا عامًا لسانت لويس اقترح برنامجا للتّوسّع في غلام، كما كان يرغب في احتلال جزيرة بيفاش (Bifeche) وجزيرة مورفيل (Morfil) والرأس الأخضر (Cap-Vert) وبيساو (Bissao)، لكن هذه المقترحات لم تأخذ بها باريس، وأثناء حكمه قام أحد أعوانه ببلوغ غلام والقيام بعدة عمليات في تجارة العبيد، ومنها صعد إلى شلالات فيرلو (Ferlou) وبالتالي يكون أول فرنسي بلغ أبواب السودان[3].

لكن الحروب التي خاضتها فرنسا مع انجلترا وهولندا ما بين (1688-1697م)، أدت إلى اختلال الأوضاع في مستعمراتها بالسنغال، حيث استولت انجلترا على سانت لويس

---

(1). Marcel chailley , Op Cit, p 32.

(2). Ibid, p 32.

(3). Ibid, p 33.

في: 01 جانفي 1693م وغوري في: 04 فيفري 1693م ، لكن الفرنسيين استعادوا سانت لويس وغوري التي سقطت مرة أخرى في يد الإنجليز ، في ماي 1696م استولت فرنسا على فورت سانت جيمس (Fort Saint James) دون أن تكون هناك معركة[1].

وبعد أن تعاقب على إدارة شركة السنغال أربعة عشر مديرا ما بين (1624-1694م)، كانت النتيجة؛ أن تعرضت التجارة الفرنسية إلى عديد من الصعوبات إثر التسيير السيئ لهذه الشركة، وفي عام 1693م اشترى السيد أبوني (Appougny) أسهم الشركة وباعها في حينها، فأصبحت الشركة الملكية للسنغال تعرف باسم (Nouvelle Compagnie du Sénégal).

في هذه الأثناء تم استبدال السيد بورقينيو (Bourguignon) بالسيد أندري برو (André Brue) عام 1697م، الذي ظهر كأكبر كولونيالي بالمنطقة، لكنه لم يتمكن من إنقاذ الشركة التي تزعزعت، فعند وصوله إلى السنغال وجد سانت لويس لا يقطنها سوى 200 ساكن، ومنذ عام 1697م شرع في عقد معاهدات لتأسيس مراكز تجارية مثل مركز قيورال (Guiorel) على طريق غلام، كما زار؛ كوك (Coq)، تيري روج (Terrier Rouge) وفوتا (Fouta)، للمتاجرة مع التوكولور الذين يتمتعون بسلطة قوية هناك.

وفي السنة الموالية (1698م) سمح له ملك السراكولي (Sarakole) في غلام، بإنشاء مؤسسات في حصن القديس جوزيف (Fort Saint Josef) عام 1700م، لكنه لم يستطع فرض سياسة فرنسا على السكان، في السنة الموالية تعرض هذا الحصن إلى فيضان فتم إعادة بنائه، كما تم اكتشاف الفاليم (Falémé) عام 1700م و غوينا (Gouina) من قبل أبولينير (Apollinaire)[2].

وفي إطار البحث عن معدن الذهب خلال هذه الفترة؛ فقد حصل الإنجليز في غامبيا والفرنسيون في السنغال على معلومات متعلقة بالذهب في الداخل، حيث كشفت الحملة التي قادها الضابط فرمايدن (Vermuyden) سنة 1660م إلى أعالي غامبيا قدرا واسعا من الذهب، وبعد عشرين سنة أفلح الضابط كورنليوس أوجيز (Cornelius Hodges) في الوصول إلى مناطق الذهب في البامبوك.

في عام 1714م قام أحد الفرنسيين بمزيد من التحريات حول البامبوك، كما أقام الفرنسيون مركزا تجاريا بشمال السنغال سُمي بحصن القديس جوزيف (Fort Sent Joseph) على حدود

---

(1). Marcel chailley , Ibid, p 37.

(2). Ibid, p 108 .

البامبوك، ورغم احتفاظهم بذلك المركز لمدة أربعين سنة، فإن مقدار الذهب الذي حصلوا عليه كان ضئيلا ومخيبا للآمال[1].

كما استطاع منغو بارك (Mungo Park) الحصول على معلومات عن مواقع إنتاج الذهب في البلاد الواقعة بين الفاليم والنيجر، وبعد ثلاثين عاما اكتشف روني كاييه (Reni Caillie) أن بوري تشتمل على مناجم غزيرة بالذهب، هذه المناطق تمثل في الحقيقة "وانغارا العرب" التاريخية التي ظل الناس يبحثون عنها قرونًا طويلة[2].

هذه المنطقة أصبحت في أوائل القرن الثامن عشر تُزود الأوروبيين (الهولنديين، البرتغاليين، الإنجليز، الفرنسيين والدانمركيين) بحوالي 3.500 كلغ من الذهب، هذه الكمية لا تختلف كثيرا عن النسبة التي يحصل عليها البرتغاليون في القرن السادس عشر، مع العلم أن الأوروبيين لم يستطيعوا اكتشاف المصدر الفعلي للذهب حتى أواخر القرن التاسع عشر، عندما أُتيح لبعض المسافرين الأوروبيين زيارة المناطق التي تنتج الذهب في ساحل الذهب وفي الأقطار المجاورة الأخرى[3].

أما المراكز الأخرى فتأسست في وقت لاحق من قبل الفرنسيين في المنطقة، ولكن سيكون لها تقريبا وجود مؤقت ونشاط ضئيل، مثل سانت جوزيف (Saint-Joseph) التي تقع على نهر السنغال على بعد أربعمائة كيلومتر من أرض غلام (Galam)، حيث توجد بعض مناجم الذهب ويأتون منها بالعبيد.

من خلال إنشاء هذه الوكالة في سنة 1713م؛ عزم مدير الشركة برو (Brue)، على تحقيق وتعزيز الشبكة التجارية للنهر بسهولة، للملاحة بين هذا الحصن والبحر، كما اقترح في ذات الأمر إيجاد مواقع أخرى، ولكن مشروعه لم يتحقق، لأن الأوروبيين يخشون من الإقامة في هذه الأراضي التي يسكنها البرابرة، كما أن الشركة لا ترى فائدة اقتصادية هناك[4].

---

[1]. بوفيل، المصدر السابق، ص 222.

[2]. نفسه، ص 223.

[3]. نفسه، 205-206.

[4]. Alain Sinou, Op Cit, p 29-30.

أما برو فقد وجّه مجهوده نحو الجنوب وقام بترميم جزيرة غوري التي تفككت وحصن ألبريدا عام 1698م، وفي عام 1701م سار بجيشه إلى بيساو (Baisso) أين تنازل له الأهالي على الأرض، وتم فيها بناء مركز تجاري رغم معارضة البرتغاليين[1].

كما قام بالتفاوض مع الدامل لات سوكابي (Damel Lat Soucabé) من أجل تسهيل عملية تجارة الرقيق بتلك المناطق، وهكذا توجه إلى روفيسك عام 1701م، وفي هذه الأثناء اضطربت الأوضاع الدولية من جديد بين فرنسا وانجلترا، حيث تم الهجوم على غوري في يوم: 18 أفريل 1701م، لكن برو فكّر في إبقاء الساحل الإفريقي خارج حلبة الحرب حتى لا تنهار التجارة الفرنسية، فقام بعقد اتفاق مع الحكومة الانجليزية يسمح بضمان حرية التجارة والملاحة البحرية.

لكن هذا الاتفاق لم يتم العمل به، حيث هاجم سكان غلام حصن القديس جوزيف وتم إضرام النار فيه، هذا واستمرت الاعتداءات الانجليزية على الفرنسيين هناك، وفي جوان 1705م وقعّت شركة السنغال في لندن على معاهدة حيادية جديدة مع تجار غامبيا.

في عام 1706م تم تعيين دولاكوف (Delacourve) مكان لومير (Lemaire)، لكن هذا الأخير لم يتمكن من تحسين أوضاع الشركة التي تمت تصفيتها عام 1708م، حيث كانت أرباحها معتبرة ومصاريفها كثيرة وعُمّالها قليلي الكفاءة، الأمر الذي جعل الشركة عاجزة عن منافسة الإنجليز والهولنديين، وزادت ديونها أكثر فأكثر[2].

وهكذا استمرت الصعوبات على الساحل السنغالي، فلجأت الشركة مرة أخرى إلى برو عام 1714م، فعمل على إنهاء بناء حصن سانت بيير (Fort Saint Pierre)، فقامت شركة السنغال باستغلال مناجم الذهب هناك ، كما اهتم برو بتجارة الرقيق مع المور، حيث تفاوض مع علي شندورة قائد الترارزة لأجل بناء مركز تجاري في بورتنديك (Portendick)[3] لأجل توفير مادة الصمغ، في هذه الأثناء حققت شركة موستيي (Mustellier) أرباحا كبيرة بمقدار مليون وستمائة

---

(1). Marcel chailley , Op Cit, p 108.

(2). Ibid, p 38.

(3). كان الحصن بورتنديك تابعا للهولنديين.

ألف جنيه[1]، كما واصل برو مشاريعه في غلام، حيث أرسل عام 1719م أحد رجاله إلى تنبكتو لهدف إقامة علاقات تجارية معهم، لكن المهمة لم تنجح ولم يتجاوز منطقة خاسو (Khasso)[2].

في عام 1720م أصبحت فرنسا بفضل حنكة **برو** تحتل كل من؛ سانت لويس، غوري، حصنين في غلام، جاوول، البريدا وبيساو، مكانة تجارية مرموقة، كما كانت لهم امتيازات تجارية من ساحل كاب بلان (Cap Blane) إلى غاية الرأس الأخضر[3].

أما شركة جزر الهند (la Compagnie des Indes)؛ فكان اهتمامها بتجارة الرقيق والصمغ، حيث كانت تريد احتكار هذه التجارة، في حين عاد الهولنديون إلى نشاطهم في أرغين، فقرّرت هذه الشركة القضاء على منافسيها هناك، فتم استعادة أرغين من يد الهولنديين، لكن هؤلاء حاصروا المنطقة بكل قوة وتم طرد الفرنسيين من أرغين مرة أخرى[4].

فعاودت شركة السنغال استرجاع أرغين التي فرضت عليها حصارا عام 1724م، واستولت عليها بقيادة بيريي (Périer) فاحتفظوا بها إلى غاية 1934م، كما أعاد السيد دوبيلي (Dubellay) مخططات برو حول النهر الأعلى، حيث تم إرسال السيد لفونس (Levens) إلى أعالي الفاليم لهدف مراقبة مناجم الذهب هناك، فتمكن من إنشاء مركزي فرابانا (Farabana) شرق الفاليم وسمارينا (Samarina) بالقرب من مناجم تومبورا (Tambaoura)[5].

في عام 1736م؛ تخلى الفرنسيون عن أرغين لأجل التركيز على تجارة الصمغ في الصحراء ثم في بيساو، ولكون سفن التهريب تنافس الشركات في تجارة الصمغ مع الإنجليز والهولنديين، قرّر دافيد (David) وضع اتفاق مع الإنجليز يهدف إلى توفير مادة الصمغ للإنجليز، مقابل أن تتنازل انجلترا عن 300 عبد سنويا لفرنسا، وقد تم الإبقاء على هذا الاتفاق ما بين (1739- 1749م).

في عام 1744م؛ غادر دافيد سانت لويس وصعد إلى جزيرة كانيو (Caignou) وأعاد بناء مركز فرابانا (Farabana)، كما أسس عام 1745م بودور (Bodor) جنوب جزيرة مورفيل

---

(1). Marcel chailley , Ibid, p 40-41.

(2). Ibid, p 42.

(3). Ibid, p 38.

(4). من الأسباب الجوهرية التي جعلت المواقع التي حصلت عليها فرنسا بين مدر وجزر، كان بسبب الهجمات المتكررة للقوى الإنجليزية والهولندية والأهالي، لضعف تجهيزها بالعدد الكافي من الرجال والسلاح، ولهذا السبب طلب السيد دوبلاي (Dubellay) تعزيزات من فرنسا من الرجال والسلاح.

(5). Marcel chailley, Op.Cit, p 37.

(Morfil)، بعد ذلك بحث عن وسيلة اتصال بين بحيرة الكايور والسنغال، لكن الهجمات الإنجليزية تتكرر على مواقع الفرنسيين، حيث تم مهاجمة ألبريدا عام 1751م، وتلي ذلك استيلائهم على سانت لويس عام 1758م، التي بقيت تحت سيطرتهم إلى عام 1779م، فتم استعادتها وفقا لمعاهدة باريس هي وغوري، بورتدال وألبريدا[1].

ب. التواجد الفرنسي بالساحل الغيني:

بالنسبة للنشاط الفرنسي على سواحل خليج غينيا كان مختلفا عن نشاطهم في السنغال، ذلك لأن تغلغلهم في هذا البلد كان قوّيا، أما الساحل الغيني فلم ينجحوا في الاستقرار فيه، عدا الداهومي التي استطاعوا بناء حصون ووكالات تجارية هناك لبضائعهم، لأن نفوذ شركاتهم اقل من منافسيهم الذين سبقوهم إلى هناك.

وتعود المحاولات الفرنسية للإقامة بالساحل الغيني، إلى قيام شركة جزر الهند الغربية (La Compagnie des Indes Occidentales) بإرسال المراقب فيلاي (Villailt) إلى ساحل الخليج الغيني يوم: 16 نوفمبر 1666م، الذي لم يتجاوز ساحل الذهب، وبعد ذلك قام دوكاس (Ducasse) بعد استرجاعه لأرغين عام 1666م، بالإبحار إلى البينين فوصل إلى أويدا (Ouidah)، كما وقَّع مع ملك ساحل الذهب عام 1667م اتفاقا يسمح للفرنسيين ببناء حصن في أكيتاني (Aquitagni)، لكن هذا الاتفاق لم يجسد على أرض الواقع[2].

وبعد محاولات عديدة للاستقرار بالساحل الغيني، استطاع الفرنسيون إنشاء وكالة في أويدا عام 1671م، بعد ذلك تم بناء حصن في أويدا سُمي بحصن سانت لويس دو قلوقوا (Saint Louis de Glegoy)، بعد ذلك قام الإنجليز، الدنماركيون والهولنديون ببناء حصون في أويدا، لكن الفرنسيين عارضوا ذلك وادعوا حق الأسبقية، وهكذا أخذت أويدا تتسع فأصبحت مركزا تجاريا هاما محل تنافس عديد من الشركات[3].

في حين أن شركة جزر الهند الغربية قد استبدلت في عام 1672م بشركة السنغال، التي استبدلت بدورها عام 1681م بشركة ساحل الذهب وإفريقيا (la Compagnie de Cote d'Or et d'Afrique) التي دامت 15 سنة، هذه الأخيرة كانت ضعيفة، مما أدى إلى ظهور شركة ساحل الذهب وغينيا

(1). Marcel chailley, Ibid, p 46 -47.

(2). Ibid, p 61, 63.

(3). Ibid, p 67.

(La Compagnie de cotes d'Or et de Guinée)، وفي عام 1685م قرّرت هذه الشركة الجديدة إقامة وكالة تجارية في كموندو (Commendo)، كما كلف لويس الرابع عشر دوكاس (Ducasse) بدراسة مواقع كموندو، أكرا (Accra) وإسيني (Issiny)، وفي عام 1688م اقترح بناء مراكز عسكرية في هذه المواقع.

بعدها قام لويس الرابع عشر بإرسال شُفالي دمو (Chevalier d'Amon) إلى ساحل غينيا، أين نجح في إبرام معاهدة بناء الحصون في ايسني (Issiny) والتعرف على مناجم الذهب واستغلال العبيد فيها، وبعد أن ترك حامية هناك أكمل طريقه إلى كُموندو ، التي أُحرقت بتحريض من الهولنديين، فقام حاكم المينا (Elmina) بمعارضة بناء أي حصن هناك.

وبهذا فقد كانت المؤسسات الفرنسية في الداهومي تتعرض لمنافسة الإنجليز والهولنديين، الذين دمروا تجارتهم بسبب الإشاعات التي كانت تُطلقها هولندا على السفن الفرنسية؛ على أنهم محتالون مما أبعدوا الأفارقة عنهم.

وفي عام 1701م ؛ حصلت شركة غينيا (La Compagnie de Guinée) على امتياز في أسيانتو (Asiento) لمدة عشر سنوات، من أجل توفير الزنوج للمستعمرات الاسبانية في الأمريكيتين، لكن في عام 1713م خسرت شركة غينيا امتيازها في أسيانتو (Asiento) وتم تصفيتها، وفي هذه الفترة ضيّع الفرنسيون فرصتين لتثبيت موقعهم في ساحل غينيا وساحل الذهب[1].

بالإضافة إلى المنافسة الأوروبية في المنطقة، كانت السياسة التي انتهجها ملك الداهومي (Agadja) تحُدُّ من أهداف فرنسا ومنافسيها في المنطقة، حيث عمل على تحقيق نفوذه على منافذ بحرية للحصول على حصة من الأرباح التجارية التي توفرها الوكالات التجارية ، فقام بين عامي (1724- 1727م) بالاستيلاء على ألادا (Allada) وسافي (Savi) ثم أويدا، كما سجن البيض وسلب جلّ مؤسساتهم، وهكذا عاشت منطقة الداهومي لفترة طويلة في حروب.

هذه الحروب تسببت في تعطل تجارة الرقيق ابتداء من 1726م، إلى غاية أن أصدر شوازل(Choiseul) قرار عام 1767م؛ سمح لكل التجار وأصحاب السفن في مملكة الداهومي بحرية التجارة على كل الساحل الإفريقي[2].

---

(1). Marcel chailley, Ibid, p 69-70.

(2). Ibid, p 69-70.

في عام 1775م؛ أنشا الفرنسي لاندولف (Landolphe) شركة تجارية في البينين، هذا وسمح له ملك البنين ببناء حصن في فوركادوس (Forcados) أمام أواري (Owari)، مع شريكه ماريو (Marion)، حيث منح لهما لويس السادس عشر حق الامتياز بهذه المناطق التي تم اكتشافها منذ ثلاث سنوات[1].

ت. تداعيات الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية على إفريقيا الغربية:

في عام 1774م؛ بدأت حرب الاستقلال الأمريكية مع انجلترا، فكانت الفرصة مواتية لاسترجاع فرنسا ممتلكاتها في سنيغامبيا وتدمير مؤسسات الإنجليز في الساحل الإفريقي، حيث قام فوروي(Vauareuil) بجمع مؤسسات غوري، الرأس الأخضر، غامبيا والسنغال في مستعمرة واحدة سميت بـ مستعمرة السنغال وما يتبعها (La colonie du Sénégal et dépendance)، كما أعاد التنظيمات الإدارية والدفاعية لسانت لويس، لكن بسبب نقص المؤن والأوضاع المزرية التي مرّت بها المستعمرة؛ لاسيما انتشار الأمراض التي دمّرت الطاقم البحري، تضاعف عدد الوفيات، إضافة إلى الأوضاع المالية المزرية، الأمر الذي دفعهم لاقتراض أموال من المساجين الإنجليز لدفع أجور الجيش وتسيير الإدارة، هذا وتوجه الدوق لاسترجاع العلاقات مع الدّامل والمور لاستعادة تجارة الرقيق والصمغ[2].

وفي سبتمبر 1783م؛ وضعت معاهدة فرساي حدا لحرب الاستقلال الأمريكية، فتنازل الإنجليز عن سانت لويس وغوري، لكن المعاهدة لم تذكر ألبريدا كما لم يحصل الإنجليز على حق بناء مؤسسات على الساحل الموريتاني، لكنهم استفادوا من حق ممارسة تجارة الصمغ هناك، كما حصلوا على رخصة للمتاجرة بين نهر سانت جون (Saint Jean) وبورتنديك(Portendick)، هذه الرخصة كانت سببا مباشرا في عودة الإنجليز لاحتلال غوري في: 25 مارس 1784م[3]، وتم بناء وكالة تجارية على نهر البونك (Bunk)[4]. في عام 1786م؛ أصبحت غوري ميناء للمحطة البحرية لإفريقيا، وتم توفير مراقبة بحرية سنوية من طرف السفن على طول سواحل غينيا. في عام 1787م؛ ذهب الكونت دو فلوت (De Flotte) إلى ساحل العاج، أين منح له الأعيان قطعة أرض وصادق لويس السادس عشر على معاهدة معهم عام 1788م.

---

(1). Marcel chailley, Ibid, p 70.

(2). Ibid, p 52.

(3). Charles Becker, Op Cit, p 11-29.

(4). Marcel chailley , Op.Cit, p 70.

لكن بعد الثورة الفرنسية عام 1789م؛ تدهورت أوضاع فرنسا في الساحل الإفريقي بسرعة إلى غاية فقدان مكانتها هناك، حيث انشغلت الحكومة بمشاكلها الداخلية ومنافسيها الخارجيين، فلم تعد قادرة على الاهتمام بالسنغال ووكالاتها التجارية في ساحل غينيا، لأن بريطانيا استحوذت على كل مواقعها في إفريقيا.

في ديسمبر 1787م؛ غادر السيد شفاليي دو بوفلي (Chevalier de Boufflers) السنغال وخلفه مساعده بلونشو دو فارلي (Blanchot de Verly) عام 1789م، الذي وجه معارضته لامتيازات الشركة الجديدة للسنغال (la Compagnie Nouvelle du Sénégal)، فتم إصدار قرار من المجلس التأسيسي يوم: 23 جانفي 1791م؛ أكّد على حرية التجارة للجميع، وهكذا اختفت من السنغال آخر شركة صاحبة الامتياز.

كما ناقشوا مسألة إلغاء الرقيق الذي كان بمثابة وسيلة عيش لهذه المستعمرة وأحد أعمدة تنظيمها الاجتماعي، فاكتفت الجمعية التشريعية بإصدار مرسوم في 11 أوت 1792م، يقضي بإلغاء العلاوة المخصصة للسفن التي كانت تتاجر بالعبيد، في سنة 1794م تم عقد اجتماع الجمعية التأسيسية ما بين: 04 فيفري و11 أفريل 1794م، توصّلوا إلى وضع نص قانوني يُقرر إلغاء تجارة الرقيق، لكن هذا الإجراء لم يلغ تجارة الرقيق تماما في السنغال[1].

وفي عام 1793م؛ بدأت الحرب بين فرنسا وانجلترا، كان من نتائجها استيلاء الإنجليز على غوري عام 1797م، كما تم الاستيلاء على سانت لويس عام 1801م، لكن بمجيء **نابليون بونابارت** ثمّن المستعمرات الفرنسية في السنغال وغوري والرأس الأخضر للتحكم في الأطلنطي ضد البحرية الإنجليزية، ومنذ 27 مارس 1802م، تم التوقيع على معاهدة السّلم بين فرنسا وانجلترا بموجب معاهدة أميان (Traité d'Amiens) أين طالبوا باسترجاع غوري، لأن **بونابارت** كان يعتقد أنه باسترجاع نظام الرق سوف ينعش تجارة بلده، هذا وأضاف توسيع علاقاتهم مع دواخل إفريقيا وتشجيع الاستعمار الفلاحي، لكن الزعيم ألماني (Almani) من الفوتاتور منع تجارة الرقيق وعارض مرور التاجر بيكار (Picard)، فقرر بلانشو الانتقام منهم، أين هاجم ضواحي سالد (Salde) وانتقم من التوكولور[2].

بالنسبة لخليج غينيا في وقت انفجار الثورة الفرنسية، كانت أويدا وأموكو في الداهومي لازالت تحت السيطرة الفرنسية، لكن بعد إصدار قرار إلغاء نظام الرق ذهب القبطان ايري

---

(1). Marcel chailley, Ibid, p 76.

(2). Ibid, p 80.

(Eyries) عام 1795م لإجلاء الحصون، لكن بعد عودة نظام الرّق تم محاولة استعادة الاهتمام بهذه الوكالات التجارية، فتم إرسال الكولونال فيسو أرنو (Vaisseau Arnoux) إلى أموكو، أين وجد الحصن وقليل من الفرنسيين في وضع سيء، ومنها عرّج إلى أويدا التي وجدها في حالة حسنة[1].

بعد انهزام بونابارت وعزله، قامت حكومة لويس الثامن عشر بالتفاوض مع انجلترا، لغرض إرجاع مستعمرات فرنسا وفقا للمادة 08 من معاهدة باريس المؤرخة في: 30 مارس 1814م، تلتزم فيها بريطانيا بإرجاع المستعمرات وموانئ الصيد البحري، والوكالات التجارية والمؤسسات التي كانت تمتلكها فرنسا قبل: 01 جانفي 1792م في القارات الثلاث (أمريكا، إفريقيا وآسيا)[2].

كما نصت المعاهدة على منع تجارة الرقيق على فرنسا لمدة خمس سنوات، وهكذا أصبحت كل من بريطانيا وفرنسا ضد تجارة الرقيق، وقد عزز هذا الموقف عودة نابليون للسلطة وطرد لويس الثامن عشر؛ لأسباب سياسية ودعائية قام بإصدار مرسوم في: 29 مارس 1815م، نص على إلغاء تجارة الرقيق بالموانئ الفرنسية وموانئ المستعمرات، لكن هذا المرسوم لم يتم تنفيذه، حيث نقضه لويس الثامن عشر عند اعتلائه للعرش مرة أخرى، وتم التأكيد على معاهدة باريس في: 20 نوفمبر 1815م، التي تهدف إلى تفعيل معاهدة فرساي المؤرخة في: 03 سبتمبر 1783م فيما يخص الساحل الإفريقي، وذلك بإطلاق سياسة حقيقية لإعادة الاعتبار للقارة الإفريقية[3].

في هذه الأثناء كان نشاط السنغال يرتكز نصفه على تجارة الرقيق، لكن بإلغاء تجارة الرقيق أصبحت اقتصاديات المستعمرات الفرنسية في إفريقيا وأمريكا، قد تفككت وكان يجب البحث عن حلول جديدة لضمان ثروة السنغال من أجل فرنسا، التي تحتاج إلى نهوض مستعجل لاقتصادها الذي أنهكته الحرب الطويلة بين فرنسا وانجلترا.

أول شيء فكّروا به هو ترميم جلّ المؤسسات التي تعرضت للدمار أثناء الحرب، وإظهار حقوقها القديمة هناك، وإعادة إنعاش تجارة الصمغ، وتكثيف إنتاج المحاصيل التجارية بإدخال طابع صناعي جديد، هذا الأمر لن يتأتي إلا بإعادة علاقات حميمة مع الحكام المحليين، كما كانوا

---

(1). Marcel chailley, Ibid, p 82.

(2). Ibid, p 85.

(3). Ibid, p 86-87.

يرغبون في التخلي عن الرأس الأخضر، والتوسع تجاه انهار الجنوب لهدف انتعاش غوري، كما شرعوا في البحث الجاد عن المواد الخام المحلية التي تهم البلد الأم فرنسا.

في المقابل كانت فرنسا تعرف جيدا القوة الانجليزية، ومنافسة الرعايا الانجليز للإبقاء على مواقعهم السياسية والتجارية، بالرغم من أن نسبة كبيرة من الفرنسيين كانوا معارضين للاستعمار، إلا أن معظم النوّاب في البرلمان كانوا يؤيدون استرجاع توازن الأوضاع المالية، لذلك رأت باريس أنه لابد من استرجاع مستعمراتها الإفريقية ، ولتنفيذ هذه السياسة تم اختيار شمالز (Schmaltz) الذي عُين حاكما للسنغال عام 1816م[1].

وعند وصوله إلى سانت لويس قام بمقابلة الحاكم الإنجليزي بريرتو (Brereton) ليطلب منه استعادة المستعمرة، لكنه رَفض بحجة أنه لا يستطيع التصرف دون الحاكم العام للمؤسسات الانجليزية على الساحل الغربي لإفريقيا، كما رفض إقامة الجيش الفرنسي بسانت لويس وغوري، واعتبر المستعمرتين لانجلترا.

بينما كانت لندن وباريس تتفاوضان في: 25 جانفي 1817م، تم استرجاع حصن سانت لويس وغوري، وبعد ذلك عُين الكولونال فيسو (Vaisseau) في ألبريدا السيد بوني (Bonnay) الذي أصبح رئيسا للمؤسسة العسكرية هناك، ومنذ ذلك العام أصبحت السنغال مستعمرة فرنسية نهائيا[2]. وبذلك تشهد إفريقيا الغربية مرحلة جديدة في تاريخها الاقتصادي مع الدول الأوروبية، وهذا ما سنعالجه في الفصل الثاني من هذا القسم.

من خلال ما سبق نستنتج أنه؛ من خلال تناولنا لعناصر الجغرافيا التاريخية والتجارية لفرنسا بسواحل غرب إفريقيا والعالم الجديد؛ اتضح لنا أن الدوافع التي أوجدت فرنسا في سواحل غرب إفريقيا والعالم الجديد، نفسها التي حرّكت مثيلاتها من الدول الأوروبية نحو هذه المناطق، فالتواجد الفرنسي بسواحل غرب إفريقيا يعود إلى النصف الأول من القرن السادس عشر، وكان مجال تنقلهم ما بين خليج السنغال وخليج غينيا، لكن عامل المنافسة الحادة بين الأوروبيين هناك، جعل تجارا من ديبب وروان يُقدمون على تأسيس أول شركة للنورمان لاستغلال السنغال وغامبيا عام 1624م.

لكن الاستقرار الفعلي هناك كان ابتداء من سنة 1638م، عندما قام توماس لامبورت وجانكا من ذات الشركة المنشأة لأول مرة شراء قطعة أرض، بجزيرة بكوس بين مصب نهر

---

(1). Marcel chailley, Ibid, p 88-89.

(2). Ibid, p 93.

السنغال وندار وبناء منزل صغير هناك، وبالتالي يعتبر هذا التاريخ مؤشرا لبداية التوسع الحقيقي في منطقة غرب إفريقيا، عن طريق توظيف الشركات التجارية في مناطق إستراتيجية لجلب الرقيق والصمغ العربي والذهب، فكانت جغرافيتها التجارية منتشرة في منطقة سينيغامبيا خاصة والساحل الغيني عامة، هذه المواقع كانت طيلة فترة تجارة الرقيق بين مد وجزر بسبب المنافسة الشرسة بينها والإنجليز والهولنديين.

الملاحظ أن هناك تزامنا كرونولوجيا في التوسع الفرنسي بالعالم الجديد وإفريقيا الغربية، يمكن تفسير هذا التزامن من جانبين؛ أولهما لأن فرنسا قد تأخرت هي وإنجلترا عن المنافسة الاستعمارية والتجارية بهذه الأقاليم حتى القرن السابع عشر بشكل فعلي، والذي تزامن مع استيلاء فرنسا على عدد مهم من جزر الأنتيل، لذا انطلاقها كان مزدوجا، الأمر الثاني؛ يتمثل في إدراك فرنسا لأهمية الربط بين مستعمراتها في جزر الأنتيل خاصة التي أخذت مزارعها تنمو بسرعة، والتي تحتاج إلى العمالة الإفريقية المجانية، لهذا كان هناك ركض متواصل نحو احتلال مواقع مهمة لجلب الرقيق لمستعمراتها على سواحل غرب إفريقيا.

III. تجارة الرقيق بين السياسة الفرنسية وممالك إفريقيا الغربية.

منذ عام 1450م؛ طرأت العديد من التغييرات المتعاقبة في أشكال التنظيم السياسي، الاقتصادي والاجتماعي لإفريقيا الغربية تحت ضغوط القيود الخارجية[1]؛ حيث نتج عن الاتجار بالبشر تأثيرات على التبادلات الاقتصادية والتنظيم الاجتماعي والسياسي، وكذلك التسيير الذاتي المتاح للشركات الفرنسية للتكيف مع هذه التغييرات، لان تجارة الرقيق لا يمكن أن تفهم دون الإشارة إلى الخلفية الدولية التي نمت وازدهرت فيها هذه التجارة، ثم تدهورت وتلاشت في نهاية المطاف. والسؤال المطروح؛ كيف ساهمت هذه التجارة في تغيير التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي لإفريقيا الغربية تحت ضغوط القيود الخارجية؟.

1. تجارة الرقيق والسياسة الاقتصادية لفرنسا في غرب إفريقيا:

بعد أن تعرضنا أعلاه لذكر الجغرافيا التاريخية والتجارية لفرنسا في غرب إفريقيا خلال فترة الاتجار بالبشر، والعقبات التي واجهتهم للحفاظ على ممتلكاتهم، نحاول في هذا العنصر التعرض للسياسة التجارية بهذه المناطق، فيا ترى هل المنطقة التي استقرت فيها فرنسا كانت وراء الإخفاق التجاري، أم أن السياسة التي انتهجتها حيال شركاتها التجارية هي السبب؟.

أ. الشركات التجارية الفرنسية:

كما أسلفنا الذكر؛ فإن التجارة مع سواحل غرب إفريقيا كانت في البداية بمبادرة فردية، من قبل بحارة فرنسيين منذ النصف الأول من القرن السادس عشر إلى غاية عام 1624م، أين قرر مُلاك السفن من دييب وروان أن يتّحدوا ويؤسسوا شركة لاستغلال السنغال وغامبيا، منذ ذلك الحين؛ أصبحت فرنسا مثل الدول الأجنبية الأخرى تنفّذ سياستها الكولونيالية عن طريق الشركات التجارية[2].

اهتم الكاردنال **رشيليو** بتقسيم التجارة الكولونيالية بين عدة شركات تساعدها الدولة عند الحاجة، حيث انطلقت هذه الشركات بفضل تمويل الملك بالأموال والأسلحة، كما منحت لهم الحكومة بعض الحقوق الملكية[3]، وتعتبر شركة النورمان (شركة استغلال السنغال وغامبيا) التي تأسست عام 1624م، أول شركة تعمل على سواحل غرب إفريقيا (بين خليج غينيا وخليج

---

(1). E. Le Roy, Mythes, Op Cit, p 53-54.

(2). Marcel chailley, Op Cit, p 22.

(3). Ibid, p 27-28.

السنغال) والتي حصلت على امتياز من قبل ريشيليو عام 1634م، هذه الشركة غيّرت اسمها فأصبحت عام 1658م باسم شركة الرأس الأخضر والسنغال (la Compagnie du Cap-Vert et du Sénégal)، كما تأسست شركة سانت مالو (Saint Malo) التي انحصر نشاطها التجاري بين سيراليون وكاب لوب (Cap Lope) ، هذا وتأسست شركة باريس عام 1635م وكان نشاطها بين كاب بلانك (Cap Blanc) وخليج السنغال، غامبيا وسراليون[1].

وبعد دراسة قام بها السيد كولبير (Colbert) وريشيليو حول السياسة الهولندية في التجارة الإفريقية، الذين تخلوا عن الشركات التجارية الصغيرة ليعتمدوا تنظيما تجاريا عالميا يهتم بإنشاء شركات ذات امتياز، فتوصلوا إلى أنه يجب ضم جميع الشركات الصغيرة في شركة واحدة قوية، فتم ضم شركة الرأس الأخضر والسنغال، الشركة الباريسية وشركة سانت مالو، تحت اسم شركة الهند الغربية (La Compagnie des Indes Occidentales) وفقا لعقد تشريعي صادر عن الملك يوم: 28 ماي 1664م.

هذه الشركة تم حصر امتيازاتها قرابة عقد من الزمن على سواحل إفريقيا، وبعدها تم بيع ممتلكاتها للسادة؛ إرغوت (Ergot) ، فرانسوا (françois) وراغوينت (Raguenet) بـ 75000 جنيه، هؤلاء بدورهم أسسوا شركة السنغال (la Compagnie du Sénégal) عام 1672م التي عرفت بدايات صعبة[2]. التي استبدلت بدورها عام 1681م بالشركة ساحل الذهب وإفريقيا (la Compagnie de Cote d'Or et d'Afrique) التي دامت 15 سنة، لكن كانت ضعيفة مما أدى إلى ظهور شركة ساحل الذهب وغينيا (la Compagnie de cotes d'Or et de Guinée) عام 1685م، ومنح لها القطاع الممتد من سيراليون إلى الرأس الأخضر[3]، هذا بالإضافة إلى تأسيس شركة أخرى عام 1683م سميت بشركة غينيا (La Compagnie de Guinée).

ب. السياسة التجارية لفرنسا بغرب إفريقيا:

في القرن السابع عشر كانت فرنسا ممثلة في إفريقيا الغربية بشركات كبيرة منشأة بقوانين برلمانية، وبتجار أفراد أكثر مما كانت ممثلة بجنود نظاميين ومديرين محترفين، وكان لهذه الشركات الدور البارز والمبكر للتجارة المحمولة بحرا مع إفريقيا الغربية، حيث تنطلق سفنها من

---

(1). Marcel chailley , Ibid, p 26.

(2). Ibid, p 30-31.

(3). Ibid, p 32.

موانئ فرنسا (لاروشال، نانت، بوردو، مرسيليا،...الخ)، كانت الشركات الفرنسية الأكثر أهمية هي شركة الهند الغربية (1664م)[1] وشركة السنغال (1672م) وشركة غينيا (1684م)، هذه الشركات المنشاة بقانون، لم تكن ناجحة حتى في ظروف القرن السابع عشر، وكانت عاجزة تماما عن التصدي للحجم المتسع لتجارة الرقيق في القرن الثامن عشر[2]، فما هي الأسباب التي كانت وراء هذا الإخفاق؟.

الملاحظ أن الشركات الفرنسية كانت تعاني نفس المشاكل، فهي عاجزة عن جذب ما يكفي من رأس المال، بسبب قلة رؤوس أموالها مقارنة بامتيازاتها الواسعة، حيث عرفت تسييرًا ماليًا رديئًا، كما تم جلب عمال من فرنسا غير أَكْفَاء مهنيًا وذوي أخلاق وضيعة[3].

يبدو أن الامتيازات التي حصلت عليها هذه الشركات من الحكومة الفرنسية، قد أدت في غالب الأحيان إلى تَحمُّل أعباء ثقيلة بالنسبة للمستفيدين منها، حيث كانت الدولة تتدخل دوما في تسيير هذه الشركات، تارة تساعدها بقوة وتارة أخرى تعارض أنشطتها لدرجة التصدي لها[4]، أضف إلى ذلك أن عامل الحروب المتكررة الذي أُقحمت فيه هذه الشركات، الأمر الذي أدى إلى تدمير مؤسساتها وأساطيلها التجارية.

في اعتقادنا أن السياسة التجارية التي انتهجتها فرنسا، كان لها وقع وأثر كبير على تجارتها، حيث يشير آلان سينو (Alain Sinou) إلى أسباب ضعف المراكز التجارية الفرنسية مقارنة بهولندا وإنجلترا، إلى استعمال أسلوب الاحتكار التجاري الذي وضعته السلطة الملكية، المتمثلة في منح الملك امتيازات لشركة واحدة دون أخرى، مهما كانت قدرات وكفاءة الطرف الآخر، والأكثر من هذا تعطي السلطة الملكية لممثل الشركة كل الصلاحيات، وهذا ما يجعله يعمل لحسابه الخاص ولا يهتم بمصالح الشركة، الأمر الذي انجرّ عنه إفلاس العديد من الشركات الفرنسية، بالإضافة إلى ذلك فإن التجار المستقلين لاسيما الأجانب، يخضعون لسيطرة ممثلي الشركة صاحبة الامتياز، مع العلم أن المورّدين يفضّلون توفير الأماكن الخاضعة للمنافسة الحرة، حيث تباع البضاعة لمن يعطي السعر الأكبر[5].

---

(1). شركة الهند الغربية، أسسها كولبير بناء على الأفكار التي وضعها ريشيليو . **ينظر:** هوبكنز، ص 184.

(2). هوبكنز، نفسه، ص 184.

(3). Marcel chailley , Op Cit, p 27.

(4). Ibid, p 27-28.

(5). Alain Sinou, Op Cit, p 27-30.

هذا النمط من الاحتكار كان مطبقا فقط في المراكز التجارية الفرنسية في السنغال، في حين لم تستطع فرنسا فرض هذا المنطق على ساحل الرقيق، وسيتعين على فرنسا أن تتبع في مركزها التجاري الرئيسي في أويدا (Ouidah)، سياسة الإنجليز والبرتغاليين والهولنديين المنافسين لها هناك، الذين يسمحون ببناء مساكن محصنة لتجار الدول الأخرى إلى جانب مساكنهم مثل الدنمارك، هولندا والبرتغال[1].

بالرغم من أن فرنسا كانت أكثر اتصالا بتجارها وشركاتها في غرب إفريقيا، حيث كانت تشرف على أعمالهم وتعيين لهم قناصل لاستعمال نفوذهم من أجل عقد معاهدات واتفاقيات مع الملوك الوطنيين ورؤساء القبائل[2]، لكن المنافسة البريطانية على وجه الخصوص قد حدّ من نشاط العديد من الشركات الفرنسية، فلم تلبث شركة السنغال أن باعت نفسها للشركة البريطانية وتبعتها الشركات الأخرى التي وحّدها السيد جولدي في شركة جديدة باسم شركة النيجر الملكية (Royal Niger company)[3].

في حين ازدهرت تجارة الأفراد لأنهم كانوا يتمتعون بحرية الإشراف الشخصي على الساحل الغربي لإفريقيا الغربية، واستطاعوا التأقلم مع كل التغيرات التي تطرأ بين الفينة والأخرى، إذ لم تكن تعقهم التزامات عامة أو توجيهات حكومية[4].

بالإضافة إلى هذه العوائق؛ فإن بعض المؤرخين يرجعون أسباب إخفاق هذه الشركات إلى المواقع التي استقرت فيها فرنسا، حيث يشير فيج إلى أن استقرار الفرنسيين في منطقة سنيغامبيا، كانت وراء إخفاق الشركات التجارية الفرنسية في الحصول على القدر الكافي من العبيد اللازم لمزارع جزر الهند الغربية الفرنسية، فهذه المناطق حسب رأيه لم تكن صالحة لتجارة الرقيق لكون عدد سكانها قليل، كما أن هذه المناطق بها منافسون أفارقة، وقفوا في وجه المنافسة الفرنسية مثل الماندي والفولاني والتوكولور، وبعد أن ثبت للفرنسيين استحالة حفاظهم على محطاتهم الداخلية لأية فترة من الزمن، حاول تجار الرقيق توسيع نشاطهم في ساحل الحبوب (ليبيريا حاليا)، ساحل العاج وساحل العبيد فضلا عن توسيع نشاطهم في الكونغو وأنغولا[5].

---

[1]. Alain Sinou, Ibid, p 27-29.

[2]. رياض زاهر، المرجع السابق، ص 157.

[3]. نفسه، ص 137.

[4]. هوبكنز، المرجع السابق، ص 188.

[5]. فيج، المرجع السابق، ص 147.

لكن هذه التفسيرات تبدو غير كافية لتبرير موقفه، في حين يؤكد المؤرخ كورتا أن منطقة غوري وسينيغامبيا كانت من المراكز الرئيسية الأولى التي موّلت مزارع العالم الجديد، وفي ذات الوقت هناك كتابات تشير إلى العلاقات التجارية التي ربطت ممالك هذه المناطق، بالتجار الأوروبيين في النصف الأول من القرن الخامس عشر كما أشرنا إلى ذلك أعلاه.

هذا وتشير بعض الكتابات إلى أن تضاءل تجارة الرقيق كانت بسبب الاهتمام الفرنسي بتجارة الصمغ العربي، لكن المؤرخ شارل بيكر (Charles Becker) يؤكد من خلال الوثائق الرسمية التي عثر عليها في مختلف الشركات الفرنسية، أنه يرجح كفة الاهتمام الفرنسي بتجارة الرقيق على تجارة الصمغ العربي[1]، على الرغم من أن الصمغ قد احتل بالتأكيد مكانا هاما، على الساحل الموريتاني ووادي السنغال، حيث تتجاوز قيمته التجارية في بعض الأحيان قيمة العبيد، ولكن الوثائق التاريخية تثبت العكس[2]، وهذا ما سنكتشفه في القسم الثاني من الدراسة لتجارة الرقيق.

إن الواقع التاريخي يفرض منطقه؛ إفريقيا الغربية كانت منتجا رئيسيا لليد العاملة في العالم الجديد، فالعبيد الأفارقة الذين وصلوا إلى العالم الجديد في مدن مختلفة على طول الساحل، كانت تستقبلهم الأسواق الباراكونية (les Marchés Barracones) أو أسواق العبيد في جزر الهند الغربية وغوياناس (Guyanes) وأمريكا الشمالية والجنوبية وفنزويلا والبرازيل وغيرها، ليعاد بيعهم أو توزيعهم على المزارع الفرنسية[3]، بدليل أن عدد الرقيق الذي صدرته فرنسا من إفريقيا الغربية يقدر بـ 737 855 عبدا مقابل 779 525 عبدا من وسط وشرق وجنوب إفريقيا ما بين (1571-1835م).

ففي عام 1701م؛ جرت مفاوضات بين دوكاس (Du Casse) حاكم سانتو دومينغو (Saint-Domingue)، ومنظم تجارة الرقيق في جزر الهند الغربية الفرنسية، نتج عنها توقيع صاحب الجلالة المسيحي لويس الرابع عشر ملك فرنسا (Louis XIV de France) والمجلس الكاثوليكي فيليب الخامس (Philippe V) من إسبانيا ما يسمى معاهدة أسينتو (Traité

---

(1). Charles Becker et Victor Martin, **" Mémoire inédit de Doumet (1769) publié et commenté par ... le Kayor et les pays voisins au cours de la seconde moitié du 18e siècle"**, B. IFAN, B, 36. 1, p 13.

(2). Ibid, p 13.

(3). José Luciano Franco, Op Cit, p 93.

d'Asiento)، التي تمنح شركة غينيا احتكارا لاستيراد العبيد الزنوج إلى المستعمرات الإسبانية في منطقة البحر الكاريبي وأماكن أخرى في أمريكا اللاتينية .

وقد تعهدت شركة غينيا استيراد الرقيق طيلة عشر سنوات شحنة سنوية تقدر بـ 4.800 عبد إفريقي من أي جزء من غرب إفريقيا، فيما عدا المنطقتين التجاريتين لساو جورج دي المينا والرأس الأخضر، ونقلهما إلى هافانا (Havane) وفيرا كروز (Vera Cruz) وكومانا(Cumana) وكارتاجينا الهندية(Carthagène des Indes)، وتجدر الإشارة إلى أنه تم خلال هذه الفترة نقل شحنات العبيد من بورتوبيلو (Portobelo) عبر برزخ بنما(Panama) وصولا إلى بيرو (Pérou)[1].

إذا جئنا لمقارنة السياسة الاقتصادية في إفريقيا الغربية والعالم الجديد، نجد أن القوى المالية الفرنسية تحبذ الاستثمار في قطاعات أخرى من هذا النشاط، بالنسبة لهم إفريقيا ليست سوى مرحلة واحدة من التجارة الثلاثية، وهذا ما يجعل تجارة الرقيق ضعيفة نسبيا مقارنة بالأرباح التي تحققت في مزارع جزر الأنتيل، لأن فرنسا ليس لديها قوة بحرية مماثلة لتلك التي تتمتع بها بلدان شمال أوروبا، لاسيما إنجلترا القادرة على حماية سفن الرقيق ومراكزها التجارية.

كل هذه العناصر تفسر العدد القليل من المستوطنات الفرنسية واقتصادها الهش، وبالتالي عدم وجود استثمارات مادية في إفريقيا الغربية خلال فترة تجارة الرقيق، فالشركات الفرنسية هي بالمقارنة مع حصون ساحل الذهب، تشكل مساحات صغيرة مع نشاط غير نظامي، أدت في عدة مرات لتنازلها عن مراكزها لقوى العدو[2].

ت. الموانئ الفرنسية التي ساهمت في تجارة الرقيق:

بدأت معظم الموانئ الفرنسية تجارة الرقيق في وقت مبكر من القرن السابع عشر، إذ كان تاريخ 1688م على سبيل المثال يشيع استخدامه كبداية لهذه التجارة من ميناء نانت[3]، حيث نقلت السفن الفرنسية حوالي خُمس المجموع، وقد استأثرت نانت بما لا يقل عن نصف مجموع ما نقلته السفن إلى موانئ فرنسا الأخرى، إذ بدأت نانت في تجارة الرقيق في العقد الأخير من القرن السابع عشر، ووسعت أنشطتها عن طريق الحصول على تنازلات من الشركات الاحتكارية، في عام

---

(1). José Luciano Franco, Ibid, p 93.

(2). Alain Sinou, Op Cit, p 29.

(3). Bernard Michon, "**La traite négrière nantaise au milieu du XVIII^e siècle (1748-1751)**", les Cahiers des Acceaux de la Mémoire, N° 10, décembre 2007, Nantes, p 2.

1716م كانت نانت أحد الموانئ الفرنسية الخمسة (نانت، لاروشال، بوردو، سانت مالو، مرسيليا) التي ساهمت في تجارة الرقيق، ومنذ العقد الثالث من القرن الثامن عشر أصبحت الميناء الرئيسي لتجارة الرقيق في فرنسا، وبحلول منتصف القرن أصبحت سفنها تنقل قرابة عشرة آلاف أسير في السنة عبر المحيط الأطلسي.

ويمكن إعطاء أمثلة على بعض التّجار لموانئ نانت، التي كانت رحلاتها تمول بواسطة مدخرات المشتركين في الرحلة وأرباحهم السابقة والائتمان المحلي، ففي السنوات التي تتوسط القرن الثامن عشر كانت هذه التجارة مركزة في أيادي قليلة، حيث كانت ثلاث عائلات فقط هي المسؤولة عن تمويل أكثر من نصف السفن التي تغادر نانت، غير أنه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان عدد المشتركين في الرحلة أكبر، مع التقليل من نسبة الأسفار نتيجة حرب السبع سنوات (1756-1763م)[1].

لكن بعد عام 1774م؛ بدأت في التدهور المستمر[2] وهذا حسب ما قاله جاستون مارتن، في حين نجد الدراسة التي قدّمها ماير ايقرارت الذي أوضح أن الانكماش كان مؤقتا، حيث ازدهرت هذه التجارة ما بين (1783-1792م)، عندما سلّمت السفن المبحرة من نانت أعدادا من الرقيق تفوق ما سلّمته في أي عقد آخر من القرن الثامن عشر، ففي هذه الفترة كانت نانت تدخل في المتوسط خمسة وثلاثين تاجرا في السنة، مقابل واحد وعشرين تاجرا فيما بين عامي (1749-1755م).

يعود التراجع النسبي في تجارة الرقيق لنانت في النصف الثاني من القرن، ذلك أن موانئ أخرى أخذت تشارك في تجارة الرقيق على نطاق كبير مثل لوهافر، بوردو، لاروشيل، هونفلير التي وسّعت أنشطتها في مجال تجارة الرقيق بعد عام 1763م، ولهذا النشاط أسبابه فمثلا ميناء لاروشيل تحول إلى تجارة الرقيق تعويضا له عن فقدانه لتجارة الفراء بكندا.

عموما؛ يعود سبب تفوّق نانت عن باقي الموانئ لارتباطها الوثيق مع شركة الهند الغربية الفرنسية، هذه الشركة العملاقة كان لها دور كبير في التجارة الخارجية لفرنسا، إلى أن حُلّت عام 1767م، حيث كانت نانت أحد المراكز الرئيسية للشركة في فرنسا، كما كانت تتمتع بمزايا في

---

[1]. هناك سببان رئيسيان لهذا النزاع هما؛ المنافسة الفرنسية البريطانية في أمريكا، والنقطة الثانية هي النضال في سبيل السيطرة والنفوذ في ألمانيا بين ماريا تريزا ملكة النمسا وفردريك الثاني ملك بروسيا. **ينظر:**

- هوبكنز، المرجع السابق، ص 196-197.

[2]. هوبكنز، المرجع السابق، ص 193.

الحصول على سلع للشحن إلى إفريقيا الغربية من المصنوعات القطنية وسلع جزر الهند الغربية الفرنسية، وهذا كله كان نتيجة الامتيازات الجمركية التي كانت تحظى بها نانت من قبل هذه الشركة دون غيرها من الموانئ الفرنسية [1].

2. تجارة الرقيق والسياسة الاقتصادية لممالك إفريقيا الغربية:

لمعرفة الأصول الاجتماعية للأفارقة الذين سِيقوا إلى العالم الجديد من قبل السفن الفرنسية، ولتقدير حجم تجارة الرقيق وآثارها على هذه المناطق، لابد من دراسة السياسة الاقتصادية لممالك غرب إفريقيا، وما جرّ عنها من حروب مميتة جراء سياسة اقتناص العبيد والتي تسببت في هلاك القرى وتلاشيها، وتراجع ديموغرافي كبير، وتفكك اجتماعي وضياع الممتلكات والاقتصاد الذي كان ينهض بهذه المجتمعات، حتى أضحت المجاعات والأمراض الفتاكة تظهر بين الفينة والأخرى بالمنطقة.

تشير الدراسات التي أُجريت حول التطور الاقتصادي في غرب إفريقيا قبل تجارة الرقيق، إلى أنها كانت تماثل نظيرتها في باقي قارات العالم، وهذا ما تم ملاحظته عند تطرقنا في بداية الدراسة إلى مدخل للتاريخ الاقتصادي للسودان الغربي قبيل القرن الخامس عشر، لذلك فإن تجارة الرقيق لم يكن الغرض منها جلب المواد الأساسية لإفريقيا ولا لانتعاش الاقتصاد المحلي، وإنما للحصول على منتجات كمالية أكثر منها ضرورية.

في بداية الأمر رفض الأفارقة ممارسة تجارة الرقيق مع الأوروبيين، الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة الخطف لتمويل السفن البرتغالية، لكن فيما بعد وجد التجار الأفارقة في هذه التجارة سوقا جاهزة تُدرُّ عليهم أرباحا طائلة فانغمسوا فيها[2].

يشكل مجتمع الولوف أحد المجتمعات التي مارست تجارة الرقيق على نطاق واسع مع الأوروبيين، هذا المجتمع في حقيقته كان يشكل اتحادا سياسيا كبيرا من رؤساء القبائل الصغيرة تعترف بسلطة باربا جولوف، حيث يتمركزون ما بين نهري السنغال وغامبيا.

لكن بعد الهزيمة التي لحقت بسلطة باربا جولوف عام 1560م في معركة دانكي، تفككت إمبراطوريته، وهنا تشهد المنطقة ما بين (1560-1695م)، انتقال السلطة المركزية لبعض

---

[1]. هوبكنز، نفسه، 194-195.

[2]. سلاماني عبد القادر، المرجع السابق، ص87.

الكفاءات لتنظيم العلاقات بين الزعامة أو تمثيل هذه المشيخات في مواجهة الخارج، وهكذا انقسمت الإمبراطورية القديمة إلى ست ممالك؛ والو، كايور، باول، جولوف، سين وسالوم.

هذا التغيير أنشأ قوة جديدة تتركز على مستوى السيادة المنتخبة، وبالتالي إحداث توازن بين نظام متعدد الأحزاب والنظام الملكي خلال القرن السابع عشر، هذا السعي لتحقيق التوازن أصبح مستحيلا تدريجيا في نهاية القرن السابع عشر، نظرا للتحولات العميقة التي أفرزتها تجارة الرقيق اجتماعيا واقتصاديا، لتظهر تمثيلات سياسية جديدة، تبرر الانتقال من حالة التوازن التقريبي بين النظام الملكي والمتعدد الأحزاب إلى نظام الاستبداد الجديد.

هذا الاستبداد؛ افتتحه دامل لاتر فال سوكابي في 1697م، ليصبح الصيغة الرئيسية لحكومة مملكة الكايور حتى الغزو الاستعماري، هنا سنتابع تحولات العلاقات بين الفرد والسلطة من خلال الإبقاء على فترتين رئيسيتين هما: عهد لاتر فال سوكابي (1697-1720) وفترة نهاية القرن الثامن عشر، عندما يحاول مجتمع الولوف للتعافي من آثار الاتجار بالبشر[1].

تقع مملكة الكايور بين نهري السنغال وغامبيا التي تسمح بالعبور والتجارة بين الشرق والغرب، فكان الطريق الأول تحت سيطرة الفرنسيين منذ تأسيسهم سانت لويس في السنغال عام 1658م، بينما الطرق الغامبية أصبحت منذ منتصف القرن الثامن عشر تحت سيطرة بريطانيا تقريبا[2].

هنا تمزق الكايور بين التأثيرات السياسية الاستعمارية القادمة من الشمال والجنوب، لذلك أصبحت مبادلاتهم التجارية الخارجية تتحدد أساسا بموقف روفيسك المركز التجاري البرتغالي السابق الذي أصبح نقطة تجارية للكايور، مقابل المحطة التجارية كاديور (kadior) في جزيرة غوري (Gorée)، حيث يشير كورتا إليهم بقوله: « **يقع الجولوف والكايور في المناطق التي لم يكن لها مسار اتصال مهم في الداخل، ولذلك فإن العبيد الذين يبيعونهم إما أسرى حرب، أو مواطنون في كثير من الأحيان. حيث يطالب حكام الجولوف والكايور والباول باحتكار العلاقات التجارية المشتركة مع الأوروبيين، وهؤلاء هم المسؤولون عن استعباد رعاياهم**[3]».

---

(1). E. Le Roy, Mythes, Op.Cit, 53 -54 .

(2). Ibid, 54-63.

(3). Curtin, **The Atlantic slave trade**, Census University of Wisconsin Pressn, London, 1969, p 185.

نتيجة لهذه السياسة نشبت صراعات بين هذه الممالك؛ من بين الصراعات الرئيسية التي ذكرتها المحفوظات، تم ذكر الحروب بين كايور ووالو ما بين(1730- 1734م)، ثم حوالي سنة 1750م، وبين الكايور و جولوف ما بين (1758- 1760م)، كما تم غزو الباوول من قبل الكايور عام 1777م.

هذا وحدثت ثورات كبرى عام 1754م؛ منها ما حدث تحت قيادة الأمير نقُون ندبلا كومبا (N'Gone Ndella Coumba) ما بين عامي (1790-1809م) ، حيث تم قمع ثورتين مسلمتين في بالو وبير دولاس (La Pierre de Lisse) بالسنغال أين يُباع المرابطون كرقيق[1].

كما تعتبر فوتا جالون (جمهورية غينيا) هي الأخرى؛ واحدة من الدول التي تشكّلت في النصف الأول من القرن الثامن عشر، وتطورت من خلال بناء نظام اقتصادي يقوم على تجارة الرقيق، حيث كانت الدولة والمجتمع من الرجال الأحرار يستفيدون من تجارة الرقيق، عن طريق اعتماد الحروب لجمع الأسرى وبيعهم في الأسواق المحلية، وكانت العلاقات بين الجنوب والشمال قائمة على معاهدة الأطلسي[2].

نتيجة الحروب المتكررة والدمار الناتج عنها، أصبح شبح المجاعة مشهدا مألوفا بهذه المناطق، حتى أصبح رؤساء بعض الأسر يقومون ببيع بعض عبيدهم إلى الأثرياء، على أمل استردادهم في أوقات أفضل، هذه الوضعية جعلت الزعماء يكثفون غاراتهم من أجل شراء العبيد الذين سيباعون بعد ذلك مقابل إمدادات غذائية[3].

أما سكان هذه المناطق المنكوبة بالمجاعة، يفرّون لتجنب القبض عليهم، ولكن في العادة يستولي عليهم رؤساء الأقاليم الذين يلتمسون اللجوء إليهم، وفورا يقومون ببيعهم دون مزيد من اللغط، وهذا ما حدث لبعض سكان كايور ووولوف الذين ذهبوا إلى والو للهروب من المجاعة الرهيبة التي اجتاحت أراضيهم، فاستولى عليهم ملك الوالو وباعهم إلى شركة الهند الغربية (la Compagnie des Indes).

---

(1). E. Le Roy, Op Cit, 65-64.

(2). Botte Roger, **"Les rapports Nord-Sud, la traite négrière Caribbean"**, Article in a book :The A.S.T.F.F.N.C, I.R.Ch.U, 1979, p 1411.

(3). Mbaye Gueye, Op Cit, p 152-153.

ونتيجة رغبة الزعماء في الحصول على السلع الأوروبية بسعر منخفض، دفعهم إلى مضاعفة العقوبات على الجرائم، وأصبح الإعسار [1] عرضة لعقوبة الرق؛ حيث يُعرِّض الدَّائن المدين للمزاد العلني، كما يعاقب على السرقة والقتل والتذمر بالاسترقاق، وتبقى الحروب والغارات المصدر الرئيسي للعبيد.

وقد كان تجار العبيد بهذه المناطق يذهبون إلى أسواق النخاسة، حيث كان لكل إقليم يومه السوقي، الذي يُجتمع فيه جميع المتعاملين المختلفين، وكانت أكبر أسواق الرقيق هي سيغو، بامبارينا، خاسو وبامبوهو.

وإذا اتجهنا شرقا؛ نجد أن تجارة الرقيق محتكرة من قبل أيد كفئة من التجار المحليين المعروفين باسم كورتيرز (Courtiers) بالنسبة للأوروبيين وجولا(Juula) بالنسبة للأفارقة، كانوا في الغالب يتواجدون بين ساراكولي(Sarakole)، ماندينغو(Mandingo) والهوسا(Hausa)[2]، أي في المنطقة الممتدة من الشرق إلى الغرب لإفريقيا الغربية، فعندما يجمعون عددا كافيا من الرقيق يساقون إلى المستودعات في الساحل، ثم يباعون للتجار الذين يحتفظون بهم إلى حين شحنهم للعالم الجديد.

فما بين السنغال وساحل الذهب كان التبادل التجاري غير منتظم، أما في المنطقة الممتدة ما بين ساحل غينيا وساحل الرقيق بهما مقرّات خاصة للشركات المنشأة بمرسوم مثل أويدا، باداجري، لاجوس، بونب وكالابار القديمة[3]، هذه المراكز استمرت في تجارة الرقيق إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر[4].

الواضح أن نمو التجارة الخارجية شجع توسع بعض البلدان الإفريقية مثل الداهومي وأويو والأشانتي، حيث أصبحت العلاقات التعاقدية أكثر أهمية من القرابة، إذ انحرفت هذه الدول إلى نظام كانوا فيه مجرد وسطاء ابتداء من نهاية القرن السابع عشر، حيث قرروا وضع حدّ لموقفهم الداخلي وفتح نافذة على الساحل من أجل التجارة مباشرة مع الأوروبيين، فقاموا بالتخلص من جميع الوسطاء التجاريين الذين سبق لهم أن مروا عبر أراضيهم، ليأخذوا عبيدهم إلى الساحل

---

[1] . **الإعسار**: العجز عن تسديد أصل الدّين وفوائده عند الاستحقاق.

[2]. Mbaye Gueye, Ibid, p 152-153.

[3]. هوبكنز، المرجع السابق، ص 212-214.

[4]. Mbaye Gueye, Op Cit, p 152-153.

لبيعهم إلى تجار الرقيق الأوروبيين، ومنذ ذلك الوقت أصبحوا يشاركون في التعامل مع العبيد على نطاق واسع.

بهذا أصبحوا يرسلون بشكل دوري المحاربين إلى البلدان المجاورة، للقبض على العبيد الذين يبيعونهم من أجل تأمين الأسلحة والسلع الأوروبية الأخرى، ومن هنا أصبحت تجارة الرقيق في الأشانتي والداهومي تحتكرها الدولة، وأصبح معظم العبيد يباعون من قبل الدولة لا من قبل الأفراد[1].

إن مهمة القنص، النقل، التخزين والتسويق تتطلب أيادي عاملة كافية ورؤوس أموال لدفع ثمن المعدات وأجور الوكلاء والمرشدين وتسديد الرسوم، كل هذه المتطلبات توحي لنا بمدى عوائد الصادرات لهذه الشركات وتجار الرقيق والممالك المساهمة في هذه التجارة، فهي أكبر من عوائد استخدام الأيدي العاملة في الاقتصاد المحلي، الأمر الذي أدى إلى الزيادة في هذه التجارة المشينة قرنا بعد قرن، إذ يُزوّدنا التوسع الملحوظ في تجارة الرقيق للقرن الثامن عشر بمثال مخيف للاستجابة السريعة من جانب المنتجين في اقتصاد متخلّف، هذا الأمر يحتاج إلى التحليل لكونه يتعلق بالتطور التاريخي لتجارة تستحق التفاعل بين العرض والطلب[2].

في الأخير نستنتج أن؛ عنصر تجارة الرقيق بين السياسة الفرنسية وممالك إفريقيا الغربية؛ يكشف لنا أن نهايات القرن السابع عشر يعتبر مؤشرا لارتفاع استيراد العبيد إلى مستعمرات أمريكا، بسبب توسع الاستعمار ونمو مزارعهم في العالم الجديد، كما تبين هذه الدراسة كذلك أن البدايات الحقيقية لتجارة الرقيق عبر الأطلسي، تتزامن مع انهيار آخر مملكة عظيمة نشأت في السودان الغربي وهي مملكة السنغاي، فكان للتفكك السياسي أثره البالغ على إفريقيا الغربية، أين ظهرت عدة ممالك صغيرة معادية لبعضها البعض، مما أدى إلى حروب مميتة تغذّيها القوى الأوروبية لهدف الحصول على الرقيق دون أي عناء، مثل ممالك الولوف الست (الوالو، الولوف، السين، السالوم، الكايور والباوول).

كما كان من نتائج تجارة الرقيق على سواحل المحيط الأطلسي، أن ظهرت ممالك قوية مثل الأشانتي والداهومي تسيطر على باقي الممالك الصغيرة، تعمل بانتظام في تجارة الرقيق وتساهم بصفة مباشرة في تجارة الرقيق مع الأوروبيين، أين أصبحت العلاقات التجارية مع الأوروبيين أكثر أهمية من صلة القرابة، نتيجة هذه التحولات تشهد إفريقيا الغربية تنافسا أوروبيا حادا على سواحلها،

---

[1]. Mbaye Gueye, Ibid, p 155.

[2]. هوبكنز، المرجع السابق، ص 211.

كما تشهد ممالكها ذات التنافس في سبيل الاتجار بالبشر، وتحقيق أرباح خيالية وسريعة من هذه التجارة المشينة.

لقد كان من نتائج هذه السياسة المتبعة من قبل الممالك الإفريقية والشركات الأوروبية هناك؛ أن تفككت المجتمعات الإفريقية، وتراجعت الديموغرافيا، وتخلف اقتصادها، وانتشرت المجاعات، وأصبح سَوقُ البشر إلى عالم العبودية يتخذ أشكالا متعددة؛ من القنص، الإعسار، إنجاب العبيد وغيرها من آثار تجارة العبيد والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في الفصول الأخيرة من هذه الدراسة.

تبين هذه الدراسة أن فرنسا انتهجت نفس المسار الذي انتهجته باقي الدول الأوروبية؛ من خلال تمثيلها عن طريق الشركات التجارية، لكن الواضح أن هذه الشركات كانت عاجزة عن جلب رأس المال وفير مثل باقي الشركات للدول الأوروبية الأخرى، بالرغم من أن المواقع التجارية التي كانت تحتلها فرنسا كانت في غاية الأهمية، من حيث المواقع أو طبيعة المنتجات التي تحصل عليها من هذه الأماكن، إلا أن ما تم التوصل إليه أن جلّ الشركات المنشأة كانت غير ناجحة، يعزى ذلك إلى عدة أسباب أهمها: تعرض هذه الشركات للمنافسة من قبل الشركات الأخرى، لاسيما أن المناطق التي تحتلها فرنسا كانت بين مدّ وجزر طيلة فترة تجارة الرقيق، مما أقحم هذه الشركات في الحروب التي دمّرت مؤسساتها التجارية وأضعفت مراكزها التجارية.

أيضا؛ كان لتضييق الخناق على هذه الشركات من خلال التدخل المستمر للدولة في صلاحياتها مع عدم انتظام تمويلها دوريا بالمال، وإعطاء امتيازات لشركة دون أخرى، مهما كانت كفاءة الطرف الثاني، نتج عن هذه السياسة استغلال ممثلي الشركات ذات الامتياز لخدمة مصالحهم الشخصية، دون النظر إلى مصلحة الشركة، في حين ازدهرت تجارة الأفراد الذين كانوا يتمتعون بحرية الإشراف الشخصي على تجارتهم دون التزامات أو توجيهات حكومية.

نحن نعتقد أن اختلاف نسبة الرقيق المرحل من سواحل غرب إفريقيا، راجع إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الأفارقة والأوروبيين، ذلك لأن المناطق الواقعة ما بين السنغال وساحل الذهب كان يشمله تبادل تجاري غير منتظم تتحكم فيه القوى المسيطرة في هذه المناطق، بينما المناطق الواقعة بين ساحل غينيا وساحل الرقيق كانت هناك تجارة منتظمة، لأن الدول التي ظهرت في هذا المجال كانت وليدة تجارة الرقيق، لذلك كانت تحكمها قوانين ومعاملات منتظمة مع الشركات الأوروبية على سواحلهم.

تبقى الحجج التي قدمها آلان سينو حول أسباب إخفاق الشركات التجارية، والحجج التي قدمها كل من كورتا، فيج وشارل بيكر حول ضآلة التجارة الفرنسية للرقيق في منطقة سينيغامبيا، لا يمكن الحكم عليها إلاّ من خلال تحليل إحصائيات التجارة الخارجية لفرنسا مع غرب إفريقيا، وكذا تحليل النمو السكاني للمنطقة، ومن ثمة نعيد الربط بين ما قدمه هؤلاء الباحثين مع ما تم التوصل إليه من استنتاجات.

IV. ثورات العبيد وتراجع المد الاستعماري الفرنسي بالأمريكيتين:

تعد تجارة الرقيق السبب الرئيسي في قيام ثورات العبيد، ولكي نبرهن على صحة ما تم الإشارة إليه، نعالج طرق جلب العبيد والمعاملة التي كان التجار أو القنّاصون يُعاملون بها الرقيق، وصولا إلى معرفة أسباب قيام ثورات العبيد. فيا ترى كيف كان يّجلب الرقيق؟ هل كان للمعاملة القاسية جانبا في قيام الثورات أم أن العبودية كانت مرفوضة في الأساس من قبل الأفارقة؟ إلى أي مدى ساهمت ثورات العبيد في إلغاء تجارة الرقيق وتراجع المد الاستعماري الفرنسي بالأمريكيتين؟.

1. الدوافع الرئيسية لقيام ثورات العبيد:

أ. طرق جلب العبيد ومعاملتهم غير الإنسانية:

إذا رجعنا إلى تاريخ إفريقيا الغربية قبل وصول الأوروبيين إليها؛ نجد أنه كان هناك نوعًا من السخرة، لكن هذا النوع كان أكثر ما يكون إنسانية وموّدة منه إلى الاستعباد الذي مارسه الأوروبيون، فكانت عملية السخرة تمارس في غرب إفريقيا على نطاق ضيّق للغاية، فكان العبيد عبارة عن أسرى حروب يعملون في المزارع إلى جانب أسيادهم، كما كانوا يعيشون نفس معيشة أصحابهم، بل وفي منازلهم ويتزوجون أقربائهم[1].

لكن فور وصول الأوروبيين إلى سواحل غرب إفريقيا؛ استخدموا عدة وسائل لبلوغ هدفهم المنشود الذي يخدم مصالحهم الاقتصادية، من بين هذه الوسائل نجد استغلالهم للطابع الديني خدمة لمصالحهم الاقتصادية، حيث وُظّف العديد من المنصّرين لدعوة الأفارقة لاعتناق الديانة المسيحية، ومن ثمة تحويل الأفارقة إلى عبيد يخدمون الرجل الأبيض في العالم الجديد[2]. زيادة على ذلك ساهم هؤلاء الكنسيون في ممارسة تجارة الرقيق، فكانت مشاريعهم الدينية تُموّل عن طريق عوائد تجارة الرقيق بإفريقيا.

كما تم توظيف التجار والعملاء ومسئولي الشركات التجارية في تغذية، وإثارة الحروب والصراعات بين القبائل لهدف جمع الأسرى وبيعهم مع فرض غرامات مالية على القبائل المهزومة، وتحّسبا لهوامش الربح السريع؛ انغمس بعض الأفارقة والزعماء وبعض الممالك لممارسة هذه التجارة، ومع نمو تجارة الرقيق فَقَدَ بعض الزعماء الإحساس بالمسؤولية، فكانوا يُغيرون على

---

[1]. فيج، المرجع السابق، ص 164.

[2]. فرغلي علي هريدي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر (الكشوف، الاستعمار، الاستقلال)**، العلم والإيمان للنشر والتوزيع،الإسكندرية، ط1، 2008، ص 84.

القرى المجاورة لهم لأتفه الأسباب، حيث تُطوّق القرية ليلا من قبل المحاربين وعند الفجر يتم شن الهجوم عليهم، فتلتهم النيران أكواخ القرى ويُسوَّق سكانها نساء ورجالا وأطفالا إلى عالم العبودية، أين يُطرحون للمزاد العلني بعدما يتم تقاسمهم بالتساوي بين الملك ومحاربيه[1].

هؤلاء العبيد كانوا يُساقون من الداخل إلى الساحل سيرا على الإقدام، فيتم ربط كل اثنين معا بالحبل وأرجلهم بالسلاسل الحديدة، يجمعهم عمود كبير من الخشب يربط عُنقي العبدين، أو ربط مجموعة من العبيد بسلاسل حديدية مزودة بخلاخل عُنقية، ويتم إطلاق الأيدي لحمل الأمتعة فوق رؤوسهم أغلبها سلع تجارية (الذرة الرفيعة، وأسنان الفيلة، جلود الحيوانات والشمع)[2]، هذه الأمتعة التي لا تتحملها الرؤوس والأكتاف تسببت في جروح بليغة لهؤلاء، ومن ورائهم مجموعة أفراد يُشرفون على سيرهم بالسوط لمن تواني عن السير بسبب الإرهاق[3]، حيث يتم معاملة الأسرى والعبيد معاملة قاسية؛ فكان الضعفاء منهم يسقطون أرضا من الجوع والتعب فيطلقونهم في البراري فريسة لابن آوى والضباع أو يقتلونهم أمام أخوانهم، لكي يكونوا عبرة لمن يريد إظهار أي علامات النُفور[4]، كما كانت تُقطّع رؤوس الأطفال دون رحمة لمن عجزن أمهاتهم على حملهم، أو لا يستطيعون المشي، والنتيجة كانت انتحار الكثيرين ممن لم يستطيعوا مفارقة أبنائهم وأزواجهم[5].

وبعد عدة أيام من السير عبر تلك الممرات الصحراوية وأدغال إفريقيا يصلون إلى المراكز التجارية، حيث تلتقي المنتجات الأوروبية بالمنتج البشري الإفريقي ؛ فكانت قوارب الأوروبيين وسفنهم تصل إلى الموانئ الإفريقية محملة بالملح، الملابس الزرقاء (Toiles Bleues)، سيرج (Serge)[6] ، التبغ (Tabac)، براندي (Eau-de-Vie)[7] ، المرجان (Corail)، البنادق (Fusils)، الرصاص (Balles) والزجاج (Verroterie) إلى كل نقطة للمبادلات التجارية، وكان من الضروري التوقف والانتظار للتفاوض، وبمجرد الاتفاق على سعر العبيد، فإن بائعي البشر يأتون الواحد تلوى الآخر، فيقوم المشتري بفحص عضلات العبيد (خط الساق، طول الذراع، عدد

---

(1). Mbaye Gueye, Op Cit, p 151-152.

(2). Ibid, p 152-153.

(3). رياض زاهر، المرجع السابق، ص 64.

(4). Mbaye Gueye, Op Cit, p 153-154.

(5). سلاماني عبد القادر، المرجع السابق، ص 104.

(6). **سيرج (Serge):** هو نَسِيجٌ صُوفِيٌّ مَتِين.

(7). **براندي (Brandy)** : مشروب كحولي يصنع بتقطير النبيذ لزيادة كمية الكحول؛ يسمى ماء الحياة (براندي)؛ والأنواع الممتازة منه تسمى كونياك.

وبياض أسنانهم)[1]، للتأكد من أن الأسرى لم يخفوا أي حالات العجز، كانوا يركضون ويقفزون ويتحدثون ويحرّكون جميع المفاصل. ذلك لأن نقل العبيد إلى المحطات النهائية قبل نقلهم للعالم الجديد، يكون دائما مسبوقا بعملية فرز مهمة من قبل الدول المشاركة في العملية[2].

هنا يمكننا إعطاء مشهد لحياة العبيد أثناء إقامتهم في جزيرة غوري قبل نقلهم إلى جزر الأنتيل؛ حيث كان العبيد لا يُسمح لهم بالخمول لذلك تراهم يجبرونهم على العمل، على الرغم من أنهم مكبلون بالسلاسل، يمكنهم المشي واستخدام أياديهم للعمل الشاق، ففي كل يوم يتم نقلهم للعمل تحت إشراف العديد من المترجمين، وكان عملهم كسر الصخور للبناء، ونقلها من مكان إلى آخر، ودحرجة براميل المياه وتفريغ الزوارق والقوارب.

أما النساء يعملن في إعداد الوجبات، والأطفال في خدمة المنازل، وفي المساء كان جميع الرقيق يوضعون في أماكن أشبه بإسطبلات الحيوانات قليلة الهواء والضوء، أو وراء القضبان الصلبة المقفلة، يبقون هناك في الرطوبة والظلام حتى يوم الإقلاع بهم إلى العالم الجديد، وهذا بعد وَشْمهم مثل الحيوانات بالعلامة التجارية على الكتف بالأحرف الأولى للشركة التابعين لها.

إن معاناة الرقيق لا تنتهي بالصعود إلى السفن التي تبحر بهم إلى العالم الجديد، فأثناء فترة الإبحار يعامل العبيد مثل الماشية فيكدّسونهم مثل السلع داخل السفن، حيث يتم ربط كل فخذي رجلين بعضهم بعض بالسلاسل، أما النساء والأطفال يتركون بلا قيد، كما يتم فصلهم عن بعضهم البعض، يتم رصّهم الواحد تلو الآخر في قعر السفينة، حيث لا يحتل الرجل البالغ في السفينة سوى مساحة ستة عشرة بوصة عرضا وثمانية بوصات طولا.

بالإضافة إلى ضيق المساحة؛ ينام العبيد على ألواح خشب السفينة ، وكثيرا ما يُسبِّب لهم اهتزاز السفينة آلاما حادة، أضف إلى ذلك وضعية المكان المظلم والهواء المتعفن بفضلاتهم، لاسيما عند تعكر جوّ السماء ويصبح الطقس رديئا، فتغلق الأغطية المؤدية إلى عمق السفينة، هنا تكتمل معاناة الرقيق، فكثيرا ما يتعرضون للاختناق والموت المحتّم[3].

---

(1). Charles Becker, **Gorée, île-mémoire,** Paris (Extrait de l'ouvrage édité par l'Unesco (Françoise Descamps), Unesco, 1985, p 23-26.

(2). Ibid, p 23-26.

(3). سلاماني عبد القادر، المرجع السابق، ص 191.

الشكل رقم 01: وضعية العبيد الأفارقة داخل السفن عند ترحيلهم عبر الممر الأوسط

لقد أكّد النقّاد والمؤرخون المعاصرون أن من أهم الأسباب التي أدت إلى الوفيات في الممر الأوسط لتجارة الرقيق؛ الاكتظاظ والظروف غير الإنسانية على متن السفن، من بين الأسباب الرئيسية لارتفاع معدل وفيات العبيد. هناك مثال كلاسيكي على سفينة بروكس (Brooks) للرقيق الخاصة بميناء ليفربول الإنجليزي خلال السنوات ما بين (1780–1790م)، حيث كانت تقوم برمي العديد من الرقيق الذين ماتوا على متن السفينة نتيجة شدة تكدّسهم في قعر السفينة[1].

بهذا تزداد حصيلة الموتى إلى جانب عوامل أخرى؛ كالتكديس، العصيان، الانتحار، والأمراض التي سببها الانقباض النفسي وسوء التغذية والنظافة والاغتصاب، ...إلخ. وعندما يكون الجو صحوا يسمحون لهم بالصعود إلى سطح السفينة، وهم مكبّلين بالسلاسل لاستنشاق الهواء وتناول بعض الطعام[2].

وعندما يصلون إلى العالم الجديد؛ تستقبلهم أسواق النخاسة هناك فيُباعون مثل الماشية، أو يوزعون على المزارع والمناجم كما توزع السلع على المتاجر، يُفصل فيها الابن عن أمه والزوج عن زوجته ويصبح لكل منهم مالكه والمزرعة التي يعمل بها، وهنا يعيش الأفارقة حياة العبودية في أقصى وأقسى معانيها، فيعملون تحت مراقبة دائمة مصحوبة بالضرب بالسياط كالحيوانات، أما

(1). Klein Herbert. S And others, **"Facteure de mortalité dans le traffic français d'esclaves au XVIIIe siècle"**, Annales. Economiesn Socièles, Civilesations, 31e année, N°06, 1976, p 1213

(2). سلاماني، المرجع السابق، ص 191.

إن أظهر أحدهم النفور عن العمل أو العجز فيتعرض لأقسى أنواع التعذيب، ومن أقوى المشاهد رعبا؛ عندما يقوم الأوروبي ببقر بطن أحدهم، أمام مرأى العبيد وإخراج فؤاده وتقطيعه إربا إربا، وتقديمه لإخوانه العبيد ليأكلون لحم أخيهم نيئا حتى يعتبروا.

ب. الميز العنصري في المستعمرات القرن الثامن عشر:

إن مظاهر الميز العنصري التي انتشرت في العالم الجديد القرن الثامن عشر خاصة، كانت سببا في انتفاضات الرقيق ضد النظام الاستعماري، حيث تعود جذور هذه الظاهرة إلى عشرينات القرن الثامن عشر في مفردات المراسيم التي تصدر في مدينة سانتو دومينغو ، مثل "الزنوج المحررين" و"البيض"، هذه التعبيرات لم تكن ترد في المراسيم مثل مرسوم 1685م من قبل ملك فرنسا.

في الفترة ما بين (1724–1772م)؛ استهدفت المخطرات المهنية المستوطنين من العرق المختلط، حيث تم وضع ميليشيات محلية للفئة الجديدة من البيض، هذا وذكرت الوثائق أنهم قاموا بترتيب البشر إلى أربع طبقات من اللون؛ الزنوج (Niggers)، مولاتو (Mulatto)، (Quadroon) ، البيض (Blanc) ، فكان هذا ميلاد لنظام أصبح قائما على التحيز باسم اللون وهذا بحجة؛ أن عدد المستوطنين البيض قليلون أمام العدد الكبير من العبيد، ومن الضروري خلق ثقل معنوي في الرأي الذي ينشئ مسافة بين الأسياد والعبيد، وبين البيض والسود؛ اللون الأبيض يرمز للحرية ، واللون الأسود يرمز للعبودية.

هذه السياسة أثارت حفيظة العبيد الأفارقة، حيث فضّل الكثير منهم مغادرة المستعمرة، ففي الأعوام ما بين (1760–1770م)، لجئوا إلى المناطق التي لم يكن هناك تحيّز للألوان، أين يستطيع الأبناء المختلطون الزواج من باقي الأعراق في طبقة النبلاء دون مشكلة. وفي ظلّ مناخ التوتر هذا، ظهر جوليان رايموند؛ وهو أحد هؤلاء المستوطنين المختلطين فأخذ يدافع عن حقوق هؤلاء. قام بلقاء الوزير الإصلاحي كاستريس في سانتو دومينيغو، الذي سمح له بالذهاب إلى فرنسا، والتي كانت محظورة على فئته بموجب تشريع الفصل العنصري لإبلاغ الملك الفرنسي بالوضع.

ما بين عامي (1784– 1787م)، قدّم ريمون عدّة مذكّرات للملك، لكن دون جدوى لاسيما وأن كاستريس واجه العنصريين بشدة الأمر الذي دفع به إلى الاستقالة، وهنا لم يستطع **ريمون** العودة إلى سانتو دومينغو بعد هذا الفشل وبقي في فرنسا إلى غاية عام 1789م[1].

2. ثورات العبيد خلال فترات الاتجار بالبشر:

يشهد تاريخ ثورات العبيد التي استمرت طوال فترات الاتجار بالبشر، بأن الأفارقة رفضوا العبودية منذ بدايتها، بالرغم من أن ظاهرة الرق مألوفة بين الأفارقة قبل وصول الأوروبيين، إلا أنها كانت قريبة إلى الإنسانية منها إلى وحشية هذه الممارسة التجارية عبر الأطلسي، التي غاب فيها الضّمير الإنساني للأوروبيين وللتُّجار وبعض الممالك على حدّ سواء، فغدت إفريقيا الغربية موطنا لإنتاج البشر للعالم الجديد، هذه الظاهرة لم يتقبّلها الأفارقة الضّعفاء والشرفاء منهم، وحتى بعض الجماعات العرقية التي ناهضت العبودية وحرّضت على قيام الثورات في الوطن الأم والموطن المُرحّل إليها.

أ. ثورات العبيد في غرب إفريقيا:

تشير بعض الدراسات إلى أن محرّضي الثورات ينتمون دائما إلى الجماعات العرقية الممثّلة في: الفلاّن، هالبولارن (Haalpularen) وسيرير (Seereer) ، المنديغ، الهوسا واليوروبا، الذين رفضوا تحمُّل عار العبودية، فتمخض عنه العنف الرهيب لثورات العبيد التي كانت كرد فعل على رفض العبودية[2].

ومن أشهر الثورات التي اندلعت في غرب إفريقيا؛ نجد تلك الثورات التي وقعت غالبيتها في منطقة الرأس الأخضر في كاشو(Cacheu)[3]، وكذا في جزيرة غوي. ففي شهر أكتوبر 1724م، اندلعت ثورة خطيرة من العبيد في غوري، حيث بلغ عدد الأسرى الثوريين خمسة وخمسين أسيرا، فقاموا بضرب وطعن غاسبار (Gaspard) ومن شدّة الصُّراخ، توجّه عُمال الشركة لمساعدته؛ فوجدوه مُخضَّبا بالدماء، حيث كان الأسرى مسلحين بقطع من الخشب والسكاكين فأجبروهم على

---

(1). Florence Gauthier, **La Révolution de Saint-Domingue ou la conquête de l'égalité de l'épiderme (1789-1804)**, S. E, S.L.E., S.D, p27.

(2). Charles Becker, **Op Cit**, p 23-26.

(3). Oruno D . Lara, "**Negro resistance to slavery and the Atlantic Slave trade from Africa to Black America, Caribbean"**, Article in a book The A.S.T.F.F.N.C, I.R.Ch.U, Unesco, 1979, p 103-105.

إلقاء أسلحتهم، وهنا أطلق أحد الضباط النار عليهم على مسافة قريبة، فسقط اثنان من القتلى واثنا عشر جريحا من العبيد، لكن العبيد رفضوا الاستسلام، هنا تم غلق الباب الخارجي بإحكام لليوم التالي، فأدرك العبيد أنه إذا لم يضعوا حدا لتمرُّدهم فسيُحرقون أحياء في الأسر، هنا تم معاقبة من أُعتبروا قادة لهذه الثورة؛ حيث تم إطلاق النار على اثنين منهم على الفور والثالث منهم تم وضعه على قطعتين من الخشب وقطْعه إلى أربعة أجزاء أمام رفاقه، لكن هذا العقاب القاسي لم يردع الأفارقة عن إحداث ثورات أخرى.

وفي عام 1755م؛ جرت انتفاضة أخرى في غوري[1]؛ أين قرّر الأسرى أن ينتفضوا، على أمل العودة إلى وطنهم، ووفقا للخطة التي وضعوها، كان على ثُلثهم العودة إلى الأسر ليلا، لقتل الحُرّاس الإثنى عشر والاستيلاء على الأسلحة التي وُضعت على الرفوف، والمجموعة الثانية قامت باحتلال متجر البنادق وغرفة الأسلحة والرصاص، والمجموعة الثالثة والأخيرة كانت مسؤولة عن مذبحة البيض الذين كانوا هناك، حتى لا يمكن لأي أحد منهم أن يعارض مشروعهم، حيث تمكنوا جميعا من تسليح أنفسهم بالبنادق والرصاص وتم الحصول على أرقى السلع، والأكثر قيمة والأقل حجما، فنزلوا إلى شاطئ البحر، وشرعوا في جدف القوارب للذهاب فورا إلى أرضهم[2].

ب. ثورات العبيد في الأمريكيتين:

أدى عصر الثورات إلى تغييرات جذرية في المستعمرات الأمريكية، من خلال تسريع عمليات الاحتجاج والتّمرد والثورات وتغيير مسار الحركة الاستعمارية من الأمريكيتين إلى القارة الإفريقية، وتعتبر الفترة ما بين (1773-1802م) ذات أهمية في تاريخ العبيد من ناحيتين؛ الأولى تعبّر على ذروة التجارة الأطلسية للرقيق، يقابلها اشتداد ثورات العبيد خلال هذه الفترة والسؤال المطروح؛ إلى أي مدى ساهمت هذه الثّورات في إلغاء تجارة الرقيق وتراجع المدّ الاستعماري الأوروبي بالأمريكيتين؟.

1. ثورات جزر الانتيل:

تعتبر الثورة الهايتية عام 1791م (سانتو دومينغو)؛ حدثًا تاريخيًا له أهمية كبيرة في العالم، يمكن اعتبارها بمثابة مختبر إيديولوجي للجهات الفاعلة في التنوير، حيث اختبروا مبادئ الحرية

---

(1). Charles Becker, **Gorée, île-mémoire,** Op Cit, p 23-26.

(2). Ibid, p 23-26.

والمساواة والإخاء والحق في التّمرد ضد القمع، أين ارتبطت ردود أفعالهم ارتباطًا وثيقًا بمصالحهم ومعتقداتهم الشخصية وعلاقتهم بالنظام السياسي.

كما تعتبر هذه الثورة أول ثورة يقودها مجتمع السود والعبيد؛ فكانت حدثًا ذا تأثير فوريً في المنطقة من خلاله أوجد سكان العبيد مثلاً يقتدون به في سبيل الحصول على حُرّيتهم، كما أدرك السكان البيض من جانبهم، تداعيات الاستعمار الذي أنشأوه، ولاسيما نظام العبودية اللاّإنساني الذي كان واسع الانتشار في ذلك الوقت، فكانت رُدود أفعالهم نتيجة الشُّعور الكبير بالخوف من انتشار هذه الظاهرة في كل المستعمرات، وهو التفكير في كيفية منع حدوث تطوّرات مماثلة في المنطقة، من خلال إنشاء تدابير أو إصلاحات أكثر استقرارا لنظام الرق.

أثارت هذه الأحداث العديد من رُدود الأفعال والاستجابات المختلفة، ليس فقط في العالم الجديد، ولكن أيضًا في القارة القديمة، حيث اجتذبت ثورة سانتو دومينغو (هايتي)[1]، الكثير من الاهتمام لأنها جمعت العديد من المواضيع التي تَمّت مناقشتها كثيرًا في ذلك الوقت منها؛ الاستعمار كظاهرة أوروبية امتدت إلى بقية العالم، وحركات الاستقلال التي تطوّرت كرد فعل على نظام العبودية، وتحقيق أهداف ونتائج الثورة الفرنسية التي تُعبِّر عن المُثل العليا للإنسانية في عصر التنوير.

من هنا يمكننا أن نقول؛ بأن الثورة الهايتية قدّمت نفسها على أنها استفزاز إيديولوجي للرجل المستنير، وهي اختبار لمعرفة إلى أي مدى تذهب مبادئ الحرية والمساواة والحق في التّمرد لمواجهة حالة السلطة الاستبدادية، لذلك كانت رُدود الفعل المختلفة مرتبطة بشكل وثيق بالمصالح والمعتقدات الشخصية وكذلك بالعلاقات مع النظام السياسي الذي يعيشون فيه[2].

كان الاقتصاد الاستعماري مُوجها للتصدير، وتهيمن عليه الزراعة والتجارة، فكانت سانت دومينيغو (Saint-Domingue)، أحد المستعمرات الفرنسية المربحة نتيجة توسيع مزارعها المنتجة للسكر والبن. بحلول النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كان السكر والقهوة من أكثر السلع تداولاً في العالم، حيث كانت سانتو دومينغو تُنتج أكثر من 60% من القهوة و40% من السكر في العالم، وهذا ما جعل مستعمرة سانتو دومينغو الفرنسية الأكثر ربحية، الأمر الذي دفع

---

[1]. **هايتي:** الاسم الجديد لسانت دومينيغو الذي اتخذته الدولة خلال إعلان استقلالها عام 1804م.

[2]. Sandra Rebok, **La Révolution de Haïti vue par deux personnages contemporains: Le scientifique prussien Alexander Von Humboldt et l'homme d'état américain Thomas Jefferson**, Published by Michigan State University Press, French Colonial History Vol. 10, 2009 , p 77.

بأصحاب المزارع تزويد المستعمرة باستمرار بالعبيد، وهكذا غذّى الاقتصاد الاستعماري الخلل الاجتماعي الذي أدّى به إلى الثورة[1].

كان المجتمع الاستعماري مجتمعاً عنصرياً، اعتمد على التقسيم الطبقي الاجتماعي على أساس الثروة ولون البشرة، فالطبقة العليا تتضمن البيض والذين يملكون معظم الممتلكات، على الرغم من أن بعض السود الأحرار يتمتعون ببعض المزايا التعليمية إلا أن النظام منعهم من شغل العديد من المناصب العامة، أما الطبقة الدنيا تتألف من العبيد الأفارقة وهُم الأغلبية الساحقة في المجتمع الاستعماري[2].

هذه الفئة الدنيا في المجتمع الاستعماري قد عانت العديد من أشكال سوء المعاملة على أيدي أسيادهم وُمشرفيهم، أدّى هذا العنف المُرخّص به قانونًا إلى تفاقم الظروف المعيشية السيئة للعبيد، مما أدى إلى ارتفاع معدل الوفيات، وبالتالي الإمداد المستمر للعبيد ضروري. وبحلول النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كان عدد العبيد الأفارقة في هايتي قد وصل إلى ما يقرب من نصف مليون، وهو ما يفوق عدد المستعمرين البيض بنسبة العُشر[3].

في السنوات التي سبقت اندلاع الثورة الهايتية؛ كانت هناك العديد من تمرُّدات العبيد، بسبب العدد المتزايد للعبيد الهاربين المعروفين باسم المارون (Maroons)، بدأ هؤلاء بإنشاء فرق موسيقية مُوحّدة وشن هجمات واسعة النطاق؛ حيث تُجسّد انتفاضات المارون التي قادها فرانسوا ماكاندال، ما بين عامي (1751– 1757م) قُوّتها المسجلة بالأرقام.

كانت الثورة الفرنسية عاملاً مهمًا آخر، في قيام الثورة الهايتية إلى جانب الثورة الأمريكية، لإسقاط النظام القديم، حيث كان للثورة الفرنسية تأثير عميق على الأسس الفلسفية للمجتمع الهايتي، وبالتالي التغيير الجذري لنمط تفكيرهم المستلهمة من أفكار الثورة الفرنسية[4]، أين قادهم إلى إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عام 1789م ، ومن أهم المساهمين في هذا التغيير نجد؛ فينسنت أُوجي، هينري غريغوار وجوليان رايموند ، هؤلاء قاموا بتقديم التماس إلى الجمعية الوطنية التأسيسية الفرنسية من أجل المساواة في الحقوق.

---

(1). Colin Mckey, **The Economic consequences of the Haitian revolution** , Thesis of Bachelor of Science, Département of Business Administration, S.L.E, June 2016, p 7.

(2). Florence Gauthier, Op Cit, p28-29.

(3). David Geggus, **« The Caribbean in the Age of Revolution »,** University of Florida, December 2017, p 85.

(4). Ibid, p -92.

في 15 ماي 1791م؛ أعلنت الجمعية الوطنية التأسيسية أن لرجال الدين الحق في التصويت دون العبيد، الأمر الذي دفع بالمتمرّدين معارضة هذا القانون، فكان القطرة التي أفاضت الكأس لتتفّجر ثورة العبيد عام 1791م التي سُميت فيما بعد بالثورة الهايتية أو ثورة سانت دومينيغو[1].

ففي ليلة 14 أغسطس 1791م؛ اندلع تمرّد العبيد، ربما كان المُحفِّز عبارة عن حفل ديني أُقيم في بوا كايمو (Bois Caïman) للمارون دوتي بوكمان (Maroon Dutty Boukman)، والذي حضره عبيد مُمثّلون من عدة مزارع وهذا حسب الروايات المعاصرة، أين حثّ بوكمان الحاضرين التمرد على المستعمرين البيض، في غضون أيام قليلة، انضم فيه السود الأحرار والعبيد في تمرد عام ضدّ مضطهديهم الفرنسيين، كان الهدف الأول للمتمردين هو السيطرة على شمال المنطقة التي تَضُم أصغر تجمع للقوات الفرنسية، مع انتشار التمرد خلال الأيام القليلة التالية، تم حرق العديد من المزارع وقتل أكثر من ألف شخص من البيض[2].

انتشر التمرد كالنار في الهشيم؛ بحلول سبتمبر 1791م تمكّن المتمردون من الاستيلاء على العاصمة بورت أو برنس (Port-au-Prince) وحرق مدينة لوكاب، وهنا قرّرت فرنسا منح العفو لجميع أبناء الديانات دون العبيد، لم يكن لهذا الإجراء التأثير المطلوب في الواقع، أدى إلى انضمام المزيد من العبيد إلى التمرد. بحلول مارس قرّرت فرنسا إرسال 6000 جندي إلى الجزيرة[3].

هنا كشف التمرد عن ضعف فرنسا، حيث بدأت قوتان أوروبيتان أخريان وهما إسبانيا وبريطانيا العظمى (اللتان كانت لهما قوات في جامايكا) في المناوشات للحصول على فرصة للسيطرة على هذه المستعمرة المربحة، أين تحالف معظم المستعمرين البيض مع بريطانيا العظمى،

---

(1). Gilles GAUVIN, **Abécédaire de l'esclavage des Noirs**, Editions Dapper, Paris , 2007, p2.

(2). **The Haitian Revolution**, p 2, Article on the website : https://resources.saylor.org/wwwresources/archived/site/wp-content/uploads/2013/02/HIST303-4.1-The-Haitian-Revolution-FINAL-3.pdf , Day: 14 April 2013, Time: 12:20.

(3). Ibid, p 2.

على أمل الحصول على الاستقلال من فرنسا (مع الحفاظ على مجتمعهم الاستعماري)، أما رجال الدين والعبيد فإنهم انضموا إلى إسبانيا للحصول على الحقوق المدنية والسياسية[1].

في: 01 فيفري 1793م؛ أعلنت فرنسا الحرب على بريطانيا العظمى، بعد ذلك بوقت قصير، أرسلت إسبانيا قُوات إلى سانتو دومينغو للانضمام إلى المتمردين، وخوفا من حرب واسعة النطاق، أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية أمرا ينصُّ على الحرية لجميع العبيد الذين انضموا إلى جيش الجمهورية، في شهر أوت من ذات السنة أصدرت السلطات الفرنسية في الجزيرة قرارًا بتحرير عام يُلغي العبودية، وهو ما أكدته الحكومة الفرنسية في: 4 فبراير 1794م[2].

كان لمرسوم التحرُّر العام النتائج المرجوة؛ فقد حال دون وقوع المزيد من الاشتباكات، وجذب العديد من قادة العشائر إلى الجانب الفرنسي، بما في ذلك الزعيم الصاعد **توسان لوفيرتور**، الذي انضم إلى التمرد عام 1791م على أمل إنهاء العبودية[3] .

بدأت حياته العسكرية كزعيم للثورة الهايتية عندما قاد عدة مفاوضات بين المتمردين وإسبانيا للحصول على الإمدادات العسكرية عام 1792م، كان لوفيرتور مسؤولاً عن وحدة عسكرية صغيرة، وبسبب جاذبيته وبراعته العسكرية أصبح قائدًا لأكبر فرقة في جيش المتمرّدين، مع أكثر من 5.000 جندي وهذا بحلول عام 1794م، فتم نشر الجنود لاستعادة السلام والاستقرار، وتمكن لوفيرتور من استعادة السيطرة الفرنسية على سانت دومنيغو (Saint-Domingue)، لكنه أصبح حينها مسؤولاً عن الحكم الذاتي للمستعمرة.

لقد أدى التحرر العام وتصرفات لوفيرتور إلى قتال مُميت بين المستعمرين البيض وفرنسا، ردًّا على ذلك؛ دعا المستعمرون البيض قوة بريطانية لغزو سانت دومينغو، تم صدُّهم بواسطة جيش من رجال الدين والعبيد بقيادة لوفرتور في سبتمبر عام 1798م[4].

في عام 1799م؛ اندلعت حرب أهلية صغيرة معروفة باسم حرب السكاكين(Guerre des Couteaux) في سانتو دومينغو، وكان المعارضان هما لوفيرتور وأندريه ريغو (André Rigaud)، وهو زعيم ثوري آخر رفض قبول حكم لوفرتور على سانتو دومينيغو، كان هذا الصراع في الحقيقة صدامًا كبيرًا بين السود ذوي البشرة الداكنة والبشرة الفاتحة للسيطرة على

---

(1). Florence Gauthier, Op Cit, p22.

(2). Ibid, p 33.

(3). The Haitian Revolution, Op Cit, p 3.

(4). Ibid, p 3.

المستعمرة. فكان لوفيرتور ذو بشرة داكنة، وريجو ذو بشرة فاتحة، وكان كل فريق مدعومًا من قِبل مجموعته، انتهى هذا الصراع عندما هزم لوفرتور في نهاية المطاف ريجو في يونيو 1799م.

على الرغم من أنه كان لا يزال جزءًا من الجيش الفرنسي في هذه المرحلة هناك، إلا أن لوفيرتور أصبح القائد بلا منازع لسانتت دومينغو ، وكانُ مصممًا على إنهاء العبودية في جميع أنحاء جزيرة هيسبانيولا، ففي ديسمبر عام 1800م، قام بغزو سانتو دومينغو (جمهورية الدومينيكان الحديثة)، وأعلن أن جميع العبيد قد حُرِّروا في الجزيرة في جانفي 1801م[1].

في ظل الدكتاتورية العسكرية بحكم الواقع؛ جلب لوفيرتور العديد من الإصلاحات الاجتماعية إلى الجزيرة، حيث أصدر في يوليو 1801م دستورًا لسانت دومينغو بناءً على مبادئ وأفكار الثورة الفرنسية، كما أعلن دستور عام 1801م عن استقلال سانت دومينغو.

في نفس الفترة حدث في فرنسا أن استولى نابليون بونابرت على السلطة، وبعد إحلال السلام في فرنسا التي مزّقتها الحرب، وقّع نابليون على معاهدة آميان في مارس 1802م، والتي أنهت الأعمال القتالية بين فرنسا وبريطانيا العظمى، وعمل على إعادة سيطرة فرنسا على ممتلكاتها الاستعمارية السابقة، وهنا أرسل بونابارت صهره تشارلز لوكليرك مع 20.000 رجلا إلى هيسبانيولا[2].

على الرغم من أن لوفيرتور ورجاله تمكنوا من مقاومة جيش تشارلز لوكليرك، فقد واجه نكسة كبيرة عندما انضم بعض جنرالاته إلى تشارلز لوكليرك، في مايو 1802م استسلم لوفيرتور ورجاله بعد التفاوض على السلم[3].

ومع ذلك؛ كان السلام غير مستقر وقصير الأجل، بموجب قانون 20 ماي 1802م، استعاد بونابرت العبودية في مستعمرات فرنسا في كل من؛ مارتينيك وتوباغو وسانت لوسي وسانتو دومينغو، هذا التصرف أثار حفيظة العبيد فثاروا ضد هذا القرار.

بعد وفاة تشارلز لوكليرك عيّن نابليون؛ فيكونت دي روشامبو (Vicomte de Rochambeau)، وهو من قُدامى المحاربين في الثورة الأمريكية، كرئيس للجيش الفرنسي في سانتو دومينغو، حيث ينسب إليه المؤرخون الوحشية في محاولاته المنهجية لقمع المعارضة وتوحيد فصائل المتمردين المختلفة ضد فرنسا.

---

(1). Florence Gauthier, Op cit, p23-24.

(2). The Haitian Revolution, Op Cit, P 3.

(3). Florence Gauthier, Op cit, p24-25.

بهذا واجه الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال دوناتيان دي روشامبو (General Donatien de Rochambeau) والقوات المتمردة بقيادة جان جاك ديسالين (Jean-Jacques Dessalines) بعضهما البعض في معركة فيرتير (Battle of Vertières)، في 18 نوفمبر 1803م تحقق النصر الساحق للمتمردين، وبهذا تكون معركة فيرتير المعركة الأخيرة للثورة الهايتية[1].

وفي الأخير يمكن القول؛ أن نهاية الاستعمار في سانتو دومنيغو دفعت ثمنا باهظا؛ فقد فُقد ما يزيد عن ربع مليون متمرد والآلاف من الأوروبيين، في جانفي 1804م ، أعلن ديسالين جمهورية هايتي المستقلة، بعد ما يقرب من ثلاثة قرون عبودية، ألغيت العبودية أخيرًا في الجزيرة.

إن ميراث الثورة الهايتية كانت حدثًا فريدًا من نوعه؛ أنتجت تغييرات عميقة وكان لها تأثير عميق على الشؤون العالمية، أدّى ذلك إلى إنشاء أول دولة ذات سيادة بعد الاستعمار في أمريكا اللاتينية بقيادة السود الأفارقة، وبذلك يُعتبر هذا الإنجاز كتحدّ للنظام الأوروبي الاستعماري القديم، وأصبحت الثورة مثلا ناجحا ضدّ الإمبراطورية الأوروبية[2].

وأخيرا؛ يَنظر المؤرخون للثورة الهايتية على أنها واحدة من أهم الأحداث في تاريخ الأفارقة بالعالم الجديد، من نتائجها يعزى تقليص تجارة الرقيق في المحيط الأطلسي بداية من الثورة الهايتية عام 1791م، كما تَشرّفت هايتي بأنّها أول دولة بقيادة الأفارقة ما بعد الاستعمار في العالم الجديد، كما كان لها الأثر العميق في الحركات التحررية في جلّ مناطق الأمريكيتين.

2. ثورات أمريكا الشمالية:

لقد عبَّر الأمريكيون من أصول إفريقية عن رغبتهم في الحصول على الحرية ونبذ العبودية بعدة أشكال؛ منها القيام بالثورات والتمردات داخل المستعمرات والعنف والهروب نحو مناطق جديدة، وتعتبر ولاية ميريلاند من المستعمرات المشهورة في أمريكا الشمالية بهذه الأعمال، يمكن معرفة الأسباب من خلال تعرضنا لموقعها الجغرافي وتركيبتها الاجتماعية.

أ. موقع ميريلاند وتركيبتها الاجتماعية:

لقد احتلت ولاية ميريلاند موقعًا متشعبًا، فهي تتكون من جزيرتين؛ إحداهما قائمة على العبودية والأخرى قائمة على العمل الحر، هذا الانقسام انعكس سلبا على إتحاد الولاية، حيث تألّف

---

(1). The Haitian Revolution , Op Cit, P 4.

(2). Ibid, P 4-5.

الشاطئ الشرقي لولاية ميريلاند على مساحات زراعية تنتج محاصيل الحبوب إلى حد كبير باعتماد نسبة 20٪ من العمالة الإفريقية المستعبدة.

بحلول عام 1790م؛ شمل جنوب ولاية ميريلاند أكبر عدد من العمال المستعبدين من بين 50.000 من السود المستعبدين كان نصفهم يُقيم في مقاطعات كالفرت (Calvert)، سانت ماري (St. Mary's) وتشارلز (Charles)، وهي المقاطعات الثلاث الواقعة في أقصى الجنوب على الساحل الغربي لخليج تشيزابيك (Chesapeake)، إضافة إلى مقاطعات أخرى لجنوب ميريلاند وهي؛ آن أروندل (Anne Arundel) ، برنس جورج (Prince George's) ومونتغمري (Montgomery)، هذه المقاطعات الزراعية كُلها مكرّسة بشكل أساسي لإنتاج التبغ.

كانت مقاطعات ولاية ميريلاند الشمالية تشمل كل من؛ أليغاني (Alleghany)، بالتيمور (Baltimore)، كارول (Carroll)، فريدريك (Frederick)، هارفورد (Harford) وواشنطن (Washington) يسكنها البيض بنسبة ساحقة، أين اعتمدت هذه المقاطعات عمومًا على العمالة الحرة، حيث كان العمال المستعبدون يشكلون أقل من 5٪ من مجموع السكان، ومع ذلك كانت العبودية موجودة في المنطقة مونروفيا (Monrovia)، إيميتسبورج (Emmitsburg)، ليبرتي (Liberty)، فريدريكتاون (Fredericktown) وكاتوكتين (Catoctin)، حيث كان يُجلب الرقيق لهذه المناطق من مقاطعة فريديريك التي بها سوقان إثنان من أكثر أسواق العبيد نشاطًا أحدهما في نيو ماركت (New Market) والآخر في ليكسفيل (Licksville) [1].

تشير بعض المصادر إلى أن سكان غرب ميريلاند في مقاطعات فريدريك وواشنطن وأليغاني وجاريت (Garrett) كان ضئيلا، حيث شهدت تلك المقاطعات الغربية تدفقًا ثابتًا من البيض الذين استخدموا العمال المستعبدين لتطهير الأراضي واستغلالها في إنتاج المحاصيل الزراعية، لكن ما بين (1790 –1820م) تضاعف عدد الأفارقة المستعبدين بهذه المقاطعات مقارنة بباقي المقاطعات في شمال ميريلاند.

وأمام هذا الجذب للعمالة الإفريقية في غرب ولاية ميريلاند، أخذ كل الأمريكيين الأفارقة المتواجدين في مقاطعات ميريلاند يبحثون عن الحرية، فكان قربهم من الأراضي الحرة التابعة لولاية ميريلاند أو الولايات القريبة من ميريلاند ملجأ للفارين من عالم العبودية نحو عالم الحرية، مثل فريدريك وكارول وواشنطن وبالتيمور وبنسلفانيا وكندا.

---

[1]. Cheryl Janifer Laroche, **Resistance to Slavery in Maryland: Strategies for Freedom Special History Study**, National Park Service U.S. Department of the Interior, 2007, p 51

بين عامي 1773 و 1819م؛ هرب حوالي 20 ٪ من طالبي الحرية من منطقة ميريلاند إلى بالتيمور بالمقارنة مع 7 ٪ ذهبوا إلى ولاية بنسلفانيا (Pennsylvania)، حيث شهدت مدينة بالتيمور نمواً هائلاً في مجتمعها الأمريكي الإفريقي الحر؛ أين وصل إليها بضع مئات الأشخاص في عام 1790م، ثم أكثر من 10.000 إفريقي بحلول عام 1820م، وإلى ما يزيد عن 20.000 إفريقي بحلول عام 1850م، بحلول عام 1860م ، كان بالتيمور أكبر تجمُّع للسود من أي مدينة جنوبية، ولكن معظمهم كانوا أشخاصًا أحرارًا[1].

ب. طريق العبيد عبر مترو الأنفاق بحثا عن الحرية:

كان للسكك الحديدية تحت الأرض والتي يعود تاريخ إنشائها إلى القرن السابع عشر؛ من أعظم الوسائل المستعملة لحركات المقاومة في البلاد، فهي تعّبر عن قصة نضال مستمر لطالبي الحرية ومن ساعدوهم من السود والبيض، من الرجال والنساء.

يمكن القول بأن تطور الفترة التاريخية؛ قد ارتبط بإنشاء خطوط السكك الحديدية تحت الأرض التي تعبّر عن نضج الفكر المعارض للعبودية، وأصبحت القوانين أكثر تدوينًا، وأدرك أنصار إلغاء العبودية من السود والبيض داخل الولايات المتحدة وخارجها؛ أن الظُّلم المتمثل في استعباد الأمريكيين من أصل إفريقي قبل وقت طويل، من قيام حكومة الولايات المتحدة الفيدرالية يستلزم إنهاءه.

بهذا تحولت آليات الهروب؛ من الهروب الانفرادي لتشمل المزيد من المجموعات والأسر التي تحاول تحرير نفسها من العبودية من خلال عبور السكك الحديدية التقليدية تحت الأرض، ومع تزايد تشديد قوانين العبيد الهاربين ، أصبح المواطنون السود والبيض، أكثر استعدادًا لتحدي القانون والدستور من خلال تقديم المساعدة إلى محرري الذات. علاوة على ذلك؛ فإن الوعي المتزايد بين الأمريكيين من أصل إفريقي جعلهم يبحثون عن حلفاء من البيض خارج المنطقة ومع دول الحدود وجيرانهم الشماليين، لاسيما ولاية بنسلفانيا[2].

كانت ميريلاند لديها ثلاث مناطق واسعة للسكك الحديدية تحت الأرض من الجهة الشرقية، الوسطى والغربية، تضمنت الشبكة الشرقية مقاطعات سيسيل (Cecil) ، كنت (Kent) ، كوين آن (Queen Anne's) ، تالبوت (Talbot) ، كارولين (Caroline) ، دورشيستر (Dorchester) ، سومرست (Somerset) ووريستر (Worcester) ، بالإضافة إلى سانت ماريز ، تشارلز ،

(1). Cheryl Janifer Laroche, Ibid, p 53.

(2). Ibid, p 123.

برينس جورج ، كالفرت ، آن أروندل (Anne Arundle) ، هاوارد (Baltimore) ، وجزء من مقاطعة بالتيمور في الجنوب والشمال الشرقي من ولاية ميريلاند.

كانت المدينتان؛ بالتيمور ووليمينغتون، بمثابة نقطة انطلاق إلى فيلادلفيا، كان بالتيمور مركزًا رئيسيًا للهروب عبر السكك الحديدية تحت الأرض، حيث كان للعدد الكبير من السود الأحرار في المدينة تأثير هائل على معدل الهروب بين السود المستعبدين، حيث تم الكشف على العديد من الهاربين بين المستعبدين في السفن التي تبحر من موانئ بالتيمور وأنابوليس، في حين تم نقل آخرين في قوارب صغيرة على خليج تشيسابيك، والاتجاه نحو بنسلفانيا.

إضافة على ذلك؛ فإن المدن الكبرى الواقعة شمال جنوب ميريلاند، قد توفر المكان الأكثر أمانًا لنفوذ دعاة إلغاء العبودية، مما سهّل الأمر على الفارين عبر مترو الأنفاق الذي يربط بين الشمال والجنوب لولاية ميريلاند[1]، كما غطّى الطريق المركزي لمقاطعة مونتغمري، فريدريك، كارول وأجزاء من آن أروندل، بالتيمور وهارفرد بطرق عديدة متصلة ببنسلفانيا، من هذه النقاط تم توجيه طالبي الحرية إلى مقاطعات فرانكلين وآدمز ويورك في بنسلفانيا.

بحلول ثلاثينيات القرن التاسع عشر؛ شكّل السود الأحرار مجتمعات الحماية الذاتية واللاجئين في كولومبيا وميريلاند وبنسلفانيا وفي مقاطعة لانكستر في يورك وجيتيسبيرغ، استقبلت هذه المجتمعات الهاربين وعملت بنشاط على إحباط قناصي الرقيق، وغيرهم من الوكلاء الذين يسعون للقيام بالمزايدة لأصحاب الرقيق، كان هناك أكثر من خمسة مسارات مختلفة على الأرجح تغادر مقاطعة واشنطن وتتصل بأحد طرق الهروب إلى ولاية بنسلفانيا[2].

ت. فترات التمرد والثورات :

لقد عاشت ولاية ميريلاند منذ بدايات الوجود الإفريقي بها حالات تمرد متواصلة، حيث كان هناك ما لا يقل عن ثمانية عشر تمردًا في ولاية ميريلاند التي بدأت في ثمانينيات القرن السابع عشر، واستمرت خلال 1705، 1738، 1739، 1805، 1814، 1817 و 1830م، كما حدثت تمردات في جميع أنحاء الولايات المتحدة في؛ 1831، 1835، 1840، 1845، 1855 و1856م، إلا أن الثورة الوحيدة المسجلة كانت عام 1857م في ولاية ميريلاند، مع حدوث ثورات واسعة النطاق بين عامي (1860-1861م).

---

(1). Cheryl Janifer La Roche, Ibid, p 127.

(2). Ibid, p 129.

لاحظ السيد هاري وونت (Harry Wants) ، أن لهذه الثورات عنصراً مهماً تستند عليه وهو معبر السكك الحديدية تحت الأرض الذي انشأ عام 1739م، حيث قام 200 متآمر على الأقل بتمرد منظم في مقاطعة الأمير جورج (George's)، هذا النموذج الأوّلي لمؤامرات بروسر فيسي(Prosser Vesey)، الهادفة إلى الإطاحة بنظام الرقيق نفسه وإقامة دولة الزنوج.

كانت هناك شائعات باستمرار لمؤامرات ضد البيض؛ ففي عام 1753م تلقّت ميريلاند عدة شهادات من العديد من الأميركيين من أصل إفريقي في مقاطعة الأمير جورج، حيث أنه كانت هناك مؤامرة بين السود لقتل البيض، كما يشير فينسنت هاردينج (Vincent Harding)، كانت هذه المعركة من أجل امتلاك السود للبلد بأكمله.

من جهة أخرى؛ بحث الأفارقة عن حلفاء لهم من البيض، حيث تشير بعض المصادر إلى أن الأفارقة قد تابعوا عن كثب اندلاع الحرب الفرنسية والهنود، على أمل أن يمنحهم الفرنسيون حريتهم، وأبلغ فريدريك كاونتي بولاية ميريلاند عن تحركات التمرد بين العبيد، بعد أن هُزم الجنود الفرنسيون وحلفاؤهم في وادي أوهايو الهندي الجنرال إدوارد برادوك عام 1755م[1].

عشية الثورة الأمريكية في أواخر أبريل عام 1775م؛ قام وفد من أصحاب الرقيق في ولاية ميريلاند بزيارة الحاكم الملكي السيد روبرت إيدن، وضغطوا عليه لإصدار الأسلحة والذخيرة للحماية من التمرد المشاع وإيقاف أي انتفاضات من الرقيق، فقبِل الحاكم على مضض تزويد أربع مقاطعات بـ 400 قطعة من الأسلحة.

بحلول عام 1791م؛ بدأ التمرد يظهر تأثيره في ولاية ميريلاند (Maryland)، نتيجة تأثُّر هؤلاء بالثورة الهايتية التي كانت تُمثل الفلسفة الثورية للعبيد في للقرن الثامن عشر، أين تم تتبع جميع التمردات اللاحقة بشكل مباشر وغير مباشر لتلك القوى الشجاعة.

خلال حرب عام 1812م؛ سعى العديد من العبيد للحصول على حرّيتهم من خلال الانضمام إلى الجيش الأمريكي أو عن طريق الذهاب إلى البريطانيين، ولكن مرة أخرى في عام 1816م، بعد سنة واحدة من نهاية الحرب، كانت هناك تمردات متزامنة في ولاية فرجينيا وكارولينا الجنوبية.

تفاوتت الانتفاضات والثورات بشكل كبير على درجة من التخطيط وحجم المسعى وعدد الأشخاص المتورطين بشكل متكرر حول بالتيمور، ففي يوم: 17 أبريل 1817م قام ما يقرب من

---

(1). Cheryl Janifer Laroche, Ibid, p 24-25.

مائتي عبيد هاجموا البيض بالعصي في سانت ماري (St. Mary's)، مقاطعة ماريلاند، حيث تحركت الشرطة لتهدئة الحشود[1].

في عام 1845م؛ قام ما يصل إلى 75 رجلاً مستعبدًا من ثلاث مقاطعات في ولاية ميريلاند بتسليح أنفسهم بالمسدّسات ، وشفرات المناجل، سيوف وسكاكين وتوجهوا نحو خط ولاية بنسلفانيا (Pennsylvania)، أثناء مغادرتهم مقاطعة تشارلز (Charles)، تم جمع المزيد من الرجال المستعبدين من مقاطعة سانت ماري المجاورة ومقاطعة الأمير جورج، بينما كانوا يَشُقُّون طريقهم إلى بنسلفانيا، تم اكتشافهم على بعد ميلين من روكفيل (Rockville)، كان على المتمردين أن يطلقوا النار قبل أن يستسلموا، أخيرًا تم تطويقهم من قبل مجموعة من البيض تسمى متطوعي مونتغمري (Montgomery) بالقرب من روكفيل، على بعد 50 ميلًا من خط ولاية بنسلفانيا.

تسببت المواجهة الدموية في مقتل العديد من المتمردين؛ تم استعادة 31 عبدا، رغم أن العديد منهم تمكنوا من الفرار، إلا أن بعضهم وصل إلى ويستمينيستر (Westminister)، مقاطعة كارول (Carroll) في ولاية ميريلاند على حدود ولاية بنسلفانيا، تم احتجاز الرجال وسجنهم على اعتبار أنهم هربوا من العبودية، كما تم بيع معظمهم خارج الولاية[2].

على الرغم من وجود عدد أقل نسبياً من التمردات خلال النصف الأخير من أربعينيات القرن التاسع عشر، إلا أن السُّود المستعبدين لم يتخلوا مطلقًا عن فكرة الحصول على حريتهم، بينما غيّروا التكتيكات وطرق المطالبة بالحرية؛ لأن الرغبة في الحرية كانت في ذهن كل شخص مستعبد، فكانت موضوع صلواتهم، كما كانت أغانيهم الحزينة مليئة بأفكار الحرية[3].

خلال السنة الأولى من الحرب الأهلية؛ كانت هناك تمردات وشائعات متكررة عن تفشي المؤامرات في أقسام مختلفة من الكونفدرالية، إلا أن الحكومة الفيدرالية كانت عازمة على إثبات بأنها "حرب الرجل الأبيض" وأن السياسيين والعسكريين في واشنطن بالعاصمة، لن يتسامحوا مع أي انتفاضات من جانب المستعبدين.

فكان الخطاب الذي قدمه الجنرال بنيامين فرانكلين بتلر (General Benjamin Franklin Butler)، عام 1861م إلى المدير التنفيذي لولاية ماريلاند

---

(1). Cheryl Janifer Laroche, Ibid, p 26.

(2). Ibid, p 27

(3). Ibid, p 30-29.

أثناء تواجده في أنابوليس (Annapolis)، بولاية ميريلاند ، أقر بالقلق من جانب البيض من تمرد السود في هذه المنطقة، كما عبر بتلر (Butler) عن مدى حرصه على إقناع جميع الفئات بأنه لن يكون هناك أي تدخل في قوانين الدولة.

كما أعرب عن استعداده لقمع أي تمردات ضد ولاية ميريلاند بسرعة وفعالية، وطمأن حاكم الولاية توماس هـ. هيكس (Thomas H. Hicks) بأنه قد أمر قائد مقاطعة آن أروندل (Arundel) بالتصرف حيال المستعبدين، لكن هذا لم يثن من عزيمة العبيد فاستمرت الانتفاضات إلى غاية أن صدر مرسوم في ولاية ميرالاند يقضي بإنهاء العبودية اعتبارا من يوم: 1 نوفمبر 1864م[1].

3. الثورات في أمريكا الجنوبية:

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، شهدت باهيا البرازيلية موجة من ثورات العبيد والمؤامرات التي ميزت بعمق ووعي أولئك الذين عاشوا في تلك الفترة، حيث عرفت الفترة ما بين (1807- 1835م) تزايد موجات المؤامرات والثورات عاما بعد عام، في هذا العنصر سنناقش كيف أصبحت باهيا بيئة مواتية للتمرد، ومن هم المتمردون؟ وكيف نظَّموا أنفسهم؟ وكيف كان للإثنية العرقية والثقافية الدور البارز في عملية مقاومة العبودية؟.

خضعت باهيا في أوائل القرن التاسع عشر لتغييرات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية وسياسية عميقة، أثرت بشكل كبير على طبيعة الرق وتكوين طبقة العبيد، هذه التغييرات جعلت حياة العبيد أكثر صعوبة من حيث الظروف المعيشية اليومية للأسرة، ودمج الأفراد الأحرار في نظام باهيا.

من ناحية أخرى؛ فإن العبيد والسود الأحرار في باهيا، سواء في المدن أو في المناطق الريفية، لم يشعروا بالوحدة داخل عالم يسيطر عليه البيض، لكن القواسم الثقافية والعرقية المشتركة بينهم أوجدت المناخ الملائم للاحتفاظ بقدر كبير من ذاكرتهم الإفريقية، وصياغة استراتيجيات ثقافية وتنظيمية جديدة للتعامل مع القمع الطبقي والعرقي.

بدايات هذه التمردات تعود إلى نهاية القرن الثامن عشر، أين شهد السكر البرازيلي انتعاشا كبيرا بعد الكساد الذي استمر لأكثر من خمسين عامًا، وهذا بسبب التحولات في السياسة

---

[1]. Cheryl Janifer Laroche, Ibid, p 30-29.

والاقتصاد العالمي، حيث ساعدت الحروب الأوروبية واضطراب مجتمع المزارع في سانت دومينيغو في تسعينيات القرن التاسع عشر، على توسيع حصة البرازيل في السوق الدولية[1].

هذا الازدهار كان نتيجة توسيع المناطق المخصصة لزراعة السكر، وتزايد عدد مصانع السكر، مما أدى إلى تعزيز قوة أصحاب مصانع السكر، هذه التطورات أضحت بأمس الحاجة إلى المزيد من العبيد وهو ما تؤكده لنا الإحصائيات البرتغالية في القرن التاسع عشر، رغم ما ظهر من قوانين وإجراءات للحد من تجارة الرقيق، إلى جانب السكر اهتموا بزراعة التبغ وأصبح القطن ثالث أهم المحاصيل التصديرية للبرازيل.

مع امتداد حقول قصب السكر ومحاصيل التصدير الأخرى ، تم الاستيلاء على الأراضي المخصصة سابقًا لزراعة المواد الغذائية المعاشية مثل المنيهوت والفاصوليا، حيث أراد ملاك العبيد الاستفادة من جميع الأراضي المتاحة لقصب السكر، ولم يتبعوا النظام الاستعماري القديم القائم على إجبار العبيد بزراعة 500 قطعة من مزارع المنيهوت لكل عبد، الأمر الذي جرّ عنه تراجع زراعة الكفاف، مما تسبب في ندرة غذائية شديدة ودفع أسعار المواد الغذائية المعاشية نحو الارتفاع، في المقابل انخفضت أجور العبيد فكانت أموالهم كلها مخصصة لشراء المواد الغذائية الأساسية، هذه السياسة الاقتصادية الجديدة قد أثّرت كثيرا على طبقة العبيد.

أدى التدفق الهائل للأفارقة والنمو السكاني الطبيعي للسكان الملونين في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، إلى خلق أغلبية سوداء في باهيان عام 1798م؛ حيث كان عدد سكان سلفادور وركونكافو (Reconcavo) حوالي 110.000 نسمة، منهم ثلث يمثله البيض والهنود، أشار تعداد آخر لعام 1807م إلى انخفاض نسبة البيض إلى 27,8 % من السكان، لكن عدد السود(العبيد والأحرار) في سلفادور ارتفع إلى 25.502 أسود، وفي ركونكافو فاق عدد العبيد عدد البيض بكثير.

في عام 1824م؛ أشارت أرقام السكان في باهيا في مقاطعة سيرجي (Sergi) الصغيرة إلى 22,37 % فقط من البيض، مثلت المجموعة من السود والمولاتو الحرة 15.03 % من هؤلاء السكان وأكثر من 60 % من العبيد.

---

[1]. João José Reis, **« Slave Resistance in Brazil: Bahia, 1807-1835 »**, Luso-Brazilian Review , Vol. 25, N°.1, 1988, p. 112.

فإذا كان العبيد يشكلون غالبية سكان باهيا في عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر، فإن غالبية العبيد كانوا من أصل إفريقي، وكان هناك أيضًا تركيز للعبيد من نفس الأصول العرقية قد فاق عدد الأفارقة الكريول، لأن سكان العبيد البرازيليين لم يحققوا أي نمو طبيعي.

نتيجة لكل هذه المتغيرات؛ وقعت عدة ثورات ومؤامرات من قبل العبيد في باهيا (Bahia) خلال الأعوام التالية: 1807، 1809، 1814، 1816 ، 1822، 1824، 1826، 1827، 1828، 1830 و1831م، توّجت بالانتفاضة الحصرية الكبرى لعام 1835م، كما حدثت مؤامرات في سلفادور وريكونكافو (Reconcavo) في عامي (1844 -1845م)، بالإضافة إلى هذه الثورات شكّل العبيد مجتمعات خاصة بهم في البرازيل معروفة باسم الكويلومبوس (Quilombos) أو الموكامبوس (Mocambos)، والتي شارك بعضها مباشرة في مواجهات عنيفة مع حماة مجتمع الرقيق.

جرت أول محاولة للثورة في أوائل القرن التاسع عشر عام 1807م، في عهد حكومة جواو سالدانها دا جاما (Joao Saldanha da Gama) وكونت بونتي (Count of Ponte)، أين أطلق الحاكم الاستعماري المشهور تعصبه تجاه العبيد، قمعًا منهجيًا ضد الكويلومبو (Quilombos) في محيط سلفادور[1].

كان المتآمرون[2] في 1807م قد خططوا للثورة في: 29 ماي 1807م، يوم الاحتفال الديني في كوربوس كريستي (Corpus Christi)، كانوا يعتزمون حرق مبنى المنطقة في الحدود الشمالية لسلفادور كتكتيك تحويلي، ومن ثم الشروع في الاستيلاء على ميناء السفن والهروب نحو إفريقيا. لكن المؤامرة تم اكتشافها من قبل السلطات لاحقًا، حيث قاموا بمصادرة الأقواس والسهام والسكاكين والمسدسات والبنادق جنبا إلى جنب مع الطبول وأدوات الموسيقى للأفارقة، حيث تم أخذها كأدلة[3].

بعد مؤامرة 1807م، أصبح كونت بونتي (Count of Ponte) أكثر صرامة، وسنّ قوانين تُحظر الباتوك (Batuques)[4] وتقيد الحراك الجغرافي للأفراد المحررين والعبيد. ومع ذلك لم

---

(1). João José Reis, Ibid, p 119.

(2). يشكل هؤلاء المتآمرون سلسلة هرمية منظمة تنظيما محكما للقادة الموزعين في كل منطقة حضرية، أطلق عليهم المتمردون اسم السفير (Ambassador) المسؤول عن الاتصالات مع العبيد في الروكنكافو (Reconcavo). **ينظر**:
- João José Reis, Ibid, p. 119.

(3). Ibid, p. 119.

(4). **الباتوك (Batuques)**: تعني باللغة البرتغالية التجمعات الإفريقية للرقص والطقوس الدينية.

تمنع التدابير النشطة التي اتخذها الحاكم من التمرد، ففي عام 1809م في منطقة روكونكافو ضواحي مقاطعة نزار داسفريناس (Nazare das Farinhas) ، قام جماعة من الرقيق من أصول اليوروبا والهوسا من سلفادور بتشكيل كواتومبو في جانفي 1809م، أين حاول ما يتراوح بين 200 و300 من الهاربين الاستيلاء على نازار بحثًا عن أسلحة وإمدادات لكن محاولتهم لم تنجح على ما يبدو، فبعد هزيمتهم قامت القوات المرسلة من سلفادور والميليشيات المحلية بخنق المتمردين في معركة دموية، استسلم الكثير منهم وتم أسر ما يقارب ثلاثة وثمانين رجلاً واثني عشرة امرأة[1].

هذه المؤامرة تبعتها سنّ قوانين صارمة للغاية منها؛ أمر قاضي المقاطعة بقرية مارقوجيب (Margogipe) في روكونكافو بإعادة جميع العبيد إلى أسيادهم، كما فرض حظر التجول في المساء، هذا وفرض غرامات على الملاك الذين استأجروا غرفًا للعبيد، وطلب إذن المحافظ لفرض الاعتقالات وإطلاق النار وقتل السود الذين يقاومون الاعتقالات، تلك التدابير كانت نموذجية للسيطرة على الرقيق تحت سلطة الحاكم كونت بونتي (Count of Ponte) [2].

لكن البحث عن الحرية مطلب يستحق التضحية بالنفس، أين طغى تمرد 1814م على سابقيه من حيث العنف وعدد المشاركين فيه، حيث بدأ في 28 فبراير بين الصيادين الرقيق في إيتابوان (Itapoan)، وهي منطقة ساحلية على بعد دائرتين شمال سلفادور، حيث قتل المتمردون فورمان وأفراد من أسرته وقاموا بإسقاط ملكيتين كبيرتين لإنتاج السكر[3]، وبعدها توجهوا من قرية إيتابوان (Itapoan)، نحو منطقة روكونكافو، لكن في طريقهم أرسلت القوات المسلحة من سلفادور فوقعت معركة هزم المتمردون وخسروا خمسين مقاتلاً إلى جانبهم، كما تم شنق أربعة عبيد لاحقًا في الأماكن العامة، وتم ترحيل اثني عشر منهم إلى المستعمرات البرتغالية في إفريقيا.

كانت انتفاضة العبيد عام 1816م، آخر محاولة للرقيق في باهيا، فبعد ست سنوات ستصبح المنطقة ساحة للمعركة لصراع مختلف، ففي أعقاب الثورة الليبرالية عام 1821م في أوبورتو (Oporto)، وعودة جواو إلى البرتغال والمحاولات المبذولة لإلغاء الامتيازات التي حصلت عليها البرازيل، بسبب وجود المحكمة في المستعمرة ، تلا ذلك حركة قوية من أجل الاستقلال البرازيلي.

---

(1). João José Reis, Op Cit, p. 119.

(2). Ibid, p. 120.

(3). **إنجنهو (Engenhos)**: الملكية الكبيرة المنتجة للسكر ، تتكون بشكل أساسي من قطاعين رئيسيين: القطاع الزراعي الذي شكلته حقول القصب وقطاع التجهيز كاسا دو إنجينهو ، حيث تم تحويل قصب السكر إلى السكر والبراندي.

خلال الحرب (1822–1823م)، تمرد العبيد في ثلاث مناسبات على الأقل، ولكن كانت تمردات على نطاق صغير، حدثت ثورة واحدة في قرية ساو ماتيوس (فبراير 1822)، وأخرى في جزيرة إيتاباريكا (30 يونيو 1822) وأخيرا في ديسمبر من نفس العام، قام عدد من العبيد في خطوة حرض عليها البرتغاليون بمهاجمة القوات البرازيلية.

في الأحداث الأخيرة؛ تم إعدام وحشي لأكثر من خمسين من العبيد، بشكل عام، على الرغم من ذلك لم تحدث أي انتفاضة مهمة في سياق الصراع البرازيلي البرتغالي، والسبب في ذلك انقسام البيض فيما بينهم[1].

بين عامي (1827–1831م)؛ أدت سلسلة من انتفاضات الرقيق إلى اختلال التوازن في باهيا، ففي عام 1827 م حدثت انفاضتين؛ واحدة في كاشويرا (Cachoeira) والأخرى في أبرانتس (Abrantes)، تم إفشالهما من قبل المليشيات[2]، في 16 أكتوبر 1829م، قام ثلاثة أشخاص من العبيد بحرق مصنع للسكر، وقتلوا ثلاثة أشخاص قبل أن يتمكن رجال الميليشيات المحليون والمدنيون من السيطرة على الوضع .

في عام 1830م؛ تحولت ساحة التمرد من المناطق الريفية إلى مدينة سلفادور، في وقت مبكر من صباح يوم: 10 أبريل من عام 1830م ، قام حوالي 20 من السود بالاعتداء على ثلاثة متاجر للأسلحة البيضاء، فزودوا أنفسهم بخمسة عشر سيفًا وسكاكين طويلة، وهاجموا مستودعًا كان بمثابة سوق للرقيق، هناك انضم أكثر من 100 عبد من اليوروبا (Yoruba) إلى المتمردين، وعُوقب حوالي ثمانية عشر منهم بالموت لأنهم رفضوا الانضمام إليهم، ومع زيادة أعدادهم حاول الأفارقة غزو مركز الشرطة، مما أسفر عن مقتل جندي في هذه العملية، إلا أن الحامية قاومت الهجوم مما أدى إلى إخماد التمرد.

في غضون السنوات الخمس التالية لعام 1830م، سيكون الأشخاص الأحرار والمحررون هم الذين يساهمون في التحريض السياسي في باهيا، حيث شملت هذه الحركات أعمال شغب مناهضة للبرتغال؛ من حركات تمردية انفصالية عسكرية وأخرى احتجاجية متعددة المطالب[3].

في الأخير نستنتج أنه؛ يوضح لنا عنصر ثورات العبيد وتراجع المد الاستعماري الفرنسي بالأمريكيتين؛ أن الثورات التي قادها العبيد طيلة فترة تجارة الرقيق بدء؛ بالوطن الأم وصولا إلى

---

(1). João José Reis, Op Cit, p. 122.

(2). Ibid, p. 123.

(3). Ibid, p. 124.

العالم الجديد، تعكس لنا ذلك التنافر من الاستعباد الذي ألهب الشعوب التي كانت ضحية لذلك، لاسيما بعض العرقيات من الهاوسا، الفلان، الماندينغو واليوروبا، بحيث كان للتلاحم العرقي والثقافي دور في إنجاح هذه الثورات.

كما كان لمبادئ الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية؛ أن ساهمت في تسريع وتيرة الثورات بحثا عن الحرية، وتعتبر الثورة الهايتية من أبرز الثورات التي استلهمت مبادئها من الثورة الفرنسية خاصة فمثَّلت ذلك الاستفزاز الإيديولوجي للرجل المستنير، كما كانت اختبارا لمعرفة إلى أي مدى تُؤدي مبادئ الحرية والمساواة والحق في التمرد لمواجهة السلطة الاستبدادية، أين أحدثت تغييرات عميقة في الشؤون العالمية، من خلال إنشاء أول دولة ذات سيادة بأمريكا اللاتينية بقيادة السود، وهذا يعتبر كتحد للنظام الأوروبي الاستعماري القديم وللإمبراطورية الأوروبية، وبالتالي أضحت تداعياتها بليغة الأثر على باقي المستعمرات في العالم الجديد التي سلكت ذات المسار في سبيل تحقيق الحرية.

كما أدرك البيض من جانبهم تداعيات الاستعمار الذي أوجدوه؛ فكان جشعهم في زيادة الإنتاج الذي صاحبه مضاعفة جلب الرقيق، أن غذى الاقتصاد الاستعماري الخلل الاجتماعي القائم على التقسيم الطبقي على أساس الثروة ولون البشرة، مما أدى بهم إلى قيام ثورات متتالية، فرغم الأساليب المختلفة التي استخدموها من الترهيب إلى الإصلاحات في سبيل استقرار نظام الرق، إلا أن عجلة الحركات التحررية لم تتوقف وأخذت تزحف إلى باقي المستعمرات، إلى غاية إنهاء نظام العبودية وتراجع المد الاستعماري في العالم الجديد.

وفي الأخير يمكن القول؛ أن عصر الثورة الأمريكية وثورات العبيد في العالم الجديد قد أدى إلى تغيير مسار الحركة الاستعمارية الأوروبية من الأمريكيتين إلى القارة الإفريقية؛ حيث شهدت المناطق التابعة لفرنسا حلقة مد وجزر بين فرنسا وإنجلترا، انتهت بفقدان فرنسا لمستعمراتها في إفريقيا الغربية والعالم الجديد، لكن بعد التعافي مباشرة من هذه الحرب تتسارع الأحداث التاريخية لصالح فرنسا؛ عندما أرادت فرنسا استعادة ممتلكاتها في إفريقيا الغربية، للنهوض باقتصادها الذي دمرته الحروب الطويلة بين فرنسا وإنجلترا، وما تمخض عن ثورات العبيد التي أفقدت فرنسا مستعمراتها في العالم الجديد، ليظهر مصطلح إلغاء تجارة الرقيق مع بدايات القرن التاسع عشر، وهنا تشهد إفريقيا الغربية بدايات التحول التجاري من تكثيف إنتاج العبيد إلى تكثيف إنتاج المحاصيل التجارية بأيادي الأفارقة، وهي بداية لمرحلة جديدة في تاريخ الاستعمار الفرنسي لغرب إفريقيا الذي افتتحته بضمه للسنغال عام 1817م.

تبين الأمثلة بوضوح؛ أن الأفارقة المتجهين إلى العالم الجديد لم يقبلوا أبدا العبودية التي فُرضت عليهم، ومما لا شك فيه أن الثورات كانت متباعدة، لكنها تعكس تنافر الاستعباد الذي ألهم الشعوب التي كانت ضحية لها، بدء من القارة الإفريقية إلى استمراريتها في أمريكا، حتى تم إلغاء تجارة الرقيق في أوائل القرن التاسع عشر[1]، ولنا أن نتساءل؛ هل تعافت إفريقيا جنوب الصحراء بعد القرن التاسع عشر من الآثار المدمرة لاقتصادها نتيجة العبودية، أم أن القرن ذاته قد حمل إليها العبودية للأرض والبشرية لأزيد من قرن ونصف قرن آخر؟.

[1]. Charles Becker , **Gorée, île–mémoire,** Op Cit, 23.

- **خلاصة الفصل:**

إن ما توصّلنا إليه من خلال معالجتنا لموضوع التواجد الأوروبي عامة وفرنسا خاصة بغرب إفريقيا ، يتّضح لنا أنه من خلال البحث في حيثيات أحداث الأزمة الاقتصادية لأوروبا الغربية، أن السبب الرئيسي في تطلّع هذه الدول خارج مجالهم الجغرافي، كان الهدف منه البحث عن مصادر الذهب الذي أصبح العملة الرئيسية في التجارة الخارجية، والذي تفتقد إليه أوروبا الغربية بسبب الاستغلال غير الرشيد له على قلّته من قبل أباطرة أوروبا لفترات متلاحقة من الزمن.

فكان لنهاية النظام الإقطاعي أواخر القرون الوسطى وحلول النظام الملكي، أن أعطى دفعا لظهور ملامح الدول الحديثة في كل من البرتغال، إسبانيا، إنجلترا وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية، التي أخذت تواكب التطورات الاقتصادية الحاصلة فيما وراء البحار لإيجاد لحل مشاكلها الاقتصادية، من خلال تمويل هذه الممالك المستقلة للسفن التجارية التي تنطلق من موانئ البندقية، جنوا، بيزا، كاستيليا ومرسيليا نحو موانئ دول شمال إفريقيا، بحثا عن صفقات تجارية للحصول على الذهب الإفريقي مقابل السلع الأوروبية.

كان السودان الغربي آنذاك؛ الّمورِّد الرئيسي للذهب الذي يفد إلى موانئ شمال إفريقيا، فكان هذا المصدر التبري سببا في رخاء السودان الغربي وموانئ شمال إفريقيا، وبفضله استطاعت أوروبا الغربية أن تُسدّد ديونها الخارجية، كما أصبحوا سماسرة عظاما في التجارة الدولية، وأضحت اشبيلية عاصمة الذهب في أوروبا، ممّا سمح للبرتغال واسبانيا الإبحار والكشف الجغرافي في سواحل المحيط الأطلسي، فكانت البرتغال السبّاقة لذلك عندما تأكّد لها أن مصادر الذهب الذي يفد إليها يأتي من السودان الغربي.

لذلك يمكننا القول؛ أن التواجد الأوروبي على السواحل الغربية لإفريقيا الغربية، كان في بداية الأمر هدفه الوصول إلى مصادر الذهب وليس تجارة الرقيق، في ذات الوقت؛ عملوا على استثمار موارد تلك المناطق على نطاق واسع، فتمّ مقايضة العبيد بالذهب، كما تمّ الاتجار بالبشر بنسب متفاوتة مع الدول الأوروبية، واهتموا بتجارة الصمغ العربي والعاج والتوابل، وعملوا على اختبار التربة الإفريقية لزراعة المحاصيل الاستوائية، من خلال تجربة البرتغال في زراعة قصب السكر في خليج بيافرا، التي احتلّت المرتبة الأولى في عشرينيات القرن السادس عشر.

لذلك يمكن اعتبار منتصف القرن الخامس عشر؛ مؤشرا للتحول التجاري الأوّلي في غرب إفريقيا من التجارة الصحراوية إلى التجارة الأطلسية مع العالم الأوروبي، بمنتجات مشروعة في أغلبها من: الذهب، الرقيق، العاج، الصمغ العربي، جوزة الكولا، ...الخ.

لفهم كيف تحوّلت اهتمامات الأوروبيين في المنطقة، من البحث عن الذهب إلى الاتجار بالبشر؛ فقد بيّنت هذه الدراسة أنه باكتشاف العالم الجديد عام 1492م، وقيام الأوروبيين على نحو متتالي ببناء إمبراطوريات واسعة في الأمريكيتين على حساب سكانها الأصليين الذين أبادوهم، فكان لنمو مزارع السكر والقطن والنيلة والبن، وكذا مناجم الذهب والفضة وغيرها من المحاجر والمناجم، السبب المباشر في استدعاء العمالة الإفريقية بالمجان بدايات القرن السادس عشر، بعد أن ثَبُت عجز هذه الدول على الاستمرار في دفع أجور للعمال البيض، لذلك تعتبر الحجج التي قدّمها الأوروبيون لتبرير أسباب تهجير الأفارقة إلى العالم الجديد، على أساس أنهم يتلاءمون مع المناخ الاستوائي بجزر الأنتيل، كان الهدف منه تضليل الرأي العام حول الجرائم التي اقترفوها في حق الإنسانية.

لذلك يعتبر القرن السادس عشر؛ مؤشرا للتحول التجاري العميق في إفريقيا الغربية، من خلال الانغماس في التجارة الأطلسية على نطاق واسع، باعتماد إنتاج سلعة واحدة وهي سلعة البشر للسوق الدولية عبر سواحل الأطلسي، وهذا بعد استحداث الأوروبيين للمر الأوسط الذي يربط بين إفريقيا الغربية والعالم الجديد.

من خلال النموذج الفرنسي الذي وظّفناه في هذه الدراسة؛ فإن نتائج البحث حوله قد أوضحت لنا، بأن فرنسا كانت لها نفس الدوافع التي كانت تحرّك القوى الإمبريالية خارج مجالهم الجغرافي، بدليل التزامن الكرونولوجي في التوسع الفرنسي بالعالم الجديد وإفريقيا الغربية، لاسيما بعد استقرارهم الفعلي بالمنطقة عام 1638م، بعد شراء قطعة أرض بجزيرة بكوس بين مصب نهر السنغال وندار، وبناء منزل صغير هناك من قبل تجّار شركة النورمان لاستغلال السنغال وغامبيا، وبالتالي يعتبر هذا التاريخ مؤشرا لبداية التوسع الحقيقي في منطقة غرب إفريقيا والعالم الجديد في آن واحد، لسببين رئيسيين هما:

- **الأمـر الأول**؛ تـأخّر فرنسـا عـن المنافسـة الاسـتعمارية والتجاريـة بهـذه الأقـاليم حتـى ثلاثينيات القرن السابع عشر، والتي تتزامن مع استيلاء فرنسا على عدد مهم من جزر الأنتيل،

- **الأمر الثاني**؛ يتمثل في إدراك فرنسا لأهمية الربط بين مستعمراتها في جزر الأنتيل التي أخذت مزارعها تنمو بسرعة، والتي تحتاج إلى العمالة الإفريقية المجانية.

كما تكشف هذه الدراسة عن تداعيات السياسة التجارية المتبعة من قبل فرنسا في سواحل غرب إفريقيا، وتداعيات الصراع الدائم بينها وبين منافسيها إنجلترا وهولاندا على مواقع نفوذها وانتعاشها الاقتصادي بالمنطقة؛ حيث كانت سياستها التجارية في المحيط الأطلسي، قائمة على توظيف الشركات التجارية في مناطق إستراتيجية لجلب الرقيق والصمغ العربي والذهب، فكانت جغرافيتها التجارية منتشرة في منطقة سينيغامبيا خاصة والساحل الغيني عامة، هذه المواقع كانت طيلة فترة تجارة الرقيق بين مدّ وجزر، كما كان أدائها التجاري يتّسم بالضعف مقارنة بباقي الدول الاستعمارية المتنافسة هناك، وهذا لعدة أسباب منها:

- السبب الرئيسي؛ يتمثل في المنافسة الشرسة حول المراكز التجارية بين فرنسا والإنجليز والهولنديين، كون فرنسا تركّزت في مناطق إستراتيجية لجلب أهم السلع المتنافس عليها وهي: الرقيق، الذهب والصمغ العربي.
- عجز الشركات التجارية الفرنسية عن جلب رأس مال وفير مثل باقي الشركات للدول الأوروبية الأخرى، يعزى ذلك إلى عدة أسباب أهمها؛ تعرض هذه الشركات للمنافسة من قبل الشركات الأخرى، وإقحام فرنسا لشركاتها التجارية في الحروب التي تشنّها الدول المتنافسة على مواقع النفوذ، الأمر الذي دمّر مؤسساتها التجارية وأضعف مراكزها التجارية.
- تضييق الخناق على هذه الشركات من خلال التدخّل المستمر للدولة في صلاحياتها مع عدم انتظام تمويلها دوريا بالمال.
- إعطاء امتيازات لشركة دون أخرى، مهما كانت كفاءة الطرف الثاني، نتج عنه استغلال ممثلي الشركات ذات الامتياز لخدمة مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة الشركة.

يمكن إعطاء تفسير آخر حول ضآلة نسبة الرقيق المُرحّل من قبل السفن الفرنسية؛ بسبب طبيعة العلاقات التجارية بين الأفارقة والأوروبيين في هذه الأقاليم المختلفة، لأن المناطق الواقعة

ما بين السنغال وساحل الذهب كان يشملها تبادل تجاري غير منتظم تتحكم فيه القوى المسيطرة في هذه المناطق، بينما المناطق الواقعة بين ساحل غينيا وساحل الرقيق كانت هناك تجارة منتظمة، لأن الدول التي ظهرت في هذا المجال الجغرافي كانت وليدة تجارة الرقيق، لذلك كانت تحكمها قوانين ومعاملات منتظمة مع الشركات الأوروبية على سواحلهم، تبقى هذه الحجج المقدمة رهينة الإحصائيات التي سيتم الكشف عنها في الفصل التحليلي للتجارة الخارجية لفرنسا مع غرب إفريقيا.

هذا وتكشف لنا هذه الدراسة عن تداعيات السياسة التجارية الأوروبية في غرب إفريقيا على ممالك غرب إفريقيا؛ ومن أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها، أن هناك علاقة وثيقة بين مؤشر توسع الاستعمار الأوروبي في العالم الجديد ونمو المزارع هناك، مع مؤشر تزايد استيراد العبيد إلى مستعمرات أمريكا، الذي يقابله انهيار آخر مملكة عظيمة نشأت في السودان الغربي وهي مملكة السنغاي بدايات القرن السادس عشر، فكان للتفكك السياسي أثره البالغ على إفريقيا الغربية، أين ظهرت عدة ممالك صغيرة معادية لبعضها البعض، مما أدى إلى حروب مميتة تغذّيها القوى الأوروبية لهدف الحصول على الرقيق دون أي عناء، مثل ممالك الولوف الست (الوالو، الولوف، السين، السالوم، الكايور والباوول).

كما كان من نتائج تزايد حصيلة ترحيل العبيد على سواحل المحيط الأطلسي، أن ظهرت ممالك قوية مثل الأشانتي والداهومي تسيطر على باقي الممالك الصغيرة، تعمل بانتظام في تجارة الرقيق وتساهم بصفة مباشرة في تجارة الرقيق مع الأوروبيين، لتتضافر كل هذه العوامل لصالح فئة دون أخرى، أين أصبحت العلاقات التجارية بين ممالك إفريقيا الغربية مع الأوروبيين أكثر أهمية من صلة القرابة، أين شهدت المنطقة تنافسا حادا من قبل هؤلاء جميعا في سبيل تحقيق أرباح طائلة على حساب مصلحة الوطن والإنسانية.

لقد كان من نتائج هذه السياسة المتبعة من قبل الممالك الإفريقية والشركات الأوروبية في إفريقيا الغربية؛ أن شهدت المنطقة تحولات عميقة في كافة مجالاتها؛ أين تفككت المجتمعات الإفريقية، وتراجعت الديموغرافيا، وتخلّف اقتصادها، وانتشرت المجاعات، وأصبح سَوقُ البشر إلى عالم العبودية يتّخذ أشكالا متعددة؛ من القنص، الإعسار، إنجاب العبيد وغيرها من حتميات تجارة العبيد والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في الفصول الأخيرة من هذه الدراسة.

وفي الأخير؛ كان للسياسة التجارية الفرنسية وباقي الدول الأوروبية القائمة على عنصر البشر في إفريقيا الغربية، أن برزت ردود فعل قوية من هذه الفئات المضطهدة في الوطن الأم والوطن الجديد المرحل إليه، حيث يوضّح لنا عنصر ثورات العبيد وتراجع المد الاستعماري

الفرنسي بالأمريكيتين؛ أن الثورات التي قادها العبيد طيلة فترة تجارة الرقيق بالوطن الأم والعالم الجديد، تعكس لنا ذلك التنافر من الاستعباد الذي ألهب الشعوب التي كانت ضحية لذلك، لاسيما بعض العرقيات من الهاوسا، الفلاّن، الماندينغو واليوروبا، بحيث كان للتلاحم العرقي والثقافي دور في إنجاح هذه الثورات.

كما يكشف لنا هذا العنصر كيف استمد هؤلاء العبيد من مبادئ الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، أفكارهم التنويرية في سبيل تحقيق الحرية، العدل والمساواة وأكثر من ذلك تحقيق الاستقلال وقيادة أوطانهم الجديدة بعيدا عن سيادة البيض، وتعتبر الثورة الهايتية أفضل مثال عن ذلك، كونها أعطت بعدا تحرريا لباقي المستعمرات، كما أعطت درسا للبيض من جانبهم حول تداعيات الاستعمار الذي أوجدوه، وكيف كان لجشعهم المصاحب لمضاعفة عدد الرقيق، في تغذية الاقتصاد الاستعماري بالخلل الاجتماعي القائم على التقسيم الطبقي على أساس الثروة ولون البشرة، ممّ أدى بهم إلى قيام ثورات متتالية، التي سرّعت من إنهاء نظام العبودية وتراجع المد الاستعماري في العالم الجديد.

لكن عجلة الاستعمار لا تتوقف؛ فكان لإلغاء العبودية وتراجع المدّ الاستعماري الفرنسي بالعالم الجديد، أن أدى إلى تغيير مسار الحركة الاستعمارية الفرنسية من الأمريكيتين إلى القارة الإفريقية؛ بعد التعافي مباشرة من هذه الحرب تتسارع الأحداث التاريخية لصالح فرنسا، لأجل استعادة ممتلكاتها في إفريقيا الغربية، والنهوض باقتصادها الذي دمّرته الحروب الطويلة مع إنجلترا ومع العبيد في العالم الجديد، ليظهر مصطلح إلغاء تجارة الرقيق مع بدايات القرن التاسع عشر، وهنا تشهد إفريقيا الغربية بدايات التحول التجاري من تكثيف إنتاج العبيد إلى تكثيف إنتاج المحاصيل التجارية بأيادي الأفارقة، وهي بداية لمرحلة جديدة في تاريخ الاستعمار الفرنسي بغرب إفريقيا، الذي افتتحته بضمه للسنغال عام 1817م.

الفصل الثاني

التحول التجاري الفرنسي
في القرن التاسع عشر

I. الأسباب الحقيقية لإلغاء تجارة الرقيق.

II. مظاهر الاهتمام الفرنسي بالتجارة العابرة للصحراء في الجزائر وإفريقيا الغربية.

III. المشاريع المسطّرة للنقل واختراق الصحراء.

IV. الوظائف الاقتصادية لمستعمرات فرنسا في الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية.

- **تمهيد:**

إن ثورات العبيد المستمرة قد توّجت باستقلال كثير من الدول في الأمريكيتين، هذه الثورات كان من نتائجها تراجع المد الاستعماري بالمنطقة، الأمر الذي أجبر الدول الأوروبية على تغيير منحى الاستعمار نحو المناطق المنتجة للمحاصيل الاستوائية؛ فكان استعمار إفريقيا الملاذ بعد الأمريكيتين؛ وهنا تلتقي السياسة الأوروبية مع مصالحها الاقتصادية، فكان لتحريم تجارة الرقيق عبر سواحل المحيط الأطلسي والصحراء الكبرى والبحر المتوسط، له علاقة وثيقة بالسياسة الاقتصادية الجديدة في القارة الإفريقية.

في هذا الفصل نحاول فهم الدوافع الحقيقية لاستعمار إفريقيا؛ من خلال تفعيل عامل محاربة تجارة الرقيق في عملية توغّل القوى الأوروبية إلى دواخل إفريقيا، والذي من خلاله يتم فهم دوافع احتلال فرنسا للجزائر وإفريقيا الغربية كنموذج لهذه الدراسة، هذا النموذج سيوضّح لنا أهداف فرنسا من وراء الربط بين هذين الإقليمين، ويتمّ الكشف عن خبايا أهدافها من خلال التفصيل في مظاهر الاهتمام الفرنسي بالتجارة العابرة للصحراء في الجزائر وإفريقيا الغربية.

I. الأسباب الحقيقية لإلغاء تجارة الرقيق:

بعد أن قرّرت بريطانيا تحريم تجارة الرقيق واستبدالها بالتجارة المشروعة بداية القرن التاسع عشر عبر المحيط الأطلسي والصحراء الكبرى، تَلقّت مساندة من طرف بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا، هذه السياسة كانت لها خلفياتها؛ فما هي حسابات ونوايا الدول الأوروبية من وراء هذا الإلغاء؟.

1. تراجع المد الاستعماري الأوروبي في العالم الجديد:

بعد إطِّلاعنا على حيثيات هذا الموضوع، تبيّن لنا أن الدول الأوروبية كانت على علم بإمكانية إنتاج المحاصيل التجارية بإفريقيا التي كانوا ينتجونها بالأمريكيتين بأيادٍ إفريقية، لكن حبّ التّملك جعلهم يُبيدون الهنود الحمر، لامتلاك الأراضي الجديدة التي اكتشفوها والتي دام بقاؤهم فيها لأزيد من أربعة قرون، لكن مع نهايات القرن الثامن عشر بدأت موجة من الحركات التحررية بالأمريكيتين.

كان للصراع الفرنسي- الإنجليزي ما بين (1776-1783م)، دور في انهيار العلاقة بين انجلترا ومستعمراتها الأمريكية، فبعد حرب السّبع سنوات قام الملك جورج الثالث (George III) بفرض الضرائب على سكان المستعمرات الأمريكية دونما تمثيل حقيقي، وهي تُعدّ من أهم أسباب

الخلاف بين المستعمرات الأمريكية والتاج البريطاني[1]، إضافة إلى ذلك تم اعتبار المستعمرات الجديدة مُلكا للتاج البريطاني، وما زاد الأمر سوءا؛ أن نفقات الجنود الذين أرسلتهم انجلترا لحماية المستعمرات الجديدة كانت على عاتق المستعمرات بموجب قانون "إيواء الجنود"، وهذا ما أثار حفيظة سكان المستعمرات ورفعوا شعارا باسم "أمريكا للأمريكيين" ، فطالبوا بالانفصال عن انجلترا.

ما يمكن قوله؛ أن النزعة الاستقلالية قد نمت في هذه المستعمرات خصوصا بعد أن أصدر توماس هوبز كتابه "الإدراك الحسّي"، في خمسين صفحة وبأسلوب قوي مثير، أكد فيه بعبارات قاسية؛ ضرورة الحصول على الاستقلال، وهاجم بلباقة شخصية الملك جورج الثالث ساخرا من فكرة الملكية المقدسة، كما أقنع الناس بأن يوازنوا بين الخضوع الدائم لملك طاغية وحكومة مهلهلة، وبين الحرية والسعادة في ظل جمهورية مستقلة تعتمد على نفسها، هذا الكتاب ساعد بشكل كبير على تبلور العقائد والتشجيع على الانفصال[2].

وبهذا نجد هناك دعوة صريحة للحرب العلنية، وبسرعة أصبح احترام المملكة البريطانية مجرّد كلمات عفا عنها الزمن، واتجه المؤتمرون نحو الإعلان الذي وضعه ديكنسون وجيفرسون مبيّنين فيه أسباب التوجه نحو الحرب قائلين: « **إن قضيتنا عادلة واتحادنا كامل ومواردنا الداخلية عظيمة، وإذا دعت الضرورة يمكن الحصول على المساعدة الخارجية بلا شك، إن السلاح الذي اضطرّنا أعداؤنا إلى حمله، سنستخدمه لحفظ حريتنا، وقد عقدنا العزم على أن نموت أحرارا من أن نعيش عبيدًا**[3]».

وفي جوان 1776م؛ قدموا إلى الكونغرس اقتراحا يدعون المستعمرات لأن تكون دولة موحّدة حرّة مستقلة، وقد لقي هذا الاقتراح قبولا عاما[4]، فَشُكِّلت لجنة من خمسة زعماء هم: توماس جيفرسن، بنيامين فرانكلين، جون أدامز وآخرون لإعداد وثيقة إعلان الاستقلال، وبعد إدخال تعديلات عليها من قبل الكونغرس تم الإعلان عنها بشكل نهائي في: 04 جويلية 1776م؛ مُوضّحين للعالم ولادة أمة جديدة مستقلة، وقد أبرزت هذه الوثيقة للعالم الأسباب التي دعت

---

[1]. ناهد الدسوقي، **دراسات في التاريخ الأمريكي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008، ص 71-72.

[2]. نفسه، ص. 96.

[3]. جمال محمود حجر: **دراسات في التاريخ الأمريكي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص.148-149.

[4]. نوار عبد العزيز ومحمود محمد جمال الدين: **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن 16 إلى القرن 20**، دار الفكر العربي، د.د.ن، 1995، ص.61.

الأمريكيين للانفصال عن العرش الإنجليزي وحددت المبادئ الثلاثة الرئيسية للسياسة الأمريكية[1] وهي:

- أن جميع الناس متساوون في حق التمتع بالحياة والحرية والسعادة.
- أن الحكومات تقوم من أجل تحقيق هذه الغايات، وإذا لم يحقق الحاكم العدالة ينبغي تنحيته.
- أنه من حق الشعب إقامة حكومة جديدة تكفل له الأمن والعدل والرفاهية[2].

وقد تضمنت وثيقة الاستقلال إضافة إلى الحقوق الطبيعية كحق الحياة والحرية والسعادة، تضمنت بذور الفكر الديمقراطي الذي كان آخذا في النمو منذ العصور المظلمة في أوروبا، وتأكيد أن الحكومة يجب أن تكون خادمة وليست سيدة للشعب، هذا التأكيد أُعتبر ضربة قاضية للحكم المطلق. كما نصّ الإعلان على حلّ كل علاقة تربط المستعمرات الإنجليزية الأمريكية بالسيادة البريطانية من جهة، وتوحيد المستعمرات الثلاثة عشر في دولة واحدة من جهة أخرى[3].

إن مبادئ الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية؛ قد أحدثت صدى واسعا في نمو الفكر التحرري لدى باقي المستعمرات بالأمريكيتين؛ حيث اقتدت بهما الثورة الهاتية للعبيد في جزر الأنتيل، والتي تعتبر أيضا بمثابة مختبر إيديولوجي ضدّ الجهات الفاعلة في التنوير، كما اختبروا فيها مبادئ الحرية والمساواة والإخاء والحق في التمرد ضد القمع، فكانت حدثًا ذا تأثير فوري في المنطقة من خلاله أوجد سكان العبيد مثلاً يقتدون به في سبيل الحصول على حريتهم.

لقد كشفت لنا هذه الثورات أن البحث عن الحرية والمساواة كان ملاذا لكل المستعمرات في الأمريكيتين سواء كانوا عبيدا أو كريول أو مولاتو؛ فالثورة المكسيكية التي بدأت جذورها سنة 1767م ضد الحكم الإسباني، قادها السكان الأصليون والكريول ضد البيض على فترات انتهت باستقلال المكسيك سنة 1836م، إضافة إلى ثورة كولومبيا الكبرى التي بدأت بتمرد سنة 1781م ضد السلطة الإسبانية، وكذا ثورة دي لابلاتا التي ضمت كل من (الأرجنتين، الأورغواي، الباراغواي وبوليفيا)، ثورات ميريلاند في أمريكا الشمالية، وباهيا في البرازيل، ...الخ.

إذن لقد سبّب استقلال الولايات المتحدة الأمريكية وعديد من الدول في جزر الأنتيل والبرازيل، ضياع ممتلكات ومستعمرات الأوروبيين هناك، لذلك كان التفكير جديّا لإيجاد بديل

---

[1]. نوار عبد العزيز ومحمود محمد جمال الدين، نفسه، ص.63.

[2]. ناهد الدسوقي: المرجع السابق، ص.59.

[3]. عوني عبد الرحمان: **التاريخ الأمريكي**، دار الفكر الحديث والمعاصر، د.د.ن، ط1، د.س، ص.98-100.

لتغذية صناعتهم المتنامية باستمرار بالمواد الأولية، فكانت شعارات الإنسانية التي أخذت تنادي بإلغاء تجارة الرقيق تتلاقى مع مصالحهم الاقتصادية بإفريقيا، فكانت بريطانيا أوّل الدول التي استفادت من هذه الأفكار، بسبب امتلاكها لأسطول ضخم ساعدها على تبني وتزعُّم فكرة حركة مكافحة تجارة الرقيق.

إن إقدام بريطانيا على محاربة تجارة الرقيق لم يكن حبًّا في الإنسانية، لكن أساس هذا الفعل كان بناءً على أسس تجارية صرفة، لأنه لم يكن في مقدور الأوروبيين البدء في أي نشاط تجاري عادي بين أوربا وإفريقيا قبل القضاء على تجارة الرقيق، لذا كان من الضروري أن تتكاتف الجهود بين كل الدول المساهمة في تجارة الرقيق وعلى رأسها بريطانيا، للقضاء على هذه التجارة غير الإنسانية، حتى تفسح المجال للتجارة المشروعة[1].

كما اتخذت بريطانيا من عملية محاربة الرق وسيلة لتفتيش سفن الدول الأخرى وفرض زعامتها على البحار تحت ستار محاربة تجارة الرقيق، وبهذه السياسة استطاعت بريطانيا أن تتوغل في الأنهار الإفريقية، حيث عقدوا المعاهدات مع الزعماء والرؤساء المحليين، كما فرضوا حمايتهم على مناطق أخري من غرب إفريقيا تحت ستار القضاء على تجارة الرقيق، نفس الشيء سنكتشفه عند حديثنا حول محاربة القرصنة في البحر المتوسط وعبر الصحراء الكبرى.

2. السياسة الاقتصادية الجديدة بإفريقيا:

كان التجار الأوروبيون، في وقت مبكر جدًا من اتصالهم بإفريقيا، على بيّنة من إمكانية إنتاج مجموعة واسعة من المنتجات الاستوائية والمدارية في إفريقيا والتي كان عليها إقبال كبير في أوروبا، حيث تشير مجموعة من السجلات الخاصة بالشركات الأوروبية إلى مراسلات من مسؤوليها حول مسألة إمكانية إنتاج للمحاصيل التجارية بسواحل إفريقيا، على سبيل المثال؛ في جويلية 1708م؛ قام محافظ الشركة الملكية الإفريقية المقيم على الساحل، بكتابة رسالة إلى الشركة قال فيها: « **إن أرض هذا البلد خصبة مثل أي أرض في جزر الهند الغربية، يمكن استغلال الأراضي الواقعة على الساحل أو الداخل، ولكن السكان الأصليين يحملون لنا الحقد من جهة، ومن جهة أخرى ستنتشر ظاهرة السرقة بينهم بدلا من العمل الإنتاجي**[2]».

---

[1]. **التجارة المشروعة:** هي مصطلح أُستعمل للتّفريق بين تجارة الرقيق والتجارة العادية المشروعة في منتجات ومعادن الأرض.

[2]. Inikori , **"The Slave trade and the Atlantic économies (1451-1870) "** , Article in a book The A.S.T.F.F.N.C, I.R.Ch.U, 1979, p.77-78.

هنا أوصى المحافظ بأن تقوم الشركة بإنشاء مستوطنة في فيتو على ساحل الذهب، والتي ستكون مصدرا لإنتاج جميع أنواع المحاصيل التجارية، لأن نجاح مثل هذه المزارع المملوكة للشركة سوف يُشجع الناس على التقدم بطلب إلى الشركة لتسوية مسألة الشروط الملائمة للسماح لهم بالاستقرار هناك، حيث كانت مزارع الشركة تنتج الذرة، قصب السكر، النيلة، القطن والماشية[1].

يتضح من خلال السجلات المتاحة؛ أن التجار الأوروبيين قد بذلوا بعض الجهود لتطوير هذه التجارة، ومع ذلك؛ فإنهم جميعا يميلون إلى تجارة الرقيق التي كانوا غير مستعدين للتخلي عنها لصالح تكريس الاهتمام الكامل لتنمية التجارة في منتجات التربة الأمريكية.

ومن ثم فإن الحماس الذي شجع التجار الأوروبيين في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر على تنمية التجارة في منتجات التربة الإفريقية، كانت من الجرائم المقيتة التي ارتكبها الأوروبيون في حق الأفارقة لمدة تزيد عن أربعة قرون.

كان تبريرهم لذلك؛ هو أن تطوير التجارة في منتجات التربة الإفريقية سيظل عملية بطيئة مقارنة بتطور التجارة في السلع المنتجة في الأمريكتين مع عمل الرقيق الإفريقي، وكان من شأن هذا التطور أن يتطلّب الانسحاب الجماعي لعوامل استغلال الموارد الأمريكية والشحن والتسويق للمنتج.

وبعبارة أخرى؛ كان استغلال الموارد الأمريكية يطالب بشدة نفس عوامل الإنتاج اللازمة لتنمية الموارد الإفريقية، ولكن طالما أن العمالة الإفريقية متوفرة، فإن عوامل الإنتاج في أوروبا يمكن أن تكون أكثر ربحية في استغلال الموارد الأمريكية منها في تنمية المنتجات التجارية للتربة الأفريقية[2].

مرة أخرى؛ في عام 1750م عندما حاول مسؤولون من الشركة لتشجيع زراعة بعض المحاصيل الأمريكية في إفريقيا، استدعى المجلس البريطاني للتجارة بسرعة أعضاء اللجنة الحاكمة للشركة وقال لهم، أن إدخال الزراعة والصناعة بين الزنوج يتناقض مع السياسة المعروفة لهذه التجارة، لأن تعرّفهم على هذه الأنواع من المزروعات التي نأخذها الآن من مستعمراتنا بالأمريكيتين، يجعل الأفارقة الذين كانوا يقومون بالحروب لتمويلنا بالرقيق، سيُصبحون مزارعين هم

---

(1). Inikori, Ibid, p.77-78.

(2). Ibid, p.77-78.

وعبيدهم في إفريقيا، وبالتالي فإن ممتلكاتنا في أمريكا كانت مضمونة لنا، في حين أن الأراضي الإفريقية لن تكون لنا طالما أن لها مالكين[1].

لذلك؛ طُلب من أعضاء لجنة الشركة أن يطلبوا من موظفيها على الساحل وضع حدّ لهذا النوع من النشاط، من أجل ضمان توفير إمدادات منتظمة من العبيد اللازمة لاستغلال الموارد الأمريكية. وفي ظل هذه الظروف، ظلت الأمريكتان أكثر جاذبية لعوامل الإنتاج الأوروبية، من شراء وشحن العبيد إلى الأمريكتين، واستغلال الموارد الأمريكية، والشحن والتسويق للسلع الأمريكية على الصعيد الدولي، الأمر الذي عرقل تنمية التجارة في منتجات التربة الأفريقية.

نتيجة لذلك؛ ظلت المنتجات الإفريقية التي صدرت إلى أوروبا خلال فترة تجارة الرقيق هي تلك التي تتطلب القليل جدا من روح المبادرة، ولا يوجد استثمار رأسمالي يذكر لإنتاج العاج واللثة وزيت النخيل والخشب الأحمر وما إلى ذلك من سلع، وهي جميعها يتم صيدها أو جمعها من الأشجار البرية[2].

لكن قيام العديد من الثورات في الأمريكيتين، وفقدان أوروبا لمستعمراتها بالقارة الأمريكية، حُوَّل مركز الاهتمام من الاقتصاد في القارة الأمريكية إلى الاقتصاد في القارة الإفريقية؛ وذلك باستغلال الأفارقة في إنتاج المحاصيل التجارية لسوق دولية، لكن قبل البدء في هذه التجارة المشروعة، كان لابد على الدول الأوروبية العمل على تحريم تجارة الرقيق، فكان فجر القرن التاسع عشر إيذانا بمحاربة تجارة الرقيق واستبداله بالتجارة المشروعة.

على الرغم مما قيل بشأن الشعور الإنساني الذي بدأ يبرز جليا مع نهاية القرن الثامن عشر في أوروبا، حول الجرائم التي يرتكبها الأوروبيون في حق التجارة البشرية، والتي كان في طليعتها عدد من الفلاسفة مثل فولتير والقساوسة الفرنسيين الذين أنشأوا "جمعية أصدقاء السود" وقاموا بحركة كبيرة لتحرير العبيد، وظهور حركات مناوئة للرق في انجلترا التي لم يكن لها أي تأثير على الرأي العام[3].

---

(1). Inikori, Ibid, p 79.

(2). Ibid , p 78-79.

(3). إسماعيل العربي ، المرجع السابق، ص.357-358.

إلا أن الواقع يُقر بأن التطور الصناعي في أوروبا وبروز الحركات الثورية في المستعمرات الأمريكية، فرض على أوروبا الغربية منطق تغيير نظرتها لإفريقيا؛ من ممول لليد العاملة إلى ممول لمنتجات المناخ الاستوائي والمداري والصحراوي[1].

كما أن بريطانيا ذاتها سجلت بطالة بين البيض نتيجة الاستعمال الواسع للآلة، الأمر الذي جرّ عنه الاستغناء عن اليد العاملة للسود، عند هذه النقطة التَقَت المَصَالح الاقتصادية والسياسية، فدفعت بالحكومة البريطانية إلى انتهاج سياسة القمع ضد تجار الرقيق في مستعمراتها الواقعة على ضفاف المحيط الأطلسي وكذلك في الصحراء الكبرى، فلم تكد تحل سنة 1772م، حتى حرّمت الحكومة البريطانية الرقيق في بريطانيا، وفي سنة 1807م طبقت إجراءات لمنع هذه التجارة في مستعمراتها[2].

بعد أن أصبح محظورا على الرعايا البريطانيين الاشتغال بتجارة الرقيق، قررت الدول الأوروبية إلغاء هذه التجارة، هنا أخذت إفريقيا الغربية تواجه إيجاد صادرات بديلة، ففي الوقت الذي كانت فيه الصادرات تعتمد بشكل كبير على تصدير عامل واحد، وهو السلعة البشرية[3] أصبح للأرض أهمية.

يمكن اعتبار بداية القرن مؤشرا لانتشار الزراعة التجارية (الفول السوداني، زيت النخيل، القطن) ، حيث أصبح زيت النخيل[4] هو السلعة الأساسية المصدرة في القرن التاسع عشر، فكان هو السلعة الرائدة في التصدير بداية القرن، وبعدها لُبّ النخيل والفول السوداني في النصف الثاني من القرن، هذه المنتجات كانت استجابة للنمو الصناعي في أوروبا، الذي أدى إلى زيادة الطلب

---

(1). مسعودة قاسي، **تجارة زيت النخيل والتنافس البريطاني والفرنسي في خليج غينيا القرن التاسع عشر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2009-2010، ص 37.

(2). إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 357-358.

(3). هوبكنز ، المرجع السابق، ص. 172-176.

(4). تم اكتشاف مادة زيت النخيل من قبل البرتغاليين في غرب إفريقيا عام 1466م، ووصلت أول حمولة منه إلى أوروبا في القرن السادس عشر، لكن لم تُعرف كمادة صناعية بل غذائية، كما استخدمه الأهالي كغذاء أو كدواء لبعض الأمراض، كما أُستعمل من طرف تجار الرقيق لضمان سلامة بضاعتهم من العبيد أثناء السّفر، مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بدأ تُعرف كمادة صناعية ، فاستخدم في صناعة الصابون وزيوت التشحيم والشموع، ينتشر زيت النخيل في المناطق الاستوائية الرطبة وبالضبط في غرب إفريقيا بين خطي عرض 12° جنوبا و16° شمالا، بين أنغولا وغامبيا على طول الحزام الساحلي، ينتشر في المناطق الغابية من الكونغو إلى الحدود الجنوبية لوادّاي. **ينظر**:

- هوبكنز، نفسه، ص.261.
- مسعودة قاسي، المرجع السابق، ص.36 ، 25.

على الزيوت والدهون[1]. وقد كان على الحكومة البريطانية من خلال مجلس التجارة؛ أن تثني عن تنمية الاقتصاديات الإفريقية، في رسالة لها إلى الخزانة البريطانية في أفريل 1812م، بعد حوالي خمس سنوات من إلغاء تجارة الرقيق في بريطانيا العظمى.

3. التجارة العابرة للصحراء الكبرى:

ظلّت التجارة عبر الصحراء حكرا على التُّجار المغاربة وممالك إفريقيا جنوب الصحراء لعهود سحيقة من الزمن، لكن مع بداية الفترة الحديثة شاركت الدولة العثمانية في هذه التجارة إلى جانب المغاربة بحكم أن كل من الجزائر وتونس وطرابلس تابعين لها.

هذه التجارة كانت تُدرّ أرباحا طائلة على أصحابها، مما جرّ عنه حسد الدول الأوروبية المتنافسة فيما بينها لاسيما فرنسا الشريك التجاري للدولة العثمانية منذ النصف الأول من القرن السادس عشر، بحكم معاهدة الامتيازات الأجنبية بين الطرفين.

الأمر الذي دفع بهؤلاء إلى العمل للوصول إلى مصادر هذه السلع بدل الوسيط المغاربي، فكان استقرارهم في البداية على سواحل المحيط الأطلسي، أين أشرك القارة في خلق علاقات تجارية دولية واسعة الأطراف مع العالم الجديد وأوروبا، منذ أواخر القرن الخامس عشر.

لكن متغيرات القرن التاسع عشر؛ فرضت على الدول الأوروبية خلق سياسة اقتصادية مشروعة تستوفي متطلبات الثورة الصناعية بأوروبا، وبفقدانها لمستعمراتها بالعالم الجديد، جعل مطالب الاقتصاد الأوروبي تتغير بمتغيرات أحداث تلك الفترة، فكان لا بد من تنمية التجارة الأوروبية بمنتجات المناخ الاستوائي والمداري والصحراوي لإفريقيا بدل منتجات أمريكا، وإيجاد أسواق لتصريف منتجاتها المصنعة عبر الصحراء الكبرى، فكان لتحريم تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والصحراء الكبرى علاقة وثيقة بالسيّاسة الاقتصادية الجديدة .

تزامنت الأحداث هذه المرة مع فتور الدولة العثمانية، فكانت المبادرة الأولى لبريطانيا صاحبة القرار الخاص بمحاربة تجارة الرقيق والقرصنة، فكانت لها الشرعية للتدخل في أقاليم الدولة العثمانية الداخلية وهذه المرّة عبر سواحل البحر الأبيض المتوسط، لاسيما كل من طرابلس، تونس والجزائر، بعد أن أقرّ لها مؤتمر فيينا 1814م حق امتلاكها لجزيرة مالطا لمراقبة نشاط بلدان شمال إفريقيا في مجال القرصنة والاسترقاق.

---

[1]. هوبكنز، المرجع السابق، ص.253-254، 260.

بهذا تَلَقّت بريطانيا تكليفا من الدول المؤتمرة بأن يفرض الأسطول البريطاني هيمنته على البحر المتوسط، ومراقبة بلدان شمال إفريقيا وأن يمنع استرقاق المسيحيين والقضاء على القرصنة، مع فرض التعامل مع أسراهم على أنهم أسرى حرب وليسوا رقيقا.

من هذا المنطلق؛ عينت بريطانيا جورج وارنغتون في طرابلس أحد أهم المدن الفاعلة في مجال النشاط التجاري مع الصحراء، ومفتاح إفريقيا القريب للتوغل البريطاني في أقاليم جنوب الصحراء، حيث أخذ جورج وارنغتون يعمل على إدارة الصراع الاستعماري ضد فرنسا الصناعية التي كانت لها نفس الغرض، كما عمل على توطيد علاقته مع يوسف باشا القرمنلي، الذي كان يرى أن الحكومة البريطانية بإمكانها أن تُزوِّده بالأموال مقابل دعمها لمخططها في الصحراء وأقاليم جنوب الصحراء[1].

وتأكيدا لأهمية المنطقة أرسلت وزارة المستعمرات البريطانية بتدبير من وارنغتون أوّل بعثة علمية استطلاعية في الصحراء الكبرى، تحت واجهة الحد من تجارة الرقيق وذلك عام 1818م بقيادة الطبيب ريتشي (Ritchie)، كما جهزت الجمعية الإفريقية البريطانية ما بين عامي (1822–1824م) بعثة للسفر إلى إفريقيا جنوب الصحراء، وتمثيل المصالح البريطانية في دول بحيرة التشاد، فكانوا ينقلون معهم نماذج من البضائع البريطانية ليُقدموا لهم معلومات عن التجارة والأسعار.

هذه المساعي كانت فرنسا على علم بها بالرغم من تصدي القنصل العام البريطاني وارنغتون لها ، إلا أن الرحلات والبعثات الفرنسية تحركت من طرابلس، بنغازي، الإسكندرية والقاهرة لدراسة مراكز التجارة الصحراوية الغامضة في فزان، ففي سنة 1824م بعثت الجمعية الجغرافية الفرنسية جان ديمون باكو (Jean Daimoun Bacouet) من الإسكندرية عن طريق سلوم إلى درنة، ومنها إلى أجدابيا ثم إلى الجنوب حيث أوجلة وجالو.

لكن الصراع بين بريطانيا وفرنسا حول مواقع النفوذ لهما في صحراء ليبيا وإفريقيا جنوب الصحراء، جعل فرنسا تسارع لاحتلال الجزائر لهدف منافسة بريطانيا في التجارة العابرة للصحراء الكبرى، إن لم نقل أنها كانت تسعى لتحويل التجارة الرائجة في غدامس وغات والتي كانت تحت سيطرة البريطانيين والأتراك باتجاه الصحراء الجزائرية وقطع الطريق الصحراوي على بريطانيا في هذه الجهة، وهذا ما سنكتشفه في المباحث اللاحقة لهذا الفصل.

4. الدراسات والمشاريع الفرنسية عبر الصحراء الجزائرية بدايات الاحتلال :

---

[1]. جاسم محمد شطب العبيدي، "**التجارة الصحراوية الإفريقية والمسألة الشرقية في القرن التاسع عشر ومطلع العشرين**"، مجلة كربلاء العلمية، المجلد السابع، ع 4، 2011، ص. 56–57.

بالاستناد إلى الترتيب الكرونولوجي للأحداث التاريخية، يجعلنا نُرجّح أن السبب الحقيقي لاحتلال فرنسا للجزائر هو التجارة العابرة للصحراء، فبعد استحالة توغل فرنسا في أقاليم الدولة العثمانية خلال الفترة الحديثة، رغم كل المحاولات التي كانت تفتعلها في سبيل احتلال الجزائر، مالت نحو المحيط الأطلسي لمشاركة الدول الأوروبية في عملية الاستكشاف والاستغلال، فمارست تجارة الرقيق قرابة قرنين من الزمن مع العالم الجديد وأوروبا.

لكن متغيرات القرن التاسع عشر، حمل فرنسا على تحقيق حلمها التجاري عبر الصحراء الكبرى، ففي شهر أوت 1815م، عينت فرنسا بيير دوفال قنصلا لها في الجزائر وأعلن استعداده لتصفية الديون، ولم تكن فرنسا هي الدولة الوحيدة التي كانت لها أطماع في الجزائر بل أيضا بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي طالبت بإلغاء الجزية على سفنها. وفجأة بدت لدى بريطانيا أطماع الاحتلال والتدخل في الجزائر، حيث أرسلت حملة بحرية في أفريل1816م، والتي كانت نهايتها تبادل الأسرى وتجنب الصدام، وهكذا اتفقت الدول الأوروبية منذ مؤتمر فيينا عام 1814م ومؤتمر إكس لاشابيل عام 1818م على مبدأ القضاء على دار الجهاد.

بعدها قامت كل من انجلترا وفرنسا ببعث سفارة إلى الداي لتعلمه بقرارات مؤتمر اكس لاشابيل التي تنص على منع ما يسميه بالقرصنة وتجارة العبيد، وكان ردّ الداي بالرفض، وأكدّ حقه في حرية التصرف في المنطقة، وخلال هذه الفترة كان أحمد باشا يعمل على تقوية علاقاته مع الباب العالي، وبالرغم من الدعم الحربي الذي حصلت عليه القوة العسكرية الجزائرية من السلطان محمود الثاني لمواجهة تهديدات كل من فرنسا وانجلترا، إلا أن علاقة الجزائر بالخلافة العثمانية بقيت شكلية وصورية.

يندرج مشروع احتلال فرنسا للجزائر في حقيقة الأمر تحت إطار المشروع التوسعي الاستعماري في الوطن العربي ويعزى تعميقه وتوسيعه إلى نابليون بونابرت، الذي كان يرغب في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة فرنسية، وما كان من ملوك فرنسا إلا استغلال هذه الفكرة ليقوموا بتعويض ما فقدوه من مستعمرات في أوروبا وجزر الهند الغربية.

إن الهدف الحقيقي لحملة فرنسا على الجزائر، لم يكن تأديب الداي الذي جرح الكرامة الفرنسية كما يتزعمون، وإنما هو العمل على تأسيس إمبراطورية استعمارية جديدة في إفريقيا قاعدتها الجزائر، لأنها تمثل حجز الزاوية للتحكم في منافذها التجارية في شمال ووسط وغربي إفريقيا.

فما لبثت أن استقرت في الجزائر لسنوات قليلة من احتلال شمال الجزائر، حتى شكّلت لجنة الاستكشاف العلمي بالجزائر عام 1837م من أجل؛ القيام بدراسة التجارة الصحراوية من

خلال معرفة المبادلات، أنواع السلع، وسائل الدفع، المراكز التجارية وطرق منافذها خارج الصحراء[1].

فعملت على دراسة تجارة الصحراء الجزائرية لتحويل التجارة من غات وغدامس نحو الجزائر وتونس، حيث وضع كاروت (Carette) دراستين بيّن فيهما الأهمية التجارية للصحراء الجزائرية، عن طريق استقائه للمعلومات من طرف أصحابها[2]. في حين نشر دوماس عام 1845م كتابا بعنوان: "الصحراء الجزائرية"، قدّم فيه دراسة حول نسبة تقدم الفرنسيين في تعرُّفهم على الصحراء خلال ذلك الوقت، كما تحدث عن الجهود المبذولة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول هذه المناطق الصحراوية قبل التوغل فيها[3].

كما أكّد على أهمية التجارة في الجنوب وأوضح أن بسكرة تُعد مركزا تجاريا هاما للتجار العرب الوافدين من بوسعادة، أولاد نايل، تقرت، وادي سوف، ... الخ، لهذا يقتضي توسيع الاحتلال جنوبا لتوسيع تجارتهم إلى داخل إفريقيا[4].

فيما بعد أشار فيرو (Feraud) إلى أهمية ورقلة التجارية بقوله: « **أنه باحتلال ورقلة يمكن إقامة إدارة فرنسية قوية أساسها السوق التجارية التي ستكون هامة للأوروبيين والعرب والميزابيين والسود واليهود**[5]».

إضافة إلى الدراسات المقدمة، ظهرت عدة مشاريع بهذا الخصوص، أهمها ما قام به بوديشون (Bodichon) الذي تصوّر أهمية مشروع الربط بين الجزائر وتنبكتو، على اعتبار أن سكان الجنوب بأمسّ الحاجة إلى المواد الغذائية التي تأتيهم من الشمال، بالإضافة إلى إمكانية فتح طريق الصحراء بل وعبورها نحو إفريقيا الغربية، وبالتالي استئثار فرنسا على تجارة الصحراء ودواخل إفريقيا، فهي بإمكانها أن تجعل من الموانئ الجزائرية منافذ لتجارة إفريقيا الغربية ومن

---

(1). جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1994، ص.139 .

(2). E. Carette, **Recherches sur la géographie et le commerce de l'Algérie Méridionale**, T.8, Imp. Royole, Paris , 1844, p.159-161.

(3). Daumas, **le Sahara Algérien (études, géographiques, statistiques et historiques sur la région au sud des établissements français en Algérie)**, S.M.E, Paris, 1845, p. 6 .

(4). Broc Numa, **« les Français face à l'inconnue Saharienne (géographes, explorateurs, ingénieurs 1830-1881) »**, Annales de géographie, T.96, N°.535, 1987, p 304.

(5). Daumas, Op.cit, p 9 .

الواحات مراكز عبور لها، كما تمثل هذه المناطق قوة استهلاكية هائلة تقدر بـ 20 مليون نسمة وستصبح أسواقا ضخمة للمنتجات الصناعية الفرنسية[1].

منذ عام 1844م أصدر البرلمان الفرنسي قانونا يقضي بمد منطقة الاحتلال نحو الجنوب والارتكاز حول مراكز المبادلات التجارية بين الشمال والجنوب في كل من سبدو، سعيدة، تيارت وبوغار، حيث تم تتويج تلك السنة باحتلال بسكرة التي كانت مفتاح التجارة الصحراوية من الجهة الشرقية[2].

في وقت لاحق قامت الجمعية الإنجليزية بإرسال هنري بارث الألماني؛ من أجل تنظيم تجارة لها في السودان والصحراء ، فبدأ رحلته من طرابلس من أجل الوصول إلى نهر النيجر رفقة جيمس رشادسون وأوفروانغ، فوصلوا إلى بورنو وهناك افترقوا، فقصد بارث بحيرة التشاد ثم بحيرة يولا ومنها اتجه نحو الغرب فوصل إلى كاتسنا، ثم سوكوتو وواصل طريقه حتى وصل نهر النيجر، واتجه شمالا نحو تنبكتو التي وصلها في شهر سبتمبر 1853م، بعد ثمانية أشهر تقريبا غادرها وعاد إلى طرابلس ثم لندن[3].

بعد أن قدم بارث للعالم معلومات جغرافية وتاريخية دقيقة حول الصحراء والتشاد، كتب مقالا قبل وفاته بقليل ونشره في نشرة الجمعية الجغرافية بباريس؛ حثّ فيه فرنسا على القيام بعمل جبار وواسع في الصحراء الإفريقية وطلب منها أن تستحوذ على هذه المناطق وتربطها بالجزائر، في الوقت نفسه عليها أن تتفَهّم عقلية سكان تلك المناطق وتحترم معتقداتهم خاصة الدين الإسلامي، لذلك يُستحسن اختيار روادها لهذه المهمة، مع استعمال أساليب متعددة معهم، بحمل السيف والبندقية بيد والكتاب والقلم بيد أخرى، هذه التوصيات وجدت آذان صاغية من قبل السلطات الفرنسية، نكتشف حيثياتها في المباحث التالية.

في الأخير نستنتج؛ من خلال معالجتنا لعنصر الدوافع الحقيقية لإلغاء تجارة الرقيق؛ اتضحت لنا جملة من الحقائق كانت وراء إطلاق حملة ضد تجارة الرقيق، يمكن تلخيصها في عناصر أساسية أهمها؛ كانت المبادئ التي نادي بها كل القائمين على الثورات التي ألهبت الأمريكيتين من كل الفئات (عبيد، كريول، مولاتو وحتى البيض)، توحي لنا بنضج الفكر التحرري

---

[1]. جمال قنان، المرجع السابق، ص.141-142.

[2]. جمال قنان، نفسه، ص.140.

[3].إبراهيم مياسي، "**الاهتمام الفرنسي بالصحراء**"، مقال ضمن كتاب طريق القوافل، مطابع ڤرفي عمار، باتنة، 2001، ص.85-86.

الديموقراطي لكل المستعمرات آنذاك، لإقامة بلدان مستقلة يسودها العدل والمساواة، الأمن والرفاهية، بلدان تحكم نفسها بنفسها دون أي استغلال أو عبودية.

كما يتضح جليّا أن استقلال العديد من مستعمرات العالم الجديد، قد أجبر القوى الأوروبية على البحث عن بديل لتمويل مصانعها بالمواد الأولية، فكان لعامل محاربة تجارة الرقيق عبر المحيطات والبحار والصحاري له علاقة وثيقة بالسياسة الاقتصادية الجديدة لأوروبا الغربية بالقارة الإفريقية، وبالتالي شهد القرن التاسع عشر تحوُّلات تجارية عميقة بغرب إفريقيا من خلال الاستثمار في التربة الإفريقية.

إن اللجوء الأوروبي إلى الاستثمار في التربة الإفريقية؛ لم يكن من باب المجازفة، وإنما كانوا على بيّنة من إمكانية إنتاج ذات المحاصيل التجارية التي كانت تنتج على مستوى جزر الانتيل، وهذا عن سابق تجربة مع بدايات تواجدهم على سواحل إفريقيا الغربية، لكن جشع الأوروبيين وحبّهم في تملك ما ليس لهم حق فيه، جعلهم يقدمون على إبادة السكان الأصليين لأمريكا، واستبدالهم بالعمالة الإفريقية بالمجان، على أن يستثمروا في التربة الإفريقية بأيادي الأفارقة على اعتبار أن لأراضي إفريقيا مالكين، لذلك فإن إدخال الزراعة والصناعة بين الزنوج يعجل الأفارقة يعملون هم وعبيدهم في أراضيهم التي لن تكون لهم وهذا يتناقض مع سياستهم الاستعمارية، على عكس الأمريكيتين التي أضحت أراضهم بعد الإبادة الجماعية لسكانها ملكا لهم دون منازع.

لذلك يمكن القول؛ أن حقيقة إلغاء تجارة الرقيق لم تكن نتاج صحوة الضمير الأوروبي، إنما إلغاء تجارة الرقيق كان أسلوبا لفسح المجال للتوغل إلى دواخل إفريقيا وعقد اتفاقيات ومعاهدات بين ملاك الأراضي، للشروع في عملية إنتاج المحاصيل التجارية بإفريقيا بأيادي الأفارقة، تمهيدا لاحتلال إفريقيا، فكان لأوروبا الغربية واسع النظر في كيفية إحلال إفريقيا محل الأمريكيتين، لذلك يعتبر مؤتمر فيينا عام 1814م وإكس ليشابيل عام 1818م من أهم المؤتمرات التي عقدت بين الدول الأوروبية في بدايات القرن التاسع عشر، لتنفيذ سياستهم الاستعمارية الجديدة بالقارة الإفريقية.

كان الغرض من هذين المؤتمرين؛ تحقيق ما عجزوا عن تحقيقه في القرن الخامس عشر، عندما كانت الدولة العثمانية ذات إمبراطورية قوية مترامية الأطراف تحمي سواحل شمال إفريقيا من التوغل الأوروبي فيها، لكن موازين القوى تتغير مع بدايات القرن التاسع عشر لصالح القوى الأوروبية، فكان لفتور الدولة العثمانية من أهم العوامل التي ساعدت الدول الأوروبية على فرض

قوانينهم على سواحل البحر المتوسط وعبر الصحراء الكبرى، من خلال حماية سواحل ودواخل إفريقيا من القرصنة البحرية وتجارة الرقيق عبر الصحراء.

إن هذه الحجة التي أقاموها كانت لإغراض اقتصادية صرفة، هدفها القضاء على القوة البحرية العثمانية في مياه البحر المتوسط عامة، وكذا القضاء على السيطرة البحرية الجزائرية في غرب البحر المتوسط خاصة، والتحكم في منافذ التجارة الصحراوية، من خلال البحث عن مواد أولية لصناعتهم المتنامية باستمرار وإيجاد أسواق لتصريف منتجاتهم المصنعة، فكانت حلم اختراق الصحراء الكبرى يراود كل الدول الأوروبية، وتتضح هذه المسالة أكثر من خلال التنافس الشرس بين القوتين العظيمتين آنذاك فرنسا وبريطانيا في صحراء ليبيا، ومسارعة فرنسا لاحتلال الجزائر في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، بدلا من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتين كانتا لهما نفس النوايا الاستعمارية للجزائر.

كان حلم فرنسا حينها؛ تأسيس إمبراطورية استعمارية جديدة في إفريقيا تكون قاعدتها الجزائر، فتم تتويج هذا المسعى بإنشاء لجنة الاستكشاف العلمي بالجزائر سنة 1837م، لهدف دراسة التجارة الصحراوية، وهو ما يتضح من خلال الدراسات والمشاريع التي قدمها الرحالة والباحثون الغربيون مثل كاروت، فيرو، بوديشون، بارث وفلاتزر والتي جسدت على أرض الواقع خلال الفترة الاستعمارية.

II. مظاهر الاهتمام الفرنسي بالتجارة العابرة للصحراء في الجزائر وإفريقيا الغربية.

إن المتتبع لمسار السياسة الفرنسية خلال فترة تواجدها بهذه المناطق، يدرك مدى تنفيذها لتوصيات هنري بارث؛ ففي سنة 1855م قدمت الجمعية الجغرافية بباريس مبلغا بستة آلاف فرنك، لمن يقوم برحلة من الجزائر إلى السنغال أو بالاتجاه المعاكس، بشرط أن يمرّ بتنبكتو[1] ويأتي بمعلومات دقيقة حول تنظيم القوافل وطرقها، مواردها الطبيعية ومنتجاتها، أهم المراكز التجارية وسلعها وأسعارها، كما لا ننسى اهتمامها بالجانب الثقافي لهذه المجتمعات لأغراض استعمارية. والسؤال المطروح: كيف نفسر تدافع الوسائل الفرنسية لعبور الصحراء الجزائرية؟.

1. البعثات الكشفية ودورها في عملية اختراق الصحراء:

ظلّت منطقة الصحراء خلال القرن التاسع عشر محل اهتمامات الفرنسيين، فقد حرصت فرنسا على منافسة الدول الأوروبية في مجال التجارة عبر الصحراء الكبرى، واعتبرت الصحراء الجزائرية بمثابة حجر الزاوية للتحكم في منافذها التجارية الأفقية والعمودية، هكذا جاءت مجموعة من الرحلات استجابة لهذا الغرض.

ومن أهم الرحّالين الذين اهتموا بهذا الجانب نجد الرحّالة الجزائري سيدي الحاج عبد القادر بن أبا بكر بن هيبة الله الشريف التواتي، مولود بقرية تيديكلت بمنطقة آولف؛ الذي قام برحلة من تقرت إلى سيغو، أين قدّم للفرنسيين معلومات في غاية الأهمية حول التجارة الصحراوية سنة 1849م وأهم القبائل المتحكمين في هذه التجارة، حيث أُستُدعي الرحالة لتقرت للقاء الفرنسي (Du Coudet) المعروف باسم حجي عبد الحميد باي، الذي طلب منه تدوين أبجدية الطوارق ومعلومات حول الأهالي للمناطق الصحراوية مع تدوين قائمة بأسمائهم، كما كلّفه الضابط بواسوني (Boissonet) بنفس الطلب، إضافة إلى معلومات التجارة العابرة للصحراء الجزائرية[2].

وهكذا زودتهم تلك الرحلة بمعلومات هامة حول قادة القبائل الصحراوية والطرق والمسالك الصحراوية، وقدّم لهم الرحّالة وصفا لطبيعة الأراضي التي مرّ بها ومواردها الاقتصادية بأسمائها المحلية.

---

[1]. إبراهيم مياسي ، **الاهتمام الفرنسي بالصحراء**، نفسه، ص.85، 86.

[2]. L'Abbé Barges, **Le Sahara et le Soudan, (documents historique et géographiques)**, Just rouvier libraire-éditeur, Paris, 1853, p.4.

كما حدّد لهم عددا من منابع المياه والوديان وأسماء النباتات والأشجار التي تنمو بالمناطق التي زارها، إلى جانب إحصائه للثروات المعدنية الموجودة بالمناطق التي عبرها من الأحجار الكريمة والألماس. كما أفادهم بأهم الأسواق المنتشرة في تلك المناطق، حيث نوّه القس بارجيس بهذه الرحلة وقال إنها عمل مفيد ونافع للتعرف على أحوال الصحراء الجزائرية والسودان الغربي، حول جوانب سياسية، تاريخية ، اقتصادية وجغرافية[1].

يبدو من خلال هذه الرحلة المبكّرة لفترة احتلال فرنسا للجزائر، أن فرنسا كانت منذ البداية على علم بتحكم الطوارق في التجارة الصحراوية، لذلك كانت جُلّ البعثات منصبة نحوهم وبعض القبائل التجارية للصحراء الجزائرية، حيث تكشف لنا الرحلات التالية سرّ هذا الاهتمام.

من أهم الرحلات التي عالجت أيضا موضوع التجارة الصحراوية، نجد الرحّالة بونمان فرنسوا لويس[2]، الذي كلفه الحاكم العام للجزائر راندون، بالقيام ببعثة من تقرت إلى غدامس سنة 1856م، لغرض معرفة أسعار منتجاتها ليُقدّروا أسعار منتجاتهم أثناء التبادل التجاري[3]. لأن الفرنسيين كانوا مهتمين بوادي سوف بدليل الوصف الدقيق الذي قدّمه الرحالة حول تنظيم قوافل سوف والتركيز على علاقات غدامس معهم ومنتجاتهم، حيث زوّدتهم تلك الرحلة بمعلومات هامة عن تنظيم القوافل وسيرها والأخطار التي قد تتعرّض لها وكيفية مواجهتها.

كما زوّدتهم الرحلة بمعلومات هامة عن تنظيمات وقوانين غدامس، ووسائل التبادل التجاري المستعملة وقتها، وأهم السلع والمبادلات التجارية بين غدامس والمتعاملين معها من سوافة، سودانيين، تونسيين، طرابلسيين وفيلاليين.

---

(1). فارس كعوان،"**الاستشراق الفرنسي والتراث التواتي (قراءة في رحلة عبد القادر بن أبي بكر التواتي بن هيبة الله)**"، مقال ضمن مجلة كان التاريخية الإلكترونية، السنة الرابعة، ع 12، يونيو 2011، ص.42.

(2). ولد بونمان فرانسوا لويس في باستيا (كورسيكا) بتاريخ: 18 أكتوبر 1817م، والده كان حاكما عسكريا، نزل بالجزائر مع عائلته، تعلّم لغة البلد وتمكّن منها بشكل جيد[2]، هذا الشاب المسيحي نزل بخيمة بن علال (Ben-Allal) فمنحه، اسما عربيا وهو مصطفى (Mustapha) ، حيث ظهر في كتابات أبي القاسم سعد الله باسم مصطفى بونمان الجزائري، وبعد فترة قرّر بونمان مغادرة المنطقة وانخرط كمتطوع في الفرقة الأهلية للدرك بالجزائر وكلّف كمترجم عسكري مساعد. تقلّد عدة مناصب منها رقيب في فرقة الصبايحية، وبعد عودته من رحلته إلى غدامس عُيّن ضابطا في الفيلق عام 1857م. تمّت ترقيته إلى قائد السرية خارج المصلحة التي كان يعمل بها. توفي في كال (Calle) بتاريخ: 13 جانفي 1887م، بينما كان في مهمة تفتيشية. حضر جنازته بعض ممثلي الطرق الصوفية من التيجانية والرحمانية وبحضور المسؤولين الفرنسيين. عاش زنديقا ودفن وفق مزيج من الدين المسيحي والإسلام. **ينظر:**

- faucon NARCISSE , **Le livre d'or de L'Algérie,** T.1, librairie Algérienne et coloniale, Paris, 1889 , p 90.

كما تعرّفوا من خلال هذه الرحلة على أهم المراكز التجارية التي كانت تتعامل معها قبائل الصحراء الجزائرية مثل غدامس، تنبكتو، المغرب وغات ، حيث ركّز الرحالة على المسالك المؤدية بجهة الصحراء الجزائرية والسودان، باعتبارها محلّ اهتمام الفرنسيين ، أين أوضح الرحّالة بدقة أسعار كل السلع وفصّل بين سلع الشمال وسلع بلاد السودان.

كما أوضح أن غدامس ليست سوى محطة تخزين بين شمال إفريقيا ووسطها، وأهم هذه المراكز هي غات لأنها أكبر أسواق إفريقيا الذي يدوم أربعين يومًا، أين يتم إيداع جميع منتجات القوافل من الشمال والجنوب[1].

هذه الرحلة أتت بنتائج قيّمة، الأمر الذي حفز فرنسا على بعث رحّالين آخرين إلى غدامس وغات في وقت لاحق مثل الجزائري اسماعيل بوضربة؛ الذي كلّفه راندون بمهمة من الأغواط إلى غات سنة 1858م، لاكتشاف شمال أزجر والوصول إلى غات، لاختبار زعمائهم في موضوع تسهيل ربط علاقات تجارية بين غات والجزائر[2].

هذه الرحلة جاءت نتاجا للعمل الكشفي الذي قام به الرحالة بونمان نحو غدامس، حيث توصل إلى نتيجة مفادها أن غات هي المحور الأساسي للتجارة وليس غدامس[3]، من النتائج التي توصلت إليها فرنسا من خلال هذه الرحلة؛ معرفة مدى أهمية التجارة الإنجليزية بهذه المنطقة ووسط إفريقيا، وفي ظل التنافس التجاري بينهما سعت فرنسا لانتهاج سياسة بريطانيا لجلب التجارة الصحراوية عبر الجزائر كما كانت في السابق، من خلال استغلال تجار القوافل لقبائل الصحراء الجزائرية لاسيما قبيلتي الشعانبة وسوف، ويكون لفرنسا ممثّلون لهم في ميزاب وورقلة.

الأمر الذي يّفسر لنا معاهدة الحماية مع بني ميزاب وكذا الاهتمام الفرنسي بورقلة من خلال المذكرة المسلمة للجنة الجغرافيا من طرف السيد دولاسب (De Lesseps) يخبر السيد دوفيريي ما يلي: « **إن إنشاء خط سكة حديدية من الجزائر إلى ورقلة لشيء ممتاز تقوم به فرنسا، لقد كانت ورقلة منذ مائتي أو ثلاثمائة سنة المستودع الكبير للبضائع ونتيجة لأحداث**

---

(1). F.L.Bonnemain, **« Voyage à R'ADAMÈS »**, R.A.C, décembre 1859, Imp. de Ch.Lahure et C^IE, Paris , 1859, p.125.

(2). Ibid, p.101- 102.

(3). Ibid, p.131.

سياسية تحول تُجار قوافل الهاوسا وتنبكتو باتجاه طرابلس وطنجة، لكن اليوم لا يمكن أن تُؤثر في ازدهار ورقلة[1]».

لكون الطوارق يتوزعون بالصحراء فهم الذين يتحكمون في منافذ عبور الصحراء، عاودت الرحلة من طرف الفرنسي دوفيريه وذلك للتأكد من رد فعل الطوارق تجاه الفرنسيين، من أجل ربط علاقات تجارية بين فرنسا والطوارق، النتيجة كانت تهيئة الأرضية لإبرام معاهدة غدامس التجارية، حيث تم استدعاء زعيم الطوارق الديني الشيخ عثمان لزيارة العاصمة وقسنطينة خلال حكم المارشال راندون ومرة أخرى في عهد الماريشال الدوق دومالاكوف بيسلي لزيارة العاصمة وباريس، وبعد التأثير فيه قبل هو والشيخ ايخنوخن، وتمّ إمضاء المعاهدة التجارية من طرف الشيخ ايخنوخن نيابة عن القبائل الأخرى[2].

بعدها أُستثمرت هاتان الرحلتان من طرف فلاترز لرسم خطوط السكك الحديدية عبر ورقلة والأهقار ومنها نحو إفريقيا الغربية والوسطى، فبعد سلسلة من البعثات الاستكشافية نحو الصحراء التي مثّلها الضبّاط وبعض المغامرين الفرنسيين والعملاء الجزائريين، ظهرت فكرة مدّ خط حديدي عبر الصحراء في ستينيات القرن التاسع عشر، لهدف نقل البضائع واختصار الزمن الذي كانت تستغرقه القوافل، هذا المشروع أسال حبرا كثيرا ونقاشا طويلا بين محبذ ومشكك للمشروع[3].

خُتم بإرسال فلاترز[4] رفقة طاقم من المهندسين لرسم الخطوط الأولى لطريق السكك الحديدية عبر ورقلة والأهقار بين سنتي (1880-1881م). بعد أن مدّت فرنسا خطوط السكك

---

(1). V .Derregagaix , **Exploration du Sahara , (les deux missions du lieutenant-colonel Flatters)**, Imp. émile martinet, Paris, 1882, p.6.

(2). يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.54.

(3). جمال قنان، المرجع السابق، ص.143.

(4). ولد **بول فلاترز** في لافال بفرنسا في: 16 سبتمبر 1832م، دخل الكلّية العسكرية سان سير في: 07 نوفمبر 1851م، تخرّج منها برتبة ملازم في: 8 نوفمبر 1854م[4]، عُيّن ملازمًا للفرقة الثالثة (Zouaves) في: 23 أفريل 1855م. بعد دخوله إلى الجزائر، تمكّن في ظرف قياسي من الدخول إلى فئة المستخدمين الخاصة بشؤون الأهالي[4]، فدخل في خدمة الشؤون العربية يوم: 1 جويلية 1856م، تقلّد عدة مناصب منها نائب في مكتب قسنطينة تابع لمنطقة تاڤيطونت (Takitount) في : 23 فيفري 1858م، ثم لمنطقة تاوريرت ايغيل في: 1 مارس 1859م. نقيب سنة 1861م ، رئيسا لمكتب العرب في سعيدة سنة 1865م ، قائد عسكري في الأغواط سنة 1876م، وهذا لأنه كان يعرف كيف يتعامل مع قبائل البدو الرّحل ويُقيم علاقات معها[4] وأخيرا عُيّن مقدّم كولونال في: 03 ماي 1879م. قتل من طرف الطوارق في تينترابين بالصحراء بتاريخ: 16 فيفري 1881م[4]. **ينظر:**

- faucon , Op.Cit , p.247.
- V .Derregagaix , Op.Cit , p.130.

الحديدية في شمال الجزائر، أزمعت على تكملة هذا المشروع عبر الصحراء وبعد اقتراح مجموعة من المشاريع من طرف المهندسين والخبراء، تم التوصل إلى إحداث ثلاثة خطوط وهي: الخط الشرقي عبر غدامس ، الخط الأوسط من ورقلة إلى أمقيد ومنه نحو النيجر أو بحيرة التشاد، الخط الغربي عبر توات، بعد مباحثات فيما بينهم، وقع الاختيار على الطريق الأوسط، لاعتبارات سياسية تم تسطير برنامج له للتوغل الهادئ عبر أراضي الطوارق[1].

الخريطة رقم 05: خريطة المشاريع الفرنسية العابرة للصحراء الجزائرية

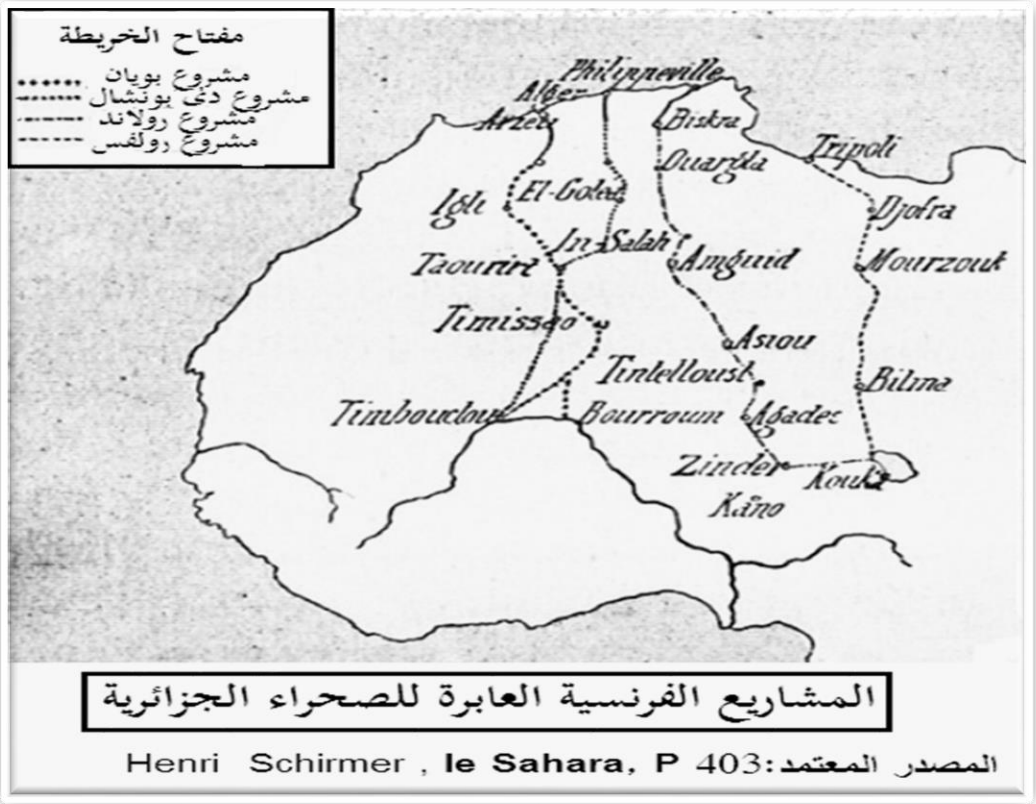

قبل رسم طريق للسكة الحديدية في الصحراء، رأى الفرنسيون أنه يجب إعادة تيار القوافل التجارية الذي كان يربط ورقلة ، زندر، كانو وكاتسنة (بلاد الهاوسا) وبين ورقلة وتنبكتو باتجاه النيجر. هذان الخطان يسيران معا من ورقلة إلى أغلاشم (Aghellachem) أين يفترقان، فطريق النيجر الذي كان يمر على تيمساو (Timissao) كان يصل في القديم مدينة غاو، يجب أن يمر

[1]. مياسي، **الاحتلال الفرنسي**، ص.441-442.

الآن على تنبكتو والطريق الثاني لبلاد الهاوسا كان يمر عبر سبخة أمدغور التي بها منجم غير قابل للنفاذ من الأملاح بشرق الأهقار ومدينة أقدز يجب تنفيذه(Acadez) [1].

إن المتتبع لمسار رحلة فلاترز، يدرك أن البعثة اتّبعت الطريق الذي يربط ورقلة بهذه المناطق لدراسة طبوغرافيتها، ومعاينة العقبات التي تعترض مسار السكة الحديدية، حيث ذكر فلاترز أنه يمكن إعداد خط دون صعوبة إلى أكثر من 4.000 كلم جنوب ورقلة ، عبر القاسي والحمادة والرق.

حسب ما أشارت إليه الرحلة أنه تم إعداد خريطة لكل البلدان التي عبروها، على أساس معلومات واضحة ومشاهدة للمناطق الشرقية والغربية والتي وسّعت معارفهم الجغرافية حول الدرجة 32° لخط عرض شمالا بالقرب من الدرجة 24°، كما تم وضع مخططين لمسار السكة الحديدية حسب المعلومات التي اشرنا إليها أعلاه.

لكن مقتل فلاترز من قِبل طوارق الأهقار أوقف الزحف نحو بلاد الطوارق، وبعد مؤتمر برلين(1885م)، شهدت هذه المناطق حركة واسعة في المجال الكشفي والعسكري للجنوب الجزائري، وإفريقيا الغربية ووسطها على حدّ سواء، وذلك من أجل ربط مستعمراتها بعضها البعض فكان الاهتمام مُنصب حول بلاد الطوارق وتوات .

أ. بلاد الطوارق:

إن المناطق التي يتوزع بها الطوارق[2] واسعة جدا في الصحراء الكبرى من الأهقار والتاسيلي ، النيجر ومالي، هذه المناطق كانت محلّ اهتمام الفرنسيين، حيث اشتدّ هذا الاهتمام ابتداء من عقد الثمانينيات لاسيما بعد عقد مؤتمر برلين، أين شهدت تلك المناطق منافسة حادة في مجال التوسع بين الدول الأوروبية، فسارعت فرنسا لتكثيف المجال الكشفي من الاتجاهين عبر الجزائر وإفريقيا الغربية، للوصول إلى أفضل النتائج وتحقيق مشروعها التوسعي والتجاري، كانت هناك رحلات عديدة خلال الفترة الممتدة ما بين (1885-1914م)، نذكر البعض منها:

---

[1]. V .Derregagaix , Op.Cit, p.7.

[2]. ينقسم الطوارق إلى ثلاثة فروع أساسية؛ طوارق التاسيلي الأزجر، الأهقار وأدرار ايفوغاس وهي موزعة من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، غير أن معظم الطوارق الذين يُقدّر عددهم بنحو مائة وأربعين ألف نسمة، مُوزعين في مناطق أخرى لاسيما في الآير وشمال السودان وشرقه، ويُعتبر الأهقار مركزهم. **ينظر:**

- إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص.175-176.

رحلة الملازم بالات (Marcel Palat)؛ لاكتشاف قصور تيديكلت سنة 1886م ، كما قام الضابط ميري (Méry) برحلة إلى بلاد الطوارق أزجر ؛ من أجل مناقشة مسألة حرية المرور للقوافل الفرنسية إلى بلاد السودان الأوسط.

الخريطة رقم 06: الكشوفات الجغرافية في إفريقيا جنوب الصحراء القرن التاسع عشر

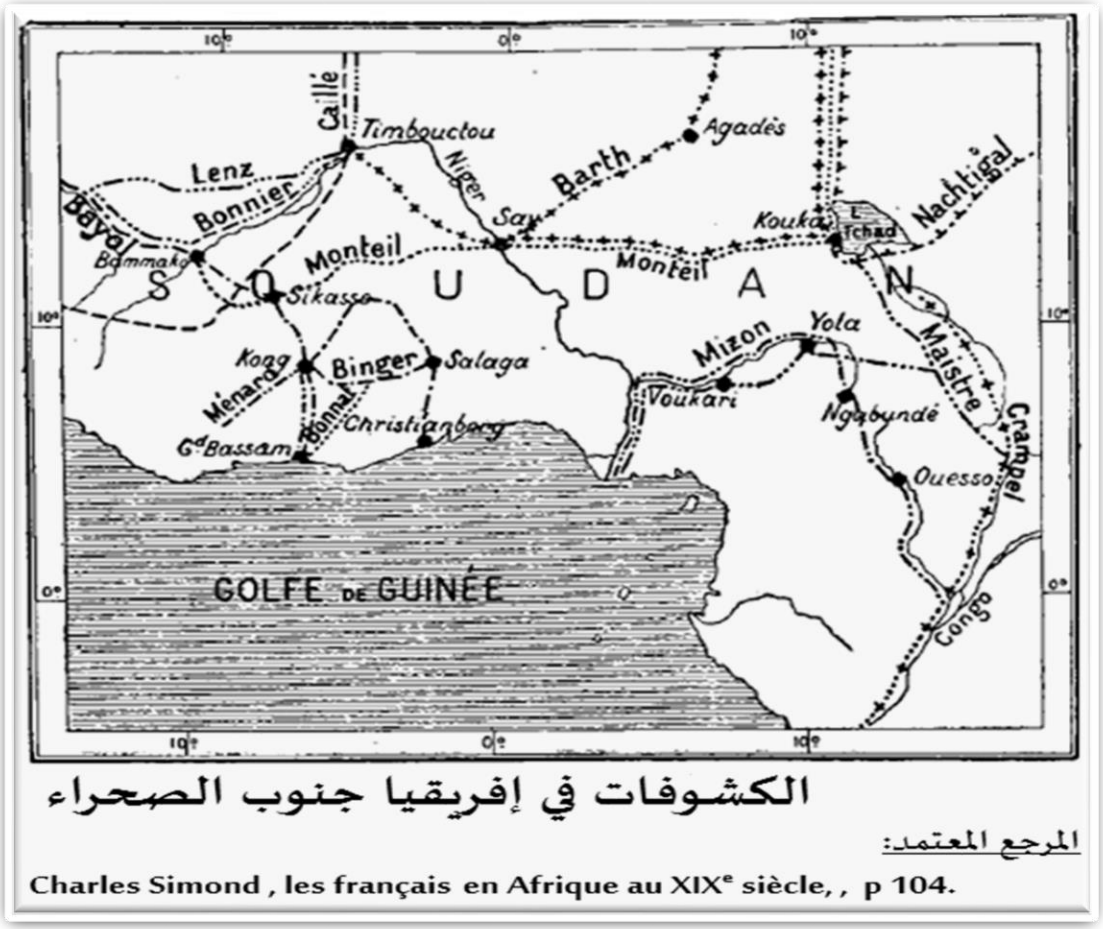

بعثة مونتاي (Monteil) ما بين (1890–1892م)؛ هي أولى البعثات الاستكشافية في النيجر فكانت لغرض الكشف الجغرافي لمنعطف نهر النيجر، مع فتح طريق للربط بين الأملاك الفرنسية بالسودان مع الساحل الأطلسي، وكذا الاستطلاع على الخط الذي يربط بين ساي وباروا واكتشاف كانم وكوكيا وودّاي لمد نفوذ فرنسا إلى هذه المناطق[1]. كما أن بعثتي توتيه (Toutée) وهورست (Hourst) نحو مجرى نهر النيجر، قد مكنتهما من دراسة المجرى وإمكانيات الملاحة فيه لأغراض تجارية.

[1]. يحي بوعزيز ، « **اهتمامات الفرنسيين بالطوارق ومنطقة الأهقار من خلال ما كتبوه** »، مقال ضمن **مجلة الأصالة**، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، مارس 1971م، ص.57، 119.

كما أن بعثة بول فولي(Paul Voulet) وجوليان شانوان (Julien Chanoine)، جاءت بعد الاتفاقية الفرنسية الانجليزية يوم: 14 جوان 1898م وبموجبها حُدّدت مناطق نفوذ الدولتين في السودان الفرنسي، حيث كُلّف هذان الضابطان للذهاب والتّعرف على خط التحديد الواقع بين نهر النيجر وبحيرة التشاد (ساي وباروا)، كما أن هدف الرحلة أيضا هو البحث عن كيفية التوغل في مناطق شرق التشاد[1].

بعثة فورو (Foureau) ولامي (Lamy) ؛ لاكتشاف بحيرة التشاد وإثبات قوة فرنسا على الطوارق، لأن هذه الرحلة جاءت بعد مقتل فلاترز، حيث انطلقت البعثة من ورقلة يوم: 23 أكتوبر 1898م وقطعوا مسافة ألفي كيلومتر عبر الصحراء، حتى وصلوا إلى التشاد بعد عام كامل من الزمن، وتعتبر هذه الرحلة أول عبور من الصحراء الجزائرية إلى التشاد.

خُتم القرن التاسع عشر ببعثة فلامون (flamand)؛ الذي قدّم معلومات في غاية الأهمية حول الجيولوجية، الريّ الصحراوي، الجغرافيا الفزيائية والفلكية وكذا الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة وعلاقة فرنسا بالصحراء والشعوب السودانية[2].

لم يتوانَ الفرنسيون في استعمال كل الأساليب لعبور الصحراء، حيث كانت هناك بعثات تدعو الطوارق للخضوع، مثل التي قام بها برنار داتانو (Bernard d'Attanoux)؛ الذي أقنع بعض الطوارق بالخضوع للسلطات الفرنسية، وفي مطلع القرن العشرين استدرجوا أمينوكال الأهقار موسى آق أماستان للحضور إلى عين صالح في: 20 جانفي 1904م ، هذه الواقعة كانت بمثابة بداية الخضوع للفرنسيين[3].

من خلال هذه الرحلات التي قام بها الفرنسيون، قُدّمت دراسات عديدة بشأن الطوارق وتوات، منها ما قام به بروسلار برحلتي فلاترز؛ حيث تحدّث عن التوغُّل إلى بلاد السودان وشرح مشروع الخط الحديدي الذي سيربط الجزائر بالسودان والسنغال[4] وركّز دريكاڤيس على النتائج العلمية التي توصلت إليها بعثتا فلاترز، من خلال ما قدمه فورنيي (Faurier) وأظهر برينجر (Beringer) مجموعة رسائل واحدة من انيفل والثانية من الايجيري والثالثة خاصة بفلاترز، تحدثت عن المشاهدات الجديدة لهذه المناطق.

---

[1]. إبراهيم بتقة، المرجع السابق، ص.131.

[2]. مياسي، **الاهتمام الفرنسي**، ص.92-93.

[3]. يحي بوعزيز، **اهتمامات الفرنسيين**، ص.57.

[4]. Henri Brosselard-Faidherbe , **les deux missions Flatters au pays des Touareg Azdjer et Hoggar** , S.M.E, paris, V.2, 1889, p.304.

كما اعتنى بيتريكس؛ بتسجيل خصائص شعب الطوارق والوسائل المستغلة لإخضاعه عن طريق فرقة أوليميدن وفرقة أدرار ايفوغاس[1]، كما تحدّث بول كاسون؛ عن طبيعة الطوارق وأقاليمهم الصحراوية وتجمُّعاتهم السكانية[2].

يأتي في الأخير تقارير الحاكم العام شارل جونار والحكومة العامة؛ حول الجنوب الجزائري وأقاصي الصحراء من النواحي السياسية، الاقتصادية، المالية، العدلية، الأشغال العامة، حركة الاستعمار، ثم تقارير الحاكم العام ستيف باسم الحكومة العامة؛ التي تضّمنت ثلاثة أجزاء قُدّمت فيها دراسات حول واقع هذه المنطقة في شتىّ المجالات[3].

من خلال هذه النماذج التي تطرَّقنا إليها نستنتج أن فرنسا تعرّفت على مجاهل الصحراء خاصة وإفريقيا عامة، فكشفت عن التنظيم السياسي والتقليدي، العلاقات الداخلية والخارجية لهذه المناطق، النتيجة التي توصّلت إليها فرنسا هي أن الطوارق هم المتحكمون في منافذ التجارة الصحراوية، فاستغلت الصراعات بين كيل آزجر وكيل أهقار لتحويل التجارة لصالحها، وذلك بإعادة تنظيم التجارة عبر الصحراء لحسابها.

عملت أولا على سلب الطوارق قوتهم العسكرية والاقتصادية، عن طريق قطع المراكز الرئيسية لتجارتهم، بما في ذلك عين صالح بالجزائر وتمبكتو بمالي[4]، باحتلال عين صالح، أحدثت ضربة قوية على غدامس وبالتالي على طوارق كيل أزجر وقوافل كيل آوي وآير وجيرس.

كما ضربت بمصالح بريطانيا، إيطاليا والأتراك المشتركة مع السنوسية (Senusiya) بالمنطقة، حيث تحمل سلعها التجارية إلى عين صالح، فكان من سياسة القنصل الإيطالي في غدامس و(Senusiya)، معارضة تغلغل الاستعماري الفرنسي بالمنطقة، لكن بعد ثلاثين عاما من الدعم المادي والسياسي من قبل الإنجليز والإيطاليين لمقاومة الطوارق لفرنسا، تمّ احتلال عين صالح من قبل فرنسا.

---

(1). Bétrix , **La Pénétration Saharienne Touareg,** Lavauzelle, Paris , 1911, p.5-63.

(2). Paul Carcassonne , **« Maures et Touareg »**, Revue Franco-musulmane et Saharienne, 1902, p.34-35.

(3). بوعزيز ، **اهتمامات الفرنسيين**، ص.66-67.

(4). Bourgeot André, **« Les échanges transsahariens, la Senusiya et les révoltes Twareg de 1916-17»**, Cahiers d'études Africaines. Vol. 18, N°.69-70, 1978, p.162.

كما أن الاستيلاء على تنبكتو عام 1894م، من شأنه أضعف التوسع التجاري البريطاني بالمنطقة، وعليه فإن الربط بين عين صالح وتنبكتو مكّن فرنسا من احتكار التجارة التي تديرها الشركة الإنجليزية في النيجر وبحيرة تشاد[1].

ب. توات:

إن الاهتمام الذي شمل بلاد الطوارق لغرض تحويل التجارة من أيدي الإنجليز والايطاليين والأتراك في صحراء ليبيا نحو الجزائر، قد شمل أيضا توات بغرض ربط اقتصادها في هذه الجهة بين شمال غرب الجزائر ومناطق إفريقيا الغربية، حيث تم إرسال البعثات الكشفية إلى هناك من أجل دراسة مواردها الطبيعية والبشرية والاقتصادية، تمهيدا لاحتلالها عسكريا ومن ثمة استثمار موقعها الاستراتيجي لربط ضفتي الصحراء واحتكار تجارتها.

من الرحلات الكشفية إلى هذه المنطقة توجد رحلة بورين كولونيو (Burin Colonieu) عام 1857م، حيث تمت هذه الرحلة بمساعدة حمزة من أولاد سيدي الشيخ الشرّاقة، فتم رسم خرائط لعدة أماكن مختلفة.

كما قام حاكم البيّض دوكولومب (Decolombe) برحلة إلى الجنوب الغربي سنة 1857م، حيث زار خلالها أقاليم تنجورارين وتوات وتيديكلت، في الوقت نفسه قام القائد كولونيو وبوران (Boran) بالانضمام إلى قافلة سعيدة والبيض، لهدف اكتشاف تينجورارين وتوات[2].

كما ذهب جيرار رولفس (Gérard Rohlfs) سنة 1864م إلى وادي السَّاورة وتوات، تيط وعين صالح وهو من حثّ فرنسا بمدّ نفوذها إلى هذه المنطقة [3]. هذا وقام بول صوليه (Paul Soleillet) بالذهاب إلى منطقة تيديكلت عن طريق المنيعة وقد نزل بشمال عين صالح وجاء بعده الملازم بالا (Palat) سنة 1885م إلى عين صالح وهدفه التوجه إلى السودان الغربي.

كما حاول فورو مواصلة معرفة منطقة تيديكلت التي دخلها سنة 1890م، حيث نزل بحاسي أوليجن ثم توجّه إلى الجبل الأبيض مع بداية سنة 1892م، ثم تقدم إلى سيغم فقام بوضع

---

[1]. Bourgeot André, Ibid, p.163-164.

[2]. محمد حوتية، المرجع السابق، ج2، ص.433.

[3]. أحمد العماري، **توات في مشروع التوسع الفرنسي في المغرب من حوالي 1850 إلى 1902م (مساهمة في محاولة الكشف عن جذور المشروع وأبعاده وعلاقته بمشروع السودان الغربي)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، ط1، 1988، ص 66. **نقلا عن:**

- Sabatier.J : **la conquête des Sud-Ouest**, S.L.E , Alger, 1881, p 4-5

خرائط على الطريق الرابط ما بين المنيعة ومنطقة تيديكلت، وذلك حتى تتمكن السلطات الفرنسية من معرفة آباره ومسالكه، وهدف هذه الرحلة وضع اللمسات الأخيرة لعين صالح التي تمّ احتلالها مع بداية القرن العشرين[1].

من خلال هذه الرحلات نستنتج؛ أنه منذ العقد السادس من القرن التاسع عشر، زاد اهتمام فرنسا بتوّات لأهميتها التجارية في الربط بين الشمال والجنوب وعبرها، التي عَبّرت عنها الإحصائيات التي كانوا يقومون بها لتنشيط القوافل التجارية بين الشمال والجنوب [2].

كما عبَّر الوزير الفرنسي ريبو (Ribot)، لأعضاء اللجنة التي تكلّفت بمد خط السكة الحديدية جنوب عين الصفراء سنة 1891م، عن الأهمية الإستراتيجية والأمنية لتوات بالنسبة لفرنسا، لذلك يجب الإسراع في انجاز هذا الخط.

ثم إن تحقيق الأمن بمنطقة الجنوب، موجهة بالأساس لخدمة الهدف الذي كان يحرك الإمبرياليين الفرنسيين، وهو تحقيق الربح عن طريق النشاط التجاري مع واحات الصحراء، خاصة واحات توات التي كانت لها شهرة في التجارة الصحراوية، لذلك اهتم الفرنسيون منذ وصولهم للجزائر بتنشيط التجارة معها، في البداية كانت ضعيفة نتيجة مقاطعة الأهالي لهم، غير أن الفرنسيين استعملوا كل الوسائل لتنشيط هذه التجارة ومن أهم الوسائل هي: تأمين طرق القوافل بين الشمال والجنوب وتسهيل المواصلات وتخفيض الأثمان وتوفير المواد الضرورية لها خاصة الحبوب.

في سنة 1880م؛ أسّست فرنسا لجنة مختصّة لتنظيم وتطوير تجارة القوافل ما بين أسواق الشمال وأسواق توات، فعملت على تقوية القوافل الجزائرية وتزويدها بكل السلع المطلوبة وتوجيهها نحو توات، حتى تزداد الروابط التجارية بين توات والقوافل الجزائرية، وبهذا حققت ما كانت تصبو إليه، حيث نمت المبادلات بين أسواق الشمال وأسواق الجنوب بتوات نموا سريعا.

كما أن تحوّل مسار المراكز التجارية بالسنغال، من تجارة الرقيق إلى التجارة المشروعة، أخذت الشركات الفرنسية التي كانت تعمل بالمراكز التجارية بغرب إفريقيا مثل شركة نورماندي وشركة السنغال، بتحويل نشاطها في السلع المختلفة للتصدير والاستيراد ، إلى تنشيط الخط الرابط

---

[1]. حوتية، المرجع السابق، ج2، ص.434-437.

[2]. أحمد العماري، المرجع السابق، ص.66.

بين النيجر وتوات وربط تنبكتو بتوات[1] وبهذا تكون فرنسا قد حققت ما عجز عنه لويس الرابع عشر منذ ثلاثة قرون خلت.

2. توظيف البعد الثقافي لأغراض استعمارية:

أ. استغلال واستمالة بعض القيادات وشيوخ الطرق الصوفية لاختراق الصحراء:

بعد الاحتلال الفرنسي لأجزاء هامة من الصحراء الشمالية، وإحكامها بواسطة خلفاء محلّيين مثل أولاد سيدي الشيخ وفي مقدمتهم الخليفة حمزة، أخذ الفرنسيون يهتمون بالصحراء فأرسلوا العديد من البعثات لاكتشافها، فكانت تتم بمساعدة أعيان المنطقة من رجال الدين والدنيا، خاصة مقدّمي الطريقة التيجانية والطيبية والموالين لها من الحكام، مثل عثمان بن الحاج البكري من قبيلة الإيفوغاس، وايخنوخن أبرز قادة طوارق الأزجر.

فقد استغل الفرنسيون عثمان بن الحاج البكري، الذي كان شيخا للطريقة التيجانية في تماسنين التابعة لقبائل الأزجر، لمساعدة دوفيريه سنة 1860م في عملية التوغل في الصحراء لمعرفة المواقع الصالحة لمدّ خطوط السكك الحديدية نحو بلاد السودان، ومن ثمة مد نفوذهم التجاري ومنافستهم للإنجليز.

كما قدّم هذا الشيخ مساعدات للقنصل الانجليزي الضابط ألاسكندر غورده لانغ، حيث رافقه إلى عين صالح، لكن بعد توغّل الفرنسيين بالصحراء وحصولهم على مطالبهم من زعماء الأزجر، عَادَوْهُم واتهموهم بالتعاون مع السنوسيين وحركة بوعمامة، فتلقّوا ضربة قوية بعد مقتل الجاسوس شارل دي فوكو(De Foucault)[2] سنة 1916م[3].

---

[1]. أحمد العماري، نفسه، ص.68-71.

[2]. **دي فوكو**: من موالد مدينة ستراسبورغ بفرنسا بتاريخ: 15 سبتمبر 1858م، نشأ يتيما فكفلّه جدّه لأمه الذي كان ضابطا فرنسيا، فتأثّر به كما تأثّر بأسلافه الذين كان بينهم رهبانا خدموا الكنسية الكاثوليكية، بعد حصوله على شهادة البكالوريا، انخرط في الحياة العسكرية. وفي سنة 1878م التحق بمدرسة سومير للخيالة، ومن خلالها أرسل سنة 1880م إلى الجزائر، وبعدها قدّم استقالته وتخلى عن مركزه العسكري، ليتفرغ لخدمة المسيحية والاحتلال الفرنسي عن طريق التنصير ، توفي سنة 1916م. **للمزيد ينظر:**

- حسن مرموري ، **الطوارق بين السلطة التقليدية والإدارة الفرنسية في بداية القرن العشرين**، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2010، ص.253-257.
- أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص.111-113.

[3]. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1860م-1900م**، ج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.142-144.

من العائلات الصحراوية التي تأثرت بالسياسة الفرنسية، نذكر عائلة أولاد سيدي الشيخ[1]، الذين كانوا على مرّ السنوات على رأس تجمُّعات كبيرة من السكان والأرض، مثل الشعانبة، قبائل البيَّض، ورقلة متليلي، المنيعة، أولاد مختار، المخادمة، عين صالح وجماعات أخرى من توات وغيرها، فقد ضنَّ هؤلاء أن الملك لا يزول وأن الفرنسيين سيبقون في الشمال، أبرزهم الخليفة حمزة الذي عيّنه الفرنسيون خليفة على الصحراء الجنوبية الممتدة من حدود المغرب إلى ورقلة ، في وقت كانت الإدارة الفرنسية عاجزة عن التحكم في كل البلاد، فكان إقدامها على هذا العمل مجرّد سياسة مؤقتة ريثما يتفرغون لأمر الصحراء.

لقد قدّم سيدي حمزة وابنه أبو بكر في بداية الستينيات، خدمات جليلة لفرنسا مكنتهم من احتلال المنيعة، كما أعطوا رسائل الحماية لـ **دوفيربيه** سنة 1859م، لكي يمرّ من المنيعة إلى غدامس، فقد كانت أهداف فرنسا هي استعمال الشيخية والتيجانية ضدّ تدخُّل السنوسية في الجنوب، كما كان الفرنسيون حريصين على أن يُمهّد لهم سيدي حمزة الطريق نحو توات، ويتعاون مع الطيبية في توات التي لها نفوذ بها.

إلا أنه تباعا لسياسة فرنسا الجديدة المتمثلة في تقليص صلاحيات قادة العرب، من خليفة إلى باشاغا وصدور مرسوم سنة 1863م حول أراضي العروش وتمليكها للأفراد[2] الذي غَيَّر

---

[1]. **أولاد سيدي الشيخ:** لهؤلاء نسب تاريخي ونسب روحي، فالنسب التاريخي يعود للخليفة أبي بكر الصديق، فقد جاءت العائلة من الحجاز في أزمنة غير معروفة، ومن أجدادهم المعروفين الشيخ عبد القادر بن محمد المعروف بـ بوسماحة المتوفىّ سنة 1614م، وقيل أنه قبل وفاته أسّس زاوية في البيّض وأصبحت معروفة باسمه "سيدي الشيخ"، وقد ترك ثمانية عشر ولدا وتوارث أبناؤه بركته، واتسعت دائرته وامتدّت من جنوب الإقليم الوهراني حتى ورقلة والمنيعة والجنوب الغربي، من بين أبنائه سي الحاج بوحفص والحاج عبد الحكم، هذان الأخوان كانا في نزاع دائم حول أمور الدين والسياسة، بعد وفاة أبيهم انقسموا إلى قسمين ؛ قسم استقرّ في قصر الأبيض سيدي الشيخ في الناحية الشرقية وأسسوا زاوية باسم أولاد سيدي الشيخ الشرّاقة، وقسم استقر بالناحية الغربية وأسسوا زاوية باسم أولاد سيدي الشيخ الغرّابة، أما نسبهم الروحي فهم قادرية – شاذلية، تذكر المصادر أن سيدي الشيخ كان من الملاكين الكبار ومن أصحاب الدنيا ولهم سلسلة صوفية يتوارثونها، وبذلك قيل عنهم ليس لهم طريقة صوفية مثل الطرق الأخرى، لكنهم مزيج من أهل الدنيا والدين، وقد استغلّوا نفوذهم الروحي من أجل تكثير الأتباع واكتساب حظوظ الدنيا والتنافس على السلطة، وهو ما ظهر جليّا خلال فترة الاحتلال الفرنسي للصحراء. **للمزيد ينظر:**

- مياسي، **الاحتلال الفرنسي**، ص 210-214.
- سعد الله، المرجع السابق، ص.179-180.

[2]. سعد الله، المرجع السابق، ص.181-184..

الموازين، فكان السبب المباشر لإعلان عائلة أولاد سيدي الشيخ الثورة ضدَّهم في: 16 فيفري 1864م[1].

لكون الفرنسيين حذرين في سياستهم من هذه العائلة؛ لأنها كانت تجمع بين القيادة الرُّوحية والدنيوية ولها معرفة بالطرق التجارية مع المغرب وإفريقيا من جهة، والطرق الصوفية مثل البكائية والقادرية في كنتة وتنبكتو من جهة أخرى[2]، لذا حاولت إبعاد خطر هؤلاء فبعثت أحد عملائها الجزائريين الحاج البشير[3] إلى تافيلالت، حيث انطلق من الزهرة رفقة تجار تافيلالت الذين أتوا إلى تلمسان وتوجه إلى الرّحمة التي كان يُخيّم فيها **سي أحمد بن حمزة**، فأخبره بأن يتصرف بحكمة ويذهب إلى وهران ليطلب العفو من الفرنسيين باسم كل المنشقين، فطلب سي أحمد نصح الرحّالة باعتباره صديق العائلة، لأنه تعب من تلك الحياة منذ أن فسخ أخوه سليمان علاقته مع الفرنسيين، فطلب منه الرحّالة الدخول في طاعة فرنسا .

هنا ردّ عليه أحمد بن حمزة أن عليه مشورة عمه سي لعلا في توات، فأمره بقيادة قافلة إلى توات [4]. وعند ذهاب الرحّالة عند أقاربه في وادي الرطب ينتظر قدوم سي لعلا هُوجمت القرية، بطلب من سي أحمد بن حمزة الذي غير رأيه بعد كشف حقيقة الرحّالة، فطلبوا تسليم الرحّالة الذي نجا بأعجوبة رغم المخاطر التي تعرض لها طوال طريق الفرار إلى أن وصل قرية الزهرة[5].

---

[1]. سعد الله، نفسه، ص.147-148.

[2]. نفسه، ص.185.

[3]. **الحاج البشير**: من مواليد 1813-1814م، في واد الرطب (بلاد الشرفة)، على مسافة قليلة من تافيلالت، كان من الذين يحبّون الأسفار، غادر واد الرطب ، فذهب إلى فاس ومنها إلى مكناس واستقرّ أخيرا بـ: تلمسان وتزوّج هناك واشتغل كبائع جوال لكسب قوت يومه، من حين لآخر كان الرحّالة يقوم برحلة إلى سبدو، وفي كل مرّة يقصّ روايات في غاية الدقّة، فالكل يعترف له بقُوة الذاكرة ، هنا يقول عنه فليب (Philippe) ما يلي:« **كنت أندهش من طريقة نطقه وتلفّظه النادر عند الرّجل المثقف وكنت اعتقد بأنني أقرأ صفحات مرتبة من يومية مدونات كل مساء**»، مع العلم أن هذا الرحّالة لم يكن يعرف لا القراءة ولا الكتابة، والدليل في ذلك أن الحاج البشير أتى عند ف. فليب الذي أملى عليه رحلته التي أسماها " **رحلة الحاج البشير إلى تافيلالت سنة 1867م**". **للمزيد ينظر:**

- F.FPhilippe, **« Voyage d'El Hadj El Bachir au Tafilala en 1867»**, R.A, Vol 55, 1911, p.255-257.

[4]. F.FPhilippe, Ibid, p.263-264.

[5]. Ibid, p.270-273.

إضافة إلى عائلات عديدة وتشكيلات اجتماعية سَهَّلت على الفرنسيين مدّ نفوذهم جنوبا، حيث تُشير المصادر الفرنسية أن عائلة عبد العزيز مصرلي التي خدمت الفرنسيين، في أمور إخضاع الطوارق والاستيلاء على تيمون وكثير من الخدمات قدمت من طرف أفراد هذه العائلة.

هناك مثال آخر ؛ ما قام به السعيد بن ادريس وأخوه محمد في سبعينيات القرن التاسع عشر؛ فالأول كان آغا ورقلة والثاني آغا تقرت، هذه العائلة ساهمت في إلقاء القبض على بوشوشة في عين صالح سنة 1873م ، كما أن قيادات أخرى في الجنوب مثل عائلة الصحراوي آغا وعائلة ابن ضيف في بوسعادة وعائلة ابن الشريف في الجلفة وعائلة ابن شنوف في الصحراء، الأوراس والحضنة وكثير من العائلات المتنفّذة قد قدمت يد المساعدة للمشروع التوسعي الفرنسي في الصحراء[1].

حتى الطريقة السنوسية لم تسلم من التأثير الفرنسي؛ فقد كان فيها من الموالين لفرنسا أمثال عبد المجربي أحد مفاوضي غات، الذي أتي إلى الأغواط وأثناء عودته روى بأنه أُستقبل من طرف الفرنسيين بحفاوة[2]، وهذا بنيّة جلب الفرنسيين للاستحواذ على غات، ليحصلوا على الطريق إلى بلاد السودان.

إن السياسة التي طُبّقت على الجزائر نفسها طُبّقت على إفريقيا الغربية، فعندما احتلت فرنسا البلاد كانت لا تملك الإطارات الضرورية لذلك، فاعتمدت على الزعماء المحليين لإدارة الشؤون العامة، لكن في سنة 1910م، أعلن الوالي العام فولهوفن أن هذه الزعامات كانت تشكل حاجزا بين فرنسا ورعاياها، لذلك لابد من إلغائها فأصبح الرئيس أو الزعيم الإفريقي يمثل القائد والباشاغا في الجزائر[3].

أما عن الطرق الصوفية؛ فقد انتشرت الطريقة التيجانية في القارة الإفريقية، بفضل التكالب الأوروبي على القارة وتشجيع رجال الصوفية بالمال، لبسط نفوذهم وتشويه صورة الدين الإسلامي، كما وجدها الفرنسيون وسيلة للتفريق بينها وبين الطرق الأخرى، حتى لا يتحدّ المسلمون أمام محاولات فرنسا لتغريب هذه المناطق، وهو ما حدث فعلا بين التيجانية والقادرية في الجنوب الجزائري بعين ماضي، ثم ألقت بظلالها في غرب إفريقيا[4].

---

[1]. سعد الله، المرجع السابق، ص.144-146.

[2]. Bouderba, Op.cit, p 283.

[3]. إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص.371.

[4]. حوتية، المرجع السابق، ص.212-213.

هذا بالإضافة إلى إصدار مجموعة من الفتاوى لإبطال فريضة الجهاد والهجرة، مثل ما قام به بيجو الذي أصدر فتوى من كبار علماء المسلمين تُبطل فريضة الجهاد ، هذه الفكرة التي اهتدى إليها كانت من آراء ليون روش، الذي وقع الاختيار عليه لأداء هذه المهمة[1]، فحواها؛ دعوة الجزائريين إلى مهادنة الفرنسيين وعدم التعرض للكفار الذين غزوا بلادهم بالقوة، وذلك إذا لم يتعرض هؤلاء إلى نسائهم وأطفالهم ودينهم، كما أنها تضمنت منع الهجرة خارج ديارهم، أو حمل السلاح ما داموا عاجزين عن إخراجهم، هذه الوثيقة عُلّقت على جدران المساجد وأُلقيت في الخطب ونشرت في جريدة المبشر[2].

هذا بالإضافة إلى إصدار فتوى ثورارة، في الفضاء الصحراوي الجزائري وغرب إفريقيا، وهي تجسّد لنا الانسجام في سياسة التوسع الفرنسي، فقد عمدت إلى تشتيت وحدة العقيدة والتراب، بذلك تحوَّل الدين الإسلامي من وسيلة دفاع عن الوطن إلى وسيلة إقناع بقبول الوجود الفرنسي[3].

هذه الفتاوى؛ ساهمت إلى حدّ بعيد في إحداث تصدّع كبير في صفوف الجزائريين وخاصة ضعاف النفوس، الأمر الذي أدّى بهم إلى التقاعس عن الجهاد، وبالتالي فسح المجال للتوسع الفرنسي في الجنوب الغني بطرقه الدينية والتنصيرية المعروفة.

ب. الإرساليات التنصيرية ودورها الاستعماري:

بعد أن حصّنت فرنسا نفسها بتعيين قياد موالين لها في كل من الوادي، تقرت، ورقلة ، متليلي والاغواط وبعد إبرام معاهدة الحماية مع بني ميزاب والطوارق، فتحت المجال للإرساليات التنصيرية[4]، حيث عمل الفرنسيون على إنشاء جمعية سيدة إفريقيا عام 1868م، تُعرف بجمعية الآباء البيض (Les Pères Blancs)، مركزها في الجزائر ومنها أخذوا على عاتقهم نشر الإرساليات في جميع أنحاء القارة[5]، فقد دُعّمت برجال الدّين الذين اقتنعوا بشرعية المشروع الاستعماري.

---

(1). حوتية، نفسه، ص.40.

(2). عميراوي أحميدة وآخرون، المرجع السابق، ص.88-92.

(3). نفسه، ص.94-95.

(4). أحمد ذكار، **حاضرة وارجلان وعلاقاتها التجارية بالسودان الغربي من سنة 1591م إلى 1883م**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، قسم التاريخ، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، 2009، ص.132.

(5). أوليفر رولاند، **موجز تاريخ إفريقيا**، تر، أحمد صادق ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1965، ص.151.

تم تأسيس مركز للآباء البيض بورقلة عام 1873م، فجعلته قاعدة لانطلاق البعثات الكشفية الموجهة للصحراء وبلاد السودان، فجاءها شارل فيرو للتنقيب الأثري والبحث التاريخي سنة 1871م و1872م، وهارولد طاري، الذي قام بحفريات في مدينة سدراتة الأثرية سنة 1881م[1].

من المنصّرين الذين أدّوا دورا فعالا في الصحراء الجزائرية خدمة للتوسع الفرنسي، نأتي على ذكر الكاردينال الفرنسي لافيجري[2]، الذي قام سنة 1868م بإنشاء جمعية تنصيرية من أجل إفريقيا، عرفت بجمعية الآباء البيض، مُهمتها تنصير أبناء الغرب الإفريقي[3]، في أوائل عام 1876م وجه ثلاثة أعضاء من الجمعية إلى مدينة تمبكتو وضواحيها بقصد التنصير[4]. أيضا النشاط الكشفي للآباء البيض الذين استقروا بمدينة غدامس، تلبية لنداء الكاردنال لافيجري (Lavigerie) من أجل تنصير المسلمين ما بين (1876-1881م) [5].

كما كان من مُناصري إنشاء مشروع السكك الحديدية؛ حيث تمكن من إقناع رجال الأعمال حول إنجاح هذا المشروع والأرباح التي يحققونها من خلال تسويق منتجاتهم إلى الشعوب الإفريقية[6]، إضافة إلى ليبولد سانجو أوسنفور في السنغال[7]، وليام وادي هاري الذي ظهر في ساحل العاج أوائل القرن العشرين[8].

كما لا يفوتنا الإشارة إلى الكنائس التي أسسها الاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا؛ فنجد أقدم الكنائس الكاثوليكية بنيت في مالي خلال العهد الاستعماري الفرنسي مثل: باماكو وسيغو

---

(1). أحمد ذكار ، المرجع السابق، ص.152.

(2). شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص.50.

(3). عثمان برايما باري، **جذور الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي**، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2000، ص.68 .

(4). إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص.110-111.

(5). مياسي، **الاهتمام الفرنسي**، ص.91.

(6). أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص.81.

(7). عبد العزيز الكحلوت، **التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء** ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط2، 1992، ص.113-114.

(8). عبد الجليل شلبي، **معركة التبشير والإسلام، حركات التبشير في آسيا وإفريقيا وأوروبا**، مدرسة الخليج العربي، د.م.ن ، ط1، 1989، ص.194.

مُدعّمة بعشرات المنظمات والمؤسسات التي ترعى التنصير في مالي، منها شبيبة العمال الكاثوليك التي تعمل في مالي منذ عام 1939م [1].

يمكن أن نعطي مثالا آخر على رحلة دي فوكو في الجنوب الجزائري، حيث أَقَام هذا الأخير ديرا للعبادة بمساعدة المجنّدين الجزائريين في بني عباس سنة 1901م ، هذا الدّير كان له تأثير كبير على المنطقة، فكان حلقة وصل بين السلطة العسكرية الفرنسية والجزائرية، كما أن تعيين هنري لابرين (Henri Laperrine) قائدا على منطقة واحات الصحراء الجزائرية، كان عاملا مسهّلا على توغل دي فوكو جنوبا سنة 1904م[2]، خاصة بعد هزيمة كيل أهقار وانفتاح بلدهم أمام الفرنسيين[3].

بعد المحاولة الأولى التي قام بها دي فوكو للاستقرار بالأهقار سنة 1904م، لم تأت بثمارها نتيجة تخوُّف السكان من شخصه لأنه قد يكون جاسوسا لفرنسا، عاود الكرّة في السنة الموالية فغادر بني عباس واتّجه نحو توات، ليلتقي بالنقيب دينو (Dinaux) الذي كان رئيس مُلحق بعين صالح، حيث قدمه لموسى مُمثل كيل أهقار على أنه ناسك مسيحي، خادم الرّب، يحبّ الوحدة والصحراء، فأخذه موسى إلى تمنراست واستقرّ بها الرحّالة وكان هذا بعد خضوع كيل أهقار للسلطات الفرنسية.

عمل أولا على تعلُّم اللهجة المحلية للطوارق حتى يسهل عليه التواصل مع هذا المجتمع وتمرير رسالته المسيحية وإيصالها بسهولة، ثم ترجم الإنجيل إلى التارڤية، بعدها راح يخترق حياة الطوارق نساءً، رجالاً وأطفالاً لتمرير الأفكار والإيديولوجيات، كما عمل على تعليمهم ما كانوا يجهلونه من الخياطة، النسيج، بناء المنازل والفلاحة، بذلك زاوج بين الأمور الدينية والدنيوية[4].

أما المرحلة الثانية؛ فتم العمل على تنصيرهم وتطويعهم لتقبل الاحتلال الفرنسي بعد أن حظي باحترام الجميع، الأمر الذي سهل للفرنسيين التوسع في الصحراء دون مقاومة، فقد كان السكان يحترمون الفرنسيين بما فيهم العسكريين مراعاة له[5].

---

[1]. محمد فاضل علي باري، سعيد إبراهيم كريدية، **المسلمون في غرب إفريقيا تاريخ وحضارة**، دار الكتب العلمية، لبنان، 1971، ص.178.

[2]. أحميدة عميراوي وآخرون، المرجع السابق، ص. 119.

[3]. حسن مرموري، المرجع السابق، ص.277.

[4]. نفسه، ص.285، 300.

[5]. عميراوي آخرون، المرجع السابق، ص.119-125.

3. العمل العسكري لاحتلال الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية.

إن الصراع بين الدول الأوروبية عامة وبريطانيا وفرنسا خاصة، حول مناطق نفوذهما في افريقيا، أدى إلى عقد مؤتمر برلين ما بين عامي (1884-1885م)، الذي أقرّ لفرنسا شمال افريقيا الوسطى وبريطانيا جنوبها[1].

لتثبيت وجود فرنسا بالمنطقة، تم اتخاذ مستعمرة السنغال قاعدة لانطلاقهم نحو المناطق الداخلية، حيث بدأت مرحلة الغزو العسكري لغرب إفريقيا [2]، وفي عام 1886م، احتلت فرنسا كوناكري وأصبح لوجودها عام 1893م تأثير على سواحل إفريقيا الغربية، ففي هذا العام تأسست رسميا مستعمرات ساحل العاج وغينيا الفرنسية الاستوائية[3]، كما دخلت القوات الفرنسية الداهومي [4] وضمّتها سنة 1900م، استولوا على سيقو سنة 1892م وجني وتنبكتو سنة 1894م، حتى تقدّموا إلى مدينة ساي.

بعد ساي (Say)؛ أُوقف الفرنسيون من طرف البريطانيين في بلاد الهوسا، وما إن سيطر الفرنسيون على أعالي النيجر ووسطه؛ حتى قاموا بإحداث الربط بين نهر النيجر وممتلكاتهم بالساحل، كما تمّ وضع اتفاق بين فرنسا وبريطانيا سنة 1898م؛ حددّ فيه حُدود ضفاف نهر النيجر من ساي حتى باروا (Barroua) بالتشاد، كحد فاصل بين الفرنسيين في الشمال والإنجليز في جهة الجنوب[5].

لقد شهدت الفترة مما بين (1898 - 1899م)، خُضوع سكان نهر النيجر للفرنسيين والعديد من قبائل الطوارق المجاورة، منها احتلال الأزواغ وإخضاع طوارق الإوليميدن سنة 1903م، طوارق كيل جيرس واحتلال زندر والدمرغو سنة 1903م، والآير سنة 1904م، كما احتلت أقدز في 19 سبتمبر 1904م[6].

وهكذا أنشأت فرنسا منذ عام 1899م منطقة استعمارية واسعة في غرب إفريقيا تعرف باسم "إفريقيا الغربية الفرنسية"، أعادت تنظيمها سنة 1904م، فأصبحت تتألف من السنغال، موريطانيا،

---

(1). ابراهيم بتقة، المرجع السابق، ص.116.

(2). الهام محمد علي ذهبي، المرجع السابق، ص.69-78.

(3). شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **دراسات في تاريخ إفريقيا**، مكتبة الإسكندرية، مصر، د.ت، ص.67.

(4). محمد فاضل علي باري وسعيد إبراهيم كريدية، المرجع السابق، ص.160.

(5). ابراهيم بتقة، المرجع السابق، ص.117.

(6). نفسه، ص.168.

مالي، فولتا العليا، النيجر، غينيا، ساحل العاج والداهومي، كما أنشأت اتحاد حكومة عامة في سانت لويس بالسنغال وجعلت من مدينة دكار وميناءها عاصمة اقتصادية[1].

أما عن الصحراء الجزائرية؛ فقد بدأت قوات الاحتلال الفرنسي تكتسحها ابتداء من سنة 1837م، حيث تقدّم الدوق دومال بقوات هائلة ليقتحم الزيبان وبعد صراع مع مجاهدي المنطقة، تمكنوا من بسط السيطرة عليها سنة 1844م، ثم توجهت فرنسا إلى بوابة أخرى للصحراء فزحفت نحو الأغواط التي وقعت في قبضة الاستعمار سنة 1852م، لتتوجه فرنسا نحو جنوب بسكرة والأغواط فتم احتلال المناطق الإستراتيجية من وادي ريغ، وادي سوف وورقلة حتى غرداية، هذه الواحات الآهلة بالسكان في الجنوب الشرقي والوسطي من الجزائر هي المداخل الأولى للصحراء الكبرى.

توجهت بعد ذلك إلى الجنوب الغربي للجزائر؛ فبدأت قوات الاحتلال تكتسح هذه المناطق في الربع الثالث من القرن التاسع عشر، فاصطدمت بقوات أولاد سيدي الشيخ والشيخ بوعمامة، الذين وجدوا في التراب المغربي القواعد الخلفية لمعاركهم، مما نتج عنها تسوية الحدود بين المغرب والجزائر، حيث تمّ رسم الحدود وفقا لاتفاقيات بين الجزائر والمغرب وبين الجزائر ومالي. فقسّمت الحدود إلى ثلاثة أقسام ، يمتد خط الحدود من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى خط دائرة عرض 32 ° وهي شمالي العبادلة بداية الصحراء ووزعت القبائل كما يلي:

بالنسبة للقبائل التابعة للمغرب: المحيا، بنو كيل، المنبا، حميان، الجنبة، عمور الصحراء وأولاد سيدي الشيخ الغرَّابة، قصر فكيك، أما قبائل حميان (عدا حميان الجنبة)، عين الصفراء، عسلة، تيوت، الشلالة، البيض، بوسمعون ومشرية وأولاد سيدي الشيخ الشرَّاقة تابعة للجزائر[2].

في الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر، قامت فرنسا بإجراءات توسّعية سريعة في الجنوب الجزائري ، لمناطق عين صالح، تيديكلت، تينجورارين وتوات، فشرعت في تشييد الحصون بالمنيعة كمراكز ارتكاز ومنطلقات أمامية لحركة الزحف الاستعماري في الصحراء، وأخيرا تم احتلال الأهقار والتاسيلي، ثم توجهت هذه العمليات التوسعية بالسير نحو تندوف التي احتلتها سنة 1934م[3].

---

[1]. يحي بوعزيز، **الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وآسيا وجزر المحيطات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص.42.

[2]. حوتية، **توات والأزواد، ج 2**، ص.446-447.

[3]. مياسي، **الاحتلال الفرنسي**، ص. 574- 576.

أما عن الجنوب الليبي؛ بعد مساومات فرنسية مع الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا، استطاعت فرنسا أن تسيطر على معظم أجزاء الصحراء الكبرى في نهاية القرن التاسع عشر، الأمر الذي جعلها فيما بعد تتطلّع لاحتلال الجنوب الليبي، من أجل أن تربطه بمستعمراتها في شمال إفريقيا.

الأمر الذي جعلها تصطدم بالدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على الجنوب الليبي وبعدها ايطاليا، لكن ظروفا أتاحت لها الفرصة لتحقيق مشاريعها الاستعمارية، منها الحرب الإيطالية العثمانية والحرب العالمية الأولى، أين وضعت قاعدة عسكرية لها في التشاد لتكون نقطة انطلاق نحو الجنوب الليبي، باندلاع الحرب العالمية الثانية سُنحت لها الفرصة؛ لما تحالفت ايطاليا إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، فانطلقت القوات الفرنسية من التشاد واحتلت الجنوب الليبي ما بين (1941م –1943م) بالتعاون مع القوات البريطانية، لتجعل فرنسا من الجنوب الليبي جسرا يصل مستعمراتها في الشمال الإفريقي وباقي مستعمراتها في إفريقيا للاستغلال الاقتصادي والسياسي[1].

في الأخير نستنتج أنه؛ من خلال محاولتنا لفهم الدوافع الحقيقية للاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية، أوضح لنا هذا المبحث أن فرنسا استغلت عديداً من الوسائل العلمية والكشفية، الثقافية، التجارية والعسكرية، حتى تبلغ هدفها المنشود لاختراق الصحراء، للربط التجاري بين الجزائر وباقي مستعمراتها في إفريقيا جنوب الصحراء.

تُبيّن جلّ البعثات الكشفية والعلمية التي وظّفتها فرنسا لاستكشاف الإقليمين؛ كانت حول البحث عن أهم المسالك التجارية التي تربط الجزائر بأهم المراكز التجارية في الصحراء الكبرى مثل غات، غدامس، تنبكتو، سيغو، غاو، زندر، ...الخ، لمعرفة من هم المتحكمون فيها، ودراسة أنواع منتجاتهم وأسعارهم، وطبيعة المبادلات التجارية هناك، ثم محاولة نسج علاقات تجارية معهم، بدليل ما بذلته فرنسا من محاولات متكرّرة في سبيل عقد معاهدات واتفاقيات مع زعماء الطوارق المتحكمين في منافذ التجارة الصحراوية، لهدفين رئيسيين هما:

- أولا؛ العمل على تحويل التجارة الصحراوية باتجاه الجزائر وانتزاعها من أيدي الإنجليز في إطار المنافسة التجارية العابرة للصحراء الكبرى،

---

[1]. رجائي ريادة ،« **الاحتلال الفرنسي للجنوب الليبي**»، مقال ضمن **مجلة المؤرخ العربي**، جامعة اليرموك، الأردن، د.ت، ص.41–42.

- ثانيا؛ التمهيد للقضاء على القوّة الاقتصادية للطوارق، بعد مدّ خطوط السكك الحديدية المزمع إنجازها عبر أراضي طوارق الأهقار نحو إفريقيا الغربية والوسطى.

تتضح لنا أهداف فرنسا جليّة؛ بعد مؤتمر برلين المنعقد ما بين سنتي (1884-1885م)، الذي جاء تتويجا لجهود ومحاولات الدول الأوروبية لتنظيم عملية التكالب والسيطرة على القارة الإفريقية، هذا المؤتمر يعتبر خاتمة المطاف لذلك الصراع الأوروبي. بالنسبة لفرنسا وإنجلترا فإن الصراع القائم بينهما في الصحراء الكبرى قد انتهى، بعد البعثات الكشفية المكثّفة من قبل فرنسا لدراسة المجال المزمع السيطرة عليه بين ضفتي الصحراء عند بلاد الطوارق، فتوّجت جهودهم برسم خط نهر النيجر بين ساي في مالي وباروا في التشاد، للفصل بين مناطق النفوذ لكل من فرنسا وإنجلترا، فكان لفرنسا الجزء الشمالي وإنجلترا الجزء الجنوبي، وبالتالي تكون فرنسا قد حقّقت ما كانت تصبو إليه، فأصبحت تقريبا كل مناطق شمال وغرب إفريقيا تحت سيطرتها إضافة إلى مواقع في وسط إفريقيا.

كما تبيّن لنا هذه الدراسة أن؛ الاهتمام الفرنسي ببلاد الطوارق كان لثلاثة أغراض أساسية وهي:

- أولا؛ تحويل التجارة من أيدي الإنجليز والايطاليين في صحراء ليبيا نحو الجزائر.
- ثانيا؛ ربط اقتصادها من الجهة الشرقية بين شمال الجزائر وورقلة نحو غرب ووسط إفريقيا عبر أراضي طوارق الأهقار؛
- ثالثا؛ القضاء على القوة الاقتصادية للطوارق من خلال سلبهم منافذ التجارة الصحراوية التي يقوم عليها اقتصادهم وتحويلها لصالحهم.

في حين أن الاهتمام الفرنسي بمنطقة توات، كان لغرض ربط اقتصادها من الجهة الغربية بين شمال الجزائر والواحات الغربية للصحراء الجزائرية، لاسيما الواحات التواتية التي كانت لها شهرة بالتجارة الصحراوية، وبالتالي فهي تدخل ضمن المشروع العابر للصحراء الجزائرية، من خلال استثمار موقعها الاستراتيجي لربطها تجاريا بمستعمراتها في إفريقيا الغربية الفرنسية. وهذا ما سنكتشفه في الفصل التحليلي للتجارة الفرنسية العابرة للصحراء الجزائرية.

تكشف هذه الدراسة أن فرنسا قد خطّطت جيدا لتّسهيل على نفسها دروب الصحراء، أين عمدت إلى توظيف البعد الثقافي في سياستها التوسعية لعبور الصحراء الجزائرية، فكان لاستمالة

بعض القيادات وشيوخ الطرق الصوفية وبعض العائلات المتنفّذة في الصحراء الجزائرية، دور كبير في مساعدة البعثات الكشفية في توغّل الصحراء والحصول على أفضل النتائج المراد الوصول إليها، كما ساهمت هذه الفئات الدينية والدنيوية في تقاعس الكثير من السُّكان عن الجهاد والتَّسليم بفكرة الخضوع للكافر ماداموا عاجزين عن جهادهم، دون أن ننسى دور الحملات التنصيرية في التوسع الاستعماري بين ضفتي الصحراء الجزائرية.

إذن؛ لقد تضافرت كل الوسائل المستغلة من قبل فرنسا، لإنجاح العملية العسكرية بين ضفتي الصحراء الجزائرية، وتكوين إمبراطورية فرنسية مترامية الأطراف في كل من شمال غرب ووسط إفريقيا، بمساعدة أهل البلاد لهم من العملاء والخونة، الذين باعوا وطنهم إما عن جهل أو قصد، كما أن للوسائل الحديثة والأساليب العلمية دورا في ذلك، ومن ثمة الربط التجاري بين ضفتي الصحراء الجزائرية.

III. المشاريع المسطّرة للنقل واختراق الصحراء:

تعتبر طرق المواصلات الشرط الأول والأساسي لتطوير التجارة وتغلغلها في أي بلد، الأمر الذي كانت فرنسا تُدركه جيدا، فسارعت إلى دراسة وإنجاز مجموعة من المشاريع التي تخص النقل البري والبحري، فما هي مشاريعها وهل استطاعت فرنسا تنفيذها لربط أقاليمها التجارية ؟.

1. طرق النقل البري:

أ. مد خطوط السكك الحديدية.

ظهرت فكرة ربط الجزائر وإفريقيا الغربية بخطوط السكك الحديدية، على غرار الخطوط العابرة للقارات الأخرى مثل الخط العابر لكندا ما بين (1878-1886م)، على مسافة أربعة آلاف وسبعمائة كلم، والخط العابر لسيبيريا ما بين(1891-1898م)، على مسافة سبعة آلاف وخمسمائة كلم، ...الخ.

غير أن أبوية هذا المشروع؛ تعود للمهندس دي بونشال (M.Duponchal) الذي قدّم الدراسات الأولى في عام 1858م، حيث رأى أن هذا المشروع سوف يسمح لفرنسا بالتوغل داخل الأوطان السودانية ويربطها بالجزائر، بهذا ينافس خط انجلترا من الكاب إلى القاهرة[1] ويمنح لفرنسا سوقًا جديدة بمائة مليون مستهلك، هذه الدراسة نُشرت في كتابه سنة 1878م.

منذ ذلك الحين؛ أولت فرنسا اهتماما بهذا المشروع، حيث قُدّمت دراسات كثيرة لإنجاح هذا المشروع وأهمها؛ الدراسة التي قدمها دوفيرييه، بروسلار وماج لخدمة مشاريع الربط بين الجزائر والسنغال بواسطة القطار، كما اهتم كل من شوازي، باروا، رولاند وفيجيربير بدراسة متنوعة طوبوغرافية جيولوجية، إحصائية، مناخية وصحية لكل مناطق الصحراء، ودرسوا الشروط اللازمة لمد خط حديدي بين الجزائر والسودان الغربي، ...الخ[2].

كان هدف فرنسا واضحا من خلال سعيها الحثيث لإنجاح هذا المشروع، لما له من فوائد عديدة من الناحية السياسية، الاقتصادية والحضارية، لاسيما الدروب الصحراوية عبر صحراء الجزائر لربطها بمستعمراتها، فكانت فرنسا ترى فيه أداة فعّالة لاستثمار أوسع بالقارة الإفريقية وتضمن لفرنسا السيطرة المطلقة سياسيا وعسكريا على الإمبراطورية المترامية الإطراف، كما تفتح

---

[1]. مياسي، **الاحتلال الفرنسي**، ص.437-438.

[2]. يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص.96-97.

شرايين وآفاق جديدة لكل المسافرين في العالم عبر القارة، بطريق مباشر من البحر الأبيض المتوسط إلى سواحل المحيط الأطلسي.

كما رأت أن هذا المشروع سيجلب لها كل تيارات التجارة الدولية إلى الصحراء الجزائرية، حسب دراسة السيد **رولون** مهندس المناجم؛ التي قدّم فيها حسابات دقيقة حول الأرباح المتوقعة للخط الحديدي العابر للصحراء بـ عشرة آلاف وخمسمائة فرنك، بينما مصاريف كل قطار يوميا بـ خمسة آلاف فرنك ، حسب تقسيم السلع إلى أربعة أصناف برسوم متتالية: من 0 فرنك إلى 8 فرنك؛ من 0 فرنك إلى 35 فرنك؛ من 0 فرنك إلى 25 فرنك؛ من 0 فرنك إلى 18 فرنك. وبالتالي ثمن النقل من مرسيليا (Marseille) إلى خليج غينيا (Golfe de Guinée) والمحيط الأطلسي يُقدر بـ عشرة أضعاف من نقله من الجزائر عبر الخط العابر للصحراء، فهذا الخط سينافس الملاحة[1].

في سياق الحديث عن الأرباح التي ستجنيها فرنسا من خلال هذا المشروع؛ صرّح جول كومبون أن فرنسا متمسكة بالمستعمرة الجزائرية وخاصة الصحراء الجزائرية، كما أوضح ساباتاي أن منطقة توات بها ثروة كبيرة، وما يمكن أن تحصل عليه فرنسا أكثر من ذلك؛ فهناك حوالي عشرة ملايين نخلة وبالتالي يمكن أن تُوفر 200.000 طن من البضاعة سنويا، فمنطقة توات وحدها تساوي السكة الحديدية[2].

كما أصدر وزير الأشغال العمومية الفرنسي مجلداً بعنوان: " وثائق متعلقة بمهمة في الجنوب الجزائري" للسيد بويان (Bouyanne) مهندس في المناجم الجزائرية، تحدّث فيه حول هدف السكة الذي يمثل استجابة لحاجيات المستعمر العسكرية، لبناء سياسة للإمبراطورية الفرنسية الناشئة في حوض البحر المتوسط وغرب إفريقيا، مفادها القضاء على القوافل التجارية العابرة للصحراء، كما يجعل من هذه الخطوط محطات يستفيد منها خمسمائة ألف ساكن وتساهم في غرس سبعة ملايين نخلة. تختصر عنصر الزمن الذي تستغرقه القوافل ذهابا وإيابا، بالإضافة إلى مخاطر الطرق الصحراوية[3].

بعد تنفيذ مشاريع السكة الحديدية بشمال الجزائر التي انطلقت منذ 1844م، أخذت فرنسا تبحث حول إمكانيات لمدّ هذا المشروع عبر الصحراء، ابتداء من سنة 1878م قُدّمت عدة

---

[1]. مياسي، **الاحتلال الفرنسي**، ص.443-444.

[2]. أحميدة عميراوي آخرون، المرجع السابق، ص.83-85.

[3]. حوتية، **توات والأزواد**، ج2، ص.467-468.

اقتراحات من طرف المهندسين والخبراء حول هذا المشروع، من خلالها تمّ التوصل إلى إحداث ثلاثة خطوط وهي: الخط الشرقي عبر غدامس، الخط الأوسط من ورقلة إلى أمقيد، ومنه نحو النيجر وبحيرة التشاد والخط الغربي عبر توات.

بعد مباحثات فيما بينهم؛ توصّلوا إلى أن طريق غدامس هو الطريق الطبيعي لبحيرة التشاد، وطريق توات هو الطريق الطبيعي لتنبكتو والنيجر، وبالتالي يمكن اعتماد الخط الأوسط الذي ينطلق من ورقلة نحو أمقيد وهنا يتفرّع الخط إلى فرعين؛ واحد يتجه نحو النيجر والآخر يتجه نحو بحيرة التشاد، كما أخذت في اعتبارها مشاكل جيرانها، فمن جهة غدامس يتطلب على فرنسا التباحث مع الحكومة العثمانية بليبيا ليتنازلوا عن غدامس وغات، ومن الغرب يعتبر هذا الطريق طويلا بالرغم من أنه يمرّ على عدّة واحات آهلة بالسكان، إلا أنه يمكن السيطرة عليه عن طريق المراقبة الدائمة[1].

بعد مناقشات؛ وقع الاختيار على الطريق الأوسط وتم تسطير برنامج له للتوغل الهادئ عبر أراضي الطوارق، فكُلّف الكولونال فلاترز سنة 1880م بتنفيذ هذا البرنامج ، حيث يسير من الجزائر باتجاه ورقلة ويتجه نحو الجنوب صوب الأهقار ومنه إلى النيجر وبحيرة التشاد[2].

نفس الأمر قامت به فرنسا في غرب إفريقيا، فقد سعت الجمهورية الفرنسية الثالثة لتحقيق سياستها التوسعية وذلك بربط السنغال بالنيجر، فقامت باكتشاف الأراضي الداخلية لكل من الداهومي وساحل العاج للربط بينها وبين النيجر، تمهيدا لربط إفريقيا الغربية بإفريقيا الشمالية وإفريقيا الاستوائية (من البحر المتوسط حتى الكونغو)[3].

كما عملت على إنجاز معظم السكك الحديدية بهذا الإقليم قبل سنة 1914م، ومن أهم هذه الخطوط نذكر ما يلي: خط دكار وباماكو في حوض النيجر؛ خط ابيجان وڤادوڤو في فولتا العليا؛ خط كوتونو وباماكو شمال الداهومي؛ خط كوناكري وكانكن داخل غينيا ووسط هضبة فوتا جالون[4].

من الخطوط التي أولتها فرنسا اهتماما هي الخطوط التي تربط بين السنغال والنيجر للوصول إلى بعض الخلجان عند مصب السنغال، لاستحالة دخول السفن بها في كثير من

---

[1]. مياسي، **الاحتلال الفرنسي**، ص.438-442.

[2]. V.Derrécagaix , Op.cit, p.9 .

[3]. عبد الكامل عطية، المرجع السابق، ص.97.

[4]. نفسه، ص 165.

الأحيان، هذا الشريط الذي أودى بحياة الكثيرين، عبر هذا الخط يمكن التوغل إلى الداخل، مما يجعلهم يسيطرون على كامل المنطقة من الغرب إلى الشرق، لتشكيل مستعمرة من السنغال إلى النيجر، لهدف تحويل التجارة لصالحهم وضمان فرص جديدة لصناعتهم بعد إلغاء تجارة الرقيق، حيث وفّقوا إلى حدّ كبير ما في إنجاح مخططاتهم.

بالفعل تمكن الفرنسيون عام 1906م، من ربط كل من نهري النيجر والسنغال بسكة حديدية[1]، فتم مد خط يربط بين دكّار وسانت لويس عند أعالي نهر السنغال، وبين المدينة وكايس وباماكو بمبلغ خُصّص له قدره: 103 مليون فرنك.

الخريطة رقم 07: خطوط السكك الحديدية في إفريقيا الغربية خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية

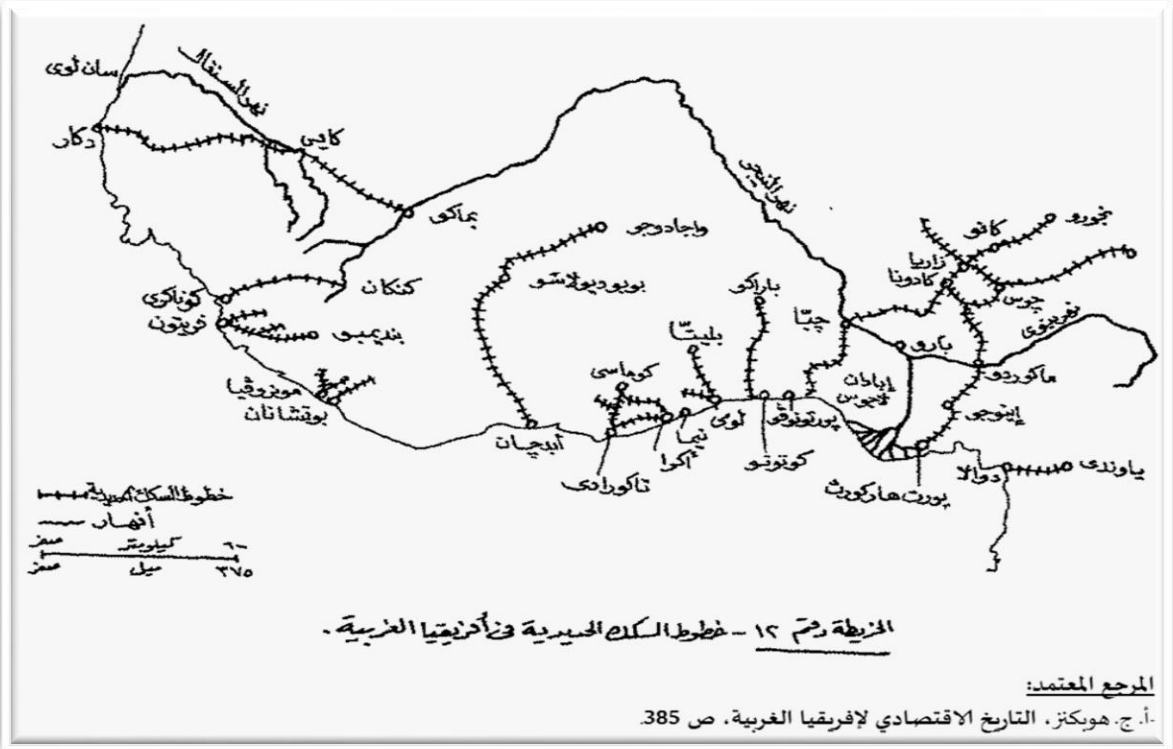

الخريطة رقم ١٢ – خطوط السكك الحديدية في أفريقيا الغربية.

المرجع المعتمد:
-أ. ج. هوبكنز. التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية. ص 385.

لقد تم الشّروع في استغلاله ابتداء من سنة 1902م، وبدأت ترتفع مداخيله من سنة إلى أخرى خاصة ما بين (1902–1906م)، مما جرّ عنه ارتفاع قيمة الحمولة عن 10 ملايين كلغ، للبضائع المستوردة من محطة كايس بالسنغال إلى محطة باماكو.

ما يُعاب على هذه الخطوط؛ هناك تذبذب بسبب عدم توفّر البضائع بصورة دائمة، ذلك لأنها كانت غير متّصلة بشبكة الطرق التي تصل بقيّة المواصلات الأخرى، إضافة إلى ذلك أن

[1]. بوفيل، المصدر السابق، ص.404.

جلّ الموانئ كانت تتعامل بالسفن الشراعية التّقليدية، وبالتالي عجزت عن التّعامل مع حجم المنتجات التي كانت تحملها السكك الحديدية، مما حتّم على السلطات الفرنسية إحداث ترميمات جوهرية على الموانئ الرئيسية واستمرت حتى جلائها من هذه المناطق[1].

ب. تعبيد الطرق:

لقد شجّع النشاط التجاري وتيسيره إنشاء عدد من الطرقات في الجزائر، التي لم تكن موجودة قبل 1830م، ففي إحصاء لسنة 1890م تم انجاز 15.237 كلم من الطرق ذات الاستعمال المشترك، بما في ذلك ما يقرب من 3.000 كلم من الطرق الوطنية، هذه الطرقات أُنجزت من قبل الجيش مع صيانة بعضها، غير أنها ما زالت ناقصة في العديد من النقاط البعيدة وهي في تحسّن يوميا[2].

من المنجزات التي قدّمتها السلطات الفرنسية في غرداية، تعبيد طرق السيارات من سطّافة إلى غرداية على بعد 82 كلم عام 1882م، تمّ استعماله في السنة الموالية، كذلك تمّ شق طريق من غرداية نحو الأغواط عبر وادي ميزاب، ثم طريق من غرداية نحو ورقلة في نفس السنة[3].

كما اهتمّت السلطات الفرنسية بتعبيد الطرقات بوادي سُوف، وبحُلول سنة 1931م، كانت توجد خمسة مسالك وهي: الوادي – نفطة؛ الوادي – بسكرة؛ الوادي – تقرت عبر الجامعة ؛ الوادي – نقرين، الوادي – تقرت عبر فرجان، المسالك الثلاثة الأولى هي الغالبة في الاستعمال والطريق الرابع قلّما يُستخدم، أما الطريق الخامس فهو صعب المسالك ولا تعبره إلا السيارات الخاصة مثل ترانزأتلنتيك[4].

كما واصلت فرنسا عملية تعبيد الطرق البرّية في الصحراء الجزائرية، للربط بين السكك الحديدية وطرق السيارات من الواحات الثلاث؛ ورقلة، الأغواط وكولومب–بشار، لتنطلق المسالك

---

[1]. عبد الكامل عطية، المرجع السابق، ص.166- 167.

[2]. M. Alfred Rambaud , **la France coloniale (histoire – géographie – commerce)**, Imp. charaire et C[ie], Paris, 1893, p.118.

[3]. يوسف بن بكير الحاج سعيد، المرجع السابق، ص.151.

[4]. عثمان زقب، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف 1918-1947م وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، باتنة، 2005-2006م، ص.118.

العابرة للصحراء ؛ واحد من كولومب-بشار إلى غاو[1] عبر تنزروفت، والطريق الثاني من الجزائر العاصمة إلى وسط إفريقيا عبر تقرت، ورقلة والأهقار إلى نيامي والتشاد، هذا الطريق الذي رسمه فلاترس للسكة الحديدية فتم تعويضه بطريق السيارات. كما مهّدت بعض الطرق البريّة في إفريقيا الغربية للتوغل إلى الدّاخل، إلا أن الحكام الإفريقيين كانوا يُعارضون هذه المشاريع ويعتبرونها اعتداءً على ممتلكاتهم[2].

ما يمكن قوله؛ أن هذه الطرق جاءت نتيجة دوافع خلق أُسس الاقتصاد التصديري، لأنه لم تكن سوى طرق قليلة تربط المستعمرات[3]، وبتعبير أدق ربط شبكة من الطرق التي يعيش فيها معظم المستوطنين الأوروبيين والشركات الاحتكارية[4].

2. النقل البحري:

أ. مشروع البحر الداخلي (مشروع خليج قابس) (Projet Golfe de Gabes):

مشروع البحر الداخلي؛ هو أحد المشاريع الصحراوية الذي لا يقلُّ أهمية عن مشروع الخطوط الحديدية، خلفيات هذه الفكرة تعود إلى نجاح فيرديناند دوليسبس (Ferdinand de lesseps) عند حفره لقناة السويس (Canal de Suez)، الأمر الذي حفّزهم للبحث في خلق بحر داخلي صحراوي، لإحداث تغيير في الظُّروف الطبيعية القاسية، ويُسهّل عليهم تنفيذ سياستهم التوسعية الاستعمارية والاقتصادية.

لقد انطلقوا من بعض النظريات الجغرافية ومقاربات جيولوجية تعود إلى العصور القديمة، مفادها أن هناك بحرا داخليا يُدعى بحيرة تريتون، التي تحدّث عنها الرحالة اليوناني هيرودوت وسيلاكس، هذا البحر له ثلاثة منافذ إلى البحار المجاورة؛ واحد من البحر المتوسط عبر مجرى

---

(1). على خط الطريق بين كولومب بشار – غاو، تم استعمال عشرين شاحنة، ذات محركات الديزل GV 130، صالحة للمسافات الطويلة (1.000كم)، بسرعة 50 كلم في الساعة، وسيارات بولمان (Cars Pullman) الجديدة الخاصة بالمسافرين. **ينظر:**

- Robert Tinthoin , **« Évolution récente de l'économie Algérienne »** , Annales de Géographie, T. 51, N°.287, 1942, marge N°.01, p.201.

(2). شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق ابراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ص.331.

(3). نفسه، ص.395.

(4). أحمد كساب وآخرون، **« الاقتصاد الاستعماري (شمال إفريقيا)»**، مقال ضمن كتاب تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1880-1935م))، مجلد 7 ، اليونسكو، تحت إشراف، أ. آدو بواهن، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت، 1990 ، ص.439.

نهر الشلف والثاني إلى المحيط الأطلسي غربا عبر ممر تازة، والثالث إلى خليج قابس بشرق تونس عبر شط فجاج[1].

هذا البحر اختفت بعض أجزائه وبقي البعض الآخر على شكل أحواض وشطوط، أهمها أحواض الجريد، شط ملغيغ[2] والهضاب العليا، حيث تقع أحواض ملغيغ على انخفاض خمسة وعشرين مترا من مستوى سطح البحر، فراجت هذه الفكرة عند الجيولوجيين بخلق بحر داخلي في هذه النقطة، من أجل إحداث تغيير جذري في مناخها وبالتالي تغيير أوضاعها الاقتصادية.

نواة هذا البحر الداخلي ستكون أحواض شط الجريد وشط الغرسة وشط فجاج، حيث تمّ حفر قناة بحرية تصل هذه الشطوط بمنخفض ملغيغ وبوادي ريغ في الغرب، وبحوض ايغارغار في الجنوب عبر واد سوف[3].

لقد تحمّس لهذا المشروع السيد **فرانسوا روديير**، فشرع في وضع دراسات حوله منذ عام 1873م، بعد اعتماد الجمعية الوطنية ملفًّا لدراسة الشطوط دراسة علمية، ذهب روديير من قسنطينة إلى بسكرة ومنها إلى أحواض ملغيغ، ودرس تاريخها وجغرافيتها الطبيعية ومستواها عن البحر.

رغم أن **روديير** اكتشف أن شط الجريد يقع فوق مستوى سطح البحر على عكس أحواض ملغيغ والحضنة، إلا أنه لم يفقد الأمل في إنجاز هذا المشروع، لما له من نتائج حسنة على الجانب الاقتصادي، إذ يسمح البحر برفع منسوب المياه الجوفية في الشمال بالصحراء، كما أنه سيُحدث تغيير في المناخ من الجفاف إلى الرطوبة، بفعل تبخُّر منسوب من المياه في الجو وبالتالي تساقط الأمطار وتلطيف جو الصحراء القاسي.

بعد هذه الدراسة قام **روديير** بإعداد ملفّه وقدّمه إلى المجلس العلمي في باريس، فتمّ تحويله إلى دوليسبس الذي استحسنه، لكن أعضاء المجلس تضاربت آراؤهم حول الغلاف المالي الذي يستنفذه هذا المشروع. في نهاية المطاف تمّ اعتماد غلاف مالي جديد سنة 1878م، للقيام بدراسات جيولوجية جديدة شارك فيها دوليسبس، تألفت لجنة رسمية بين عامي (1881-1882م)

---

(1). بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر**، ص.99-100.

(2). Lanessan, Jean-Louis, **L'expansion coloniale de la France , étude économique , politique et géographique sur les établissements français**, Imp. générale lahure, Paris, 1886, p.7.

(3). بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر**، ص.101.

ترأّسها دوفريسيني (De Freycinet) واكتشفت أن تكاليف المشروع تزيد عن ثلاثة ملايير، كما أن عملية الحفر تستلزم أضعاف حفر قناة السويس.

في عام 1883م؛ سافر كل من رودير ودوليسبس إلى منطقة قابس لدراسة المشروع على الطبيعة، لكن بعد عودتهما تمّ معارضة هذا المشروع من طرف أعضاء الجمعية الفرنسية، من بينهم أوقست بوميل وكوسون اللذان يعرفان الجزائر وتونس حق المعرفة[1]. كما لا نستبعد ما قامت به بعثتا فلاترز أثناء الرحلتين، عندما اهتموا بوادي اغرغار وواد ميّه، قد يكون الأمر خدمة لهذا المشروع.

بعد أن لقي مشروع رودير معارضة شديدة في أيامه، توفي سنة 1883م وبقي هذا المشروع يشغل بال الفرنسيين، وتمّ إعادة فتح هذا الملف للنقاش سنة 1896م، من طرف هيئات علمية ورأسمالية، إلا أنه بقيت نفس الإشكاليات تُطرح ، مثل الغلاف المالي الضخم والصعوبات التقنية وموقع شط الجريد فوق مستوى سطح البحر ليغلق هذا الملف مرة أخرى.

ما بين سنتي (1952-1953م)؛ استأنف البحث من جديد في هذا الموضوع، بعد أن أكّدت الحفريات خلال عملية البحث عن زيت البترول، على وجود صلة بين البحر المتوسط ومنطقة الشطوط في العصر الجليدي، هنا تمّ إحياء مشروع رودير وتمكّنت الجمعية من إيصال ملف البحر الداخلي، إلى مكتب الجنرال ديغول عام 1958م، تمّ اقتراح استعمال خمسين قنبلة هيدروجينية لشق قناة هذا البحر بين واحدة وأخرى بضعة ثوان، على أن يكون عمقها من 400 و500 ياردة، تمتد عبر شط الجريد لإقامة سدّ ضخم من توزر لتوليد الكهرباء، في ظرف بضعة شهور بدلا من ثماني سنوات. بعد عام 1959م؛ واصل اتحاد التعدين الفرنسي هيرنست، بحث الموضوع مع وزارة الأشغال العامة للحكومة التونسية، لكن فرنسا كانت مهتمة بالحرب مع الجزائر[2].

ب. النقل النهري:

عملت فرنسا في إفريقيا الغربية على تطوير المجاري المائية الداخلية، التي كانت تعُوقها الشلالات والجنادل بشدة، هذه العملية ساهمت في تنشيط الاقتصاد المحلي في بعض المناطق، حيث استخدمت بواخر مزوّدة بعجلات تجديف مثل النيجر وبنوي والسنغال، على الرّغم من أن البواخر كانت ملكا لشركات القطاع الخاص، إلا أنها بذلت بعض المحاولات للتنسيق بين النقل

[1]. بوعزيز، نفسه، ص.103- 105.

[2]. نفسه، ص.107-108.

النهري والسكك الحديدية، مثل السكك الحديدية التي تربط السنغال بباماكو، كانت هناك وصلة تربطها بالنيجر الأوسط، بذلك كانت تصل دكّار، تنبكتو وغاو، غير أن هناك مناطق كثيرة لإفريقيا الغربية الفرنسية، مازالت حتى اليوم محرومة من وسائل النقل الحديثة[1].

كانت تعديلات الموانئ وثيقة الارتباط ببرنامج السكك الحديدية، فقد أخذت السفن البخارية تكشف عيوب موانئ إفريقيا الغربية، حيث لا يمكن التعامل مع سفن أكبر من السفن الشراعية التقليدية، فالسفن البخارية لم يكن لها تأثير على نقل منتجات التصدير مثل السكك الحديدية[2].

بحلول عام 1900م؛ كان واضحا أن الموانئ القائمة عاجزة عن التعامل مع حجم المنتجات التي كانت تحملها السكك الحديدية، فأحدثت ترميمات على الموانئ الرئيسية واستمرت طيلة الفترة الاستعمارية.

كما أنشأت موانئ جديدة مثل بورت، هاركورت وتاكورادي، والنتيجة تدهور المراكز الصغيرة مثل باداجري، سانت لويس وكالابار، مع العلم تركيز تجارة التصدير كان في الموانئ التي تصلها السكك الحديدية، ففي العقد الرابع من القرن الماضي كان ما لا يقل عن 65 % من مجموع تجارة إفريقيا الغربية عبر البحار تمرّ على دكّار[3].

3. الطرق المستحدثة عبر الصحراء الجزائرية والمحيط الأطلسي:

إن مشروع خطوط السكك الحديدية العابر للصحراء حال دون تحقيقه؛ فبعد تقديم تلك الدراسات والمقترحات، لم يتم من هذه المشاريع سوى ثلاثة خطوط تمتد إلى جنوب الجزائر وهي خط من قسنطينة إلى ورقلة عبر بسكرة وتقرت، وخط من البُليدة إلى الجلفة عبر لمدية، وخط من المحمدية إلى بني عباس عبر سعيدة وكولومب–بشار[4].

هذه الخطوط يُفترض أن تربط بين ضفتي الصحراء الكبرى وغرب إفريقيا ووسطها لتصل بشبكة النيجر والتشاد وشبكة السنغال وموريطانيا، لكن صعوبات كثيرة حالت دون تكملة هذا المشروع نتيجة تَطوُّر علم الطيران والتكاليف الباهضة لهذا المشروع، وهنا تم ربط الجزائر وباقي مناطق إفريقيا، بخطوط بحرية وبرية وجوية.

---

[1]. هوبكنز، المرجع السابق، ص.393-394.

[2]. نفسه، ص.401.

[3]. نفسه، ص.397.

[4]. بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر**، ص.98.

لقد تم دراسة الطرق فتوصلوا إلى نتيجة مفادها؛ أن الطريق بين النيجر والجزائر العاصمة يستغرق بالسيارة ما لا يقل عن عشرة أيام، عندما تسمح الظروف الجوية تستخدم الطائرات، حيث تختصر الزمن لأربع وعشرين ساعة، كما قاموا بدراسة إمكانية النقل عبر الصحراء على النحو التالي:

- من غاو إلى كولومب – بشار (Colomb–Béchar) بالشاحنة،
- من كوناكري (Conakry) إلى كوروسا (Kouroussa) بالسكك الحديدية،
- من كوروسا إلى غاو (Gao) بالشاحنة [1] .

وفقا للإمكانيات؛ فإن مسافة 8.000 كلم سوف تشمل عربات الشحن مزودة بثلاث ناقلات، سعر نفقات واستهلاك المُعدات تصل إلى ما يقارب 5.000 فرنك للطن، بالنسبة لـ غاو قد تستخدم النقل النهري من نيامي إلى المحيط الأطلسي غربا ومن شرق النيجر إلى التشاد عبر زندر.

وفقا لهذه الدراسة؛ فإن فرنسا لم تكتف بالمبادلات التجارية مع ساحل الجزائر وساحل غرب إفريقيا الفرنسية، بل تولدت تدفقات التجارة الفرنسية بين مستعمراتها والجزائر، والدول القريبة من فرنسا مثل المغرب وتونس عبر الممرات المائية الرئيسية: بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط[2].

لهذه الأسباب رأت فرنسا ربط الجزائر وباقي مناطق إفريقيا، بخطوط بحرية وبرّية وجوّية كما يلي:

أ. **الطرق البرية:**

- من كولومب بشار إلى غاو عبر تنزروفت بالشاحنة [3]،
- من الجزائر العاصمة إلى وسط إفريقيا في نيامي والتشاد عبر تقرت وورقلة والأهقار بالشاحنة،
- من كوناكري (Conakry)إلى كوروسا (Kouroussa) بالسكك الحديدية،

---

(1). Robert Tinthoin, Op.cit, p.209.

(2). Ibid, p.200.

(3). Ibid, p.209.

- من كوروسا إلى غاو (Gao) بالشاحنة ،
- من نيامي في النيجر إلى المحيط الأطلسي،
- من شرق النيجر إلى التشاد عبر زندر،
- من غاو – دكار عبر باماكو،
- من نيامي (Niamey) إلى كوتونو (Cotonou) بالبنين.

ب. عبر البحر:

- من جنوب دكار – الدار البيضاء وخط وهران – الجزائر.

ت. عبر الجو:

- من الجزائر – الكونغو – مدغشقر عبر الصحراء وغاو،
- من دكار – بوانت نوار (Pointe–Noire) بالكونغو على ساحل المحيط الأطلسي [1].

في عام 1923م عبرت أول سيارة عبر الصحراء الكبرى من الجزائر إلى تنبكتو [2]، بحلول عام 1930م كانت الشركات التجارية للنقل بالسيارات، تعمل في المراكز الرئيسية للنشاط الاقتصادي في إفريقيا الغربية والصحراء الكبرى، واتسعت شبكاتها التوزيعية عبر محاور عديدة.

يَعْبر هذه الطرق الصحراوية حوالي ألفي مسافر سنويا، وألف سيارة شخصية تستعمل هذه الطرق لغرض السياحة والتجارة، لكن سعر نقل البضائع في البداية كان باهظا لصعوبة هذه الدروب، نتيجة تطويرها وتنظيم حركة المرور انخفضت تكاليفها.

---

[1] .Robert Tinthoin, Ibid, p 200.

[2]. هوبكنز، المرجع السابق، ص.391.

الخريطة رقم 08: خريطة توضيحية للطرق الجديدة للتجارة الفرنسية بين مستعمراتها في إفريقيا خلال القرن العشرين

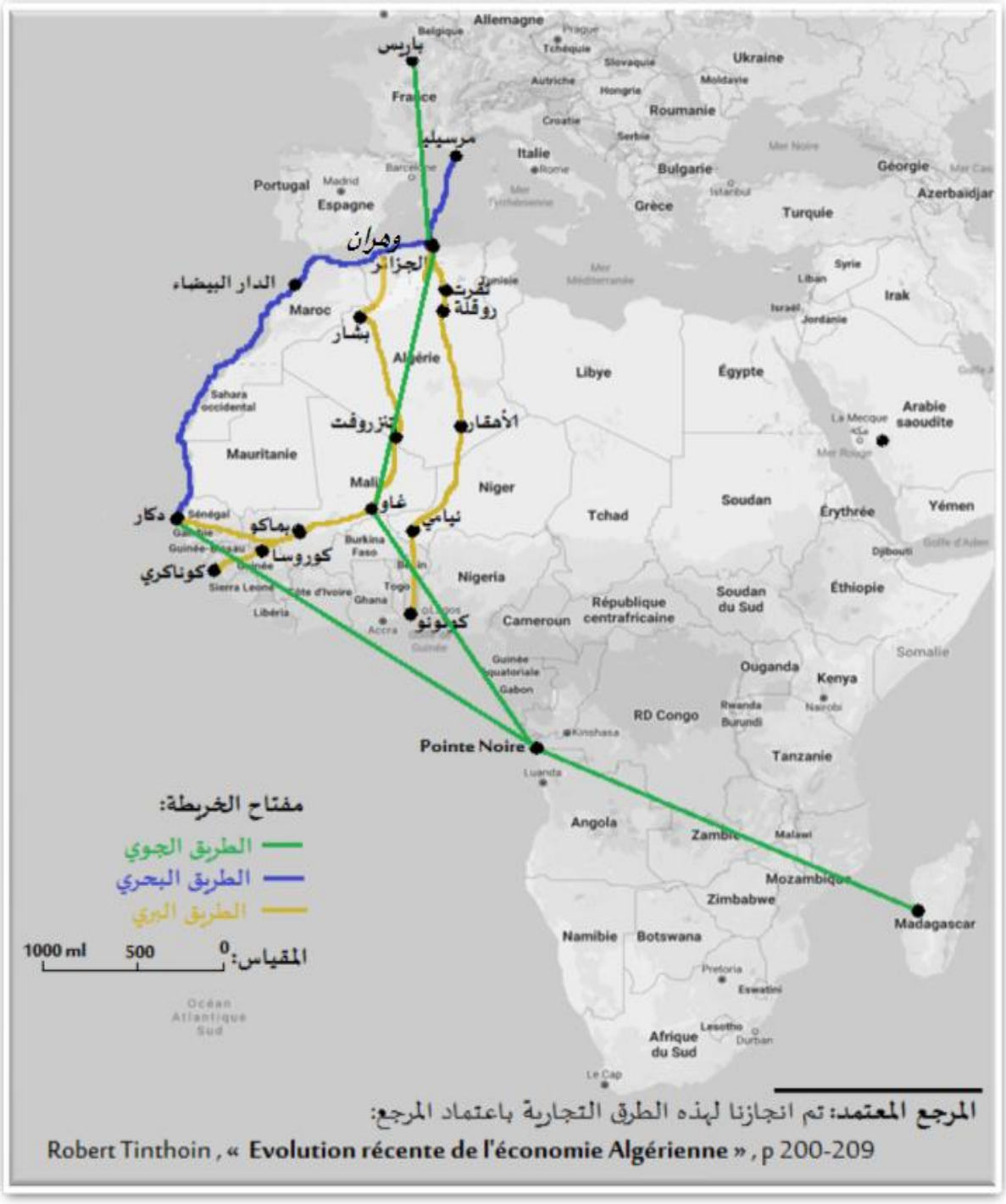

من خلال ما تمّ تقديمه **نستنتج أن**؛ البعثات الكشفية والمشاريع والدراسات التي قُدّمت من قبل المغامرين والخبراء والباحثين، قد جُسّدت على أرض الواقع، إلا بعض المشاريع التي كانت تتطلب غلافا ماليا كبيرا مثل مشروع البحر الداخلي، وخطوط السكك الحديدية العابرة للصحراء الجزائرية الذي واكبه تطوّر علم الطيران، إلا أنها حقّقت ما كانت تصبو إليه، وهو الربط التجاري

بين مستعمراتها بالجزائر عبر الصحراء الجزائرية، حيث استثمرت كل وسائل النقل البحرية، النهرية، البرية والجوية لخدمة أغراضها التجارية.

لكن الملاحظ أن هذه الخطوط المنجزة لم تمس كل المناطق في مستعمراتها، فقط كانت تصل مناطق مستوطنيها ومزارعها وشركاتها التجارية، لذلك يمكن القول أن؛ فرنسا لم تكن تسعى لتحسين أوضاع مستعمراتها، وإنما كانت تعمل لحسابها الخاص فقط، لذلك هناك مناطق كثيرة في كل من الجزائر وإفريقيا الغربية، لم تتمكن من الاستفادة من المشاريع الفرنسية، التي كانت تكاليفها تستخلص من الخزينة الوطنية.

IV. الوظائف الاقتصادية لمستعمرات فرنسا في الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية:

لقد عملت فرنسا كغيرها من القوى الاستعمارية، على انتهاج سياسة اقتصادية واضحة تنبني بالدرجة الأولى على التجارة، فاستغلت كل الوسائل لإنجاح مشروعها التجاري في كلا الإقليمين، فما هي الديناميكية الفرنسية المستخدمة في هذا المجال الجغرافي الواسع؟.

1. الوسائل القانونية لتثبيت التجارة الفرنسية بالإقليمين:

أ. الاتفاقيات والمعاهدات:

تُعدّ سياسة إبرام الاتفاقيات وسيلة لاحتكار التجارة، والتحكم في المحاور التجارية الرئيسية وتوسيع مناطق النفوذ وإبعاد أي منافسة للطرف الآخر[1]، لكي يتسنى لفرنسا تحقيق مطامحها في الصحراء وإفريقيا الغربية، ربطت بعض الجهات باتفاقيات حتى تتجنب مقاومتها وتصدّيها لها ومن بينها معاهدة الحماية مع بني ميزاب في: 19 أفريل 1853م.

تضمنت المعاهدة؛ اعتراف بني ميزاب بالسلطة الفرنسية وحقّها في بسط حمايتها على الميزابيين، مع دفع ضريبة سنوية لفرنسا تتقاسمها مدن ميزاب السبع، مقابل تعهّد فرنسا بضمان حرّيتهم التجارية بين التل والصحراء، والإبقاء على عاداتهم وأعرافهم وطقوسهم الدينية ومؤسساتهم القضائية كما هي، بذلك أصبح بنو ميزاب تحت السيطرة الفرنسية [2].

بعد رحلتي دوفيريي وبوضربة إلى بلاد الطوارق، انشغلت فرنسا في التحضير لتهيئة الأرضية للتجارة عبر الصحراء، لذلك بدأ الحاكم العام بالجزائر في البحث عن طريقة لإبرام علاقات مع زعيم قبائل الأزجر ايخنوخن، وتبعا لذلك نُظّمت مهمة كان هدفها إبرام اتفاقية تجارية بين فرنسا وكيل أزجر، وأهم بنودها؛ إقرار الصداقة والتبادل التجاري بين السلطات الفرنسية وزعماء قبائل الطوارق، مع التزام السلطات الفرنسية وزعماء الطوارق، بفتح طرق التجارة للفرنسيين إلى بلاد السودان، وتحديد المكوس وضبطها وإصلاح الآبار، وإزالة كل العراقيل في وجه النشاط التجاري للفرنسيين، مع التزام الطوارق بحماية الفرنسيين الذين يأتون بصفتهم مفاوضين في أراضيهم.

ما تم ملاحظته من خلال بنود الاتفاقية؛ أن فرنسا تسعى ظاهريا لإرضاء زعماء الطوارق على شاكلة قوافل الصحراء، خاصة في عامل حماية القوافل التجارية من النهب والسّلب، كما أن سعيها الحثيث لتحقيق أغراضها التجارية، جعلها تُقدم على مثل هذه الاتفاقية مع قبائل الطوارق،

---

[1]. مسعودة قاسي، المرجع السابق، ص.79.

[2]. أحمد ذكار، المرجع السابق، ص.148.

الذين يسيطرون على الشريط الذي يفصل بين شواطئ الصحراء الوسطى، للحصول على قدر كبير من المعلومات حول تلك المناطق، وهو ما نستشفّه من خلال البند الذي يُقرّ التزام الطوارق بحماية الذين يأتون بصفتهم مفاوضين في أراضيهم، لاستغلال الدّور المهُم الذي يؤدّيه الطوارق بين الصحراء وبلاد السودان وهو دُور أساسي[1].

إن اعتراف فرنسا بسيادة كيل أزجر على أراضيه، وكل الحقوق التي تؤول إليه من الضرائب والحماية والتجارة، ما هي إلا أحد أهم الأساليب التي تتّبعها فرنسا إلى أن يحين الوقت المناسب للانقضاض عليهم واحتلالهم وإخضاعهم.

من نتائج هذه الاتفاقية؛ توسيع شبكة التبادل التجاري بين فرنسا والجنوب الجزائري والصحراء الإفريقية، وفتح مجالات كبيرة للاستثمار للحصول على منتجات المناطق الحارة، التي يوفّرها للشمال الجزائري والفرنسي، على نمط المستعمرات الفرنسية الأخرى في بحر الكاريبي[2].

أما عن إفريقيا الغربية؛ يمكن اعتبار نهاية الحروب النابوليونية هي البداية الحقيقية لفرنسا في غرب إفريقيا، حيث عملت فرنسا بنشاط كبير هناك للاستيلاء على مناطقها وتنشيط التجارة بها، عن طريق عقد اتفاقيات مع حكام إفريقيين، وإقامة علاقات طيّبة مع بعض الدول الإفريقية، أو عن طريق تأسيس مستعمرات تكون مصدرًا مهمّا لتزويد اقتصادياتها.

من المعاهدات التي أُبرمت بين زعماء إفريقيا وفرنسا؛ في الفترة ما بين (1838-1842م)، عقد الضابط الفرنسي بويي ويلامي (bouet-Willamez) اتفاقيات مع الحكام الإفريقيين، في كل من رأس بالماس (Cape Palmas)، بسام الكبير وأسيني الواقعة في ساحل العاج [3]، كما أعادت علاقاتها مع ملك الدّاهومي، وبهذا امتدّ نفوذها بشكل غير رسمي إلى مناطق أخرى في ساحل العاج، كما أقامت محميّة لها بساحل العبيد، واستولت على ميناء نوفو وكوتونو والأنشو[4].

ثم إن غالييني عندما تولّى قيادة منطقة السنغال ونهر النيجر؛ استعمل طريق المعاهدات، فوقّع معاهدة الصداقة والتجارة مع أحمدو سنة 1880م، كان الهدف منها هو إعطاء التوكولور

---

[1]. حسن مرموري، المرجع السابق، ص.230.

[2]. مياسي، **توسع الاستعمار**، ص.83.

[3]. فيج. جي دي، المرجع السابق، هامش رقم 1، ص.310.

[4]. نفسه، ص.311.

شعورا بالأمن، لتسهيل احتلال وادي السنغال ونهر النيجر[1]. كما أبرم الفرنسيون اتفاقيات عديدة مع مناطق أخرى، من خليج غينيا، لضمان الحماية والأمن لتجارتهم في المنطقة[2].

أول ظهور للفرنسيين في مصب نهر النيجر كان سنة 1841م، حيث نزل القائد بووي ويلومز في بوني وأقام علاقات مع زعماء المنطقة، في العام الموالي أمضى اتفاقًا مع ملك إينبا (Eyanba) لكلابار القديم يسمح للفرنسيين بالمجيء للتجارة في هذه البلاد[3].

ب. الوكالات والمراكز التجارية:

كان الفرنسيون على غرار الانجليز يُقيمون مراكز أو محطات تجارية من أجل التبادل التجاري، وتعيين قناصلة من أجل الحصول على اتفاقيات مربحة مع ملوك وشيوخ القبائل[4]. ابتداء من ستينيات القرن التاسع عشر حدّدت فرنسا كل من البيّض (الأبيض سيدي الشيخ)، والأغواط وبسكرة كمراكز انطلاق واستقبال للقوافل[5]، لتتوغل فيما بعد جنوبا وتُقيم مراكز أخرى أهمها:

- **مركز عين الصفراء:** أنشأته فرنسا ولاقى إقبالا كبيرا لأهميته التجارية، حيث يستقبل القبائل المغربية وقبائل الصحراء الجزائرية، التي تحمل إليه السلع المحلية مثل الماشية، التمر، البرانس والجلود المحلية والفيلالية[6].

- **مركزا بني ونيف وبشار:** عند مدخل توات بحوضي زوزفانة والساورة، تقدّمت التجارة هناك بفعل السياسة الفرنسية التي مارستها، حيث أوصلت خط السكك الحديدية إلى بني ونيف، وكان عاملا على النهوض بالمنطقة لتمدّ الخط عبر كولومب–بشّار ، ومن ثمة تحوّل كولومب–بشار إلى سوق هام يعجُّ بالتجار والسلع من جميع الأنواع، الشيء الذي كان له تأثير اقتصادي وسياسي للمنطقة، هذه الفكرة تعود للسيد أوكونور (O'Connor)؛ الذي

---

(1). محمد حوتية، **توات والأزواد**، ج2، ص.452.
(2). مسعودة قاسي، المرجع السابق، ص.81.
(3). نفسه، ص.87.
(4). حوتية، **توات والأزواد، ج2**، ص.449.
(5). سعد الله، المرجع السابق، ص.72.
(6). العماري، المرجع السابق، ص.217.

أدرك أهمية هذا المركز، فجهّزه ببناء منازل عصرية، أرصفة، دكاكين، سوق مركزي مغطى ونزّال للبهائم، ...إلخ[1].

- **مركز عين صالح:** بعد احتلال فرنسا لعين صالح، جعلها تتحكّم في هذا السوق لموقعه الاستراتيجي، لأنه يقع على مسافة متساوية بين الجزائر شمالا، وتنبكتو جنوبا، وموغادور (Mogador) غربا، وطرابلس شرقا، وبالتالي فهو ملتقى الطرق الصحراوية، التي تربط القارة ببلاد السودان، فضلا على أنه مركز ممتاز لتمويل الطوارق[2].

نفس الأمر بالنسبة لإفريقيا الغربية، كلّما تصل فرنسا إلى منطقة إستراتيجية تعمل على بناء مراكز تجارية بها وأهمها:

- **مراكز السنغال وساحل العاج:** بعد عام 1817م أعاد الفرنسيون إحياء مراكزهم التجارية في سينغامبيا، وخاصة في سانت لويس وغوري، يرجع ذلك إلى أن التجارة الجديدة للفرنسيين كانت امتداد لتجارة الرقيق، فكان روّاد التجارة المشروعة في كثير من الأحيان تجار رقيق[3]، كانت هذه المراكز تورّد فيما بينهما نسبة 75 % من مجموع صادرات الإتحاد خلال الفترة الاستعمارية بأكملها، وكان السنغال هو المركز التجاري الرئيسي في النصف الأول من القرن العشرين، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية، توسعت التجارة الخارجية لساحل العاج، وأصبحت في نفس مرتبة السنغال[4]، هاتان المستعمرتان شهدتا تفوقا من بين المستعمرات الفرنسية في مجال التجارة المشروعة.

- **مركز باماكو:** في عام 1883م؛ تمكن الفرنسيون من الوصول إلى نهر النيجر، وأقاموا هناك محطة تجارية عند باماكو[5].

---

(1). العماري، نفسه، ص.218.

(2). مياسي، **توسع الاستعمار**، ص.110-111.

(3). أجايي، المرجع السابق، ص 28-30.

(4). هوبكنز، ص 361.

(5). بوفيل، ص 405.

- **مركز تنبكتو:** كانت تتاجر مع الوكالات الأوروبية في السنغال، وأنهار غامبيا عبر سنساندنج وباماكو[1].
- **مركز جني:** خلال القرن التاسع عشر؛ نظّم تُجار جني شركات أعمال مزوّدة بموظفين، كما عيّنوا ممثّلين في مراكز هامة، وفتحوا فروعا في تنبكتو، يُرسلون وكلاء جوّالين يحصلون على نسب مئوية من الصفقات التي ينجزونها[2].
- **مركز كاولاك:** في العقد السابع من القرن التاسع عشر، أصبح مركزا لتجارة الفول السوداني[3].

ما بين عامي (1896-1899م)، ركّزت فرنسا على النقاط الإستراتيجية للإقليم ابتداء من مناطق ثنية النيجر عبر غورمه، وشمال الداهومي وزندر، فأنشأت مراكز بها وهي:

- **مركز ساي:** تم إنشاؤه في نهاية سنة 1896م، لتثبيت موقع فرنسا على النهر وتمديد أملاك الداهومي حتى تسمح له بمراقبة نشاطات الإنجليز في جهة ساكواتو (Sakwato)، ولتضع حدا لنشاط أحمدو شيخو في المنطقة، كما تضمن على الصعيد الاقتصادي، مراقبة التيار التجاري المقام من تنبكتو حتى بلاد الهاوسا، لأنها أحد أكبر مراكز عبور في النيجر الأوسط، وكل المحاور التجارية القادمة من الأزواغ، الآير، الدمرغو في اتجاه شمال الطوغو وساحل الذهب، كما أنها تعتبر ممرّ طريق النيجر الذي يزوّد مراكز النيجر الأوسط بالمئونة[4] ونظرا لأهميته التجارية ركزت فرنسا عليه.
- **مركز كيرتاشي (Kirtashi):** يقع أسفل ساي، أنشئَ في سبتمبر 1898م، من طرف النقيب لورو (Lorho).
- **مركز إيلو (Illo)** : هي قرية على حدود النهر بين الممتلكات الفرنسية والإنجليزية، في مارس أنشئ **مركز غايا** (Gaya)، وأصبح أكبر سوق للكولا على حساب إيلو.

---

(1). رياض زاهر ، المرجع السابق، ص 306.

(2). هوبكنز، ص 120.

(3). نفسه، ص 286.

(4). ابراهيم بتقة، المرجع السابق، ص 149.

- **مركز زندر (Zinder)** : في خضمّ التسابق الإمبريالي للوصول إلى بحيرة التشاد، تظهر مكانة زندر التجارية عبر الصحراء، فهو مركز عبور مُهم بين طرابلس وكانو[1]، فكان محّل اهتمام الفرنسيين، وما إقامة الفرنسيين في زندر وبعثة فورو ولامي إلى زندر والتشاد، إلا لهدف تحقيق الربط التجاري والإداري مع الجزائر.

إن مشروع الربط بين زندر والتشاد ينمُّ عن إستراتيجية سياسية واقتصادية، فالمشروع سيحقق اتحاد أملاك إفريقيا الغربية والوسطى والجزائر وتحويل المحور التجاري أقدز – كانو، باتجاه كانم انطلاقا من زندر وهو ما أدّى إلى تتابع إنشاء مراكز في كل من نغيغمي (N'guigmi) وغور (Gure)، شيرمالاك (Chirmaleck) ما بين (1903–1904م)، لكن تهديدات الطوارق في الدمرغو والكانم والسنوسية في أقصى الشمال، جعل فرنسا تنقل عاصمة الإقليم العسكري الثالث من زندر إلى نيامي سنة 1903م[2].

لقد صاحب إنشاء المراكز التجارية إنشاء وكالات مثل الوكالات التي أُنشأت على سواحل غينيا، على اثر مُهّمة لدراسة المنطقة من غالينـاس (Gallinas) حتى الغابون ما بين (1838–1839م)، من طرف السيدين بووي (Bouët) وبروكان (Broquant)، حيث جاء في تقريرهما ضرورة إعطاء[3] التُّجار نقاط ارتكاز، لإنشاء وكالات محمية بحصون أمام الأنهار، كما دُعّمت هذه التقارير بالرسائل التي بعثها الإخوة ريجي لوزارة البحرية والمستعمرات في: 26 جوان و07 أوت 1841م، أين أكّدوا على أهمّية وضع قدم فرنسا على سواحل غينيا إلى جانب الانجليز.

بعد تردد طويل؛ قرّرت فرنسا إعطاء تصريح لتجارها بإنشاء وكالات تجارية، فكانت دار ريجي السبّاقة إلى ذلك، فأنشأت في جويلية 1843م، وكالات بسام الكبير وأسيني بكوت ديفوار، كما طلب ريجي من الحكومة الفرنسية احتكار حصن سانت لويس (Fort Saint Louis)، لاستعماله كمركز لحماية التجار الفرنسيين تدعيما للتجارة المشروعة، كما قاموا بإنشاء وكالة تجارية بودّاي سنة 1842م، بعد موافقة ملك الداهومي.

مع نمو تجارة زيت النخيل؛ قرّر الفرنسيون إنشاء وكالات جديدة على طول ساحل الدّاهومي، بفضل الامتياز الذي يحظون به عند ملوك المنطقة، منذ سنة 1853م كلّف ريجي

---

(1). ابراهيم بتقة، نفسه، ص 151–153.

(2). نفسه، ص 157.

(3). مسعودة قاسي، المرجع السابق، ص 75.

وكيله للتعرف على الأرض من جهة بوبوس وكوتونو، بحلول سنة 1860م بدأت هذه الوكالات تنمو ، كما أنشا وكالات في غرب ودّاي، بورتو سيغور (Porto seguro) ، ڤراند بوبو (Grand Popo)، من الجهة الشرقية مثل بورتو نوفو، غودومي، أبومي، كالفي، في أقصى الشرق تمكّن الفرنسيون من الاستقرار على طول سواحل الدّاهومي، كان الهدف من إنشاء هذه الوكالات على طول ساحل غينيا، هو منافسة بريطانيا في تجارة زيت النخيل[1] وقد بلغ عدد هذه الوكالات سنة 1882م حوالي: 33 وكالة[2].

2. الاهتمام بالمحاصيل التجارية:

كانت الإدارة الفرنسية للوهلة الأولى، تسعى إلى توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الميدان الزراعي، بالتحديد إنتاج المزروعات التجارية مثل التبغ والقطن، لكونها تدرّ أرباحا طائلة على الأوروبيين، في بداية الأمر انحصرت الفلاحة الاستعمارية في زراعة الحبوب، واستمر الوضع إلى بداية القرن العشرين، بعدها أدخلت زراعة المنتجات التجارية الموجهة للتصدير مثل الكروم، زراعة الحمضيات بكل أنواعها، أما جنوب الجزائر، فقد استهوى المعمّرين النخيل وإنتاجه مثل دقلة نور، التي لها رواج في الأسواق الأوروبية[3]، لذلك أصبحت الفلاحة الصحراوية هي النشاط الرئيسي للفرنسيين، فبدأت الرأسمالية في امتلاك النخيل الذي وصل عام 1950م إلى أكثر من 160.000 نخلة، موزّعة على أهم الشركات الأوروبية وهي؛ الشركة الفلاحية والصناعية للصحراء الجزائرية بـ 24.200 نخلة، الشركة الفلاحية للصحراء الجزائرية بـ 13.863 نخلة، الشركة الاستعمارية لإفريقيا الشمالية بـ 9.823 نخلة، شركة واحات شمال إفريقيا بـ 24.450 نخلة.

مع تزايد عدد النخيل الذي وصل سنة 1921م إلى سبعة ملايين نخلة، مما جرّ عنه الاهتمام بمصادر السقي مثل الآبار الارتوازية، هذا النظام الذي اتّبعه بعض البورجوازيين في بعض المناطق الصحراوية مثل تقرت، بسكرة وغرداية، بالإضافة إلى المعمرين والشركات الرأسمالية، مما زاد في منسوب تدفق المياه، إضافة إلى تركيز الفرنسيين على تطوير نظام الفقارة التقليدي، وزيادة المساحات المسقية كما يلي:

---

(1). مسعودة قاسي، نفسه، ص 76- 78.

(2). نفسه، ص 89.

(3). Lanessan, Jean-Louis , Op cit, p 67.

جدول رقم 01: جدول يمثل المساحات المسقية في الصحراء الجزائرية بواسطة الآبار الارتوازية ومنسوبها المائي (لتر/ثا)		
الواحات الصحراوية	المساحة المسقية (كلم/ هكتار)	المنسوب المائي (لتر/ثا)
الوادي	3.600	260
وادي ريغ	13.112	8.238
ورقلة	2.000	1.436
غرداية	1.855	937
القليعة	1.120	400
عين صالح	2.210	1.123
قورارة	1.810	887
توات	4.204	2.085
المجموع	**29.911**	**15.066**

المرجع المعتمد:

أعميراوي أحميدة وآخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916)**، ص 107-109.

عن إفريقيا الغربية خلال القرن التاسع عشر؛ تم ظهور اتجاهات جديدة في المجال الاقتصادي، مفاده إلغاء تجارة الرقيق واستبداله بالتجارة المشروعة، مثل زيت النخيل، الفول السوداني، القطن، العسل، الصمغ وجوزة الكولا[1].

لقد سعت فرنسا إلى منح الشركات الاستعمارية الفرنسية، امتيازات واسعة لملكية الأرض التي اعتبرت بدون مالك شرعي، بعد مؤتمر برلين بخمس سنوات وُزّعت نسبة 70 % من أراضي إفريقيا الغربية، على الشركات الاستعمارية الكبرى لمدة ثلاثين سنة مبدئيا.

هذه الملكيات سرعان ما قضت على الفلاّحين والمنتجين الإفريقيين، وأصبح إنتاجهم عاجزا عن المنافسة، ولم يبق أمامهم سوى العمل في المزارع الخاصة بتلك الشركات بل مُجبرين على ذلك، لأن الإدارة هي التي تقوم بتوفير اليد العاملة الزراعية لهذه الشركات، عن طريق الإجبار بحكم استغلال اليد العاملة المحلية[2]، ومن أهم المحاصيل التي اهتم بها الفرنسيين هناك:

- **زيت النخيل:** بعد تراجع دور البرتغاليين والإسبان في أراضي غرب إفريقيا، تمكن البريطانيون والفرنسيون من مواصلة كشف المنطقة الممتدة من السنغال إلى غينيا ، حتى

---

[1]. أ. أدو. بواهن، « **اتجاهات وعمليات جديدة في إفريقيا في القرن التاسع عشر**»، مقال نشر في كتاب تاريخ إفريقيا العام (القرن التاسع عشر في إفريقيا حتى ثمانينياته) مجلد 6 ، اليونسكو، تحت إشراف، ج.ف. آدى آجايي، مطبعة حسيب وأولاده، لبنان، ط1، 1996، ص 89.

[2]. اسماعيل العربي، **الصحراء الكبرى**، ص 363.

وصلوا إلى مجموعة أنهار تعرف باسم أنهار الزيت، التي تصبّ مياهها في ساحل غينيا وكانت هذه المنطقة معروفة للأوروبيين كسوق للرقيق والزيت[1]، غير أن تدهور منتجات النخيل في العقد السابع والتاسع، تمّ تعويضها بإنشاء مزارع البُن في ساحل العاج، من طرف التاجر الفرنسي أرثر فيرديه، وشركة النيجر التي بدأت في زراعة الكاكاو والبن والمطاط في وادي النيجر سنة 1887م[(2)].

- **الفول السوداني:** لقد أدخل الفرنسيون زراعته بالسنغال في خمسينات القرن التاسع عشر، أين لاقت زراعته نجاحا كبيرا وأصبح محصولا رئيسيا في منطقة غرب إفريقيا، وقد تحوّل إنتاجه مصدرا للدّخل تفوق أرباحه تجارة الرقيق، الذهب والعاج التي كانت تحملها القوافل عبر الصحراء[(3)].

- **القطن:** في العقد الثالث من القرن التاسع عشر اضطلع الفرنسيون بمشروع زراعي طموح في السنغال، بأيد افريقية ومن بينها القطن والنيلة، لكن التجربة تمّ التخلي عنها نتيجة سوء التسيير، في النصف الثاني من القرن، حيث بُذلت محاولات لزراعته من جديد في السنغال[(4)]، كما أن المشروعات التي خططتها الحكومة الفرنسية في نهر النيجر، الذي يوفّر المياه للري بنسبة 1.750.000 هكتار في منطقة منعطف النيجر، يقوم باستغلالها مليون ونصف من المزارعين لإنتاج ما مقداره: 300.000 طن من القطن في السنة[(5)].

هذه بعض أهم المحاصيل التجارية التي اهتمت بها فرنسا عند احتلالها لكل من الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية، مع العلم أن هناك عديداً من المحاصيل التجارية، يمكن التعرّف عليها بالتفصيل في الفصول التحليلية للتجارة الفرنسية في الإقليمين، من خلال عرض المقوّمات الاقتصادية لفرنسا في كل من الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية.

---

(1). عبد الكامل عطية، المرجع السابق، ص 1.

(2). هوبكنز، ص 278.

(3). بوفيل، ص 405.

(4). هوبكنز، ص 277.

(5). اسماعيل العربي، **الصحراء الكبرى**، ص 364.

3. **وسائل التبادل التجاري:**

أ. **المكاييل والموازين والمقاييس:** قام الفرنسيون بتغيير المكاييل والموازين التي وجدوها في الجزائر وعوضوها بمكاييلهم وموازينهم، مع فرضها على الجزائريين، تحت دعوى مفادها أن الأحجام والأوزان تختلف من مكان إلى آخر[1].

ب. **العملات:** إن النظام النقدي الاستعماري؛ قد أُدخل في منتصف القرن التاسع عشر، وقد كانت حكومات المستعمرات، تُشجع على استخدام النقود الحديثة، ذلك من خلال إصرارها على دفع أجور العمال بالنقود المعدنية الأوروبية، والإصرار على تحصيل الضرائب نقدا، مع حرص الشركات الأوروبية على تطوير التجارة النقدية، نظرا للأرباح التي كانت تحصل عليها[2].

ما يدل على استعمال الفرنك الفرنسي بالصحراء الجزائرية، هناك بعض النصوص لبعض الاتفاقيات، تُظهر استعمال عملة الفرنك الفرنسي عند بني ميزاب، كما تُبيّن تقييدات مالية للقطب اطفيش العدد 08: سنة 1865م، أنها تمّت بالدورو الفرنسي[3].

لكن هذه العملة استخدمت بشكل محدود جدا؛ حيث لها شاكلة الريال الإسباني، إذ ضرب الفرنسيون قطعة خمسة فرنكات لتنافس هذه العملة العالمية، ففي نهاية القرن التاسع عشر، أصبحت قيمة الفرنك بالنسبة للريال حسب موتيلانسكي كالتالي: 100 غ ريال تساوي 125 فرنك.

بعد احتلال فرنسا لتوات والأزواد؛ فُرض عليهما الفرنك الفرنسي كأساس للتعامل، بالإضافة إلى النقود المغربية المتمثلة في البندقي والعشراوي، ونصف البندقي، ونصف العشراوي، والموزونة والفلس والدرهم[4].

إلا أن للمقايضة مجالها؛ ففي بداية القرن العشرين مازالت توات وضواحيها تقوم على مبادلة سلعها بالمقايضة على الشكل التالي؛ خروف مقابل حمل من التمر، مقياس من القمح مقابل

---

[1]. سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج1، ص 71-72.

[2]. هوبكنز، ص 412.

[3]. ناصر بلحاج، « **جوانب من المعاملات المالية بوادي ميزاب في القرنين 18 و19 الميلاديين من خلال دفاتر بعض التجار**»، مقال نشر في كتاب الملتقى الوطني الثاني حول، الحياة الإجتماعية والإقتصادية في الجنوب الجزائري خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من خلال المصادر المحلية، مطبعة منصور ، الوادي، 2012، ص255-256.

[4]. حوتية، **توات والأزواد**، ج2، ص 163.

ست مقاييس من التمر أو ثمانية، مقياس لحم مجفف مقابل اثني عشر مقياسا من التمر، قربة زبدة مقابل حمل من التمر أو حمل ونصف[1]. كما أن الودع بقي يستعمل في إفريقيا الغربية حتى أواخر القرن التاسع عشر، عدا ساحل غينيا العليا وأراضيها الداخلية (من السنغال حتى ليبيريا) ونيجيريا الشرقية[2].

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ كانت إفريقيا الغربية قد تزايد اتجاهها لاستخدام النقود في التجارة، لكن الاتجار في زيت النخيل، الفول السوداني، العاج والقرنفل، كان يعتمد على نظام الائتمان، ذلك بتقديم السلع التجارية بالأجل لكبار التجار الأفارقة، مما كان يستوجب اتخاذ التدابير لحماية الاستثمار وضمان تسليم البضائع المقابلة[3].

مع بداية القرن العشرين؛ كانت العملات النقدية منتشرة في إفريقيا الغربية، وقد أدّى التداول المتزايد للعملات الأوروبية إلى إدخال المؤسسات المصرفية، كان أوّل بنك ناجح في إفريقيا الغربية هو بنك السنغال، الذي أنشئ في سانت لويس عام 1854م. في عام 1901م استبدل ببنك إفريقيا الغربية، وقد كان أكثر البنوك أهمية في إفريقيا الغربية الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية، التي كانت تُسهّل عملية التحويل الحر إلى الفرنك الفرنسي، هذه العملية استمرّت حتى عام 1945م، عندما أنشئت منطقة الفرنك وأصدرت عملة مستقلة للمستعمرات[4].

4. نظام الجمارك والضرائب:

كان النّظام التجاري للجزائر منذ عام 1884م شبيهاً بالنظام التجاري الفرنسي[5]، حيث كانت السلع الجزائرية والفرنسية معفاة من الضرائب في البلدين وفقا للمادة 02 من قانون 17 جويلية 1867م[6]، إذ كان هناك اتّحاد جمركي بين فرنسا والجزائر، فكان نظاما من أكثر الأنظمة الجمركية دقة وهيكلة في عالم الاقتصاد، هذا الأمر فرض على الجزائر أن تظلّ مصدّرة للمواد الخام من المنتجات الزراعية والمعدنية ومستوردة للسلع المصنعة، الأمر الذي تسبّب في الانهيار

---

(1). العماري، المرجع السابق، ص.221.

(2). هوبكنز، ص.135.

(3). أجايي، **«إفريقيا في مطلع القرن التاسع عشر، قضايا وتوقعات»**،مقال نشر في كتاب تاريخ إفريقيا العام (القرن التاسع عشر في إفريقيا حتى ثمانينياته) مجلد 6 ، اليونسكو، تحت إشراف، ج.ف. آدى آجايي، مطبعة حسيب وأولاده، لبنان، ط1، 1996، ص.30.

(4). هوبكنز، المرجع السابق، ص.412- 415.

(5). M. Alfred Rambaud, Op.cit, p.121.

(6). Lanessan, Jean-Louis, Op.cit, marge N° 1, p.75.

الذي تعرضت له الحرف والصناعات في المدن والأرياف على حد سواء[1]، حيث شلّت الحركة الإنتاجية التي اشتهرت بها سابقا بعض المراكز الحرفية.

هذا الإعفاء من التعريفة الجمركية استبدل بالضرائب المفروضة على الأهالي، تسمّى الضرائب العربية والفرنسية، إذ كان على الأهالي دفعها مثل ضريبة الرأس (اللزمة) التي فُرضت على الجزائر وإفريقيا الغربية[2] ولها أوجه متعددة؛ فرضت في شمال الجزائر وإفريقيا الغربية، على كل فرد قادر على حمل السلاح أو العمل. وفي الصحراء تدفع هذه الضريبة على كل نخلة بدل الشخص المالك[3]، أو على كل بيت أو خيمة ودكّان، ضريبة حربية على القبائل التي رفضت الاحتلال، ضريبة تدفعها قبائل الصحراء مقابل السماح لها بارتياد أسواق الشمال[4].

ما بين الحربين؛ اهتمت فرنسا بإعادة هيكلة النظام الضريبي والمالي، فقامت الإدارة المالية بمراقبة المصروفات وكثيرا ما وُفقت في تحقيق هذا التوازن ما بين (1919م – 1930م)، لكن الأزمة أدّت إلى ارتفاع المصروفات عن الإيرادات، فكانت المصادر الرئيسية للإيرادات هي الرسوم الجمركية والضرائب على الأراضي والمنتجات الزراعية وعلى السلع الاستهلاكية (ضرائب غير مباشرة)، فالإيرادات إذن كانت تأتي من الأهالي[5].

وفقا لمرسومي: 20 ديسمبر 1922م و8 جوان 1941م، اللذين ينصّصان على فرض الضرائب، قامت فرنسا بتطبيقه على المناطق الصحراوية ومن بينها وادي سوف، والجدول الموالي يبين تطور الضرائب على النخيل في هذه المنطقة كما يلي:

الجدول رقم 02: الضرائب المفروضة على أنواع النخيل في الصحراء الجزائرية

أصناف النخيل	1922م	1930م	1936م	1938م	1941م
نخيل الصنف الأول	1.80 فرنك	3 فرنك	3 فرنك	2.50 فرنك	4 فرنك
نخيل الصنف الثاني	0.95 فرنك	1.25 فرنك	1.50فرك	1 فرنك	1.65 فرنك
نخيل الصنف الثالث	0.85 فرك	0.85 فرنك	0.50 فرك	0,30 فرنك	0.40 فرنك
المرجع المعتمد: عثمان زقب، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف 1918-1947م وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا**، ص.127-128.					

[1]. أحمد كساب وآخرون، المرجع السابق، ص.439-440.

[2]. مياسي، **توسع الإستعمار**، ص.143.

[3]. سعد الله، المرجع السابق، ص.76.

[4]. نفسه، ص.76.

[5]. أحمد كساب، المرجع السابق، ص.442.

كما فرضت هذه الضريبة على مالكي الجمال، الماعز والأغنام كما يلي:

جدول رقم 03: الضرائب المفروضة على مالكي الماشية			
	الجمال	الماعز	الأغنام
مرسوم 22 ديسمبر 1922م	4 فرنك	0.25 فرنك	0.20 فرنك
مرسوم 31 ديسمبر 1941م	5 فرنك	1.5 فرنك	-
المرجع المعتمد: عثمان زقب، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف 1918-1947م وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا**، ص.128.			

توجد أيضا إحصائيات ضريبية فُرضت على بني ميزاب بعد معاهدة الحماية مباشرة، حيث قام كولونال الأغواط بإحصاء شامل للمنازل والنخيل ودكاكين التجارة يوم: 03 جانفي 1863م، لتعديل تقسيم الخراج على المدن السبع، وذلك بفرض خمسة فرنكات على كل منزل ونخلة ودُكّان 20 فرنك، كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم 04: الضرائب المفروضة على بني ميزاب بعد معاهدة الحماية عام 1953م			
اسم المدينة	عدد النخيل	عدد الدكاكين	الضريبة بالفرنك
غرداية	50.000	50	18.500 فرنك
بني يزقن	12.000	20	2.500 فرنك
القرارة	20.000	25	6.000 فرنك
بريان	18.000	5	4.000 فرنك
العطف	6.500	12	3.500 فرنك
مليكة	6.000	30	3.000 فرنك
بونورة	1.500	10	1.500 فرنك
المرجع المعتمد: يوسف بن بكير الحاج سعيد، **تاريخ بني ميزاب (دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية)**، ص.130-132.			

إلا أن بعض الطلبة والعلماء أمثال الشيخ القطب محمد بن يوسف أطفيش، رفضوها واعتبروها استسلاما لدولة كافرة.

عند ذهاب موسى آق أمستان إلى عين صالح عام 1904م، لعقد معاهدة حفظ السّلام في منطقة الطوارق وضمان حرية التجارة، فرضت الحكومة الفرنسية ضريبة على سكان تمنراست[1]؛ مقابل الإعفاء من ضريبة الرأس فرضت فرنسا نظام السخرة (Corvée)[2].

نفس النظام طُبّق في غرب إفريقيا الفرنسية، حيث يمثّل الأفارقة للفرنسيين سلعةً للاتجار أو أداةً للإنتاج، على الرغم من أن السّخرة كانت محرّمة رسميا في كل مكان، فقد كان النقص في الأيدي العاملة، يشجع على القسر سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق فرض الضرائب.

---

(1). Paul Pandolfi , « **In-Salah 1904/Tamanrasset 1905 , les deux soumissions des Touaregs Kel-Ahaggar**», Cahiers d'études Africaines. Vol. 38, N°.149, 1998. P.60 .

(2). **السخرة:** هو العمل مجّانا في أراضي المستوطنين ولحساب المجالس المحلية. **ينظر:**
- مياسي، **توسع الاستعمار**، ص.143.

فكان استخدام الأيدي العاملة دون أجر؛ حيث أجاز الإتحادان الفرنسيان رسميا بعد الحرب العالمية الأولى، استخدام الأيدي العاملة دون أجر، في المشروعات ذات الأهمية المحلية أو بالنسبة للمستعمرين، كما نص المرسوم الصادر في: 6 أكتوبر 1922م، على إمكانية شراء الإعفاء من هذا العمل، مقابل دفع مبلغ يتراوح بين 50 سنتيما وفرنكين عن كل يوم، بحسب مدى تغلغل الاقتصاد النقدي[1].

رغم تزايد الطلب على العمال؛ فإن حركة الأجور لم تواكب هذا التزايد ممّا تسبب في اختلال التوازن المالي، إذ كان التضخم (Inflation) هو سمة الدول الاستعمارية خلال عشرينيات القرن العشرين، الأمر الذي انعكس على تكلفة واردات المستعمرات، دون أن يكون مصحوبا بتغير في أسعار الصادرات، والجهد الوحيد الذي كُلّل بالنجاح هو الاستعاضة تدريجيا عن دفع الأجور عينًا بدفعها نقدًا، مما أدّى إلى دفع الضرائب نقدا، فكانت تُجبى من كل بالغ قادر بدنيا.

بعد استكمال التوغل الاستعماري وتعزيز إدارة المستعمرات وانتظام الضرائب، أصبح تحصيل الضرائب يعتبر مصدرا رئيسيا للتمويل الاستعماري، فقد أدّى هذا ما بين الحربين إلى تزايد معدّلات ضريبة الرؤوس بسرعة أكبر من معدل تزايد الأجور[2]، حتى أصبحت الضرائب أعلى من الأجور، والجدول الموالي يُبيّن نسبة إيرادات الجمارك والضرائب المفروضة على سكان إفريقيا الغربية كما يلي:

جدول رقم 05: الضرائب المفروضة على سكان إفريقيا الغربية ما بين(1928-1935م)

السنة	الضرائب على السكان الإفريقيين %	إيرادات الجمارك %	مجموع حصيلة ضريبة الرؤوس بملايين الفرنكات
1928م	% 20	% 29,4	144
1931م	% 28	% 18,4	181
1932م	% 28,7	% 19,9	168
1934م	% 27,1	% 21,1	154
1935م	% 25,8	% 23,9	153

المرجع المعتمد:
كوكري فيدوروفيتش، «**الاقتصاد الاستعماري في المناطق الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية السابقة (1914-1935)** » ، ص.375.

---

[1]. كوكري فيدوروفيتش، «**الاقتصاد الاستعماري في المناطق الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية السابقة (1914-1935)** » ، مقال ضمن كتاب تاريخ افريقيا العام (افريقيا في ظل السيطرة الإستعمارية 1880-1935م)، مجلد 7، اليونسكو ، تحت إشراف، أ. آدو بواهن، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1990 ، ص.366- 367 .

[2]. نفسه، ص.372-373.

من خلال الجدول؛ نلاحظ أن ميزانية المستعمرة الفرنسية في إفريقيا الغربية، تُموّل بنفس الطريقة 25 % من إيرادات الجمارك و25 % من ضريبة الرؤوس[1]، مع العلم أن الميزانية تقريبا من 43 % إلى 45 % كانت تُموّل بواسطة ضريبة الرؤوس في الفترة ما بين (1927-1935م)، بالإضافة إلى إيرادات الجمارك، كان الثلث يموّل من الضرائب الأخرى مثل؛ ضرائب الأراضي، ضرائب الماشية، ضرائب الاستهلاك على السكك الحديدية من 13 إلى 16 %، أما الباقي؛ من 21 إلى 24 % تموّل من مصادر عامة وخاصة مثل؛ الأملاك الأميرية، التراخيص، المداخيل من المصانع[2].

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن؛ فرنسا لم تترك مجالا إلا وطرقته في سبيل إنجاح تجارتها بين أقاليمها التي احتلتها، إضافة إلى سلسلة من البعثات الاستكشافية والدراسات المختلفة حول الإقليمين، عملت في ذات الوقت بتوظيف الوسائل القانونية لتثبيت تجارتها بالإقليمين، أين أبرمت عدّة اتفاقيات ومعاهدات تجارية مع زعماء القبائل لهدف إقامة علاقات تجارية، وطلب الحماية والحصول على امتيازات تمهيدا للاحتلال، حيث تُبين هذه الدّراسة أن جلّ المناطق التي احتلتها فيما بعد، كانت قد أبرمت معها اتفاقيات ومعاهدات تجارية، ثم حولت تلك المناطق إلى مراكز تجارية تسيطر عليها فرنسا بعد الاحتلال.

بدليل؛ التغييرات التي طرأت على المراكز التجارية القائمة بالإقليمين قبل وبعد الاحتلال الفرنسي لهذه الأقاليم، حيث قامت فرنسا بربط مشاريعها التجارية بمراكز تجارية إستراتيجية، في كل المواقع التي امتدت إليها، حيث أبقت على بعض المراكز التجارية التي كانت قائمة قبل وصولهم إليها مثل عين صالح في الصحراء الجزائرية وتنبكتو وجني، وهي المراكز التجارية التي تتوافق مع مصالحها الاقتصادية والسياسية، في حين أهملت مراكز أخرى مثل المركز التجاري توات بعد تعويضه بكولومب بشار، وزندر مقابل تهميش كانو وأقدز.

هذه التغييرات التي حدثت للمراكز التجارية، لها أيضا حسابات تنافسية بين فرنسا وإنجلترا، مثل مركز ساي الذي أنشأته فرنسا لهدف مراقبة نشاطات الإنجليز في جهة سكواتو، عن طريقه يتم مراقبة التيار التجاري بين تنبكتو حتى بلاد الهوسا حيث الإنجليز.

تبين هذه الدراسة؛ أن الوظائف الاقتصادية لمستعمرات فرنسا بالإقليمين، خلال الفترة الاستعمارية ما بين (1817-1945م)، كانت تنحصر في عاملين أساسيين هما:

---

[1]. كوكري فيدوروفيتش نفسه، ص.375.

[2]. نفسه، هامش رقم، 37، ص.375.

- إنتاج المحاصيل التجارية التي يُوفّرها المناخ المتوسطي والصحراوي والاستوائي، في الأراضي التي مُلّكت للشركات الاستعمارية، بأيادي الأفارقة وفقا لنظام السخرة المحرّمة رسميا في كل مكان بعد إلغاء تجارة الرقيق، وهذا وفقا لمراسيم قد وُضعت خصيصا لاستغلال العمالة المحلية دون أجر، أو مقابل دفع ضريبة الرأس يوميا قيمتها تُحسب وفقا للتغلغل الاقتصادي في المنطقة.
- فرض الضرائب؛ حيث تُموّل الإيرادات الفرنسية من الضرائب المختلفة المفروضة على السكان وممتلكاتهم، فكانت الميزانية تمول تقريبا من ضريبة الرؤوس، وإيرادات الجمارك كان الثلث منها يمول من الضرائب على الأراضي، الماشية، الدكاكين، المصانع، المحاصيل الزراعية، ...الخ، مع العلم أن الضرائب تدفع نقدا لتسهيل تحقيق الأرباح بسرعة.

- **خلاصة الفصل:**

إن ما توصّلنا إليه من نتائج في الفصل الأول حول تداعيات ثورات العبيد وتراجع المدّ الاستعماري الفرنسي في الأمريكيتين، قد اتّضح جليّا في هذا الفصل، عندما غيّرت الحركة الاستعمارية مسارها من الأمريكيتين نحو استعمار إفريقيا مجبرة لا مخيّرة، بحثا عن بديل لتمويل مصانعها بالمواد الأولية، فكان لتفعيل عامل محاربة تجارة الرقيق عبر البحار والمحيطات والصحاري، وسيلة لا مفرّ منه للتوغّل إلى دواخل إفريقيا، وهذا قبل المباشرة في استثمار التربة الإفريقية لإنتاج المحاصيل الاستوائية التي افتقدوها في جزر الأنتيل.

ذلك لأن الأوروبيين كانوا على بيّنة من إنتاج هذه المحاصيل الاستوائية، على مستوى التربة الإفريقية قبل اكتشاف العالم الجديد، لكن جشع الأوروبيين وحُبّهم في التّملك، جعلهم يُخطرون مسئولي الشركات التجارية المتواجدة على مستوى سواحل غرب إفريقيا، من الاستثمار في التربة الإفريقية، لأن هذا الأمر ببساطة يتنافى مع السياسة الاستعمارية القائمة على الاستغلال، لاعتقادهم أن إدخال الزراعة والصناعة بين الزنوج يَجعَل الأفارقة يعملون هم وعبيدهم في أراضيهم، التي لن تكون لهم لأن لها مالكين، هذا الأمر يفسّر لنا سبب إقدامهم على إبادة الهنود الحمر في الأمريكيتين لامتلاك أراضيهم، واستغلال العمالة الإفريقية بالمجان هناك.

لذلك فإن حقيقة إلغاء تجارة الرقيق؛ لم تكن نتاج صحوة الضمير الأوروبي كما يقولون، إنما إلغاء تجارة الرقيق كان أسلوبا لإنشاء إمبراطوريات واسعة في موطن الأفارقة تكون شبيهة بتلك التي أقاموها بالأمريكيتين، حيث تُظهر هذه الدّراسة أنه كان لأوروبا الغربية واسع النَّظر في كيفية إحلال إفريقيا محلّ الأمريكيتين، لذلك يعتبر مؤتمري فيينا عام 1814م وإكس ليشابيل عام 1818م، من أهم المؤتمرات التي عُقدت بين الدول الأوروبية بدايات القرن التاسع عشر، لتنفيذ سياستهم الاستعمارية الجديدة بالقارة الإفريقية.

إذن جاء القرن التاسع عشر؛ وهو يحمل معه تغييرات جذرية، على مستوى القوى المهيمنة على العالم آنذاك؛ سياسيا، جغرافيا، ثقافيا واقتصاديا، يتجلى ذلك في هذين المؤتمرين (فيينا وإكس ليشابيل)، اللذين جاءا كاستفزاز إيديولوجي للتواجد العثماني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتحقيق ما عجزوا عن تحقيقه في القرن الخامس عشر، عندما كانت الدولة العثمانية في أوجّ قُوّتها، مترامية الأطراف تحمي سواحل شمال إفريقيا من التوغل الصليبي فيها، لتتغيّر موازين القوى في القرن التاسع عشر لصالح القوى الأوروبية، فكان لفتور الدولة العثمانية من أهم العوامل التي

ساعدت الدول الأوروبية على فرض قوانينهم على سواحل البحر المتوسط وعبر الصحراء الكبرى، فيما يتعلق بالقرصنة البحرية وتجارة الرقيق عبر الصحراء.

إن هذه الدّراسة تقودنا إلى الفهم الجيّد لدوافع احتلال فرنسا للجزائر؛ بحيث يُبرهن لنا الصراع القائم بين فرنسا وإنجلترا في صحراء ليبيا بعد هذين المؤتمرين، إلى حقيقة مفادها السيطرة على اقتصاد هذه المناطق، لذلك كان يجب القضاء على القوة البحرية العثمانية في مياه البحر المتوسط عامة، والقضاء على السيطرة البحرية الجزائرية في غرب البحر المتوسط خاصة، للتحكم في منافذ التجارة الصحراوية، من أجل البحث عن مواد أولية لصناعتهم، وإيجاد أسواق لتصريف منتجاتهم المصنعة عبر الدروب الصحراوية لاختصار الزمن من جهة، ومن جهة أخرى امتداد منتجاتهم إلى دواخل القارة كاملة بدلا من الاكتفاء بالسواحل المتوسطية والأطلسية.

فكان حلم اختراق الصحراء الكبرى يُراود كل الدول الأوروبية، وتتضح هذه المسالة أكثر من خلال النّموذج الذي وضعناه حول الجزائر وإفريقيا الغربية، أين سارعت فرنسا لاحتلال الجزائر في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، بدلا من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، اللتين كانتا لهما نفس النوايا الاستعمارية للجزائر، فلم تلبث فرنسا إلا قليلا في شمال الجزائر، حتى سارعت لإنشاء لجنة الاستكشاف العلمي بالجزائر سنة 1837م، لهدف دراسة التجارة الصحراوية، تمهيدا للربط التجاري بين سواحل الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء عبر الصحراء الجزائرية، ومنافسة الإنجليز في التجارة الصحراوية، وهو ما أثبتته مختلف الآليات والوسائل التي استغلتها فرنسا في سبيل تحقيق هذا المشروع.

تبيّن جلّ البعثات الكشفية والعلمية التي وظّفتها فرنسا لاستكشاف الإقليمين؛ كانت حول البحث عن أهم المسالك التجارية التي تربط الجزائر بأهم المراكز التجارية في الصحراء الكبرى مثل غات، غدامس، تنبكتو، سيغو، غاو، زندر، ...الخ، لمعرفة من هُم المتحكّمون فيها، ودراسة أنواع منتجاتهم وأسعارهم، وطبيعة المبادلات التجارية هناك.

هذا وعمدت فرنسا إلى توظيف البعد الثقافي في سياستها التوسعية لعبور الصحراء الجزائرية، فكان لاستمالة بعض القيادات وشيوخ الطرق الصوفية وبعض العائلات المتنفّذة في الصحراء الجزائرية، دور كبير في مساعدة البعثات الكشفية في توغل وعبور الصحراء والحصول على أفضل النتائج المراد الوصول إليها، من خلال مساهمة هذه الفئات العميلة للاستعمار الفرنسي، في تقاعس الكثير من السكان عن الجهاد، والتّسليم بفكرة الخضوع للكافر ما داموا

عاجزين عن جهادهم، دون أن ننسى دور الحملات التنصيرية والعسكرية في مجال التوسع الاستعماري بين ضفتي الصحراء الجزائرية.

لذلك فقد تضافرت كل هذه الوسائل، لإنجاح عملية اختراق الصحراء، وتكوين إمبراطورية فرنسية مترامية الأطراف في كل من شمال غرب ووسط إفريقيا، بمساعدة أهل البلاد لهم من العملاء والخونة، الذين باعوا وطنهم إما عن جهل أو قصد، كما أن للوسائل الحديثة والأساليب العلمية دوراً في تسهيل عملية الربط التجاري بين ضفتي الصحراء الجزائرية.

تتضح لنا أهداف فرنسا أكثر؛ بعد مؤتمر برلين المنعقد ما بين سنتي (1884-1885م)، حين كثّفت فرنسا من البعثات الكشفية بعد هذا المؤتمر لدراسة المجال المزمع السيطرة عليه بين ضفتي الصحراء عند بلاد الطوارق ومنطقة توات، فتُوّجت جهودهم برسم خط نهر النيجر بين ساي في مالي وباروا في التشاد، للفصل بين مناطق النّفوذ لكل من فرنسا وإنجلترا، فكان لفرنسا الجزء الشمالي وإنجلترا الجزء الجنوبي، وبالتالي تكون فرنسا قد حقّقت ما كانت تصبو إليه من خلال:

- أولا؛ العمل على تحويل التجارة الصحراوية باتجاه الجزائر وانتزاعها من أيدي الإنجليز في إطار المنافسة التجارية العابرة للصحراء الكبرى،
- ثانيا؛ ربط اقتصادها من الجهة الشرقية بين شمال الجزائر وورقلة نحو غرب ووسط إفريقيا عبر أراضي طوارق الأهقار؛
- ثالثا: ربط اقتصادها من الجهة الغربية بين شمال الجزائر وكولومب بشار نحو غرب إفريقيا ، عبر أراضي توات.
- رابعا؛ التمهيد للقضاء على القوّة الاقتصادية للطوارق؛ بعد مدّ خطوط السكك الحديدية المُزمع إنجازها عبر أراضي طوارق الأهقار، نحو إفريقيا الغربية والوسطى وتحويلها لصالحهم.
- خامسا؛ القضاء على التجارة الصحراوية لتوات؛ عن طريق تحويل مركز الثقل التجاري نحو المركز التجاري كولومب- بشار واستغلال أراضيها لعبور الصحراء.

حتى نثمّن الاستنتاجات المقدمة أعلاه؛ فإن البعثات الكشفية، المشاريع والدراسات التي قُدّمت من قبل المغامرين والخبراء والباحثين، قد جسّدت على أرض الواقع، أين حقّقت فرنسا ما كانت تصبو إليه، وهو الربط التجاري بين مستعمراتها بالجزائر عبر الصحراء الجزائرية، حيث

استثمرت كل وسائل النقل البحرية، النهرية، البرية والجوية لخدمة أغراضها التجارية، بدليل أن الخطوط المنجزة لم تمس إلا مناطق مستوطنيها ومزارعها وشركاتها التجارية، وهو ما يكشف حقيقة السياسة النّتنة لفرنسا تجاه مستعمراتها، فهي لم تَسْع بالمرة لتحسين أوضاع مستعمراتها، وإنما كانت تعمل لحسابها الخاص فقط، لذلك كانت هناك مناطق كثيرة في كل من الجزائر وإفريقيا الغربية، لم تتمكن من الاستفادة من المشاريع الفرنسية، التي كانت تكاليفها تُستخلص من الخزينة الوطنية لهذه المستعمرات.

لإنجاح مشروعها التجاري؛ عمدت فرنسا إلى توظيف الوسائل القانونية لتثبيت تجارتها بالإقليمين، أين يكشف لنا هذا البحث أن جلّ الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها فرنسا في بادئ الأمر مع زعماء القبائل، والهادفة ظاهريا إلى إقامة علاقات تجارية أو طلب الحماية للعبور التجاري، فقد كانت في حقيقتها مجرّد ذرّ الرّماد في العيون، وهدفها التمهيد للاحتلال والسيطرة على التجارة في تلك المناطق.

بدليل؛ التغييرات التي طرأت على المراكز التجارية القائمة بالإقليمين، قبل وبعد الاحتلال الفرنسي لهذه الأقاليم، حيث قامت فرنسا بربط مشاريعها التجارية بمراكز تجارية إستراتيجية، في كل المواقع التي امتدّت إليها، حيث أبقت على بعض المراكز التجارية التي كانت قائمة قبل وصولهم إليها مثل عين صالح في الصحراء الجزائرية وتنبكتو وجني، وهي المراكز التجارية التي تتوافق مع مصالحها الاقتصادية والسياسية، في حين أهملت مراكز أخرى مثل المركز التجاري توات للقضاء على قوته الاقتصادية المستمدة من التجارة الصحراوية، بعد تعويضها بكولومب بشار، وزندر مقابل تهميش كانو وأقدز.

هذه التغييرات التي حدثت للمراكز التجارية، لها أيضا حسابات تنافسية بين فرنسا وإنجلترا، مثل مركز ساي الذي أنشأته فرنسا لهدف مراقبة نشاطات الإنجليز في جهة سكواتو، والذي عن طريقه يتم مراقبة التيار التجاري بين تنبكتو وبلاد الهوسا حيث الإنجليز.

وفي الأخير؛ تبين هذه الدراسة؛ أن الوظائف الاقتصادية لمستعمرات فرنسا بالإقليمين، خلال الفترة الاستعمارية ما بين (1817-1945م)، كانت تنحصر في عاملين أساسيين هما:

- إنتاج المحاصيل التجارية التي يُوفّرها المناخ المتوسطي والصحراوي والاستوائي، في الأراضي التي مُلّكت للشركات الاستعمارية، بأيادي الأفارقة وفقا لنظام السخرة المحرّمة رسميا في كل مكان بعد إلغاء تجارة الرقيق، وهذا وفقا لمراسيم قد وُضعت خصيصا

لاستغلال العمالة المحلية دون أجر، أو مقابل دفع ضريبة الرأس يوميا قيمتها تُحسب وفقا للتغلغل الاقتصادي في المنطقة.

- فرض الضرائب؛ حيث تموّل الإيرادات الفرنسية من الضرائب المختلفة المفروضة على السكان وممتلكاتهم، فكانت الميزانية تُمول تقريبا من ضريبة الرؤوس، وإيرادات الجمارك وكان الثلث منها يُمول من الضرائب على الأراضي، الماشية، الدكاكين، المصانع، المحاصيل الزراعية، ...الخ، مع العلم أن الضرائب تُدفع نقدا لتسهيل تحقيق الأرباح بسرعة.

القسم الثاني

مقاربة تحليلية حول
التجارة الفرنسية بالإقليمين

الفصل الثالث: **الرقيق الإفريقي وتنمية الاقتصاد الفرنسي (1571-1831م).**

الفصل الرابع: **الحركة التجارية بين فرنسا مستعمراتها في إفريقيا الغربية (1827-1939م).**

الفصل الخامس: **الحركة التجارية الفرنسية عبر سواحل وصحارى الجزائر (1830-1945م).**

الفصل الثالث

الرقيق الإفريقي
وتنمية الاقتصاد الفرنسي
(1571-1831م)

I. تجارة الرقيق الإفريقي وتوسيع التجارة الدولي.

II. إحصاء الرقيق المرحّل من قبل السفن الفرنسية عبر سواحل غرب إفريقيا (1571-1831م.

III. الإحصاء السكاني للأفارقة في مستعمرات فرنسا بالعالم الجديد وغرب إفريقيا ما بين القرنين 16و19م .

IV. دور الرقيق الإفريقي في تنمية الاقتصاد الفرنسي.

- **تمهيد:**

بعد عرضنا لمقاربة تاريخية حول مسألة الوجود الأوروبي عامة وفرنسا خاصة على سواحل غرب إفريقيا وتجارة الرقيق، وما توصّلنا إليه من نتائج حول أسباب تطلّع فرنسا خارج مجالها الجغرافي، والتي اتّضحت أنها كانت لأغراض اقتصادية صرفة، متمثّلة في البحث عن مصادر الذهب في السودان الغربي لحل مشاكلها الاقتصادية، وكيف تحوّل مجال اهتمامهم من البحث عن مصادر الذهب، إلى البحث عن مراكز إستراتيجية لجلب العمالة الإفريقية من سواحل غرب إفريقيا إلى مستعمراتهم الزراعية الواسعة بالعالم الجديد، التي أثبتت أنها لن تقوم إلا بتزايد تهجير الأفارقة إلى عالم العبودية لخدمة الرجل الأبيض بالمجّان.

هذه السياسة قد كشفت عن غطرسة المستعمر الأوروبي، الذي حمل الأفارقة على تحويل مسارهم التجاري المعهود عبر الصحراء الكبرى وممارسة التجارة المشروعة، إلى إشراكهم في نظام المحيط الأطلسي لإنتاج سلعة واحدة هي سلعة البشر لأزيد من أربعة قرون، هذه السياسة التي كانت لها عواقب وخيمة على اقتصاد إفريقيا الغربية. كما بيّنت النتائج التي توصّلنا إليها من خلال النموذج الفرنسي؛ أن تداعيات السياسة التجارية المتبعة من قبل فرنسا في سواحل غرب إفريقيا، وتداعيات الصراع الدائم بينها وبين منافسيها إنجلترا وهولاندا على مواقع نفوذها، كانت من الأسباب الجوهرية التي أثّرت نوعا ما على انتعاشها الاقتصادي بالمنطقة مقارنة بانجلترا على وجه الخصوص.

للكشف عن حقيقة النتائج الرئيسية التي توّصلنا إليها في المقاربة التاريخية؛ نُعرّج إلى تحليل هذه المعطيات بالأرقام لتحليل التجارة الفرنسية بين مستعمراتها بالأمريكيتين وغرب إفريقيا، حتى نتوصّل إلى نتائج تقريبية حول نسبة الأرباح التي جنتها فرنسا من تجارة الرقيق والعمالة الإفريقية بالأمريكيتين، وكيف ساهمت هذه التجارة في تحقيق تنمية اقتصادية بفرنسا، مقابل تدمير اقتصاد إفريقيا الغربية القائم على تهجير عصب التطور الاقتصادي لكل الأمم وهو مواردها البشرية.

حتى نصل إلى أفضل النتائج؛ يجب أن نُقدّم كل الإحصائيات التي من شأنها أن تساعدنا في الوصول إلى الغاية من دراسة هذا البحث، لذلك زّودنا هذا البحث بمجموعة من المعطيات الإحصائية حول؛ مساهمة تجارة الرقيق في توسيع التجارة الدولية على حساب التجارة المحلية لإفريقيا جنوب الصحراء، وهذا لفهم حجم الكارثة التي أَلَمّت باقتصاد مجتمعات إفريقيا جنوب الصحراء، لاعتمادهم على تقديم سلعة واحدة وهي سلعة البشر في نظام المحيط الأطلسي،

ومكانتهم التي أضحوا عليها بفعل هذه الممارسة المدمرة للاقتصاد والديموغرافيا وللأنظمة السياسية والاجتماعية هناك؟.

كما يتطلب هذا البحث معطيات إحصائية حول مجموع تجارة الرقيق الفرنسية من مواقع الصعود إلى مواقع النزول، والتي من شأنها أن تساعدنا فيما بعد حساب أسعار العبيد على سواحل إفريقيا الغربية وفي العالم الجديد، وكذا وضع تعداد سكاني للأفارقة المرحّلين من غرب إفريقيا بالعالم الجديد، حتى يتسنّى لنا حساب نسبة الخسارة السكانية لغرب إفريقيا بفعل تجارة الرقيق، هذه المعطيات تساعدنا بدورها في حساب الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارة الرقيق والعمالة الإفريقية بالعالم الجديد، وكيف ساهمت في تنمية الاقتصاد الفرنسي، من خلال عرض جدول تفصيلي للتجارة الخارجية لفرنسا، الذي يُوضّح سبب تطرّقنا إلى معالجة كل هذه الإحصائيات، وانعكاساتها على الاقتصاد الإفريقي في غرب إفريقيا محلّ الدراسة.

I. تجارة الرقيق الإفريقي وتوسيع التجارة الدولية:

قبل أن نتناول موضوع التجارة الفرنسية للرقيق الإفريقي ودوره في تنمية الاقتصاد الفرنسي، لابد لنا أن نتحدث عن هذه التجارة بصفة عامة، وكيف ساهمت في توسيع التجارة الدولية على حساب إفريقيا جنوب الصحراء، إذ يتناول هذا المبحث جميع مناطق إفريقيا جنوب الصحراء المتضررة، بشكل مباشر بسبب تجارة الرقيق الخارجية عبر الصحراء، المحيط الأطلسي، البحر الأحمر والمحيط الهندي، ويشمل الأقاليم التي رُحّل إليها العبيد لاسيما أمريكا الشمالية والجنوبية، وجزر الهند الغربية وغرب أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط[1].

1. مجموع الرقيق المرحل من إفريقيا جنوب الصحراء:

يرى إينيكوري (Inikori) أن الدراسات الحالية، قد فشلت في تحليل تجارة الرقيق كعامل سببي (إيجابي أو سلبي)، بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية للبلدان أو الأقاليم الرئيسية التي شاركت فيها، حيث يُنظر إلى تجارة الرقيق الخارجية من إفريقيا على أنها شكل من أشكال التجارة الدولية، التي يَجري تحليل آثارها على البلدان أو المناطق التي شاركت فيها، بصورة مباشرة أو

(1) . Inikori, Op.Cit, p 56.

غير مباشرة من الناحية الاقتصادية، مستخدمين في ذلك عامل التنمية بدلا من عامل تحليل النمو[1].

والسؤال الرئيسي هنا يكمن؛ في مدى تعجيل أو تقويض حركة مختلف الاقتصاديات قيد الاستعراض بتجارة الرقيق في تلك المراحل الحاسمة من التنمية؟. ومن الإشكاليات التي تكتسي أهمية أساسية بالنسبة لهذا السؤال، والمتمثل في حساب إجمالي عدد الرقيق المرحّل من إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1450–1900م)، عبر طريق الصحراء والمحيط الأطلسي والبحر الأحمر والمحيط الهندي خلال تلك الفترة.

من الجهة الأطلسية التي يمثّلها الأوروبيون، نناقش مسألة حجم تجارة الرقيق، من كلا الجانبين، حيث يُشكّل الحجم المحسوب نقطة انطلاق مفيدة لتقدير الأثر الديموغرافي لتجارة الرقيق، ونتائج ذلك بالنسبة للتنمية الاقتصادية على المناطق المتأثرة [2].

معظم المؤرخين الذين يتعاملون مع تجارة الرقيق عبر الصحراء والمحيط الأطلسي، وجدوا أنه من الضروري تقدير العدد الإجمالي للعبيد المعنيين؛ بالنسبة للجزء الأطلسي، فإن التقديرات التي توّصل إليها كيرتن تُبيّن أنها غير مكتملة، لاعتماده على الأرشيف الفرنسي والإنجليزي فقط كما يلي:

---

[1]. **التنمية الاقتصادية وتحليل النمو:** يُعرَف النمو الاقتصادي الحديث عادة، من حيث الزيّادة السنوية المطردة في الدخل لكل فرد من السّكان في اقتصاد مُعين، على مدى فترة طويلة من الزمن، في حين أن التنمية الاقتصادية تتعلق بتحويل اقتصاد من مرحلة عرفية ومعيشة وريفية وإقليمية، إلى مرحلة عقلانية وتجارية وحضرية ووطنية، مع وجود المؤسسات المناسبة لحركة العوامل الاقتصادية بفعالية. وكثيرا ما تُقترن بالتحوّل الهيكلي في الاقتصاد؛ من الزراعة أساسا إلى الصناعة في المقام الأول. في سياق تحليل روستوفيان، تنتمي التنمية إلى مرحلة "ما قبل الشرط" و"الإقلاع"، في حين أن النمو ينتمي إلى مراحل ما بعد الإقلاع .**ينظر:**

- Inikori , Ibid, p 56

[2]. Inikori, ibid, p 57–58.

لقد اعتبر الرقم تسعة ملايين من العبيد، الذي قدّمه البروفيسور كيرتن يمثل أدنى حدّ ممكن للتجارة الأطلسية، إضافة إلى حصة غير معروفة لهذه التجارة عبر المحيط الهندي وعبر الصحراء[1].

الجدول رقم 06: إحصائيات كيرتن حول الرقيق المرحّل من إفريقيا جنوب الصحراء إلى الأمريكيين وأوروبا ما بين(1451-1870م)	
1451_1600	274900
1601_1700	1341100
1701_1810	6051700
1811_1870	1898400
المجموع	**9566100**

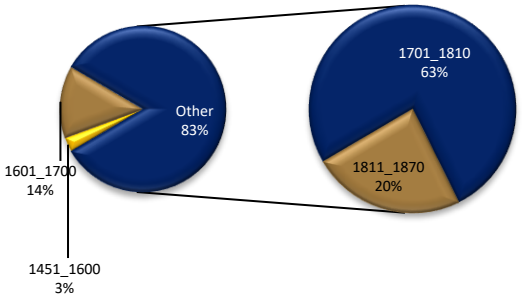

المرجع المعتمد: تم رسم هذا التمثيل البياني باعتماد المرجع:
هوبكنز، **التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية**، ص. 203.

لكن مؤخرا عثرنا على قاعدة بيانات إلكترونية تتضمن إحصائيات عامة حول تجارة أوروبا للرقيق عبر المحيط الأطلسي، باسم رحلات العبيد (Slavevoyages)، حيث يُبيّن إصدار 2019م، قاعدة بيانات لتجارة الرقيق عبر الأطلسي تشكّلت من 36.002 رحلة مقارنة بـ 34.940 رحلة في عام 2008 ، إذ تمّ إجراء آلاف من التصحيحات وإضافة معلومات جديدة للإصدار الجديد، وهكذا تمّ حذف 284 رحلة عام 2008، إما لأنها مُكررة أو لم تكن متورطة في تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ومقابل عمليات الحذف تمّ إضافة 1345 رحلة على أساس معلومات جديدة.

علاوة على ذلك؛ فإن العديد من الرّحلات المشتركة بين إصدارات 2008 و2019م من قاعدة البيانات تحتوي الآن على معلومات لم تكن متوفرة في عام 2008م وعام 1999م، واستناداً لهذا الإصدار الجديد لعام 2019م، قمنا بإدراج إحصائيات عامة حول ما تمّ ترحيلهم من قبل السفن الأوروبية عامة عبر الأطلسي ما بين (1501-1875م) كما يلي:

جدول رقم 07: إحصائيات عامة حول ترحيل العبيد من قبل السفن الأوروبية عبر الأطلسي ما بين (1501-1875م)								
السنوات	اسبانيا	البرتغال	بريطانيا	هولندا	أمريكا	فرنسا	الدنمارك	**المجموع**
1501-1525	6363	7000	0	0	0	0	0	**13363**
1526-1550	25375	25387	0	0	0	0	0	**50762**
1551-1575	28167	31089	1685	0	0	66	0	**61007**
1576-1600	60056	90715	237	1365	0	0	0	**152373**
1601-1625	83496	267519	0	1829	0	0	0	**352844**

[1]. Inikori, Ibid, p 58.

315050	1053	1827	824	31729	33695	201609	44313	**1626-1650**
488065	653	7125	0	100526	122367	244793	12601	**1651-1675**
719675	25685	29484	3327	85847	272200	297272	5860	**1676-1700**
1088909	5833	120939	3277	73816	410597	474447	0	**1701-1725**
1471725	4793	259095	34004	83095	554042	536696	0	**1726-1750**
1925315	17508	325918	84580	132330	832047	528693	4239	**1751-1775**
2008670	39199	433061	67443	40773	748612	673167	6415	**1776-1800**
1876992	16316	135815	109545	2669	283959	1160601	168087	**1801-1825**
1770978	0	68074	1850	357	0	1299969	400728	**1826-1850**
225609	0	0	476	0	0	9309	215824	**1851-1875**
12521337	**111040**	**1381404**	**305326**	**554336**	**3259441**	**5848266**	**1061524**	**المجموع**

المرجع المعتمد:

https://slavevoyages.org/assessment/estimates.17:17 يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة:

حسب هذا الجدول والتمثيل البياني، فإن الدول المشاركة في تجارة الأطلسي، قد تفاوتت نسب مساهمتها من هذه التجارة، عموما فقد تمّ ترحيل ما مجموعه: 12.521.337 عبدا، أي إذا عرضنا الفارق بين جدول كيرتن وهذه البيانات الإلكترونية، نجد أن العدد 2.955.237 عبد لم يدرج في إحصائيات كيرتن، وهذا راجع بالتأكيد لعدم اعتماده كل الوثائق المتعلقة بكل الدول الأوروبية المساهمة في تجارة الأطلسي.

الشكل رقم 02: تمثيل بياني لإحصائيات ترحيل العبيد من قبل السفن الأوروبية عبر الأطلسي ما بين (1501-1875م)

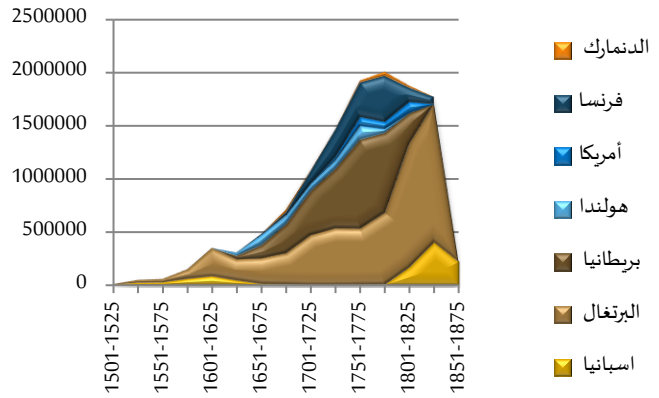

المرجع المعتمد:

https://slavevoyages.org/assessment/estimates يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة: 17:17.

الخريطة رقم 09 : خريطة توضيحية لمناطق صعود ونزول الرقيق عبر سواحل إفريقيا من جميع دول إفريقيا جنوب الصحراء إلى جميع المناطق بالأمريكيتين

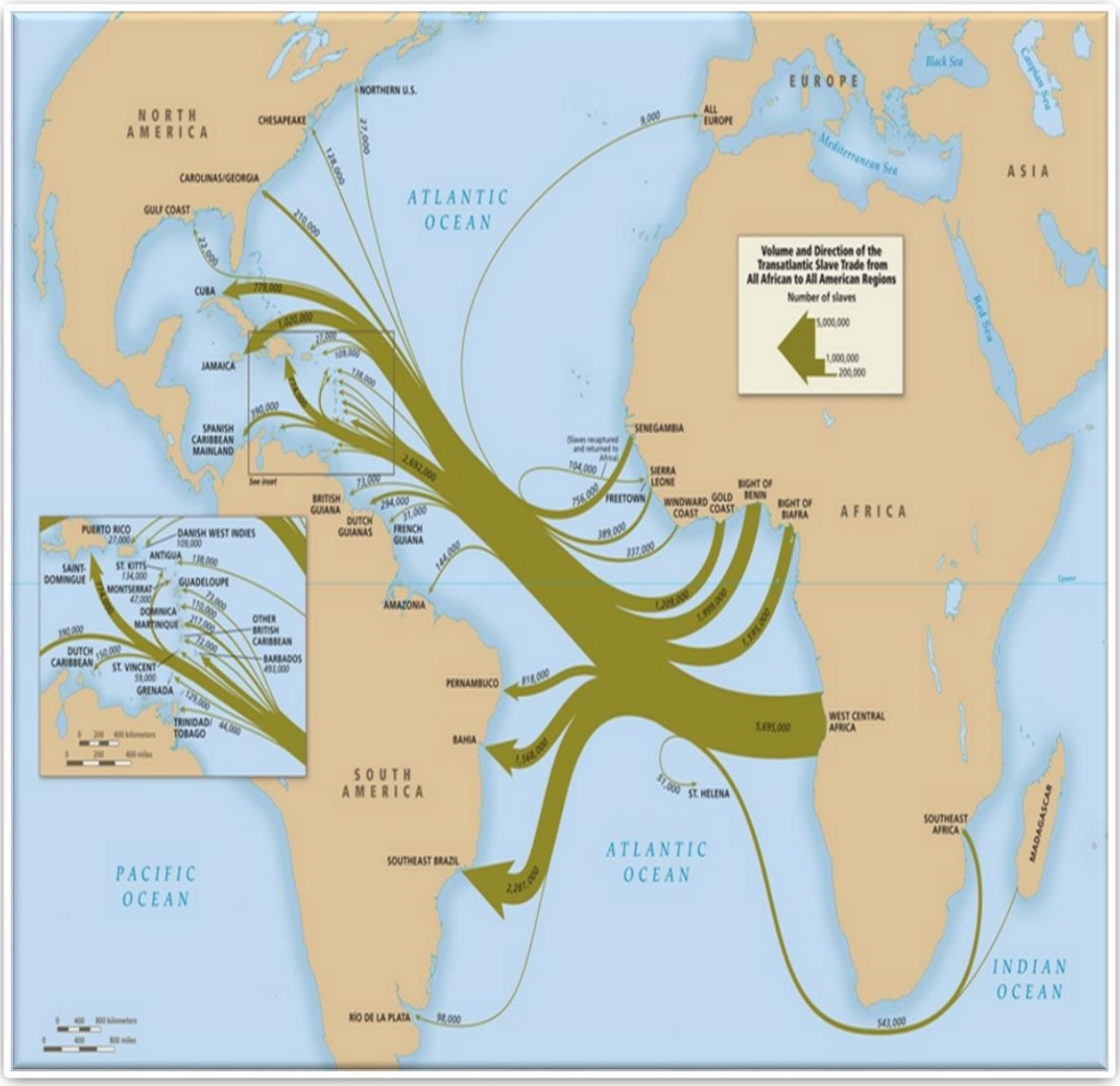

المرجع المعتمد:

https://slavevoyages.org/static/images/assessment/intro-maps يوم: 25 ماي 2020 على الساعة: 19:42

وإذا أضفنا عدد الرقيق المفقودين خلال الرحلة من دواخل إفريقيا إلى سواحل المحيط الأطلسي، عثرنا على معطيات تتعلق بإفريقيا الغربية فقط، قدّمها فيج؛ حيث أشار إلى العدد 6.300.000 عبد قد فُقد خلال الرحلة من الداخل إلى سواحل غرب إفريقيا ما بين (1600-1810م) وفقا للجدول التالي:

الملاحظ من خلال الجدول والشكل البياني؛ أن النسبة التي تمّ فقدانها خلال القرن الثامن عشر، قد بلغت نسبة 72% من مجموع المفقودين خلال فترة تجارة الرقيق، هذا الرقم يعكس حقيقة هذه التجارة التي بلغت الذروة في ذات القرن، وبالتالي فإن العدد الإجمالي للأفراد الذين تم خسارتهم يقدّر على وجه التقريب بـ: 18.821.337 فرد في غرب إفريقيا فقط، لأننا نفتقر إلى إحصائيات عدد الرقيق المفقود بالنسبة لباقي المناطق من وسط وشرق وجنوب إفريقيا.

جدول رقم 08: إحصائيات فيج حول عدد سكان غرب إفريقيا الذين فُقدوا بسبب تجارة رقيق الأطلنطي

السنة	النسبة المئوية لمجموع الأفارقة	عدد السكان المفقودين	متوسط العدد المفقود بالتقريب
حتى عام 1600م	%60	200000	1340
1601_1700	%60	940000	9400
1701_1810	%60	4510000	41000
بعد 1810	%33	650000	11000
المجموع	**%54**	**6.300.000**	

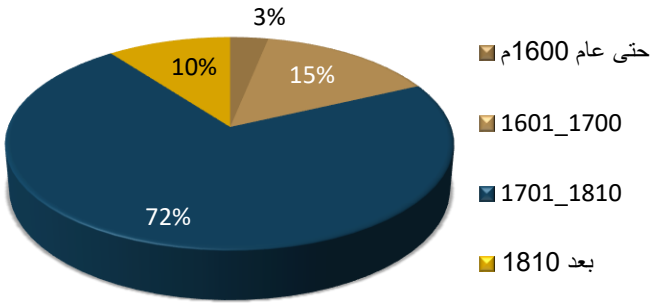

المرجع المعتمد:
فيج، تاريخ غرب إفريقيا، ص. 176.

كما تضمنت تجارة الرقيق عبر الصحراء؛ تصدير العبيد الزنوج إلى الأقطار الإسلامية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لكن صادراتهم لا تمثّل شيئا مقارنة بالتجارة الأطلسية، نظرا لصعوبة النقل عبر الصحراء، يبدو أنه من الصعب نقل أكثر من 10.000 عبد في السنة، فقد كان تجار الصحراء يُحقّقون أرباحا أكثر عند التركيز على السلع صغيرة الحجم، والغالية الثمن أكثر من نقل العبيد الذين يستهلكون الطعام والماء، الذي يصعب العثور عليه عند عبور الصحراء[1].

هذا الأمر يوضحه أكثر هوبكنز حول مسألة تصدير الرقيق عبر الصحراء في أوائل القرن التاسع عشر، بقوله أن الرقيق المصدّر شمالا عبر الصحراء الكبرى لا يمثل إلا قرابة عشرة آلاف سنويا، في مقابل 70 ألف سنويا يُرحّل عبر المحيط الأطلسي، لأن هذه التجارة لم تكن أبدا ذات

[1]. فيج، المرجع السابق، 167-170.

أهمية مثل المحيط الأطلسي، يُفسّر هذا الأمر بما حدث للجماعات الزنجية الكبيرة، التي اختفت اليوم تقريبا من شمال إفريقيا والشرق الأوسط[1].

في محاولة أخرى لتلخيص بعض التقديرات للتجارة الصحراوية، تم وضع مجموع العبيد الذين أُخذوا من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لتلبية مطالب التجارة الصحراوية من قبل سيرج داجيت ما بين (1450-1900م) موزعين كما يلي:

هذه المعطيات؛ تبيّن لنا تقارب نسبة المرحّلين عبر القرون، عدا فترة القرن التاسع عشر، التي زادت فيه نسبة الترحيل عبر الصحراء، وهي الفترة المواكبة لإلغاء هذه التجارة، يبدو أن محاربة القرصنة البحرية للأسرى المسيحيين من قبل بريطانيا على سواحل البحر المتوسط، له علاقة بهذه النسبة المتزايدة بإيعاز من الدولة العثمانية التي تراجع اقتصادها بنفاد هذه الموارد الأساسية التي كان يقوم عليها اقتصادها.

جدول رقم 09: إحصائيات سيرج داجيت حول تجارة الرقيق عبر الصحراء الكبرى ما بين (1450-1900م)

الفترة	عدد العبيد المرحل كل قرن	المجموع الكلي
1450-1600	900000	**3.525.000 عبد**
1601-1700	710000	
1701-1800	715000	
1801-1900	1200000	

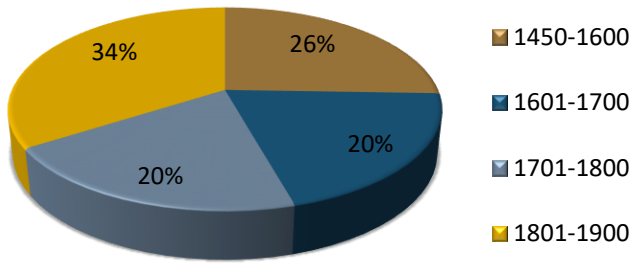

المرجع المعتمد:

- Serge Daget, **De la traite à l'Esclavage : Actes du colloque international sur la traite des Noirs, Nantes 1985**, Tom II, p 58

عموما؛ فإن هذه الإحصائيات تعكس حقيقة هذه التجارة عبر الصحراء، في حين تُشير بعض التقديرات أن هناك عشرة ملايين قد رُحلوا خلال فترة الدراسة، هذه البيانات ضعيفة ومبالغ فيها، لأنه إذا افترضنا أن هذا الرقم صحيح، فهذا يعني التقليل من شأن التجارة الأوروبية عبر المحيط الأطلسي[2].

[1]. هوبكنز، المرجع السابق، ص 165- 166.

[2]. Inikori, Op.Cit, p 57-58.

أثناء تفقدنا لمركز الأرشيف الوطني ببئر خادم الجزائر العاصمة، حصلنا على معلومات بسجلات المحاكم الشرعية حول العبيد الذي وصل إلى الجزائر، خلال فترة الاتجار بالبشر ما بين (1733-1936م)، عددهم يصل إلى: 31 عبدا[1].

ما يمكن أن نشير إليه بشأن هذه الإحصائيات؛ أن عتق الإماء غالبا ما يكون لغرض الزواج منهن، وإلا لا يمكن أن يكون العنصر الأنثوي أكبر من العنصر الذكوري، على العموم فإن هذه النسبة تؤكد أن نسبة الرقيق التي تفد عبر الصحراء الكبرى قليلة جدا، إذا ما قورنت بالعدد المرحل عبر سواحل المحيط الأطلسي.

أما فيما يتعلق بتجارة الرقيق، من شرق إفريقيا نحو الجزيرة العربية، الخليج الفارسي عبر البحر الأحمر، وعبر المحيط الهندي نحو الجزر الواقعة على المحيط الهندي والهند؛ حسب اينيكوري لم تُجر أية تقديرات إجمالية للرقيق المرحّل من هناك حسب المعلومات المتاحة لديه، لذلك وضع تخمينات حول مجموع تجارة الرقيق الخارجية من إفريقيا جنوب الصحراء بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر، بما لا يقل عن تسعة عشر مليون شخص[2].

بَيد أن هذا لم يَحُل دون محاولة لتقدير حجم هذه التجارة؛ بالنسبة لمنطقة البحر الأحمر، حيث قام ريشارد باخورست(Richard Pankhurst) عام 1964م بوضع تقارير عن الموانئ، وأشار إلى احتمال تصدير عدد: 2.000.000 عبد في القرن التاسع عشر[3].

ما يمكن قوله؛ أن أبحاث كيرتن حول "تجارة الرقيق الأطلسي" عام 1969م، قد فسح المجال لظهور قدر كبير من البحوث الكمّية المتعلقة بتجارة الرقيق، حيث أظهر مؤخرا ليزلي ب .روت (Leslie B . Rout, Jr,) ، أن تقدير كيرتن لواردات الرقيق إلى أمريكا الإسبانية المقدرة بنسبة 67 %، هي نسبة منخفضة جدا، ويبدو أن التقدير العالمي لتجارة المحيط الأطلسي عند كيرتن لا تمثل سوى 10 % تقريبا، لذلك يعتقد اينيكوري أنه سيكون في الوقت

---

[1]. **ينظر**؛ إحصائيات العبيد الوافد إلى الجزائر عبر الصحراء الكبرى من خلال سجلات المحاكم الشرعية ما بين (1733-1936م)، **ملحق رقم: 02**، ص 613.

[2]. Inikori , Op. Cit, p 57-58.

[3]. Joseph. E . Harris, **"A commentary on the slave trade, Caribbean"**, Article in a book The A.S.T.F.F.N.C, I.R.Ch.U, Unesco, 1979, p 289-290.

الراهن رفع أرقام كيرتن للتجارة الأطلسية بنسبة 40 %، مما يجعل إجمالي الصادرات الرقيق تصل إلى 15.4 مليون[1].

الخريطة رقم 10: خريطة توضيحية للمناطق التي رُحّل إليها الرقيق من إفريقيا جنوب الصحراء إلى كل المناطق التي ساهمت في تجارة الرقيق مع إفريقيا جنوب الصحراء.

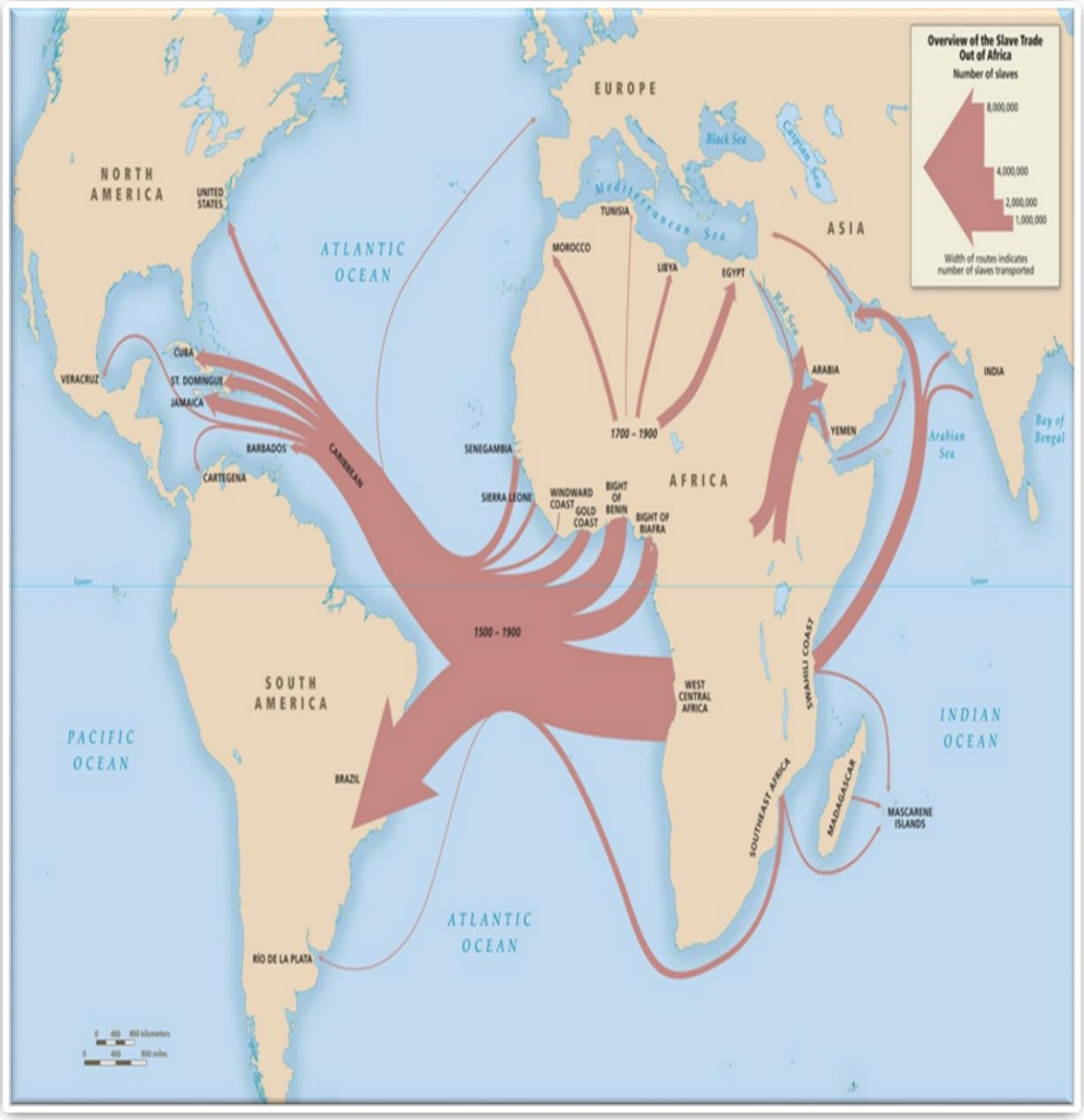

المرجع المعتمد:

https://slavevoyages.org/static/images/assessment/intro-maps :يوم : 25 ماي 2020 على الساعة 20:00

[1]. J. F. Ade Ajayi and J. E. Inikori, **" An account of research on the slave trade in Nigeria"** , Article in a book A.S.T.F.F.N.C, I.R.Ch.U, Unesco, 1979, p 248.

ومن بين التعليقات الأخرى نجد تعليق هوبير جيربو(Hubert Gerbeau)، الذي بحث في تجارة الرقيق عبر ساحل شرق إفريقيا، فقدّر الرقم الخاص بتجارة المحيط الهندي نحو 4.000.000 عبد. كما يشير اينيكوري إلى أنه يمكن أن يصل الرقم الخاص بالتجارة العابرة للصحراء والبحر الأحمر إلى نحو 10 ملايين.

السؤال الذي نطرحه هنا؛ على أي أساس قدّر اينيكوري هذه النسبة الكبيرة لهذه المناطق؟، وهنا نخمن أنه ربما اعتمد على الإحصائيات التي قدّمها ريتشارد بانخورست عام 1964م حول تجارة الرقيق لمنطقة البحر الأحمر، الذي قام بوضع تقارير عن الموانئ، وأشار إلى احتمال تقدير عدد: 2.000.000 عبد في القرن التاسع عشر، بمعدل كل قرن يُرحّل من هذه المنطقة ما يقارب مليونين من الأفارقة، لذلك ربما رجّح اينكوري أن يكون مجموع الرقيق المرحل من إفريقيا جنوب الصحراء يكون ما بين الرقمين؛ 19 مليون نسمة كحد أقل و30 مليون نسمة كحد أعلى، لمجموع الرقيق المرحل إلى كافة المناطق المشاركة في تجارة الرقيق من إفريقيا جنوب الصحراء، هذا الرقم سيتم الكشف عن حقيقته في الفصل ما قبل الأخير من هذه الدراسة.

2. دور الرقيق الإفريقي في توسيع التجارة الدولية:

بعد وضع مقاربة لحجم الرقيق المرحّل من إفريقيا جنوب الصحراء، نُعرج الآن إلى معالجة مسألة شراء وشحن وتوظيف أكثر من 12 مليون عبد إفريقي في الإنتاج الرأسمالي لسوق دولية من جهة، وشحن وتسويق السلع التي ينتجها هؤلاء العبيد من جهة أخرى ما بين (1451-1870م)[1] ، من أجل ربط هذه الصفقة الدولية الهائلة بالتنمية الغربية، والأسئلة المطروحة هنا إلى أي مدى ساهمت متطلبات شراء ونقل أكثر من 12 مليون عبد في التنمية الاقتصادية لأوروبا الغربية؟. وهل كانت عملية التنمية الاقتصادية في المحيط الأطلسي متأثرة بشكل حاد بنمو التجارة العالمية المواكبة لتجارة الرقيق ما بين عامي (1451- 1870م)؟. وإلى أي مدى اعتمد التوسع التجاري الدولي بين عامي (1451- 1870م) على تجارة الرقيق؟.

أ. نظام المحيط الأطلسي:

قبل الإجابة على الأسئلة أعلاه، يجب أن يُقال شيء عن تقسيم المهام في نظام المحيط الأطلسي الذي مُورست فيه تجارة الرقيق، أين كانت الفئات الوظيفية الرئيسية في ذلك النظام هي: التجارة والتمويل؛ وسائل النقل؛ التصنيع؛ التعدين؛ تصدير الزراعة التجارية وسوق العمل.

---

(1). Inikori, Op.Cit, p 58-59.

في ظل نظام المحيط الأطلسي؛ هيمنت أوروبا الغربية بأغلبية ساحقة على التجارة والتمويل والنقل والتصنيع، وقامت أمريكا البرتغالية والاسبانية ببعض التجارة والنقل، بما فيه القيام ببعض الصناعات التحويلية للاستهلاك الداخلي، غير أن وظيفتها الرئيسية في نظام المحيط الأطلسي هي استخراج المعادن الثمينة وتصدير الزراعة التجارية.

ركزت الولايات الوسطى والشمالية الشرقية لأمريكا الشمالية، على إنتاج المواد الغذائية التجارية للتصدير إلى مزارع الرقيق في جزر الهند الغربية، كما اهتمّوا بمسألة الاستيراد والتصدير، الشحن، التمويل، بناء السفن، إنتاج الأخشاب وصيد الأسماك، وفي وقت لاحق اهتمّوا بالتّصنيع، أما الولايات الجنوبية اختصّت في إنتاج المحاصيل التجارية وأهمها التبغ والقطن.

وتتمثّل المهمة الخاصة لجميع جزر الهند الغربية في الزراعة التجارية؛ قصب السكر، القهوة، القطن والنيلة، في حين لم تقم إفريقيا جنوب الصحراء بأي وظيفة إنتاج حقيقي في نظام المحيط الأطلسي، واقتصرت وظيفتها على اقتناء السلع الأوروبية وبيع العبيد، وعلى العموم من بين جميع الأقاليم قيد الاستعراض، فإن الولايات الشمالية الشرقية من أمريكا الشمالية، وحدها من كانت تؤدي وظائف اقتصادية تشبه إلى حدّ بعيد تلك التي تؤديها أوروبا الغربية في نظام المحيط الأطلسي.

كانت طبيعة الوظائف التي يؤدّيها إقليم معين في نظام المحيط الأطلسي، عاملا حاسما يُفسر نوع الأثر التنموي الذي ينتجه النظام في تلك الأقاليم من التجارة، التمويل، الشحن والتصنيع، كما أن إنتاج المواد الغذائية التجارية التابعة للأملاك الخاصة المتوسطة الحجم، تميل إلى إحداث آثار إنمائية إيجابية أكبر بكثير من المزارع الكبيرة[1].

ومن الأهمية بما كان؛ أن الأراضي التي كانت تُستغّل في الغالب للزراعة التجارية تستخدم فيها عوامل الإنتاج الأجنبية إلى حدّ كبير، ونتيجة لذلك تم تحويل نسبة كبيرة جدا من مجموع الإيرادات المنتجة في قطاعات المحيط الأطلسي لهذه الاقتصاديات إلى الخارج، وهنا نذكر على وجه الخصوص جزر الهند الغربية.

هذا الأمر ترك أثرا في مجال التنمية الداخلية، ففي أقاليم أمريكا اللاتينية أدى تشغيل بعض العوامل الداخلية، المرتبطة جزئيا بطابع المستعمرين الأوروبيين والمؤسسات التي جلبوها معهم، إلى تخفيض الآثار الإيجابية الإجمالية لنظام المحيط الأطلسي من أجل التنمية الداخلية لتلك

---

(1). Inikori , Ibid, p 57.

الاقتصاديات. لهذه الأسباب المختلفة، تتركز الآثار الإنمائية الإيجابية للنظام الأطلسي إلى حد كبير على أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية فقط[1].

أما الوظيفة الأساسية لإفريقيا الغربية في نظام المحيط الأطلسي؛ هي إنتاج العبيد، هذه الوظيفة كانت مُدمّرة للنمو السكاني بها، كما كانت مدمّرة للنشاط الاقتصادي لاسيما النمو في سوق المنتجات الزراعية بين أقاليم المنطقة أو تجارة السلع بين القارات. فالعنف المرتبط بتجارة الرقيق وشحنهم إلى الأمريكيتين، قد تفاعل مع تطورات أخرى لإحداث ضربة قاتلة للتجارة بين الأقاليم داخل غرب إفريقيا، وخلق اقتصاديات محصورة على ساحل المحيط الأطلسي والمناطق الداخلية المباشرة .

في بداية العلاقات بين أوروبا وغرب إفريقيا، تركّز المشروع التجاري الأوروبي في غرب إفريقيا على السلع في القرون الأولى، كانت السلعة المهيمنة هي الذهب، كما أسّس البرتغاليون مستعمرات المزارع في جزر الأطلسي؛ جزر الرأس الأخضر وساو تومي وبرينسيبي في النصف الثاني من القرن الخامس عشر.

كانت مستعمرات ساو تومي وبرينسيب من أهم المستعمرات التجارية للبرتغال في القرن الخامس عشر، حيث أصبحت هاتان المستعمرتان المنتج الرئيسي للسكر في السوق الأوروبية القرن السادس عشر، فكانت تُصدّر أكثر من 2.800 طنً سنويًا في سبعينيات القرن السادس عشر.

لكن استجابة للطلب المتزايد للعمالة الإفريقية بالعالم الجديد، نتج عنه توسيع تصدير الأسرى من غرب إفريقيا ابتداء من منتصف القرن السابع عشر، وبالتالي شهدت تجارة الأطلسي لسلع إفريقيا الغربية انخفاضا مستمرا مع مُرور الوقت، وبحلول أواخر القرن الثامن عشر كانت قيمة السلع المصدرة لإفريقيا الغربية تمثل نسبة 9 % من إجمالي تجارة التصدير في المحيط الأطلسي، في المقابل كانت نسبة العبيد المصدّر إلى الأمريكيتين يمثل 91 %[2].

ففي الفترة ما بين (1650-1850م)، تحوّل إنتاج السلع الأساسية للتجارة الأطلسية بشكل حاسم من غرب إفريقيا إلى الأمريكتين ، إلى سلعة البشر الذين تمّ توظيفهم في إنتاج المحاصيل التجارية على نطاق واسع بالأمريكتين، مما عزز القدرة التنافسية للأمريكتين في إنتاج السلع

---

(1). Inikori , Ibid, p 58.

(2). Joseph E. Inikori, **The development of commercial agriculture in pre-colonial West Africa,** African economic history working paper series, Sweden, N°. 9/2013, p 24-25.

الأساسية للتجارة الأطلسية، بينما ألحق أضرارا بالغة باقتصاد إفريقيا الغربية، حيث بلغت القيمة الإجمالية لصادرات السلع الأساسية في غرب إفريقيا خلال ثمانية وخمسين عامًا (1750–1807م) 12.1 مليون جنية إسترليني، أما الأمريكيتان خلال الأربعين عامًا (1761–1800م) قد بلغت صادراتها 610.2 مليون جنيه إسترليني، أي أن أكثر من 80 % من الإنتاج كان بأيادي الأفارقة المستعبدين وذريتهم.

كان إنتاج العبيد وأحفادهم في البرازيل وحدها يُقدّر بـ 71.5 مليون جنيه استرليني، أي حوالي ستة أضعاف الرقم في غرب إفريقيا ككل، حيث كان هذا النمو كبيرًا ومتخصصًا لإنتاج السلع من أجل التجارة الأطلسية، التي من شأنها أن حوّلت اقتصاديات أمريكا من الكفاف ما قبل اكتشافات كريستوف كولومبس، إلى اقتصاديات السوق العالمية بحلول منتصف القرن التاسع عشر.

من الواضح؛ أن التصدير الهائل للعمالة الإفريقية إلى الأمريكتين، كانت مدمرة للقدرة التنافسية لغرب إفريقيا في تطوير إنتاج السلع الأساسية للتجارة الأطلسية[1]. بهذا يمكن القول؛ أن شراء العبيد إلى الأمريكيتين شكّل أحد أهم الوظائف التي قامت بها أوروبا الغربية في نظام المحيط الأطلسي، وقد ثبت أن هذه المهمة صعبة للغاية تتطلب مهارات تجارية وترتيبات مالية كبيرة، وتنقيحات في تكنولوجيا مثل بناء السفن، وإنتاج أنواع جديدة من السلع التي تطالب بها المناطق المنتجة للرقيق في إفريقيا المدارية، وبهذا شكّلت الاستجابة الإبداعية لاقتصاديات أطلنطي أوروبا، لمتطلبات هذه الوظيفة التي تُعد جزءا هاما من عملية التنمية في تلك الاقتصاديات[2].

بالنسبة لأمريكا الشمالية؛ تُبين أن نسبة النشاط الاقتصادي الإجمالي المُكرّس لإنتاج الأسواق الخارجية كانت كبيرة نسبيا في بداية القرن الثامن عشر، إذ بلغت نحو خمس مجموع الإنتاج، وإن كانت تلك النسبة تراجعت على مدى القرن، إلا أنها ظلّت تُمثل حوالي السُدس ما بين (1768–1772م)[3].

---

(1). Inikori, Ibid, p 27–28.

(2). Inikori , "**The slave trade and the Atlantic économies (1451–1870) "**, Op.Cit, p 57–58.

(3). Ibid, p 65–64.

تتمثل خدماتها في شحن وبيع المنتجات من المواد الغذائية والخيول والخشب إلى جزر الهند الغربية وجنوب أوروبا، وتصدير التبغ والأرز والمحاصيل الثانوية الأخرى، من المستعمرات الجنوبية لبريطانيا العظمى ودول أوروبية أخرى .

من هذا التحليل للاقتصاد الاستعماري في الأمريكيتين يتضح أنه؛ إذا كان توظيف العمالة يقتصر على العبيد الإفريقي الذي كان خاليا من تكاليف الإنتاج، فإن رفع أسعار المنتجات في أوروبا إلى مستوى يعجز فيه المواطنون على اقتنائها، يتحكم بدوره في الكمّية المستوردة إلى أوروبا. وإذا حدث ذلك، فإن مستوى الدخل في الأمريكيتين كان سينخفض، ممّا يُقلل من حجم السلع المستوردة من أوروبا، وهذا يؤثر بشكل جذري في حجم التجارة العالمية، الذي كان يتوقف على مُرونة الطلب في أوروبا من منتجات الأمريكيتين.

تُبين المنشورات التي صدرت مؤخرا عن موضوع عمل السخرة، أنه في بعض الحالات كانت إما عمل الرقيق أو لا شيء، وقد أُشير إلى أن إسبانيا والبرتغال، الحائزتين على غالبية المستعمرات الاستوائية الأمريكية، لم تكن في وضع يسمح لها بتوفير العمال، الذين كانوا على استعداد للهجرة بأي ثمن.

فيما يتعلق بالإنتاج الرأسمالي للسكر في جزر الهند الغربية بصفة عامة؛ تم الإشارة إلى أن العمل الحرّ لم يكن متوفرا بكميات كافية، لأنه لا يمكن وضع شروط للعمل في المزارع، طالما كانت هناك أراض زراعية رخيصة في مستعمرات أخرى، بسبب وجود العمالة الإفريقية المجانية.

كبيان عام لجميع الأراضي الأمريكية خارج الأراضي الإسبانية والبرتغالية في أمريكا، يُقال إن الأجر أو العمل بأجرة كان سيحصل في بعض المناطق بأجور مرتفعة، وقد تكون مستويات الأجور هذه مرتفعة بسبب بعض العوامل التي تُعرقل حركة العمل في الزراعة التجارية، وأي محاولة لزيادة كبيرة في إنتاج المواد الغذائية الزراعية، في ظل أنماط الإمداد غير المرنة التي تُميز العمل الحرّ والمتعاقد، قد تؤدي إلى رفع أسعار العمالة بشكل كبير.

بصرف النظر عن الحجج السالفة الذكر؛ فقد تبين أنه في العقد الذي سبق الحرب الأهلية حققت مزارع الرقيق الجنوبية إنتاجا بنسبة 28 %، لكل وحدة من المداخيل مقارنة بالمزارع الحرة الجنوبية، وأكثر من 40 % في المزارع الشمالية القائمة على نظام السخرة[1].

---

[1]. Inikori, Ibid, p 64-65.

كما أظهر رالف ديفيس (Ralph Davis)، أن التوسع الهائل للاستهلاك الأوروبي للمنتجات المستوردة من الأمريكيتين، يعتمد إلى حدّ كبير على المستويات المنخفضة جدا لأسعارها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. لذلك كان الطلب الأوروبي على المنتجات من الأمريكيتين بأسعار منخفضة للغاية، والعكس صحيح في حال غياب عمل الرقيق.

ولسوء الحظ؛ فإن دراسة تفصيلية لطابع هذه الاستجابة وتقييم مكانتها في عملية التنمية الاقتصادية في أوروبا الغربية، تستقبل فقط اهتمام الباحثين الذين استخدموا الأدوات التحليلية لاقتصاديات التنمية البريطانية دون باقي الدول الأوروبية.

ب. **الرقيق الإفريقي وتنمية الاقتصاد الأوروبي:**

بين أواخر العصور الوسطى والنصف الأول من القرن السابع عشر، حدثت بعض التطورات الداخلية الهامة جدا في اقتصاديات أوروبا الغربية، والتي كانت نتيجة للتغيرات في بعض العوامل الداخلية، مثل العامل السكاني، مما أدى إلى نمو التجارة البينية الأوروبية، وخاصة في بعض المنتجات الصوفية والمعدنية، وكذلك التجارة فيما بين الأقاليم داخل بلدان أوروبا الغربية.

هذه التطورات المبكرة أحدثت في مختلف بلدان أوروبا الغربية تغيرات مؤسساتية مختلفة؛ سياسية، اجتماعية واقتصادية، وعلى وجه الخصوص في بريطانيا العظمى وهولندا، هذه التغيرات التي حدثت في هذا الوقت خلقت بيئة لتطور مجموعة من حقوق الملكية، التي عزّزت الترتيبات المؤسساتية، ممّا أدى إلى اكتساب ملكية بسيطة في الأراضي، العمل الحر، حماية الملكية الخاصة والسلع وقوانين براءات الاختراع، وغيرها من التشجيع على الملكية الفكرية، ومجموعة من الترتيبات المؤسساتية للحدّ من النقص في أسواق المنتجات ورأس المال[1].

كان الإسهام الرئيسي لنظام المحيط الأطلسي في ظل هذه التطورات المبكرة، يتمثل في توفير السبائك الذهبية التي عززت بشكل كبير من نمو التبادل في جميع مناطق أوروبا الغربية، مما أعطى توسعا في قطاع السوق وفي اقتصاديات أوروبا الغربية، وإلى جانب هذه المساهمة، فإن جزءا كبيرا من التنمية في أوروبا الغربية في هذه المرحلة المبكرة يتوقف على الموارد الأوروبية.

إن البيئة المضيئة التي أنشأتها هذه التطورات المبكّرة، مهمة جدا في تفسير استجابة اقتصاديات أوروبا الغربية للمؤثرات الخارجية المنبثقة عن نمو التجارة العالمية، منذ النصف الثاني

---

(1) . Inikori , Ibid, p 60-61.

من القرن السابع عشر فصاعدا، ولكن من المُهم القول إن هذه التطورات الداخلية المبكرة جعلت اقتصاديات أوروبا الغربية تستجيب للمؤثرات الخارجية الناشئة عن نمو نظام المحيط الأطلسي[1].

هذه التطورات المبكرة في اقتصاديات أوروبا الغربية، والتحول الهيكلي الكبير الذي سُمي بالثورة الصناعية في بريطانيا العظمى، خلال هذه الفترة كان أمرا لا مفرّ منه، وشرح هذه التطورات يتوقف على شرح المشاكل الجديدة، والإمكانيات الناشئة عن نمو التجارة العالمية في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

هذه المشاكل تتمثل في حمل كميات كبيرة من البضائع بانتظام على مسافات طويلة جدا عبر البحار المضطربة؛ من تجهيز وتوزيع كميات كبيرة من المنتجات المستوردة من أماكن بعيدة؛ إقامة نظام تجاري يمتدّ إلى كل جزء من العالم؛ الفرص المتاحة لتطوير صناعات جديدة تقوم على المواد الخام، التي كانت نادرة سابقا ومكلفة أو غير متوفرة كُليًّا مثل السكر، التبغ والقطن وغيرها، وتطوير منتجات جديدة استجابة للمطالب والأذواق الجديدة؛ توفر كميات إنتاجية كافية لسوق عالمية.

هذه العوامل وغيرها قد حفّزت التطورات المؤسسية، والتحولات الهيكلية الجذرية التي حدثت في أوروبا الغربية في ذلك الوقت، وقد نتجت جميعها عن نمو التجارة العالمية في هذه الفترة، وقد استدعت التطورات التقنية والابتكارات التكنولوجية في تلك الفترة، حلّ مشاكل اقتصادية عملية في السوق العالمية الموسّعة.

أشار أحد المؤرخين الاقتصاديين في بريطانيا؛ بأن التجارة الاستعمارية عرضت على الصناعة الإنجليزية إمكانية تصدير كميات كبيرة من المنتجات الصوفية، إلى الأسواق التي لا تتوفر على هذا النوع من المصنوعات، كما كانت عملية التصنيع في انجلترا في الربع الثاني من القرن الثامن عشر، إلى حدّ كبير استجابة للمطالب الاستعمارية من الأسلحة النارية، الساعات، السروج، المناديل، الأزرار والحبال[2].

هذا ما جعل من الممكن تركيز الإنتاج الصناعي على نطاق واسع، في جميع المستويات لبلد صغير مثل انجلترا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث بلغ عدد سكانها أقل من 7

---

(1). Inikori , Ibid, p 61-62.

(2). Ibid, p 61-62.

ملايين نسمة بحلول منتصف القرن الثامن عشر، و8 ملايين نسمة بحلول عام 1790م دون موارد طبيعية[1].

وقد ساهمت الفُرص المتاحة للصادرات الكبيرة من حديد وقطن، دوراً حيوياً في بناء تلك الصناعات، وبالنسبة لفرنسا على وجه الخصوص، كتب أحد المؤرخين الاقتصاديين الفرنسيين فقال أنه: " **يمكن أن يُسمى القرن الثامن عشر حقًا المرحلة الأطلسية للتنمية الاقتصادية الأوروبية، وكانت التجارة الخارجية، وخاصة التجارة مع الأمريكيتين، القطاع الأكثر ديناميكية في الاقتصاد كله (على سبيل المثال، زادت التجارة الاستعمارية الفرنسية عشرة أضعاف ما بين (1716- 1787م)، وعلاوة على ذلك، كان الطلب من الخارج يحفز نمو مجموعة واسعة من الصناعات فضلا عن زيادة تقسيم العمل**[2]".

وبفضل تفوق النقل البحري على النقل البري، نظّم الاقتصاد الأوروبي في القرن الثامن عشر حول عدد من الموانئ البحرية الكبرى، أكبر حصّة في التجارة الاستعمارية المتنامية، مثل بوردو أو نانت في فرنسا[3].

من أولى الدّراسات المتعلّقة بالتنمية الاقتصادية خلال فترة الاتجار بالبشر، نجد الدراسة التي قُدّمت حول الاقتصاد البريطاني للفترة ما بين (1750-1807م)، حيث تبين هذه الدراسة أنه خلال هذه الفترة أن بريطانيا قد هيمنت على شراء وشحن العبيد إلى الأمريكيتين، هذه المتطلبات الخاصة لهذه الوظيفة حفّز التطورات الهامة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد البريطاني.

كان تُجّار الرقيق يتعرضون باستمرار لمخاطر كبيرة، وبالتالي فإن الطلب المنتظم والمتزايد على تغطية التأمين كان مهمّا في تطوير التأمين البحري في بريطانيا العظمى، وكانت التجارة تتطلب تمديد الائتمان في مختلف مراحل التجارة لتُجار الرقيق على الساحل الإفريقي، وكذا الائتمان لأرباب العمل بالسخرة في الأمريكتين.

الواقع أن رأس المال التجاري الذي تتطلبه تجارة الرقيق، في مجال الشحن وتخزين السلع والائتمان التجاري، تجاوز بكثير الحجم السنوي للتجارة، وبدلا من إغراق كل ثرواتهم في التجارة،

---

(1). Inikori, Ibid, p 64.

(2). Ibid, p 64.

(3). Ibid, p 64.

فإن تُجّار العبيد يفضّلون دائما الحصول على الائتمان بأشكال مختلفة، حيث حصلوا على ائتمان التصدير من منتجي السلع التجارية[1].

كانت شُروط الطلب التي تم إنشاؤها بهذه الطريقة مهمة لتطوير البنوك والأسواق في بريطانيا العظمى، والواقع أن بعض المصارف الإقليمية التي نشأت في هذا الوقت، لاسيما في لانكشير (Lancashire)، كانت مدفوعة بالدرجة الأولى للاستفادة من خصم فواتير الرقيق، وغيرها من القوانين الناجمة عن العلاقة الائتمانية بين تُجار الرقيق ومنتجي السلع من أجل تجارة الرقيق[2].

هذا وحفّزت متطلبات الشحن الخاصة بالتجارة، أنشطة كبيرة في الموانئ البريطانية؛ لبناء السفن وإصلاح سفن الرقيق وتكاليفها الباهظة، حيث تبين من عملية حسابية استندت إلى 137 سفينة تابعة للرقيق ذات حمولة 24.180 طنا، أن نحو 60 % من سفن الرقيق البريطانية، قد بنيت في الترسانة البريطانية، و40 % المتبقية تتكون من السفن التي استعملت زمن الحرب، والسفن الأجنبية التي تم شراؤها من الخارج، ومعظمها في المستعمرات.

يُبين حساب مفصّل يستند إلى كمية كبيرة من بيانات الشحن، أن ما بين (1791-1807م) كان هناك حوالي 15 % من مجموع الحمولة كانت من بريطانيا العظمى موجهة إلى تجارة غينيا، حيث دخل نحو 95 % منها لشحن العبيد، وفي الفترة ما بين عامي (1750 1807م) استثمر تجار الرقيق البريطانيون ما متوسطه 2.625.959 جنيه إسترليني، في العقد الواحد لبناء وإصلاح وتجهيز سفنهم في الترسانة البحرية البريطانية، حيث تراوح متوسطها بين مليون ونصف جنيه إسترليني في العقد الواحد في الفترة ما بين (1750-1780م)، إلى ما متوسطه 4 ملايين جنيه إسترليني في الفترة ما بين (1781-1807م)، ترتّب على مداخيل هذه الأنشطة آثارا هامة عادت على الصناعات الأخرى، لاسيما الصناعات المعدنية[3].

تأثّر قطاع الصناعات التحويلية بشكل كبير بالصناعات المعدنية المستخدمة للنحاس والحديد، وكان تصنيع البنادق لشراء العبيد من الصناعات الهامة في برمنغهام (Birmingham)، وإنتاج النحاس الأصفر الخاص بتغليف أسفل سفن الرقيق في لندن (London)

(1). Inikori, Ibid, p 57-58.

(2). Ibid, p 59-60.

(3). Ibid, p 59-60.

وبريستول (Bristol) وليفربول (Liverpool) ، ولكن الصناعة البريطانية التي كان تطورها الأكثر تأثرا بتجارة الرقيق، هي صناعة الغزل والمنسوجات القطنية.

وفي الفترة ما بين عامي (1750–1776م)، تراوحت نسبة إجمالي صادرات القطن البريطانية السنوية إلى الساحل الغربي لإفريقيا من 30 إلى 50 %، وانخفضت هذه النسبة بشكل كبير خلال حرب الاستقلال الأمريكية، لكن بعد الحرب بين (1783– 1792م)، تراوحت بين 11 و32 %.

بعد عام 1792م؛ كان هناك نمو سريع للصادرات البريطانية إلى أوروبا والأمريكتين، في حين مثلت صادراتها إلى الساحل الإفريقي نسبة متناقصة من إجمالي صادرات القطن البريطاني، مع العلم أن صادراتها إلى الساحل الإفريقي مهمة لتطوير قطاع التصدير في صناعة المنسوجات القطنية البريطانية.

هذه الصناعة واجهت منافسة حادة من جميع أنحاء العالم، وخاصة المنسوجات القطنية في شرق الهند، وكانت استجابة هذه الصناعة لهذه المنافسة مهمة جدا، بالنسبة لقدرتها على التنافس ابتداء من السنوات الأخيرة للقرن الثامن عشر[1].

وهكذا؛ فيما يتعلق بالاقتصاد البريطاني في القرن الثامن عشر، فإن متطلبات شراء العبيد ونقلهم إلى الأمريكيتين أسهم إسهاما كبيرا في التنمية، ولسوء الحظ لم تُجر دراسات مماثلة للبلدان الأوروبية الأخرى التي تؤدي المهمة نفسها في نظام المحيط الأطلسي، باستثناء بعض الدراسات المحدودة لـ سيمون بيربين (Simone Berbain)، غاستون مارتن(Gaston Martin) وبيير بول(Pierre Boulle) ، تظهر على الأقل بالنسبة إلى نانت (Nantes) وروان (Rouen) ومونبلييه (Montpellier)، التي تؤكد أن الطلب على الرقيق وعلى السلع المنتجة من طرفه في جزر الأنتيل بتكلفة زهيدة، قد حفّز نمو صناعة واسعة النطاق في القرن الثامن عشر بفرنسا.

كما كان لتصدير الكتان الألماني إلى الساحل الإفريقي، من خلال البريطانيين وتجار الرقيق الأوروبيين منفذ مُهم للصناعات النسيجية في وستفاليا (Westphalia) وساكسونيا (Saxony) وسيليسيا (Silesia)، كما شكّل شراء العبيد ونقلهم إلى الأمريكتين جزء من التجارة العالمية الموسعة، التي شاركت فيها اقتصاديات الأطلسي في الفترة ما بين (1451–1870م)،

---

[1]. Inikori , Ibid, p 60–61.

وسيظهر لاحقا أن التوسع الهائل في التجارة العالمية يرجع إلى حدّ كبير إلى توافر عمالة الرقيق الإفريقية في الأمريكتين[1].

في الأخير نستنتج أن؛ عنصر تجارة الرقيق الإفريقي وتوسيع التجارة الدولية، قد كشف لنا عن عدّة مسائل مهمّة لهذا البحث، حيث تبيّن أن تجارة الرقيق الإفريقي خلال الفترة الحديثة، لم تقتصر فقط على سواحل الأطلسي مع أوروبا الغربية، وإنما شاركت عديد من الدول الأخرى في هذه التجارة عبر الصحراء الكبرى نحو شمال إفريقيا، والشرق الأوسط عبر البحر الأحمر والخليج الفارسي، والهند والجزر الواقعة على المحيط الهندي، لكن الملاحظ أن نسبة الرقيق المُهجّرة عبر سواحل الأطلسي نحو العالم الجديد تفوق باقي المناطق المشاركة في ذات التجارة، وحسب ما توصّل إليه جوزيف اينيكوري فإن عدد الرقيق المُرحّل من إفريقيا جنوب الصحراء، قد وصل إلى ثلاثين مليون نسمة على أعلى تقدير ما بين (1450-1870م).

من خلال تركيزنا على دور الرقيق في توسيع التجارة الدولية في المحيط الأطلسي؛ تبيّن أنه بفضل الاتصال الأوروبي بسواحل إفريقيا جنوب الصحراء والأمريكيتين، وما أحدثته تجارة الرقيق ومنتجاتهم بالعالم الجديد من آثار ايجابية على التطورات الاقتصادية الداخلية وميلاد الثورة الصناعية بأوروبا الغربية (إنجلترا وفرنسا خاصة) خلال القرن الثامن عشر، التي كانت نتاج تقسيم المهام في نظام المحيط الأطلسي، حيث هيمنت أوروبا الغربية على التجارة والتمويل والنقل والتصنيع، في حين كان دور الولايات الوسطى والشمالية الشرقية لأمريكا الشمالية توفير المواد الغذائية لمزارع الرقيق في جزر الهند الغربية، والمساهمة في التمويل والشحن والصناعة فيما بعد، أما دور أمريكا اللاتينية فتمثل في إنتاج المحاصيل التجارية للسوق الأوروبية، واقتصر دور إفريقيا جنوب الصحراء على إنتاج البشر للعالم الجديد.

إن المتأمل في هذه الوظائف يفهم أن هناك تكاملا اقتصاديا في العالم الاستعماري الأوروبي، وكيف حقّقت أوروبا الغربية تنميتها الاقتصادية من نظام الأطلسي على حساب مستعمراتها في الأمريكيتين وإفريقيا جنوب الصحراء، بفضل العمالة الإفريقية وتجارة الرقيق، بهذا يُمكن تحديد مستوى التنمية الاقتصادية لكل هذه الأقاليم خلال فترة تجارة الرقيق كما يلي؛ كانت الآثار الإنمائية ترتكز بالدرجة الأولى على أوروبا الغربية، ثم الولايات الوسطى والشمالية الشرقية لأمريكا الشمالية التي تؤدي وظائف اقتصادية شبيهة بأوروبا الغربية، أما أمريكا اللاتينية، يمكن القول عنها أنها استفادت من القوة العاملة الإفريقية باستخدام عوامل إنتاج أوروبية ممّا أثّر على

---

[1]. Inikori, Ibid, p 60-61.

تنميتها الداخلية، أما المتضرر الأكبر فكانت إفريقيا جنوب الصحراء، التي قدّمت مواردها البشرية لخدمة اقتصاد الأمريكيتين مقابل السلع الأوروبية، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية شاملة لأوروبا الغربية وتدمير تنميتها البشرية والاقتصادية.

II. إحصاء الرقيق المُرحّل من قبل السفن الفرنسية عبر سواحل غرب إفريقيا (1571-1831م):

لقد اعتبرت فرنسا كغيرها من الدول الأوروبية، أن الرقيق الإفريقي هو سلعة إنتاجية أساسية لتمنية اقتصادها، من خلال توظيفهم في مزارع جزر الهند الغربية الفرنسية خاصة، وجنوب أمريكا لإنتاج المحاصيل المدارية واستخراج بعض المعادن لتمويل مصانعها بالمواد الخام، على هذا الأساس تشهد إفريقيا جنوب الصحراء لأزيد من أربعة قرون نزيفا حادا في مواردها البشرية التي بيعت للأوروبيين، فكان الرقيق أساس التنمية الاقتصادية لكل الدول المشاركة في هذه التجارة على حساب الاقتصاد الإفريقي. وفي هذا المبحث سنسلط الضوء على إحصاء المجموع الكلي للرقيق المرحل من قبل السفن الفرنسية للعالم الجديد والمناطق التي ساهمت في هذه التجارة.

تُشكل معرفة الحجم الكلي للرقيق الذي استلبه الفرنسيون من مناطق معينة لسواحل غرب إفريقيا، نقطة مفيدة لتقدير الأثر الديموغرافي لهذه التجارة على التنمية الاقتصادية لكلا الطرفين، خلال هذه الفترة التي امتدت ما بين (1571-1831م)، لكننا نقف حيال هذه المسألة أمام تناقضات صارخة لأرقام تداولها الباحثون والمؤرخون، يصعب علينا تحديد الحجم الكلي لهذه التجارة التي تخص غرب إفريقيا خلال حقبة زمنية طويلة، من بداية التأريخ لهذه التجارة إلى غاية أن ظهرت دراسة شاملة لتجارة الرقيق لكل الدول الأوروبية التي ساهمت فيها، حيث تُبين عدد العبيد المرحّل من غرب ووسط وجنوب وشرق إفريقيا ومناطق النزول بالأمريكيتين وأوروبا.

قبل أن نقوم بمناقشة الإحصائيات المتعلقة بتجارة الرقيق الفرنسية، لابد من إحاطة هذا الموضوع أولا بالدّراسات التي قدّمها المؤرخين الذين اهتموا لتأريخ التجارة الفرنسية، وإن كانت دراساتهم كلها تصب حول القرن الثامن عشر فقط، حيث يشير شارل بيكر في دراسته لحجم التجارة الفرنسية للرقيق في سنيغامبيا بقوله؛ أنه يجب إعطاء الأولوية للدراسات الإقليمية والجمع المنهجي لجميع الوثائق التي من شأنها أن تُلقي الضوء على ديناميكيات السكان الأفارقة خلال هذه الفترات التاريخية لتفسير حجم تجارة الرقيق[1]، لكن في اعتقادنا نحن أنه؛ إذا أردنا فهم كيف ساهمت هذه التجارة في تنمية البلدان الأوروبية، علينا أن نقوم بدراسة حجم هذه التجارة لدولة معينة في جميع الأقاليم التي مارست فيها هذه التجارة، وهذا ما سنقوم به في هذه الدراسة مع

---

(1). Charles Becker, **La place de la Sénégambie etude Gorée dans la traite Atlantique française de XVIII[e] siècle**, laboratoire de démographie Historique de Dakarn , Dakar, Avril 1997, p 4-5.

التجارة الفرنسية بهذه المناطق، فما هو حجم تجارة الرقيق لفرنسا عبر سواحل إفريقيا جنوب الصحراء عامة وسواحل غرب إفريقيا خاصة؟.

1. الدراسات الأولى للمؤرخين حول إحصاء الرقيق الفرنسي القرن الثامن عشر:

هناك العديد من الدراسات التاريخية التي اهتمت بهذا الجانب من التجارة من خلال الوثائق التي عثروا عليها، لكن الملاحظ أن هناك تضاربا صارخا للأرقام التي قدّموها، لذلك علينا القيام بدراسة تحليلية لهذه الإحصائيات، لكي نصل إلى نتائج تقريبية للتجارة الفرنسية عبر سواحل الأطلسي(سنيغامبيا، سيراليون، ساحل العاج، ساحل الذهب، ساحل العبيد، ساحل بيافرا، ووسط، شرق وجنوب إفريقيا).

أول ملاحظة يمكن أن نُشير إليها؛ أن جلّ الدراسات التي قُدّمت من قبل كيرتن، ميتاس، لوفوجوي، شتاين، ريشاردسون، ...الخ، بشأن إحصائيات القرن الخامس عشر والسادس والسابع عشر، لا تزال محدودة جدا، ويصعب معرفة حجم التجارة الفرنسية خلالها، في حين ركزت جلّ الدراسات حول القرن الثامن عشر.

من أُولى الدراسات التي تُعد من الأعمال القَيّمة بشأن تجارة الرقيق عبر الأطلسي، هي الدراسة التي قدّمها كيرتن الأمريكي الذي توصّل إلى إحصائيات هامة كانت أساسا للدراسات اللاحقة، حيث عمل الباحثون على تنقيح وإضافة ما أغفله كيرتن استنادا إلى وثائق جديدة تم العثور عليها.

باعتماد كيرتن على الوثائق الأرشيفية الفرنسية والإنجليزية فقط، توصّل إلى الرقم 955.500 عبدا[1] قد رّحل من إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1711-1800م)، وأهم ما تم ملاحظته في عمل كيرتن؛ أن الإحصائيات التي قدّمها ضئيلة مقارنة بما قدّمه الباحثون الذين تناولوا نفس الدراسة، حيث تعرضت دراسته لانتقادات حول التوزيع الإقليمي لتجارة فرنسا للرقيق في القرن الثامن عشر، والتناقضات الصارخة حول الأصول الإقليمية للعبيد في عمله، الأمر دفع ميتاس لتقديم دراسة حول تجارة الرقيق المرحّل من قبل السفن الفرنسية، من خلال اعتماده على إحصائيات الموانئ الفرنسية التي شاركت في هذه التجارة ما بين (1707-1793م)، والتي توصّل

[1]. **ينظر**؛ إحصائيات كيرتن حول تجارة الرقيق ما بين (1711-1800م)، **الملحق رقم: 03**، ص 614.

من خلالها إلى رقم قدّر بـ 1.017.010 عبد و3.212 سفينة[1]، أي أعلى من الرقم الذي قدّمه كيرتن، حين جمع إحصائياته من خلال سواحل الأطلسي.

إن العمل الذي قدّمه جون ميتاس؛ قام شارل بيكر بمراجعته، لأن هذا العمل في حقيقته لم يُكمله صاحبه، حيث توصّل شارل بيكر إلى أن هناك 3.342 شحنة من الرقيق الفرنسي في القرن الثامن عشر، لم يأخذها ميتاس في الحسبان واعتمد فقط على 3 .212 شحنة[2].

فالبيانات التي أدلي بها ميتاس ناقصة، مثلا عمل على التقليل من تجارة نانت للرقيق بنسبة 50٪ ما بين (1728–1740م) أي 203.523 عبدا تم جلبهم بـ 723 سفينة بدلا من: 132.851 بـ 418 شحنة ، حيث وجد وثائق أخرى توفّر تقديرات أعلى من 20 إلى 30٪، حول هذه التجارة لم يأخذها ميتاس بعين الاعتبار لصعوبة تقييمها.

كل هذه الحجج تُظهر أن الرقم: 1.017.010 عبد يُعدّ الحد الأدنى المؤمّن عليه، ولكن غير كاف تماما، ومع ذلك فإن طبيعة البيانات المتاحة هي التي من المحتمل أننا لن نتمكن أبدا من تحديد المجموع الحقيقي لهذه التجارة، لذلك يرى شارل بيكر أنه يجب مواصلة البحث عن وثائق جديدة يمكن أن تزيد من احتمال وجود أرقام أكبر، والقبول من الآن فصاعدا على أن الأرقام ما بين: 1.350.000 و1.500.000 عبد تم تصديرهم من الساحل الإفريقي من قبل السفن الفرنسية في القرن الثامن عشر[3]، لكن السؤال المطروح على أي أساس خمّن شارل بيكير لهذه التقديرات في القرن الثامن عشر وحده؟.

بالنسبة إلى هذه السفن البالغ عددها 3.342 سفينة، فإن أرقام الصادرات من إفريقيا إلى الأمريكتين متاحة في 2.601 سفينة أي (823.787 عبدا أو ما متوسطه 317 شخصا لكل قارب)، أما 611 سفينة، تم حساب متوسط الحمولة لكل سفن الشحن المعروفة (316 عبيد للسفينة) ؛ وقد تم الحصول على رقم قدره: 193.223 عبد لـ 611 سفينة.

وبهذا الحساب تحصل ميتاس على مجموع: 1.017 .010 من العبيد الذين أُنزلوا على متن السفن البالغ عددها 3 .212 سفينة ما بين (1707–1793م)، لكن شارل بيكر يؤكد بأن هذا الرقم أقل جدا في الواقع، ويرى أن تقدير شتاين هو فوق هذا الحد الأدنى أي حوالي 12٪،

---

(1). **ينظر**؛ إحصائيات تجارة الرقيق وعدد السفن من موانئ فرنسا ما بين (1707–1793م) حسب ميتاس، **الملحق رقم: 04**، ص 614.

(2). Charles Becker, **La place de la Sénégambie**, Op.Cit, p 7–8.

(3). Ibid, p 8–9.

لذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار مجموعة من الحجج القوية والتسليم بزيادة قدرها ثلث الرقم كأدنى حد، بل من الممكن أن حجم تجارة الرقيق الفرنسية اقتربت خلال القرن من الرقم: 1.500.000 من العبيد الذين نقلوا من الساحل الإفريقي[1]، حيث اكتشف شتاين (R. Stein) أن هناك إغفالا لعدد 3.285 شحنة[2] من الرقيق الفرنسي ما بين (1713-1793م)، مع توزيع غير متكافئ وفقا للفترات المحددة؛ (1713-1744م)، (1748-1755م)، (1763-1777م) و(1783-1793م)[3].

بهذا الشأن؛ قدّم شتاين جدولا تقديريا للعبيد المنقولين باستخدام بيانات حمولة السفينة، وضرب عدد السفن في هذه الفترات بمعدل متوسط (متوسط الحمولة من عدد السفن X متوسط عدد العبيد لكل برميل، (322 بين 1713 و 1744، 322 بين 1748 و 1755، 363 بين 1763 و 1777، 363 بين 1783 و 1793). وهكذا يشير شتاين إلى زيادة كبيرة عن الرقم الذي قدمه كيرتين وميتاس، حيث قدر إجمالي تجارة الرقيق الفرنسية في القرن الثامن عشر بـ 1.140.257 عبدا[4]، بزيادة قدرها 19.4٪[5].

في حين عمل شارل بيكر على إضافة بعض الشحنات التي حذفها ميتاس من الدليل، والتي تُقدم معلومات أصلية وتمكّن من تصحيح جدول ميتاس، إذ يكشف عن 300 سفينة منها 49 دون أرقام للعبيد أو البضائع، وما مجموع 57.331 عبد[6] ما بين 1710-1799م. وإذا افترضنا أن حمولة كل سفينة تساوي 322 عبدا بالنسبة لـ 49 سفينة التي لا تحمل أرقاما نجد ما يقارب 15.778 عبد قد نقل إلى الأمريكيتين، وبالتالي نحصل على مجموع: 73.109 عبد قد تم حذفهم من جدول ميتاس.

وإذا قُمنا بتكملة الفترات التي لم يتعرض لها شتاين وميتاس ما بين (1700-1713م) و(1756 -1757م) و(1794-1799م)، يمكن أن نصل إلى نتائج معينة من خلال هذه

---

(1). Charles Becker, Ibid, p 7-8.

(2). ينظر؛ **إحصائيات حول سفن الرقيق الفرنسية المتوجهة من موانئ فرنسا إلى إفريقيا الغربية ما بين: 1713-1793م حسب شتاين. الملحق رقم: 05**، ص 615.

(3). Charles Becker, **La place de la Sénégambie,** Op Cit, p 6.

(4). ينظر؛ **إحصائيات حول حمولة سفن الرقيق الفرنسية المتوجهة من موانئ فرنسا إلى إفريقيا الغربية ما بين: 1713-1793م حسب شتاين. الملحق رقم: 06**، ص 615.

(5). Charles Becker, **La place de la Sénégambie,** Op. Cit, p 6.

(6). ينظر؛ **بيانات تكميلية لجدول ميتاس من قبل شارل بيكر، الملحق رقم: 07**، ص 616.

البيانات التي جمعها شارل بيكر وفقا للبيانات التي حذفها ميتاس من الدليل، وهذا لتغطية الفترات التي لم يشر إليها ميتاس، حيث توصّلنا إلى الرقم 1.093.541 عبد يمكن إضافته لدليل ميتاس، أما إذا أضفنا الرقم 19.200/ 58[1] إلى أرقام شتاين نجد ما مجموعه: 1.159.457 عبد.

وفي مقالة للسيد بي.إيه لوفجوي حول حجم تجارة الرقيق في المحيط الأطلسي، بعد استعراضه لعمل كيرتن ومناقشته، يرى أن عمل شتاين مقبول، حيث قدّم إحصائيات أخذ بعين الاعتبار السنوات السابقة لـ عام 1713م، فقدم الرقم: 1.180.300 بدلا من 1.140.257،[2] هذا العمل يعد مقبولا إذا ما قورن بالرقم الذي توصلنا إليه والمقدر بـ 1.159.457 عبد، مقابل 58 سفينة تضاف إلى عدد السفن التي ذكرها شتاين فتصبح: 3343 بدلا من: 3285 سفينة عند تغطيتنا للفترات التالية : 1700-1713، 1756 و1757م.

لكن إذا أتينا إلى الرقم الذي أدرجه ريشاردسون من خلال إعتماده على التوزيع الإقليمي لصادرات فرنسا عبر هذه الأجزاء الست من سواحل الأطلسي، نلاحظ أن إحصائياته في هذا الجانب أقل من التي قدمها لوفوجوي وشتاين والمقدرة بـ 1.036.190 عبد بدلا من: 1.140.257 (شتاين) و1.180.300 عبد (لوفوجوي)[3]، والرقم الذي توصلنا إليه 1.159.457 عبد. هذه الإحصائيات التي توصّل إليها هؤلاء الباحثون تكشف عنها قاعدة البيانات الإلكترونية الحديثة لتجارة الرقيق، التي تشمل كل فترات تجارة الرقيق وكل الدول المساهمة فيها، مع تحديد مناطق الصعود من سواحل الأطلسي إلى ومناطق النزول بالأمريكيتين.

2. إحصاء الرقيق الفرنسي عبر سواحل الأطلسي وغرب إفريقيا حسب الإحصائيات الحديثة ما بين (1571-1831م):

بعد أن قُمنا بعرض ومناقشة الإحصائيات التي قدّمها المؤرّخون حول القرن الثامن عشر، نقوم بعرض البيانات الإلكترونية المتعلقة بتجارة الرقيق وفق آخر الإصدارات لها عام 2019م، عبر غرب وشرق ووسط وجنوب إفريقيا بصفة عامة، وسواحل غرب إفريقيا بصفة خاصة ما بين (1571-1831م)، يمكن تقسيم هذه الإحصائيات حسب كل قرن كما يلي:

---

[1]. ينظر؛ **إحصائيات تكميلية لجداول ميتاس وشتاين ما بين (1700-1713م)و (1756 و1757م)و (1794-1799م). الملحق رقم: 08**، ص 617.

[2]. Charles Becker, **La place de la Sénégambie,** Op. Cit, p 6

[3]. Ibid, p 7-8.

أ. فترة القرنين السادس عشر والسابع عشر (1571-1699م):

إذا رجعنا إلى البيانات التي وضعها كيرتن؛ فإن العدد الإجمالي للعبيد الإفريقي الذين رُحّلوا إلى الأمريكيتين قبل عام 1600م قد بلغ 125.000 عبد، يُحتمل أن يكون قد أضاف إلى هذا العدد حوالي 150.000 عبد كانوا قد نقلوا إلى أوروبا، إذن يصبح مجموع تجارة الأطلنطي خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر حوالي 275.000 عبد، ففي مدة 150 عاما بلغ المتوسط السنوي 1.800 عبد في العام[1].

ودائما مع إحصائيات كيرتن، فقد أدرج إحصائيات عامة للقرن السابع عشر (1601-1700م)، حيث قدّر ترحيل العبيد إلى أوروبا بـ: 25.100 عبد، وجزر الهند الغربية بـ 1.280.000 عبد وصلوا إلى الأمريكيتين، ما مجموعه 1.305.100 عبد، حيث بلغ المتوسط السنوي لهذا القرن بـ: 13.000 عبد في العام[2].

هذه الإحصائيات تتوافق مع الإحصائيات التي قُدمت مؤخرا في القرن السادس عشر، غير أن إحصائيات القرن السابع عشر تختلف بعض الشيء وهي كما يلي:

الجدول رقم 10: إحصائيات عامة لتجارة الرقيق عبر سواحل الأطلسي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر

السنوات	اسبانيا	البرتغال	بريطانيا	هولندا	أمريكا	فرنسا	الدانيمارك	المجموع
1501-1600	119962	154191	1922	1365		66		**277.506**
1601-1700	146270	1011192	428262	219931	4151	36392	27391	**1.875.632**

المرجع المعتمد:
https://slavevoyages.org/assessment/estimates على الساعة 17:17. يوم: 11 أفريل 2019

ما يهمنا من هذه الإحصائيات بشكل أكثر تفصيل هي تجارة فرنسا خلال هذين القرنين، حيث زوّدتنا هذه الدراسة بعدد الرقيق المرحّل من قبل السفن الفرنسية، عبر الشريط الساحلي لإفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة ما بين (1571-1699م) كما يلي:

---

[1]. فيج، المرجع السابق، 171-172.

[2]. نفسه، 173.

جدول رقم 11: إحصائيات عامة حول تجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1571-1699م)[1]

السنوات	سواحل غرب إفريقيا						وسط، شرق وجنوب إفريقيا			
	سينيغامبيا	سيراليون	ساحل الحبوب	ساحل الذهب	خليج البينين	خليج بيافرا	المجموع	غرب وسط إفريقيا وسانت هيلانة	جنوب شرق أفريقيا وجزر المحيط الهندي	المجموع	المجموع الكلي
1571	66						**66**			**0**	**66**
1643-1699	20471	0	351	2180	10053	1675	34730	1662	0	1662	36392
المجموع	**20537**	**0**	**351**	**2180**	**10053**	**1675**	**34796**	**1662**	**0**	**1662**	**36458**
مجموع ق: 16-17م	**إفريقيا الغربية**						**34796**				**36458**
	وسط وجنوب وشرق إفريقيا						**1662**				

المرجع المعتمد:

https://slavevoyages.org/assessment/estimates على الساعة 17:17. :يوم: 11 أفريل 2019

الشكل رقم 03: تمثيل بياني لتجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1571-1699م)

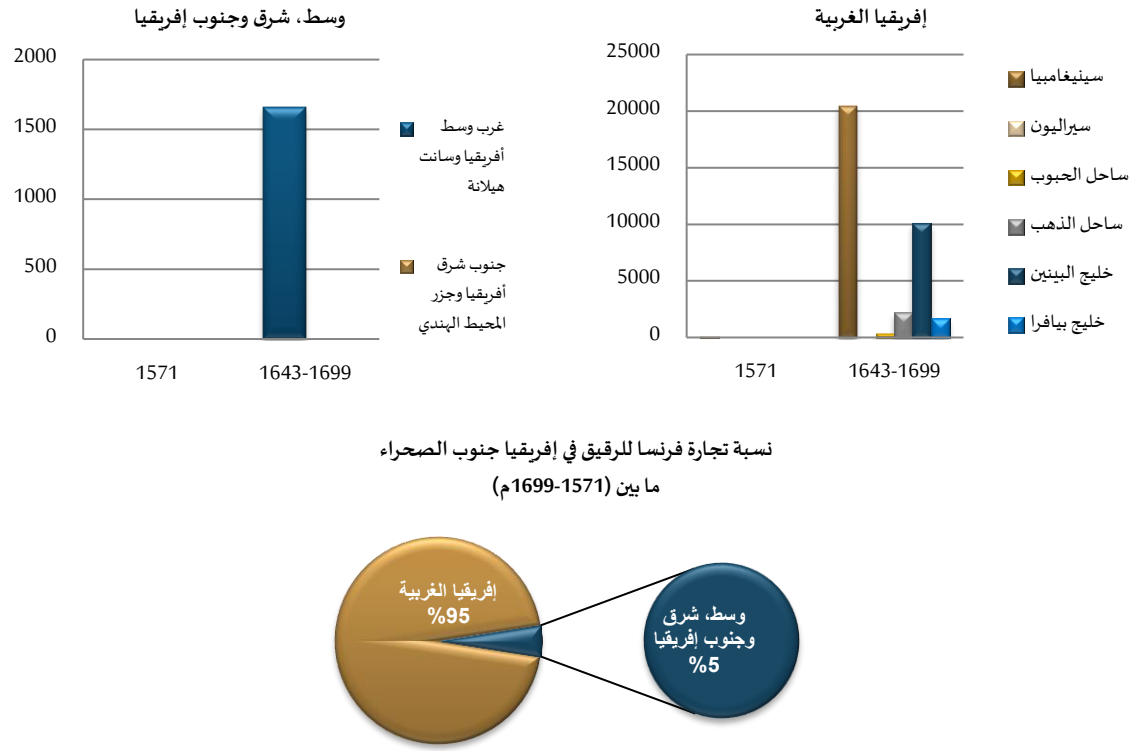

المرجع المعتمد: تم انجازنا لهذه الرسومات البيانية باعتماد إحصائيات المرجع:

https://slavevoyages.org/assessment/estimates.17:17 يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة:

[1]. ينظر؛ **إحصائيات تفصيلية حول تجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1571-1699م)، الملحق رقم: 09**، ص 618.

من خلال الجدول والرسومات البيانية؛ نلاحظ أن أول شُحنة للتجار الفرنسيين كانت من منطقة سينيغامبيا عام 1571م، هذه الشحنة توجهت نحو مستعمرات اسبانيا بالعالم الجديد، الأمر الذي يُؤكّد لنا أن هناك شحنات أُخرى قبل هذا التاريخ قد تكون توجهت نحو أوروبا، حيث كانت هناك رحلات لتجار فرنسيين على سواحل السنغال وخليج غينيا، تعود للنصف الأول من القرن السادس عشر، رغم أن نفوذهم كان ضئيلا، لكن يُفترض أن تكون هناك شحنات للرقيق خلال تلك الفترة إلى غاية 1643م، فلا يُعقل أن تكون شحنة 66 عبدا الوحيدة التي نقلت من سينيغامبيا، وهذا ما يُقلّل من حجم الإحصائيات حتى هذه الفترة.

وفقا لبعض التقديرات؛ فإن سنيغامبيا قد وفّرت على الأقل ثلث العبيد، تم تصديره قبل عام 1600م، حيث كان التجار يتلقون من 500 إلى 1000 عبدا سنويا، معظمهم تم تصديرهم من مستودع العبيد بجزيرة غوري[1].

مع العلم أن التجارة الفرنسية لم تكن منتظمة من الرأس الأخضر إلى الكونغو، لأن الساحل الإفريقي كان في قبضة وكلاء الحكومات المعادية لفرنسا أو المنافسين التجاريين لها مثل؛ البرتغاليين، الإنجليز، الهولنديين وحتى الألمان، لكن ابتداء من عام 1664م تم تنظيم تجارتهم رسميا من قبل كولبير مقلدًا بذلك الهولنديين، مما جعلهم مسؤولين عن مراكز التجارة الخارجية التي تعززها الاحتكارات والامتيازات الفرنسية.

لكن؛ إذا تأملنا الإحصائيات ما بين (1664-1677م)، نلاحظ أن التجارة بقيت غير منتظمة سنويا عبر مختلف المراكز التجارية التي تحتلها فرنسا على الشريط الساحلي لغرب إفريقيا، قد يعود السبب للمنافسة الشديدة بين فرنسا والإنجليز وهولندا خاصة في منطقة سينيغامبيا، لكن ابتداء من عام 1677م انتظمت التجارة في سينيغامبيا، والسبب يعود إلى أن فرنسا استولت على جزيرة غوري وبعدها سانت لويس اللتين أصبحتا قاعدتين بحريتين رئيسيتين لفرنسا آنذاك، كما أصبحت تمارس تجارتها مع مواقع ساحلية مهمة جدا في غامبيا مثل روفيسك، بورتدال، وجاوول، ومناطق داخلية أخرى لا تقل أهمية عن التي أشرنا إليها أعلاه.

أما خليج غينيا؛ نلاحظ أنه بعد إنشائهم لبعض الوكالات التجارية هناك مثل أويدا، أكرا (Accra) و إسيني (Issiny)، انتعشت تجارة الرقيق هناك ابتداء من عام 1670م، في حين أن التجارة الفرنسية مع وسط، شرق وجنوب إفريقيا قليلة جدا خلال هذين القرنين، ذلك لأن تجارتهم

---

[1]. Charles Becker , **Gorée, île-mémoire,** Op. Cit, p 23-26.

الفعلية هناك ستكون في القرن الثامن عشر، حيث يُوضح لنا الرسم البياني أعلاه؛ أن نسبة التجارة الفرنسية للرقيق مع وسط وشرق وجنوب إفريقيا تمثل 5%، مقابل 95% بالنسبة لغرب إفريقيا.

عموما؛ إذا قارنّا العدد الذي حصلت عليه فرنسا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، يبقى ضئيلا مقارنة بمنافسيها في المنطقة، وهذا راجع للمنافسة الشرسة لكل من انجلترا وهولندا خاصة في منطقة سينيغامبيا، دون أن ننسى طبيعة السياسة التجارية لفرنسا القائمة على الامتيازات، التي منحتها فرنسا لبعض الشركات دون الأخرى مما أضرّ بتجارتها هناك.

ب. فترة القرن الثامن عشر:

في هذه الفترة من القرن الثامن عشر؛ نقوم بتحليل إحصائيات هذه الدراسة الحديثة، مع مقارنتها بالدراسة التي قدّمها كيرتن، ربما يتساءل البعض لماذا هذه الدراسة بالضبط؟، لاسيما بعد أن وُجّهت له عدة انتقادات من قبل المؤرخين حول التوزيع الإقليمي لتجارة الرقيق في القرن الثامن عشر، والتناقضات الصارخة حول الأصول الجغرافية للعبيد في عمله، ولعل جوهر الأسباب لاختيار هذه الدراسة هو أنها تعتبر أساس كل الدراسات التي أتت بعدها، إضافة إلى التشابه بين الدراستين من حيث توزيع الجغرافي لتجارة الرقيق عبر سواحل الأطلسي، مما يُسهّل علينا تحليل مقارن للدراستين واستخلاص النتائج من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 12: إحصائيات عامة حول تجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء خلال القرن الثامن عشر[1]

السنوات	سواحل غرب إفريقيا						وسط، شرق وجنوب إفريقيا			
	سينيغامبيا	سيراليون	ساحل الحبوب	ساحل الذهب	خليج البينين	خليج بيافرا	المجموع	غرب وسط أفريقيا وسانت هيلانة	جنوب شرق أفريقيا وجزر المحيط الهندي	المجموع	المجموع الكلي
1797-1700	82.505	29.376	15.385	112.172	330.595	66.929	636.962	461.245	42.851	504.096	1.141.058
مجموع القرن 18م	إفريقيا الغربية						636.962				1.141.058
	وسط وجنوب وشرق إفريقيا						504.096				

المرجع المعتمد:

https://slavevoyages.org/assessment/estimates. يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة: 17:17

[1]. ينظر؛ **إحصائيات مفصّلة حول تجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء خلال القرن الثامن عشر. الملحق رقم: 10، ص** 619-620.

الشكل رقم 04: تمثيل بياني لتجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1700-1797م)

المرجع المعتمد: تم انجازنا لهذه الرسومات البيانية باعتماد إحصائيات المرجع:

https://slavevoyages.org/assessment/estimates.17:17 يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة:

أول ما تم ملاحظته؛ أن تجارة فرنسا للرقيق خلال النصف الثاني من القرن، قد تضاعفت عن النصف الأول من القرن؛ حيث كان مجموع الرقيق المُرحّل من سواحل الأطلسي عامة في النصف الأول من القرن يقدر بـ؛ 363.598 عبدا، ففي مدة 50 عاما بلغ المتوسط السنوي 7.272 عبدا، لكن في النصف الثاني من القرن تضاعف العدد إلى؛ 777.460 عبدا، أي بلغ المتوسط السنوي 15.549 عبدا.

بالنسبة لإفريقيا الغربية وحدها؛ قُدّر عدد الرقيق المرحّل منها خلال النصف الأول من القرن 274.525 عبد أي أن المتوسط السنوي قد بلغ؛ 5.490 عبدا، مقابل 89.073 عبد من وسط وشرق وجنوب إفريقيا أي ما يقارب؛ 1.782 عبد سنويا، حيث كانت صادرات غرب إفريقيا أكبر من صادرات وسط وشرق وجنوب إفريقيا، أما في النصف الثاني من القرن فقد بلغ عدد الرقيق المرحّل من إفريقيا الغربية حوالي؛ 362.437 عبدا، أي أن المتوسط السنوي قد بلغ ما يقارب؛ 7.249 عبدا، مقابل؛ 415.023 عبداً من وسط وشرق وجنوب إفريقيا أي ما يقارب؛ 8.300 عبدٍ سنويا، هنا نلاحظ العكس فقد تجاوزت صادرات وسط، شرق وجنوب إفريقيا مثيلتها في غرب إفريقيا .

السبب في ذلك؛ أنه خلال النصف الأول من القرن كانت فرنسا تعتمد فقط على سنيغامبيا وخليج البينين ووسط إفريقيا ونسب متفاوتة من ساحل الذهب، لكن خلال النصف الثاني من القرن أصبح استلابها للرقيق الإفريقي من جلّ مواقع إفريقيا جنوب الصحراء، نتيجة الطلب المتزايد على الرقيق، غير أن الفترة الممتدة من 1780م إلى غاية 1793م كانت قد بلغت الذروة في تجارة الرقيق، وهذا تماشيا مع احتياجاتها للعمالة بالأمريكيتين؛ فإذا جئنا لحساب مجموع الرقيق المرحّل ما بين (1750-1779م) بالنسبة لغرب إفريقيا نجد ما مجموع؛ 204.649 عبدا، أي ما يقارب 6.822 عبدا سنويا، أما وسط وشرق وجنوب إفريقيا قُدر العدد بـ؛ 215.926 عبدا أي ما يقارب 7.198 عبدا سنويا خلال ثلاثين سنة فقط، في حين لو تأمّلنا الفترة ما بين (1780-1793م) نجد في غرب إفريقيا قد وصل عدد العبيد فيها ما يقارب: 157.788 عبدا ، أي أن المتوسط السنوي خلال ستة عشر سنة فقط يقارب 9.862 عبد، وبالنسبة لوسط وشرق وجنوب إفريقيا نجد 199.097 عبدا أي ما يقارب 12.444 عبد سنويا.

لتثمين هذا العمل؛ قمنا بمقارنة إحصائيات كيرتن وهذه الإحصائيات الحديثة، خلال القرن الثامن عشر كما يلي:

الجدول رقم 13: إحصائيات مقارنة بين جدول كيرتن وجدول الدراسة الحديثة حول تجارة فرنسا للرقيق خلال القرن الثامن عشر

مناطق ترحيل الرقيق	1700 1710	1711 1720	1721 1730	1731 1740	1741 1750	1751 1760	1761 1770	1771 1780	1781 1790	1791 1800	المجموع الكلي
سينيغامبيا (إ.ك)	**0**	10300	13400	12300	7700	6300	2300	4000	17400	3400	**77100**
سينيغامبيا (إ.ح)	**4363**	7148	11236	14439	7917	7367	4966	7126	14756	3187	**82505**
سيراليون (إ.ك)	**0**	0	0	0	2900	2100	3800	0	0	0	**8800**
سيراليون (إ.ح)	**0**	508	335	246	1104	2910	8426	2224	10868	2755	**29376**
ساحل العاج والحبوب (إ.ك)	**0**	15900	40100	36800	39800	28200	0	0	0	0	**160800**
ساحل العاج والحبوب (إ.ح)	**306**	707	502	1916	4882	2273	1585	740	2215	322	**15448**

ساحل الذهب (إ.ك)	**0**	0	0	9100	7600	20348	5400	30200	19300	66200	8900	**146700**
ساحل الذهب (إ.ح)	**4448**	2848	1021	12477	20348	3706	11559	10362	36622	8781	**112172**
البينين (إ.ك)	**0**	16700	18200	32100	4100	2900	31500	36000	30100	4100	**175700**
البينين (إ.ح)	**15177**	35169	47404	46132	35218	35863	23158	45080	42742	4652	**330595**
خليج بيافرا (إ.ك)	**0**	0	0	0	0	0	0	0	14900	2000	**16900**
خليج بيافرا (إ.ح)	**544**	6355	0	1051	2013	4884	10825	10306	19480	11471	**66929**
وسط، شرق وجنوب إفريقيا (إ.ك)	**0**	3200	14500	23900	29100	27600	47500	39600	142900	41200	**369500**
وسط، شرق وجنوب إفريقيا (إ.ح)	**4403**	7544	13855	24470	45994	42120	77699	88914	157218	41879	**504096**
المجموع الكلي حسب إ.ك	**0**	**46100**	**86200**	**114200**	**91200**	**72500**	**115300**	**98900**	**271500**	**59600**	**955500**
المجموع الكلي حسب إ. ح	**29241**	**60279**	**74353**	**100731**	**117476**	**99123**	**138218**	**164752**	**283901**	**73047**	**1141058**

ملاحظة: (إ.ك) تعني إحصائيات كيرتن، (إ.ح) تعني إحصائيات حديثة.

المرجع المعتمد: تم وضع هذا الجدول استنادا إلى المراجع التالية:

- https://slavevoyages.org/assessment/estimates يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة: 17:17.
- Curtin, **the Atlantic slave trade**, a Census University of Wisconsin Press, London, 1969, p 170.

من خلال هذا الجدول المقارن نستنتج أنه؛ عند مقارنتنا لإحصائيات كيرتن مع هذه الدراسة نلاحظ أنه نفس الملاحظات قد سُجلت بين الدراستين، من حيث الزيادة في معدلات تجارة الرقيق بين نصفي القرن الثامن عشر، بالرغم من أن كيرتين لم يفصل بين فترتين مهمتين خلال النصف الثاني للقرن، وهما فترة حرب السبع سنوات (1756-1763م)، وفترة إلغاء تجارة الرقيق، والحرب مع إنجلترا (1793-1802م).

سجلت تقديرات كيرتن للنصف الأول من القرن ما مجموعه: 337.700 عبدا أي (754.6 عبد سنويا)، أما في النصف الثاني فقد سجلت تقديراته العدد: 617.800 عبد أي (356.12 عبد سنويا)، كما نلاحظ أن عدد الرقيق قد تضاعف بين نصفي القرن، ونفس الشيء إذا قمنا بمقارنة فترتين تاريخيتين للنصف الثاني من القرن من خلال؛ رحّلت فرنسا ما يقارب: 286.700 عبد خلال ثلاثين عاما ما بين (1750-1779م) أي (9.556 عبد سنويا)، في حين سجلت الفترة ما بين (1780-1800م) العدد بـ: 331.100 عبد أي (16,555 عبد سنويا)، حيث مثلت ثمانينات القرن الثامن عشر ذروة التجارة البشرية عبر التاريخ.

بغض النظر عن الاختلاف الذي كان ظاهرا في مجموع الرقيق بين الدراستين، وهذا راجع لأن كيرتين اعتمد فقط الوثائق الأرشيفية لفرنسا وانجلترا، وهذه الدراسة الحديثة كانت مسحا عاما لكل الأرشيفات المتعلقة بالدول المساهمة في هذه التجارة، إلا أننا سجّلنا نفس الملاحظات التي وُجّهت لكيرتين من قبل المؤرخين، وهذا عندما قمنا بجمع الإحصائيات لكل عشر سنوات على

نموذج كيرتن فتأكد لنا أن هناك خللا كبيرا في التوزيع الإقليمي لتجارة فرنسا للرقيق في القرن الثامن عشر.

قام كيرتن بتقدّيم أرقامٍ ضخمة لبعض المناطق مثل ساحل الحبوب، وأقصى مناطق أخرى مثل سيراليون وخليج بيافرا، عدا ذلك يعتبر عمل كيرتن مُهما جدًا باعتباره استطاع أن يجمع كل هذه الإحصائيات من أرشيفي فرنسا وانجلترا فقط، ومع ذلك توصّل إلى الرقم 955.500 عبدا من أصل 1.141.058 عبدا في الدراسة الحديثة، أين كان الفارق بينهما يساوي: 185.558 عبدا، ففي اعتقادنا أنه لو اعتمد كيرتن باقي الأرشيفات، يُفترض أن يصل إلى نتائج أكثر دّقة، لذا يمكن اعتبار عمله قيّما كأول دراسة في تاريخ تجارة الرقيق.

ت. فترة القرن التاسع عشر:

يُعتبر فجر القرن التاسع عشر؛ إيذانا بمحاربة تجارة الرقيق، نتيجة التغيرات التي حدثت على مستوى الأمريكيتين، حيث كان للثورة الأمريكية ما بين (1774-1783م) وثورات العبيد التي انتهت باستقلال كثير من المستعمرات الأمريكية من السيطرة الأوروبية، دافعا قويا في تحويل أنظار أوروبا من الاقتصاد الأمريكي إلى الاقتصاد الإفريقي، فكان لتحريم تجارة الرقيق علاقة وثيقة بالسياسة الاقتصادية والاستعمارية الجديدة في إفريقيا.

لكن السؤال المطروح: هل اكتفت حقا هذه الدول من هذه التجارة المشينة، أم أن حاجتها للعمالة الإفريقية لم تردعها قوانين القرن التاسع عشر، في سبيل النهوض باقتصادها الذي خرّبته الحروب المستمرة؟. والجدول الموالي لتجارة فرنسا للرقيق يجيب على السؤال المطروح:

جدول رقم 14: إحصائيات عامة حول تجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1802-1831م)[1]

السنوات	سواحل غرب إفريقيا						المجموع	وسط، شرق وجنوب إفريقيا		المجموع	المجموع الكلي
	سينيغامبيا	سيراليون	ساحل الحبوب	ساحل الذهب	خليج البينين	خليج بيافرا		غرب وسط أفريقيا وسانت هيلانة	جنوب شرق أفريقيا وجزر المحيط الهندي		
1802-1831	21.203	31.673	7.951	1.223	8.249	113.677	183.976	9.383	10.532	19.915	203.891
مجموع القرن 19م	إفريقيا الغربية						183.976			183.976	203.891
	وسط وجنوب وشرق إفريقيا						19.915			19.915	

المرجع المعتمد:

https://slavevoyages.org/assessment/estimates. يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة: 17:17

[1]. ينظر؛ **إحصائيات مفصلة حول تجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء نحو الأمريكيتين ما بين (1802-1831م). الملحق رقم: 11**، ص 621.

الشكل رقم 05: تمثيل بياني لتجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1802-1831م)

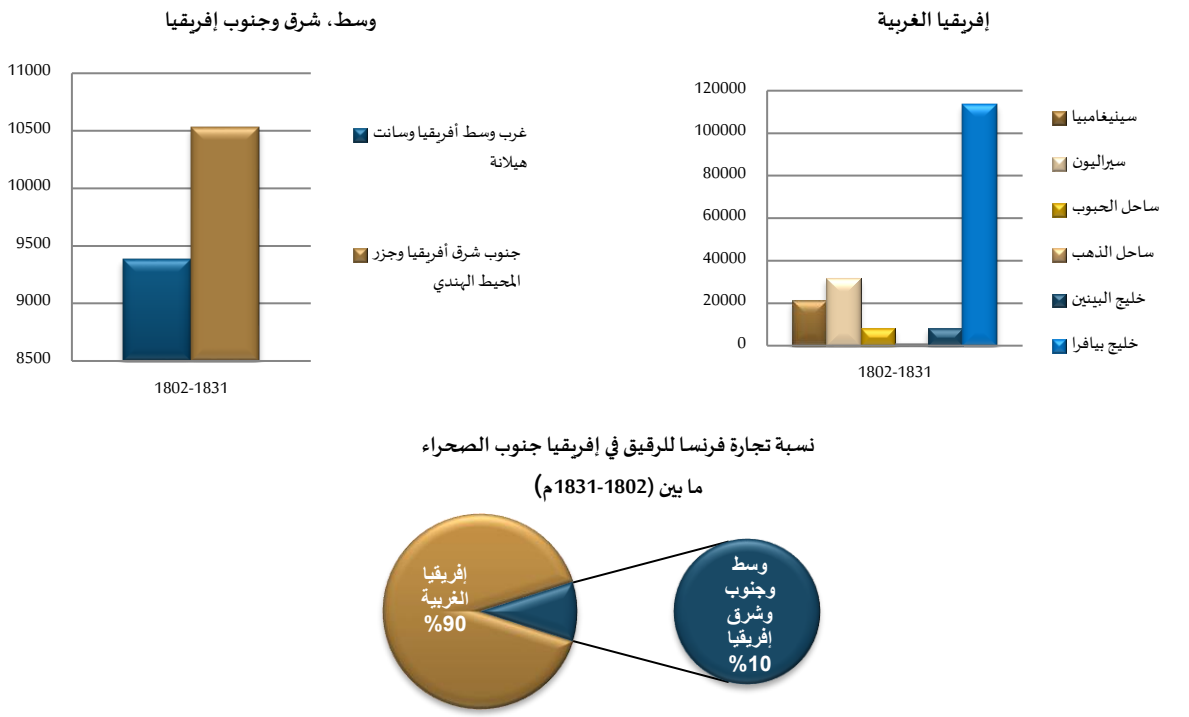

المرجع المعتمد: تم انجازنا لهذه الرسومات البيانية باعتماد إحصائيات المرجع:
https://slavevoyages.org/assessment/estimates. يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة: 17:17

إن المعطيات المتوفرة على مستوى الأدبيات التي تطرّقت إلى مسألة إلغاء تجارة الرقيق في مستعمرات فرنسا، قد تراوحت بين الإلغاء تارة والممارسة تارة أخرى، الأمر الذي أبقى على استمرار هذه التجارة إلى غاية إصدار القرار النهائي عام 1848م، القاضي بإلغاء تجارة الرقيق في المستعمرات الفرنسية.

الملاحظ أنه خلال الثلاثين سنة الأولى من القرن التاسع عشر، فقد تفاوتت الشحنات من سنة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، على العموم يُوضح الرسم البياني أن عدد الرقيق المُرحّل من غرب إفريقيا والذي قدّر بـ : 183.976 عبدا، يساوي تسعين بالمائة (90%) العدد الذي رُحّل من وسط وشرق وجنوب إفريقيا الذي قُدر بـ؛ 19.915 عبدا أي (10%)، ونحن نعتقد أن السبب في ذلك هو أن فرنسا خلال هذه الفترة، كانت مهتمة بتعزيز تواجدها في غرب إفريقيا، أكثر من أي منطقة أخرى من إفريقيا جنوب الصحراء.

في الأخير؛ يمكن تلخيص عدد الرقيق المرحّل من قبل السفن الفرنسية من إفريقيا جنوب الصحراء عامة، حسب كل قرن في الجدول الموالي:

جدول رقم 15: إحصائيات عامة حول تجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1571-1831م)

السنوات	سينغامبيا	سيراليون	ساحل الحبوب	ساحل الذهب	خليج البينين	خليج بيافرا	غرب وسط أفريقيا وسانت هيلانة	جنوب شرق أفريقيا وجزر المحيط الهندي	المجموع الكلي
1501-1600	66	0	0	0	0	0	0	0	66
1601-1700	20717	0	351	2180	10052	1675	3460	0	38435
1701-1800	82261	29376	15380	112171	330596	66932	459445	42852	1139013
1801-1900	21203	31672	7950	1223	8249	113678	9384	10531	203890
المجموع الكلي	124247	61048	23681	115574	348897	182285	472289	53383	1381404

المرجع المعتمد:

يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة: 17:17. https://slavevoyages.org/assessment/estimates

الشكل رقم 06: تمثيل بياني عام لتجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1571-1831م)

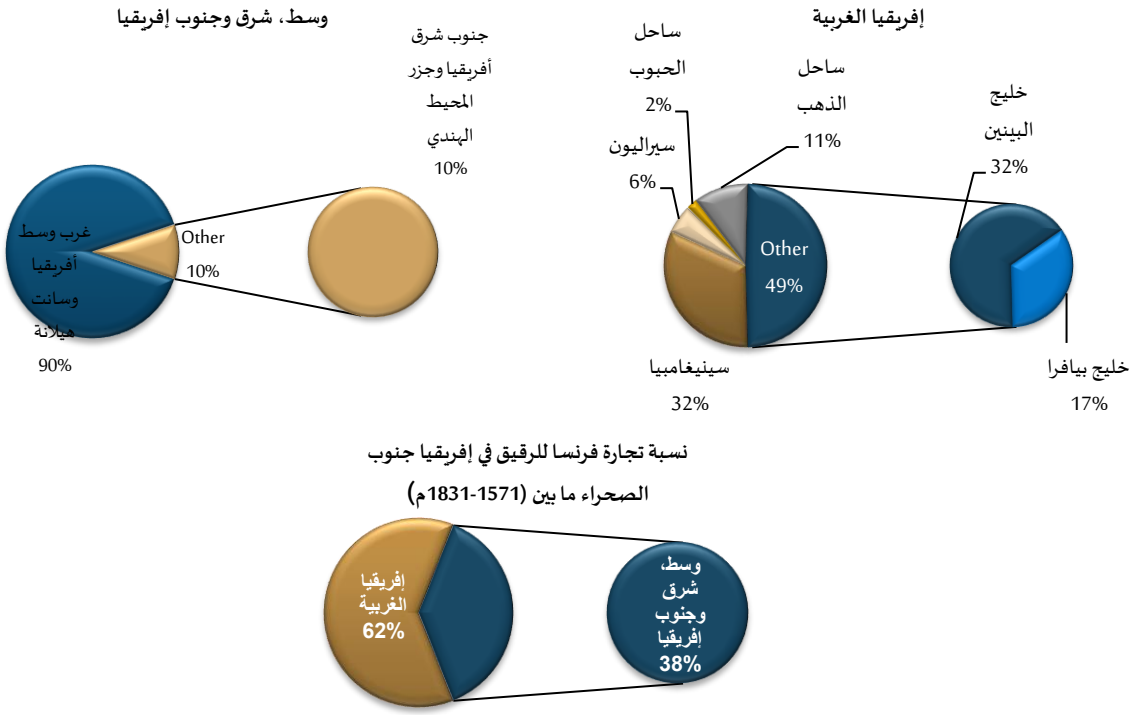

المرجع المعتمد: تم انجازنا لهذه الرسومات البيانية باعتماد إحصائيات المرجع:

يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة: 17:17. https://slavevoyages.org/assessment/estimates

الظاهر أن هذه التجارة البشرية؛ قد عرفت تزايدا قرنا بعد قرن، لاسيما القرن الثامن عشر، الذي بلغ ذروة التجارة، وهو القرن الذي شهدت فيه فرنسا انتعاشها وتنميتها الاقتصادية، فكان النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فجرا لميلاد الثورة الصناعية الأولى التي تطّورت بشكل كبير في القرن الموالي.

3. عدد وفيات الرقيق في السفن الفرنسية عبر الممر الأوسط للأطلسي:

إذا افترضنا أن العدد الإجمالي للرقيق الفرنسي الذي تمّ نقله إلى العالم الجديد، يفوق المليون وثلاثمائة وواحد وثمانون ألف وأربعمائة وأربعة عبدا (1.381.404 عبدا)، فإن هذا العدد لم يصل كله إلى مزارع فرنسا بالعالم الجديد، إذ يجب أن نأخذ في الحسبان عدد الوفيات التي وقعت أثناء عبور الأطلسي، حيث قدّم لنا ميتاس إحصائيات للوفيات على متن السفن الفرنسية، التابعة لكل ميناء من الموانئ الفرنسية التالية؛ نانت، لاروشال، لوهافر، بوردو، سانت مالو، لوريو، هونفلور، روشيفور وقوري على سواحل غرب إفريقيا، حيث قدّمت إحصائياته وفاة 41.963 عبدا على متن 5.093 سفينة[1].

هذه النتائج التي توصّل إليها جون ميتاس، تحتاج إلى إضافة وفقا للوثائق التي عثر عليها شارل بيكر أثناء قيامه بإضافة بعض السفن والشحنات التي تجاهلها ميتاس في دليله، حيث يُشير شارل بيكر أن سفينة ليفريت (la Levrette)، قد حملت ما يقارب 109 عبدا منهم، وكانت من منطقة ساو تومي (Sao Tomé)، حيث توفي منهم 25 عبدا أثناء المعبر، لكن ميتاس لم يستخدم هذه الوثيقة لذلك يتعين إضافتهم للدليل[2].

كما أشار إلى القديس جون باتيست (le Saint-Jean-Baptiste)، بأنه قد باع 372 من الأفارقة، توفي منهم 206 عبدا أثناء المعبر، إضافة إلى شحنة سفينة سيبيون (le Scipion) التي قدّرت بـ: 150 عبدا أين توفي منهم 34 شخصا قبل عملية البيع[3].

هناك رسالة من المجلس الأعلى للسنغال لشركة الهند، تُشير إلى أنه في تاريخ: 30 جويلية 1741م حسب الوثيقة (ANF, C6 10 pièce 13)، التي ذكرت اختناق 65 من العبيد[4]، نفس الرسالة تُشير أيضا إلى ترحيل 132 أسيرا على متن سفينة أستريا(l'Astrée)، التي مات جميع من كان على متنها من الرقيق دون أن يُشير إليهم جون ميتاس. إذا أضفنا هذه الوفيات التي تجاهلها ميتاس، نصل إلى مجموع

---

[1]. ينظر؛ **إحصائيات عدد وفيات الرقيق في الممر الأوسط حسب ميتاس خلال القرن الثامن عشر. الملحق رقم: 12**، ص 622.

[2]. Charles Becker, **Note sur les chiffres de la traite atlantique française au XVIIIe siècle,** In: Cahiers d'études africaines, vol. 26, N°104, 1986, p 641-642.

[3]. Ibid, p 643.

[4]. Ibid, p 645.

يقدّر بـ: 42.425 /5.098 بدلا من: 41.963 /5.093 أي إضافة نسبة 12,1 % من الوفيات إلى هذا الدليل.

لكن قاعدة البيانات التي تتعلق برحلات العبيد لسنة 2019م، قد أشارت إلى عدد الوفيات في الممر الأوسط، حيث بيّنت هذه الإحصائيات أن عدد الرقيق المفقود في الممر الأوسط قد بلغ خمسة أضعاف القيمة التي توصّل إليها ميتاس وشارل بيكر، الذي قدّر بـ 216.437 شخصا خلال فترة تجارة الرقيق كاملة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 16 : إحصائيات حول عدد الوفيات أثناء الرحلة نحو العالم الجديد[1]

السنوات	الصعود	النزول	عدد الوفيات
1571-1575	66	50	**16**
1641-1700	38.436	29.201	**9.235**
1701-1800	1.139.013	959.171	**179.842**
1801-1831	203.891	176.547	**27.344**
المجموع	**1.381.406**	**1.164.969**	**216.437**
مجموع الوفيات			**216.437**

المرجع المعتمد:

https://slavevoyages.org/assessment/estimates على الساعة 17:17. يوم: 11 أفريل 2019

الشكل رقم 07: تمثيل بياني حول عدد الوفيات أثناء الرحلة نحو العالم الجديد خلال فترة الاتجار بالبشر (1571-1831م)

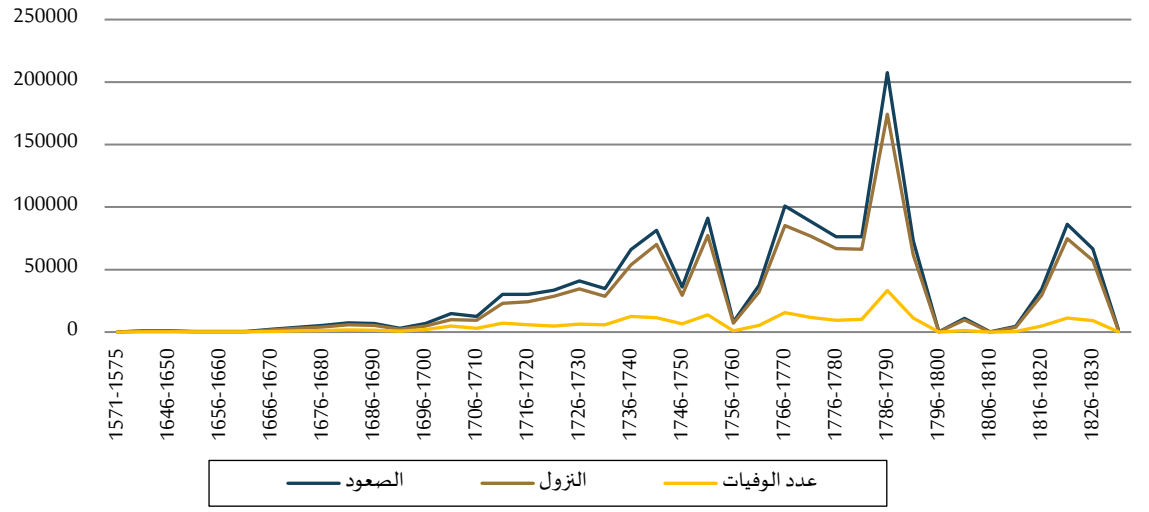

المرجع المعتمد: تم انجازنا لهذا المخطط البياني باعتماد المرجع:

https://slavevoyages.org/assessment/estimates.17:17 على الساعة: 11 أفريل 2019 يوم:

[1]. ينظر؛ **إحصائيات مفصلة حول عدد الوفيات أثناء الرحلة نحو العالم الجديد. الملحق رقم: 13**، ص 623.

يُبين الجدول والمخطط البياني؛ أن نسبة الوفيات تتماشى مع نسبة الزيادة في عدد الرقيق المرحّل، حيث سجّل القرن الثامن عشر أعلى نسبة في الوفيات، لاسيما الفترة ما بين (1780-1793م) وهي الفترة التي تزامنت مع ذروة تجارة الرقيق عبر التاريخ.

في الأخير نستنتج أن؛ ما توصّلنا إليه في هذا المبحث من خلال توظيفنا للإحصائيات التي قدّمتها آخر الدراسات الحديثة في شكل قاعدة بيانات لمجموع الرقيق المرحّل من إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1571-1831م)؛ تبيّن أن عدد الرقيق المرحّل من قبل السفن الفرنسية خلال القرن السادس عشر لا يعكس الحجم الحقيقي لهذه التجارة، ذلك لأن التواجد الفرنسي على سواحل السنغال وخليج غينيا يعود إلى النصف الأول من القرن السادس عشر، لذلك فإن تحديد سنة 1571م كبداية لتجارة الرقيق الفرنسية غير موثوق فيها، كما أن العدد 66 عبد غير كافي، ونرجح أن هناك شحنات قد حُملت إلى أوروبا قبل الأمريكيتين لم يتم التصريح بها نتيجة غياب الوثائق التاريخية.

كما أن هذا المبحث يعطينا إجابة إحصائية للمقاربة التاريخية حول الأسباب التي ساهمت في التأثير على الانتعاش الاقتصادي لفرنسا على سواحل غرب إفريقيا، ففي حقيقة الأمر أن تداعيات الصراع الدائم بين فرنسا ومنافسيها إنجلترا وهولاندا على مواقع نفوذها بمنطقة سينيغامبيا، كان له دور في تضاءل نسبة الرقيق المحصل عليه من أقاليم غرب إفريقيا، بالرغم من تنظيم تجارة الرقيق من قبل كولبير عام 1644م، بقيت نسبة الرقيق المحصل عليها متذبذبة سنويا، إلى غاية سيطرة فرنسا على قاعدتين بحريتين هما جزيرة غوري عام 1677م وبعدها سانت لويس، بعد هذا التاريخ أصبحت تجارتهم منتظمة فارتفع عدد الرقيق المرحّل من هذه المنطقة.

بالنسبة لخليج غينيا الذي تحكمه قوانين منظّمة لممارسة تجارة الرقيق، تسري على كل المتعاملين مع مراكزها التجارية، تم ملاحظة أن تجارة فرنسا هناك قد انتعشت لاسيما بعد إنشائها لعدد معتبر من الوكالات التجارية في أهم المراكز التجارية للرقيق مثل أويدا وأكرا ابتداء من عام 1670م، لهذا يمكن اعتبار أن عاملي المواقع الإستراتيجية والتنظيم المحكم لتجارة الرقيق، لهما دور كبير في انتعاش تجارة الرقيق لدولة دون أخرى.

كما تُبين هذه الدراسة بشكل جلي دور الرقيق في التنمية الاقتصادية في فرنسا وميلاد الثورة الصناعية الأولى، وذلك من خلال التزايد المطرد لعدد الرقيق المرحّل خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، الذي يقابله تعدّد أقاليم استلاب الرقيق من إفريقيا جنوب الصحراء، بعد أن كانت إفريقيا الغربية تسجّل أكبر رقم في صادرات الرقيق من قبل السفن الفرنسية، أصبحت أقاليم

وسط وشرق وجنوب إفريقيا تسجّل أكبر رقم خلال النصف الثاني من القرن، وهي الفترة التي واكبت ميلاد الثورة الصناعية الأولى في فرنسا، وما صاحبها من توسّع مزارع فرنسا بجزر الأنتيل لاسيما بين (1780–1793م)، التي تعدّ الفترة التي سجّلت أعلى نسبة في تاريخ تجارة الرقيق لخدمة الاقتصاد الفرنسي.

بالرغم من إلغاء فرنسا لتجارة الرقيق في مستعمراتها بجزر الأنتيل ما بين (1793–1802م)، إلا أن ما خسرته جرّاء الحروب والثورات المتكررة مع مستعمراتها ومع منافسها الدائم إنجلترا، مثل حرب السبع سنوات ما بين (1756–1763م) وما بين (1793–1802م) وما شهدته تجارتها من تراجع، تعود تجارة الرقيق للواجهة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، لإنعاش اقتصادها الذي دمّرته الحروب والثورات، ليرتكز اهتمامها هذه المرّة على منطقة غرب إفريقيا، أكثر من باقي مناطق إفريقيا جنوب الصحراء، بدليل أن منطقة غرب إفريقيا قد سجّلت أعلى نسبة في تجارة الرقيق وهي 90% مقابل 10% من وسط وشرق وجنوب إفريقيا ما بين (1802–1831م)، هذا الاهتمام كانت له خلفياته وهو تعويض ما خسرته من مستعمرات في الأمريكيتين بالقارة الإفريقية، التي مهّدت لها بإفريقيا الغربية لاحتلالها واستغلال مواردها الطبيعية والبشرية لتغذية صناعتها المتنامية باستمرار.

III. الإحصاء السكاني للأفارقة في مستعمرات فرنسا بالعالم الجديد وغرب إفريقيا ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر.

بعد أن قمنا بإحصاء عدد الرقيق المرحّل من قبل فرنسا إلى العالم الجديد، نقوم الآن بتعداد سكان الرقيق الإفريقي المرحّل من غرب إفريقيا إلى الأمريكيتين بصفة عامة ومستعمرات فرنسا بالعالم الجديد بصفة خاصة، وهذا حتى يتسنّى لنا معرفة ما خسرته إفريقيا الغربية من الموارد البشرية والاقتصادية ما بين (1571-1899م).

بداية؛ نقوم بحساب التزايد الديموغرافي للرقيق الإفريقي بالأمريكيتين بصفة عامة، لكي نستخلص نسبة السكان الأفارقة بالأمريكيتين، تماشيا مع معطيات التعداد السكاني العالمي الذي قدّمه السيد جان نويل بيرابين (Jean-Noël Biraben)، مع العلم أن معطياته تبقى مجرد فرضيات قابلة للنقد، مثلها مثل باقي المحاولات التي قدّمها باحثون آخرون أمثال بيار شونو (Pierre Chaunu)، دوراند (J-D. Durand) وروزنبلات (Rosemblat).

بعدها نُعرّج إلى حساب التزايد الديموغرافي للرقيق المرحّل من قبل السفن الفرنسية إلى العالم الجديد، لاستغلال هذه المعطيات فيما بعد لمعرفة نسبة القوة العاملة لهؤلاء في مزارع ومناجم فرنسا بمستعمراتها، وكيف ساهم الأفارقة في تنمية الاقتصاد الفرنسي، وفي الأخير نُقدم التعداد السكاني لغرب إفريقيا خلال فترة تجارة الرقيق حسب تقديرات مانينغ ، وما خسرته من الموارد البشرية بفعل هذه التجارة.

1. التعداد السكاني للأفارقة في مستعمرات أوروبا بالأمريكيتين:

لعل أول إحصاء أوروبي قُدّم خلال القرن التاسع عشر؛ يهتم بالإحصاء السكاني للبيض والأفارقة بالأمريكيتين، نجد تلك الدراسة التي قدمها المؤرخ أليكس مورو دي جون (Alex. Moreau De Jonnes) عام 1842م، تتعلق بفترات تاريخية تعود إلى أواخر القرن السابع عشر وثلاثينات القرن التاسع عشر، وذلك باعتماده على الوثائق الأصلية[1].

هنا قمنا بجمع كل الإحصائيات التي وضعها أليكس مورو دي جون، التي تخص سكان مستعمرات أوروبا الغربية بالعالم الجديد[2]، والتي تُسفر على بيانات ناقصة تماما، حيث تمّ تسجيل

---

[1]. Alex. Moreau De Jonnes, **Recherches statistiques l'esclavage colonial et sur les moyens de le supprimer,** imprimerie de bourgogne et martinet, paris, 1842, p 14-16.

[2]. ينظر؛ **سكان مستعمرات أوروبا الغربية بالعالم الجديد ما بين نهايات القرن السابع عشر وثلاثينات القرن التاسع عشر، الملحق رقم: 14**، ص 623-624.

أول ملاحظة وهي؛ أن نسبة التزايد السكاني للأفارقة تعد منعدمة مقارنة بالعدد الذي وصل سالما إلى الأمريكيتين؛ ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر كان مجموع الرقيق الذي وصل إلى الأمريكيتين يُقدر بـ 1.700.068 عبد في حين قدّر أليكس مورو دي جون التزايد السكاني في نهاية القرن السابع عشر بـ 102.919 عبدا، في نهايات القرن الثامن عشر وصل عدد العبيد إلى الأمريكيتين: 5.306.833 عبد، أما التزايد السكاني حسب مورودي فقد قدّر بـ 1.776.373 عبدا، أما في سبعينيات القرن التاسع عشر فقد وصل عدد العبيد إلى الأمريكيتين: 3.142.576 عبدا، أما التزايد السكاني فقدّر بـ 4.538.156 عبدا.

هذا ما يجعلنا نتساءل؛ عن طبيعة الوثائق التي اعتمد عليها أليكس مورودي، لوضع هذه الإحصائيات كونها غير مكتملة، حيث أغفل التعداد السكاني لعبيد أمريكا الشمالية وكذا الكثير من مستعمرات أمريكا اللاتينية، ويمكن إدراج بعض الأرقام لعدد الرقيق المرحّل والتعداد السكاني لهم في القرن التاسع عشر كما يلي: أمريكا الشمالية؛ 388.745 عبد مرحّل (842.065 نسمة في القرن 19م)، أمريكا اللاتينية؛ سانت كيتا (St. Kitts)؛ 138.038 عبد (269.308 نسمة)، ريو دي لابلاتا (Rio de la Plata)؛ 267.500 عبد (801.421 نسمة)، الأمازون (Amazonia)؛ 152.743 عبد (171.921 نسمة)، باهيا (Bahia)؛ 142.231 عبد (209.864 نسمة)، بيرنامبوكو (Pernambuco)؛ 1.550.355 عبد (3.159.497 نسمة).

عند مقارنتنا لما قدّمه أليكس مورو دي جون، وما قدّمه السيد جان نويل بيرابين (Jean-Noël Biraben) حول التعداد السكاني العالمي ما بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر فيما يخص الأمريكيتين، نجد أنه لا مجال للمقارنة بين الإحصائيات المقدّمة من الطرفين. الأمر الذي دفعنا للبحث عن آلية للحصول على عدد تقريبي للتزايد السكاني للأفارقة بالعالم الجديد، باعتماد الإحصائيات التي ظهرت مؤخرا حول تعداد الرقيق المرحل عبر سواحل الأطلنطي إلى العالم الجديد.

لغياب معطيات حول نسبة الزيادة الطبيعية في الأمريكيتين، نتيجة غياب إحصائيات حول عدد الوفيات والمواليد لكل سنة وعبر العقود والقرون خلال فترة ترحيل الأفارقة إلى العالم الجديد، كان لابد من بحث آلية توصلنا إلى نتائج تقريبية، حيث قمنا بجملة من العلميات الحسابية لحساب التعداد السكاني للأفارقة بالأمريكيتين، وذلك باعتماد جدول السيد جان نويل بيرابين (Jean-Noël Biraben) حول التعداد السكاني العالمي كما يلي:

الجدول رقم 17: التعداد السكاني لأوروبا والأمريكيتين ما بين القرنين (16 و19م) حسب إحصائيات جان نويل بيرابين				
القرون	1500م	1600م	1700م	1800م
أوروبا	84000000	111000000	125000000	195000000
أمريكا الشمالية	3000000	3000000	2000000	5000000
أمريكا الوسطى والجنوبية	39000000	10000000(*)	10000000	19000000

المراجع المعتمدة:

(*)بالنسبة للإحصائيات المدرجة في القرن السادس عشر تنسب إلى جاك فالين

Jean-Noël Biraben, "**POPULATION ET SOCIÉTÉS (L'évolution du nombre des hommes) »** , **B.M.I.I.N.E.D** , N° 394, octobre 2003, p 1-4

أولا : في كل قرن قمنا بحساب نسبة العبيد في المجتمع المرحّل إليه ؛ نفترض الرموز:

- X : نسبة العبيد المرحل،
- s : عدد العبيد الذي وصل سالما،
- τ_1: العدد الإجمالي للسكان.

ثانيا: وفي المرحلة الثانية قمنا بحساب التزايد السكاني للعبيد في القرن الموالي؛ نفترض الرموز:

- γ : عدد العبيد خلال القرن،
- x: نسبة العبيد المرحل،
- τ_2: العدد الإجمالي للسكان خلال القرن الموالي،
- z : عدد العبيد المرحل خلال القرن.

وهكذا نكرر العملية حتى نهاية الفترة المراد حسابها وفقا للمعادلتين التاليتين:

$$X = s * 100/\tau_1$$

$$\gamma = \frac{\tau_2 * x}{100} + z$$

لكن هذا العمل يبقى ناقصا إن لم ندرج بقية إحصائيات السكان الذين يمثلون الأمريكيتين مثل المهاجرين الأوروبيين، الكريول، المولاتو والسكان الأصليين (الهنود الحمر)، حتى نحصل على الأرقام التي أدرجها بيرابين لكل قرن، لذا تم البحث عن إحصائيات تتعلق بهؤلاء، لكن العائق

الذي صادفنا هو تضارب الأرقام في فترات، وافتقارنا لها في فترات أخرى، الأمر الذي جعلنا نكتفي بإدراج إحصائيات التزايد السكاني للرقيق باعتبارهم محور الدراسة، في انتظار أبحاث أخرى قد توصلنا إلى نتائج أكثر دقة من هذه التي سندرجها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 18: التعداد السكاني للأفارقة بالمجتمع الأوروبي والأمريكي ما بين القرن السادس عشر والتاسع عشر

التعداد السكاني للأفارقة بالمجتمع الأوروبي والأمريكي		أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية
القرن 16م(*) (1500-1599م)	إحصاء جان نويل بيرابين بصفة عامة	84000000	3000000	39000000
	عدد الأفارقة الذين وصلوا إلى الأمريكيتين وأوروبا	640	0	198645
	التعداد السكاني للأفارقة	**640**	**0**	**198645**
	النسبة المئوية	**% 0,0008**	**0**	**% 0,51**
القرن 17م (1600-1699م)	إحصاء جان نويل بيرابين بصفة عامة	111000000	3000000	10000000
	عدد الأفارقة الذين وصلوا إلى الأمريكيتين وأوروبا	2981	15147	1501423
	التعداد السكاني للأفارقة	**3869**	**15147**	**1552400**
	النسبة المئوية	**% 0,0035**	**% 0,50**	**% 15,52**
القرن 18م (1700-1799م)	إحصاء جان نويل بيرابين بصفة عامة	125000000	2000000	10000000
	عدد الأفارقة الذين وصلوا إلى الأمريكيتين وأوروبا	5240	295481	5306833
	التعداد السكاني للأفارقة	**9615**	**305480**	**6859200**
	النسبة المئوية	**% 0,008**	**%15,28**	**% 68,59**
القرن 19م (1800-1899م)	إحصاء جان نويل بيرابين بصفة عامة	195000000	5000000	19000000
	عدد الأفارقة الذين وصلوا إلى الأمريكيتين وأوروبا	-	78117	3142576
	التعداد السكاني للأفارقة	**15600**	**841820**	**16175000**
	النسبة المئوية	**% 0,008**	**% 16,84**	**% 85,13**

المراجع المعتمدة: قمنا بحساب عدد سكان الأمريكيتين باعتماد إحصائيات المراجع التالية:

(*) بالنسبة للإحصائيات المدرجة في القرن السادس عشر تنسب إلى جاك فالين

- https://slavevoyages.org/assessment/estimates.10:30 يوم: 01 ماي 2020 على الساعة:
- Jean-Noël Biraben, "**POPULATION ET SOCIÉTÉS (L'évolution du nombre des hommes) »**, p 1-4

إن الملاحظة التي تمّ تدوينها فيما يخص التعداد السكاني للأفارقة بأمريكا الشمالية خلال القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، ذاتها في أمريكا اللاتينية طيلة الفترة ما بين القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر، حيث سجلت نسبة النمو الديموغرافي للأفارقة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر تراجعا كبيرا، ففي القرن السادس عشر مثلا بأمريكا اللاتنية سجلنا زيادة سكانية بنسبة 0,52 % وكان عدد العبيد المرحل خلالها يقدر بـ 645.198 عبدا، عند حسابنا للتزايد السكاني لهذا العدد في القرن الموالي وجدنا عدد العبيد أصبح 51.000 أي أن

نسبة تراجع تقارب 25% ، وهذا دون إضافة عدد العبيد المرحّل خلال القرن السابع عشر والذي بلغ 1.501.423 عبدا.

وفقا لروزنبلات (Rosenblat) حسب ما ذكرت ماريا أوجينيا (Maria Eugenia) أنه؛ عام 1570م كان عدد الهنود الأمريكان يقدر بـ 11 مليون نسمة فقط؛ 8.9 مليون هندي في أمريكا الإسبانية ، 800.000 هندي في البرازيل ، و1 مليون هندي في شمال المكسيك، منذ العقود الأولى من الاستعمار اختفى سكان الهند الغربية من الجزر، بسبب حروب الإبادة والهجرة والأمراض التي رافقت الإسبان والعمل القسري، لهذا السبب كان من الضروري البحث عن العبيد الأفارقة للتغلب على الضعف العددي للعمال الأصليين[1].

وبهذا نفسّر السبب الذي كان وراء ترحيل أغلب الرقيق إلى جزر الأنتيل، بحيث عند تفحّصنا لرحلات العبيد نحو العالم الجديد، وجدنا أن جلّ الأفارقة كانوا موجّهين نحو جزر الأنتيل خاصة وأمريكا اللاتينية عامة، وقليل منهم من تم توجيههم نحو المدن الواقعة على السواحل الجنوبية لأمريكا الشمالية.

وإذا قارنا إحصاء روزنبلات وإحصاء جون بيرابين نجد اختلافا كبيرا في العدد المعلن عنه خلال القرن السادس عشر، أين يُفترض أن يكون عدد الأوروبيين والأفارقة ضئيلا جدا مقارنة بالسكان الأصليين، وهذا فيما يخص أمريكا اللاتينية التي قدّم فيها بيرابين الرقم 39 مليون نسمة، في مجتمع أمريكا اللاتينية في حين قدم روزنبلات عام 1570م الرقم 11 مليون فقط.

لكن يمكن التوفيق بينهما إذا اعتبرنا أنه في عام 1570م قد اختفى السكان الأصليون من جزر الأنتيل بسبب الإبادة الجماعية، وهو ما يجعل الرقم ينزل إلى 10 ملايين نسمة خلال القرن السابع عشر بأمريكا اللاتينية في جدول بيرابين. مع العلم أن التزايد السكاني للأفارقة بأمريكا اللاتينية في نهاية القرن السابع عشر، كان يقارب 1.552.400 عبدٍ من أصل 1.501.423 عبداً قد رحّلوا خلال القرن، وبذلك أصبح يمثل الأفارقة الأمريكان نسبة 15,52 % في المجتمع الأمريكي اللاتيني.

يبدو من خلال جدول بيرابين أن التزايد السكاني في أمريكا اللاتينية خلال القرن الثامن عشر بقي بوتيرة بطيئة جدا، فالعدد 10 ملايين نسمة الذي سُجل في القرن السابع عشر نفسه في

---

[1]. M. E. Cosio-Zavala Et V. L. Gareri, **Changements démographiques en Amérique latine**, cahiers des Amériques latines n°47, p 20-22.

القرن الثامن عشر، بالرغم من أن الأفارقة في تزايد مستمر لاسيما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وفقا لهذه المعادلة نفهم أن السكان الأصليين في جزر الانتيل خاصة قد أُبيدوا عن بكرة أبيهم، وجلّ من يمثل هذا الرقم هم الأفارقة، حيث وصل عدد الأفارقة في نهاية القرن إلى 6.859.200 إفريقيا من أصل 5.306.833 عبدا قد رحّلوا خلال القرن، أين أصبحوا يمثلون نسبة 68,59 % في المجتمع الأمريكي لأمريكا اللاتينية، و305.480 إفريقيا في مجتمع أمريكا الشمالية من أصل 2 مليون إفريقي في أمريكا الشمالية مقابل 295.481 عبدا قد رُحّل خلال القرن الثامن عشر.

هذه النسبة في الزيادة السكانية يمثلها الرقيق المرحّل في كل قرن، حيث تُشير ماريا أوجينيا في مقال لها حول التغيرات الديموغرافية في أمريكا اللاتينية أنه؛ ابتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر استؤنف النمو السكاني في هذه المنطقة، حيث قدّمت الفترة ما بين (1650-1690م) معدلات مرتفعة إلى حدّ ما بنسبة 2 ٪ سنويا، كما تميز القرن الثامن عشر بنمو إيجابي ولكنه بطيء. في عام 1737م وقعت وفيات كبيرة فكانت بداية فترة من الأزمات الديموغرافية المتعاقبة حتى نهاية الفترة الاستعمارية[1].

لتغطية هذا العجز قام الأوروبيون بمضاعفة ترحيل الرقيق إلى جزر الأنتيل خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث وصل عدد الأفارقة المرحّلين إلى 5.306.833 عبدا، وهو أعلى رقم سجّلته التجارة الأطلسية خلال فترات الاتجار بالبشر قاطبة، وبهذا سجّل القرن التاسع عشر تزايدا في عدد السكان من 10 ملايين ساكن في القرن الثامن عشر إلى 19 مليون ساكن في القرن التاسع عشر، حيث أصبح عدد سكان الأفارقة بأمريكا اللاتينية يقارب: 16 مليون إفريقي أي ما يعادل نسبة 85,13% في أمريكا اللاتينية و نسبة 16,84% في أمريكا الشمالية.

وخلاصة القول؛ أن المأساة التي عاشها الهنود الحمر في أرضهم، نفسها التي عاشها الأفارقة في غير أرضهم، رغم افتقارنا لمعطيات حول معدلات المواليد والوفيات، إلا أننا نُرجح أن الأسباب ذاتها تجمع بين الشعبين، لأن كلاهما كان يعيش في بيئة واحدة، ويعاني نفس المعاملة، فالأوربيون لا يهمهم سوى الرّبح المادي؛ إضافة إلى الأوبئة والأمراض القاتلة التي اجتاحت المنطقة بسبب انتقال الأجناس من مختلف القارات لاسيما في القرن السادس عشر، جعل العدوى

---

[1]. M. E. Cosio-Zavala Et V. L. Gareri, Ibid, p 20-22.

تلتهب مثل النار في الهشيم. حيث انتقلت الملاريا والحُمى الصفراء من إفريقيا، والجدري والحصبة والطاعون من أوروبا ، مما زاد من عديد الأمراض الأصلية في المنطقة مثل التيفوس والأنفلونزا.

كما أنه من أسباب تراجع الديموغرافي للأفارقة والهنود الحمر؛ هو أن هيكلة الاقتصاد الذي رافق الاستعمار قد أدّى إلى تغييرات اقتصادية مهمة للغاية واضطرابات اجتماعية أهمها؛ التضحية بإنتاج المحاصيل الغذائية المعيشية لصالح المحاصيل التجارية، التي تُرضي السوق الأوروبية (قصب السكر، الكاكاو، التبغ، القهوة، ... إلخ.)، فكانت عواقب هذه التغييرات مدمّرة للشعوب الأصلية والمُهجّرة، وصلت لحدّ المجاعة لاسيما في أمريكا اللاتينية.

بالإضافة إلى ذلك؛ استخدم المستعمرون الهنود الحمر والأفارقة كمستودع للعمل، حيث تعرّض هؤلاء للعمل القسري في المناجم والممتلكات الزراعية الكبيرة، كما تم تشتيت العائلات عبر قرى جديدة أسّسها المستوطنون تتكون من 1.000 إلى 3.000 نسمة، فانشطر السكان كلوحة الشطرنج، الأمر الذي رفضه هؤلاء فدفع بالرجال من الهنود خاصة اللجوء إلى الجبال هربًا من العمل الإلزامي.

كما أدّى نقل اليد العاملة إلى مناطق الزراعة التجارية (الكاكاو، قصب السكر، ... إلخ)، إلى هشاشة النمو السكاني ومعدلات المواليد غير النظامية، بسبب الاختلال الهيكلي حسب الجنس وأعمار السكان الخاضعين لحركة مؤقتة للعمل[1].

2. التعداد السكاني للأفارقة في مستعمرات فرنسا بالأمريكيتين:

يُفترض أن العدد الذي وصل سالما إلى مستعمرات فرنسا بالعالم الجديد يُقدر بـ: 1.164.969 عبدا ما بين (1571-1831م)، فما هي نسبة الزيادة السكانية للرقيق في مستعمرات فرنسا بالأمريكيتين؟ وإذا كان صحيحاً أن السكان الأفارقة قد انخفضت نسبتهم في المستعمرات الفرنسية، فإن الجدول الذي سنعرضه يكشف عن حقيقة الرأي:

جدول رقم 19: التعداد السكاني للأفارقة في مستعمرات فرنسا بالأمريكيتين ما بين القرن السادس عشر والتاسع عشر

التعداد السكاني للأفارقة في مستعمرات فرنسا بالأمريكيتين		أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية
القرن 17م (1600-1699م)	إحصاء جان نويل بيرابين بصفة عامة	111000000	3000000	10000000
	عدد الأفارقة الذين وصلوا إلى الأمريكيتين وأوروبا	661	0	28368
	التعداد السكاني للأفارقة	**661**	**0**	**28368**

[1]. M. E. Cosio-Zavala Et V. L. Gareri, Ibid, p 20-22.

	النسبة المئوية	**0,0006**	**0**	**0,28**
القرن 18م (1700-1799م)	إحصاء جان نويل بيرابين بصفة عامة	125000000	2000000	10000000
	عدد الأفارقة الذين وصلوا إلى الأمريكيتين وأوروبا	3	8622	950173
	التعداد السكاني للأفارقة	**753**	**8622**	**978541**
	النسبة المئوية	**0,001**	**0,43**	**9,79**
القرن 19م (1800-1899م)	إحصاء جان نويل بيرابين بصفة عامة	195000000	5000000	19000000
	عدد الأفارقة الذين وصلوا إلى الأمريكيتين وأوروبا	0	255	163555
	التعداد السكاني للأفارقة	**1175**	**21810**	**2022800**
	النسبة المئوية	**0,001**	**0,44**	**10,65**

المراجع المعتمدة: قمنا بحساب عدد سكان الأمريكيتين باعتماد إحصائيات المراجع التالية:

- https://slavevoyages.org/assessment/estimates.10:30 يوم: 01 ماي 2020 على الساعة:
- Jean-Noël Biraben, "**POPULATION ET SOCIÉTÉS (L'évolution du nombre des hommes) »**, p 1-4

الملاحظ أن؛ نسبة التزايد السكاني للأفارقة في مستعمرات فرنسا بالأمريكيتين كانت بوتيرة بطيئة جدا في القرن السابع عشر، حيث قُدّرت النسبة الإجمالية لعددهم في الأمريكيتين بـ0,22% من أصل 13 % لكل السكان الأفارقة في الأمريكيتين، في حين سجّل القرن الثامن عشر زيادة سكانية إجمالية بلغت بنسبة 8,23% من أصل 60% ، لترتفع النسبة إلى 8,52 % من أصل 71% خلال القرن التاسع عشر.

بهذا يمكن اعتبار أن نسبة السكان الأفارقة بمستعمرات فرنسا ضئيلة، مقارنة بالعدد الإجمالي للأفارقة بالمجتمع الأمريكي، هذه النسبة من المجتمع سنكتشف كيف ساهمت في تنمية الاقتصاد الفرنسي من خلال تطرقنا للتجارة الخارجية لفرنسا، مع مستعمراتها في جزر الأنتيل وسواحل إفريقيا جنوب الصحراء.

بعد استكمال التعداد السكاني للأفارقة بالعالم الجديد، نعمل على إكمال ما بدأنا به من خلال الإلمام بالإحصاء الديموغرافي لمنطقة غرب إفريقيا محل الدراسة خلال عملية الاتجار بالبشر، لمعرفة الآثار الديموغرافية الناجمة عن تجارة الرقيق بغرب إفريقيا عبر الأطلسي فقط.

3. الإحصاء السكاني لإفريقيا الغربية وفق تقديرات مانينغ:

ظلّت دراسة السكان للأفارقة محتشمة جدًا دون تقديم مبررات مُقنعة، لشرح هذا الافتقار الصارخ لحقبة ما قبل القرن التاسع عشر، في حين أن معرفة الحجم الحقيقي لتجارة الرقيق يتوقف على الإلمام بالإحصاء الديموغرافي لهذه الحقبة، حيث كرّس العديد من الباحثين جُهدهم لتغطية هذه الحقبة التاريخية أمثال إينيكوري (Inikori)، ديوب مايس (Diop-Maes)، كوكيري فدروفيتش(Coquery Vdirovitch) وهينيج(Henige).

على الرغم من الأخطاء المنهجية والتحيز في البناء والتأليف، نحن بحاجة إلى التاريخ الديموغرافي الإفريقي الأصلي، من خلال جميع المصادر المتاحة لذلك. لكن التساؤلات المطروحة؛ هل توصّل الباحثون والمؤرخون لوضع إحصاء ديموغرافي لسكان إفريقيا جنوب الصحراء عامة وإفريقيا الغربية خاصة؟. وهل تمّ العثور على الوثائق التي تُؤرخ للديموغرافيا الإفريقية، أم أن عامل الافتراضات فرض نفسه بديلا عن الوثائق التاريخية؟.

عندما شرع مانينغ عمله الإحصائي لسكان إفريقيا على غرار سكان العالم، كانت البيانات الديموغرافية لإفريقيا يشوبها القُصور بصفة عامة، ولتحقيق أقصى استفادة من البيانات النادرة والمبعثرة هنا وهناك في الأدبيات التي كُتبت خلال تلك الفترات؛ عمل مانينغ على تجميعها لاسيما تلك البيانات التي تتحدث عن الهجرة داخل القارة وخارجها، كما ركّز على بيانات العبودية والتغيير الاقتصادي والاجتماعي في أوقات ما قبل الاستعمار وبعده، ومن حُسن حظه أن التطور التكنولوجي والتنوع في البرمجيات سهّل على مانينغ عملية الجمع والفرز والتصنيف.

بدأ هذا المشروع عام 1975م لاستكشاف الآثار المترتبة على الاستعباد بالنسبة لسكان غرب إفريقيا، لاسيما الآثار الديموغرافية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية ما بين (1650-1950م)[1]، أول نقطة تمّ معالجتها هي تجارة الرقيق الخارجية كعامل يُشكل عدد السكان الأفارقة، حيث تُشير التقديرات في هذا العمل أن صادرات العبيد بلغت في المتوسط أكثر من 2 ٪ من سكان المنطقة كل عام، ممّا أدى بالتأكيد إلى انخفاض عدد السكان، الأمر الذي أثار مسألة الآثار السلبية للاستعباد بشكل عام في إفريقيا[2].

كما أظهر النموذج الديموغرافي للهجرة، الذي تمّ تقديمه لأول مرّة بشكل عام، الفرق بين النتائج المتوصل إليها باعتماد عاملي الجنس والعمر، وبين أن يعتمد عامل المعدّل الخام، حيث تمّ تقديم النموذج بلغة الباسكال (Pascal)، بعدها تمّت مراجعته وتحديثه في سلسلة من لغات البرمجة الأخرى؛ أين أظهر هذا العمل انخفاضًا كبيرا في عدد سكان الإقليمين من غرب ووسط إفريقيا ما بين (1730- 1850م)، وفي أجزاء من شرق إفريقيا ما بين (1820- 1890م)؛ أظهرت النتائج نفسها وجود تباينات كبيرة في نسب الجنس لدى البالغين في إفريقيا، هذه النتائج

---

(1). Patrick Manning, **African Population, 1650 – 1950: Methods for New Estimates by Region,** University of Pittsburgh, African Economic History Conference, Vancouver, BC, April 2013, p 1-2.

(2). Ibid, p 1-2.

كانت نتيجة الآثار الديموغرافية والاجتماعية الناجمة عن تدفق الذكور الأسرى إلى الأمريكيتين، وتدفّق الإناث بشكل كبير من الدّاخل إلى الساحل الإفريقي لهدف إنتاج البشر.

خريطة رقم 11: التسمية التاريخية لمناطق إفريقيا جنوب الصحراء خلال فترة الاتجار بالبشر

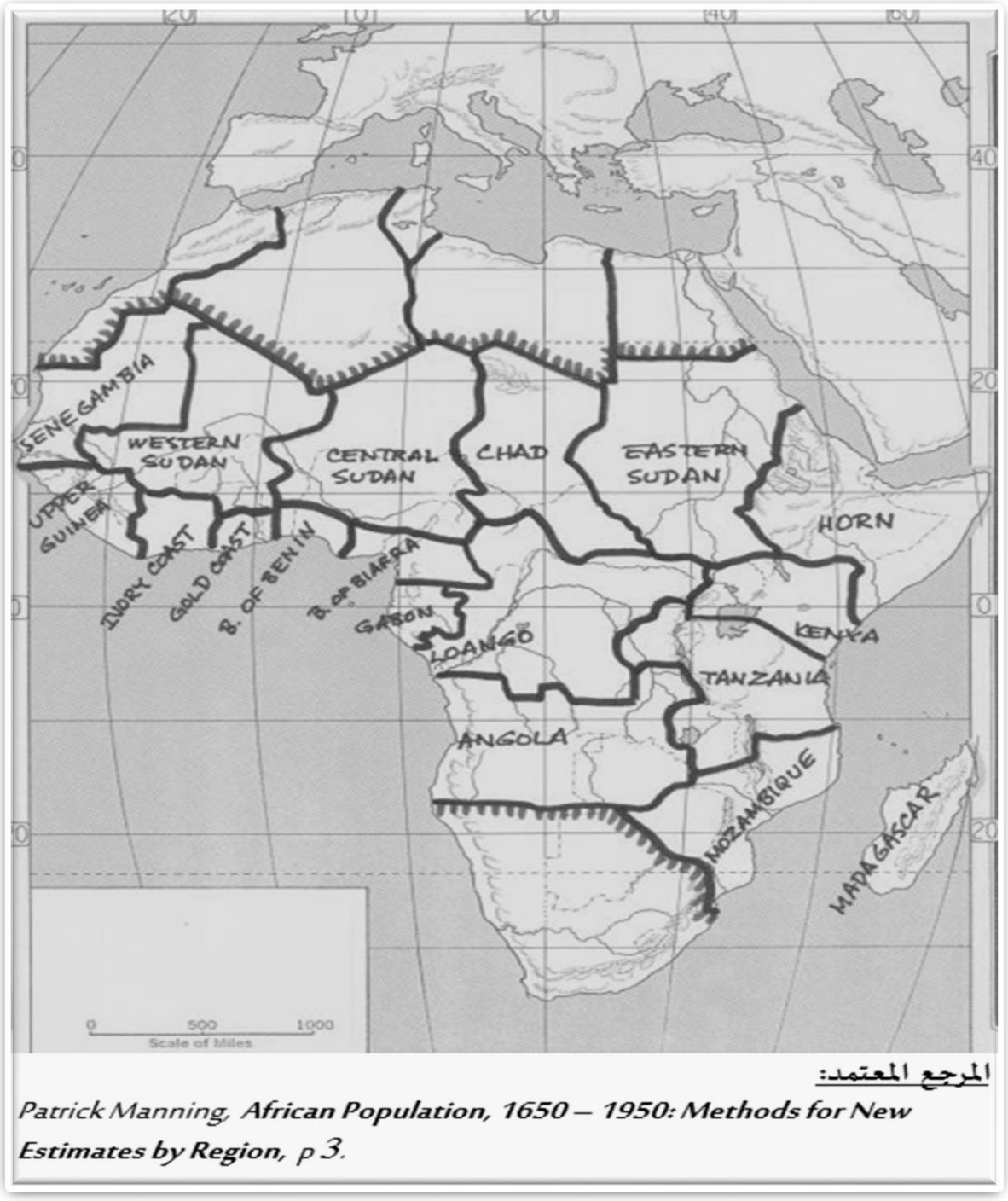

المرجع المعتمد:

Patrick Manning, African Population, 1650 – 1950: Methods for New Estimates by Region, p 3.

كما تمّ التركيز على معدلات الوفيات نتيجة الاستعباد، وكذلك خيارات العمر والجنس في الاستعباد وتقسيم الأسرى بين جهات متنافسة، حيث أكّدت فرضيات أخرى في عصر الاستعباد على حركة الأسرى من المناطق الداخلية إلى المناطق الساحلية، وتأكد بأن الأسيرات اللائي أُرسلن

إلى الأمريكيتين كان غالبيتهن من المناطق الساحلية، في حين أن الأسرى الذكور كانوا من مناطق ساحلية وداخلية.

مؤخرا؛ تم التركيز على بيانات تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والموجزة في قاعدة بيانات (Slave Voyages)، لاسيما بعد التنقيحات التي أُجريت عليها، مؤخرا أجرى مانينغ وزملاؤه تعديلات للحصول على تقديرات أكثر دقة، للقيم المفقودة في قاعدة بيانات رحلات الرقيق، يستخدم لانجاز هذا العمل إحصاء بيزي(Bayesian Statistics)[1] لإدخال تقديرات متنوعة من نقاط المغادرة ونزول الأسرى، وعدد الأشخاص الذين غادروا ونزلوا، وتوزيع الأسرى حسب العمر والجنس لملء البيانات المفقودة.

ما يهمنا من هذه الدراسة هو إقليم غرب إفريقيا؛ لإظهار نتائج عملية الاتجار بالبشر في غرب إفريقيا ما بين (1500-1870م)، إذ نحتاج إلى فحص ما حدث للنمو السكاني خلال فترة الاتجار بالبشر بين القارات، حيث كانت حركة السكان بالتأكيد واحدة من أهم التطورات في العالم الأطلسي خاصة، وعبر الصحراء الكبرى والمحيط الهندي والبحر الأحمر عامة، خلال أربعة قرون ونصف (1500-1870م).

يمكن استخدام تقديرات مانينغ بقدر من الثقة لاسيما الفترة الممتدة ما بين (1700-1880م)، حيث قام مانينغ بإسقاط الأرقام الديموغرافية وفقا للحدود الإقليمية المحلية، التي تتماشى والتسمية التاريخية للمناطق التي رُحّل منها الأفارقة خلال فترة الاتجار بالبشر، وهي موزعة في الجدول كما يلي:

جدول رقم 20: إحصائيات حول سكان غرب إفريقيا حسب المنطقة ما بين (1700-1880م)

السنوات	1700م	1800م	1840م	1850م	1860م	1870م	1880م
سنيغامبيا	2.668.813	2.282.692	2.271.993	2.273.257	2.285.537	2.297.860	2.310.366
ساحل غينيا العليا	4.424.478	3.989.025	3.880.851	3.870.150	3.867.614	3.871.696	3.877.779
ساحل العاج	1.954.686	1.762.105	1.714.724	1.710.097	1.709.007	1.710.869	1.713.611
ساحل الذهب	4.442.941	3.667.014	3.530.742	3.507.571	3.486.979	3.466.058	3.445.319

[1]. الإحصاء البيزي(Bayesian statistics): سُمي نسبة للعالم الإحصائي الانجليزي توماس بيز (Thomas Bayes)، الذي عاش خلال الفترة (1701-1761م). هو من قام بصياغة حالة خاصة من النظرية المشهورة والتي تحمل اسمه وهي نظرية بيز (Bayes' theorem) ، رغم أنها لم تنشر في حياته، وإنما نشرت بعد وفاته بواسطة ريتشارد برايس (Richard Price)، والاستدلال البيزي هو طريقة للاستدلال الإحصائي، تستخدم نظرية بيزي لبناء النماذج الإحصائية واستنتاج الاستدلالات الإحصائية حول معالِم العينة أو المجتمع الإحصائي. **ينظر:**

- عزيز عوض الله الجعيد، **الإحصاء البيزي(Bayesian statistics)** ، مقال بالموقع الإلكتروني أدناه:

https://www.aziz-blog.com/?p=1871 يوم 21 ماي 2020 على الساعة 13:19

خليج البينين	7.112.105	5.322.667	4.753.748	4.639.508	4.589.394	4.558.732	4.530.727
خليج بيافرا	9.218.019	7.923.635	7.357.374	7.337.775	7.320.904	7.311.602	7.302.018
السودان الغربي	5.782.316	5.693.443	5.629.462	5.626.137	5.662.170	5.618.299	5.633.347
السودان الأوسط	14.606.469	15.138.391	15.174.428	15.219.635	15.266.081	15.333.157	15.401.286
مجموع سكان غرب إفريقيا	**50.209.827**	**45.788.972**	**44.313.322**	**44.184.130**	**44.147.686**	**44.168.273**	**44.214.453**
نيجيريا الغربية	5.802.771	4.319.756	3.847.280	3.752.054	3.710.098	3.683.968	3.659.959
شرق نيجيريا	6.365.541	5.496.718	5.121.733	5.110.176	5.100.573	5.096.193	5.091.816
شمال نيجيريا	11.899.558	12.332.902	12.362.260	12.399.090	12.436.928	12.491.589	12.547.108
المجموع سكان نيجيريا	**24.067.870**	**22.149.376**	**21.331.273**	**21.261.320**	**21.247.599**	**21.271.750**	**21.298.883**
جنوب ساحل الذهب	3.319.592	2.746.951	2.637.531	2.620.191	2.604.780	2.589.123	2.573.589
شمال ساحل الذهب	766.082	760.586	754.997	755.128	755.259	755.483	757.672
المجموع سكان ساحل الذهب	**4.085.674**	**3.507.537**	**3.392.528**	**3.375.319**	**3.360.039**	**3.344.606**	**3.331.261**
مالي	2.246.868	2.209.522	2.183.367	2.181.819	2.179.983	2.178.149	2.183.909
فولتا العليا	2.769.366	2.723.335	2.691.098	2.689.190	2.686.928	2.684.667	2.691.766

المرجع المعتمد:

- Joseph E. Inikori, **The development of Commercial Agriculture in Pre-Colonial West Africa**, p 23

الملاحظ أن هناك انخفاضاً تاماً في نسبة الزيادة السكانية ما بين (1700-1880م) لمعظم المناطق التي سُلب منها الرقيق، حيث استمر الانخفاض حتى عام 1860م؛ بالنسبة لسينيغامبيا التي كانت تُعتبر المنطقة الرئيسية لتجارة الرقيق، فقد بلغ عدد سكانها عام 1700م حوالي: 2.668.813 إفريقيا أي بنسبة (3,2%)، وفي عام 1840م أصبح العدد: 2.271.993 أي بنسبة (3%) على مستوى إفريقيا الغربية، ومنذ ذلك الوقت استقر النمو السكاني بها، وربما زاد عام 1880م بنسبة (3,13 %)، وهذا يدل على أن نسبة السكان في هذه المنطقة قليلة، وأن العبيد الذين رحّلوا إلى غوري وسانت لويس وروفيسك ومناطق أخرى، كانوا يُجلبون من مناطق داخلية، قد تكون من مالي، غينيا العليا وموريتانيا، أما كل من المناطق؛ ساحل الذهب، خليج البنين، خليج بيافرا، فقد استمر الانخفاض حتى عام 1880م.

يُتيح لنا التوزيع الإقليمي مجالا لمقارنة التأثير الديموغرافي للتجارة عبر الصحراء وعبر المحيط الأطلسي، فنلاحظ أن وسط بلاد السودان (إلى حد كبير شمال نيجيريا) المنطقة الرئيسية للتجارة عبر الصحراء الكبرى لم تتأثر بالتجارة الأطلسية، لذلك شهدت نمواً ديموغرافيا من 14.6 مليون في 1700م إلى 15.4 مليون في عام 1880م، وهذا يعني أن حجم الانخفاض في

المناطق الأكثر تضرراً من التجارة عبر المحيط الأطلسي هي: ساحل الذهب، خليج البينين، خليج بيافرا، فهي أكبر نسبيًا مما تُشير إليه الأرقام الإجمالية لغرب إفريقيا[1].

يبدو أن انخفاض عدد سكان ساحل الذهب، خليج البينين وخليج بيافرا من 20.773.065 عام 1700م إلى 15.336.392 عام 1870م، بالنسبة لهذه المناطق الثلاث الأكثر تضرراً في غرب إفريقيا، كانت تمثل نسبة 24,91% عام 1700م ؛ وأصبحت تمثل نسبة 20.82 % عام 1870م، بالنسبة لجنوب نيجيريا لاسيما غرب وشرق نيجيريا فإن وضعها أسوء بكثير، حيث انخفض عدد سكانها من 12.168.312 (14,59%) عام 1700م إلى 161.8.780 (11,92 %)عام 1870 م، في حين ارتفع عدد سكان شمال نيجيريا من 11.899.558 عام 1700م إلى 12.491.589 عام 1870م، أي ارتفعت نسبة الزيادة السكانية من 14.27% إلى 16.96 % من إجمالي سكان غرب إفريقيا.

بناءً على هذا الجدول قُمنا بمحاولة إنشاء جدول يشمل؛ إحصائيات الرقيق المرّحل من كل منطقة من الساحل الأطلسي لإفريقيا الغربية، وإحصائيات حول عدد الرقيق المفقود خلال الرحلة من دواخل إفريقيا الغربية إلى الساحل، بعدها قُمنا بحساب الزيادة السكانية للرقيق المُرحل فقط من سواحل الأطلسي باعتماد إحصائيات بيرابين للإحصاء السكاني الخاص بإفريقيا وليس الأمريكيتين، وهذا حتى نتعرّف على النسبة السكانية التي خسرتها إفريقيا الغربية قرنا بعد قرن، خلال فترة الاتجار بالبشر ما بين (1500 – 1870م) كما يلي:

جدول رقم 21: إحصائيات حول نسبة الخسارة الديموغرافية لكل المناطق التي ساهمت في تجارة الرقيق في إفريقيا الغربية عبر الأطلسي فقط بعد كل قرن ما بين (1500-1870م)

السنوات	1500م	1600م	1700م	1800م	1850م	1870م
سنيغامبيا	3147431	3000150	2668813	2282692	2273257	2297860
العدد الذي رحل من سينيغامبيا	147281	136104	362835	107141	-	-
التعداد السكاني للرقيق المرحل	**147281**	**331337**	**670920**	**746414**	**761195**	**872048**
نسبة الخسارة لسينيغامبيا بعد كل قرن	**%5**	**%11**	**%25**	**%33**	**%33**	**%38**
ساحل غينيا العليا	4434212	4432807	4424478	3989025	3870150	3871696
العدد الذي رحل من ساحل غينيا العليا	1405	6467	201906	161554	-	-
التعداد السكاني للرقيق المرحل	**1405**	**8329**	**209651**	**361316**	**368470**	**422131**
نسبة الخسارة لساحل غينيا العليا بعد كل قرن	**%0,03**	**%0,19**	**%5**	**%9**	**%10**	**%11**
ساحل العاج	1961808	1959326	1954686	1762105	1710097	1710869
العدد الذي رحل من ساحل العاج	2482	1350	289371	40418	-	-
التعداد السكاني للرقيق المرحل	**2482**	**4640**	**293685**	**320250**	**326592**	**374154**

[1]. Joseph E. Inikori, **The development of Commercial Agriculture**, Op. Cit p 24-23.

نسبة الخسارة لساحل العاج بعد كل قرن	%0,13	%0,24	%15	%18	%19	%22
ساحل الذهب	4658905	4550923	4442941	3667014	3507571	3466058
العدد الذي رحل من ساحل الذهب	–	107982	1014004	84617	–	–
التعداد السكاني للرقيق المرحل	–	**107982**	**1114408**	**1146459**	**1169161**	**1339427**
نسبة الخسارة لساحل الذهب بعد كل قرن	**%0**	**%2**	**%25**	**%31**	**%33**	**%39**
خليج البينين	7649397	7380751	7112105	5322667	4639508	4558732
العدد الذي رحل من خليج البينين	–	268646	1284256	394328	–	–
التعداد السكاني للرقيق المرحل	–	**268646**	**1534050**	**1856017**	**1892770**	**2168416**
نسبة الخسارة لخليج البينين بعد كل قرن	**%0**	**%4**	**%22**	**%35**	**%41**	**%48**
خليج بيافرا	9422515	9414056	9218019	7923635	7337775	7311602
العدد الذي رحل من خليج بيافرا	8459	184824	904407	447511	–	–
التعداد السكاني للرقيق المرحل	**8459**	**196037**	**1086687**	**1482939**	**1512304**	**1732543**
نسبة الخسارة لخليج بيافرا بعد كل قرن	**%0,09**	**%2**	**%12**	**%19**	**%21**	**%24**
السودان الغربي	؟	؟	5782316	5693443	5626137	5618299
السودان الأوسط	؟	؟	14606469	15138391	15219635	15333157
الرقيق المفقود خلال الرحلة من الداخل إلى الساحل	200000	940000	4510000	650000	–	–
الزيادة السكانية له بعد كل قرن	**200000**	**1205116**	**5630547**	**6014955**	**6134063**	**7027373**
نسبة الخسارة لسكان إفريقيا الغربية بعد كل قرن	**%0,39**	**%2**	**%11**	**%13**	**%14**	**%16**
مجموع السكان الذي خسرته إفريقيا الغربية	**359.627**	**2.122.087**	**10.539.948**	**11.928.350**	**12.164.555**	**13.936.092**
نسبة الإجمالية للخسارة السكانية في غرب إفريقيا بعد كل قرن	**%0,70**	**%4,15**	**%20.99**	**%26**	**%28**	**%32**
المجموع الكلي لسكان غرب إفريقيا خلال فترة تجارة الرقيق	**50.209.827**	**45.788.972**	**44.313.322**	**44.184.130**	**44.147.686**	**44.168,273**
مجموع الكلي لسكان غرب إفريقيا دون ممارسة تجارة الرقيق	**52.022.681**	**53.248.886**	**54.853.270**	**57.717.322**	**56.348.685**	**58.104.365**

المراجع المعتمدة: تم حساب للخسارة السكانية في غرب إفريقيا باعتماد إحصائيات مرجعين أساسيين هما:

- https://slavevoyages.org/assessment/estimates.17:17 يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة:
- Joseph E. Inikori, **The development of Commercial Agriculture in Pre-Colonial West Africa, p 23**

شكل رقم 08: تمثيل بياني لإحصائيات نسبة الخسارة الديموغرافية لكل المناطق التي ساهمت في تجارة الرقيق في إفريقيا الغربية عبر الأطلسي فقط بعد كل قرن ما بين (1500-1870م)

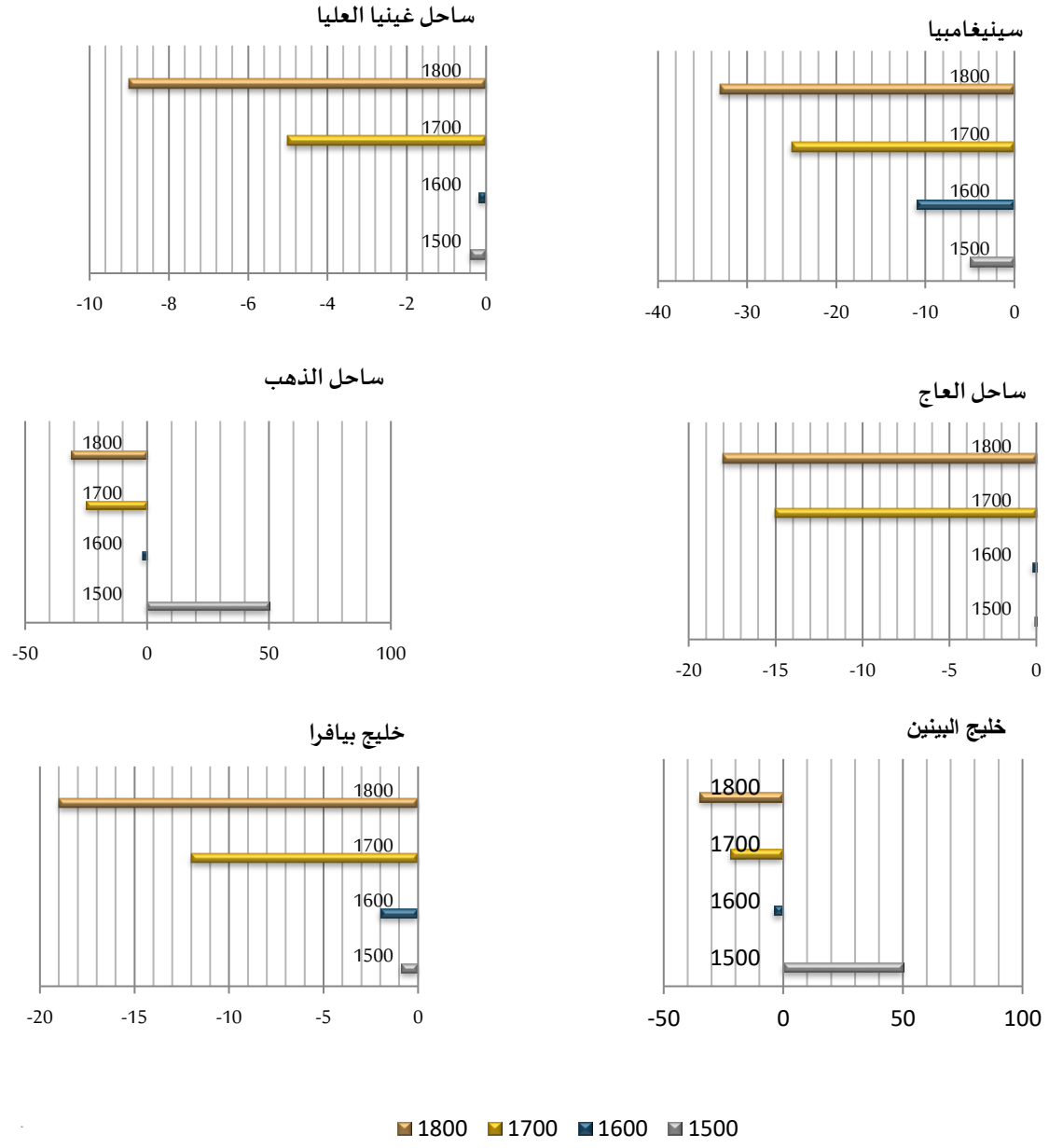

المراجع المعتمدة: تم انجازنا لهذه الرسومات البيانية باعتماد إحصائيات مرجعين أساسيين هما:

- https://slavevoyages.org/assessment/estimates.17:17 يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة:
- Joseph E. Inikori, **The development of Commercial Agriculture in Pre-Colonial West Africa, p 23.**

من خلال الجدول والمخططات البيانية أعلاه؛ تبيّن أن هناك تراجعا في نسب الزيادة السكانية بشكل متواصل عدا خليج البينين وساحل العاج اللذين سجّلا زيادة سكانية خلال القرن السادس عشر، وهذا لكون أول المتضررين من هذه التجارة في بدايتها كانت سنيغامبيا وساحل

غينيا العليا، والسودان الغربي الذي لا يظهر في الإحصائيات، لأن سينيغامبيا كانت تعوض النقص في سكانها، باستلابها للرقيق من مالي وبوريكا فاسو، فيما بعد امتدت هذه التجارة إلى المناطق الأخرى لسواحل غرب إفريقيا.

أما عن النسبة التي خسرتها هذه المناطق فهي تتفاوت من منطقة إلى منطقة على مرّ القرون، وذلك حسب درجة المساهمة في تجارة الرقيق، حيث نلاحظ أن نسبة الخسارة السكانية قد بلغت في هذه المناطق مع حلول عام 1870م النسب التالية: في منطقة سينيغامبيا؛ 38%(-)، ساحل غينيا العليا؛ 11%(-)، ساحل العاج؛ 22%(-) ، ساحل الذهب؛ 39%(-)، ساحل البينين؛ 48%(-)، ساحل بيافرا؛ 24%(-) . حسب هذه النسب فإن أكبر المناطق تضرُّرا من هذه التجارة هي سينيغامبيا، ساحل الذهب وساحل البينين، أما باقي المناطق فإن نسبة الضرر فيها أقل نوعا ما.

أما عن النسبة الإجمالية للخسارة السكانية في غرب إفريقيا بفعل تجارة الرقيق الأطلسي فقط؛ فقد بينت النسب الإجمالية حول النمو الديموغرافي للرقيق المرحّل من سواحل غرب إفريقيا تراجعا ابتداء من القرن الثامن عشر التي سجلت النسب التالية: (-) 20.99% عام 1700م، (-) 26% عام 1800م، (-) 28 % عام 1850م، (-) 32% عام 1870م.

ما يجب أن نشير إليه؛ أن هذه النسب تتعلق بالتجارة الأطلسية فقط، دون التطرق لباقي الممارسات عبر الصحراء الكبرى، البحر الأحمر والمحيط الهندي والتي في مجموعها تمثل ثلث التجارة الأطلسية، من خلال هذه النسب نستنتج أن؛ استنزاف هذه المنطقة من مواردها الإنتاجية لأزيد من أربعة قرون ما بين (1500-1870م)، نتجت عنه آثار وخيمة على نموها الديموغرافي، بغض النظر عن المآسي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي خلّفتها هذه التجارة الفريدة من نوعها، في تاريخ البشرية جمعاء وهذا ما سنناقشه في فصل مستقل حول آثار تجارة الرقيق على غرب إفريقيا.

في الأخير نستنتج أن؛ العمل الذي قدّمه المؤرخ أليكس موروديو جون حول التعداد السكاني للأمريكيتين يُعتبر ناقصا، ذلك لأنه لم يأخذ في الحسبان سكان العديد من المستعمرات بالأمريكيتين، التي عثرنا عليها في قاعدة البيانات المتعلقة بإحصاء الرقيق في مناطق النزول بالأمريكيتين، الأمر الذي دفعنا للقيام بحساب التزايد السكاني الأفارقة في العالم الجديد خلال فترة تجارة الرقيق، باستغلال هذه الإحصائيات واعتماد معطيات التعداد السكاني العالمي الذي قدّمه جان نويل بيرابين بالنسبة للأمريكيتين.

كشف لنا هذا العمل أنه بسبب الإبادة الجماعية للسكان الأصليين في أمريكا اللاتنية خلال القرن السادس عشر، بدأ تزايد تهجير الأفارقة إلى جزر الأنتيل وأمريكا الجنوبية خاصة أواخر القرن، ونسبة ضئيلة إلى أمريكا الشمالية، لذلك سجّل بيرابين عدد سكان أمريكا اللاتنية في القرن السادس عشر بـ 39 مليون نسمة، لينزل الرقم إلى 10 ملايين نسمة في القرن السابع عشر والثامن عشر، بالرغم من التهجير المتزايد للأفارقة قرنا بعد قرن، إلا أن نسبة الزيادة سكانية كانت ضعيفة جدا لاسيما في القرن السادس عشر بنسبة 0,51%، وفي القرن السابع عشر نسبة 15,52%، والقرن الثامن عشر بنسبة 68,59%، في حين تزايد عدد الأفارقة بأمريكا الشمالية بنسبة 15,28%.

من خلال هذه النسب التي توصّلنا إليها ما بين القرنين السادس عشر والقرن الثامن عشر، يتّضح جليّا أن الأفارقة كانوا يمثّلون أعلى نسبة في أمريكا اللاتنية، رغم تباطؤ الزيادة السكانية مقارنة بمضاعفة عدد الرقيق المرحّل عبر هذه القرون الثلاث، وهذا لعدة عوامل أهمها؛ الإبادة الجماعية للهنود الحمر، وحدوث وفيات كثيرة لاسيما في عام 1737م، فكانت هذه السنة بداية لفترة من الأزمات الديموغرافية في المنطقة إلى غاية نهاية القرن، بسبب الأمراض المعدية، والأوبئة الفتاكة، والمجاعات التي كانت بسبب هيكلة الاقتصاد القائم على إنتاج المحاصيل التجارية على حساب المحاصيل المعيشية ممّا تسبب في مجاعات أودت بحياة الكثيرين، هذا ونذكر مسألة التهجير القسري للعمل في المناجم والمزارع الكبرى، وبالتالي تشتّيت العائلات مما أدى إلى هشاشة النمو السكاني.

هذه العوامل التي تسببت في تراجع النمو الديموغرافي، ألزمت الأوروبيين على مضاعفة تهجير الأفارقة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لتعويض هذا النقص في العمالة الإفريقية مع تنامي مزارعهم ومصانعهم، أين سجّلت هذه الفترة أعلى نسبة في تاريخ صادرات الرقيق إلى الأمريكيتين، وبهذا سجّل القرن التاسع عشر تزايدا في عدد السكان ليقفز من 10 ملايين في القرن الثامن عشر إلى 19 مليونا في القرن التاسع عشر، حيث أصبح عدد الأفارقة في أمريكا اللاتنية يقارب 16 مليونا أي ما يعادل نسبة 85,13% من مجموع سكان أمريكا اللاتنية، في حين سجّل التزايد السكاني للأفارقة بأمريكا الشمالية نسبة 16,84% من مجموع سكان أمريكا الشمالية.

من خلال حسابنا للتزايد السكاني للأفارقة الذين رحّلوا من قبل السفن الفرنسية، توصّلنا إلى نتائج مفادها أن نسبة السكان في مستعمرات فرنسا ضئيلة مقارنة بالعدد الإجمالي للأفارقة

بالمجتمع الأمريكي، ففي القرن السابع عشر كانوا يمثلون نسبة 0,22%، وفي القرن الثامن عشر أصبحوا يمثلون 8,23%، في حين تزايد عددهم في القرن التاسع عشر بنسبة 8,52%.

إن الدراسة التي قدّمها مانينغ حول الإحصاء السكاني لإفريقيا الغربية، كانت من الدراسات المقاربة للواقع وذلك لاعتماده على تجميع بيانات الهجرة من الداخل والخارج، حيث ركّز على بيانات العبودية، فتوصل إلى نتيجة مفادها أن صادرات الرقيق بلغت في المتوسط 2% من السكان سنويا، كما تمّ التركيز على معدّلات الوفيات نتيجة الاستعباد، وكذا دراسة حركة الأسرى من الداخل إلى الساحل لمعرفة الجغرافية الإقليمية التي ينتمون إليها لإسقاط الأرقام الديموغرافية عليها.

هذه المعطيات تم معالجتها إلكترونيا بلغة الباسكال ولغات أخرى، أظهرت عدة نتائج منها؛ بالنسبة لمنطقة سينيغامبيا تعتبر المنطقة الرئيسية التي استلب منها الرقيق، لكون سكانها قليلون تم جلب الرقيق من المناطق الداخلية المحاذية لها مثل موريتانيا، مالي وبوركينا فاسو، أما المناطق الشمالية لإفريقيا الغربية مثل النيجر وشمال نيجيريا وشمال مالي وموريتانيا القريبة جدا من الصحراء الكبرى لم تتأثر كثيرا بالتجارة الأطلسية، لذلك كانت نسبة الزيادة السكانية بها مرتفعة، أما المناطق المتضررة هي ساحل الذهب، خليج البنين وخليج بيافرا، الذين قدّموا نسبًا كبيرة من الرقيق وبالتالي سجّلت هذه المناطق تراجعا ديموغرافيا كبيرا.

من أهم النتائج التي توصّلنا إليها بعد إنشائنا لجدول إحصائيات، حول نسبة الخسارة الديموغرافية لكل المناطق التي ساهمت في تجارة الرقيق من إفريقيا الغربية بعد كل قرن ما بين (1500-1870م)، أن نسبة الخسارة السكانية في القرن السادس عشر والسابع عشر كانت من منطقة سينيغامبيا باعتبارها المنطقة الأولى التي هجّر منها الرقيق.

كما أن الإحصائيات التي قدّمها باتريك مانينغ حول التعداد السكاني لغرب إفريقيا، تتقارب مع عدد الرقيق المرحّل من كل أقاليم غرب إفريقيا، لأن مانينغ أخذ في الحسبان تجارة الرقيق لذلك جاءت إحصائياته قريبة من الواقع، أما عن نسب الخسارة السكانية فهي تتفارت من منطقة إلى أخرى على مرّ القرون، وهذا حسب درجة المساهمة في تجارة الرقيق، حيث كانت كل من سينيغامبيا، ساحل الذهب، ساحل البينين من المناطق المتضررة كثيرا، أما ساحل العاج وساحل بيافرا كانت بأقل الخسائر، أما السودان الغربي والأوسط حسب هذه الدراسة، تعد من المناطق التي لم تتضرر كثيرا من تجارة الرقيق لذلك شهدت تصاعدا في نموها السكاني.

وتبقى هذه النتائج تحتاج إلى بحث أكثر؛ لاسيما بالنسبة للسودان الغربي والأوسط، لأن الإحصائيات التي قدّمها نان عند تقسيمه لعدد الرقيق المرحّل من كل دولة، عبر سواحل الأطلسي

والبحر الأحمر والصحراء الكبرى، سيكشف لنا نسبة الخسارة السكانية لإفريقيا الغربية، لكن اقتصارنا على إحصائيات تجارة الأطلسي ناتج عن طبيعة الموضوع محل الدراسة.

IV. دور الرقيق الإفريقي في تنمية الاقتصاد الفرنسي.

بعد أن تطرّقنا إلى دور الرقيق في توسيع حجم التجارة الدولية، وفي تنمية الاقتصاد الأوروبي بصفة عامة، نُسقط هذا الموضوع على النموذج الفرنسي، من خلال دراسة تحليلية لمقوّمات التنمية الاقتصادية لفرنسا في مستعمراتها بالأمريكيتين وإفريقيا الغربية، لتسهيل تحليل معطيات التنمية الاقتصادية في فرنسا بفضل التجارة الأطلسية ما بين (1571-1831م).

لكي نتوصّل إلى نتائج تقريبية حول دور الرقيق في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في فرنسا على حساب الاقتصاد المحلي خلال فترة الاتجار بالبشر، لا بد من حساب تكاليف وفوائد تجارة الرقيق؛ على أساس الجمع بين المبلغ الإجمالي المقدّر للسلع التي أنتجها العبيد الأفارقة للفرنسيين بالأمريكيتين، والتي كان من المفروض إنتاجها على مستوى إفريقيا الغربية، وإضافة صافي تجارة العبيد مقابل المبلغ الإجمالي الذي حصل عليه الأفارقة مقابل سلعة البشر، فإذا كان الأول يتجاوز هذا الأخير فإن هذه التجارة قد ساهمت في تدهور الحالة الاقتصادية لإفريقيا الغربية، ولكن إذا تجاوز هذا الأخير الأول، فإن هذه التجارة قد جلبت الرفاهية المادية للأفارقة.

ومن الأسئلة التي ينبغي طرحها هي؛ إلى أي مدى اعتمد التوسع التجاري الدولي لفرنسا بين (1571-1831م) على تجارة الرقيق؟. وما مدى مساهمة السلعة الإنتاجية الرئيسية لإفريقيا الغربية في تنمية الاقتصاد الفرنسي؟. وكيف نفسّر اقتصار عملية التنمية الاقتصادية في نظام المحيط الأطلسي على فرنسا دون مستعمراتها في جزر الأنتيل وإفريقيا الغربية؟ .

1. حصيلة صادرات إفريقيا الغربية من الرقيق ومنتجات أخرى:

أ. حصيلة صادرات إفريقيا الغربية من الرقيق:

قبل أن نُدرج جداول إحصائية للتجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في جزر الأنتيل وغرب إفريقيا، هناك سلسلة من العمليات يجب أن نقوم بها، حتى نستطيع ضبط هذه الجداول التي ستجيبنا عن الإشكالية الرئيسية لهذا الفصل.

أول عملية نقوم بها هي تحديد أسعار الرقيق؛ لكن هناك صعوبات كثيرة تقف أمام ضبط أسعارهم أهمها؛ العملة المتعددة التي يتعامل بها في المناطق التي يجلبون منها الرقيق مثل؛ الجنيه والكوري، وهنا سنعطي أمثلة حول الأسعار في أويدا.

ففي العقد السابع من القرن السابع عشر، كانت تكلفة العبيد الموفور الصحة بأويدا منخفضة مقارنة بالأماكن الأخرى على الساحل الإفريقي؛ قطعة (Pièces d'Inde) كانت تساوي

ثلاثة جنيه إسترليني وتساوي 38.000 كوري، لكن خلال عشرينيات القرن الثامن عشر، تشهد العملات ارتفاعا حادا من 130-136 جنيه أو 49.530 -51.815 كوري عام 1724م، ليبلغ ذروته بقيمة 176 ألف كوري عام 1774م، قبل أن يعاني من الانخفاض في الدورة الاقتصادية، نتيجة الحملات التي أطلقها دعاة إلغاء تجارة الرقيق، والتي من شأنها أن تخفّض من سعر الأسير إلى: 128 ألف كوري عام 1780م[1]، وهنا نطرح تساءل إذا كان ما أشار إليه نكوي صحيح، فكيف نُفسّر ارتفاع سعر العبيد في مستعمرات فرنسا بالأمريكيتين إلى 1.300 جنيه استرليني ما بين (1774-1793م)؟.

أما النقطة الثانية التي يمكن إدراجها ضمن صعوبة تحديد سعر العبيد، هي أنه لا توجد علاقة بين سعر العبيد في السوق المحلي وسعر صادراته عبر السواحل، فالسوقان مستقلان إلى حدّ كبير عن بعضهما البعض، فعملية الشِّراء لا تتم من نفس المصادر، ولا بالطريقة نفسها من قبل التجار، وبعبارة أخرى؛ فإن تجارة الرقيق الداخلية والتجارة الساحلية، تشكلان شبكتين مفصولتين[2].

والعقبة الأخرى التي تم مصادفتها هي طبيعة الوثائق التي تركها المسافرون الأوروبيون، إذ نجد إشارات إلى أسعار بيع العبيد، لكن في المقام الأول هذه الإشارات لا تسمح لنا أبدا بإنشاء سلسلة حقيقية من الأسعار وتاريخها؛ مثلا نجد في المعاملات الفردية هذا الشكل من التدوين: "**في هذا السوق، وهذا التاريخ، يتراوح سعر العبيد بين هذا المبلغ وهذا المبلغ**[3]"، وترافق هذه المعلومات معلومات غامضة عن عمر وجنس العبيد المعنيين.

حتى عند التقييم يُفترض أن التّجار يفضّلون في السعر حسب الجنس والعمر؛ فأسعار الرجال مرتفعة ثم يليها الأطفال والنساء اللواتي بلغن سن 25 لأنهن في سن الإنجاب، وهذا يطرح مشكلة أخرى باعتبار أن معظم الوثائق لا توضّح جنس العبيد.

حسب فيج؛ من المحتمل أن تكون العملة الأوروبية هي نفسها العملة التي كانت تُستعمل في إفريقيا، حيث كان العبيد يُباعون في بدايات التجارة بحوالي 15 جنيها إسترلينيا، وفي السنوات

---

(1). Nicoué L.Gayibor, **La traite négrière sur la côte occidentale des esclaves**, Direction des Affaires Accadémique et la Scolarite, Bénin, p 19-2

(2). Terray Emmanuel, **"Le prix des esclaves en Afrique Précoloniale"**, Journal des Africanistes. 1982, tome 52 fascicule 1-2, p 120.

(3). Ibid, p 120.

الأخيرة بلغ سعر العبيد على أقل تقدير بـ 25 جنيها إسترلينيا، دون النظر إلى الجنس أو السن أو حالة العبيد[1].

بالاستناد إلى الجدول الذي وضعه أ. ديلكورت (A. Delcourt)، من خلال اعتماده على وثيقة (AF , C6, 12) للسنوات ما بين (1732–1740م)، التي تُشير إلى عدد العبيد المرحّلين من السنغال إلى جزر الأنتيل مع ذكر سعرهم، تبيّن أن سعر العبيد يتراوح بين 332 و400 جنيه إسترليني، بعد ترحيلهم إلى العالم الجديد يزيدون على المبلغ الذي تم شرائهم به نصف المبلغ، كما هو ملاحظ في هذا الجدول، ويمكن تلخيص البيانات الواردة في هذه الوثيقة بالجدول التالي:

جدول رقم 22: أسعار العبيد في السنغال وجزر الأنتيل ما بين (1732–1740م)

السنة	عدد العبيد المحملين من السنغال	سعر الشراء في السنغال بالجنيه	سعر الشراء في جزر الأنتيل بالجنيه	المرجع
1732	1039 (× 323 للعبد الواحد)	335600	544340	AF, C6, 12
1733	1124 (400×)	449600	732810	
1734	833 (400 ×)	333200	562324	
1735	684 (400 ×)	273600	545515	
1736	670 (344 ×)	230611,4	448355	
1737	1207 (333 ×)	402025,14	935505	
1738	869 (326×)	284102,5	711110	
1739	1195 (332×)	397775	967790,14	
1740	1152 (333×)	384050	868725	
المجموع	**8773**	**3090564,04**	**6316474,14**	
الأرباح من البيع في جزر الأنتيل			**(+) 3155303,11**	
الخصوم من الرسوم السنوية والنقل			**(-) 1398105**	
صافي الأرباح			**(+) 1757198**	

المرجع المعتمد:

- **Becker Charles & Victor Martin, « Mémoire inédit de Doumet (1769) : le Kayor et les pays voisins au cours de la seconde moitié du XVIIIe siècle"**, B.I.F.A.N, Série B, Sciences humaines. 36 (1) janvier 1974, p 83-68.

إذا رجعنا إلى الوثيقة التي قدّمها سينفيل (Sainville)؛ (AF. C6, 11) التي تعود لسنة 1734م بعنوان : 'اللوائح المتعلقة بامتيازات السنغال'، نلاحظ أن سعر العبيد في سانت لويس يختلف تماما عن سعر بودور، حيث تُشير الوثيقة إلى أنه تمّ بيع 300 أسير بـ 400 جنيه للواحد

[1]. فيج، المرجع السابق، 186.

أي 120.000 جنيه، أما في بودور فقد تمّ بيع 400 عبد بمبلغ 90 للعبد الواحد أي ما يساوي 36.000 جنيه[1]، الأمر الذي يوضح لنا أن أسعار الأسواق الداخلية تختلف عن أسعار الأسواق الساحلية.

بالنسبة لتقدير أسعار العبيد في مستعمرات فرنسا بالعالم الجديد؛ يُشير أرنولد (Arnold) الذي شغل منصب رئيس مكتب الميزان التجاري للتجارة الخارجية الفرنسية في كتابه 'الميزان التجاري والعلاقات التجارية بين فرنسا وكل العالم'، إلى أنه مع بدايات حكم لويس الخامس عشر عام 1715م، كان سعر العبد الواحد في المستعمرات الفرنسية بأمريكا يصل إلى 1.000 جنيه للواحد، وهذا خلافا لما ذكرته الوثيقة (AF , C6, 12) التي قدمها أ. ديلكورت (A. Delcourt) التي قلّلت من أسعار الرقيق في العالم الجديد خلال هذه الفترة.

كما أن أرنولد يزيد على هذه القيمة لتصل إلى 1.300 جنيه استرليني للعبد الواحد ما بين (1775-1793م)، يُبرّر موقفه؛ بأن هذه الزّيادات في الأسعار مصاحبة للمكافآت[2] التي تُقدّم لتجّار الرقيق التي أخذت في التصاعد من 10 جنيهات لكل فرد عهد كولبرت عام 1672م، إلى 40 جنيهاً عام 1715م ، ثم 60 جنيهاً، ثم 100 جنيها، ثم 160 جنيهاً إلى 200 جنيهٍ للرأس الواحد عام 1784م[3]. هذه الزيادات صاحبها التزايد المطرد لعدد الرقيق المرحّل من سواحل الأطلسي، والأعمدة البيانية الموالية تبيّن ذلك:

---

(1). Charles Becker et Victor Martin, **" Mémoire inédit de Doumet (1769) publié et commenté",** Op. Cit, p 68 .

(2). هذه المكافآت التي تهدف إلى إنجاح مشروع زيادة العبيد في سكان المستعمرات لخدمة أغراضهم الزراعية، التي يجب استعادتها من قبل كل إفريقي يَدْخل هذه المستعمرات، بمعادلة نقل 2 مليون إفريقي يقابلها ولادة 6000 فرد جديد من السود. **ينظر:**

- Arnould, **de la balance du commerce et des relations commerciales exterieures de France, dans toutes les parties globe**, T1, Lib-Imp Esisson, Paris, E2, N.D, p 291-306.

(3). Arnould, ibid, p 291-306.

من خلال الرسم البياني يتضح بشكل جلي صحة ما ذهب إليه أرنولد، حيث صاحبت المكافآت زيادة كبيرة في عدد الرقيق الذي وصل مستعمرات فرنسا بالأمريكيتين ما بين (1715-1792م)، الأمر الذي يجعلنا نبدي قبولا للأسعار التي حددها.

شكل رقم 09: تمثيل بياني لإحصائيات العبيد المرحّل من قبل السفن الفرنسية عبر سواحل الأطلسي حسب فترات تغير أسعار الرقيق ما بين (1571-1831م) [1]

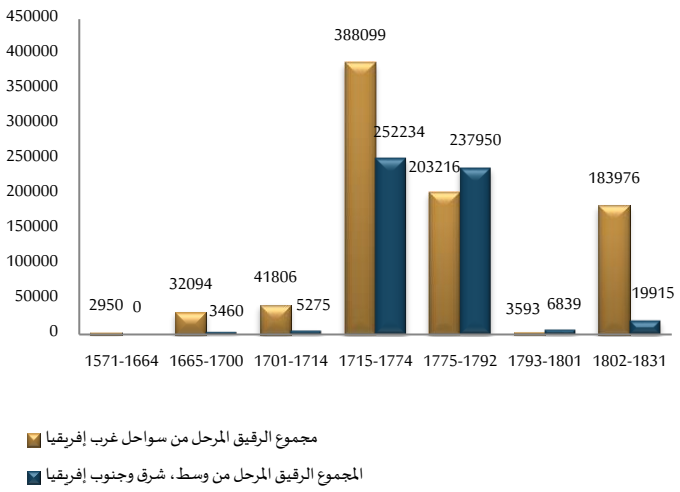

المرجع المعتمد: تم انجازنا لهذه الأعمدة البيانية باعتماد إحصائيات المرجع:
https://slavevoyages.org/assessment/estimates يوم: 01 ماي 2020 على الساعة: 10:30.

الواضح أن هناك تباينًا كبيراً بين أسعار العبيد على سواحل الأطلسي والعالم الجديد، لذا يتعين علينا وضع أسعار تقريبية تتماشى مع المعطيات التي قدّمتها الوثائق التي أشرنا إليها أعلاه، علنّا نصل إلى نتائج تقريبية حول الأرباح التي حققتها فرنسا من هذه التجارة البشرية.

باعتبار أن تجارة الرقيق الفعلية لفرنسا مع العالم الجديد قد بدأت عام 1665م، يمكن أن نفترض سعر العبيد قبل هذه الفترة أي ما بين (1571-1664م) قدر بـ 120/60 جنيها، وما بين (1665-1700م) قدر بـ 180/90 جنيها إسترلينيا، باعتبار أن تكلفة العبيد خلال هذه الفترات كانت منخفضة، لكن مع بداية القرن الثامن عشر أخذت أسعار العبيد في الارتفاع، نتيجة ارتفاع قيمة العملات التجارية ليصل إلى 300/150 على سواحل سينيغامبيا، وابتداء من عام 1715م ارتفعت الأسعار لتتراوح ما بين 400/ 1.000 جنيه إسترليني إلى غاية 1774م، وبين (1774-1793م) قدّرت الأسعار بـ 1.300/400 جنيه سترليني، والتي تتزامن مع الزيادة الحادّة في علاوة التجار ما بين 100-200 جنيه للفرد الواحد الذي يصل سالما إلى مستعمرات فرنسا، ممّا صاحبه تزايد مطرد في أسعار وعدد العبيد في سبعينيات وثمانينيات القرن الثامن عشر.

[1]. ينظر؛ **إحصائيات حول عدد العبيد المرحل من قبل السفن الفرنسية عبر سواحل الأطلسي حسب فترات تغير أسعار الرقيق، الملحق رقم: 15**، ص 625.

لينخفض سعر العبيد بعد صدور مراسيم وقوانين تخص تحريم تجارة الرقيق، أين قامت الجمعية التأسيسية بفرنسا، بإصدار نص قانوني ما بين: 04 فيفري و11 أفريل 1794م، يقرّر إلغاء تجارة الرقيق، لاسيما الفترة التي نشبت فيها الحرب بين فرنسا وبريطانيا ما بين (1793-1802م)، يمكن تحديد سعر العبيد خلال هذه الفترة بـ 600/200 جنيه إسترليني.

لكن بعد توقيع معاهدة السلم بين فرنسا وانجلترا، بموجب معاهدة أميان (Traité d'Amiens) بتاريخ: 27 مارس 1802م، ارتفعت أسعار العبيد من جديد بعودة نابليون بونابرت لحكم فرنسا وقيامه باستئناف تجارة الرقيق التي كانت تنعش تجارة فرنسا في المستعمرات الفرنسية بالسنغال وغوري والرأس الأخضر وخليج غينيا[1]، وهنا يمكن أن نتوقع أن سعر العبيد يتراوح بين 1.000/400 جنيه استرليني ما بين (1802-1831م)[2] ، تماشيا مع ارتفاع أسعار العبيد في كل المناطق التي تمارس هذه التجارة المُخطَرة قانونيا.

من خلال ما تم الإشارة إليه أعلاه، نضع جدولا يتضمن أسعار الرقيق خلال فترة الاتجار بالبشر، لمعرفة على وجه التقريب الأرباح التي حصل عليها الأفارقة من إنتاجهم الرئيسي للبشر مع فرنسا كما يلي:

الجدول رقم 23: أسعار العبيد المرحّل من قبل السفن الفرنسية على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء والعالم الجديد وتقييم الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارة الرقيق ما بين (1571-1831م).

أسعار بيع الرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء بالجنيه الإسترليني						
السنوات	عدد العبيد المرحل من سواحل الأطلس الإفريقي	عدد العبيد المرحل من سواحل غرب إفريقيا	سعره بالجنيه	عدد العبيد المرحل من وسط، شرق وجنوب إفريقيا	سعره بالجنيه	السعر الكلي بالجنيه
1571-1664	(60×) 2950	2950	177000	0	0	**177000**
1665-1700	(90×)35554	32094	2888460	3460	311400	**3199860**
1701-1714	(150×)47081	41806	6270900	5275	791250	**7062150**
1715-1774	(400×)640333	388099	155239600	252234	100893600	**256133200**
1775-1792	(400×)441166	203216	81286400	237950	95180000	**176466400**
1793-1801	(200×)10432	3593	718600	6839	1367800	**2086400**
1802-1831	(400×)203891	183976	73590400	19915	7966000	**81556400**
المجموع	**1381407**	**855734**	**320171360**	**525672**	**206198650**	**526681410**

[1]. Mercel Chailley , Op.Cit, p 76.

[2]. رغم القرار الذي أصدره الكونغرس في فيينا عام 1814م، تحت رعاية انجلترا القاضي بالتعهد بتحريم تجارة الرقيق ومحاربتها عبر سواحل الأطلسي وسواحل البحر الأبيض المتوسط، كانت فرنسا من بين الدول التسع التي وافقت على هذا القرار، إلا أن الملاحظ أن رعاياها استمروا في ممارسة هذه التجارة إلى غاية عام 1848م، عندما أصدرت فرنسا قرارا بإلغاء العبودية في مستعمراتها، لهذا السبب ارتفع سعر العبيد في كل المناطق التي تمارس فيها هذه التجارة التي أصبحت مُخطرة قانونيا.

أسعار بيع العبيد الإفريقي في العالم الجديد بالجنيه الإسترليني

السنوات	عدد العبيد الذي وصل سالما إلى العالم الجديد	عدد العبيد الذي وصل سالما من سواحل غرب إفريقيا	سعره بالجنيه	عدد العبيد الذي وصل سالما من وسط، شرق وجنوب إفريقيا	سعره بالجنيه	السعر الكلي بالجنيه	الأرباح التي تحققتها فرنسا من تجارة الرقيق
1571-1664	(120×)2336	2336	280320		0	**280320**	**103320**
1665-1700	(180×)26914	24632	4433760	2282	410760	**4844520**	**1644660**
1701-1714	(300×)34289	30468	9140400	3821	1146300	**10286700**	**3224550**
1715-1774	(1000×)539611	316911	316911000	222700	222700000	**539611000**	**283477800**
1775-1792	(1300×)376659	171277	222660100	205382	266996600	**489656700**	**313190300**
1793-1801	(600×)8613	2736	1641600	5877	3526200	**5167800**	**3081400**
1802-1831	(1000×)176547	159093	159093000	17454	17454000	**176547000**	**94990600**
المجموع	**1164969**	**707456**	**714160180**	**457510**	**511823100**	**1226394040**	**699712630**

صافي أرباح فرنسا وخسائر إفريقيا الغربية

الخصوم من الرسوم السنوية 5 % والنقل 50 جنيه	**119.568.152**
الأرباح الفرنسية من سواحل إفريقيا جنوب الصحراء	**580.144.478**
الأرباح الفرنسية من سواحل غرب إفريقيا	**322.908.011**

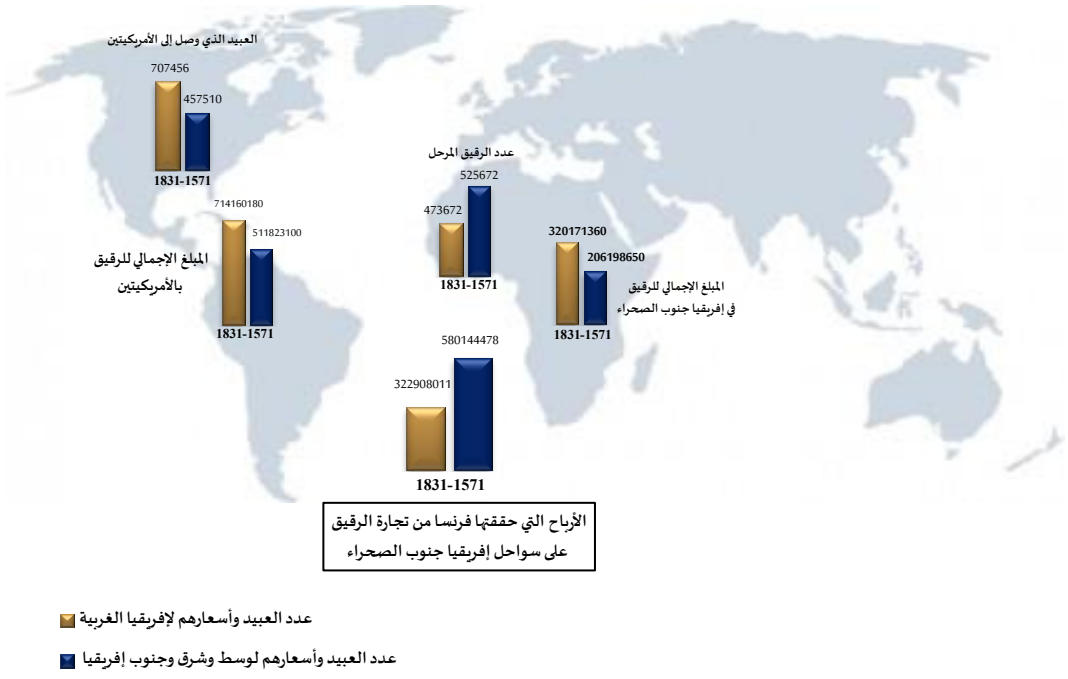

المصادر المعتمدة: تم إنجازنا لهذا الجدول باعتمادنا على مجموعة من الوثائق التي قدمتها هذه المصادر والمراجع:

- BECKER Charles & Victor MARTIN, « **Mémoire inédit de Doumet (1769) publié et commenté par … Le Kayor et les pays voisins au cours de la seconde moitié du 18e siècle** », p 25-92.
- Arnould, **la balance du commerce et des relations commerciales exterieures de France, dans toutes les parties globe**, p 291-306.
- Nicoué L. GAYIBOR, La traite négrière sur la côte occidentale des esclaves, p -19-20.

من خلال هذا الجدول والمخططات البيانية؛ توصّلنا إلى أن الأرباح التي حقّقها الأفارقة مع التّجـــار الفرنســـيين خـــلال فتـــرة الاتجـــار بالبشـــر تســـاوي 526.681.410 جنيـــه منهـــا

(206.510.050 جنيه من وسط وشرق وجنوب إفريقيا أي بنسبة 39% و320.171.360 جنيه من إفريقيا الغربية أي بنسبة 61%) مقابل: 1.381.407 عبد منهم (855.734 عبد من إفريقيا الغربية)، مع العلم أن العبيد الذي فقدته إفريقيا جنوب الصحراء أثناء الرحلة من الداخل إلى الساحل، دون أي مقابل أكبر من العدد المَبِيع على السواحل، فهناك إشارات تقول أن مقابل عبد واحد يصل إلى الساحل يتم فقدان تُسع أو عُشر العبيد، نتيجة التعب لطول مسافة السير على الأقدام، والمعاملة القاسية وسوء التغذية ...الخ.

في حين حصلت فرنسا على الناتج الصافي من الأرباح؛ بعد حذف عدد المتوفين خلال الممر الأوسط والمقدّر عددهم : 216.436 عبد، وكذا خصم الرسوم السنوية المقدرة بـ 5 %، والنقل بـ 50 جنيها للعبد، نجد أن هذه التجارة قد حققت أرباحا قيمتها 580.144.478 جنيها إسترلينيا، إضافة إلى الأرباح التي ستجنيها فرنسا من هذه السلعة الإنتاجية في الأمريكيتين، من خلال الزيادة السكانية والزيادة الإنتاجية التي تستخدم فيها العمالة الإفريقية، وهذا ما سنناقشه في هذا المبحث.

ب. حصيلة صادرات إفريقيا الغربية من المنتجات الأخرى:

بالإضافة إلى السلعة البشرية الرئيسية التي كانت تُصدّرها إفريقيا الغربية، ساهمت في تصدير بعض المنتجات الأخرى لاسيما الصمغ الذي احتل المرتبة الثانية بعد تجارة العبيد من سينيغامبيا خاصة[1]، الجلود، العاج، ريش النعام، الشمع، العنبر ومسحوق الذهب مقابل الملابس، السكاكين، البراندي (Brandy)[2]، الملح والزجاج، المنتجات الصناعية والزراعية، ...الخ[3].

غير أننا نفتقر إلى إحصائيات تخص هذا الجانب من المبادلات التجارية بين فرنسا وإفريقيا الغربية، عدا بعض الإحصائيات التي تم جمعها من هنا وهناك، حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية بين فرنسا وإفريقيا الغربية ما بين (1716-1720م) ما يقدر بـ 500.000 جنية استرليني من صادرات إفريقيا الغربية واستوردت من فرنسا ما قيمته: 650.000 جنيه[4]، كما بلغت قيمة صادراتها إلى فرنسا ما بين (1750-1807م) ما قيمته: 12.000.000 جنيه[5]

---

(1). Mercel Chailley , Op.Cit, P 59

(2). **البراندي:** هو النبيذ وهو مشروب يستخلص من تقطير العنب.

(3). Arnould, Op.Cit, p 291.

(4). Ibid, p 300-298.

(5). Inikori, **la place,** Op.Cit , p 27.

خلال سبعة وخمسين سنة، في حين بلغت صادرات فرنسا إلى إفريقيا الغربية ما بين (1785-1787م) ما يقدر بـ: 18.000.000 جنيه[1]، وفي سنة 1789م بلغت قيمة صادرات فرنسا إلى السنغال ما قيمته: 20.988.333 جنيها استرلينيا[2].

هذه التقديرات تؤكد لنا مرة أخرى؛ ما أشار إليه جوزيف إنيكوري حول تجارة غرب إفريقيا التي مثّلت نسبة 2% من منتجات الأيدي الإفريقية و98% كلها لتجارة الرقيق. انطلاقا من هذه المعطيات يمكن أن نُحدد على وجه التقريب حجم التجارة الفرنسية مع مستعمراتها في الأمريكيتين وإفريقيا الغربية.

2. الوظائف الاقتصادية للعبيد بمستعمرات فرنسا في الأمريكيتين:

أ. تعداد العبيد المستخدمين في الإنتاج الزراعي وإنتاجهم:

أول شيء نشير إليه هنا أنه؛ كان من المفروض عرض التزايد السكاني للرقيق المرحّل من قبل السفن الفرنسية من سواحل غرب إفريقيا فقط، على اعتبار أن موضوع الدراسة يتعلق بإفريقيا الغربية، وبعدها يتم تعداد المستخدمين منهم، وحساب منتجاتهم لمعرفة ما خسرته إفريقيا الغربية جرّاء هذه التجارة، لكن ليس من السهل الفصل في هذه المسألة بالعالم الجديد، فهناك عبيد من وسط، شرق وجنوب إفريقيا، يعملون جنبا إلى جنب مع إخوانهم من غرب إفريقيا.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى ليس لدينا إحصائيات شاملة حول إنتاجهم خلال كافة مراحل تجارة الرقيق وفي كل مستعمرات فرنسا، الأمر الذي يجعلنا نقتصر فقط على عرض عام لتعداد هؤلاء العبيد المستخدمين في أهم مزارع المستعمرات الفرنسية بالأمريكيتين لعام 1835 فقط وليس كلها، وهذا ما يجعل النتائج التي سنتوصل إليها غير دقيقة، ولا تفي بأهدافنا الرامية إلى معرفة أسباب التخلف الاقتصادي في إفريقيا الغربية، التي كانت قبل القرن الخامس عشر لها مؤهلات التطور الاقتصادي مثلها مثل باقي مناطق العالم.

هذه الإحصائيات التي عثرنا عليها لا تشير إلى أهم مستعمرة لفرنسا في جزر الأنتيل وهي مستعمرة سانت دومنيغو، لكون هذه المستعمرة استقلت عام 1804م وأصبحت جمهورية هاتي المستقلة، ورغم أهمية هذه المستعمرة في التاريخ الاقتصادي الفرنسي، إلا أن الإحصائيات التي وُضعت لعام 1835م، قد أقصت هذه المستعمرة المهمة من الإشارة إليها، أين اقتصر ألكس

---

(1). Arnould, Op.Cit, p 300-303.

(2). Mercel Chailley , Op.Cit, P 128.

موروودي جون على ذكر إحصائيات لأربع مستعمرات زراعية بجزر الأنتيل وهي؛ المارتينيك، غوادالوب، بوربون وغويانا الفرنسية، وفقا لتعدادهم السكاني عام 1835م كما يلي:

جدول رقم 24: إحصائيات حول عدد العبيد حسب السن والجنس عام 1835م

عدد العبيد بالسن والجنس	الأطفال أقل من 14 سنة		الأطفال ما بين 14 و60 سنة		الشيوخ أكبر من 60 سنة		عدد العبيد المحررين	المجموع
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث		
المارتنيك	11307	11925	23435	25398	2842	3169	48833	126909
غوادالوب	13628	13939	30018	31482	2522	4733	61500	157822
غويانا الفرنسية	1798	1837	6713	5441	441	462	12054	28746
بوربون	7338	6803	35655	16074	2095	1331	51729	121025
المجموع الكلي	**34071**	**34504**	**95821**	**78395**	**7900**	**9695**	**174116**	**434502**

المصدر المعتمد:

– ALEX. MOREAU DE JONNES, Recherches statistiques l'esclavage colonial et sur les moyens de le supprimer, p 14-51

يذكر أليكس موروودي جون؛ أنه يستثنى من هؤلاء فقط فئة الأطفال في السنين الأولى وكبار السن في حالة سيئة جدا، أما باقي السكان فيتم تشغيلهم يوميا؛ حيث يُستغل الأطفال الصغار في نزع الحشائش الضارة والأعمال المنزلية، ويوظّف كبار السن في زراعة الحدائق وقطف الفواكه، مع انضمام هؤلاء في كثير من الأحيان لمساعدة المزارعين في مهامهم الفلاحية، على هذا الأساس يُفترض أن يكون عدد المستخدمين في الزراعة كما يلي:

إن العدد 231.404 فلاحا إفريقيا، كان يوظف في أراضٍ زراعية قدّرت حسب أليكس موروودي جون بـ 207.603 هكتار لإنتاج المحاصيل التجارية، وبعض الصناعات التحويلية وهي موزعة كما يلي:

الجدول رقم 25: العدد الإجمالي للفلاحين المنتجين وعدد الهكتارات لكل فرد

المستعمرات	الأفارقة الفلاحين		
	عدد الأفارقة	عدد الهكتارات	عدد الهكتارات لكل فرد
المارتنيك	60585	51505	1,18
غوادالوب	85211	61350	1,39
غويانا الفرنسية	16422	15081	1,09
بوربون	69186	79667	0,87
المجموع	**231404**	**207603**	**4,52**

المصدر المعتمد:

ALEX. MOREAU DE JONNES, **Recherches statistiques de l'esclavage colonial et sur les moyens de le supprimer,** p 14-51

جدول رقم 26: إحصائيات حول كمية وأسعار منتجات الأفارقة بالعالم الجديد عام 1835م						
		المارتنيك	غوادالوب	غويانا الفرنسية	بوربون	المجموع
السكر	الكمية بالكلغ	30600000	36500100	2422800	23384100	92907000
	السعر بالفرنك	16830000	20075000	1332500	12861200	51098700
شراب مسكر	الكمية اللتر	6630000	6506000	583000	1658800	15377800
	السعر بالفرنك	1657500	1626500	70167	364936	3719103
تافيا TAFIA	الكمية اللتر	2000000	2158000	289000	535842	4982842
	السعر بالفرنك	760000	798460	136150	225051	1919661
القهوة	الكمية كلغ	800000	1004372	42000	928200	2774572
	السعر بالفرنك	1600000	2008744	69604	1856400	5534748
القطن	الكمية بالكلغ	15000	80464	280000		375464
	السعر بالفرنك	22500	120696	504000		647196
كاكاو	الكمية بالكلغ	156000	28021	25000	10000	219021
	السعر بالفرنك	234000	56000	25000	15000	330000
Roucou	الكمية بالكلغ			313000		313000
	السعر بالفرنك			782000		782000
القرنفل	الكمية بالكلغ			81000	193500	274500
	السعر بالفرنك			162000	314000	476000
أغذية عامة	الكمية بالكلغ	13389	13041	4251	41293	71974
	السعر بالفرنك	3218000	3200000	2471400	2406250	11295650
الكمية الإجمالية						117296173
السعر الإجمالي						75803058

المصدر المعتمد:

- **Alex. Moreau De Jonnes, Recherches statistiques de l'esclavage colonial et sur les moyens de le supprimer,** p 14-51

من خلال هذا الجدول أخذنا فكرة عامة عن أهم منتجات العبيد بالعالم الجديد، وما كانت تُحققه فرنسا من أرباح من هذه المنتجات، إذ كانت تنتج هذه المستعمرات سنويا ما قيمته: 117.296.173 قنطار مقابل؛ 75.803.058 جنيه إسترليني، هذه الأرباح تُوجه مباشرة إلى فرنسا، لأن معظم عوامل الإنتاج في جزر الأنتيل تابعة للعاصمة الاستعمارية، ونسبة 90% من هذه المنتجات كانت بأيادٍ افريقية، وبالتالي عائداتها تعود إليها، ولا تُساهم في التنمية الداخلية لهذه المستعمرات.

ب. مصافي السكر في جزر الأنتيل:

تُعتبر مسألة تحويل مادة السكر في جزر الأنتيل؛ من المسائل التي شغلت الساسة الفرنسيين في النصف الثاني من القرن السابع عشر، حيث كان في طليعة النضال السيد كولبير الذي عمل جاهدا على الإطاحة بالهولنديين وتنظيم هذه التجارة لصالح فرنسا.

ففي اللحظة التي وصل فيها كولبير إلى السلطة، بدأ يهتم بشؤون البحرية والمستعمرات، حيث كانت الجزر الفرنسية الأمريكية، مستعمرات متطورة ومكتظة بالسكان؛ أكثر بكثير من باقي مستعمراتها بالأمريكيتين وسواحل غرب إفريقيا.

هذا التطور كان نتيجة جهود وتضحيات شركة جزر أمريكا في عام 1635م، التي قدّمها ريشيليو في سبيل احتلال المناطق الصالحة لزراعة المحاصيل التجارية، لاسيما زراعة قصب السكر والقطن، فكان مشروع إنشاء مصافي السكر بجزر الأنتيل، من بين المشاريع التي اهتمت بها فرنسا بدل نقل قصب السكر خاما[1].

أولى خطواته؛ قام بجمع الشركات في شركة كبيرة، وهي شركة الهند الغربية في ماي 1664م، حيث تخضع جميع جزر الأنتيل لها ومناطق أخرى من أمريكا الشمالية والجنوبية، وكل ساحل إفريقيا من الرأس الأخضر إلى رأس الرجاء الصالح، والغرض الرئيسي من ضم جميع الأرضي للشركة سواء بإفريقيا أو الأمريكيتين، جعل من الشركة سلاحا قويا في يد المملكة الفرنسية، أين تجتمع كل ممتلكات فرنسا في يد شركة واحدة، تعمل على نزع الهيمنة الهولندية على تجارة الجزر لصالح المملكة الفرنسية[2].

بهذا شرع كولبير في إنشاء المصافي بفرنسا، لاسيما في المناطق القريبة من الموانئ التي تمارس التجارة مع موانئ المزارع الخمس الكبرى في جزر الأنتيل: بودور، غوادالوب، غويانا الفرنسية، المارتنيك، سانت دومينيك، مع موانئ فرنسا في: روان، لاروشيل، بوردو، سومور، أنجرز وأورليانز، وبشكل خاص في نانت والتي تستفيد بنسبة كبيرة من هذه التجارة كونها تنسب إليها شركة الهند الغربية.

سرعان ما شهدت بعض المصافي في مرسيليا ودنكيرك، مساهمة فعّالة في تصدير السكر بكثرة إلى إيطاليا وألمانيا، لكن تبقى كل من بوردو، نانت، لاروشيل وروان هي المراكز الرئيسية لهذا النشاط التجاري، حيث وصل عدد المصافي في فرنسا عام 1683م إلى 34 مصفاة وهي موزعة كما يلي:

---

(1). Plissonneau-Duquène, **Un essai de contingentement d'importation au XVIIe siècle : (Épisode de la lutte entre raffineries coloniales et métropolitaines)**, Thèse pour le doctorat, Faculté de droit , Université de Paris , Anée 1935, p 10-11.

(2). Ibid, p 14-15.

الجدول رقم 27: مصافي السكر في فرنسا عام 1682م					
المناطق التي أنشأت فيها المصافي	عدد المصافي	الكمية المنفقة من السكر الخام في كل مصفاة بالقنطار	المناطق التي أنشأت فيها المصافي	عدد المصافي	الكمية المنفقة من السكر الخام في كل مصفاة بالقنطار
دانكورك (Dunkerque)	2	1500000	أورليان (Orléans)	2	800000
ديبب (Dieppe)	1	500000	لاروشال (La Rochelle)	4	2400000
روان (Rouen)	8	4500000	بوردو (Bordeaux)	3	2000000
نانت (Nantes)	3	2000000	تولوز (Toulouse)	1	400000
سومور (Saumur)	1	800000	مرسيليا (Marseille)	2	1200000
أنجيرس (Angers)	1	800000	مصافي المستعمرات	5	3000000
تورس (Tours)	1	500000			
المجموع	34مصفاة				20400000

المرجع المعتمد:

Plissonneau-Duquène, **Un essai de contingentement d'importation au XVIIe siècle: (Épisode de la lutte entre raffineries coloniales et métropolitaines.)**, p 36.

لكون فرنسا في البداية اقتصرت فقط على استيراد السكر الخام من مستعمراتها بالجزر، في المقابل كانت المستعمرات الزراعية بالجزر تقتصر علاقتها مع فرنسا فقط، فكانت فرنسا سوقه الوحيد الذي يتعاملون معه، حتى عام 1664م كانت هناك تعريفة لحماية السكر الاستعماري، حيث تم دفع 4 جنيهات لقنطار السكر الخام، من ناحية أخرى تم فرض ضريبة على السكريات الأجنبية، المكررة التي كانت تتنافس مع مصافي التكرير في المملكة، عند دخولها إلى فرنسا بمعدل 151 جنيها للقنطار.

في التعريفة التي تلت عام 1665م، تم زيادة الرسوم المفروضة على السكر الأجنبي المكرر؛ حيث وصل إلى 221 جنيه لكل 10 سول للقنطار، يبدو أن هذا الإجراء كان يستهدف حصريًا المصافي في هولندا. كما تمّ فرض ضرائب على الفئات الأخرى من السكريات المبيضة، التي يمكن توصيلها مباشرة إلى الاستهلاك إلى حدّ أقل: 151 جنيه للسكر البني البرازيلي[1].

في العام التالي؛ جاء قرار من مجلس الدولة لتخفيض الضريبة المفروضة على السكريات الخام للمستعمرات، لكن هذا التخفيض لم يدم طويلا فتم إلغاؤها عام 1667م، ليُعاد تفعيلها وفقا لمرسوم 10 ديسمبر 1670م، لهدف تشجيع تصدير السكريات المكررة فقط.

(1). Plissonneau-Duquène, Ibid, p 23.

لكن الحصار الذي فُرض على تصدير قصب السكر لفرنسا فقط دون غيرها من الدول، خوفًا من الترويج لمصافي هولندا، بعد تأمل طويل وبحث لإيجاد حلول تمّ الإقرار على إنشاء مصافٍ بالجزر لإنتاج السكر الأبيض واستهلاكه محليا أو تصديره.

لهذا السبب انتقل السيد باتوليت(Patoulet) إلى جزر الهند الغربية عام 1679م، وكان أول من أنشأ مصافي الاستعمار في جزر الهند الغربية، لكن هناك إشارات إلى أن قرار كولبير كان أقدم بكثير يعود لعام 1667م، عندما أنشأ مدير شركة الهند الغربية والمقيم في كاين (Caen) السيد كلود جيستون(Claude Gueston) مصفاة في غوادلوب، على الأرجح أن إنشاء المصافي كان ابتداء من عام 1667م، وذلك إذا رجعنا إلى أحداث الحملات الاحتجاجية التي قادها أصحاب مصافي المستعمرة ضد مصافي العاصمة الاستعمارية سنة 1679م.

في عام 1670م؛ كان الحاكم العام دي باس(De Baas) مهتمًا كثيرا بمحاولات ر. ب. بريون (R. P. Brion)، القائد الأعلى لليسوعيين الذين بدؤوا في تكرير السكر في المارتينيك[1]، حيث راسل دي باس كولبير يطلب منه تزويد الجزر بعدة مصافي، وشرح له أنه من المهم إقناع المزارعين في الجزر بهذه الصناعة، وبهذا عملت شركة الهند الغربية على إحضار عاملين من فرنسا، في مجال التكرير مع كل التعليمات والأدوات اللازمة لتعليم العمال، في كيفية تكرير السكر أو على الأقل لتحويله إلى كاساديون بيضاء[2] .

مع حلول عام 1682م؛ أُصدر قرار في: 18 أفريل 1682م، من شأنه تأسيس عدد كبير من المصافي في الجزر المذكورة وفعل ما بوسعهم لتثبيت هذه المصافي، والسؤال المطروح: لماذا هذا التغيير؟ وماذا حدث؟.

كان هذا ببساطة؛ نتيجة لحملة الاحتجاج القوية من قبل مصافي المستعمرة ضد مصافي العاصمة، التي لقيت صداها عند باتوليت عام 1679م، بسبب الحصر التجاري بين العاصمة والمستعمرات المنتجة للسكر، كانت شركات التكرير الكبرى تحتكر شراء السكر الخام من الجزر بسعر منخفض، في حين كانت مصافي المستعمرات تعاني من انخفاض بنسبة الثلثين في حقوق المزارع والشحن والبحرية والتركيز الصناعي والتجاري، مما أدى إلى تراجع المزارعين الصغار وهجرة سكان الجزر، الأمر الذي دفع بهم لمضاعفة الاحتجاجات لدى كولبير.

---

(1). Plissonneau-Duquène, Ibid, p 29.

(2). Ibid, p 31.

في ظل كل هذه المظالم التي يتعرض لها أصحاب المزارع والمصافي، لاسيما المنافسة القاتلة بين مصافي العاصمة ومصافي المستعمرات، تمّ الاستجابة لمطالب السكان، لأن تكاليف إنتاج السكر في الجزر أرخص من العاصمة، بسبب أن المصافي في الجزر تعمل في أي وقت نتيجة مناخها المعتدل، إضافة إلى أن إنتاجه في الجزر لا يحتاج إلى أجرة الشحن والنقل، أضف إلى ذلك توّفر العمالة الإفريقية التي تساهم في رفع الإنتاج دون أي مقابل مالي تنفقه، لهذه الأسباب كلها تمّ تخفيض نسبة الإنتاج بمصافي المدن الكبرى بالعاصمة وتحويلها للجزر.

هنا تمّ إجبار العديد من مصافي المدن الكبرى على التوقف، ففي روان تم توقيف العديد من المصافي؛ من اثني عشرة مصفاة بقيت ثمانية أو تسع مصافٍ، وفي لاروشيل؛ تم تقليص العدد من خمس مصافٍ إلى ثلاث مصافٍ، وفي بوردو؛ تم توقيف مصفاة واحدة من أصل ثلاث مصافٍ.

لكن سرعان ما تغيّر الوضع؛ لكون المصافي الهولندية لم تتراجع من جهة، ومن جهة أخرى أدرك كولبير أن هذا العمل يتنافى والمصالح العامة للمصافي في العاصمة، ولا يمكن أن تنافسها مصافي المستعمرات، وهنا قّرر قمع شركة الهند الغربية بعد أن فعل كل شيء لتنظيمها، ضحى عمدا بالمصافي الاستعمارية بمجرد أن اعتقد أنها تتعارض مع مصالح المتروبوليين، رغم كل التشجيع الذي قدّمه لإقامة تلك المصانع.

كان الغرض من إنشاء المصافي في المستعمرات، لهدف شن الحرب الاقتصادية على هولندا، لكن ما إن أحس الفرنسيون بخطر منافسة هذه المصافي، على الصناعة المماثلة في البلد الأم، قاموا بدحضها من الوجود[1].

لهذه الأسباب تمّ إنشاء خمس مصافٍ فقط؛ 3 في الماريتيك و2 في غوادلوب، كما تم تحديد كمية الإنتاج بهذه المصافي، يمكن توزيع ملايين السكريات المكررة المقترحة لمصافي الجزر على النحو التالي:

- مصافي المرتنيك: 300.000 في المصفاة موياج (Mouillage) ؛ 200.000 في بور سانت بيير (Bourg St-Pierre)؛ 000.100 في بريشور (Prêcheur).
- مصافي غوادلوب: 200.000 في سيور جيستون(Gueston sieur)؛ 200.000 في بييف (Baillif).

---

[1]. Plissonneau-Duquène, Ibid, p 38-41

3. التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في جزر الهند الغربية وسواحل إفريقيا الغربية:

لقد كان القرن الثامن عشر هو العصر الذهبي لرخاء جزر الهند الغربية، فكانت هي المورد الرئيسي لفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية، وأهم المراكز الإنتاجية لفرنسا كانت؛ سانت دومينيغو، المارتنيك، غوادلوب، غويانا الفرنسية وبوربون، حيث كانت تزرع هناك أهم المحاصيل التجارية مثل: البن، القطن، النيلة والتبغ، ويبقى إنتاج السكّر السلعة الأكثر أهمية، نظرا لتزايد الطلب عليه في أوروبا بعد زيادة استهلاك القهوة والشاي.

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ تمّ إجراء أكبر تجارة استعمارية بجزر الأنتيل، نتيجة للتطورات الكبيرة في مجال زراعة قصب السكر، القهوة، النيلة والقطن، هذا التطور صاحبه تزايد مطرد في تجارة الرقيق عبر سواحل الأطلنطي، فكانت جزر غوادلوب، المارتنيك وسانت دومينيغو وغويانا الفرنسية تعجّ بالأفارقة أكثر من باقي المستعمرات، حيث صنعت فرنسا الثروة من هذه الجزر، فكانت جزر أمريكا تُرسل سنويا إلى فرنسا ما يُقدّر 185 مليون سلعة؛ السكر والقهوة؛ 134 مليون، القطن؛ 26 مليون، النيلة؛11 مليون، الكاكاو والزنجبيل؛ 10 مليون، وتستورد الجزر من العاصمة ما يُقدر بـ 78 مليون من السلع؛ البضائع المصنعة (42 مليون)؛ منها المواد الغذائية، النبيذ والمشروبات الروحية (36 مليون)[1].

إلا أن تجارة الرقيق هي التي أَثرت فرنسا، فعملية واحدة إلى سواحل المحيط الأطلسي لتجارة الرقيق تُساوي ست رحلات إلى جزر الهند الغربية، هذه التجارة أغنت العديد من مالكي سفن لوهافر، بوردو ونانت، لذلك عندما أُثيرت مسألة تحرير العبيد عام 1789م، من قبل أنصار الأفكار المناهضة لتجارة الرقيق، فإن أصحاب السفن وأرباب العمل بالمستعمرات، قد انتابهم قلق شديد إزاء هذه المسألة، حيث أعلنت غرفة التجارة في بوردو تعليمات لنوابها في مجال التجارة بما يلي: " **تحتاج فرنسا إلى مستعمراتها لدعم تجارتها، وبالتالي فهي تحتاج للعبيد لجعل الزراعة تزدهر في هذا الجزء من العالم، إلى غاية أن يتم العثور على وسيلة أخرى لتزويدها**[2]".

في بداية عهد لويس الخامس عشر (1715م)؛ قُدّرت الواردات بنحو 93 مليون دولار والصادرات 122 مليون دولار، وبحلول منتصف القرن كان هناك بالفعل تقدّم ملحوظ في التجارة الخارجية أين بلغت أكثر من 600 مليون دولار، لكن خلال حرب السنوات السبع (1756-

---

(1). Henri Sée, **La France économique et sociale au XIIIe siècle**, Librairie Armand Colin, Paris, E1, 1925, p .104-106.

(2). Ibid, p .104-106.

1763م) تعرضت التجارة إلى أزمة خطيرة جعلها تُسجّل عجزا في ميزانها التجاري، لكن بعد عقد السلام بين فرنسا وانجلترا عام 1763م نشطت تجارتها، حيث بلغت صادرات فرنسا ما بين عامي (1764-1776م)؛ 725 مليون دولار، وبين عامي (1777-1783م)؛ 683 مليون دولار، وما بين (1784-1788م)؛ 1.061 مليون دولار.

يُقدّر تشابتال(Chaptal)، صادرات فرنسا عام 1789م بـ : 438.477.000 فرنك، أما الواردات فقدّرها بـ : 634.365.000 فرنك، مع العلم أن القيمة 250 مليون من السلع هي من المستعمرات الفرنسية، وبالتالي فإن صافي الواردات قُدر بـ 115.000.634 فرنك، إذ تستورد فرنسا بشكل أساسي المواد الخام لصناعة الغزل والنسيج والسلع الاستعمارية، أما صادراتها هي أساسا المنتجات المصنعة مثل؛ النبيذ خاصة والحرير والتبغ وباقي المنتجات المصنّعة، وقد لاحظ تشابتال أن التجارة مع جزر الهند الغربية كانت ذات أهمية قُصوى، فقد نتجت عنها أرباحٍ كبيرة أكثر من تجارتها مع باقي المناطق[1].

هذا التقدم في المعاملات التجارية؛ كان له تأثير واضح على التنمية الصناعية، هذه الظاهرة الاقتصادية التي تجلّت في فرنسا وانجلترا على حدّ سواء، وعليه بدأ استخدام رأس المال المتراكم بواسطة التجارة البحرية والاستعمارية الكبيرة في المؤسسات الصناعية، وبالتالي تشهد فرنسا بُزوغ فجر الثورة الصناعية الأولية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

على ما يبدو من خلال جميع الأرقام التجارية التي ذكرناها للفترة الممتدة ما بين (1716-1789م)، فإن التجارة الخارجية لفرنسا قد تضاعفت إلى أربعة أضعاف، لكن ما يهمّنا من هذه التجارة هي التجارة الفرنسية مع جزر الأنتيل وسواحل إفريقيا الغربية، ومقارنتها مع تجارتها لتقييم الوضع الاقتصادي لإفريقيا الغربية.

نعتقد أن أحسن طريقة يُفضّلها الاقتصاديون لدراسة هذه الحالة؛ هي التعرض لدراسة ميزان المدفوعات والميزان التجاري لأنهما المعياران الرئيسيان لتحليل اقتصاد بلد معين، مع العلم أن ميزان المدفوعات أشمل من الميزان التجاري، لأنه يتناول كافة العمليات التجارية وحركة رُؤوس الأموال، إلا أن افتقارنا لمعطيات الأول، يجعلنا نقتصر على معالجة الميزان التجاري لفرنسا مع مستعمراتها في سواحل إفريقيا الغربية وجزر الأنتيل، خلال فترة تجارة الرقيق ما بين (1571-1835م).

---

(1). Henri Sée, Ibid, p 108-109 .

ما يجب أن نتطرق إليه؛ حسب ما أشار إليه ليفاسور أن البيانات الإحصائية التي تتعلق بالتجارة الفرنسية في حقيقة الأمر غير مكتملة وغير منتظمة قبل عام 1716م، حيث بادر السيد داجوسو الذي كان مسؤولاً عن التجارة في إدارة بونتشارفرين (Pontcharfrain)، بطلب وضع جداول تفصيلية للاستيراد والتصدير سنويًا عام 1693م ؛ كما أعطى تعليمات لموظّفي الجمارك، بأن تُرسل له كل ثلاثة أشهر إحصائيات حول صادرات وواردات فرنسا وكان هذا ابتداء من سنة 1700م.

كما اهتم مجلس التجارة؛ بإنشاء مكتب يُشرف عليه الجنرال ڤرندفال (Grandval)؛ نتيجة الاحتكاك المستمر بين الفرنسيين والإنجليز التي تمتلك وثائق إحصائية حول التجارة الإنجليزية، الأمر الذي دفع الفرنسيين للاهتمام بهذا النوع من الأعمال، والتي أسفرت عن وضع تقارير سنوية للتجارة الفرنسية من قبل ڤرندفال عام 1716م .

تضمّنت هذه التقارير التجارة الفرنسية مع الدول الأوروبية ومستعمرات فرنسا، وكذا تجارتها مع الشرق الأقصى، لكن إحصائيات هذه الأجزاء البعيدة لاسيما في القارة الآسيوية، لم يتم جمعها وجدولتها دائمًا كما هو مطلوب، أضف إلى ذلك عدم صدقية الأرقام، لذلك تمّ اعتماد فقط ما تمّ توفيره من قبل غرف التجارة.

مع العلم أنه حتى عام 1716م؛ بالكاد خرجت فرنسا من الأزمة الطويلة والكارثية التي انتهت مع عهد لويس الرابع عشر، وبالتالي فإن الفترة الموالية شهدت تطورا ملحوظا، لاسيما النصف الثاني من القرن الثامن عشر الذي شهد تنمية زراعية وصناعية وتجارية لفرنسا[1]، هذا الرأي يتوافق مع ما ذكره أرنولد؛ بأن هذه المناطق لم تحرز تقدّما إلا في عهد لويس الخامس عشر[2]، والإحصائيات التي قدّمها ما بين (1716-1788م) تكشف لنا حقيقة الأمر.

للكشف عن النتائج المدمّرة لاقتصاد إفريقيا الغربية بسبب تجارة الرقيق، وكيف ساهم هؤلاء في تنمية الاقتصاد الفرنسي على حساب الإنتاج المحلي، ارتأينا إدراج هذه الإحصائيات خلال فترة الاتجار بالبشر، والقيام بجملة من العمليات الحسابية التي من شأنها تُوضّح هذه المسألة، من خلال الأرقام التي توصّلنا إليها.

لكون الإحصائيات التي بين أيدينا غير مكتملة، اعتمدنا على إحصائيات مجلة الجمعية الإحصائية لباريس (Journal de la société statistique de Paris)، التي قدّم فيها

---

(1). E. Levasseur, **"Aperçu des résultats de la statistique compare du commerce extérieur"**, Journal de la sosiété statistique de Paris, T47, Pairs, 1906, p 85.

(2). Arnould, Op.Cit, p 303.

ليفاسور مقالا يعرض فيه نظرة عامة على نتائج إحصاءات مقارنة للتجارة الخارجية الفرنسية، ما بين (1716–1905م)، من خلال هذه الإحصائيات استخرجنا صادرات جزر الأنتيل على وجه التقريب، تماشيا مع الفترات التاريخية للتجارة الفرنسية وتحولاتها.

لمعرفة مجموع الإرباح التي حققتها فرنسا خلال هذه الفترة، قمنا بجملة من الحسابات كما يلي:

أولا: قمنا بحساب الميزان التجاري الأولي لفرنسا لنفترض أن الرموز؛

β_{f1} : الميزان التجاري لفرنسا،

Ex_f: صادرات فرنسا،

Im_f: واردات فرنسا.

$$\beta_{f1} = Ex_f - Im_f$$

ثانيا: قمنا بحساب الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارة الرقيق لنفترض أن الرموز ؛

Pf_{st} : الأرباح الفرنسية من تجارة الرقيق،

Sp_{wa} : أسعار الرقيق على سواحل إفريقيا الغربية،

Sp_{ant} : أسعار الرقيق في جزر الأنتيل.

$$Pf_{st} = Sp_{ant} - Sp_{wa}$$

ثالثا: قمنا بحساب مجموع الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارة الرقيق ومنتجاتهم بجزر الأنتيل؛

Tp_f : مجموع الأرباح الفرنسية.

Ex_{ant}: صادرات جزر الأنتيل.

$$Tp_f = Ex_{ant} + Pf_{ts}$$

رابعا: قمنا بحساب مجموع الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارتها الخارجية عامة؛

Tp_{ft}: مجموع الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارتها الخارجية

$$Tp_{ft} = \beta_{f1} + Tp_f$$

خامسا: قمنا باقتطاع الرسوم السنوية؛

∂f_f : الرسوم السنوية المقتطعة من التجارة الفرنسية؛

Tp_f : مجموع الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارة الرقيق والعمالة الإفريقية.

$p_{5\%}$: النسبة المئوية المقتطعة المقدرة بنسبة 5% .

$$\partial f_f = (Tp_f * p_{5\%})/100$$

سادسا: قمنا بخصم تكاليف نقل العبيد من سواحل غرب إفريقيا إلى العالم الجديد؛

Tf : تكاليف النقل،

ps_{50}: سعر نقل العبيد،

ts : مجموع العبيد الذي وصل إلى الأمريكيتين.

$$Tf = ts * ps_{50}$$

سابعا: قمنا بطرح تكاليف النقل والرسوم السنوية من مجموع الأرباح التي حققتها تجارة الرقيق وصادرات جزر الأنتيل، لمعرفة ما حققته فرنسا من صافي الأرباح وأعطينا له الرمز؛

Pft_{f}: صافي الأرباح من التجارة الخارجية لفرنسا (*Profits from foreign trade*).

$$Pft_f = \partial f_f - Tf$$

لمعرفة ما خسرته إفريقيا الغربية لقاء هذه التجارة البشرية، تعيّن أن العدد الإجمالي الذي رُحّل من قبل السفن الفرنسية من غرب إفريقيا يقارب الضّعف ممّا رُحّل من وسط، شرق وجنوب إفريقيا، لذا يُفترض أن الناتج المصدر من منتجات جزر الأنتيل لرقيق غرب إفريقيا، كان بنسبة 65% مقابل 35% لسكان وسط وشرق وجنوب إفريقيا، على هذا الأساس قُمنا بجملة من الحسابات لاستخلاص الكمية المنتجة من قبل رقيق إفريقيا الغربية في جزر الأنتيل كما يلي؛

Ex_{ant} : صادرات جزر الأنتيل،

$Ex_{\mathrm{s.A.O}}$: صادرات رقيق إفريقيا الغربية من جزر الأنتيل،

Pf_{st} : الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارة الرقيق لإفريقيا الغربية،

Tl_{wa}: مجموع ما خسرته إفريقيا الغربية (*The total loss of West Africa*)، وفقا للصيغة الرياضية التالية:

$$Ex_{\mathrm{s.A.O}} = \sum(\mathrm{Ex_{ant}} \div 3) - \mathrm{Ex_{ant}}$$

$$Tl_{wa} = Ex_{s.A.O} + Pf_{st}$$

انطلاقا من هذه العمليات الحسابية توصّلنا إلى النتائج التي تظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم 28: التجارة الفرنسية مع مستعمراتها في جزر الأنتيل وسواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1571-1835م)
العملة المعتمدة ما بين (1700-1789م) هي بالجنيه الإسترليني
العملة المعتمدة ما بين (1790-1835م) هي بالفرنك الفرنسي

الميزان التجاري الأولي من التجارة الخارجية الفرنسية مع أوروبا وبقية العالم

السنوات	مع أوروبا		مع باقي دول العالم		صادرات جزر الأنتيل	الميزان التجاري الأولي لفرنسا
	الصادرات	الواردات	صادرات	واردات		
1700-1571	؟	؟	؟	؟	؟	؟
1715-1701	122 000 000		93 000 000		31 000 000	(+)29000000
1755-1716	940 200 000	590 200 000	259 000 000	360 900 000	180 450 000	(+)248100000
1763-1756	110 900 000	133 700 000	40 900 000	38 000 000	19 00 000	(-)19900000
1789-1764	1 400 400 438	1 029 400 634	327 600 000	702 300 000	526 725 000	(-)3700196
1796-1790	803 000 000		929 000 000		77 746 154	(-)126000000
1835-1797	17 784 000 000		16 587 000 000		3 032 100 000	(+)1197000000
المجموع					**3 867 021 154**	**1 324 499 804**

السنوات	التجارة الفرنسية للرقيق مع غرب إفريقيا				
	عدد الرقيق عند الصعود	أسعارهم في إفريقيا	عدد الرقيق عند النزول	أسعارهم بالجزر	الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارة الرقيق
1700-1571	35 044	3 065 460	26 968	4 714 080	1 648 620
1715-1701	51 261	7 689 150	37 897	11 369 100	3 679 950
1755-1716	288 362	115 344 800	237 689	237 689 000	122 344 200
1763-1756	4 661	1 864 400	3 867	3 867 000	2 002 600
1789-1764	238 149	95 259 600	196 566	235 152 200	139 892 600
1796-1790	54 283	20 994 600	45 376	57 073 600	36 079 000
1835-1797	183 977	73 590 800	159 093	159 093 000	85 502 200
المجموع	**855 737**	**317 808 810**	**707 456**	**708 957 980**	**391 149 170**

السنوات	التجارة الفرنسية للرقيق مع وسط، شرق وجنوب إفريقيا					مجموع الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارة الرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء
	عدد الرقيق عند الصعود	أسعارهم في إفريقيا	عدد الرقيق عند النزول	أسعارهم بالجزر	الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارة الرقيق	
1700-1571	3 460	311 400	2 282	410 760	99 360	1 747 980
1715-1701	5 994	899 100	4 472	1 341 600	442 500	4 122 450
1755-1716	125 448	50 179 200	108 669	108 669 000	58 489 800	180 834 000
1763-1756	5 473	2 189 200	5 138	5 138 000	2 948 800	4 951 400
1789-1764	292 279	116 911 600	257 116	301 778 500	84 866 900	324 759 500
1796-1790	72 996	27 851 800	62 283	76 922 600	(+)49 070 800	85 149 800

1835-1797	20 129	8 030 200	17 552	17 512 800	(+)9 482 600	94 984 800
المجموع	525 779	206 372 500	457 512	511 773 260	305 400 760	696 549 930

السنوات	الخسائر الاقتصادية لغرب إفريقيا مع فرنسا	الخسائر الاقتصادية لوسط وشرق وجنوب إفريقيا مع فرنسا	الأرباح التي حققتها فرنسا تجارة الرقيق والعمالة الإفريقية	الميزان التجاري لفرنسا النهائي
	الميزان التجاري النهائي لفرنسا من التجارة الخارجية عامة خلال فترة تجارة الرقيق			
1700-1571	1 648 620	99 360	1 747 980	(+)1 747 980
1715-1701	30 804 950	4 317 500	35 122 450	(+)64 122 450
1755-1716	242 644 200	118 639 800	361 284 000	(+)609 384 000
1763-1756	14 669 267	9 282 133	23 951 400	(+)4 051 400
1789-1764	491 042 600	360 441 900	851 484 500	(+)847 784 304
1796-1790	87 909 769	74 986 185	162 895 954	(+)36 895 954
1835-1797	2 106 902 200	1 020 182 600	3 127 084 800	(+)4 324 084 800
المجموع	2 975 621 606	1 587 949 478	4 563 571 084	5 888 070 888

صافي الأرباح للتجارة الفرنسية بين مستعمراتها في جزر الأنتيل وإفريقيا جنوب الصحراء	
الخصوم من الرسوم السنوية 5 %	228 178 554
تكاليف النقل 50 جنيه بالنسبة للعبيد	58 248 400
مجموع الأرباح الفرنسية من تجارة الرقيق وصادرات جزر الأنتيل	4 277 144 130
مجموع ما خسره وسط، شرق وجنوب إفريقيا بفعل تجارة الرقيق	1 587 949 478
مجموع ما خسرته إفريقيا الغربية بفعل تجارة البشر	2 975 621 606

من خلال هذا الجدول الذي حدّدنا فيه حجم التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في جزر الأنتيل وإفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1571-1835م)؛ سجّلنا ملاحظة مهمّة جدا وهي؛ أن التجارة الخارجية لفرنسا في القرن الثامن عشر، قد أخذت تتزايد منذ عهد لويس الخامس عشر عام 1716م، بفعل مضاعفة عملية تجارة الرقيق، وبالتالي فإن التزايد المطرد للرقيق عبر سواحل إفريقيا جنوب الصحراء، قد صاحبه تزايد المنتجات الفلاحية في جزر الأنتيل التي تعود عائداتها لفرنسا الأم، والعكس صحيح أثناء تضاؤل تصدير الرقيق خلال فترة حرب السبع سنوات (1756-1763م)، وفترة الحرب مع إنجلترا وإلغاء تجارة الرقيق (1793-1802م).

لقد حقق الميزان التجاري لفرنسا فائضا ما بين (1571-1700م) ما قيمته؛ 1.747.980 (+) جنيه إسترليني منها؛ 99.360 جنيه استرليني من تجارة الرقيق من وسط، شرق وجنوب إفريقيا و1.648.620 جنيه من إفريقيا الغربية.

هذه الأرباح كانت نتاج ترحيل 504.38 عبدا (35.044 من غ إ) خلال 129 سنة من تجارة الرقيق، في المقابل سجّلت التجارة الأطلسية تراجعا في النمو الديموغرافي لإفريقيا الغربية بنسبة 4,15%.

في حين سجّل الميزان التجاري للتجارة الخارجية الفرنسية عامة خلال 15 سنة ما بين (1701-1715م) ما قيمته: 64.122.450 (+) جنيه استرليني منها؛ 35.122.450 جنيه من تجارة الرقيق وصادرات جزر الأنتيل لأبناء إفريقيا جنوب الصحراء؛ 4.317.500 جنيه من و.ش.ج إ بنسبة 12% و30.804.950 جنيه من غ.إ بنسبة 88%، أين ساهمت إفريقيا جنوب الصحراء في تحقيق أرباح لفرنسا بنسبة 55% من مجموع التجارة الخارجية الفرنسية، منها؛ (7% من و.ش.ج إ/48% من غ.إ)، في حين خسرت هذه المناطق ذات القيمة الإنتاجية والتصديرية بسبب ترحيل القوة الإنتاجية والاقتصادية للمنطقة قدرت بـ؛ 57.255 عبدا منها (994.5 عبد من و.ش.ج إ/ 51.261 عبدا من غ إ).

مع بداية عهد لويس الخامس عشر؛ تشهد التجارة الخارجية الفرنسية انتعاشا بفعل مضاعفة ترحيل أبناء إفريقيا جنوب الصحراء إلى جزر الأنتيل التي أَثْرت فرنسا، حيث سجّل ميزانها التجاري قبل حرب السبع سنوات ما بين (1716-1755م) فائضا يعادل ثلاثة أضعاف تجارتها مع بدايات القرن الثامن عشر، قُدرت بقيمة؛ 609.384.000 (+) جنيه إسترليني من أصل : 361.284. 000 جنيه إسترليني نتاج تجارة الرقيق وصادرات جزر الأنتيل منها؛ 118.639.800 جنيه من و.ش.ج.إ أي بنسبة (33%) و242.644.200 جنيه من غ.إ أي بنسبة (67%)، أي أن إفريقيا جنوب الصحراء كانت مساهمتها في التجارة الفرنسية تقدر بنسبة 46% منها؛ (15% من و.ش.ج.إ/ 31% من غ.إ)، نتاج ترحيل أزيد من؛ 413.810 عبدا (125.448 عبدا من و.ش.ج.إ/ 288.362 عبدا من غ إ).

هذه النتائج في مضاعفة عمليتي التصدير والاستيراد لابد أن تكون لها منطلقات مدروسة؛ ففي ظل التوسع الاقتصادي في القرن الثامن عشر، لم يعد يستوعب قيود السياسة التجارية القديمة (المركنتلية (Mercantilist)[1])، لذلك نادى مجموعة من المفكرين إلى تبنّي المذهب الاقتصادي

---

[1]. **المدرسة المركنتلية(المذهب التجاري):** ظهرت مع بدايات عصر النهضة في القرن السابع عشر ، إذ تعتمد هذه المدرسة على أن أساس الاقتصاد هو الثروة المعدنية النفيسة وأن مكانة الفرد لا تتبع من خلال الطبقة التي ينتمي إليها، بقدر ما تتبع من المال الذي يمتلكه، لذلك على الدولة إن تؤمّن له كل ما يحتاجه لتسهيل حصوله على المعادن. **ينظر:**

- طلال حامد خليل، "**المرتكزات الفكرية لليبيرالية(دراسة نقدية)**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016، ص 157-158.

الجديد، الذي يدعو إلى الحرية التجارية والصناعية، من المؤكد أن التّحولات الصناعية كانت نتيجة بزوغ أفكار جديدة حوالي منتصف القرن الثامن عشر، التي تدعّم في المقام الأول قضية الحرية التجارية والصناعية من قبل فنسنت دي غورني (Vincent de Gournay)، الذي كان مراقبا لمساوئ النظام القديم من خلال نظام الشركات، واللوائح التنظيمية والامتيازات والاحتكارات التي كانت عائقا أمام الإنتاج والاستهلاك[1].

لذلك كانوا يرون أنه من الضروري تحرير الإنتاج الصناعي من جميع العقبات، كما قام جورناي بنشر دعاية فعّالة لإلغاء الشركات وقمع اللوائح، عند هذا الحد تمّ التخفيف من تطبيق اللوائح ونظام الاحتكارات، كما أصبحت مكاتب التجارة لا تمنح امتيازات حصرية.

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أصبحت التجارة الفرنسية يسيّرها أولائك الذين يمثلون الاتجاه الليبرالي أمثال الاقتصادي فينيست غورني، وتلاميذه مثل ترودين(Trudaine) ، كما ساهم أصحاب المدرسة الفيزيوقراطية [2]، التي أسّسها كويسناي(Quesnay) وتلاميذه تورغوت(Turgot) وكوندياك(Condillac)، في تحرير الاقتصاد من القيود المركنتيلية[3]، وهذا ما شاهدناه مع بدايات عهد لويس الخامس عشر، وسيظهر جليّا مع فترة ما بعد حرب السبع سنوات التي أعاقت المعاملات التجارية الخارجية لفرنسا بصفة عامة.

خلال حرب السبع سنوات (1756-1763م)؛ شهدت التجارة الخارجية الفرنسية تراجعا كبيرا على مستوى التبادل التجاري مع أوروبا وباقي دول العالم، إضافة إلى هذا التراجع فإن نسبة الواردات كانت أعلى من نسبة الصادرات، فعند حسابنا للميزان التجاري لها مع دول أوروبا وباقي العالم، وجدنا أنها سجّلت عجزا في ميزانها التجاري بلغ: 19.900.000 (-) جنيه إسترليني، لكن تجارة الرقيق ومنتجاتهم بجزر الأنتيل المُربحة رغم ضآلتها خلال تلك الفترة، إلا أنها أنقذت ميزانها التجاري المتهاوي فسجّلت فائضا قُدّر بمبلغ: 4.051.400 (+) جنيه من أصل 4.951.400

---

(1). Henri Sée, Op.Cit, p 114.

(2). **الفيزيوقراطية (Physiocratique)**: نشأت في فرنسا خلال القرن الثامن عشر، وقد عرفت بالمدرسة الطبيعية، لاعتقاد مؤيديها بسيادة قوانين الطبيعة وأن النظام يستمد قواعده من العناية الإلهية وليس من البشر، لذلك فإن هذه القوانين يمكنها أن تسري من تلقاء نفسها دون تدخل البشر، وأن الأساس لهذا النظام هو الملكية الفردية والحرية الاقتصادية وشعار الفيزيوقراطيين كان " دعه يعمل دعه يمر" ، وكان من آرائهم أن تكون السلطة مطلقة للملك، تكون مهمته توجيه الأفراد نحو النظام الطبيعي. **ينظر:**

- طلال حامد خليل، المرجع السابق، ص 157-158.

(3). Henri Sée, Op.Cit, p .104-103.

جنيه تمّ ربحه من ترحيل؛ 134.10 عبدا من سواحل إفريقيا جنوب الصحراء، ونافلة القول؛ أنه لولا جزر الانتيل وتجارة الرقيق التي أدرّت عليها بقيمة: 23.951.400 جنيه إسترليني، لانهارت فرنسا اقتصاديا خلال تلك الحرب.

بعد التعافي من هذه الحرب المدمّرة للاقتصاد الفرنسي، نشهد ما حققه النظام الليبرالي الذي كان يدعو إلى الحرية التجارية والصناعية، حيث حقّقت التجارة الفرنسية ما بين (1764-1789م) أكبر رقم في التصدير والاستيراد خلال القرن الثامن عشر، كما بلغت الذروة في تجارة الرقيق، أين سجل ميزانها التجاري فائضا بقيمة: 847.784.304 (+) جنيه استرليني من أصل851.484.500 جنيه استرليني بفضل تجارة الرقيق ومنتجاتهم منها؛(360.441.900 جنيه من و.ش.ج.إ أي بنسبة (43%) و491.042.600 جنيه من غ.إ أي بنسبة (58%)، والذي كما نلاحظ أن هذه القيمة تفوق مجموع الفائض التجاري الفرنسي، الذي في أصله قد سجّل عجزا بقيمة؛ 3.700.196 (-) وبهذا تكون إفريقيا جنوب الصحراء تُسجل فائضا في الميزان التجاري لصالح فرنسا بنسبة تفوق 100%.

هذه المعادلة تستوقفنا؛ لنتذكر ما أشار إليه هنري سي (HENRI SÉE) من أن تجارة الرقيق هي التي أَثْرت فرنسا من خلال قوله: "**عملية واحدة إلى سواحل المحيط الأطلسي لتجارة الرقيق تساوي ست رحلات إلى جزر الهند الغربية، هذه التجارة التي أغنت العديد من مالكي سفن لوهافر ،بوردو ونانت**[1]". كما يمكن الاستشهاد بقول أرنولد بأن: "**المكافآت التي تقدّمها الحكومة الفرنسية لتجار الرقيق مقابل كل عبد يدخلونه فعليا إلى مستعمرات فرنسا بجزر الأنتيل، يجب أن يدفعه كل أسود تمّ إدخاله إلى المستعمرة**[2]"، هذه النظرية نشهد تجسيدها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أين حققت فرنسا فائضا في ميزانها التجاري من صادرات جزر الأنتيل وتجارة الرقيق.

وهنا نخلص إلى أن تجارة الرقيق بالفعل كانت عاملا أساسيا في رخاء فرنسا وفي تنمية الاقتصاد الفرنسي، حيث كتب أحد المؤرخين الاقتصاديين الفرنسيين فقال: " **يمكن أن يسمى القرن الثامن عشر حقا المرحلة الأطلسية للتنمية الاقتصادية الأوروبية، وكانت التجارة الخارجية، وخاصة التجارة مع الأمريكيتين، القطاع الأكثر ديناميكية في الاقتصاد كله (على سبيل المثال، زادت التجارة الاستعمارية الفرنسية عشرة أضعاف ما بين (1716- 1787م)،**

---

(1). Henri Sée, Ibid, p .104-106 .

(2). Arnould, Op.Cit, p 305.

وعلاوة على ذلك، كان الطلب من الخارج يحفز نمو مجموعة واسعة من الصناعات فضلا عن زيادة تقسيم العمل[1]".

بعد الثورة الفرنسية عام 1789م، تدهورت أوضاع فرنسا في الساحل الإفريقي بسرعة إلى غاية فقدان مكانتها هناك، بسبب استيلاء انجلترا على مواقعها، هذه الأحداث تتزامن مع اندلاع الثورة الهايتية بجزر الأنتيل التي قادها السود ضد العبودية، بحثا عن إنشاء وطن مستقل عن فرنسا يقوده الأفارقة الأمريكان.

في غضون هذه الفترات الحرجة تندلع الحرب بين فرنسا وإنجلترا عام 1793م، مما أجبر فرنسا على إصدار قانون إلغاء العبودية في الجزيرة شهر أوت من عام 1793م، وهو ما أكّدته الحكومة الفرنسية في: 4 فبراير 1794م[2].

هذه المستجدات أوقفت فرنسا من تصدير الرقيق ما بين (1793-1801م)، لكن بمجيء نابليون بونابرت وتوقيع معاهدة السلم بين فرنسا وانجليترا بموجب معاهدة أميان (Traité d'Amiens) في: 27 مارس 1802م[3]، استأنفت فرنسا تجارة الرقيق بإيعاز من نابوليون بونابارت الذي أراد إحياء هذه التجارة على سواحل إفريقيا، لإنعاش اقتصاد فرنسا الذي أنهكته الحرب الطويلة مع إنجلترا ومستعمرتها في العالم الجديد.

ما يمكن الإشارة إليه خلال هذه الفترة ما بين (1790-1796م)؛ أن هناك فترات تاريخية تغيب فيها الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية الفرنسية لاسيما ما بين (1790-1791م، 1793-1796م)، فقط عثرنا على الإحصائيات لسنة 1792م، الأمر الذي يجعلنا غير دقيقين في معرفة وضع الميزان التجاري لفرنسا خلال هذه الفترة، عدا تجارة الرقيق التي اتضحت مسألتها بسبب قانون إلغاء الرقيق.

يبدو من خلال الإحصائيات التي عثرنا عليها ما بين (1797-1801م)، فإن فرنسا خلال فترات الحرب مع انجلترا وسانت دومنيغو، كانت هناك حركة تجارية خارجية بلغت وارداتها: 738.000.000 فرنك فرنسي، وصادراتها: 1.339.000.000 فرنك فرنسي.

عموما؛ ما بين (1797-1835م) هذه الفترة التي تصدّرت فيها مسألة إلغاء تجارة الرقيق وطفت على السطح بين مؤيد ومعارض لهذه التجارة المشينة، إلا أن الأرقام المرحّلة من سواحل

---

(1). Inikori , **The slave trade and the Atlantic économies (1451-1870) "** Op.Cit, p 64.

(2). Florence Gauthier, Op Cit, p 33.

(3). Marcel chailley , Op.Cit, p 80.

إفريقيا جنوب الصحراء عامة، تُسفر على أن هذه التجارة لم تتوقف في عام 1807م، عندما أخطرت انجلترا مستعمراتها وسُفنها عن هذه التجارة التي استمرت إلى غاية 1870م.

إذن؛ لقد تمّ ترحيل الرقيق من قبل السفن الفرنسية ما بين (1802-1831م) ما مجموعه: 204.106 عبدا؛ (20.129 عبدا من و.ش.ج.إ و 183.977 عبد من غ.إ)، في المقابل سجّل ميزانها التجاري فائضا بقيمة؛ 4.324.084.800 فرنك فرنسي من أصل؛ 3.127.084.800 فرنك فرنسي نتاج تجارة الرقيق ومنتجاتهم في جزر الأنتيل، أي أن إفريقيا جنوب الصحراء قد ساهمت في تحقيق فائض في الميزان التجاري لفرنسا بنسبة: 72% من أصل؛ (24 % من و.ش.ج.إ و 49 % من غ.إ)، مقابل تراجع ديموغرافي في منطقة غرب إفريقيا بنسبة 32%.

كانت فرنسا طيلة القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر، تُحقق فائضا في ميزانها التجاري بفضل تجارة الرقيق ومنتجاتهم في جزر الأنتيل، فكان صافي الفوائد الذي جنته فرنسا خلال هذه الفترة قُدر بـ؛ 4.277.144.130 جنيه إسترليني، مقابل تسجيل زيادة سكانية للأفارقة الأمريكان في العالم الجديد منصف القرن التاسع عشر قدرت بـ؛ 2.044.610 إفريقي، أي بنسبة 8,52 % من أصل 17.016.820 إفريقي أي بنسبة 71% للأفارقة بالعالم الجديد .

في حين سجّلت إفريقيا الغربية بسبب هذه التجارة البشرية مع فرنسا وحدها، تراجعا في اقتصادها قُدر بـ؛ 2.975.621.606 جنيه استرليني، أي ساهمت إفريقيا الغربية بنسبة 51% في نسبة الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارة الرقيق وصادرات جزر الأنتيل طيلة فترة تجارة الرقيق، وتراجعا ديموغرافيا وصل ما يقارب 32% عام 1870م.

هذا ما أكّده اينيكوري الذي عالج هذا الموضوع، فذكر أن أساس التجارة الأطلسية لإفريقيا الغربية كان يقوم على الاستجابة للطلب المتزايد للعمالة الإفريقية بالعالم الجديد، ممّا نتج عنه توسيع تصدير الأسرى من غرب إفريقيا ابتداء من منتصف القرن السابع عشر، وبالتالي شهدت تجارة الأطلسي للسلع الإفريقية الغربية انخفاضا مستمرا مع مرور الوقت، وبحلول أواخر القرن الثامن عشر كانت قيمة السلع المصدرة لإفريقيا الغربية تمثل نسبة 9 % من إجمالي تجارة التصدير في المحيط الأطلسي، في المقابل كانت نسبة العبيد المصدّر إلى الأمريكيتين تمثّل 91 %[1].

إن ما يمكن أن ننبّه إليه؛ أن نسبة التراجع الديموغرافي التي قدرت بـ 32%، تتعلق فقط بما خسرته إفريقيا الغربية بسبب تجارة الرقيق مع الأوروبيين على سواحلها، دون أن نتطرق إلى ما

(1). Inikori, **The development of commercial agriculture,** Op.Cit, p 24-25.

خسرته هذه المنطقة من تجارتها للرقيق مع باقي الدول عبر الصحراء الكبرى، البحر الأحمر، والمحيط الهندي. وكذا دون أن نتطرق إلى حساب نسبة التراجع الديموغرافي لكل من وسط وشرق وجنوب إفريقيا بسبب تجارة الرقيق مع أوروبا الغربية، واقتصر عملنا على تعداد السكان الأفارقة عامة وإفريقيا الغربية خاصة في العالم الجديد وفي إفريقيا الغربية، لهدف معرفة ما حققته هذه التجارة لأمريكا من الزيادة السكانية وما خسرته إفريقيا الغربية بسبب هذه التجارة.

إن هذه الدراسة التحليلية للتجارة الفرنسية مع إفريقيا الغربية، تحيلنا إلى طرح بعض التساؤلات وهي؛ ما هي الآثار المترتبة عن هذه التجارة المشينة في تاريخ البشرية على منطقة غرب إفريقيا اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا وسياسيا؟ وهل ستكتفي فرنسا بهذه الأرباح أم أن متغيرات القرن التاسع عشر تحمل لإفريقيا الغربية مرحلة جديدة في تاريخها الاقتصادي مع فرنسا؟ وهل تستمر العبودية في الأمريكيتين أم أن العبودية ستمارس في تربة الوطن الإفريقي؟.

في ختام هذا المبحث نستنتج أن؛ عند معالجتنا لعنصر حصيلة صادرات إفريقيا الغربية من الرقيق، تبيّن لنا أن معظم المعاملات التجارية كانت تجري بالجنيه الإسترليني، أما عملة الكوري في اعتقادنا أنها سائدة في مناطق محددة فقط مثل أويدا، وحسب فيج فإن العملة الأوروبية هي السائدة في إفريقيا، لذلك تم اعتمادنا في حساب سعر الرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء بعملة الجنيه الإسترليني.

كما تُبيّن هذه الدراسة أن أسعار العبيد تختلف في الأسواق الداخلية عن الأسواق الساحلية وعن الأسواق في الأمريكيتين، حيث تزيد الأسعار بالنصف وفي غالب الأحيان بالضعف، كما حدثت تقلبات في أسعارهم عبر فترات تجارة الرقيق، وهذا ما تمّ استخلاصه من المصادر التي تحدّثت عن أسعار العبيد، وتعتبر المبررات التي قدّمها أرنولد منطقية إلى حدّ بعيد، حول التحفيز الذي كان تجار الرقيق يتلقّونه من مكافآت مادية لكل عبد يصل سالما إلى مستعمرات فرنسا بالعالم الجديد، وهذا ابتداء من عهد كولبير عام 1672م، حيث بدأت بقيمة بـ 10 جنيه للعبد الواحد، لترتفع بالتدريج إلى غاية أن وصلت إلى القيمة 200 جنيه للعبد الواحد ما بين (1774-1793م).

هذه العلاوات المقدّمة للتجار صاحبها تزايد مطرد في أسعار العبيد، بنفس النمط الذي تزايدت به العلاوات من إفريقيا الغربية إلى جزر الأنتيل من؛ 120/60 جنيه إلى؛ 180/90 جنيه ما بين (1571-1700م)، وابتداء من مطلع القرن الثامن عشر ارتفعت أسعارهم من؛ 300/150 ما بين (1700-1714م)، لترتفع أسعارهم كثيرا ابتداء من عهد لويس الخامس عشر من؛

1000/400 جنيه للعبد ثم تُسجل أسعارهم الذروة بقيمة؛ 1300/400 جنيه، هذه الأسعار تنخفض فترة إلغاء تجارة الرقيق في مستعمرات فرنسا ما بين (1794-1801م) لتصل إلى؛ 600/200 جنيه للعبد الواحد، لكن بعد استئناف تجارة الرقيق عام 1802م ارتفعت أسعارهم لتصل إلى؛ 1000/400 جنيه ما بين (1802-1831م).

من النتائج التي توصلنا إليها عند توظيفنا لهذه الأسعار؛ لحساب أسعار الرقيق المُرحّل من قبل السفن الفرنسية من إفريقيا الغربية محل الدراسة خاصة، ووسط وشرق وجنوب إفريقيا عامة، تبين أن حصيلة صادرات الرقيق من إفريقيا جنوب الصحراء خلال فترة تجارة الرقيق، كانت بقيمة؛ 526.681.410 جنيه، مقابل؛ 1.381.407 عبدا منها؛ 320171360 جنيه/855734 عبدا خاص بإفريقيا الغربية، في حين حصلت فرنسا على صافي الأرباح من هذه التجارة بقيمة؛ 580.144.478 جنيه، إضافة إلى الأرباح التي ستجنيها من هذه السلعة الإنتاجية للبشر ومنتجات لصناعاتها المتنامية باستمرار بفضل العمالة الإفريقية بجزر الأنتيل خاصة.

بالنسبة لحصيلة صادرات إفريقيا الغربية من المنتجات المشروعة، رغم شُح المعلومات حول إحصائيات هذا الجانب من التجارة المشروعة، إلا أن الأمثلة التي بين أيدينا قد أعطتنا نظرة عامة حول طبيعة العلاقات التجارية التي كانت سائدة في تلك الفترة، حيث كانت إفريقيا الغربية تساهم بـ؛ 2% سنويا بالمنتجات المشروعة و98% تجارة الرقيق، في حين كانت فرنسا تساهم 34% من منتجاتها مقابل؛ 11% من أصل 98% من صادرات إفريقيا الغربية من الرقيق.

إن مسألة المنافسة بين فرنسا وهولندا وصلت حدّ العمل على إقصاء الهولنديين اقتصاديا في مياه الأطلسي، حيث عملت فرنسا على تقليد فرنسا لهولندا بجمع شركاتها التجارية في شركة تجارية كبيرة باسم "شركة الهند الغربية" عام 1664م، لهدف إخضاع جميع جزر الأنتيل ومناطق أخرى في أمريكا الشمالية والجنوبية وسواحل إفريقيا جنوب الصحراء في يد شركة واحدة، تعمل على نزع الهيمنة الهولندية من تجارة الجزر لصالح المملكة الفرنسية، وهذا بفضل الجهود التي قام بها ريشيليو في احتلال مناطق صالحة لزراعة المحاصيل التجارية، وتطويرها حتى ازدهرت أكثر من غيرها من الجزر.

تتضح صورة المنافسة في محاولة فرنسا إنشاء عدة مصافٍ في جزر الأنتيل والعاصمة الاستعمارية، وتقنينها بالضرائب مثل فرض ضريبة على السكر الخام بمستعمراتها، وفرض ضرائب على المنتجات الأجنبية، كما فرضت حصارا على تصدير قصب السكر في مستعمراتها لفرنسا

فقط دون غيرها من الدول الأوروبية، حتى تُعزّز الهيمنة على تجارة السكر وضرب المنافسة الهولندية.

لكن الواضح أن عدد مصافي المستعمرات لم يزد عن العدد خمسة، رغم كل المحاولات لإنشاء عديد من المصافي هناك مثل القرار الصادر عام 1682م الخاص بإنشاء عدد كبير من المصافي بالمستعمرات، وهذا بسبب الاحتجاجات التي أقامها عُمال المصافي في المستعمرات ضد مصافي العاصمة الاستعمارية نتيجة عديد من المظالم التي ألمت بهم، حيث تم الاستجابة لمطالبهم لأنها تخدم مصالح فرنسا كون هذه المصافي لا تحتاج إلى تكاليف مالية مثل مصافي العاصمة، لكن هذا الموقف تغير بسرعة لصالح مصافي العاصمة الاستعمارية، لان مصافي هولندا لم تتراجع من جهة ولأن كولبير أدرك أن هذا العمل يتنافى مع المصالح الاستعمارية، لذلك لا يمكن أن تُنافس مصافي المستعمرات مصافي العاصمة، فكانت النتيجة إنشاء خمس مصافٍ فقط منها؛ ثلاث مصافٍ في المارتنيك ومصفاتين في غوادلوب.

إن المسائل التي تم مناقشتها أعلاه؛ من الإلمام بمجموع الرقيق المهجّر من قبل السفن الفرنسية، والتعداد السكاني للأفارقة في العالم الجديد وغرب إفريقيا، والوظائف الاقتصادية للعمالة الإفريقية بالعالم الجديد، كان الهدف منها استخلاص الأرباح التي حقّقتها فرنسا من هذه التجارة مع مستعمراتها بجزر الأنتيل وسواحل غرب إفريقيا، والخسائر التي جنتها إفريقيا الغربية جرّاء بيعها للموارد البشرية، على حساب تنميتها الاقتصادية الداخلية، لتنمية اقتصاد فرنسا وغيرها من الدول التي كانت تمارس تجارة الرقيق معها، وهذا ما سنوضحه في خاتمة الفصل.

- **خلاصة الفصل:**

إن البحث الذي أجريناه في سبيل الوصول إلى نتائج قريبة من الواقع، حول دور الرقيق الإفريقي في تنمية الاقتصاد الفرنسي على حساب التنمية الاقتصادية المحلية، قد قادنا إلى نتائج مهمّة جدًا حول التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية خاصة وإفريقيا جنوب الصحراء عامة ما بين (1571-1831م)، من خلال نموذج واحد فقط وهو فرنسا دون أن نتطرق إلى باقي الدول وما نهشته من هذه المناطق؛ حيث كانت العناصر التي عالجناها تُكمّل بعضها البعض، قادتنا إلى نتائج مهمّة، جعلتنا نفهم جيدا حجم الآثار المدمّرة لاقتصاد هذه المناطق، وكيف أصبحت أوروبا الغربية في طليعة الدول المتقدمة باعتماد النموذج الإحصائي.

عند معالجتنا لموضوع دور الرقيق الإفريقي في توسيع التجارة الدولية، تم الكشف عن عدّة مسائل مهمّة لهذا البحث منها؛ عند محاولة تفحّصنا للإحصائيات المتعلقة بمجموع الرقيق المرحّل من إفريقيا جنوب الصحراء، أتّضح لنا أن هناك أقاليم عديدة استفادت من تجارة الرقيق خلال الفترة الحديثة منها؛ شمال إفريقيا والشرق الأوسط والخليج الفارسي عبر الصحراء الكبرى والبحر الأحمر، والهند وبعض الجزر الواقعة في المحيط الهندي والأمريكيتين عبر سواحل الأطلسي، وأن نسبة 70% من الرقيق قد تدفق عبر سواحل الأطلسي نحو العالم الجديد و30% موزعة بين باقي الأقاليم المساهمة في تجارة الرقيق ما بين (1450-1870م).

أما عن دور الرقيق في توسيع التجارة الدولية في المحيط الأطلسي؛ فإن المتأمل في تقسيم الوظائف الاقتصادية في نظام الأطلسي بين أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وجزر الأنتيل وسواحل إفريقيا جنوب الصحراء، يَفهم أن هناك تكاملا اقتصاديا في العالم الاستعماري الأوروبي، وكيف حققت أوروبا الغربية تنميتها الاقتصادية من النظام الأطلسي، على حساب مستعمراتها في الأمريكيتين وإفريقيا جنوب الصحراء، بفضل العمالة الإفريقية وتجارة الرقيق.

بهذا يمكن تحديد مستوى التنمية الاقتصادية لكل هذه الأقاليم خلال فترة تجارة الرقيق كما يلي؛ كانت الآثار الإنمائية ترتكز بالدرجة الأولى على أوروبا الغربية، كونها تهيمن على التجارة والتمويل والنقل والتصنيع ، ثم الولايات الوسطى والشمالية الشرقية لأمريكا الشمالية التي تُؤدي وظائف اقتصادية شبيهة بأوروبا الغربية، أما أمريكا اللاتينية، يمكن القول عنها أنها استفادت من القُوة العاملة الإفريقية باستخدام عوامل إنتاج أوروبية مما أثّر على تنميتها الداخلية، أما المُتضرّر الأكبر فكانت إفريقيا جنوب الصحراء، التي قدّمت مواردها البشرية

لخدمة اقتصاد الأمريكيتين مقابل السلع الأوروبية، وبالتالي حَقّقت تنمية اقتصادية شاملة بأوروبا الغربية، ودمّرت تنميتها البشرية والاقتصادية.

للفهم الجيد كيف حقّقت أوروبا الغربية تنميتها الاقتصادية من تجارة الرقيق والعمالة الإفريقية، أسقطنا معطيات هذا البحث على النموذج الفرنسي باستعمال النموذج الإحصائي، من خلال استغلالنا الأمثل لعديد من الإحصائيات التي من شأنها أن توصلنا إلى نتائج تقريبية حول مساهمة الأفارقة في تنمية اقتصاد فرنسا خلال فترة تجارة الرقيق، من خلال استغلال إحصائيات مجموع الرقيق المرحّل من قبل السفن الفرنسية، لمعرفة حجم الرقيق المرحّل في كل قرن، وحساب أسعار الرقيق على سواحل غرب إفريقيا والعالم الجديد، وحساب التعداد السكاني لإفريقيا الغربية بالعالم الجديد، الذي بدوره أفادنا كثيرا في معرفة ما أنتجه الأفارقة بالعالم الجديد، كما أفادنا في استخراج حجم الخسارة السكانية لغرب إفريقيا جرّاء هذه التجارة، وهنا توصّلنا إلى نتائج تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي الذي كان سائدا في ذلك الوقت لكل من فرنسا وإفريقيا الغربية، يمكن تلخيص هذه النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم29 : إحصائيات استنتاجيه حول مجموع نسب الزيادة في عناصر التجارة الخارجية لفرنسا خلال فترة تجارة الرقيق ما بين (1571-1831م) بالنسبة المئوية

عناصر التجارة الخارجية الفرنسية		1571-1700	1701-1715	1716-1755	1756-1763	1764-1789	1790-1796	1802-1831	المجموع %
نسبة الزيادة في تجارة الرقيق	المجموع	2,79	4,14	29,96	0,73	38,4	9,21	14,78	%100
	من غرب إفريقيا	2,54	3,71	20,87	0,34	17,24	3,93	13,32	%62
	من وسط، شرق وجنوب إفريقيا	0,25	0,43	9,09	0,39	21,16	5,28	1,46	%38
نسبة الزيادة في تجارة الرقيق ومنتجاتهم في جزر الأنتيل	المجموع	0,04	0,77	7,92	0,52	18,66	3,57	68,52	%100
	من غرب إفريقيا	0,04	0,68	5,32	0,32	10,76	1,93	46,17	%65
	من وسط، شرق وجنوب إفريقيا	0,002	0,09	2,6	0,2	7,9	1,64	22,35	%35
نسبة الزيادة في أرباح التجارة الخارجية لفرنسا	المجموع	0,03	1,09	10,35	0,07	14,40	0,63	73,44	%100
	من غرب إفريقيا	0,03	0,52	4,12	0,25	8,34	1,49	35,78	%51
	من وسط، شرق وجنوب إفريقيا	0,002	0,07	2,01	0,16	6,12	1,27	17,33	%27
									%77
نسبة الزيادة السكانية في العالم الجديد والخسارة السكانية لغرب إفريقيا في كل قرن	التزايد السكاني للأفارقة في مستعمرات فرنسا بالعالم الجديد	0,22	8,23					8,52	%8,52
	التزايد السكاني للأفارقة عامة في العالم الجديد	13	60					71	%71
	الخسارة السكانية لغرب إفريقيا	6	46					49	%49

	الخسارة السكانية في وسط، شرق وجنوب إفريقيا	7	14	22	%22

أولا؛ بيّنت هذه الدراسة أن نسبة الرقيق المرحّل من قبل السفن الفرنسية خلال فترة تجارة الرقيق، تعتبر ضئيلة مقارنة بمجموع الرقيق المرحل عبر الأطلسي، حيث مثّلت نسبة 11,03% من مجموع تجارة الرقيق، وهذا له أسبابه أهمها في اعتقادنا يتلخص في سببين رئيسيين هما الصراع الدائم بين فرنسا ومنافسيها إنجلترا وهولاندا على مواقع نفوذها بمنطقة سينيغامبيا خاصة، بدليل أنه بالرغم من تنظيم تجارة الرقيق من قبل كولبير عام 1644م، بقيت نسبة الرقيق المحصّل عليها متذبذبة سنويا، إلى غاية سيطرة فرنسا على قاعدتين بحريتين هما جزيرة غوري عام 1677م وبعدها سانت لويس.

والسبب الثاني يتمثل في المواقع الإستراتيجية والتنظيم المحكم لجلب الرقيق اللذين كان لهما دور كبير في انتعاش تجارة الرقيق لدولة دون أخرى، بدليل أنه في خليج غينيا الذي تحكمه قوانين منظّمة لممارسة تجارة الرقيق، تسري على كل المتعاملين مع مراكزها التجارية، أين تمّ ملاحظة أن تجارة فرنسا هناك قد انتعشت لاسيما بعد إنشائها لعدد معتبر من الوكالات التجارية في أهم المراكز التجارية للرقيق مثل أويدا وأكرا ابتداء من عام 1670م.

ثانيا؛ عند قيامنا بعمليات حسابية لمجموع الرقيق المرحّل والتعداد السكاني وحساب أسعار الرقيق والتجارة الخارجية لفرنسا عبر فترات تاريخية محددة؛ توصّلنا إلى نتائج قريبة من الواقع تتماشى مع الأحداث التاريخية إلى حدّ كبير وكلّها تصبُّ في مجرى واحد، الأمر الذي جعلنا نطمئن كثيرا لهذه النتائج، التي كانت أغلب إحصائياتها عبارة عن جداول تم إنشاؤها استنباطا من تحليل بعض الوثائق والمصادر، مثل حساب أسعار الرقيق والتجارة الخارجية لفرنسا والتعداد السكاني بالأمريكيتين وإفريقيا الغربية، وأهم النتائج التي توصّلنا إليها من خلال هذه النماذج الإحصائية هي كما يلي:

إن أهمّ ما توصّلنا إليه يتمثل في أن مسألة تصاعد وتراجع نسبة التزايد السكاني ومنتجاتهم في جزر الأنتيل، تتوافق مع تجارة الرقيق على سواحل إفريقيا وأسعارهم، التي تنعكس مباشرة على نسبة الأرباح التي حققتها التجارة الخارجية لفرنسا بفضل تجارة الرقيق ومنتجاتهم بجزر الأنتيل، وهذا من خلال وضع قيم نسبية مقارنة لكل العناصر المشار إليها أعلاه بنفس النمط؛ حيث كشف لنا هذا العمل أنه في فترة القرن السادس عشر، حدثت مجازر رهيبة في أمريكا اللاتنية أدّت إلى

الإبادة الجماعية للسكان الأصليين بها، لذلك سجّل بيرابين عدد سكان أمريكا اللاتنية في القرن السادس عشر بـ؛ 39 مليون، لينزل الرقم إلى 10 مليون في القرن السابع عشر والثامن عشر.

هنا بدأ تزايد تهجير الأفارقة إلى جزر الأنتيل وأمريكا الجنوبية خاصة أواخر القرن، حيث كانت نسبة الرقيق المهجّرة من قبل السفن الفرنسية ما بين الفترتين (1571-1700م) قد قُدّرت بنسبة (2,79%؛ منها 2,54% من غ.إ)، في المقابل سجّلت الزيادة السكانية للأفارقة في مستعمرات فرنسا نسبة ضعيفة جدا في القرن السابع عشر وهي 0,22% من أصل 13% منهم 6% من أصول غرب إفريقيا، في حين كانت نسبة الزيادة في تجارة الرقيق ومنتجاتهم بنسبة (0,04% من غ.إ)، هذه المعطيات تعكس نسبة الزيادة في الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارتها الخارجية خلال هذه الفترة بنسبة (0,03% من غ.إ)، مع العلم أن هذه النسبة خاصة بتجارة الرقيق ومنتجاتهم لأننا خلال هذه الفترة نجهل معطيات التجارة الخارجية لفرنسا، هذه الفوائد التي حققها الميزان التجاري الفرنسي، قد ساهمت فيه تجارة الرقيق ومنتجاتهم بجزر الأنتيل بنسبة 100% أي (0,03%) منها (0,03% من غ.إ و0,002% من و.ش.ج إ).

في حين سجّلت إحصائيات بدايات القرن الثامن عشر ما بين (1701-1715)؛ أن نسب الزيادة في عناصر التجارة الخارجية لفرنسا كانت مضاعفة، وهي الفترة التي عرفت فيها جزر الأنتيل بالرخاء الاقتصادي، وهذا بسبب مضاعفة تهجير الرقيق إلى الأمريكيتين لاسيما أمام تباطؤ الزيادة السكانية للأفارقة هناك واختفاء نسبة هائلة من الهنود الحمر، فكانت مزارع فرنسا الواسعة بجزر الأنتيل بحاجة إلى تكثيف في اليد العاملة، لهذا جاءت إحصائيات الفترة ما بين (1701-1715م) كبيرة عن الفترة التي سبقتها.

لو قارنا بين الفترتين (1701-1715؛ 1716-1755م)؛ نجد أن نسبة تصاعد ترحيل الرقيق للفترة التي سبقت حرب السبع سنوات ما بين (1716-1755م) قد تضاعفت نسبها بست أضعاف ما كانت تصدّره من الرقيق في الفترة الأولى من القرن الثامن عشر ما بين (1701-1715م)، بنسبة (4,14؛ 29,96%) منها (3,71؛ 20,87% من غ.إ)، تقابلها زيادة في نسب صادرات تجارة الرقيق ومنتجاتهم بجزر الأنتيل تمثل (0,77%؛ 7,92%)، هذه الزيادات رافقتها زيادة في الأرباح التي حققتها فرنسا في تجارتها الخارجية بنسبة (1,09%؛ 10,35%) منها (0,52؛4,12% من غ.إ).

لكن الفترة المقارنة ما بين فترة حرب السبع سنوات بين فرنسا وإنجلترا والفترة التي تلتها ما بين (1756-1763م؛ 1764-1789م)؛ قد أوضحت أن فترة حرب السبع سنوات قد تسببت في

تراجع كبير للتجارة الخارجية لفرنسا، لولا تلك النسب الضئيلة من تجارة الرقيق وما تنتجه العمالة الإفريقية بجزر الأنتيل لحدث دمار كبير في اقتصادها، حيث سجّلت نسبة الزيادة في عدد الرقيق المرحّل خلال هاتين الفترتين التاريخيتين نسبة (0,73%؛ 38,4%) منها (0,34؛ 17,24% من غ.إ).

في المقابل سجّلت نسبة الزيادة السكانية للأفارقة في مستعمرات فرنسا خلال القرن الثامن عشر نسبة 8,23%، الأمر الذي يبين لنا أن الأفارقة أصبحوا يمثلون أعلى نسبة في الأمريكيتين، وأن الرقم 10 ملايين الذي قدّمه بيرابين في أمريكا اللاتنية كان يمثله الأفارقة بنسبة ساحقة والذي بلغ في مجموعه 60% منها 46% من أصول غرب إفريقيا، في حين سجّلت نسبة الزيادة في تجارة الرقيق ومنتجاتهم في جزر الأنتيل نسبة (0,52%؛ 18,66%) منها (0,32؛ 10,76% من غ.إ)، وبالتالي مثلت نسبة الأرباح التي حققتها فرنسا من التجارة الخارجية بنسبة (0,07%؛ 14,40%) منها (0,25؛ 8,34% من غ.إ)، وهذا كله بفضل تجارة الرقيق ومنتجاتهم في جزر الأنتيل.

فعند حذفنا للأرباح التي حققتها فرنسا من تجارة الرقيق ومنتجاتهم في جزر الأنتيل، سجّل ميزانها التجاري عجزا خلال الفترتين قدره (19.900.000(-)؛ 3.700.196(-))، لذلك قامت فرنسا بعد التعافي من حرب السبع سنوات، بأكبر عملية في المحيط الأطلسي أين حققت فرنسا أكبر رقم في التصدير والاستيراد خلال القرن الثامن عشر، على حساب الأفارقة ممّا جعلها تُسجّل فائضا في ميزانها التجاري، لذلك فإن نسبة المساهمة الإفريقية في التجارة الخارجية لفرنسا يمثل (0,41%؛ 14,46%) منها (0,25%؛ 8,34% من إ.غ).

من خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها يمكن القول؛ أن الأفكار الليبيرالية التي تدعو إلى الحرية التجارية والصناعية والتي ظهرت ملامحها في عهد لويس خامس عشر وتطورت أكثر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كانت عاملا مدعما للنظام الاستعماري بامتياز، فما شاهدناه من متغيرات كبيرة في نسبة الأرباح التي كانت تُحققها فرنسا من تجارتها الخارجية خلال هذه الفترة، وميلاد الثورة الصناعية الأولى في فرنسا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر على حساب الأفارقة خير دليل على ذلك.

بالنسبة للفترتين التاريخيتين ما بين (1790-1796م؛ 1797-1835م)؛ تبين الأحداث التاريخية التي جرت في هاتين المرحلتين، قد أثّرت على الحركة التجارية الفرنسية، بفعل الثورة الفرنسية عام 1789م، تدهورت أوضاع فرنسا في الساحل الإفريقي ومستعمراتها في جزر الانتيل،

كما أن اجتياح ثورات العبيد وحروبها مع إنجلترا التي امتدت من (1793-1801م) قد أجبرت فرنسا على إلغاء العبودية في مستعمراتها، لكن ما بين (1802-1835م)، تعود تجارة الرقيق للواجهة لتعويض ما دمرته الحرب وإنعاش اقتصاد فرنسا، أين مثّلت نسبة الرقيق المرحّلة خلال هذه المرحلة بـ؛ (9,21%؛ 14,78%) منها؛ (3,93؛ 13,32% من غ.إ)، مقابل زيادة في نسبة تجارة الرقيق ومنتجاتهم في جزر الأنتيل مثلت؛ (3,57%؛ 68,52%) منها؛ (1,93؛ 46,17% من غ.إ).

هذه النسب كانت لها انعكاساتها على الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارتها الخارجية بنسبة (0,63%؛ 73,44%) منها (1,49؛ 35,78% من غ.إ)، مع العلم أن نسبة الأرباح المحققة في الفترة الأولى كانت من تجارة الرقيق ومنتجاتهم وإلا تكون فرنسا قد سجلت عجزا في ميزانها التجاري قدره؛ 126.000.000(-)، لذلك فإن المساهمة الإفريقية في التجارة الخارجية لهذه الفترتين قد مثلت بنسب (2,76%؛ 53,11%) أي (1,27% من و.ش.ج.إ و1,49% من غ.إ؛ 17,33% من و.ش.ج.إ و35,78% من غ.إ).

إن نتائج التجارة الخارجية قد أسفرت عن تسجيل فائض في ميزانها التجاري بفضل تجارة الرقيق ومنتجاتهم في جزر الأنتيل طيلة فترة تجارة الرقيق، فكان صافي الفوائد التي حققتها فرنسا خلال هذه الفترة قد قدّر بـ؛ 4.277.144.130 جنيه إسترليني، في حين سجّلت إفريقيا الغربية بسبب هذه التجارة البشرية مع فرنسا وحدها، تراجعا في اقتصادها قدر بـ؛ 2.975.621.606 جنيه استرليني، أي ساهمت إفريقيا الغربية بنسبة؛ 51% في نسبة الأرباح التي حققتها فرنسا بفضل الموارد البشرية لإفريقيا الغربية.

في المقابل سجّلت فرنسا زيادة سكانية في الإمريكيتين منصف القرن التاسع عشر قدرت بـ 2.044.610 إفريقي أي بنسبة؛ 8,52 % من أصل؛ 17.016.820 إفريقي أي بنسبة 71% من الأفارقة بالعالم الجديد، مقابل تسجّل إفريقيا الغربية تراجعا ديموغرافيا وصل ما يقارب 49% عام 1870م وهذا بفعل تجارة الرقيق الأطلسية فقط، دون أن نتطرق لما خسرته إفريقيا الغربية من تجارة الرقيق عبر الصحراء والبحر الأحمر والمحيط الهندي.

في الأخير يمكن القول؛ أن الوظيفة الأساسية لغرب إفريقيا خاصة وإفريقيا جنوب الصحراء عامة وجزر الأنتيل خلال فترة الاتجار بالبشر؛ هي أن الأولى وظيفتها تقوم بإنتاج العبيد لجزر الأنتيل، والثانية وظيفتها الأساسية هي توظيف العبيد في إنتاج المحاصيل التجارية الموجهة للتصدير للوطن الأم فرنسا، فكانت هذه المناطق ما بين (1571-1835م) مصدرا لرفاه فرنسا وعاملا أساسيا في تحقيق تنميتها الاقتصادية.

الفصل الرابع

الحركة التجارية
بين فرنسا ومستعمراتها
في إفريقيا الغربية (1827-1939م)

I. التجارة المشروعة المبكرة لإفريقيا الغربية قبل القرن التاسع عشر.

II. المقومات الاقتصادية لفرنسا في إفريقيا الغربية الفرنسية.

III. التجارة الداخلية والخارجية لفرنسا مع مستعمراتها بإفريقيا الغربية الفرنسية (1827-1939م).

- **تمهيد:**

إن التحول التجاري السريع للدول الأوروبية، من الاتجار بالبشر على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء، إلى التجارة المشروعة مع بدايات القرن التاسع عشر، كان انعكاسا مباشرا لتراجع المد الاستعماري الأوروبي في الأمريكيتين، أين سارعت هذه الدول لاقتسام ممتلكات إفريقيا والاستثمار في التربة الإفريقية، استجابة لمطالب الثورة الصناعية التي طالت مزيدا من المواد الأولية للتصنيع، وأسواقا لتصريف بضائعها المصنعة.

نحن هنا سنسلط الضوء على تحليل التجارة الفرنسية، كنموذج في المجال الجغرافي للصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية ما بين (1827–1939م)، لما لهما من خلفيات في السياسة الاستعمارية الفرنسية، والتي سبق وأن تعرّضنا إليها بالتفصيل في القسم الأول من الدراسة، والآن نُعرّج إلى مستوى تحليل اقتصاديات هذه المستعمرات الفرنسية.

حتى يتسنى لنا تفسير الظواهر التاريخية للتاريخ الاقتصادي لهذه المناطق، نبدأ بالمجال الجغرافي لإفريقيا الغربية الفرنسية، من خلال الشروع في البحث عن الخلفيات الأولية التي انطلقت منها فرنسا للاستثمار في التربة الإفريقية، ما إذا كانت إفريقيا الغربية تُنتج المحاصيل التجارية قبل القرن التاسع عشر، وكيف استجابت هذه المجتمعات الإفريقية في غرب إفريقيا بسرعة للتحول التجاري الذي مسّ جلّ المناطق بعد إلغاء تجارة الرقيق بدايات القرن التاسع عشر؟، وهل كانت هناك تجارة مشروعة مبكرة بين إفريقيا الغربية وفرنسا قبل فترة القرن التاسع عشر.، وكيف مهّدت لهذه التجارة خلال القرن التاسع عشر؟.

لفهم ما إذا كانت المنتجات الإفريقية كانت تحت سيطرة منتجيها الأصليين، أم أن السلطة للفرنسيين والجهد الإنتاجي للأفارقة، إذا كان الجواب نعم؛ هل نستطيع تقييم الدخل السنوي لهذه الدول المستعمرة لفائدة فرنسا؟ وحينها نقول؛ ما هو مؤشر التنمية والنمو الاقتصادي الذي خرجت به فرنسا ومستعمراتها ما بين 1827–1939م؟.

I. التجارة المشروعة المبكرة لإفريقيا الغربية قبل القرن التاسع عشر:

قبل أن نتطرق إلى تحليل الحركة التجارية المشروعة بين فرنسا وإفريقيا الغربية الفرنسية، نود أن نعرف كيف استجابت هذه المجتمعات الإفريقية في غرب إفريقيا بسرعة، للتحول التجاري الذي مس جلّ المناطق بعد إلغاء تجارة الرقيق مباشرة مع بدايات القرن التاسع عشر؟، وهل كانت إفريقيا الغربية تساهم في إنتاج المحاصيل التجارية قبل القرن التاسع عشر؟.

لقد باشر في هذا البحث السيد سميث؛ عندما لاحظ أنه نادرا ما تم الإشارة إلى موضوع تأثير إلغاء تجارة الرقيق، على ظهور التجارة المشروعة داخل إفريقيا الغربية، من خلال تحليل التحول التجاري في سياق التطور التاريخي الطويل لتجارة إفريقيا غير الرقيق، ويُرجع ذلك جزئيًا إلى سيطرة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، على التبادل التجاري للسلع الأخرى في نظام المحيط الأطلسي، أواخر القرنين السابع عشر والثامن عشر.

لأهمية هذا الموضوع المحوري في دراستنا هذه، حريّ بنا البدء به، فلا يعقل أن يتم الانتقال بتلك السرعة وتحقيق تلك المزروعات نجاحا كبيرا مع منتصف القرن التاسع عشر، إلا إذا كانت هناك خلفية زراعية قبل فترة القرن التاسع عشر، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا العنصر، قبل الولوج إلى أنماط التنظيم الاقتصادي في إفريقيا الغربية، والتجارة الخارجية للمنطقة خلال فترة الاستعمار الفرنسي للمنطقة.

هنا نُركِّز على الدراسة التي قدّمها سميث لشموليتها، وندعمها بالدراسة التي قدّمها شارل بيكر حول منطقة سينيغامبيا وباحثين آخرين، حيث نركز في هذه الدراسة على أربع مناطق لتجارة الرقيق في غرب إفريقيا، والتي تعاملت مباشرة مع التجار الأوروبيين منذ القرن السابع عشر وهي سينيغامبيا؛ التي تعتبر أول منطقة تتعامل معها فرنسا وإنجلترا خاصة، وأهم موانئها غوري، روفيسك وسانت لويس. والمنطقة الثانية هي؛ ساحل الذهب، وأهم موانئها الثلاث هي المينا وكاب كاوست (Cape Coast) وأنومابو (Anomabo) الواقعة في الأراضي التي يسيطر عليها الفونتا (Fante)، والمنطقة الثالثة هي؛ خليج البنين وأهم ميناء له هو أويدا، أما المنطقة الرابعة تتمثل في؛ خليج بيافرا وأهم موانئه؛ بوني (Bonny)، أولد كالابار (Old Calabar) وإليم كالاباري (Elem Kalabari)، إيبو (Igbo) والإبيبيو (Ibibio)[1].

يُغطي النطاق الزمني لهذا البحث الفترة ما بين منتصف القرن السابع عشر إلى غاية 1870م عندما انتهت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، بالرغم من أنه قبل هذه الفترة كانت البرتغال قد استثمرت في منتجات التربة الإفريقية، نتساءل ما إذا كانت هذه التجارة استمرت أم توقفت بفعل التجارة التفاضلية للرقيق، بدلا من منتجات التربة الإفريقية. سيما في الفترة التي ظهرت فيها دول شمال أوروبا مثل فرنسا وإنجلترا وهولندا، كقوى تنافسية وتوسعية في ممتلكاتها الأمريكية، مطالبين أعدادا متزايدة للعمالة الإفريقية للعمل في مزارع العالم الجديد.

(1) .Angus Dalrymple-Smith, Op.Cit, p .23.

1. العوامل التي قد تُفسر التباين الإقليمي في التحول التجاري القرن التاسع عشر:

يُشير سميث إلى أن العوامل التي قد تُفسّر التباين الإقليمي للتحول التجاري خلال القرن التاسع عشر، يمكن تلخيصها في خمسة عوامل، والتي كان لها تأثير على المسارات المختلفة للانتقال التجاري في المناطق الأربعة التي يستكشفها.

يتعلق العامل الأول؛ بجوانب معينة من الأنظمة الإيكولوجية الخاصة بكل منطقة، أين تمكنت جميع المناطق من إنتاج السلع للتصدير إلى أسواق الأطلسي، حيث سيطر الأشانتي إما بشكل مباشر أو غير مباشر على المناطق التي تم فيها إنتاج الذهب ونقله إلى الساحل، بالإضافة إلى ذلك، مارس الأشانتي احتكارًا لجوزة الكولا، التي كانت نوعًا من المنشطات، والتي لم تُعتبر محرّمة بين الدول الإسلامية في السافانا.

ففي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، خلقت سلسلة من عمليات الجهاد للإمبراطوريات الإسلامية التي ظهرت في تلك الفترة، استهلاك كميات متزايدة من الكولا، وكان مصدرها الوحيد لهذا المنتوج هي المناطق التي تسيطر عليها الأشانتي. وكان خليج بيافرا مشهورا بزراعة أشجار النخيل، وأنظمة التجارة النهرية اللازمة لنقل زيت النخيل إلى الساحل.

أما خليج البنين؛ على الرغم من عدم وجود صادرات زيت النخيل في الفترة قيد الدراسة، تم منح المنطقة بيئة ملائمة لزيت النخيل، حيث كان الجانب الشرقي لخليج البنين الذي تسيطر عليه جزئيا الداهومي، مناسبًا أيضًا لإنتاج زيت النخيل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تحول تركيز تجارة الداهومي شرقاً نحو مدينتي كوتونو وغودومي، حيث ازداد إنتاج زيت النخيل، وحبوب النخيل من ستينيات القرن التاسع عشر بسرعة. وقد قدّر مانينغ صادرات زيت النخيل من الداهومي بحلول ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى حوالي 5.000 طن من الزيت وحوالي 7.600 طن من لب النخيل سنويًا، وبالتالي يمكن القول أن تركيز هذه المنطقة الدائم على تجارة الرقيق، كان بسبب قيود بيئية على إنتاج سلع الغابات الاستوائية لأسواق التصدير[1].

ومع ذلك، كانت بعض الجوانب البيئية مهمة في كل منطقة من هذه المناطق الأربعة لها تأثيرها على العوامل الأخرى؛ في حالة الأشانتي؛ كان وجود الذهب داخل أراضيهم أمرًا حاسمًا للدولة والتنمية الاقتصادية، كما كان هناك سمتان جغرافيتان فريدتان في منطقة خليج البنين،أولا؛ وجود كسر في حزام الغابات المطيرة، الشبيه بالسافانا والمعروف باسم "بنين جاب"، ثانيًا؛ نظام ربط البحيرات المرتبطة بالساحل، كان عاملا مساعدا النشاط السياسي الإقليمي.

---

[1]. Angus Dalrymple-Smith, Ibid, p 31.

في خليج بيافرا؛ لقد دفعت الطبيعة البيئية غير المناسبة للزراعة على سواحل بيافرا، إلى اعتماد سكان السواحل دائما إلى استيراد المواد الغذائية، من المناطق الداخلية مقابل الأسماك والملح، هذه التجارة التي لاقت رواجا كبيرا، لأنها شكّلت أساس التجارة مع مالكي سفن الرقيق، خلال القرن الثامن عشر وزيت النخيل خلال القرن التاسع عشر[1].

أما العامل الثاني؛ يتمثل في مدّة وطبيعة العلاقات التجارية الخارجية من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، حيث ظلّت أنواع المنتجات المصدرة، وجنسية الشريك التجاري الرئيسي مُتّسقة إلى حد ما في كل منطقة، لذلك أثرت التطورات السابقة في التجارة مع المحيط الأطلسي بقوة على طبيعة التحول التجاري .

كان لوجود الذهب أهمية مركزية لمنطقة ساحل الذهب الذي تسيطر عليه قبائل الأشانتي، حيث سيطر الذهب على الناتج التجاري لهذه المنطقة، والذي كان له تأثير قوي على تطوير المؤسسات، ومواقف النخبة تجاه التجارة الخارجية مع الأوروبيين[2].

على النقيض من ذلك؛ توسعت التجارة الخارجية في خليج البنين بسرعة من ستينيات القرن السابع عشر بفعل تداول العبيد فقط مع الأوروبيين، حيث كانت تُصدر من المنطقة سنويا أقل من 1.000 شخص في أربعينيات القرن السادس عشر، ولكن بحلول القرن الثامن عشر أصبح الخليج يُصدر أكثر من 10.000 شخص سنويًا بانتظام من المنطقة.

بالنسبة لساحل الذهب؛ لم يبدأ في تصدير الكثير من الأسرى حتى خمسينيات القرن الثامن عشر وفي خليج بيافرا، أصبح تصدير العبيد مهمًا فقط من أربعينيات القرن الثامن عشر فصاعدًا، وعلى الرغم من أن تجارة الأسرى قد بدأت هناك منذ القرن السادس عشر، كانت التجارة الخارجية في كل من ساحل الذهب وخليج البينين عاملاً حاسماً في تطوير الدول المركزية أواخر القرن السابع عشر.

كان التوسع المتأخر نسبيًا للتجارة الخارجية في بيافرا؛ يعني أن المنطقة ظلّت تتميز بكيانات سياسية صغيرة ولا مركزية، يتم تنسيق التجارة من خلال شبكة تجارية تحت سيطرة شعب أرو (Aro)، مما سمح للمنطقة بتصدير كمّيات كبيرة من الأسرى والسلع. في هذه البيئة ، كانت القُوة والثروة تعتمدان كليًا على التجارة، وليس على النجاح العسكري أو الحفاظ على الدول.

---

(1). Angus Dalrymple-Smith, Ibid, p 31-32.

(2). Ibid, p 32.

كان العامل المرتبط بالعامل السابق؛ هو جنسية الشركاء التجاريين الرئيسيين لكل منطقة، حيث كان تُجار الرقيق يبيعون الأسرى على طول خليج البينين إلى البرتغاليين والفرنسيين أكثر بكثير، مما فعلوا مع البريطانيين، بينما قام تجار الرقيق في ساحل الذهب وخليج بيافرا، بمعظم أعمالهم مع سفن بريستول وليفربول ولندن[1].

كان البريطانيون يميلون إلى شراء المزيد من السلع والمواد الغذائية من غرب إفريقيا، أكثر من التجار الأوروبيين الآخرين، هذه التجارة التفاضلية بين الشركات كانت لها آثارها الناجمة، عن قيام هؤلاء الشركاء التجاريين باستعمار تلك المناطق.

العامل الثالث؛ هو السياق السياسي الإقليمي، حيث كانت دولتا الآشانتي والداهومي كلاهما قوتين عسكريتين توسعيتين، تحت سلطة مركزية تدعمها عائلات النخبة القوية ومجموعات النسب، علاوة على ذلك؛ منذ منتصف القرن السابع عشر إلى نهايته، أثبتت كل دولة تفوُّقها العسكري على جيرانها من خلال اعتماد الأسلحة النارية واستخدامها الفعّال.

بحلول عام 1740م؛ هزم الأشانتي جميع المنافسين الرئيسيين وحقق الهيمنة السياسية والاقتصادية الإقليمية، في حين لم يكن الداهومي قادرًا أبدًا على تأمين مثل هذا الموقف، والذي يرجع أساسًا إلى الحواجز البيئية الإقليمية للسيطرة العسكرية.

بالنسبة لخليج بيافرا؛ لم تكن هناك دولٌ مركزية، لأنه لا توجد مناطق كبيرة للدفاع أو الهجوم، وبالتالي هذه المسائل تعود إلى الأفراد أو عائلات النخبة القوية، للحفاظ على قوتها العسكرية دائما، أو تبني سلطتها وشرعيتها عند النجاح العسكري[2].

وأخيرًا؛ كان هناك موقف من النخب الإقليمية المختلفة تجاه مشاركة الأسرة في التجارة، حيث كانت الوحدة الرئيسية لإنتاج جميع سلع التصدير الرئيسية هي الأُسر، بدعم من العمالة القسرية، ومع ذلك، فإن نقل وتسويق البضائع إلى تُجار الأطلسي يتطلب شبكات تجارية معقدة، والقدرة على توفير وضمان الائتمان، وإقامة علاقات ثقة مع التجار الأجانب، هذه الأمور تتجاوز قدرة الأُسر الفردية، لذلك تطلب دعم أفراد أو مجموعات أكثر قوة، ممن كانوا يُديرون في السابق بيع وتسويق العبيد.

ففي حالة الآشانتي والداهومي؛ كانت التجارة الخارجية تُدار من قبل الدولة والنخب الأرستقراطية، بينما في خليج بيافرا كانت شبكة أَرُّو تعمل مع المنظمات التجارية الساحلية والأفراد

---

(1). Angus Dalrymple-Smith, Ibid, p 33.

(2). Ibid, p 33-34.

المؤثرين في الداخل، حيث تشير الأدبيات إلى أنه في الآشانتي وبيافرا، كانت المجموعات المذكورة أعلاه مستعدة للانخراط في كل من تجارة الرقيق والسلع، وفي الداهومي كانت المملكة وعائلات النخب ومجموعات النسب، غير واثقة بشكل كبير من جميع أنواع التجارة كوسيلة لتأمين الثروة.

من خلال ما سبق؛ يمكن القول أن العوامل المترابطة التي تُحدد الأنماط الأولية للتجارة مع العالم الأطلسي، والتي تطورت خلال القرن الثامن عشر، وأحيانًا قبل ذلك، قد استمرت في التأثير على التحولات التجارية في القرن التاسع عشر، وأن مسألة إلغاء تجارة الرقيق عام 1807م، قد عجّلت من هذا التحول التجاري لكنها لم تضعه موضع التنفيذ.

الشكل رقم 10: نموذج توضيحي للتحولات التجارية الخاصة بإفريقيا الغربية

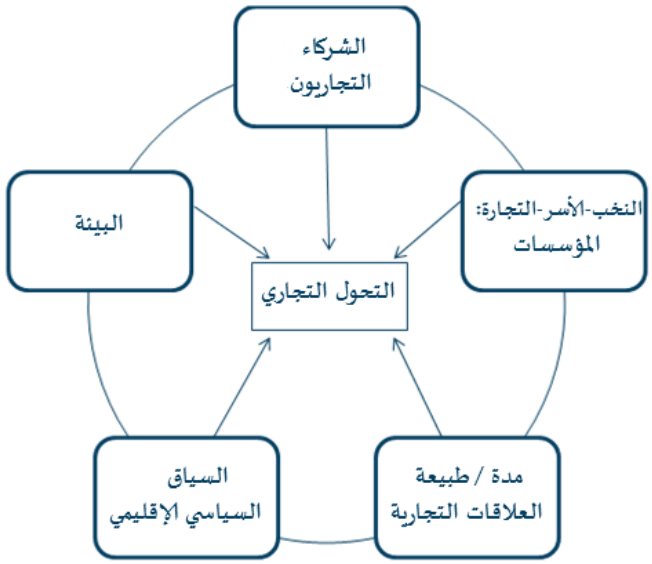

المرجع المعتمد:

Angus Dalrymple-Smith, **A comparative history of commercial, p 35**

2. أنماط التجارة الإقليمية في منطقة غرب إفريقيا قبل القرن التاسع عشر:

يبحث هذا العنصر في أنماط تجارة السلع من المناطق الأربعة (سينيغامبيا، ساحل الذهب، خليج البنين وخليج بيافرا)، أين يكشف عن كيفية تفاعلها مع تجارة الرقيق عبر الأطلسي في القرن الثامن عشر خاصة قبل إلغاء تجارة الرقيق، مع العلم أن جلّ الأدبيات قد ركّزت حديثها عن تجارة الرقيق من غرب إفريقيا بشكل كامل، لكن الحديث عن التجارة المشروعة لم يرد منها إلا القليل، من التحليل الكميّ لتطور التجارة في السلع والزراعة التجارية، وكيف تفاعل ذلك مع الرّق عبر الأطلسي[1].

ففي بدايات التواصل بين الأوروبيين والأفارقة، جذبت السلع الإفريقية من الذهب والعاج كل من الإسبانيين والبرتغاليين إلى المنطقة، كما لبّت مطالب التصاعد الأولي للعمالة القسرية

[1]. Angus Dalrymple-Smith, Ibid, p 40.

للإمبراطوريات الأيبيرية في الأمريكتين من القرن الخامس عشر إلى أوائل القرن السابع عشر، من قبل منطقة غرب وسط إفريقيا، لاسيما في جزر الكاريبي المنتجة للسكر في ثلاثينيات القرن السادس عشر، إلا أن هذه الدول قد ركزت بشكل عام جهودها التجارية على شراء السلع من غرب إفريقيا[1].

حتى بعد أن بدأت دول مثل إنجلترا وهولندا وفرنسا في توسيع اقتصاديات المزارع، كانت السلع لا تزال جزءًا مهمًا من تجارتها الشاملة مع إفريقيا، حيث يُشكل العاج والذهب أكبر نسبة (86.6٪ ذهب و10.3٪ عاج) إلى حدّ بعيد من حيث القيمة، لكن باقي المنتجات لم تكن تُشترى بكميات كبيرة حتى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر.

لكن بعد عام 1680م؛ كان هناك توسع كبير في تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وبحلول القرن الثامن عشر أصبحت العمالة الإفريقية أهم صادرات غرب إفريقيا، وقد دفع هذا العديد من الباحثين إلى عدم الاهتمام بالبحث المُعمق في منتجات وصادرات إفريقيا الغربية غير الرقيق، مع العلم أن معرفة هذه الأنماط في سياقها التاريخي يُسهل علينا فهم تفاعل الأفارقة مع مستجدات التحول التجاري بسرعة وتطوره في القرن التاسع عشر[2].

ما تم ملاحظته من قبل سميث أن كل مناطق غرب إفريقيا قد صدرت عمومًا نفس أنواع السلع وبكميات مختلفة، على طول جميع أجزاء الساحل، وهذا يُمكّن مالكي سُفن العبيد شراء الطعام لأنفسهم وللعبيد، قبل عبور الممر الأوسط من كل نقاط البيع على الساحل الأطلسي.

ومن بين المنتجات الزراعية التي تم تصديرها إلى أوروبا منذ القرن السادس عشر، نجد محصول الفلفل الذي أُستعمل في البداية لتزويد سفن العبيد، لكن ابتداء من سبعينيات القرن السابع عشر، أصبح مطلوبًا بشكل متزايد لأغراض صناعية في أوروبا.

كما قامت العديد من المناطق بتصدير منتجات من الغابات المطيرة الاستوائية وأهمها: الأخشاب، الشمع، العسل والعاج، كما تم توريد معظم الذهب من منطقة ساحل الذهب، ولكن بعضها كان متاحًا أيضًا على طول ساحل العاج، كما تم تصدير الصمغ العربي بكميات كبيرة من منطقة سينغامبيا.

تعتبر مادتا الذهب وبدرجة أقل العاج من أهم الصادرات من هذه المنطقة من أوائل القرن الثامن عشر حتى 1780م، أين أصبح الاتجاه يرتفع لصالح تجارة العبيد، على الرغم من وجود

---

(1). Angus Dalrymple-Smith, Ibid, p 40-41.

(2). Ibid, p 41.

قدر كبير من التباين بين جميع المناطق من عام لآخر، شهدت جميع المناطق انخفاضًا في عدد الأسرى المصدرين منذ منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر[1].

أ. **سينيغامبيا:**

يذكر دوميت (Doumet) أن صادرات الرقيق من سينيغامبيا؛ كانت تُصنف في المقام الأول خلال القرن الثامن عشر، مع العلم أنه كثيرا ما تمّ التقليل من شأن هذه التجارة في هذه المنطقة، لذلك فإن تاريخ ممالك سينيغامبيا خلال القرن الثامن عشر، لا يمكن فهمه إلا في سياق تجارة الرقيق من خلال حُروبها واضطراباتها الداخلية المستمرة، وبؤس الفلاحين.

في حين ركّز ديلكورت على تاريخ وادي السنغال، وتجارته بين عامي (1713 و1763م)، أين أعطي لنا فكرة بأن الصمغ، كان يحتل المرتبة الأولى في صادرات السنغال أكبر من العبيد، بحجة أن المعاملات التجارية السنغالية كانت أكثرها في الصمغ[2].

الواضح أن؛ هذه الدراسة التي قدّمها ديلكورت لم تتعامل مع تجارة بيتيت كوت (Petite-Côte) وغامبيا، والكازامانس، التي ترتكز تجارتها على صادرات الرقيق، فإذا كانت قيمة تجارة الصمغ في نهر السنغال، قد تجاوزت في بعض السنوات عدد الأسرى، في المقابل كانت المراكز الفرنسية الأخرى في سينيغامبيا، تمارس تجارة الرقيق على أوسع نطاق.

بالرغم من الكثير من المحاولات لبعض الباحثين لإثبات أن تجارة الصمغ هي الغالبة في سينيغامبيا، إلا أن إثبات ذلك يعتمد على الوثائق التاريخية التي تجبرنا على الاستنتاج، حيث بحث شارل بيكر في وثائق القرن الثامن عشر سعيا منه، لمعرفة صادرات سينيغامبيا غير الرقيق، فقدَّم لنا مجموعة من الدراسات والوثائق التي تُوضح أنواع السلع التي تُصدرها سينيغامبيا قبل القرن التاسع عشر.

ومن الوثائق التي قدمت إحصائيات حول تجارة السلع والرقيق من هذه المنطقة نجد؛ وثيقة لعام 1723م بعنوان "مذكرة السنغال للتجارة" (la série du D.F.E .Sénégal, pièce 18)، قدمها ل. سينفيل (L. Sainville) تذكر سعر شراء العاج هو؛ 28.800 جنيه، كما قدّم كولترو (P.Cultru)، وثيقة (AF.*C6,* 7) ، توضح تجارة السنغال لكل سنة والتي نلخصها كما يلي: 8.000 طن من الصمغ؛ بـ 48.000 جنيه، 2.000 عبد؛ بـ 240.000 جنيه، 400 طن من العاج؛ بـ 28.800 جنيه، 1.000 طن شمع؛ بـ 64.000 جنيه، 10.000 جلد الماعز؛ بـ

---

(1). Angus Dalrymple-Smith, Ibid, p 43-41.

(2). Charles Becker, **" Mémoire inédit de Doumet (1769) ..."**, Op.Cit, p 70.

5.000 جنيه، 50 قطعة ذهب؛ بـ 25.600 جنيه، وهنا يعترف كولترو (Cultru) بتفوق العبيد في تجارة التصدير[1].

كما يُوفر لنا كولترو (Cultru) معلومات مهمة حول الحساب الجاري بين شركة الهند وإدارة السنغال بين أكتوبر 1726م وأكتوبر 1730م، تدل على مكانة العبيد في تجارة السنغال، بالرغم من الأرقام المفقودة بالنسبة لتجارة المُوريين، وفوتا السنغالية والسنغال العليا، فإن الأرقام الواردة من بلدان أخرى كبيرة، فجزيرة غوري وفّرت تجارة الرقيق مع ملك الكايور من؛ 200 إلى؛ 300 أسير سنويا، وتُقدم جوول سنويا ما يقرب؛ 200 عبد، وكذلك سلوم يمكن أن توفر ما يقارب من؛ 700 إلى؛ 800 عبد سنويا إذا تم إضافة محطة كاوون (Kahone) في السنغال، وتقدم غامبيا العديد من الأسرى، بالإضافة إلى تجارة الانجليز التي تُوفر من مراكز نفوذها هناك العديد من الأسرى[2].

هناك وثيقة أخرى تعود إلى عام 1734م بعنوان : "اللوائح المتعلقة بامتيازات السنغال" (AF. C6, 11) التي قدّمها سينفيل، تحتوي على جدول مقارن للمعاملات التجارية المختلفة التي تثبت أولوية العبيد، تتضمن: 10.000 قنطار من الصمغ بـ؛ 22.505 جنيه، 1.450عبد بـ؛ 114.511 جنيه، 100 قطعة من الذهب بـ؛ 21.229 جنيه، 200 قنطار من الشمع بـ؛ 6.292 جنيه، 97 قنطار من العاج بـ؛ 4.080 جنيه. كما تشير أحد الوثائق بعنوان: " لوائح متعلقة بامتيازات السنغال لعام 1762م" (AF, C6, 14) إلى زيادة تجارة المطاط حتى عام 1746م، عندما وصل إلى؛ 1.300 طن بـ؛ 2.600.000 جنيه إسترليني.

هذا وتُقدم وثيقة "الامتياز العام للسنغال لعام 1762م" (AF, F3. 62)، مختلف نقاط التجارة:

- قدّمت غوري؛ 300 أسير بقيمة؛ 360.000 فرنك، ومنتجات معيشية بـ؛ 200.000 فرنك وتصدير السلع بـ؛ 60.000 فرنك.
- وفرت سلوم؛ للإنجليز: 1.200 أسير بـ؛ 1.400.000 فرنك؛ الشمع، والجلود، والخشب، وما إلى ذلك بـ؛ 20.000 فرنك، وإلى الفرنسيين: 600 أسير بـ؛ 720.000 فرنك؛ الشمع، الجلود والعاج بـ 60.000 فرنك.

---

(1). Charles Becker, Ibid, p 72.

(2). Ibid, p 75.

- كما قدمت غامبيا؛ إلى الانجليز: 3.000 أسير بـ؛ 3.600.000 فرنك؛ 50.000 فرنك من العاج، 30.000 غرام من الذهب بـ 300.000 فرنك ؛ والشمع، والجلود، وما إلى ذلك بـ ؛ 500.000 فرنك. وإلى فرنسا؛ 700 أسير بـ؛ 840.000 فرنك؛ 1.000 فرنك من العاج، 400 غرام من الذهب بـ؛ 4.000 فرنك؛ الشمع، والجلود، وما إلى ذلك، بـ 600 فرنك.

ومن ثم فإن مجموع تجارة سينيغامبيا قد بلغت الرقم 14.195.000 فرنك، منها 9.600.000 فرنك من عبيد، 3.000.000 فرنك من المطاط والباقي 1.595.600 فرنك من مختلف السلع[1].

على الرغم من إخطار تجارة الرقيق في عام 1794م، إلا أن تجارة الرقيق بقيت قائمة حتى نهاية القرن، واستأنفت رسميا في عام 1802م من قبل فرنسا، بالرغم من أن الإنجليز احتلوا غوري وسانت لويس في عام 1807م، إلا أن تجارة الرقيق بقيت ممارسة في سينيغامبيا، لاسيما بعد أن برزت محاولات الاستعمار الزراعي باستخدام الأسرى بالمنطقة، حيث استمر نظام الرقيق في سياقه الاقتصادي الجديد على الرغم من الفكر الإنساني، الذي ترأس الشركات الاستعمارية في ذلك الوقت، والذي يُؤكد على أهمية الاتجار السرّي بعد القمع الرسمي[2].

ب. ساحل الذهب:

يعتبر الذهب والرقيق من أهم منتجات ساحل الذهب، حيث أشار بارفيت (Parfitt) إلى أن السفن التي تتداول حول الحصون الإنجليزية والهولندية والدانماركية في ساحل الذهب (كيب كوست، أنومابو، المينا وأكرا على التوالي)، قد لا تجد الذهب على الإطلاق هناك، يبدو أنه من الناحية العملية، يتم الحصول على القليل من الذهب بهدف استيراده مرة أخرى من المملكة المتحدة، لاستعماله كعملة للتجارة داخل غرب إفريقيا[3].

منذ عام 1750م بدأ سعر الذهب على الساحل في الارتفاع بشكل كبير، حيث تم تحويل الذهب إلى عملة تداول تُسمى أونصة (Ounce)، والتي كانت نظريًا تُعادل قيمة أوقية الذهب، وكانت هذه وسيلة من خلالها يتم تقييم مجموعات مُعقدة من البضائع من نقاط مختلفة المنشأ فيما

---

(1). Charles Becker, Ibid, p 76.

(2). Ibid, p 77.

(3). Angus Dalrymple-Smith, Op.Cit, p 41.

يتعلق بأسعارها. حيث نقل جونسون(Johnson) عن تاجر بريطاني عام 1777م، اشتكى من أنه كان من الضروري شراء الذهب في أجزاء أخرى من إفريقيا، بأكثر من التكلفة الأولية لبضاعته، من أجل التجارة في أنامابو (Annamabo).

في عام 1791م؛ كان قبطان السفينة البريطانية، جوبيتر (Jupiter)، يتاجر حول قلعة كيب كوست نيابة عن تاجر بريستول جيمس روجرز (James Rogers)، وفي رسالته الأولى أكّد صاحب العمل أنه سيكون قادرًا على ملء مخازن سفينته المسماة دراڤن (Dragon) بالعاج. لملء سفينته الأخرى بمجموعة من الأسرى، حيث كان بحاجة إلى الحصول على الذهب، الذي بدونه لا يستطيع شراء العبيد. ومن أجل بذلك؛ قام ببيع كمية من العاج، إلى حاكم قلعة كيب كوست مقابل غبار الذهب الذي مكّنه بعد ذلك باستخدامه لشراء العبيد[1].

بشأن مسألة تناقص تداول مادة الذهب في أسواق الساحل الأطلسي؛ قدّم ڤارارد (Garrard) دراسة حولها، حيث استخدم حسابات وملاحظات مختلفة للتُّجار والزوار الأجانب إلى مناطق قبائل الأكان، لإنشاء تقديرات أساسية حول صادراتهم من الذهب إلى السوق الأطلسي ما بين (1500–1900م)، التي تُؤكد أن ارتفاع صادرات الذهب بشكل كبير كان في القرن التاسع عشر، وهنا يعطي لنا فكرة أن الانخفاض في خمسينيات القرن الثامن عشر، لم يكن نتيجة النُّدرة، ولكنه كان قرارا متعمدًا لتقييد الكمّيات المُرسلة إلى الساحل، وهكذا منذ نهاية القرن الثامن عشر، كان قطاع التصدير الأطلسي لاقتصاد المنطقة يتقلص[2].

ت. خليج البنين:

بدأت صادرات الرقيق تتوسع في هذه المنطقة، أكبر بكثير ممّا كانت عليه باقي المناطق على مدار القرن الثامن عشر، حيث انطلق أكثر من مليون أسير من موانئها مقارنة بنحو 700.000 من خليج بيافرا وحوالي 630.000 عبد من ساحل الذهب. كان أكثر من ثلث العبيد، قد رُحِّلوا من ميناء واحد وهو أويدا، الذي غزاه الداهوميون في عشرينيات القرن الثامن عشر.

بالنسبة للتجارة في السلع؛ فإن جلّ الكتابات التاريخية تتّفق على أن المنطقة لم تُصدر سوى الرقيق، في حين ذكر نوريس وهو كاتب مناهض لإلغاء تجارة الرقيق، كتب عن الداهومي؛ فأشار إلى أنه تم تصدير كميات كبيرة من زيت النخيل من المملكة إلى بريطانيا العظمى، كما يذكر بارفيت أنه تم نُصح السفن التي تتطلع إلى التجارة في الغابون، بالتوقف عند لاغوس أو

---

(1). Angus Dalrymple-Smith, Ibid, p 43.

(2). Ibid, p 43-44.

أويدا لشراء أقمشة ايجيبو. على ما يبدو كانت هذه المواد مفيدة للتجارة، عند مقايضة العاج وشمع العسل والخشب الأحمر أو خشب الأبنوس حول نهر الكاميرون والغابون.

بالإضافة إلى ذلك؛ يُشير آدامز (Adams) إلى أن هناك بعض الطلب على هذا القماش في البرازيل، حيث كان السكان الأفارقة هناك يُفضلونه، ليس فقط لمتانته، وإنما لأنه مصنوع في دولة أنجبت الكثير منهم. عدا ذلك تتفق جميع الدراسات حول المنطقة على أن العبيد هو السلعة الوحيدة المصدرة من هناك[1].

ث. **خليج بيافرا:**

على الرغم من تصدير العبيد من هذه المنطقة منذ القرن السادس عشر، إلا أن أعدادهم لم تتوسّع بشكل كبير حتى أربعينيات القرن الثامن عشر، أين نمت بسرعة حتى 1790م أصبحت موانئ بيافرا في بوني، وإليم كالاباري وكالابار أهم نقاط شحن العبيد من إفريقيا[2]، مع العلم أن تجارة الرقيق لم تنمُ على حساب الصادرات السلع الأخرى.

يُشير بارفيت إلى أنه في كالابار: " **زيت النخيل وفير للغاية، حيث تحمل السفن كميات كبيرة جدًا من هذا المكان ليتم تبادلها بالملح، لكل مقياس واحد من الملح، مقياس واحد من زيت النخيل**[3]"، إلى أسفل الساحل في نهر الكاميرون يوجد فيه كمية كبيرة من العاج يتم شراؤها من هناك، وفي الغابون يمكن للتجار شراء الخشب الأحمر والأبنوس والشمع، حيث نصح بارفيت التجار أولاً بالتقاط الخشب الأحمر والشمع والأبنوس من الغابون، ثم الانتقال إلى كالابار للحصول على زيت النخيل.

من خلال تحليل الرسائل المكتوبة إلى جيمس روجرز بواسطة قباطنة التجارة في المنطقة، يدرك المرء أن تجارة العبيد والسلع الأخرى تتداول في السفن الأوروبية، ففي عام 1788م؛ كتب النقيب ريتشارد روجرز (Richard Rogers)، الذي كان قد قضى عدة أشهر في أولد كالابار، إلى جيمس روجرز (James Rogers) أنه يتوقع أن يُرسل النقيب كينيدي (Capt. Kennedy) في يوليو مع 260 عبدًا؛ 1 طن من العاج ، 28 طن من زيت نخيل ومن5 إلى 6 أطنان خشب أحمر، ثم يتبعه بـ 250 عبدًا ، و1 طن من العاج ، و20 طن من زيت نخيل و7

---

(1). Angus Dalrymple-Smith, Ibid, p 45-46.

(2). Ibid, p 44-45.

(3). Ibid, p 44-45.

أطنان من الخشب الأحمر. ومرة أخرى حُملت ذات السفينة بـ؛ 103 طن من زيت نخيل، و8 أطنان من الخشب و5 أطنان من العاج.

يبدو أن تجارة السلع من ميناء بوني الرئيسي للعبودية في بيافرا، كانت أقل تطوراً في فترة ما قبل إلغاء تجارة الرقيق، حيث بدأت في التوسع بشكل ملحوظ في عشرينيات القرن التاسع عشر، يبدو أن السوق كان يتطور، وربما يكون على نطاق أصغر مما هو عليه في كالابار القديمة.

في عام 1802م؛ صَدَرت تعليمات للكابتن بيل (Capt. Kneal) من ليفربول التوجه بسفينته لوتري (Lottery) نحو بوني ومقايضة حمولته بـ 290 زنجيًا، بالإضافة إلى شراء كمية من زيت النخيل في العام التالي، كما طُلب من النقيب سيزار (Capt. Ceasar Lawson) القيام بالمقايضة في بوني على الزنوج المتميزين والعاج وزيت النخيل[1]. وهكذا يمكن القول أنه في بيافرا كانت تجارة الرقيق مكملة لتجارة السلع الأخرى.

تجدر الإشارة هنا؛ إلى وجود أوجه تشابه واختلاف كبيرين بين هذه المناطق، فيما يتعلق بمشاركتها في التجارة مع داخل غرب إفريقيا، حيث كانت هناك دائمًا تجارة بين الساحل والداخل، في الملح والأسماك بسبب الندرة النسبية للمصادر الطبيعية للبروتين والملح في مناطق الغابات[2].

كما تمّ تداول الملح المستخرج من بحيرة أربورو (Urburu) والمواشي ولحومها جنوب السافانا داخل المنطقة المحيطة ببيافرا، مقابل العبيد واليام والحديد والنحاس في منطقة الغابات. على طول خليج البنين، لوحظ وجود تجارة في الأسماك والملح من الساحل إلى الداخل منذ القرن السابع عشر، ومن المحتمل أن تكون قد زادت بالتوازي مع توسّع تجارة الرقيق، التي كان لها تأثير مُضاعف على التجارة حتى في السلع الأصلية.

كانت هناك أيضًا تجارة مزدهرة على طول البحيرات والأنهار الساحلية بين ساحل العبيد وساحل الذهب والتي سمحت في النهاية، بتداول البضائع مع إمبراطورية أُويو في ما يُعرف اليوم بجنوب غرب نيجيريا. حيث كان يتم استبدال السلع التجارية من جولد كوست، بقطع القماش أو مجوهرات اليوروبا عالية الجودة، على طول ساحل الذهب، وكان صيد الأسماك وإنتاج الملح أحد الصناعات الرئيسية (غير الزراعية)، والتي كانت كعنصر مهم للتجارة مع جيرانهم الشماليين.

---

(1). Angus Dalrymple-Smith, Ibid, p 45.

(2). Ibid, p 47.

كانت التجارة البعيدة مختلفة تمامًا، حيث تتمتع منطقة الأكان الواقعة في جنوب غانا بتاريخ طويل من التبادل التجاري مع أسواق السافانا الداخلية في هاوسلاند (Hausaland) وبورنو، تم استبدال الذهب والملح وجوزة الكولا بالسلع المصنعة، مثل المنسوجات والجلود والحديد.

يبدو أن الداهوميين قد طوّروا روابط تجارية منتظمة، مع الأنظمة السياسية الإفريقية الأخرى على الأقل بحلول القرن التاسع عشر، حيث أفادنا المستكشف كلابيرتون أنه التقى بتُجار يعملون لدى ملك الداهومي في بلدة كياما (Kiama) في بورغو (Borgu)، التي كانت تقع على طرق التجارة بين كل من الداهومي والأشانتي إلى هاوسلاند. حيث قاموا بتبادل السلع التجارية الأوروبية مقابل حوالي؛ 200 عبد في المنطقة.

ومع ذلك؛ كانت كل هذه التجارة تعتمد على التجارة عبر المحيط الأطلسي، ولا يوجد دليل على أن الداهوميين، على عكس الأشانتي، كانوا يشاركون في تبادل السلع والمنتجات التي أنتجوها بأنفسهم. يبدو أن تجارة البعيدة بين المناطق المحيطة بخليج بيافرا وهوسلاند لم تتطور أبدًا، ربما يكون بسبب عدم الاستقرار السياسي في المناطق التي تفصل مناطق الغابات عن الشمال، مما ثبّط عزيمة تجار الهوسا عن الاستثمار في تجارة المنتجات مثل كولا، خاصة عندما كانت رائجة بين الأشانتي[1].

خلاصة القول نستنتج أن؛ التحولات التجارية التي حصلت على مستوى إفريقيا الغربية مع بدايات القرن التاسع عشر، لم تكن وليدة القرن وإنما تعود إلى فترات سابقة، حيث ساهمت العوامل المترابطة من؛ التباين الإيكولوجي، والسياق السياسي الإقليمي وهوية الشريك التجاري، في تحديد الأنماط الأولية للتجارة مع العالم الأطلسي، في القرن الثامن عشر وأحيانا قبل ذلك، والتي استمرت في التأثير على التحولات التجارية في القرن التاسع عشر مباشرة مع إلغاء تجارة الرقيق.

تُظهر نتائج التباين الإيكولوجي لكل منطقة؛ أين خلق أنواعا معينة لإنتاج السلع لكل منطقة من مناطق الساحل والداخل، حيث سيطرت سينيغامبيا على تجارة الصمغ والعاج، وسيطرت الأشانتي في ساحل الذهب على إنتاج الذهب وجوزة الكولا، في حين سيطر خليج بيافرا على إنتاج زيت النخيل، وخليج البنين على تجارة الرقيق بالرغم أن له مؤهلات إنتاج زيت النخيل ولبه، إلا أنه لم تظهر صادراتها إلا في ستينيات القرن التاسع عشر، وهذا بسبب قيود بيئية على إنتاج سلع الغابات الاستوائية لأسواق التصدير، لذلك كان التركيز على تجارة الرقيق.

---

[1]. Angus Dalrymple-Smith, Ibid, p 47.

هذه المنتجات ليست الوحيدة المتوفرة على مستوى هذه الأقاليم، حيث بيّنت هذه الدراسة أن هناك تبادلات تجارية بين المناطق الداخلية والساحلية، لاسيما في منتجات الملح والأسماك المنتشرة على طول سواحل غرب إفريقيا مع سكان الغابات والسافانا، مقابل حصول الساحليين على العبيد، والليام والحديد والنحاس من منطقة الغابات، كما يُقدم سُكان السافانا المنسوجات والجلود، دون أن ننسى التجارة البينية الساحلية بين هذه الأقاليم، مثل ساحل العبيد وساحل الذهب، هذه المنتجات بصفة عامة كان يتم تبادلها مع منتجات السفن الأوروبية مقابل الأسلحة والسلع الأوروبية.

إن هذا النسيج المحكم في التجارة البينية والساحلية يحددّها السياق السياسي الإقليمي؛ حيث نشأت خلال هذه الفترة قوى سياسية مسيطرة مثل الداهومي في خليج البينين والأشانتي في ساحل الذهب وشعب أَرُّو في خليج البنين، والدّامل في سينيغامبيا، هؤلاء كانوا يستخدمون الأُسر والعمالة القسرية في جمْع الصمغ والعاج وجوزة الكولا وإنتاج زيت النخيل وبعض المحاصيل الأخرى المهمة للتجارة الخارجية، لتقوم النُّخب الأوروستقراطية في الدولة بإدارة التجارة الخارجية مع السفن الأوروبية.

هذا النمط المتطور في نوعية الإنتاج المصدر من كل إقليم، وجنسية الشريك التجاري الرئيسي ظلا متّسقين في كل منطقة لأمد طويل، ممّا أثّرت هذه التطورات العلائقية في التجارة الخارجية لنظام المحيط الأطلسي بقوة على طبيعة التحول التجاري في القرن التاسع عشر.

من خلال ما سبق ذكره؛ حول تجارة السلع لإفريقيا الغربية قبل القرن التاسع عشر، تَبيّن أن بعض المحاصيل التجارية مثل زيت النخيل كان يُنتج على مستوى خليج البنين وبيافرا، وقد ساهمت هذه المناطق بكميات معتبرة في التجارة الخارجية، إضافة إلى الصمغ العربي والذهب والعاج والمطاط والخشب، هذه المنتجات في الحقيقة ليست وليدة القرن التاسع عشر، وإنما كانت امتدادا لعقود بعيدة من الزمن، وهذا ما ساعد على التحول التجاري السريع لمنطقة غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر.

فور تراجع المد الاستعماري الأوروبي بالأمريكيتين، سارعت هذه الدول كل في مجالها المعهود الخاص بتجارة الرقيق، بتحويل اهتمامها في المنطقة من تجارة الرقيق كعنصر أساسي في المبادلات التجارية، إلى الاستثمار في التربة الإفريقية بأيادي الأفارقة.

II. المقومات الاقتصادية لفرنسا في إفريقيا الغربية الفرنسية:

إن تحليل الأنماط الاقتصادية السائدة لاستغلال الموارد في البلدان الإفريقية، يقتضي بيانات شاملة كتلك التي تتضمنها الحسابات القومية، ويمكن النظر في النشاط الاقتصادي من ثلاث نواح رئيسية وهي؛ نطاقه؛ هيكله؛ التوازن بالنسبة إلى كل سلعه بين الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية.

لكن المعضلة التي تُواجهنا هنا؛ أننا نفتقر إلى الإحصائيات التي تتعلق بالإنتاج الزراعي المعيشي، الذي يستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة في معظم أنحاء هذه الأقاليم، لذلك من الصعب تقدير هذا الإنتاج، ونفس الأمر بالنسبة للإنتاج المحلي من الزراعة التجارية وصيد الأسماك والأحراج والصناعات اليدوية، وهو إنتاج يخصص جزء منه لأغراض معيشية، لهذا يصعب علينا تقدير نصيب الإنتاج التجاري من الإنتاج المحلي.

إن اقتصاد كل مستعمرات فرنسا؛ يؤلف نظاما متجانسا يُشبه الاقتصاد النقدي الحديث، بَيْد أن الاعتبارات الاقتصادية توحي بتحليل الإنتاج إلى عنصرين هما: الإنتاج التجاري والإنتاج المعيشي، ويعتبر الاقتصاد المحلي الذي يضم كافة النشاطات الاقتصادية الموجودة في إقليم معين، يشتمل على نظامين اقتصاديين هما الاقتصاد الحديث والاقتصاد التقليدي؛ حيث نشأ الاقتصاد التجاري أساسا بتحويل أحد أو بعض أجزاء الاقتصاد التقليدي من طرف منتجي المحاصيل التصديرية.

كما نشأ الاقتصاد التبادلي إلى حدٍّ بعيد بفعل رأس مال أجنبي ومنشآت أجنبية، لاسيما في مجال التعدين بفعل المستوطنين الأجانب أو كليهما معا؛ حيث ينتقل معظم العمال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث ليعملوا فيه كأجراء أو خماسين.

هذه النقاط كُلها تمثل العناصر الأساسية اللازمة لتركيب نماذج أكثر تفصيلا، تصلح لتحليل السمات البارزة للهيكل الاقتصادي والنمو الاقتصادي في إقليم معين. فما هي المقومات الاقتصادية السائدة في مجتمعات دول غرب إفريقيا الفرنسية؟ وهل حققت نجاحا ورواجا تجاريا كثيفًا طيلة الفترة ما بين (1850-1945م) أم أن عقبات حالت دون استمرارها بين فترة وأخرى؟ وكيف ساهمت هذه الدول في تحقيق النمو الاقتصادي لفرنسا على حسابها؟.

1. منتجات الاقتصاد المعيشي والنقدي:

إن إنتاج المحاصيل الغذائية التي تستهلكها المجتمعات الزراعية، غالبا ما تُستهلك مباشرة من قبل الوحدات الأُسرية المنتجة لها، يستوعب في معظم أرجاء الإقليم النسبة الكبرى من اليد العاملة المستخدمة في الإنتاج الزراعي، فالغذاء الأساسي في إفريقيا الغربية يعتمد على الأغذية النشوية، بالنسبة للمناطق الأكثر جفافا في إفريقيا الغربية تعتمد على الذرة البلدية (السرغن) والذرة البيضاء (الدخن)، أما الذرة الصفراء والأرز والفول السوداني فهي أغذية ثانوية، تحتل مكانها الكاسافا (المنيهوت) والبطاطا الحلوة (القلقاس الهندي)، وفي المناطق التي يتوفر فيه الماء إلى حدِّ ما يكون للجذور النشوية، ففي منطقة الغابات المطرية يعتمدون على اللِيام والموز، بالإضافة إلى المناطق التي تحيط بها الأنهار أين يُعتبر الأرز فيها هو الغذاء الأساسي[1].

أما منتجات الماشية فتُستهلك محليا في القرى، بخصوص الجزء المخصص للتجارة فيستهلك في المناطق الحضرية، فضلا عن ذلك؛ هناك بعض الدول المجاورة مثل نيجيريا وغانا تستوردان الماشية من إفريقيا الغربية الفرنسية، حيث تُصدّر هذه الأخيرة إلى خارج البلاد كمّية من الجلود والصوف. أما عن إنتاج السّمك الذي تظهر إحصائياته ضئيلة جدا، من المُرجّح أن جزءا كبيرا من الإنتاج لا يُسجل، لاسيما الصيد المعيشي في البحيرات الداخلية والشبكات النهرية.

رغم أن هناك مساحات شاسعة في إفريقيا للإنتاج الحرجي في الاقتصاد النقدي، إلا أن المساهمة فيها تُعد قليلة مع العلم أن كل أحراج إفريقيا تقريبا تتألف من أنواع الخشب الصلب، قيمتها التجارية قليلة أو منعدمة، وأخيرا فإن الافتقار إلى الوسائل الكافية المستخدمة لقطع الأشجار ونقلها وغير ذلك من المرافق الأساسية وندرة اليد العاملة، قد حدّ من إمكانية التوغل في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها بسهولة.

ما يمكن قوله؛ أن غلب المنتجات المعيشية لا تُساهم بها إفريقيا الغربية في التجارة الخارجية لاستهلاكها من قبل منتجيها كاملة، عدا بعض المنتجات الغذائية مثل الدخن، الأرز، الذرة، الموز، وبعض المنتجات الحيوانية وجلودها وما يُصنع منها، ما يتم جمعه من الصمغ العربي، العاج، غير ذلك يُعتبر من المنتجات النقدية التي تُشرف عليها فرنسا بصفة كبيرة بأيادي بالأفارقة.

---

[1]. الأمم المتحدة، **دراسة الحالة الاقتصادية في إفريقيا منذ عام 1950**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 1959، ص 11-12

هنا سنقوم بعرض ما تَوفّر لنا من إحصائيات حول المنتجات الفلاحية المعيشية والنقدية التي تم تصديرها من قبل فرنسا خلال الفترة الاستعمارية من إفريقيا الغربية الفرنسية، مع ذكر الدول الزبونة لفرنسا بمستعمراتها هذه كما يلي:

أ. **البذور الزيتية (Graines Oléagineuses):**

تشتمل إحصاءات الجمارك، تحت هذا البند منتجات الفول السوداني، لب النخيل، بذور السمسم، حبوب الشيا، بذور الخروع، بذور القطن، لب جوز الهند، تُعتبر هذه المحاصيل من المنتجات الرئيسية للمنطقة والمطلوبة بكثرة في الصناعة الأوروبية، لذلك تزايد الطلب عليها خلال الفترة الاستعمارية وهو ما يُوضحه ارتفاع نسبة الصادرات من هذه المواد طيلة أربعين سنة من الإنتاج والتصدير للقرن العشرين، غير أن هذه المنتجات قد شهدت في ثلاثينيات القرن تراجعا في نسبة التصدير، يُعزى ذلك إلى محصول الفول السوداني سنة 1932م، ويعود هذا العجز كما نعلم، ليس فقط إلى تراجع الأسعار الذي حدّ من المعاملات، ولكن إلى سوء حصاده عام 1932م، والجدول أدناه يوضح اتجاه صادرات البذور الزيتية ما بين (1906-1938م).

إذا كانت البذور الزيتية تُمثل 69٪ من إجمالي تجارة الخروج ، يمكننا أن نفهم بسهولة أن إفريقيا الغربية الفرنسية في عام 1932م ، شهدت صادراتها انخفاضًا بمقدار؛ 281.351 طنًا بقيمة؛ 205.242.472 فرنكًا.

الجدول رقم 30: اتجاه صادرات البذور الزيتية ما بين (1906-1938م).

المتوسط السنوي للفترة	الكمية بالطن
1906-1910	208.705
1911-1915	284.394
1916-1920	245.715
1921-1925	385.835
1926-1930	531.464
1938-1931	523052

المرجع المعتمد:
B.M.A.E.A.O.F , 1933, N° 156, p 405,409 , 1934, p377, 1934, N° 168, p 384, 1936, N° 181, p 29, 1937 N° 193, p 20, 297, 1939, N° 217-218, p 19

يمكن توضيح اتجاه صادرات البذور الزيتية كل عنصر على حدا كما يلي:

1. الفول السوداني(Arachides):

في مجموعة البذور الزيتية، يحتل الفول السوداني المرتبة الأولى، يُعتبر أهم مُنتج للتصدير من حيث الوزن، تمثل تدفقات الفول السوداني الخارجية في الواقع بنسبة 72٪ من البذور الزيتية المصدرة و46٪ من إجمالي حمولة صادراته من حيث القيمة، كما تُمثل بذور الفول

السوداني نسبة 79٪ من قيمة البذور الزيتية و37٪ من قيمة إجمالي الصادرات[1]. فيما يلي نُقدر اتجاه صادراته من إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1906-1938م):

الجدول رقم 31: اتجاه صادرات الفول السوداني ما بين (1906-1938م).

المتوسط السنوي للفترة	الكمية بالطن
1906-1910	172.970
1911-1915	239.762
1916-1920	191.718
1921-1925	323.441
1926-1930	455.924
1931-1938	426754

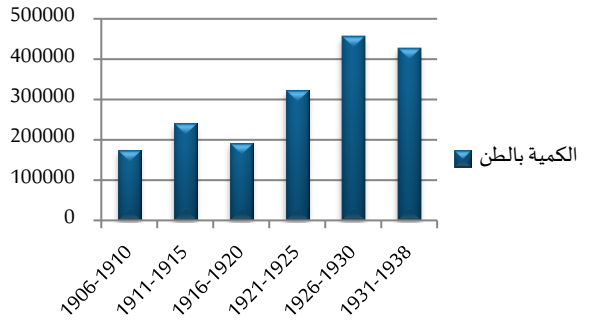

المرجع المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, 1933, Op.Cit, p 405, 297, 1939, Op.Cit, p 19, 1934, Op.Cit, p 379, 1936, Op.Cit, p 29, 1937, Op.Cit, p 20, 1939, Op.Cit, p 19

هذا المحصول التجاري كان يُنتج في كل من السنغال، غينيا الفرنسية، النيجر، كوت ديفوار، فولتا العليا والسودان الفرنسي. مع العلم أن إنتاج المستعمرات الداخلية (السودان الغربي، النيجر، وفولتا العليا)، غالبًا ما يتم تضمين منتجاتهم المحلية المخصصة للتصدير في الإحصاءات الجمركية للمستعمرات الساحلية التي تمر منتجاتها عبرها.

يتم تصدير الفول السوداني في السنغال عن طريق الموانئ المصنّفة حسب أهمية الحمولتها كما يلي: كاولاك، فاونديون، داكار، زيغينكور (Ziguinchor)، روفيسك، مبور (M'Bour)، جوول، ريب (Rip) ونياني أولي (Niani Ouli).

بالنسبة إلى روفيسك كان دائما يحتل المرتبة الأولى في تصدير الفول السوداني، إلا أنه فقد رتبته عام 1932م وبالتالي تراجع إلى المركز الخامس، كما أن ميناء داكار أخذ مكانه فاونديوغن الذي احتل المرتبة الثانية، كما احتل زيغينكور المركز الرابع، عدا كاولاك الذي حافظ على مركزه وبقي الميناء الأول لتصدير البذور الزيتية.

[1]. B.M.A.E.A.O.F, 1933, Op. Cit, p 405.

بالنسبة للدول الأوروبية المستهلكة للفول السوداني من إفريقيا الغربية الفرنسية نجد؛ فرنسا (156،620 أو 81٪)، ألمانيا (10،777 طن)، هولندا (9،706 أطنان)، الدول الاسكندينافية (8،708 طن)، بلجيكا (5،628 طنًا)، إنجلترا ومستعمراتها (2539 طن)[1]:

2. لب النخيل (Amandes de Palme):

يعتبر محصول لب النخيل ومشتقاته من المحاصيل الزراعية التجارية التي أولتها فرنسا اهتماما خاصا، نتيجة احتياج المصانع الأوروبية لهذه المادة الصناعية، وتعتبر الداهومي المورد الرئيسي لهذا المنتوج وكذا غينيا الفرنسية، كوت ديفوار والسنغال، حيث يقارن الجدول أدناه الصادرات لهذا المحصول خلال ست فترات ما بين (1906-1938م).

الجدول رقم 32: اتجاه صادرات لب النخيل ما بين (1906-1938م).

المتوسط السنوي للفترة	الكمية بالطن
1906-1910	35.050
1911-1915	42.429
1916-1920	52.918
1921-1925	60.717
1926-1930	69.384
1938-1931	88.622

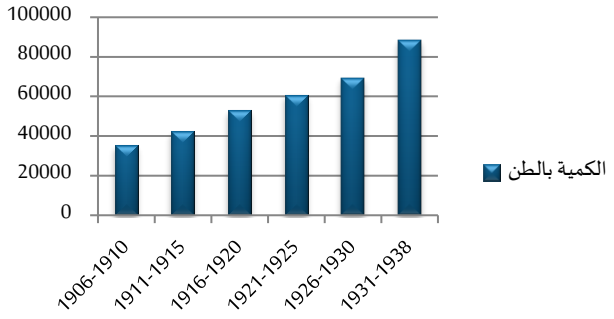

المرجع المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, 1933, p 406 , 1933, p 409, 1934, p 384, 1936, p 29, 1937, p 20, 297, 1939, p 19.

منذ عام 1926م، كانت ألمانيا دائمًا الزبون الرئيسي لهذا المحصول في مستعمرات فرنسا بإفريقيا الغربية الفرنسية، وظلّت كذلك إلى غاية سنة 1932م، حيث بلغ 31.184 طنًا (44٪ من إجمالي الصادرات)، تأتي هولندا في المرتبة الثانية بـ؛ 25.533 طن (36٪)، في حين تحتل فرنسا المرتبة الثالثة بـ6.625 طنًا ، لكن نسبتها لا تتجاوز (9٪)، أما إنجلترا التي جاءت في المرتبة الثانية مع مستعمراتها، فقد تراجعت مشترياتها من؛ 8.459 طناً عام 1931م إلى 5.598 طناً عام 1932م، أي بنسبة (8٪) من إجمالي الصادرات[2].

---

[1]. B.M.A.E.A.O.F , 1933, Ibid, p 405-406.

[2]. Ibid, p 406.

3. حبوب السمسم (Graines de sésame):

حبوب السمسم من المحاصيل التي تنتجها تقريبا غينيا الفرنسية، كما تعتبر هولندا الزبون الرئيسي لفرنسا لهذا المحصول، التي زادت مشترياتها بشكل مطرد خلال السنوات الأربعة التالية: 51 طنًا في عام 1929م ، و320 طنًا في عام 1930م ، و498 طنًا في عام 1931 م، و583 طنًا في عام 1932م، في حين أظهرت صادرات الميتروبوليس لهذا المنتوج انخفاضا، حيث تم ملاحظة ذلك بشكل متزايد من سنة إلى أخرى (1.017 طنًا في عام 1929م، و257 طنًا في عام 1930م، و55 طنًا في عام 1931م و6 أطنان في عام 1932م)[1]. والجدول أدناه يُوضّح اتجاه صادرات هذا المحصول ما بين 1913م و(1920-1938م).

الجدول رقم 33: اتجاه صادرات حبوب السمسم ما بين (1906-1938م):

المتوسط السنوي للفترة	الكمية بالطن
1913	831
1920-1929	420
1930-1938	599

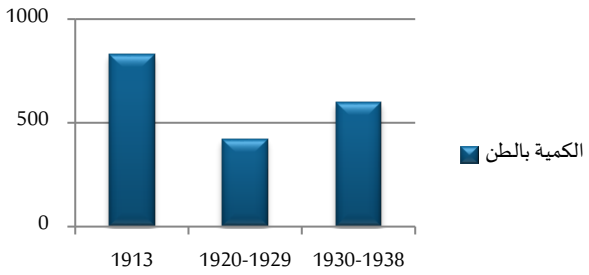

المرجع المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1922**, N° 13, p 74, **1926**, Op.cit , p 20, **1928**, N° 96, p 435; **1929**,N° 108, p 364, **1934**, N° 168, p 379, **1936**, N° 181, p 29, **1937**, N° 193p 20,, N° 202 297, **1939**, N° 217-218, p 19.

يبدو من خلال هذا الجدول؛ أن صادرات حبوب السمسم كانت مرتفعة خلال عام 1913م، ثم تأرجحت بين الزيادة والنقصان منذ عشرينيات القرن العشرين، وما قبل الحرب العالمية الثانية.

4. نواة الشيا (Amandes de karate):

يُعتبر الدّاهومي المُورد الرئيسي لمادة نواة الشيا، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غينيا، وتكون بلجيكا، أكبر زبون لفرنسا لهذه المادة في السنوات السابقة لعام 1932م تليها هولندا[2]، حيث يقارن الجدول أدناه اتجاه الصادرات لهذا المحصول ما بين 1913م و(1920-1938م).

---

(1). B.M.A.E.A.O.F , 1933, Ibid, p 406.

(2). Ibid, p 407-406.

الجدول رقم 34: اتجاه صادرات نواة الشيا ما بين (1906-1938م):	
المتوسط السنوي للفترة	الكمية بالطن
1913	**475**
1929-1920	**1357**
1938-1930	**3757**

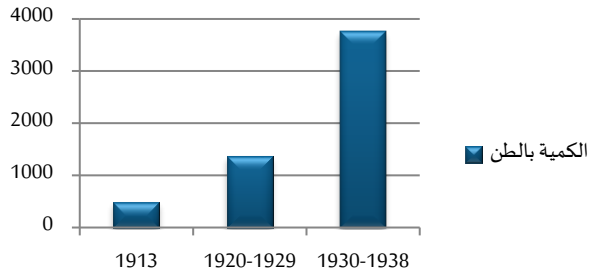

المرجع المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1934**, p379, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

5. بذور الخروع (Graines de ricin):

هذه البذور من المحاصيل الداهومية بالدرجة الأولى، وتليها السنغال، حيث صدرت فرنسا من هذه المادة عام 1913م؛ 567 طنا، في حين بلغ المتوسط السنوي للفترة ما بين (1920-1929م) 280 طنا وما بين (1930-1938م) بلغ؛ 1.492 طنا[1]، الأمر الذي يُفسر لنا تصاعد إنتاج وتصدير بذور الخروع خلال ثلاثينيات القرن العشرين.

6. جوز الهند (Coprah):

تأتي صادرات هذا المنتوج دائما من الداهومي، ففي عام 1913م صدّرت فرنسا كمية؛ 239 طنا، في حين بلغ المتوسط السنوي للفترة ما بين (1920-1929م)؛ 66 طنا، وما بين (1930-1938م)؛ 198 طنا، الملاحظ أن تجارة جوز الهند قد بلغ أوجّه في العشرية الثانية قبل الحرب العالمية الأولى، لتتراجع صادراته خلال الحرب وبعدها، إلى غاية ثلاثينيات القرن العشرين، أين يشهد تصاعد صادراته، حيث بلغ ما قيمة؛ 302 طن عام 1938م وهذا قبل أن تضع الحرب الثانية أوزارها.

[1]. B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**,p 364, **1934**, p 384, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

7. بذور القطن (Graines de coton):

بلغت صادرات بذور القطن عام 1913م ما قيمته؛ 15.166 طنا، كما بلغ متوسط صادرات هذا المنتوج ما بين (1924-1926م) ما قدره؛ 71.219 طنا[1]، لتنخفض صادراته فتصل من؛ 3.769 طنًا في عام 1930م إلى؛ 128 طنًا في عام 1931م[2].

8. كعكة البذور الزيتية (Tourteaux de graines oléagineuses):

تُعتبر كعكة البذور الزيتية من منتوجات السنغال، وكوت ديفوار والسودان الفرنسي، وكانت الدول الأسكندنافية تشتري الجزء الأكبر من هذه الصادرات، وتليها ألمانيا[3]، يمكن معرفة اتجاه الصادرات لكعكة البذور الزيتية كما يلي:

الجدول رقم 35: اتجاه صادرات كيك البذور الزيتية ما بين (1904-1938م) 1913:

المتوسط السنوي للفترة	الكمية بالطن
1904-1913	32
1914-1918	15
1920-1925	1640
1926- 1930	6042
1931-1938	6960

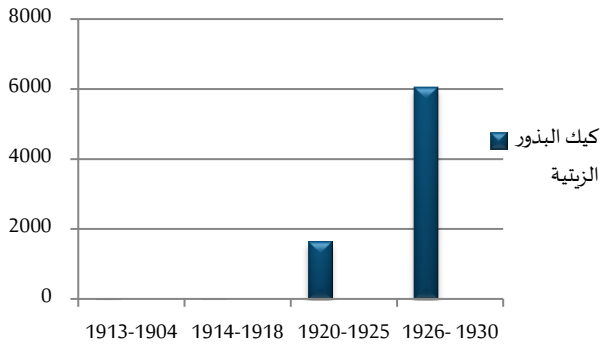

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**, p 364, **1922**, p 74, **1934**, p 387, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

ب. المواد الاستهلاكية (Denrées de consummation):

هذا البند يتضمن المواد الاستهلاكية الأربعة الرئيسية، في صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية وهي كالتالي: الكاكاو، البن، الفلفل الحار والفلفل.

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, **1926**, p 20, **1928**, p 435.

(2). B.M.A.E.A.O.F, 1933, p 407.

(3). Ibid, p 413.

1. كاكاو (Cacao):

يُعتبر الكاكاو الذي يغادر منطقة غرب إفريقيا الفرنسية، يأتي من كوت دبفوار، عدا بعض الأطنان يتم تصديرها من الداهومي، حيث تُساهم كوت ديفوار دائما بنصف الكميّة، لإمداد العاصمة الاستعمارية فرنسا، والباقي تحصل عليه فرنسا من الداهومي والكاميرون والتوغو، مما يدل على أن ممتلكات فرنسا في غرب إفريقيا تُوفر لها أكثر من ثلاثة أرباع الكاكاو الذي تحتاجه للاستهلاك[1]، من خلال فحص الجدول التالي يمكننا أن نرى الارتفاع السريع في صادرات هذا المنتوج:

الجدول رقم 36: اتجاه صادرات الكاكاو ما بين (1906-1938م).

المتوسط السنوي للفترة	الكمية بالطن
1906-1910	7
1911-1915	54
1916-1920	598
1921-1925	3.631
1926-1930	13.970
1938-1931	36.688

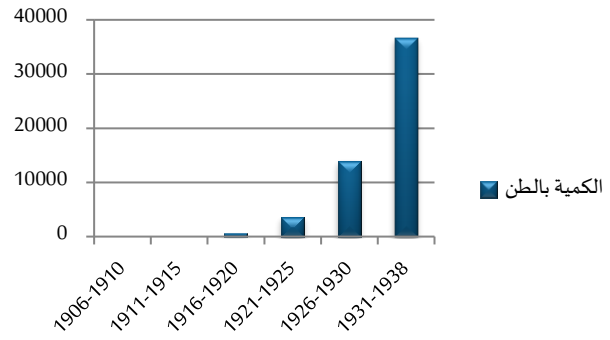

المرجع المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1933**, p 412, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

2. القهوة (Café):

لا شك أن حصة صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية، مازالت صغيرة مقارنة بإجمالي واردات فرنسا من هذه المادة، ذلك لأن زراعة شجرة البن حديثة جدا لذلك، يتم إنتاج وتصدير هذا المحصول من ساحل العاج، كما تُعتبر فرنسا المستورد الرئيسي للكمية المصدرة كاملة.

نلاحظ أن نسبة صادرات محصول البُن قد تزايد عامًا بعد عامٍ، ففي عام 1913م بلغت الكمية المصدرة؛ 2 طن فقط بمبلغ؛ 2.468 فرنك، في حين بلغ متوسط الفترة ما بين (1920-

(1). B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 407.

1929م) لصادرات هذه المادة؛ 67 طنا بمبلغ؛ 516.589 فرنكا، وما بين (1930-1938م) قدر بـ؛ 4.964 طنا بمبلغ؛ 10.888.469 فرنكا[1].

3. الفلفل الحار (Piments):

يأتي معظم هذا المنتوج من غينيا الفرنسية، والباقي يأتي من الداهومي وساحل العاج والسنغال، حيث يتم إرسال هذا المنتوج بشكل أساسي إلى فرنسا ومستعمراتها، وكذلك المستعمرات الإنجليزية مثل نيجيريا[2].

هذا المحصول سجّل زيادة في الإنتاج والتصدير عاما بعد عام، ففي عام 1913م قُدرت صادراته بـ؛ 2 طن، بمبلغ؛ 1.068 فرنكا، في حين بلغ متوسط صادرات الفترة ما بين (1920-1929م)؛ 85 طنا، وما بين (1930-1938م) قدر بـ، 121 طنا[3].

4. الفلفل (Poivre):

يتم تصدير الفلفل بشكل رئيسي من ساحل العاج ما مقداره؛ 18.932 كلغ سنويا بقيمة؛ 50.594 فرنكاً، من هذه الحمولة يتم إرسال 14.29 كلغ إلى فرنسا و4.403 كلغ إلى ساحل الذهب، كما نلاحظ خروج؛ 82 كلغ، بقيمة؛ 240 فرنكا من غينيا الفرنسية، وتوجيهها إلى المستعمرات الفرنسية [4].

ت. المنتجات المعدنية (Produits minéraux):

يتضمن هذا البند مبيعات إفريقيا الغربية الفرنسية، من الذهب الذي تساهم إفريقيا الغربية الفرنسية بكميات كبيرة منه، لاسيما في ثلاثينيات القرن العشرين وكذلك مادة الملح، أما بالنسبة للرمل المعدني فإننا نجهل في أغلب الأحيان الكميات المصدرة، وتقريبا غير مصرح بها، في جلّ النشرات الشهرية للوكالة الاقتصادية الخاصة بإفريقيا الغربية الفرنسية، لذلك سنكتفي بمعدني الذهب والملح.

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**,p 364, **1933**, p 412, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

(2). B.M.A.E.A.O.F, **1933**, Op. Cit, p 407

(3). B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20; **1928**, p 435, **1934**, p 381, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297.

(4). B.M.A.E.A.O.F, **1933**, Op. Cit, p 407.

1. ذهب (Or):

يُعتبر الذهب أحد المنتجات التي عُرفت بها غرب إفريقيا، لاسيما في بعض المناطق مثل ساحل الذهب وفولتا العليا وغينيا الفرنسية ومالي، بالرغم من تضائل تصديره في نهايات القرن الثامن عشر لأسباب اقتصادية بالمنطقة، إلا أنه فور احتلال هذه المناطق من قبل الأوروبيين، أصبح هذا المعدن يُصدر بكميات متزايدة سنة بعد أخرى.

الملاحظ أن فترة الأزمة الاقتصادية التي حلّت بالعالم عام 1929م، تضاءل فيها تصدير الذهب لاسيما بين عامي (1928-1929م)، لكن ابتداء من سنة 1930م لوحظ تسجيل عملية تصدير عالية على غرار باقي السنوات السابقة، حيث تم تصدير؛ 2.066 كلغ، وهو ما يُمثل زيادة بنسبة 117٪ على تدفقات الذهب الخارجية عن العام السابق، وكذا فائض القيمة نفسها بنسبة 373٪ على تلك القيمة المسجلة عام 1930م.

في غضون عامين؛ زادت صادرات الذهب عشرة أضعاف بقيمة؛ 24.380.676 فرنكًا، حيث احتل المرتبة الرابعة بعد البذور الزيتية والخشب والكاكاو[1]، أين سجّلت صادرات الذهب عام 1913م ما يُقدر بـ؛ 85 كلغ، في حين سجل متوسط صادرات الفترة ما بين (1920-1929م) حوالي؛ 272 كلغ، وما بين (1930-1938م) قُدر بـ؛ 4.342 كلغ[2].

من خلال هذه التقديرات لمتوسط الفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وما بين الحربين نلاحظ أن نسبة تدفق الذهب إلى الخارج، قد بدأ في التزايد بعد الحرب العالمية الأولى، ليشهد تراجعا بين سنتي (1928-1929م)، حيث سجّلت صادرات الذهب عام 1928م؛ 21 كلغ وفي سنة 1929م قدر بـ؛ 66 كلغ، ثم بدأ هذا المعدن في الانتعاش عاما بعد عام خلال ثلاثينيات القرن العشرين، حيث بلغت ذروة صادراته عام 1939م بـ؛ 21.709 كلغ.

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 408.

(2). B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**, p 364, **1933**, p 408, **1934**, p 381, **1936**, pp 20, 29, 297, **1939**, p 19.

2. الملح (Sel):

خلال الفترة الاستعمارية؛ أضحت المسطحات الملحية في موريتانيا المُزوّد الرئيسي للأسواق النائية في السودان بألواح الملح[1]، كما يُستخرج الملح الصخري من تاودني[2]، ويسوّق في الطرف الجنوبي من منطقة ساحل العاج[3] ومختلف المناطق الصحراوية[4]، كما كانت هناك مناطق في إفريقيا الغربية يُستخرج منها الملح مثل ملاحات تيجيدا، وهي غير بعيدة عن أغادس، دلول فوغا(Dallul Fogha)[5] ومركزي دندي وكبي(Dendi et Kebbi)، حيث تظهر بعض السبخات في جهات مبعثرة ما بين السنغال ونهر النيجر يمكن الحصول على ملحها للاستهلاك المحلي. عن المناطق التي لا تستطيع توفير هذه المادة إلا عن طريق المبادلات، تلجأ إلى استخراجه بالطرق البدائية مثل؛ إضرام النار في الحشائش وعيدان الذرة أو روث المواشي.

أما عن المجتمعات الواقعة على حدود الصحراء الكبرى؛ فقد أشار الرحالة الفرنسي بنجر (Binger) خلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر، أنها لا تشكو نقص الملح، إذ تحصل عليه من خامات الصحراء أو شواطئ المحيط[6].

وبالتالي؛ فإن أرقام التصدير لهذا الغذاء لا تمثل سوى جزء صغير جدًا من الكميات المستخرجة[7]، يتم شراء الملح المُصدر من قبل المستعمرات الأجنبية المجاورة، بحيث لا تتوافق حمولة المخرجات مع أهمية الإنتاج المحلي، ففي عام 1913م كانت الكمية المصدرة تقدر بـ؛ 99 طنا بسعر؛ 21.619 فرنكا، كما بلغ متوسط الكمية المصدرة ما بين (1920-1926م) ما

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, 1933, p 408.

(2). **ملاحة تاودني:** تبعد بنحو 8 كلم عن تنبكتو، هذا المنجم حل محل منجم تغازى، العمل فيه شاق وقاسي، إذ يصفه مونود بقوله: «**إن العمل في منجم تاودني يتطلب ثلاث أدوات : مجرفة لرفع الطين والنقاض ومعول للحفر وآلة حادة لقطع ألواح الملح الخام لوضع كل لوح في قالب نهائي، هذا العمل يتطلب عُمالا أقوياء البنية لا يحسدون على مصيرهم**». **ينظر:**

- إسماعيل العربي، **الصحراء الكبرى**، ص 56 .

(2). بوفيل، ص 388.

(2). إسماعيل العربي، **الصحراء الكبرى**، ص 56.

(3). بوفيل، ص 388.

(4). إسماعيل العربي، **الصحراء الكبرى**، ص 56.

(5). رياض زاهر، المرجع السابق، ص 305.

(6). إسماعيل العربي، **الصحراء الكبرى**، ص 56.

(7). B.M.A.E.A.O.F, **1933**, Op. Cit, p 408.

مقداره؛ 342 طنا، وما بين (1931-1935م) ما مقداره؛ 891 طنا[1]. والملاحظ أن كميات تصدير مادة الملح في تزايد مستمر عبر عقود القرن العشرين.

ث. الماشية (Animaux vivants):

تُعتبر الأرقام المعطاة لصادرات الماشية بعيدة كل البعد عن تمثيل القيمة الحقيقية لتجارة الحيوانات الحية، لأن هناك أيضًا حركة مرور مكثّفة للغاية بين المستعمرات عن طريق البر، والقطعان التي يتم إحضارها من الداخل تُزود الممتلكات الأجنبية المجاورة باللحوم ، والمستعمرات الفرنسية الساحلية التي لا تصلح لتربية الماشية، هذه الحركة الداخلية لم يتم تضمينها في إحصاءات التجارة الجمركية[2]، هذه الحيوانات يتم إرسالها إلى المستعمرات الإنجليزية المجاورة، ولا يتم استيرادها إلى فرنسا. يمكن توضيح الكمية المصدرة من الماشية حسب الإحصائيات الجمركية خلال العقود الثلاثة الأولى للقرن العشرين كما يلي:

الجدول رقم 37: اتجاه صادرات الماشية خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين.

عدد الرؤوس المصدرة	الأبقار	الأغنام	الماعز	الأحصنة	الحمير	الخنازير	الدواجن
1913	32938	38418	1837	959	10826		54403
1926-1925	141482	155377	67791	26068	67791		
1936-1932	396736	996360	199112	11210	32192	1074	

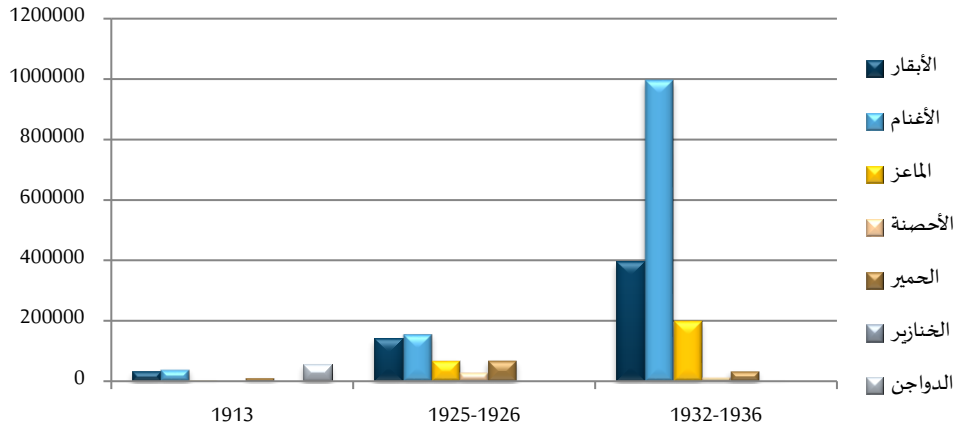

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1934**, p 382, **1936**, p 29, **1939**, p 19.

[1]. B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1936**, p 29.

[2]. B.M.A.E.A.O.F, **1933**, Op. Cit, p 408.

ج. زيوت ودهون نباتية (Huiles Et Graisses Végétales):

تشتمل إحصاءات الجمارك تحت هذا البند كل من؛ زيت النخيل، زبدة الشيا وزيت الفول السوداني، هذه المنتجات ذات إقبال كبير من قبل الأسواق الخارجية، فهي مستخلصات من المحاصيل الزراعية النباتية.

الجدول رقم 38: اتجاه صادرات زيوت ودهون نباتية ما بين (1906-1938م) الكمية بالطن:

المتوسط السنوي للفترة	زيت النخيل	زبدة الشيا	زيت الفول السوداني
1906-1910	16.449	-	341
1911-1915	16.173	210 (1913م)	-
1916-1920	21.003	256 (1920م)	203
1921-1925	20.517	475	28790
1926-1930	24.016	3043	12904
1938-1931	1.673	4205	1673

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20; **1928**, p 435; **1929**, p 364, **1933**, p 409, **1934**, p 384, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

1. زيت النخيل (Huile de palme):

تُعتبر مستعمرة الداهومي المصدر الرئيسي لمادة زيت النخيل، وتليها كل من كوت ديفوار، غينيا الفرنسية والسنغال، حيث تُصدر منه كمية معتبرة للعاصمة الاستعمارية، والباقي يتم بيعه للزبائن من الدول الأوروبية المتعاملة مع موانئ مستعمرات فرنسا بإفريقيا الغربية، بالإضافة إلى لبّ النخيل والمخطط البياني التالي يبن تصاعد صادرات زيت النخيل ما بين (1906-1938):

الشكل رقم 11: اتجاه صادرات زيت النخيل ما بين (1906-1938م):

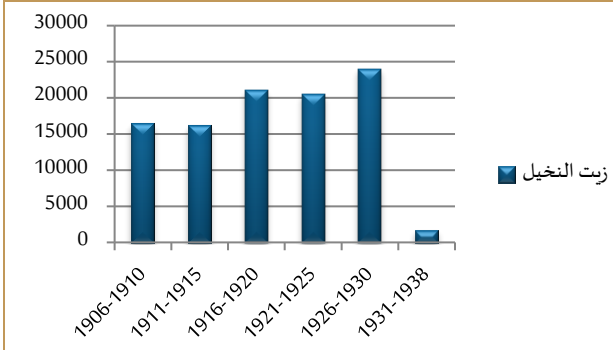

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, 1922, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**, p 364, **1933**, p 409, **1934**, p 384, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

الملاحظ أن صادرات زيت النخيل خلال العقدين الأوّلين من القرن العشرين كانت النسبة المصدرة ثابتة، ثم تصاعدت ابتداء من النصف الثاني للعقد الثاني إلى غاية نهاية العقد الثالث، ليتراجع تصدير هذه المادة بشكل كبير خلال العقد الرابع من ذات القرن، في الحقيقة لا نستطيع إعطاء الأسباب كوننا لا نمتلك إحصائيات حول الكميات المنتجة لذلك وكتخمين، قد يعود السبب إلى منافسة هذه المادة بمواد أخرى مماثلة، أو توفر مصادر أخرى لهؤلاء الزبائن، مما أحدث هبوطا حادا في صادرات هذا المنتوج.

2. زبدة الشيا (Beurre de karité):

يتم تصدير هذا المنتوج بشكل أساسي عبر ميناء داكار، لكن على الرغم من ظهورها في إحصائيات السنغال، فإن زُبدة الشيّا تأتي من السودان الفرنسي، لذلك يُفترض وضع القيمة المصدرة في خانة السودان الفرنسي وليس السنغال، البلدان الأخرى المصدرة للشيّا هي كوت ديفوار، الداهومي وغينيا الفرنسية، حيث توجه النسبة الغالبة من هذه المادة إلى العاصمة الاستعمارية، والباقي تشتريه بلجيكا التي تحتل المركز الثاني[1]. لتوضيح اتجاه صادرات زبدة الشيّا نضع المخطط البياني أدناه:

[1]. B.M.A.E.A.O.F, 1933, p 409.

الملاحظ أن صادرات زبدة الشيا في تصاعد مستمر، ابتداء من العقد الثاني للقرن العشرين، حتى بلغت الذروة في العقد الرابع من ذات القرن.

الشكل رقم 12: اتجاه صادرات زبدة الشيّا ما بين (1906-1938م):

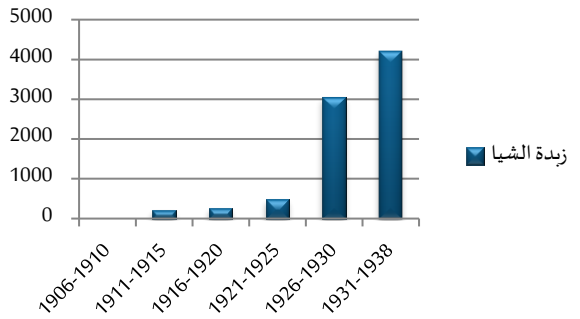

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**, p 364, **1933**, p 409, **1934**, p 384, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

3. زُيــوت الفــول الســوداني (Huiles d'arachides):

أدى الانخفاض في إنتاج الفول السوداني، إلى انخفاض كبير في كمية الزيت التي يمكن تصديرها. فبدلاً من؛ 2.147 طناً بقيمة؛ 8.452.316 فرنكاً صُدرت عام 1931م، تم تصدير؛ 165 طناً بقيمة؛ 571.960 فرنكاً فقط في عام 1932م.

احتل ساحل العاج عام 1932م المركز الأول في تصدير زيت الفول السوداني؛ (158 طنًا)، بينما صدرت السنغال؛ 7 أطنان فقط من أصل؛ 165 طناً، تمثل إجمالي صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية، حيث أرسل إلى العاصمة الاستعمارية نسبة 93٪ منه[1].

الشكل رقم 13: اتجاه صادرات زيت الفول السوداني ما بين (1906-1938م)

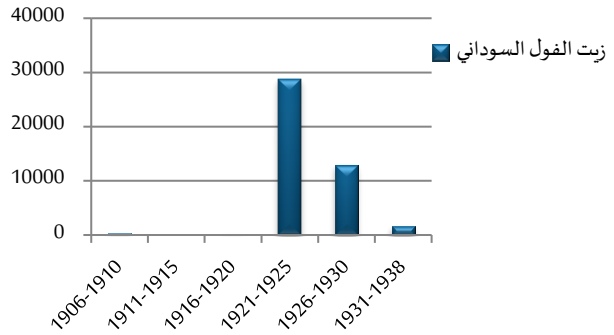

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435; **1929**, p 364, **1933**, p 409, **1934**, p 384, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297.

الملفت للانتباه أن صادرات زيت النخيل لم تنتعش إلا في العشرية الثالثة للقرن، وبعدها تراجع تصدير هذه المادة لتراجع إنتاج هذا المحصول.

[1].B.M.A.E.A.O.F, 1933, p 409.

ح. الخشب (Bois):

مُعظم الأخشاب المصدرة من إفريقيا الغربية الفرنسية؛ تأتي من كوت ديفوار، وهي على نوعين خشب الأثاث والخشب العام، ويُعتبر خشب الأثاث دائما هو العنصر الرئيسي في الحركة التجارية[1].

1. خشب الأثاث (Acajou et bois d'ébénisterie):

إن الانخفاض في صادرات خشب الأثاث، يظهر بشكل ملحوظ ابتداء من عام 1931م، قد زاد بشكل كبير خلال عام 1932م، حيث انخفضت الحمولة من؛ 40.913 طنًا بـ؛ 32.904.050 فرنكاً عام 1931م إلى؛ 21.159 طنًا بقيمة؛ 17.917.437 فرنكًا عام 1932م، يمكن تلخيص أرقام التقلبات في صادرات خشب الأثاث منذ عام 1906م كما يلي:

الجدول رقم 39: اتجاه صادرات خشب الأثاث ما بين (1906-1938م):

المتوسط السنوي للفترة	الكمية بالطن
1906-1910	15.685
1911-1915	31.190
1916-1920	22.084
1921-1925	62.446
1926-1930	81.400
1931-1938	31.535

المصدر المعتمد:
B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1933**, p 409, 412, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

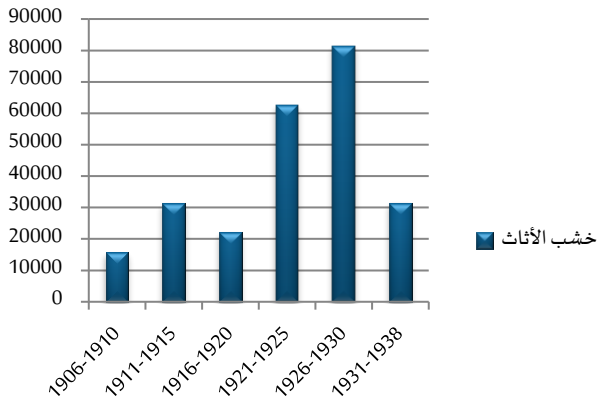

هذا المنتوج يُرسل إلى العاصمة الاستعمارية ومستعمراتها، حيث بلغت النسبة المستوردة عام 1932م؛ (47,3%) والباقي تشتريه إنجلترا؛ (24,3%)، الولايات المتحدة؛ (13,4%)،

[1]. B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 409.

ألمانيـــا؛ (6.9%) وهولنـــدا؛ (2,9%)، ايطاليـــا؛ (1,9%)، بلجيكـــا؛ (1,2%) ودول أخـــرى؛ (1,8%)[1].

2. الأخشاب العامة (Bois communs):

إن الملاحظة التي تمّ تسجيلها حول الانخفاض في صادرات خشب الأثاث، نفسها قد سُجلت حول صادرات الأخشاب العامة بين عامي (1931-1932م)، حيث بلغت الصادرات لعام 1932م بكمية قدرها؛ 5.630 طنًا بقيمة؛ 2.248.965 فرنكًا مقابل؛ 11.648 طنًا بقيمة؛ 4.467.905 فرنك عام 1931م[2]، فيما بعد انتعش هذا المنتوج أين سجّل أعلى حمولة في صادرات المنطقة منذ 1919م. كان المشترون الأجانب الرئيسيون لهذا الخشب حسب الأهمية هم؛ إيطاليا وألمانيا، والمخطط الموالي يوضح لنا بشكل جلي تصاعد صادرات الخشب العام ما بين (1919-1938م):

الجدول رقم 40: اتجاه صادرات الخشب العام ما بين (1919-1938م):

المتوسط السنوي للفترة	الكمية بالطن
1919-1924	120
1925-1930	2450
1931-1938	17091

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1933**, p 409, **1934**, p 383, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

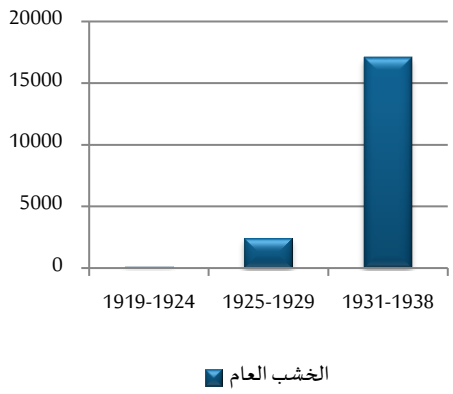

خ. الفواكه الطازجة (Fruits frais):

يضم هذا البند ثلاث منتجات رئيسية وهي الموز، جوزة الكولا والأناناس.

1. الموز (Bananes):

يُعتبر الموز من الفواكه التي لاقت إقبالا كبيرا من قبل فرنسا وزبائنها، حيث شهد هذا المنتوج تصاعدًا في إنتاجه وتصديره خلال النصف الأول من القرن العشرين، والجدول التالي يُبين الارتفاع السريع في سوق هذا المنتوج منذ عام 1906م:

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 406.

(2). Ibid, p 410.

الجدول رقم 41: اتجاه صادرات الموز ما بين (1906-1938م):

المتوسط السنوي للفترة	الكمية بالطن
1906-1910	74
1911-1915	93
1916-1920	70
1921-1925	646
1926-1930	4.739
1931-1938	28.679

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**, p 364, **1933**, p 410, **1934**, p383, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

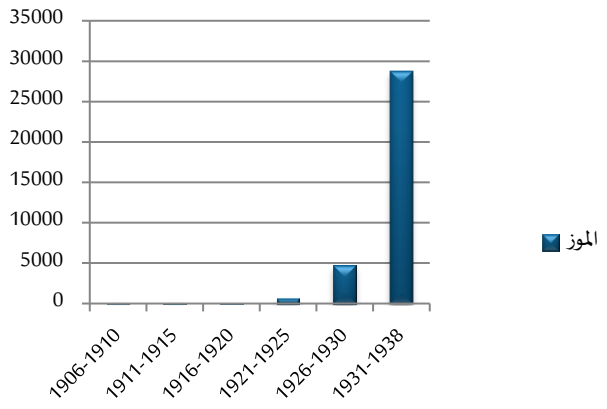

تأتي جميع صادرات الموز تقريبًا من غينيا، وتليها السنغال وكوت ديفوار، ويتم توجيه كل الإنتاج تقريبًا إلى فرنسا ومستعمراتها، والواضح أن المتروبوليس ما زالت تعتمد على هذه الفاكهة إلى حدّ كبير، وقد بذلت جهدا كبيرا في غينيا لتُزويد السُّوق بهذا المنتوج، مما رفع في ميزانها التجاري في هذه المنطقة.

2.جوزة الكولا (Noix de colas):

يتم تصدير هذا المنتوج من غينيا الفرنسية، ساحل العاج والسنغال، هذه الحمولات المصدرة بعيدة كل البعد على أن تُمثّل إجمالي إنتاج غينيا وساحل العاج، لأن هناك الكثير من الحركة البرية بين هاتين المستعمرتين الساحليتين من جهة والمستعمرات الداخلية من جهة أخرى.

تكشف ضريبة الطرق المحصلة في كوت ديفوار، تقييمًا أكثر دقة للإنتاج الحقيقي لهذه المستعمرة، وحسب هذه الضريبة يُمكن القول أن إنتاج الكولا قد بلغ عام 1932م؛ 5.090 طنًا، من هذه الحمولة تم تصدير منها؛ 2.825 طنًا عن طريق البحر (2.777 طنًا للسنغال و48 طنًا لفرنسا) و2.265 طنًا عن طريق البر.

الدول التي تشتري جوزة الكولا باستثناء الميتروبوليس، هناك المستعمرات البرتغالية والمستعمرات الفرنسية والمستعمرات الإنجليزية [1]. يمكن فهم اتجاه صادرات جوزة الكولا من خلال المخطط الموالي:

الجدول رقم 42: اتجاه صادرات جوزة الكولا ما بين (1913م و 1920-1938م):

المتوسط السنوي للفترة	الكمية بالطن
1913	57
1920 - 1925	136
1926-1930	181
1931-1938	120

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**, p 364, **1933**, p 410, **1934**, p 383, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297.

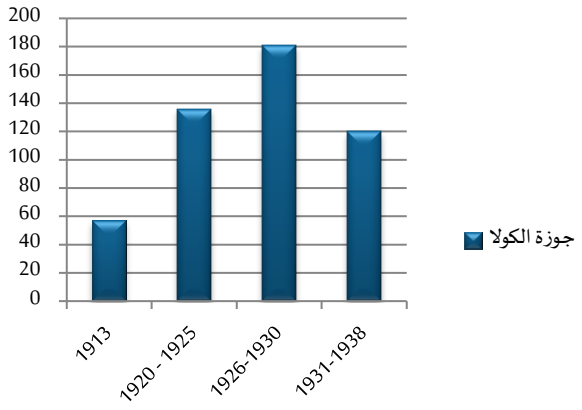

3. أناناس (Ananas):

من الدول الرئيسية المصدرة لهذا المنتوج؛ نجد غينيا، معظم هذا المنتوج يُوجه تقريبا إلى فرنسا، ففي عام 1932م زوّدت مستعمرة غينيا فرنسا بهذه المادة قدرها؛ 46 طنا بقيمة؛ 84.027 فرنكًا من أصل؛ 68 طنًا تم تصديره بقيمة؛ 121.966 فرنكاً[2].

عمومًا؛ بلغت حمولة صادرات الأناناس عام 1913م ما مقداره؛ 12 طنًا بمبلغ؛ 9.192 فرنكا، في حين بلغت حمولة الصادرات لمتوسط الفترة ما بين (1920-1925م) ما مقداره؛ 29 طنًا، وما بين (1931-1937م) كانت الحمولة تقدر بـ؛ 64 طنًا[3]. والملاحظ أن صادرات هذه المادة تتزايد فترة بعد أخرى، وهذا نتيجة الإقبال على هذه الفاكهة الاستوائية، من قبل العاصمة الاستعمارية خاصة، وباقي الدول الأوروبية الزبونة ومستعمراتهم.

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 410.

(2). Ibid, p 410.

(3). B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1934**, p 383, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297.

د. **المنسوجات (Textiles):**

يتضمن هذا البند في الإحصائيات الجمركية منتجات إفريقيا الغربية الفرنسية التالية: السيزال، القطن، الكابوك، الصوف، بياسافا ودا.

1. **السيزال (Sisal):**

يعتبر السودان الفرنسي من المستعمرات الفرنسية التي تنتج السيزال، بالرغم من أن الإحصائيات تُظهر هذا المنتوج في خانة السنغال وكوت ديفوار، إلا أن أصل المنتوج يأتي من السودان الفرنسي، حيث يتم نقله إلى السنغال ويتم تصديره عبر الموانئ البحرية لمستعمرة السنغال، حيث شهد هذا المنتوج زيادة في تصديره ابتداء من عام 1931م، بشكل أكبر في عام 1932م. في الواقع، تم تصدير كمية قدرها؛ 2.039 طنًا بقيمة؛ 5.098.660 فرنكًا في عام 1932م، مقابل؛ 1.661 طنًا بقيمة؛ 4.099.800 فرنك عام 1931م[1].

عموما؛ بلغت حمولة صادرات السيزال عام 1913م ما مقداره؛ 213 طنا، في حين بلغت حمولة الصادرات لمتوسط الفترة ما بين (1921-1926م) ما مقداره؛ 322 طنا، وخلال الأزمة الاقتصادية العالمية ما بين (1929-1930م) كانت الحمولة تُقدر بـ؛ 771 طنا، ما بين (1931-1938م) قدرت بـ؛ 3.333 طنا[2].

الملاحظ أن صادرات هذه المادة أخذت تتزايد فترة بعد أخرى حتى في فترة الأزمة الاقتصادية، فالحمولة المُسجلة بين عامي (1929-1930م) قد قُدرت بـ؛ 771 طنا، وأخذت الصادرات في الارتفاع ابتداء من عام 1931م، أين بلغت الذروة عام 1938م بحمولة قدرها؛ 4.316 طنا.

هنا يمكن طرح تساؤل؛ هل مادة السيزال تُصدر خامة أم مصنعة من منطقة السودان الغربي والسنغال وكوت ديفوار؟ خاصة إذا علمنا أنه تم إنشاء أكبر مصنع للسيزال في مزرعة التوغو (فلانزينغ جيزيلشافت) جنوب مزرعة أغو، والجدول الموالي يوضح لنا الكميات التي يتم معالجتها منذ عام 1916م:

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 411.

(2). B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**, p 364, **1933**, p 410, **1934**, p384, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

الجدول رقم 43: كميات السيزال المُصنع بالتوغو ما بين (1916-1920م)						
المنتوج	وحدة القياس	1916	1917	1918	1919	1920
السيزال نوعية 1	الكيلومتر	28548	169908	326608	326349	240712
السيزال نوعية 2	الكيلومتر	1825	5910	10777	5910	7002
المصدر المعتمد: B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 166.						

2. القطن (Coton):

يُعتبر القطن من منتجات السودان الفرنسي وفولتا العليا، لذلك تجدر الإشارة إلى أن الحصة المُصدرة من كوت ديفوار والسنغال وهمية، في حقيقة الأمر أن منتوج القطن الذي يَظهر في إحصائيات هاتين المستعمرتين يأتي كاملا من السودان الفرنسي وأراضي فولتا العليا، فقط نستثني الداهومي التي كانت تُساهم في تصدير منتجاتها من القطن[1].

هذه المادة تُرسل بشكل رئيسي إلى المتروبوليس ومستعمراها وكذا انجلترا، والجدول الموالي يُوضح اتجاه صادرات القطن في إفريقيا الغربية الفرنسية ابتداء من عام 1906م:

الجدول رقم 44: اتجاه صادرات القطن ما بين (1906-1938م):	
المتوسط السنوي للفترة	الكمية بالطن
1906-1910	140
1911-1915	222
1916-1920	526
1921-1925	1.263
1926-1930	3.829
1931-1938	2.978
المصدر المعتمد: B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**, p364, **1933**, p 410, **1934**, p384, **1936**, p 29, **1937**, 297, **1939**, p 19.	

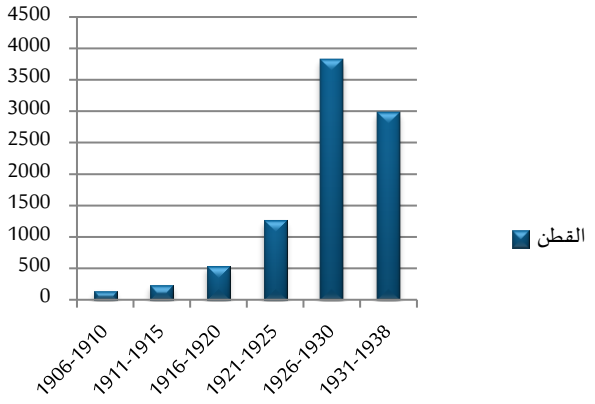

[1]. B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 411.

ما يمكن الإشارة إليه؛ أن صادرات القطن قد استمرت في الانخفاض تحت تأثير الأزمة الاقتصادية، فبعد أن سجّلت عام 1929م حمولة؛ 3.688 طنا، وعام 1930م ؛ 4.234 طنا، انخفضت الكمية المصدرة من؛ 2.848 طناً عام 1931م إلى؛ 1.376 طناً عام 1932م، لتستأنف صادرات القطن في الصعود ابتداء من عام 1934م، حتى بلغت الذروة عام 1938م، أين بلغت حمولة التصدير ما مقداره؛ 4.710 طنا.

3. الكابوك (Kapok):

إنتاج هذا النسيج يتم في السنغال، داهومي، ساحل العاج والسودان الفرنسي، مع العلم أن الإحصائيات المدرجة لا تتوافق مع الواقع، لأن جزءًا كبيرًا من الحمولة المصدرة من السنغال يأتي من الداخل. هذا المنتوج يُرسل بصفة رئيسية إلى المتروبوليس، كما يباع لبلجيكا وهولندا [1].

عموما؛ بلغت حمولة صادرات الكابوك عام 1913م ما مقداره؛ 33 طنًا بمبلغ؛ 15.849 فرنكا، في حين بلغت حمولة الصادرات لمتوسط الفترة ما بين (1920-1925م) ما مقداره؛ 56 طنًا، وما بين (1926-1930م) كانت الحمولة تُقدر بـ؛ 1.257 طنا، وما بين (1931-1938م) بلغت حمولة التصدير ما مقداره؛ 1.005 طنا[2].

4. الصوف (Laines):

تقريبا جلّ صادرات ماسينا في السودان الفرنسي يتم تضمينها في صادرات السنغال، وكانت العاصمة الاستعمارية تستوعب كل الحمولة المصدرة من إفريقيا الغربية الفرنسية[3]. بالنسبة لاتجاه صادرات الصوف عموما؛ فقد بلغت حمولة صادرات الصوف عام 1913م ما مقداره؛ 257 طنا بمبلغ؛ 89.995 فرنكا، في حين بلغت حمولة الصادرات لمتوسط الفترة ما بين (1920-1925م) ما مقداره؛ 443 طنا، وما بين (1926-1930م) كانت الحمولة تُقدر بـ؛ 590 طنا، وما بين (1931-1938م) بلغت حمولة التصدير ما مقداره؛ 251 طنا[4].

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 411.

(2). B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**, p 364, **1933**, p 410, **1934**, p 384, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

(3). B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 411.

(4). B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**, p 364, **1933**, p 410, **1934**, p384, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

بالإضافة إلى منتوج بياسافا (Piassava) يأتي من كوت ديفوار، حيث تم تصدير عام 1913م ما قيمته؛ 972.178 فرنكا، وما بين (1921–1924م) بلغ متوسط حمولة صادرات الفترة؛ 21 طنا، وما بين (1930–1932م) كان متوسط الحمولة للفترة يُقدر بـ؛ 25 طنا[1].

5. الأقمشة القطنية (Tissus de coton):

صادرات هذا المنتوج ذات أهمية قليلة، والسبب يرجع إلى توفر هذا المنتوج على مستوى الدول المعاملة مع إفريقيا الغربية الفرنسية، مع العلم أن هذه النسبة المصدرة تتوجه من مستعمرات فرنسا في غينيا الفرنسية، ساحل العاج، داهومي والسنغال إلى المستعمرات الأجنبية المجاورة للمنطقة[2]، حيث تُظهر الإحصائيات أنه في عام 1913م بلغت الحمولة المصدرة؛ 12 طنًا بمبلغ؛ 47.383 فرنكا، كما بلغ متوسط الحمولة المصدرة لسنتي (1925–1926م)؛ 67 طنا، وما بين (1931–1936م)؛ 22 طنا[3]، هذه الصادرات تُعتبر قليلة جدا مقارنة بالمواد الزراعية الخام المصدرة من المنطقة.

ذ. مستخلصات نباتية (Sucs végétaux):

1. الصمغ العربي (Gomme arabique):

يُعتبر الصمغ العربي من منتجات موريتانيا والسودان الفرنسي بالدرجة الأولى ثم النيجر والسنغال، هذا المنتوج لاقى إقبالا كبيرا منذ أن وطئت أقدام الأوروبيين على سواحل المحيط الأطلسي، وكانت هناك منافسة شديدة حول هذه المادة في منطقة سينيغامبيا، وبعد احتلال فرنسا للدول المُنتجة له أضحت المستفيد الرئيسي منه بنسبة 93 ٪ من إجمالي الحمولة. يمكن معرفة اتجاه صادرات الصمغ العربي منذ عام 1906م كما يلي:

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**, p 364, **1933**, p 410

(2). B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 413.

(3). B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1933**, p 412, **1936**, p 29.

الجدول رقم 45: اتجاه صادرات الصمغ العربي ما بين (1906-1938م):

المتوسط السنوي للفترة	الكمية بالطن
1906-1910	3.346
1911-1915	2.750
1916-1920	3.367
1921-1925	4.089
1926-1930	5.490
1938-1931	7.699

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**, p 364, **1933**, p 411, **1934**, p 384, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

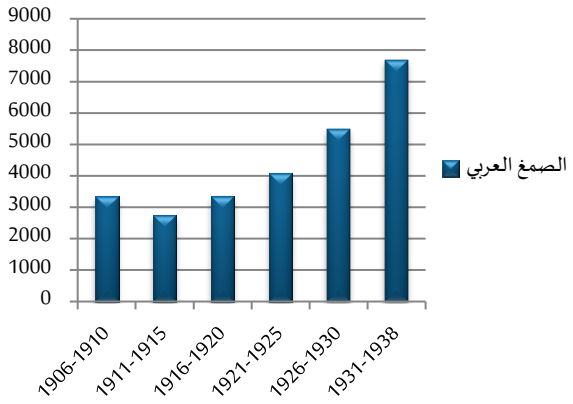

الملاحظ أن صادرات الصمغ العربي قد استمرت بنفس الوتيرة، التي كانت عليها خلال فترة الاتجار بالبشر من منطقة سينيغامبيا والسودان الغربي سابقا، وهو ما تؤكده إحصائيات العقد الأول من القرن العشرين، إذ أن وتيرة صادرات هذا المنتوج بقيت محافظة على الحمولة المُصدرة، ما بين؛ 3.000 طن إلى؛ 5.000 طن خلال العقود الثلاثة للقرن العشرين، فقط يُسجل العقد الرابع من ذات القرن زيادة غير معهودة، أين قفز متوسط الحمولة للفترة إلى؛ 7.699 طنا، وهو ما لاحظناه عن باقي المنتجات التي زادت صادراتها عقب الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم.

2. صمغ الكوبال (Gomme copal):

تُعد غينيا الفرنسية في منطقة إفريقيا الغربية الفرنسية تقريبا المصدر الوحيد لصمغ الكوبال، وقد كان الزبون الدائم لهذه المادة الصمغية، انجلترا التي تأخذ كل الحمولة تقريبا[1]، حيث صّدرت حمولة قدرها؛ 110 طن عام 1913م بمبلغ؛ 274.852 فرنكا، وبلغ متوسط الفترة (1920-1926م)؛ 126 طنا، وما بين (1931-1935م) ما مقداره؛ 77 طنا.

[1]. B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 411.

3. **المطاط (Caoutchouc) :**

لقد عانت تجارة المطاط في إفريقيا الغربية الفرنسية تدهوراً كبيراً، بسبب منافسة مزارع الشرق الأقصى، حيث تم تصدير؛ 2.593 طناً من هذا المنتوج قبل الحرب (1913م) بمبلغ؛ 15.239.854 فرنكا، كما بلغ متوسط حمولة الصادرات للفترة ما بين (1920–1929م)؛ 954 طنا، في حين تضاءل تصدير المنتوج ما بين (1932–1938م)، أين بلغ متوسط حمولة تصدير هذه المادة ما قيمته؛ 493 طنا[1].

تُعتبر غينيا الفرنسية المصدر الرئيسي للمطاط والمصدرون الآخرون هُم؛ السنغال وكوت ديفوار، وكانت فرنسا المستفيد الرئيسي من هذه المادة، كما يتم تصدير كميات صغيرة إلى كل من بلجيكا وألمانيا[2].

4. **الغراء (Glu):**

تُعتبر كوت ديفوار المُصدر الوحيد لهذه المادة من إفريقيا الغربية الفرنسية[3]، حيث بلغ متوسط الحمولة المصدرة من الغراء ما بين (1920–1923م)؛ 29 طنا، وبعدها أخذ في الارتفاع أين بلغ متوسط الحمولة المصدرة ما بين (1925–1926م)؛ 318 طنا، لكن تشهد هذه المادة تراجعا في صادراتها خلال ثلاثينيات القرن العشرين، أين يُسجل متوسط الحمولة المصدر للفترة ما بين (1931–1938م)؛ 133 طنا، إذ تراجع بما قدره؛ 185طنا مقارنة بالفترة التي سبقته[4].

ر. **الجلود (Cuirs et peaux):**

لقد تمت تجارة الجلود الكبيرة والصغيرة من جلود الثيران والأغنام والماعز وجلود الحيوانات البرية، والأرقام المشار إليها أدناه تتعلق فقط بالجلود الخام والفراء، يمكن تلخيص كمِّيات الجلود الكبيرة والصغيرة المُصدرة منذ عام1906م[5] على النحو التالي:

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1933**, p 411, **1934**, p 384, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

(2). B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 411.

(3). Ibid, p 411.

(4). B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1933**, p 412, **1934**, p 384, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297.

(5). B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 412.

الجدول رقم 46: اتجاه صادرات الجلود ما بين (1906-1938م):	
المتوسط السنوي للفترة	الكمية بالطن
1906-1910	648
1911-1915	2.003
1916-1920	2.534
1921-1925	1.925
1926-1930	3.062
1938-1931	1.970
المصدر المعتمد: B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**, p 364, **1933**, p 411-412, **1934**, p 387, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.	

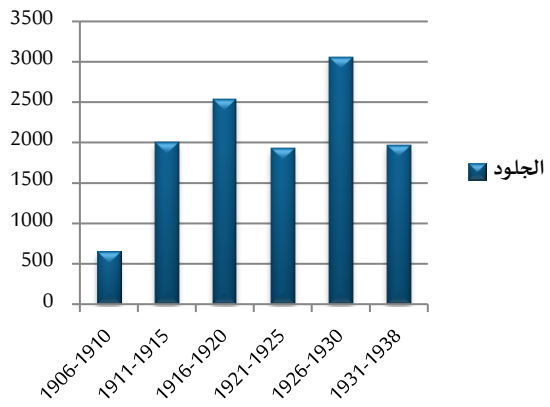

1. جلود البقر (Peaux de boeufs):

تأتي جلود البقر والماعز والأغنام من المستعمرات الفرنسية في غينيا، السنغال، النيجر، السودان الفرنسي، الداهومي وساحل العاج، وكانت المستعمرات الإنجليزية هي التي تستوعب أعلى حمولة من هذه الجلود (170 طن)، أما فرنسا كانت تُرسل نسبة معتبرة فقط إلى العاصمة، أما جلود الحيوانات البرية تأتي من كوت ديفوار، غينيا والداهومي وتُصدر كاملة إلى العاصمة الاستعمارية فرنسا[1].

2. الجلود والفراء:

يُتقن الحرفيون المحليون كيفية عمل الجلود وصنع أصناف مختلفة من المنتجات بالجلود، غالبًا ما تكون النعال والحقائب والوسائد والسروج. غير أن التجارة في هذه المصنوعات المحلية لم تظهر إلا في عام 1932م بكميات قليلة (108 كلغ بقيمة؛ 1.299 فرنكًا).

ز. منتجات الأسماك الطازجة (Produits de Poisson Frais):

يتضمن هذا البند الأسماك الطازجة والجمبري (Poissons séchés et crevettes) والأسماك المجففة والمدخن أو المملح (Poissons secs et fumés ou salés)، حيث يتم تصدير الأسماك الطازجة من الموانئ الرئيسية لسفن التزويد بالوقود، والدول المنتجة والمصدرة لهذا

[1]. B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 412.

النوع من الأسماك نجد؛ موريتانيا، السنغال، الداهومي، النيجر وكوت ديفوار، يتم توجيه الحمولة بالطن التي تم تصديرها إلى المستعمرات الأجنبية، والمستعمرات الفرنسية المجاورة التابعة لإفريقيا الغربية الفرنسية مثل التوغو والكامرون[1].

تمّ تصدير حمولة قبل الحرب العالمية الأولى قدرت بـ؛ 568 طنا عام 1913م بمبلغ؛ 342.983 فرنكا، وما بين (1925-1926م) بلغ متوسط الحمولة السنوية قدرها؛ 849 طنا بمبلغ؛ 1.080.139 فرنكا لكل سنة، ما بين (1931-1938م)؛ 8.478 طنا[2]. هذه الإحصائيات تُعطينا نظرة حول إقبال الزبائن على هذا المنتوج، مما أدى إلى تصاعد الإنتاج والتصدير معا خلال هذه الفترة.

س. الحبوب (Céréales):

تم تصدير المنتجات الغذائية مثل الدخن والذرة والأرز، اعتمادًا على وفرة المحاصيل المحلية بشكل أكبر أو أقل[3]، يمكن معرفة اتجاه صادرات هذه الحبوب كما يلي:

الجدول رقم 47: اتجاه صادرات الحبوب خلال 1913م وما بين (1920-1938م) الكمية (بالطن) :

المتوسط السنوي للفترة	الدخن	الذرة	الأرز
1913	54	13273	14
1925-1920	1073	472	283
1930-1926	9554	(1926) 88	87
1938-1931	277	6451	48

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, 1922, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**, p 364, **1933**, p 412, **1934**, p 387, **1936**, p 29, **1939**, p 19

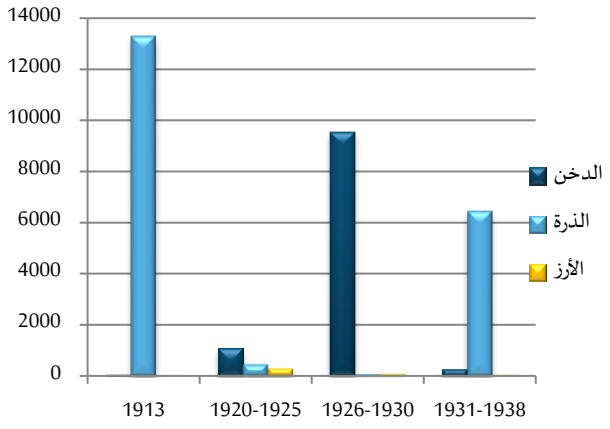

ش. منتجات متنوعة (Produits divers):

هناك عدد معين من المنتجات مُهمة ومتنوعة تساهم بها إفريقيا الغربية الفرنسية، اقتصرنا على ذكر أهمها وهي؛ النيلة، الشمع، العاج، التبغ والعسل، يتم توريد الشمع من غينيا، السنغال،

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 412.

(2). B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1933**, p 412, **1934**, p 387, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

(3). B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 412.

ساحل العاج والسودان، وتعتبر إنجلترا الزبون الرئيسي لهذه المادة والباقي يتم قسمته بين الولايات المتحدة، ألمانيا وهولند، أما النّيلة فإن الحمولات المُصدرة تكون من غينيا والداهومي، والعاج يعتبر من صادرات غينيا والسنغال، ويوجه بشكل رئيسي إلى فرنسا وبلجيكا[1]، لمعرفة اتجاه هذه الصادرات عام 1913م وما بين (1920-1938م)، الجدول والمخطط الموالي يُوضح ذلك:

الجدول رقم 48: اتجاه صادرات الحبوب خلال 1913م وما بين (1920-1938م) الكمية (بالطن) :

المتوسط السنوي للفترة	النيلة	الشمع	العاج	التبغ	العسل باللتر
1913	5	137	42	279	554
1925-1920	186	154	2165	428	3331
1929 -1926	(1926) 147	253	175	(1926) 2223	(1926) 12200
1938-1931	191	412	3983	114	872

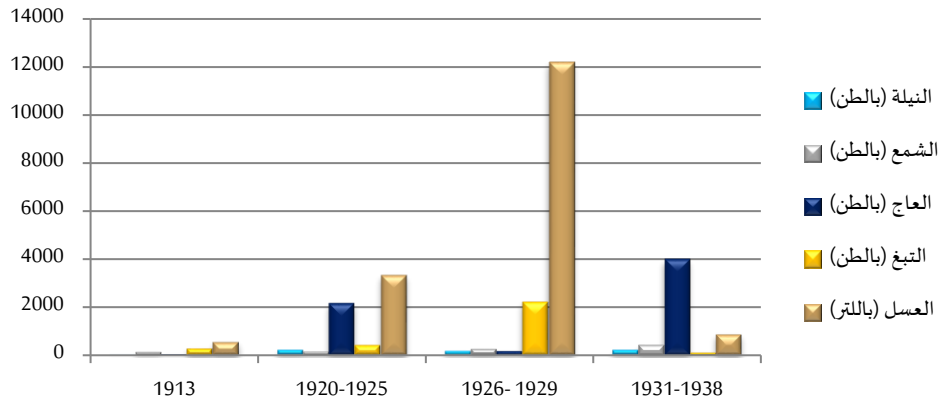

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**, p 364, **1933**, p 412,**1934**, p 387, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

3. السكان ذوو النشاط الاقتصادي:

إن المجال محل الدّراسة الذي تم احتلاله من قبل فرنسا في إفريقيا الغربية، يتوفر على تركيبات متنوعة من السّكان والمناخ والموارد الطبيعية وأنماط التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث قُدر عدد سكان إفريقيا الغربية حسب إحصاء الأمم المتحدة لعام 1936م كما يلي؛

(1). B.M.A.E.A.O.F, **1933**, p 413.

يمثل سكان المدن من الأفارقة ما يقارب: 1,1 % والأوروبيون يمثلون 0,1%، أما سكان الأرياف فيمثل الأفارقة نسبة 98,6 % والأوروبيون يمثلون 0,1%[1].

يعيش الأوروبيون في المدن والأرياف وهم يمثلون نسبة ضئيلة مقارنة بالسكان الأصليين، فالنمط العام لتوزيع السكان يدل على غلبة الطابع الريفي على سكان الإقليم، إذ توجد فروق كبيرة بين هؤلاء من حيث الدور الاقتصادي على الصعيد الإنتاجي أو الاستهلاكي.

أ. توزيع الأفارقة الأجراء في النشاط الاقتصادي بإفريقيا الغربية الفرنسية:

يتم توظيف العمالة الوطنية في إفريقيا الغربية الفرنسية، في الشركات الخاصة والخدمات العامة ويكون العمل بالتعاقد أو دون التعاقد، والجدول الموالي يُبين عدد العمال في كل مستعمرة حسب إحصائيات 1935م:

الجدول رقم 49: عدد العمال الذين يعملون في إفريقيا الغربية الفرنسية حسب إحصائيات 1935م

السنوات	المستعمرات	عدد العمال في الشركات الخاصة		عدد العمال في الخدمات العامة	
		العمل بالتعاقد	العمل دون تعاقد	العمل بالتعاقد	العمل دون تعاقد
1935	السنغال	175	26.794	34	3.441
	غينيا	1.235	16.014	1	5.645
	كوت ديفوار	20.880	41.200	480	11.528
	الداهومي	43	3.077	272	2.071
	النيجر		10.267	7	4.322
	السودان الفرنسي	445	6.500	29	9.700
	موريتانيا		131		
	العاملين في الشمع بدكار		3.720		790

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1936**, p 417.

هذه الأرقام لا تعطي سوى تفاصيل عن العمال المعينين بموجب عقد مكتوب بالنسبة للآخرين، فهم يُمثلون قبل كل شيء ترتيبًا من حيث الحجم، يتوافق مع متوسط عدد العمال الموجودين في مكان العمل والذين يتم تجديدهم كثيرًا.

في الواقع؛ الأفارقة السوُّد كانوا مترددين للقيام بعمل مدفوع الأجر، وهم دائمًا متنقلون بشكل أساسي، بحثا عن بديل للعمل الذي لا يتطلب أي تخصص. العمال المعينون بموجب عقد مكتوب

[1]. الأمم المتحدة، المرجع السابق، 25-26.

يظلّون أقلية. ومع ذلك، نلاحظ وجود ميل للعمل بالتعاقد أكثر، كما هو موضح في الأرقام المقارنة لعامي 1934 و1935:

الجدول رقم 50: العمال المعينين بعقد مكتوب			
المستعمرة	1934	1935	
السنغال	114	209	95
السودان	259	259	215
غينيا	433	1.236	803
كوت ديفوار	7.986	21.367	13.381
المصدر المعتمد: B.M.A.E.A.O.F, **1936**, p 417.			

تَشتمل هذه الأرقام على العمال الذين تم تعيينهم في عام 1934م، لمدة تزيد عن عام واحد والذين تم تعيينهم في عام 1935م.

إذا جئنا لمعرفة عدد العمال المعيّنين بعقد مكتوب أو بدونه، فقد بلغت أرقام المقارنة لعامي 1934م و1935م؛ 178.908 لعـــــام 1935 مقابل 129.000 عام 1934م، وهو ما يدل على تزايد عدد العمال بشكل أكثر وضوحًا[1].

الجدير بالذكر؛ أن هناك اقتصادًا غير متجانس وتعايش جماعات حضارية واثنيه متباينة خلال الحقبة الاستعمارية، حيث يتفاوت هيكل اليد العاملة تفاوتا ملموسا بين جماعة وأخرى، ذلك لاختلاف النُّظم الاقتصادية التي ترتبط الجماعة بها أساسا، فاليد العاملة الأوروبية تكاد تكون كُلها في القطاع الحديث، أما اليد العاملة الإفريقية فتشارك في كلا النظامين الاقتصاديين التقليدي والحديث[2].

معظم الأوروبيين يتمركزون تمركزا شديدا في قطاع الخدمات، فالتغلغل الأوروبي والإدارة الأوروبية قد استتبعا تكوين أملاك وظيفية للخدمة المدنية لغير الأفارقة، ومن هذه اليد العاملة أُستمد الاقتصاد النقدي.

ومن السمات الأساسية المشتركة بين الأغلبية الساحقة للأفارقة ذوو النشاط الاقتصادي؛ أنهم يفتقرون إلى التخصص، مَا يُفسر انخفاض مستوى المهارة الفنية وارتفاع درجة عدم الاستقرار المهني على حدّ سواء، ويمكن تقسيم هؤلاء إلى ثلاث فئات رئيسية: تشتمل الفئة الأولى على العاملين بصفة دائمة في إطار الاقتصاد الزراعي التقليدي، وحجم هذه الفئة قليلة، حيث يعمل البعض منهم خارج نطاق الاقتصاد الزراعي التقليدي وإنتاج المحاصيل النقدية، على الرغم من أن

---

[1]. B.M.A.E.A.O.F, **1936**, Op. Cit, p 417.

[2]. الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 80.

أغلبهم يعمل في الإنتاج الزراعي المعيشي، إلا أن الحاجة إلى الدخل النقدي، حتّم على هؤلاء اللجوء ولو بصفة مؤقتة إلى الإنتاج الزراعي النقدي[1].

أما الفئة الثانية فيشتملون على أشخاص منفصلين بصفة دائمة عن نطاق الاقتصاد الزراعي التقليدي، وهم يُمثلون نسبة ضئيلة من مجموع ذوي النشاط الاقتصادي، أما الفئة الثالثة فهم أشخاص يُقيمون في مناطق زراعية لكنهم يعملون مؤقتا خارج قطاع الزراعة الإفريقية، وذلك إما في قطاعات أخرى للاقتصاد المحلي أو في خارجه، حيث يُشكل النَّازحون منهم نسبة كبيرة في إفريقيا الغربية.

وقد أدّت الهجرة والتنقل داخل أو خارج الأقاليم، بسبب الحروب أو البحث عن مصدر عيش خارج هذا الإقليم، نخص بالذكر هنا فئة الذكور الذين أحدثوا تأثيرا بالغا في الحد من الإنتاج، ولتعويض ذلك ساهمت النساء في الزراعة، ولكن نظرا لعدم كفاية هذا التعويض في كثير من الأحيان، فان النتيجة هي تدهور مستوى الزراعة. ففي إفريقيا الغربية تتّجه معظم حركات الهجرة فيما بين الأقاليم إلى غانا، حيث يَفِدُ العمال للعمل في المناجم والمزارع، ويفدُ أكثر هؤلاء العمال من الفولتا العليا وساحل العاج وتوغولاند[2].

الملاحظ أن نسبة كبيرة من النّازحين المتنقّلين للعمل في القطاعات الحديثة للاقتصاد المحلي، يستقرون هناك بصفة مؤقتة أو دائمة، حيث يفدُ عمال المزارع كل شتاء إلى السنغال من السودان الفرنسي وغينيا الشمالية للمساعدة على حصد الفول السوداني. والنتيجة أن الذين يتلقون دخلاً في صورة أجر يُمثل أجرا إضافيا هاما يُكمّل الدخل النقدي المستمد من الزراعة النقدية.

تدل البيانات الخاصة بتوزيع الأُجراء حسب الفُروع الرئيسية للنشاط الاقتصادي، أن الزراعة هي السائدة في إفريقيا الغربية عكس التعدين الذي يشغله نسبة قليلة من العمال بالقياس إلى إنتاجه، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى في هذا الميدان، لكون الإحصائيات غير متوفرة ومن المُحتمل أن يكون عدد الأُجراء الزراعيين كبيرا، وأن نسبة كبيرة من هؤلاء العاملين يُمثّلون يد عاملة موسمية، مع العلم أن قدرة الزراعة على تحقيق الدخل النقدي لا تتناسب مع قدرتها الظاهرة على التوظيف كما يتضح في الإحصائيات[3].

---

[1]. الأمم المتحدة، نفسه، ص 81.

[2]. نفسه، ص 82- 83.

[3]. نفسه، ص 84- 85.

ورغم أن الأغلبية العظمى من الأفارقة الأجراء فلاحون، هناك فئة قليلة من رجال المشاريع والمديرين والعمال المَهرة وشبه مهرة لا نعرف عنهم إلا القليل، ولكن لهم أهمية عُظمى بالنسبة إلى الإنماء الاقتصادي بإفريقيا الغربية، حسب درجة التقدم الاقتصادي لإقليم معين ودرجة اتصالهم بالخارج عن طريق الشركات التجارية، وغيرها من المؤسسات التي يكون موطنها داخل البلد أو خارجه والمستوى التعليمي، ففي الجهات التي يستوطنها الأوروبيون تتأثر هذه المنافسة في بعض الحالات بالتشريعات أو بالعادات التقليدية المُتبعة[1].

بصرف النظر عن العمل الحُر؛ تدعو غرب إفريقيا ثلاث فئات أخرى من العمال لتنميتها؛ عمال الفئة الثانية من الوحدة؛ مُقدمي الخدمة أو ما يُسمى بالعمال "المطلوبين". هؤلاء العمال الذين تم تجنيدهم في الوقت نفسه مع المحاربين ولم يتم دمجهم، نشأوا فقط في السودان الفرنسي واستخدموا في أعمال الري في النيجر وإصلاح خط سكة حديد داكار في النيجر. كان متوسط القوة العاملة التي تم توظيفها على التوالي؛ في عام 1935م؛ 2.559 عاملاً في خدمة الري المؤقتة بالنيجر و439 في داكار–النيجر، ففي عام 1935م تم إضافة 600 عامل إلى من هم في الخدمة بالفعل، ليحُلُّوا محل أولئك الذين تم إطلاق سراحهم في نفس العام. يتم توفير لهؤلاء العمال كل من؛ الرواتب، السكن والملابس مثل المحاربين[2]. تتلخص طبيعة توظيف القوى العاملة هذه خلال عام 1935م عددياً في الجدول الإحصائي أدناه:

الجدول رقم 51: كيفية عمل مقدمي الخدمات الظرفية في إفريقيا الغربية الفرنسية

المستعمرات	عدد مقدمو الخدمة	عدد الأيام المستحقة الدفع من قبل كل عامل	المبلغ الإجمالي
السنغال	407.951	4	561.282
غينيا	596.082	8	114.296
كوت ديفوار	925.914	من 8 إلى 10	3.014.368
الداهومي	336.326	10	266.893
النيجر	351.572	من 2 إلى 10	–
السودان	652.994	من 7 إلى 9	396.000
موريتانيا	47.134	من 4 إلى 6	15.508

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1936**, p 418.

[1]. الأمم المتحدة، نفسه، ص 85– 86.

[2]. B.M.A.E.A.O.F, **1936**, p 418.

أما ما يُسمى بالقوى العاملة "المطلوبة"؛ في هذه الحالة يتعلق الأمر باستخدام عدد قليل من الرّجال وقليل من الحيوانات في أوقات مختلفة، بهدف ضمان نقل بضائع معيّنة لا يمكن توفيرها بطريقة أخرى[1]، يوضح الجدول الإحصائي أدناه كيف تم استخدام هذه القوة العاملة:

الجدول رقم 52: كيفية استخدام عمال القوى المطلوبة في إفريقيا الغربية الفرنسية عام 1935م

المستعمرات	عدد العمال المستخدمين في السنة	عدد الأيام العمل	معدل الأجر اليومي	إجمالي المبالغ المدفوعة
السنغال	427	2.146	50 2 إلى 5 فرنك	10.795 فرنك
غينيا	11.648	50.719	25 1 إلى 50 2	121.417
كوت ديفوار	10.527	32.914	1 إلى 3 فرنك	126.355
الداهومي	4.263	19.550	50 1 إلى 2 فرنك	37.621
النيجر	6.376	38.303	75 1إلى 8 فرنك	174.826
السودان الفرنسي	962	28.429	50 1 إلى 2 فرنك	45.683

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1936**, p 418.

ومن بين الرّجال الذين تم استخدامهم؛ الحمّالون وعمال الدفع والتجديف. وهم مُخصصون أساسًا لتسليم البريد الوارد إلى المنطقة[2].

ب. الأجور:

يتم تحديد الحد الأدنى لأجور العمال بعد التشاور مع مجالس أعيان السكان الأصليين، التي أُنشئت عام 1919م، وتعتبر لآرائهم دور في تحديد الأجور. يختلف معدل الأجور باختلاف المستعمرات وفي مستعمرات معينة حسب المناطق، أو حتى حسب المواسم.

يتقاضى يوميا العمال غير المتخصصين أجرا يوميا ثابتا لليوم كما يلي؛ في إقليم دكّار عاصمة المستعمرات الفرنسية كان المبلغ هو؛ 7 فرنك، مستعمرة السنغال؛ 3 فرنك، مستعمرة السودان الفرنسي؛ 2 فرنك، مستعمرة غينيا حسب المناطق من؛ 1,50 إلى 2 فرنك، مستعمرة ساحل العاج حسب المناطق ونوع العمل؛ من 1,25 إلى 1,75، مستعمرة موريتانيا؛ 2 فرنك، الداهومي حسب المناطق؛ من 2 فرنك إلى 3 فرنك[3].

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, **1936**, Ibid, p 418.

(2). Ibid, p 418.

(3). Ibid, p 417

في الختام نستنتج أنه؛ من خلال وضع دراسة للمقومات الاقتصادية الفرنسية بإفريقيا الغربية الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية المدروسة، اتّضح أن كل مستعمرة لها ما يُميزها من المنتجات الفلاحة، مع غياب تام للصناعات الحديثة المرتبطة بالدول الاستعمارية، عدا بعض الصناعات التحويلية البسيطة مثل زيت النخيل وزيت الفول السوداني والسيزال، وكذا بعض الصناعات التقليدية المألوفة قبل التواجد الأوروبي بالمنطقة.

بالنسبة لاتجاه صادرات المنتجات الفلاحية على مستوى إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1906-1939م)، يمكن القول عنها أنها أخذت في التصاعد لاسيما بعد الحرب الكونية الأولى، أين تضاعف إنتاجها، لأن الأفارقة كانوا مثقلين بالضرائب التي فُرضت عليهم وعلى ممتلكاتهم، لذلك ضاعفوا من جهودهم لتسديد هذه الضرائب، بدليل أن جُلّ صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية انحصرت تقريبا في المحاصيل التجارية، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 53: مجموع صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية المحمولة بالطن حسب سجلات الجمارك ما بين (1906-1938م)

صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية	1906-1910	1911-1915	1916-1920	1921-1925	1926-1930	1931-1938	المجموع
الدهون ومشتقاتها	1043525	1421970	1228575	1929175	2657320	2615260	13074990
زيوت ودهون نباتية	83950	81915	107310	248910	199815	37755	911586
الماشية (*)	-	696905	-	2292545	-	8183420	13407444
منتجات حيوانية	-	695	-	2290	-	8180	13398
الجلود	3240	10015	12670	9625	15310	9850	72852
المنسوجات	700	3685	2630	10860	32235	38070	105816
منتجات الغابات	78425	155950	110420	312230	407000	157675	1466040
مستخلصات نباتية	16730	27265	16980	25845	29040	42010	189444
منتجات معدنية	-	920	-	3070	-	26165	36186
الفواكه الطازجة	370	810	350	4055	905	920	8892
منتجات صيد الأسماك	2840	-	-	4245	-	42390	59370
الحبوب	-	71520	-	35095	75865	60355	291402
الخشب	78425	155950	110420	312830	419250	243130	1584006
منتجات متنوعة	-	5085	-	31320	74990	27860	167106

تجاه صادرات منتجات إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1906-1939م)

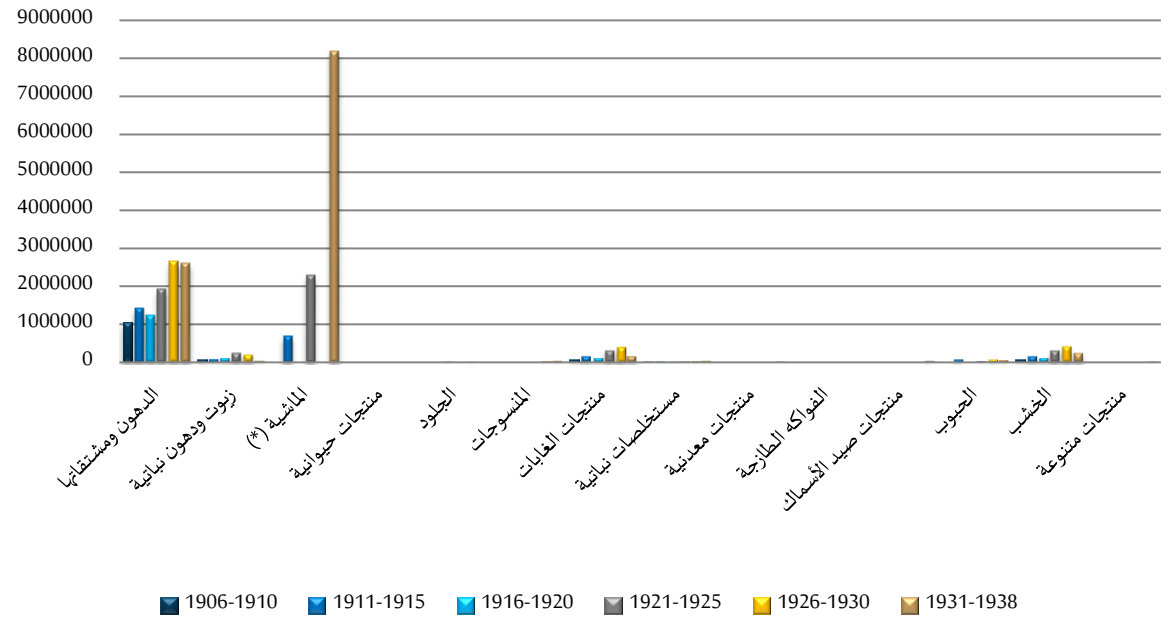

ملاحظة: بالنسبة للماشية وردت حمولتها بعدد الرؤوس لا الأطنان.

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1922**, p 74, **1926**, p 20, **1928**, p 435, **1929**,p 364, **1933**, p 409, 413, 411, **1934**, p 384, **1936**, p 29, **1937**, p 20, 297, **1939**, p 19.

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن المنتجات الاستوائية كانت مطلوبة بشكل كبير لذلك ارتفعت الكمية المحمولة طيلة هذه الفترة، حيث مثّلت الدُّهون النباتية ومشتقاتها أعلى حمولة في صادرات غرب إفريقيا الفرنسية مثل؛ الفول السوداني وزيته، زيت النخيل ولبه، بذور السمسم، حبوب الشيّا، بذور الخروع، بذور القطن، لب جوز الهند، زبدة الشيا، وزيت الفول السوداني.

كما ساهمت بنسب معتبرة بالنسبة للمُنتجات الغابية ومستخلصاتها، مثل الأخشاب، الصمغ العربي، صمغ الكوبال، المطاط، الغراء والفواكه الطازجة مثل؛ الموز، جوزة الكولا والأناناس، والمنسوجات مثل؛ السيزال، القطن، الكابوك، الصوف، بياسافا ودا، دون أن ننسى المنتجات المعدنية لاسيما الذهب والمواد الاستهلاكية مثل؛ الكاكاو، البن، الفلفل الحار، الفلفل، وغيرها من المنتجات التي لا تستطيع أوروبا الغربية توفيرها على مستوى أقاليمها المناخية.

هذا التنوع في الإنتاج؛ خلق رواجا على منتجاتها، حيث تدفق الزبائن على منتجات مستعمرات فرنسا بالمنطقة، أين أثّرت هذه المنتجات مصانع فرنسا ومصانع زبائنها من الدول الأوروبية الذين كانوا يحصلون على كميات كبيرة من هذه المنتجات، وحتى مستعمراتهم بإفريقيا وآسيا، فالمتفحص لهذا التنوع الإنتاجي وكمياته المتزايدة سنة بعد سنة، يُخيّل إليه أن هذه المستعمرات أصبحت في عداد الدول التي حققت اكتفاء ذاتيا على أقل تقدير.

لكن الواضح أن كل مستعمرة يتم تحويل نسبة من سكانها من الإنتاج المعيشي إلى الإنتاج التجاري بأضعف الأجور لتلبية متطلبات السوق الأوروبية، على حساب الزراعة المعيشية، لذلك شهدت هذه المناطق هجرات مستمرة داخل وبين هذه المستعمرات للعمل المؤقت والموسمي وأحيانا الدائم للحصول على الدخل النقدي لتلبية متطلبات الأسرة، ويبقى غياب الإحصائيات المتعلقة بالإنتاج المعيشي عائقا لإثبات صحة ما توصّلنا إليه من نتائج.

إن تحكم اليد العاملة الأوروبية في القطاع الحديث، من خلال تمركزهم في قطاع الخدمات قد استتبع تكوين أملاك وظيفية للخدمة المدنية لغير الأفارقة، مما جعلهم يتحكمون في كافة هياكل الاقتصاد النقدي والتجارة الخارجية للمنطقة، فكان حظ الأفارقة من هذا الاقتصاد الحديث تَلَقِّي أجور زهيدة لا تُسمن ولا تُغني من جوع أو العمل مجانا مقابل إعفائهم من ضريبة الرأس.

هناك ملاحظة متكررة تمّ رصدها عند عرضنا لمنتجات إفريقيا الغربية الفرنسية وهي؛ أن المناطق الداخلية مثل النيجر، بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا، كانت تساهم بقدر كبير من المنتجات، لكن تسجل لحساب السنغال العاصمة الاقتصادية لفرنسا أو باقي المناطق الساحلة التي امتدت طرقها إلى الداخل بواسطة السكك الحديدية، لذلك قد يكون نصيب الفرد من الدخل السنوي الذي تم تسجيله لحساب السنغال لا يمثل الحقيقة خلال الحقبة الاستعمارية، كما يمكن الرفع من نصيب الفرد لهذه المستعمرات الأخرى، بالرغم من الأضرار التي لحقت بالمجتمعات المحاذية للشط الجنوبي للصحراء الكبرى، بفعل قطع دُروب التجارة الصحراوية شمالا والتي كانت تُمثل عصب التجارة والثروة لهذه المناطق.

III. التجارة الداخلية والخارجية لفرنسا مع مستعمراتها بإفريقيا الغربية الفرنسية (1827-1939م):

يرى هوبكنز أن إفريقيا الغربية مرّت بثلاث فترات فقط منذ سنة 1800م وهي: الفترة ما بين (1807-1900م)؛ وضع فيها أسس التجارة الجديدة، الفترة ما بين (1900-1913م)؛ ساعدت على استقرار الحكام الاستعماريين في مناصبهم، الفترة ما بين (1945-1955م)، كانت حقبة التنوع الاقتصادي وهي الحقبة التي ارتبطت بنهاية العصر الاستعماري[1]، لكنه أغفل فترة ما بين (1913-1945م)، فيا تُرى ما هي دوافعه في ذلك؟ وهل تميزت هذه الفترة بالجمود الاقتصادي؟.

في حقيقة الأمر؛ أن ما أشار إليه هوبكنز فيه جانب من المصداقية، والمطلوب منا هنا هو دراسة الجانب التجاري لإفريقيا الغربية الفرنسية الذي تخلل هذه الفترات، لمعرفة حجم الإنتاج المساهم به في التجارة الخارجية للمنطقة خلال الحقبة الاستعمارية من جهة، ومن جهة أخرى معرفة اتجاه التنمية الاقتصادية لإفريقيا الغربية خلال هذه الفترة، حتى نتمكن فيما بعد استخلاص آثار الاستعمار على التمنية الاقتصادية خلال الفترة المدروسة، باعتبار أن كل هذه المنتجات المساهم بها في التجارة الخارجية ترجع عائداتها للخزينة الفرنسية وليس للبلد المنتج.

ونحن نعتقد أن أحسن طريقة يفضلها الاقتصاديون لدراسة هذه الحالة؛ هي التعرض لدراسة ميزان المدفوعات والميزان التجاري لأنهما المعياران الرئيسيان لتحليل اقتصاد بلد معين، إلا أن افتقارنا لمعطيات الأول، يجعلنا نقتصر على معالجة الميزان التجاري لإفريقيا الغربية الفرنسية خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية ما بين (1817-1945م).

1. التجارة الداخلية :

يشير كل من هوبكنز وأوليفيير بليز (Olivier Pliez) أن السكك الحديدية التي ربطت بين لاجوس وكانو عام 1911م، كان حدثا ذا دلالة كبيرة في التاريخ التجاري لإفريقيا، وإيذانا بالتدهور النهائي للتجارة التقليدية ذات التوجه الشمالي عبر الصحراء الكبرى،

---

[1]. هوبكنز، ص 268.

بإعادة توجه أسواق الداخل نحو الموانئ الساحلية[1]، من خلال تصريف هذه المنتجات بين الموانئ الرئيسية في غرب إفريقيا وموانئ البحر الأبيض المتوسط، بواسطة الطريق البحري الذي يربط بينهما بدل الطرق الصحراوية[2].

في ظل التحولات التجارية لفرنسا بالمنطقة، فإن الأسر المعيشية وأصحاب التجارة الخارجية قد تأقلموا مع الوضع الجديد، فساهموا في إنتاج المحاصيل التجارية[3]، حيث ساد في إفريقيا الغربية الفرنسية اقتصادٌ خاضعٌ للنظام التنافسي؛ أي اقتصادً قائمًا على تصدير السلع الزراعية الأولية المنتجة بالوسائل التقليدية واستيراد السلع الاستهلاكية[4]، كما تزايد عدد الأفارقة الذين يسهرون على جمع ثمار النخيل، الصمغ، العسل والعاج[5]، ففي عام 1900م نشر بايو خريطة توضح أن خمسين مدينة في غرب إفريقيا، كانت التجارة فيما بينها تصل إلى مليون جنيه استرليني[6].

إن السلع الرئيسية للتجارة الخارجية السابقة للعهد الاستعماري قد استمرت طيلة الحكم الاستعماري، مثل الأسماك والملح المستخرج من بلما في النيجر، وبقي يباع بكميات كبيرة في نيجيريا الشمالية وتجري مبادلته بالحبوب، كما أن الذهب والحديد شملته التجارة الخارجية.

إضافة إلى تطور التجارة التقليدية المتمثلة في الكولا؛ فالجزء الغربي من منطقة السافانا مازال يحصل على جوزة الكولا من ساحل العاج، وكان ثلث المجموع مُوجه نحو الاستهلاك في السنغال، غير أن هذه التجارة لم تعد تمر عبر طرق القوافل القديمة، فغالبية الصادرات تُنقل شمالا بالشاحنات إلى باماكو بمالي، ثم تُنقل بعد ذلك بالسكك الحديدية إلى السنغال، أما الكميات المتبقية

---

(1). هوبكنز، ص 394. **ينظر كذلك:**

- م.هـ. الشريف، **«الاتجاهات الجديدة في المغرب العربي: الجزائر وتونس والمغرب»**، مقال ضمن كتاب تاريخ إفريقيا العام (القرن التاسع عشر في إفريقيا حتى ثمانينياته) مجلد 6 ، اليونسكو، تحت إشراف، ج.ف. آدى آجايي، مطبعة حسيب وأولاده، لبنان، ط1، 1996، ص 539-540.

(2). هوبكنز، ص . **ينظر كذلك:**

- Olivier Pliez , « **Vieux réseaux et nouvelles circulations entre les deux rives du Sahara** », Méditerranée, T. 99, 3 Avril 2002, p 32-33.

(3). هوبكنز، نفسه، ص 43.

(4). كوكري فيدوروفيتش، **«الاقتصاد الاستعماري في المناطق الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية السابقة (1914-1935)»** ، مقال نشر في كتاب تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880-1935) مجلد 7، اليونسكو، تحت إشراف، أ. آدو بواهن، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1990، ص 360.

(5). أجايي، المرجع السابق، ص 30.

(6). هوبكنز، ص 101.

ترسل بالبواخر إلى دكار[1]. حيث بدأ تجار الهاوسا يركزون على تجارة الصادرات في نيجيريا الشمالية وأصبحوا يسيطرون على مشتريات الفول السوداني[2]، رغم الحدود التي أقامتها الدول الاستعمارية نلاحظ تبادل السلع بين الأفارقة في المستعمرتين البريطانية والفرنسية.

نتيجة انخفاض تكاليف النقل الداخلي لاسيما في المناطق الريفية المنتجة للصادرات، زاد الطلب على السلع والخدمات المحلية في القرن العشرين. كما تم تزويد المناطق الجغرافية الجديدة باحتياجاتها أين تكيّفوا مع وسائل النقل الحديثة والنظام النقدي الاستعماري الجديد لمكافحة المنافسة الأجنبية[3]، هذه التجارة توسعت خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

كما أن تجارة الماشية قد توسّعت أيضا في القرن العشرين لأهميتها، خاصة مالي، فولتا العليا والنيجر، فمبيعات الماشية هي التي تربط هذه البلدان بالمناطق الرئيسية المنتجة لسلع التصدير وبالتالي تساعدها على شراء السلع الاستهلاكية المستوردة، ففي عام 1936م قامت النيجر ومالي بتصدير ما لا يقل عن 65 ألف رأس من الماشية، إلى أنحاء أخرى من إفريقيا الغربية، التي تقوم بدورها بتصدير هذا المنتوج مثل السنغال وساحل العاج، كما تُعتبر نيجيريا المستورد الرئيسي لهذا المنتوج لقرب النيجر والتشاد منها[4]. نفس الشيء بالنسبة للصّناعة الجلدية ومبيعاتها، فقد نمت مع نمو تجارة الماشية، وسببا من أسباب استمرار هذه الصناعات التقليدية[5].

ما يمكن أن ننبه إليه هنا؛ أن هناك عديدًا من المناطق في أجزاء كثيرة من إفريقيا الغربية الفرنسية تقع خارج المناطق الرئيسية المنتجة لسلع التصدير، كان باستطاعتها المشاركة في الاقتصاد الاستعماري، كما أن هناك مناطق لم تمسّها حتى التأثيرات غير المباشرة، هؤلاء عانوا من انخفاض مستوى المعيشة[6]، مثل المناطق الشمالية المحاذية للشريط الجنوبي للصحراء الكبرى، حيث عانت موريتانيا من انخفاض محصولها التصديري الرئيسي وهو التبغ، بالتالي عوضته بتصدير الأسماك، الدخن والماشية إلى السنغال، كما عانت المناطق الواقعة شمال مالي والنيجر وبوركينا فاسو، أيما عناء حتى أضحت من أفقر المناطق في العالم نتيجة حرمانها من

---

(1). هوبكنز، نفسه، ص 491- 492.

(2). نفسه، ص 413.

(3). نفسه، ص 488.

(4). نفسه، ص 495.

(5). نفسه، ص 498 -500.

(6). نفسه، ص 361-362.

المساهمة في التجارة الصحراوية المألوفة منذ زمن بعيد، كما حُرمت من المساهمة في الاقتصاد الاستعماري لوقوعها خارج المناطق المنتجة لسلع التصدير.

2. التجارة الخارجية:

إن معالجتنا للتجارة الخارجية الفرنسية مع مستعمراتها في غرب إفريقيا كنموذج؛ يكشف لنا عن الدوافع الاقتصادية للتّزاحم الأوروبي على إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال التركيز على التطورات التجارية في إفريقيا الغربية طيلة القرن التاسع عشر، حيث تُبين التطورات التجارية من منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى منتصف ثمانينيات القرن، الأساس المنطقي الاقتصادي لهذا التدافع.

في حين تم دحض ما افترضته معظم الأدبيات التاريخية حتى الآن، من أن الأسواق الإفريقية كانت تافهة للغاية، لا تجذب القوى الأوروبية الكبرى إلى غزو عسكري واسع النطاق على أي حال[1]، حيث تُظهر نتائج الإحصائيات أن التجارة الفرنسية مع مستعمراتها في إفريقيا الغربية كانت كبيرة ومتنامية، حيث حققت أرباحا عقدا بعد عقد، مع العلم أن تصاعد التجارة الخارجية لفرنسا مع إفريقيا الغربية الفرنسية كانت ابتداء من عام 1835م، لاسيما الفترة ما بين (1877-1886م) بدليل ما حققته من أرباح قُدرت بـ؛ 3.248.333.334(+) وهي الفترة التي تزامنت مع التسريع لتقسيم إفريقيا بين الدول الأوروبية في مؤتمر برلين (1884-1885م).

خلال القرن التاسع عشر؛ كانت تكاليف الغزو الاستعماري تتراجع نتيجة الابتكارات في مجال النقل والاتصالات والتكنولوجيا العسكرية والطبية، بينما كانت عائدات التجارة المشروعة تتزايد، مما يضيّق الفجوة بين تكاليف وفوائد الاستعمار.

كانت طفرة تصدير السلع الأساسية في القرن التاسع عشر؛ حاسمة في تشكيل سياق اقتصادي أصبح فيه تقسيم إفريقيا قابلاً للدفاع عنه سياسيًا، عند تحليلها للمسألة من منظور عالمي مقارن، فإن طفرة معدّلات التبادل التجاري في غرب إفريقيا حادة، وبشكل استثنائي في العقود الخمسة التي سبقت مؤتمر برلين (1884/1885م)[2].

بهذا شكّلت زيادة الأسعار النسبية ما بين (1853- 1885م) ؛ 55 % من نمو قيمة الصادرات إلى فرنسا، مع التنويه إلى أن حجة هوبكنز القائلة بأن هذا التدافع نتج عن الصراعات

---

(1). Frankema Ewout and others, **An Economic Rationale for the West African Scramble? The Commercial Transition and the Commodity Price Boom of 1835-1885**, Journal of Economic History, 2018, p 2

(2). Ibid, p 2.

الإفريقية الداخلية الناشئة عن الانخفاض الملحوظ في معدلات التبادل التجاري بعد ستينيات القرن التاسع عشر، قد استندت بشكل أساسي إلى تحليل التجارة البريطانية الإفريقية في زيت النخيل.

في المقابل كانت السلع الأساسية في التجارة الفرنسية الإفريقية، مثل زيت النخيل والفول السوداني والصمغ ...الخ، لم يمسّهما مثل هذا الانخفاض، أين كانت الخطط الفرنسية لبناء خط سكة حديدية في المناطق الداخلية لغرب إفريقيا متداولة بالفعل منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، وكانت المبادرة النهائية لتفعيل هذه الخطط مدعومة بالثقل المتزايد لسينيغامبيا في تجارة الإمبراطورية الفرنسية[1]. وهكذا يمكن القول أن أنماط التجارة الإفريقية الأوروبية في القرن التاسع عشر، كانت متوافقة مع المبادرة الفرنسية عام 1879م، لمسح إمكانيات ربط دلتا وسط النيجر بمراكزها التجارية على الساحل السنغالي.

هذه المعطيات تتوافق مع ما ذكره نيوبرى الذي أجرى بعض البحوث عن تجارة إفريقيا الغربية في القرن التاسع عشر، أفادت أن القيمة الكلية لتجارة المنطقة عبر البحار من السلع المشروعة، كانت تبلغ 3,5 مليون جنيه استرليني على الأقل في بداية العقد السادس من هذا القرن، بحلول فترة (1901–1905م) بلغت قرابة خمسة عشر مليون جنيه استرليني في السنة[2].

يجب النظر إلى هذا الازدهار الذي طال أمده في التصدير، في السياق الأوسع لما يُشار إليه الآن باسم 'الانتقال التجاري' من صادرات العبيد إلى صادرات السلع، ففي الوقت الذي بلغت فيه صادرات الرقيق الذروة من ستينيات إلى ثمانينيات القرن الثامن عشر، كانت حصة تجارة السلع المشروعة أقل من 10٪ من إجمالي صادرات غرب إفريقيا، غير أن التحول التجاري الفعلي قد غيّر موازين التجارة، أين تجاوزت صادرات السلع المشروعة صادرات الرقيق في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ووصلت حوالي عام 1850م إلى ذروة مؤقتة مماثلة لتلك الموجودة في صادرات العبيد قبل نصف قرن.

بحلول ثمانينيات القرن التاسع عشر، كانت صادرات السلع المشروعة أعلى بشكل واضح في إفريقيا الغربية قبل غيرها من مناطق جنوب إفريقيا الصحراء في ووسط وشرق إفريقيا، فقد أدى الإلغاء التدريجي لتجارة الرقيق الإفريقية والانتقال لصادرات السلع المشروعة، إلى تحفيز الزراعة

---

[1]. Frankema Ewout and others, Ibid, p 3.

[2]. هوبكنز، ص 258.

الاستوائية الممتدة على نطاق واسع، من خلال إشراك المزارع الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الجماعية والعقارات الكبيرة[1].

على الرغم من أن هذه التحولات الرئيسية في التجارة الإفريقية، مرتبطة جميعها باقتصاد عالمي آخذ في العولمة، إلا أن مسح شامل ومقارن لتجارة السلع الأساسية في إفريقيا على مدى القرن التاسع عشر الطويل لا يوجد حتى الآن، لطالما أعاقت المصادر الأولية غير المتسقة وغير المكتملة بناء سلسلة زمنية طويلة بشأن تجارة السلع الأساسية لإفريقيا الغربية، الأمر الذي دفعنا لبناء سلسلة إحصائيات تقريبية تتوافق والزيادة الملحوظة على مرّ فترات التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية فترة الاستعمار.

يمكن إجراء تحليل تاريخي أكثر تفصيلا للتجارة الخارجية لإفريقيا الغربية مع فرنسا وباقي الدول، خلال خمس فترات تاريخية في الحقبة الاستعمارية من؛ 1817-1899م، 1900-1913م، 1914-1918م، 1919-1939م كما يلي:

1. الفترة ما بين (1817-1899م):

بعد المفاوضات التي أُجريت بين إنجلترا وفرنسا، تمخض عنها استرجاع حصني سانت لويس وغوري من قبل فرنسا وذلك يوم: 25 جانفي 1817م، ومنذ هذا التاريخ أصبحت السنغال تابعة لفرنسا إلى غاية احتلالها رسميا عام 1854م ، وبهذا تشهد المنطقة حلقة جديدة في تاريخ الاستعمار الأوروبي وفق تحولات في نمط الاستغلال للمنطقة من الاتجار بالبشر إلى الاستثمار في التربة الإفريقية بأيادي الأفارقة، حيث اهتمت فرنسا خلال هذه الفترة الأولى من الاستعمار ما بين (1817-1899م) بوضع أسس للتجارة المشروعة في المناطق التي امتدت إليها فرنسا خلال القرن التاسع عشر.

يمكن فحص تطور التجارة المشروعة؛ من خلال الميزان التجاري لكل مستعمرة من مستعمرات فرنسا في غرب إفريقيا خلال القرن التاسع عشر (1817-1899م)، حيث تم استخلاص إحصائيات تقريبية لكل مستعمرة وفقا لمساهمة كل دولة فيما بعد في التجارة الخارجية، وهذا باعتماد إحصائيات مجلة الجمعية الإحصائية لباريس (Journal de la société statistique de Paris)، التي قدّم فيها ليفاسور مقالا يعرض فيه نظرة عامة، على نتائج إحصائيات مقارنة للتجارة الخارجية الفرنسية ما بين (1716-1905م).

---

(1). Frankema Ewout and others, Op. Cit, p 3.

هذه المعطيات أخذها بدوره من الجداول العامة للتجارة الفرنسية مع مستعمراتها والدول الأجنبية التي تم تدوينها من قبل جمارك الملكية الفرنسية آنذاك، حيث قام جمع تلك الإحصائيات المفصلة للتجارة الخارجية لفرنسا حسب التجارة العامة أو الخاصة لكل سنة.

أثناء عملية استخلاص نصيب مستعمرات فرنسا في إفريقيا الغربية الفرنسية من هذه التجارة الخارجية، تم ملاحظة أن؛ بداية تصاعد التجارة الخارجية لفرنسا كانت ابتداء من منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وهو ما يتوافق مع ما أشار إليه مجموعة من الباحثين وهم؛ فرانكيما إيووت (Frankema Ewout) وليامسون جيفري (Williamson Jeffrey) وولجر بيتر (Woltjer Pieter)، الذين وضعوا دراسة حول المبرر الاقتصادي لأوروبا، لمزاحمة غرب إفريقيا من خلال معالجتهم للتحول التجاري وازدهار أسعار السلع ما بين (1835-1885م)، وتم نشرها في مجلة التاريخ الاقتصادي عام 2018م.

بالإضافة إلى هذه الإحصائيات؛ استندنا إلى البيانات التي تم جمعها من سلسلة النشرات للوكالة الاقتصادية لإفريقيا الغربية ابتداء من عام 1892م، بعدها قمنا ببناء سلسلة من الأرقام لحجم التجارة الخارجية لفرنسا من إفريقيا الغربية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر. والجدول الموالي يُوضح اتجاه التجارة الخارجية لإفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1827-1899م):

الجدول رقم 54: التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1827-1899م)

المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية	مجموع التجارة الخارجية ما بين 1827-1836م	مجموع التجارة الخارجية ما بين 1848-1937م	مجموع التجارة الخارجية ما بين 1849-1856م	مجموع التجارة الخارجية ما بين 1857-1866م	مجموع التجارة الخارجية ما بين 1867- 1876م	مجموع التجارة الخارجية ما بين 1877-1886م	مجموع التجارة الخارجية ما بين 1887-1899م	المجموع الكلي للتجارة الخارجية لكل مستعمرة
ص. السنغال	12 881 836	37 697 266	53 079 102	57 930 846	60 148 438	200 934 501	89 004 844	**344 676 833**
و. السنغال	22 425 781	20 512 695	86 976 563	90 111 144	138 149 369	150 135 579	200 026 648	**815 337 779**
ص. موريتانيا				91 517	289 435	732 736	229 584	**1 223 272**
و. موريتانيا				74 763	813 865	433 701	995 917	**2 818 246**
ص. السودان الفرنسي				2 140 953	8 227 286	9 446 838	8 998 844	**27 823 921**
و. السودان الفرنسي				3 864 223	2 135 539	3 195 038	7 673 035	**21 867 835**
ص. النيجر						391 144	307 709	**498 853**
و. النيجر						493 591	386 528	**1 280 119**
ص. بوركينا فاسو				3 835 103	1 337 674	4 265 984	5 145 238	**12 483 999**
و. بوركينا فاسو				9 437 654	5 116 176	4 295 658	7 463 905	**29 313 393**
ص. غينيا الفرنسية	5 366 211	21 728 516	68 969 727	80 388 572	90 632 403	80 594 657	79 997 110	**417 727 196**
و. غينيا الفرنسية	8 738 281	11 840 820	91 601 563	99 315 226	108 627 504	90 086 751	90 087 167	**510 297 312**

ص. كوت ديفوار	3 307 617	10 251 954	41 934 571	70 833 387	90 032 653	140 480 888	85 009 151	**364 850 221**
و. كوت ديفوار	6 660 156	9 946 289	100 945 313	108 386 071	133 212 260	120 483 479	90 874 002	**645 507 570**
ص. البنين	9 444 336	14 697 266	25 016 602	105 869 622	200 332 111	302 153 251	200 040 019	**627 553 207**
و. البنين	9 175 781	8 700 195	32 476 563	224 682 573	329 945 288	202 776 204	100 800 498	**1 215 557 102**
الميزان التجاري لإفريقيا الغربية الفرنسية								
مج الصادرات	31 000 000	84 375 002	189 000 002	321 090 000	451 000 000	738 999 999	468 732 499	**1 796 837 502**
مج الواردات	46 999 999	50 999 999	312 000 002	535 871 654	718 000 001	571 900 001	498 307 700	**3 241 979 356**
الميزان التجاري لإفريقيا الغربية	(-)15 999 999	(+)33 375 003	(-)123 000 000	(-)214 781 654	(-)267 000 001	(+)167 099 998	(-)29 575 201	**(-)1 445 141 854**
الأرباح التي حققتها فرنسا من التجارة الخارجية لإفريقيا الغربية								
مج ص. إ. غ قسمة 3	10333333	28125001	63000001	107030000	150333333	246333333	156244166	**598945834**
الأرباح التي حققتها فرنسا	(+)67666666	(+)107250000	(+)438000003	(+)749931654	(+)1018666668	(+)1064566667	(+)810796033	**(+)4439871024**

المصادر المعتمدة: تم انجازنا لهذا الجدول باعتماد إحصائيات المرجع التالي:

E. Levasseur, "**Aperçu des résultats de la statistique compare du commerce extérieur"**, p 98.

B.M.A.E.A.O.F,**1923**, N° 36, p 367, 370.

أول شيء نشير إليه هنا؛ أنه مع البدايات الأولى للتحول التجاري في غرب إفريقيا، حافظ الأوروبيون على مواقعهم التجارية أثناء فترة تجارة العبيد مع دول الساحل، لذلك يمكن اعتبار فترة الخمسينيات الأولى للقرن التاسع عشر كان تواجد فرنسا يقتصر على منطقة السنغال، غينيا، ساحل العاج والبنين، لذلك كانت معظم صادرات إفريقيا الغربية تُحمل من هذه المواقع الساحلية، مع العلم أن التجارة الداخلية بين دول إفريقيا الغربية كانت متواصلة، لكننا نفتقر إلى إحصائيات هذه الأخيرة. كما أنه عند تفحُّصنا لكمية الصادرات وقيمتها المالية؛ تبين أن التجارة خلال القرن التاسع عشر، كانت القيم أقل من الكمية، لذلك يُفترض أن تكون الكمية المُساهم بها كبيرة إلى حدّ ما خلال القرن التاسع عشر.

عند تفحص التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في غرب إفريقيا ما بين (1827-1899م)؛ نلاحظ صعود وهبوط في قيمة الصادرات والواردات لفرنسا، نتاج متغيرات داخلية وخارجية قد تحكمت في التجارة الخارجية، ما بين عهدي شارل العاشر ولويس فيليب؛ كانت التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها تتأرجح بين الزيادة والنقصان لاسيما ما بين (1830-1836م)، انخفضت صادراتها بين عامي (1829 و1830م) وفي أعقاب أزمة 1830م انخفضت الواردات في عامي (1831م و1833م).

عموما؛ ما بين (1827-1836م)، سجل الميزان التجاري في إفريقيا الغربية الفرنسية عجزا قدره؛ 15.999.999 (-)، في حين حققت فرنسا أرباحا من هذه التجارة بقيمة؛ 67.666.666 (+) وهذا عند احتساب ثلثي صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية الذي يعود للخزينة الفرنسية.

وفي عام 1837م (عام الأزمة التجارية)، تظهر الواردات الفرنسية انخفاضًا في سنوات؛ 1839 و1843 و1845م، والصادرات في 1842 و1847م، حيث سجّلت الفترة ما بين (1837-1846م) تزايد في صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية وانخفاض في واردات فرنسا، مما حقّق فائضا في الميزان التجاري لإفريقيا الغربية بقيمة 003.33.375 (+) ظاهريا من أصل 107.250.000 (+) فوائد قد حققتها فرنسا من هذه التجارة، أي سجلت إفريقيا الغربية خسارة قدرها 79.125.000(-).

في عهد الإمبراطورية الثانية؛ ضَعُفت صادرات فرنسا عام 1854م نتيجة اجتياح وباء الكوليرا والمجاعة والحرب، كما أدّت الأزمة الاقتصادية العالمية الأولى لسنة 1857م إلى انخفاض الواردات والصادرات معا، إضافة إلى ما أحدثه التغيير في النظام الجمركي من تقلبات في الميزان التجاري لعام 1861م، حيث انخفضت الواردات بشكل كبير عن الصادرات[1]، لكن بعد المعاهدة التجارية التي أُبرمت بين فرنسا وألمانيا عام 1862م؛ ارتفعت صادراتها بشكل كبير ما بين (1862-1866م)، عموما حقّقت أرباحا في غرب إفريقيا ما بين (1857-1866م)، قُدّرت بقيمة؛ 654.749.931 (+) ، في حين سجل الميزان التجاري لإفريقيا الغربية عجزا بقيمة؛ 21.4781.654 (-).

بين سنتي (1867-1871م)، تركت معركة سادوا (Sadowa) أزمة اقتصادية أدت إلى انخفاض في الصادرات، ليرتفع منسوب التجارة الخارجية فجأة بين عامي (1871 و1872م)، لتعود الأزمة إلى الظهور عام 1873م التي أثرت على التجارة الخارجية لفرنسا بين (1873 و1874م)، لترتفع صادراتها عام 1876م[2]، في المقابل تم ملاحظة توازن الصادرات والواردات في التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في إفريقيا الغربية ما بين (1867-1876م)، أين حققت أرباحا بالمنطقة بقيمة 1.018.666.668 (+) فرنكا، مقابل تسجيل إفريقيا الغربية عجزا في ميزانها التجاري بقيمة؛ 267.000.001 (-).

---

(1). E. Levasseur, Op. Cit, p 97.

(2). Ibid, p 97.

ما بين (1877–1886م)، نلاحظ تراجع التجارة الخارجية لفرنسا بصفة عامة، حيث كانت الصادرات في تراجع والواردات في تزايد، يبدو أن فرنسا كانت تُعوض خسائرها من مستعمراتها، حيث ساهمت إفريقيا الغربية الفرنسية وحدها ما قيمته؛ 738.999.999 فرنكا، مقابل؛ 571.900.001 فرنكا من الواردات، أين سجلت أعلى قيمة في الصادرات خلال هذا العقد من القرن، وبذلك حققت فرنسا ربحا بالمنطقة بقيمة 1.064.566.667 (+)، في المقابل تُسجل إفريقيا الغربية خسارة في تجارتها الخارجية بقيمة؛ 818.233.334 (–).

كان تطبيق التعريفة الجمركية لعام 1892م مصاحبًا لسلسلة أخرى من التخفيضات في الصادرات والواردات معا، فلم تسترد التجارة الخارجية عافيتها إلا في عام 1899م، هذه الملاحظة تم تدوينها بالنسبة للتجارة الخارجية لإفريقيا الغربية ما بين (1892–1899م)، أين انخفضت التجارة الخارجية بنسبة كبيرة إذا ما قارناها بالفترة التي سبقتها، فإن صادراتها قد تراجعت كثيرا وهذا للتطبيقات الجديدة المشروطة على صادرات وواردات مستعمرات فرنسا.

عموما؛ لقد ارتأينا اعتماد هذه المقارنة بين ما حققته فرنسا من أرباح وما خسرته مستعمراتها في إفريقيا الغربية لقاء هذه التجارة، ففي الظاهر كان الميزان التجاري لإفريقيا الغربية الفرنسية يحقق فائضا في الميزان التجاري بين الفينة والأخرى، لكن في الحقيقة كانت المساهمة الإفريقية في هذه التجارة لا تزيد عن الثلث، والباقي يعود للخزينة الفرنسية، لذلك كانت إفريقيا الغربية تسجل خسارة متواصلة طيلة هذه الفترة ما بين (1827–1899م)، هذا الأمر يكشف لنا أن فرنسا قد بنت اقتصادها على حساب مستعمراتها، بدليل ما حققته من أرباح من تجارتها مع مستعمراتها بغرب إفريقيا، التي أخذت في الارتفاع طيلة القرن التاسع عشر.

2. الفترة ما بين (1900– 1918م):

تُعتبر بداية القرن العشرين في تاريخ إفريقيا الغربية؛ الفترة التي دخلت فيها كل الدول تحت الحكم الاستعماري، الذي جاء كتتويج لما تم تقريره في مؤتمر برلين (1884–1885م)، ومن هذا التاريخ باشر الحكم الاستعماري في تكثيف إنتاج المحاصيل الاستوائية والمدارية، كما سيطرت الدول الاستعمارية على التجارة البحرية، عبر فرض رسوم جمركية وخطط زراعة قاصرة على محاصيل التصدير، مع فرض التجارة والضرائب المباشرة لتمويل مشاريع تسيير الدول الاستعمارية.

كما سهل الحكم الاستعماري؛ بناء السكك الحديدية وما يتصل بذلك من تدفقات رأس المال الأجنبي، مما أدى إلى تغييرات عميقة في إدارة أسواق الأراضي والعمل، كما شرعت الأنظمة الاستعمارية في استبدال أشكال العبودية بالإكراه العمالي على نطاق واسع، لإنتاج المحاصيل

التجارية التي يتم تصديرها لفرنسا ومستعمراتها، وباقي الدول الأوروبية الزبونة لفرنسا في إفريقيا الغربية الفرنسية، والجدول الموالي يبين حركة التجارة الخارجية لإفريقيا الغربية الفرنسية كما يلي:

الجدول رقم 55: التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1900-1918م)

المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية		مجموع التجارة الخارجية ما بين 1900-1913	مجموع التجارة الخارجية ما بين (1914-1918م)	المجموع الكلي للتجارة الخارجية لإفريقيا الغربية مع فرنسا
صادرات السنغال		99 945 629	19 623 990	119 569 619
واردات السنغال		272 846 746	118 497 010	391 343 756
صادرات موريتانيا		20 471 472	2 905 425	23 376 897
واردات موريتانيا		55 827 744	22 357 760	78 185 504
صادرات السودان الفرنسي		29 147 860	4 136 825	33 284 685
واردات السودان الفرنسي		170 341 374	37 554 855	207 896 229
صادرات النيجر		23 030 406	5 268 605	28 299 011
واردات النيجر		76 518 218	22 357 760	98 875 978
صادرات بوركينا فاسو		32 791 332	4 653 930	37 445 262
واردات بوركينا فاسو		170 081 226	22 357 760	192 438 986
صادرات غينيا الفرنسية		88 921 791	13 059 425	101 981 216
واردات غينيا الفرنسية		234 867 686	105 871 755	340 739 441
صادرات كوت ديفوار		84 310 499	12 404 965	96 715 464
واردات كوت ديفوار		433 609 978	100 590 605	534 200 583
صادرات البنين		84 310 499	8 795 690	93 106 189
واردات البنين		1 413 916 662	111 813 050	1 525 729 712
الميزان التجاري لإفريقيا الغربية				
المجموع الكلي للتجارة الخارجية لإفريقيا الغربية الفرنسية	الصادرات	الكمية بالطن	2708959	542325	3251284
		القيمة بالفرنك	462 929 488	70 848 855	533 778 343
	الواردات	الكمية بالطن			
		القيمة بالفرنك	2 828 009 634	541 400 555	3 369 410 189
	الميزان التجاري لإفريقيا الغربية		(-)2 365 080 146	(-)470 551 700	(-)2 835 631 846
الأرباح التي حققتها فرنسا من التجارة الخارجية مع مستعمراتها في غرب إفريقيا				
مجموع العائدات الجمركية من إفريقيا الغربية الفرنسية			4 407 725 376	6 690 303 140	11 098 028 516
مجموع صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية إلى دول أخرى			8 926 606	5 798 678	14 725 284
مجموع واردات إفريقيا الغربية الفرنسية من دول أخرى			7 892 807	2 778 899	10 671 706
الأرباح التي حققتها فرنسا من التجارة الخارجية مع مستعمراتها بإفريقيا الغربية الفرنسية			(+)7 682 878 884	(+)7 296 994 752	(+)14 979 873 636
المصدر المعتمد:					

E. Levasseur, "**Aperçu des résultats de la statistique compare du commerce extérieur**", p 99.
B.M.A.E.A.O.F,**1923**, p 367-373, **1926**, p 5-6.

الشكل رقم 14: تمثيل بياني التجارة الخارجية لفرنسا مع لمستعمراتها في إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1900-1918م)

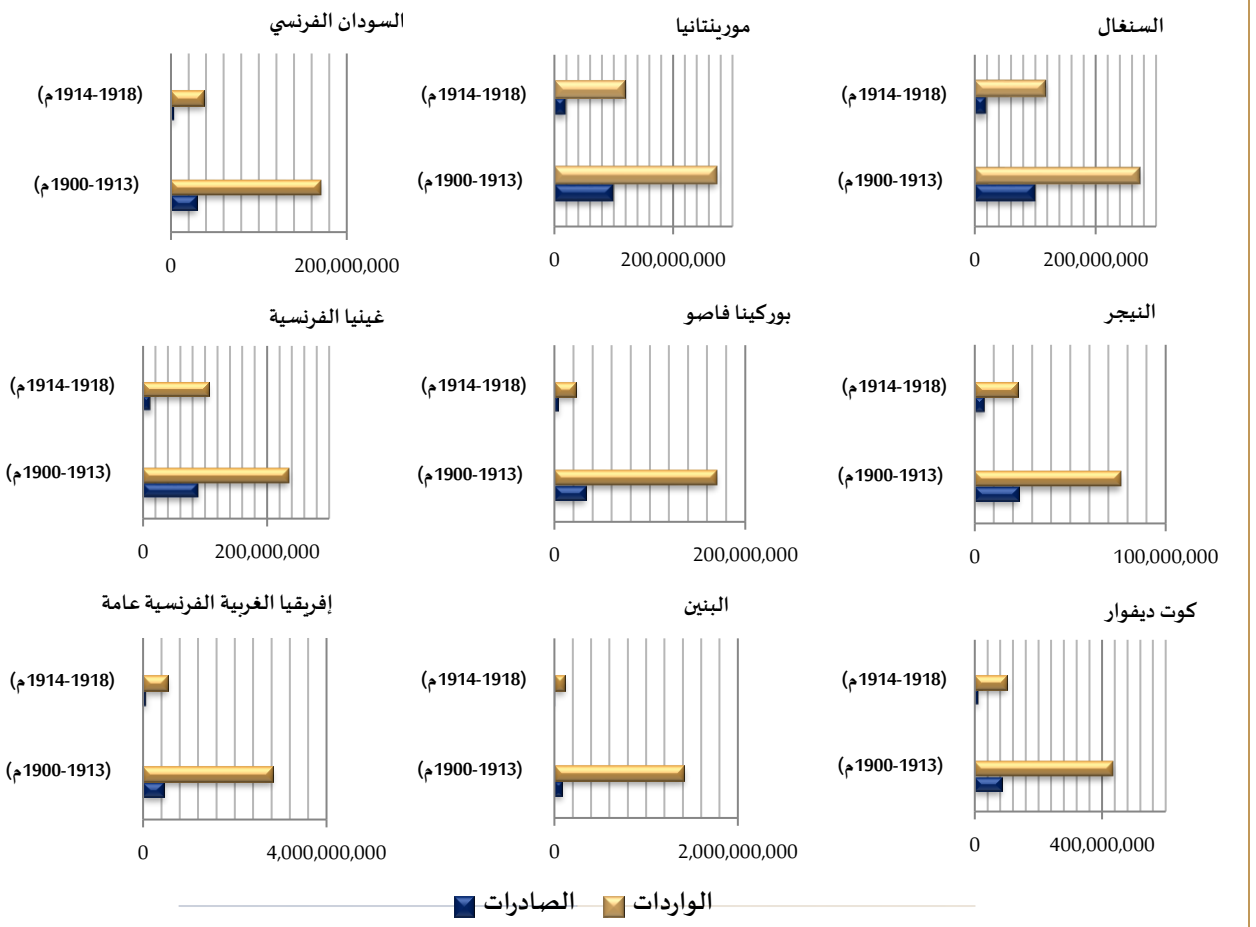

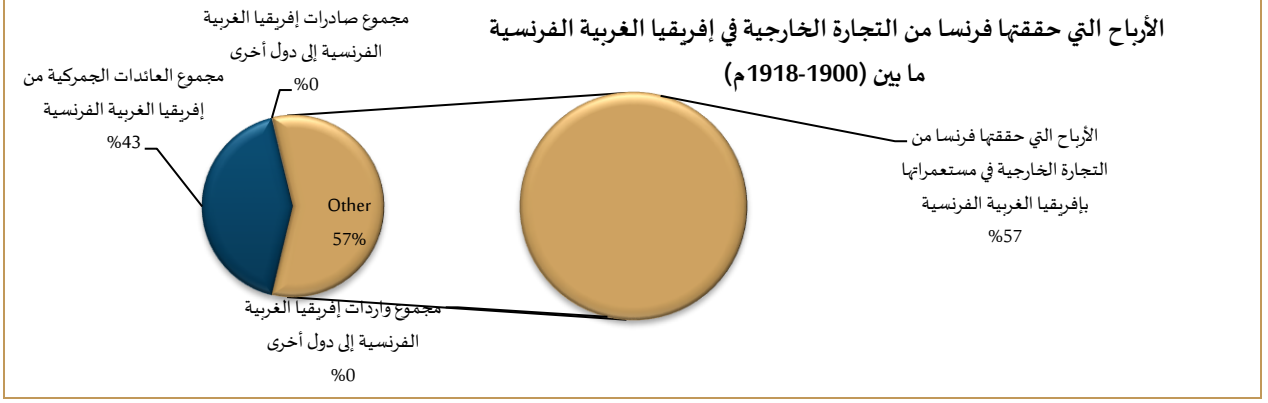

لقد ارتأينا إدراج فترتين متباينتين في تاريخ إفريقيا الغربية الفرنسية، لهدف تحليل السياسة التجارية الفرنسية في هذه المناطق وهما؛ فترة الانفتاح على الداخل الإفريقي من خلال السيطرة الكلية على غرب إفريقيا، ومد خطوط السكك الحديدية والطرق بين المناطق التي استقر فيها

الحكام الاستعماريون في مناصبهم في الفترة ما بين (1900–1913م)، وفترة وقوع الحرب العالمية الأولى ما بين (1914–1918م).

شهدت الفترة الأولى ما بين (1900–1913م)؛ في ظاهر الأمر بتحسُّن في معدل التبادل السلعي بين المنتجين الأفارقة، وبما أن حجم الصّادرات كان يتّسع فإن معدل الدخل يرتفع[1]، حيث قدرت القيمة الإجمالية لصادرات السلع الإفريقية في جلّ المستعمرات الفرنسية كل حسب أهميتها التجارية خلال هذه الفترة بـ؛ 462.929.488 فرنكا، في حين بلغ إجمالي الواردات ما يُقدر بـ؛ 2.828.009.634 فرنكا أي ما يعادل ستة أضعاف ونصف ما صُدّر من إفريقيا الغربية الفرنسية عامة، حيث كان نصيب فرنسا من هذه الصادرات يُقدر بـ؛ 454.002.882 فرنكا والواردات قدرت بـ؛ 2.820.116.827 فرنكا.

أضف إلى ذلك ما حققته مصلحة الجمارك في غرب إفريقيا الفرنسية، من إيرادات جمركية محصّلة من هذه التجارة والتي قُدرت بـ؛ 4.407.725.376 فرنكا، هذه الضرائب تفوق حجم الصادرات والواردات خلال الفترة، معظمها يُستخلص من حركة المرور التجارية. مع العلم أن الإيرادات الجمركية تعود للخزينة الفرنسية، فقط يمكن خصم الواردات الأجنبية وثلث من الصادرات يعود للأفارقة من مجموع هذه العمليات، لنحصل على الأرباح التي حققتها فرنسا من المنطقة خلال أربعة عشر سنة ما قدر بـ؛ 7.682.878.884 فرنكا.

في حين لم يَجْنِ الأفارقة من الأرباح أي شيء، فقط ما تم إنتاجه من محاصيل معيشية أو ما تمّ إنتاجه في المزارع الفرنسية مقابل تسديد ضريبة الرأس المفروضة على الأهالي والتي أنهكتهم بدليل الرقم المشار إليه أعلاه، حيث خسرت إفريقيا الغربية ما قيمته؛ 7.535.428.063(–)، أي بنسبة (98%).

لكن فترة الحرب العالمية الأولى ما بين (1914–1918م)؛ قد سببت تراجعا كبيرا في مجال التجارة الخارجية، أين سجلت صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية تراجعا بنسبة 73%، أما الواردات فقد سجلت تراجعا بنسبة 68%، في حين تم تعويض هذه الخسائر بزيادة فرض الضرائب على المنطقة التي زادت بنسبة 21%.

وخلاصة القول؛ أن التجارة الفرنسية كانت تتوسع بخطى سريعة بفضل أنماط التجارة المحلية والإقليمية التي كانت قائمة من قبل[2]، أين تحولت هذه الأنماط إلى مصدر للمنتجات

---

[1]. هوبكنز، ص 365– 366.

[2]. أجايي، المرجع السابق، ص 31.

الخام بأيادي الأفارقة، كما تحولت إفريقيا الغربية إلى مستودع للبضائع المصنّعة بفرنسا وباقي دول أوروبا، ومصدر لجني موارد مالية ضخمة من الضرائب على حساب أهالي المنطقة، في حين لم يستفد الأفارقة غير العمل الشاق في المزارع الفرنسية لتسديد الضرائب المفروضة عليهم.

3. الفترة بين (1919-1939م):

من خلال ما سبق؛ يمكن اعتبار عام 1913م بمثابة آخر عام عادي للتجارة الخارجية في فترة ما قبل الحرب، كما يمكن اعتبار عامي (1919 و1920م) فترة استئناف بين الوضع السائد خلال الحرب وقبلها، والعودة إلى العلاقات التجارية العادية ما بين الحربين (1919-1939م) قبل الولوج في مرحلة الكساد الكبير خلال الحرب العالمية الثانية.

وما يمكن توضيحه هنا؛ أنه أثناء قيامنا بجمع الإحصائيات المتعلقة بصادرات وواردات كل مستعمرة في غرب إفريقيا من نشرات الوكالة الاقتصادية لإفريقيا الغربية، والتي بدورها جمعتها من سجلات الجمارك، لم نتمكن من العثور على كل الإحصائيات لكل السنوات لبعض الدول مثل التوغو والنيجر وموريتانيا، الأمر الذي دفعنا لحساب المتوسط السنوي للفترة لكل مستعمرة وضرب هذه القيمة في عدد السنوات المُراد حساب مجموع صادراتها وارداتها، للحصول على قيمة تقريبية للحصيلة التجارية لكل مستعمرة خلال الفترة المدروسة، ويبقى الافتقار الصارخ لإحصائيات الحمولات تقريبا لكل المستعمرات، جعلنا نقتصر على ذكر قيمة العمليات التجارية فقط في الجدول الذي تم إنشاءه أدناه، دون توضيح الحمولة بالأطنان لكل مستعمرة، رغم أهمية توفر الحمولة لتحليل اتجاه التنمية الاقتصادية في إفريقيا الغربية الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية.

لكن الإحصائيات التي عثرنا عليها بصفة عامة حول الحمولات المتعلقة بكل محصول زراعي، سوف تساعدنا في التحليل ولو بصفة عامة دون الغوص في تحليل تجارة كل مستعمرة على حده، والجدول الموالي يُمثل حجم التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في غرب إفريقيا ما بين (1919-1939م):

الجدول رقم 56: التجارة الخارجية لفرنسا مع لمستعمراتها في إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1919-1939م)

المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية	مجموع التجارة الخارجية ما بين (1919-1925م)	مجموع التجارة الخارجية ما بين (1926-1930م)	مجموع التجارة الخارجية ما بين (1931-1939م)	المجموع الكلي للتجارة الخارجية لإفريقيا الغربية مع فرنسا
صادرات السنغال	2 424 760 961	3 280 090 730	3 029 768 901	8 734 620 592
واردات السنغال	3 238 286 982	3 119 796 095	3 007 986 804	9 526 364 516
صادرات موريتانيا	9 235 926	4 878 900	7 814 736	21 929 562
واردات موريتانيا	5 149 326	4 210 265	6 990 993	16 350 584

صادرات السودان الفرنسي	20 502 034	19 769 520	158 745 321	199 016 875
واردات السودان الفرنسي	242 225 025	274 811 265	442 237 788	959 274 078
صادرات النيجر	109 165 000	155 950 000	181 525 806	446 640 806
واردات النيجر	72 136 750	103 052 500	153 783 234	328 972 484
صادرات بوركينا فاسو	71 355 886	43 470 785	83 730 717	198 557 388
واردات بوركينا فاسو	75 404 455	181 301 130	120 922 254	377 627 839
صادرات غينيا الفرنسية	198 478 588	280 271 890	786 840 480	1 265 590 958
واردات غينيا الفرنسية	341 790 624	372 483 270	754 348 266	1 468 622 160
صادرات كوت ديفوار	586 206 187	956 064 235	1 564 161 678	3 106 432 100
واردات كوت ديفوار	449 263 843	692 085 425	1 237 658 193	2 379 007 461
صادرات البنين	605 140 095	580 187 235	466 296 201	1 651 623 531
واردات البنين	614 297 061	537 434 840	490 936 923	1 642 668 824
صادرات التوغو	182 506 625	25 341 690	214 069 266	421 917 581
واردات التوغو	182 781 690	10 747 625	122 219 181	315 748 496

الميزان التجاري لإفريقيا الغربية الفرنسية

المجموع الكلي للتجارة الخارجية لإفريقيا الغربية الفرنسية	الصادرات	الكمية بالطن	4823211	3465260	4864024	12152495
		القيمة بالفرنك	4 207 351 302	5 346 024 985	6 492 953 106	16 046 329 393
	الواردات	الكمية بالطن	3134500			
		القيمة بالفرنك	5 221 335 756	5 456 217 050	6 337 083 636	17 014 636 442
	الميزان التجاري لإفريقيا الغربية		(-)1 013 984 454	(-)110 192 065	(+)155 869 470	(-)968 307 049

الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارتها الخارجية مع مستعمراتها بإفريقيا الغربية الفرنسية

مجموع العائدات الجمركية من إفريقيا الغربية الفرنسية	11 176 428 685	799 286 664	673 541 388	12 649 256 737
مجموع صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية إلى دول أخرى	141 614 260	222 554 679	305 365 194	669 534 133
مجموع واردات إفريقيا الغربية الفرنسية إلى دول أخرى	220 003 344	215 430 682	260 725 851	696 159 877
الأرباح التي حققتها فرنسا من التجارة الخارجية في مستعمراتها بإفريقيا الغربية الفرنسية	(+)20 385 112 399	(+)11 386 098 017	(+)13 242 852 279	(+)45 014 062 695

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1925**, N° 49 p 1, **1926**, Op. Cit, p 4, **1927**, N° 84, p 276, **1928**, Op. Cit, p 434, **1929**, Op. Cit, p 374, **1931**,N° 132, p 394, 404, **1933**, Op. Cit, p 421, **1934**, Op. Cit, p 397, **1936**, Op. Cit, p 3-4, 18, **1936**, N° 168, p 410, **1937**, N° 193, p 294, **1938**, N° 205, p 341, **1939**, p 11, **1939**, N° 221, p 135, 147.

الشكل رقم 15: تمثيل بياني حول التجارة الخارجية لفرنسا مع لمستعمراتها في إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1919–1939م)

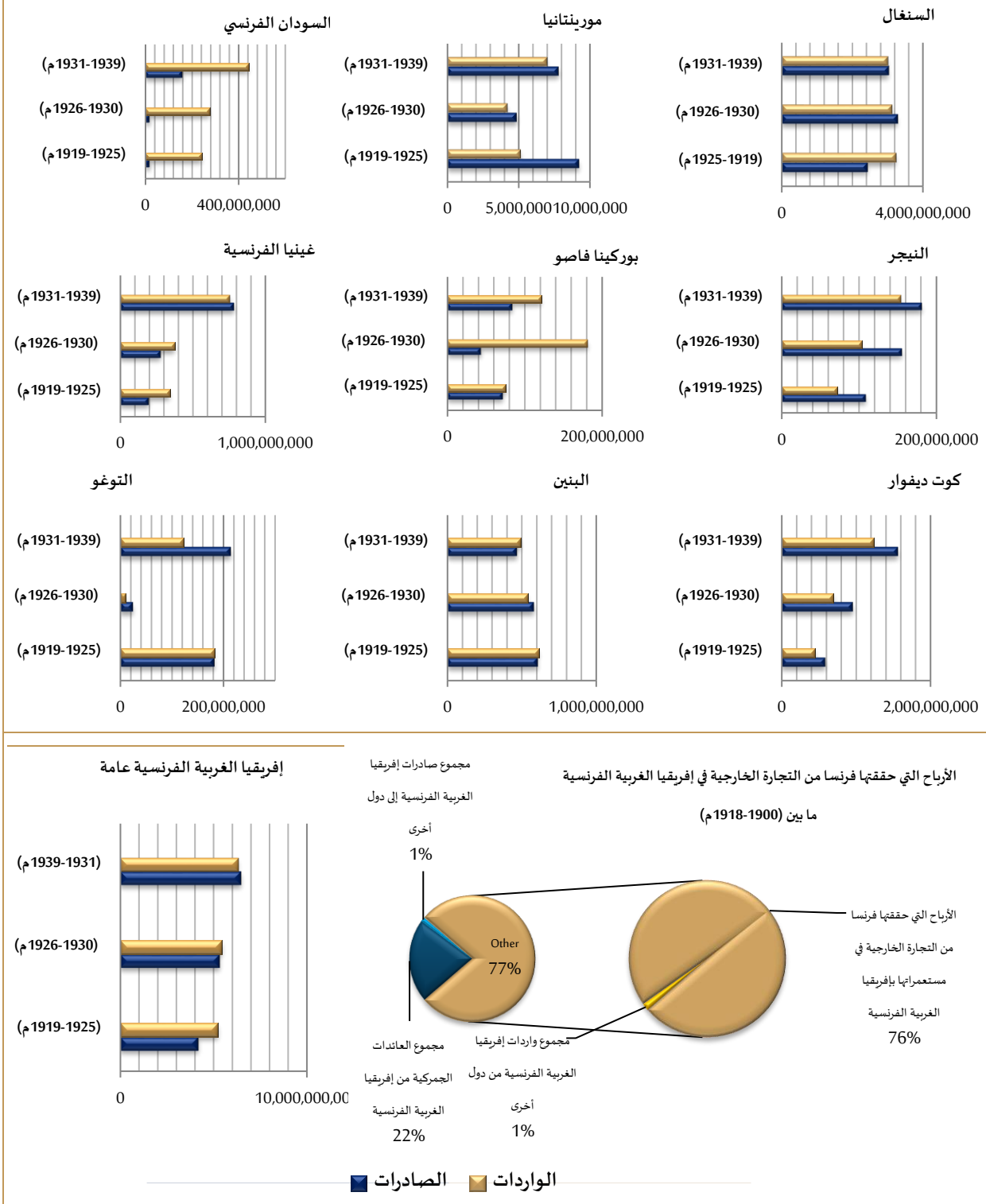

النقطة الأولى التي نعالجها هنا؛ هي أن الجدول الذي تم إنشاؤه والمخططات البيانية التوضيحية للتجارة الخارجية لفرنسا في كل مستعمرة بغرب إفريقيا، يُظهر أن هناك تفاوتا في الصادرات والواردات التي ساهمت بها كل مستعمرة لاسيما السنغال والسودان الغربي، والحقيقة التي

نُعيد ذكرها في كل مرّة هي أن جلّ الصادرات المتعلقة بالسودان الغربي، كانت تُحتسب في سجل الجمارك ضمن صادرات السنغال، لذلك تظهر الواردات أكبر بكثير من الصادرات رغم المساهمة الكبيرة للسودان الغربي في التجارة الخارجية الفرنسية بالمنطقة.

عموما؛ تُظهر النتائج أن السنغال العاصمة الاقتصادية لفرنسا، تحتل المرتبة الأولى في التجارة الخارجية، تليها كوت ديفوار (ساحل العاج) ثم البنين (الداهومي) وغينيا الفرنسية، لكن تبقى هذه الإحصائيات غير دقيقة بالنسبة للمساهمة الحقيقية لكل مستعمرة، بسبب تسجيل جلّ الصادرات في الموانئ لحساب الدول الساحلية، فقط يتم تسجيل ما تم شحنه عبر السكك الحديدية التي تربط مستعمرات فرنسا بالداخل، وتبقى التجارة البرية وعبر البحيرات لم تدخل حيز هذه الإحصائيات.

لذلك يحتاج هذا العمل إلى جهد أكبر للعثور على وثائق وسجلات تكشف عن حقيقة التجارة داخل إفريقيا الغربية، لاسيما أن الأفارقة قد امتهنوا التجارة الإقليمية منذ القدم، بالرغم من مساهمتهم في تحصيل هذه الصادرات من مزارعهم أو كعمال أجراء أو مسخّرين في المزارع الفرنسية، إلا أننا نتوخى الكثير مما أنتجه الأفارقة ولم يدون في صفحات الجمارك، وتبقى الحقيقة مخفية دون وثائق أو شهادات نستند عليها لتقييم التجارة الخارجية لإفريقيا الغربية الفرنسية، والكشف عن حقيقة التنمية الاقتصادية لكل دولة هناك.

أما النقطة الثانية فتتمثل؛ في معاملات الزيادة لقيمة الصادرات والواردات التي تدخل وتخرج من إفريقيا الغربية الفرنسية، بحيث أن القيمة التي تم اتخاذها كمقياس مشترك للتجارة الخارجية، قبل الحرب وبعدها، تستدعي التنبه لها، فعند المقارنة بين معاملات الزيادة: 9.2، 9.78، 10.51 و11.43 من متوسط مؤشر تخفيض قيمة الفرنك المقدرة بـ 6.05 عام 1926م، ومعاملات الزيادة لسعر الطن في البضائع للواردات المقدر بـ 8.9، وللصادرات 5.6، يعطي لنا فكرة عن التنمية الاقتصادية لغرب إفريقيا الفرنسية، والتي تمثل التجارة الخارجية أحد جوانبها الرئيسية التي تفرض نفسها بقوة الدليل[1].

[1]. B.M.A.E.A.O.F, **1926**, p 45-47.

لمزيد من التوضيح؛ حول ارتفاع التجارة الخارجية لغرب إفريقيا الفرنسية قبل الحرب وبعدها من حيث الكمية والقيمة المالية، نضع مقارنة بين السنوات؛ 1913م و1925-1926م كما يلي:

الشكل رقم 16: تمثيل بياني مقارن بين صادرات وواردات إفريقيا الغربية الفرنسية قبل وبعد الحرب من حيث الكمية والقيمة المالية ما بين (1913، 1919، 1925-1926م)

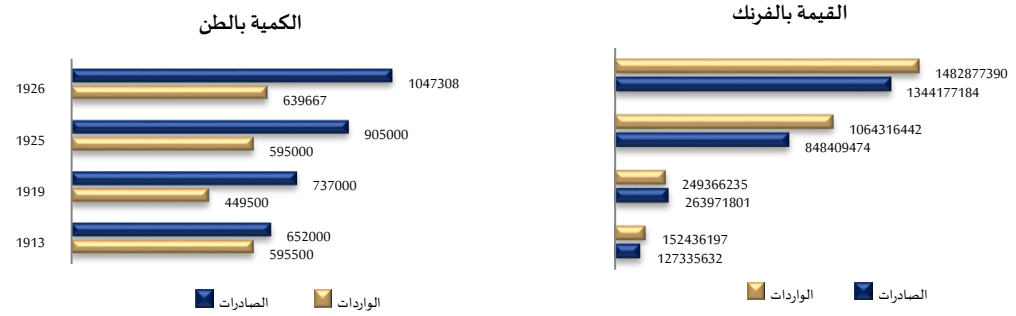

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1926,** p 4, 45

بالاستناد إلى الشكل رقم: 13؛ نلاحظ أن هناك تصاعدًا في الحمولات المصدرة مقارنة بالحمولات المستوردة، مما يعكس في ظاهر الأمر تحسّن معدل الدخل لدى الأفارقة، أو يمكن القول المضي نحو تنمية متصاعدة لإفريقيا الغربية الفرنسية، وهذا فقط بالنظر إلى الكميّات المحملة بالأطنان، لكن عند الالتفات إلى الجانب الثاني للأسعار نلاحظ العكس، فأسعار الواردات أكبر من أسعار الصادرات، وهذا نتيجة معاملات الزيادة لسعر الطن في البضائع للواردات المقدر بـ 8.9 فرنك، وللصادرات 5.6 فرنك، هذا الفارق في الزيادة يستند إلى أن البضائع عند المغادرة والوصول لا تحسب بنفس السعر بعد اقتطاع نفقات النقل، بالإضافة إلى ذلك يدخل عامل التصنيع في رفع قيمة الإنتاج، ونحن نعلم أن جلّ صادرات إفريقيا الغربية تُحمل خامًا، ويُعاد استيرادها في شكل مصنع بسعر مضاعف. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 57: جدول مقارن لمعاملات الزيادة في أسعار الطن لواردات إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين(1913، 1919-1926م)

السنوات	الكمية المستوردة بالطن (تجارة خاصة)	قيمة الواردات بالفرنك	سعر الطن	معامل الزيادة
1913	325.500	140.833.358	432	-
1919	147.500	249.366.235	1.690	3,9
1920	280.000	529.612.113	1.891	4,4
1921	139.000	296.787.940	2.135	4,9
1922	182.000	319.704.229	1.756	4,9
1923	231.000	507.277.835	2.196	5,1
1924	322.000	728.871.381	2.263	5,2
1925	383.000	1.064.316.442	2.778	6,4
1926	382.280	1.482.877.310	3.879	8,9

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1926**, p 19.

هذا الجدول يوضح لنا أن معامل الزيادة في أسعار الطن أخذت ترتفع من سنة إلى أخرى، ابتداء من سنة 1919م أي مباشرة بعد الحرب، إلى غاية أن بلغت الذروة سنة 1926م، بالنظر إلى الميزان التجاري للتجارة الخارجية لإفريقيا الغربية، فقد أظهر عجزًا قدره؛ 2.365.080.146(-) فرنكا ما بين (1900-1913م)، يمثل ما يقارب؛ 15٪ من الصادرات (462.929.488 فرنكا) ، وما بين (1919-1925م) أظهر فرقًا مقداره؛ 3.744.421.814 فرنكا، من أصل صادرات قدرت بـ 4.207.351.302 فرنك ، أي بنسبة من 11٪ فقط من هذا التصدير، وهذا دليل على تصاعد قيمة الصادرات ما بعد الحرب، ومع ذلك فقد سجل الميزان التجاري لإفريقيا الغربية الفرنسية عجزا قدره؛ 1.013.984.454(-) وهذا بسبب ارتفاع قيمة الواردات.

إذا أخذنا في الاعتبار أن قيم التصدير صحيحة، فإن قيم الاستيراد تشمل بالإضافة إلى سعر الفاتورة، هناك نسبة ثابتة قدرها 25٪ من هذا السعر مضافة، من أجل تجنّب النزاعات في الجمارك، ودون المساس بمصالح السلطات الضريبية، حيث بلغت قيمة الاستيراد ما بين(1900-1913م)؛ 2.828.009.634 فرنكا، في المقابل حققت قيم الاستيراد ما بين (1919-1925م)؛ 5.221.335.756 فرنكا، أي بنسبة 55% من هذا التصدير.

للتوضيح أكثر؛ عند عودتنا لإحصائيات الميزان التجاري ما بين (1900-1913م) و(1914-1918م)، نلاحظ أن نسبة الواردات تفوق الصادرات، حيث مثلت الفترة الأولى؛

للواردات نسبة 86% مقابل 14% بالنسبة للصادرات، وفي الفترة الثانية؛ 88% للواردات مقابل 12% للصادرات، لكن ما بين الحربين نلاحظ تقارب في نسبة الصادرات والواردات، حيث مثلت الفترة الأولى (1919-1925م)؛ 55% للواردات و45% للصادرات، أما الفترة الثانية (1926-1930م)؛ 51% للواردات و49% للصادرات، وفي الفترة الثالثة (1931-1939م)؛ 49% للواردات و51% للصادرات.

ونحن هنا نرى؛ أن السبب راجع إلى عاملين أساسيين هما؛ العامل الأول أن المنتجات الإفريقية بعد الحرب تضاعفت دون تحسُّن في معامل الزيادة، لذلك تقاربت القيم المصدرة مع الواردة، التي حافظت على الكمية المستوردة مع ارتفاع معامل الزيادة لكل السلع، وهو ما لاحظناه في اتجاه صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية وارداتها، والعامل الثاني؛ تمثل في الاتجاه المتصاعد للضرائب المفروضة على مخرجات ومدخلات السلع، والأشخاص والممتلكات الإفريقية بعد الحرب مباشرة، لذلك كان الاستعاضة عن تدفق الواردات بالضرائب المفروضة على الأفارقة التي أجبرتهم على الإنتاج لتسديد الضرائب.

هذه المفارقة الكبيرة بين الحمولة وقيمتها في منتجات التصدير والاستيراد قبل وبعد الحرب، تكشف لنا حجم الأرباح التي كانت فرنسا تجنيها من أسواق إفريقيا الغربية الفرنسية، لقاء تفعيل مراسيم وقوانين فرض الضرائب المتعددة على حساب تنمية هذه المستعمرات.

من خلال النتائج التي توصلنا إليها عند دراستنا لاتجاه صادرات منتجات إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1906-1938م)، تعتبر الفترة ما بعد الحرب حاسمة في المجال الاقتصادي، لاسيما الفترة ما بين (1925-1930م)، حيث شهدت هذه الفترة رخاء الدول الاستعمارية، لتنتهي بكساد طويل عقب الانهيار الناجم عن أزمة 1929م، مما أدى إلى اضطراب شديد على المستوى الاقتصادي.

فكان مجموع الحمولة المصدرة ما بين (1900-1913م)؛ 2.708.959 طنا، بقيمة؛ 462.929.488 فرنكا مقابل؛ 827.2.820.116 فرنكا واردات و4.407.725.376 فرنكا قد استخلصت من الضرائب الجمركية، وبذلك حققت فرنسا أرباحا بقيمة 7.682.878.884(+) من هذه التجارة بعد إضافة ثلثي صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية إلى خزينتها.

في حين كان مجموع الحمولة المُصدر من إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1919-1925م) هو؛ 4.823.211 طنا بقيمة؛ 4.207.351.302 فرنك مقابل؛ 500.3.134 طن واردات، بقيمة؛ 5.221.335.756 فرنكا، خلال هذه الفترة التي تلت الحرب مباشرة سجلت أعلى

قيمة في المداخيل التي عوضت انخفاض الإيرادات الجمركية بالضرائب المختلفة على الأهالي أين قدرت بـ؛ 11.176.428.685 فرنكا، هذا الرقم يعبر عنه كوكري فيدوروفيتش في مقال له حول؛ 'الاقتصاد الاستعماري في المناطق الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية السابقة (1914-1935)'، أن ميزانية المستعمرة الفرنسية في إفريقيا الغربية، تمول بنفس الطريقة 25 % من إيرادات الجمارك و25 % من ضريبة الرؤوس[1]. بذلك تكون فرنسا قد حققت أرباحا بقيمة؛ 20.385.112.399 (+) على حساب الأفارقة الذين سجلوا خسارة لقاء هذه السياسة بقيمة؛ 309.19.202.665(-) فرنك.

كما سجلت الفترة ما بين (1926-1930م)؛ ارتفاعا في قيمة الصادرات لإفريقيا الغربية الفرنسية، حيث بلغت الحمولة خلال هذه الفترة؛ 3.465.260 طن بقيمة؛ 5.346.024.985 فرنكا، في المقابل تسجل الواردات تقريبا ذات القيمة؛ 5.456.217.050 فرنك، لكن ما تم ملاحظته خلال هذه الفترة أن قيمة الضرائب الجمركية قد انخفضت تماما، أين كان تحصيلها الحاصل بقيمة؛ 799.286.664 فرنكا، ذلك لأنه ما بين (1927-1935م)؛ أصبحت الميزانية المحلية تُمول بواسطة ضريبة الرؤوس من 43 % إلى 45 %، وهذا ما سجلناه خلال هذه الفترة وبعدها ما بين (1931-1938م)، أين انخفضت إيرادات الجمارك إلى؛ 673.541.388 فرنكا. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول مكرر رقم 05: الضرائب المفروضة على سكان إفريقيا الغربية ما بين(1928-1935م)

السنة	الضرائب على السكان الإفريقيين بالنسبة المئوية	إيرادات الجمارك بالنسبة المئوية	مجموع حصيلة ضريبة الرؤوس بملايين الفرنكات
1928م	% 20	% 29,4	144
1931م	% 28	% 18,4	181
1932م	% 28,7	% 19,9	168
1934م	% 27,1	% 21,1	154
1935م	% 25,8	% 23,9	153

المرجع المعتمد:

كوكري فيدوروفيتش، «**الاقتصاد الاستعماري في المناطق الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية السابقة (1914-1935)** »، ص.375.

[1].كوكري فيدوروفيتش، المرجع السابق، ص.375.

من خلال الجدول نلاحظ أن الضرائب المفروضة على السكان أعلى من الضرائب الجمركية، حيث أصدرت فرنسا مرسوما في: 6 أكتوبر 1922م يقضي بتطبيق نظام السخرة أجازه الإتحادان الفرنسيان رسميا بعد الحرب العالمية الأولى، مع إمكانية شراء الإعفاء من هذا العمل، مقابل دفع مبلغ يتراوح بين 50 سنتيما وفرنكين عن كل يوم، بحسب مدى تغلغل الاقتصاد النقدي[1]. لذلك أصبحت الميزانية العامة والمحلية خلال الفترة ما بين (1928-1935م)؛ تُمول بواسطة الضرائب المفروضة على مدخلات ومخرجات كل مستعمرة وعلى الأشخاص والممتلكات الإفريقية.

ولكي تتضح الفكرة أكثر؛ نعود للفترة ما بين (1931-1938م)، أين أثّرت الأزمة الاقتصادية على فترة الثلاثينيات من القرن، لاسيما بين عامي (1931 و1932م)، حيث انخفض رقم الصادرات من؛ 651.272.975 فرنكا مقابل؛ 703.705 طن في عام 1931م، إلى 446.030.503 فرنك، مقابل؛ 422.354 طنا عام 1932م[2]. خلال هاتين السنتين تم الرفع من نسبة الضرائب المفروضة على الأهالي بنسبة؛ 28% و28,7% بعد أن كانت تمثل نسبة؛ 20% سنة 1928م، وهذا تعويضا عن إيرادات الجمارك التي تراجعت إلى نسبة؛ 18,4% و19,9% بعد أن كانت تمثل؛ 29,4% سنة 1928م.

لتنتعش هذه التجارة ما بين سنتي (1935-1937م)، في إنتاج المحاصيل التجارية، لكون الأفارقة كانوا مُثقلين بالأعباء الضريبية في أسوء فترات الكساد الكبير، ما دفعهم لتعويض الانخفاض في مداخيلهم بزيادة الإنتاج ومن ثمة تعويض الهبوط في القيمة النقدية لمزروعاتهم، أين أصبح الفلاحون يزرعون المحاصيل الجديدة مثل البن والكاكاو بالأطنان، حيث بلغ إنتاج البن؛ 48800 طن، والكاكاو؛ 56400 طن ما بين (1935-1936م)[3].

خلاصة القول نستنتج أن؛ القرن التاسع عشر مثّل منعرجا خطيرا على التجارة الصحراوية، بعد أن استحكمت فرنسا سيطرتها على ضفتي الصحراء التي تربط مناطق غرب إفريقيا والجزائر، حوّلت مسار القوافل التجارية نحو السواحل، في حين قامت بقطع الطريق الصحراوي عليهم، بعد أن أنجزت شبكة من الطرقات تربط بين مستعمراتها في غرب إفريقيا.

---

(1). كوكري فيدوروفيتش، نفسه، ص.366- 367 .

(2). B.M.A.E.A.O.F, 1933, p 404.

(3). كوكري فيدوروفيتش، المرجع السابق ، ص 369.

في ظل التحولات التجارية لفرنسا بالمنطقة فإن الأسر المعيشية وأصحاب التجارة الخارجية قد تأقلموا مع الوضع الجديد، فساهموا في إنتاج المحاصيل التجارية بوسائل تقليدية مقابل السلع الاستهلاكية، كما استمرت السلع الرئيسية في التجارة الخارجية السابقة للعهد الاستعماري طيلة الفترة الاستعمارية، مثل إنتاج جوزة الكولا، وجمع ثمار النخيل، الصمغ، العسل والعاج والماشية والأصواف والجلود والأسماك والملح، والذهب.

غير أن الطرق القديمة قد أُهملت واستبدلت بالطرق الجديدة، فغالبية السلع أصبحت تنقل بالشاحنات إلى باماكو بمالي ومنها تنقل عبر السكك الحديدية إلى السنغال، أما الكميات المتبقية تُرسل بالبواخر إلى دكار بالسنغال. غير أن عديدا من المناطق الواقعة خارج المناطق الرئيسية المنتجة لسلع التصدير، لم تشارك في الاقتصاد الاستعماري، لذلك عانت كثيرا من انخفاض مستوى المعيشة، حتى أضحت هذه المناطق من أفقر المناطق في العالم، كونها حُرمت من التجارة الصحراوية المألوفة كما حُرمت من المساهمة في الاقتصاد الاستعماري.

إن الانتقال التجاري السريع؛ من تجارة البشر إلى التجارة المشروعة خلال القرن التاسع عشر، يكشف لنا أن الأسر المعيشية وأصحاب التجارة البعيدة، كانوا يزاولون هذه الزراعية والتجارة قبل القرن التاسع عشر، وإلا لن يكون الانتقال سلسا بهذا الشكل، لاسيما أن كل دولة استعمارية بقيت محافظة على مواقعها الأولى على سواحل غرب إفريقيا، وإن كانت النسب المساهم بها في نظام المحيط الأطلسي لا تغطي إلا نسبة 10%، مقابل 90% من تجارة الرقيق خلال القرن الثامن عشر، غير أن التحول التجاري قد غير موازين التجارة خلال القرن التاسع عشر، أين بلغت التجارة المشروعة الذروة المؤقتة مماثلة لتجارة الرقيق قبل نصف قرن.

توضح لنا إحصائيات التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في غرب إفريقيا خلال القرن التاسع عشر؛ أن هذه الفترة كانت بالفعل الفترة التي وَضعت فيها فرنسا أسس التجارة المشروعة في كل المناطق التي امتدت إليها، حيث تخللت الفترة الممتدة ما بين (1899–1927م) تذبذبات في التجارة الخارجية، التي كانت نتاج متغيرات داخلية وأخرى خارجية أهمها؛ الحروب، الأوبئة، الأزمات الاقتصادية العالمية، تقييدات الأنظمة الجمركية.

عموما؛ خلال هذه الفترة كانت أسعار الطن منخفضة لذلك كانت الحمولة أعلى بكثير من القيم المالية، لذلك يُفترض أن الكميات المساهم بها كبيرة إلى حد ما خلال القرن التاسع عشر، لكن التغييرات التي أحدثتها التعريفة الجمركية ابتداء من ستينيات القرن أخذت الواردات تتضاءل،

لاسيما في تسعينيات القرن، أين تأثّرت الصادرات والواردات بشكل كبير بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية على مدخلات ومخرجات السلع من إفريقيا الغربية الفرنسية.

للفهم الجيد كيف حقّقت فرنسا تنميتها الاقتصادية على حساب الأفارقة، قمنا باستغلال معطيات هذه الجداول الخاصة بالتجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في إفريقيا الغربية الفرنسية التي من شأنها أن توصلنا إلى نتائج تقريبية حول مساهمة الأفارقة في تنمية اقتصاد فرنسا خلال الفترة الاستعمارية الممتدة من 1827م-1939م، يمكن تلخيص هذه النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم 58: إحصائيات استنتاجيه حول مجموع نسب الزيادة في عناصر التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في غرب إفريقيا خلال الفترة الاستعمارية ما بين (1827-1939م)

عناصر التجارة الخارجية الفرنسية	(1827-1836م)	(1937-1848م)	(1849-1856م)	(1857-1866م)	(1867-1876م)	(1877-1886م)	(1887-1899م)	(1913-1900م)	(1918-1914م)	(1919-1925م)	(1926-1930م)	(1931-1939م)	مجموع النسب%
نسبة الصادرات المساهم بها من قبل إ.غ.ف	0,05	0,15	0,33	0,57	0,80	1,31	0,83	0,82	0,13	7,43	9,45	11,47	33
نسبة الصادرات المساهم بها من قبل فرنسا من إ.غ.ف	0,11	0,30	0,67	1,13	1,59	2,61	1,66	1,64	0,25	14,87	18,89	22,95	67
نسبة الواردات من فرنسا إلى إ.غ.ف	0,20	0,22	1,35	2,32	3,11	2,47	2,16	12,20	2,33	21,63	22,67	26,28	97
نسبة واردات من دول أخرى إلى إ.غ.ف	-	-	-	-	-	-	-	0,03	0,01	0,95	0,93	1,13	3
نسب العائدات الجمركية من إ.غ.ف	-	-	-	-	-	-	-	17,65	26,78	44,74	3,20	2,70	95
نسبة ضريبة الرأس المفروضة على إ.غ.ف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,31	2,63	5
نسب الأرباح الفرنسية من تجارتها مع مستعمراتها في غ.إ	0,10	0,16	0,65	1,12	1,52	1,59	1,21	11,25	10,87	28,35	15,20	17,52	89,55
نسب الخسائر التي جنتها إ.غ.ف من التجارة الخارجية	0,08	0,12	0,55	0,94	1,27	1,20	0,96	10,81	10,61	26,03	12,60	14,38	79,54

من خلال هذا الجدول الإستنتاجي؛ الذي يلخّص النسب المساهم بها في التجارة الخارجية لكل من فرنسا وإفريقيا الغربية الفرنسية، على مدار الفترة الاستعمارية ما بين (1827-1939م)، نستخلص من هذه النسب أن المجموع الإجمالي لحجم الصادرات المساهم بها من غرب إفريقيا بالنسبة لفرنسا هي؛ 67% أما إفريقيا الغربية الفرنسية فكانت النسبة ضئيلة تقدر بـ؛ 33% فقط خلال 112 سنة، في حين مثلت واردات فرنسا طيلة هذه المفترة نسبة؛ 97 % وباقي الدول مثلت نسبة؛ 3%.

من خلال هذه الدراسة تبين لنا؛ أن فرنسا خلال الفترات التي تلت ستينيات القرن التاسع عشر، باشرت في سن مراسيم وقوانين لفرض الضرائب على مدخلات ومخرجات إفريقيا الغربية الفرنسية، إضافة إلى ضرائب متنوعة على الأشخاص وممتلكاتهم، فكانت تحصل على إيرادات

كبيرة من هذه الضرائب، لكن افتقارنا لإحصائيات هذه الضرائب المتنوعة، جعلنا نقتصر على ذكر ما توفّر لدينا من إحصائيات حول الإيرادات الجمركية وضريبة الرأس لسنوات فقط، الأمر الذي يجعلنا نقر بأن هذه الأرقام التي تم عرضها لا تمثل الحقيقة، فهناك أرقاما أخرى لم نتمكن من الوصول إليها مما يقلل من حصيلة الأرباح التي حققتها فرنسا، حيث مثلت نسبة الإيرادات الجمركية حسب هذه الإحصائيات نسبة؛ 95% و5% لضريبة الرأس.

من خلال هذه النسب التي تمّ عرضها أعلاه، تم استخلاص الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارتها الخارجية مع مستعمراتها بغرب إفريقيا بنسبة 90%، مقابل ذلك؛ تسببت هذه التجارة في إلحاق خسائر كبيرة بلغت حد 81(-)%، أي لم يحقق الأفارقة شيئا من هذه التجارة، سوى إكمالهم ما أنجزوه بالعالم الجديد.

في الأخير يمكن القول أنه؛ إذا كانت الوظيفة الأساسية لغرب إفريقيا خاصة وإفريقيا جنوب الصحراء عامة وجزر الأنتيل ما بين (1571-1835م) خلال فترة الاتجار بالبشر؛ أن الأولى وظيفتها تقوم بإنتاج العبيد لجزر الأنتيل، والثانية وظيفتها الأساسية هي توظيف العبيد في إنتاج المحاصيل التجارية الموجهة للتصدير للوطن الأم فرنسا، فإن إفريقيا الغربية خلال الفترة ما بين (1827-1939م)، كانت وظيفتها الأساسية هي إنتاج المحاصيل التجارية بأيادي الأفارقة في أرض الوطن، فكان الأفارقة وتربتهم مصدرا لرفاه فرنسا وعاملا أساسيا في تحقيق تنميتها الاقتصادية طيلة الفترة الممتدة من القرن السابع عشر إلى القرن العشرين.

- **خاتمة الفصل:**

إن البحث الذي أجريناه حول الحركة التجارية بين فرنسا ومستعمراتها في إفريقيا الغربية ما بين (1827–1939م)، قد أبرز لنا عدة نتائج مترابطة، قادتنا إلى فهم كيف حققت فرنسا تنميتها الاقتصادية على حساب الأفارقة، بداية توصلنا إلى نتائج حول الخلفيات الأولية التي انطلقت منها فرنسا للاستثمار في التربة الإفريقية، حيث بيّنت هذه الدراسة أن إفريقيا الغربية كانت تنتج المحاصيل التجارية قبل القرن التاسع عشر، أين ساهمت العوامل المترابطة من؛ التباين الإيكولوجي، والسياق السياسي الإقليمي وهوية الشريك التجاري، في تحديد الأنماط الأولية للتجارة مع العالم الأطلسي، في القرن الثامن عشر وأحيانا قبل ذلك، والتي استمرت في التأثير على التحولات التجارية في القرن التاسع عشر مباشرة مع إلغاء تجارة الرقيق.

أين سيطرت سينيغامبيا على تجارة الصمغ والعاج، وسيطرت الأشانتي في ساحل الذهب على إنتاج الذهب وجوزة الكولا، في حين سيطر خليج بيافرا على إنتاج زيت النخيل، وخليج البنين على تجارة الرقيق رغم مؤهلاته لإنتاج زيت النخيل ولبه، التي لم تظهر إلا في ستينيات القرن التاسع عشر، وهذا بسبب قيود بيئية على إنتاج سلع الغابات الاستوائية لأسواق التصدير، لذلك كان التركيز على تجارة الرقيق.

كما استمرت التبادلات التجارية بين المناطق الداخلية والساحلية، لاسيما في منتجات الملح والأسماك المنتشرة على طول سواحل غرب إفريقيا مع سكان الغابات والسافانا، مقابل حصول الساحليين على العبيد، والليام والحديد والنحاس من منطقة الغابات، كما قدم سكان السافانا المنسوجات والجلود، هذه المنتجات بصفة عامة كان يتم تبادلها مع منتجات السفن الأوروبية مقابل الأسلحة والسلع الأوروبية.

إن هذا النسيج المحكم في التجارة البينية والساحلية يحددّها السياق السياسي الإقليمي؛ حيث نشأت خلال هذه الفترة قوى سياسية مسيطرة مثل الداهومي في خليج البينين والأشانتي في ساحل الذهب وشعب أرو في خليج البنين، والدامل في سينيغامبيا، هؤلاء كانوا يستخدمون الأسر والعمالة القسرية في جمع الصمغ والعاج وجوزة الكولا وإنتاج زيت النخيل وبعض المحاصيل الأخرى المهمة للتجارة الخارجية، لتقوم النخب الأوروستقراطية في الدولة بإدارة التجارة الخارجية مع السفن الأوروبية.

هذا النمط المتطور في نوعية الإنتاج المصدر من كل إقليم، وجنسية الشريك التجاري الرئيسي ظلاّ متسقين في كل منطقة لأمد طويل، مما أثرت هذه التطورات العلائقية في التجارة

الخارجية لنظام المحيط الأطلسي بقوة على طبيعة التحول التجاري في القرن التاسع عشر. فور تراجع المد الاستعماري الأوروبي بالأمريكيتين، سارعت هذه الدول كل في مجالها المعهود الخاص بتجارة الرقيق، بتحويل اهتمامها في المنطقة من تجارة الرقيق كعنصر أساسي في المبادلات التجارية، إلى الاستثمار في التربة الإفريقية بأيادي الأفارقة.

لفهم ما إذا كانت المنتجات الإفريقية كانت تحت سيطرة منتجيها الأصليين، أم أن السلطة للفرنسيين والجهد الإنتاجي للأفارقة، فإن هذه الدراسة تكشف أن الجهد الإنتاجي كان للأفارقة، والدخل السنوي يعود للخزينة الفرنسية؛ لاسيما أن الأوروبيين يتمركزون في قطاع الخدمات الذي استتبع تكوين أملاك وظيفية للخدمة المدنية لغير الأفارقة، مما جعلهم يتحكمون في كافة هياكل الاقتصاد النقدي والتجارة الخارجية للمنطقة.

ففي ظل السياق السياسي القائم على سواحل إفريقيا الغربية والموالي للأوروبيين والنمط الزراعي والتجاري المألوف، قد سهلّ على فرنسا تحويل نسبة من سكان كل مستعمرة من الإنتاج المعيشي إلى الإنتاج التجاري بأضعف الأجور لتلبية متطلبات السوق الأوروبية، على حساب الزراعة المعيشية.

لذلك فإن الأسر المعيشية وأصحاب التجارة البعيدة قد تأقلموا مع الوضع الجديد، فساهموا في إنتاج المحاصيل التجارية الجديدة بوسائل تقليدية مقابل السلع الاستهلاكية، كما استمرت السلع الرئيسية في التجارة الخارجية السابقة للعهد الاستعماري طيلة الفترة الاستعمارية، مثل إنتاج جوزة الكولا، وجمع ثمار النخيل، الصمغ، العسل، العاج، الماشية، الأصواف، الجلود، الأسماك، الملح، والذهب.

بذلك؛ شهدت الزراعة التجارية تنوعا وتصاعدا في كمّيات الإنتاج ما بين (1906-1939م)، حيث مثلت الدهون النباتية ومشتقاتها أعلى حمولة في صادرات غرب إفريقيا الفرنسية مثل؛ الفول السوداني وزيته، زيت النخيل ولبه ، بذور السمسم، حبوب الشيا، بذور الخروع، بذور القطن، لب جوز الهند، زبدة الشيا، وزيت الفول السوداني.

كما ساهمت بنسب معتبرة بالمنتجات الغابية ومستخلصاتها، مثل الأخشاب، والصمغ العربي، صمغ الكوبال، المطاط والغراء، والفواكه الطازجة مثل؛ الموز، جوزة الكولا والأناناس، والمنسوجات مثل؛ السيزال، القطن، الكابوك، الصوف، بياسافا ودا، دون أن ننسى المنتجات المعدنية لاسيما الذهب والمواد الاستهلاكية مثل؛ الكاكاو، البن، الفلفل الحار، الفلفل، وغيرها من المنتجات التي لا تستطيع أوروبا الغربية توفيرها على مستوى أقاليمها المناخية.

هذا التنوع والتصاعد في الإنتاج؛ كان بأيادي الأفارقة لأنهم كانوا مثقلين بالضرائب التي فرضت عليهم وعلى ممتلكاتهم، حيث بينت هذه الدراسة أن الضرائب المتنوعة التي كانت تفرض على مدخلات ومخرجات هذه المستعمرات وكذا الضرائب التي فرضت على الأشخاص وممتلكاتهم كانت أكبر بكثير من قيمة صادرات وواردات إفريقيا الغربية الفرنسية، لذلك كان الأفارقة طيلة الفترة الاستعمارية يعملون على مضاعفة إنتاجهم لتسديد هذه الضرائب.

ما يألم؛ أن الأفارقة كانوا يبذلون جهدا لزيادة الإنتاج دون زيادة في عائداته ولا زيادة في أجورهم، مع مضاعفة أسعار البضائع المستوردة ومضاعفة الضرائب، دون أن ننسى أولائك الذين يعملون مجانا لقاء إعفائهم من تسديد ضريبة الرأس، فكان البؤس يلوح في سقف كل بيت وفي ربوع كل المناطق، مما خلق هجرات مستمرة بين المستعمرات للعمل المؤقت والموسمي وأحيانا الدائم للحصول على الدخل النقدي لتلبية متطلبات الأسرة.

إن الإحصائيات التي بين أيدينا تصرّح بهذا البؤس الذي عانته إفريقيا الغربية الفرنسية أيما عناء، بسبب هذه السياسة المدمّرة لتنمية شعوب، كان بإمكانها أن تحافظ على مكانتها التي كانت عليها قبل وصول الأوروبيين إلى المنطقة، حيث سجلت الفترة ما بين (1885-1927م) عموما تصاعدا في صادرات وواردات إفريقيا الغربية الفرنسية، لكن تطبيق المراسيم الجمركية على مدخلات ومخرجات إفريقيا الغربية، أحدث تراجعا كبيرا في التجارة الخارجية للمنطقة لاسيما بين الفترة ما بين (1892-1895م)، هذه التجارة لم تسترد عافيتها إلا بعد سنة 1899م.

لكن التزايد المطرد للتجارة الخارجية كان بعد الحرب الكونية مباشرة، أين سجلت إفريقيا الغربية الفرنسية أرقاما مضاعفة في حجم الحمولة المصدرة بالأطنان في حين كان معامل الزيادة في سعر الطن منخفضا قدر بـ 5.6 وظل على حاله لفترة طويلة، لكن معامل الزيادة بالنسبة لسعر الطن بالنسبة للواردات زاد بصفة حادة حيث قدر بـ 8.9 عام 1926م، مما أثّر على الميزان التجاري لإفريقيا الغربية الفرنسية، وليت الأمر توقف هنا؛ فقد كانت هذه الزيادات في الواردات نتاج التقييد الجمركي الذي فرض على واردات إفريقيا الغربية الفرنسية، حيث كانت فرنسا تحصل على إيرادات ضريبية هائلة تفوق إيرادات الصادرات والواردات.

من خلال هذا العرض؛ نستطيع تقييم الدخل السنوي لهذه الدول المستعمرة وفرنسا؛ حيث كانت فرنسا تحصل من مستعمراتها على ما يربو؛ 660.327.230 فرنكا سنويا طيلة 112 سنة من الاستغلال ما بين (1827-1939م)، مقابل ذلك كانت إفريقيا الغربية الفرنسية تخسر ما يربو عن؛ 597.872.469(-) فرنكا سنويا طيلة 112 سنة هذه، بذلك فإن مؤشر التنمية والنمو

الاقتصادي الذي خرجت به فرنسا ومستعمراتها في غرب إفريقيا ما بين (1827–1939م)، قدر بـ 73.956.649.804(+) بالنسبة لفرنسا، و؛ 68.375.379.642(–) فرنكا بالنسبة لإفريقيا الغربية.

هذه النتائج التي توصلنا إليها لم تكتمل بعد؛ إلا من خلال إجراء اختبارات القياس حول تداعيات الاستعمار على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي لكل من فرنسا ومستعمراتها في غرب إفريقيا خلال الفترة المدروسة، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

الفصل الخامس

الحركة التجارية الفرنسية
عبر سواحل وصحارى الجزائر
(1830-1945م)

I. المقومات الفلاحية والمعدنية لفرنسا في الصحراء الجزائرية.

II. المقومات الصناعية والتجارية لفرنسا بالصحراء الجزائرية الجزائرية.

III. التجارة الداخلية والخارجية للجزائر الفرنسية عبر سواحل وصحارى الجزائر (1830-1945م).

- **تمهيد:**

بعد مناقشة مسألة التحول التجاري الفرنسي في القرن التاسع عشر؛ تُظهر نتائج الدراسة التاريخية للفصل الثاني مدى اهتمام وشغف فرنسا نحو الجنوب الصحراوي الشاسع، من خلال البعثات الكشفية والعلمية لدراسة مسالكها، ومراكزها التجارية الداخلية والخارجية العابرة للصحراء، نحو مناطق غرب ووسط إفريقيا جنوب الصحراء، ولكي نفهم حقيقة هذا الاهتمام الذي كلّف فرنسا الكثير من المبالغ المالية من أجل مدّ الطرق وخطوط السكك الحديدية، وإنشاء مراكز بالجنوب الجزائري، نقوم في هذا الفصل بتحليل بيانات التجارة الفرنسية في الصحراء الجزائرية وعبرها لتفسير ظاهرة الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية؛ هل كانت الصحراء الجزائرية هي المقصودة للاستثمار الاقتصادي الفرنسي، أم أن التجارة العابرة الصحراء الجزائرية هي الهدف المراد تحقيقه؟.

حتى نستطيع تفسير هذه الظاهرة التاريخية للتاريخ الاقتصادي للمنطقة، لابد من فحص البيانات المتعلقة بالمقومات الاقتصادية الفرنسية بالصحراء الجزائرية ومقارنتها مع منتجات الشمال الجزائري، ثم نقوم بتحليل البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر الفرنسية قبل وبعد استعمال الدروب الصحراوية، حتى نصل إلى استنتاجات منطقية من خلال استعمال النموذج الإحصائي المقارن.

تغيب عنا الأدبيات التي تتحدث عن هذا الموضوع الهام جدًا حول التاريخ الاقتصادي للجزائر عامة، وتاريخ التجارة الصحراوية خاصة، لهذا السبب لم نستطع معرفة اتجاه الدراسات السابقة حول الموضوع، حتى نكمل ما بدؤوه، أو نعدّل بعض ما توصّلوا إليه، فحسب إطلاعنا المتواضع لم نعثر لحد الآن عن أي دراسة وافية في التاريخ الاقتصادي، تعالج موضوعًا تحليليًّا للبيانات الخاصة بالتجارة الفرنسية في الصحراء الجزائرية وعبرها.

كل ما وجدناه وتم استغلاله؛ بعض المصادر الفرنسية التي أدرجت بيانات إحصائية حول الإنتاج الفلاحي والصناعي في الجزائر، وكذا إدراج إحصائيات حول التجارة الخارجية للجزائر، كما عثرنا عن بعض البيانات التجارية التي كانت بين الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية رغم قلتها، لكن تم استغلالها جيدا لمعالجة هذا الموضوع.

ا. المقومات الفلاحية والمعدنية لفرنسا في الصحراء الجزائرية:

إن البحث عن المقومات الاقتصادية لفرنسا في الصحراء الجزائرية، قبل فترة الاستثمار الفرنسي في معادن التربة الصحراوية للجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، قد كشفت لنا أن عملية التنقيب في التربة الجزائرية، قد شملت كل نقاط التراب الجزائري، منذ الوهلة الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر من الشمال الجزائري إلى أقاصي الصحراء الجزائرية بالتدريج، فكان عامل

الاهتمام بالزراعة للوهلة الأولى أن كشف للفرنسيين غنى التربة الجزائرية بالمعادن، كل منطقة لها خصوصياتها الطبيعية والمعدنية، فكان هناك تنوع في المحاصيل الفلاحية والصناعات الإستخراجية والتحويلية، مما استلزم توفير حركة تجارية دءوبة لفرنسا بين الشمال والجنوب الجزائري.

يشير المصدر "معلومات حول الجزائر الاقتصادية" الذي ألَّفه دومنتي (V. Demontés) والذي صدر عن مكتب الحكومة العامة للجزائر عام 1922م، بأن الجزائر كانت تُعتبر من أهم الممتلكات الفرنسية الأكثر حيوية وازدهارا في مجالها الزراعي والصناعي والتجاري، حيث أخذت تتطور بشكل مستقل رغم التقلبات التي كانت تحدث بين الفينة والأخرى بالمنطقة، إلا أنها ما تلبث أن تستأنف نشاطها بشكل سريع[1]، أين قدّم دراسة شاملة عن الجزائر يحصي فيها المنتجات الفلاحية والصناعية والتجارية ما بين (1906-1920م)، غير أنه لم يخصص حديثه عن الاقتصاد الصحراوي للصحراء الجزائرية.

كما قدّمت الحكومة العامة للجزائر إحصائيات مفصّلة حول الزراعة في الجزائر، هذا العمل يعدّ ثمينا، لكن للأسف لم نعثر على كافة السنوات، فقط تمكّنا من الحصول على إحصائيات ما بين (1925-1939م).

عموما؛ تُعد هذه المصادر اللبنة الأساسية لفحص بيانات المنتجات الفلاحية والمعدنية والصناعية والتجارية في الصحراء الجزائرية، في هذا المبحث نقتصر على ذكر المقومات الفلاحية والمعدنية في الصحراء الجزائرية، أما المقومات الصناعية والتجارية سنتطرق إليهما في مبحث مستقل للتنظيم المنهجي للأطروحة.

1. المحاصيل الفلاحية:

من خلال هذا العنصر؛ سيتم فحص بيانات المنتجات الفلاحية للجنوب الجزائري مع مقارنتها لبيانات نفس الإنتاج للشمال الجزائري، على أمل الوصول إلى تفسير حقيقة ظاهرة الاهتمام الفرنسي بالجنوب الجزائري ما بين (1830-1945م).

أ. المنتجات الغذائية:

من أهم المنتجات الغذائية التي تنتجها الجزائر عامة وتساهم بها في التجارة الخارجية نجد؛ الحبوب، الكروم، الحمضيات، الزيتون، الفواكه، الخضار، التمور، هذه المنتجات تنتشر تقريبا في كل التراب الجزائري، عدا الخمور والحمضيات التي تم اختبار زراعتها في الجنوب الجزائري، لكن

---

[1]. V.Demontés, **Renseignements sur l'Algérie économique**, Office du couvernement général de l'Agérie, Paris, 1922, p 50.

دون جدوى لطبيعة المناخ الحار الذي يسود الجنوب الجزائري، والذي لا يتلاءم مع طبيعة إنتاج هذا النوع من المنتجات، وهي كما يلي:

1. الحبوب (Les Céréales):

من أهم منتجات الحبوب في الجزائر نجد؛ القمح الصلب، القمح الطري، الشعير، الشوفان، الذرة، السرغو والدخن، هذا لأن هذه المنتجات تُعد ضرورية جدا بالنسبة للسكان الأصليين والأوروبيين، لأن جلّ الصناعات الغذائية تقريبا تحتاج لهذه المواد التي تشكّل أساس الغذاء[1].

تزرع الجزائر الحبوب في جميع أنحاء المنطقة، حتى في الصحراء ، أين يزرع الأوروبيّون والأهالي الحبوب حول الواحات أو في الأراضي المنخفضة الرطبة؛ حيث تتكيف بعض الأنواع التي درسها دوسيلير (M.Ducellier) ، مع المناخ الصحراوي تُظهر صفات ملحوظة في مقاومة الجفاف والنضج المبكر في الشتاء، مع العلم أن هذه المنتجات كانت في الفترة الوسيطة تنتج بكميات كبيرة جدا، في الجنوب الجزائري لذلك فهي ليست وليدة الفترة الاستعمارية.

في الهضاب العليا؛ رغم تناقص أهميتها في بعض النقاط، تحتل زراعة الحبوب مساحات شاسعة في الجانب الشرقي، حيث تكون الأمطار غزيرة في خنشلة ، باتنة، عين مليلة وسطيف. عموما؛ في كل مناطق التل توجد حقول الحبوب، لكن مناطق الإنتاج الرئيسية تقع في الهضاب العليا، وذلك لمناخها البارد والرطب الذي يتلاءم مع زراعة هذا النوع من الحبوب، وعلى طول الحد الجنوبي للسهول المنخفضة، يمر شريط من التربة الفوسفاتية، التي تختلط عناصرها بالمياه لتخصّب هذه السهول المنخفضة.

توجد أفضل أراضي القمح في مقاطعتي وهران وقسنطينة، بالضبط في كل من؛ سوق أهراس، وادي سيبوس الأوسط والأعلى، هضاب سطيف، مجانة، برج بوعريريج ، هضاب سرسو وتيارت ، والسهول المرتفعة في معسكر وسيدي بلعباس وحوض تافنة[2]. والجدول الموالي يبين عدد الهكتارات المزروعة من قبل الأوروبيين والأهالي ما بين (1906-1920م):

الجدول رقم 59: إحصائيات حول الهكتارات المخصصة للحبوب لكل من الأوروبيين والأهالي ما بين (1906-1920م).

السنوات	الأوروبيين	الأهالي	المجموع	السنوات	الأوروبيين	الأهالي	المجموع
1906	619.299	2.202.456	2.821.755	**1912**	809.884	2.269.247	3.079.131
1907	634.460	2.146.565	2.781.025	**1913**	873.507	2.196.688	3.070.195
1908	740.828	2.320.133	3.060.461	**1914**	856.942	2.216.425	3.073.367

(1). V.Demontés, Ibid, p68.

(2). Ibid, p68.

2.878.596	1.986.075	887.521	**1915**	2.978.955	2.199.588	774.367	**1909**
2.596.000	-	-	**1919**	3.001.066	2.248.316	752.750	**1910**
2.378.000	-	-	**1920**	2.974.896	2.200.079	774.317	**1911**

عدد الهكتارات الخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر ما بين (1906-1920م)

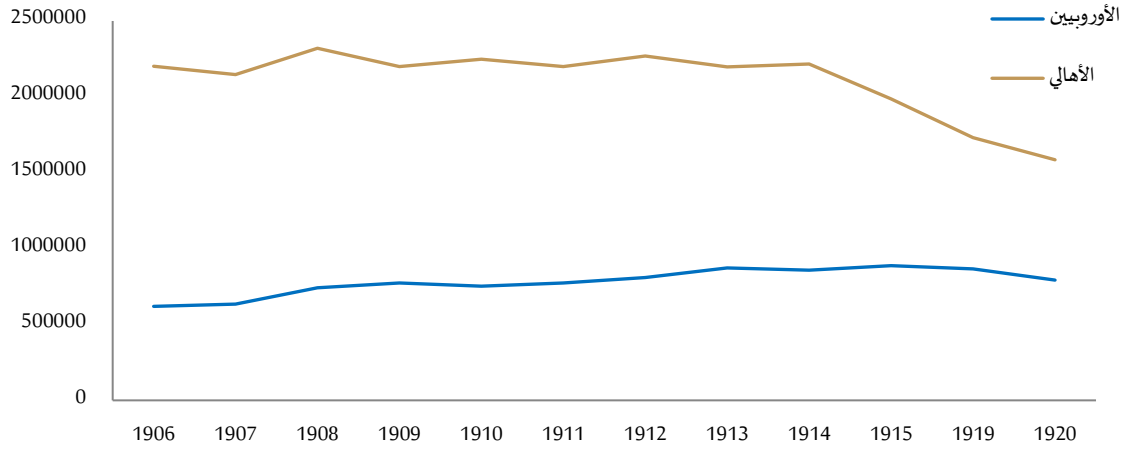

المصدر المعتمد:

V.Demontés, **Renseignements sur l'Algérie économique**, p69

الملاحظ أن عدد الهكتارات المزروعة من قبل الأوروبيين تزداد على مرّ السنوات، في حين عدد الهكتارات المزروعة من قبل الأهالي بقيت ثابتة وتراجعت النسبة كثيرا خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، وهذا نتيجة انتزاع ملكية الأراضي الصالحة للزراعة من الأهالي تارة، وهجر الزراعة تارة أخرى، نتيجة الأوضاع غير الآمنة في البلاد التي كانت من أهم أسباب الركود الزراعي بين الأهالي. عموما؛ تبقى نسبة الهكتارات المخصصة لزراعة الحبوب ثابتة تتراوح ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين طيلة الفترة الممتدة ما بين (1906-1920م).

في حديث موريس فيولات عن إنتاج الحبوب؛ يذكر أن عامل الحرب العالمية الأولى، قد تسبب في خفض الهكتارات المزروعة، أين بلغ عدد الهكتارات عام 1912م؛ 3.079.431 هكتارًا، وفي عام 1919م؛ 2.575.079 هكتارًا، وهذا بدوره قد خفّض من إجمالي إنتاج الجزائر للحبوب؛ من 24.661.829 قنطارًا في عام 1913م ، إلى 9.512.400 قنطار في عام 1920م ، وهو العام الذي شهد جفافًا شديدًا بالمنطقة[1]. يمكن فحص اتجاه إنتاج الحبوب في الجزائر عامة ما بين (1885-1938م) كما يلي:

[1]. M. Maurice Viollette, **Gouverneur général de l'Algérie: Statistique Agricole de l'Algérie (1901-1923)**, imprimerie Victor Heintz, Alger, 1925, p 16.

الجدول رقم 60: اتجاه إنتاج الحبوب في الجزائر (1885-1938م) بالقنطار								
المتوسط السنوي للفترة	الكمية بالقنطار							
	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الشوفان	الذرة	الدخن	السرغو	المجموع
1890 – 1885	14.088.000							14.088.000
1895 – 1890	16.782.000							16.782.000
1900-1895	15.985.000							15.985.000
1913-1906	6764749	2533415	9705325	1761319	-	-	-	20.764.808
1918-1914	6469816	2738130	9881340	2345490	-	-	-	21.434.776
1921-1919	4040578	1788156	6385087	1276154	-	-	-	13.489.975

المصدر المعتمد:

V.Demontés, **Renseignements sur l'Algérie économique**, p70, 71.

Raoul-Elisée Messerschmitt, **Le régime douanier et de commerce extérieur de l'Algérie**, p 90.

من خلال الإحصائيات التي عثرنا عليها حول إنتاج الحبوب في الجزائر عامة، كان يميل إلى الزيادة وأصبح أكثر انتظامًا قبل الحرب؛ مع حدوث تذبذبات حتمية بين السنوات وهذا الشيء طبيعي، ففي الفترة ما بين (1885-1900م)، كان هناك تباين في الإنتاج لكل خمس سنوات، لكن تبقى الزيادة والنقصان طفيفة، لكن يشهد إنتاج الحبوب في الفترة ما بين (1906-1914م) تزايدا بمقدار خمسة ملايين.

هنا يذكر موريس فيولات أن عام 1912م؛ هو أسوأ عام خلال هذه الفترة، حيث قدم الرقم 16.348.017 قنطارًا فقط ؛ كان من الممكن أن تكون هذه النتيجة مرضية قبل حوالي ثلاثين أو أربعين عامًا، في حين كان أفضل عام هو عام 1913م، أين أعطى الرقم؛ 24.286.306 قنطارا، منذ عام 1914م؛ كان هناك انخفاضا عاما في الإنتاج من؛ 17 مليون قنطار إلى؛ 13 مليون قنطار وأكثر من ذلك، وارتفع فجأة عام 1918م، عندما احتاجت فرنسا إلى القمح بشدّة، حيث قدمت الجزائر أفضل محصول عرفته على الإطلاق، تجاوز حصادها؛ 35.597.672 قنطارا، ليتراجع كثيرا بعد الحرب مباشرة[1]. وعموما؛ شهدت الفترة ما بين الحربين انخفاضا في إنتاج الحبوب.

لنفحص الآن بيانات إنتاج الحبوب في كل من الصحراء الجزائرية والشمال الجزائري ما بين الفترة (1927-1938م)، وهذا لغياب الإحصائيات بالصحراء الجزائرية للفترة الممتدة ما بين (1830-1926م)، فقط كانت هناك إحصائيات عامة حول إنتاج الحبوب في الجزائر، دون التفصيل في المنتجات للمقاطعات الثلاث بالشمال الجزائري والقسم الجنوبي للجزائر، في حين عثرنا على إحصائيات تفصيلية للفترة التي تلت عام 1926م وهي كما يلي:

(1). M. Maurice Viollette, Ibid, p 16.

الجدول رقم 61: اتجاه إنتاج الحبوب في الصحراء الجزائرية (1927-1938م) بالقنطار

المتوسط السنوي للفترة		الكمية بالقنطار							
		القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الشوفان	الذرة	الدخن	السرغو	المجموع
1927	الأوروبيين	1005	39	2209	50	4	-	8	3315
-	الأهالي	37150	1800	48431	10	500	191	560	88642
1930	الجزائر عامة	6373246	2166886	8261095	2096369	38059	3324	74471	**19013450**
1931	الأوروبيين	1037	55	4645	-	7	-	8	5752
-	الأهالي	40400	4152	83419	-	664	945	1522	131102
1938	الجزائر عامة	6101302	2866381	6935217	1445569	44297	3975	74626	**17471367**

اتجاه مقارن بين إنتاج الحبوب في الشمال والجنوب الجزائري ما بين (1927-1938م)

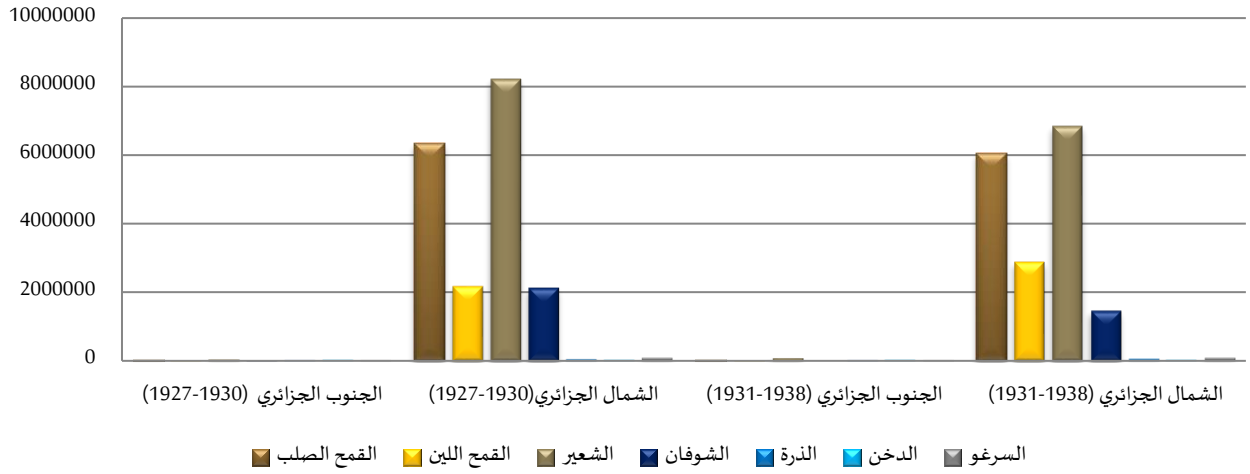

المصدر المعتمد:

D.A.C.C : **renseignements statistiques agricoles , Année 1925-1960**, s.p

M. Maurice viollette, **Gouverneur général de l'Algérie Statistique Agricole de l'Algérie (1901-1923)**, p 3, 5, 19.

إن المتفحص لبيانات متوسط الإنتاج السنوي بالنسبة للأوروبيين والأهالي في الجنوب الجزائري، يلاحظ أن كمية الإنتاج عند الأهالي أكبر من الأوروبيين، ذلك لأن عدد الهكتارات المزروعة من قبل الأوروبيين أقل من الأهالي، لكن المردود الإنتاجي لكل هكتار عند الأوروبيين أكبر من الأهالي، ولو أخذنا على سبيل المثال سنة 1938م نجد أن؛ 253.010 هكتار لإنتاج الحبوب عند الأوروبيين ينتج تقريبا؛ 8 قناطير لكل هكتار، مقابل؛ 1.074.384 هكتارا للأهالي ينتج حوالي؛ 4 قناطير لكل هكتار، أي أن الهكتار عند الأوروبيين ينتج ضعف ما ينتجه الهكتار عند الأهالي، وهذا نتيجة التحسينات وطرق الزراعة الحديثة عن الأوروبيين دون الأهالي، إضافة إلى توفّر اليد العاملة الرخيصة والكفاءة المهنية.

أما إذا تفحّصنا المخطط البياني أعلاه؛ بعد دمج الإحصائيات الخاصة بالأوروبيين والأهالي للجنوب الجزائري، قمنا بعملية طرح مجموع إنتاج الجنوب الجزائري، من القيمة الإجمالية لإنتاج الحبوب في الجزائر المدرجة في الجدول أعلاه، حصلنا على هذه الأعمدة البيانية، التي يتّضح جليا أن نسبة إنتاج الحبوب في الجنوب الجزائري ضئيلة جدا، مقارنة بما ينتجه الشمال الجزائري، حيث بلغ المتوسط السنوي للفترة ما بين (1927-1930م)؛ 28.034 هكتارا مقابل 957.91 قنطارا بالنسبة للجنوب الجزائري و؛ 3.014.045 هكتارا مقابل؛ 19.013.450 قنطارا بالنسبة للشمال الجزائري، كما تشير الإحصائيات للمتوسط السنوي للفترة ما بين (1931-1938م)؛ 47.392 هكتارا مقابل؛ 854.136 قنطارا بالنسبة للجنوب الجزائري و؛ 3.054.564 هكتارا مقابل؛ 513.17.334 قنطارا بالنسبة للشمال الجزائري.

كما نلاحظ أن نسبة إنتاج الحبوب في الجنوب الجزائري، قد تزايدت في الفترة ما بين (1931-1938م)، في حين تراجع الإنتاج في الشمال الجزائري لذات الفترة التاريخية، رغم تزايد عدد الهكتارات لكلا الجانبين، إلا أن إنتاج الحبوب في الجزائر عامة، قد أخذ في التراجع في الفترة ما بين الحربين.

يكون تفسير هذا التراجع في الإنتاج إلى السياسة الاستعمارية القائمة على سياسة تجويع الجزائريين بالدرجة الأولى، وكذا نتيجة تزايد هجرة الجزائريين خلال الحرب العالمية الأولى، للعمل في مصانع ومزارع فرنسا، وكذا المشاركة في الحرب إلى جانب فرنسا. ففي نهاية الحرب بلغ مجموع العمال المهاجرين نحو؛ 119.000 عاملٍ منهم؛ 89.000 عامل معين من طرف الإدارة الاستعمارية و؛ 30.000 عامل حر. وقد تمّ توظيف الجزائريين كعمال في مصانع وزارة الحربية، أغلبهم من أبناء الأرياف الفقيرة[1]، لتزداد الهجرة ما بعد الحرب، لاسيما أن فرنسا قد خرجت من الحرب منهكة بالخسائر في العتاد والأرواح، نتج عنه نُقص كبير في اليد العاملة.

ولإعادة بناء اقتصادها جلبت السواعد الجزائرية؛ أين بلغ عدد العمال الجزائريين في المزارع الفرنسية عام 1924م؛ 100.000 فلاح جزائري، هذا ويذكر بلولة في كتابه "الجزائريون في فرنسا"، أنه ما بين (1921-1936م)؛ زاد عدد المهاجرين أكثر من؛ 1.26.90 مهاجرًا ، ففي سنة 1921م كان هناك حوالي؛ 489.080 مهاجرًا، وفي سنة 1936م حوالي؛ 616.100

[1]. مليكة قليل، **هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900-1939م)**، رسالة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر،2008-2009، ص118.

مهاجر[1]، هذه الهجرة أثّرت على الجزائر، كون عدد سكان الجزائر آنذاك قليلون، دون أن ننسى طاهرة التهجير السكاني والاستشهاد والتقتيل اليومي للجزائريين في أرض الوطن، وهذه كلها كانت أسباب حقيقية تفسر لنا أسباب تراجع الإنتاج الفلاحي عامة في البلاد.

2. الخضر (les légumes):

بالنسبة لزراعة الخضروات المبكرة (les primeurs)؛ فهي تقتصر على الشريط الساحلي، هذه الزراعة لم تأخذ أي أهمية حتى عام 1890م تقريبًا، وقد تطورت منذ ذلك الوقت في ضواحي المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران، ثم انتشرت تدريجياً حتى أصبحت بحلول عام 1900م تُشكل عاملاً مهمًا في الازدهار الاقتصادي للبلاد[2].

بالنسبة للجنوب الجزائري؛ فقد أظهرت الإحصائيات حصر الخضروات في البقول؛ من عدس، حمص، البازلاء، الفاصوليا وكذا البطاطا، غير أن الواقع يتجاوز هذه المحاصيل، حيث يُنتج الجنوب الجزائري محاصيل أخرى مثل الجزر، القرع الصغير، الطماطم، الفلفل، الباذنجان وغيرها من الخضروات، والجدول الموالي نعرض فيه إحصائيات حول بعض الخضروات التي تم ذكرها في الإحصائيات ما بين (1927-1938م) كما يلي:

الجدول رقم 62: اتجاه إنتاج البقوليات في الصحراء الجزائرية (1927-1938م) بالقنطار

المتوسط السنوي للفترة		الكمية بالقنطار						
		العدس	الفول	البازلاء	الفاصوليا	الحمص	البطاطا	المجموع
1927-1930	الأوروبيين	2	24	8	2	-	363	399
	الأهالي	49	343	12	10	12	2722	3148
	الجزائر عامة	5060	184692	226470	5712	21108	838405	1281447
1931-1938	الأوروبيين	7	23	1	1	2	510	544
	الأهالي	120	437	73	25	48	4519	5222
	الجزائر عامة	6347	157628	55676	3098	78132	1084127	1385008

[1]. جلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر ،2010، ص185.

[2]. V.Demontés, Op. Cit, p80.

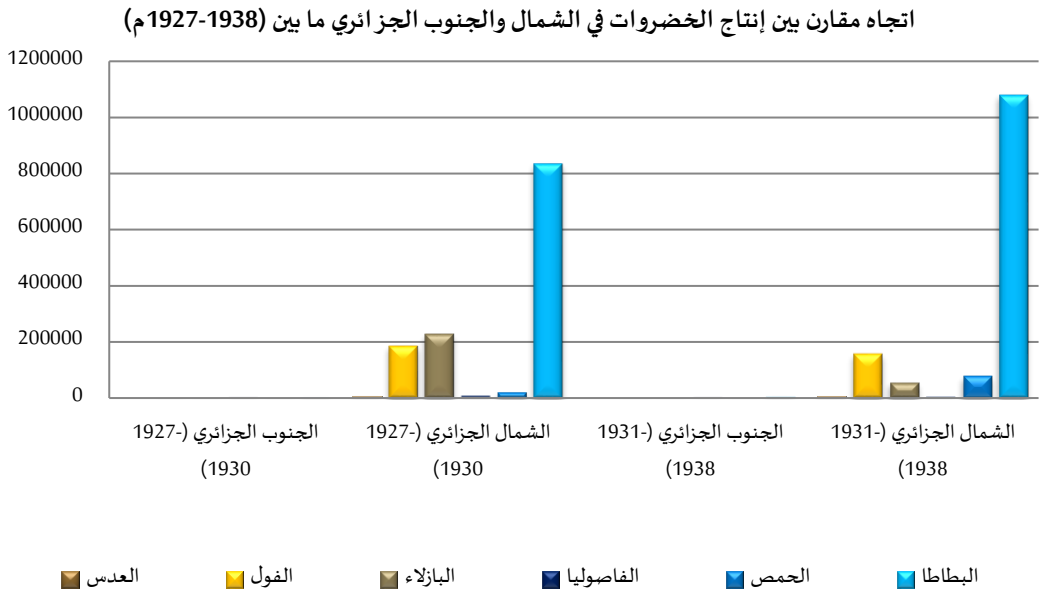

المصدر المعتمد:

D.A.C.C : **renseignements statistiques agricoles** , **Année 1925-1960**, s.p

إن الملاحظة التي تم تسجيلها حول إنتاج الحبوب بين الشمال والجنوب الجزائري، كانت نفسها مع إنتاج الخضروات، بالرغم من المساحة الشاسعة للصحراء والتي تمثل 80% من المساحة الكلية للجزائر، إلا أن المساحات المستغلة للإنتاج قليلة جدا مقارنة بالشمال الجزائري، حيث تمثل عدد الهكتارات المخصصة لزراعة الخضروات في الشمال الجزائري؛ 92.122 هكتارا مقابل؛ 326 هكتارا سنويا في الجنوب الجزائري، في حين تذكر الإحصائيات لنفس المزروعات أن محصول هذه الخضروات يقدر بـ؛ 1.385.007 قنطارا مقابل؛ 5.733 قنطارا سنويا بالجنوب الجزائري، للفترة الممتدة ما بين (1931-1938م).

أما عن النسبة التي ينتجها الأوروبيون والأهالي؛ دائما نجد أن النسبة التي ينتجها الأهالي أكبر من الأوروبيين، وحتى نفهم السبب في ذلك نعطي مثالا عن إنتاج الخضروات لعام 1938م فنجد أن مجموع الهكتارات المستغلة لإنتاج هذه الخضروات عند الأوروبيين في الجنوب الجزائري هي؛ 6 هكتارات؛ 42 قنطارا، بمعدل؛ 7 قناطير لكل هكتار، مقابل؛ 169 هكتار؛ 935 قنطارا[1]، بمعدل 5,5 قناطير ونصف لكل هكتار للأهالي، وهذا يعني أن الإنتاج الأوروبي أكبر من إنتاج الأهالي، إذا ما قارنا عدد الهكتارات المستغلة مقابل الإنتاج المحصل عليه، لأسباب

(1). D.A.C.C : **renseignements statistiques agricoles** , **Année 1925-1960**, alger, imp. Algérienne, S.D, S.P.

واضحة متمثلة في وفرة اليد العاملة، وتوفير الأسمدة والآلات الزراعية بالنسبة للأوروبيين دون الأهالي.

نفس الشيء ما تم ملاحظته عند إجراء مقارنة لإنتاج الخضروات في شمال الجزائر بين الأوروبيين والأهالي لعام 1938م على سبيل المثال لا الحصر، وجدنا أن عدد الهكتارات المستغلة من قبل الأوروبيين لإنتاج الخضروات قد قدرت بـ؛ 19.919 هكتارا ؛ 150.256 قنطارا بمعدل؛ 7,5 قناطير ونصف لكل هكتار واحد، في حين وجدنا أن مجموع الهكتارات المستغلة لإنتاج الخضروات بالنسبة للأهالي قد قدرت بـ؛ 38.435 هكتارا ؛ 194.224 قنطارا، أي بمعدل؛ 5 قناطير لكل هكتار واحد. أي بفارق؛ 2,5 قنطارين ونصف لكل هكتار .

3. منتجات الأشجار المثمرة:

تعتبر أشجار النخيل عن أهم رموز الصحراء الجزائرية، وثمارها أساس غذاء البدو والقصوريين، كما يمثل التين والزيتون من رموز التل ويعتبر زيت الزيتون أساس غذاء سكان التل، هذا وتعد الحمضيات من رموز السواحل من؛ الكروم، البرتقال، اليوسفي والليمون، فكل منطقة تشتهر بنوع فريد من الأشجار يميزها عن باقي المناطق، لكن هذا لا يعني أن هذه الأشجار لا تنمو في باقي المناطق، ففي الصحراء الجزائرية؛ بالإضافة إلى شجرة النخيل هناك أشجار التين والزيتون.

تتوفر الصحراء الجزائرية على نسبة كبيرة من أشجار النخيل؛ هذه الأشجار التي تتلاءم مع طبيعة التربة والمناخ الحار، بشرط ألا تكون التربة شديدة الملوحة، وتتوفر على كميات مناسبة من الماء والحرارة، فكلما ارتفعت درجات الحرارة، زادت وفرة ثمارها كمًا ونوعًا[1].

يستخدم الصحراويون جميع الوسائل لاستخراج المياه الجوفية، عن طريق الآبار الارتوازية أو استعمال نظام الفقارات لسقي الواحات، واستعمالها في حياتهم اليومية، يمثل النخيل من المشاريع التي اهتمت بها فرنسا في الجنوب الجزائري، أين قاموا بحفر آبار ارتوازية عديدة في وادي ريغ، الزيبان وواحات توات، مما زاد من منسوب المياه بهذه المناطق وبالتالي زاد عدد أشجار النخيل بها. ففي عام 1916م كان عدد النخيل؛ 5.681.536 نخلة، أصبح في عام 1917م؛ 5.708.885 نخلة، 1918م؛ 5.738.537 نخلة[2].

---

(1). V.Demontés, Op. Cit, p 86.

(2). Ibid, p 87.

تنتج هذه الواحات أنواعا مختلفة من التمور؛ منها ما هو ليّن وشفاف مثل دجلة نور، التي يستهلك منها الأهالي قليلا ويحتفظون بأغلبها للتصدير، أما التمور الجافة فهي المفضلة لدى الأهالي لأنهم يستطيعون الاحتفاظ بها[1].

كما يعتبر إنتاج الزيتون من أهم منتجات الشمال الجزائري، لاسيما في منطقة القبائل الكبرى والصغرى، غير أن هذه الشجرة المباركة منتشرة حتى في الجنوب الجزائري، وإنتاجها محدود لمحدودية أشجارها، دون أن ننسى شجرة التين المباركة، وهي أيضا منتشرة في كامل التراب الجزائري، لذلك فقد تربعت هذه الشجرة في الجنوب الجزائري مثل الشمال الجزائري، لكن الإحصائيات لا تُظهر إلا السنوات ما بين (1933-1938م)، لذلك تعذر علينا معرفة اتجاه إنتاج التين في الجزائر عامة، والصحراء الجزائرية خاصة خلال الفترة المدروسة.

سنعرض في الجدول الموالي أهم الأشجار ومنتجاتها، التي تساهم بها الجزائر الفرنسية في تجارتها الخارجية ما بين (1927-1938م):

الجدول رقم 63: اتجاه إنتاج الأشجار المثمرة في الصحراء الجزائرية (1916-1938م) بالقنطار والهكتولتر

المتوسط السنوي للفترة		الكمية بالقنطار والهكتولتر						
		أشجار النخيل ومنتجاتها		أشجار الزيتون ومنتجاتها			أشجار التين ومنتجاتها	
		عدد الأشجار المنتجة	كمية الإنتاج بالقنطار	عدد الأشجار المنتجة	كمية الزيتون بالقنطار	زيت الزيتون بالهكتولتر	عدد الأشجار المنتجة	كمية الإنتاج بالقنطار
1916	الأوروبيين	6503181	1394234	–	–	–	–	–
–	الأهالي			–	–	–	–	–
1923	**الجزائر عامة**	**6503181**	**1394234**	–	–	–	–	–
1928	الأوروبيين	209746	101408	7821	73	53	–	–
–	الأهالي	6632386	1656032	11562	393	16	–	–
1930	**الجزائر عامة**	**6842132**	**1757440**	**7622489**	**1915550**	**249662**	–	–
1931	الأوروبيين	230174	51701	**7665**	**284**	**45**	1292	169
–	الأهالي	6580582	1030855	**11095**	**592**	**88**	97322	13217
1938	**الجزائر عامة**	**6810756**	**1082556**	**8296384**	**471450**	**173754**	**7129078**	**359595**

[1]. V.Demontés, Ibid, p 87.

اتجاه مقارن بين الأشجار المثمرة ومنتجاتها في الشمال والجنوب الجزائري ما بين (1927-1938م)

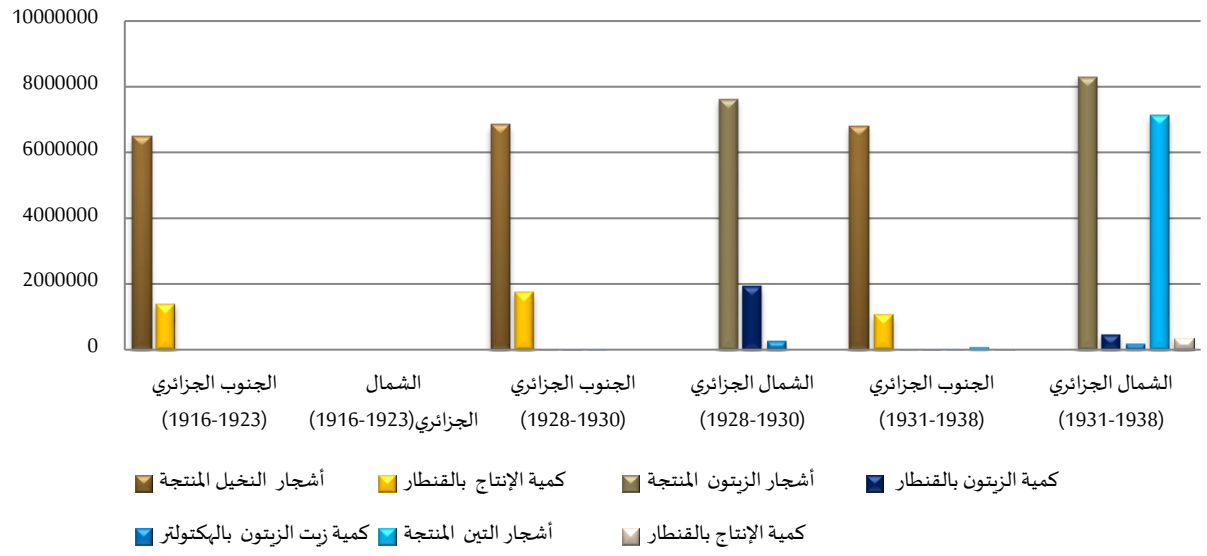

المصدر المعتمد:

D.A.C.C : **renseignements statistiques agricoles** , **Année 1925-1960,** s.p

بالنسبة لإنتاج التمور؛ فيقتصر إنتاجها تقريبا على الجنوب الجزائري، عدا بعض المناطق الشمالية للمقاطعات الثلاث للجزائر، التي تنتج التمور رغم ضآلتها والذي يقدر سنويا ما يقارب؛ 1.045 قنطارا فقط، أما بقية التمور فهي تأتي من الجنوب الجزائري.

من خلال الجدول أعلاه؛ نلاحظ أن عدد الأشجار والإنتاج أخذ في التزايد ما بين (1916-1930م) ليتذبذب الإنتاج بعد ذلك، لاسيما ما بين (1934، 1935، 1937 و1938م)، بالنسبة لسنة 1934م؛ قد سجّلت تزايدا في عدد الأشجار المنتجة، وتراجعا في نسبة الإنتاج بالنسبة للأوروبيين (228.571 شجرة؛ 54.705 قنطارا)، في حين سجلت الإحصائيات الخاصة بعدد أشجار الأهالي ومنتجاتها تراجعا في عدد الأشجار ومنتجاتها (6.539.786 شجرة ؛ 977.950 قنطارا).

في سنة 1935م؛ 229.292 شجرة؛ 28.281 قنطارا بالنسبة للأوروبيين مقابل؛ 6.564.574 شجرة؛ 696.385 قنطارا بالنسبة للأهالي، الملاحظ هنا أنه رغم زيادة عدد أشجار النخيل في كلا الجانبين، إلا أن الإنتاج قد تراجع كثيرا، أي ما يعادل قنطارا واحدا لكل ثمانية أشجار بالنسبة للأوروبيين وتسعة أشجار ونصف لكل قنطار بالنسبة للأهالي. ليرتفع الإنتاج عام 1936م ثم يتدهور خلال سنتي 1937 و1938م، حيث سجل المتوسط السنوي للإنتاج الأوروبي؛ 387.236 شجرة؛ 57.135 قنطارا، أي ما يعادل أربعة أشجار لكل قنطار، وبالنسبة للمتوسط

السنوي لعدد الأشجار وإنتاج الأهالي فقد سجل؛ 6.527.863 شجرة؛ 957.995 قنطارا، أي ما يعادل؛ 7 أشجار لكل قنطار.

إذا اعتبرنا أن سنة 1935م، كانت الأسوأ في الإنتاج ما بين السنوات (1931-1938م)، فإن سنتي (1937-1938م)، قد سجلت تحسنا في الإنتاج الأوروبي، الذي تجاوز نصف الأزمة والثلث بالنسبة للأهالي، والسبب في ذلك قد يكون جائحة قد ألمت بإنتاج التمور، ما دام أن تذبذب الإنتاج قد مسّ الأهالي والأوروبيين معا. عموما؛ فإن الإنتاج الأوروبي يسجل لكل قنطار شجرتين، في المقابل أربعة أشجار لكل قنطار بالنسبة لإنتاج الأهالي.

بالنسبة لإنتاج الزيتون؛ فإن النسبة التي يُنتجها الجنوب الجزائري من الزيتون تعد ضئيلة جدا مقارنة بالشمال الجزائري، حيث ساهم الجنوب الجزائري ما بين (1928-1930م) بنسبة؛ 0,02 % من مجموع ما تنتجه الجزائر من الزيتون ونسبة؛ 0,02% من زيت الزيتون. كما ساهم الجنوب الجزائري ما بين (1931-1938م) بنسبة؛ 0,1 % من إنتاج الزيتون ونسبة؛ 0,07% من زيت الزيتون.

الملاحظ أن؛ إنتاج الزيتون أخذ في التزايد ما بين (1928-1938م) بالنسبة للجنوب الجزائري، في حين تراجع الإنتاج في الشمال الجزائري ما بين (1934-1938م)، وتعتبر سنوات 1934، 1935، 1936م هي السنوات التي تراجع فيها إنتاج الزيتون، ليشهد تصاعدا تدريجيا ابتداء من عام 1937م، هذه الملاحظة تم تسجيلها على إنتاج التمور، لذلك نستطيع أن نُرجح أن هناك جائحة قد ألمت بالفلاحة خلال هذه الفترة.

في الأخير يأتي الحديث عن التين؛ حيث يحظى الشمال الجزائري بالنسبة الكاملة تقريبا لعدد أشجار التين ومنتجاتها، إذ يمثل الجنوب الجزائري نسبة؛ 1% فقط من مجموع أشجار التين المغروسة على مستوى الجزائر كاملة، كما يمثل نسبة؛ 4% من مجموع الإنتاج الجزائري، لأن التين يتلاءم كثيرا مع جو ذي رطوبة معتدلة وسقوط الأمطار في الشتاء، وهذه الميزات لا يتوفر عليها المناخ الصحراوي.

أما عن الحمضيات؛ فقد تم اختبار زراعتها في الجنوب الجزائري، إلا أن كمية الإنتاج تكاد تكون منعدمة، حيث عثرنا على إحصائيات في كتاب "معلومات إحصائية للزراعة الجزائرية" لهذا المنتوج عام 1922م، أين تم ذكر هكتارٍ واحدٍ قد أنتج؛ 2 هيكتولتر من الخمر، في السنوات الموالية نجد إحصائيات متفرقة لا يزيد عدد الهكتارات المخصصة لأشجار الكروم ما بين؛ 5 و6 هكتارات، وإنتاجها لا يزيد عن؛ 17 هكتولترا من الخمر، عدا عام 1938م التي لاحظنا فيها أن كمية الإنتاج قد ارتفعت، مقابل؛ 6 هكتارات كان الإنتاج؛ 40 هيكتولترا من الخمر.

الأكيد أن سبب ثبات الكمية المنتجة؛ هي أن الكروم تحتاج إلى تربة خصبة وطمية، ومناخ معتدل لا تقل درجات الحرارة فيه عن درجة واحدة مئوية، ولا ترتفع عن عشر درجات، وهذا ما لا يتوفر عليه المناخ الصحراوي، الذي تصل درجات الحرارة فيه إلى؛ 55° مئوية تحت الظل.

مع العلم أن الكروم في الجزائر تعد حديثة الغرس، يعتبر جزء كبير منها زراعة فرنسية، حيث يظهر هذا المنتوج في تطور ابتداء من عام 1880م، وهذا لا يعني أنه لم يكن هناك عنب في الجزائر، حيث كان منتشرا بكثرة خاصة في منطقة القبائل، وهذا قبل وصول الفرنسيين للجزائر بوقت طويل، وهو النوع الأخضر، لكن العنب الأسود يعد محدود جدا، بسبب تحريم الإسلام للمشروبات الكحولية[1].

تضمنت مساحة زراعة الكروم الجزء الأكبر من المنطقة التلية، باستثناء المرتفعات التي يزيد ارتفاعها عن؛ 700 إلى؛ 800 مترٍ، حيث كانت التربة مناسبة لإنتاج الكروم، على الرغم من ضربات سيروكو وسقوط البرد، إلا أنه لم يكن عقبة على شواطئ البحر وفي المناطق التلية، لاسيما بعد أن ظهرت أزمة البكتيريا النباتية في فرنسا؛ مما أغرى مزارعو الكروم الأسعار المنخفضة للأرض والعمالة في الجزائر، وجذبتهم الحصانة التي كانوا يتمتعون بها في المستعمرة في ذلك الوقت على ساحل البحر الأبيض المتوسط وبهذا أنشأوا مزارع كروم واسعة[2].

بدأ تطوير زراعة الكروم الجزائرية مع رجال ذوي خبرة، أين بحثوا عن وسائل لاستخراج النبيذ من البيئة الإفريقية، فوسّعوا من المساحات المخصصة للكروم بسرعة، ففي عام 1878م، كان هناك؛ 17.000 هكتارٍ مزروعة فقط ؛ عام 1886م؛ 79.000 هكتارٍ ، 1888م؛ 103.000 هكتار، 1895م؛ 122.000 هكتار، ...الخ، لكن كان هناك بالفعل ركودا في مبيعات النبيذ، وخطر غزو الفلوكسري (Phylloxérique)[3]. والجدول الموالي نعرض فيه الهكتارات المزروعة والكمية المنتجة ما بين (1860-1920م):

الجدول رقم 64: الهكتارات المخصصة لزراعة الكروم في الجزائر والكمية المنتجة ما بين (1900-1920م)

السنة	الهكتارات	الكمية بالهكتولتر	السنة	الهكتارات	الكمية بالهكتولتر	السنة	الهكتارات	الكمية بالهكتولتر
1860	-	488	1908	153622	7808784	1920	169865	7041220
1870	-	911	1909	154456	8228719	1922	172910	7513608
1880	-	17019	1910	145633	8418654	1923	180414	10243454
1890	-	2000693	1911	145026	8888677	1931	311986	15856669

(1). V.Demontés, Ibid, p 75.

(2). Ibid, p 75.

(3). **الفلوكسري (Le phylloxéra)**: هي حشرة تهاجم الكروم، تُشكل يرقاتها عوارض على الأوراق أو تعيش على حساب الجذور، مما تسبب في نخر الكروم وموتها.

18314893	351952	1932	6671182	148754	1912	5684820	-	1900
16730956	377455	1933	7870449	150621	1913	5788842	-	1901
22042768	392260	1934	9810970	148581	1914	4358867	-	1902
18910047	403478	1935	4668448	151561	1915	6560860	-	1903
11526828	395031	1936	8780266	177475	1916	7630157	-	1904
21489793	157280	1937	6288069	171723	1917	7740858	-	1905
21489793	157280	1938	6866000	168714	1918	7347149	174095	1906
			7788000	168202	1919	7858821	178936	1907

الهكتارات المخصصة لزراعة الكروم والكمية المنتجة من النبيذ في الجزائر ما بين (1860-1938م)

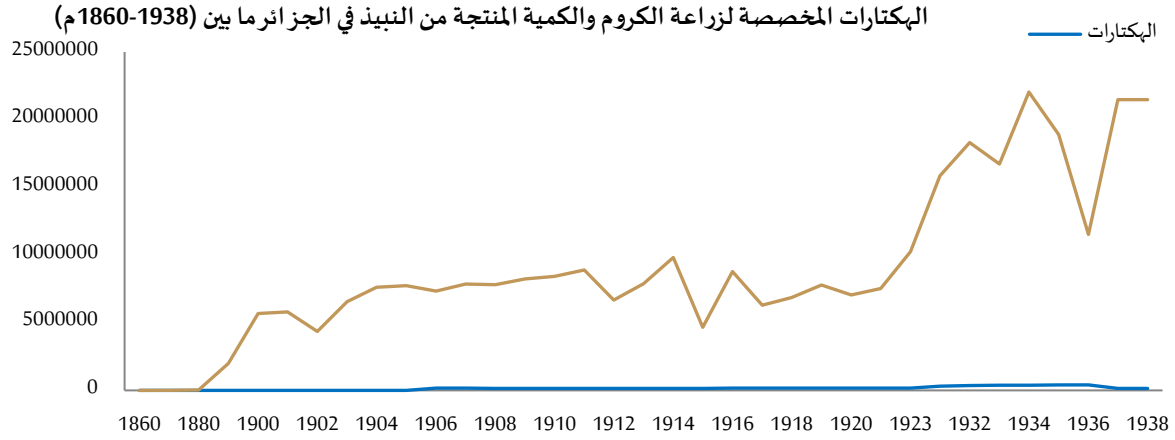

المصدر المعتمد:

- Raoul-Elisée Messerschmitt, **Le régime douanier et de commerce extérieur de l'Algérie**, p 91.
- V.Demontés, **Renseignements sur l'Algérie économique**, p 76, 78.
- D.A.C.C : **renseignements statistiques agricoles** , **Année 1925-1960**,s.p.

ب. إنتاج النبات الصناعي (les productions végétales industrielles):

لقد أُجريت عدة محاولات لإنتاج بعض المحاصيل الصناعية مثل الشمندر السكري، الذي أظهر أن زراعته ممكنة في الشمال الجزائري، فكان محصول السكر منه مرتفعًا، قصب السكر، الزهور، ألياف الصبار، الشعر النباتي، الكتان والقطن، أضف إلى ذلك بعض المنتجات الأخرى التي كانت تنتج من قبل، مثل التبغ والنيلة والحلفاء[1]، في هذا العنصر سنتطرق فقط إلى عرض الإنتاج النباتي الصناعي الذي توفره الصحراء الجزائرية مثل التبغ، الشعر النباتي، الحلفاء.

1. التبغ (Tabac):

إن التبغ الذي يُنتج في الجزائر هو من النوعية الجيّدة، هذا المنتوج يتلاءم مع المناخ الحار والبارد، لذلك نجد إنتاجه منتشرا في مناطق التل والصحراء، وهي زراعة قديمة جدا في المنطقة، حوالي عام 1900م تم زرع من؛ 5.000 إلى؛ 6.000 هكتارٍ، وبعد الحرب العالمية الأولى

(1). V.Demontés, Op. Cit, p 88.

وسّعوا كثيرا من المساحات المخصصة لهذه الزراعة، أين وصلت ما بين؛ 18.000 و؛ 19.000 هكتارٍ، وكان تقدّمها ملحوظًا بشكل خاص خلال الحرب، من خلال ما حصلنا عليه من إحصائيات حول الهكتارات المزروعة وإنتاجها كما يلي:

الجدول رقم 65: إحصائيات خاصة بالمساحة المزروعة وإنتاج التبغ ما بين (1911-1920م)

السنوات	عدد المزارعين	المساحة المزروعة بالهكتار	الكمية بالقنطار	السنوات	عدد المزارعين	المساحة المزروعة بالهكتار	الكمية بالقنطار
1911	12026	10177	11087	1916	11396	9196	11420
1912	11333	9149	8157	1917	13863	14973	17979
1913	13528	10844	10866	1918	22594	21754	28354
1914	11764	10014	11671	1919	18149	17028	15670
1915	10507	7651	7740	1920	19384	19264	18300

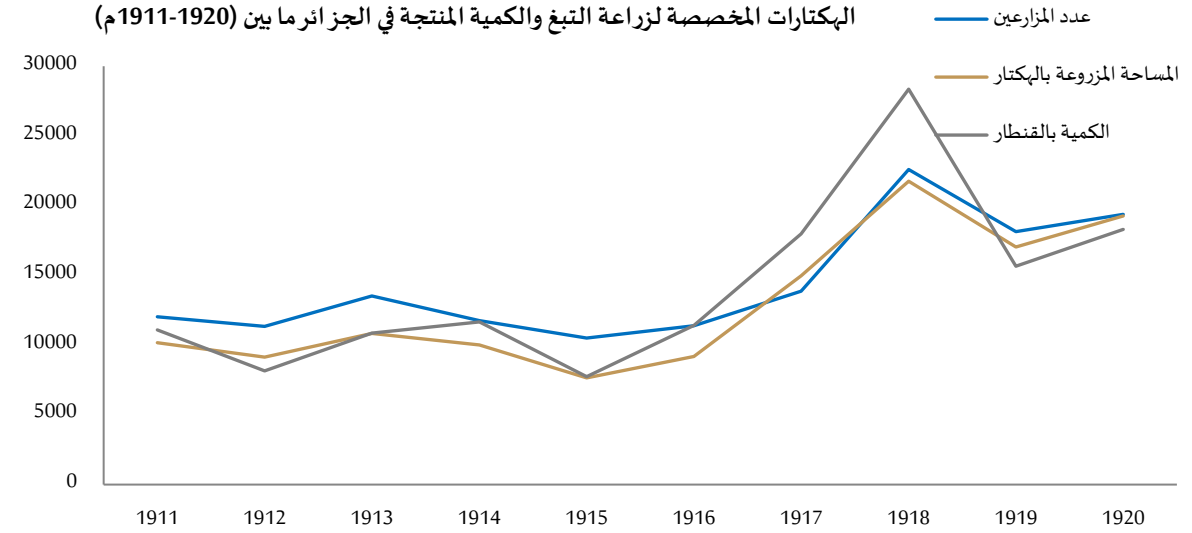

المصدر المعتمد:

V.Demontés, **Renseignements sur l'Algérie économique**, p89

إن الفترة الممتدة ما بين (1911-1920م)؛ تظهر إحصائياتها بصفة عامة عن الجزائر والمراكز الرئيسية لهذه الزراعة هي؛ تيزي وزو، متيجة، عنابة، خراطة في منطقة بابور، وادي سوف، حيث يختلف إنتاجه وفقًا للظروف المناخية؛ الرطوبة أو الجفاف والرياح العنيفة وضربات السيروكو، ويعتبر السعوط وهو نوع ريفي أكثر تأثرًا بالجفاف؛ يزرعه السكان الأصليون بشكل

كبير تقريبًا، بينما يشارك الأوروبيون إلى حد كبير في إنتاج تبغ التدخين، وقد بلغ الاستهلاك الجزائري عام 1920م ما قيمته؛ 4.274.098 كيلوغراما، ويتم تصدير الفائض منه[1].

ما بين (1927-1938م)؛ عثرنا على إحصائيات التبغ المتعلقة بالجنوب الجزائري، أين اقتصر الأهالي على إنتاجه دون الأوروبيين، حيث مثّل المتوسط السنوي للفترة ما بين (1927-1930م) إنتاج؛ 1.076 قنطارا خاص بأهالي الجنوب الجزائري، مقابل؛ 227.659 قنطارا خاص بالشمال الجزائري، كما مثّل المتوسط السنوي للفترة ما بين (1931-1938م) إنتاج؛ 1.115 قنطارا مقابل؛ 186.701 قنطارا خاص بالشمال الجزائري.

عموما؛ يمثل إنتاج الجنوب الجزائري نسبة؛ 0,47 % من مجموع الإنتاج الجزائري ما بين (1927-1930م)، ونسبة 0,59 % ما بين (1931-1938م) فقط، من مجموع الإنتاج الجزائري، بالرغم من أن هذا الإنتاج يُعد من المنتجات التي تتلاءم مع المناطق الرطبة والجافة، إلا أن السبب نجهله، مع العلم أن وادي سوف تنتج كمية كبيرة منه، لذلك قد يكون هناك قصورٌ في هذه الإحصائيات.

2. الحلفاء (l'Alfa):

توجد نبتة الحلفاء في الجنوب الجزائري بكثرة، يشمل هذا النبات الخشبي عدة أنواع؛ فهناك الحلفاء البيضاء وهو نوع جيد؛ يصل طوله من؛ 40 إلى؛ 50 سم ويبلغ متوسط قطره؛ 1 ملم، كما يوجد نوعا من الحلفاء الخضراء هي الأكثر شيوعًا وأقل مقاومة؛ يصل ارتفاعها أحيانًا إلى متر، ويقترب قطرها من؛ 2 ملم، وكلاهما يستخدم لصناعة الأحزمة، السِّلال، الأفرشة، ولكن بشكل أساسي لصناعة الورق، إذ بدأ استغلاله في وقت مبكر في وهران من زمن التواجد الإسباني هناك، التي كانت خبيرة في اقتلاع هذه النباتات التي تقترب من الساحل لاستخدامها[2].

خلال الفترة الاستعمارية؛ تم توظيف خط السكك الحديدية، الذي يمرّ على المشرية في نقل الحلفاء من الجنوب الجزائري إلى وهران، حيث كانت إنجلترا الزبون الأكبر لهذا المنتوج، فكانت تحمله سفن الفحم الخاصة بها. والجدول الموالي يبين صادرات الجزائر للحلفاء ما بين (1901-1920م):

---

(1). V.Demontés, Ibid, p 89.

(2). Ibid, p 94-92.

الجدول رقم 66: إحصائيات خاصة بصادرات الحلفاء من الجزائر ما بين (1901–1920م)

السنوات	الكمية المصدرة بالقنطار	السنوات	الكمية المصدرة بالقنطار	السنوات	الكمية المصدرة بالقنطار	السنوات	الكمية المصدرة بالقنطار
1901	707319	1906	1020530	1911	1007878	1916	811997
1902	701826	1907	989698	1912	1176821	1917	878429
1903	749978	1908	941079	1913	1136000	1918	118000
1904	803133	1909	827092	1914	898584	1919	58880
1905	871446	1910	924959	1915	897721	1920	538148

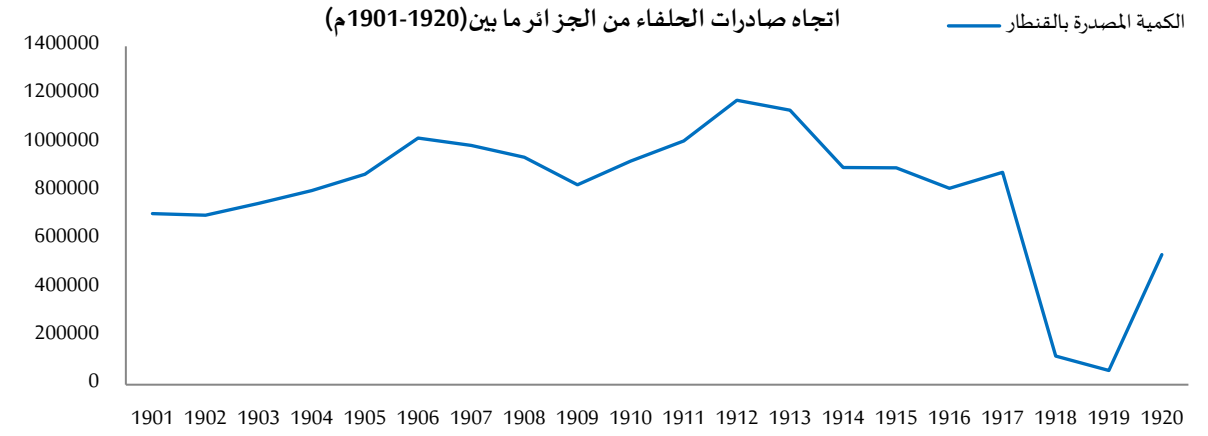

المصدر المعتمد:

V.Demontés, **Renseignements sur l'Algérie économique**, p 94.

لقد حافظت الجزائر على تصدير نسبة معيّنة من الحلفاء من بدايات القرن العشرين إلى غاية بداية الحرب الكونية الأولى، أين شهت الفترة تراجعا في التصدير سنة بعد سنة، وتعد السنة التي تلت الحرب مباشرة من أسوء سنوات التصدير في الجزائر، لكن بعدها مباشرة وبالضبط عام 1920م؛ كان هناك ارتفاعٌ حادٌ في صادرات الحلفاء، وهو ما ينبأ بعودة وشيكة لأرقام ما قبل الحرب، لكن غياب الإحصائيات يجعلنا نجهل اتجاه الإنتاج ما بين الحربين.

عموما؛ تُغطي أماكن الحلفاء مساحة تربو عن؛ 4 ملايين هكتارٍ، يتم استغلال جزء صغير من هذه المساحات التي تنبت فيها الحلفاء لتصنيع الورق، لذلك كان بإمكان الشركات الصناعية مضاعفة وسائل النقل لتحقيق أكبر فائدة[1].

3. الشعر النباتي (le crin végétal):

الشعر النباتي؛ هو نتاج معالجة ميكانيكية لأوراق شجرة النخيل القزم، غالبًا ما يتم الحصول عليه عن طريق تمشيط وتوتير وعقّ الألياف لأوراق شجرة النخيل القزم، المتواجدة على

(1). V.Demontés, Ibid, p 94.

نطاق واسع في الساحل والتل وخاصة في الصحراء؛ حجمها لا يتجاوز حد شجرة الزيتون، هذه النبتة تفضل التربة الصخرية والحجر الجيري، أوراقها منخفضة وجذوعها محاطة بعدة براعم، وهذا لا يعني أنها لا تستطيع الارتفاع من سبعة إلى ثمانية أمتار، ولكن السكان الأصليين يقطعونها غالبًا، يتم استخدام الألياف الصالحة في المفروشات ونسج الحبال[1]. يمكن عرض صادرات الجزائر من مادة الشعر النباتي ما بين (1901–1920م) كما يلي:

الجدول رقم 67: إحصائيات خاصة بصادرات الجزائر لمادة الشعر النباتي ما بين (1901–1920م) بالقنطار

السنوات	ك. المصدرة	السنوات	ك. المصدرة	السنوات	ك. المصدرة	السنوات	ك. المصدرة
1860	10827	1903	387959	1909	462476	1915	230338
1870	474096	1904	301486	1910	553496	1916	249051
1880	909607	1905	437163	1911	471814	1917	154457
1890	926037	1906	413594	1912	570250	1918	84740
1900	1289642	1907	448408	1913	594604	1919	184861
1901	261030	1908	451535	1914	368338	1920	291167
1902	301808						

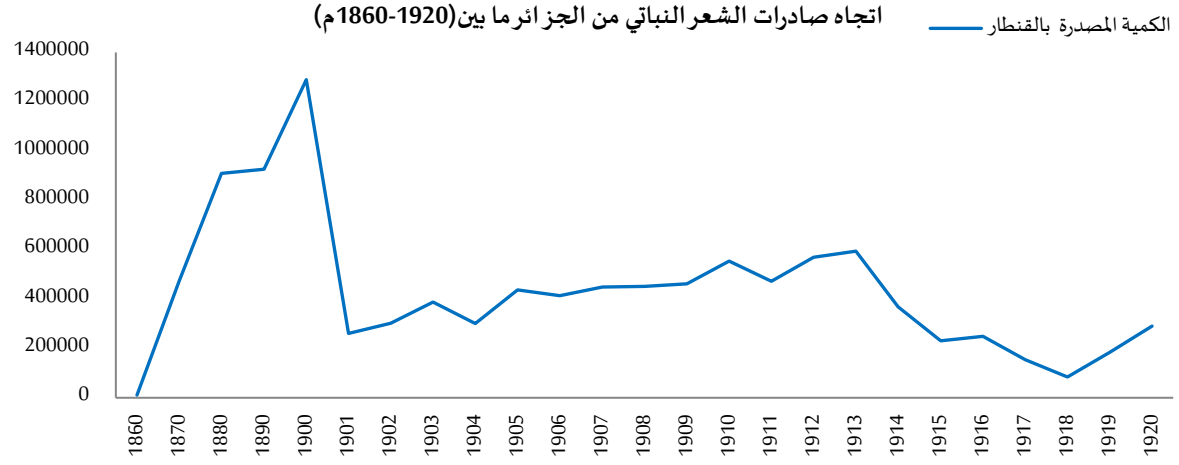

المصدر المعتمد:

V.Demontés, **Renseignements sur l'Algérie économique**, p 95.

Raoul-Elisée Messerschmitt, **Le régime douanier et de commerce extérieur de l'Algérie**, p 90.

من خلال الجدول والمخطط التوضيحي؛ تبين أن شجرة النخيل القزم قد تم استغلالها بكثرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الأمر الذي رفع من صادراتها لتنخفض انخفاضا شديدا مع بدايات القرن العشرين، والتفسير الرئيسي لهذا الأمر وكما أشار إلي ذلك دومنتي كان نتيجة عملية استئصال هذه الشجرة من جذورها من قبل المستعمرين، وبذلك تضاءل عدد أشجار النخيل

(1). V.Demontés, Ibid, p 95.

القزم بشكل كبير، ممّا حمل ورش العمل الخاصة بالشعر النباتي إلى التحرّك لغرس هذا النّوع من الشجيرات[1]، مما أدى إلى ارتفاع الإنتاج ومن ثمّة تصاعد حجم صادرات هذه المادة.

لكن أحداث الحرب العالمية الأولى، تسببت في تراجع صادرات هذا المنتوج، لاسيما في سنة 1918م، لكن تشهد صادرات هذا الإنتاج في الارتفاع ابتداء من عام 1919م، وتبقى الإحصائيات المغيبة للفترة ما بين الحربين لهذا الإنتاج، الحاجز الذي يمنعنا من معرفة تطور إنتاج وتصدير هذه المادة.

أما عن القطن؛ يبدو أنه تمّ اختبار زراعته في الصحراء الجزائرية، لكن دون أن يَأتي بنتائج حسنة، حيث عثرنا على إحصائيات لسنتي 1928 و1930م، تشير إلى زراعة؛ 10 هكتارات من قبل الأوروبيين، لكن الإنتاج كان ضئيلا جدا لم يتجاوز؛ 8 قناطير، في حين بلغ إنتاج المتوسط السنوي للفترة (1927-1930م) بالنسبة للشمال الجزائري قُدر بـ؛ 37.598 قنطارا.

ت. الإنتاج الحيواني (les productions de l'élevage):

1. المواشي:

تُشكل تربية الحيوانات الأليفة في الجزائر بالنسبة للمستعمر عامة والمواطن خاصة، مصدر ربح كبير، وحسب م. بوقيل (M. Bauguil)، كانت قيمة القطيع الجزائري عام 1914م على النحو التالي: الخيول؛ 92 مليونًا، البغال؛ 22 مليونًا، الحمير؛ 8 ملايين، الأبقار؛ 220 مليونا، الأغنام؛ 169 مليونا، والجمال؛ 30 مليونا.

فيما يخص الدواجن قُدرت قيمتها ما يربو عن؛ 7.500.000 فرنك، في المجموع؛ 549 مليون فرنك، بضرب هذا الرقم في المعامل؛ 3 أو 4 نحصل على القيمة من واحد ونصف إلى ملياري فرنك، وحسب كلام دومنتي أنه مهما بدا هذا التقدير مرتفعًا فهو في الحقيقة يقترب من الواقع[2].

يعتمد تطور تربية الحيوانات على إنتاج العلف وعلى الرعاية التي يُقدّمها الإنسان للماشية، التي في الحقيقة لم تلق العناية الكافية بها، بحيث لا تكاد توجد مراعٍ طبيعية ثابتة في الجزائر؛ معظم الحقول بور. وإذا كان العام ممطرًا، ينمو العشب كثيفًا في الربيع والخريف، لكنه يجفّ في الصيف، في بعض الأحيان عندما يتأخر هطول المطر، تكون المراعي غير كافية وتعاني الحيوانات من قلة العلف والعشب، لذلك يقوم الفلاحون بزراعة بعض المُروج الصناعية المروية مثل زراعة البرسيم أو زراعة نباتات وجذور العلف، كما يتم جمع التِّبن وتخزينه ليقدم لقطعانهم

---

(1). V.Demontés, Ibid, p 95.

(2). Ibid, p 100-101.

خلال أشهر الجفاف الطويلة[1]. والجدول الموالي يُبين المتوسط السنوي لإنتاج العلف، بنوعيه الطبيعي والصناعي ما بين (1933-1938م)، في كل من الصحراء الجزائرية والشمال الجزائري:

الجدول رقم 68: اتجاه إنتاج العلف الطبيعي والصناعي في الصحراء الجزائرية (1933-1938م) بالقنطار

المتوسط السنوي للفترة		الكمية بالقنطار	
		مجموع إنتاج العلف في الصحراء الجزائرية	
		كمية إنتاج العلف الطبيعي	كمية إنتاج العلف الصناعي
1933-1938	الأوروبيين	102	59
	الأهالي	584	1015
	الجزائر عامة	**1833348**	**421825**

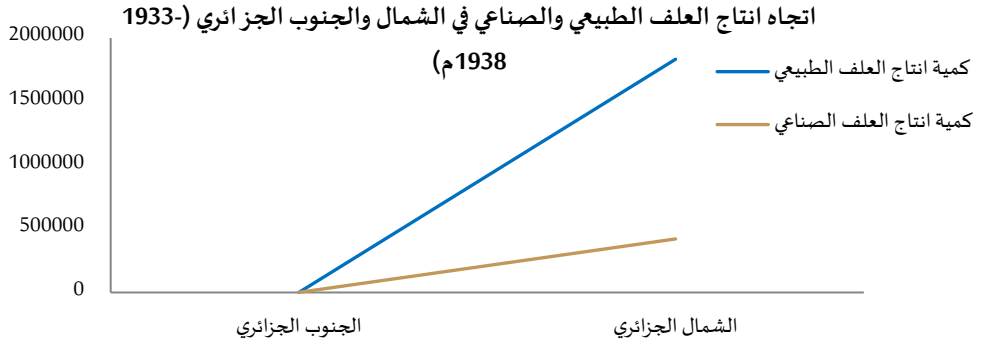

المصدر المعتمد:

D.A.C.C : **renseignements statistiques agricoles** , **Année 1925-1960**,s.p

يبدو أن إنتاج العلف بنوعيه الطبيعي والصناعي، لا يعكس عدد قطعان الماشية في الجنوب الجزائري، لذلك تكثر المنتجعات هناك، على عكس الشمال الجزائري، الذي يُوفر العلف ما يكفي لقطعانهم.

بالنسبة للأحصنة تنتشر في الهضاب العليا لتيارت، سطيف، غليزان، وعموما عدد الخيول أخذ في الازدياد بحلول عام 1872م، ليبدأ في الانخفاض منذ سنة 1913م، ففي تلك السنة كان عدد الخيول حوالي؛ 216.045 حصانا؛ لينخفض سنة 1914م إلى؛ 202.889 حصانا، وفي سنة 1915م انخفض إلى؛ 195.688 حصانا، والسبب في ذلك راجع إلى أن الحرب تسببت في ذلك، لأن الجيش الفرنسي قد أخذ العديد من الخيول من المستعمرة[2].

---

(1). V.Demontés, Ibid, p 101-102.

(2). Ibid, p 102.

بفضل استخدام البغال للحراثة حتى في المناطق الجبلية، لملائمة هذا النوع لهذا المجال، الأمر الذي رفع من قيمة سعر البغال، ففي عامي 1910 و1911م اقترب عدد البغال من عدد الخيول؛ فكان يمتلك الأهالي حوالي؛ 187.000 بغلٍ والأوروبيون؛ 55.000 بغلٍ.

بالنسبة للفلاحين الفقراء؛ فقد كانوا يعتمدون على الحمير، لاستعمالهم في حمل الأثقال والمؤن لغياب الأحصنة والبغال، كما يتم تسخيرهم لجرّ العربات أو المحاريث، حيث يمتلك الأهالي قرابة؛ 270.859 حمارا، والأوروبيون؛ 8.456 حمارا[1].

أما في الجنوب الجزائري؛ فإنه يتم استخدام الإبل مثل استخدام سكان الشمال للخيول والبغال والحمير، فكانت هجرات البدو الرّحل المستمرة تستوجب الإبل كضرورة أولى للتنقل، حيث يستقبل الجمل العربي أحمالا ثقيلة تتراوح بين؛ 200 و300 كيلوغرام، تستخدمها القوافل منها المئات لتزويد الواحات بالقمح مقابل منتجات الصحراء. نتيجة شراء القوات الإيطالية الآلاف منهم للحرب في طرابلس، أخضع قطيع الجمال لتذبذبات حساسة.

كما تعتبر الأغنام؛ من الحيوانات التي تُستهلك بكثرة من قبل الجزائريين، لذلك يمكن تقدير عدد الحيوانات من هذا النوع الضروري للغذاء المحلي بـ؛ 1.100.000 رأس ؛ يتم تصدير الباقي[2]، كما يتم استغلال صوف الخرفان في النسيج مع تصدير آلاف القناطير منه، وبشكل عام؛ الصوف الجزائري قصير ونصف قصير ونادرا ما يكون طويلا، وهذا تبعا لنوع المناخ ؛ حيث يكون دائمًا قصيرًا في مرتفعات بسكرة، بوسعادة، الجلفه، بوغار وأفلو ، أما صوف مناطق القبائل الكبرى، على العكس من ذلك، له مظهرٌ مختلفٌ تمامًا، خشن ومستقيم وصلب وطويل بشكل عام، حيث يصل طوله إلى؛ 20 أو 25 سم، والإنتاج السنوي يختلف من سنة إلى أخرى.

اتجه قطيع الماعز مع نهاية القرن التاسع عشر إلى الزيادة أكثر من قطيع الأغنام، استمرت مكاسبها حتى عام 1908م عندما ارتفع عدد الماعز إلى؛ 5،030،481 رأسًا. لكن خلال الحرب انخفض إلى أقل من؛ 4 ملايين ؛ ففي سنة 1915م، كان هناك؛ 3.768.723 رأسا فقط، حيث كانت الخسائر أكبر خلال السنوات الأولى من الحرب، بسبب بيع كميات كبيرة منهم[3]. والجدول أدناه يُبين المتوسط السنوي للإنتاج الحيواني في الصحراء الجزائرية خاصة، والجزائر عامة ما بين (1927-1930م، 1931-1938م):

---

(1). V.Demontés, Ibid, p 103.

(2). Ibid, p 104-105.

(3). Ibid, p 107-109.

الجدول رقم 69: اتجاه الإنتاج الحيواني في الصحراء الجزائرية (1933-1938م)

المتوسط السنوي للفترة		عدد الرؤوس							
		الأحصنة	الأبقار	الخرفان	المولاسير	الحمير	الماعز	خنازير	الجمال	المجموع
1927-1930	الأوروبيين	93	806	49565	68	83	1350	341	141	52447
	الأهالي	5618	25269	1940763	1214	40261	667315	1	143079	2823520
المجموع الكلي للحيوانات في الجزائر		165512	892978	6015226	165462	287775	2972691	90435	175888	10765967
1931-1938	الأوروبيين	86	484	29383	140	280	1239	552	137	32301
	الأهالي	8046	21555	1426689	2010	46454	573515	-	148821	2227090
المجموع الكلي للحيوانات في الجزائر		173552	851796	5613251	179220	326455	2757419	66303	180476	10148472

اتجاه مقارن بين الإنتاج الحيواني في الشمال والجنوب الجزائري ما بين (1927-1938م)

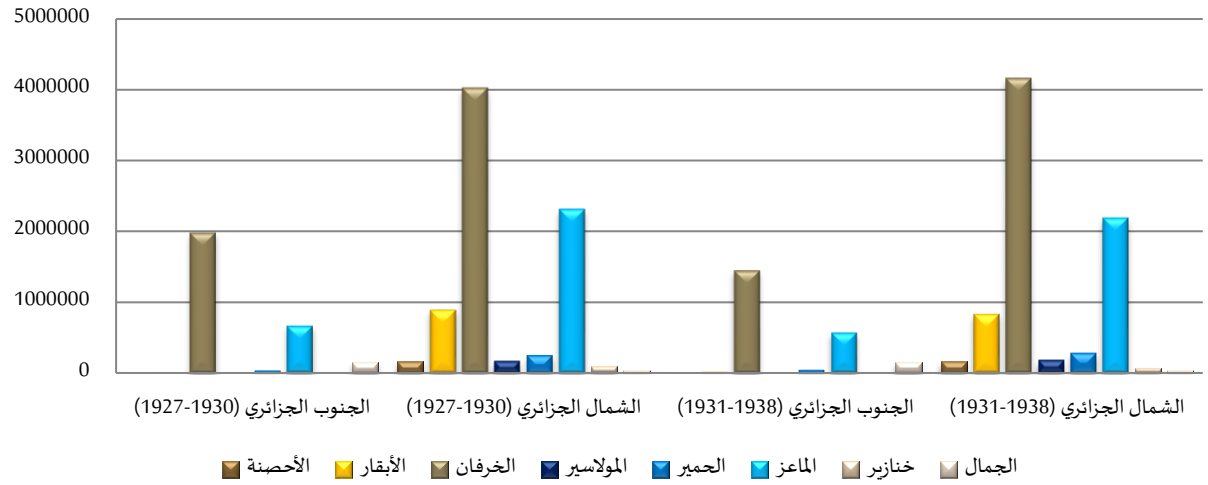

المصدر المعتمد:

D.A.C.C : **renseignements statistiques agricoles** , **Année 1925-1960**,s.p

عند فحص أرقام الإنتاج الحيواني لكل من الأوروبيين والأهالي في الجنوب الجزائري، وجدنا أن عدد الرؤوس التي يمتلكها الأهالي أكبر من الأوروبيين، عدا الخنازير التي تُعدّ محرّمة في الإسلام، لذلك نجد أن الأوروبيين فقط من يقومون بتربية هذا النوع من الحيوانات في الجزائر كافة.

أما عند المقارنة بين الإنتاج الحيواني بين الشمال والجنوب الجزائري، لاحظنا أن عدد الرؤوس الحيوانية في الشمال الجزائري أكبر من الجنوب الجزائري، عدا رؤوس الجمال التي يتفوق الجنوب الجزائري في إنتاجها، وهذا لخصوصية هذا الحيوان الصحراوي، مع العلم أننا كنّا نتوقع أن يكون عدد القطعان في الجنوب الجزائري أكبر من الشمال الجزائري الذي يهتم بتربية الماشية.

السبب دون أدنى شك يتمثل في توفر الغطاء النباتي في الشمال أكثر من الجنوب، ويظهر ذلك في الإحصائيات الخاصة بالعلف الطبيعي والصناعي لكلا الجانبين ما بين (1933-1938م)؛ حيث كان إنتاج العلف الطبيعي في الجنوب الجزائري يُقدر بـ؛ 686 قنطارا مقابل؛ 1.833.348 قنطارا بالنسبة للشمال الجزائري، أما عن إنتاج العلف الصناعي فقد كان يتم إنتاج

ما مقداره؛ 1.074 قنطارا سنويا في الجنوب الجزائري، مقابل؛ 421.825 قنطارا في الشمال الجزائري، الأمر الذي يفسّر لنا حقيقة الوضع.

عموما؛ إن الإنتاج الحيواني في الجزائر يُعد متوسطا، فلم يَظهر تطوّرٌ سريعٌ مثلما لوحظ على بعض البلدان الجديدة في أمريكا أو أستراليا؛ والسبب كما أشار إلى ذلك دومنتي، هو أن عامل تربية الحيوانات في الجزائر يتوقف على عوامل مناخية وأخرى اجتماعية يصعب مكافحة آثارها، ويعتقد أن التنمية الاقتصادية تستوجب إتباع طرق التربية أكثر عقلانية وأكثر ملائمة للتربة والمناخ[1].

2. الصوف (laines):

باعتبار أن قطعان الأغنام؛ تعتبر من أكبر القطعان التي كان الأهالي والأوروبيون يولونها اهتماما بالغا بالمنطقة كاملة، فإن إنتاج الأصواف كان وفيرا، يستخدم في صناعة الملابس والأفرشة الجزائرية والأوروبية، كما يصدّر الفائض نحو الخارج، والجدول الموالي يُبين اتجاه إنتاج الصوف في الجزائر بصفة عامة ما بين (1901-1938م):

الجدول رقم 70: اتجاه إنتاج الصوف في الجنوب الجزائري ما بين (1927-1938م)

المتوسط السنوي للفترة	الأهالي	الأوروبيون	الإنتاج الكلي في الجزائر
1927-1930	28056	593	192104
1931-1938	19244	324	318511

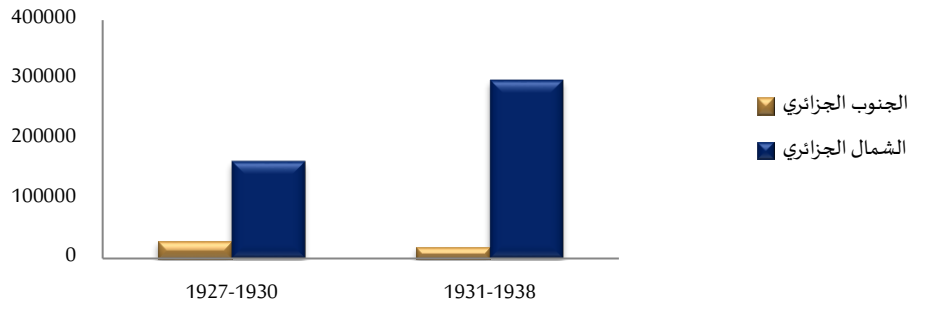

المصدر المعتمد:

V.Demontés, **Renseignements sur l'Algérie économique**, p109

D.A.C.C : **renseignements statistiques agricoles , Année 1925-1960**,s.p

يُبين الجدول والمخطط التوضيحي؛ تصاعد إنتاج الصوف في الجزائر بصفة عامة، رغم تراجع الإنتاج الإجمالي للأغنام ما بين (1931-1938م)، الأمر الذي يجعلنا نطرح تساؤلا عن

(1). V.Demontés, Ibid, p 110-109.

سبب هذا التناقض بين الإنتاج الحيواني والصوف، والسبب في ذلك راجع إلى تصدير نسبة كبيرة من رؤوس الأغنام، في حين جاءت إحصائيات الجنوب الجزائري متّسقة، فتراجع الإنتاج الحيواني للفترة ما بين (1931-1938م) صاحبه تراجع في إنتاج الصوف.

2. المنتجات المعدنية:

تُعتبر الجزائر من الدول التي لها ثروة معدنية هائلة للغاية؛ فرواسبها من خام الحديد والفوسفات هي من بين أهم الرواسب في العالم، باطنها لا يزال غير مكتشف بما فيه الكفاية خلال الفترة المدروسة وهذا بالنسبة للجنوب الجزائري، فهو يحتوي على معادن مختلفة تميل بالصناعات الاستخراجية إلى التوسع بشكل كبير في هذا البلد.

الملاحظ أن التنقيب حول ما تختزنه التربة الجزائرية من معادن، قد بوشر من السواحل الجزائرية وتِلالها، والنزول بالتدريج نحو أعماق الصحراء الجزائرية، أين اكتشف الفرنسيون منذ الوهلة الأولى ثراء التربة الجزائرية بمختلف المعادن.

ففي بدايات الاحتلال الفرنسي؛ كشفت المزارع المزدهرة والمنتشرة في المقاطعات الثلاث؛ الجزائر، وهران وقسنطينة عن وجود الفوسفات الجيري والخامات المعدنية، مثل الحديد والزنك والرصاص والأنتيمون (d'antimoine) ، النحاس والمنغنيز والكروم (de chrome) والزئبق والكبريت، كما تم اكتشاف جداول الزيت النفطي والطين (l'Argile) والكاولين (du kaolin) والكيسيلغور (du kieselghur) والرخام ومواد البناء[1].

بالرغم من أهمية الحديث عن هذه المعادن، التي تم اكتشافها في الشمال الجزائري قبل الجنوب الجزائري، إلا أن مجال الدراسة يفرض علينا التقيّد بعرض ما تمّ اكتشافه في الصحراء الجزائرية ما بين (1830-1945م) فقط، حتى نتمكن من فهم الأسباب الجوهرية للاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية مع بدايات احتلالهم للجزائر ومقارنتها بالشمال الجزائري. ويمكن عرض أهم ما تم اكتشافه بهذا الفضاء الصحراوي خلال هذه الفترة كما يلي:

أ. مناجم الفحم (Mines de houille):

إن البحث الذي تم إجراؤه في الجزائر بهدف اكتشاف رواسب الفحم، لتلبية احتياجات الصناعة في البلاد، لم يُسفر في بداية الأمر عن نتائج مرضية[2]، فلم يظهر بشكل جلي فتم استخراج القليل منه من مقاطعة الجزائر في قورايا (Gouraya) والآخر بمقاطعة قسنطينة في

---

(1). M.Maurice Viollette, **Statistique industrielle de l'Algérie**, imp. paul Angélis, Alger, 1926, p 13.

(2). Ibid, p 13.

كوندي سمندو (Condé Smendou)؛ بعدها تم التخلي عنهما سنة 1914م ؛ لكن ضرورات التوريد المحلي وارتفاع أسعار الفحم لهذه الشركات المتعثرة، تم إعادة استغلال هذه الأماكن مرّة أخرى ولو بكميات قليلة؛ ففي عام 1917م تم استخراج؛ 170 طنًا، عام 1918م؛ 490 طنا، 1919م؛ 1180طنا وعام 1920م؛ 1796 طنا[1].

بينما كان وصول الفحم الإنجليزي والأمريكي شحيحا، انتشرت الأخبار عام 1917م، بأن الفحم قد تم العثور عليه في مكان ليس ببعيد عن الجنوب الوهراني وبالضبط في منطقة القنادسة بكولومب بشار، حتى ذلك الحين؛ قدّر علماء الجيولوجيا أن الرواسب كانت من أصل بحري وأنه من غير المحتمل العثور على الفحم هناك.

علاوة على ذلك؛ لا يبدو أن هذه الرواسب غنيّة بالمعدن على الرغم من أن أفق الفحم، ممتد ومستمر بشكل ملحوظ على مدى عدة كيلومترات، حيث تم مباشرة أعمال الاستخراج على الفور بفضل القوى العاملة العسكرية؛ مع العلم أن ظروف العمل كانت صعبة جدا في هذه المناطق الصحراوية، لذلك تم اللجوء إلى توظيف السجناء هناك[2]. كما تولت إدارة الشركة الجزائرية الحكومية للسكك الحديدية، ربط خط سكة حديدية بالمنجم كولومب بشار ووهران.

لقد كشفت نتائج تحليل وُقود القنادسة؛ أن الفحم خالٍ من الدُّهون، وهذا المنجم يُعتبر المنجم الوحيد الموجود في منطقة شمال إفريقيا آنذاك[3]، وما يمكن قوله أنه لم يبدأ الاستغلال الفعلي لهذا الفحم حتى عام 1918م فتم استخراج؛ 5.000 طنٍ، عام 1919م؛ 6.230 طنا، عام 1920م؛ 6.911 طنا[4]، 1923م؛ 30.000 طنٍ[5]، حيث وفّروا عُمالا بالمنجم عددهم؛ 337 عاملا، ومباني صناعية ومساكن تُغطي مساحة؛ 7.210 متر مربع.

خلال الحرب العالمية الأولى؛ قدَّم منجم القنادسة خدمات حقيقية، من خلال المساعدة في إمداد شبكة وهران بالفحم، وعلى الرغم من ضعف الطبقة المعترف بها خلال عشرينيات القرن العشرين، فقد عمل الفرنسيون على ضمان استغلالها وتطويرها باستمرار[6].

---

(1). V.Demontés, Op. Cit, p 131.

(2). Ibid, p 132.

(3). M.Maurice Viollette, **Statistique industrielle de l'Algérie**, Op. Cit, p 13-14.

(4). V.Demontés, Op. Cit, p 132.

(5). M.Maurice Viollette, **Statistique industrielle de l'Algérie**, Op. Cit, p 14-13.

(6). Ibid, p 13.

ب. آبار النفط (Puits de pétrole):

تم اكتشاف النفط للوهلة الأولى في التل الجزائري، وبالضبط في مقاطعة وهران، أين تدفق الأول من عين الزفت بحوض وادي الشلف والثاني من منطقة تليوانت (Tliouanet) جنوب غرب غليزان، حيث جذبت التسريبات البيتومينية والملح والينابيع الكبريتية انتباه المنقِّبين إلى هذه المنطقة، فتم حفر الآبار إلى عمق يزيد عن؛ 1.000 مترٍ، كما تم حفر منطقة الظّهرة عام 1903م إلى؛ 416 مترًا ، وتم استخراج؛ 700 طنٍ من النفط ؛ ومرة أخرى عام 1914م تم زيادة الحفر على عمق؛ 167 مترًا[1].

كما أنتجت بئر المسلة بالقرب من تليوانت نفطًا شديد السيولة، شبيها بنفط الولايات المتحدة الأمريكية، لكن حتى ذلك الوقت كان إنتاج النفط منخفضا، بسبب عدم وصولهم بعد إلى أهم الآبار الجوفية التي يكون فيها البترول كافيا ووفيرا، لذلك خلال الحرب العالمية الأولى تمّ استخراج حوالي؛ 1.186 طنًا عام 1916م ، وفي عام 1917م؛ 867 طنا، 1918م؛ 1.026 طنا، 1919م؛ 833 طنا، 1920م؛ 609 طنا[2]. في عام 1923م أصبح يعمل في هذا البئر النفطي؛ 103 عاملاً، وأنتج؛ 1.337 طناً من النفط الخام بقيمة؛ 701.925 فرنكاً[3].

عمل الفرنسيون على تهيئة مصفاة للنفط الخام، من آبار تيليوانت (غليزان) في منطقة وهران، حيث تستخلص هذه المصفاة الأثير البترولي والبنزين والزيت، أين يُسلَّم زيت الوقود لتسخين أفران الطوب والمراجل بجميع أنواعها، هذه النتائج حفزتهم على طلب الحصول على رخصة حصرية للتنقيب عن البترول بالمنطقة الواقعة جنوب غليزان.

في مقاطعة قسنطينة؛ كشفت التسربات الطفيفة بالقرب من كليرفونتين (Clairefontaine) خط سوق أهراس وتبسة، عن وجود النفط هناك[4]، لكن لا يزال من الصعب تقدير قيمة الثروة النفطية بالمنطقة، رغم ذلك لم تفقد فرنسا الأمل في إجراء أبحاث التنقيب عن آبار النفط، الذي تستغلُّه في صناعتها بالمستعمرة وبالوطن الأم.

لهذه الأسباب تابعت عملية البحث والتنقيب حتى في الجنوب الجزائري، أين ظهرت أولى الاحتمالات لوجود آبار نفطية بالصحراء الجزائرية عام 1929م، يبدو أن إصرارها في البحث عن

---

(1). V.Demontés, Op. Cit, p 133.

(2) .Ibid, p 133.

(3). M.Maurice Viollette, **Statistique industrielle de l'Algérie**, Op. Cit, p 20.

(4). Ibid, p 20-19.

هذا المعدن الذي لاح في الأفق، كقُوة اقتصادية جديدة لكل من يمتلكه، أن عاودت التنقيب عليه وبعزيمة أقوى عام 1941م بالمناطق الشمالية والجنوبية على حدّ سواء.

فجندت لذلك ترسانة من الشركات والمكاتب الخاصة بالبحث عن المعادن، منها مكتب البحوث البترولية عام 1945م، مكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر سنة 1948م. ولأن امتلاك البترول يشكّل أداة لإثبات قوّتها الاقتصادية والعسكرية[1]، تلقّت هذه الأخبار الشركة الفرنسية للبترول بالتّزكية فأرسلت بعثة سنة 1949م لمهمة الصحراء، تُوجت بتقرير مشجّع حول وجود المحروقات بالصحراء الجزائرية، وتُعتبر سنة 1952م البداية الحقيقية لانطلاق البحث النفطي في الصحراء[2].

ت. مناجم الملح (mines de sel) :

ينتشر الملح بكثرة في الجزائر عامة والجنوب الجزائري خاصة، يكون في شكل رواسب من الملح الصخري، يبدو أن المحاليل الملحية الطبيعية تستمد الملح بشكل عام، من بقايا تبخُّر المياه التي تتجمّع في الأراضي المنخفضة بعد جفاف الأحواض الملحية.

مع العلم أنه خلال تلك الفترة لا توجد مواقع مخصصة لتعدين الملح الصخري في الجزائر، فقط كان يأخذ الأهالي كميّة معينة من الملح لاحتياجاتهم الشخصية من الشطوط التي تقع أهمها في المناطق التالية: الجلفة في؛ روشير دي سيل (Rocher-de-sel) ، بالقرب من الجزائر العاصمة في؛ الوطاية (El-Outaya)، وقرب بسكرة في؛ أولاد كبيب (Ouled Kebbeb)، وقرب فج مزالا (Fedj-M'Zala) بقسنطينة[3].

كما يُستخرج الملح في الصحراء الجزائرية من قرية تاجموعت، التي بها جبل من الملح وهو محاذٍ لجبل عمُّور[4]، إضافة إلى العديد من السبخات المنتشرة بالصحراء الجزائرية؛ تمثل المناجم السطحية للملح، في ورقلة التي تتوفر على سبخات من الملح، غير أن هذا الملح يُستخدم محليا[5] بالإضافة إلى سبخة أمدغور بالأهقار.

---

(1). بن أعمر الحاج موسى ، **بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا و رهانات الثورة في الجزائر**،د.د.ن، د.م.ن، 2008، ص 42.

(2). نفسه، ص 48-49.

(3). M.Maurice Viollette, **Statistique industrielle de l'Algérie,** Op. Cit, p 20-21.

(4). الأغواطي، المصدر السابق، ص 88.

(5). رابح رمضان، « **جوانب من الحياة الاجتماعية و الاقتصادية بالصحراء الجزائرية من خلال رحلة الأغواطي**»، مقال نشر في كتاب الملتقى الوطني الثاني حول: الحياة الاجتماعية و الاقتصادية في الجنوب الجزائري خلال القرنين 12-13هـ/18-19م من خلال المصادر المحلية، مطبعة منصور ، الوادي، 2012، ص 203.

ث. المحاجر (les carrières):

1. محاجر الجص (carrières de plâtre) :

تنتشر رواسب الجبس في الجزائر بكثرة، حيث يوجد حوالي خمسين عملية في المحاجر الجصيّة أين تم توظيف؛ 274 عاملاً ولديها قوة دافعة تبلغ 209 فولطا لإنتاج سنوي يقارب من؛ 55.000 إلى؛ 60.000 طنٍ، يتم استهلاك هذا الإنتاج في الموقع، هناك منطقة رُفيغو (Rovigo) بالقرب من الجزائر العاصمة (44 عاملاً، 35 فولطا، 18000طنا)، كما يوجد في أولاد جلال (Ouled-Djellal) بالقرب من بسكرة ، مقلع مرمر (إنتاج؛ 87 طنا)[1].

2. محاجر الحجر الجيري (carrière de pierre à chaux):

رواسب الحجر الجيري الهيدروليكي عديدة جدًا، نلتقي بالحجارة الكلسية الهيدروليكية والبوزولاناس حول الجزائر العاصمة وعديد من المناطق في شمال الجزائر، أما الجنوب الجزائري فتوجد بالقرب من بسكرة. هناك 13 عملية من الحجر الجيري في الجزائر ذات أهمية صناعية، يعمل بها؛ 1.093 عاملاً وقوة الدفع؛ 2.098 حصاناً وتنتج؛ 164.735 طناً، كما يُوجد أهم محجرين في بوانت بيسكاد (Pointe-Pescade) وفي ريفيت بالقرب من الجزائر العاصمة، مجهّزين بأحدث التحسينات في التكنولوجيا الحديثة، يعمل بهما؛ 316 عاملاً، بقوة دفع؛ 850 حصاناً لإنتاج من 50.000 إلى 60.000 طنٍ من جير الاسمنت البورتلاندي الهيدروليكي والاصطناعي[2].

هذه بعض المعادن التي تم الكشف عنها بالجنوب الجزائري ما بين (1830-1945م)، غير أن أغلب المعادن التي كشفها التنقيب الفرنسي في الصحراء الجزائرية كانت بعد عام 1945م، عدا ذلك فكل ما تم اكتشافه خلال هذه الفترة كان في شمال الجزائر، حيث يُشير مونتي وموريس فيولات عند جمعهم لإحصائيات حول الزراعة والصناعة في الجزائر، إلى عدد كبير من المعادن هناك، هذا ما يؤكد لنا غنى التربة الجزائرية وتنوعها من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها، الأمر الذي حفّز فرنسا قُدُما نحو الصحراء لمتابعة الكشف عن ذات المعادن وغيرها، لاسيما ما توصلت إليه البعثات الكشفية نحو الصحراء، والتي أتت بنتائج بالغة الفائدة للمشروع الاستثماري الفرنسي في التربة الجزائرية خاصة وإفريقيا عامة.

لكن السؤال المطروح هنا؛ هل هذه المعادن والمنتجات الفلاحية القليلة كمًّا ونوعا في الصحراء الجزائرية كافية لفهم سرّ الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية؟، إن الإجابة عن هذا

---

(1). M.Maurice Viollette, **Statistique industrielle de l'Algérie,** Op. Cit, p 20-21

(2). Ibid, p 23.

السؤال يحيلنا إلى معرفة كم ونوع الصناعات المنشأة في الجنوب الجزائري، علّنا نصل إلى نتيجة ما حول موضوع الصحراء الجزائرية.

II. المقومات الصناعية والتجارية لفرنسا بالصحراء الجزائرية:

بعد أن تطرّقنا في المبحث الأول لهذه الدراسة، إلى المقوّمات الفلاحية والمعدنية لفرنسا في الصحراء الجزائرية، نُكمل ما تبقّى من العناصر المُكمّلة للمقومات الاقتصادية لفرنسا بالصحراء الجزائرية، أين سنعرض في هذا المبحث المقومات الصناعية والمبادلات التجارية الداخلية لفرنسا بين الشمال والجنوب الجزائري.

وفي هذا المقام قدّم لنا موريس فيولات (Maurice Viollette) دراسة إحصائية حول الصناعة في الجزائر، يُفصّل في هذه الدراسة الحديث عن الصناعات المنتشرة في المقاطعات الثلاث للشمال الجزائري وكذا القسم الجنوبي للجزائر، مما أعطى لنا نظرة شاملة حول نوع وعدد الصناعات المنتشرة في الجنوب الجزائري.

كان لتنوع المحاصيل الفلاحية والمعدنية والصناعات الإستخراجية والتحويلية، أن استلزم توفير حركة تجارية دءوبة لفرنسا بين الشمال والجنوب الجزائري، لكن قلّة الإحصائيات التي تعالج الجانب التجاري، جعلنا نقتصر على ذكر بعض المناطق وبعض السنوات المتوفرة على الإحصائيات فقط، دون الإحاطة الشاملة بهذه التجارة المنتشرة في حقيقتها، في كامل ربوع جنوبنا الجزائري الشاسع.

1. المنتجات الصناعية الجزائرية:

إن الإحصائيات الجمركية في الجزائر تُسجل حسابات دقيقة حول حركة الثروة في الجزائر، حيث تُظهر الصادرات أن حصة المنتجات الزراعية هي الغالبة، باعتبار أن الجزائر بلد زراعي في الأساس، فمن الطبيعي أن تكون الاختبارات الأولى للصناعة الجزائرية مرتبطة بالمواد الخام التي تُوفرها الزراعة، فكان على المنتجين تحويلها للاستخدام الفوري في البلاد، فكان هناك إنشاء العديد من مطاحن الدقيق، مصافي الزيت، مصانع المعكرونة، مصانع التبغ المعلب،...إلخ، لتلبية حاجيات الجزائر وتصدير الفائض[1].

إضافة إلى المعادن الموجودة بشكل طبيعي في التربة من خامات الحديد، الرصاص، الزنك، الفوسفات والرخام، التي استلزم استخراجها، حيث تمّ تنظيم عمليات مهمة للتنقيب والاستخراج، كما أدّت الاحتياجات المحلية اللاحقة بشكل خاص في المدن إلى إنشاء العديد من المصانع مثل مصانع الجُعّة، المدابغ، مصانع الصابون، مصانع الأثاث والأحذية والورش الميكانيكية وصُناع العجلات ومواقع البناء للمنشآت العمرانية وما إلى ذلك من مُنشآت صناعية، بحيث يمكننا القول في ذلك الوقت أن الفروع الرئيسية للصناعة ممثلة في الجزائر حسب دومنتي.

---

[1]. M.Maurice Viollette, Ibid, p 1.

لهذا السبب اهتم الفرنسيون بوضع جرد منهجي للمواد الصناعية، بعد الحرب مباشرة مثلما فعلوا قبلا مع الإحصاء الفلاحي للمستعمرة، حيث سلّطوا الضوء على حاجة المستعمرة إلى تنظيم نفسها لاستخدام مُنتجاتها الطبيعية وتحرير نفسها قدر الإمكان من المنافسة الخارجية، لذلك كان من المهم معرفة إلى أي مدى يمكن للجزائر الفرنسية أن تُلبي احتياجاتها.

للإتيان بأفضل النتائج؛ كان من الضروري وضع وثائق رسمية أمام الجمعيات الجزائرية تكون أكثر دقّة للسماح لها بإدراك التأثير الذي تمارسه على تطوير الصناعة في الجزائر باستغلال مواردها الطبيعية، لهذه الاعتبارات أولت الإدارة الفرنسية كل اهتمامها بإنشاء هذا الجرد، والوثائق التي تنشرها ناتجة عن مسح دعا فيه المُصنّعون أنفسهم، والبلديات والنقابات العُمالية والغرف التجارية إلى المشاركة فيه[1].

علاوة على ذلك؛ فإن المعلومات التي تم الحصول عليها تجعل من الممكن تكوين فكرة كافية عن النشاط الصناعي للمستعمرة، وفق كل الاحتمالات المتاحة لتطورها، كما هو موضح في النتائج الإحصائية التي تظهر في الجدول المقارن أدناه:

الجدول رقم 71: إحصائيات حول عدد المنشئات الصناعية وعدد العمال خلال عامي 1901 و1924م

نوع المنشئات الصناعية	إحصائيات عام 1901م		إحصائيات 1924م	
	عدد المنشئات	عدد العمال	عدد المنشئات	عدد العمال
الصناعة الغذائية	4149	10513	12343	20716
الصناعة الكيميائية	254	1256	274	9939
أشغال البناء	762	3977	569	9260
الصناعة الخشبية	862	2052	1365	15666
صناعة العربات	605	1868	481	2433
صناعة الرخام	241	1687	10	204
بناء السفن	74	348	45	266
صناعة الجلود	694	2543	850	2639
دار الطباعة ومصانع الورق	134	1131	149	1782
الصناعة الإستخراجية	524	6517	149	19764
صناعة النسيج	556	3451	619	29505
المعادن والمنشئات الميكانيكية	952	3033	1017	8609
صناعة الملابس والأكسسوارات	475	1943	1624	7654
الصناعة اليدوية			75	7590
النقل			1194	22539
صناعات مختلفة	568	8125	1194	1857
المجموع	**10850**	**49444**	**21958**	**160423**

[1]. M.Maurice Viollette, Ibid, p 1.

عدد المنشآت الصناعية وعمالها في الجزائر خلال سنتي 1901 و1924م

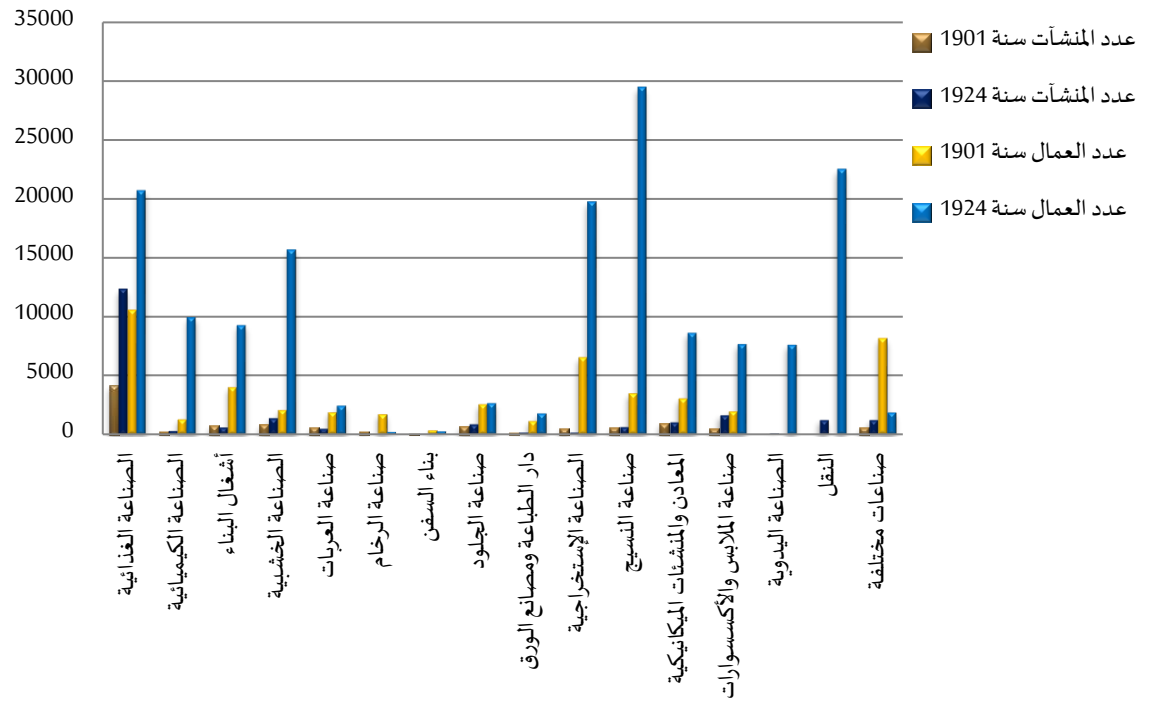

المصدر المعتمد:

M.Maurice Viollette, **Statistique industrielle de l'Algérie**, p 3.

إن المتأمل في هذا الجدول الإحصائي، لعدد المصانع التي نشأت خلال الفترة الاستعمارية، والتي أخذت في التزايد خلال أزيد من عشرين سنة للفترة ما بين (1901-1924م)، وما صاحبها من تزايد في عدد العمال، يحسب المرء أن الجزائر بلد صناعي يحمل كفاءات علمية تقود بالبلاد إلى غد مشرق، لكن السؤال المطروح: هل كل هذه المصانع مجهزة كلها بأحدث التقنيات؟، وهل لها سمات المصانع الكبيرة التي أنشأت في البلد الأم فرنسا؟.

عند اطلاعها على المصدر الذي ألّفه السيد موريس فيولات حول " إحصائيات الصناعة الجزائرية"، لاحظنا أن هناك كمًّا هائلاً من الصناعات التي أُقيمت على التراب الوطني، لاسيما بالمقاطعات الثلاث بالشمال الجزائري، لكن ما لفت انتباهنا أنها تراوحت بين مصانع أو ورشات صغيرة ومتوسطة، ساعدت على تحويل عديدا من المواد الأولية الفلاحية والمعدنية إلى منتجات مصنعة، أو نصف مصنعة بأيادي الأهالي والأوروبيين، والدليل على ذلك أنه من خلال قيامنا بعملية حسابية بسيطة، لعدد العمال والمنشآت الصناعية في الجزائر اتضحت لنا الصورة أكثر.

بالنسبة لعام 1901م؛ قمنا بقسمة مجموع العمال على مجموع عدد المنشآت الصناعية في الجزائر، وجدنا أن عدد العمال الذين يعملون في كل مصنع لا يتجاوز 4 أو 5 أشخاص، في حين عند قيامنا بنفس العملية مع إحصائيات عام 1924م، وجدنا أن الرقم ارتفع إلى 7 أو 8 أشخاص لكل مصنع أو ورشة عمل، هذه الأرقام تعكس حجم المصانع ونوعها، وتبقى كمية الإنتاج لهذه المصانع لفهم أكثر ما ينتجه العامل أو ما تنتجه الآلات يوميا.

لكن ما لم نفهمه؛ هل هذه الورش والمصانع الصغيرة محسوبة على الأهالي أم على الأوروبيين، لاسيما أن دومنتي قد أشار إلى أن الفرنسيين، لم يستثمروا أموالهم في إقامة مصانع بالجزائر، مما حتّم على الجزائريين تحويل المواد الخام إلى منتجات مصنعة محليا، فإذا كانت كل هذه المصانع أو جزء منها من إنشاء جزائري، بماذا نفسر ما كان يعانيه الأهالي من جوع وفقر مدقع؟، لاسيما أن الإحصائيات تُبين أن الأهالي يُنتجون أكثر من الأوروبيين؟.

إن بطش الاستعمار لا يُفهم إلا من خلال هذه الأرقام، وإن مستقبل الجزائر الصناعي المليء بالوعود كما يتغنى بذلك دومنتي، سنكتشفه من خلال عرض بعض المنشآت الصناعية المنتشرة في الصحراء الجزائرية كما يلي:

أ. الصناعات الغذائية (industries de l'alimentation):

تعددت المصانع الغذائية في الجزائر التي تعالج المواد الزراعية والحيوانية، مثل مطاحن الدقيق التي تُنتج حوالي؛ 15.000 قنطارٍ في اليوم، مصانع المعكرونة؛ 35 طنا يوميا، بسكويت؛ 2 طن يوميا؛ مصانع الشوكولاطة إنتاجها قليل، معاصر الزيتون الأوروبية حسب حصاد الموسم، علب الزيتون، علب السردين المعلب بالزيت من؛ 4 إلى؛ 5 ملايين علبة، مصانع الجبن والزبدة من؛ 15.000 إلى؛ 18.000 كلغ من الجبن، كما تضم مصانع الجُعة من؛ 45.000 إلى؛ 50.000 علبة سنويًا[1].

هذه المصانع لسنا ندري إذا كانت منتشرة في الجنوب الجزائري أم لا، فقط ما عثرنا عليه مطاحن الدقيق التي أشار إليها موريس فيولات عند تعرّضه لهذا العنصر، أين ذكرت الإحصائيات توفر ستة مطاحن دقيق تعمل في كل من الجلفة والأغواط، وهي مطاحن صغيرة تُوظف حوالي خمسة عشر عاملاً وتنتج سنويًا ما يقارب؛ 7.000 قنطارٍ من الطحين المحلي، هذه المطاحن

[1]. V.Demontés, Op. Cit, p 121.

المحلية تستخدم الكسارات التي تعمل بمحرك، وخاصة أحجار الطحن التي تعمل بواسطة توربينات هيدروليكية صغيرة.

هذه الإحصائيات لا نعتقد أنها كافية للجنوب الجزائري، وما هو متوقع أن تتوفر ولو مطحنة واحدة في كل منطقة، لأهمية الدقيق في حياة كل أسرة جزائرية أو أوروبية، قد تكون هذه المطاحن تابعة للأوروبيين لذلك وردت في الإحصائيات، دون التعرض لباقي المطاحن الخاصة بالأهالي.

هنا يُشيد موريس فيوليت بالقمح الجزائري، ويرى أنه من المتوقع أن تزدهر مطحنة الدقيق الجزائرية، على الأقل في المراكز الكبيرة، عندما يتم تحسين خدمة النقل البحري والبري بشكل كافٍ، للسماح بتصدير كبير ومنتظم للمنتجات التي يتم الحصول عليها عن طريق الحبوب والقمح، حيث لاحظ أن القيمة الغذائية للقمح الجزائري، يسمح بتصنيفه ضمن أفضل صفات القمح في العالم، وأنه مطلوب بشدة في فرنسا وخارجها[1].

ب. الصناعات النسيجية (industries textiles):

تُعتبر بلدان شمال إفريقيا مناطق لإنتاج الصوف، لاهتمام قبائلها البدوية بتربية قطعان الأغنام من؛ 6 إلى؛ 7 ملايين رأس سنويا، والجزائر واحدة من أهم هذه البلدان، التي تعتبر الأغنام من أكثر منتجاتها الحيوانية، هذه الأغنام تُنتج نوعين من الصوف وذلك حسب المنطقة الإنتاجية؛ قصير بالنسبة لصوف الجنوب الجزائري، وطويل بالنسبة لصوف الشمال الجزائري، هذا الصوف يُستخدم في صناعة الملابس والأفرشة والأغطية.

لكون النسيج صناعة عائلية محلية؛ تنتشر ورش العمل الصغيرة في المناطق التي تمارس فيها تربية الأغنام، فيتم نسج الصوف في كل مكان؛ فكانت العائلات الجزائرية وكأنّها عائلة واحدة؛ كانت جميع النساء في الأكواخ وتحت الخيام يقمن بنسج الكساء لهن ولأسرهن (ملابس داخلية وفساتين وعباءات ومعاطف)، أما عن النسيج الميكانيكي يبدو أنه لا يوجد في الجزائر، فقط ما تذكره الإحصائيات عن وجود 32 ورشة عمل بتركيب صناعي صغير.

في المناطق الجنوبية للجزائر؛ يعمل هناك ثلاثة رجال أعمال على تركيز الإنتاج الفردي لأسر السكان الأصليين من مناطق؛ غرداية والأغواط وتقرت والوادي، التي يتجاوز عدد سكانها العاملين؛ 20.000 امرأة، حيث توجد؛ 7.000 آلة نسيج في منطقة الوادي، ولسنا ندري الكمية

---

[1]. M.Maurice Viollette, **Statistique industrielle de l'Algérie**, Op. Cit, p 28.

المنتجة في هذه المنطقة سنويا، في حين تُشير الإحصائيات إلى أن غرداية تمتلك؛ 1.900 آلة، وتنتج ما لا يقل عن؛ 45.000 برنوسٍ في السنة[1].

عموما؛ صناعة الصوف في الجنوب الجزائري، هي بالكامل بأيدي السكان الأصليين، هذه الصناعة المحلية المتمثلة في البرنوس، الشاش، الحايك والقندورة هي في منافسة مع نسيج الميتروبوليس التي تنتج ميكانيكيًا بسعر أرخص بكثير[2]، مما أدى مع مرور الوقت إلى انهيار الصناعات المحلية دون أن تختفي، وربما يكون من السهل نسبياً إعادتها إلى نشاطها السابق مثل السجاد الجزائري[3].

هذا الأخير سرعان ما دخل في مرحلة التراجع لنفس الأسباب، التي تعرضت لها باقي الصناعات المحلية الأخرى، حيث فقد بريقه وأصالته وقيمته ولم يعد يتم تصديره، لكن يبدو أن هذا السجّاد يعود للواجهة ويصبح مطلوبا في الأسواق الخارجية.

للعلم فإن الجزائر؛ تجتمع فيها كل عناصر البلد المنتج للسجاد، لديها قوة عاملة كبيرة وممتازة وغير مُكلفة بين السكان الأصليين في الداخل، حيث احتفظت النساء بعادة النسيج لتلبية الاحتياجات المنزلية. في كل مكان يجد المرء هذه الحرفة التقليدية، التي أدت وظيفتها بشكل جيد من قرن إلى قرن، مادامت تمتلك المادة الخام الوفيرة من قطعان الأغنام التي تقوم بتربيتها، يضاف إليها بكميات أقل؛ شعر الإبل والماعز، التي يتم استخدامها كخيوط في النسيج، دون أن ننسى توفر نباتات الصبغ التي تنمو تلقائيا، مما يوفر على النُسّاج وضع الأصباغ المختلفة لمفروشات السجاد الجزائري[4].

النتائج التي تم بلوغها كانت مشجعة للغاية؛ فقد ولّدت صناعة جميلة ووفيرة، تُوظّف بالفعل طاقم عمل يربو عن؛ 3.000 عامل، لأن بعض السجاد يصنعه الرجال، كما وفرت مصانعَ مهمة وجديدة تحظى منتجاتها بالتقدير وتنافس منتجات السجاد الشرقي[5].

من بين أنواع السجاد بالجنوب الجزائري؛ يمكن ذكر سجاد جبل عمور، من الصوف الجيد بألوان دافئة متنوعة، حيث يسود اللون البني والنيلي والأخضر، والسجاد البغاري (Boghari) من

---

(1). M.Maurice Viollette, Ibid, p 90.

(2). Ibid, p 91-90.

(3). V.Demontés, Op. Cit, p 118.

(4). M.Maurice Viollette, **Statistique industrielle de l'Algérie**, Op. Cit, p 92.

(5). M.Maurice Viollette, Ibid, p 93.

الصوف المحلوق الذي يُصنع في منطقة الأغواط وميزاب بغرز معقودة وضيقة، وبألوان ناريّة على غرار اللون الأحمر والبرتقالي. وسجاد قرقور (les Guergour)، المسيلة (les M'sila)، وسوف، وهي نماذج رائعة بألوان زاهية، كما نجد سجاد فرندا (les Frenda) من النوع القديم في منطقة أفلو والقلعة (les Kalaa)، حيث يغلب عليه اللون الأصفر، وأخيرًا سجاد الدخالي(le Dokhali)، ذات الأصل التواتي من تيميمون وقورارة وهو نوع بربري، يستخدم للتعليق بالجدران أو بطانية حسب الرغبة، لونه أبيض مُزين بصور بارعة أكثر تناسقًا[1]. كما لاحظ موريس فيولات أن الوسائد في الجنوب الجزائري تصنع من الصوف القصير، ذات ألوان داكنة يغلب عليها اللون الأسود والأحمر.

بالإضافة إلى الجنوب الجزائري يتم تصنيع السجاد في مقاطعة الجزائر، بمنطقة ميشلي (Michelet) وذراع الميزان في منطقة القبائل. في مقاطعة قسنطينة استمرت كل عائلة في نسج السجاد في سطيف والمسيلة وبسكرة، أما في مقاطعة وهران، هناك عددٌ قليلٌ من المراكز التي اكتسبت سمعة حقيقية لصنع السجاد ببني شقران وتيارت وجبل عمُّور، حيث افتتح المدربون الأوروبيون ورش التدريب المهني للعمال الشباب في الجزائر العاصمة وتلمسان والقلعة وقسنطينة. هذا وتُصنع الحصائر في الجزائر ذات نوعية جيدة، وتصميمات جميلة مثل حصائر بوطالب التي تُباع في أسواق سطيف[2].

عموما؛ السجاد الجزائري سواء كان ينتمي إلى إحدى الفئتين المشار إليهما سابقًا، يتم صنعه بشكل جميل، له ألوان جذابة وتصميمات أصلية، هذا السجاد يحظى بتقدير متزايد من قبل المتاجر الكبيرة في باريس، التي تأتي للبحث عنه في الجزائر بدلا من بلدان الشرق[3].

يتضح ذلك من خلال المعلومات الإحصائية التي تم جمعها، إذ تَبَيَّن بوضوح التقدم الذي أحرزته صناعة السجاد في الجزائر، وهكذا أمكن ملاحظة وجود؛ 309 ورشة يعمل بها؛ 2.571 عاملاً، معظمهم من السكان الأصليين، تنقسم هذه الأرقام على النحو التالي: مقاطعة الجزائر؛ 19 مؤسسة و1.530 موظفًا، مقاطعة وهران؛ 166 مؤسسة و494 موظفًا، مقاطعة قسنطينة؛ 6

---

(1). M.Maurice Viollette, Ibid, p 94.

(2). V.Demontés, Op. Cit, p 118.

(3). M.Maurice Viollette, **Statistique industrielle de l'Algérie**, Op. Cit, p 94.

منشآت و148 موظفًا، الأقاليم الجنوبية؛ 118 منشأة و399 عاملا، المجموع؛ 309 منشأة و2.571 عاملا.

يمكن معرفة أماكن توزع المنشآت المتعلقة بالجنوب الجزائري كما يلي: غرداية؛ 98 ورشة عمل و300 شخص، في ورقلة؛ 12 ورشة عمل و40 عاملا، في الوادي؛ 7 ورش عمل و59 عاملا، ويوجد بالأغواط ورشة عمل واحدة بها عدد متنوع من العاملين، يعملون أيضًا في نسج الصوف.

بلغت صادرات الجزائر من السجاد عام 1913 م؛ 601 قنطارا بقيمة؛ 527.000 فرنك[1]، وفي عام 1923م صدرت؛ 1.111 قنطارًا بقيمة؛ 3.855.000 فرنك، حيث خصصت؛ 1.040 قنطارًا للمتروبوليس، في عام 1924م صدرت ما قيمته؛ 1.308 قنطارا بقيمة 4.839.000 فرنك، وهذه الصادرات مقسمة بين الدول التالية: فرنسا؛ 1.262 قنطارا، بريطانيا؛ 16 قنطارا، باتس –باس؛ 2 قنطار، الولايات المتحدة البلجيكية–لوكسمبورغ؛ 7 قناطير، الولايات المتحدة الأمريكية؛ 7 قناطير، تونس؛ 5 قناطير، المغرب الاسباني؛ 5 قناطير، دول أخرى؛ 4 قناطير. الملاحظ هنا أن نسبة صادرات السجاد الجزائري في تزايد مستمر، وهذا ما يؤكد حقيقة رواج هذا الإنتاج خارج الجزائر.

من المنتجات الأخرى المصنوعة محليا نجد؛ الطرز العربي، هذه الصناعة الموغلة في القدم لازالت لها عارضون يعملون في ورش صغيرة، والنساء في منازلهن يقمن بتطريز الأوشحة، المناديل، أغطية الطاولات والوسائد.

ت. الصناعات الجلدية:

تعتبر صناعة الجلود؛ من الصناعات التي صمدت أكثر عن باقي المصنوعات الأخرى، حيث يوجد على مستوى الجنوب الجزائري مدابغ أصلية يصل عددها إلى؛ 28 مدبغة تقوم بإعداد الجلود، حيث يعمل بها؛ 70 عاملاً، تنتج سنويا من؛ 1.000 إلى؛ 1.500 من جلدٍ من البقر، من؛ 20.000 إلى؛ 25.000 من جلد الغنم والماعز، كما توجد خمسة مدابغ رئيسية مجهزة بمعدات حديثة، تقوم بإنتاج شهري؛ 5.000 من جلد البقر و30.000 من جلد الخراف والماعز[2].

---

(1). M.Maurice Viollette, Ibid, p 95-96.

(2). Ibid, p 113.

كما تقوم المدابغ الفرنسية بإعداد؛ 2.000 من جلد البقر و؛ 25.000 جلد من الخراف والماعز، بدمج هذه الأرقام نحصل على المجاميع التالية: الأبقار؛ 8.000 جلد يزن حوالي 140.000 كيلوغرام، جلود الأغنام والماعز؛ 80.000 جلد يزن حوالي؛ 213.000 كيلوجرام.

بافتراض أن عائد الجلود يُقدر بنسبة 50٪ بعد الدباغة ، فإننا نصل إلى طاقة إنتاج شهرية تبلغ؛ 1.200.000 كلغ من الجلد، منها؛ 700.000 كلغ تمثل حصة المصانع الأوروبية من الجلود المدبوغة الجيدة و؛ 500.000 كلغ من الإنتاج المحلي. الحقيقة أن الرقم؛ 1.200.000 كلغ من الجلود الجاهزة لا تمثل نصف وزن الجلود التي يتم الحصول عليها عن طريق دباغة؛ 200.000 من جلود الأبقار و؛ 2.000.000 من جلود الأغنام والماعز، الناتجة عن عمليات الذبح التي تتم في المستعمرة[1].

ينتج العمال المهرة على مستوى المصانع الجلدية بالجزائر كل من؛ السروج، أحذية مطرزة لزعماء السكان الأصليين، وكذا صنع المحافظ، الحقائب، الشباشب، الوسائد والأحزمة النسائية، ...الخ، هذه المصنوعات الجلدية مزخرفة بشكل عام بالتطريز الذهبي والفضي، التي تنتشر مراكزها الصناعية في كل من؛ بجاية، قسنطينة، تلمسان، جيريفيل، مستغانم، تيارت، الجزائر، البليدة، تبسة، سطيف، وهران، عين الصفراء، ورقلة ، المسيلة، بوغار، الأغواط وبسكرة.

يُبيّن المسح الصناعي لهذه الفترة توفر؛ 392 ورشة أحذية يعمل بها؛ 1.391 عاملاً وباستخدام قوة دافعة 2/1.163 حصان، يتوفر في الجنوب الجزائري ما مجموعه؛ 40 ورشة لصناعة الأحذية. مقاطعة الجزائر؛ 71 ورشة، وهران؛ 24 ورشة وقسنطينة؛ 210 ورشة. عموما مصانع الأحذية في الجزائر مستويات، حيث بلغ عدد المصانع المهمة؛ 15 مصنعًا وعدد عماله؛ 512 عاملا، وعدد الورشات المتوسطة قدرت بـ؛ 32 ورشة يعمل بها؛ 216 عاملا، أما الورشات الصغيرة فقد بلغ عددها؛ 345 ورشة يعمل بها؛ 663 عاملا[2].

الملفت للانتباه؛ أن الجزائر رغم امتلاكها كل تلك المدابغ التي تنتج كماً كبيرا من الجلود على المستوى المحلي، إلا أن الإحصائيات المتعلقة بكمية المنتجات المصنعة غائبة، لذلك لم نستطع تقييم هذه الصناعة، حيث تُسفر أحد الإحصائيات عن استيراد الجزائر عام 1924م؛ 288.739 زوجًا من الأحذية بقيمة؛ 9.160.000 فرنك.

---

(1). M.Maurice Viollette, Ibid, p 114.

(2). Ibid, p 116-117.

على ما يبدو؛ رغم وجود ورشات لصناعة الأحذية في الجزائر، إلا أن الإنتاج المحلي لا يفي جميع طلبات السكان، لذلك تلجأ الجزائر الفرنسية لاستيراد الأحذية، وقد يكون تفسير الظاهرة هو تصدير الجلود المدبوغة محليا إلى فرنسا ودول أخرى لتصنيعها، وإعادة تصديرها للجزائر في شكلها المصنع، وهذا الاحتمال الأكثر ترجيحا لتفسير هذا التناقض بين الإنتاج والتصنيع والاستيراد لنفس الإنتاج.

ث. صنع العجلات (charronnage):

تنتشر ورشات تصنيع العجلات في كل التراب الجزائري، حيث يحتوي كل مركز زراعي في الجزائر على الأقل على ورشة لتصنيع العجلات، ويسجل الإحصاء الصناعي للعجلات حوالي؛ 434 ورشة للمستعمرة بأكملها، مع يد عاملة تقارب؛ 1.700 عاملٍ. بالنسبة لمقاطعة الجزائر هناك؛ 111 ورشة، وهران؛ 170 ورشة، قسنطينة؛ 134 ورشة والجنوب الجزائري؛ 19 ورشة[1].

ج. صنع المجوهرات:

إن المجوهرات الفضية والذهبية التي تُصنع محليّا، تتنوع بين الصنع الأوروبي التي يغلب عليها النماذج الفرنسية أو الأنجلو مالطية أو الإسبانية أو الإيطالية، والصنع الجزائري التي يغلب عليها الطابع التقليدي، حيث حافظ الأهالي على صناعاتهم التقليدية التي تمثل الإرث المحلي، لذلك لم يطوروا في صناعتهم للحلي والمجوهرات المصنوعة من المعادن الصلبة أو من الفضة أو الذهب وتتمثل في؛ حلقات القدمين أو ما يسمى بالخلخال، الأساور، الأقراط الضخمة، الأكاليل، والسلاسل الثقيلة، قلادات الصدر، دبابيس الحايك، ودبابيس الزينة[2].

تنتشر في الجزائر حوالي؛ 359 ورشة عمل، وهي في أغلب الأحيان عبارة عن ورش لحرفيين بسطاء يساعدهم عامل أو متدرب، يعمل بها؛ 567 عاملاً (الجزائر؛ 279 عاملا، قسنطينة؛ 93 عاملا ، وهران؛ 129 عاملا، المنطقة الجنوبية؛ 66 عاملا).

تحتل الجزائر العاصمة، المرتبة الأولى من حيث عدد وأهمية الورش التي تضم أكثر من؛ 150 عاملاً، بعضها مجهز بأدوات متطورة ويضمن إنتاجًا كبيرًا، حيث ظهر أكثر من؛ 200 صائغ مجوهرات في الجزائر العاصمة، ومن بين هذا العدد؛ 110 يحملون علامة المستخدم.

بالنسبة للأقاليم الجنوبية؛ نجد المشرية، غرداية، الجلفة، الأغواط، ورقلة، توقرت، الوادي، جرينيفل (Géryville) بالبيض، يمثلها؛ 56 صائغا يقومون بصنع مجوهرات أصلية، حيث يتم

---

(1). M.Maurice Viollette, Ibid, p 123-124.

(2). Ibid, p 162.

استخدام الذهب والفضة بكميات صغيرة، كما تم استخدام النيكل والنحاس والقصدير، على نطاق واسع في صناعة المجوهرات الخشنة[1].

ح. **تصنيع الجص**(fabrication de platter):

بالنسبة لتصنيع الجص؛، فقد أشارت الإحصائيات أن هناك؛ 17 ورشة عمل على مستوى الجزائر، يعمل بها؛ 153 عاملا وهي موزعة كما يلي؛ 2 في مقاطعة الجزائر، 5 ورش في قسنطينة ، 8 في وهران و 2 في المناطق الجنوبية[2] وبالضبط في توقرت، إحدى هاتين الورشتين متصلة بالخط الحديدي الذي يمر على منطقة ديكوفيل (Decauville)؛ يمكن أن يوصل؛ 2.500 طن من الجص سنويا، هذه المنطقة توقفت صناعتها بسبب نقص الوقود، وصعوبة إيجاد منافذ قريبة من مكان الإنتاج، في عام 1924 تم استيراد؛ 788 طنًا من فرنسا إلى الجزائر بقيمة؛ 59.000 فرنك.

2. المبادلات التجارية الداخلية لفرنسا بين الشمال والجنوب الجزائري:

يصف وال (M. Wahl) التجارة الداخلية بين الشمال والجنوب الجزائري بدقة بقوله: "**هناك تنوع في الإنتاج بين مختلف المناطق في الجزائر، ما يجعل حركة التبادل مهمة للغاية منذ زمن بعيد؛ حيث شهد التل وصول قوافل الرحل محملة بالتمور، الحايك، السجاد وريش النعام على الإبل، وتعود محملة بالحبوب والمنتجات المصنعة والأسلحة، حيث يلتقي المستوطنون والتجار الأوروبيون مع السكان الأصليين لتبادل المنتجات**[3]"، وحسب ما أشار إليه وال أن تلك القوافل لم تتوقف ولم تتعطل خلال الفترة الاستعمارية، بل بقيت القوافل تتواصل بين الشمال والجنوب مثل الماضي، وأخذت في تزايد بشكل كبير مع تزايد الصناعات، ونمو الاحتياجات لمناطق الشمال والجنوب الجزائري[4].

الواضح؛ أن ما يقصده **وال** هو التجارة الداخلية لفرنسا بين الشمال والجنوب الجزائري، لأن الوقائع التاريخية تثبت أن التجارة الصحراوية قد تعطلت بين ولايات الوطن، بفعل التقييد الذي فرضته فرنسا على تجار القوافل للتنقُّل بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب الجزائري، دون أن ننسى التجارة البينية لدول المغرب العربي الإسلامي، وكان ذلك منذ بدايات التوغل الفرنسي

---

(1). M.Maurice Viollette, Ibid, p 166.

(2). Ibid, p 183.

(3). V.Demontés, Op. Cit, p137.

(4). Ibid, p138.

نحو الجنوب الجزائري، ناهيك عن التجارة العابرة للصحراء التي لفظت أنفاسها مع بدايات القرن العشرين، وهذا ما سنوضحه بالتفصيل في الفصل السابع .

كل ما فعلته فرنسا؛ هو استغلال القوافل التجارية للصحراء الجزائرية في بداية الأمر، من أجل نقل بضائعها وتوزيعها في الصحراء، مقابل حصولها على منتجات المنطقة، وهذا إلى غاية إنهاء أشغال مد الطرق المعبدة التي تصل المراكز التجارية المستحدثة في الصحراء الجزائرية، وربطها بالمراكز التجارية المهمة في غرب إفريقيا الفرنسية.

من خلال ما تمّ التوصل إليه من معطيات حول المبادلات التجارية الداخلية؛ يبدو أن فرنسا استخدمت كل الطرق لجذب التجارة الصحراوية نحو الشمال، حيث نص قانون 1867م، على إعفاء المنتجات الطبيعية والمصنعة القادمة من الجنوب الجزائري، مع استبعاد البضائع الأجنبية بشكل طبيعي تطبيقات هذا القانون، والتي يتم تقديمها إلى المكاتب الفرنسية المنتشرة على طول الحدود الجنوبية للمستعمرة[1].

إن الهدف من عرض التجارة الداخلية بين الشمال والجنوب الجزائري، حتى نفهم مدى اهتمام فرنسا بمنتجات الجنوب الجزائري ما قبل اكتشاف البترول والغاز وغيرها من المنتجات المعدنية النفيسة، لكن افتقارنا لإحصائيات شاملة حول التجارة الداخلية للجنوب الجزائري خلال الفترة المدروسة، جعلنا نقتصر على عرض إحصائيات تجارية لبعض المناطق الصحراوية دون غيرها من المناطق.

1. المبادلات التجارية مع شرق الصحراء الجزائرية (منطقة سوف نموذجا):

يعد سوق الوادي المركز الرئيسي لأسواق المنطقة؛ به تجري أهم الصفقات التجارية وقد شيّدت على أطرافه العديد من الدكاكين، يشتمل على أقسام حسب التخصصات التجارية، فهناك مساحة القمح والخضار، الصوف، الحيوانات، اللحوم، محلات بيع القماش، المواد الغذائية، الحرفيين والمقاهي. هذا السوق تتم فيه جميع مبادلات السلع، لاسيما السلع التي تسيطر عليها التعاملات التجارية مثل التمور بأنواعها المفضلة كالغرس ودقلة نور، بالإضافة إلى تجارة البرنوس والتبغ[2].

---

[1]. Raoul-Elisée Messerschmitt, **Le régime douanier et de commerce extérieur de l'Algérie**, Thèse pour le doctorat, Université d'Alger, faculté de droit , Année 1927, p 86.

[2]. عثمان زقب، المرجع السابق، ص 98-99.

لقد حققت تجارة سوف عام 1925م ما قيمته؛ 7.000.000 فرنك، كما بلغت صادراتها سنة 1937م إلى 6.959.000 فرنك، ووارداتها 5.750.100 فرنك، هذا وارتفعت نسبة التجارة عام 1938م إلى؛ 13.719.500 فرنك من الصادرات و؛ 7.117.050 فرنكا من الواردات.

لتشجيع تجارة المنطقة؛ عملت فرنسا على استفادة سوف وبعض مناطق الجنوب من إلغاء إجراءات مرسوم 9 سبتمبر 1939م، الذي يُخضع ممارسي النشاط التجاري إلى رخصة إدارية، تم هذا الإلغاء من خلال الفقرات 42 و43 من قانون 31 ديسمبر 1945م، مما سمح ببروز 300 تاجر جديد في وادي سوف، كما صدر قرار 7 جوان 1949م، حدّد بعض الإعفاءات من الحقوق والرسوم على بعض السلع الموجهة نحو المناطق الصحراوية[1].

تمثل التمور ركيزة المبادلات التجارية في سوف، خاصة الغرس الذي يدخل بقوة في عمليات البيع، ناهيك عن تصدير دقلة نور خارج البلاد، كما يحتل التبغ المرتبة الثالثة من حيث الأهمية الاقتصادية والتجارية بعد التمور والبرنوس في سوف، يدخل بقوة في التعاملات التجارية مع الشمال، كما يُهرَّب نحو تونس، والجدول الموالي يمثل صادرات سوف ما بين (1930 -1945م):

الجدول رقم 72: جدول تطور صادرات سوف ما بين (1930-1945م) (الفرنك /القنطار)

المنتجات المصدرة		1930	1934	1935	1938	1939	1940	1941	1942	1943	1944	1945
الغرس	الكمية	20.000	25.000	32.000	55.000	-	40.000	-	40.000	30.000	-	-
	المبلغ	3.400.000	5.000.000	2.880.000	6.875.000	-	10.400.000	-	26.240.000	18.630.000	-	-
دقلة نور	الكمية	-	-	-	15.000	13.000	14.000	15.000	15.000	18.000	-	-
	المبلغ	-	-	-	4.500.000	3.510.000	11.200.000	13.200.000	17.310.000	25.272.000	-	-
التبغ	الكمية	375	647	-	999	-	1.480	1.980	272	-	908	430
	المبلغ	562.500	452.900	-	499.500	-	3.108.000	5.940.000	816.000	-	7.264.000	4.945.000

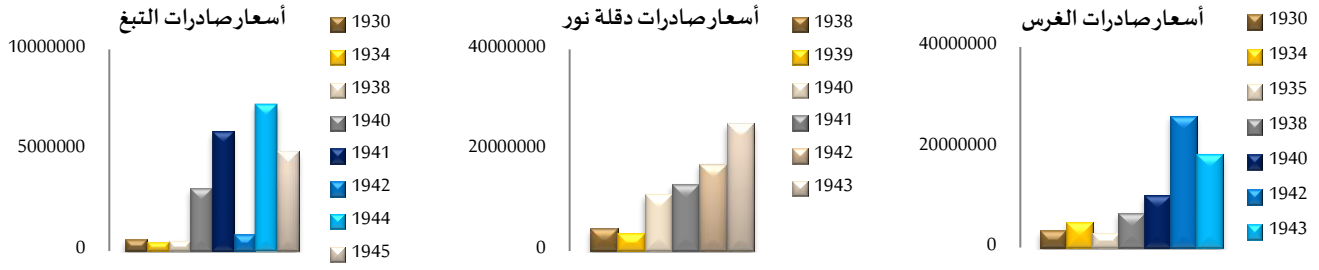

المرجع المعتمد:

عثمان زقب، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف 1918-1947م وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا** ، ص 104-105.

[1]. عثمان زقب، نفسه، ص 96-97.

من خلال الجدول والمخططات البيانية؛ يتضح لنا مدى وفرة الغرس ودقلة نور في سوف، وهي في تزايد عاما بعد عام، مع العلم أن أسعار هذين المنتجين قد ارتفع كثيرا خلال الحرب الكونية الثانية، بدليل أنه في عام 1938م تم بيع؛ 55.000 قنطارٍ من الغرس بسعر؛ 6.875.000 فرنك، في المقابل تم بيع؛ 40.000 قنطار بسعر؛ 26.240.000 فرنك عام 1942م ، ونفس الشيء تم تسجيله عن التبغ لاسيما السنتين الأخيرتين من الحرب.

أما عن واردات سوف؛ تعتبر الحبوب من المنتجات الرئيسية التي تقوم باستيرادها، يتم جلبها من المناطق التلية خاصة الأوراس، يكون ذلك عن طريق قوافل النمامشة، الخناشلة والتباسة الذين يأتون لمبادلة التمور والنسيج حتى في فترة وجود الشاحنات سنة 1930م[1]، والجدول الموالي يبين أسعار وكمية الحبوب التي كانت سوف تستوردها من الشمال:

الجدول رقم 73: جدول تطور صادرات سوف ما بين (1930-1945م) الوحدة: (الفرنك /القنطار)

المنتجات المصدرة		1930	1934	1936	1938	1939	1940	1941	1945
القمح	الكمية	17.000	9.000	7.000	20.000	19.000	24.000	15.000	3.430
	المبلغ	3.315.000	1.260.000	910.000	4.800.000	4.560.000	6.888.000	6.000.000	1.372.000
الشعير	الكمية	15.000	15.000	9.000	10.000	10.000	18.000	10.000	7.360
	المبلغ	1.500.000	1.050.000	720.000	1.400.000	1.400.000	3.420.000	3.000.000	2.208.000
السكر	الكمية	–	–	–	1.800	–	–	–	–
	المبلغ	–	–	–	882.000	–	–	–	–
الشاي	الكمية	–	–	–	350	–	–	–	–
	المبلغ	–	–	–	1.225.000	–	–	–	–
القهوة	الكمية	–	–	–	60	–	–	–	–
	المبلغ	–	–	–	66.000	–	–	–	–

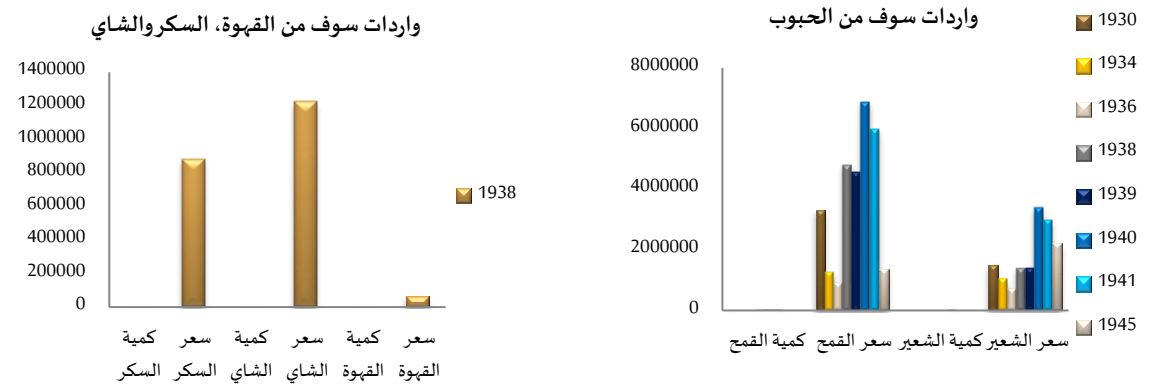

المرجع المعتمد:

عثمان زقب، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف 1918-1947م وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا** ، ص 104-105.

[1]. عثمان زقب، نفسه، ص 105.

من خلال الجدولين نلاحظ ارتفاع حجم الواردات من الحبوب؛ لان المنطقة لا تنتج الحبوب لطبيعة المناخ أولا، ولأن هذه المادة مستهلكة بشكل كبير من طرف السكان ثانيا، أما عن تأرجح نسبة الواردات فيعود إلى كميات إنتاجه في الشمال ووضعية الأسواق. مع العلم أنه في فترات تضاؤل إنتاج التمور بالمنطقة يتم تعويضه باستيراد كميات كبيرة من الحبوب لتغطية العجز الغذائي، أما الأسعار فتتحكم فيها قاعدة العرض والطلب ووضعية النقل اللتان تُؤثران بشكل كبير على أسواق سوف، وهو ما ظهر جليا خلال الحرب العالمية الثانية [1].

أما عن المواد الغذائية الأخرى؛ من سكر وشاي وقهوة، فإن الجدول الإحصائي يُبين أن الشاي يحتل المرتبة الأولى في واردات سوف، لكونه يُستهلك بكميات كبيرة، حيث بدأ استهلاكه مع بداية القرن العشرين ويمكن تحديد عام 1910م كبداية له، لكن مع عام 1918م أصبح أكثر تداولا حتى أصبح من التقاليد الخاصة بالمنطقة. يتم جلب هذه البضائع إما من التل بواسطة الشاحنات، أو من تونس عن طريق التهريب أو بشكل قانوني. كما بلغت واردات زيت الزيتون عام 1938م حوالي؛ 200 قنطارٍ بقيمة؛ 120.000 فرنكٍ[2]

ب. المبادلات التجارية مع أسواق غرب الصحراء:

كان التبادل التجاري بين توات والفرنسيين في الشمال قليل الأهمية، لكون القوافل التواتية تتجه نحو مراكش، لكن الفرنسيين استغلوا سوء الأوضاع المعيشية هناك، وحاولوا التأثير فيهم بواسطة التغلغل الاقتصادي، فعينت قوافل جزائرية خاصة لتزويد واحات توات، بالمواد التي يمكن أن تجذبهم نحو أسواق الشمال، وبالفعل أخذت القوافل تتوجه نحو توات بمجموعات بلغت في البداية حوالي؛ 15.000 جمل و4.000 رجل، هذه القوافل كانت تحمل الصوف، الشعير، القمح، الفول، الزبدة، اللحوم المجففة وتجلب المنتجات المحلية مثل التمور والحناء[3].

لتسهيل العلاقات التجارية بين أسواق الشمال وأسواق توات، عملت فرنسا على تشييد بعض المراكز على طول الحدود الجزائرية المغربية، مثل مركز عين الصفراء، فكيك وبني ونيف، هذه المراكز حققت فوائد كبيرة لفرنسا، فقد حقق الخط الحديدي ما بين عين الصفراء وخط دوفيريه نتائج إيجابية، إذ بلغت مداخيله؛ 40.000 فرنك[4]، حيث أرسلت فرنسا ما بين سبتمبر وديسمبر

---

[1]. عثمان زقب، نفسه، ص 107- 108.

[2]. نفسه، ص 107- 108.

[3]. العماري، المرجع السابق، ص 188-189.

[4]. نفسه، ص 192.

1901م، كميات من المواد الغذائية قُدرت حُمولتها بـ؛ 95 طنا، منها الحبوب؛ 69 طنا، البن؛3 أطنانٍ، الملابس؛ 15 طنا، السكر؛ 8 أطنانٍ[1].

هناك إشارات إلى مبيعات فرنسية تمت عام 1901م، في مستودعات سوق مغنية وعين الصفراء، هذه المبيعات يستهلكها المغاربة على الحدود[2] وهي كما يلي:

جدول رقم 74: مبيعات فرنسا في مغنية وعين الصفراء لسنة 1901م:

المواد	مغنية	عين الصفراء
السكر:	1.946.000 كلغ	515.000 كلغ
البن:	28.000 كلغ	61.000 كلغ
الشاي:	7.109 كلغ	12.013 كلغ
التوابل:	3.015 كلغ	15.596 كلغ

المرجع المعتمد:
أحمد العماري، **توات في مشروع التوسع الفرنسي في المغرب** ...، ص 194-195.

الملاحظ أن السكر يدخل بقوة في المبادلات التجارية لمغنية، عدا ذلك تشكل مبيعات عين الصفراء أعلى نسبة في المواد المعروضة الباقية، لكون مغنية من المناطق التي استفادت من مرسوم 1896م الخاص بتنظيم الحركة التجارية على الحدود المغربية الجزائرية. كما عثرنا أيضا على نوع من التبادل المباشر بين فكيك وبني ونيف، حيث بلغت واردات فكيك خلال ثلاثة أشهر من أكتوبر إلى غاية ديسمبر 1903م الكميات التالية: القمح والشعير؛ 201.900 كلغ، الزبدة والزيت؛ 2.160 كلغ، منسوجات؛ 15.970 كلغ، الصوف؛ 6.550 كلغ وسلع مختلفة؛ 3.500 كلغ.

في المقابل استورد بني ونيف من فكيك ما يزيد عن قيمة؛ 60 طنا من الصوف المنسوج والجلود، نتيجة لتطور هذه الحركة التجارية في بني ونيف، عمل أرباب التجارة على تخفيض أثمان السلع ومنح قُروض لتجار فكيك، كي يرفعوا من قدرتهم الشرائية وتبادل السلع بالبرانس الفكيكية والتمور والجلود[3].

لتنظيم الحركة التجارية على الحدود المغربية الجزائرية، اهتم مرسوم 1896م، بتحديد بعض المراكز التي تُصدر منها فرنسا بعض السلع مثل الخمور، السكر، القهوة، الشاي، الفلفل والزيت، هذه الأسواق هي: سوق مغنية والأبيض وفكيك بالأطلس الصحراوي.

بفضل هذه المراكز كانت هناك حركة تجارية لا بأس بها، ففي قورارة وحدها ارتفعت قيمة السلع التي نقلت إليها إلى؛ 51.909.950 فرنكا، بالإضافة إلى بعض المنتجات التي حملتها

---

[1]. العماري، نفسه، 193.
[2]. نفسه، ص 194.
[3]. نفسه، ص 219.

القوافل عام 1898م وقيمتها؛ 1.007.218 فرنكا[1]، كما بلغت قيمة المبادلات لأسواق الجنوب الوهراني بين عامي (1908-1909م) ما يلي:

الجدول رقم 75: إحصائيات حول قيمة المبادلات التجارية بين أسواق الجنوب الوهراني ما بين (1908-1909م)		
	1908م	1909م
الأبيض، المشيريع، وعين الصفراء	12.770.207 فرنك	14.472.096 فرنك
بني ونيف – فكيك، بشار، بودنيب	8.850.474 فرنك	9.125.368 فرنك
بني عباس، توات، قورارة	1.751.825 فرنك	3.752.093 فرنك
المرجع المعتمد: أحمد العماري، **توات في مشروع التوسع الفرنسي في المغرب** ...، ص 223.		

بالنسبة لأسواق توات التي تعتبر القلب النابض للإقليم، نجد أسواقها منتشرة في كل قصورها ومن أهم أسواقها؛ سوق تيميمون، سوق أدرار، أسواق تيديكلت[2]، هذه الأسواق بقيت على اتصال مع أسواق المشرية، عين الصفراء، فكيك، حيث يحملون إليها القمح، الشعير، الصوف، الزبدة، الشحم، اللحوم الجافة، الفول، الصابون، الزيت، السكر والقهوة ليعودوا من توات محملين بالتمور (الحميرة ، تيناصر ، تينهود ، تقازة ، أغمو وتينقور)[3].

خلال سنتي (1904-1905م)، استقبلت واحات توات ونواحيها حوالي؛ 4.200 شخص، جلبوا لها ما قيمة؛ 14.000 جملٍ و5.400 شاةٍ ومختلف السلع من جبن، صوف، زبدة، لحوم مجففة، قمح، شعير، حبال الماعز والإبل[4]، وهذا نتيجة الإجراءات العسكرية والقانونية التي مارستها فرنسا على الحدود الشمالية والواحات الصحراوية[5].

تشير بعض الإحصائيات إلى كمية وأسعار بعض السلع، التي كانت تحملها قوافل عين الصفراء إلى توات خلال سنتي (1899-1900م) كما يلي:

---

[1]. العماري، نفسه، 191.

[2]. فرج محمود فرج ، **إقليم توات خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر**، ديوان المطبوعات الجامعية ، د.م.ن، د.ت، ص 79.

[3]. حوتية، **توات والأزواد**، ج1، ص 171.

[4]. العماري، المرجع السابق، ص 220.

[5]. نفسه، ص 193-194.

الجدول رقم 76: كمية وأسعار السلع التي تحملها قوافل عين الصفراء إلى توات ما بين (1899-1900م)		
نوع السلع	**الحجم أو العدد**	**الثمن**
خراف الضأن	558 شاة	15 فرنك للشاة
السمن	320 كلغ	2 فرنك للكلغ
الجبن	530 كلغ	2 فرنك للكلغ
جزات الصوف	870 كلغ	2,5 فرنك للجزة
الدقيق	69 كلغ	80 سنتيم للكلغ
القمح	16قنطار	
المرجع المعتمد: العماري، توات في مشروع، ص 193.		

من القوافل التي كانت تصل أسواق توات توجد قبيلة حميان الشرقية، حيث تشير بعض الإحصائيات التي جمعتها المكاتب العربية بين سنتي (1886-1887م)، إلى واردات توات من قبيلة حميان كما يلي:

الجدول رقم 77: واردات توات من قبيلة حميان ما بين (1886-1887م)					
المادة	**الكمية**	**ثمنها**	**المادة**	**الكمية**	**ثمنها**
جزة صوف	37.758 جزة	56.637 فرنك	**الشحوم**	1.159 قربة	3.477 فرنك
القمح	11.501 ديكالتر	17.251 فرنك	**الجبن**	4.018 ديكالتر	16.072 فرنك
الشعير	950 ديكالتر	665 فرنك	**الفول**	340 ديكالتر	595 فرنك
سميد القمح والشعير	250 ديكالتر	812 فرنك	**الزيت**	651 لتر	653 فرنك
اللحم المجفف	6.657 ديكالتر	33.285 فرنك	**الحمص**	95 ديكالتر	237 فرنك
الكباش	2.257 رأس	40.626 فرنك	**التوابل**	32 كيلوغرام	64 فرنك
الزبدة	661 قربة	19.830 فرنك	**الصابون**	13 كيلوغرام	5 فرنك
المرجع المعتمد: Henri Schirmer, « **Le Touat , étude de géographie physique et économique** », p 412.					

في المقابل تجلب هذه القافلة من توات ما يعادل؛ 7.602 طن من التمور بمختلف أنواعها، 8 أحمال من الحِناء، 10 أحمال من الفلفل الأحمر، حيث بلغت صادرات توات نحو مشرية ما قيمة؛ 491.755 فرنكا[1].

[1]. Henri Schirmer, « **Le Touat , étude de géographie physique et économique** », Annales de Géographie, 1ère année, N°. 4 , 15 juillet 1892, p 413.

كما عثرنا على إحصائيات حول قوافل من تلمسان وأولاد سيدي الشيخ، التي وصلت أسواق توات عام 1901م[1]؛ قوافل تلمسان مكونة من؛ 777 شخصا و؛500 جمل وقوافل سيدي الشيخ مكونة من؛ 400 شخصٍ و1.650 جملا محملة بالسلع التالية:

الجدول رقم 78: سلع قوافل من تلمسان وأولاد سيدي الشيخ نحو أسواق توات عام 1901م.

المنطقة	المادة	السعر
قوافل تلمسان	كباش.	1.500 فرنك
	حمولة من صوف.	428 فرنك
	حمولة من مواد غذائية.	600 فرنك
	حبوب	172 فرنك
	النقود المعدنية .	7.350 فرنك
أولاد سيدي الشيخ	شاة	470 فرنك
	مواد غذائية	150 فرنك
	النقود المعدنية	1.000 فرنك
	حمولة من الصوف	64 فرنك
	حبوب	45 فرنك

المرجع المعتمد:
العماري، توات في المشروع، ص 193.

يُظهر هذا التطور في المبادلات التجارية بين شمال الصحراء وجنوبها بفضل الإجراءات العسكرية والقانونية، التي مارستها فرنسا على الحدود الشمالية والواحات الصحراوية بالخصوص، فنلاحظ نمو التبادل في منطقة الواحات بالحدود بقيمة النقد.

ابتداء من سنة 1897م وهو العام الذي طبقت فيه قوانين الإعفاءات على البضائع المراد تصديرها، أين وصل مجموع المبادلات التجارية ما بين (1897-1902م) ما قيمته؛ 2.446.000 فرنك[2].

إن هذه السياسة المعتمدة من قبل فرنسا لجلب تجارة القوافل نحو الساحل، كان الهدف منها استغلال القوافل التجارية إلى غاية استكمال مشروعها التجاري العابر للصحراء الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى قطع الطريق الصحراوي في وجه هذه القوافل التجارية لتستأثر به وحدها، بدليل تقلص هذه الأسواق كثيرا في غضون ثلاثين سنة، بسبب تدخل الوسطاء المجهزين بالشاحنات، الذين استولوا على عمليات نقل البضائع، فتراجع دور القوافل بشكل كبير، وتحويل هؤلاء إلى فتح دكاكين تعُج بالسلع الفرنسية.

في الختام نستنتج أنه؛ من خلال عرضنا المقارن للمقومات الاقتصادية لفرنسا في كل من الشمال والجنوب الجزائري، قادتنا هذه المقارنة إلى فهم سرّ اهتمام فرنسا بالصحراء الجزائرية خلال

---

[1]. Henri Schirmer, Ibid, p 413.

[2]. العماري، المرجع السابق، ص 193-194.

الفترة الأولى من الاحتلال، حيث بينت هذه الإحصائيات أن التنوع الإنتاجي الفلاحي والصناعي والمعدني كان مقتصرا تقريبا على الشمال الجزائري، دون الجنوب الجزائري الذي ظهرت إحصائياته ضئيلة كمًا ونوعا، لذلك اتضح لنا أن الهدف الفرنسي من التوغل جنوبا خلال هذه الفترة المدروسة، لم يكن للاستثمار في التربة الصحراوية بدرجة أولى، بقدر ما كان يهمهم الربط التجاري بين سواحل المتوسط والأطلسي عبر الصحراء الجزائرية.

إن المسح الإحصائي للمنتجات الفلاحية والمعدنية والصناعية، التي وفّرتها لنا المصادر الفرنسية طيلة الفترة الاستعمارية والتي سبقت الحرب الكونية الثانية، تكشف لنا أن فرنسا قد اهتمت بكل شبر من التراب الجزائري، حيث بدأت اختبارها للمحاصيل التجارية والتنقيب عن المعادن في كل المناطق التي امتدت إليها، بداية بالسواحل المتوسطية للجزائر، ثم مناطق التل نزولا نحو الصحراء، لذلك كانت نتائج هذه الدراسة خلال هذه الفترة منصبة تقريبا على شمال الجزائر، وما وفرته من محاصيل تجارية ومعيشية ومعادن وصناعات استخراجية وتحويلية، وهذا لا ينفي اهتمام فرنسا بزراعة بعض المحاصيل التجارية مثل شجرة النخيل، وبعض النباتات الصناعية مثل الحلفاء، الشعر النباتي والتبغ، وكذا قيامها باختبار زراعة بعض المحاصيل التلية والساحلية مثل شجرة التين والزيتون والحمضيات، والتي كان إنتاجها ضئيلا، بسبب المساحات المخصصة لها، وكذا بسبب طبيعة المناخ الذي لا يتلاءم مع هذه الأنواع من الأشجار المثمرة.

لذلك نستطيع القول هنا؛ أن الصحراء الجزائرية خلال هذه الفترة لازالت تربتها غير مكتشفة بما فيه الكفاية، حيث اقتصر اهتمام فرنسا بالمجال الصحراوي في بداية الأمر على البحث عن منتجات الصحراء الجزائرية، وأهم أسواقها وطرقها التجارية ومراكزها الإستراتيجية، لهدف وضع دراسات دقيقة للربط التجاري بين هذه المناطق بالساحل المتوسطي للجزائر والمحيط الأطلسي لإفريقيا جنوب الصحراء عبر الصحراء الجزائرية، في إطار المنافسة التجارية العابرة للصحراء الكبرى.

جاءت إحصائيات الصحراء الجزائرية ضئيلة خلال هذه الفترة، بدليل أنه بعد استكمال مشروع الربط بين أقاليمها المهمة بواسطة السكك الحديدة والطرق المعبدة، شهدت الصحراء الجزائرية خلال ثلاثينيات القرن العشرين تزايدا في كميات الإنتاج الفلاحي والتجاري، كما شهدت الفترة ما بعد الحرب الكونية الثانية الشروع في تنقيب حقيقي لمعادن الصحراء الجزائرية، وهنا تشهد الصحراء الجزائرية تغييرات جذرية على مستوى السياسة الاقتصادية الفرنسية الجديدة بالمنطقة.

أما النقطة الثانية التي تم استخلاصها من هذه الدراسة؛ وهي أنه من خلال هذا البحث تم تسجيل ملاحظة حول نسبة الإنتاج لكل من الأوروبيين والأهالي في الجنوب والشمال الجزائري،

وهي أن ما ينتجه الهكتار الواحد عند الأوروبيين ضعف ما ينتجه الهكتار عند الأهالي، في حين أن عدد الهكتارات المستغلة بالنسبة للأهالي كانت أضعاف الهكتارات عند الأوروبيين، وحتى نفهم جيدا اتجاه الإنتاج، وعدد الهكتارات عند الأوروبيين والأهالي، في الشمال والجنوب الجزائري، قمنا بجمع منتجات كل عنصر لكل من عامي؛ 1927 و1938م كما يلي:

الجدول رقم 79: إحصائيات مقارنة بين عدد الهكتارات والإنتاج الفلاحي لكل من الأوروبيين والأهالي في الشمال والجنوب الجزائري لعامي؛ 1927، 1938م.

عدد الهكتارات المزروعة والإنتاج بالقنطار

عام1927م

المنتجات الزراعية	الجنوب الجزائري				الشمال الجزائري				المجموع الكلي
	الأوروبيين		الأهالي		الأوروبيين		الأهالي		
	عدد الهكتارات	كمية الإنتاج	عدد الهكتارات	كمية الإنتاج	عدد الهكتارات	كمية الإنتاج	عدد الهكتارات	كمية الإنتاج	
منتجات غذائية	663	3357	20577	90726	802285	6658483	2269928	10930401	**20776420**
منتجات حيوانية (عدد)	-	40374	-	2364662	-	816967	-	9612253	**12834256**
نباتات صناعية	10	788	11	-	4194	301251	737	4351	**311342**
منتجات الأشجار المثمرة	-	378	-	29	-	9295511	-	1265043	**10560961**
المجموع الكلي	**673**	**44897**	**20588**	**2455417**	**806479**	**17072212**	**2270665**	**21812048**	**41384374**

عام1938م

المنتجات الزراعية	الجنوب الجزائري				الشمال الجزائري				المجموع الكلي
	الأوروبيين		الأهالي		الأوروبيين		الأهالي		
	عدد الهكتارات	كمية الإنتاج	عدد الهكتارات	كمية الإنتاج	عدد الهكتارات	كمية الإنتاج	عدد الهكتارات	كمية الإنتاج	
منتجات غذائية	969	4434	50802	15289	861177	9059389	2223419	9693015	**21908494**
منتجات حيوانية (عدد)	-	29280	-	2380169	-	862764	-	4838453	**8110666**
نباتات صناعية	-	-	-	1113	-	-	-	190542	**191655**
منتجات الأشجار المثمرة	-	57278	-	961391	-	1121972	-	734781	**2875422**
المجموع الكلي	**969**	**90992**	**50802**	**3357962**	**861177**	**11044125**	**2223419**	**15456791**	**33086237**
الفارق الإنتاجي وعدد الهكتارات بين سنتي 1927 و1938م	**+296**	**+46095**	**+30214**	**+902545**	**+54698**	**-6028087**	**-47246**	**-6355257**	**-11396742**

المصدر المعتمد: تم إنشاء هذا الجدول باعتماد إحصائيات المصدر التالي:

D.A.C.C : **renseignements statistiques agricoles** , s.p

من خلال هذا الجدول المقارن؛ نستنتج أن عدد الهكتارات والإنتاج قد زاد بالنسبة للجنوب الجزائري سواء كان الأمر يتعلق بالأوروبين أو الأهالي، بغض النظر عن تفاوت مردود الإنتاج للهكتار بالنسبة الأوروبيين والأهالي، وهذا ما يوحي لنا بتزايد اهتمام فرنسا بهذا المجال الصحراوي، بعد استكمال مشروع مد خطوط السكك الحديدة والطرق العابرة للصحراء الجزائرية كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، في حين أن الشمال الجزائري يشهد تراجعا كبيرا في عدد الهكتارات المزروعة وكميات الإنتاج للفترة التي أعقبت الأزمة الاقتصادية، حيث سجلت عدد الهكتارات تزايدا بالنسبة للمساحة

المخصصة للأوروبيين بـ؛ 54.698(+) هكتارًا، في المقابل تراجع إنتاجهم بقيمة؛ 6.028.087 (−) فرنكا، أما عن الأهالي فإن المساحة المخصصة للإنتاج الفلاحي قد تراجعت بـ؛ 47.246(−) هكتارا، كما تراجع إنتاجها بقيمة؛ 6.355.257(−) فرنكا.

يعود السبب الأول إلى نظام الزراعة المعتمد؛ حيث اعتمد الأوروبيون على أنماط الزراعة الحديثة، إضافة إلى توفر اليد العاملة الرخيصة والكفاءة المهنية، لذلك ارتفع منسوب المحاصيل الزراعية لديهم، غير أن اعتماد الأهالي على الطرق التقليدية في الزراعة، قد انجرّ عنه ثبات وتراجع منسوب المحاصيل الزراعية للهكتار الواحد، أما السبب الثاني الذي حدّ من تصاعد إنتاجهم هو؛ تطبيق نظام السخرة على الجزائريين لإنتاج المحاصيل التجارية في الأراضي المخصصة للأوروبيين، إضافة إلى تهجير العمالة الجزائرية إلى فرنسا، للنهوض باقتصادهم بالوطن الأم الذي خربته الحرب الكونية الأولى، حيث شهدت الفترة الحرب وما بعدها تدفقات متزايدة من العمالة الجزائرية للعمل في المزارع الفرنسية بفرنسا، الأمر الذي أثّر كثيرا على عدد الهكتارات المزروعة والمردود الإنتاجي.

والسبب الثالث؛ يشمل كلا الجانبين الأوروبي والأهالي، يتمثل في أن الإنتاج الفلاحي قد تراجع بصفة عامة بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم، وما صاحبها من جوائح لاسيما ما بين (1934-1936م)، لذلك فإن المردود الإنتاجي قد مس الإنتاج الأوروبي والأهالي على حد سواء.

أما أهم نتيجة تم استخلاصها من خلال عرض المقومات المعدنية والصناعية لفرنسا في الجزائر؛ أن الجزائر تعتبر من الدول التي لها ثروة معدنية هائلة للغاية؛ فرواسبها من خام الحديد والفوسفات هي من بين أهم الرواسب في العالم، باطنها لا يزال غير مكتشف خلال الفترة المدروسة، فهو يحتوي على معادن مختلفة تميل بالصناعات الاستخراجية إلى التوسع بشكل كبير في هذا البلد القارة، وهذه المعادن تسيطر عليها فرنسا دون سواها من الأهالي.

أما عن الصناعة الفرنسية في الجزائر؛ فهي مجرد ذرّ الرماد في العيون، والواضح أن تلك الورشات المقامة في الجزائر كانت صغيرة جدا، ولا تفي بالكم الهائل من المنتجات الفلاحية والمعدنية التي تُستخرج من المنطقة، لأنه ببساطة الاستعمار بصفة عامة، والمستعمر الفرنسي بصفة خاصة، لا يستثمر أمواله في إقامة مصانع بمستعمراته، وإنما جاء لاستنزاف خيرات البلاد بلا ثمن، مقابل إعادة تصدير منتجات البلد المستعمر في شكلها المصنع، بأثمان باهظة والعمل على القضاء على الصناعة المحلية بالتدريج، وهو ما يظهر جليا في الوقت الراهن من تبعية البلاد اقتصاديا للخارج.

وأخيرا؛ تكشف النماذج الخاصة بالمبادلات التجارية بين الشمال والجنوب الجزائري، أن فرنسا قد أبقت على تجارة القوافل قبل تعميم استعمال الشاحنات في عشرينيات القرن العشرين، وذلك من خلال تحويل مسار هذه القوافل باتجاه السواحل المتوسطية بدلا من عبور الصحراء، فكانت تحمل السلع الفرنسية وتوزيعها على المراكز التجارية في الجنوب الجزائري، مقابل حصولهم على منتجات الصحراء، حيث اتّسعت هذه التجارة بفضل المراسيم التجارية التي طبقتها على التجارة الصحراوية، لاسيما بعد تعميم استعمال الشاحنات، حيث بيّنت إحصائيات وادي سوف أن التجارة أخذت في التصاعد حتى في فترات الكساد التجاري خلال الحرب الكونية الثانية.

عموما؛ فإن تعميم استعمال الطرق الحديثة وتغيير وسيلة النقل من الجمال إلى الشاحنات، من شأنه قد أحدث تغييرات جذرية على الحركة التجارية الدءوبة في الصحراء الجزائرية، من خلال تحويل تجار القوافل إلى فتح دكاكين تعج بالسلع الفرنسية، إضافة إلى عزوف العديد من التجار على ممارسة هذه التجارة نتيجة تضييق الخناق عليهم، بعد تحويل مسار التجارة الصحراوية، كما تراجع الإنتاج المحلي بفعل المنافسة القوية للسلع الأوروبية.

III. التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية عبر سواحل وصحارى الجزائر (1830-1945م).

إن الحركة التجارية الخارجية لأي بلد هي المؤشر الرئيسي لازدهارها الزراعي ونشاطها الصناعي، وحسب بعض المُحللين الغربيين يرون أن اتجاه التجارة الخارجية للجزائر، كانت في تزايد منذ الاحتلال على عكس ما كانت عليه خلال الفترة العثمانية، هذه الملاحظة تم تسجيلها عند تفقدنا للتجارة الفرنسية مع مستعمراتها، حيث تحتل الجزائر أعلى رقم في الإحصائيات التجارية عن باقي مستعمراتها في تونس، المغرب، إفريقيا الغربية الفرنسية، مدغشقر، الهند الصينية، سوريا،...الخ.

للكشف عن حقيقة هذه الأرقام الإحصائية المرتفعة، لابد من الوصول إلى تفسيرات حولها، ما إذا كانت هذه الإحصائيات التجارية تتعلق بالجزائر وحدها، أم أن هذه الأرقام كانت نتاج استغلال فرنسا لمنافذها التجارية بين مستعمراتها عبر الصحراء الجزائرية، وبالتالي جمعت مع أرقام التجارة الفرنسية في الجزائر.

للوصول إلى أفضل النتائج؛ بحث هذا الفصل عن خلفيات الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية منذ الوهلة الأولى من الاستعمار، لذلك كان لابد من عرض المقومات الاقتصادية لفرنسا في الصحراء الجزائرية ومقارنتها بمنتجات الشمال الجزائري، لفهم سرّ ما إذا كانت أهداف فرنسا تنصب حول الاستثمار الاقتصادي في الصحراء الجزائرية، أم أن اهتمامها خلال فترة الدراسة كان مُنصبا حول البحث عن آليات للربط بين مستعمراتها في إفريقيا جنوب الصحراء بالصحراء الجزائرية، في إطار المنافسة التجارية العابرة للصحراء الكبرى.

والآن؛ نقوم بتحليل التجارة الفرنسية عبر سواحل وصحراء الجزائر قبل وبعد استعمال الدروب الصحراوية عام 1923م، لاستخلاص حجم الأرباح التي جنتها فرنسا من التجارة العابرة للصحراء الجزائرية، في المقابل رصد حجم الخسائر التي لحقت بالجزائر جزاء هذه السياسة التجارية عبر سواحل وصحاري الجزائر، وهذا العمل سيساعدنا فيما بعد على استخلاص آثار التحول التجاري بين ضفتي الصحراء الجزائرية على التنمية الاقتصادية لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية.

1. الفترة التي سبقت التجارة الصحراوية ما بين (1830-1923م):

من بين المؤرخين الذين اهتموا بدراسة التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية؛ نجد دومنتي الذي قدّم دراسة عامة حول معلومات عن الاقتصاد الجزائري، أين تحدّث عن اتجاه التجارة الخارجية للجزائر، وأقّر بأن التجارة الجزائرية في تصاعد طيلة الفترة الاستعمارية، مشيرا بقوله: "**إن إلقاء**

نظرة بسيطة على الماضي، يجعل من الممكن تقدير التقدم غير المنتظم بلا شك، ولكن يسير في الاتجاه التصاعدي دائما[1]"، حيث زادت الواردات الجزائرية من؛ 19 مليونًا عام 1836م إلى؛ 54 عام 1840م، إلى؛ 67 عام 1850م، إلى؛ 170 عام 1860م، إلى؛ 153 عام 1870م، إلى؛ 235 عام 1880م، إلى؛ 260 عام 1890م، إلى؛ 313 عام 1900م، ثم إلى؛ 511 مليونا عام 1910م.

في ذات الوقت؛ تزايدت الصادرات الجزائرية أيضا على النحو التالي: من 3 ملايين في 1836م، إلى؛ 6 ملايين في 1840م، إلى؛ 9 في 1850م، إلى؛ 66 في 1860م، إلى؛ 98 في 1870م، إلى؛ 178 في 1880م، إلى؛ 248 في 1890م، إلى؛ 234 في 1900م، إلى؛ 513 في عام 1910م[2].

في حين قام راوول إليزي ميسرشميت (Raoul-Elisée Messerschmitt)، من خلال دراسة له حول 'نظام الجمارك والتجارة الخارجية الجزائرية'؛ تعليل سبب تزايد التجارة الخارجية للجزائر من خلال عرضه لمجموعة من القوانين الإصلاحية لنظام الجمارك طيلة القرن التاسع عشر، ففي البداية قام بمقارنة التجارة الخارجية الجزائرية بين نهايات الحكم العثماني في الجزائر، وبدايات الاحتلال الفرنسي للمنطقة، فذكر أنه في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني، بالكاد وصلت التجارة الخارجية في الجزائر إلى الرقم؛ 50 ألف فرنك في السنة، لكنها في السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر، زادت بسرعة إلى أكثر من مليوني فرنك في عام 1834م.

عموما؛ عند احتلال الجزائر لم تتجاوز التجارة الخارجية للأيالة الجزائرية الرقم؛ 3 أو؛ 4 ملايين فرنك سنويًا، ولكن في ظرف وجيز أصبحت التجارة الخارجية للجزائر تقارب؛ 17 مليونا عام 1833م، هكذا وصلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال عام 1910م إلى؛ 1 مليار و25 مليون فرنك، حيث تعتبر سنة 1835م البداية الحقيقية للرفع من التجارة الخارجية نحو الأعلى، حيث بلغ مجموع واردات الجزائر ما مجموعه؛ 16 مليون فرنك والصادرات بلغت؛ 19 مليون فرنك[3].

تعتبر الأوامر التي فُرضت ما بين (1835-1843م) والمتعلقة بتنظيم العلاقات التجارية بين فرنسا ومستعمراتها، سببا مباشرا في الرفع من التجارة الخارجية للجزائر، حيث كان موضوع

---

(1). V.Demontés, Op. Cit, p 138.

(2). Ibid, p138.

(3). Raoul-Elisée Messerschmitt, Op. Cit, p 51.

المرسوم الصادر في: 11 نوفمبر 1835م، يقضي بإلغاء المراسيم واللوائح السارية في شمال إفريقيا، وتوحيدها مع جميع الأنظمة والتعليمات التي تحكم الجمارك في فرنسا[1].

فيما يتعلق الواردات من خارج البلدين، تتمتع بعض المنتجات الضرورية للسكان بإعفاء مطلق، مثل المنتجات المعدة للغذاء أو البذور والحيوانات الحية والأخشاب ومواد البناء والمعادن، أما باقي السلع يتم تطبيق خمس أو ربع الرسوم المدرجة في التعريفة الجمركية، اعتمادًا على ما إذا كانت هذه السلع مستوردة عن طريق السفن الفرنسية أو السفن الأجنبية.

كانت البضائع المصدرة معفاة من رسوم التصدير، حيث لاحظ راوول شميت أنه لم يتم إجراء أي تغيير بالتوازي مع التعريفة الفرنسية، حيث دفعت المنتجات الجزائرية منذ عام 1830م نفس الرسوم في الموانئ الفرنسية مثل المنتجات المستوردة من الخارج، نفس الشيء بالنسبة للسلع الفرنسية المتجهة إلى الجزائر استمرت في دفع رسوم الخروج.

النقل بين الجزائر وفرنسا كان محجوزا للسفن الفرنسية، حيث كان هناك نظام احتكار العَلَم، وفقا لمرسوم: 30 جوان 1836م، لكن فيما بعد صدر مرسوم في: 27 فبراير 1837م، يقضي بمنح بعض التسهيلات للسفن الأجنبية من أجل مضاعفة علاقات المستعمرة مع أوروبا، هذا المرسوم تم إلغاءه في: 7 نوفمبر 1841م كونه قد أضرّ بالبحرية الفرنسية[2].

ابتداء من عام 1880م؛ كانت هناك حركة مهمة لصالح التوجه الجديد للنظام التجاري لفرنسا، أين صدر قانون في: 29 ديسمبر 1884م، يقضي بإحداث الاتحاد الجمركي والذي بمقتضاه تم إدخال التغييرات المطلوبة في قانون المالية، حيث نصّت المادة: 10 من هذا القانون على أن يكون بين فرنسا والجزائر اتحاد جمركي كامل من خلال النص التالي: "**المنتجات الأجنبية المستوردة إلى المستعمرة تخضع لنفس الرسوم كما لو تم استيرادها إلى العاصمة**[3]".

هذا القانون تمت مراجعته في: 11 جانفي 1892م، يقضي بتعديل النظام الجمركي للمستعمرات، أين يحل محل تعسف المجالس العامة للمستعمرات أو نزوات كبار المسؤولين الاستعماريين، مما يضمن تنفيذ السلطة التشريعية[4].

بالنسبة للقوانين والمراسيم التي تنظم العلاقات مع الجنوب الجزائري، فقد حرصت فرنسا كل الحرص من أجل جذب تجارة القوافل وتعزيز مسألة اختراق الصحراء الجزائرية، لذلك سنَّت جملة

---

(1). Raoul-Elisée Messerschmitt, Ibid, p 53.

(2). Ibid, p 54.

(3). Ibid, p 72.

(4). Ibid, p 72.

من القوانين التي تحكم هذا المجال الجغرافي الهام لتجارتها، أين أصدرت قانونا عام 1867م؛ ينص على الإعفاء من الرسوم الجمركية على المنتجات الطبيعية أو المصنعة من جنوب الجزائر[1].

كما قدّم ستوز (G. J. Stotz) عملا حول 'الزراعة والمستعمرة الجزائرية'، فتحدث عن المنتجات الزراعية الرئيسية التي تساهم بها الجزائر في التجارة الخارجية، فكانت صادرات الجزائر تعتمد تدريجيا على إنتاج الحبوب الذي ارتفع سنوياً من؛ 16 مليونا ما بين (1861-1865م) إلى؛ 20 مليوناً ما بين (1906-1910م) لينخفض إلى؛ 17.6 مليون ما بين (1926-1930م)، أي زاد من؛ 3.5٪ إلى؛ 16 ٪ من 1861م إلى 1930م، وبالتالي زادت حمولتها بنسبة؛ 40٪[2].

منذ القرن العشرين؛ استلزم اختلال التوازن بين موارد الدولة واحتياجاتها إلى زيادة الواردات من المنتجات الغذائية من؛ 480.000 قنطارٍ سنويًا إلى؛ 1.626.000 قنطارٍ ما بين (1926-1930م)، حيث ارتفعت قيمتها من؛ 100 إلى؛ 495 عام 1930م، بنسبة؛ 887 مليونا أي؛ 18.3٪ من إجمالي قيمة الواردات.

تُشكل الحبوب المستوردة بشكل شبه ثابت بـ؛ 45٪ من هذه الحمولة، من ناحية أخرى بلغت واردات اللحوم المعلبة خلال 25 عامًا من؛ 0.6٪ إلى أكثر من؛ 18٪ من حمولة المنتجات الغذائية المستوردة، إذ لم يعد البلد قادرًا على التعامل مع موارده الخاصة، مع زيادة الاحتياجات الغذائية باستمرار، على الرغم من زيادة المساحة المزروعة بالحبوب بنسبة؛ 15٪، حيث سجل مردود الإنتاج ارتفاعا من ؛ 6 إلى 7 قناطير لكل هكتار ما بين (1906-1910م)، لكن بعد هذه الفترة انخفضت إلى؛ 5 قناطير لكل؛ 6 هكتارات عام 1930م، أي انخفض إنتاج الحبوب بنسبة؛ 25٪، كما انخفض الإنتاج الحيواني بنسبة؛ 20 ٪ لمدة ثلاثين عامًا، وانخفضت حمولته المصدرة بنسبة؛ 18 ٪[3].

أما بالنسبة للاقتصاد الأوروبي؛ على الرغم من أنه لم يساهم إنتاجه في بداية الأمر إلا بنسبة؛ 8٪ ما بين (1861-1865م)، إلا أنه ارتفع إلى نسبة؛ 23٪ ما بين (1906-1910م)، ثم؛ 37٪ ما بين (1926-1930م) بمساحة؛ 810.000 هكتارٍ، من إجمالي المساحة المزروعة

---

(1). Raoul-Elisée Messerschmitt, Ibid, p 86.

(2). G. J. Stotz, **Questions actuelles d'agriculture et de colonisation Algérienne (la main-d'œuvre)**, imp.Algéroise, Alger, 1931, p 10.

(3). Ibid, p 11.

المقدرة بـ؛ 3.175.000 هكتارٍ[1]، هذا النمو في الإنتاج قد بدأ منذ اللحظة التي انتشرت فيها زراعة الكروم بالجزائر، لكن دون زيادة متناسقة مع الإنتاج الحيواني والحبوب رغم زيادة إنتاج الفواكه، الأمر الذي أحدث تخلخلا في التوازن للإنتاج الإجمالي للمحاصيل الفلاحة مما أرهق الاقتصاد المحلي.

هذا الاختلال في الإنتاج الفلاحي كانت له تداعيات على الميزان التجاري الذي تزايد عجزه سنة بعد سنة، حيث بلغ؛ 385 مليونا سنويًا للفترة (1901-1905م)؛ بالنسبة للفترة (1926-1930م)، بلغ؛ 1.012 مليونا، وهو بلا شك أقل في ميزان الحسابات الذي يستفيد من مدفوعات الخزينة في الجزائر، ما جعل الجزائر بلدا مَدينًا من؛ 300 إلى؛ 400 مليون فرنك سنويًا على الأقل منذ عام 1920م، أي بمعدل؛ 8٪، وهي تكلفة تزيد بمقدار؛ 40 مليون فرنك سنويًا، دون الأخذ بعين الاعتبار مسح الديون.

في الواقع؛ زادت متطلبات الائتمان بشكل ملحوظ، في حين بلغ إجمالي القروض قصيرة الأجل الممنوحة من الصناديق الإقليمية بقيمة؛411 مليونا ما بين (1920-1925م)، ووصلت إلى؛ 1.402 مليون ما بين (1926-1930م)، منها؛ 470 مليونا في عام 1930م. دون أن ننسى الديون التجارية التي نتج عنها رهن الممتلكات الريفية بما يزيد عن؛ 50٪ من قيمتها[2].

في ظل صعوبة التشغيل المتزايدة أكثر فأكثر، ارتفعت قيمة الأرض الجرداء ومساحاتها، أين بلغ عدد القطع الأرضية المباعة من قبل الأهالي للأوروبيين ما بين (1911-1915م)؛ 700 قطعة كبيرة ثم ارتفع عددها إلى؛ 1.880 قطعة أرض كبيرة عام 1929م؛ أي زيادة من؛ 100 إلى؛ 254 % مقارنة بمنتجات زراعية لم يتجاوز متوسطها؛ 160%[3].

هذه الديون والقروض المالية؛ في حقيقة الأمر حسب ستوز لم تُستثمر في تحسين الإنتاج الفلاحي، بل أُستثمرت في التوسعات الحضرية، فكانت النتيجة بليغة الخطورة على اقتصاد الجزائر، مع سوء استخدام للائتمان الذي كان نتيجة الإفراط في رسملة المشاريع الزراعية، مما أدى إلى الرفع من التكاليف المالية، فكان من نتائج الديون التجارية أن تمّ رهن الممتلكات الريفية بما يزيد عن 50٪ من قيمتها، وبالتالي زادت المصاريف غير المباشرة للإنتاج بشكل كبير بينما انخفضت أسعار البيع.

---

(1). G. J. Stotz, Ibid, p 10.

(2). Ibid, p 11, 14.

(3). Ibid, p 15.

من هنا تم اختبار الزراعة الجزائرية جيدًا، من خلال أزمة أسعار البيع وكذلك من خلال أزمة أسعار التكلفة، وكلاهما يُعزى في الغالب إلى افتقار التنظيم الذي يؤدي إلى استبعاد مختلف المنتجات الزراعية، وبالتالي يُساهم أيضًا في خفض سعر البيع محملة من ناحية أخرى بتكاليف توزيع عالية.

بعد عرض ملخص لما توصلت إليه هذه الدراسات السابقة حول الاقتصاد الجزائري، نقوم بإدراج جدول نعرض فيه الميزان التجاري للجزائر الفرنسية، من خلال ما جمعناه من إحصائيات حول التجارة الخارجية للجزائر، وهذا قبل استغلال فرنسا للدروب الصحراوية وتجارتها العابرة للصحراء الجزائرية، حتى نتمكن من تحليل التجارة الخارجية للجزائر بشكل أفضل، ونتوصل إلى نتائج تقريبية حول صادرات وواردات الجزائر الفعلية، لتقييم التجارة الخارجية للجزائر، كون إحصائيات التجارة الجزائرية تدخل ضمن إحصائيات التجارة الخارجية لفرنسا، على اعتبار أن الجزائر ولاية فرنسية ما وراء البحار.

لمعرفة الميزان التجاري للجزائر قمنا بطرح مجموع صادرات الجزائر من مجموع وارداتها، أما عن الأرباح التي جنتها فرنسا من التجارة الخارجية للجزائر، قُمنا بتقسيم صادرات الجزائر على الرقم ثلاثة، على اعتبار أن الجزائر تساهم بالثلث فقط مما ينتجه الأهالي والباقي يعود للخزينة الفرنسية التي تتحكم في التجارة الخارجية للمستعمرة، بعدها قمنا بعملية جمع الرقم المتبقي من صادرات الجزائر (أي ثلثي الصادرات الجزائرية) مع وارداتها لمعرفة قيمة الأرباح من هذه التجارة وفقا للمعادلين أدناه:

أولا: قمنا بحساب الميزان التجاري للجزائر لنفترض أن الرموز؛

β_{a1} : الميزان التجاري للجزائر،

Ex_a: صادرات الجزائر،

Im_a: واردات الجزائر،

$$\beta_{a1} = Ex_a - Im_a$$

ثانيا: قمنا بحساب الأرباح التي حققتها فرنسا من التجارة الخارجية للجزائر، لنفترض أن الرموز؛

$Pfft_a$: الأرباح الفرنسية من التجارة الخارجية للجزائر .

Im_f: واردات فرنسا للجزائر،

Ex_a: صادرات الجزائر،

$$Pfft_a = (Ex_a \div 3) * 2 + Im_f$$

انطلاقا من هذه العمليات الحسابية توصلنا إلى النتائج التي تظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم 80: الميزان التجاري للجزائر الفرنسية قبل التجارة الصحراوية ما بين (1830-1918م) بالمليار فرنك

الجزائر		الميزان التجاري للجزائر ما بين 1849-1830	الميزان التجاري للجزائر ما بين 1869-1850	الميزان التجاري للجزائر ما بين 1899-1870	الميزان التجاري للجزائر ما بين 1913-1900	الميزان التجاري للجزائر ما بين 1918- 1914	المجموع الكلي للميزان التجاري للجزائر
الصادرات الجزائرية	فرنسا	57.579	077.929	4.486.187	3.689.415	2.491.071	**11.653.329**
	دول أخرى	30.162	221.090	1.369.794	1.196.410	733.702	**3.551.158**
الواردات الجزائرية	فرنسا	515.289	2.056.245	5.007.190	5.225.156	2.277.668	**15.081.548**
	دول أخرى	420.471	493.664	1.763.397	978.626	880.768	**4.536.926**
الميزان التجاري للجزائر							
مجموع الصادرات من الجزائر		**87.741**	**1.150.167**	**5.855.981**	**4.885.825**	**3.224.773**	**15.204.487**
مجموع الواردات إلى الجزائر		**935.760**	**2.549.909**	**6.770.587**	**6.203.782**	**3.158.436**	**19.618.474**
الميزان التجاري للجزائر		(-) 848.019	(-)1.399.742	(-)914.606	(-)1.317.957	(+)66.337	**(-)4.413.987**
الأرباح التي حققتها فرنسا من التجارة الخارجية للجزائر							
مجموع ثلثي صادرات الجزائر		**29.247**	**383.389**	**1.951.994**	**1.628.608**	2.149.849	**6.143.087**
الأرباح التي حققتها فرنسا		**573.783**	**2.823.023**	**8.911.177**	**8.482.373**	4.427.517	**25.217.873**

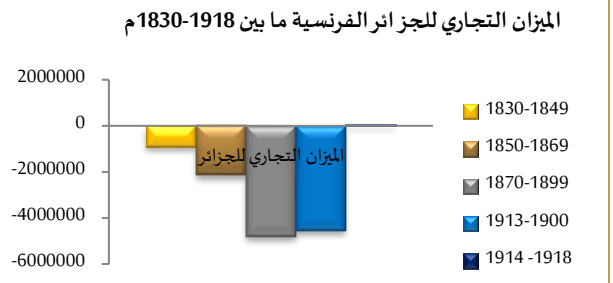

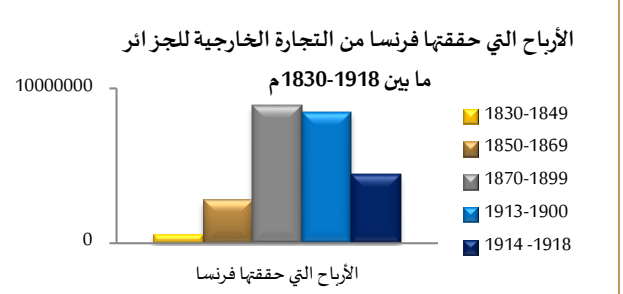

المصدر المعتمد:

Raoul-Elisée Messerschmitt, **Le régime douanier et de commerce extérieur de l'Algérie**, p 52, 56-57, 61, 69, 73, 93, 99, 106, 111

V.Demontés, **Renseignements sur l'Algérie économique**, p 140.

إن المتفحص لإحصائيات التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية، يلاحظ أن ميزانها التجاري يسجل عجزا مستمرا على مرّ العقود الزمنية، لكن ما هو ملاحظ من خلال تفحُّصنا لبعض الإحصائيات، التي عالجت فترة القرن العشرين خاصة، أن نسبة الزراعة التجارية أخذت في التزايد والتنوع في شتى المجالات الاقتصادية (الفلاحي، الصناعي وتجاري)، وهذا ابتداء من عام 1895م، في المقابل كانت الجزائر تُسجّل عجزا في ميزانها التجاري طيلة الفترة ما بين (1830-1913م).

هذا التناقض في المعطيات يحيلنا إلى طرح تساؤل؛ إذا كان أكثر من ثلثي سكان الجزائر منتجون في المجال الزراعي خاصة والصناعي عامة، بماذا نفسّر عجز الميزان التجاري على مرّ العقود؟ إذا كان التفسير يكمن في أن إنتاج الأهالي لا يساهم إلا بالثلث منه في التجارة الخارجية، بماذا نفسّر تضاعف استيراد المنتجات الفرنسية والأجنبية للبلد، مادام أن الأهالي يستهلكون منتجاتهم المحلية فقط والتي تغطي احتياجاتهم باعتبار أن عدد سكانهم قليل؟ من كان يستهلك تلك المنتجات الاستهلاكية المستوردة؟ هل تُستهلك من قبل الأوروبيين الذين يصدرون ثلثي الإنتاج الإجمالي؟ وإذا كان الأهالي هم من يستهلكونها؛ بماذا نفسر الجوع والعراء والحفاء والفقر المدقع الذي مسّ البلاد طيلة الفترة الاستعمارية؟.

الواضح أن؛ الرفاهية التي عاشها المستوطنون بالجزائر كانت على حساب الأهالي، فالإتحاد الجمركي الذي سنته فرنسا عام 1884م وطبقته على مستعمراتها كان يقابله فرض ضرائب متنوعة، قد عادت بالسلب على الجزائريين، أين فرضت عليهم إنتاج المحاصيل التجارية بأقل الأثمان لتسديد ضريبة الرأس وباقي الضرائب التي فرضت عليهم وعلى ممتلكاتهم، في المقابل كانت إيرادات هذه الضرائب المستخلصة من الأهالي تُصرف في المشاريع الفرنسية ولصالح الشركات الأوروبية والمستوطنين الأوروبيين في الجزائر. أما ما كان يُنتج على مستوى الممتلكات الأوروبية بالجزائر فكان يُصدر إضافة إلى ما كان يُساهم به الأهالي ليُعاد تصديره في شكل منتجات استهلاكية مصنعة بأثمان باهظة، لتحقيق الرفاهية لهؤلاء المستوطنين من جهة، وحصاد أرباح كبيرة من هذه التجارة غير العادلة، مما أحدث عجزا في الميزان التجاري للجزائر طيلة الفترة الاستعمارية، فتم إغراق البلاد بالديون التجارية والائتمانية.

حتى نعطي صورة واضحة لما كان يجري في الجزائر المستعمرة، نتحدث عن طبيعة هذه المجتمعات وما كانت تنتجه؛ أولا كان عدد سكان الجزائر آنذاك قليلاً، حيث يسجل التعداد الديموغرافي لسكان الجزائر ما بين (1856–1930م)؛ أنه في عام 1856م كان مجموع عدد سكان الجزائر يقدر بـ؛ 2.495.761 فردا، وفي عام 1901م؛ 4.739.331 فردا؛ عام 1918م؛ 5.701.464 فردا.

معظم هؤلاء السكان كانوا زراعيين، باعتماد إحصائيات عام 1930م، يمكن معرفة عدد السكان المزارعين نهاية الحرب الكونية الأولى على وجه التقريب، لكون العدد السكاني لم يزد عن؛ 100.000 فرد، لذا يمكن تقدير عدد السكان الزراعيين من الأوروبيين عام 1918م بـ؛ 400.80 فلاحٍ، والأهالي بـ؛ 2.100.000 فلاحٍ، مع إضافة عدد العمال الذين يشتغلون في الزراعة والمقدر بـ؛ 550.055 عاملا في المزارع الفرنسية، و؛ 160.423 عاملا يعملون في المصانع

والمحاجر والمناجم بالجزائر وهذا حسب إحصائيات 1924م، مجموع هؤلاء يقدر بـ؛ 2.890.878 فردا، أي يمثلون نسبة؛ 51 % من إجمالي سكان الجزائر .

إن النسبة التي توصلنا إليها (51 %) حسب دومنتي تعتبر قليلة، حيث أقرّ بأن السكان الأصليين في الجزائر زراعيون بشكل أساسي من إجمالي؛ 4.740.526 فردًا تم عرضهم في التعداد الأخير، ربما يقصد هنا بدايات القرن العشرين، لأن الرقم الديموغرافي الذي ذكره يتقارب مع إحصائيات عام 1901م، فقال بأن هناك؛ 3.689.298 مزارعًا[1]، أي بنسبة؛ 77% من إجمالي السكان دون أن يشير إلى المجال الصناعي.

لنعرض الآن بعض ما توصلنا إليه من إحصائيات رغم قلّتها، إلا أننا من خلال الاستئناس بها نستطيع تفسير حقيقة ما تُنتجه الجزائر، وهل تعكس هذه المنتجات القيمة الحقيقية لصادرات الجزائر، أم أن الإنتاج أكبر بكثير من قيمة الصادرات.

تساهم الجزائر بمنتجات فلاحية متنوعة مثل الحبوب، الخضر، الفواكه، الزيوت النباتية، النباتات الصناعية، الماشية ومشتقاتها من أصواف وجلود وغيرها من المنتجات، حيث تعتبر الحبوب من أهم صادرات الجزائر، الأمر الذي انعكس على زيادة إنتاجها، حيث بلغ المتوسط السنوي للإنتاج ما بين (1895-1900م))؛ 15.985.000 قنطارٍ سنويا، وما بين (1901-1913م)؛ 20.764.808 قنطارا سنويا، وخلال الحرب العالمية الأولى بلغت كمية الإنتاج؛ 21.434.776 قنطارا سنويا.

نفس الشيء بالنسبة للأشجار المثمرة؛ إذ بلغ المتوسط السنوي لإنتاج التمور للفترة ما بين (1914-1918م)؛ 1.394.234 قنطارا، هذا وساهمت الكروم في إنتاج؛ 140.786 هكتولترا من الخمور ما بين (1895-1900م) وتصاعد الإنتاج إلى الرقم؛ 7.320.925 هكتولترا ما بين (1901-1913م)، ليتراجع نوعا ما خلال الحرب العالمية الثانية، فيُسجل المتوسط السنوي للفترة الرقم؛ 7.282.751 هكتولترا. كما ساهمت الجزائر في إنتاج وتصدير كميات كبيرة من الزيتون وزيت الزيتون الذي نفتقر إلى إحصائياته لهذه الفترة التي سبقت التجارة العابرة للصحراء، لكن الإحصائيات التي عثرنا عليها للفترة ما بين (1927-1938م)، تكشف لنا عن حقيقة ما تنتجه الجزائر من هذه المادة، التي تنتشر في التل والساحل والصحراء الجزائرية.

إذا جئنا للحديث عن المتوسط السنوي للإنتاج الحيواني؛ نجد أن عدد الأغنام المنتجة سنويا ما بين (1895-1900م) قد قدر بـ؛ 442.704 رأس، وما بين (1901-1913م) قدر بـ

---

[1]. G.G.A, **Direction de l'Agriculture du commerce et de la colonisation, Les sociétés de culture Indigènes (Djammt el Falaha)**, janvier 1919, imp. Algérienne, Alger, 1919, p 3.

8.868.422 رأسا سنويا و؛ 9.040.466 رأسا سنويا خلال الحرب العالمية الأولى. أما عن كمية إنتاج الصوف ما بين (1901-1913م) فقد بلغت؛ 007.157 قنطار سنويا، وما بين (1914-1918م)؛ 175.841 قنطارا سنويا. كما ساهم إنتاج الصوف في صنع السجاد الجزائري الذي حظي باهتمام بالغ في الأسواق الخارجية، أين بلغ تصديره على نحو مستمر حوالي؛ 601 قنطار سنويا ما بين (1901-1913م).

كما ساهمت الجزائر في إنتاج وتصدير النباتات الصناعية مثل التبغ والحلفاء والشعر النباتي والقطن والكتان وإبرة الراعي، أين بلغ المتوسط الإنتاجي للفترة ما بين (1901-1913م)؛ التبغ: 10.037 قنطارا، القطن: 288 قنطارا، وما بين (1914-1918م)؛ التبغ: 15.433 قنطارا، القطن: 835 قنطارا، هذا وساهم المتوسط السنوي لصادرات الجزائر من مادتي الحلفاء والشعر النباتي ما بين (1895-1900م)؛ الشعر النباتي: 722.042 قنطارا، ليتراجع ما بين (1901-1913م) إلى الرقم 435.048 قنطارا و217.385 قنطارا خلال الحرب، وهذا بسبب اجتثاث هذه النبتة من قبل الجيش العسكري، كما ساهمت التجارة الخارجية للجزائر بتصدير سنويا ما يقارب؛ 912.135 قنطارا ما بين (1901-1913م)، ليتراجع خلال الحرب إلى 720.946 قنطارا سنويا.

دون أن ننسى المنتجات الحرجية الهائلة التي تمتلكها الجزائر؛ حيث تُغطي الغابات في الجزائر مساحة 8 ملايين هكتار؛ يتم استغلال $\frac{1}{20}$ فقط من المساحة الإجمالية للغابات المتنوعة منها، أشجار الفلين، الزن، والصنوبر البحري أو الصنوبر الحلبي،...الخ[1].

حسب الإحصاءات العامة للجزائر؛ تُغطي أشجار الزان؛ 50.000 هكتار، وأشجار الأرز؛ 35.000 هكتار، وأشجار الصنوبر الحلبي؛ 860.000 هكتار، أشجار الكرمس؛ 550.000 هكتار، وأشجار الثويا؛ 100.000 هكتار، هذه الأنواع الكثيرة تُوفر كميات كبيرة من الأخشاب القابلة للبيع والتصنيع، أين تجاوز الفلين البحار لتزويد المصانع الأجنبية، دون أن ننسى شواطئها البحرية التي تمتد لأكثر من ألف كيلومتر، فهي تحتفظ بالموارد الخشبية لصناعات الصيد، التي تبدو إذا ما أُديرت بحكمة لا تنضب.

لكون الموارد الخشبية الهائلة لم تُستغل بسبب صعوبة النقل، والتعريفات المفرطة للسكك الحديدية، التدفقات التجارية المحددة في السياسة بأقل جهد ممكن، رغم أن الجزائر تمتلك مخزونا يكفي لاستهلاكها وتصدير الفائض، إلا أن الملاحظ أنها خلال تلك الفترة كانت تستورد من الخارج

(1). V.Demontés, Op. Cit, p 96.

معظم الأخشاب المصنعة التي تحتاجها، غير أن الحرب قد غيّرت الوضع جزئيًا، نتيجة نقص النقل البحري وارتفاع تكلفة المواد الخام، فكان على المستعمرة أن تعيش بمخزونها المحلي.

هنا ارتفع العائد النقدي من منتجات الغابات في السنوات الأخيرة، ويرجع الفضل في ذلك بشكل أساسي إلى الأرباح المحققة من أسعار الخشب واللحاء الأسمر، حيث تم تصنيع كميات كبيرة من الفحم النباتي الذي يطلبه السكان بشكل كبير بعد أن حرموا من الفحم الأجنبي[1].

لم تبدأ عملية إزالة الألواح حتى عام 1884م، نظرًا لأن بلوط الفلين لا يُعطي محصولًا إلا بعد عشر سنوات من هذه العملية لم يكن حتى عام 1895م، أين تضمن هذا العام إحصائيات عملية بيع جادة لصالح غابات الجزائر، حيث استمر الإنتاج في الزيادة إلى ما قبل عام 1914م، كان من الممكن أن يكون الدخل أعلى لو لم ينخفض سعر الفلين، حيث بلغ متوسط كل عشر سنوات لكمية الفلين المقطوع ما بين (1850-1900م)؛ 48.645 قنطارا وما بين (1910-1918م)؛ 91.241 قنطارا، كما بلغ المتوسط السنوي لمجموع إيرادات الإنتاج منه للفترة ما بين (1850-1900م)؛ 2.992.333 فرنكا، وما بين (1910-1918م)؛ 4.274.617 فرنكا.

هذه المنتجات الخشبية التي تم عرضها لا تشتمل على كل ما كانت تنتجه الجزائر، إذ كان يمكن إضافة تلك المنتجات الخاصة بالغابات التي استغلت من قبل الشركات الخاصة، لكن افتقار دمونتي لهذه الإحصائيات جعله يعرض فقط أرقام تصدير الفلين المقطوع فقط، هذه الثروة الخشبية كانت تُشحن للخارج، لاسيما روسيا، ألمانيا، النمسا والولايات المتحدة ، بقيمة سنوية تتراوح من؛ 10 إلى؛ 15 مليونا من الفلين مصنعا أو خاما[2].

كما تساهم التجارة الخارجية للجزائر بكميات من الإنتاج البحري، الذي لم يُستغل بشكل كاف رغم أن به ثروة لا تنضب، من السردين (la sardine) ، لالاش (l'allache) ، لونشوا (l'anchois)، والماكرو (le maquereau) ، والبونيتو (les bonites) والتونة الكبيرة الحمراء (le grand thon rouge)، حيث كانت نتائج الصيد لعام 1924م؛ إنتاج 15.984 طنا بقيمة 42.280.506 فرنكا.

---

(1). V.Demontés, Ibid, p 97-99.

(2). Ibid, p 100.

إضافة إلى صيد المرجان الذي انتعش خلال الحرب الكونية الأولى بعد تراجعه لفترة، حيث سجّلت إحصائيات عام 1924م بيع؛ 1.075 كيلوغرامًا بقيمة؛ 86 ألف فرنك، حيث يصدر إلى ايطاليا التي تشتريه بسعر ؛ 80 فرنكًا للكيلوجرام لعام 1924م[1].

أما عن صادرات الجزائر من معادن ومنتجات صناعية؛ يمكن القول بالرغم من أن الفرنسيين لم يستثمروا أموالهم في إقامة مصانع كبيرة تُغطي احتياجاتها كاملة من الكم الهائل للمواد الأولية المتوفرة بالجزائر، إلا أن استغلال بعض المصانع والورش القديمة والحديثة المتوسطة الحجم والمحاجر والمناجم المقامة بالجزائر أمام مواقع إنتاج المواد الأولية، قد ساعدت على تحويل بعض المواد الأولية إلى منتجات مصنعة، ساهمت بها الجزائر في تجارتها الخارجية منها؛ مواد البناء، فكانت فرنسا تُزود مصانعها بالإسمنت، الجير والحجارة الشائعة[2]، والحديد الذي كانت فرنسا تستورده تقريبا كاملا، والإسمنت والجير والخشب بالأطنان والرخام[3] والغرانيت والطوب[4] المصنوع في الجزائر.

منذ عشرينيات القرن العشرين أخذت الصناعة الجزائرية تتجه أكثر فأكثر نحو الصناعات الإستخراجية مثل الرخام، الغرانيت، الملح، الحديد، الرصاص، الزنك، النحاس، الأنتمون، الزئبق، الفوسفات، النفط، الزرنيخ، الكروم والنيكل، ...الخ من المعادن، جُل هذه المعادن تم اكتشافها في

---

(1). M.Maurice Viollette, **Statistique industrielle de l'Algérie,** Op. Cit, p 2, 5.

(2). **الأحجار**: تم استخراج الأحجار حول المدن الجزائرية الكبيرة؛ حيث توجد أحجار ممتازة مثل الحجر الجيري الأزرق لبوزاريا المستخدم في تشييد المباني في الجزائر العاصمة ، وغرانيت ندروما الذي تصنع به قواعد المنازل والشوارع والطرق المرصوفة، حيث تم افتتاح مصانع البلاط والطوب في جميع أنحاء وهران، مستغانم ، الجزائر العاصمة ، قسنطينة ، بجاية ؛ مجهزة بأدوات متطورة ، بقوة دافعة من 500.1 إلى 2.000 حصان ، وتوظف أكثر من 1.500 عامل ، أنتجوا عام 1913م، 329.000 قنطار من البلاط، بينما تمثل مساهماتها في التجارة الخارجية؛ 266.830 قنطارا. **ينظر**:

- V.Demontés, Op. Cit, p 120.

(3). **السيراميك**: بالنسبة للسيراميك الذي يعود استغلاله إلى فترات تاريخية موغلة في القدم بإفريقيا، كان يستخدم منه البلاط الخزفي الذي زينت به جميع المنازل القديمة والحديثة تقريبًا، والذي يأتي في الغالب من إيطاليا وإسبانيا. كما تبين الشواهد الأثرية أن الفخاريات ذات الزخارف الهندسية التي لا تزال نساء القبائل تصنعها حتى اليوم، تشبه تلك التي تم اكتشافها في المقابر المصرية والبونيقية. **ينظر**:

- V.Demontés, Ibid, p 119.

(4). هناك مصانع الطوب ومنتجات الجير الرملي تقع بالقرب من الجزائر العاصمة، وكانت هناك مصانع أخرى للأنابيب الأسمنتية والبلاط وعددها 25 ويعمل بها 900 عامل كافية لتلبية احتياجات الدولة، لا يزال البعض الآخر يصنع الجير والأسمنت الهيدروليكي ؛ في عام 1913م زودوا؛ 119.000 طن مقابل؛ 90.039 مستوردا، كما كانت توجد المسابك والورش الميكانيكية كبيرة، يصل عددها إلى حوالي خمسة عشرة ورشة مع 1.100 عامل. **ينظر**:

- V.Demontés, Ibid, p 121-120

الشمال الجزائري قبل فترة التجارة العابرة للصحراء الجزائرية أي قبل اكتشافها في الجنوب الجزائري الغني بهذه المعادن بعد سنة 1945م، والتي كانت سببا مباشرا في إحداث تغييرات جذرية في السياسة الاقتصادية الفرنسية بالصحراء الجزائرية.

يمكن عرض الإحصائيات حول صادرات الجزائر لبعض المعادن المتوفرة في البلاد كما يلي:

الجدول رقم 81: كمية صادرات الجزائر من المعادن بالطن والألف فرنك لسنوات: 1908، 1913 و1918م

المعادن	1908		1913	1918		
	الكمية	المبلغ	الكمية	الكمية	المبلغ	المبلغ
الحديد	834921	9309	1363400	759217	18134	18677
الرصاص	24730	3438	30510	17911	4272	6978
الزنك	78301	10728	82077	29288	13134	7469
النحاس	4449	529	2299	–	207	–
الأنتمون	500	75	497	7921	70	1900
الزئبق	52	27	102	153	56	275
المحاجر الإستخراجية						
الفوسفات طبيعي	**365542**	**12246**	**438601**	**198539**	**13158**	**9927**
كيسيلجوهر	**3947**	**474**	**3547**	**1930**	**496**	**270**

الكمية المصدرة من المعادن والمحاجر للسنوات: 1908، 1913 و1918م

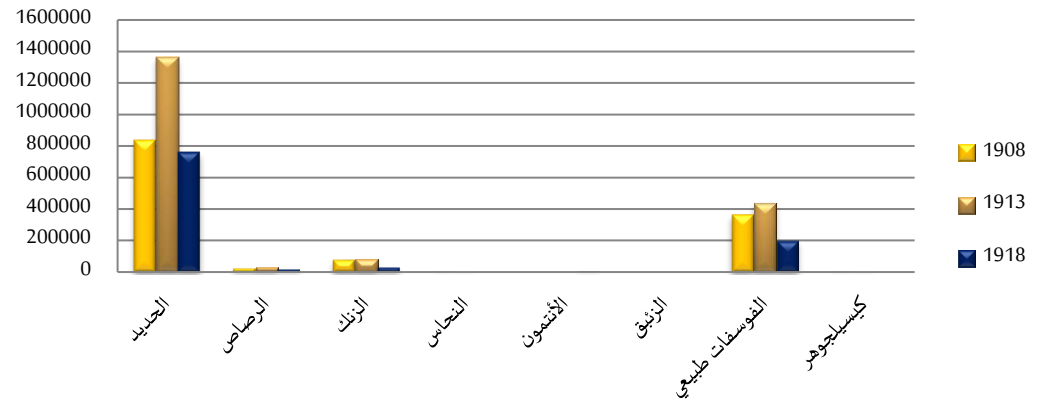

المصدر المعتمد:

M.Maurice Viollette, **statistique industrielle de l'Algérie**, p13.

الملاحظ أنه من أكثر المعادن تصديرا ما قبل فترة التجارة العابرة للصحراء الجزائرية، معدن الحديد الذي تحظى به فرنسا كاملا تقريبا، ثم الفوسفات الطبيعي، ثم الزنك والرصاص، أما باقي المعادن تُصدر بنسبة ضئيلة، ربما يعود السبب للنسبة المطلوبة لاحتياجات الدول المستوردة أو لقلة استخراجها من الجزائر.

إن إشاراتنا المتواضعة لقيم صادرات الجزائر لبعض المنتجات فقط، لا يعني أنها المنتجات الوحيدة المساهم بها في التجارة الخارجية للجزائر، لكن قلّة الإحصائيات جعلتنا نقتصر على ذكر هذه المنتجات فقط، لكن الواقع هناك منتجات صناعية وأخرى فلاحية عديدة لم نُشر إليها مثل الزيوت النباتية، الخضر، الحمضيات والبقوليات، الصناعات الخشبية والغذائية، الكيميائية، أشغال البناء، صناعة العربات، الرخام، بناء السفن، صناعة الجلود، مصانع الورق، صناعة النسيج، الملابس والأكسسوارات، صناعة الأحذية والصناعات اليدوية ووسائل النقل، ...الخ.

عموما؛ لقد ارتأينا إدراج هذه المنتجات لفهم ما كانت تُساهم به الجزائر في التجارة الخارجية، حتى تتضح جيدا قيم الصادرات التي أخذت في التصاعد ما بين (1830-1913م)، لاسيما بعد عملية الإصلاح الجمركي عام 1884م، وفترة التوغل إلى معظم مناطق الجزائر، ومد خطوط السكك الحديدية والطرق بين المناطق التي استقرت الشركات التجارية والمستوطنون الأوروبيون.

شهدت الفترة التي تلت الإصلاحات عام 1884؛ في ظاهر الأمر تحسن في معدل التبادل السلعي بين المنتجين، بما أن حجم الصادرات كان يتسع فإن معدل الدخل يرتفع، لكن الحقيقة عكس ذلك؛ حيث قدرت القيمة الإجمالية لصادرات السلع الجزائرية عامة ما بين (1884-1913م) بـ؛ 8.789.813.000 فرنك مقابل؛ 10.717.507.000 فرنك واردات، أي بفارق قُدر بـ؛ 1.927.694.000 فرنك، أضف إلى ذلك ما حققته إيرادات الضرائب المتنوعة في الجزائر، والتي نجهل قيمتها لافتقارنا للإحصائيات التي تتعلق بهذا الجانب. في حين لم يَجْنِ الأهالي من الأرباح أي شيء، فقط ما تم إنتاجه من محاصيل معيشية أو ما تم إنتاجه في المزارع الفرنسية مقابل تسديد ضريبة الرأس وباقي الضرائب المفروضة عليهم والتي أنهكتهم.

وخلاصة القول؛ أن التجارة الفرنسية كانت تتوسع بخطى سريعة بفضل أنماط التجارة المحلية التي كانت قائمة من قبل والمستحدثة خلال هذه الفترة الإستعمارية، أين تحولت هذه الأنماط إلى مصدر للحصول على المواد الخام بأيادي الأهالي، كما تحولت الجزائر إلى مستودع للبضائع المصنعة بفرنسا وباقي دول أوروبا، ومصدر لجني موارد مالية ضخمة من الضرائب على حساب أهالي المنطقة، في حين لم يستفد الأهالي غير العمل الشاق في المزارع الفرنسية أو مزارعهم لتسديد الضرائب المفروضة عليهم.

2. التجارة الخارجية للجزائر عبر سواحل وصحاري الجزائر ما بين الحربين:

بعد النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراسة المقومات الاقتصادية لفرنسا بالصحراء الجزائرية، تبين أن الصحراء الجزائرية خلال الفترة المدروسة، لم تكن الهدف المراد للاستثمار الاقتصادي الفرنسي، بقدر ما كان يشغل فرنسا أمر ربط الصحراء الجزائرية بباقي مستعمراتها في غرب ووسط إفريقيا، لهدف تحقيق حلمها التجاري بين سواحل البحر المتوسط وسواحل المحيط الأطلسي عبر الصحراء الجزائرية، بالفعل تحقق ذلك المبتغى بعد قرن من الزمن تقريبا، أين تم ربط ضفتي الصحراء الجزائرية بطرق معبدة بعد العزوف عن أمر خطوط السكك الحديدية، واستبداله بطريق السيارات والخطوط الجوية التي تربط بين مستعمراتها في إفريقيا وآسيا.

تعتبر سنة 1923م؛ السنة التي دشنت فيها الدروب الصحراوية، أين عبرت أول سيارة من تنبكتو إلى كولومب بشار، لذلك يمكن اعتبار هذه السنة وما يليها البداية الحقيقية للتجارة الحديثة عبر الصحراء الجزائرية، بدل تجارة القوافل التي لفظت أنفاسها مع بدايات القرن العشرين، وحتى نفهم كيف كانت تتم هذه التجارة الصحراوية، لابد من التطرق إلى الرحلات التي كانت تنظمها شركات الطيران وشركات النقل البري لنقل المسافرين والبضائع التجارية، بين الجزائر وإفريقيا الغربية خاصة، وباقي مناطق إفريقيا جنوب الصحراء عامة.

إذ يفتح البحر منافذ سهلة لجميع دول البحر الأبيض المتوسط عامة، لتبادل شعوب المنطقة منتجاتها بفضل المهاجرين الذين استقروا في موانئها واستفادوا من حضارتهم، كون شمال إفريقيا يشبه إلى حدّ كبير المناطق المجاورة في جنوب أوروبا من حيث المناخ والتضاريس، أما فيما يتعلق بالجزائر وعلاقاتها مع فرنسا على وجه الخصوص؛ يمكن ضمانها بواسطة خطوط سريعة تستغرق فقط أربع وعشرون ساعة للعبور من مرسيليا إلى الجزائر العاصمة، أو من بورت فيندرس (Port-Vendres) إلى وهران.

عبر هذه الخطوط التي تم ربطها بالطرق التي تربط بين ضفتي الصحراء، يتم الحصول على المنتجات الاستوائية التي كانت فرنسا تستوردها بتكلفة كبيرة من الهند وإفريقيا جنوب الصحراء، وهذا لاختصار الزمن والمسافة والتكلفة[1].

أ. الرحلات البرية والجوية بين الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية:

تُشير مدونات الوكالة الاقتصادية لإفريقيا الغربية الفرنسية، أنه تم افتتاح خدمة النقل السياحي عبر الصحراء الجزائرية في:13 جانفي 1928م، من قبل شركة سفر فرنسية، حيث تعبُر

---

[1]. V.Demontés, Ibid, p 188.

الصحراء سيارات من نوع خاص ذات ست عجلات مخصصة للصحراء، للوصول إلى إفريقيا الغربية الفرنسية[1].

الملاحظ أن الرحلات البرية كانت تتم في فصل الشتاء مثل رحلات القوافل التجارية، حيث تُنظم الشركة العامة العابرة للصحراء خلال فصل الشتاء رحلات عبر الصحراء ذهابا وإيابا، باستعمال الطرق المعبدة بين الجزائر–غاو، وكولومب بشار –غاو، مع تقديم خدمات منتظمة للذهاب والعودة بين كولومب– بشار ورقان.

إن الطريق الرابط بين الجزائر–غاو يستغرق 9 أيام، ينقسم إلى قسمين؛ الطريق الأول من الجزائر– الرقان، تتم هذه الرحلة في أفضل ظروف الراحة باستخدام سيارات الليموزين الفاخرة، على طول الطريق يتم استقبال المسافرين في فنادق "عبر الأطلسي" في الأغواط، غرداية، المنيعة، تيميمون ثم رقان، وهنا تكون فترة استراحة في رقان بفندق برج (Bordj–Hotel)، ليبدأ الشطر الثاني من الطريق بين رقان–غاو التابع للشركة العامة العابرة للصحراء (Compagnie Générale Trassaharienne). يأخذ المسافرون أماكنهم على متن السيارات النائمة لعبور تنزروفت إلى غاو[2].

تشتمل السيارات النائمة على ثمانية كراسٍ مريحة بذراعين خلال النهار يتم تحويلها إلى ثمانية أفرشة في الليل مزودة بجهاز (T.S.F) يسمح لها بالبقاء على اتصال مع رقان، حيث يتم تقديم وجبات الطعام بالسيارة. سعر الرحلة من الجزائر–غاو أو العكس بـ: 9.750 فرنك، بما في ذلك الخدمات المقدمة أثناء الرحلة (الرحلة بالسيارة، الإقامة في الفنادق، الوجبات، النصائح) عدا الخمور والمشروبات المتنوعة والمياه المعدنية غير مشمولة في سعر الرحلة[3].

يحق للمسافرين النقل المجاني لـ 30 كيلوغراماً من الأمتعة، وحقائب اليد، كما يُسمح لهم بأخذ 20 كيلوغراماً من الأمتعة بسعر؛ 140 فرنكاً لكل؛ 5 كيلوغرامات، على طريق كولومب بشار – غاو، الذي يستغرق 6 أيام، حيث يبلغ سعر الرحلة من كولومب بشار–غاو ذهابا أو إيابا بـ: 3.280 فرنكًا.

إن مصاريف الطعام والإقامة أثناء الرحلة بين كولومب–بشار ورقان من مسؤولية المسافرين، ومع ذلك يتم تقديم خدمة الإيواء المجاني للمسافرين في رقان أو غاو، كما يتم تقديم وجبات الطعام بالسيارة خلال الرحلة بين رقان وغاو، حيث تعتني الشركة بإطعام المسافرين بسعر

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, 1928, N° 85, p 84.

(2). B.M.A.E.A.O.F, 1928, N° 94, p 382.

(3). Ibid, p 382.

ثابت قدره 300 فرنك (نبيذ، والمياه المعدنية والمشروبات المختلفة غير المدرجة) .للمسافرين الحق في حمل 30 كيلوغراماً من الأمتعة مجانًا، بما في ذلك حقائب اليد، بحد أقصى 100 ديسيمتر مكعب. الأمتعة الزائدة التي يُسمح للمسافرين بحملها محدودة بـ 20 كيلوغرامًا للفرد وبسعر 100 فرنك لكل؛ 5 كيلوغرامات أو؛ 10 ديسيمترات مكعبة حسب اختيار الشركة[1].

في الجدول أدناه نعرض فترات الرحلة ذهابا وإيابا ما بين شهري نوفمبر وماي، وهذا فيما يخص الرحلات البرية عبر الصحراء الجزائرية لموسم: 1929-1930م كما يلي:

الجدول رقم 82: جدول الرحلات البرية للشركة العامة العابرة للصحراء موسم 1929-1930م

الجزائر – كولومب بشار – غاو			غاو – كولومب بشار – الجزائر		
الإنطلاق		الوصول	الإنطلاق	الوصول	
الجزائر	بشار	غاو	غاو	بشار	الجزائر
10 نوفمبر 1929	13 نوفمبر 1929	18 نوفمبر 1929	22 نوفمبر 1929	27 نوفمبر 1929	30 نوفمبر 1929
1 ديسمبر 1929	4 ديسمبر	9 ديسمبر	20 ديسمبر	23 ديسمبر	28 ديسمبر 1929
5 جانفي 1930	8 جانفي 1930	13 جانفي 1930	24 جانفي 1930	29 جانفي 1930	1 فيفري 1930
19 جانفي	22 جانفي	27 جانفي	7 فيفري	12 فيفري	15 فيفري
9 فيفري	12 فيفري	17 فيفري	28 فيفري	5 مارس	8 مارس
23 فيفري	26 فيفري	3 مارس	14 مارس	19 مارس	22 مارس
16 مارس	19 مارس	24 مارس	4 أفريل	9 أفريل	12 أفريل
30 مارس	2 أفريل	7 أفريل	18 أفريل	23 أفريل	26 أفريل
20 أفريل	23 أفريل	28 أفريل	9 ماي	14 ماي	17 ماي

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, 1928, N° 94, p 383.

إن هذه الرحلات عبر الصحراء الجزائرية والتي تربط بين أراضي الجنوب الجزائري بالسودان الفرنسي، كانت تعمل بالتنسيق بين شركتي النقل العامة عبر الصحراء وشركة النقل العامة عبر الأطلسي (Compagnie Générale Transatlantique)، من أكتوبر إلى ماي من كل سنة بين كولومب بشار-غاو[2]. من النقطة غاو يمكن السفر نحو سواحل الأطلسي عبر الطرق التي تم استحداثها خلال الفترة الاستعمارية.

كما أن هناك خطًا يربط بين كولومب بشار-نيامي عبر رقان وغاو، يتم عبوره عن طريق تنظيم الرحلات من قبل الشركة العامة العابرة للصحراء، مثل طريق كولومب بشار-غاو، بسعر؛ 4100 فرنك، مع نفس الخدمات التي تقدم عبر الخط كولومب بشار-غاو[3].

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, 1928, Ibid, p 382.

(2). B.M.A.E.A.O.F, **1928**, N° 85, p 38.

(3). B.M.A.E.A.O.F, **1931**, N° 132, p 415.

تكاليف الخدمة السريعة عبر الطائرة يكون بسعر؛ 55 فرنكا، حيث يتم توفير الخدمة بالطائرة من قبل شركة الخطوط الجوية الفرنسية، والتي لديها أيضًا طائرات خاصة تسمح بالذهاب مباشرة من الجزائر العاصمة أو وهران إلى رقان، ومن رقان وغاو إلى جميع أنحاء إفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية الفرنسية[1].

خلال موسم (1934-1935م)؛ كانت الشركة العابرة للصحراء تُوفر النقل بالسيارات كل أسبوعين من كولومب بشار ورقان، غاو ونيامي، من: 5 أكتوبر 1934م إلى 31 ماي 1935م، أما عن النقل الجوي فكانت تُقدم 20 رحلة كل أسبوعين من: 17 أكتوبر 1934م إلى 29 مايو 1935م، إلى ذات المناطق التي يوفرها النقل البري، كما تم مد الرحلات الجوية والبرية في 28 نوفمبر 1934 إلى كوتونو، اعتبارًا من: 11 جانفي 1935م، كانت هناك رحلات كل شهر من نيامي إلى كانو وفورت لامي إلى غاية: 16 جوان 1935[2].

من خلال هذه الخدمات التي توفرها الشركة العابرة للصحراء، زاد رأس مالها من؛ 2.000.000 إلى؛ 3.000.000 فرنك، كما زاد رأس مال شركة النقل النهري في الداهومي (Société des Transports Fluviaux au Dahomey) من؛ 900.000 إلى؛ 980.000 فرنك[3].

ب. الضرائب الجمركية للسلع القادمة من إفريقيا الغربية الفرنسية إلى الجزائر وفرنسا:

إن التجارة الفرنسية بين مستعمراتها لا تحتل نفس المرتبة؛ إذ تحتل الجزائر دائما الصدارة بين مستعمرات فرنسا في التجارة الخارجية، أما عن منطقة غرب إفريقيا الفرنسية لا تزال تحتل المرتبة الخامسة بعد الجزائر، تونس، الهند الصينية والمغرب، بقيمة؛ 1.302.666.000 فرنك، لكنها تحتل المرتبة الثانية بعد الجزائر، كمورد للمواد الخام للميتروبوليس[4].

أدى نطاق تطبيق القوانين وأنظمة الجمارك إلى ظهور اختلافات في التقييم، انتهى مرسوم 5 سبتمبر 1907م برسم خط الحدود الفاصل للمناطق الحرة والخاضعة، من خلال إنشاء دائرة جمركية، عن طريق تحديد منطقة مراقبة خارجية. تشكل هذه المنطقة قاعدة إنتاجية ضد النقل الخلفي للبضائع المعدة للاستهلاك معفاة من الرسوم الجمركية في المناطق الصحراوية. أو يصلون

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, **1931,** Ibid, p 415.

(2). B.M.A.E.A.O.F, 1934, N° 168, p 327.

(3). B.M.A.E.A.O.F, 1928, N° 89, p 192.

(4). B.M.A.E.A.O.F, 1931, N° 122, p 50.

في ظل نظام العبور الذي يوجد مبدؤه في قانون المالية الصادر في: 16 أبريل 1895م والمراسيم الصادرة في: 17 ديسمبر 1896م و30 يوليو 1900م و1 فبراير 1902 و13 أكتوبر 1904م و9 يناير 1906م و5 سبتمبر 1907م و7 أغسطس 1921م، حيث يتم استبعاد البضائع الأجنبية بشكل طبيعي من هذا النظام، يتم تقديمها إلى مكاتب منتشرة على طول الحدود الجنوبية للمستعمرة، وهي تدفع الرسوم المتعلقة بأصلها[1].

يُحدد قانون: 13 أفريل 1928م، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية في: 21 أفريل 1928م، نظام الجمارك الجديد للمستعمرات الفرنسية. فيما يتعلق بغرب إفريقيا الفرنسية خلال هذه الفترة، لازال قانون 1892م هو القانون الساري فيها، فلم تكن جزءًا من المستعمرات المدمجة في العاصمة[2].

عند الاستيراد إلى إفريقيا الغربية الفرنسية؛ يتم قبول المنتجات التي يكون منشؤها فرنسا والجزائر معفاة من الرسوم الجمركية، مع مراعاة البنود المخالفة في المعاهدات أو القوانين الدولية. بموجب القوانين الجمركية، من الضروري فهم الرسوم المفروضة عند دخول البضائع الأجنبية للمستعمرات، باستثناء البضائع الوطنية وفقا للمادة 12.

عند التصدير إلى الجزائر أو فرنسا؛ تم وضع قواعد مختلفة، اعتمادًا على ما إذا كانت مستعمرات المجموعة يمنح نظامها دخول تفاضلي للسلع الفرنسية أو الجزائرية أم لا: في الحالة الأولى بالنسبة للمستعمرات التي يُطلق عليها بالمناطق الحرة التي تكون خاضعة كلية لفرنسا وهي (السنغال ، غينيا الفرنسية ، السودان الفرنسي)، تستفيد المواد الخام المخصصة للصناعة والمواد الغذائية من الإعفاء الجمركي عند الدخول إلى فرنسا أو الجزائر؛ تحدد قائمة هذه المواد بمراسيم تصدر بناء على اقتراح من ثلاث جهات؛ وزراء التجارة والزراعة والمستعمرات؛ بل يمكن توسيعه ليشمل فئات أخرى من السلع بموجب المراسيم الصادرة بنفس الشكل، أما المنتجات التي لا تستفيد من الإعفاء الجمركي تخضع لرسوم الحد الأدنى من الرسوم الجمركية أو الرسوم المخفضة التي تحدد وفقًا للإجراء نفسه[3].

في الحالة الثانية: (مستعمرات ما يسمى بالمنطقة التقليدية والتي تشترك فيها دول استعمارية أخرى مثل: كوت ديفوار والداهومي)، تخضع المنتجات التي منشؤها هذه الأراضي، عند تصديرها إلى فرنسا والجزائر لرسوم جمركية دنيا، ومع ذلك، فإن المراسيم الصادرة بموجب نفس

---

(1). Raoul-Elisée Messerschmitt, Op. Cit, p 86.

(2). B.M.A.E.A.O.F, **1928**, N° 89, p 174.

(3). Ibid, p 174.

الشروط المذكورة أعلاه، قد تمنح بعض المنتجات نسبة صفر بالمائة أو الإعفاء من الرسوم الجمركية[1].

بالنسبة للمنتجات الأجنبية؛ تنص المادة 6 من القانون على أن المنتجات الأجنبية المستوردة إلى إفريقيا الغربية الفرنسية، تسدد الرسوم الجمركية المدرجة في التعريفات المحلية، التي تفرضها المراسيم الصادرة دائمًا وفقًا للإجراء نفسه.

أما المنتجات التي منشؤها مستعمرة فرنسية والمستوردة إلى مستعمرة فرنسية أخرى، تكون معفاة من الرسوم الجمركية، إلا في المناطق التي لا تسمح فيها القوانين الدولية بتطبيق هذا النظام مثل المنطقة التقليدية (كوت ديفوار والداهومي).

ويترتب على هذه الأحكام أن المراسيم يجب أن تُحدد فيما بعد:

- قائمة المنتجات التي منشؤها المنطقة الحرة في إفريقيا الغربية الفرنسية (السنغال، غينيا الفرنسية، السودان الفرنسي) التي يتم قبولها عند دخولها إلى فرنسا أو الجزائر تكون معفاة من الرسوم الجمركية؛
- اختياريًا؛ قائمة المنتجات بخلاف المنتجات السابقة والتي منشؤها نفس المستعمرات التي يمكن أن تستفيد من رسوم مخفضة، تكون أقل من تلك الموجودة في الحد الأدنى للتعريفة الجمركية الفرنسية؛
- اختياريًا أيضًا؛ قائمة المنتجات التي منشؤها مستعمرات المنطقة التقليدية (ساحل العاج، داهومي) التي قد تستفيد من الإعفاء الجمركي أو الإعفاء من الاستيراد إلى فرنسا أو الجزائر[2].

ت. التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية مع إفريقيا الغربية الفرنسية:

حقيقة؛ خلال عملية البحث عن الإحصائيات التي تتعلق بالتجارة الخارجية للجزائر الفرنسية مع إفريقيا الغربية الفرنسية، وجدنا إشارة في الإحصائيات العامة التي ينشرها الاتحاد الجمركي، تبين سبب عدم ظهور إحصائيات تجارة غرب إفريقيا الفرنسية مع الجزائر، كون إحصائيات الحركة التجارية للجزائر مدرجة ضمن إحصائيات العاصمة الاستعمارية، غير أن حركة التجارة مع تونس والمغرب مشمولتان ضمن البلدان الأجنبية.

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, **1928,** Ibid, p 174.

(2). Ibid, p 175.

ومع ذلك؛ منذ عام 1932م، وبناءً على تعليمات وزارة المستعمرات، نشرت مصلحة الجمارك لغرب إفريقيا الفرنسية إحصائيات ربع سنوية خاصة، تُشير إلى حركة تجارة المستعمرات لغرب إفريقيا مع أراضي شمال إفريقيا، والتي تُعطي لنا فكرة عن العلاقات الاقتصادية القائمة خلالها، بين الجزائر وتونس والمغرب وجميع الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الغربية الفرنسية[1].

بلغت الحركة التجارية لإفريقيا الغربية الفرنسية مع شمال إفريقيا عام 1933م؛ 20.538.888 فرنكا، و؛ 10.304 طن. يمثّل المغرب الجزء الأكبر من الحركة التجارية (11.025.441 فرنكا و5.284 طن)؛ ثم الجزائر (9.299.547 فرنكا و4.169 طنا)؛ تظهر تونس فقط برقم منخفض للغاية (213.723 فرنكا و850 طنا)، أما عن صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية فهي أقل جدا من المنتجات التي تتلقاها.

في الواقع استوردت إفريقيا الغربية الفرنسية عام 1933م؛ 15.787.372 فرنكا و5.285 طنا من البضائع الجزائرية والتونسية والمغربية، مقابل ما يقدر بـ؛ 4.751.516 فرنكا و5.019 طنا من منتجات إفريقيا الغربية. مع العلم فإن الحمولة متوازنة إلى حد ما؛ 5.285 طنًا عند الدخول و؛5.019 طنًا عند الخروج.

بالنسبة للدراسات التي تطرقت إلى التجارة الخارجية بين الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية نجد؛ المؤرخ تنتوان روبرت الذي أشار إلى هذه النقطة في خضم حديثه عن الطرق التجارية العابرة للصحراء الجزائرية، حيث أفادنا ببعض الإحصائيات التجارية التي كانت تصل الجزائر ومستعمرات فرنسا في إفريقيا جنوب الصحراء عامة (إفريقيا الغربية الفرنسية، مدغشقر وإفريقيا الشرقية الفرنسية) عبر تلك الطرق المستحدثة عبر الصحراء الجزائرية؛ برا وجوا وحتى بحرا عبر المحيط الأطلسي والبحر المتوسط.

ذكر أن التجارة الخارجية للجزائر مع مستعمرات فرنسا في إفريقيا جنوب الصحراء عامة وإفريقيا الغربية خاصة، قد أخذت تنمو بشكل متزايد ابتداء من عام 1935م، أين أصبحت الصادرات أكبر من الواردات وهذا بفضل منتجاتها المطلوبة بكثرة في هذه المناطق، لاسيما النبيذ والسجائر، أين صدرت الجزائر لإفريقيا الغربية الفرنسية عام 1938م كميات من النبيذ (61.000 هكتولتر) و؛ 700 طن من السيجارة، تمور، الفوسفات، كما تم شحن الخضروات الطازجة والحمضيات والسميد والخل والتين المعلب والمجوهرات لأول مرة إلى جانب السلع الأساسية. في مقابل ذلك؛ استوردت الجزائر كميات من الفول السوداني؛ 68.000 قنطار، الموز؛ 45.000

---

[1]. B.M.A.E.A.O.F, 1934, N° 166, p 301.

قنطار، البن الأخضر؛ 16.000 قنطار، إضافة إلى الخشب، الكاكاو، الذرة والأناناس، الزبدة، الجلود النيئة وعصير الأناناس[1].

حسب تانتوان روبرت؛ في عام 1938م سجلت تجارة الجزائر مع إ.غ.ف زيادة قدرها؛ 38% مقارنة بعام 1934م و؛ 48 % مقارنة بعام 1937م، لكن ما تم ملاحظته من خلال الإحصائيات التي قام بعرضها لسنوات؛ 1934، 1936 و1938م، تبين أن كمية وقيمة صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية أعلى من كمية وقيمة صادرات الجزائر لهذه السنوات، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم 83: إحصائيات حول المبادلات التجارية بين الجزائر الفرنسية وإفريقيا الغربية الفرنسية خلال السنوات؛ 1934، 1936 و1938م

السنوات	الجزائر – إفريقيا الغربية الفرنسية		إفريقيا الغربية الفرنسية– الجزائر	
	الكمية بالقنطار	القيمة بالمليار فرنك	الكمية بالقنطار	القيمة بالمليار فرنك
1934	19481	5335	31597	5730
1936	43144	8704	79303	18872
1938	79739	19228	144199	47443

المرجع المعتمد:
Tinthoin Robert, **Le commerce de l'Algérie avec l'Empire français**, p 547.

انطلاقا من هذه الإحصائيات المتناقضة مع ما تم الإشارة إليه من قبل تنتوان روبرت حول تزايد التجارة الخارجية للجزائر بعد عام 1935م، أين أصبحت صادرات الجزائر أكبر من وارداتها، الأصح بالنظر إلى حجم الصادرات الجزائرية يمكن القول؛ نعم هي في تزايد من حيث الكمية والقيمة المالية لكن عند مقارنتها بالواردات من إفريقيا الغربية، هنا يحدث التناقض الذي وقع فيه تنتوان، حيث نجد أن واردات الجزائر تفوق الضعف ما تصدره الجزائر من حيث الكمية والقيمة المالية.

هذه المعطيات تتناقض أيضا مع ما حصلنا عليه من معلومات حول الإحصائيات العامة التي نشرها الاتحاد حول التجارة الخارجية للجزائر مع إفريقيا الغربية الفرنسية لعام 1933م، لهذا السبب ونظرا لقصور الإحصائيات والدراسات التي عثرنا عليها لحد الآن حول التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية مع إفريقيا الغربية الفرنسية، فإننا اعتمدنا إحصائيات روبرت المتعلقة بكميات الحمولة المشحونة لكلا الإقليمين مع وضع تقديرات تقريبية للطن الواحد، بالنسبة للجزائر قدرناها

(1). Tinthoin Robert, **Le commerce de l'Algérie avec l'Empire français**, In: Annales de Géographie, T. 48, N° 275-276, 1939, p 547.

بـ؛ 5.000 فرنك للطن و2.000 فرنك لكل طن بالنسبة للشحنات المحمولة من إفريقيا الغربية الفرنسية.

لقد لجأنا إلى هذه العملية الحسابية بعد تحليلنا لسعر كل طن للأطنان المحمولة لكلا الإقليمين حسب إحصائيات عام 1933م المقدمة من قبل الإتحاد الجمركي، حيث وجدنا أن قيمة الطن بالنسبة لحمولات الجزائر المصدرة تصل أحيانا إلى؛ 10.000 فرنك للطن، وينزل سعر الطن لحمولات إفريقيا الغربية الفرنسية المصدرة أحيانا إلى؛ 1.000 فرنك لكل طن، وهذا لكون أسعار السلع المصنعة أغلى بكثير من أسعار السلع الخامة.

إن الإحصائيات التي توصلنا إليها ستكون كإضافة لمجموع التجارة الخارجية للجزائر، على اعتبار أن هذه الإحصائيات كانت تدخل ضمن إحصائيات التجارة الفرنسية مع مستعمراتها في إفريقيا الغربية الفرنسية، لكن ما يمكن التنويه له هو؛ هل الإحصائيات التي عثرنا عليها تعكس حقيقة التجارة الخارجية للجزائر مع الدول الغربية ومستعمرات فرنسا كافة؟ أم أن إحصائيات التجارة الجزائرية مع مستعمرات فرنسا في إفريقيا الشرقية الفرنسية، مدغشقر، الهند الصينية تدخل ضمن إحصائيات التجارة الخارجية الفرنسية وليس الجزائر مثلما حدث مع إحصائيات تجارة الجزائر مع إفريقيا الغربية الفرنسية؟. هذا ما سنكتشفه عند تحليلنا للجدول أدناه.

قبل إدراج الجدول يتوجب علينا شرح وتفصيل كيف تم التوصل إلى بعض الأرقام من هذا الجدول؛ أولا بالنسبة للصادرات والواردات الجزائرية فقد تم جمعها من مدونات الوكالة الاقتصادية لإفريقيا الغربية الفرنسية، التي كانت تعرض سنويا حجم التجارة الفرنسية مع مستعمراتها فيما وراء البحار، أما عن التجارة الخارجية للجزائر مع إفريقيا الغربية، فكما سبق وأن أشرنا أن الإحصائيات المدرجة فقد كانت مستخلصة على وجه التقريب من خلال تحليل كميات وأسعار التجارة الخارجية للجزائر مع إفريقيا الغربية الفرنسية لسنة 1933م، مع مقارنتها بإحصائيات التجارة الخارجية الفرنسية بإفريقيا الغربية باعتبار أن إحصائيات التجارة الجزائرية كانت ضمن إحصائيات المتروبوليس ما بين (1924-1945م).

لكي نفهم التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية بشكل واضح؛ قمنا بإدراج صادرات وواردات الجزائر بصفة عامة، ثم عرضنا صادرات وواردات الجزائر مع إفريقيا الغربية، حتى نفهم اتجاه التجارة الخارجية للجزائر والعوامل المتحكمة فيها قبل وبعد التجارة الصحراوية من جهة، ومن جهة أخرى فهم حقيقة هذه التجارة من خلال استخلاص الأرباح التي حققتها الجزائر وفرنسا خلال الفترة الاستعمارية، والجدول الموالي يُوضح التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية ما بين (1919-1945م):

الجدول رقم 84: التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية ما بين (1919-1945م) الكمية بالطن والسعر بالمليار فرنك						
الجزائر		مجموع التجارة الخارجية ما بين 1919-1925	مجموع التجارة الخارجية ما بين1926-1930	مجموع التجارة الخارجية ما بين 1931-1938	مجموع التجارة الخارجية ما بين 1939-1945	المجموع الكلي للتجارة الخارجية للجزائر
الصادرات الجزائرية	فرنسا	11732000	27321433	23466456	7924000	**62519889**
	دول أخرى	4410000	3835000	6376000	1080800	**15701800**
الواردات الجزائرية	فرنسا	18284000	39156351	23292844	11679500	**80733195**
	دول أخرى	4336500	3511500	**6992000**	3168900	**18008900**
المجموع الكلي للتجارة الخارجية للجزائر عبر صحاري الجزائر مع إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1926-1938م)						
صادرات الجزائر إلى إ.غ.ف	الكمية	-	7373	287030	-	**294403**
	المبلغ	-	368	16819	-	**17187**
واردات الجزائر من إ.غ.ف	الكمية	-	7233	516250	-	**523483**
	المبلغ	-	144	12500	-	**12644**
الميزان التجاري للجزائر						
مجموع الصادرات من الجزائر		**16.142.000**	**31.156.801**	**29.859.275**	**9.004.800**	**78.238.876**
مجموع الواردات إلى الجزائر		**22.620.500**	**42.667.995**	**30.297.344**	**14.848.400**	**98.754.739**
الميزان التجاري للجزائر		(-) **6.478.500**	(-) **11.511.194**	(-) **438.069**	(-) **5.843.600**	(-) **20.515.863**
الأرباح التي حققتها فرنسا من التجارة الخارجية في الجزائر دون احتساب تكاليف النقل						
مجموع صادرات فرنسا من الجزائر		**10761333**	**20771201**	**19906183**	**6003200**	**52159251**
مجموع واردات فرنسا إلى الجزائر		**18284000**	**39156495**	**23305344**	**11679500**	**80745839**
الأرباح التي حققتها فرنسا من التجارة الخارجية في الجزائر		**56002333** (%144)	**106107191** (%144)	**80500871** (%134)	**35700000** (%150)	**278310395** (%143)
الخسائر التي جنتها الجزائر من التجارة الخارجية		(-)**17239833** (% -44)	(-)**32282395** (% -44)	(-)**20344252** (% -34)	(-)**11846800** (% -50)	(-)**84354614** (% -43)

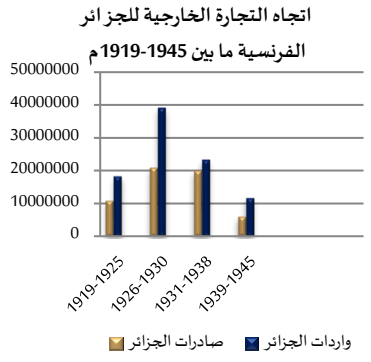

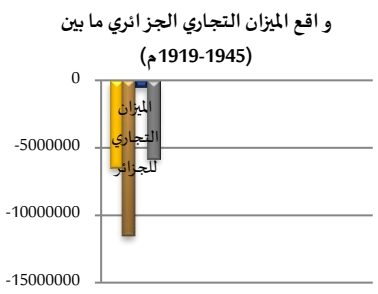

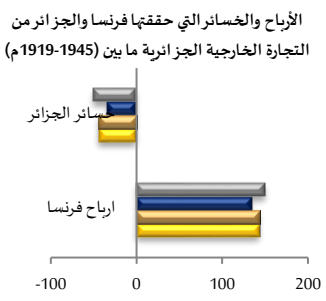

المصدر المعتمد:

B.M.A.E.A.O.F, **1931**, N° 132, p 394, **1934**, N° 168, p 397, **1936**, N° 181, p 18, **1937**, N° 202, p 294, **1939**, N° 217-218, p 11.

من خلال الإحصائيات والأعمدة البيانية التي تتعلق باتجاه التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية ما بين (1919-1945م)؛ نُسجل ذات الملاحظة للفترة السابقة من الحقبة الاستعمارية، وهي أن نسبة الواردات دائما تفوق الصادرات عدا فترة الحرب الكونية الأولى، التي سجل فيه الميزان التجاري فائضا قُدر بـ؛ 66.337(+) مليون فرنك، وهي فترة استثنائية احتاجت فيها فرنسا والدول المتعاملة مع الجزائر كميات كبيرة من المنتجات وهذا لانشغالهم بأمور الحرب.

لكن ابتداء من عام 1919م؛ تسجل التجارة الخارجية للجزائر تضاعف الواردات عن حجم الصادرات تقريبا بالنصف، لاسيما الفترة التي تزامنت مع الأزمة الاقتصادية العالمية، في وقت تتزامن فيه التجارة البحرية مع التجارة الصحراوية.

حسب ما أشار إليه دومنتي أنه في عام 1919م، وصلت التجارة الخارجية إلى؛ 3 مليارات و48 مليونًا، أي تضاعفت ثلاثة أضعاف ما كان يظهر في التجارة الخارجية للجزائر قبل عشر سنوات، في رأيه لم يكن متعلقا بتصاعد التجارة الخارجية، وإنما ناتج عن الزيادة في أسعار السلع الأساسية التي أدت إلى تضخم القيم.

لذلك سوف نُحلل الإحصائيات التي قام بعرضها دومنتي لعام 1920م، سنترك التجارة العامة جانبًا لأنها تتعلق بالسلع المُعدّة لإعادة التصدير أو لتزويد السفن بالفحم؛ سنستخدم فقط أرقام التجارة الخاصة لأنها تُمثل بالفعل العناصر المستلمة أو المشحونة من قبل المستعمرة. حسب دومنتي أنه خلال هذا العام تحررت التجارة جزئيًا من المحظورات المتعددة التي أصابت عددًا كبيرًا من المنتجات أثناء الحرب، أين اعتمد على الوثائق الرسمية في تجميع الإحصائيات، بعد تقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسية؛ منتجات نباتية، حيوانية، معدنية ومصنعة كما يلي[1]:

إن المتفحص لهذا الجدول يجد أن المنتجات النباتية تحتل المرتبة الأولى في صادرات الجزائر، تقابلها نفس الكمية تقريبا من الواردات، والتي تشتمل تقريبا على نفس المواد المصدرة. نفس

الجدول رقم 85: إحصائيات خاصة بالتجارة الخاصة عام 1920م بالمليار فرنك

السلع	الصادرات الجزائرية	الواردات الجزائرية
المواد الحيوانية	281.928	984.112
المواد النباتية	848.040	178.782
المواد المعدنية	104.599	698.267
المواد المصنعة	140.805	847.1.909
المجموع	**1.355.372**	**3.072.707**

المصدر المعتمد:
V.Demontés, **Renseignements sur l'Algérie économique**, p 142

[1]. V.Demontés, Op. Cit, p141-142.

الشيء بالنسبة للمنتجات الحيوانية والمعدنية.

وهذا ما يحيلنا إلى طرح تساؤل؛ إذا كانت الجزائر بلدًا فلاحيًا في الأساس، وأنه منذ عشرينيات القرن العشرين أخذت الصناعة الجزائرية تتجه أكثر فأكثر نحو الصناعات الإستخراجية للمعادن التي تزخر بها التربة الجزائرية، ما حاجة الجزائر لكل هذه الواردات؟.

المفروض أن عدد سكان الجزائر قليل، وما ينتجونه كان كافيا لمعيشتهم لاسيما أن الأهالي لا يساهمون إلا بالثلث من إنتاجهم في التجارة الخارجية، لكن السياسة الاستعمارية في الجزائر لم تكن تهتم لمصلحة الجزائر، بقدر ما كانت تهتم بتصريف منتجاتها المصنعة إلى بلد أثقلت خزينته بموادها المصنعة والتي تصل إلى 2 مليار تقريبا، حيث كانت أسعارها مرتفعة جدا، فهي تمثل نسبة 62% من قيمة الواردات الجزائرية، في المقابل تمثل صادرات المواد المصنعة من الجزائر نسبة 10% فقط، في حين عند مقارنة مجموع قيمة الصادرات والواردات الجزائرية لكل من المواد الحيوانية والنباتية والمعدنية، نجد أن القيمة المصدرة أعلى من القيمة المستوردة (1.234.567 مليار فرنك صادرات مقابل؛ 1.162.860 مليار فرنك واردات).

إن البضائع المستوردة إلى الجزائر هي ذات منشإ فرنسي تقريبا، لاسيما المنتجات المصنعة[1]، وهذه المعلومة تفيدنا كثيرا في تفسير سرّ ارتفاع قيمة الواردات الفرنسية وانخفاض قيمة الصادرات الجزائرية، والإشكال هنا ليس في كمية المنتجات المصدرة وإنما في قيمتها، لأن ما تم ملاحظته في الفترة التي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية أن اتجاه الإنتاج الفلاحي كان في تزايد عكس الفترة التي تلت الأزمة أي ما بين الأزمة والحرب الكونية الثانية، حيث مثلت كمية الإنتاج الفلاحي عام 1927م ما يربو عن؛ 12.834.256 رأسا و723.31.648 قنطارا، في حين سجلت سنة 1938م كمية أقل قُدرت بـ؛ 8.110.666 رأسا و571.24.975 قنطارا.

إن تفسير هذه الظاهرة الاقتصادية في مستعمرات فرنسا، تتضح من خلال معامل الزيادة في أسعار الطن بالنسبة للواردات والصادرات التي أخذت ترتفع من عام إلى آخر، ابتداء من عام 1919م أي مباشرة بعد الحرب، بالنسبة للواردات؛ كان سعر الطن سنة 1913م يقدر بـ؛ 432 فرنكا، في حين ارتفع سعر الطن عام 1919م؛ إلى 1.690 فرنكا بمعامل الزيادة قدرها؛ 3,9، في حين بلغ الذروة عام 1926م بقيمة؛ 3.879 فرنكا أي بمعامل الزيادة قدرها؛ 8,9. بالنسبة للصادرات؛ كان سعر الطن سنة 1913م مقدر بـ؛ 190 فرنكا، ليرتفع عام 1919م بقيمة؛ 390 فرنكا بمعامل الزيادة قُدرت بـ؛ 2,05، في عام 1926 بقيمة؛ 1100 فرنك بمعامل زيادة قدرت بـ؛ 5,7.

---

(1). V.Demontés, Ibid, p141-142.

إن هذه القيم جرّ عنها استمرار في عجز الميزان التجاري الجزائري، وإفلاس الخزينة الجزائرية ومن ثمة زيادة المديونية، حسب أحمد كسّاب فإن الجزائر خلالها كانت تضطر مرارا للاستدانة، لشراء المُعدات حتى وصلت ديون الجزائر بفرنسا حوالي؛ 2.000 مليون فرنك عام 1930م، هذه المُعدات كانت تخدم القطاعات الحديثة التي تُسيطر عليها المصالح الأوروبية، وتعتمد في أساسها على أموال الجزائريين[1].

كما أشار إلى أن الأزمة قد أثّرت على الاقتصاد المحلي خاصة في الميدان الزراعي، إذ أن إسهام الجزائر في الصادرات الزراعية قد تخللها الركود الاقتصادي، وهبوط الأسعار نتيجة إغلاق الأسواق الخارجية أمامها[2]، كما مست الأزمة كافة فئات المنتجين المنتمين إلى شبكات التسويق الزراعي المحلي والأجنبي، حيث انخفضت التجارة الخارجية الجزائرية من؛ 9.983.000 فرنك سنة 1930م، إلى 6.702.000 فرنك سنة 1936م[3].

الملاحظة ذاتها قام بتسجيلها السيد لوران بويز –مفتش الجمارك–؛ بدأ من إجمالي 10 مليارات فرنك عام 1930م، أين شهدت الميزانية العمومية الجزائرية خلال السنوات الست الماضية، تعديلات مهمة بسبب التقلبات في المحاصيل الزراعية، التي أثّرت على المعاملات التجارية، لذلك يدلي برأيه ويقول أنه ليس من المستغرب أن نُسجل ما بين سنتي (1930-1936م) انخفاضًا قدره 4.4 مليار و400 مليون فرنك، من إجمالي التجارة الخارجية للجزائر، أي انخفاض بنحو نصف تجارة عام 1930م[4].

بعد عرضنا لما توصل إليه الباحثون أعلاه يمكن القول أنه؛ صحيح أن التجارة الخارجية قد تراجعت عما كانت عليه قبل 1930م، لكن ما لفت انتباهنا أن التراجع الحقيقي كان في نسبة الواردات، حيث سجلت قيمة الواردات للفترة ما بين (1926-1930م)؛ 42 مليار و667 مليون مقابل؛ 31 مليارا و156 مليونا من الصادرات الجزائرية، مما تسبب في عجز الميزان التجاري قدره؛ 11 مليارا و511 مليون فرنك، في حين سجلت قيمة الواردات الجزائرية انخفاضا ما بين (1931-1938م)؛ 30 مليارا و297 مليون فرنك مقابل؛ 29 مليارا و859 مليون فرنك من الصادرات الجزائرية، وبالتالي هبطت قيمة العجز في الميزان التجاري الجزائري إلى القيمة 438 مليون فرنك فقط.

---

[1]. أحمد كساب، المرجع السابق، ص 442.

[2]. نفسه، ص 443.

[3]. نفسه، ص 445-446.

[4]. Ch.C.F.M, **la situation économique mondiale pendant la période 1929-1936**, Alger, 1937, p 50.

إن هذه الملاحظة تم تسجيلها على مستوى التجارة الخارجية لإفريقيا الغربية الفرنسية أيضا، التي عوضتها فرنسا بالرفع من قيمة الضرائب الجمركية وضريبة الرأس التي أصبحت فرنسا تُحصلها بالنصف من جيوب الأفارقة بنسبة متساوية وهي؛ 25%، وهو ما أثبتته المراسيم والقوانين المتعلقة بقانون الجمارك والضرائب، حيث اهتمت فرنسا بإعادة هيكلة النظام الضريبي والمالي ما بين الحربين، فقامت الإدارة المالية بمراقبة المصروفات التي وُفقت في تحقيق التوازن ما بين (1919م- 1930م)، لكن الأزمة أدّت إلى ارتفاع المصروفات عن الإيرادات، فكانت المصادر الرئيسية للإيرادات هي الرسوم الجمركية والضرائب على الأراضي والمنتجات الزراعية وعلى السلع الاستهلاكية (ضرائب غير مباشرة) وهذه الإيرادات كانت تُستخلص من الأهالي.

لذلك؛ ما بين الحربين أصبحت فرنسا تفرض الضرائب على مدخلات ومخرجات البلد، وعلى الأشخاص وممتلكاتهم، لذلك ارتفعت قيمة الأرباح التي تجنيها فرنسا من هذه المستعمرات لتصل ضعف ما كانت تجنيه من التجارة الخارجية لكل مستعمرة، لذلك لا نستبعد هذه النقطة عن الجزائر، حتى وإن كنا نفتقر لإحصائيات شاملة عن هذه الضرائب، لكن جلّ الكتابات التاريخية تؤكد أن فرنسا بعد الحرب الكونية الأولى، أصبحت الضرائب موردا رئيسيا لتمويل مشاريعها بكل مستعمرة.

مع العلم أن ما تم ملاحظته أثناء عرضنا للمقومات الاقتصادية للجزائر؛ أن الفترة التي تلت سنة 1930م، حدث فيها اختلال كبير في نسبة الإنتاج الذي مسّ معظم المحاصيل التجارية والمعيشية خلال السنوات؛ 1934، 1935 و1936م، وقد تم إرجاع ذلك إلى جائحة نباتية قد ألمّت بالزراعة، لذلك كانت هناك تذبذبات في الإنتاج الذي انعكس على كمية الصادرات.

يبدو أن هذه الجائحة قد ألمت حتى بالقارة الأوروبية كذلك، لكون مفتش الجمارك لوران بويز؛ أقر أن حركة التجارة الخارجية للجزائر قد انخفضت مع المستعمرات الفرنسية، وباقي الدول بنسبة 51 ٪، وعند فحصه للعلاقات التجارية بين الجزائر والعاصمة الاستعمارية رأى أنه خلال سنة 1935م، تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الواردات من فرنسا، أي صدّرت الجزائر ما قيمته؛ 3.305.332.000 فرنك إلى فرنسا مقابل؛ 2. 727.416.000 فرنك واردات للجزائر، حيث سجلت فارقا بقيمة؛ 577.916.000 فرنك، لكن في عام 1936م، تقلصت هذه الفجوة المواتية للجزائر إلى حدّ كبير ووصل التبادل بين المقاطعات الجزائرية والعاصمة الاستعمارية إلى حالة توازن شبه كامل[1].

---

[1]. Ch.C.F.M, Op. Cit, p 50.

أما عن فترة الحرب الكونية الثانية؛ فإن مؤشر التجارة الخارجية للجزائر ينزل إلى الحضيض بسبب تقلبات الحركة التجارية العالمية، لانشغال العالم بالحروب وحدوث تقييد وضغوطات أمنية غير مستقرة للتجارة العابرة للحدود الإقليمية لكل دولة. حيث هبطت قيمة الصادرات الجزائرية بثلثي القيمة السابقة لهذه الفترة، كما انخفضت أيضا قيمة الواردات بنصف القيمة السابقة للفترة، نتيجة هذا الانخفاض سجلت عجزا في ميزانها التجاري بقيمة 5 ملايير و843 مليون فرنك.

بعد عرضنا التحليلي للتجارة الخارجية الجزائرية عامة؛ نعرج الآن إلى تحليل اتجاه التجارة الخارجية الجزائرية في ظل استخدام الطرق البحرية والصحراوية والجوية، وهذا لفهم أهمية التجارة الصحراوية ودورها في الرفع من قيمة التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية ما بعد عام 1923م، لذلك نقوم بعرض مخطط بياني يبين اتجاه التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة المدروسة كما يلي:

الشكل رقم 17: مخططات بيانية توضح واقع الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة المدروسة ما بين (1830-1945م)

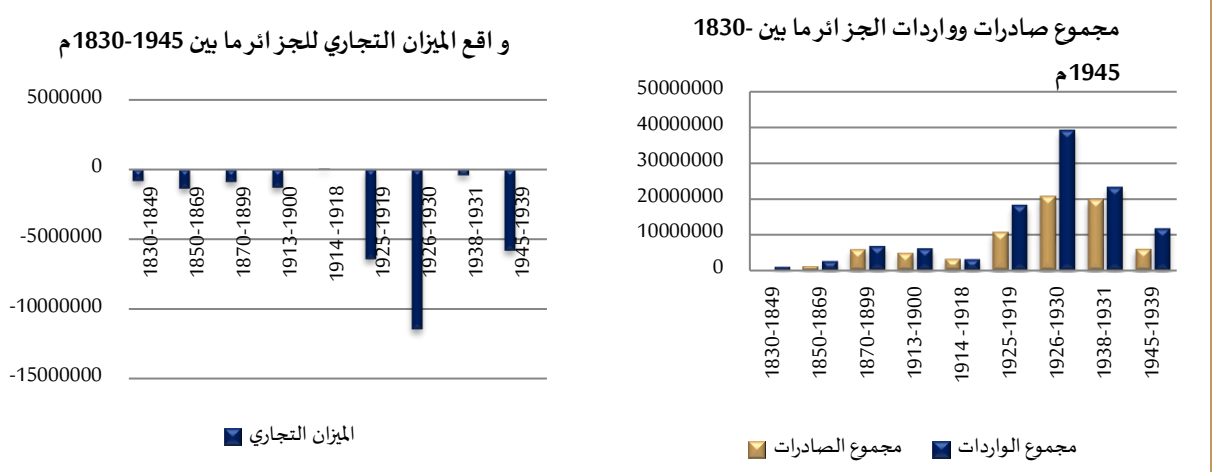

المصدر المعتمد: أُخذت الإحصائيات لرسم هذين المخططين البيانيين من:

Raoul-Elisée Messerschmitt, **Le régime douanier et de commerce extérieur de l'Algérie**, p 52, 56-57, 61, 69, 73, 93, 99, 106, 111.

B.M.A.E.A.O.F, **1931**, N° 132, p 394, **1934**, N° 168, p 397, **1936**, N° 181, p 18, **1937**, N° 202, p 294, **1939**, N° 217-218, p 11.

إن المتأمل في الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية للجزائر ما بين (1830-1945م)، يلاحظ أن الارتفاع الفعلي للتجارة الخارجية كان ما بعد 1923م، أي بعد مباشرة استخدام فرنسا للطرق الصحراوية، حيث ظهرت ملامح تصاعد الصادرات الجزائرية بعد الهدنة مباشرة، أين قدرت قيمتها ما بين (1919-1929م) ما يربو عن؛ 10 مليارات و761 مليون فرنك، لتسجل أعلى

قيمة في صادراتها خلال الفترة المدروسة ما بين (1926–1930م) بقيمة؛ 20 مليارا و771 مليون فرنك، لتتراجع نوعا ما بين (1931–1938م) بقيمة؛ 19 مليارا و906 مليون فرنك، لكن خلال الحرب الكونية الثانية تشهد صادراتها هبوطا ساحقا بقيمة؛ 6 مليارات فقط خلال سبع سنوات كاملة.

إذا قارنا نسبة الصادرات والواردات؛ نجد أنه لولا الرفع من قيمة المنتجات المصنعة الوافدة من فرنسا، لكانت التجارة الخارجية للجزائر تسجل دائما على الأقل توازنا في ميزانها التجاري خلال الفترة التي تزامنت مع التجارة الصحراوية، وهذا ليس اعتباطا وإنما نتائج التجارة الخارجية بين الجزائر وإفريقيا الغربية، منحتنا رؤية حول ما كانت فرنسا تكسبه من وراء هذه التجارة، ليس فقط مع إفريقيا الغربية، ولكن مع باقي مستعمراتها في إفريقيا جنوب الصحراء.

إن العلاقات التجارية وفقا لسياسة التكامل الاقتصادي أمر مربح للغاية؛ حيث كان هناك تنوع في المنتجات المصدرة لكلا الإقليمين، يعكس أهميتها توازي الحمولات المشحونة لكليهما، وتعتبر السجائر والخمور من أهم صادرات الجزائر إلى إفريقيا الغربية الفرنسية، التي رفعت من قيمة صادراتها، حيث تصل نسبة صادرات السجائر إلى؛ 63% والخمور إلى؛ 20%، إضافة إلى منتجات أخرى مثل التمور والفوسفات، في المقابل تمثل صادرات الموز أعلى نسبة في صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية ما يفوق نسبة 50% من غينيا، الكاكاو، الفلفل، البن، الفول السوداني ومشتقاته، وخشب كوت ديفوار وغيرها من المنتجات، هذا التنوع في المنتجات المصدرة أضفى على هذه التجارة نوع من التكامل الاقتصادي بين الإقليمين.

لنعطي أمثلة عن هذا التكامل الاقتصادي؛ زودت الجزائر مستعمرات فرنسا في إفريقيا الغربية ما قيمته؛ 4.024.730 فرنكًا من السجائر، موزعة بين المستعمرات المختلفة كما يلي: السنغال؛ 2.610.433 فرنكا، غينيا؛ 676.765 فرنكا، كوت ديفوار؛ 460.797 فرنكا، السودان الفرنسي؛ 134.635 فرنكا، الداهومي؛ 111.070 فرنكا، موريتانيا؛ 31.030 فرنكا، كما بلغت مدخلات الخمور الجزائرية؛ 449 طنا و؛ 1.250.539 فرنكا، تم امتصاص هذه الخمور بشكل رئيسي في السنغال (896.708 فرنك)، في ساحل العاج (196.072 فرنكا)، في السودان الفرنسي (73.815 فرنكًا) والسلع الجزائرية الأخرى هي تمور بشكل رئيسي؛ 201 طن بقيمة؛ 300.976 فرنكا قد استوردت إلى السنغال[1].

بالنسبة لما تم استيراده من إفريقيا الغربية الفرنسية عام 1933م نجد؛ 2.051.961 فرنكا (2.364 طنا) من الموز من غينيا؛ 188.404 فرنكات (94 طنا) من الكاكاو من كوت ديفوار

[1]. B.M.A.E.A.O.F, **1933**, N° 153, p 302.

و؛ 417.75 فرنكًا (26 طنًا) من الفلفل من غينيا ؛ تبقى مستعمرة النيجر لا تشير إلى تفاصيل حول حركتها التجارية مع الجزائر[1].

لم تقتصر المبادلات التجارية بين الإقليمين على هذه المنتجات فقط، وإنما أخذ التنوع في المنتجات يتزايد سنة بعد أخرى، فنلاحظ وفقا لبعض المعلومات التي تم الإشارة إليها، أن الجزائر صدرت لإفريقيا الغربية عام 1938م؛ ما قيمته؛ 61.000 هكتولتر من النبيذ وما يربو عن؛ 5 ملايين فرنك من السيجارة، إضافة إلى التمور، ملح البحر، الفوسفات، الخل، السميد والبطاطس، ولأول مرة تم شحن الخضروات الطازجة والحمضيات والسميد، لا يزال هناك احتمالات مستقبلية لتصدير التين المجفف والمجوهرات والمصنوعات الأصلية[2]. أما عن المنتجات المصدرة من الجزائر وهي ذات منشأ فرنسي. نجد إشارة إلى إحصائيات لعام 1928م؛ تبين أن الجزائر قد صدرت؛ 709 سيارات إلى إفريقيا الغربية[3].

في المقابل استوردت الجزائر من إفريقيا الغربية الفرنسية ما قيمته؛ 68.000 قنطار من زيوت الفول السوداني، الموز؛ 45.000 قنطار، البن الأخضر؛ 16.000 قنطار من الكاكاو والذرة، هذا ووصلت منتجات جديدة إلى الجزائر مثل؛ الفول السوداني بالقشور، زبدة الشيا، والجلود وعصير الأناناس[4].

لقد نتج عن التجارة الصحراوية أن وصلت منتجات الجزائر إلى مدغشقر؛ حيث تُشير بعض الإحصائيات أنه في عام 1937م، صدرت الجزائر إلى مدغشقر ريونيون (Madagascar la Réunion) أربعة أضعاف الوزن الذي صدرته عام 1931م، حيث زادت الصادرات الجزائرية إلى الجزيرة بنسبة كبيرة، ففي عام 1937م صدرت كمية مقداره؛ 1910 أطنان بقيمة؛ 5.800.000 فرنك، وأهم الصادرات كانت؛ الخمور، الخل، التبغ، الذرة، الدقيق، المعكرونة، الفواكه المجففة، التمور والزيتون، مقابل استيرادها من مدغشقر كل من اللحوم المجمدة، القهوة، الكسافا والرافيا.

كما وصلت منتجات الجزائر أسواق شرق إفريقيا الفرنسية؛ ما يربو عن؛ 630 طنًا بقيمة 1.900.000 فرنك فرنسي عام 1937م، وكانت الجزائر تصدر النبيذ بشكل أساسي وأوراق التبغ ودقيق القمح وملح البحر[5].

---

(1). B.M.A.E.A.O.F, **1933,** Ibid, p 301.

(2). Tinthoin Robert, Op. Cit, p. 547.

(3). B.M.A.E.A.O.F, 1928, N° 87, p 99.

(4). Tinthoin Robert, Op. Cit, p 547.

(5). Ibid, p 548.

هذه التجارة كانت نتاج فتح الدروب الصحراوية، في وجه التجارة الفرنسية بين مستعمراتها عبر الصحراء الجزائرية، وتبقى هذه الإحصائيات التي قمنا بعرضها غير كافية لمعرفة ما كانت تجنيه فرنسا من وراء هذه التجارة، التي دفعت في سبيل تحقيقها قرنًا من الزمن.

من خلال عرضنا للتجارة الخارجية للجزائر قبل وبعد التجارة الصحراوية، نستطيع القول أن فتح الطرق الصحراوية قد زاد من قيمة الصادرات الجزائرية، بغض النظر عن نسبة الواردات المرتفعة والتي عرفنا سبب ارتفاعها الناتج عن غلاء قيمة المنتجات المصنعة، التي كانت فرنسا تقوم بتوريدها للجزائر والتي أغلبها ذات منشإ فرنسي.

إضافة إلى ميزة التنوع الإنتاجي المتبادل بين الجزائر وباقي دول إفريقيا جنوب الصحراء، عكس المبادلات التجارية التي جمعت بين ضفتي البحر المتوسط، والتي كانت تقريبا متشابهة عدا بعض المنتجات المصنعة هناك، مثل وسائل النقل والمواد الكيماوية، وهذا ما يُفسر لنا سبب استماتة فرنسا من أجل تحقيق حلمها التجاري، الذي يربط بين سواحل المحيط الأطلسي والبحر المتوسط عبر الصحراء الجزائرية.

في الختام نستنتج أنه؛ من خلال تحليلنا لعنصر الحركة التجارية الفرنسية عبر سواحل وصحارى الجزائر (1830-1945م)، أسفر هذا التحليل عن عدة نتائج أهمها؛ أن التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية قد أخذت في التصاعد منذ بدايات الاحتلال الفرنسي للجزائر، وهذا بفعل التنظيمات الاقتصادية التي انتهجتها فرنسا بالجزائر، من خلال الاهتمام بالزراعة التجارية والمعدنية منذ الوهلة الأولى من الاحتلال، في المقابل عملت فرنسا على إحداث تنظيمات تحكم العلاقات التجارية بين فرنسا والجزائر، لاسيما القوانين الإصلاحية للنظام الجمركي الذي ظل يستحدث طيلة الفترة الإستعمارية، الذي من شأنه أصبح متحكما في مدخلات ومخرجات البلاد.

يبين عنصر المقومات الاقتصادية في الجزائر؛ أن الإنتاج الاقتصادي بصفة عامة قد أخذ في التنوع والتزايد ابتداء من عام 1895م، إلا أن هذا التزايد لم يأتِ بأية نتائج ايجابية على الأهالي، بالرغم من تحسن الزراعة التجارية والمعدنية وحتى الصناعية وإن كانت ضئيلة، إلا أن الجزائر كانت تُسجل عجزا في ميزانها التجاري طيلة هذه الفترة المدروسة، باستثناء فترة الحرب الكونية الأولى، التي كانت فيها الدول الكبرى منشغلة بالحرب، لذلك أتت نتائج التحليل حول هذه المسالة بنتائج أهمها؛

بالرغم من أن عدد سكان الجزائر كان ضئيلا خلال الفترة المدروسة، بالإضافة إلى أنه مجتمع زراعي بالدرجة الأولى، فهم يمثلون ثلثي سكان الجزائر، إضافة إلى أولائك الذين يشتغلون في الصناعة ويمتهنون التجارة، كان إنتاجهم الفلاحي أكبر من الأوروبيين، لكن هذا الإنتاج

اقتصر على الزراعة التجارية في أغلبه لتسديد الضرائب المتنوعة والمفروضة على الأهالي، مقابل استيراد مواد استهلاكية بأسعار باهظة يستفيد منها المستوطنين بالدرجة الأولى على حساب الخزينة المحلية، ما أضر بالميزان التجاري الجزائري قبل الحرب الكونية، لأن هدف المستعمر كان إضعاف اقتصاديات المستعمرات، وتحقيق أقصى الفوائد الممكنة للبلد الأم ولمستوطنيهم بالمستعمرة، الأمر الذي أغرق المستعمرة في الديون التجارية والائتمانية والقروض التي لم تستثمر في تحسين ظروف الأهالي، واستثمرت في التوسعات الحضرية.

لقد أسفرت نتائج هذه السياسة في دخول الجزائر نفق الأزمات المالية الخطيرة، نتج عنها زيادة متطلبات الائتمان بشكل ملحوظ، مع سوء استخدام هذا الائتمان الذي كان نتيجة الإفراط في رسملة المشاريع الزراعية مما أدى إلى الرفع من التكاليف المالية، وبالتالي زادت المصاريف غير المباشرة للإنتاج بشكل كبير بينما انخفضت أسعار البيع، كما كان من نتائج الديون التجارية أن تم رهن الممتلكات الريفية بما يزيد عن 50% من قيمتها. دون أن نستثني مسألة الضرائب المتنوعة التي تُجبى من جيوب الأهالي وممتلكاتهم، بغض النظر عن رسوم الجمارك التي فرضت على مدخلات ومخرجات البلد بعد الحرب الكونية الأولى مباشرة، فكانت إيرادات الخزينة موردها الرئيسي من الضرائب والرسوم الجمركية.

بالرغم من أن فرنسا لم تستثمر أموالها في إقامة المصانع بالجزائر، إلا أن استغلال بعض الورش القديمة والحديثة المتوسطة الحجم والمحاجر والمناجم المقامة في الجزائر، قد ساعدت على تحويل بعض المواد الأولية إلى منتجات مصنعة ساهمت بها الجزائر في تجارتها الخارجية مثل مواد البناء بصفة عامة. منذ عشرينيات القرن العشرين أخذت الصناعة الجزائرية تتجه نحو الصناعات الإستخراجية مثل الرخام، الغرانيت، الملح، الحديد، الرصاص، الزنك، النحاس، الأنتمون، الزئبق، الفوسفات، النفط، الزرنيخ، الكروم والنيكل، ...الخ التي تم اكتشافها في الشمال الجزائري قبل عام 1945م.

الملاحظ أنه بعد الحرب الكونية الأولى مباشرة؛ تم مضاعفة قيمة التجارة الخارجية بثلاثة أضعاف ما كان يظهر في التجارة الخارجية قبل عشر سنوات، لاسيما الفترة التي تلت سنة 1923م، وهي الفترة التي باشرت فيها فرنسا تجارتها الصحراوية بين الجزائر وباقي مستعمراتها في إفريقيا جنوب الصحراء، لذلك يمكن القول أن التزايد المطرد للتجارة الخارجية للجزائر الفرنسية، قد تحكمت فيها ثلاث عوامل أساسية وهي:

- **عامل الصناعة الإستخراجية**؛ شكّل التحول التدريجي نحو الصناعات الإستخراجية، أن زاد من منسوب صادرات مواد البناء خاصة نحو فرنسا، لذلك أصبحت الجزائر تُساهم

بالمنتجات النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى المنتجات المعدنية والمصنعة ما رفع من كميّة الحمولة المصدرة.

- **العامل الصحراوي**؛ تمثل في زيادة تدفقات التجارة الخارجية للجزائر، الأمر الذي انعكس على زيادة الصادرات والواردات بعد عام 1923م، حيث كان لفتح مجال الدروب الصحراوية أن ساهمت الجزائر الفرنسية، بكميات معتبرة في هذه التجارة إلى كافة مستعمرات فرنسا في إفريقيا جنوب الصحراء.
- **عامل الزيادة في أسعار المنتجات الأساسية**؛ من خلال تحليل أسعار الصادرات والواردات، تبين أن معامل الزيادة في أسعار الواردات قد ارتفع بشكل حاد مقابل ثبات الكمية المستوردة، في حين كان معامل الزيادة لأسعار الصادرات الجزائرية كان منخفضا، مقابل زيادة مرتفعة في الحمولة المصدرة بالأطنان.

بالنسبة للواردات؛ كان سعر الطن عام 1913م قدر بـ؛ 432 فرنكا، وفي عام 1919م ارتفع سعر الطن إلى؛ 1.690 فرنكا بمعامل الزيادة قدرها؛ 3,9، وبلغ الذروة عام 1926م بقيمة؛ 3.879 فرنكا أي بمعامل الزيادة قدرها؛ 8,9.

أما عن الصادرات؛ كان سعر الطن سنة 1913م مقدر بـ؛ 190 فرنكا، ليرتفع عام 1919م بقيمة؛ 390 فرنكا بمعامل الزيادة قدرت بـ؛ 2,05، في سنة 1926م بقيمة؛ 1.100 فرنك بمعامل زيادة قُدرت بـ؛ 5,7.

إن تراجع التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة التي أعقبت الأزمة الاقتصادية، كان لها أسبابها فمن خلال مقارنتنا للإنتاج الفلاحي على مستوى إفريقيا الغربية الفرنسية وحتى أوروبا، وجدنا أن السنوات (1934، 1935 و1936م) قد تذبذب فيها الإنتاج الفلاحي بنسبة كبيرة، لذلك قد يكون هناك جائحة قد ألمت بالزراعة، لذلك كان هناك تذبذبٌ في الإنتاج بصفة عامة، كما أن نسبة الواردات قد تراجعت كثيرا، لكن ما لفت انتباهنا أن الملاحظات والاستنتاجات التي تم تسجيلها عند دراستنا للتجارة الخارجية لفرنسا مع الجزائر، كانت متطابقة تقريبا مع الدراسة التي قمنا بها حول التجارة الخارجية لإفريقيا الغربية الفرنسية مع ذات المستعمر، لذلك بالرغم من أننا نفتقر لإحصائيات الضرائب المفروضة على الجزائريين ومملكاتهم، إلا أننا نكاد نجزم أن فرنسا كانت تعوض تراجع تجارتها مع الجزائر بالضرائب كما فعلت مع إفريقيا الغربية.

وفي ختام هذه الدراسة نتساءل؛ هل الأطماع الفرنسية انتهت بعد تحقيق حلمها التجاري العابر للصحراء الجزائرية، أم أن نهاية الحرب الكونية الثانية، تعتبر بداية لتحولات اقتصادية جديدة تتماشى وفقا لمتغيرات مطالب فرنسا ضمن الاقتصاد الدولي الجديد القائم على المحروقات كقوة اقتصادية لمالكيه بالإقليمين؛ من البحث عن منتجات الأرض الصحراوية والمدارية والاستوائية إلى معادن الأرض في الصحراء الجزائرية وتنمية الاقتصاد المفتوح في إفريقيا الغربية. هذه الدراسة تفتح لنا إشكالية أخرى في عالم التاريخ الاقتصادي الاستعماري للإقليمين؛ فيا ترى ما هي أحداث التاريخ الاقتصادي التي سجلتها فرنسا بالإقليمين من خلال سياستها الجديدة في الاقتصاد الاستعماري ما بين (1945-1962م)؟.

- **خاتمة الفصل:**

إن النتائج التي توصلنا إليها حول مسألة التحول التجاري الفرنسي في القرن التاسع عشر، أوضحت مدى اهتمام وشغف فرنسا نحو جنوب الجزائر الصحراوي الشاسع، جاءت نتائج هذا الفصل للإجابة عن إشكالية سرّ هذا الاهتمام من خلال توظيف النموذج الإحصائي لتحليل بيانات التجارة الفرنسية في الصحراء الجزائرية وعبرها لتفسير ظاهرة الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية.

لقد كانت نتائج هذا البحث في غاية الأهمية؛ من خلال توظيف النموذج الإحصائي لتحليل البيانات المتعلقة بالمقومات الاقتصادية لفرنسا في الصحراء الجزائرية والتي تم مقارنتها بمنتجات الشمال الجزائري، حيث بينت الإحصائيات أن التنوع الإنتاجي الفلاحي والصناعي والمعدني، كان مقتصرا تقريبا على الشمال الجزائري، دون الجنوب الجزائري الذي ظهرت إحصائياته ضئيلة كمًا ونوعا، لذلك اتضح لنا أن الهدف الفرنسي من التوغل جنوبا خلال هذه الفترة المدروسة، لم يكن للاستثمار في التربة الصحراوية بدرجة أولى، بقدر ما كان يهمهم الربط التجاري بين سواحل المتوسط والأطلسي عبر الصحراء الجزائرية.

من خلال الإحصائيات التي وفّرتها لنا المصادر الفرنسية والتي سبقت الحرب الكونية الثانية، تكشف لنا أن فرنسا قد اهتمت بكل شبر من التراب الجزائري، حيث بدأت اختبارها للمحاصيل التجارية والتنقيبات عن المعادن في كل المناطق التي امتدت إليها، بداية بالسواحل المتوسطية للجزائر، ثم مناطق التل نزولا نحو الصحراء، لذلك يمكن اعتبار أن التربة الصحراوية خلال الفترة المدروسة لم تكن مكتشفة بما فيه الكفاية، واقتصر اهتمام فرنسا باختبار زراعة بعض المحاصيل الساحلية والتلية إضافة إلى منتجاتها الأصلية، مثل التين والزيتون والحمضيات والتي كان إنتاجها ضئيلا، بسبب المساحات المخصصة وكذا بسبب طبيعة المناخ الذي لا يتلاءم مع هذا النوع من الأشجار المثمرة، إضافة إلى الاهتمام بشجرة النخيل، وبعض النباتات الصناعية مثل الحلفاء، الشعر النباتي والتبغ،...الخ.

لذلك نستطيع القول هنا؛ أن الصحراء الجزائرية خلال هذه الفترة لا يزال باطنها غير مكتشف، حيث اقتصر اهتمام فرنسا بالمجال الصحراوي في بداية الأمر على البحث عن منتجات الصحراء الجزائرية، وأهم أسواقها وطرقها التجارية ومراكزها الإستراتيجية، لهدف وضع دراسات دقيقة للربط التجاري بين هذه المناطق بالساحل المتوسطي للجزائر والمحيط الأطلسي لإفريقيا جنوب الصحراء عبر الصحراء الجزائرية، وهذا في إطار المنافسة التجارية العابرة للصحراء الكبرى.

لكن بعد استكمال مشروع الربط بين أقاليمها المهمة بواسطة السكك الحديدة والطرق المعبدة، شهدت الصحراء الجزائرية خلال ثلاثينيات القرن العشرين تزايدا في كميات الإنتاج الفلاحي والتجاري، كما شهدت الفترة ما بعد الحرب الكونية الثانية، الشروع في تنقيب حقيقي لمعادن الصحراء الجزائرية، وهنا تشهد الصحراء الجزائرية تغييرات جذرية على مستوى السياسة الاقتصادية الفرنسية الجديدة بالمنطقة.

لتثمين ما توصلنا إليه من نتائج؛ حول أهداف فرنسا من الربط التجاري بين سواحل البحر المتوسط والمحيط الأطلسي عبر صحاري الجزائر، فإن فرنسا قبل استكمال مشروعها العابر للصحراء الجزائرية، قد أبقت على تجارة القوافل قبل تعميم استعمال الشاحنات في عشرينيات القرن العشرين، وذلك من خلال تحويل مسار هذه القوافل باتجاه السواحل المتوسطية بدلا من عبور الصحراء، فكانت هذه القوافل التجارية تحمل السلع الفرنسية وتوزيعها على المراكز التجارية في الجنوب الجزائري، مقابل حصولهم على منتجات الصحراء.

لكن فور استكمال مشروعها التجاري العابر للصحراء، تم استحداث وسائل النقل التجاري من الجمال إلى الشاحنات العابرة للصحاري، وبهذا أحدثت فرنسا تغييرات جذرية على الحركة التجارية الدؤوبة في الصحراء الجزائرية، من خلال تحويل تُجار القوافل إلى فتح أسواق تعجّ بالسلع الفرنسية، إضافة إلى عزوف العديد من التجار على ممارسة هذه التجارة نتيجة تضييق الخناق عليهم بعد تحويل مسار التجارة الصحراوية، كما تراجع الإنتاج المحلي بفعل المنافسة القوية للسلع الأوروبية.

كما تكشف هذه الدراسة من خلال مقارنة التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية، قبل وبعد استعمال الدروب العابرة للصحراء الجزائرية؛ قد أسفرت الفترة الممتدة ما بين (1830-1945م)، عن تصاعد التجارة الخارجية للفترة التي تلت الحرب الكونية الأولى مباشرة بثلاثة أضعاف عن الفترة التي سبقتها، وتعتبر التجارة الصحراوية أحد أسبابها، حيث أدرَّت على فرنسا أرباحا طائلة بالإضافة إلى أن ثلثي صادرات الجزائر يعود لخزينتها من (منتجات فلاحية ومعدنية وصناعية)، كانت تتحكم في منافذ التجارة عبر سواحل وصحاري الجزائر (جباية الضرائب المتنوعة).

في المقابل؛ عند تحليلنا لأسباب عجز الميزان التجاري للجزائر، طيلة فترة التجارة الاستعمارية هذه، فإن ما توصلنا إليه يندى له الجبين؛ بحيث أن فرنسا قد اهتمت بتحصيل الإنتاج الفلاحي التجاري والمعدني منذ الوهلة الأولى من الاحتلال، دون الاستثمار في إقامة مصانع حديثة بالجزائر، كما عملت على إحداث تنظيمات تحكم العلاقات التجارية بين فرنسا

والجزائر، لاسيما القوانين الإصلاحية للنظام الجمركي الذي ظل يُستحدث طيلة الفترة الإستعمارية، حتى تتحكم في مدخلات ومخرجات البلاد.

كان من نتائج هذه السياسة؛ تصاعد تصدير كميات كبيرة من المحاصيل التجارية والمعدنية وبعض الصناعات التحويلية على قلتها بأقل الأثمان، ليُعاد استيرادها في شكلها المصنع بأسعار باهظة، وإغراق السوق الجزائرية بالسلع الاستهلاكية الفرنسية المنافسة للمنتجات المحلية، الأمر الذي أدخل الجزائر في نفق مظلم، مثقل بالديون الائتمانية والتجارية.

لتفسير هذه الظاهرة في عالم الاقتصاد الاستعماري؛ لابد من الوقوف على حيثياتها حتى تتجلى الحقائق التاريخية بوضوح للجميع، فالواقع أن عدد سكان الأهالي كان ضئيلا خلال الفترة المدروسة، بالإضافة إلى أنه مجتمع زراعي بالدرجة الأولى، فهم يمثلون ثلثي سكان الجزائر، إضافة إلى أولائك الذين يشتغلون في الصناعة ويمتهنون التجارة، وهذا بشهادة كتابات الفرنسيين ذاتهم، حيث كان إنتاجهم الفلاحي أكبر من الأوروبيين، إلا أن تغليب الزراعة التجارية على الزراعة المعيشية، التي كانت أساسا لتمويل أوروبا بالمواد الخام التي تحتاج إليها من إفريقيا أن جعلت من الجزائر بلدا مستوردا للمواد الاستهلاكية المصنعة مع تزايد في قيمتها المالية، ما أضرّ بالميزان التجاري الجزائري.

هذه السياسة كان من نتائجها؛ إثقال البلاد بالديون الخارجية، والتي نتج عنها زيادة متطلبات الائتمان بشكل ملحوظ، مع سوء استخدام هذا الائتمان الذي كان نتيجة الإفراط في رسملة المشاريع الزراعية، مما أدى إلى الرفع من التكاليف المالية، وبالتالي زادت المصاريف غير المباشرة للإنتاج بشكل كبير بينما انخفضت أسعار البيع، كما كان من نتائج الديون التجارية أن تم رهن الممتلكات الريفية بما يزيد عن 50% من قيمتها.

هذه السياسة تتضح أكثر بعد الحرب مباشرة؛ من خلال تحليل أسعار الصادرات والواردات، حيث تبين أن معامل الزيادة في أسعار الواردات، قد ارتفع بشكل حاد مقابل ثبات الكمية المستوردة، في حين كان معامل الزيادة لأسعار الصادرات الجزائرية منخفضا، مقابل زيادة مرتفعة في الحمولة المصدرة بالأطنان.

بالنسبة للواردات؛ كان سعر الطن عام 1913م قُدر بـ؛ 432 فرنكا، وفي عام 1919م ارتفع إلى؛ 1.690 فرنكا بمعامل الزيادة قدرها؛ 3,9، وبلغ الذروة عام 1926م بقيمة؛ 3.879 فرنكا أي بمعامل زيادة قدرها؛ 8,9. أما عن الصادرات؛ كان سعر الطن سنة 1913م مُقدر بـ؛ 190 فرنكا، ليرتفع عام 1919م بقيمة؛ 390 فرنكا بمعامل الزيادة قدرت بـ؛ 2,05، عام 1926م

بقيمة؛ 1.100 فرنك بمعامل زيادة قدرت بـ؛ 5,7. والجدول الموالي يلخص نسبة التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية كما يلي:

الجدول رقم 86: إحصائيات استنتاجيه حول مجموع نسب الزيادة في عناصر التجارة الخارجية لفرنسا مع الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ما بين (1830-1945م)

عناصر التجارة الخارجية الفرنسية	1830-1849	1850-1869	1870-1899	1900-1913	1914-1918	1919-1925	1926-1930	1931-1938	1939-1945	المجموع بالنسبة%
نسبة الصادرات المساهم بها من قبل الجزائر	0,03	0,38	1,93	1,61	1,06	5,31	10,25	9,82	2,96	33,33
نسبة الصادرات المساهم بها من قبل فرنسا من الجزائر	0,06	0,76	3,85	3,21	2,12	10,62	20,49	19,64	5,92	66,67
نسبة الواردات من فرنسا إلى الجزائر	0,46	1,85	4,50	4,69	2,04	16,42	35,15	20,91	10,49	96,51
نسبة الواردات من دول أخرى إلى الجزائر	0,00	0,04	0,14	0,77	0,69	0,34	0,28	0,55	0,25	3,05
نسب الأرباح الفرنسية من تجارتها مع مستعمراها الجزائر	0,27	1,35	4,27	4,06	2,12	13,91	28,69	20,68	8,47	83,82
نسب الخسائر التي جنتها الجزائر من التجارة الخارجية	0,31	1,39	3,99	4,38	2,37	13,47	27,88	18,97	8,38	81,12

الملاحظ أنه بغض النظر عن رسوم الجمارك التي فرضت على مدخلات ومخرجات البلد، أصبحت إيرادات الخزينة موردها الرئيسي من الضرائب، لاسيما سنة 1927م، أين أصبحت ضريبة الرأس تُجبى بالتساوي مع ضرائب الجمارك، دون أن نستثني مسألة الضرائب المتنوعة التي تجبى من جيوب الأهالي وممتلكاتهم.

إذ تكشف لنا إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية بعد الأزمة العالمية مباشرة، تراجع التجارة الخارجية للجزائر خلال هذه الفترة، بسبب تذبذب الإنتاج الفلاحي على مستوى عديد من دول العالم، لاسيما خلال السنوات (1934، 1935 و1936م)، التي حدث فيها تذبذب إنتاجي كبير لجائحة قد ألمت بالإنتاج النباتي في أغلب الظن، إضافة إلى ذكر عامل الهجرة للعمالة الجزائرية نحو مزارع فرنسا لإنقاذ اقتصادها، ناهيك عن القتل والتشريد والسجن والتغريم، فهي كلها أسبابٌ ساهمت بشكل كبير في تراجع الإنتاج الفلاحي في الجزائر، الذي عوضته فرنسا بضرائب متنوعة تجبى من جيوب الجزائريين.

من خلال هذا العرض؛ نستطيع تقييم الدخل السنوي لفرنسا ومستعمرتها الجزائر، حيث كانت فرنسا تحصل من مستعمراتها على ما يربو عن؛ 1.816.224.441 (+) فرنكا سنويا طيلة 115 سنة من الاستغلال ما بين (1830-1945م)، مقابل ذلك كانت الجزائر تخسر ما يربو

عن؛1.556.197.216 (-) فرنكا سنويا طيلة 115 سنة هذه، بذلك فإن مؤشر التنمية والنمو الاقتصادي الذي خرجت به فرنسا ومستعمرتها الجزائر ما بين (1830-1945م)، قدر بـ 208.865.810.710(+) بالنسبة لفرنسا، و؛178.962.679.810(-) بالنسبة للجزائر.

إن نتائج هذه الدراسة كانت متطابقة مع نتائج الدراسة التي قمنا بها، حول التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في غرب إفريقيا، لكن ما جنته فرنسا من الجزائر يعد أضعاف ما جنته من إفريقيا الغربية الفرنسية كاملة. ذلك لأن الجزائر كانت ولاية تابعة لفرنسا، لهذا استنزفت منها أكبر طاقاتها البشرية والطبيعية مقارنة بباقي مستعمرات إفريقيا.

القسم الثالث

مقاربة استنتاجية حول
آثار تجارة الرقيق والاستعمار
على التنمية الاقتصادية للإقليمين
(1900-1950م).

الفصل السادس: آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية في إفريقيا الغربية ما بين (1900-1950م)

الفصل السابع: آثار التحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية على التنمية الاقتصادية للإقليمين ما بين (1900-1950م).

الفصل السادس

آثار تجارة الرقيق
على التنمية الاقتصادية في إفريقيا الغربية
ما بين (1900-1950م)

I. آثار تجارة الرقيق على التحولات السياسية في غرب إفريقيا.
II. آثار تجارة الرقيق على التنمية الاجتماعية في غرب إفريقيا.
III. آثار تجارة الرقيق على النمو الديموغرافي لإفريقيا الغربية.
IV. آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية في غرب إفريقيا.

- **تمهيد:**

تعتبر تجارة الرقيق الأوروبية من أخطر التعديات التي حدثت في تاريخ إفريقيا ما بين (1500–1870م)، حيث عملت على عرقلة وتطور إفريقيا جنوب الصحراء عامة، وألبت الأمة الإفريقية بعضها على بعض، وبثّت روح العداوة فيها وأشعلت نار الحرب الضروس بينها، في سبيل تحقيق مكاسب طائلة على حساب الأفارقة.

بعد أن تعرّفنا في الفصل الثالث من القسم الثاني لهذه الدراسة، في مقاربة تحليلية حول دور الرقيق الإفريقي في تنمية الاقتصاد الفرنسي، الذي من خلاله تم استخلاص حجم الخسائر التي لحقت إفريقيا الغربية نتيجة تجارتها مع متعامل واحد فقط وهو فرنسا، نسعى في هذا القسم من الدراسة إلى الوصول إلى مقاربة استنتاجية حول آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية لمنطقة غرب إفريقيا، وهذا لن يكون سهلا ومباشرا إلا بمعرفة العناصر التي نتجت عن تجارة الرقيق، فساهمت بشكل مباشر في تخلف المنطقة، وإن صحّ التعبير أضحت شعوب هذه المناطق من أفقر الشعوب بين الشعوب النامية.

لذلك سنحاول في هذا الفصل شرح مسببات التخلف الاقتصادي لإفريقيا الغربية خلال فترة الدراسة من خلال حديثنا عن آثار تجارة الرقيق على التحولات السياسية والاجتماعية في غرب إفريقيا، وكيف كانت تجارة الرقيق سببا مباشرا في الركود الديموغرافي، والتفتت العرقي وتنوعه، وكيف ساهمت هذه الظاهرة في استحالة تشكيل مجتمعات عرقية كبيرة، والتي من شأنها أعاقت تكوين دول كبيرة مستقرة سياسيا على المدى البعيد.

بعدها نقوم بإنشاء جداول إحصائية عامة، نعيد فيها توزيع عدد الرقيق المُرحّل إلى كافة الأقاليم المساهمة في هذه التجارة عبر الصحراء الكبرى والبحر الأحمر والمحيط الهندي والأطلسي، من كل دولة يضمها إقليم غرب إفريقيا، حسب الحدود السياسية الحالية، يتبعها إنشاء جداول إحصائية حول حجم التراجع الديموغرافي لهذه المناطق، وهذا لتسهيل عملية الخوض في إجراء اختبارات تجريبية لقياس العلاقة بين صادرات العبيد لكل دولة ومتوسط النمو السكاني لها خلال فترة تجارة الرقيق (1400–1900م) وما بين (1900–1950م)، وبعدها قياس العلاقة بين صادرات الرقيق والتجزئة العرقية الحالية. وقياس العلاقة بين تجارة الرقيق ومتوسط نصيب الدخل الفردي خلال الحقبة الاستعمارية ما بين (1900–1950م)، لاستخلاص آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية خلال الفترة المدروسة.

I. آثار تجارة الرقيق على التحولات السياسية في غرب إفريقيا:

إن التأثير السياسي للتجارة الأطلسية بدا واضحا وجليّا في التغييرات التي أحدثها في المجتمعات الإفريقية، أين قوّضت هذه التجارة التوازن السياسي القائم في المجتمعات الإفريقية التقليدية، نظرًا لأن الرّق أصبح مصدرًا مهيمنًا للدّخل في القارة، كان يُعتقد أن الثروة الشخصية كانت دافعا كافيا للقبض على القبائل والأهالي لذات المجتمع وبيعهم للغرباء، ونتيجة لذلك أصبح السيناريو الذي أنشأه الأوروبيون أن حُوّل فيه الإفريقي إلى ذئب وفريسة لإخوانه الأفارقة الآخرين[1].

فلم يجشم التجار الأوروبيون أنفسهم مشقة اصطياد العبيد، بل تركوا هذه المهمة القذرة للأفارقة أنفسهم، فكانوا يجنون أرباحا طائلة بأقل الخسائر، فأفسدوا الطبقة الحاكمة في المجتمع الإفريقي بانقياد رؤساء القبائل وحكّام بعض البلاد الإفريقية إلى تجارة الرقيق، فكان أعظم مصدر لجني الأرباح في إفريقيا هو حصاد الرقيق عن طريق الحروب والغارات وإزهاق الأرواح البشرية، نتج عنه تدمير القرى والمدن، واختفاء الملايين من الناس وتفتت سياسي واضطراب النشاط الاقتصادي العادي مما أعاق تطور البلاد والشعوب الإفريقية أحقابا طويلة[2].

1. التحولات السياسية في غرب إفريقيا ما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر:

بادئ ذي بدء؛ شهدت إفريقيا الغربية مع بدايات القرن السابع عشر تحولات سياسية عميقة، كانت لها آثار خطيرة على مختلف مناحي الحياة؛ بعد سقوط إمبراطورية السنغاي عام 1591م على يد المراكشيين، تداعت أركان هذه الإمبراطورية فانقسمت أقاليمها التي انضمت إليها سابقا، وبهذا يعتبر العديد من المؤرخين أن القضاء على إمبراطورية السنغاي بداية لانتهاء قيام إمبراطوريات كبيرة في السودان الغربي، لتظهر بعد ذلك ممالك وإمارات صغيرة الحجم متنافسة في فيما بينها إلى غاية مطلع القرن التاسع عشر، أين ظهرت دولا إسلامية قوية بالمنطقة حملت راية الإصلاح والجهاد بالمنطقة انتهت بفعل الاستعمار الأوروبي للمنطقة.

بعد أن أعلنت مملكة مراكش تخليها عن مشروع السودان الغربي، حاول باشوات مراكش أن يُقيموا دولة لهم بالمنطقة تعترف بسلطان المغرب، أين أخذوا يعينون رؤساءهم بأنفسهم والسماح

---

[1]. Mbaye Babacar, **"The Economic, Political, and Social impact of the Atlantic Slave Trade on Africa"**, S.M.E, S.L.E, 2006, p 14.

[2]. ساقليف، المرجع السابق، ص 39-40.

لأبناء المنطقة الانخراط بسلك الجندية والحصول على مناصب صغيرة، وهذا حتى تبقى السلطة في أيديهم، إلى غاية سنة 1660م تم قطع السلالات الجديدة علاقتها بمراكش، لكن سرعان ما ضعف هذا النظام بسبب الخلافات والاضطرابات التي تصحب الحكم أين تداول على الحكم 128 باشا ما بين (1660-1750م).

وفي ظل التغييرات التي طرأت على المنطقة بسبب تجارة الرقيق، وأمام ضعف هؤلاء البشوات زاد التنافس بينهم وبين بقية مملكة السنغاي، في منطقة دندي وبقية دول الماندي التي تقع على ضفاف نهر النيجر الأعلى، التي أخذت تنتعش في نهايات القرن السابع عشر[1].

ومن بين هذه الممالك نجد؛ بروز قبائل البمبارا مع بدايات القرن السابع عشر كقوة سياسية جديدة منافسة للممالك الأخرى، حيث سنحت لهم الفرصة للتوسع مع انهيار إمبراطورية مالي، فشرعوا يبسطون نفوذهم على بلاد السودان بأسره منذ منتصف القرن السابع عشر.

أهم هذه الممالك نجد؛ مملكة البمبارا في كارتا التي تسكن منطقة السنغال الأعلى، وتعتبر أكبر قوة سياسية وعسكرية في المنطقة، يتألف سكانها من سلالات مختلفة منهم الفلانيون، السنونكيون، الموريتانيون وغيرهم، إلا أن العنصر المسيطر هو شعب البمبارا، هذه الإمارة التي تأسست في القرن الثامن عشر، امتد نفوذهم من السنغال حتى منطقة فوتا تورو، وقد عاشت في صراع دائم مع القوى السياسية المجاورة كالفوتاتور والبامبوك، ومع حلول منتصف القرن التاسع عشر، بدأت تضعف بعد زحف مملكة ماسينا عليها بزعامة الشيخ أحمد لوبو عام 1847م.

كما تأسست مملكة البمبارا في سيغو القرن الثامن عشر، وهي تتمتع بقوة سياسية وعسكرية واقتصادية، كونها تُشرف على الأسواق التجارية الكبرى في النيجر مثل سانسندينغ، ماسينا، جني وتنبكتو، إضافة إلى ما تحصل عليه من أرباح ضخمة من تجارة الرقيق، هذه المملكة سقطت على أيدي القوات الإسلامية في ماسينا، عندما استطاعت قوات التكلور بزعامة الحاج عمر الفوتي إسقاطها[2].

كما تمكنت قبائل الهوسا في الجنوب من الاستقلال وتمكنت قبائل الطوارق في الشمال من السيطرة على هضبة الآير، وبعد حُروب طويلة استطاعت أن تسيطر على منطقة الساحل إلى غاية سيطرة الفرنسيين على ضفتي الصحراء بدايات القرن العشرين، كما انفصلت عن إمبراطورية السنغاي مملكة التكرور على نهر السنغال وهذه المملكة بدورها خسرت سيادة المقاطعات الواقعة

---

[1]. عبد الكامل عطية، المرجع السابق، ص 56.

[2]. نفسه، ص 60-71.

جنوب السنغال التي يسكنها الولوف، الذين أسسوا بدورهم إمارات لم يحافظوا على وحدتها السياسية فانقسمت إلى ست ممالك وهي؛ والو(Walo)، كايور(Cayor)، باوول (Baol)، جولوف (Jolof)، سين(Sine) والسالوم (Salum)[1].

بالنسبة للتحولات التي حصلت على مستوى الغابات الاستوائية الإفريقية نجد؛ مملكة الأويو (Oyo) التي ظهرت عام 1650م كأكبر قوة سياسية من بين ممالك اليوروبا، لكنها لم تتطور إلى دولة كبيرة، ويبدو أنها لم تُعمر طويلا فسقطت عام 1780م[2] على أيدي قبائل الإيدو(Edo) التي كانت تعيش في البنين جنوب مملكة أويو[3]. كما ظهرت مملكة البينين منتصف القرن السادس عشر، وأصبحت تُسيطر على مناطق واسعة تمتد من دلتا نهر النيجر حتى منطقة لاجوس.

يبدو أن قبائل الأشانتي في منطقة الغابات الاستوائية؛ كانوا معاصرين لظهور شعب البنين في هذه البقاع، هؤلاء يعود أصلهم إلى قبائل الأكان المتحدثين بلغة التوي، حيث استقروا في مناطق الغابات الواسعة في شكل جماعات أو ولايات منفصلة عددها يربو على إثنتى عشرة ولاية، لكن لا يربطها أي اتحاد عدى العلاقات الروحية، ولم تكن كلها على قدر متساو من القوة عدا ولاية الأشانتي التي اعتبرت أقوى الولايات التي كونتها قبائل الآكان، فاتخذوا من كومساي عاصمة لهم، كما كانت العاصمة الروحية لجميع قبائل الآكان[4].

خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر؛ تعرضت قبائل الآكان لغزوات مستمرة من قبل القبائل المجاورة لها، الأمر الذي دفع هذه القبائل إلى الإتحاد لمواجهة الأعداء، وفي أواخر القرن السابع عشر تحقق هذا الإتحاد على يد أوزاي توتو(Osei Tutu) ملك كومساي، الذي جمع كل قبائل الآكان في دولة واحدة تحت حكومة مركزية واحدة[5].

بهذا أصبحت مملكة الأشانتي أقوى مملكة في مناطق الغابات الاستوائية بغرب إفريقيا، لامتلاكها كميات هائلة من الذهب المخبئ في عمق الغابات، وكذا قيامها للمبادلات التجارية مع

---

(1). Mercel Chailley, Op. Cit, p 92.

(2). Nathan Nunn, **The Long-Term Effects of Africa's Slave Trades,** Department of Economics, U.B.C.I.A.R, October 2006, p 7.

(3). فيج، المرجع السابق، ص 194.

(4). نفسه، ص 112.

(5). نفسه، ص 117.

القبائل التي تعيش على سواحل خليج غينيا، التي كانت الوسيط التجاري بين مملكة الأشانتي والتجار الأوروبيين.

لكن على إثر تصاعد قوة الأشانتي مع بدايات القرن الثامن عشر، قامت باستبعاد هذه القبائل الوسيطة للتعامل مباشرة مع التجار الأوروبيين، وذلك بفعل القضاء على هذه القبائل والاستيلاء على أراضيها المطلة على المحيط الأطلنطي[1].

هذه الممالك التي عاصرت ظهور الأوروبيين بسواحل غرب إفريقيا؛ كان جلّ ملوكها نقمة على سكان المنطقة، بسبب تجارة الرقيق التي أقحمت نفسها فيها، أين أحدثت هذه التجارة تأثيرات مختلفة ومتباينة على جميع ممالك غرب إفريقيا، كما أثّرت كذلك على جميع الولايات الصغيرة والمشيخات القبلية التي كانت تستوطن تلك المناطق، فالدول والممالك القوية استطاعت أن تحقق ثراءً واسعًا من تجارة العبيد، بينما عانت الممالك والولايات الصغيرة من هذه التجارة أشدّ عناء، وهذا ما سنكتشفه من خلال تعرضنا لأثار تجارة الرقيق على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لغرب إفريقيا.

يبدو أنه من آثار تجارة الرقيق؛ ظهور دول جديدة مستقلة مع بدايات القرن التاسع عشر ومن أمثلة ذلك نجد؛ أنه في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون والانجليز يتنازعون حول السنغال، تم تأسيس دويلة لُبو (Lebou) في شبه جزيرة الرأس الأخضر من قبل مجموعة من سكان المنطقة للتخلص من هيمنة الدامل في مجتمع الولوف، حيث انتفضوا في الكايور ودواندار (Duander) وانظم إليهم سكان دكار وآن (Hann) ويوف (Yof) ونقور (N'gor) بقيادة منغول مبنقي (Mangoul M'bengué) ودايل ديوب (Dial Diop)، حيث جرت معركة قوية في بكين (Pikine)، لوفو (Lofo)، بوبو (Popo) بين هؤلاء والدامل، انتهت باستقلالهم وعيّنوا دايل ديوب رئيسا لهم عام 1797م وأعدّوا دستورا دينيا عرقيا. وفي 1812م اعترف الدّامل باستقلالهم وبحدود إقليمهم[2].

كما طفا على السطح؛ قيام ممالك إسلامية قوية بالمنطقة، قام معظمها على أساس فكرة الإصلاح الديني ونشر الإسلام ولعل أهم الممالك الإسلامية التي ظهرت في إفريقيا الغربية نجد؛ مملكة الفولاني في بلاد الهوسا التي تأسست في القرن التاسع عشر، حيث كانت مدينة سوكوتو عاصمة لهذه المملكة التي أخذت على عاتقها نشر الإسلام من جديد.

---

[1]. جوان جوزيف، المرجع السابق، ص 117.

[2]. Mercel Chailley, Op. Cit, p 82-83.

لكن معارضة أمير جوبير ومقاومته لعمر الفوتي انتهت بهزيمته عام 1804م، فضمت عدة مدن تحت سلطانه ومنها كاتسينا، كانو، زاريا وأدموا وجزء من بورنو، وبعدها تم ضم الكلوة عاصمة جوبير وكانو ومملكة البورنو، ولم يأت عام 1814م حتى كان الشيخ عثمان دان فوديو قد أخضع معظم بلاد الهوسا ووحّدها تحت سلطانه، وظلت هذه المملكة قائمة إلى غاية سقوطها يوم: 14 مارس 1903م على يد الاستعمار البريطاني[1].

كما قامت مملكة ماسينا الإسلامية بين السنغال والنيجر بزعامة أحمدو لوبو الذي أسس مدينة "حمد لله" عام 1815م، حيث امتد سلطانه حتى تنبكتو شمالا والفولتا في الجنوب الشرقي وكالا غربا، أين استطاع أحمدو لوبو بفضل جهوده أن يُكوّن دولة إسلامية في منطقة النيجر الأوسط، ونشر الإسلام والقضاء على حكام سيجو الوثنيين (الولوف)، حيث كوّن دولة على غرار دولة الفولاني في أراضي الهوسا.

تشير الكتابات التاريخية؛ أن العلاقات بين الدولتين قد توطدتا وانتعشتا اقتصاديا وثقافيا وتوافد التجار وطلاب العلم عليهما من كل حدب وصوب، لكن في منتصف القرن التاسع عشر قضى عليها المجاهد الحاج عمر التكروري، فبدأت المنطقة تدخل في طور جديد تحت حكم حركة إصلاحية بقيادة تكروري[2]. أين مدّ نفوذه لتشمل منطقة السنغال، غامبيا، غينيا وساحل العاج وغانا، لكن عندما بدأ احتلال فرنسا لبعض أجزاء دولته الإسلامية طلبوا منه إقامة خط حديدي يربط نهر السنغال بنهر النيجر ويُعطي الفرنسيين امتيازات، فرفض قبول الحماية الفرنسية، لكن بعد مؤتمر برلين (1884-1885م) تم القضاء على دولته وضمّها للأملاك الفرنسية[3].

2. تجزئة الدول وإضعاف المجتمعات التابعة لها:

بعد أن تحدثنا عن الممالك التي ظهرت خلال فترة تجارة الرقيق الفرنسية في المنطقة، نعرج الآن للحديث عن آثار تجارة الرقيق على تجزئة هذه الدول وكيف أضعفت المجتمعات التابعة لها، نتيجة الطلب الخارجي الأوروبي على مزيد من الرقيق، الذي أدى إلى صراع مرير بين المجتمعات في غرب إفريقيا، وأصبح الوضع غير آمن بين هذه المجتمعات وداخل المجتمع الواحد، الأمر الذي دفع الأفارقة إلى تسليح أنفسهم بالسكاكين الحديدية والرماح والسيوف، لاسيما الأسلحة النارية

---

[1]. عطية عبد الكامل، المرجع السابق، ص 74-75.

[2]. عبد الرحمان عمر ماحي، **الدعوة الإسلامية في إفريقيا (الواقع والمستقبل)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص 154-155.

[3]. نفسه، ص 159-160.

للدفاع عن أنفسهم مقابل العبيد، هذه الصفقة أطلق عليها المؤرخون بـ "دورة البنادق"، التي استعملت للإغارة على الجيران وداخل المجتمع الواحد للحصول على العبيد[1].

من الأمثلة على ذلك؛ نجد منطقة بلانتا (Balanta) في غينيا بيساو ومنيانكا (Minyanka) بمالي الحديثة، الذين أجبرتهم القيادات السياسية المتنافسة على المشاركة في تجارة الرقيق، كما نجد في هذا المنحى منطقة كابري شمال التوغو، التي تطورت خلال القرن التاسع عشر على حساب بيع أقاربهم.

بالمثل كانت أراضي كونياغي (Coniagui) وباساري (Bassari) في شرق السنغال محمية لمطاردة العبيد، قبل أن يُصبحوا مورّدين رئيسيين للعبيد على حساب الديولا والمانجاك (Mandjaque)، وغيرهم من السكان الذين استقروا في أنهار الجنوب.

الملاحظ أنه كلما زادت الاشتباكات فيما بين هذه المجتمعات زادت المنافسة الأوروبية في المنطقة[2]، حيث ساهم الأوروبيون أيما مساهمة في عدم الاستقرار السياسي، لأن أولائك الذين تورطوا في بيع وشراء العبيد استفادوا من إمدادهم الكبير بالعبيد، وكلما سنحت لهم الفرصة تدخّلوا في الشؤون السياسية للدولة لتعزيز الصراع الداخلي وعدم الاستقرار[3].

هذه الأزمات الداخلية في المجتمع السياسي؛ أحدث انهيارا في الأشكال الحكومية القديمة، حيث تم استبدال هياكل الحكومة الموجودة سابقا بنطاقات صغيرة من غزاة العبيد، التي يسيطر عليها حاكم ثابت أو أمير حرب، هذه العصابات لم تستطع أن تتطور إلى دول كبيرة مستقرة، ومن ناحية أخرى، نشأت أشكال جديدة للسلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من تجارة الرقيق، حيث كان هناك بعض الملوك الذين سعوا من خلال تشكيل مجموعات من العبيد المنبوذين كوسيلة للهيمنة دون معارضة، خلافا للعادات والتقاليد المعمول بها بالمنطقة.

وأوجد آخرون طبقة عسكرية متميزة للدفاع عن مجموعتهم، مما أدى إلى إنشاء طبقة محاربة يدعّمها العبيد المحليون بأعداد كبيرة، في القرن التاسع عشر ظهرت هذه السلطات في جميع أنحاء إفريقيا، رهنا بعدوان تجارة الرقيق الأوروبية، وهنا ردّ المسلمون السود في غرب إفريقيا

---

(1). Nathan Nunn, Op. Cit, p 6.

(2). Mbaye Babacar, Op. Cit, p 14-15.

(3). Nathan Nunn, Op. Cit, p 6.

بتشجيعهم على تنظيم السلطات الدينية التي كان اهتمامها الأساسي الدفاع عن الطوائف الإسلامية، برفضها التعاون مع تجار الرقيق، واستخدام القوة إن لزم الأمر[1].

من المجتمعات التي انقسمت عن نفسها بسبب تجارة الرقيق نجد؛ شمال سينبغامبيا في فترة مبكرة جدا للقرن السادس عشر، أين نتج عن تجارة الرقيق البرتغالية التفكك النهائي لمجتمع الولوف وانقسامه إلى ست ممالك صغيرة؛ الوالو، الباوول، الكاجور، السين، السالوم والولوف، تتنافس على تجارة الرقيق بالمنطقة، نفس الملاحظة تم تسجيلها في جنوب سينيغامبيا التي شهدت نفس التفتت السياسي[2].

في منطقة الغابات الاستوائية ظهرت مملكة البنين لاسيما أويدا، الأويو والأشانتي في ساحل الذهب[3]، هذه الممالك كانت كلها وليدة فترة تجارة الرقيق الأطلسي، ما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر[4]، تحكمها علاقات تنافسية شديدة لاسيما بين الكونغو، الداهومي، ساحل الذهب وغينيا مما أدى إلى زيادة التفكك السياسي وظهور إمارات صغيرة بين عامي (1650-1750م)، كما ظهرت ولايتان أكبر في المنطقة الساحلية وهما أويو بعد 1650م والأشانتي بعد عام 1700م، لكنهما لم تستطيعا أن تُشكلا دولا كبيرة، والسبب الجذري لسقوط هذه الدول هو الحروب المستمرة بين القرى والمدن التابعة لمملكة أخرى بتحريض من التجار الأوروبيين[5].

يوضح لوفوجوي هذه العملية مع أمثلة إمبراطوريات السنغاي وبورنو والكونغو، حيث أدى الاهتمام المتزايد بغارات الرقيق وممارسة هذه التجارة إلى التجزئة السياسية المستمرة لتنتهي إلى الانهيار.

الملاحظ أن هناك علاقة كبيرة بين التزايد المطرد للرقيق وزيادة الأسلحة النارية في ساحل الذهب مقابل انخفاض تصدير الذهب، في الوقت نفسه نرى في شرق كيب كوست تركيزًا متزايدًا للسلطة في عدد قليل من الولايات، خاصة تلك التي لديها حصة كبيرة في تجارة

---

(1). **I. B. Kake, "The slave trade and the population, Caribbean",** Article in a book The **A.S.T.F.F.N.C**, Imp. Réunies de Chambéry, unesco, 1979, p 218 -217.

(2). Nathan Nunn, Op. Cit, p 7.

(3). Nathan Nunn, **Shackled to the Past: The Causes and Consequences of Africa's Slave Trade**, Harvard University Press, Harvard, 2010, p 30.

(4). Nathan Nunn, **The Long-Term Effects of Africa's Slave Trades,** Op. Cit, p 7.

(5). Mbaye Babacar, Op. Cit, p 20.

الرقيق: مثل فانتي، أكوامو وأويدا، حيث حكم أكوامو باسو وأدو المملكة، أين فضّل الأول التوسع في الداخل من أجل السيطرة على مناطق تعدين الذهب في أكيم، في حين فضّل الأخير التوسع شرقاً على طول الساحل من أجل تحويل الدولة إلى قوة تجارية كبيرة للعبيد.

في ظل خلفاء أدو؛ تم إتباع السياسة الأخيرة بقوة، وسرعان ما تم نفوذ أكوامو خارج الفولتا حتى أويدا في مستوطنة قا (Ga) الذين هاجروا في عدة مجموعات إلى ليتل بوبو (Little Popo) بعد هجوم أكوامو على أكرا. بحلول عام 1700م أصبحت قوية بسبب الانخراط في نشاط تجارة الرقيق وتقديم خدمات للمرتزقة لمن يقدم مزايدة أكبر[1].

بصعود مملكة أويدا التي أسس فيها هنري كايرلوف (Henry Caerlof) مصنعه بيلاو (Pillau) عام 1671م، خلالها كانت أويدا قرية صغيرة بالكاد معروفة، وكان يُعتقد أنها جزء من مملكة ألادا في الداهومي، في غضون ربع قرن نمت وأصبحت أكبر ميناء للرقيق على ساحل غينيا.

كما أن مملكة ألادا والدول الخاضعة لها حسب بوسمن (Bosman)؛ أن ألادا تُمثل قوة توازي قوة أويدا التابعتين للداهومي، حيث ظهرت قوتها مع بدايات القرن السابع عشر بفعل الوساطة التجارية في الرقيق بين أويو وأويدا؛ حيث كانت ألادا تعمل في ذلك الوقت بشكل رئيسي، كوسيط بينهما للحصول على العبيد من أويو وبيعه في أويدا، في أوقات نقص توريد العبيد تلجأ إلى غارات لجلب العبيد من الدول المجاورة مثل ويمي (Weme) والداهومي.

لكن هذه المملكة لم تُعمر طويلا وبدأت تنحسر في الربع الأخير من القرن السابع عشر، فلم تعد قادرة على السيطرة حتى على مسؤول ميناء أوفرا (Offra) التجاري، وسرعان ما هجرها الأوروبيون الذين يفضلون السلامة والمناطق المنظمة بشكل جيّد فكانت الوجهة نحو أويدا[2].

في عام 1682م وسّع الإنجليز نشاطهم من أوفرا إلى أويدا، على الرغم من الاعتراضات القوية من الفيدالغو (Fidalgo) الذين حاولوا إبقاءهم في أويو، كما أن هناك منطقة أخرى إستراتيجية لجلب العبيد منها وهي أبّا (Appa) الواقعة شرق أويدا بحكم أن هذه المنطقة كانت لها السيطرة الكاملة على تجارة الرقيق، وقد حصلت أبّا على عبيدها ليس فقط عن طريق البر، ولكن

---

(1). Van Dantzig Albert, **Effects of the Atlantic Slave Trade on Some West African Societies**, **La traite des Noirs par l'Atlantique : nouvelles approches,** In: R.F.H.O, T.62, N°226-227, 1er et 2e trimesters, 1975, p 255.

(2). Ibid, p 256-257.

أيضًا عن طريق البحر، قد يكون هذا مؤشرا على أن الداهومي التي رفضت بيع العبيد مباشرة للأوروبيين، قامت ببيع العبيد للوسطاء الأفارقة، لكن رغم هذه المزايا فضّل الإنجليز ومعظم التجار الأوروبيين الآخرين تركيز أنشطتهم التجارية في أويدا.

على الرغم من أن معظم العبيد الذين تم بيعهم في أويدا كانوا أسرى، تم توفيرهم من قبل الوسيط ألادا ، إلا أن مجتمع أويدا تم تنظيمه بطريقة تُمكنه من توفير عدد كبير من المجرمين كعبيد إذا لزم الأمر، حيث يُعاقب على الجنحة التي يرتكبونها في الاتحاد الإفريقي بإدخالهم لعالم العبودية بعد تهجيرهم من قراهم[1].

وبهذا تكون الخريطة السياسية لإفريقيا الغربية قد خضعت لتغيير عميق بفعل تجارة الرقيق الأطلسية وبصفة عامة؛ لم تعد تلك السلطات السياسية والمجتمعات العرقية في القرن التاسع عشر تشبه تلك التي كانت مع بدايات تجارة الرقيق الأطلسي[2].

3. تدهور المؤسسات القانونية:

كان لتجارة العبيد تأثير مباشر على المؤسسات القانونية وتدهورها، حيث أصبح الحصول على الرقيق باتهام الآخرين زوراً بالسحر أو جرائم أخرى، وفقًا لعينات من العبيد بلغت نسبة 11 و17٪ من العبيد دخلوا العبودية بهذه الطريقة[3].

كتب كلاين بأن العقوبات القضائية قبل تجارة الرقيق الأطلسية، تتخذ شكل الضرب أو دفع تعويضي أو نفي، لكن خلال فترة التجارة الأطلسية تحولت إلى الاسترقاق في كثير من الحالات، حيث عمل وحرض القادة السياسيين على إساءة استخدام النظام القضائي لحماية أنفسهم ومجتمعهم من الإغارة أو لطلب الجزية والاسترقاق.

كما قدّم لنا هوثورن دراسة تفصيلية لهذه العملية، أين استخدم الرئيس كاسانغا في غينيا بيساو الحديثة، "محنة الماء الأحمر" لشراء العبيد وممتلكاتهم، حيث يُجبر المتهمون بارتكاب جريمة على شرب سائل أحمر سام، إذا تقيئوا فقد حُكم عليهم بأنهم مذنبون وإذا لم يتقيئوا يُعتبرون غير مذنبين وعادة ما يؤدي عدم تقيئهم إلى الموت بالتسمم، ثم يتم الاستيلاء على ممتلكاتهم، بما في ذلك جميع أفراد الأسرة والأقارب، الذين يتم بيعهم بعد ذلك للعبودية[4].

---

(1). Van Dantzig Albert, Ibid, p 258-259.

(2). I. B. Kake, Op. Cit, p 218 -217.

(3). Nathan Nunn, Op. Cit, p 8.

(4). Ibid, p 8-9.

هذه الآثار الضارة لتجارة الرقيق على النظام القضائي قد أثّرت على تطور النظام القضائي فيما بعد، إذا كانت الخبرة السابقة في تطوير وصيانة نظام قضائي يعمل بشكل جيد لتنفيذ واستدامة المؤسسات القانونية، قد يكون هذا بدوره حاسماً بالنسبة للتنمية نظراً لأهمية المؤسسات المحلية للتنمية الاقتصادية.

4. الآثار السياسية على التنمية الاقتصادية في إفريقيا الغربية:

لقد حاول المؤرخون دائما ربط الظروف؛ الاجتماعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نشأت في إفريقيا عن طريق تجارة الرقيق بالعمليات السياسية، لاسيما تلك المتصلة بزيادة وتراجع الدول والممالك والإمبراطوريات، وما تم إهماله هو تحليل يربط هذه الشروط بعملية التنمية الاقتصادية في إفريقيا.

بالنسبة للدول التي أُعتبرت إلى حدّ ما قوى سياسية عسكرية، فقد ظهرت على سواحل غرب إفريقيا بسبب انغماسها في تجارة الرقيق؛ يود المرء بهذا معرفة ما إذا كانت تلك الدول توجه أو تشارك في أنشطة اقتصادية يُحتمل أن تحقق التنمية الاقتصادية؛ وما إذا كانت قد بذلت جهودا واعية لتوفير ظروف سلمية يمكن للمؤسسات الخاصة أن تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية؛ وأخيرا ما إذا كانت قد بذلت بوعي أي جهد لتطوير أو تشجيع تطور الترتيبات المؤسسية الضرورية للتنمية الاقتصادية. إذا كانت الإجابات على كل هذه الأسئلة سلبية؛ فلماذا أقحمت نفسها في هذه التجارة القذرة؟.

المعلوم أنه خلال فترة تجارة الرقيق؛ لم تقتصر الدول التي يرتبط نشاطها بتلك التجارة على القيام بأيّ من الأمور المحددة أعلاه، مثل مملكة البنين لم تفعل ذلك، والتفسير بسيط؛ ظلت الدول الأولى التي تمارس تجارة الرقيق إلى حد كبير دون حوافز سياسية أو اقتصادية لتنمية موارد أخرى، أو لتشجيع المؤسسات الخاصة على القيام بذلك عن طريق توفير ظروف سلمية، في حين أصبحت الدول الأخرى تشارك إلى حدّ كبير في تجارة الرقيق، أو في الدفاع عن أنفسهم ضدّ أنشطة دول تجارة الرقيق.

من ناحية أخرى؛ فإن متطلبات تجارة الرقيق في ذاتها لا يمكن أن تُحفّز على أي تطورات في الهياكل الأساسية للدول التي تمارس تجارة الرقيق، فعلى سبيل المثال قيام العبيد بنقل أنفسهم على طول مسارات الأدغال، يُزيل أي ضغط محتمل لبناء طرق جيدة وتشجيع الحرفيين على بناء العجلة لتسهيل تدفق التجارة.

بالنسبة لإفريقيا الوسطى والشرقية بصفة خاصة؛ تبين أن المأساة الاقتصادية التي كانت قائمة قبل الاستعمار، قد بدّدت وعطّلت المهارات الصناعية والمتخصصة التي تم تطويرها في أيام التجارة المشروعة قبل تجارة العبيد تحت تأثير العنف الأوروبي.

إن تجارة الرقيق الخارجية لم تؤد إلى إعاقة تنمية الاقتصاديات الإفريقية من خلال آثارها الديموغرافية والتخريبية فحسب؛ بل منعت أيضا نمو التجارة الدولية العادية بين إفريقيا وبقية العالم، ففي الوقت الذي كانت فيه هذه التجارة البشرية تمثل المحرك القوي للتنمية الاقتصادية في عدد من الأقاليم التي استفادت منها، افتقدت إفريقيا الغربية للآثار الإنمائية لهذا النوع من التجارة الدولية، فأضحت التجارة البديلة لها في النظام الدولي هي تجارة الرقيق التي تُمثل اقتصادياتها[1].

هناك أدلة تثبت أن فرص تنمية التجارة الدولية في السلع الأساسية التي يمكن إنتاجها في إفريقيا موجودة، وأن التجار الأجانب الذين جاءوا إلى إفريقيا في الفترة ما بين (1451– 1870م) كانوا على بيّنة من تلك الفرص[2]. إلا أن الجشع الأوروبي حال دون تنمية إفريقيا في مثل هذه المنتجات، والمساهمة بها في نظام التجارة الدولية ولا حتى في نظام المحيط الأطلسي، في سبيل تحقيق تنميتهم الاقتصادية على حساب العمالة الإفريقية.

بعد أن صار سكان غرب إفريقيا مجبرين على مغادرة أراضيهم، اضطر هؤلاء إلى التخلي عن مستثمراتهم الزراعية وأسواقهم ومنشآتهم الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، كما أن عمليات الإغارة على القرى جعل سكانها يتخلون عن أراضيهم الزراعية، مما أثّر على الانتعاش الاقتصادي على المدى البعيد، لذلك فقدت مجتمعات عديدة القدرة على التحكم في الإنتاج وتوزيع المواد الغذائية مما جعلها عرضة للمجاعة[3].

كان من نتائج إدخال السلاح إلى إفريقيا الغربية؛ أنه شجّع على تطوير التسلح وذلك بربط الأمن والدفاع لزبائن التجارة، كما أدّى هذا إلى ظهور دول مسلحة مثل الداهومي، أكوامو، دانكيوا، أشانتي، خلال الفترة ما بين (1796–1805م)، حيث تم استيراد ما يربو عن؛ 1.615.309 بندقية من انجلترا إلى إفريقيا الغربية. كانت الدول التي تُمول التجار الأوروبيين بالعبيد تحصل

---

(1). Inikori, **The slave trade The African slave,** Op. Cit, p74 –75.

(2). Ibid, p75.

(3). سلاماني عبد القادر، المرجع السابق، ص 207.

على هذه الأسلحة، أما التي لا تحصل عليه يتم مهاجمتها من قبل الدول المجاورة لها، إلى أن تغيّر رأيها في مسألة الاتجار بالبشر[1].

بهذا الشأن طُرحت في السنوات الأخيرة؛ فكرة أن السلطات قد أظهرت معارضة منظمة لتجارة الرقيق في بداية الأمر، ففي الآونة الأخيرة تم العثور على روايات شفوية تحدثت عن هذه المعارضة، فالسلطات المنظمة تقليديا، على سبيل المثال في مالي، جولوف وكايور وبالول والسونغاي والكونغو وزمبابوي، واجهت بطرق مختلفة وفي أوقات مختلفة، ضغوطا من المطالب الأوروبية على العبيد، كانوا جميعا مستائين من هذا الضغط، فقد عانوا جميعا من هزيمة فورية، أين تحولت علاقاتهم مع المجتمعات التي يمثلونها أن أصبحت إما صكوكا قسرية للتجار أو ضحايا لمنافسيها السياسيين الأقل شأنا، أين أثَّرت هذه التجارة البشرية تأثيرا مدمرا لا لبس فيه على أقدم السلطات الإفريقية[2].

في هذا المقام؛ لم يعترض أيّ من الباحثين على فكرة أن تجارة الرقيق مسؤولة عن التخلف الاقتصادي في إفريقيا السمراء، كما ناقش بعض الباحثين الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه الأفارقة في وطنهم لو لم يُنقلوا كرقيق بعيدا عن إفريقيا. من حيث؛ أنهم وجدوا أن الطلب الخارجي على العمل أصبح أكثر إلحاحا مع مرور الوقت وأنه يجب الحفاظ على تجارة الرقيق، وقد اتبع الطلب من قبل الأسواق الإسلامية بعد القرنين الخامس عشر والسادس عشر، التي نشأت عن التجارب الأوروبية الأولى مع المزارع الأمريكية، ومع تطور الظواهر الرئيسية لاقتصاد المزارع والتعدين في القرنين السابع عشر والثامن عشر في الأمريكتين وفي وقت لاحق في المحيط الهندي، أين نمت تجارة الرقيق إلى نسب هائلة، وعلى الرغم من إلغائه قانونيا، فقد تم الحفاظ على تجارة الرقيق إلى حدّ ما، وفقا للمنطقة في القرن التاسع عشر وفي الأماكن الأخرى حتى القرن العشرين أين اتخذت أشكالا سرّية مختلفة.

بالنسبة لإفريقيا الغربية؛ يبدو أن تجارة الرقيق قد وفّرت لبعض الجماعات التجارية الإفريقية المنظمة بالفعل حلاً جاهزا لتبادل البشر بالسلع المستوردة[3]، وفي الحالات التي لا توجد فيها أي وظيفة تجارية متخصصة، يتعين على من يملكون السلطة السياسية أن يختاروا بين قبول تجارة الرقيق المقترحة أو الرفض وتحمّل كل العواقب التي تنجم عن الرفض، حيث استمرت الضغوط الأوروبية في هذا المجال للزيادة ابتداء من القرن السادس عشر – عندما كانت موجودة بالفعل

---

[1]. سلاماني عبد القادر، نفسه، ص 209، 211.

[2]. I. B. Kake, Op. Cit, p 216-217.

[3]. Ibid, p 215-217.

على سبيل المثال في الكونغو وزيمبابوي – إلى القرن الثامن عشر، وفي حالة بعض المجتمعات الإفريقية، كان الاختيار في كثير من الأحيان حاسما، على سبيل المثال، أوفيمبوندو في أنغولا من أجل البقاء كمجموعة منظمة في نظام تجارة الرقيق مع البرتغاليين[1].

لقد كان الاعتماد على استيراد المواد المصنعة، سببا في التقليل من الحوافز الإنتاجية للأفارقة؛ ونعطي مثالا عن إنتاج الحديد في سينيغامبيا، في المقابل كان هناك طلب متزايد على المواد الخام مثل العاج، الفراء، الجلود واللثة وما إلى ذلك والتي كانت مفيدة للتنمية الصناعية في أوروبا[2].

5. التفتت السياسي وقابلية الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر:

لقد تسببت تجارة الرقيق في انتشار الحروب بين القبائل، التي سعت كل واحدة منها للانتصار على الأخرى، لأخذ أكبر عدد من الأسرى لبيعهم بثمن بخس للأوروبيين عن طريق استخدام السلاح الحديث، الذي أحدث أضرارا بالغة أكثر من الحروب التقليدية التي شهدتها إفريقيا قبلا[3].

هذه العملية ساهمت بشكل كبير في التفتت السياسي للمنطقة كما أشرنا أعلاه، فأضحت هذه الدول هزيلة متصارعة يحكمها قانون الغاب، بعد أن كانت متّحدة في شكل اتحادات قوية يحكمها النظام العرقي الكبير، حيث كان الانقسام السياسي والتشتت العرقي، هو الطابع الجلي على الجماعات البشرية في إفريقيا الغربية، مما سهل على الغزاة الأوربيين مهمتهم في السيطرة على المنطقة بحلول القرن التاسع عشر، هذا الأمر يُعدّ من أسوأ الآثار التي نجمت عن تجارة الرقيق.

يرى مارتن كلاين (Martin Klein) أن الزيادة على الغارات في سينيغامبيا، كانت بدافع استغلال العبيد في إنتاج المحاصيل التجارية، التي أُدخلت حديثًا مثل الفول السوداني في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وهنا يستشهد برواية رجل إنجليزي قال: " **بمجرد أن يتمكن كل سينيغومبي من شراء حصان وبندقية، يعتبر نفسه محاربًا، فيعيش على النهب ويعمل في حقله العبيد الذين يلتقطهم في رحلاته، ويعتقد أنه يعيش بكرامته**[4]" .

---

(1). I. B. Kake, Ibid, p 215-216.

(2). Ibid, p 215-216.

(3). إسماعيل العربي، **الصحراء الكبرى**...، ص 360.

(4). Mbaye Babacar, Op. Cit, p 14-15.

هذا ويشير كلاين إلى العنف والشوفينية والطبقية التي نتجت عن الأشكال الجديدة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية خلال القرن التاسع عشر، التي ارتكزت على مزيج من ملكية العبيد وإنتاج المحاصيل التجارية تلبية لمطالب الأوروبيين دائما[1].

بين عامي (1830-1840م)؛ زاد إنتاج الفول السوداني بشكل كبير حيث تنافس الرؤساء البريطانيون والفرنسيون والبرتغاليون والأفارقة في سوق مربحة، دُفع فيها العبيد والفلاحون لزراعته وبيعه للأوروبيين، حيث استجاب المزارعون الأفارقة بشكل انتهازي لفرص السوق الجديدة بسرعة كبيرة، وهذا بدافع من التجار الساحليين الأوروبيين للأفارقة، هذه السياسة أحدثت تغيرات اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى على مجتمعات إفريقيا الغربية، خلال هذه المرحلة الجديدة من الاستعمار الأوروبي للمنطقة.

يعتقد البعض أن التأثير الرئيسي لإدخال هذا المحصول، كان بسبب انخفاض إنتاج الدخن، الذي كان في السابق منتجًا غذائيًا أساسيًا ومنتجًا تجاريًا بالنسبة لسكان المنطقة، غير أن المؤرخ السنغالي والزعيم السياسي عبد الله باتيلي (Abdoulaye Bathily)؛ يؤكد بأن الدخن كان مادة غذائية أساسية لسكان الإمبراطورية في الحوض العلوي لنهر السنغال خلال القرن الثامن عشر، ففي الأعوام؛ 1720، 1731، 1737، 1744، 1753 و 1754م ، عانى كل من سكان غالام وسكان الموانئ الفرنسية بالإقليم من نقص مادة الدخن، بسبب سلسلة من الغارات من قبل المور وممالك البامبوك الذين كانوا ينافسون غالام، كما أن تغير المناخ ساهم في الأزمة مما أدى إلى ضعف المحاصيل الزراعية وحدوث المجاعة[2].

باتيلي هنا؛ يعتقد أنه من العبث والخطأ الادعاء، بأن "الكوارث الطبيعية" مثل الجفاف والفيضانات وغزو الجراد والأوبئة، هي العوامل المحدّدة التي أدّت إلى المجاعة ونقص الغذاء في سينيغامبيا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ويشاطره في الرأي تشارلز بيكر الذي كان يرى بأن بعض العوامل الطبيعية قد أثّرت على الظروف المعيشية في تلك المنطقة، إلا أن ما خلفته الغارات والحروب والهجرة كان سببا قويا في حدوث أزمات غذائية، وموت في سينيغامبيا أكثر مما تسببت فيه عوامل المناخ.

وما يجعلنا نؤيد كل من تشارلز بيكر وباتيلي، تلك الغارات بين ولايات الولوف التي شجّعها الاندفاع نحو إنتاج الفول السوداني على حساب إنتاج الدخن. وفقا لبروكس (Brooks)

---

(1). Mbaye Babacar, Ibid, p 14-15.

(2). Ibid, p 16-17.

وآلان ماكفي (Allan McPhee)؛ فإن تجارة الفول السوداني وزيت النخيل كانت قبل منتصف القرن التاسع عشر وهذا انعكاسا للثورة الصناعية في دول أوروبا الغربية، والتي كانت مطالبها في تزايد مستمر على الزيوت والدهون من جميع الأنواع[1].

هذه السياسة الجديدة التي نشأت عن زراعة الفول السوداني في سنيغامبيا، كانت تستلزم تشكيل طبقة إقطاعية تعتمد على طبقة أدنى تنتج أو تجمع الفول السوداني والصمغ العربي. كانت المفارقة أن علاقة العبد بالمزارع التي رُوّج لها الفرنسيون بين الزعماء الأفارقة كانت قوية، لدرجة أنها أصبحت متكاملة حتى في المجتمعات التي كانت تقاتل من أجل انتشار الإسلام. حيث يعطي لنا كلاين مثالا على ملك سلوم ما با جاكسو (Ma Ba Jaxoo) في غرب وسط السنغال، الذي قام بتخيير شعب السيرير والسين بين استعباد الوثنيين أو استغلالهم كمزارعين لإنتاج محصول الفول السوداني.

عندما توفي ما با عام 1867م؛ كان مساعدوه غزاة للعبيد حتى بعد إلغاء تجارة الرقيق في المنطقة، وهذا بسبب العلاقات الطبقية الإقطاعية والفوضوية التي عزّزتها التجارة الأطلسية، وبهذا المعنى يُشير سيرينغ؛ أن العبودية بين دول الولوف مرتبط بصعود السلطة الأرستقراطية، لكنه لم تكن محاولة الأرستقراطية لإنشاء نظام قائم على العبودية ناجحا أبدًا، لذلك لم تكن العبودية سوى شكل من أشكال التبعية في نظام أظهر أيضًا سمات سلفية.

كان التأثير السلبي الآخر للتجارة الأطلسية على الحياة السياسية للأفارقة؛ هو تكوين طبقة شبه إقطاعية أنشأها الأوروبيون في جزر العبيد الرئيسية بعد تزاوجهم مع بعض الأفارقة، في المناطق السنغالية الأربع؛ غوري، سانت لويس، روفسك ودكار، والتي سمّيت بعد ذلك بـ بلديات (Communes)، حيث ظهرت طبقة إفريقية فرنسية جديدة تسمى ميتيس (Métisses) أو مولاتو (Mulâtres) في قمّة التسلسل الهرمي السياسي المحلي، الذي شمل رؤساء البلديات المحليين والمرؤوسين والجنود العبيد.

هذا التسلسل الهرمي للأفراد الفاسدين سهّل سياسة جلب العبيد والسياسة الاقتصادية الجديدة للفرنسيين في البلاد[2]، حيث يشير كل من كلود ميلاسو (Claude Meillassoux) ومارتن كلاين (Martin Klein) وبول لوفجوي (Paul Lovejoy) بأن مثل هذه المناطق

---

(1). Mbaye Babacar, Ibid, p 16-17.

(2). Ibid, p 17-20.

الجغرافية الصغيرة، التي تهيمن عليها الأرستقراطيات السياسية والعسكرية الفاسدة، أدت إلى خلق مجتمعات إفريقية كانت معادية للتنمية الرأسمالية.

كما يشير إنيكوري أيضًا إلى ظهور طبقة محاربي العبيد في السنغال خلال القرن التاسع عشر، اسمها سيدو (Ceddo)، مما أدى إلى انعدام الأمن على نطاق واسع، لدرجة أنه حتى القيادة الإسلامية في غرب وشرق إفريقيا لم تستطع إخضاعهم.

بالنسبة للدول الرائدة على ساحل خليج غينيا؛ نجد دولتي الأشانتي والداهومي اللتين كانتا قوتين عسكريتين توسعيتين تحت سلطة مركزية، تدعّمها عائلات النخبة القوية ومجموعات النسب، أين أثبتت التفوّق العسكري على جيرانها من خلال اعتماد الأسلحة النارية واستخدامها الفعال[1]. هذه الدول التي نشأت بفعل تجارة الرقيق كانت يدا طيعة في الفترة الثانية من الاستعمار، أين سهّلت على فرنسا وإنجلترا احتلالهما فيما بعد وتحويلهما إلى أكبر مزارع لإنتاج الفول السودان وزيت النخيل.

ومن خلال ما سبق نستنتج أنه؛ من آثار تجارة الرقيق أن برزت تحولات سياسية عميقة غيّرت ملامح الخارطة السياسية لإفريقيا الغربية، بسبب الطلب الأوروبي المتزايد على الرقيق على مرّ أزيد من أربعة قرون، حيث تبيّن هذه الدراسة أن الضغوط الأوروبية قد ساهمت بشكل كبير في إقحام الممالك الإفريقية في تجارة الرقيق، وهذا ما أكّدته بعض الكتابات التاريخية وبعض الشهادات الإفريقية مؤخّرا من أن تجارة الرقيق قد فُرضت على الأفارقة من قبل الأوروبيين، مما جعل الدول الرافضة لممارسة تجارة الرقيق في موقف مخيّر بين قبول هذه التجارة أو الانسياق إلى عالم العبودية من قبل ذويهم أو جيرانهم.

هذه المراهنات التي فرّضت داخل المجتمع السياسي الواحد، قد أحدثت انهيارا في الأشكال الحكومية القديمة واختفاء الإمبراطوريات العظيمة والمعاصرة لهذه الفترة، بظهور انقسامات في المجتمع الواحد، مثلما حدث لمملكة السنغاي في السودان الغربي، ومملكة الداهومي في ساحل العبيد، مجتمع الآكان في ساحل الذهب، ومجتمع الولوف شمال سينيغامبيا، مقابل تراجع قيام إمبراطوريات عظيمة مثلما كانت في القرون الوسطى، أين استبدلت هذه الهياكل الحكومية بنطاقات صغيرة من غزاة العبيد، يسيطر عليها حاكم ثابت أو أمير حرب، هذه العصابات لم تستطع فيما بعد تكوين دول قوية مثل أويو وأويدا في الداهومي والأشانتي في ساحل الذهب،

---

[1]. Angus Dalrymple-Smith, Op. Cit, p 33.

والممالك الست (الوالو، السين، السالوم، الكايور، الباوول والولوف) في مجتمع الولوف وغيرهم من النماذج المنتشرة في كافة المنطقة.

هذه الانقسامات داخل المجتمع الواحد، كانت لها عواقب وخيمة على التنمية الاقتصادية في غرب إفريقيا، حيث بيّنت هذه الدراسة أنه حتى تلك الممالك التي أُعتبرت إلى حدّ ما قوى سياسية وعسكرية لم تساهم في توجيه ومشاركة أي أنشطة اقتصادية تدفع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للمنطقة، كما أنها لم تبذل أي مجهود لتوفير ظروف سلمية أو تشجيع المؤسسات الخاصة التي من شأنها أن تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية للمنطقة، حيث كانت هذه الممالك دون حوافز سياسية أو اقتصادية لتنمية الموارد الأخرى رغم ما تزخر به المنطقة من ثروات لا تُعد ولا تُحصى، لأنه ببساطة تجارة الرقيق قد ألغت الزراعة والصناعة والتجارة بين الأفارقة، واقتصر دور الممالك على اقتناص العبيد لبيعهم مقابل شراء بنادق أوروبا لاصطياد البشر، وبالتالي فإن تجارة الرقيق لم تعمل فقط على عرقلة التنمية الداخلية فحسب، بل منعت نمو التجارة الدولية العادية بين إفريقيا وبقية دول العالم.

لهذا يمكن اعتبار أن الهيكل السياسي المجزأ، المعزز بالمشتريات العسكرية والحاجة إلى الحصول على العبيد لتمويل الواردات، قد خلق نوعا من التبعية الاقتصادية والاستعباد المؤسسي لدول غرب إفريقيا، مما سهّل على الأوروبيين فيما بعد استغلالهم لتنفيذ مخططهم الاستعماري الجديد كلٌ في مواقع نفوذه الأولى، لاستثمار التربة الإفريقية في إنتاج المحاصيل التجارية بأيدي الأفارقة تمهيدا لاحتلال المنطقة خلال القرن التاسع عشر.

II. آثار تجارة الرقيق على التنمية الاجتماعية في غرب إفريقيا:

من أهم المسائل التي يمكن الكشف عنها في هذا العنصر، هو معرفة الخلفية التاريخية لتراجع التنمية الاجتماعية في إفريقيا الغربية، ففي غالب الأحيان تتحدث جلّ الأدبيات على التنمية الاقتصادية دون معالجة موضوع التنمية الاجتماعية، التي تعدّ الأساس القاعدي الصلب لبناء دولة قوية واقتصاد قوي، لذلك قبل معالجة آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية المتردية لإفريقيا الغربية، لابد من معالجة آثار تجارة الرقيق على التنمية الاجتماعية لهذه المجتمعات. والسؤال المطروح؛ إلى أي مدى ساهمت تجارة الرقيق في التدهور التنموي لمجتمعات غرب إفريقيا؟ وكيف كانت سببا مباشرا في التدهور الاقتصادي للمنطقة؟.

1. تحولات المجتمع الإفريقي:

المعروف أن منطقة غرب إفريقيا قد شهدت استقرارا سكانيا، كما كان يتوفر لدي شعوب المنطقة كل مقومات التطور والنمو السكاني داخل وحدات قبلية، وكان نظام الرّق السائد في المنطقة أغراضه اقتصادية صرفة، حيث يُستخدم العبيد لاستغلال موارد المنطقة وثرواتها في المجال الزراعي والتجاري.

لكن مع قدوم الأوروبيين إلى إفريقيا منذ القرن الخامس عشر، حدثت تطورات خطيرة في غرب إفريقيا، حيث كانت تجارة الرقيق ورواجها بمثابة عامل جديد برز ليؤثر على شكل الحياة في المنطقة، فكان عامل هدم لهم، ففي الوقت الذي كان يشهد فيه هؤلاء السكان تطورا في مختلف مناحي حياتهم، ترتب على تجارة الرقيق ورواجها تراجعا خطيرا في اقتصادياتها، وتغييرا جذريا في تركيبتها السكانية والسياسية، ونقص كبير في عدد سكانها. فيا ترى كيف كان للتفكك القبلي والأسري دور في تحول مجتمعات غرب إفريقيا؟.

لفهم أسباب التفكك القبلي؛ يجب الفحص في طريقة أسر وقنص العبيد، استنادًا إلى أفضل المعلومات المتاحة لدينا أن الطريقة الأكثر شيوعًا لأخذ العبيد هي الحروب والغارات، نظرًا لأن الغارات غالبًا ما تكون بين القرى، فإن هذا النوع من الأساليب غالبًا ما تسبّب في جعل العلاقات بين القرى معادية، حتى لو كانت هذه القرى تحمل نفس العرق أو تكون قد شكّلت في السابق اتحادات تجمعها أو علاقات تجارية وروابط أخرى[1].

[1]. Nathan Nunn, **Shackled to the Past**, Op. Cit, p 29.

هناك العديد من الروايات التاريخية التي تقدّم دليلاً على هذا التأثير الضار لتجارة الرقيق، فلم يتم استرقاق العبيد بسبب الصراع بين المجتمعات أو خلال الغارات والحروب، ولكن تم استرقاقهم أيضًا بأعداد كبيرة نتيجة الصراع داخل المجتمع الواحد، حيث تم اختطاف الأفراد وبيعهم للعبودية من قبل المعارف أو الأصدقاء أو العائلة.

أفادتنا سيجيسمند كول(Sigismund Koelle) بالعديد من الروايات حول العبيد الذين بيعوا من قبل أفراد عائلاتهم وأصدقائهم، حيث تشير إحدى الروايات البارزة عن عبد تم بيعه للسفن البرتغالية بعد إغرائه من قبل صديق، ربما يكون المثال الأكثر تطرفاً لهذه الطريقة في الاستعباد هي قرية كابري شمال التوغو، التي تطوّرت خلال القرن التاسع عشر على حساب بيع أقاربهم للعبودية[1].

من بين التفسيرات لهذا التحول داخل المجتمع الواحد؛ هو أنه من آثار تجارة الرقيق الأطلسية خلق بيئة انعدم فيها الأمن الذي نشأ عن زيادة الصراع بين المجتمعات، لهذا السبب يمكن تفسير سبب تهافت الأفارقة على شراء الأسلحة من الأوروبيين للدفاع عن أنفسهم، مقابل توفير العبيد للتجارة الأطلسية، لذلك لا يستغرب المرء تحوّل أبناء المجتمع والعرق الواحد، إلى هذه الممارسات المخلّة بالأخلاق الإنسانية وخلق العنف المحلي، وهذا بتحريض من الأوروبيين وتجار الرقيق الأفارقة، مما عزّز الصراع القبلي الداخلي والخارجي[2].

من الآثار المؤلمة لتجارة الرقيق؛ تلك الأسر التي انشطرت مثل لوحة الشطرنج، أين انفصل الزوج عن زوجته والأخت عن الأخ، فيترك في الأسرة الواحدة الضعفاء من الشيوخ والصغار للخطر دون مُعين، بهذا يكونون قد قضوا على التنمية المستدامة للقارة في مهدها، وإن كان من حظ عائلة كاملة أن تُساق إلى العبودية، فإنهم قد يتعرضون للقتل أمام أسرهم، خلال الرحلة من الداخل إلى الساحل، إما بسبب عصيان أو تعب وإرهاق أو جوع وعطش أو بسبب الضرب المبرح، ...إلخ.

وإن حالفهم الحظ ولم تفقد العائلة ولا فردا واحدا خلال الرحلة، فإنهم لن يبقوا معا فور وصولهم إلى أسواق النخاسة؛ فهذا التاجر الفرنسي يشتري الزوجة وذاك التاجر الإنجليزي يشتري البنت والتاجر البرتغالي يشتري الزوج والإسباني يضفر بالولد، فتتوزع الأسرة الواحدة على الأمريكيتين.

---

(1). Nathan Nunn, Ibid, p 29-30.

(2). Ibid, p 30.

ماذا نقول عن النساء اللواتي يُغتصبن أمام أعين العائلة، والفتيات اللواتي ينتقلن من كنف العائلة إلى ملكية التاجر، فتُعرض الفتاة للزواج دون أدنى حق في اختيار الزوج، فقط من يدفع مهرا أكبر للتاجر صاحب الملكية.

وكيف كان لزوج الأمَة بلا أقارب أن يُقلل من قيمة الأم، لكون أطفال الأمَة يعتبرون جزء من نسب الأب، زيادة على ذلك في حالة المجتمعات الأبوية هذه، أن يختاروا الاحتفاظ بهن كزوجات، أو بيعهن في أسواق العبيد، أو استخدامهن في معاملات المهر، لأن الرجال الأبويين لهم القدرة على المساومة الاقتصادية باستخدام الإماء كسلع؛ يمكن للرجال الاحتفاظ بالإماء في حين أن أسعار العبيد ومعاملات المهر رخيصة الثمن، فيخططون لبيعهن لاحقًا لتجار الرقيق أو للمهر عندما تكون الأسعار أعلى[1].

ماذا نقول عن العبيد الذكور؛ الذين أُحتفظ بهم في غرب إفريقيا وقد حُرموا من الزّواج عنوة، فأسيادهم قد تزوجوا كل الفتيات، فأضحى لكل سيّد مئات الزوجات وفقا لإستراتيجية الإنجاب، وليس للعبيد الذكور سوى دور العمل العسكري، للإغارة على القرى المجاورة لجلب العبيد لأسيادهم أو خدمة المزارع في حالة السلم.

نحن هنا نتساءل: كيف استقبلت هذه الأسر المشتّتة هذه الصدمات المدمرة للنفس والعقل البشري؟ وكيف كانت ردود أفعالهم؟ وماذا يبقى للعقل الإفريقي وسط هذا الدمار الأسري؟.

إن التفسير الوحيد لهذه الأسئلة؛ هو فقدان إفريقيا الغربية لوحدها ما يقارب 6.300.000 إفريقي داخل إفريقيا خلال الرحلة من الداخل إلى الساحل، أي ما يعادل عدد الرقيق المرحل إلى الأمريكيتين، ونحن لا نستغرب ضخامة هذه الأرقام، أمام هول ما حدث في إفريقيا الغربية فقط، دون أن نشير إلى مأساة الأفارقة في الممر الأوسط وعند وصولهم إلى مستعمرات أوروبا بالأمريكيتين[2].

حتى عندما تم إعادة تهجير العبيد المرحلين إلى العالم الجديد إلى ليبيريا وسيراليون، فقد تم التخلي عنهم ببساطة وتُركوا بمفردهم، فكان الكثير منهم لم يتمكنوا من العثور على أسرهم

---

[1]. Lamie Katherine, "**The Impact of the Atlantic Slave Trade on West Africa: Polygyny and Female Reproductive Success**", S.M.E, S.L.E, 2007, p 30-29.

[2]. للمزيد من المعلومات حول طرق جلب العبيد ومعاملاتهم غير الإنسانية، راجع الصفحات؛ 70-73 من الأطروحة.

المشتتة[1]، هؤلاء الذين تعرّضوا لهذه الصدمات والاستغلال والإهانة من قبل ذويهم قبل غيرهم من الأوروبيين، هل يا ترى يستطيعون بناء وطنهم المتهالك بسبب تجارة الرقيق وتقديم رفاه اقتصادي لمجتمعاتهم الجديدة؟، هذا ما سنجيب عنه في نهاية الفصل.

2. معوقات التنمية الاجتماعية في إفريقيا الغربية:

أ. التغييرات في البنية الاجتماعية:

لقد تسببت سياسة تعدد الزيجات لتكثيف الإنجاب على سواحل الأطلسي الإفريقي، على العديد من الأنظمة الاجتماعية الأخرى في غرب إفريقيا، أين غيّرت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي جذريًا أنماط الزواج في غرب إفريقيا، من خلال إعطاء إستراتيجية جديدة للرجال في مجتمعات الأمومة، حيث لا يستطيع الرجال في مجتمعات الأمومة ضمان تكاثر سلالتهم الخاصة، عن طريق الزواج من عديد النساء، لأن أطفال كل زوجة سيصبحون جزءًا من سلالتها.

كما نتج عن المجتمع الأبوي؛ تلاعب بقواعد نسب الأمومة مع زوجات الإماء، فكان لزواج الرجل من الأمَة بلا أقارب؛ يسمح له بالتلاعب بقواعد الهبوط من قيمة الأم، لكون أطفال الأمَة يُعبرون جزء من نسب الأب، هذه الظاهرة تسمح للرجال الذين حصلوا على الإماء أن يختاروا بين الاحتفاظ بهن كزوجات، أو بيعهن في أسواق العبيد، أو استخدامهن في معاملات المهر[2].

هذا النوع من الزيجات للإماء؛ قد ساعد الرجال على التلاعب بقواعد النسب، ومكّن الرجال من اكتساب الأمَة لتعزيز المعاملات الاقتصادية المستقبلية، كما أن الزواج من الإماء كان سيغير بشكل جذري، طبيعة هياكل التحالف بين السلالات البارزة في غرب إفريقيا.

بشكل عام؛ كانت الأَمة التي تتزوج من نسب إلى نسب آخر تعتبر معاملة خطيرة للثروة، فإذا شرعت هذه الأنثى في معاملات الطلاق، فإن سيدها الأصلي سيضطر إلى إعادة المهر، في المقابل بالنسبة للإماء اللواتي ليس لديهن ارتباطات أقارب خاصة بهن، لم يكن لديهن احترام من قبل نسب سيدهن، وهنا سوف يدرك الزوج من أصل آخر أنه إذا حدث الطلاق، فلن يتم ضمان عودة الثروة حتى لو كانت حياة الأمَة على المحك، إذ كان يتم بيع الإماء مقابل المهر فقط، عندما تكون أسعار المهر أعلى من أسعار العبيد[3].

---

(1). E.K. Boon and Ch.T Eyong, **History and civilizations: impacts on sustainable development in Africa,** Vol. II, A.S.A (R.S.D.R), S.M.E , S.L.E, S.D, p 6.

(2). Lamie Katherine, Op. Cit, p 26-27.

(3). Ibid, p 26-27.

بشأن انخفاض عدد الزيجات خارج الأقارب بين مجموعات القرابة المختلفة، أن يُضعف التحالفات السياسية والاجتماعية، ويضيف إلى الاضطرابات السياسية في ذلك الوقت، وبالتالي تُستهدف المجتمعات النائية دون انتماءات قرابة للساحل من قبل غزاة العبيد[1].

تحسُّبا لذلك؛ تميز الهيكل الاجتماعي في غرب إفريقيا، بالزيجات خارج المجتمعات القبلية، إذ يُعزز هذا النوع من الزواج التحالفات السياسية والعسكرية، لأن شراء أنثى الرقيق يعني نقل الثروة من مالك العبيد إلى تاجر الرقيق، وعلى النقيض من ذلك، تنطوي معاملات المهر على نقل الثروة من أسرة الزوج إلى أسرة العروس، كتعويض عن فقدان الأطفال المنتمين إلى نسب العروس[2].

لهذه الأسباب؛ عملت النخب السياسية على تجمع الحريم الإماء، لأنهن لم يحتفظن بأي صلة قرابة، وبالتالي لم يجلبن معهن أي ارتباط سياسي أو اجتماعي في الزواج، بهذا يكون زواج الرجال من الإماء يجعلهم معزولين سياسياً واجتماعياً أكثر من الرجال مع الزوجات المرتبطات اجتماعيا.

هذه التغييرات الديموغرافية الكبيرة التي سببتها تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، قد أدّت بالتّأكيد إلى عدد لا يُحصى من التغييرات على المستوى العائلي، ومن ثمة حدوث تغييرات ديموغرافية جديدة وهي منشأ التفتت العرقي الكبير في إفريقيا الغربية، لأن هذه التغييرات قد أحدثت شرخا كبيرا في قواعد القرابة التقليدية، من أجل الاستفادة من النسب أو الوضع الاقتصادي لشخص ما أو مملكة[3].

لذلك تعتبر أبحاث كل من مانينغ وفيج مهمة جدا؛ من حيث أنهما وضعا الوثائق التاريخية والتقديرات السكانية لتجارة الرقيق في سياق مجتمع غرب إفريقيا، حيث ترتكز دراسة فيج على البنية التحتية لتجارة الرقيق والأيديولوجية التي تم وضعها بالفعل خلال فترة طويلة من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، بينما بحث مانينغ كان حول كيفية تأثير المطالب المتزايدة لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، على التركيبة السكانية والهياكل الاجتماعية في غرب إفريقيا.

---

(1). Lamie Katherine, Ibid, p 29- 30.

(2). Ibid, p 27-28.

(3). Ibid, p 26-27.

لذلك؛ يمكن دمج كلا البحثين في نموذج واحد يشرح كيف تلاءمت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، مع أنماط تجارة الرقيق الموجودة بالفعل في غرب إفريقيا، وكيف خلقت استراتيجيات مكيفة بشكل فريد بسبب الطلب المستمر للتجارة الأطلسية على سلعة البشر لعدة قرون، أين دفع الباحثان فيج ومانينغ لوضع افتراضات أساسية حول النجاح التناسلي للأنثى في وسط متعدد الزيجات، أين أخفق فيج ووفق مانينغ إلى حد بعيد في تقييمه لعملية تعدد الزوجات وسكان غرب إفريقيا، من خلال ما توصلت إليه الدراسات الحديثة للمجتمعات متعددة الزوجات.

إن الدراسات التي ظهرت مؤخرا حول إستراتيجية الإنجاب من خلال تعدد الزوجات المكثف في بعض المجتمعات الإفريقية، يمكن الاستفادة من البيانات والنظريات الحديثة لدراسة تعدد الزوجات التاريخي في غرب إفريقيا، حيث تكشف الدراسات التاريخية للمورمون عن التأثيرات السلبية في الإنجاب نتيجة التفاضلية لتعدد الزوجات.

هذه الدراسات تعكس حقيقة العلاقة بين إستراتيجية تعدد الزيجات المكثف والإنجاب في غرب إفريقيا التاريخي على وجه الخصوص؛ من المرجح أن يتأثر النجاح التناسلي للنساء الإماء في غرب إفريقيا بمنافسة بين الزوجات، بالإضافة إلى الضغوط النفسية التي تشعر بها الإماء اللواتي وقعن في أسر العبودية[1].

بالنسبة لقول فيج بأن سكان غرب إفريقيا استقروا، وأنه لم تحدث تغيرات اجتماعية كبيرة في غرب إفريقيا بسبب تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، فقد تجاهل العديد من العوامل الديناميكية التي نشأت في القارة من تحولات في المجتمعات السكانية، وليس فقط الخسائر السكانية التي من شأنها التأثير على النظام الاجتماعي. لم يستطيعوا الحفاظ على النمو السكاني في إفريقيا الغربية، من خلال العلاقات المكثفة متعددة الزوجات، لأن الهياكل الاجتماعية للرقيق كانت بعيدة عن الظروف المثالية اللازمة للانفجار السكاني في المجتمعات متعددة الزوجات[2].

في كلا الحالتين؛ فان الاختبار التجريبي الذي أجريناه قد كشف عن تراجع النمو الديموغرافي في كل دول غرب إفريقيا، لاسيما المناطق التي هُجّر منها عدد كبير من الرقيق، ليس فقط في فترة تجارة الرقيق، بل إن آثار هذه التجارة كانت تداعياتها على المدى الطويل، وهذا مقارنة مع النمو السكاني لباقي القارات، وحتى بين الدول الإفريقية التي لم تتعرض لهذه التجارة في

---

(1). Lamie, Katherine, Ibid, p 28.

(2). Ibid, p 29.

شمال إفريقيا، وهو ما يُعطي تفسيرا للآثار السلبية لإستراتيجية تعدد الزيجات المكثف بين الماضي والحاضر لتاريخ غرب إفريقيا.

يمكن أن نُشير إلى نقطة مهمة في هذا البحث؛ وهي أن الافتقار إلى الاهتمام الأنثروبولوجي بتجارة الرقيق في المجتمعات الإفريقية التاريخية، يعطي الضوء الأخضر للديمغرافيين والمؤرخين حرية التحكم في تفسيراتهم للتغيير الاجتماعي النوعي، لذلك فإن للمنظور الأنثروبولوجي دوراً مهماً في إعطاء تقييم حقيقي التنظيم الاجتماعي في غرب إفريقيا، قبل وبعد تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

كما أن للدراسات الأنثروبولوجية أن تعيد الحياة إلى نماذج الديموغرافيين والمؤرخين، فتمكنهم من الكشف عن التغييرات التي يسببها التغيير الاجتماعي الدرامي بدقة، كما يمكن لعلماء الأنثروبولوجيا دراسة كيف يمكن للتغيرات في الهياكل الأسرية الأساسية، ووظائف هذه الهياكل في التطور نهاية المطاف إلى تغييرات أكثر دراماتيكية داخل المنظمات الاجتماعية الأكبر. بالإضافة إلى ذلك، يجب على علماء الأنثروبولوجيا دراسة نمط تعدد الزوجات المكثف للوصول إلى نتائج أكثر ثقة، حول تقليل الخصوبة أو زيادتها، كي تكون مادة جاهزة للمؤرخ لتحليل آثارها في المتغيرات التاريخية للمجتمعات[1].

كما كان من آثار تجارة الرقيق إنتاج أنظمة اجتماعية لخدمة الأوروبي داخل إفريقيا الغربية؛ من خلال مشاركة بعض الأفارقة في التجارة استجابة للمطالب الأوروبية، أن أنشأ بعض الأفارقة أنظمة إنتاج اجتماعية أثبتت أنها مفيدة للبيض وتضرُّ بالسود، حيث يوضح كلود ميلاسو أن هذه الأنظمة، تأسست لنقل مستمر ودائم للعنصر البشري في مساحة عضوية واقتصادية رباعية الأبعاد:

- المجتمعات التي تم فيها أسر العبيد؛ تمثل الوسط الذي تم إنتاجهم فيه، ديموغرافيًا واقتصاديًا؛
- المجتمعات الأرستقراطية المالكة للعبيد؛ التي استخدمت جهازًا عسكريًا لتمزيق هؤلاء البشر من البيئة التي تم إنتاجهم فيها وإعادة إنتاجهم فيه؛
- الجمعيات التجارية التي تسيطر على الأجهزة التجارية اللازمة لبيع الأسرى؛
- الجمعيات التجارية التي كانت مستهلكة للعبيد.

---

[1]. Lamie, Katherine, Ibid, p 30-29.

المفارقة هي أن هذه الشبكات الاجتماعية، التي تستند تقليديًا إلى الشرعية والاحترام للعبد المحلي الفردي، أصبحت فيما بعد أنظمة استبدادية لخطف الأفراد الضعفاء خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، من خلال اختطاف وبيع الأفارقة للأوروبيين، أصبحت الشبكات الاجتماعية الإفريقية، بدعم من القادة السياسيين الأفارقة عملاء للاستبداد وانعدام الأمن الاجتماعي للأفارقة[1].

هذا الشعور بعدم الأمان يجد تعبيراً في ذاكرة أولودا إكيانو (Olaudah Equiano's) في مرحلة طفولته في البنين بقوله: " **في أحد الأيام، عندما ذهب كل أهالينا إلى أعمالهم كالمعتاد، ولم يبق في المنزل سوى أنا وأختي العزيزة، وفجأة نزل رجلان وامرأة فوق أسوارنا، وفي لحظة استولوا علينا نحن الاثنين، دون أن يمنحانا الوقت للصراخ أو المقاومة، أغلقوا أفواهنا وهربوا بنا إلى أقرب مكان لبيع العبيد**[2]".

كان التأثير الاجتماعي الآخر لتجارة الرقيق؛ هو اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، حيث يشير إنيكوري بأن التجارة أنتجت الطبقية في المجتمع الإفريقي، بين المجتمعات الغازية والمجتمعات التي تم غزوها، بمجرد أن أصبحت ملكية العبيد أساس النجاح الاقتصادي، أصبح من المستحيل على الفقراء الأفارقة تحقيق النجاح، فقط تسنح هذه الفرصة للأشخاص الفاسدين مثل "محاربي العبيد" الاستفادة من ذلك، على سبيل المثال: "**أصبحت الفصائل الأسرية في الولايات الإفريقية الرئيسية للمناطق الزراعية جنوب نهر السنغال – كاجور وباول ووالو – تعتمد على محاربي العبيد للسلطة التي مارسوها**[3]"

ب. التنوع العرقي:

يمكن تفسير التكوين المحدود للمجتمعات العرقية الكبيرة دون قيام دول متطورة، يُعزى إلى بلوغ هذه المجتمعات المستوى العالي من التفتت العرقي في إفريقيا اليوم، لأن تجارة الرقيق أضعفت الروابط بين القرى، مما ثبّط تشكيل مجتمعات أكبر وهويات عرقية أوسع، حيث تشير بعض الدراسات في التاريخ الاقتصادي الإفريقي، بأن التنوع العرقي في إفريقيا يعتبر من التفسيرات الرائدة لأداء إفريقيا الاقتصادي الضعيف[4].

---

(1). Mbaye Babacar, Op. Cit, p 22-25.

(2). Ibid, p 24-25.

(3). Ibid, p 25.

(4). Nathan Nunn, **Shackled to the Past**, Op. Cit, p 30.

تم تقديم تفسير لتخلف إفريقيا اليوم بالأدلة الإحصائية الداعمة لأول مرة، في مقال نُشر عام 1997م في مجلة الاقتصاد الفصلية بقلم ويليام إيسترلي وروس ليفين، أين كشفت أبحاثهما أن التجزؤ العرقي يُعد محددا رئيسيا للتماسك الاجتماعي والمؤسسات المحلية والسياسات المحلية ونوعية الحكومة، كما توصلت أبحاث أخرى إلى أن التجزؤ العرقي يُقلل أيضًا من توفير السلع العامة مما قد يؤثر بدوره على التنمية[1].

من الممكن أن جزءًا من الآثار السلبية لتجارة الرقيق نابع من حقيقة أنها أعاقت تشكيل مجموعات عرقية أكبر، وبالتالي أدّت إلى مزيد من التنوع العرقي اليوم، باستخدام بيانات تصدير الرقيق التي تم إنشاؤها، يمكن للمرء أن يقيس ما إذا كانت البيانات مُتَّسقة مع التزايد العرقي حاليا، من خلال اختبار ما إذا كانت البلدان التي صدرت عددا كبيرا من العبيد في الماضي، هي الأكثر تنوعًا عرقيًا اليوم[2].

عند إجراء اختبارات قياس العلاقة بين عدد العبيد المصدرين والتنوع العرقي الأصلي، تحصلنا على علاقة ايجابية بين المتغيرين، فكلما زاد تصدير العبيد خلال تجارة الرقيق، ازداد تنوع البلاد عرقيا اليوم، تُظهر التقديرات الإحصائية للعلاقة أنه يمكن تفسير ما يصل إلى 70٪ من الاختلافات في التنوع العرقي للدول داخل إفريقيا، من خلال عدد العبيد الذين تم تصديرهم خلال فترة تجارة الرقيق.

بشكل عام؛ تُدعم الأدلة الإحصائية احتمال تسبب تجارة الرقيق، في عرقلة تشكيل مجتمعات ودول مستقرة كبيرة في دول متنوعة عرقيا اليوم، كما قد يُفسر هذا التأثير السلبي المستمر الذي أحدثته تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية[3].

ت. بناء اقتصاد الغير:

لقد خلّفت تجارة الرقيق آثارا جسيمة على الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإفريقيا الغربية، لاسيما بعد تطور الظواهر الرئيسية لاقتصاد المزارع والتعدين، في القرنين السابع عشر والثامن عشر في الأمريكتين وفي وقت لاحق بالمحيط الهندي، حيث نمت تجارة الرقيق إلى نسب هائلة، وعلى الرغم من إلغائها قانونيا، فقد تم الحفاظ عليها إلى حدّ ما حسب كل منطقة، في

---

(1). Nathan Nunn, **The Long-Term Effects ...**, Op. Cit, p 5-6.

(2). Nathan Nunn, **Shackled to the Past**, Op. Cit, p 31.

(3). Nathan Nunn, Ibid, p 32.

القرن التاسع عشر وفي أماكن أخرى حتى القرن العشرين، فاتخذت هذه التجارة أشكالا سريّة مختلفة[1].

قبل القرن الخامس عشر؛ كانت هناك تنمية اقتصادية إفريقية مميزة، إلا أن التواجد الأوروبي على سواحل غرب إفريقيا، قد غيّر الحياة الاقتصادية القائمة بين الأفارقة بشكل عميق، أدت في نهاية المطاف إلى دمار شامل مسّ كافة مجالات الحياة، حيث نتج عن الطلب المتزايد للعمالة في الخارج وضع حدّ لهذا التطور، حيث وفّرت تجارة الرقيق لبعض الجماعات التجارية الإفريقية المنظمة، حلاّ جاهزا لتبادل البشر بالسلع المستوردة.

وفي الحالات التي لا توجد فيها أي وظيفة تجارية متخصصة، يتعين على من يملكون السلطة السياسية، أن يختاروا بين قبول تجارة الرقيق المقترحة أو الرفض، هذا الأمر دفع بالأوروبيين إلى دعم فئة جديدة من التجار الأغنياء، الذين تنوعت أصولهم وفقا للمنطقة، والذين كانوا في كثير من الأحيان قادرين على معارضة السلطات السياسية الإفريقية بنجاح كلما أبدت هذه الأخيرة عدم استعدادها للتعاون في تجارة الرقيق.

بهذا استمرت الضغوط الأوروبية في هذا المجال ابتداء من القرن السابع عشر، فكان الاختيار في بعض المجتمعات الإفريقية حاسما، مثلما فعل أوفيمبوندو في أنغولا، من أجل البقاء كمجموعة منظمة في نظام تجارة الرقيق مع البرتغاليين[2].

كان لاستيراد المواد المصنعة يُقلّل من حوافز الأفارقة في الإنتاج، نعطي مثالا على حالة إنتاج الحديد في سينيغامبيا، حيث كان هناك طلب متزايد على المواد الخام من العاج، الفراء، الجلود، واللثة، المفيدة للتنمية الصناعية في أوروبا، لكن سنيغامبيا عملت على تحويل جزء كبير من القوة العاملة إلى الرّق وتجارة الرقيق، بدلا من إنشاء مجموعة من القوى العاملة المتاحة للزراعة وإنتاج السلع المصنّعة، هذا هو التفسير الأكثر منطقية لغياب الحيوية الاقتصادية في المجتمعات الإفريقية، في وقت التوسع الرأسمالي الأوروبي.

إن الذهنية التي غزت فكر الإفريقي بسبب تجارة البشر؛ هي خلق إحساس عميق الجذور بانعدام الأمن وزيادة التوترات العرقية والاجتماعية، وبالتالي خلق عقلية مناهضة للاقتصاد في إفريقيا؛ فكان جلّ تفكير الإفريقي هو البقاء على قيد الحياة، وعمل متواضع يُوفر له حاجته اليومية فقط، لكن هذا ليس مبرّرا كافيا للتراجع الاقتصادي، لذلك يجب النظر في مسألة الفئة العمرية التي

---

(1). I. B. Kake, Op. Cit, p 215-216.

(2). Ibid, p 216.

تم اقتلاعها من غرب إفريقيا، حيث تم ترحيل فئة الشباب، وترك القاصرين والشيوخ بالمنطقة، وهو ما أثّر على التنمية الاقتصادية بالمنطقة[1].

أما عن المفاهيم الخاطئة التي تقبّلها عديد من المؤرخين بشأن دونية الأفارقة، من خلال نظرية تحسين النسل التي طوّرها أوليفر رانسفورد، على أساس أن تجارة الرقيق قد حرمت القارة من جيناتها الأكثر قيمة كإرث لأحفادهم، ومع تعاقب الأجيال نشأ جيل إفريقي عاجز ضعيف. هذه النظرية التي حاول الأوروبي ترسيخها في أذهان الجميع، حتى ساد الاعتقاد بينهم بأن الاقتصاديات الإفريقية يجب أن تبقى ثابتة، هذا المنطق الأسطوري الهمجي أدّى إلى افتراض بأن الضعف الإفريقي اليوم ناتج عن الدونية المتأصلة فيه[2].

لكن الواقع يفرض منطقه؛ وهو أن المشاكل السياسية والاجتماعية الحالية التي تواجه إفريقيا لا علاقة لها بأي من خصائص أو قيم بيولوجية أو نفسية أو سلوكية أو روحية للأفارقة، لأن الأفارقة قبل التجارة الأطلسية أثبتوا للعالم مرتين مدى مروءتهم وتحضّرهم؛ مرة عندما اعتنقوا الإسلام باللين لا بقوة السلاح، ومرة أخرى عندما ساهموا في بناء الصرح الحضاري العالمي بتلك الإمبراطوريات الإسلامية العظيمة في فترة العصور المظلمة لأوروبا.

لكن لا بد من فهم مشاكل إفريقيا اليوم من خلال سياقها التاريخي؛ الأصح أن نقول بأن جذور المأزق الذي تواجهه إفريقيا من الاضطرابات الهيكلية للمجتمع والاقتصاد والسياسة التي ورثتها القارة من تجارة العبيد والمستعمرين الأوروبيين، جعل هذه المجتمعات تواجه صعوبة في تعزيز تنميتها الاقتصادية، لأن الدساتير التي ورثتها عن القوى الأوروبية لا تعكس الحقائق الهيكلية لمجتمعاتها[3].

ومع ذلك؛ ليس هناك شك في أن تجارة الرقيق؛ قد خلقت مشاكل اجتماعية هائلة في إفريقيا، وأن هذه المشاكل لها آثار شديدة على واقعها لأمد بعيد، من المؤكد أن التركيبة السكانية لإفريقيا تأثرت إلى حد كبير بالنقل غير المسبوق للسكان الأفارقة إلى الأراضي الأجنبية، حيث يشير كلاين بقوله: " **يقال أن عدد سكان غرب إفريقيا قد انخفض فعليًا بمقدار 2 مليون بين 1700 و1850، كما تُشير التقديرات إلى أن عدد سكان غرب إفريقيا قد انخفض من 25**

---

(1). I.B. Kake, Ibid, p 216-217.

(2). Mbaye Babacar, Op. Cit, p 21-22.

(3). Ibid, p 22-24.

مليونًا إلى 23 مليونًا في فترة 150 عامًا، ولو نما عدد السكان بمعدل محافظ يبلغ 0.3٪ سنويًا في نفس الفترة، لكان قد وصل إلى 39.3 مليون عام 1850[1]".

يبدو أن كلاين قد قلّل كثيرا من حجم الخسارة السكانية لإفريقيا الغربية، في حين بَيّن مانينغ عند وضعه لجدول التعداد السكاني لغرب إفريقيا، نتائج فقدان عدد كبير من السكان الذي أحدث تراجعًا ديموغرافيا وصل عام 1850م إلى 44.184.130 ساكنا، بعد أن كانوا عام 1700م يقدرون بـ 50,209,827 ساكنا.

عند حسابنا لمجموع الخسارة السكانية لسكان غرب إفريقيا من خلال حساب التزايد السكاني للرقيق المرحّل من غرب إفريقيا إلى مختلف مناطق العالم؛ الأمريكيتين وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، تبين أن حجم الخسارة السكانية لغرب إفريقيا قد وصل إلى 49.498.420 فردا عام 1900م، فقمنا بإضافة هذا العدد للعدد الأصلي فحصلنا على الرقم؛ 92.308.481 إفريقيا من أصول غرب إفريقيا عام 1900م.

خلاصة القول؛ فإن أهم النتائج التي توصّلنا إليها حول آثار تجارة الرقيق على التنمية الاجتماعية في غرب إفريقيا، باعتبار أن المجتمع هو الأساس القاعدي لبناء أي دولة اقتصادية قوية، لذلك فإن البحث الذي أجريناه حول هذا الجانب، قد وضّح لنا جيدا العوامل التي أدّت إلى هشاشة الاقتصاد الإفريقي في غرب إفريقيا، بناء على التحولات السياسية العميقة لغرب إفريقيا، وما رافقها من تحوّلات عميقة في مجتمعات غرب إفريقيا، حيث نتج عن تلك الوحشية التي طُبّقت على أوسع نطاق داخل الأسرة الواحدة والمجتمع الواحد من قبل ذويهم، أَنْ قضوا على التنمية البشرية المستدامة للمنطقة في مهدها.

تعتبر تجارة الرقيق المسؤول الأول عن تراجع التنمية الاجتماعية في غرب إفريقيا، مما أثّر على التنمية الاقتصادية للمنطقة، أين أحدثت عمليات القنص والسَّوق بالرجال البالغين والنساء في سن الإنجاب من داخل القارة إلى الساحل الأطلسي، تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية، من خلال تسويق الرجال نحو الأمريكيتين والاحتفاظ بالنساء في الساحل، لغرض الإنجاب المكثف الناتج عن تعدد الزيجات، هذه السياسة التي خلقت أنماطا جديدة في الزواج وإعطاء إستراتيجية جديدة لاستحداث مجتمعات الأمومة والأبوية.

بالنسبة لمجتمع الأمومة؛ ناتج عن زواج المرأة من مجتمعها السياسي والاجتماعي، وبالتالي فإن أطفالها يُنسبون إليها، وتتمتع هي وزوجها بالحصانة السياسية والاجتماعية، في حين أن

---

[1]. Mbaye Babacar, Ibid, p 24-22.

المجتمع الأبوي؛ ناتج عن زواج بين رجل من الأمَة بلا أقارب لذلك أطفالها يُنسبون للأب، لأنه ببساطة هذه الأمة قد تمّ أسرها وبيعها، وبالتالي تمكين هؤلاء الأبويين من اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بمصير عبيدهم.

كما أن تعدّد الزّوجات خارج الأقارب بين مجموعات القرابة المختلفة؛ قد أضعف التحالفات السياسية والاجتماعية، وأحدث اضطرابات سياسية، نتج عنها استهداف المناطق النائية دون انتماءات القرابة للساحل من قبل غزاة العبيد، وتحسُّبا لذلك تميّز الهيكل الاجتماعي هناك بالزّيجات خارج المجتمعات القبلية، لتعزيز التحالفات السياسية والعسكرية. مقابل ذلك عملت النخب السياسية على أسر أكبر عدد من النساء لعرضهن للمعاملات الاقتصادية، لأن مهورهن عالية وأطفالهن ينسبون للمالك.

هذه السياسة المنتهجة لتعدد الزيجات المكثف لإنتاج الأطفال، لبيعهم في سوق النخاسة عندما يكبرون هم وأمهاتهم؛ قد أحدثت شرخا في قواعد القرابة التقليدية، من أجل الاستفادة من النسب أو الوضع الاقتصادي لشخص ما أو مملكة.

هذه الظاهرة أنتجت أثرين مُدمرين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة غرب إفريقيا؛ الظاهرة الأولى؛ تتمثل في التفتت العرقي وتنوعه بشكل كبير داخل المجتمع السياسي الواحد، لأن تجارة الرقيق قد أضعفت الروابط بين القرى، مما ثبط تشكيل مجتمعات أكبر وهويات عرقية أوسع، حيث كشفت بعض الأبحاث أن التجزؤ العرقي، يعد محددا رئيسيا في التماسك الاجتماعي والتكوين المؤسساتي للدولة وأنظمتها الحكومية ومن ثمة أدائها الاقتصادي، لذلك أعاق التجزؤ العرقي في غرب إفريقيا تكوين دول كبيرة متطورة اقتصاديا فيما بعد.

أما الأثر الثاني؛ نتج عنه تراجع ديموغرافي رهيب، بسبب تعدد الزيجات الذي حدّ من نسبة التكاثر في هذه المجتمعات، نتيجة التفاضلية لتعدد الزوجات، والضغوط النفسية للأمَة الناتجة عن عديد من العوامل؛ من طريقة القنص والأسر، إلى البيع والزواج دون اختيار الزوج، إلى إنجاب أطفال دون امتلاكهم، وبيعها في أي وقت شاء مالكها، مما يدفعهن في غالب الأحيان إلى الإجهاض، الأمر الذي عاد سلبًا على النمو الديموغرافي خلال فترة تجارة الرقيق.

كما يبرز الأثر الثالث؛ في ظهور فئات اجتماعية موالية للأوروبيين، تتمثل في الفئات الوسيطة لجمع الرقيق، والمجتمعات الأرستقراطية المالكة للعبيد، والجمعيات التجارية التي تسيطر على الأجهزة التجارية اللازمة لبيع الأسرى، والجمعيات التجارية التي كانت مستهلكة للعبيد، هذه الفئات قد ساعدت فيما بعد على تسهيل مهمة استعمار إفريقيا الغربية.

ما يمكن أن ننبه إليه هنا؛ أن الافتقار للدراسات الأنثروبولوجيا حول تجارة الرقيق قبل وبعد التعافي من تجارة الرقيق، جعل الديموغرافيين والمؤرخين يجتهدون في تفسير هذه الظاهرة وانعكاساتها على الهياكل الاجتماعية في غرب إفريقيا، لذلك فإن الاهتمام بهذا الجانب من قبل الأنثروبولوجيين له دور مهم في إعطاء تقييم حقيقي للتنظيم الاجتماعي في غرب إفريقيا، قبل وبعد تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، كي تكون مادة جاهزة للمؤرخ لتحليل آثارها في المتغيرات التاريخية للمجتمعات.

أما إذا أتينا إلى الحديث عن ما استخلصته بعض الدراسات عن سبب تخلف إفريقيا اقتصاديا الناتج عن دونية الأفارقة المتأصلة فيهم؛ يمكن الردّ على هذه المسألة، بالقول أن ما آلت إليه إفريقيا اليوم، كان بسبب بطش الأوروبيين بالأمس البعيد إلى اليوم الحالي، لأن الأفارقة قد أثبتوا للعالم عديد المرات عن مدى مروءتهم وتحضرهم؛ مرة عند اعتناقهم للإسلام دون استعمال القوة، ومرة أخرى عندما ساهموا في بناء الصرح الحضاري الإسلامي العالمي قبل وصول الأوروبيين إلى سواحل الأطلسي القرن الخامس عشر،

ومرّات عديدة عندما نهضوا باقتصاد المستعمرات الأوروبية في العالم الجديد على مدى أزيد من أربعة قرون، فكانوا القاعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية لأوروبا الغربية، وبزوغ فجر الثورة الصناعية، في المقابل عملت الدونية الأوروبية؛ على تدمير كل مقومات التحضّر والتنمية التي كانت قائمة في إفريقيا قبل القرن الخامس عشر.

III. آثار تجارة الرقيق على النمو الديموغرافي لإفريقيا الغربية:

بعد أن تطرقنا إلى آثار تجارة الرقيق على التحولات السياسية، والتنمية الاجتماعية على غرب إفريقيا، وما توصلنا إليه من نتائج حول تفاعل هذه الجوانب المترابطة بعضها ببعض، مما أحدث تغييرات جذرية على طبيعة الهياكل السياسية السابقة والبنية الاجتماعية التقليدية لسكان غرب إفريقيا، وهو ما انعكس سلبا على النمو الديموغرافي كآلية حتمية نتجت عن تلك المتغيرات التي تتابعت حيثياتها، على مدار أزيد من أربعة قرون وبعد التعافي من هذه التجارة.

لذلك نحاول في هذا المبحث؛ دراسة هذه التفاعلات التي نتجت عن تجارة الرقيق، لفهم آثار تجارة الرقيق على النمو الديموغرافي في غرب إفريقيا، مع دعمها بالنموذج الإحصائي لتفسير هذه الظاهرة رقميا، وهو ما يجعل النتائج أكثر صدقية وأكثر مقاربة للواقع.

1. أسباب تراجع النمو الديموغرافي في إفريقيا الغربية:

أ. دراستي فيج ومانينغ حول النمو الديموغرافي في غرب إفريقيا:

لدراسة أسباب تراجع النمو الديموغرافي في إفريقيا الغربية؛ قام كل من فيج وباتريك مانينغ بجمع بيانات كمّية من السجلات التجارية في السياق التاريخي، للهيكل الاقتصادي والسياسي الإفريقي، لتفسير تأثير تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي على البنية الاجتماعية لسكان غرب إفريقيا[1].

توصل كلاهما إلى استنتاجات مختلفة بشكل ملحوظ؛ من جهة يؤكد فيج أن إستراتيجية تعدد الزوجات المكثف في غرب إفريقيا الذي رافق تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، قد حافظ على السكان الأفارقة، على النقيض من ذلك جادل مانينغ بأن الزيجات المتعددة بكثرة في سواحل غرب إفريقيا، قد قلّل من خصوبة العبيد الإناث، وبالتالي تنبأ بالخسائر السكانية المتفاوتة التي أثّرت على الهياكل الاجتماعية التقليدية[2]، فيما بعد تراجع مانينغ عن هذا التأكيد بسبب قلة الأدلة، إلا أن الدراسات الحديثة حول الآثار السلبية لتعدد الزوجات المكثف، قد دعّمت النموذج الديموغرافي لمانينغ.

بعد استكمال بحث فيج حول تحليل نسب الجنس في أنغولا، خلال تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، شرح جون ثورنتون (John Thornton) مسألة الاحتفاظ بالعبيد الإناث في

---

(1). Lamie, Katherine, Op. Cit, p 16.

(2). Ibid, p 16-17.

إفريقيا، الذي من شأنه قد كثّف من تعدد الزيجات، حيث جَلبت الإماء أسعارًا أعلى في أسواق الرقيق الإفريقية، مما كانت عليه في أسواق العالم الجديد.

بسبب جلب الإماء من الداخل نحو السواحل الأطلسية والاحتفاظ بهن، في المقابل شحن العبيد الذكور بشكل جماعي نحو العالم الجديد؛ الأمر الذي خلق عدم التوازن في نسبة الجنسين مع مرور الوقت، مما خلق تكثيف تعدد الزوجات للرجل الواحد، حيث يرى ثورنتون بأن زيادة تكثيف متعدد للزيجات من شأنه أن يزيد معدلات الخصوبة، وهنا يخلص فيج إلى أن معدلات الخصوبة المتزايدة للمجتمعات متعددة الزوجات، كانت ستوازن بشكل فعَّال بين سكان غرب إفريقيا، على الرغم من التصدير الواسع النطاق للرجال[1].

هنا درس فيج عام 1969م؛ أهمية تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في غرب إفريقيا، من خلال التركيز على أنظمة تجارة الرقيق الموجودة في إفريقيا، قبل التجارة الأطلسية في القرن السادس عشر، حيث بدأ تحليله بفحص المخطوطات العربية، التي تذكر الشبكات التجارية من غرب إفريقيا إلى شمال إفريقيا والعالم العربي، وفقًا لهذه الأدبيات التاريخية، كانت أنظمة التجارة في العبيد والسلع تعمل منذ القرن الحادي عشر ميلادي[2].

حسب فيج؛ فإن عددًا قليلا جدا من العبيد تم ترحيلهم من غرب إفريقيا، إلى شمال إفريقيا والعالم العربي، على مدى فترة زمنية طويلة، في حين كانت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي كبيرة، حيث أكد فيج أنه من أصل 11 مليون عبد تم تصديرهم إلى العالم الجديد، من إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1650-1865م)، كان حوالي ستة ملايين من غرب إفريقيا وحدها، وأكبر عملية استلاب للرقيق كانت ما بين (1701-1810م)، حيث بلغ عددهم أربعة ملايين ونصف عبد من غرب إفريقيا وحدها[3].

هذه التقديرات للصادرات ومعدلات النمو المحتملة، التي تم قياسها خلال القرن العشرين، كشفت لفيج أن عدد السكان المحتمل يبلغ 25 مليون على الأقل، وزيادة في معدل السكان بنحو 15 لكل 1.000 في بداية القرن الثامن عشر، وزيادة في معدل السكان بحوالي 19 لكل 1.000 في نهاية القرن الثامن عشر، كان يفترض هنا توقف النمو السكاني، في ذروة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، إضافة إلى عوامل أخرى مثل الوفيات أثناء الأسر، ورحلتي الداخل إلى الساحل

---

(1). Lamie, Katherine, Ibid, p 16-17.

(2). Ibid, p 19-20.

(3). Ibid, p 20.

وعبور الممر الأوسط، التي أثّرت على سكان غرب إفريقيا؛ ومع ذلك، جادل فيج بأن هذه الوفيات الإضافية كان يمكن موازنتها أكثر مع ظاهرة تعدد الزيجات، التي نتجت عن نسب الجنس غير متوازنة في غرب إفريقيا، بسبب الصادرات التفاضلية، ورغم ذلك في رأي فيج هذه العوامل لم تقلل من إجمالي السكان.

يدعم البحث الذي أجراه ثورنتون (Thornton) عام 1980م؛ حول سكان غرب ووسط إفريقيا افتراض فيج، حيث لاحظ ثورنتون باستخدام بيانات التعداد السكاني لأنغولا في القرن الثامن عشر، النسب المرتفعة للإناث في سن الإنجاب مقارنة بالذكور المصدّرين عبر المحيط الأطلسي[1]. لذلك اشتدت عملية تعدد الزوجات مع تشويه نسب الجنس، بسبب التهجير الداخلي نحو السواحل، كما أن معدلات الخصوبة بدت ثابتة نسبياً بالنسبة للسكان خلال سنوات 1777 و1778م.

كما أن تكثيف عملية الاحتفاظ بالإناث الإفريقيات، في سنّ الإنجاب كان لسببين رئيسيين هما: الإنتاج البشري والاقتصادي من خلال انتهاج سياسة تعدد الزيجات، هذه الأخيرة في نظر فيج قد حافظت على سكان غرب إفريقيا حتى في ذروة صادرات الرقيق، حيث خلُص فيج إلى أن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، قد تم دمجها في سياسات الدولة في غرب إفريقيا، لدرجة أنه في نهاية تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، كان يمكن أن تساعد على زوال الهياكل السياسية والاقتصادية الإفريقية أثناء الاستعمار.

بعد هذه الدراسة التي قدّمها فيج، أتى مانينغ بدراسة له عام 1981م؛ تثبت نظريات عكسية لافتراضات واستنتاجات فيج الأساسية، حيث يسلم مانينغ بأن التجارة الداخلية لإفريقيا، والمسلمة عبر الصحراء الكبرى لشمال إفريقيا، وشرق القارة قبل قرون من تجارة الرقيق، لم تكن سببا في الانخفاض السكاني لإفريقيا جنوب الصحراء، وإنما المسؤول الحقيقي عن الانخفاضات الحادة، في عدد سكان غرب إفريقيا، والتغيرات الاجتماعية الناتجة عن تجارة الرقيق هي التجارة الأطلسية[2].

هنا اعتمد مانينغ في نموذجه الديموغرافي؛ لدراسة تأثير تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في غرب إفريقيا، على عدد من الافتراضات التي تهدف إلى محاكاة الظروف الفعلية لأنظمة تجارة الرقيق، يفترض النموذج أن جميع الذكور الذين تمّ أسرهم في الجزء الداخلي من

---

(1). Lamie, Katherine, Ibid, p 20-21.

(2). Ibid, p 21.

غرب إفريقيا، قد تمّ بيعهم في الساحل وتصديرهم إلى العالم الجديد، وأن من بين جميع الإناث اللاتي تم أسرهن من الداخل، قد تم تصدير نصف منهن نحو العالم الجديد، وتم الاحتفاظ بالنصف الآخر في غرب إفريقيا، يُعتقد أن غارات العبيد في الداخل قد قامت بأَسر الأشخاص الأكثر قيمة، لاسيما النساء والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والثلاثين عامًا.

يشرح هنا مانينغ؛ أن الغارات المتكررة لجلب الفئة المنتجة لمجتمعات الداخل، قد تسببت في التقليل من عدد سكانها، حيث يتم القبض على نسب متساوية، من الذكور والإناث في سن الإنتاج والتكاثر، والسير بهم نحو السواحل، مما يشكل تخلخلا في النمو الداخلي، الذي لم يبق فيه إلا الشيوخ والأطفال الصغار، حتى عندما يبدأ سكان مجتمعات معينة في الزيادة، يتعرض لغارات متزايدة لجلب الرقيق الذي بلغ مرحلة الإنتاج.

بالنسبة للنساء اللواتي تمّ جلبهن من الداخل نحو السواحل؛ تم بيع نصف الإناث في سواحل غرب إفريقيا لأعضاء النخبة السياسية ضمن إستراتيجية الإنجاب الناشئ من علاقات متعددة الزوجات، وهنا يكشف مانينغ بأن العلاقات الناشئة من تعدد الزيجات الكثيف قد قلّل من خصوبة النساء[1]. في المقابل دَمّرت الغارات لجلب العبيد والحروب سكان الداخل باستمرار[2].

من خلال استخدام برمجيات الكمبيوتر لجمع بيانات التعداد الديموغرافي لدعم رأيه؛ تبين أن المرأة الإفريقية الحديثة في العلاقات الأحادية، لديها معدلات خصوبة أعلى من النساء في العلاقات متعددة الزوجات، ومع ذلك يعترف بأن الاختلافات في حجم الخصوبة، وآليات التفاعل في العملية ليست مفهومة بشكل جيد.

النتيجة التي توصّل إليها مانينغ؛ أنه يُفترض أن يكون عدد سكان إفريقيا اليوم أكبر بكثير لو لم يتم تصدير الرقيق إناثا وذكورا بأعداد كبيرة عبر المحيط الأطلسي، وأن إستراتيجية النمو السكاني عن طريق نمط تعدد الزيجات المكثف لم يُؤد إلى زيادة سكانية على ساحل غرب إفريقيا[3].

نلاحظ هنا أن النتائج التي توصل إليها كل من فيج ومانينغ مختلفة تماما؛ ففي الوقت الذي أثبت فيه فيج أنه تم الحفاظ على السكان الأفارقة، كما تم الحفاظ على الهياكل السياسية والاجتماعية في غرب إفريقيا، حتى النهاية تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي التي أدت إلى زوال

---

(1). Lamie, Katherine, Ibid, p 22.

(2). Ibid, p 16-17.

(3). Ibid, p 22.

الحكم الذاتي في غرب إفريقيا، يتوصل مانينغ إلى نتائج متناقضة تماما، حيث بيّنت دراسته بأن الهياكل الاجتماعية في غرب إفريقيا، قد تغيّرت بشكل أساسي في منتصف القرن السابع عشر، بمجرد أن بدأت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، تُفاضل العبيد الذكور على الإناث، التي نتج عنها تعزيز العلاقات متعددة الزوجات القائمة على الثروة والسلطة السياسية.

هذه الاستنتاجات التي تم التوصل إليها كانت لها مُحدّدات؛ فعمل فيج قام على تحليل سكان غرب إفريقيا ككل، بينما حدّد مانينغ ديناميكيات السكان، التي كانت موجودة بين السكان المهجّرين إلى الساحل والسكان المُدَاهمين في الداخل، وكان هدف مانينغ هو شرح العوامل الديموغرافية المؤثرة على مجتمعات الداخل والساحل، حيث سلّط تحليل مانينغ على المشاكل السكانية التي ستواجهها كل منطقة، من حيث التركيبة السكانية الداخلية والساحلية، التي نتج عنها التفتت والتنوع العرقي، بسبب سياسة التصدير التفاضلية للذكور على الإناث، التي بموجبها خلقت نمط تعدد الزيجات المكثف كإستراتيجية للتكاثر.

في حين حاولت العديد من الدراسات عن تعدد الزوجات؛ التوفيق بين الآثار السلبية الموثّقة لتعدد الزوجات على خصوبة الإناث، وطبيعة الانضمام إلى اتحاد متعدد الزوجات، ما إذا كان اختياريا أو إجباريا، مع العلم أن الإماء لم يستطعن خلال فترة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ممارسة أي شكل من أشكال اختيار الزوج. لأن الإماء ببساطة لم يستطعن اتخاذ قرارات بشأن حياتهن الزوجية، إضافة إلى عوامل أخرى جديرة بالذكر؛ مثل قلّة الخصوبة الناتجة عن العدد الكبير للزوجات، وما ينجر عنها من منافسات شرسة، وضغوط كبيرة بالنسبة لوضع الإماء[1]، الأمر الذي يجعلنا نُبدي رأيًا بأن نظريات تعدد الزوجات، كإستراتيجية للإنجاب لم تنجح في إفريقيا الغربية.

انطلاقا من هذه الرؤية؛ لجأ لامي كاثرين لاستخدام النموذج الديموغرافي، وعمل الديموغرافيون الآخرون على مناقشة بعض التغييرات النوعية في أنماط الزواج في غرب إفريقيا، في كل من المجتمعات الأبوية والأمومة، التي جلبتها تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، حيث تم تطوير هذه التغييرات الأساسية في أنماط الزواج جنبًا إلى جنب مع تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، في شكل استراتيجيات جديدة للتلاعب بحكم النسب، والإمكانيات الاقتصادية الجديدة التي أتاحتها الإماء لمالكيها[2].

---

(1). Lamie, Katherine, Ibid, p 17.

(2). Ibid, p 18.

لذلك يمكن القول؛ أن استنتاج فيج حول حفاظ السكان على نموهم الديموغرافي، لا يعالج القوى التفاضلية التي تؤثر على السكان في الداخل والساحل، فيا ترى هل اعتماد تعدد الزيجات في الساحل، قد حافظ على السكان الساحليين فقط، أم أنه عوّض أيضًا عن خسائر السكان الداخليين؟.

رغم الهفوات التي وقع فيها فيج، نجد من وجّه انتقادات لنموذج مانينغ، الذي أقرّ بأن تعدد الزيجات قد قلّل من نسبة الخصوبة في الساحل، مثل كادويل الذي استبعد فكرة التعدد تُقلل من خصوبة المرأة. فيا ترى ماذا تكشف الدراسات الحديثة عن نموذج مانينغ؟.

ب. الدراسات الحديثة المدعمة لدراسة مانينغ:

من الناحية النظرية؛ يمكن أن تؤدي نسبة الغلبة للجنس الأنثوي إلى زيادة سريعة في عدد السكان، فالزواج الأحادي يؤدي إلى التكاثر بمعدل ثابت، أما التعدد يمكن التكاثر لعدد معين من النساء، في ذات الوقت الذي تكون فيه أخريات حوامل أو يُرضعن. لكن من الناحية العملية؛ يشكل تعدد الزيجات المكثف خلال تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، عديد من التحديات لنجاح عملية الخصوبة[1].

في إطار البحث الإثنوغرافي؛ قام علماء الأنثروبولوجيا باستكمال بيانات التعداد السكاني بالبحث الإثنوغرافي حول العلاقات متعددة الزوجات في غرب إفريقيا، حيث اختبرت ستراسمان(Strassmann) عام 2000م نموذج "**عتبة تعدد الزّوجات**" في منطقة الدوجون (Dogon) الحديثة في غرب إفريقيا.

وفقًا لنموذج "**عتبة تعدد الزوجات**"، تختار النساء الزواج المتعدد للرجال الأثرياء، لأن هؤلاء الرجال يملكون موارد كافية لدعم زوجات متعددة بشكل مريح، هنا وجدت ستراسمان أن معدل وفيات الأطفال قد زاد، جنبًا إلى جنب مع زيادة تعدد الزيجات.

من خلال دراستها للدوجون، اكتشفت ستراسمان أن نموذج "عتبة تعدد الزوجات"، لا يحمل الفروق العمرية بين الذكور والإناث القابلة للزواج، مع تفضيل الرجال عنصر الإناث الشابات بكثرة[2].

---

[1]. Lamie, Katherine, Ibid, p 22.

[2]. Ibid, p 23.

في سياق تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي؛ نعلم أن الإماء لم يمارسن أي اختيار للزوج، حيث قام مالكو العبيد الأثرياء بشراء الإماء والزواج منهن، إلى جانب زوجاتهم الأخريات من خلال معاملات المهور، لكن ربما كان بعض مالكي العبيد قادرين على تحمل تكاليف زوجات العبيد، لكن لم يكن لديهم الموارد اللازمة للعناية بهن وبأطفالهن.

إن النتائج الأولية التي توصلت إليها ستراسمان؛ كانت أكثر صلة بدراسة بقاء الأطفال بين الإماء في العلاقات متعددة الزوجات، لأن حياتهم الإنجابية كان يتحكم فيها أسيادهن، لكنها لم تفهم بعد الآليات التي من خلالها تتحكم علاقة تعدد الزوجات بنسبة معدلات بقاء الأطفال أحياء، ومع ذلك وضعت أربع فرضيات لهذه النتائج وهي؛ عامل نقص الموارد، تنافس الزوجات، الاستثمار الأبوي والاستثمار المحسوبي.

في حين قام جوزيفسون (Josephson) بدراسة مماثلة عام 2002م، من خلال سجلات المورمون (Mormon) في القرن التاسع عشر، تُبين هذه الدراسة أن النساء المورمونيات اللواتي خضعن للزواج المتعدد كن قليلات الخصوبة، مقارنة بالنساء الأحاديات من نفس السكان[1].

في دراسة الحالة هذه؛ ربما أدى عمر النساء، والصراع بين الزوجات إلى انخفاض الخصوبة، حيث استنتج جوزيفسون أن النساء من هذه الفئة التاريخية ، والعديد من النساء الحديثات، يخترن نمط تعدد الزوجات، لأن الزواج المتعدد يمكن أن يكون جزءًا من إستراتيجية إنجابية طويلة المدى[2].

من هنا يمكن القول؛ أن مسألة تعدد الزيجات المكثف التي انتهجتها النخبة السياسية في غرب إفريقيا للتكاثر، كان له على الأرجح آثار سلبية على معدلات بقاء الأطفال وخصوبة الإناث. لاستخلاص الآليات الممكنة التي يؤثر بها تعدد الزوجات على تكاثر الإناث، يجب أن نقف على عدة مسائل منها ما هو معروف، أن الذكور الأغنياء في غرب إفريقيا لديهم حريم كثير، وفي بعض الأحيان يصل عددهم إلى مئات الزوجات، هذا العدد من شأنه تخفيض الخصوبة لدى الإناث.

ومع ذلك؛ فإن الفهم الأفضل لأنظمة العبيد في إفريقيا، يكشف عن العديد من العوامل التي من شأنها، أن تُقلّل من خصوبة النساء العبيد في الاتحادات متعددة الزوجات، على وجه الخصوص؛ يمكن أن يكون لتنافس الزوجات من خلال معاملات المهر التقليدية وزوجات العبيد،

---

(1). Lamie, Katherine, Ibid, p 24.

(2). Ibid, p 23-24.

تأثير ضار على أطفال العبيد، بالإضافة إلى ذلك؛ فإن الضغط المرتبط بالقبض والاحتفاظ بهن، ربما كان له تأثير على النجاح التناسلي للعبيد الإناث.

يُشير هنا كل من كوبيتوف ومايرز عام 1977م؛ حول منافسة الزوجة في سياق تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، بأن التسلسل الهرمي المعتاد بين الزوجات، بناءً على العمر، كان معقدًا مع إضافة زوجات العبيد، حيث عززت الزيجات الخارجية، التحالفات السياسية والاقتصادية، في الأسر متعددة الزوجات عززت النخبة السياسية في غرب إفريقيا[1].

لقد احتفظن الزوجات اللواتي تم شرائهن من خلال معاملات المهر، بالوضع العالي المرتبط بنسبهن السياسي البارز، مقابل الحصول على زوجات العبيد بلا مهر، لذلك ربما تم هبوط قيمة الإماء تلقائيًا إلى أدنى مرتبة في التسلسل الهرمي للزوجة، وحتى في بعض الأحيان، يُنظر إليهن على أنهن محظيّات، هذا الأمر يمكن أن يُؤثر بشكل مباشر على معدل بقاء أطفال العبيد في أسرة متعددة الزوجات.

إضافة إلى أن الزوجات الإماء لم يكُن مدمجات بالكامل دائمًا في النسب، يمكن تمييز أطفالهن باستمرار عن باقي أطفال النساء اللواتي تم زواجهن بمعاملات المهر، ومن شأن مثل هذه الفروق؛ أن تعيق الجهود الإنجابية للإناث الإماء اللواتي يتم جلبهن إلى سواحل غرب إفريقيا، لأن هذه الاختلافات في الوضع ستؤثر بشكل مباشر، على كمية الموارد التي يوزعها الزوج وأقرباؤه على كل زوجة وأطفالها، وكذلك على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين جميع الزوجات.

كما يمكن أن ننبه للعامل النفسي؛ حيث يشرح روبرت هارمز (Robert Harms)، أن القوى النفسية التي خفّضت خصوبة الرقيق عند الإناث، راجع لحرمان هؤلاء الإماء من حقوق النسب، الأمر الذي يجعلهن غير متحمسات للاستثمار في أطفالهن من قبل أسيادهن، في مقابل حقوق حصرية لهن، كما يُشير هارمز أيضًا؛ أنه كان على العبيد الإناث أن يزنوا بوعي تكاليف الإنجاب والتربية ضدّ أي فوائد مستقبلية، هذه العوامل الخاصة بإنجاب طفل دون قاعدة للموارد اللازمة له، من شأنه أن يعرّض حياة الإماء وأطفالهن للخطر، نتيجة هذه الأسباب؛ يُؤكد هارمز أن معدلات المواليد المنخفضة للنساء العبيد، ربما كانت نتيجة عمليات الإجهاض وقتل الأطفال[2].

---

[1]. Lamie, Katherine, Ibid, p 25-26.

[2]. Ibid, p 25-26.

2. بيانات تصدير الرقيق:

أ. بيانات حول الرقيق المرحّل من غرب إفريقيا:

في هذا القسم من الدراسة؛ نقوم بإدراج الجدول الخاص بعدد العبيد المرحل، من إفريقيا الغربية ما بين (1400-1900م) بصفة عامة عبر المحيط الأطلسي، الصحراء الكبرى، البحر الأحمر والمحيط الهندي، من خلال اعتماد الجدول الذي وضعه ناثان نان، بعد جمعه لإحصائيات الرقيق المُرحل من كل دولة باعتماد الأصول العرقية[1]، مع تعديلات بالنسبة لعدد الرقيق عبر الأطلسي، وذلك باعتماد إصدار 2019م، لقاعدة البيانات رحلات العبيد بدلا من إصدار 1999م الذي اعتمده ناثان نان.

فيما يتعلق ببيانات تجارة الرقيق من البحر الأحمر والصحراء الكبرى؛ فقد استمدّها ناثان من إحصائيات أوستن (Austen) للسنوات التالية: 1979، 1988 و1992م، الذي بدوره قد استقاها من جميع الوثائق والسجلات والحسابات المتاحة من قبل المراقبين والمسؤولين الحكوميين، حول مواقع وحجم صادرات العبيد[2].

كما أدرج ناثان جدولا آخر تم اعتماده، يفصّل فيه عدد العبيد المُرحل من كل دولة في غرب إفريقيا، وتعيين الجهة المرحّل إليها، مع العلم أننا قمنا بإحداث بعض التغييرات عليه، مثل إعادة توزيع الرقيق الذي نسبه ناثان نان للجزائر وليبيا، لكون هذه المناطق كانت مستقبلة للعبيد وليست مصدّرة، وعلى الأرجح كان أغلب رقيقها يفدُ إليها من النيجر، مالي، موريتانيا والتشاد.

عن طريق هذا الجدول تم التوصل إلى معرفة الأصول الجغرافية، للعبيد المرحل من كل دولة عن طريق الإثنيات العرقية، حيث تمّ التعرف عليهم من خلال بعض العلامات العرقية، مثل الجروح والندوب، وتركيبة الأسنان، وتسريحات الشعر، حيث كانت علامات كل عرق معروفة في ذلك الوقت، وتمّ توثيقها رسميًا من قبل أولدندورب (Oldendorp) عام 1777م.

نظرًا لأن العبيد كانوا يعرّفون قانونيًا على أنهم ممتلكات؛ كان لدى أولئك المنخرطين في بيع وشراء العبيد، حافزًا قويًا لتحديد مكان أو دولة العبيد بشكل صحيح، لأن العرق يهُم التجار والمالكين على حد سواء، لأن مهارات العبيد تختلف باختلاف عرقهم؛ مثل زراعة الأرز، التعدين،

---

[1]. للمزيد من المعلومات حول كيفية إنشاء هذا الجدول لعدد الرقيق المرحل من إفريقيا جنوب الصحراء، إلى كافة البلدان المساهمة في هذه التجارة البشرية. **ينظر:**

- Nathan Nunn, **Shackled to the Past**, Op. Cit, , p 8-14

[2]. Nathan Nunn, **The Long-Term Effects**, Op. Cit, p 10- 11.

رعي الماشية، الغوص في البحار بحثا عن اللؤلؤ، الحدادين، النسّاجين، الدباغي، بناة السفن والصيادين.

كما اهتم أصحاب العبيد بإثنيات العبيد، بسبب الاختلافات الملحوظة في القوة البدنية وتواتر الانتحار والتمرد، حيث يذكر مورينو فراجينالز (Moreno Fraginals)، عن أهمية عرق العبيد لمالكي العبيد، والعناية التي يتم بها تحديد الهوية العرقية للرقيق وتسجيلها بشكل صحيح.

نظرًا لأهمية العرق لمالكي العبيد؛ تمّ الاحتفاظ بسجلات العبيد بشكل أفضل بكثير من سجلات الأحرار، كان عرق العبيد واضحا من الاسم الذي أطلقوه عليهم بعد وصولهم من إفريقيا، حيث كان يُطلق على العبيد عادة الاسم الأول مسيحي والاسم الأخير يُحدد عرقهم.

إجمالاً؛ تأتي البيانات المتعلقة بالهوية العرقية للعبيد المشحون، خلال فترة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي من؛ 53 عيّنة مختلفة، يصل مجموعها؛ 80.631 عبدًا، مع الإبلاغ عن؛ 229 تسمية عرقية متميزة، وتأتي البيانات العرقية لتجارة الرقيق في المحيط الهندي من أربع عينات، مع ما مجموعه؛ 12.885 من العبيد و؛ 33 من الأعراق[1] المبلّغ عنها[2].

بالنسبة للبيانات الخاصة بتجارة الرقيق في البحر الأحمر مأخوذة من عينتين: واحدة من جدّة في المملكة العربية السعودية والأخرى من بومباي في الهند، توفر العيّنات معلومات عن؛ 67 من العبيد، مع تسجيل؛ 32 عرقًا. في الوثائق الأصلية غالبًا ما تتم الإشارة إلى نفس التسميات العرقية، بأسماء مختلفة أو تهجئات مختلفة، اعتمادًا على لغة المستندات الأصلية أو السنة التي نشأت فيها الوثائق[3].

بالنسبة لتجارة الرقيق عبر الصحراء، تتوفر عينتان؛ واحدة من وسط السودان والأخرى من غرب السودان، توفر العيّنات معلومات حول أصول؛ 5.385 من العبيد ، مع تسجيل؛ 23 عرقًا مختلفًا. العيب الرئيسي لبيانات العرق هنا، أنها لا تقدم عينة للمنطقة بأكملها التي تم أخذ العبيد منها خلال تجارة الرقيق، ومع ذلك؛ فإن بيانات الشحن من أوستن (1992م)، لا تقدم فقط معلومات عن حجم التجارة، ولكن أيضًا معلومات عن أي من عبيد القوافل تم شحنها، والمدينة أو البلدة التي نشأت فيها القافلة، ووجهة القافلة، وفي بعض الحالات، تحدد الهوية العرقية للعبيد الذي

---

(1). Nathan Nunn, Ibid, p 12-13.

(2). ينظر؛ **الإثنيات العرقية المرحلة عبر المحيط الأطلسي ما بين 1500-1900م. الملحق رقم: 16**، ص 626.

(3). Nathan Nunn, **The Long-Term Effects...**, Op. Cit, p 12- 13.

تم شحنه. نظرًا لوجود ستة طرق تجارية رئيسية عبر الصحراء، فإن المعلومات المتعلقة بحجم وأصل ووجهات قوافل العبيد، تسمح للمرء باستنتاج تقديرات معقولة لأصول العبيد المشحون[1].

هذه التقديرات تتوافق بشكل وثيق؛ بالإجماع العام بين المؤرخين الأفارقة، فيما يتعلق بالحجم الإجمالي للعبيد المشحونين من هذه المناطق، يبقى الاستثناء الوحيد؛ هو أن إجمالي الصادرات لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، لا تمثل سوى ما يقرب 82 ٪ من جميع رحلات العبودية عبر المحيط الأطلسي، وهذا حسب ما ذكره ناثان، وبينته النسخة الجديدة لعام 2019م؛ حول التعديلات الجديدة المتعلقة بقاعدة البيانات الخاصة برحلات العبيد عبر الأطلسي.

بالنسبة للجدول الذي يبين فيه ناثان نان إجمالي عدد العبيد الذين تم ترحيلهم حسب كل دولة، يتوافق مع الرأي العام بين المؤرخين الأفارقة، حيث كانت مناطق العبودية الأولية، خلال فترات تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، تم أخذ العبيد بأعداد كبيرة من خليج بيافرا (البينين ونيجيريا) وساحل الذهب.

وبالنسبة للتجارة الصحراوية وعبر البحر الأحمر؛ تعتبر منطقة غرب إفريقيا قد ساهمت بنسبة ضئيلة، مقارنة بالدول الواقعة شرق إفريقيا مثل إثيوبيا والسودان، بالإضافة إلى ذلك فإن الحجم النسبي للصادرات من البلدان القريبة جغرافياً تتوافق مع أدبيات التاريخ الإفريقي، حيث كتب مانينغ أنه: " **قامت التوغو بتصدير عدد قليل من العبيد، في المقابل قدّم ساحل الذهب نسبة كبيرة من العبيد**[2]". حيث تتوافق تقديرات ناثان مع ملاحظة مانينغ حول الصادرات من التوغو أقل جدا من غانا[3].

استنادا إلى المعلومات التي تم جمعها من مختلف المصادر التي وثّقت لعرقيات العبيد المُرحل من كل دولة في إفريقيا الغربية، نقوم بعرض جدولان يلخصان مجموع الرقيق المرحّل من غرب إفريقيا بصفة عامة، وبشكل مفصّل حسب كل بلد كما يلي:

---

(1). Nathan Nunn, Ibid, p 14- 13.

(2). Ibid, p 18.

(3). Ibid, p 18-19.

الجدول رقم 87: إجمالي صادرات الرقيق من أفريقيا الغربية ما بين (1400-1900م)					
السنوات	1599-1400	1699-1600	1799-1700	1900-1800	المجموع
المحيط الأطلسي	136955	824322	3977621	1282596	6221494
الصحراء الكبرى	227936	161943	486443	535637	1411959
البحر الأحمر	20116	10000	10000	39000	79116
الرقيق المفقود من الداخل إلى الساحل	213200	896200	4353000	837600	6300000
المجموع	**598207**	**1892465**	**8827064**	**2694833**	**14012569**

ملاحظة:

تم إجراء تعديلات على الجدول الأصلي الذي أدرجه ناثان نان لفائدة موضوع الدراسة.

المراجع المعتمدة:

- Nathan Nunn, **The Long-Term Effects of Africa's Slave Trades**, p 18
- فيج، تاريخ إفريقيا الغربية، ص 176.

يُوضح هذا الجدول؛ أن مجموع الرقيق المرحّل من غرب إفريقيا عبر الصحراء الكبرى، البحر الأحمر وسواحل الأطلسي، خلال فترات تجارة الرقيق على مدى خمسة قرون ما بين (1400-1900م)، قد قُدّر بـ؛ 14.012.569 عبدا، جلّه تقريبا كان عبر سواحل الأطلسي، بحيث أن نسبة الرقيق المفقود من الداخل إلى الساحل الأطلسي قد فاق مجموع الرقيق المرحل عبر الممر الأوسط نحو الأمريكيتين (حوالي؛ 6.221.494 عبد رُحل مقابل؛ 6.300.000 عبدٍ مفقودٍ). ففي كل قرن يفوق عدد الرقيق المفقود عدد الرقيق المرحل، وبذلك ساهمت تجارة الأطلسي بمجموع قدره؛ 12.521.494 عبدا أي بنسبة (89,36%)، في المقابل بلغ مجموع الرقيق المرحّل عبر الصحراء الكبرى، خلال هذه الفترة ما قدره؛ 1.411.959 عبدا فقط أي بنسبة (10,07%)، وعبر البحر الأحمر؛ 79.116 عبدا أي بنسبة (0,57%).

كما تم تسجيل ملاحظة مهمة هنا، وهي أن أعلى نسبة سُجلت للرقيق المرحل خلال هذه القرون؛ تبين أن القرن الثامن عشر قد سجّل أعلى نسبة هي؛ 64% بالنسبة للتجارة الأطلسية التي رافقتها عدة متغيرات وتطورات زراعية وصناعية استوجبت ترحيل أعلى نسبة في تاريخ البشرية، مقابل أعلى نسبة سُجلت في التجارة عبر الصحراء الكبرى، كانت خلال القرن التاسع عشر بنسبة 38% وعبر البحر الأحمر بنسبة 50%.

هذه الزيادات المسجلة خلال القرن التاسع عشر، قد نتجت عن تحريم هذه التجارة خلال هذا القرن، مما دفع بعديد من تجار الرقيق إلى تهريب الرقيق عبر الطرق الصحراوية غير المراقبة، كما فرض على عديد من المناطق التي تعتمد اقتصادياتها على بيع العبيد مقابل السلع الأوروبية، على ممارسة هذه التجارة بطرق سريّة للغاية وعبر ممرات غير مراقبة، فكانت الدروب

الصحراوية الشاسعة منفذا للخارجين عن القانون المفروض على البحار والصحاري والمحيطات في القرن التاسع عشر.

ب. بيانات العرق للعبيد المرحّل من غرب إفريقيا:

بعد أن قام ناثان نان بجمع كل البيانات المتعلقة بالإثنيات العرقية للرقيق المرحّل عبر الأطلسي، وعبر الصحراء والبحر الأحمر والمحيط الهندي، قام بدمج بيانات الشحن من الدول الساحلية لغرب إفريقيا، ببيانات العرق لإنشاء تقديرات حول عدد الرقيق المرحل من كل دولة، يمكن توضيح ذلك من خلال الخريطة المصطنعة للساحل الغربي لإفريقيا كما يلي:

الشكل رقم 18: خريطة مصطنعة للساحل الغربي لإفريقيا

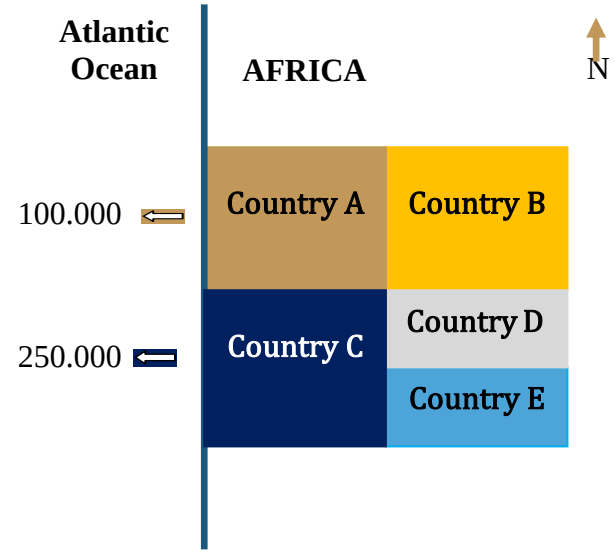

المرجع المعتمد:

Nathan Nunn, **The Long-Term Effects of Africa's Slave Trades**, p 15

بواسطة هذه الخريطة المصطنعة والتي وضعها ناثان نان؛ قام بحساب عدد العبيد المشحونين من كل دولة ساحلية في إفريقيا، وهناك مثال توضيحي لهذه العملية كما يلي: يتم شحن 100.000 عبد من الدولة "A" و150.000 من الدولة "B" هذا العدد من العبيد الذين تم شحنهم من الدولة "A" ربما جاءوا من الدولة "B" ، التي تقع على اليابسة خلف الدولة "A" باستخدام بيانات العرق، قام ناثان ببناء نسبة العبيد من كل دولة ساحلية بالنسبة للبلدان غير الساحلية في المناطق الداخلية التي تلي البلد الساحلي.

بمعنى؛ أنه استخدم بيانات العرق لتحديد نسبة العبيد من الدولة "A" نسبة إلى الدولة "B" ، ومن الدولة "C" نسبة إلى الدول "D" و "E"، حيث افترض أن نسبة البلدان "A " إلى "B " هي 4

إلى 1 ، وأن البلدان "C " إلى "D " و "E" هي 3 إلى 1. باستخدام النسب، توصل إلى تقديرات لعدد العبيد الذين تم شحنهم من الساحل القادمين من البلدان الداخلية[1].

على سبيل المثال؛ نحسب عدد العبيد المقدر بـ: 100.000 × 5/1 = 20.000 عبدٍ وهذا العدد من العبيد المشحونين من الدولة "A " هم من الدولة "B "، لذلك فإن العدد التقديري للعبيد من البلد "B " هو 20.000 عبدٍ ومن البلد "A " هو 80.000 عبدٍ، باستخدام نفس الإجراء تعطي تقديرات 150.000 من العبيد المشحون من الدولة "C" و 50.000 من الدول "D" و"E"[2].

هذه الطريقة التي اعتمدها ناثان، في وضع الجدول إلى جانب الأصول الجغرافية والعرقية، قمنا باعتمادها عند قيامنا بتوزيع عدد العبيد المفقود داخل إفريقيا الغربية نتيجة الحروب والترحيل من الداخل نحو الساحل، مع العلم أننا لم نستخدم بيانات الأصول العرقية، لأنه يصعب علينا معرفة الأصول الاجتماعية والجغرافية لهؤلاء، فتوصلنا إلى وضع بيانات تقريبية لمجموع السكان الذي فقدته إفريقيا الغربية ما بين (1400-1900م) كما يلي:

الجدول رقم 88 : عدد الرقيق المرحل والمفقود من كل دولة في إفريقيا الغربية ما بين (1400-1900م)

الدولة	عبر الأطلسي	العبيد المفقود داخل إفريقيا الغربية	عبر الصحراء الكبرى	عبر البحر الأحمر	المجموع
السنغال	465552	257100	98730		821382
غامبيا	16 774	63 100	12 783		92 657
موريتانيا	6973	180200	164017		351190
غينيا بيساو	160 075	121 050			281 125
غينيا	381043	366050			747093
ليبيريا	18800	18450			37250
سيراليون	88 553	89 650			178 203
كوديفوار	318067	300850			618917
غانا	1603335	830050			2433385
التوغو	338676	260650			599326
البينين	519616	440650			960266
مالي	628093	400100	509950		1538143
بوركينا فاسو	183 101	160 100			343 201

(1). Nathan Nunn, Ibid, p 15.

(2). Ibid, p 15.

النيجر	23182	105000	70683	19779	218644
نيجيريا	1469654	2707000	555796	59337	4791787
المجموع	**6221494**	**6300000**	**1411959**	**79116**	**14012569**

ملاحظة :

لقد تم إجراء بعض التغييرات في جدول ناثان نان بالنسبة للتجارة عبر الأطلسي، استنادا إلى مستجدات إحصائيات الأطلسي التي اقتصر فيها ناثان نان على قاعدة البيانات لرحلات العبيد لعام 1999م، في حين اعتمدنا النسخة الجديدة لسنة 2019م، كما قمنا بإضافة عدد الرقيق المفقود داخل إفريقيا الغربية خلال فترة تجارة الرقيق، حسب إحصائيات فيج، وتوزيعهم على كل دولة.

المرجع المعتمد:

- Nathan Nunn, **The Long-Term Effects of Africa's Slave Trades**, p 18
- فيج، تاريخ إفريقيا الغربية، ص 176.

خلافا للدراسة الشاملة التي قام بها ناثان؛ حول الاختبار التجريبي لآثار تجارة الرقيق على التنمية الإفريقية في القارة ككل، نقوم بدراسة جزئية لشمال غرب إفريقيا (المغرب الإسلامي وإفريقيا الغربية)، لمعرفة آثار تجارة الرقيق على إفريقيا الغربية، مقابل دول المغرب الإسلامي المستفيدة من الرقيق، وكذا إدراج الدول المستعمرة لهذه المناطق، والمستفيدة في ذات الوقت من الرقيق الإفريقي، والخريطة الموالية تبين الإثنيات العرقية الإفريقية والحدود السياسية الحالية كما يلي:

الخريطة رقم 12: العرقيات الإفريقية والحدود السياسية لشمال غرب إفريقيا.

المرجع المعتمد:

Nathan Nunn, **The Long-Term Effects of Africa's Slave Trades**, p 17.

قبل القيام باختبارات تجريبية؛ حول تأثير تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية بعد التعافي من تجارة الرقيق لغرب إفريقيا ما بين (1900-1950م)، وقياس بعض المتغيرات التي كانت وليدة تجارة الرقيق، مثل التجزؤ العرقي، والتراجع الديموغرافي لفهم الأسباب الحقيقية التي جعلت من دول غرب إفريقيا، الأفقر بين الدول المتخلفة في العالم، وليس فقط في قارة إفريقيا، لا بد من قياس حجم التراجع الديموغرافي في غرب إفريقيا.

3. قياس حجم التراجع الديموغرافي في غرب إفريقيا:

من التأثيرات العميقة لتجارة الرقيق على إفريقيا هي التهجير السكاني، على الرغم من أن التدمير العام لتجارة الرقيق للهياكل والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إفريقيا لا يزال واضحًا، فإن مسألة عدد الأفارقة الذين تم نقلهم عبر المحيط الأطلسي، ظل موضوعًا للمضاربة والنقاش مع تقديرات تتراوح من بضعة ملايين وأكثر.

خلال فترة ما بين (1500-1900م)، وصل أكثر من 10 ملايين إفريقي إلى العالم الجديد كعبيد من أصل 12 مليونا، حيث تم فقدان أكثر من 1.5 مليون شخص في الممر الأوسط، في نفس الفترة تم إرسال حوالي 6 ملايين من العبيد من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى الشرق، وتم استعباد واستبقاء حوالي 8 ملايين شخص داخل القارة الإفريقية، وما يقدر بنحو 4 ملايين شخص فقدوا حياتهم، كنتيجة مباشرة للاستعباد داخل إفريقيا، بينما مات الكثيرون صغارًا بسبب الظروف الصعبة لحياة العبيد[1].

نتيجة لهذه الصادرات من العبيد، انخفض عدد سكان الساحل الغربي لإفريقيا ما بين السنغال وأنغولا، حيث تم ترحيل معظم العبيد إلى العالم الجديد، بشكل ملحوظ ما بين (1730-1850م)، علاوة على ذلك، نتيجة التجارة التفاضلية حدث خلل في توازن الجنس بين الذكور والإناث -ذكر واحد مقابل أنثيين أو أكثر-، كما انخفضت نسب الجنس بين البالغين إلى 80 رجلاً لكل 100 امرأة في العديد من المناطق، وإلى 50 رجلاً لكل 100 امرأة في المناطق المتضررة بشدة مثل لوانغو وأنغولا[2].

حسب مانينغ فإن لوفيات الرقيق في إفريقيا ثلاثة أبعاد؛ فهي مرتبطة بالتجارة الأطلسية والإفريقية والشرقية على التوالي، حيث شملت الوفيات بين العبيد المتجهين إلى الغرب أثناء أسرهم

---

(1). Patrick Manning, **The Slave Trade: The Formal Demography of a Global System**, O.J.S.S.H.A, Duke University Press, Durham, S.D, p 258-257.

(2). Ibid, p 258-259.

ونقلهم إلى الساحل، والحبس في الساحل استعدادًا للشحن، لذلك يعد المتوسط العام للوفيات بنسبة 15 ٪ تخمينًا مفيدًا، على الرغم من اختلافه بشكل كبير مع عمر العبيد ومسافة ومدة رحلتهم إلى الساحل.

كما افترض أن ما يعادل 15٪ من الوفيات بين الأشخاص المستعبدين والمحتجزين داخل إفريقيا بدلاً من التصدير، وبالمثل بالنسبة للتجارة الشرقية، كانت معدلات الوفيات في وسائل النقل قابلة للمقارنة مع معدلات الرحلة عبر الأطلسي. وهكذا فإن الجمع بينهما يقدر بنسبة؛ 30٪ من الوفيات في التجارة الغربية والشرقية، وحوالي؛ 5 ملايين من البشر على مدى ثلاثة قرون قد مات معظمهم داخل إفريقيا[1].

كما اتضح؛ أنه في عام 1600م كان عبيد الأفارقة في الداخل والخارج أقلية من عبيد العالم، في عام 1800م كانوا الأغلبية الساحقة من جميع عبيد العالم، ففي عام 1790م كان هناك حوالي 3 ملايين من العبيد السود في العالم الجديد، وبحلول عام 1850م ارتفع هذا المجموع إلى 5 ملايين.

هذه الأرقام التي قدّمها باتريك مانينغ، لا تمثل الحقيقة الديموغرافية لسكان إفريقيا بالأمريكيتين، حيث بيّن حساب التزايد السكاني للأفارقة بالأمريكيتين الذي قمنا به على النتائج التالية: حلال القرن السابع عشر قُدر عددهم بالأمريكيتين؛ 1.567.547 إفريقيا، وفي القرن الثامن عشر قدر بـ؛ 7.164.680 إفريقيا، وفي القرن التاسع عشر قدر بـ؛ 17.016.820 إفريقيا بالأمريكيتين.

حقيقة لم نفهم هذا التناقض الصارخ في حديث مانينغ، لاسيما عندما قال أنه حاليا يشمل عدد سكان العالم الجديد حوالي 700 مليون نسمة، ما يقرب من 100 مليون شخص من أصل إفريقي[2]، ولا يعقل أن يتزايد الأفارقة في الأمريكيتين بمجموع قدره 95 مليونا خلال القرن العشرين، بعد أن ذكر أنه في عام 1850م كان عدد الأفارقة في الأمريكيتين يقدر بـ 5 ملايين.

ما يمكن قوله أنه؛ ما بين (1700-1850م)، كان هناك ركودٌ لسكان إفريقيا جنوب الصحراء ككل بسبب وفاة الأسرى، واستنزاف العبيد، واستمرار ارتفاع معدل الوفيات الناتج عن انعدام الأمن الاجتماعي، حيث كانت هذه الفترة هي بالضبط الفترة التي بدأ فيها عدد سكان أوروبا والأمريكتين وآسيا في النمو بسرعة، في حين أن نسبة النمو السكاني في إفريقيا جنوب الصحراء قد

---

(1). Patrick Manning, Ibid, p 258-259.

(2). Ibid, p 258-259.

كانت 30 ٪ في عام 1650م، وقد انخفضت إلى ما يقرب 10 ٪ عام 1850م؛ إن إضافة السكان المنحدرين من أصل إفريقي في الغرب والشرق سيجعل النسبة الإفريقية تصل إلى 15 ٪ عام 1850م[1]. لتدعيم وجهة النظر هذه فقد قدّم والتر رودني (Walter Rodney) التقديرات السكانية التالية (بالملايين):

الجدول رقم 89: التقديرات السكانية بالملايين والتي قدمها الباحث والتر رودني

القارة	السكان عام 1650م	السكان عام 1750م	السكان عام 1850م	السكان عام 1900م
إفريقيا	100	100	100	120
أوروبا	103	144	274	423
آسيا	257	437	656	857

المرجع المعتمد:

- Walter Rodney, **How Europe Underdeveloped Africa**, p 111.

هذا الجدول يوضح بشكل دقيق التغيرات الديموغرافية غير الطبيعية في إفريقيا، والعجز الذي آلت إليه إفريقيا بسبب تجارة الرقيق، بينما تضاعف عدد سكان أوروبا، أكثر من ثلاثة أضعاف ما بين (1650-1900م)، في حين لم تحصل إفريقيا على زيادة سكانية إلا بنسبة 20 ٪ فقط عام 1900م، مما يؤكد على أن سكان إفريقيا ظلوا راكدين حتى نهاية القرن التاسع عشر[2].

والجدير بالذكر أنه لا تزال تجارة الرقيق، هي التفسير الأكثر معقولية لهذا النمو السكاني الراكد. في الواقع تؤكد التقديرات السكانية المذكورة أعلاه، الرأي الذي عبّر عنه باتريك ماننغ أنه بحلول عام 1850م، لم يكن عدد سكان إفريقيا سوى نصف ما كان يمكن أن يحدث لو لم تتم تجارة الرقيق[3].

قدم باتريك ماننغ عملا مهمّا جدا استطاع من خلاله، وضع إحصائيات للنمو الديموغرافي لسكان غرب إفريقيا، من خلال هذا الجدول سنحاول معرفة ما خسرته إفريقيا الغربية من السكان المهجّرين من مناطقها لكل دولة في فترات لاحقة.

(1). Patrick Manning, Ibid, p 260-261.

(2). Emmanuel Oladipo, **"The Atlantic slave trade and colonialism: reasons for Africa's underdevelopment?"**, E.S.J, June 2015, vol.11, N°.17, 2015, p 112-113.

(3). Ibid, p 113.

أ. نسبة التراجع الديموغرافي في غرب إفريقيا:

لحساب نسبة التراجع الديموغرافي وما خسرته إفريقيا بسبب هذه التجارة، اعتمدنا في ذلك على نموذج مانينغ للإحصاء الديموغرافي لغرب إفريقيا، والنموذج الذي وضعه جون بيرابين حول الإحصاء العالمي للتزايد السكاني، من ما قبل التاريخ إلى القرن العشرين، كما اعتمدنا في إنشاء هذا الجدول على إحصائيات ناثان نان الخاص بتوزيع الرقيق حسب كل دولة حاليا، إضافة إلى توزيع عدد المفقودين داخل كل دولة في إفريقيا الغربية على وجه التقريب، من خلال الجدول الذي قدمه فيج خلال فترة الاتجار بالبشر.

لتكييف التوزيع السكاني الذي وضعه مانينغ حسب التقسيم السياسي الحالي لدول غرب إفريقيا، أجرينا تعديلات على التوزيع السكاني الذي قدّمه مانينغ، والذي قام بإسقاط الأرقام الديموغرافية وفقا للحدود الإقليمية المحلية، والتي تتماشى والتسمية التاريخية للمناطق التي رُحّل منها الأفارقة خلال فترة الاتجار بالبشر، في حين تم توزيعنا للسكان والرقيق حسب كل دولة وفقا للتقسيم السياسي الحالي بانتهاج طريقة ناثان نان، وهذا حتى يتسنى لنا استغلال هذه المعطيات فيما بعد، لوضع مقاربة استنتاجية حول آثار تجارة الرقيق والاستعمار على التنمية الاقتصادية لكل دولة خلال فترة الدراسة. والجدول المنشأ أدناه يبين حجم الخسارة الديموغرافية لكل دولة، كما تم استخلاص بعض التقديرات للنمو الديموغرافي لكل دولة المفترض دون تجارة الرقيق عام 1900م كما يلي:

الجدول رقم 90: إحصائيات حول حجم الخسارة السكانية وعدد السكان المفترض دون تجارة الرقيق لكل دولة في غرب إفريقيا ما بين (1400-1900م)

الدول	السنوات	إجمالي الرقيق	1400	1500	1600	1700	1800	1900
السنغال	عدد السكان الأصلي للسنغال		990000	1718000	2298000	2050000	1923200	2110000
	حجم الخسارة السكانية	821382	19971	183388	431762	614368	1068090	3364634
	عدد السكان المفترض		1009971	1901388	2729762	2664368	2991290	5474634
غامبيا	عدد السكان الأصلي لغامبيا		57000	80000	107000	99000	87000	99000
	حجم الخسارة السكانية	92 657	2700	17494	72929	77042	100064	181874
	عدد السكان المفترض		59700	97494	179929	176042	187064	280874
موريتانيا	عدد السكان الأصلي لموريتانيا		60000	90000	102000	29000	80600	110000
	حجم الخسارة السكانية	351190	21200	82260	171266	216188	360005	663114
	عدد السكان المفترض		81200	172260	273267	245188	440605	773114
غينيا بيساو	عدد السكان الأصلي لغينيا بيساو		90000	99000	190000	169000	119000	101000
	حجم الخسارة السكانية	281 125	50	2065	40690	159057	336833	993906

	عدد السكان المفترض		90050	101065	230690	328057	455833	1094906
غينيا	عدد السكان الأصلي لغينيا		1045000	1445000	2155000	2075000	1460000	1240000
	حجم الخسارة السكانية	747093	50	2065	35690	545438	974526	2823742
	عدد السكان المفترض		1045050	1447065	2190690	2620438	2434526	4063742
سيراليون	عدد السكان الأصلي لسيراليون		999000	1099000	1499000	1199000	1019900	1100000
	حجم الخسارة السكانية	178 203	50	870	6730	161438	244546	716743
	عدد السكان المفترض		999050	1099870	1505730	1360438	1264446	1816743
ليبيريا	عدد السكان الأصلي ليبيريا		90000	99000	100000	99000	85000	177000
	حجم الخسارة السكانية	37250	50	1665	17069	34871	51036	151423
	عدد السكان المفترض		90050	100665	117069	133871	136036	328423
كوت ديفوار	عدد السكان الأصلي ساحل العاج		960000	1060000	2000000	1954686	1762105	1800000
	حجم الخسارة السكانية	618917	50	1732	45386	386174	765132	2178621
	عدد السكان المفترض		960050	1061732	2045386	2340860	2527237	3978621
غانا	عدد السكان الأصلي ساحل الذهب		2650000	3650000	4650000	4442941	3667014	3500000
	حجم الخسارة السكانية	2433385	50	79965	249267	2008564	3509298	11543559
	عدد السكان المفترض		2650050	3729965	4899267	6451505	7176312	15043559
التوغو	عدد السكان الأصلي التوغو		900000	1020000	1720000	1500000	972000	960000
	حجم الخسارة السكانية	599326	50	1341	72744	524514	832204	2572987
	عدد السكان المفترض		900050	1021341	1792744	2024514	1804204	3532987
البنين	عدد السكان الأصلي البينين		1420000	2420000	3420000	3000000	2300000	1600000
	حجم الخسارة السكانية	960266	50	1281	99053	738175	1290330	3871744
	عدد السكان المفترض		1420050	2421281	3519053	3738175	3590330	5471744
مالي	عدد السكان الأصلي مالي		1990000	2090000	3590000	3200000	3140000	3120000
	حجم الخسارة السكانية	1538143	20050	220173	477633	1058744	1928631	5716406
	عدد السكان المفترض		2010050	2310173	4067633	4258744	5068631	8836406
بوريكينا فاصو	عدد السكان الأصلي بوركينا فاصو		1200000	1900000	2900000	2500000	2460000	2440000
	حجم الخسارة السكانية	343 201	0	201	48161	220565	437244	1254457
	عدد السكان المفترض		1200000	1900201	2948161	2720565	2897244	3694457
النيجر	عدد السكان الأصلي النيجر		1400000	2400000	2900000	2706911	2547461	2454178
	حجم الخسارة السكانية	218644	10562	33389	98764	156527	245373	501969
	عدد السكان المفترض		1410562	2433389	2998764	2863438	2792834	2956147
نيجيريا	عدد السكان الأصلي نيجيريا		12000000	16000000	25000000	24067870	22149376	21998883
	حجم الخسارة السكانية	4791787	10533	33023	635917	4103211	5415415	12963241
	عدد السكان المفترض		12010533	16033023	25635917	28171081	27564791	34962124

مجموع الرقيق عبر الأطلسي	6 221 494	0	136955	824322	3977621	1282596	-
مجموع الرقيق عبر الصحراء الكبرى	1 411 959	67400	160536	161943	486443	535637	-
مجموع الرقيق عبر البحر الأحمر	79116	7116	13000	10000	10000	39000	-

مجموع الرقيق المفقود	6 300 000	10900	202300	896200	4353000	837600	-
المجموع الكلي للرقيق المرحل من غرب إفريقيا	14 012 569						
المجموع الأصلي لعدد سكان لإفريقيا الغربية		25851000	35170000	52631000	49092408	43772656	42810061
المجموع الكلي للخسارة السكانية لغرب إفريقيا خلال تجارة الرقيق ما بين (1400-1900م)		85416	660913	2503061	11004876	17558727	49498420
عدد سكان إفريقيا الغربية المفترض دون تجارة الرقيق حتى عام 1900م		25936416	35830913	55134061	60097284	61331383	92308481

ملاحظة:

بالنسبة للإحصائيات السكانية التي اعتمدنا عليها والخاصة بنموذج مانينغ، قمنا بتوزيع السكان حسب كل دولة وفقا للحدود السياسية الحالية، بدلا من التوزيع الجغرافي المحلي الذي اعتمده مانينغ، وفقا للتسميات التي كانت تطلق علي هذه المناطق قبل فترة الاستعمار، لذلك جاء مجموع الإحصائيات التي وظفناها أقل بقليل من إحصائيات مانينغ عامة، وهذا بعد مراجعتنا لإحصائيات عدد الرقيق المُرحل من كل دولة والذي وضعه ناثان، وكذا أخذنا بعين الإعتبار إحصائيات إجمالي عدد السكان لكل دولة لعام 1960م، وهذا لهدف التقليل من هامش الأخطاء التي يمكن أن تقلل من قيمة لهذا البحث.

المراجع المعتمدة: تم إنشاء هذا الجدول باعتماد المراجع التالية:

- Patrick Manning, **African Population, 1650 – 1950: Methods for New Estimates by Region,** p 1-2.
- Jean-Noël Biraben, **Population et sociétés (L'évolution du nombre des hommes),** p 3.
- فيج، **تاريخ غرب إفريقيا**، ص. 176.
- Nathan Nunn, **The Long-Term Effects of Africa's Slave Trades**, p 18
- https://slavevoyages.org/assessment/estimates.17:17 يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة:

الشكل رقم 19: بيانات توضيحية حول حجم الخسارة السكانية وعدد السكان المفترض دون تجارة الرقيق لكل دولة في غرب إفريقيا ما بين (1400-1900م)

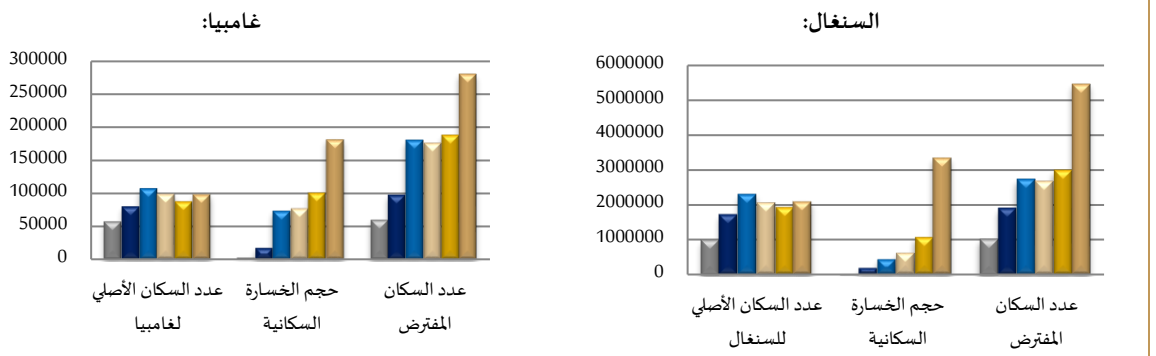

موريتانيا:

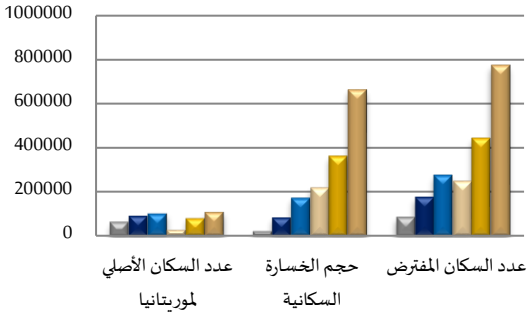

غينيا بيساو:

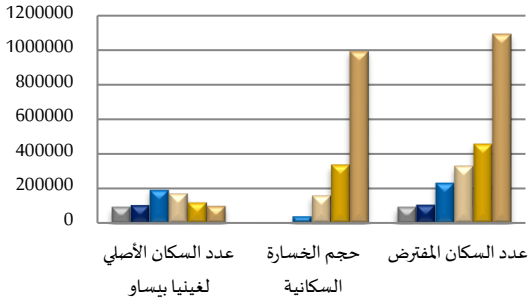

غينيا :

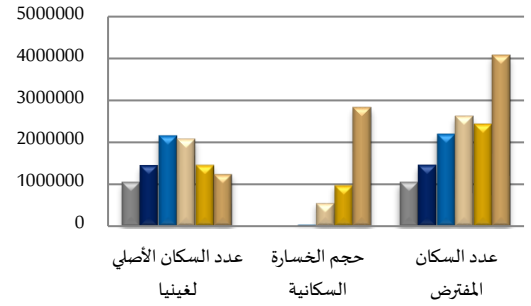

سيراليون:

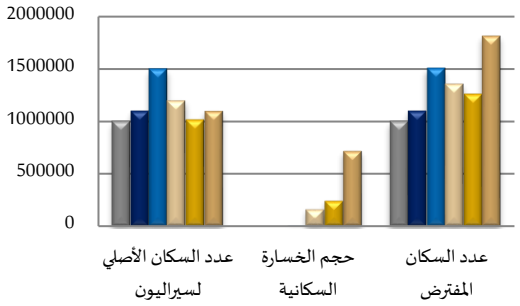

ليبيريا:

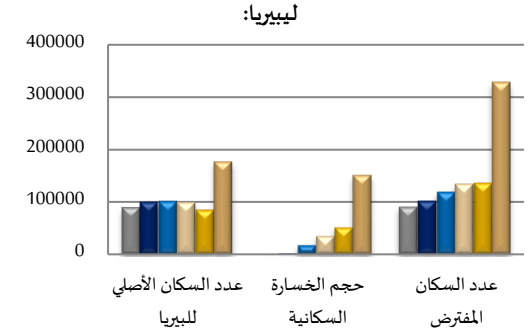

كوت ديفوار:

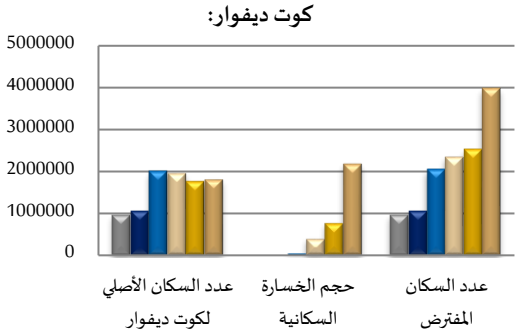

غانا:

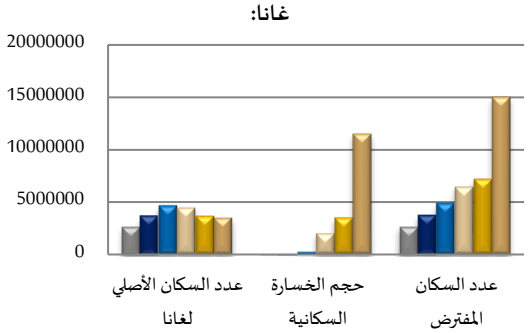

التوغو:

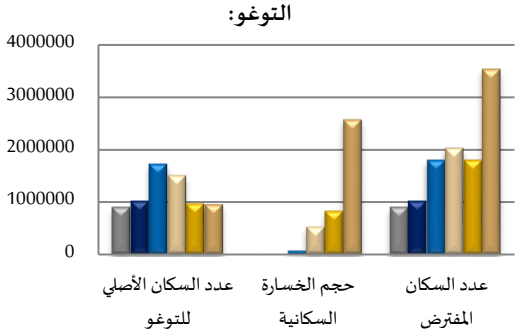

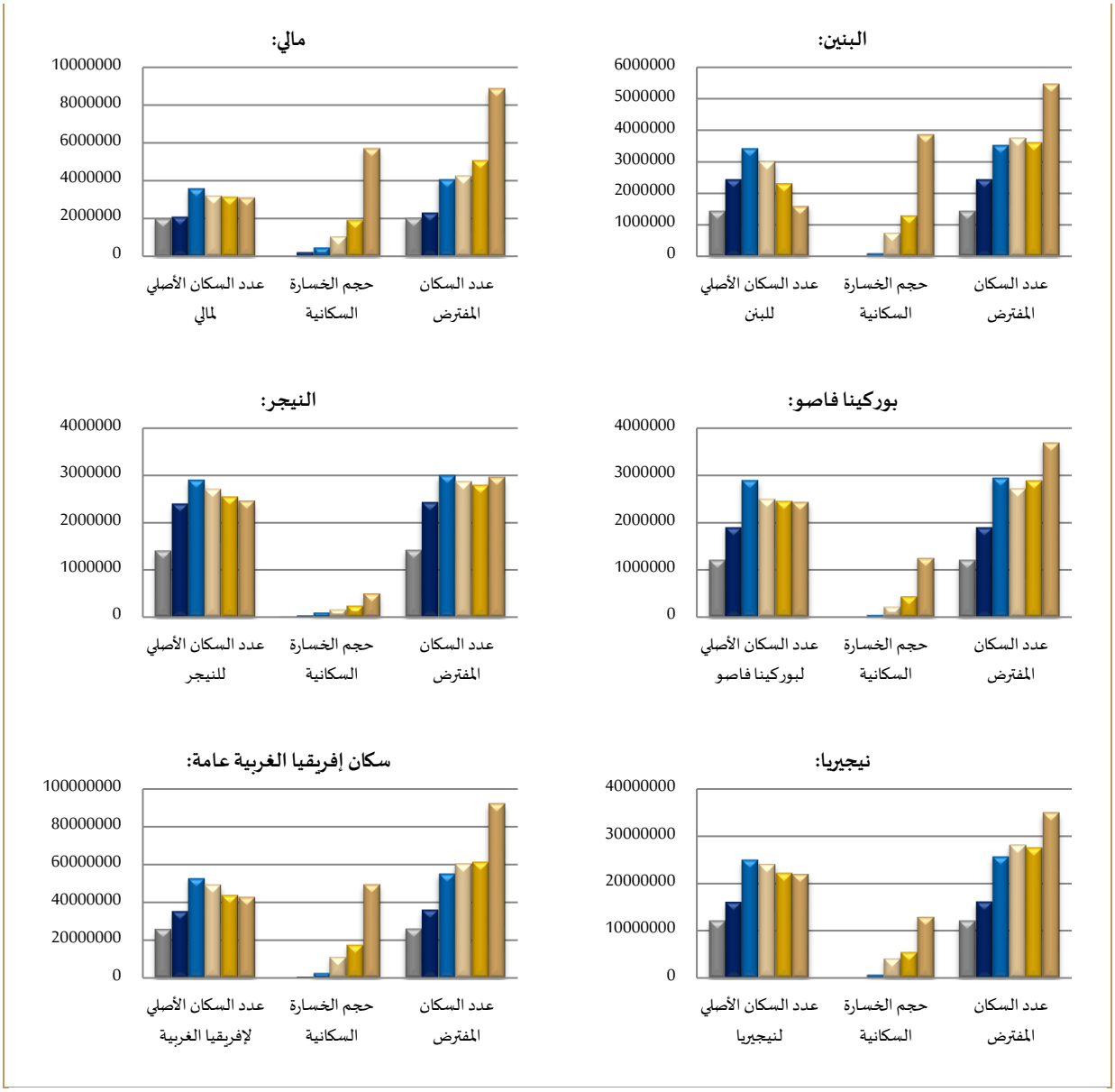

إن هذه البيانات التوضيحية حول الخسارة السكانية لكل دولة في منطقة غرب إفريقيا بسبب تجارة الرقيق، تعطي لنا تفسيرا مباشرا للركود الديموغرافي طيلة فترة تجارة الرقيق، فنلاحظ أنه كلما زاد الطلب على العبيد لكل دولة كلما انخفضت نسبة الزيادة السكانية، في المقابل نلاحظ في ذات الوقت عند عملية الجمع بين حجم الخسارة السكانية لكل بلد والنمو الديموغرافي الأصلي يزيد حجم السكان قرنا بعد قرن.

هذه النتائج التي توصّلنا إليها تتماشى مع إحصائيات التزايد السكاني لعام 1960م، الأمر الذي يجعلنا نطمئن كثيرا لما قام به ماننغ من خلال النموذج الديموغرافي الذي وضعه، إضافة إلى التفسيرات التي قدّمها بشأن إستراتيجية تعدد الزوجات المكثف لهدف الإنجاب، والذي لم يأت بأية نتائج ايجابية لمجتمعات السواحل الأطلسية لغرب إفريقيا، بدليل ما توصلنا إليه من خلال هذا

الجدول، الذي تم إنشاؤه حول النمو السكاني لإفريقيا الغربية، وما أفرزه من نتائج تعكس حقيقة ما توصل إليه مانينغ في دراسته عام 1980م.

بلغ عدد سكان غرب إفريقيا عام 1900م ما يقارب: 42.810.061 ساكن وهذا نتيجة التراجع السكاني الذي شهدته المنطقة ابتداء من القرن السابع عشر، أين بلغ عدد سكان غرب إفريقيا عام 1700م ما يقارب: 49.092.408 ساكن، لينخفض على مدار قرن إلى 43.772.656 ساكنا عام 1800م، والظاهر أن عملية استنزاف القارة من مواردها البشرية خلال القرن الثامن عشر، لم يسمح بنمو ديموغرافي إلا بنسبة ضئيلة جدا في بعض المناطق التي لم يستلب منها الرقيق بنسبة كبيرة خلال القرن، عدا ذلك يمكن القول أن منطقة إفريقيا الغربية بصفة عامة، قد سجلت تراجعا ديموغرافيا مع بداية القرن العشرين، أين بلغ مجموع سكانها 42.810.061 عام 1900م.

في حين عند عملية الإحصاء السكاني للرقيق المرحل، من غرب إفريقيا إلى الأمريكيتين وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، وجدنا أن إفريقيا قد خسرت ما يقارب: 49.498.420 إفريقيا عام 1900م، حيث بدأت الخسارة السكانية في التصاعد من بدايات القرن السابع عشر، أين سجلت حوالي 2.503.061 إفريقيا في القرن الثامن عشر، ليتضاعف العدد إلى أربعة أضعاف أين بلغ؛ 11.004.876 و17.491.731 فردا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ليصل العدد في القرن العشرين إلى 49.498.420 فردا، بمعنى أن حجم الخسارة السكانية قد فاق عدد سكان المنطقة عام 1900م.

وعند محاولتنا لمعرفة حجم السكان المفترض للمنطقة دون تجارة الرقيق، قمنا بالجمع بين العدد الأصلي للسكان والتزايد السكاني للأفارقة المهجرين من غرب إفريقيا، فوجدنا أن مجموع الأفارقة من أصول غرب إفريقيا يقارب: 92.308.481 إفريقيا، هذا الحجم السكاني لغرب إفريقيا يتماشى مع النمو السكاني في باقي القارات، الأمر الذي يجعلنا نعترف بحجم الآثار السلبية لتجارة الرقيق على النمو الديموغرافي بالمنطقة.

خلاصة القول نستنتج أن؛ هذا المبحث قد أجابنا عن الآثار المدمرة لتجارة الرقيق على النمو الديموغرافي لمنطقة غرب إفريقيا، حيث كشفت الدراسات التي قدّمها بعض المؤرخين والأنثروبولوجيين على حد سواء، من أن تجارة الرقيق الأطلسية على وجه الخصوص، قد أحدثت تأثيرات عميقة في البنية الاجتماعية والنمو الديموغرافي لسكان غرب إفريقيا، حيث نتج عن جلب الإماء من الداخل نحو الساحل، مقابل شحن الرجال للأمريكيتين، أن خلق عدم التوازن في

الجنسين مع مرور الزمن، مما دفع الأفارقة إلى خلق أنماط جديدة في الزواج – مجتمعات أمومة وأبوية–، من خلال تعدد الزيجات المكثف لأعضاء النخب السياسية للإنتاج البشري والإقتصادي، الأمر الذي حدّ من خصوبة الإناث بالساحل، في حين دمّرت الغارات لجلب الرقيق سكان الداخل باستمرار، وبالتالي حدوث تراجع ديموغرافي كبير بالمنطقة.

لفهم مسألة تأثير تعدد الزيجات على خصوبة الإناث؛ قامت عدة دراسات أنثروبولوجية حديثة لبحث تجليات هذه المسألة، من خلال اعتماد ستراسمان لعينات من مجتمع الدوجون في غرب إفريقيا الحديث، لدراسة نموذج "عتبة تعدد الزوجات"، أين كشفت هذه الدراسة عن زيادة معدل وفيات الأطفال في العلاقات المتعددة الزيجات، نفس النتائج توصل إليها جوزيفسون بدراسة مماثلة لمجتمع المورمون، أين توصل إلى أن سبب التقليل من خصوبة الإناث، جعل العديد من النساء يفضلن الزواج المتعدد لإستراتيجية إنجابية على المدى الطويل.

كما توصل مانينغ من خلال أبحاثه حول النمو الديموغرافي بإفريقيا الغربية، إلى أن العلاقات الزوجية الأحادية لديها معدلات خصوبة أعلى، من النساء في العلاقات معددة الزوجات، هذه النتائج تم إسقاطها على المجتمعات التاريخية لغرب إفريقيا، فتبين أن هناك عوامل عديدة قد تضافرت خلالها، ساهمت في الحد من النمو السكاني بالمنطقة وأهمها؛

- إن الدراسة التي توصلت إليها ستراسمان، كانت أكثر صلة بدراسة بقاء الأطفال بين الإماء في العلاقات متعددة الزيجات التاريخية لغرب إفريقيا، لأن حياتهن الإنجابية يتحكم فيها أسيادهن، بسبب التغييرات النوعية التي تمخضت عن تجارة الرقيق في أنماط الزواج في غرب إفريقيا، بظهور مجتمعات أمومة وأبوية، في شكل استراتيجيات جديدة للتلاعب بقواعد النسب، والإمكانيات الاقتصادية الجديدة التي أتاحتها الإماء لمالكيها.

- تنافس الزوجات من خلال معاملات المهر التقليدية مع زوجات الإماء بلا مهر؛ كان له تأثير ضار على الإماء وأطفالهن، ففي الوقت الذي احتفظن فيه الزوجات اللواتي تم شراؤهن بمعاملات المهر بالوضع العالي، المرتبط بنسبهن السياسي والاجتماعي، تعرضن الزوجات الإماء إلى الهبوط لرتبة دنيا في التسلسل الهرمي للزوجة. لم يتوقف الأمر هنا بل في غالب الأحيان ينظر إليهن على أنهن محظيات، لذلك عادة لا يدمجن بالكامل في النسب، الذي ينتج عنه تمييز أطفالهن باسمرار، عن باقي أطفال النساء اللواتي تم زواجهن بمعاملات المهر، هذه السياسة أدت حتما إلى اختلافات في كمية الموارد التي يوزعها

الزوج وأقاربه على كل زوجة وأطفالها، لذلك فإن الإنجاب دون قاعدة للموارد اللازمة له، من شأنه أن يُعرض حياة الإماء وأطفالهن للخطر، هذه الأمور كان لها تأثير على الجهود الإنجابية للإماء، مما يؤثر بشكل مباشر على معدل بقاء أطفال الإماء في أسر متعددة الزوجات.

- هناك مسألة أخرى نراها تدخل ضمن الأسباب للحد من الإنجاب، وهي أن الإماء لم يقمن عن رغبة باختيار نظام الاتحاد المتعدد الزوجات، كما أنهن في هذا النظام لم يمارسن أي شكل من أشكال اختيار الزوج، ولا اتخاذ أي قرار بشأن حياتهن الزوجية.
- كما أن للعامل النفسي دور في التقليل من خصوبة الإناث، الناتج عن حرمان الإماء من حقوق النسب، الأمر الذي يجعلهن غير متحمسات لاستثمار أطفالهن من قبل أسيادهن، مقابل حقوق حصرية لهن.

ومن النتائج التي توصّلنا إليها لإثبات صحة ما ذهب إليه هؤلاء الباحثون؛ من خلال الدراسة الإحصائية الشاملة التي جمعنا فيها كل أرقام العبيد المرحّل من غرب إفريقيا التي وضعها ناثان، عبر الصحراء الكبرى والبحر الأحمر والسواحل الأطلسي، إضافة إلى عدد الرقيق المفقود خلال الرحلة من دواخل إفريقيا نحو الساحل من خلال إحصائيات فيج، وتوظيف عدد السكان الأصلي الذي وضعه مانينغ، وإعادة توزيعهم حسب الأصول الجغرافية والعرقية لدول في غرب إفريقيا وفقا للتقسيم السياسي الحالي، بيّنت هذه الدراسة أنه كلما زاد الطلب على الرقيق كلما انخفضت نسبة الزيادة السكانية لكل مناطق غرب إفريقيا بنسب متفاوتة.

بالنسبة لدول الساحل التي اعتمدت تعدد الزيجات المكثف لإنتاج البشر؛ بينت النتائج الإحصائية أن كل الدول التي استلب منها عدد كبير من الرقيق، قد تعرضت لتراجع ديموغرافي كبير، سواء كانت دولا داخلية مثل مالي أو ساحلية مثل البنين، غانا، نيجيريا، لذلك نعتقد أن اعتماد تعدد الزيجات المكثف، لم يُنتج أي آثار ايجابية لسكان غرب إفريقيا الساحليين، بل أنتج آثار سلبية دمّرت بنية المجتمع التقليدي لكافة الدول الداخلية والساحلية، فأضحت إفريقيا الغربية من المجتمعات الأكثر تفتتا عرقيا.

أما عن نسبة الخسارة السكانية لإفريقيا الغربية بفعل تجارة الرقيق؛ فإنه من خلال حسابنا للتعداد السكاني للأفارقة المرحّلين من غرب إفريقيا نحو الأمريكيتين، شمال إفريقيا، والشرق الأوسط، وجدنا أن إفريقيا الغربية قد خسرت ما يقارب 49.498.420 إفريقيا عام 1900م، أين

تم ملاحظة أن بداية تصاعد الخسارة السكانية الفعلية لغرب إفريقيا كانت بداية من القرن السابع عشر، أين سجلت نسبة الخسارة 5,05%، وفي القرن الثامن عشر بنسبة 22,23%، وفي القرن التاسع عشر بنسبة 35,47%، وفي القرن العشرين بنسبة 53,62% إفريقيا، حيث وصل عدد سكان إفريقيا الغربية المفترض دون تجارة الرقيق عام 1900م إلى الرقم 92.308.481 إفريقيا من أصل 42.810.061 إفريقيا.

هذه النتائج الإحصائية المتوصل إليها؛ تفصل في نتائج فيج الذي اعتبر أن تعدد الزيجات المكثف قد حافظ على التزايد السكاني لغرب إفريقيا، والرأي الأصح الذي أدلى به مانينغ حول تراجع النمو الديموغرافي بسبب هذه السياسة المتبعة من قبل النخب السياسية الإفريقية، وليس فقط المناطق الساحلية من تضررت، لكن التراجع الديموغرافي قد مس كل دولة ساهمت بعدد أكبر من الرقيق، سواء كانت ساحلية أو داخلية، والمبحث الموالي سيفصل أكثر في القضية، عند قيامنا باختبارات القياس لآثار تجارة الرقيق على النمو الديموغرافي بعد التعافي من هذه التجارة.

IV. آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية في غرب إفريقيا:

لقد كان الأداء الاقتصادي الضعيف لإفريقيا الغربية، له تفسيران هما؛ تجارة الرقيق والاستعمار، حيث تشير الدراسات التجريبية الأخيرة إلى أن الظاهرة الاستعمارية، تعد جزءا مفسّرا للتخلف الذي أصاب إفريقيا من خلال بناء علاقة بين الاستعمار والتنمية الاقتصادية لإفريقيا لفترات لاحقة، ومع ذلك فإن الحدث المهم الآخر في تاريخ إفريقيا، هو تجارة الرقيق التي يتوقع أن لا تقل أهمية عن القاعدة الاستعمارية، لتنمية إفريقيا على مدى ما يقرب من 500 عام؛ من 1400م إلى 1900م وهي فترة تجارة الرقيق، وما بين (1885–1960م) هي فترة الاستعمار الأوروبي بالمنطقة، أي ما يقرب من 75 عامًا، ما مجموعه 575 سنة[1].

بالنظر إلى الحجم الهائل للعدد المرحّل من سواحل الأطلسي خاصة، وبدرجة أقل عبر الصحراء، البحر الأحمر والمحيط الهندي، من الطبيعي أن نتساءل عن تأثير تجارة العبيد على التنمية الاقتصادية في إفريقيا الغربية بعد التعافي من هذه التجارة؟.

هذا سؤال قديم ومثير للجدل في أدبيات التاريخ الإفريقي؛ حيث يجادل عدد من المؤلفين ، مثل بازل ديفيدسون(Davidson Basil) ووالتر رودني (Walter Rodney)، بأن تجارة الرقيق كان لها تأثير سلبي كبير على التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لإفريقيا اليوم، ويجادل باتريك مانينغ (Patrick Manning) قائلاً: "**كانت العبودية فسادًا: فقد اشتملت على السرقة والرشوة وممارسة القوة الوحشية وكذلك الحيل، وهكذا يمكن اعتبار العبودية مصدرًا لأصول ما قبل الاستعمار للفساد الحديث**[2]".

كما كتب بيروش (Bairoch) أنه: "**ليس هناك شك في أن أغلب الأسباب وراء التخلف الاقتصادي لإفريقيا هو الاستعمار الأوروبي**[3]"، في حين يجادل جوزيف إنيكوري (Joseph Inikori)؛ بأن التداعيات بعيدة المدى لتجارة العبيد في إفريقيا، تمثلت في تغيير اتجاه العملية الاقتصادية في إفريقيا من التنمية نحو التخلف[4].

كما كشفت الأبحاث الحديثة؛ حول تأثير تجارة الرقيق على مجموعات عرقية معينة، وعن الآثار الضارة لتجار الرقيق على الهياكل المؤسسية، والاجتماعية للمجتمعات الإفريقية، وكيف أن

---

(1). Nathan Nunn, **The Long-Term Effects** , Op. Cit, p 1-2.

(2). Ibid, p 1-2.

(3). Ibid, p 2.

(4). Nathan Nunn, **Shackled to the Past,** Op. Cit, p 1-2.

الطلب الخارجي على العبيد، قد تسبب في عدم الاستقرار السياسي وضعف الدول، وتعزيز التفتت السياسي والاجتماعي وتدهور المؤسسات القانونية المحلية.

هذه الآراء لها ما يناقضها في أدبيات بعض الباحثين الآخرين؛ مثل جون فيج وديفيد نورثروب (David Northrup)، وهي أن تجارة الرقيق كان لها تأثير ضئيل على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأمد بعيد في إفريقيا، حيث توصّل ديفيد نورثروب إلى استنتاج بعد فحصه لآثار تجارة الرقيق في جنوب شرق نيجيريا فقال: " **صحيح أن تجارة الرقيق كانت قاسية، وأنتجت مناخًا من الخوف والشك، فإن آثارها الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن قياسها كانت محمودة بشكل كبير**[1]".

حتى المراقبين المباشرين لتجار الرقيق؛ كان لديهم وجهات نظر مختلفة تمامًا، عن الآثار التي كانت تحدثها تجارة الرقيق على المجتمعات الإفريقية في ذلك الوقت، ففي الوقت الذي اعتبر فيه تاجر الرقيق الإنجليزي أرشيبالد دالزيل (Archibald Dalzel)؛ أن المجتمعات الإفريقية لم تتأثر بتجارة الرقيق، فقد جادل المستكشف والمبشر ديفيد ليفينغستون (David Livingstone)؛ بأن تجارة الرقيق كان لها تأثير مدمّر على المجتمعات الإفريقية[2].

هذه الآراء المختلفة؛ لا يمكن أن ننساق وراء رأي دون آخر إلا بالحجج الإحصائية، لاسيما أننا أمام موضوع في التاريخ الاقتصادي، الذي لا يقبل التنازل عن الأرقام لتفسير الظواهر محل الدراسة، لذلك لتفسير آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية في منطقة غرب إفريقيا، نستخدم تقنيات تجريبية لتقييم ما إذا كان هناك دليل على أن تجارة الرقيق، كان لها تأثير ضار على التنمية الاقتصادية اللاحقة لغرب إفريقيا. على هذا الأساس نقوم باستخدام البيانات الإحصائية التي تم إنشائها من قبل ناثان نان (Nathan Nunn)، وذلك باختيار جانيا من هذه البيانات التي تتعلق بإفريقيا الغربية فقط، باعتبارها محور الدراسة للكشف عن آثار تجارة الرقيق، على التنمية الاقتصادية اللاحقة، لكل دولة من إفريقيا الغربية وفقا للتقسيم السياسي الحالي.

من الدراسات التي بحثت في هذا الموضوع؛ نجد ناثان نان الذي قام بإنشاء تقديرات أولًا لعدد العبيد المأخوذ من كل منطقة من مناطق إفريقيا ما بين (1400-1900م)، ثم عمل على دمج هذه البيانات مع البيانات التي تتعلق بالإثنيات العرقية للعبيد المرحل من إفريقيا. لفهم أفضل ما إذا كانت هناك علاقة ايجابية أو سلبية على الأداء الاقتصادي على المدى البعيد، بحث في

---

(1). Nathan Nunn, Ibid, p 4.

(2). Ibid, p 4.

المسائل المسببة المحتملة والمتوافقة مع الأدلة التاريخية، فتوصل إلى أن ما تعانيه إفريقيا اليوم كان بسبب التجزؤ العرقي، والتفتت السياسي وضعف المؤسسات المحلية، التي ورثت هذه المسببات من أيام تجارة الرقيق[1].

ومع ذلك؛ لا يمكن أن تؤخذ هذه النتيجة كدليل قاطع على أن تجارة الرقيق تسببت في اختلال التنمية الاقتصادية اللاحقة، هناك تفسير بديل مقبول وهو أن البلدان التي كانت في البداية أكثر تخلفًا اقتصاديًا واجتماعيًا تم اختيارها في تجارة الرقيق، ولا تزال هذه البلدان هي الأكثر تخلفًا اليوم، وبعبارة أخرى قد تكون تجارة الرقيق مرتبطة بخصائص البلد التي لا يمكن ملاحظتها، مما يؤدي إلى تقديرات متحيزة لتأثير تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية، مثل المناخ، الموارد الطبيعية والخبرة الاستعمارية السابقة في الاعتبار.

ونظرًا لاستمرار هذه الخصائص اليوم، فإن هذه الأجزاء من إفريقيا لا تزال متخلفة نسبيًا، لذلك يمكن للمرء أن يلاحظ أن الأجزاء التي كانت تصدّر العديد من العبيد في الماضي هي أيضًا فقيرة اليوم، حتى لو لم تتسبب تجارة الرقيق في جعل هذه المناطق متخلفة. يتم اختبار هذا التفسير البديل في البيانات من خلال فحص؛ ما إذا كانت في الواقع الأجزاء الأقل تطورًا في إفريقيا، هي التي شاركت بشكل كبير في تجارة الرقيق[2].

ونحن بدورنا؛ سنحاول اختبار ما إذا كان لتجارة الرقيق علاقة سببية مباشرة على الأداء الاقتصادي اللاحق، وذلك باستخدام التحليل الإحصائي لدراسة العلاقة بين آثار تجارة الرقيق والأداء الاقتصادي اللاحق لأجزاء مختلفة من إفريقيا الغربية.

بهذا الشأن؛ نقوم باستخدام عدة بيانات مختلفة لفهم هذه العلاقة السببية، من خلال قياس العلاقة بين صادرات الرقيق من كل بلد في غرب إفريقيا ما بين (1400-1900م)، حسب التقسيمات السياسية الحالية، مع مجموعة من البيانات المختلفة، التي نراها من مسببات التخلف الاقتصادي لمنطقة غرب إفريقيا لاحقا، أهمها؛ قياس التراجع الديموغرافي خلال فترة تجارة الرقيق مع فترة ما بعد التعافي من هذه التجارة، كما يمكن قياس التجزؤ العرقي لمعرفة، ما إذا كان سببا في حالة عدم قيام دول قوية، مثل التي شاهدناها قبل القرن الخامس عشر في مملكة غانة، ومالي والسنغاي. بعدها نقوم بقياس العلاقة بين تجارة الرقيق ومتوسط نصيب دخل الفرد لكل دولة خلال الفترة الاستعمارية ما بين (1900-1950م).

---

(1). Nathan Nunn, **The Long-Term Effects,** Op. Cit, p 1-2.

(2). Nathan Nunn, **Shackled to the Past,** Op. Cit, p 4-5.

1. استعمال طريقة المربعات العادية (OLS) لقياس المتغيرين (x) و(y):

لإجراء اختبارات تجريبية تربط العلاقة بين تجارة الرقيق، والتنمية الاقتصادية الحالية لكل دولة في إفريقيا الغربية، نستعمل طريقة المربعات العادية OLS (Ordinary least squares)، لمعرفة العلاقة بين المتغيرين (x)؛ الذي يمثل العمود الأفقي و(y)؛ يمثل العمود الرأسي. إذا كانت ايجابية أو سلبية، من خلال إدراج القيم للمتغيرين والمتعلقة بكل حالة، لمعرفة اتجاه العلاقة التي تحددها معادلة خط الانحدار أو خط القياس، الذي يفصل بين هاتين الحالتين التي نود قياسهما. بهذه الطريقة نستطيع قياس آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لاحقا ، والجدول الموالي يوضح لنا جميع البيانات التي سوف نستخدمها في الأشكال البيانية هذه:

الجدول رقم 91: بيانات حول متوسط النمو السكاني في غرب إفريقيا وتجارة الرقيق ما بين 1400-1900م

الدول	السكان عام 1400م	الكثافة السكانية لعام 1400م	متوسط عدد السكان (ق15-ق20م)	عدد الرقيق المرحل من غرب إفريقيا	عدد الرقيق ÷ مساحة الأرض(*)	عدد الرقيق ÷ متوسط عدد السكان ما بين القرنين 15-20م(*)	السكان عام 1900م	الكثافة السكانية عام 1900م	متوسط النمو السكاني ما بين 1900-1950م	عدد الإثنيات العرقية
السنغال	**990000**	**5,03**	**1848200**	821382	**4,18**	**0,44**	2110000	10,73	2706749	47
غامبيا	**57000**	**5,04**	**88167**	92657	**8,20**	**1,05**	99000	8,76	315047	18
موريتانيا	**60000**	**0,06**	**78600**	351190	**0,34**	**4,47**	110000	0,11	800384	12
غينيا بيساو	**90000**	**2,49**	**128000**	281125	**7,78**	**2,20**	101000	2,80	116136	30
غينيا	**1045000**	**4,25**	**1570000**	747093	**3,04**	**0,48**	1240000	5,04	2994162	27
سيراليون	**999000**	**13,82**	**1152650**	178203	**2,46**	**0,15**	1100000	15,21	1817636	30
ليبيريا	**90000**	**0,81**	**108333**	37250	**0,33**	**0,34**	177000	1,59	1068657	35
ساحل العاج	**960000**	**2,98**	**1589465**	618917	**1,92**	**0,39**	1800000	5,58	3003553	39
ساحل الذهب	**2650000**	**11,11**	**3759993**	2433385	**10,20**	**0,65**	3500000	14,67	6135230	42
التوغو	**900000**	**15,85**	**1178667**	599326	**10,55**	**0,51**	960000	16,90	1080513	58
البنين	**1420000**	**12,37**	**2360000**	960266	**8,37**	**0,41**	1600000	13,94	1931622	64
مالي	**1990000**	**1,60**	**2855000**	1538143	**1,24**	**0,54**	3120000	2,52	4763733	30
بوركينا فسو	**1200000**	**4,38**	**2233333**	343201	**1,25**	**0,15**	2440000	8,90	4329288	60
النيجر	**1400000**	**1,10**	**2401425**	218644	**0,17**	**0,09**	2454178	1,94	2888764	27
نيجيريا	**12000000**	**12,99**	**20202688**	4791787	**5,19**	**0,24**	21998883	23,81	44638458	250

المراجع المعتمدة: تم إنشاء هذا الجدول باعتماد المراجع التالية:

- Patrick Manning, **African Population, 1650 – 1950: Methods for New Estimates by Region,** , p 1-2.
- Jean-Noël Biraben, « **Population et sociétés (L'évolution du nombre des hommes)** », p 3.
- فيج، **تاريخ غرب إفريقيا**، ص. 176.
- Nathan Nunn, **The Long-Term Effects of Africa's Slave Trades**, p 18

- https://slavevoyages.org/assessment/estimates.17:17 يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة:
- https://data.albankaldawli.org/country يوم 11 جويلية 2020 على الساعة: 10:00
- https://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/afracc.htm13:00 يوم 07 أوت 2020 على الساعة

2. قياس العلاقة بين صادرات الرقيق والنمو الديموغرافي في إفريقيا الغربية:

تشير عدة كتابات تاريخية إلى أن الأداء الاقتصادي السيئ لإفريقيا، كان نتيجة فشل الدولة بسبب انخفاض الكثافة السكانية التي تسببت فيها تجارة الرقيق[1]، في حقيقة الأمر أن النتائج التي توصلنا إليها عند دراستنا الإحصائية التي قمنا بها حول حجم الخسارة السكانية لإفريقيا الغربية، وجدنا أن السبب الرئيسي للركود الديموغرافي كان بسبب تجارة الرقيق، أين فقدت إفريقيا الغربية وحدها ما يقارب خمسون مليون فرد خلال فترة تزيد عن أربعة قرون.

وبالتالي تعتبر تجارة الرقيق أول أثر سلبي مباشر على تأخر، وانكماش السكان الأفارقة في منطقة غرب إفريقيا، خلال فترة تزيد عن أربعمائة سنة، كما كانت السبب المباشر في العقبات الكبيرة التي حالت دون تحول اقتصادي في المنطقة لأمد بعيد[2]، هذه المسألة علّق عليها المؤرخون وفقا لوجهات نظر مختلفة؛ فيما يتعلق بإفريقيا الواقعة جنوب خط الاستواء، يبدو أن هناك توافقا عاما في الرأي فيما بين المؤرخين؛ على أن تجارة الرقيق الخارجية، أدت إلى نزوح السكان بصورة صريحة في منطقة الكونغو وأنغولا على نطاق واسع.

أما بالنسبة لغرب إفريقيا؛ فهناك خلاف حول ما إذا كان قد أدى نزوح السكان بشكل كبير إلى أضرار جسيمة بالمنطقة، فهناك من يرى أن عدد السكان هناك كان ثابتا خلال فترة تجارة الرقيق الخارجية، أي أن معدل النمو السكاني بطيء جدا بسبب تلك التجارة [3].

غير أن ما توصلنا إليه يثبت أن معدل الزيادة السكانية البطيء جدا قد تسبب في التراجع الديموغرافي، وأحسن طريقة لإثبات صحة ما نقول، نقوم باختبار تجريبي لقياس الكثافة السكانية الأولية مع صادرات الرقيق، ومتوسط النمو الديموغرافي خلال فترة تجارة الرقيق وما بعد الاستقلال.

---

(1). Nathan Nunn, **The Long-Term effects,** Op. Cit, p 8.

(2). Inikori, **The slave trade The african slave,** Op. Cit, p 68.

(3). Ibid, p 68.

أ. العلاقة بين الكثافة السكانية عام 1400م وصادرات الرقيق التي تم تطبيعها بمساحة الأرض ما بين (1400-1900م):

كانت التجارة بين الأفارقة والأوروبيين في بداية الاتصال في السلع المشروعة وليس العبيد، فعندما أبحر البرتغاليون جنوبًا على طول الساحل الغربي لوسط إفريقيا، اختبروا نقاط دخول مختلفة للبحث عن شركاء تجاريين، فلم يتمكنوا من العثور على أي مجتمعات متطورة شمال نهر الزائير.

يُرجع جان فانسينا ذلك؛ إلى أن المجتمعات الساحلية المحلية، كانت صغيرة جدًا من حيث السكان والأراضي، لم تكن مؤسساتهم الاقتصادية والاجتماعية متميزة، لتسهيل التجارة الخارجية بشكل مستمر، حتى وجد البرتغاليون مملكة الكونغو الواقعة جنوب نهر الزائير، لأن المملكة كان لديها حكومة مركزية وعملة وطنية، وأسواق وشبكات تجارية متطورة، فقد كانت قادرة على دعم التجارة مع الأوروبيين.

عندما تحول الطلب الأوروبي في وقت لاحق إلى العبيد، استمروا في تفضيل ممارسة التجارة مع الأجزاء الأكثر تطورا في إفريقيا. ونظرًا لأن المناطق الأكثر ازدهارًا كانت أيضًا الأكثر كثافة سكانية، يمكن الحصول على أعداد كبيرة من العبيد، لتسهيل تغذية الصراعات بين المجتمعات الإفريقية، والتحريض على الحروب الأهلية لهدف الحصول على الرقيق[1].

نظرًا لأن المجتمعات في ذلك الوقت كانت مجتمعات مالتوسية[2]، فإن أي تقدّم مادي يتجلى في زيادة السكان بدلاً من زيادة الدخل، وبالتالي يمكن استخدام الكثافة السكانية كمؤشر للازدهار الاقتصادي للتجارة قبل فترة تجارة الرقيق[3].

باستخدام البيانات حول الكثافة السكانية الأولية، يمكن للمرء اختبار إحصائيًا ما إذا كانت المناطق الأكثر ازدهارًا أو أقل ازدهارًا هي التي تم اختيارها في تجارة الرقيق، نقوم أولا باختبار تجريبي لقياس العلاقة بين الكثافة السكانية لسنة 1400م، وصادرات الرقيق التي تم تطبيعها بمساحة الأرض لكل دولة.

---

(1). Nathan Nunn, **Shackled to the Past,** Op. Cit, p 23-24.

(2). **نظرية مالتوسان للسكان:** هي نظرية النمو السكاني المتسارع ونمو العرض الغذائي الحسابي، تم اقتراح النظرية من قبل توماس روبرت مالتوس، وأعرب عن اعتقاده بأنه يمكن إقامة توازن بين النمو السكاني وإمدادات الغذاء من خلال الضوابط الوقائية والإيجابية.

(3). Nathan Nunn, Op. Cit, p 25-24.

الشكل رقم 20: تمثيل بياني حول العلاقة بين الكثافة السكانية لدول غرب إفريقيا عام 1400م وصادرات الرقيق التي تم تطبيعها بمساحة الأرض ما بين (1400-1900م)

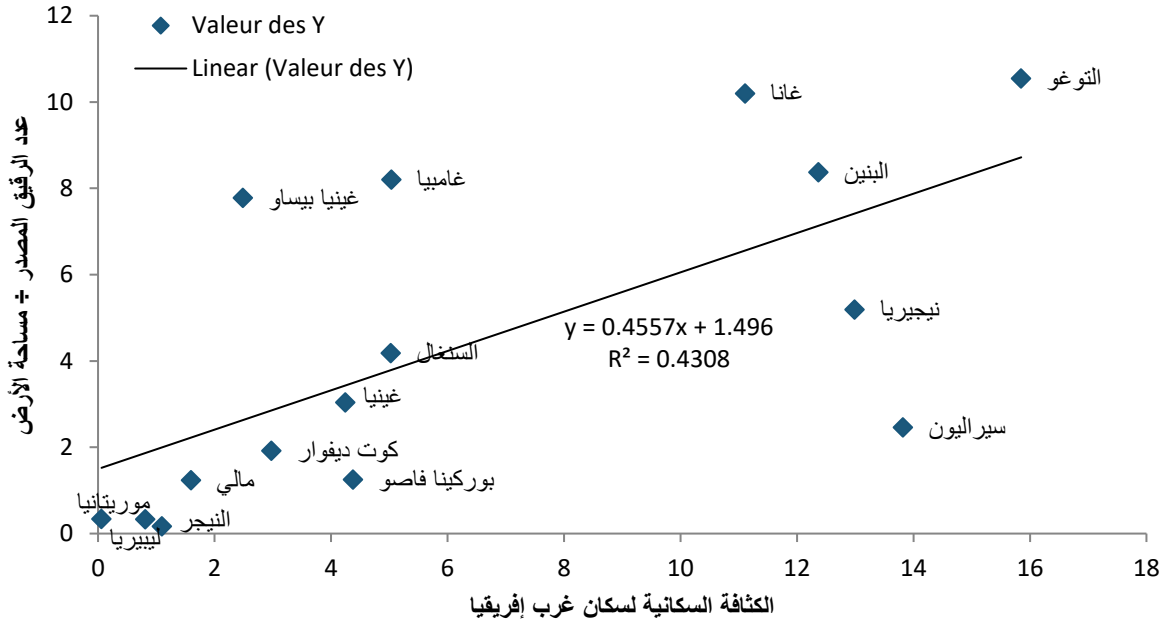

يوضح الشكل رقم: 17 أن هناك علاقة إيجابية بين الكثافة السكانية الأولية وصادرات الرقيق ظاهريا، حيث تميل البلدان التي كانت في البداية الأكثر ازدهارًا واكتظاظًا بالسكان، إلى أن تكون البلدان التي قامت بعد ذلك بتصدير أكبر عدد من العبيد، حيث قامت أجزاء كثيرة من إفريقيا التي كانت أكثر تطورًا في عام 1400م، مثل أجزاء إفريقيا التي تشمل اليوم غانا ونيجيريا وتوغو وبنين وغامبيا بتصدير أعداد كبيرة جدًا من العبيد، على العكس من ذلك ، قامت العديد من أجزاء إفريقيا التي كانت أقل تطورًا نسبيًا في عام 1400م، مثل النيجر وموريتانيا بتصدير القليل من العبيد[1].

لكن هذه النتائج لا تعكس حقيقة الوضع؛ لكون هناك بعض الدول التي قام على أديمها ممالك وإمبراطوريات عظيمة، ما بين القرنين العاشر والسادس عشر في السودان الغربي مثل؛ مملكة غانة ومالي والسنغاي، لكن اعتماد التقسيم الحالي أظهر كل من النيجر ومالي وموريتانيا تحت خط القياس، على أساس أنها دول غير متطورة، وهذا لسبب واحد أن المساحة الجغرافية تفوق عدد السكان وعدد الرقيق المرحّل منها، لذلك فإن اعتماد الكثافة السكانية وصادرات الرقيق التي تم تطبيعهما بمساحة الأرض، لا تُعد مؤشرا فاعلا لمعرفة تطور وتخلف دولة معينة، من

(1). Nathan Nunn, Ibid, p 23-24.

خلال الكثافة السكانية الأولية والتقسيم الحالي. لذلك يمكن اللجوء إلى اختبار آخر، وهو قياس الكثافة السكانية الأولية مع عدد الرقيق الذي تم تطبيعه بمتوسط النمو السكاني ما بين (1400-1900م) بدلا من مساحة الأرض.

ب. العلاقة بين الكثافة السكانية عام 1400م وصادرات الرقيق التي تم تطبيعها بمتوسط عدد السكان ما بين (1400-1900م):

الشكل رقم 21: بيانات حول العلاقة بين الكثافة السكانية لدول غرب إفريقيا عام 1400م وصادرات الرقيق التي تم تطبيعها بمتوسط النمو السكاني ما بين 1400-1900م

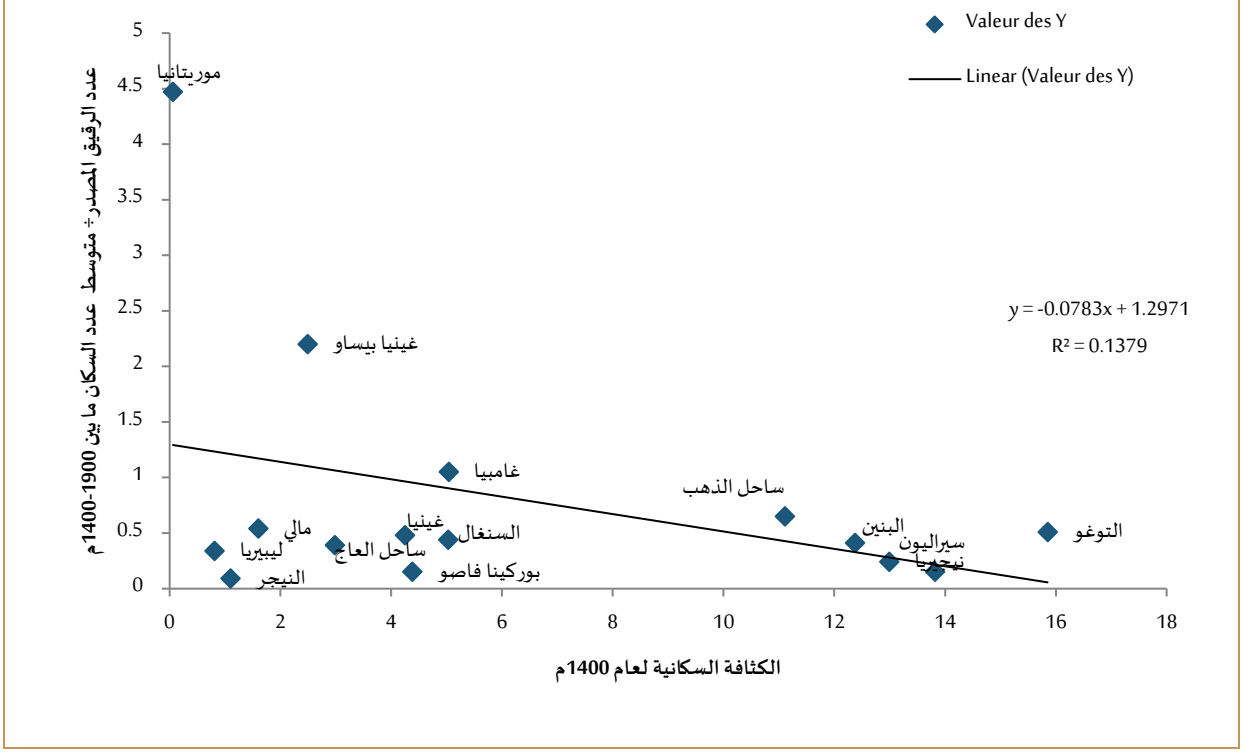

من خلال قياس الكثافة السكانية لعام 1400م، وعدد الرقيق المرحل من خلال تطبيعه بمتوسط السكان التاريخي، تبين أن هناك علاقة ايجابية بينهما أيضا، تُماثل النتائج التي تم التوصل إليها عند قياس الكثافة السكانية مع عدد الرقيق الذي تم تطبيعه بمساحة الأرض، لكن الاختلاف الجوهري هنا أن خط القياس غيّر اتجاهه من جهة الصفر إلى الأعلى في التجربة الأولى، إلى النزول من محور (y) نحو محور (x) في التجربة الثانية، فالدول التي كان مجموع الرقيق المصدر أكبر أو يقارب متوسط السكان التاريخي أدرجت فوق خط الانحدار، والدول التي كانت صادراتها أقل من متوسط السكان التاريخي أدرجت أسفل خط القياس.

من وجهة نظر إحصائية؛ فإن النتيجة مفيدة جدًا في الواقع، يمكن استخدامها كاختبار إضافي لمعرفة ما إذا كانت تجارة الرقيق تسببت بالفعل في التخلف الاقتصادي اللاحق، حيث يمكن استثمارها عند قياسنا للعلاقة بين صادرات تجارة الرقيق ومتوسط الدخل الفردي بعد التعافي من هذه التجارة، لكي تتضح لنا النتائج بشكل جلي حول آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية اللاحقة لكل دولة من منطقة إفريقيا الغربية.

خلافا لمَا توصل إليه ناثان نان عند قياسه للكثافة السكانية عام 1400م، وصادرات الرقيق التي تم تطبيعها حسب مساحة الأرض، والتي أظهرت علاقة ايجابية بين الكثافة السكانية الأولية وصادرات الرقيق، حيث رأى أن البلدان التي كانت في البداية الأكثر ازدهارًا واكتظاظًا بالسكان هي البلدان التي قامت بعد ذلك بتصدير أكبر عدد من العبيد. لكن حسب الإحصائيات التي جمعناها ووظفناها في القياس على نهج ناثان، أثبتت أن المسألة لا تتعلق بالتطور الاقتصادي لدولة دون أخرى، بقدر ما تتعلق بحجم المساحة الجغرافية لكل دولة والكثافة السكانية بها مقارنة بحجم الرقيق المرحل منها.

وما يمكن قوله؛ أن التطور الاقتصادي لكل دولة لم يكن أساسيا في تجارة الرقيق، فجّل الدول الساحلية قد ساهمت بنصيب متفاوت من أبنائها لقاء تجارة الرقيق، ونأخذ على سبيل المثال البينين والتوغو اللتين كانتا من الدول التي اشتهرت بتجارة الرقيق عبر موانئها، لكن نسبة المساهمة قليلة إذا ما قورنت بنيجيريا أو ساحل الذهب، لأن البنين تحصل على العبيد من نيجيريا والتوغو تحصل على الرقيق من بوركينا فاسو وساحل الذهب.

هذه الدول تطورت خلال فترة تجارة الرقيق، فكانت تجلب الرقيق من الداخل وتبيع الذكور وتحتفظ بالنساء للإنجاب وزراعة المحاصيل التي تحتاجها السفن الأوروبية، كمؤن للرقيق وكسلع تتاجر بها في العالم الجديد، وهذا ما جعل الدول تتطور دون سواها من البلدان الداخلية، التي شابها التهجير والحروب والمرض والمجاعات. بالنسبة للدول التي كانت بعيدة عن الساحل كانت بدورها تقوم بتجارة الرقيق عبر الصحراء الكبرى والبحر الأحمر مثل مالي، موريتانيا والنيجر، وهذا ما جعل النسب متقاربة بين غالبية الدول في تجارة الرقيق.

لمعرفة حجم الركود الديموغرافي خلال فترة تجارة الرقيق، من المفيد قياس العلاقة بين الكثافة السكانية الأولية لعام 1400م ومتوسط عدد السكان التاريخي ما بين (1400–1900م) بدلاً من صادرات الرقيق التي تم تطبيعها حسب مساحة الأرض.

ت. العلاقة بين الكثافة السكانية عام 1400م ومتوسط النمو السكاني ما بين (1400-1900م):

الشكل رقم 22: بيانات حول العلاقة بين الكثافة السكانية لدول غرب إفريقيا عام 1400م ومتوسط النمو السكاني ما بين 1400-1900م

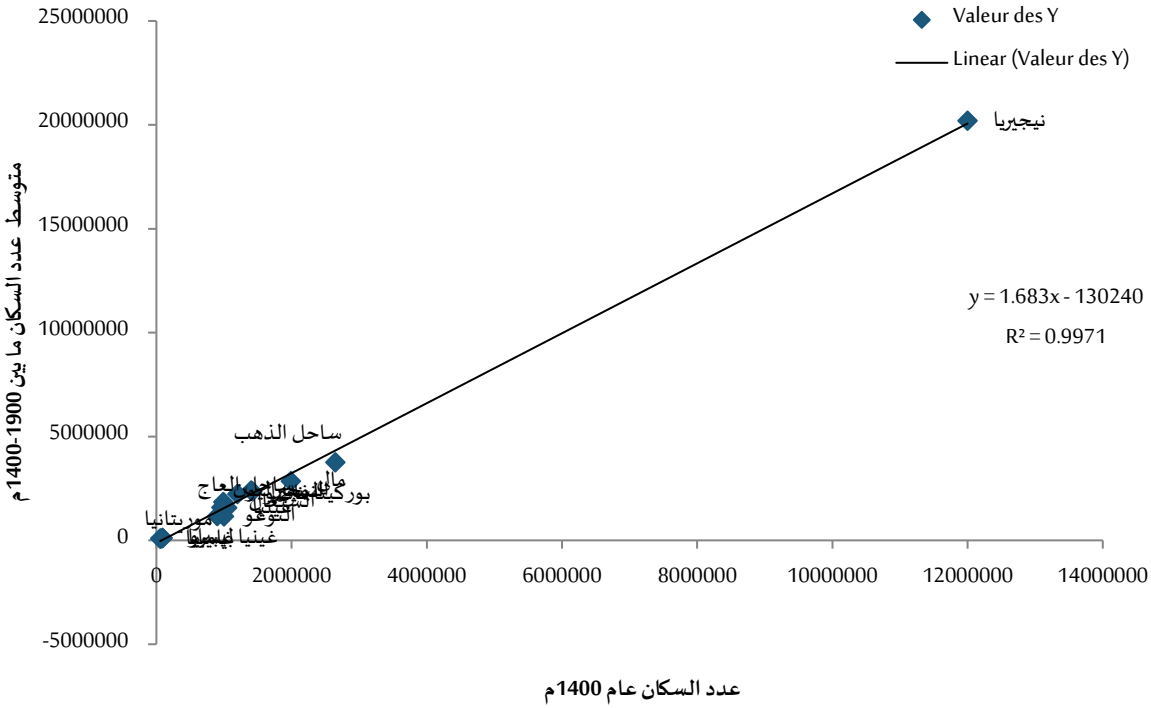

الملاحظ أن هناك ركودا سكانيا خلال فترة تجارة الرقيق، وهو ما يوضحه الشكل أعلاه عند قياسنا للعلاقة بين عدد السكان الأولي عام 1400م، ومتوسط عدد السكان خلال فترة تجارة الرقيق، فكل الدول لم يتزايد عدد سكانها مع مرّ القرون وهذا بسبب تعرضهم للإستيلاب المستمر للرقيق طيلة فترة التجارة، فإذا كان الشكل رقم: 18 يوضح علاقة ايجابية بين متوسط النمو السكاني وعدد الرقيق المصدر من كل دولة، فإن الشكل رقم: 19 يوضح العلاقة السلبية بين حجم السكان الأولى ومتوسط النمو الديموغرافي خلال فترة تجارة الرقيق، حيث يوضح الشكل أعلاه بشكل أكثر الركود الديموغرافي الذي تسببت فيه تجارة الرقيق على كل الدول التي تُشكل غرب إفريقيا، بحيث كل الدول كانت تقارب أو تساوي خط القياس كما هو موضح في الشكل أعلاه، هذه النتائج تضاف إلى صف الدراسات السابقة التي أثبتت ثبات النمو الديموغرافي في إفريقيا الغربية بصفة عامة.

لكن هذه النتائج التي توصلنا إليها تبقى نسبية وغير مطلقة، لتوضيح المسألة أكثر نقوم الآن بقياس العلاقة بين صادرات الرقيق ومتوسط النمو السكاني خلال فترة تجارة الرقيق ما بين (1400-1900م).

ث. قياس العلاقة بين صادرات الرقيق ومتوسط النمو الديموغرافي خلال فترة تجارة ما بين (1400-1900م):

الشكل رقم 23: بيانات حول العلاقة بين صادرات الرقيق ومتوسط النمو السكاني ما بين 1400-1900م

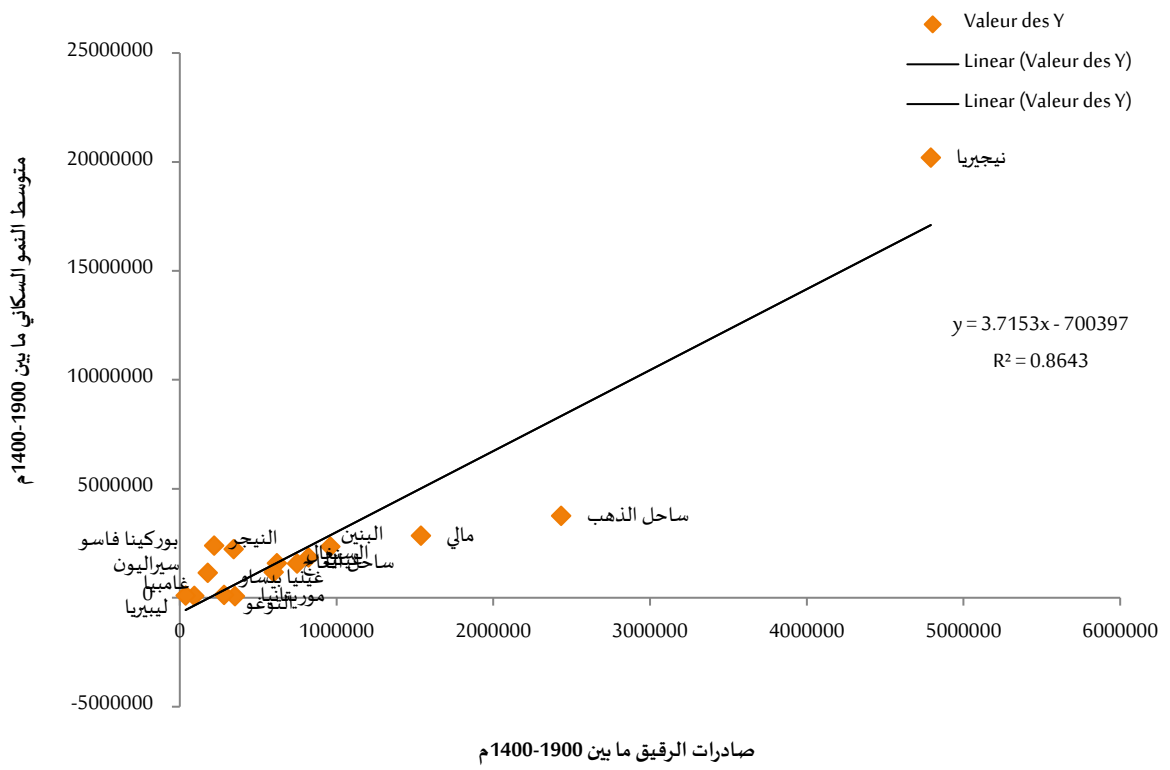

من خلال هذا التمثيل البياني الذي يقيس العلاقة بين صادرات الرقيق ومتوسط النمو السكاني خلال فترة تجارة الرقيق، نلاحظ أن جُل دول غرب إفريقيا قد تأثرت بتجارة الرقيق، الأمر الذي انعكس سلبا على النمو السكاني لهذه المناطق، التي جاءت تحت خط القياس مثل ساحل الذهب، مالي، البنين، ساحل العاج، غينيا، غينيا بيساو، التوغو، موريتانيا والسنغال. هذه الدول إما أن تكون نسبة الرقيق المرحل منها كبيرة أو أن عدد السكان بها ضئيل، مما أثر على التوازن بين التصدير والإنتاج البشري مثلما هو ملاحظ في ليبيريا وغامبيا اللتين بلغتا حدّ الصفر، نتيجة التهجير الذي مسّ هاتين المنطقتين اللتان لا تتوفران على نسبة كبيرة من السكان، مع العلم أن

النسبة السكانية المتزايدة نوعا ما بالنسبة لليبيريا، لأنه تم إعادة عمارتها خلال القرن التاسع عشر، عن طريق إعادة سكانها من أمريكا نحوها.

في المقابل نجد نيجيريا التي مثلت أعلى نسبة في تجارة الرقيق وأعلى نسبة في عدد السكان، فجاء موقعها فوق خط القياس من الجهة الشرقية للمخطط، حيث لم تتأثر كدولة كاملة من تجارة الرقيق، أين تضررت المناطق الجنوبية الموالية للساحل الأطلسي، دون شمالها الموالي لدولة النيجر التي لم تتأثر بتجارة الرقيق بنسبة كبيرة مثل سيراليون وبوركينا فاسو مقارنة بباقي الدول.

هذه النتائج تعطي قراءة مدعّمة لما توصلنا إليه من نتائج قياسنا لعدد السكان الأوّلي ومتوسط النمو السكاني طيلة فترة تجارة الرقيق، وكذا أثناء قياسنا للكثافة السكانية الأولية وصادرات الرقيق التي تم تطبيعها بمتوسط النمو السكاني.

لكن هذه النتائج لا تكتمل إلا بقياس صادرات الرقيق، ومتوسط النمو السكاني بعد التعافي من تجارة البشر، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه عندما توقف الطلب الخارجي على الأفارقة كعبيد في أواخر القرن التاسع عشر، ساد نوع من النمو الديموغرافي عندما أخذت هذه الدول تساهم في التجارة الدولية بمنتجات التربة الإفريقية لا المنتجات البشرية. وهنا اتسعت تدفقات البضائع داخل إفريقيا وأصبحت أكثر انتظاما، وتحقّق تحسن اقتصادي عام. وفي ظل هذه الظروف، كانت معدلات النمو السكاني في إفريقيا من بين أعلى المعدلات في العالم بين عامي (1900-1950م)[1]، هذه التصريحات تستحق إجراء اختبار لمعرفة مدى تأثير تجارة الرقيق على النمو السكاني فيما بعد بالإيجابي أو السلبي، من خلال قياس صادرات الرقيق ومتوسط النمو السكاني ما بين (1900-1950م).

[1]. Inikori , **The slave trade The african slave,** Op. Cit, p 69-70.

ج. العلاقة بين صادرات الرقيق ومتوسط النمو السكاني لدول غرب إفريقيا ما بين (1900-1950م):

الشكل رقم 24: بيانات حول العلاقة بين صادرات الرقيق ومتوسط النمو السكاني ما بين 1900-1950م

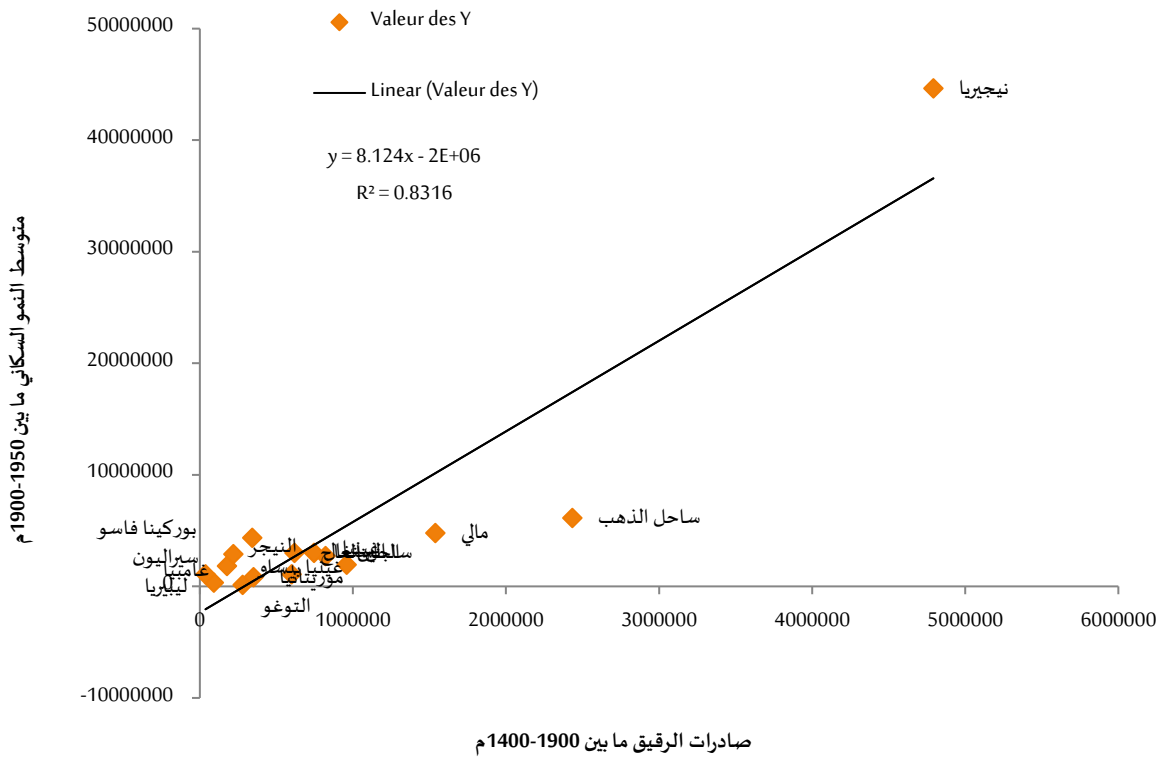

إن ما تم ملاحظته في الشكل رقم: 20 عند قياسنا للعلاقة بين صادرات الرقيق ومتوسط النمو السكاني ما بين (1400-1900م) يتطابق مع الشكل رقم: 21 عند قياسنا للعلاقة بين صادرات الرقيق ومتوسط النمو السكاني ما بين (1900-1950م)، هذه النتائج التجريبية توضح لنا بشكل أكثر جلاء بأن فترة أزيد من أربعة قرون من الاستنزاف البشري لمنطقة إفريقيا الغربية، كانت لها آثار مدمرة على التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

وسوف لن نكتفي بهذه القياسات التجريبية، إذ لا تزال الدراسة بحاجة إلى كثير من الاختبارات التجريبية لقياس العلاقة بين آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية اللاحقة، والتي جعلت من هذه المناطق الأفقر في العالم وليس فقط في قارة إفريقيا.

3. قياس العلاقة بين صادرات الرقيق (التي تم تطبيعها بمساحة الأرض ومتوسط النمو السكاني) والتجزئة العرقية الحالية:

لقد كان التنوع العرقي في إفريقيا من التفسيرات الرائدة لأداء إفريقيا الاقتصادي الضعيف لأمد طويل، حيث نُشر مقالٌ عام 1997م في مجلة الاقتصاد الفصلية بقلم ويليام إيسترلي وروس ليفين؛ يعطيان فيه الأدلة الإحصائية لأول مرة حول علاقة التنوع العرقي بالأداء الاقتصادي الضعيف لفترات تاريخية متلاحقة، حيث يناقش الباحثان مسألة المجتمعات المتنوعة عرقيا بكونها أقل احتمالا للاتفاق على المنافع العامة، والسياسات المحددة التي يجب أن تنفذها الحكومة.

بسبب هذه الخلافات سيكون هناك توفير أقل من السلع العامة مثل: التعليم، الصحة، البنية التحتية للتنمية المالية واستقرار سياسي، من الممكن أن جزءًا من الآثار السلبية لتجارة الرقيق نابع من حقيقة أنها أعاقت تشكيل مجموعات عرقية أكبر، وبالتالي أدت إلى مزيد من التنوع العرقي اليوم[1].

باستخدام بيانات تصدير الرقيق التي تم إنشاؤها، يمكن للمرء أن يدرس ما إذا كانت البيانات متسقة مع هذا التنوع العرقي لكل بلد، عن طريق اختبار ما إذا كانت البلدان التي كان لديها المزيد من العبيد في الماضي أكثر تنوعًا من الناحية العرقية اليوم.

الشكل رقم 25: العلاقة بين صادرات الرقيق تم تطبيعها بمساحة الأرض والتجزئة العرقية الحالية.

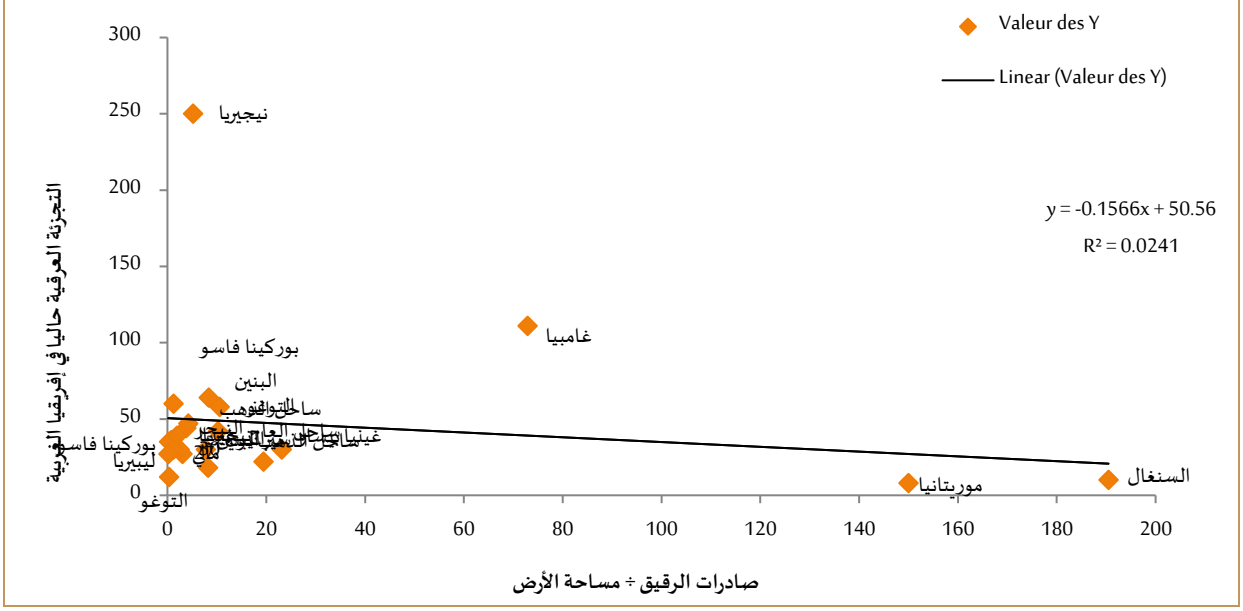

[1]. Nathan Nunn, **Shackled to the Past,** Op. Cit, p 30-31.

الشكل رقم 26: العلاقة بين صادرات الرقيق تم تطبيعها بمتوسط النمو السكاني والتجزئة العرقية الحالية.

من خلال اختبارات الشكلين: 22 و23 الذين يوضحان العلاقة بين عدد العبيد المصدرين والتنوع العرقي حسب إحصائيات حديثة ما بين (2013-2017م)، تبين أن هناك علاقة إيجابية واضحة بين المقياسين، كلما زاد تصدير العبيد خلال فترة تجارة الرقيق، ازداد تنوع البلاد عرقيا اليوم.

إن ظهور دول الساحل فوق خط القياس، يعني أنها تحمل أكبر عدد من العرقيات، وهي دليل على نتيجة مفادها، أن اختلال الأنظمة الاجتماعية الناشئة عن تعدد الزوجات، وظهور مجتمعات أبوية وأخرى أمومة، قد أفرز تفتت في الأنساب ومن ثمة تنوع عرقي كبير، بدليل أن دول الداخل التي استلب منها الرقيق جاءت تحت خط القياس، لأنه لم يحدث فيها تفتت الأنساب مثل دول الساحل.

بشكل عام؛ تدعم هذه الأدلة الإحصائية ما سببته تجارة الرقيق في عرقلة تشكيل مجتمعات عرقية أكبر، ودول مستقرة كبيرة بسبب هذا التنوع العرقي اليوم، وهو ما يفسر التأثير السلبي المستمر الذي أحدثته تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية لفترات تاريخية طويلة[1].

[1]. Nathan Nunn, Ibid, p 30-31.

4. العلاقة بين صادرات الرقيق التاريخية ومتوسط نصيب الدخل الفردي بعد عام 1900م:

إذا كانت تجارة الرقيق تعد جزءًا من التفسير حول أسباب تخلف إفريقيا عن بقية العالم، فعند النظر داخل إفريقيا، يجب على المرء أن يلاحظ نمطًا من التنمية اليوم يعكس لنا آثار تجارة الرقيق والاستعمار على هذه المناطق، ينبغي أن تكون البلدان الأكثر فقرا هي البلدان التي كان لديها أكبر نسبة من العبيد المرحل خلال فترة تجارة الرقيق[1].

للتأكد من صحة ما إذا كانت هذه العلاقة موجودة، نستخدم التحليل الإحصائي لدراسة العلاقة بين آثار تجارة الرقيق والأداء الاقتصادي اللاحق، من خلال إجراء اختبار قياسي للعلاقة بين صادرات الرقيق ما بين (1400–1900م) ومتوسط الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي (DGP) ما بين (1900–1950م) لكل دول إفريقيا الغربية، وبعض دول المغرب العربي الإسلامي (تونس، الجزائر والمغرب الأقصى)، وكذا الدول الاستعمارية لهذه المناطق، حتى نخرج بنتيجة شاملة، أكثر دقة من خلال استعمال ثلاثة عناصر في العملية التجريبية المتمثلة في؛

- **العنصر الأول**؛ يمثل إفريقيا الغربية التي صدرت الرقيق، إلى دول شمال إفريقيا والدول التي استعمرتها فيما بعد وهي فرنسا وإنجلترا والبرتغال.
- **العنصر الثاني**؛ يمثل دول المغرب العربي الإسلامي، وهي دول مارست تجارة الرقيق مع غرب إفريقيا من جهة، ومن جهة أخرى تعرضت تقريبا لذات المستعمر فيما بعد وهو فرنسا.
- **العنصر الثالث**؛ يمثل الدول الاستعمارية التي استعمرت دول شمال غرب إفريقيا، وهي فرنسا وإنجلترا والبرتغال ومارست تجارة الرقيق على نطاق واسع مع غرب إفريقيا.

تم تقسيم عدد العبيد المصدرين على مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، بالهكتار لكل دولة بالنسبة للمحور الأفقي، بينما يقيس المحور الرأسي متوسط الدخل الفردي ما بين (1900–1950م)، مع تسمية كل نقطة باسم البلد؛ إذا كانت الدولة لديها قيمة عالية من صادرات الرقيق (تقع في الجزء الشرقي من الرسم البياني)، فإنها تميل أيضًا إلى الحصول على قيمة منخفضة من متوسط الدخل الفردي (تقع في تحت خط الانحراف المعياري في الرسم البياني). والبلدان التي كان لديها عبيد أقل في الماضي، يكون لديها دخل أعلى اليوم وتقع فوق خط الانحراف المعياري. والجدول الموالي يتضمن كل البيانات التي من شأنها تُوصلنا إلى نتائج تقارب الواقع كما يلي:

---

[1]. Nathan Nunn, Ibid, p 17–18.

الجدول رقم 92: بيانات حول صادرات الرقيق ما بين (1400-1900م) ومتوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي ما بين (1900-1950م)

البلد	عدد السكان عام 1400م	عدد السكان عام 1900م	مجموع الرقيق المرحل من كل دولة في غرب إفريقيا	الأراضي القابلة للزراعة (هكتار)	صادرات العبيد ÷ الأراضي الصالحة للزراعة (الهكتار)(*)	متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي ما بين (1900-1950م)
انجلترا	2000000	46400000	**0**	6026010	**1,54**	**5784**
فرنسا	3400000	40000000	**0**	18355920	**0,44**	**4162**
البرتغال	380000	5509700	**0**	2507000	**0,44**	**1621**
المغرب	2000000	10328532	**0**	8130000	**0,25**	1034
الجزائر	2000000	9057863	**0**	7404201	**0,24**	1271
تونس	1000000	3178236	**0**	2900000	**0,22**	985
السنغال	990000	2110000	821382	3200000	**0,26**	**1027**
غامبيا	57000	99000	92657	440000	**0,21**	**629**
موريتانيا	60000	110000	351190	450000	**0,78**	**386**
غينيا بيساو	90000	101000	281125	300000	**0,94**	**300**
غينيا	1045000	1240000	747093	3100000	**0,24**	**300**
سيراليون	999000	1100000	178203	1584000	**0,11**	**560**
ليبيريا	90000	177000	37250	500000	**0,07**	**951**
كوت ديفوار	960000	1800000	618917	2900000	**0,21**	**852**
غانا	2650000	3500000	2433385	4700000	**0,52**	**881**
التوغو	900000	960000	599326	2650000	**0,23**	**520**
البينين	1420000	1600000	960266	2700000	**0,36**	**876**
مالي	1990000	3120000	1538143	6411000	**0,24**	**398**
بوركينا فاسو	1200000	2440000	343201	6000000	**0,06**	**412**
النيجر	1400000	2454178	218644	3200000	**0,07**	**537**
نيجيريا	12000000	21998883	4791787	34000000	**0,14**	**652**

ملاحظة:

(*). بالنسبة لدول شمال إفريقيا والدول الاستعمارية لهذه المناطق، فإننا قمنا بحساب متوسط عدد السكان ما بين (1400-1900) ÷ الأراضي الصالحة للزراعة بالهكتار لتسهيل عملية الحساب.

المراجع المعتمدة:

- Patrick Manning, **African Population, 1650 – 1950: Methods for New Estimates by Region,** , p 1-2.

-Stephen Broadberry , « **aggregate and per capita gdp in Europe, 1870-2000: continental, regional and national data with changing boundaries** », p 20, 24.

- Leandro Prados de la Escosura , « **Output Per Head in Pre-Independence Africa: Quantitative Conjectures** », p 36.

- Jean-Noël Biraben, **Population et sociétés (L'évolution du nombre des hommes)**, p 3.

-https://data.albankaldawli.org/country يوم 11 جويلية 2020 على الساعة: 10:00

لتفسير آثار تجارة الرقيق على مستوى التنمية الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بعد التعافي من تجارة الرقيق، كان لابد من قياس العلاقة بين صادرات الرقيق التي تم تطبيعها بالأراضي القابلة للزراعة خلال فترة تجارة الرقيق بالنسبة لدول غرب إفريقيا، أما بالنسبة للدول المستقبلة للرقيق من شمال إفريقيا والدول التي استعمرت هذه المناطق فيما بعد، فتم تعويض صادرات الرقيق بمتوسط النمو السكاني ما بين (1400-1900م) التي تم تطبيعها بالأراضي القابلة للزراعة لتسهيل عملية الحساب، مع متوسط نصيب الدخل الفردي لكل هذه الدول ما بين (1900-1950م)، حتى تبرز نتائج القياس بشكل أكثر دقة، فيحدد هذا القياس الفوارق الشاسعة لمستويات التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

لكن قبل إجراء هذا الاختبار نقوم بقياس هذه العلاقة بين دول إفريقيا الغربية فقط، حتى نفهم مستويات التنمية الاقتصادية فيما بينها، فإذا كانت كل الدول جاءت تحت خط القياس، نفهم أن تجارة الرقيق كانت المسؤولة عن تخلف هذه المناطق، أما إذا أظهرت النتائج أن هناك بعض الدول قد تحسّن اقتصادها خلال الفترة الاستعمارية والبعض الآخر لم يتحسّن، هنا ندرك أن تجارة الرقيق ليست المسؤولة الوحيدة على تخلف مناطق دون أخرى.

الشكل رقم 27: العلاقة بين صادرات الرقيق ما بين (1400-1900م) ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي لدول غرب إفريقيا ما بين (1900-1950م)

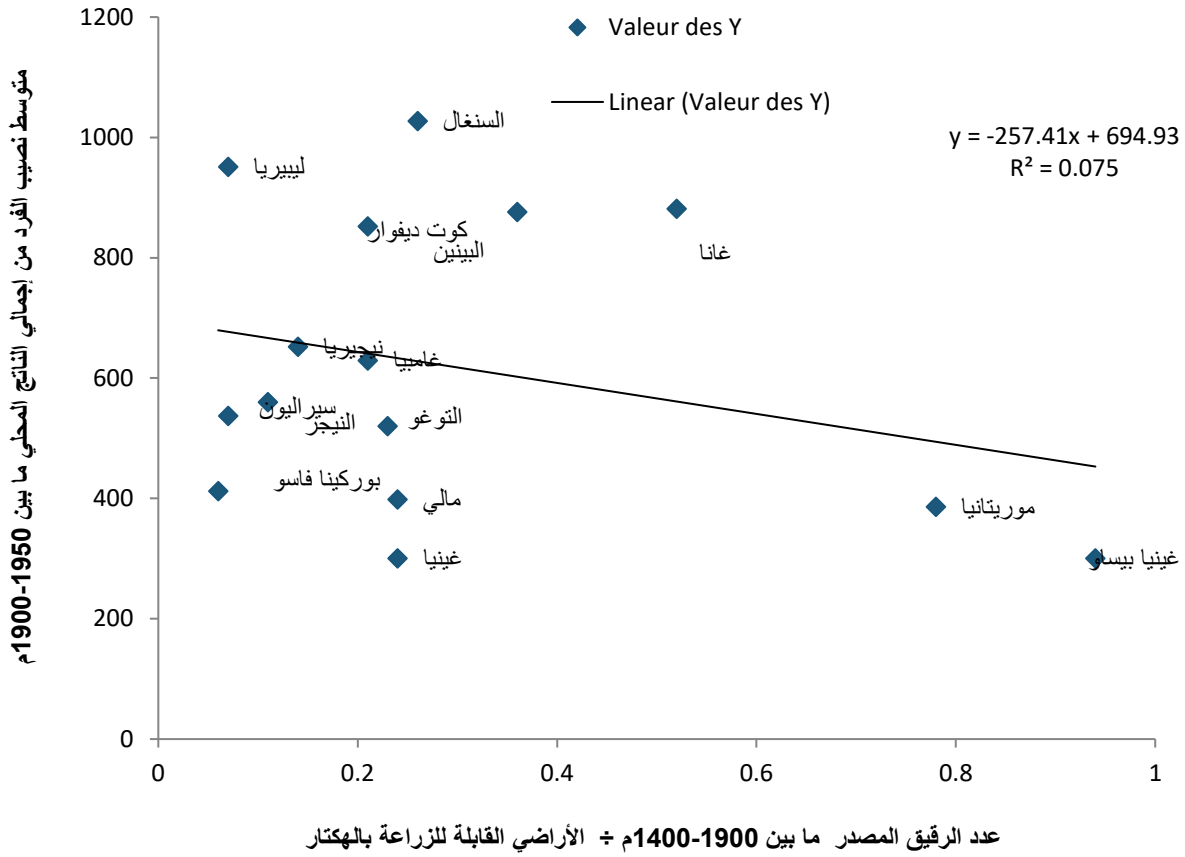

المرجع المعتمد:

تم رسم هذا المخطط البياني باعتماد بيانات:

- Nathan Nunn, **The Long-Term Effects of Africa's Slave Trades**, p 18
- https://data.albankaldawli.org/country يوم 11 جويلية 2020 على الساعة: 10:00

من خلال اختبار العلاقة بين عدد العبيد المصدرين الذين تم تطبيعهم بالأراضي القابلة للزراعة مع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار، بعد التعافي مباشرة من تجارة الرقيق ما بين (1900-1950م)، وضّح الشكل رقم: 24 أن هناك علاقة إيجابية لبعض الدول وسلبية لدول أخرى، حيث شكّل خط القياس انحدارا من المحور (y) نحو المحور (x)، يفصل بين هذه الدول، والغريب في الأمر أن هناك دولا قدمت الرقيق بنسبة عالية مثل غانا لكنها سجّلت ارتفاعا في متوسط الدخل الفردي ما بين (1900-1950م)، وأخرى لامست خط القياس مثل نيجيريا وغامبيا، بالرغم من أن نيجيريا تعتبر صاحبة أكبر رقم مصدر من الرقيق، إلا أن متوسط الدخل الفردي فيها متوسطا مقارنة بدول إفريقيا الغربية الأخرى.

الملاحظ أن هذه الدول كلها واقعة على سواحل المحيط الأطلسي مثل غانا، السنغال والبنين، نيجيريا، ليبيريا، كوت ديفوار وغامبيا، والملفت للانتباه أن هذه الدول هي مستعمرات لدول أوروبية مختلفة (انجليزية، فرنسية وبرتغالية)، الأمر الذي يجعلنا نستبعد نوع المستعمر.

في حين سجلت أغلب الدول التي صدّرت الرقيق بنسبة ضئيلة، انخفاضا في متوسط نصيب الدخل الفردي، مثل موريتانيا، سيراليون، التوغو، بوركينا فاسو والنيجر، هذه الدول أغلبها تقع ما وراء دول الساحل الأطلسي، لاسيما تلك الدول التي تحاذي الشواطئ الجنوبية للصحراء الكبرى مثل؛ النيجر، مالي، موريتانيا وبوركينا فاسو، وهذا له تفسير يأخذ منحى آخر خلال الفترة الاستعمارية، كانت تتمتع برواج التجارة الخارجية في المنتجات المشروعة والتي تمتد إلى فترات تعود للقرن الثامن عشر والسابع عشر مثل غانا التي تعرف بتجارة الذهب كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الرابع، هذه التجارة التي تصاعدت بسرعة بعد التعافي من تجارة البشر، عكس الدول الواقعة في الداخل، وبالتالي لا تتمتع بميزات الدول الساحلية وهذا من جهة. ومن جهة أخرى المناطق الداخلية أو ما نسميها بدول الساحل الصحراوي التي يمكن اعتبار أن التجارة الصحراوية هي الشريان الرئيسي الذي كان ينهض باقتصادها، هذا الشريان قد تلاشى مع بدايات القرن العشرين مع أفول تجارة القوافل الصحراوية.

لذلك؛ لا يمكن اعتبار تجارة الرقيق وحدها المسؤولة عن التخلف الاقتصادي الذي مسّ هذه المناطق، هذه النقطة تحتاج إلى اختبارات القياس تربط بين تجارة الرقيق وعامل الاستعمار، الذي عمل على الحد من تجارة القوافل للمناطق الواقعة بين طرفي الصحراء الكبرى، وحوَّلها نحو سواحل المحيط الأطلسي، فكانت عواقب هذه التحولات التجارية وخيمة على اقتصاديات هذه الدول، وهذا ما سنكتشفه في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

وبعد أن تعرفنا على الدول الأكثر فقرا بين دول غرب إفريقيا أعلاه، نقوم الآن بقياس العلاقة بين صادرات الرقيق التي تم تطبيعها بالأراضي القابلة للزراعة ما بين (1400-1900م) ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ما بين (1900-1950م) لكل الدول:

الشكل رقم 28: العلاقة بين صادرات الرقيق التي تم تطبيعها بالأراضي القابلة للزراعة ما بين (1400–1900م) ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي لكل الدول ما بين (1900–1950م)

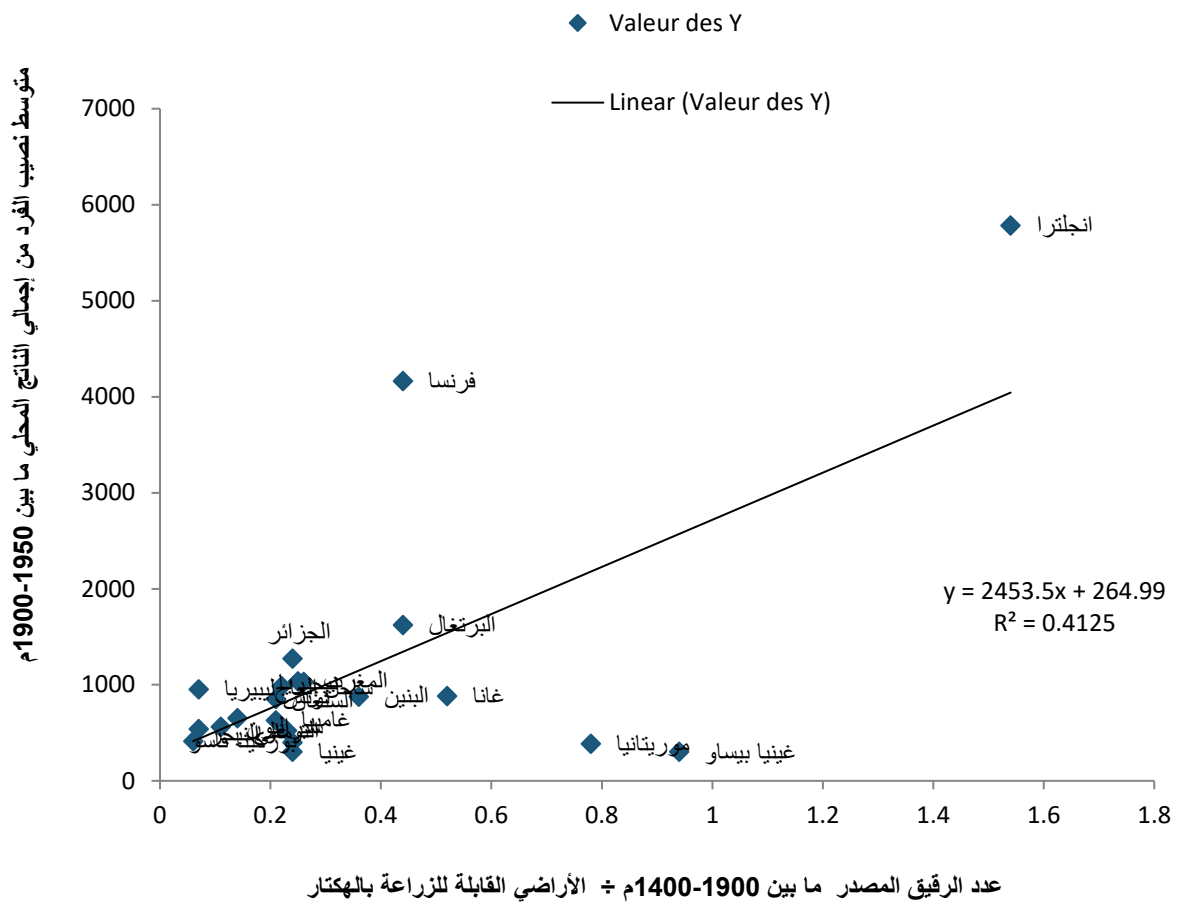

يوضح الشكل رقم: 25 الذي قمنا فيه باختبار قياس العلاقة بين صادرات الرقيق التي تم تطبيعها بالأراضي الصالحة للزراعة (بالهكتار) (1400–1900م)، مع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ما بين (1900–1950م)، نلاحظ أن هناك علاقة سلبية بين صادرات الرقيق ومتوسط نصيب الدخل الفردي بعد التعافي مباشرة من تجارة الرقيق، حيث ظهرت كل دول إفريقيا الغربية تحت خط القياس، عدا السنغال العاصمة الاقتصادية لفرنسا في إفريقيا الغربية الفرنسية، والسبب في اعتقادنا أنه خلال الفترة الاستعمارية، كان مكتب الجمارك يقوم بضم منتجات دول الداخل مثل مالي وموريتانيا وبوركينا فاسو ضمن منتجات السنغال، لذلك عند حساب نصيب الدخل الفردي من قبل ستيفن وألكسندر كلين جاء مرتفعا.

غير ذلك؛ فإن باقي دول إفريقيا الغربية يمكن تصنيفها ضمن الدول الأضعف اقتصاديا في العالم، هذا المؤشر الاقتصادي خلال الفترة الاستعمارية، يعطي لنا صورة جلية حول مستوى التنمية الاقتصادية لهذه الدول التي قاربت العدم، مما جعل البنك الدولي يصنفها ضمن أفقر دول

العالم لكون اقتصادياتها تدخل ضمن الشريحة الدنيا ذات دخل منخفض (993 دولار) حسب تصنيفات البنك الدولي لسنة 2003م.

من خلال هذا الاختبار التجريبي لقياس مؤشر التنمية الاقتصادية، لدول غرب إفريقيا بعد التعافي من تجارة الرقيق، نرى بأن تجارة الرقيق والاستعمار كانا عاملين مكملين لتدمير التنمية الاقتصادية بإفريقيا الغربية لاحقا، بدليل ما لاحظناه على دول شمال إفريقيا، التي تعرضت لنفس المستعمر تقريبا وهو فرنسا، إلا أنها لم تصل حد الفقر الذي تعانيه هذه المناطق من غرب إفريقيا، لذلك يمكن تصنيف كل من الجزائر والمغرب والسنغال ضمن اقتصاديات الدخل المتوسط الأدنى (994–1274 دولار)، أما باقي الدول تدخل ضمن الشريحة الدنيا للدخل المنخفض.

في حين كان تصنيف اقتصاديات الدول الاستعمارية لشمال غربي إفريقيا، ضمن اقتصاديات ذات الدخل المتوسط الأعلى (4187 دولار لأوروبا) بالنسبة لفرنسا وإنجلترا، أما البرتغال يمكن تصنيفها ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، هذه الدول التي بنت اقتصادها القاعدي وحققت تنمية اقتصادية شاملة في القرن الثامن عشر بأياد إفريقية، في حين كانت الوظيفة الأساسية لإفريقيا الغربية في نظام المحيط الأطلسي هي إنتاج العبيد وبعدها إنتاج المحاصيل التجارية على حساب المحاصيل المعيشية، لذلك كانت نتائج هذه السياسة وخيمة على مستوى التنمية لهذه البلدان.

يبدو أن توظيفنا لدول شمال إفريقيا التي كانت مستقبلة للرقيق من غرب إفريقيا، وكذا الدول الاستعمارية لشمال غرب إفريقيا، ضمن دول إفريقيا الغربية لحساب تقديرات OLS حول العلاقة بين صادرات الرقيق ومتوسط نصيب الفرد من الدخل؛ في الظاهر رأينا أنه من الأحسن إزاحة هذه العينات لأنها ستكون مضللة للنتائج المتوصل إليها، لكن في الحقيقة توظيف هذه العينات كشفت لنا عن مدى الآثار المدمرة لاقتصاد ومجتمعات هذه المناطق بسبب تجارة الرقيق والاستعمار، لكون دول شمال إفريقيا تعرضت لنفس المستعمر تقريبا، لكنها لم تتأثر بشكل كبير من الظاهرة الاستعمارية، مقارنة بدول إفريقيا الغربية التي عاشت أزيد من أربعة قرون وهي محل استنزاف لثرواتها البشرية، وتقريبا خمسة وسبعون عاما في موارد تربتها الاستوائية والمدارية.

في الختام نستنتج أنه؛ في سياق العمل المكمّل لباقي المباحث السابقة، حول آثار تجارة الرقيق على التنمية السياسية والاجتماعية والنمو الديموغرافي، التي تعد عوامل قاعدية لتفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي لدول إفريقيا الغربية لاحقا، لرفع اللبس عن الآثار التي أحدثتها هذه الفترة التاريخية الطويلة من تجارة الرقيق، على الفترات التاريخية اللاحقة، وهذا حتى نفصل بين ما هو موروث من تجارة الرقيق وما هو موروث استعماري.

إن ما توصّلنا إليه من نتائج من خلال معالجتنا للمباحث السابقة لهذا الفصل، حول التراكمات التي أحدثتها تجارة الرقيق لاحقا؛ من تفتت سياسي وعرقي واجتماعي وتراجع ديموغرافي، والتي كانت لها علاقة سببية مباشرة في التراجع الاقتصادي لغرب إفريقيا لاحقا، فقد أثبتت الاختبارات التجريبية التي أجريناها من خلال قياس العلاقة بين تجارة الرقيق لكل عنصر على حده، باستخدام طريقة المربعات العادية (OLS) النتائج التالية:

أول نتيجة تم استخلاصها؛ لمعرفة ما إذا كانت المناطق الأكثر ازدهارا أو أقل ازدهارا هي التي ساهمت بنسبة كبيرة في تجارة الرقيق، نتج عن الاختبار التجريبي للشكلين رقم: 17 ورقم: 18، عند قياسنا للعلاقة بين الكثافة السكانية الأولية لدول غرب إفريقيا عام 1400م وصادرات الرقيق التي تم تطبيعها مرّة بمساحة الأرض ومرّة أخرى بمتوسط النمو السكاني ما بين (1400-1900م)، أن هناك علاقة ايجابية بالنسبة للاختبار الأول، على أساس أن كل الدول الواقعة فوق خط القياس كانت أكثر ازدهارا واكتظاظا بالسكان، وبالتالي كانت أكثر الدول التي قدمت الرقيق، لكن الإحصائيات التي جمعناها ووظفناها في القياس على نهج ناثان، لا تثبت بأنها تتعلق بالتطور الاقتصادي لدولة دون أخرى، بقدر ما تتعلق بحجم المساحة الجغرافية لكل دولة، والكثافة السكانية بها مقارنة بعدد الرقيق المرحل منها.

بدليل أن السودان الغربي كان متطورا في القرن الخامس عشر، لكن الدول التي يضمها بعد التقسيم السياسي الحالي جاءت تحت خط القياس، كما أن جلّ الدول الساحلية قد ساهمت في تجارة الرقيق مثل السنغال التي كانت تحصل على الرقيق من بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا، وهناك بعض الدول قد تطورت بفعل تجارة الرقيق مثل؛ البنين والتوغو التي حصلت على الرقيق من جيرانها مثل بوركينا فاسو، نيجيريا وساحل الذهب.

لذلك عمدنا إلى الاختبار الثاني لقياس العلاقة بين الكثافة السكانية لغرب إفريقيا عام 1400م، وصادرات الرقيق التي تم تطبيعها بمتوسط النمو السكاني ما بين (1400-1900م)، فكانت النتائج سلبية، لذلك أجرينا اختبارا آخر للشكل رقم: 19 حول العلاقة بين الكثافة السكانية الأولية لعام 1400م، وصادرات الرقيق التي تم تطبيعها بمتوسط النمو السكاني خلال فترة تجارة الرقيق ما بين (1400-1900م)، أين ظهرت العلاقة سلبية، بحيث غيّر خط القياس اتجاهه نزولا من المحور (x) حتى قارب الصفر في المحور y، كما تغيرت مواقع الدول الواقعة فوق خط القياس اتجاهها كذلك، بسبب تأثرها بتجارة الرقيق مثل البنين، ساحل الذهب، سيراليون، نيجيريا والتوغو، بغض النظر عن باقي الدول التي حافظت على مواقعها تحت خط القياس في كلا

الاختبارين، ذلك لأن عدد الرقيق المرحل كان أكبر من متوسط النمو السكاني ما بين (1400-1900م).

لتوضيح هذه المسألة أكثر؛ أظهر الشكل رقم: 19 الذي يقيس العلاقة بين الكثافة السكانية الأولية 1400م، ومتوسط النمو السكاني ما بين (1400-1900م)، فأظهرت نتائج سلبية فكل الدول قاربت الصفر وتحت خط القياس، هذه النتيجة تثبتت لنا ثبات النمو الديموغرافي في إفريقيا الغربية عامة خلال فترة تجارة الرقيق.

ولأن هذه النتائج تبقى نسبية وغير مطلقة، عملنا على قياس العلاقة بين صادرات الرقيق ومتوسط النمو السكاني خلال وبعد التعافي من هذه التجارة ما بين (1400-1900م)، وما بين (1900-1950م)، فأوضح الشكلين رقم: 20، ورقم: 21 أن نتائج الاختبارين متطابقة، وأن كل الدول قد تضررت بفعل تجارة الرقيق، فظهرت جل الدول تحت خط القياس عدا النيجر وبوركينا فاسو وسيراليون فوق خط القياس، أما غامبيا وليبيريا ظهرتا على خط الصفر نتيجة تفريغهما من السكان أمام قلة عدد سكانهما، غير أن نيجيريا التي مثلت أعلى نسبة في تجارة الرقيق وأعلى نسبة في عدد السكان، إلا أنها لم تتأثر كدولة كاملة من تجارة الرقيق، لأن المناطق الشمالية لم تتأثر بهذه التجارة مثل النيجر، لذلك جاءت فوق خط القياس.

هذه الاختبارات القياسية تدعم النتائج التي توصلنا إليها، حول حجم الخسارة السكانية الكبيرة بفعل تجارة الرقيق، كما تدعم بعض من الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية، التي أثبتت أن تراجع النمو الديموغرافي في إفريقيا الغربية لفترات متلاحقة كان بسبب تجارة الرقيق، فالزيادة السكانية بعد نصف قرن من التعافي من هذه التجارة كانت ضئيلة نوعا ما مقارنة بباقي مناطق العالم وهذا بفعل الآثار المتراكمة لتجارة الرقيق خلال هذه الفترة.

بالنسبة للنقطة الثانية التي تم اختبارها كانت قياس العلاقة بين صادرات الرقيق التي تم تطبيعها مرة بمساحة الأرض ومرّة بمتوسط النمو السكاني مع التجزئة العرقية الحالة، على أساس أن الدراسات الحالية تقّر بأن التفتت العرقي له علاقة وثيقة بقيام دول كبيرة مستقرة سياسيا واقتصاديا، فبينت نتائج الشكلين رقم: 22 ورقم: 23، أن هناك علاقة ايجابية بين صادرات الرقيق ودرجة التفتت العرقي بكل دولة، فكلما زاد تصدير الرقيق كلما تنوعت البلاد عرقيا، لاسيما دول الساحل مثل البنين ونيجيريا، ساحل الذهب، التوغو، هذه الدول التي شهدت تنوعا عرقيا كبيرا أكثر من دول الداخل.

وهذا بالتأكيد ناتج عن اختلاط الأنساب بسبب تعدد الزوجات المكثف في الساحل، وظهور مجتمعات أبوية وأمومة، لذلك جاءت دول الداخل تحت خط القياس مثل مالي، ليبيريا، النيجر، ساحل العاج، سيراليون، وموريتانيا، كونها استلب منها الرقيق، لكن لم تختلط الأنساب كثيرا في مجتمعاتها مثل دول الساحل. هذه النتائج القياسية تدعم النتائج النظرية التي توصلنا إليها في المباحث السابقة، حول آثار تجارة الرقيق على التنمية الاجتماعية والسياسية لدول غرب إفريقيا.

النقطة الأخيرة التي بحثنا فيها، كانت حول تفسير آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية لإفريقيا الغربية، من خلال الكشف عن العلاقة بين تجارة الرقيق ومستوى التنمية الاقتصادية لكل دولة، بقياس العلاقة بين تجارة الرقيق التي تم تطبيعها بمجموع الأراضي الصالحة للزراعة، مع متوسط نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي ما بين (1900-1950م)، حيث أظهر الشكل رقم: 25، أن هناك علاقة ايجابية لبعض الدول وسلبية لدول أخرى، حيث جاءت أغلب الدول الساحلية فوق خط القياس رغم مساهمة البعض منها بكميات هائلة من تجارة الرقيق مثل ساحل الذهب، في حين ظهرت الدول الأقل تصديرا للرقيق تحت خط القياس وهي في اغلبها دولٌ داخلية محاذية للشواطئ الجنوبية للصحراء الكبرى مثل مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو.

هذا الأمر؛ يأخذ منحى جديدا في تفسير هذه الظاهرة خلال الفترة الاستعمارية، وهي أن دول الساحل قد تمتعت برواج التجارة المشروعة والتي تمتد إلى فترات تاريخية للقرن الثامن عشر وقبله، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن معظم التجارة الخارجية لدول الداخل، كانت تعبر الشريط الصحراوي شمالا نحو دول شمال إفريقيا، هذه التجارة لفظت أنفاسها مع بداية القرن العشرين، بعد احتلال فرنسا لهذا الشريط الصحراوي وأصبحت تستغله لصالحها.

لذلك؛ لا يمكن اعتبار تجارة الرقيق وحدها هي المسئولة عن فقر هذه الدول لأمد بعيد، فقد كان عامل الاستعمار مكملا لتجارة الرقيق، لذلك هذه النتيجة التي توصلنا إليها، تحتاج إلى اختبار آخر لمعرفة مستوى التنمية لهذه الدول بين دول العالم، فكان اختبار باختبار قياس العلاقة بين صادرات الرقيق التي تم تطبيعها بالأراضي الصالحة للزراعة (بالهكتار) (1400-1900م)، مع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ما بين (1900-1950م) لدول شمال غرب إفريقيا والدول التي استعمرتها، أين أوضح الشكل رقم: 25 كل دول إفريقيا الغربية تحت خط القياس، عدا السنغال العاصمة الاقتصادية لفرنسا في إفريقيا الغربية الفرنسية، غير ذلك فإن باقي دول إفريقيا الغربية يمكن تصنيفها ضمن الدول الأضعف اقتصاديا في العالم، مما جعل البنك

الدولي يصنفها ضمن أفقر دول العالم لكون اقتصادياتها تدخل ضمن الشريحة الدنيا ذات دخل منخفض (993 دولارا) عام 2003م.

من خلال هذا الاختبار التجريبي لقياس مؤشر التنمية الاقتصادية، لدول غرب إفريقيا بعد التعافي من تجارة الرقيق، نرى بأن الاستعمار كان عاملا مكملا لتجارة الرقيق في تدمير التنمية الاقتصادية بإفريقيا الغربية لاحقا، بدليل ما لاحظناه على دول شمال إفريقيا، التي تعرضت لنفس المستعمر تقريبا وهو فرنسا، إلا أنها لم تصل حدّ الفقر الذي تعانيه هذه المناطق من غرب إفريقيا، لذلك يمكن تصنيف كل من الجزائر والمغرب والسنغال ضمن اقتصاديات الدخل المتوسط الأدنى (994–1274 دولارا)، أما باقي الدول تدخل ضمن الشريحة الدنيا للدخل المنخفض. في حين كان تصنيف اقتصاديات الدول الاستعمارية لشمال غربي إفريقيا، ضمن اقتصاديات ذات الدخل المرتفع بالنسبة لإنجلترا و بالنسبة لفرنسا صنفت ضمن اقتصاديات الدخل المتوسط الأعلى، في حين كان تصنيف البرتغال ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى.

هذه الدول التي بنت اقتصادها القاعدي وحققت تنمية اقتصادية شاملة في القرن الثامن عشر بأيادٍ إفريقية، في حين كانت الوظيفة الأساسية لإفريقيا الغربية في نظام المحيط الأطلسي هي إنتاج العبيد وبعدها إنتاج المحاصيل التجارية على حساب المحاصيل المعيشية، هذه الوظائف كانت مدمرة لكل مقومات النهوض الاقتصادي لهذه الدول.

- **خلاصة الفصل:**

بعد النتائج التي توصلنا إليها في الفصل التحليلي حول دور الرقيق الإفريقي في تنمية الاقتصاد الفرنسي كنموذج لهذه الدراسة، جاء هذا الفصل الاستنتاجي لتفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي في غرب إفريقيا لفترات متلاحقة من الزمن، في محاولة لربط معاناة اليوم، بأحداث الأمس البعيد المؤلم، في تاريخ هذه الشعوب المضطهدة، بداية عملنا على دراسة آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية لهذه المناطق خلال وبعد التعافي من هذه التجارة ما بين (1400-1900م) وما بين (1900-1950م)، تماشيا مع الفترة المدروسة.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها حول مسببات التخلف الاقتصادي لإفريقيا الغربية خلال هذه الفترة؛ أن كشفت هذه الدراسة أن سياسة الدول الحاكمة في غير شعوبها بالأمس البعيد، كانت سببا مباشرا في التفتت السياسي؛ الذي أنتج التفتت الاجتماعي والتراجع الديموغرافي؛ أين تفاعلت هذه الظواهر وأنتجت دولا متخلفة اقتصاديا على المدى الطويل، حيث كانت سياسة الدول الأوروبية، قائمة على خلق التوتر والنزاعات بين الممالك القائمة في غرب إفريقيا، من أجل الحصول على الرقيق، وبالرغم من رفض هذه الممالك الانسياق في هذا المسار العفن، خُيرت هذه الممالك بين الانسياق في تجارة الرقيق أو السَّوْق بهم إلى عالم العبودية، أين أصبحت البنادق الأوروبية تُقايض بالسلع البشرية، وأصبح الإفريقي ذئباً لأخيه الإفريقي.

هذه المراهنات التي فُرضت داخل المجتمع السياسي الواحد، قد أحدثت انهيارا في الأشكال الحكومية القديمة واختفاء الإمبراطوريات العظيمة والمعاصرة لهذه الفترة، مثل مملكة السنغاي في السودان الغربي، أين استبدلت هذه الهياكل الحكومية بنطاقات صغيرة من غزاة العبيد، يسيطر عليها حاكم ثابت أو أمير حرب، هذه العصابات لم تستطع فيما بعد تكوين دول قوية مثل أويو وأويدا في الداهومي والأشانتي في ساحل الذهب، والممالك الست (الوالو، السين، السالوم، الكايور، الباوول والولوف) في مجتمع الولوف وغيرهم من النماذج المنتشرة في كافة المنطقة.

إن سبب عدم قيام دول كبيرة مستقرة سياسيا واقتصاديا؛ كان نتيجة السياسة الجديدة للأنظمة الحاكمة خلال فترة تجارة الرقيق، أين أفضت سياستهم إلى تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية لسكان غرب إفريقيا، حيث كانت مسألة التهجير المستمر للفئات القادرة على الإنتاج البشري والاقتصادي من الداخل نحو السواحل الأطلسية، إلى تدمير المجتمعات الداخلية بشريا واقتصاديا، وفي الساحل؛ تم خلق التجارة البشرية التفاضلية للذكور على الإناث في نظام

الأطلسي، الذي ولّد بدوره تغييرًا في أنماط الزواج وظهور مجتمعات أبوية وأخرى أمومة، بسبب سياسة التعدد المكثف للإنتاج البشري، تعويضا عن الخسارة الناجمة عن التجارة التفاضلية.

فكانت النتيجة الحتمية لهذه السياسية؛ تراجع النمو السكاني لهذه المجتمعات، بسبب التهجير المتزايد قرنا بعد قرن، وبسبب سياسة التعدد القائمة على المفاضلة الزوجية، وما انجر عنها من مساوئ، كما أحدثت هذه السياسة شرخا في قواعد القرابة التقليدية باختلاط الأنساب، التي نتج عنها تفتت المجتمعات القديمة إلى مجتمعات ذات تنوع عرقي كبير، داخل المجتمع السياسي الواحد، لاسيما في دول الساحل.

أين كشفت الجداول الإحصائية والاختبارات القياسية باستخدام المربعات العادية؛ لقياس العلاقة بين تجارة الرقيق وهذه الظواهر، نتائج نعتبرها مثل النسيج المحكم الذي لا يقبل الانفصال، حيث كانت التراكمات التي أحدثتها تجارة الرقيق لاحقا؛ من تفتت سياسي وعرقي واجتماعي وتراجع ديموغرافي، لها علاقة سببية مباشرة في التراجع الاقتصادي لغرب إفريقيا لاحقا.

ومن أهم الاختبارات القياسية التي رصدت هذه الظواهر مجتمعة، لفك لغز أسباب تخلف إفريقيا الغربية لاحقا؛ نجد اختبار قياس العلاقة بين صادرات الرقيق التي تم تطبيعها مرة بمساحة الأرض ومرّة بمتوسط النمو السكاني مع التجزئة العرقية الحالة، فبينت نتائج الشكلين رقم: 22 ورقم: 23 أن هناك علاقة ايجابية بين صادرات الرقيق ودرجة التفتت العرقي بكل دولة، فكلما زاد تصدير الرقيق كلما تنوعت البلاد عرقيا، لاسيما دول الساحل مثل البنين ونيجيريا، ساحل الذهب، التوغو، هذه الدول التي شهدت تنوعا عرقيا كبيرا أكثر من دول الداخل. وهذا بالتأكيد ناتج عن تعدد الزوجات المكثف في الساحل، وظهور مجتمعات أبوية وأمومة، لذلك كان هناك تنوعا عرقيا كبيرا في مجتمعات الساحل، على عكس مجتمعات دول الداخل التي ظهرت تحت خط القياس مثل مالي، ليبيريا، النيجر، ساحل العاج، سيراليون، وموريتانيا، كونها تعرضت لاستلاب الرقيق، لكن لم تختلط الأنساب كثيرا في مجتمعاتها مثل دول الساحل.

هذان الاختباران يعكسان النتائج الحتمية للنمو الديموغرافي بهذه المناطق، لذلك أوضح اختبار قياس العلاقة بين العدد السكاني الأولي لعام 1400م، ومتوسط النمو السكاني ما بين (1400–1900م)، نتائج سلبية، فكل الدول قاربت الصفر وتحت خط القياس، هذه النتيجة تثبت لنا ثبات النمو الدويموغرافي في إفريقيا الغربية عامة خلال فترة تجارة الرقيق.

كما أوضح الشكلان رقم: 20 ورقم: 21 عند قياس العلاقة بين صادرات الرقيق ومتوسط النمو السكاني خلال وبعد التعافي من هذه التجارة ما بين (1400–1900م)، وما بين

(1900–1950م)، علاقة سلبية كذلك، فكل الدول قد تضررت بفعل تجارة الرقيق، بدليل وقوعها تحت خط القياس، عدى النيجر وبوركينا فاسو وسيراليون فوق خط القياس، أما غامبيا وليبيريا ظهرتا على خط الصفر للمحو (y)، نتيجة تفريغهما من السكان على قلّتهم خلال فترة تجارة الرقيق، غير أن نيجيريا التي مثلت أعلى نسبة في تجارة الرقيق وأعلى نسبة في عدد السكان، لم تتأثر كدولة كاملة من تجارة الرقيق، لأن المناطق الشمالية لم تتأثر بهذه التجارة مثل النيجر، لذلك جاءت فوق خط القياس.

هذه الاختبارات القياسية تدعم النتائج التي توصلنا إليها، حول حجم الخسارة السكانية الكبيرة بفعل تجارة الرقيق، كما تدعم بعض الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية، التي أثبتت أن تراجع النمو الديموغرافي في إفريقيا الغربية لفترات متلاحقة كان بسبب تجارة الرقيق، فالزيادة السكانية خلال فترة تجارة الرقيق كانت ثابتة، وبعد نصف قرن من التعافي من هذه التجارة، كانت الزيادة ضئيلة مقارنة بباقي مناطق العالم، وهذا بفعل الآثار المتراكمة لتجارة الرقيق خلال هذه الفترة.

هذه الظواهر الناتجة عن تجارة الرقيق؛ كانت سببا مباشرا في تخلف دول إفريقيا الغربية لاحقا، حيث خلق الهيكل السياسي المجزأ، والتفتت الاجتماعي والعرقي والتراجع الديموغرافي، أنماطا جديدة في اقتصاديات هذه الدول، من الاستثمار في منتجات التربة الإفريقية إلى الاستثمار في إنتاج البشر مقابل تمويل الواردات، مما خلق نوعا من التبعية الاقتصادية والاستعباد المؤسسي لدول غرب إفريقيا، وبالتالي سهل على الأوروبيين فيما بعد استغلالهم لتنفيذ مخططهم الاستعماري الجديد كلٌ في مواقع نفوذه الأولى، لاستثمار التربة الإفريقية في إنتاج المحاصيل التجارية بأيدي الأفارقة لأزيد من خمسة وسبعون سنة أخرى.

هذه النتائج يكشف عنها الاختبار الأخير الذي يقيس العلاقة بين تجارة الرقيق ومستوى التنمية الاقتصادية لكل دولة، من خلال قيامنا بقياس العلاقة بين تجارة الرقيق التي تم تطبيعها بمجموع الأراضي الصالحة للزراعة، متوسط نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الاستعمارية ما بين (1900–1950م)، يوضح الشكل رقم: 25، أن هناك علاقة سلبية بين صادرات الرقيق ومتوسط نصيب الدخل الفردي بعد التعافي مباشرة من تجارة الرقيق، حيث ظهرت كل دول إفريقيا الغربية تحت خط القياس، عدا السنغال العاصمة الاقتصادية لفرنسا في إفريقيا الغربية الفرنسية، والسبب في اعتقادنا أنه خلال الفترة الاستعمارية، كان مكتب الجمارك يقوم بضم منتجات دول الداخل مثل مالي وموريتانيا وبوركينا فاسو ضمن منتجات السنغال، لذلك عند حساب نصيب الدخل الفردي من قبل ستيفن وألكسندر كلين جاء مرتفعا.

غير ذلك؛ فإن باقي دول إفريقيا الغربية يمكن تصنيفها ضمن الدول الأضعف اقتصاديا في العالم، مما جعل البنك الدولي يصنفها ضمن أفقر دول العالم لكون اقتصادياتها تدخل ضمن الشريحة الدنيا ذات دخل منخفض (993 دولارا) لعام 2003م.

من خلال هذا الاختبار التجريبي لقياس مؤشر التنمية الاقتصادية، لدول غرب إفريقيا بعد التعافي من تجارة الرقيق، نرى بأن الاستعمار كان عاملا مكملا لتجارة الرقيق تسببا في تدمير التنمية الاقتصادية بإفريقيا الغربية لاحقا، بدليل ما لاحظناه على دول شمال إفريقيا، التي تعرضت لنفس المستعمر تقريبا وهو فرنسا، إلا أنها لم تصل حدّ الفقر الذي تعانيه هذه المناطق من غرب إفريقيا، لذلك يمكن تصنيف كل من الجزائر والمغرب والسنغال ضمن اقتصاديات الدخل المتوسط الأدنى (994–1274 دولارا)، أما باقي الدول تدخل ضمن الشريحة الدنيا للدخل المنخفض.

في حين كان تصنيف اقتصاديات الدول الاستعمارية لشمال غربي إفريقيا، ضمن اقتصاديات ذات الدخل المتوسط الأعلى (4187 دولارا لأوروبا) بالنسبة لفرنسا وإنجلترا، أما البرتغال يمكن تصنيفها ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، هذه الدول التي بنت اقتصادها القاعدي وحققت تنمية اقتصادية شاملة في القرن الثامن عشر بأيادٍ إفريقية، في حين كانت الوظيفة الأساسية لإفريقيا الغربية في نظام المحيط الأطلسي هي إنتاج العبيد وبعدها إنتاج المحاصيل التجارية على حساب المحاصيل المعيشية، هذه الوظائف كانت مدمرة لكل مقومات النهوض الاقتصادي لهذه الدول.

الفصل السابع

آثار التحول التجاري
بين طرفي الصحراء الجزائرية
على التنمية الاقتصادية للإقليمين
ما بين (1900-1950)

I. آثار التحول التجاري على التجارة التقليدية

II. آثار التحول التجاري على التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالإقليمين

III. آثار التحول التجاري على التنمية الاقتصادية للجزائر وإفريقيا الغربية

- **تمهيد:**

بعد إجرائنا لعدة اختبارات قياسية لاستخلاص آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية لإفريقيا الغربية خلال الفترة المدروسة، وما توصلنا إليه من نتائج حول الآثار المدمرة لتجارة الرقيق على التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمنطقة غرب إفريقيا، نرى أن هذه النتائج لازالت تحتاج إلى اختبارات أخرى ترتبط بالفترة الاستعمارية وما أحدثه من آثار وخيمة على التنمية الاقتصادية لهذه المجتمعات، وهذه المرّة ننساق مع السياسة الاقتصادية التي طبقتها فرنسا على مستعمراتها في كل من الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية، دون أن ننسى إدراج باقي المستعمرات الواقعة في غرب إفريقيا والتي كانت خاضعة للاستعمار الإنجليزي والبرتغالي حتى نثمّن من قيمة هذا البحث.

بعد تحليلنا للتجارة الخارجية لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية في الفصلين الخامس والسادس، تم ملاحظة أن تصاعد التجارة الخارجية لكلا الإقليمين كانت بعد الحرب الكونية الأولى، ولكي نكتشف سرّ هذا الصعود في التجارة الخارجية، لابد من وضع اختبارات لقياس نصيب الدخل الفردي لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية.

لقد اتخذنا قيمة نصيب الدخل الفردي لسنة 1870م كقيمة أولية، لافتقادنا معطيات إحصائية لحساب نصيب الدخل السنوي للفرد مع بداية القرن التاسع عشر، لذلك تم اعتماد قيمة الدخل لسنة 1870م، وهي الفترة التي سبقت أفول تجارة القوافل التجارية بثلاثين سنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى هذا التاريخ يسبق مؤتمر برلين لعامي 1884-1885م القاضي بتقسيم إفريقيا بين الأوروبيين. وابتداء من سنة 1900م تكون جلّ أقاليم الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية خاضعة للمستعمر الفرنسي مع خضوع باقي دول إفريقيا الغربية مثل سيراليون، نيجيريا، غانا وغامبيا للاستعمار البريطاني والرأس الأخضر وسانت برينسي وغينيا بيساو للاستعمار البرتغالي.

كما تعتبر سنة 1900م؛ مواكبة للتعافي من تجارة الرقيق في جلّ مناطق إفريقيا الغربية، وهذا للفصل بين متغيرين؛ تجارة الرقيق والاستعمار، لمعرفة آثار التحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية بدايات القرن العشرين على التنمية الاقتصادية لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية عامة.

يجب الإشارة هنا إلى أمر مهم للغاية؛ وهو أن هدفنا كان البحث في تجلّيات آثار التحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية على الجنوب الجزائري، والمناطق الشمالية لكل من النيجر، مالي، بوركينا فاسو، موريتانيا، شمال السنغال وشمال نيجيريا، باعتبارها أكبر المتضررين من

مسألة التحول التجاري بين طرفي الصحراء الكبرى، لأن التجارة الصحراوية كانت ولا تزال الشريان الرئيسي الذي ينهض باقتصادها.

لكن صعوبة الفصل في المعطيات الاقتصادية لهذه المناطق عن أقاليمها الشمالية أو الجنوبية لذات الدولة المراد دراستها، تعذر علينا إجراء اختبارات قياسية لهذه المناطق، واكتفينا بدراسة آثار التحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية على الجزائر وإفريقيا الغربية، ثم الجزائر ودول الساحل بصفة عامة. لذلك؛ سنعالج هذا الموضوع باستخدام قيم تتعلق بنصيب الدخل السنوي للفرد من إجمالي الناتج المحلي بعملة الدولار، لاستخلاص آثار التحول التجاري على مستوى التنمية الاقتصادية لهذه المناطق.

وحتى نتوصل إلى مقاربة استنتاجيه لآثار الاستعمار على التنمية الاقتصادية لهذه الدول محل الدراسة، لابد من معالجة هذا الموضوع من زواياه المختلفة؛ السياسية، الاجتماعية والاقتصادية من خلال:

أولا؛ توضيح آثار التحول التجاري بين ضفتي الصحراء الجزائرية على التجارة التقليدية، وما تبعها من آثار على التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه المناطق.

ثانيا؛ تفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية خلال الفترة المدروسة من خلال؛ القيام بقياس العلاقة بين نصيب الفرد الأوّلي لسنة 1870م مع متوسط نصيب الدخل الفردي للفترة ما بين (1870–1950م)، مع إدراج الدول الاستعمارية لهذه المناطق، لفهم فجوة الدخل بين هذه المستعمرات والدول الاستعمارية لها، ووضع التصنيف المحدد لها وفقا لما أقرّه البنك الدولي آنذاك حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي لعام 2003م، الذي يقيس درجة التنمية الاقتصادية لبلد ما.

ثالثا؛ تفسير آثار الاستعمار على هذه الأقاليم من خلال؛ القيام بقياس العلاقة بين نصيب الفرد الأولي لسنة 1870م لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية فقط، مع متوسط نصيب الدخل الفردي للفترة ما بين (1900–1923م) وهي الفترة التي تم القضاء فيها على تجارة القوافل، ثم قياس العلاقة بين نصيب الفرد الأوّلي لسنة 1870م مع متوسط نصيب الفرد للفترة ما بين (1925–1950م)، وهي الفترة التي باشرت فيها فرنسا ممارسة التجارة العابرة للصحراء الجزائرية، لاستقراء الفوائد التجارية عند استثمار الدروب الصحراوية بين هذه الأقاليم.

رابعا: تفسير أيٍّ من الظواهر السببية؛ تجارة الرقيق أو الاستعمار كان لها تأثير قوي على تخلف هذه المناطق من خلال؛ القيام بقياس العلاقة بين صادرات الرقيق التي تم تطبيعها بمتوسط

النمو السكاني ما بين (1400-1900م) مع متوسط نصيب الفرد لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية ما بين (1900-1950م) وهي الفترة التي تتزامن مع أفول تجارة الرقيق والتجارة الصحراوية معا. ثم نقوم بقياس العلاقة بين متوسط نصيب الفرد لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية ومرة أخرى مع الجزائر ودول الساحل فقط ، قبل أفول التجارة الصحراوية ما بين (1870-1900م) وبعدها ما بين (1900-1950م)، وهذا لتحديد أيٍّ من الظواهر الأكثر تأثيرا على الأخرى والمسببة في جعل منطقة من هذه المناطق أكثر فقرا بين العينات التي تم اختبارها، وبالتالي الخروج بمقاربة استنتاجيه حول آثار تجارة الرقيق والاستعمار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه النماذج التي قمنا بدراستها من القارة الإفريقية.

على هذا الأساس نقوم باستخدام البيانات الإحصائية التي تم إنشاؤها من قبل ليانـدرو برادوس دي لا إسكوسورا (Leandro Prados de la Escosura)، في دراسة له حول التخمينات الكمية لنصيب الفرد من الناتج المحلي في إفريقيا ما قبل الاستقلال ما بين (1870-1950م)، وكذا ستيفن برودبيري وألكسندر كلاين (Stephen Broadberry , Alexander Klein) في دراسة لهما حول إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في أوروبا ما بين (1870-2000م). وذلك باختيار جانبًا من هذه البيانات التي تتعلق بإفريقيا الغربية والجزائر والدول الاستعمارية لها فقط، للكشف عن مسببات التخلف الاقتصادي لهذه المناطق خلال الفترة المدروسة.

I. آثار التحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية على التجارة التقليدية.

نحاول في هذا العنصر الوقوف على آثار التحول التجاري على القوافل التجارية وطرقها ومراكزها الرئيسية في كل من الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية، بعد وقوع ضفتي الصحراء الجزائرية في قبضة فرنسا، لاستنباط مدى نجاح السياسة التجارية الفرنسية العابرة للصحراء الجزائرية في تدمير تجارة القوافل وتراجع العلاقات التجارية بين ضفتي الصحراء الجزائرية، وكيف كان مصير تجار القوافل والطرق والمراكز التجارية التي ربطت بين الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية، ومآل الطرق القديمة بعد استحداث طرق جديدة تربط تجارتها، بين سواحل البحر المتوسط والمحيط الأطلسي عبر الصحراء الجزائرية.

1. آثار التحول التجاري على القوافل التجارية:

يذكر **بوفيل** أن عواملَ عديدةً ساهمت في ظهور بوادر الوهن في حركة القوافل التجارية، في الوقت الذي أمدّت فيه القوات الفرنسية نفوذها السياسي وقواعدها في جنوب الجزائر، وسعي كل

من إيطاليا وبريطانيا لإقامة مراكز تجارية مهمة في الطرف الشمالي الغربي لنطاق الصحراء، لتحريم تجارة الرقيق في تلك المناطق، بغية إيجاد أسواق لمنتجاتها، هذا المؤشر كان بالغ الخطورة على اقتصاد تلك المناطق إذ يعتبر نصف تجارتها يجتاز عبر الصحراء[1].

هذه المتغيرات أحدثت من شأنها تغييرًا في وظائف تجار القوافل، ومسالك الطرق القديمة ومراكزها التجارية والسؤال المطروح: هل حقيقة تلاشت تجارة القوافل بفعل التحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية، أم تفاعل هؤلاء التجار مع المستجدات التي طرأت على المنطقتين؟.

قبل التوغل الفرنسي بالصحراء الجزائرية؛ كان التنظيم الاقتصادي للقبائل الصحراوية يعتمد على البدو الرحل على طول الحواف الشمالية للصحراء (التل) مثل بني ميزاب، شعانبة متليلي، ورقلة والطوارق على طول الخط من الشرق إلى الغرب، إلى جانب السكان المستقرين.

بفعل التغلغل الفرنسي في الصحراء الجزائرية، أحدث تخلخلا في الحركة التجارية بين أسواق الداخل والخارج، ففي الوقت الذي كانت فيه ورقلة مخزنا للبضائع المستوردة من الشمال نحو الجنوب عن طريق القوافل، فإن القوافل المارة عليها من بسكرة والقادمة من سكيكدة وقسنطينة قد مُنعت من طرف فرنسا، بحجة أنها تنقل المؤن للثوار، كما منعت القوافل القادمة من الجريد التونسي لذات السبب، مما شلّ الحركة التجارية الموجهة إلى إفريقيا الغربية، وجعلها تسير بطريقة غير منتظمة.

خلال القرن التاسع عشر؛ كانت أقصى نقطة تصلها قوافل ورقلة هي تينجورارين أو غات وغدامس فقط، لتعود محملة بما تشتريه من بضاعة جنوب الصحراء، وعلى رأسها العبيد لبيعهم بأسواق ورقلة، لكن السياسة التي اتخذتها فرنسا في مراقبة القوافل أدت إلى عزوف العديد من التجار للقيام بهذه المهمة[2].

غير أن الاهتمام الكبير الذي حضت به ورقلة من الدراسة، لربط ضفتي الصحراء بالسكك الحديدية التي استبدلت فيما بعد بطريق السيارات، محاولة بذلك إحياء هذه التجارة وتحويلها من غات وغدامس نحو ورقلة، في إطار المنافسة التجارية مع القوى الأوروبية الفرنسية والبريطانية، ما هو إلا دليل على أن هناك مساهمة في تجارة تقرت وورقلة عبر الصحراء، إلا أن غياب الوثائق والدراسات حول ورقلة خلال القرن العشرين، جعلنا نصمت لغياب الوثائق التاريخية.

---

[1]. بوفيل، المصدر السابق، ص 400-402.

[2]. أحمد ذكار، المرجع السابق، ص 149.

مع العلم أن **دونالد** أشار إلى أن ورقلة فقدت الصدارة التجارية، قبل فترة طويلة من الاحتلال الفرنسي للجزائر، في حين انتقلت إلى الميزابيين بغرداية، لكون مجال تنقلهم كان بين التل وتوات منذ القرن السابع عشر[1].

بالنسبة لحركة القوافل السوفية التي كانت تؤم أسواق تقرت، ورقلة، غرداية، تونس، غدامس، غات، المغرب وإفريقيا الغربية، هذه الحركة تذبذبت خلال الفترة الاستعمارية خاصة مع غدامس، عدا ذلك تُشير بعض الكتابات التاريخية، أنه رغم دخول السيارة في عشرينيات القرن العشرين، إلا أن الجمال بقيت الوسيلة الفعالة في النقل التجاري، وهذا حسب ملحقة الوادي لسنة 1926م، خاصة في مجال التهريب[2]، غير أن تعميم استعمال السيارات والشاحنات خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين تعتبر ضربة قاسية لتجارة القوافل، فأصبحت الجمال لا تُؤَمّن سوى نقل السلع إلى المناطق التي لا تتوفر على طرق السيارات[3].

عن وسط الصحراء؛ فإن الشعانبة الذين كان مجال تنقلهم يمتد من الحدود الليبية في غدامس وواحات فزان شرقا حتى العرق الغربي، ومن وادي ميزاب شمالا حتى عين صالح جنوبا[4]، بفعل الضغط الفرنسي فإن القوافل التي كان يعتمد عليها الشعانبة شرقا نحو غدامس وقابس؛ لجلب السكر والشاي وغربا نحو تيارت ومستغانم؛ لجلب القمح والشعير قد أصابها الركود[5].

الأمر الذي حوّل الشعانبة من تجارة القوافل وجمع الأتاوى إلى فتح متاجر، فقد شمل نشاطهم هذا كل المناطق الممتدة من جانت حتى أدرار ومن غرداية حتى تمنراست، حيث تشير إحصائيات سنة 1937م أنهم يمتلكون 80% من مجموع الدكاكين والحوانيت، التي كانت توجد في جميع مراكز العمران الواقعة في الربع الجنوبي الغربي من الصحراء الجزائرية[6].

أما عن تجارة القوافل الميزابية؛ فإن الإشكال الذي تعرضنا له في ورقلة نصادفه مع بني ميزاب، حيث تغيب عنا الوثائق التي تتحدث عن التجارة الميزابية خلال الحقبة الاستعمارية، إلا أن

---

(1). Donald, Op. Cit, p 60.

(2). عثمان زقب، المرجع السابق، ص 112.

(3). نفسه، ص 113.

(4). إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 166.

(5). محمد عبد الحليم بيشي، **تطور الثورة الجزائرية في ناحية غرداية**، دار زمورة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2013، ص 46.

(6). نفسه، ص 168-169.

إشارة أحد المصادر إلى المزابي "عيسى بن قاسم باسعيد البرياني" الذي كان في البعثة التجارية التي شكّلها رئيس الغرفة التجارية لمدينة الجزائر، قصد استكشاف أسواق إفريقيا الغربية، لترقية التبادل التجاري بين الجزائر والمستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية سنة 1936م[1]، والتوصية التي كتبها عيسى باسعيد حول قيام بني ميزاب بإنشاء وكالات ودكاكين في القرى الموجودة داخل المثلث غاو–باماكو–نيامي وتأسيس "شركة دوّاق وزكرياء" في نوفمبر 1940م للتجارة في غاو[2]، يوحى لنا بأن هناك تجارة ميزابية عبر الصحراء خلال تلك الفترة .

بالنسبة لقوافل غرب الصحراء؛ فإن قوافل المشرية، البيّض، عين الصفراء بقيت تصل أسواق توات[3] بعد وقوع المنطقة في يد الفرنسيين، إذ كانت مدفوعة من قبل الفرنسيين لجلب تجارة توات نحو أسواق الشمال بدل المغرب، حيث اهتمت فرنسا بغرب الصحراء الجزائرية أيّما اهتمام، وذلك باستحداث مراكز تجارية جديدة تربطها بالسكك الحديدية، حيث شهدت المنطقة مع مطلع القرن العشرين، عدة قوافل تتجه كعادتها إلى إقليم تينجورارين، والجدول التالي يبين لنا إحدى تشكيلات هذه القوافل:

الجدول رقم 93: قوافل شمال غرب الصحراء الجزائرية المتجهة نحو تينجورارين

أسماء القبائل	عدد الرجال	عدد النساء	عدد الأولاد	عدد الأحصنة	عدد الجمال
أولاد منصورة	35	2	5	2	220
أقربة	32	1	0	2	150
بني مطارف	3	0	0	2	5
بكاكرة	80	22	10	2	506
أولاد فارس	40	8	3	3	180
مغولية	50	6	3	2	230
أولاد سرور	49	7	0	2	275
سيدل	30	4	0	2	140
أولاد تومي	46	1	5	1	296
مقان	50	10	10	1	235
فراحدة	28	4	2	1	165
أولاد مبارك	20	3	2	1	70
أولاد أحمد	13	0	0	1	80
أولاد مسعود	10	12	6	1	204
مخازن	35	7	4	1	235
مخازن السفعة	15	1	1	1	108

(1). يوسف بن بكير الحاج سعيد، المرجع السابق، ص 213–214.

(2). نفسه، ص 213–214.

(3). حوتية، توات والأزواد، ج1، المرجع السابق، ص 155 ، 157–159.

المجموع	568	105	51	25	3.099
المرجع المعتمد: حوتية، **توات والأزواد**، ج1، ص 154-155.					

هذه القوافل تبين لنا أن عدد المشاركين في الرحلة نحو الجنوب، بقي كما هو في الفترات السابقة للاستعمار، كما أن هناك قوافل لا تقل عددا عنها مثل قوافل عين الصفراء والبيض التي يصل عدد أفرادها وجمالها إلى مجموع؛ 3307، كما أن هناك إشارة إلى قوافل من تلمسان وأولاد سيدي الشيخ التي وصلت أسواق توات عام 1901م[1].

حسب ما أشارت إحدى الكتابات المغربية إلى استمرار تجارة قوافلها على درجة من الأهمية إلى بداية القرن العشرين، حيث ربطت شمال مالي بالجزائر عبر الطريق الشرقي الذي يمر بتندوف، كما يذكر أحد الرواة الذي كان دليلا خلال أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، أن عدد الإبل التي كانت تضم القافلة الواحدة، لم تعد تتجاوز خلال تلك الفترة المائة، غير أنه في بداية القرن العشرين تتجاوز الألف[2].

هذه الإشارة؛ تؤكد لنا مدى تراجع القوافل التجارية، بسبب تعميم استعمال السيارات والشاحنات بالصحراء، حيث تقلصت كثيرا أسواق توات وتيديكلت في غضون ثلاثين سنة، بسبب تدخل الوسطاء المجهزين بالشاحنات، الذين استولوا على عمليات نقل البضائع، فأضحت هذه القوافل تمارس تجارتها بطريقة غير مباشرة وداخلية في الأهقار[3]، وباقي مناطق الصحراء الجزائرية.

نفس الشيء وقع لتجار الطوارق؛ بينما كانوا سابقا يسيطرون على النشاط التجاري عبر الصحراء[4]، ويحصلون على رزقهم من خلال تأمين طرق القوافل المارة عبر أراضيهم[5]، بعد التوغل الفرنسي في الصحراء خلال خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر، حيل بينهم وبين الأسواق الشمالية.

---

(1). Henri Schirmer, Op. Cit, p 413.

(2). عبد الواحد أكمير، **الحضور المغاربي – الأوروبي في إفريقيا الغربية**، د.د.ن، الرباط، د.ت، ص 136.

(3). إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 181.

(4). نفسه، ص 166.

(5). نفسه، ص 183.

الأمر الذي دفع بهم إلى توحيد جهودهم بعد أن تغيّر الأساس الذي كان ينهض باقتصادهم، فاعتمدوا على الزراعة بفضل جهود المزارعين من الرقيق، وكان هذا بفضل الاستقرار الذي ساد في عهد "الأمينوكال الحاج أحمد" ما بين (1830-1877م)، كما بقي الطوارق يستخدمون المراعي الواقعة شمال غربي النيجر ومزاولة تجارة القوافل، وذلك بنقل الملح من سبخة أمدغور وبعض السلع القطنية البريطانية إلى الدمرجو شمال زندر[1].

أما عن القوافل التجارية لإفريقيا الغربية؛ فإن التجار الذين كانوا يمارسون التجارة الخارجية مثل قوافل الأزلاي (Azlai)؛ كيل غريس واتسان (Itesan) من مركز انطلاقهم بالآير، قد بقيت تجارتهم فاعلة حسب ما أشار إليه بوفيل بقوله: « **حتى عام 1908م عندما أوشكت القوافل على لفظ أنفاسها الأخيرة، كان عدد الإبل التي تضمها القافلة الواحدة لا تقل عن عشرين ألفا**[2]»، كما يذكر المؤرخون الذين عنوا بهذه الأسفار، أن هناك قافلة سارت في طريق الآير عام 1938م، ضمّت 17.000 جملٍ، هذا الرقم يعتبر رقما قياسيا في تلك الفترة[3] ، لكن الاتجاه واضح نحو المراكز التجارية التي أقامتها فرنسا في إفريقيا الغربية باتجاه سواحل المحيط الأطلسي، وليس نحو شمال الصحراء الكبرى .

كما أن تجار الهاوسا الذين كانوا مهيمنين على الجزء الشرقي من إفريقيا الغربية، وينتشرون من قاعدتهم في نيجيريا الشمالية في اتجاه الجنوب الغربي حتى ساحل الذهب[4]، مازالوا يمارسون التجارة الخارجية، حيث تأقلموا مع التجارة الجديدة، ولكن هذه المرّة مع سواحل المحيط الأطلسي لا مع الدروب الصحراوية، أين بدؤوا في العقد التاسع من القرن التاسع عشر في استخدام الخدمة المنتظمة للسفن البخارية، لنقل جوزة الكولا من أكرا وكيب كوست (في غانا) إلى لاجوس، لما تم وصل لاجوس وكانو بالسكك الحديدة عام 1911م ، أصبحت هذه التجارة تنقل عبرها[5].

نفس الشيء بالنسبة لقوافل الكونتاس والبرابيش من منطقة تنبكتو وبحيرة فاجيبان، التي كانت تمارس التجارة مع توات، يبدو أن أقصى نقطة أضحت تصلها في أواخر القرن التاسع عشر

---

[1]. س. باير، **«الصحراء الكبرى في القرن التاسع عشر»**، مقال نشر في كتاب تاريخ إفريقيا العام (القرن التاسع عشر في إفريقيا حتى ثامينياته)، مجلد 6 ، اليونسكو، تحت إشراف، ج.ف. آدى آجايي، مطبعة حسيب وأولاده، لبنان، ط1، 1996، ص 593.

[2]. بوفيل ، ص 392-393.

[3]. إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 58.

[4]. هوبكنز، ص 121.

[5]. نفسه، ص 494.

كانت تاودني، حيث تشير بعض الكتابات إلى قوافل تنبكتو التي تذهب إلى تاودني كان مجموعها يتراوح بين؛ 25.000 و؛30.000 جمل وتحمل ما بين؛ 4.000 و؛ 5.000 طنٍ من الملح عند العودة[1]. في عام 1910م مات جوعا أكثر من خمسين شخصا في تاودني، نتيجة تأخّر القافلة التي تحمل الإمدادات الغذائية[2]، إذ لم تعد القوافل في بداية القرن العشرين تصل بانتظام إلى الواحات الجنوبية للجزائر[3].

باختفاء تجارة القوافل؛ تداعت أركان السلطة والمكانة الاجتماعية لأغلب القبائل أو لممارسي القيادة وتقلصت مواردهم، تبعا لذلك دفع سكان الواحات للبحث عن عمل يتلاءم مع الظروف التي آلوا إليها كعمال لا كأسياد[4]، نفس الظروف ألقت بضلالها على سكان إفريقيا الغربية، لتعطي فرنسا الشرعية لنفسها دور المالك الوحيد للتجارة العابرة للصحراء الجزائرية.

2. آثار التحول التجاري على طرق القوافل التجارية:

بفعل الإستدمار الأوروبي للقارة الإفريقية، حدث تغيير في الحياة الإفريقية بأكملها، خاصة ما أحدثه في التجارة الداخلية للقارة، فبوصولهم تم فتح نقاط عبور إلى الساحل عبر الطرق البرية[5] والبحرية والجوية، مما سلب تجارة الصحراء التقليدية شأنها وتحولت طرق القوافل القديمة إلى ممرات مهجورة، فكيف تم ذلك؟.

أ. الطرق الداخلية بالجزائر:

إن الطرق التي كانت تصل داخل الجزائر بإفريقيا الغربية مثل طريق قسنطينة وكانو[6]، طريق بسكرة وأقدز[7]، طريق بسكرة نحو تنبكتو وجنيّ[8] والمسالك التي ارتبطت بإقليم توات من كل الجهات؛ من تنبكتو، غاو، شنقيط[9]، جني[10]، غدامس وغات، قد تحولت إلى مسالك مهجورة بفعل السياسة النتنة التي اتبعتها فرنسا، في ظل المنافسة الأوروبية على التجارة الصحراوية.

---

(1). هوبكنز، نفسه، ص 93.

(2). نفسه، ص 172.

(3). خديجة الراجي، المرجع السابق، ص 111.

(4). بوفيل، ص 406.

(5). نفسه، ص 384.

(6).العربي الزبيري، المرجع السابق ، ص 173.

(7). يحي بوعزيز، **تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية**، المرجع السابق، ص 42.

(8). L'abbé Barges, Op. Cit, p 5-11.

(9). الأغواطي، المصدر السابق، ص 94.

(10). L'abbé Barges, Op.cit, p 5-11.

قبل وصولها إلى أقصى الجنوب، مهّدت لنفسها الطرق الجنوبية، حيث تم إنجاز ثلاثة خطوط من السكك الحديدة حتى تربط الشمال بالجنوب الجزائري كما يلي:

- **من الشرق:** هناك خط حديدي يمتد من قسنطينة إلى بسكرة ثم تقرت وورقلة .
- **من الوسط:** هناك خط حديدي يمتد من الجزائر إلى الجلفة.
- **من الغرب:** نجد طريق وهران، سعيدة وكولومب- بشار[1].

ما شجع نشاطها التجاري إنشاء عدد من الطرقات التي لم تكن موجودة قبل 1830م[2]، مثل:

- تعبيد طرق السيارات من سطافة ، غرداية ، الأغواط عبر وادي ميزاب، ثم الطريق من غرداية نحو ورقلة[3].
- طريق الوادي – نفطة، الوادي – بسكرة، الوادي – توقرت عبر الجامعة ، الوادي – نقرين، الوادي – توقرت عبر فرجان[4].

بالنسبة للطرق التي تربط ضفتي الصحراء؛ باحتلال عين صالح وتنبكتو، قامت فرنسا بإعاقة تنمية التجارة مع الغدامسيين، وأثّرت على المصالح التركية والعلاقات بين توات بعين صالح وغدامس وتنبكتو[5].

نتيجة تضييق الخناق الاستعماري على عين صالح، لهدف تحويل التجارة الصحراوية عبر الجزائر، أدى إلى تغيير الطرق التجارية، حيث انحرفت نحو الشرق في جانت، غات وغدامس، كما تحول طريق جنوب الصحراء من تنبكتو إلى كانو نحو الشرق، بذلك أصبحت جانت مركزا تجاريا استراتيجيا؛ حيث تتصل بثلاث طرق:

- طريق يربطها بالآير والدمرغو وكانم بورنو وطرابلس.
- طريق يربطها بغات وايفراون في الآير.

---

(1). الحاج موسى بن أعمر، المرجع السابق، ص 56.

(2). M. Alfred Rambaud , Op. Cit, p 118.

(3). يوسف بن بكير الحاج سعيد، المرجع السابق، ص 151.

(4). عثمان زقب، المرجع السابق، ص 118.

(5). Bourgeot André, Op. Cit, p 164.

- طريق يربطها بليبيا وأغادس، زندر وأسواق كانو في نيجيريا[1].

ب. الطرق الداخلية لإفريقيا الغربية الفرنسية:

إن التغييرات التي حدثت في الجزائر نفسها في إفريقيا الغربية الفرنسية، بظهور الوسائل الحديثة سيطرت على المسالك التقليدية، فطريق تاودني إلى تنبكتو[2]، طريق كانو وباداجرى، طريق كومي عبر برنين جوارى وزاريا إلى كانو، طريق جوانجا إلى كانو[3]، تم تغييرها بطرق حديثة، حيث عملت فرنسا على إنجاز معظم خطوط السكك الحديدية بهذا الإقليم، ومن أهم هذه الخطوط نذكر ما يلي:

- خط دكار وباماكو في حوض النيجر،
- خط ابيجان وجدوجو في فولتا العليا،
- خط كوتونو وباماكو شمال الداهومي،
- خط كوناكري وكانكن داخل غينيا ووسط هضبة فوتا جالون[4].

كما كان للنقل المائي أهميته التجارية في غرب إفريقيا، بين نهري النيجر والسنغال وقطاعات أخرى من نهر الفولتا، وقد كان الممر المائي الداخلي الأكثر حركة هو قطاع الوسط من نهر النيجر، الذي يربط تنبكتو بجني وغاو، بفضل مجمع النيجر الأوسط أصبح واحداً من أكبر المراكز التجارية في إفريقيا الغربية[5].

في العهد الفرنسي سعت الجمهورية الفرنسية الثالثة، لتحقيق سياستها التوسعية وذلك بربط السنغال بالنيجر، فقامت باكتشاف الأراضي الداخلية لكل من الداهومي وساحل العاج للربط بينها وبين النيجر، تمهيدا لربط إفريقيا الغربية بإفريقيا الشمالية وإفريقيا الاستوائية، من البحر المتوسط حتى الكونغو[6] وبالفعل تمكن الفرنسيون من ربط كل من نهري النيجر والسنغال بسكة حديدية[7]، كما تم ربط البحر المتوسط بالكونغو بالخطوط الجوية من الجزائر العاصمة.

---

(1). Bourgeot André, Ibid, p 165.

(2). بوفيل، ص 387.

(3). رياض زاهر، **الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا**، المرجع السابق، ص 310-311.

(4). عبد الكامل عطية، المرجع السابق، ص 165.

(5). هوبكنز ، ص 145.

(6). عبد الكامل عطية، المرجع السابق، ص97.

(7). بوفيل، ص 404.

كما عملت فرنسا على تطوير المجاري المائية الداخلية، حيث استخدمت بواخر مزودة بعجلات تجديف مثل النيجر وبنوي والسنغال، للتنسيق بين النقل النهري والسكك الحديدية، مثل السكك الحديدية التي تربط السنغال بباماكو، كانت هناك وصلة تربطها بالنيجر الأوسط، بذلك كانت تصل دكار، تنبكتو وغاو[1].

كل هذه الطرق التي تم استحداثها في دواخل كل من الجزائر وإفريقيا الغربية، قد تم الربط بينها بواسطة طرق معبدة وأخرى جوية عبر الصحراء الجزائرية كبديل عن خطوط السكك الحديدية وهي كما يلي:

أ. عبر البر:

- من كولومب بشار إلى غاو عبر تنزروفت بالشاحنة [2]،
- من الجزائر العاصمة إلى وسط إفريقيا في نيامي والتشاد عبر تقرت وورقلة والأهقار بالشاحنة،
- من كوناكري إلى كوروسا بالسكك الحديدية،
- من كوروسا إلى غاو بالشاحنة ،
- من نيامي في النيجر إلى المحيط الأطلسي،
- من شرق النيجر إلى التشاد عبر زندر،
- من غاو – دكار عبر باماكو،
- من نيامي إلى كوتونو بالبنين.

ب. عبر الجو:

- من الجزائر – الكونغو – مدغشقر عبر الصحراء الجزائرية وغاو،
- من دكار – بوانت نوار بالكونغو على ساحل المحيط الأطلسي [3].

3. آثار التحول التجاري على المراكز التجارية:

---

[1]. هوبكنز ، ص 393-394.

[2]. Robert Tinthoin, Op. Cit, p.209.

[3]. Ibid, p 200.

أن الشبكة العملاقة التي أشار إليها **دونالد** للمراكز التجارية في الصحراء الجزائرية والتي أعطاها رمز ساعة رملية منتصفها توات وأطرافها بني ميزاب وغدامس[1]، لم تعد كما كانت. بعد أن كانت توات حلقة وصل بين مراكز الشمال الإفريقي وإفريقيا الغربية[2]، تحولت بالتدريج إلى التجارة الداخلية مع الأهقار، نتيجة تحول مركز الثقل لأسواق كولومب–بشار التي حضت باهتمام الفرنسيين، إضافة إلى عين الصفراء وفكيك[3]، كما أن تضييق الخناق على عين صالح وتنبكتو أن تحولت تجارة القوافل نحو جانت فغدت مركزا ذا أهمية.

أما عن مراكز إفريقيا الغربية الفرنسية؛ في الحقبة ما قبل الاستعمار كانت القوافل تقصد مركز أروان، جني[4]، تنبكتو[5]، أقدز وكانو[6]، لكن هذه المراكز لاقت ما لاقته مراكز الصحراء الجزائرية، فتحولت تنبكتو وأروان وأقبلي وتبلكورة إلى أماكن معزولة ومهملة، حيث يشير **توتان** سنة 1885م أن مدينة تنبكتو انهارت من الناحية الاقتصادية[7]، بعد وقوعها تحت السيطرة الفرنسية أصبحت تتعامل مع الوكالات الأوروبية في السنغال، وانهار غامبيا عبر سانسندينج وباماكو[8]. من المراكز التي أقامتها فرنسا هناك؛ مراكز بالسنغال وساحل العاج ، مركز كيرتاشي، مركز إيلو، مركز غايا، ومركز باماكو في نهر النيجر[9].

في العقد السابع من القرن التاسع عشر، أصبحت كاولاك مركزاً لتجارة الفول السوداني[10]، ومركز ساي يعد أكبر مراكز عبور في النيجر الأوسط وكل المحاور التجارية القادمة من الأزواغ، الآير، الدمرغو في اتجاه شمال التوغو وساحل الذهب، كما أنه اعتبر ممر طريق النيجر الذي يزود مراكز النيجر الأوسط بالمؤونة[11]، ونظرا لأهميته التجارية ركزت فرنسا عليه وتمسكت به لتحقيق أغراضها التجارية. كما أقامت مركزا بزندر لما له من مكانة تجارية عبر الصحراء، فهو

---

(1). Donald , Op.cit, p 60.

(2). فرج محمود فرج، **إقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، ديوان المطبوعات الجامعية ، د.م.ن ، د.ت، ص 14.

(3).العماري أحمد ، المرجع السابق، ص 217.

(4). حوتية، توات والأزواد، ج1، ص 168.

(5). عبد الكامل عطية، المرجع السابق، ص142 .

(6). بوفيل ، ص 394.

(7). حوتية ، **توات والأزواد**، ج1، ص 173.

(8). رياض زاهر، **الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا**، المرجع السابق، ص 306.

(9). نفسه، ص 405.

(10). نفسه، ص 286.

(11). إبراهيم بتقة، المرجع السابق، ص 149.

مركز عبور مهم بين طرابلس وكانو[1]، كما أن أهمية هذا المركز تكمن في تحقيق الربط التجاري والإداري مع الجزائر.

وخلاصة القول نستنتج أن؛ البحث في عنصر آثار التحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية على التجارة التقليدية، قد كشف لنا أن السياسة التجارية الفرنسية العابرة للصحراء الجزائرية، قد تمكنت من تدمير تجارة القوافل وتراجع العلاقات التجارية بين ضفتي الصحراء الجزائرية، بفعل التوغل الفرنسي جنوبا احدث تخلخلا في الحركة التجارية الداخلية والخارجية، حيث تراجعت حركة القوافل الدءوبة في الصحراء بفعل المراقبة وتضييق الخناق على تجار القوافل بين الشمال الجزائري وجنوبه وبين جيرانهم في تونس والمغرب الأقصى وليبيا ناهيك عن جيرانهم من بلدان الساحل الإفريقي، بحجة أن هذه القوافل تنقل المؤن للثوار.

في حين حولت بعض القوافل التجارية وكذا بعض الأفارقة الأحرار وبعض الرقيق بالنسبة لإفريقيا الغربية كوسطاء لجلب السلع نحو سواحل البحر المتوسط وسواحل المحيط الأطلسي، فكانت هذه الفئات المتنوعة تقوم بدور الموزع لبضائع فرنسا نحو المناطق الداخلية، ومبادلاتها بمنتجات الداخل من الصحراء الجزائرية أو المناطق الداخلية الواقعة خلف المناطق الساحلية للساحل الأطلسي، وهذا قبل تعميم استعمال شبكة الطرق المعبدة التي تصل أهم هذه المناطق بالساحل المتوسطي والساحل الأطلسي عبر الصحراء الجزائرية، أين عوّضت قوافل الجمال بالشاحنات ومن ثمّة تحويل تجار القوافل إلى الاستقرار بفتح أسواق تعجّ بالسلع الفرنسية.

وبهذا تحولت طرق القوافل التجارية القديمة إلى ممرات مهجورة، كما مسّت هذه التغييرات المراكز التجارية التي كان لها أهمية كبيرة في التجارة الصحراوية مثل توات، عين صالح، تنيكتو، جني وكانو، في حين تصدّرت مراكز جديدة مستحدثة على طول الطرق الجديدة للتجارة العابرة للصحراء مثل؛ كولومب- بشار وعين الصفراء وفكيك، باماكو، سانسنديع، إيلو، كاولاك، ساي، زندر، كتونو ودكّار،... الخ.

[1]. إبراهيم بتقة، نفسه ، ص 151-153.

II. آثار التحول التجاري على التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالإقليمين:

إن التكوين السياسي والتنظيم الاجتماعي الذي كان قائما بالإقليمين قبل الاستعمار الفرنسي لهذه المناطق، قد طرأت عليه تحولات عميقة في شتّى مجالات الحياة، نتيجة تطبيق سياسة الحكم المباشر، فلم يعد هناك زعامات قبلية وروحية، ولم يعد للمجتمع السياسي له أي سيادة، فالكُل خاضع لأوامر السلطة الفرنسية.

1. التحولات السياسية:

أ. سياسة الحكم المباشر:

لقد رسمت فرنسا سياستها الاستعمارية في إفريقيا على الحكم المباشر، وهو سمة النظم الحكومية التي أقامتها فرنسا في قارة إفريقيا، بهذا قضت فرنسا على جميع الزعامات القبلية والمحلية والنظم التي كانت موجودة أصلا في البلاد الإفريقية التي خضعت لها، حتى لما تُشرك بعض العناصر الإفريقية في الحكم، فإن زمام الأمور تبقى في يد العسكريين الفرنسيين.

فهم مجرّد عملاء للإدارة الفرنسية، مهمّتهم فقط تنفيذ الأوامر[1]، حيث اتخذوا من المواطنة الفرنسية نظرية الامتصاص لصبغ جميع المستعمرات بالصبغة الفرنسية، عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين على كافة أصعدتها، حتى ينسى الإفريقي تاريخه القومي وحضارته بمختلف مظاهرها ومقوّماتها[2].

فكانت المشيخة تتألف من وحدات إدارية متساوية، الأمر الذي أعدم التجديد سواء من جانب الرئيس أو المرؤوس، بل أدّى على المدى الطويل إلى تقليص سلطة الرؤساء التقليدية، بعد أن كانوا قوة حاكمة في غرب إفريقيا[3] والصحراء الجزائرية[4]، كما تم القضاء على المقاومات المحلية الرافضة للحكم الاستعماري بمختلف الأساليب، سواء كانت بالعمل العسكري، أو السياسي باتخاذ أسلوب المعاهدات والاتفاقيات[5]، التي نجم عنها في حقبة السبعينيات من القرن التاسع عشر، محاربة الأوروبيين للحكام الأفارقة في حق تنظيم التجارة الحرة، هذا من أجل الحصول على المزيد من الامتيازات للتجار الأوروبيين، حيث شجّعوا الحكام الأفارقة على التورط في ديون ثقيلة، واستغلُّوا خدمة القروض للحصول على حقوق المنتجات، والرسوم الجمركية لسنوات عديدة.

---

[1]. طاهر أحمد ، **إفريقيا فصول من الماضي و الحاضر**، دار المعارف، القاهرة، 1975، ص 180.

[2]. شوقي الجمل و عبد الله عبد الرازق ابراهيم، المرجع السابق، ص 287-288.

[3]. أحمد طاهر، المرجع السابق، ص 180.

[4]. سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج1، 184.

[5]. عبد الكامل عطية، المرجع السابق، ص 180.

كما وقّعوا اتفاقيات من طرف واحد، لتحصيل الديون وما هدفهم الوحيد إلا إضعاف اقتصاديات الدول وإضعاف سيطرة الحكام الأفارقة على الاقتصاد وحرية التجارة، والدليل في ذلك السنغال التي لم تستطع توليد سوق كبير، يمكنها من دعم أنشطة التصنيع المحلي على النمط العصري حتى منتصف القرن العشرين[1].

نفس الإجراءات بالنسبة للمعاهدات التي سنّتها فرنسا في الجنوب الجزائري، لاسيما الطوارق الذين حافظوا على أُطرهم التجارية لفترة، لكن هذه الاتفاقيات لم تعمّر طويلا[2]، فقد فرضت دفع ضريبة للحكومة الفرنسية من طرف سكان تمنراست عام 1904م، مقابل حفظ السلام في منطقة الطوارق وضمان حرية التجارة[3] أي سياسة الكيل بمكيالين؛ ففي الوقت الذي كان الفرنسيون يدفعون ضريبة العبور للطوارق أصبح العكس، مما نتج عنه ضياع السيّادة على الممتلكات والموارد الطبيعية، أو التعامل المباشر مع العالم الخارجي، فالاستعمار حرّم على بلدان إفريقيا، فرصة اكتساب الخبرة في مجال إدارة العلاقات الدولية والدبلوماسية.

ب. الانعكاسات السياسية لمؤتمر برلين :

تميزت الفترة ما بين (1880– 1914م) بإخضاع كل من الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية للحكم الفرنسي؛ بعد تقسيم أراضي المنطقة خلال مؤتمر برلين(1884–1885م)، يظهر أن التخطيط العشوائي للحدود بين الدول الإفريقية، لم يكن يمثّل في الواقع أقساما طبيعية أو اقتصادية أو بشرية يمكن أن يُبرزها كدولة مستقلة، ونتيجة تجاهل الحدود الطبيعية والقومية والمصالح الاقتصادية، أن ترتب عنها تجزئة وانفصال العديد من القبائل، التي فصلتها الحدود السياسية بين مواطنيها وبين أسواقها الهامة أو موارد الكلأ اللازمة لقطعانها[4].

فالجزائر مثلا مع بداية القرن العشرين تمَّ رسم حدودها، وفقا لاتفاقيات رسم الحدود بين الجزائر والمغرب وبين الجزائر ومالي، بالرغم من حدوث ضجة كبيرة من قبل المغربيين عند احتلال توات عام 1901م وما جاورها، تم توقيع بروتوكول بين فرنسا والمغرب في: 20 جويلية 1901م، ينص على تمتين روابط الصداقة القائمة بين البلدين واحترام حسن الجوار، كما ألحق هذا البروتوكول بمعاهدتين عام 1902م نصتا؛ على استمرار تطبيق معاهدة لالة مغنية لعام

---

[1]. هوبكنز، ص 274.

[2]. أحميدة عميراوي و آخرون، المرجع السابق، هامش: رقم 2، ص 137.

[3]. Paul Pandolfi , Op.cit, p 60.

[4]. شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق إبراهيم، المرجع السابق، ص 341.

1845م، وتوحيد سياسة فرنسا نحو تدعيم نفوذها على الحدود، وتنظيم التعاون الفرنسي– المغربي فيما يتعلق بالجمارك والشرطة والأسواق المشتركة بينهما[1].

هذه الحدود التي رسمتها الدول الأوروبية في غضون الفترة ما بين (1885–1900م)، قد بقيت على حالها بعد الاستقلال وهو وضع أيدّته منظمة الوحدة الإفريقية ولا يزال معمولا به[2]. وهكذا غَيَّر مؤتمر برلين الخارطة السياسية للقارة الإفريقية، فينتهي الصراع الأوروبي على إفريقيا لتظل بصمات هذا المؤتمر وآثاره السياسية تنعكس على القارة حتى بعد الاستقلال، فتظل مشكلة الحدود عائقا بارزا في التقدم الاقتصادي والاستغلال الوطني لمواردهم التي مزّقها الأوروبيون[3].

2. التحولات الاجتماعية والثقافية:

بعد أن أدركت فرنسا تركيبة القبائل الصحراوية ونسيجها الاجتماعي الراقي، الذي يبدأ من شيخ القبيلة وينتهي عند آخر فرد في القبيلة، إذ يسيطر عليهم الطابع الروحي الأمر الذي يظهر جليا من خلال تعدد انتماءاتهم إلى الطرق الصوفية وانتشار الزوايا، هذه الأمور لم تكن في صالح الفرنسيين، فسعت إلى تشتيت وحدته من خلال تقسيمهم إلى ثلاثة أقسام؛ قسم أعلن الولاء لها وقسم أعلن المقاومة وآخر تقاعس عن الجهاد وبقي ينتظر الفرج[4].

كما أن فكرة الولاء هذه أحدثت نزاعا وشقاقا بين الأسر الكبيرة، مثل أسرة بوعكاز وابن قانة في بسكرة والأوراس وعارضت بعض الأسر فكرة الجهاد في سبيل تحرير البلاد، بعد الفتاوى التي أصدرها روش فكان مصير المقاومين النفي والإبعاد خاصة الزعماء منهم.

ثم إن سياسة الضرائب المفروضة عليهم والرقابة المشدّدة على القوافل التجارية واستنزاف خيرات بلادهم، جرّ عنه تدهور خطير في معيشة السكان[5]، حيث تم القضاء على الثروة الحيوانية التي تراجعت بنسبة 80 %، بسبب إبادة هذه الحيوانات في ڤورارة، توات، تيديكلت والأهقار نهاية الستينيات ونهاية التسعينيات، مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي لسكان الصحراء، أضف إلى

---

(1). إبراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912)**، مطابع رويبة، الجزائر، 1996، ص 116.

(2). اسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 361.

(3). عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا** ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع 139، 1989، ص 34.

(4). أعميراوي أحميدة و آخرون، المراجع السابق، ص 144.

(5). نفسه، ص 150.

ذلك مصادرة الأملاك وقطع النخيل جرّاء مشاركة السكان في الثورات، مثل متليلي التي تم قطع نخيلها مرارا بين سنتي 1860و1864م.

كما أنه من آثار الاستعمار تراجع نسبة النمو الديموغرافي؛ حيث أشار كادويل في دراسة له حول الآثار الاجتماعية للسيطرة الاستعمارية، والتي خصص فيها حديثه عن الظاهرة الديموغرافية في إفريقيا، أنه ما بين ثمانينيات القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين كان بمثابة فاصل ديموغرافي بين عهدين في إفريقيا، حيث كان سكان القارة قلائل ومتناثرين، فهؤلاء السكان لم يكونوا يتزايدون بسرعة بالإضافة إلى الضغوط الداخلية والخارجية التي كانت تفرض عليهم بشكل متزايد[1]، إذ عرفت نسبة الزيادة الطبيعية تذبذبا كبيرا، حيث انخفضت إلى 41 % خلال سنة 1886م [2].

هذه المقاربات في معدلات النمو الديموغرافي؛ يمكن إرجاعها أيضا إلى الأوبة والأمراض الفتاكة التي حلّت بالجزائر خاصة، حيث شهدت المنطقة في الفترة الاستعمارية انهيارا ديموغرافيا بسبب وباء الكوليرا بين سنوات (1849-1850م)، في كل من سكيكدة، سطيف، بوسعادة ومنطقة الزيبان وخلفت عددا مرتفعا من الضحايا، كما عاود هذا المرض ما بين (1867-1868م)، فتسبّب في انخفاض ديموغرافي خطير، حيث تلاقت ضغوط الاستعمار مع ضغوط الكوارث الطبيعية فاشتدت وطأة المجاعات، ولعل أخطرها كان ما بين سنتي (1866-1868م)، التي تسببت في ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، إذ يتراوح سعر الصاع ما بين؛ 60 و؛ 70 فرنكا[3].

كما سجّل **ساباتاي** المتخصص بشؤون المناطق الجنوبية، أنه كان عدد سكان قورارة وتيديكلت وتوات في حدود أربعمائة ألف نسمة، وأصبحوا في عام 1906م لا يمثلون سوى ستين ألف نسمة، معظمهم لا يجد ما يسدّ به رمقه، فإنتاجهم الرئيسي المتمثل في التمور أصبح لا يجد مشتريا له، بعد أن سُدَّت في وجهه أسواق السودان،' كما لا ننسى الجفاف الذي حلّ بالمنطقة ما

---

[1]. ج.ش.كالدويل، **«الآثار الاجتماعية للسيطرة الاستعمارية (المظاهر الديموغرافية)**، مقال نشر في كتاب تاريخ إفريقيا العام، مجلد 7 ، اليونسكو ، تحت إشراف، أ. آدو بواهن، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت، 1990، ص 467.

[2]. قريشي محمد، **الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية 1945-1954م**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2001-2002، ص 36.

[3]. فلة موساوي القشاعي، **الواقع الصحي و السكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني و أوائل الاحتلال الفرنسي 1518-1871م**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2010، ص 489-491.

بين (1920-1924م) الذي أودى بحياة ثلثي قطعان الماشية وثلث قطعان الإبل، مما نجم عنه الأثر البالغ على الحركة الديموغرافية[1].

وعن إفريقيا الغربية؛ يمكن اعتبار تجارة الرقيق أعنف هجوم على التوازن الديموغرافي في إفريقيا الغربية، حيث بيّنت الاختبارات التي قمنا بإجرائها لبناء العلاقة بين عدد السكان الأوّلي لسنة 1400م ومتوسط النمو السكاني قبل وبعد التعافي من تجارة الرقيق عام 1900م، أن تجارة الرقيق كانت لها آثارٌ مدمرة على النمو الديموغرافي في إفريقيا الغربية على المدّى الطويل[2]، ناهيك عن التحولات الاجتماعية العميقة التي مسّت هذه المنطقة، والتي استفضنا عن الحديث حولها في الفصل السادس من هذه الدراسة.

أما عن الجانب الثقافي يمكن الإشارة إلى النتائج المترتبة عن حملات التنصير بالغرب الإفريقي خاصة والصحراء الجزائرية عامة، حيث خلّف التنصير العديد من النتائج والآثار السلبية في كل المجالات سواء كانت ثقافية أو دينية أو اجتماعية، ففي المجال التعليمي تمت ترجمة الكتاب المقدس وأجزاء منه إلى أكثر من 600 لهجة افريقية[3]، كما ترجم **دي فوكو** الإنجيل إلى التارقية[4]، إضافة إلى كتب ومجلات عديدة بلغات شتّى وهي أكثر من أن يحصيها العدد[5].

وفي ظل هذا الرواج الذي حققه المبشّرون في هذا المجال، شهدت الأنشطة الفكرية بين صفوف المسلمين ركودا كبيرا، فقلّ التأليف حتى باللغات الوطنية المحلية، فضلا عن العربية، فأصبح المؤلفون لا يستطيعون القيام بالكتابة والتأليف بهذه اللغات بسهولة كما كان من قبل، وكانت الغلبة للأنشطة الثقافية المنتشرة التي تعكس العادات الاستعمارية وتقاليدهم [6].

يأتي هذا بعد أن شهدت المدارس التنصيرية انتشارا كبيرا خاصة في غرب إفريقيا، مع نهايات القرن التاسع عشر كان هناك حوالي؛ 20.000 معهد تعليمي، بالإضافة إلى أن أكثر من ستة ملايين طالب مسلم يتابعون دراستهم في مدارس افريقية تخضع للكنيسة [7].

---

[1]. جمال قنان، المرجع السابق، ص 150- 151.

[2]. لمزيد من المعلومات حول آثار تجارة الرقيق على النمو الديموغرافي في إفريقيا الغربية، ينظر إلى الصفحة، 509-533.

[3]. عبد المجيد عبد الرزاق الأرو، **التنصير في إفريقيا**، السعودية الإدارة العامة للثقافة والنشر، 2008، ص92.

[4]. حسن مرموري، المرجع السابق، ص 285، 300.

[5]. عبد العزيز الكحلوت، المرجع السابق، ص 79-80.

[6]. عثمان برايما باري، المرجع السابق، ص75.

[7]. لخليل النحوي، **إفريقيا المسلمة الهوية الضائعة**، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان،1993، ص 108-109

في المقابل هناك تراجع كبير في دور الزوايا والطرق الصوفية؛ إما لتضييق الخناق عليها أو بسبب موالاتها للاستعمار الفرنسي، مثل التيجانية التي انتشرت في القارة الإفريقية فعملت على تشويه صورة الدين الإسلامي، كما وجدها الفرنسيون وسيلة للتفريق بينها وبين الطرق الأخرى، حتى لا يتّحد المسلمون أمام محاولات فرنسا لتغريب هذه المناطق[1].

3. التحولات الاقتصادية:

إن العلاقات التي نُسجت قبل آلاف السنين بين ضفتي الصحراء، التي كان أساسها تجارة الملح والذهب، وقوافل الجمال المعتمدة في التواصل التجاري بين المنطقتين، هذه التجارة تختفي شيئا فشيئا حتى تلاشت مع بدايات القرن العشرين، سببها الأول والأخير الأطماع الأوروبية بالمنطقة، فيا ترى ما هي الآثار المترتبة عن السياسة التجارية الفرنسية عبر الصحراء الجزائرية على التحولات الاقتصادية بالإقليمين؟.

أ. تحولات الزراعة والتجارة التقليدية:

بعد وقوع الإقليمين في قبضة المستدمر الفرنسي، شهدت هذه الأقاليم تحولات عميقة في طبيعة الإنتاج الفلاحي والمعاملات والطرق التجارية؛ بعد أن كان الإنتاج الفلاحي يعتمد أساسا على الزراعة المعيشية، أصبحت الزراعة التجارية الأساس الذي ينهض باقتصاد فرنسا بالإقليمين؛ نجم عنه تنمية فلاحة المضاربة التي تحصلت على فوائدها الشركات الرأسمالية الامبريالية الاستعمارية منذ 1880م، فحرمت سكان المنطقة من المساهمة في الحياة الاقتصادية، بذلك تراجع الاقتصاد الريفي المنتشر في الواحات الجزائرية، وخاصة في منطقة واد ريغ التي بلغ فيها الاستثمار الأجنبي في غرس أشجار النخيل نسبة كبيرة، مع الاستغلال غير العقلاني للآبار الارتوازية نتج عنه تراجع كميات كبيرة من مياه الآبار الارتوازية، وبالتالي القضاء التدريجي على غابات النخيل.

كما أن اهتمام الفرنسيين بتحسين محاصيل التصدير؛ فرض على الفلاح الإفريقي إنتاج محصول واحد أو محصولين كالكاكاو والفول السوداني، مما نجم عنه إهمال للمزروعات المعيشية الأساسية الموجهة للاستهلاك المحلي مثل الكازافا واليام والذرة، وبالتالي استيراد غذائهم بأسعار

[1]. حوتية، **توات و الأزواد**، ج1، ص 212-213.

باهظة[1]، مما نتج عنه تحول أسواق المنطقة إلى أسواق استهلاكية للسلع الأوروبية واقتصارها على تصدير الخامات لها[2].

إضافة إلى نشاط الفرنسيين في الزراعة، ونهب أراضي الفلاحين وغاباتهم، استثمروا أموالهم في التعدين واستغلال المناجم والتجارة والنقل، ومن بين الشركات التي اهتمت بتجارة التبغ نجد شركة باستوس (Bastos) [3].

كما وفّر المستعمر هياكل قاعدية لتجارته والتي تتمثل في الطرق البريّة، وخطوط السكك الحديدية لخدمة أغراضه، وليس لخدمة الاقتصاد الإفريقي. لم يكن هدف فرنسا من شق هذه الطرق تطوير التجارة الداخلية، ولكن لتسهيل نقل المحاصيل النقدية التي تحتاج إليها، في سبيل تسهيل التجارة الخارجية[4].

هذه التحولات في طبيعة الإنتاج، والوسائل المستخدمة لنقله؛ أحدثت تصدعاً وتراجعاً في التجارة التقليدية، حيث تم القضاء على تجارة القوافل تدريجيا، خاصة بعد تعميم استعمال العربات والشاحنات لنقل البضائع.

إن البضائع التي تصل أسواق الجنوب؛ حولت سكان الصحراء الجزائرية من منتجين إلى مستهلكين، مما أحدث عجزاً في ميزانها التجاري على مختلف العقود في الصحراء، لأن سكانه يشترون من الخارج أكثر مما يبيعون، فالمنتجات المصنوعة مثل الثياب، الأدوات، الأسلحة والأواني أصبحت تشكل أهم باب في واردات الصحراء[5]، فتراجعت الصناعات التقليدية وبدأت تفقد حرفيتها؛ على سبيل المثال تراجع عدد صُنّاع الزرابي في ميزاب من؛ 6.000 صانع عام 1893م، إلى حوالي 1.500 صانع سنة 1955م[6].

ثم إن تغيير وسائل الدفع من المقايضة إلى التعامل النقدي، أبعد سكان الصحراء عن المساهمة بشكل فعلي في التجارة الصحراوية[7]، كما صاحب فرض الضرائب على السكان الذين رفضوا الاحتلال أزمة نقدية في الصحراء، بسبب إلغاء فرنسا التعامل بعملة الفورارى التي صارت

---

(1). عبد الكامل عطية، المرجع السابق، ص 180.
(2). أحمد طاهر، المرجع السابق، ص 185.
(3). مياسي، **توسع الاستعمار**، ص 143.
(4). أحمد طاهر، المرجع السابق، ص 185.
(5). إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 48.
(6). يوسف بن بكير الحاج سعيد، المرجع السابق، ص 289.
(7). جمال قنان، المرجع السابق، ص 150.

غير مشروعة، ممّا تسبّب تكدّسها في أزمة اقتصادية حادّة[1]. في المقابل أصبحت صادرات الصحراء الجزائرية لا تكاد تتجاوز التمور والجلود بعد اختفاء تجارة الذهب والملح [2].

نفس الشيء بالنسبة لاقتصاد إفريقيا الغربية الفرنسية؛ إن القول بأن سكان هذه المناطق قد ساهموا بالتجارة عبر البحار، أعتقد أن هذه المساهمة لا تتجاوز المتوسط السنوي خلال الحقبة الاستعمارية نسبة 10 %؛ صحيح أن الأفارقة تأقلموا مع التجارة الجديدة، وقدّموا الكثير لتجارة الصادرات لكن المستفيد هي فرنسا.

إن المتأمل في المستوى المعيشي للأفارقة، يدرك أنه لم يتغير تغييرا محسوسا نتيجة فرض الحكم الاستعماري، بل إن الكثيرين بقوا يعيشون كما كانوا قبل الغزو الاستعماري، وهذا لا ينفي أن فيهم من تأثّرت حياته الاقتصادية بالحكم الاستعماري، مثل دخول بعض الأفراد في إنتاج المحاصيل التجارية كالكاكاو والبن في ساحل العاج، لكن المحاصيل الأخرى مثل الفول السوداني وزيت النخيل والقطن لم تدّر على الفلاح الإفريقي إلا دخلا تافها، بعد اقتطاع الضرائب المفروضة عليه، فالوجود الفرنسي بالمنطقة لا يمثل ثروة اقتصادية[3].

للتوضيح أكثر؛ نأخذ أمثلة على بعض المناطق التي تسجل أرقامًا كبيرة في مجال التصدير والاستيراد بينها وفرنسا، لكن جلّ الأرباح تعود للفرنسيين، مثل بورتو نوفو وكوتونو التي بلغت وارداتها سنة 1889م حوالي؛ 6.308.200 فرنك منها 4.768.950 فرنكا من فرنسا، كما بلغت الصادرات؛ 4.808.750 فرنكا، منها؛ 3.900.800 فرنكٍ خاصة بفرنسا، نفس الشيء بالنسبة لـ بوبو الكبير و(Agoué)، حيث بلغت وارداتها حوالي؛ 1.420.150 فرنكا منها 1.080.600 فرنك خاصة بفرنسا، وما قيمة؛ 1.501.197 فرنكا من السلع المصدرة منها 907.950 فرنك لفرنسا[4].

إضافة إلى دور الشركات التجارية الأوروبية الكبيرة، في إبعاد الأفارقة عن تجارة الصادرات والواردات لافتقارهم إلى رؤوس أموال كبيرة، كما اقتصر تعامل الأوروبيون مع الشركات الأوروبية فقط، حول مسألتي التصدير والاستيراد، إضافة إلى أولويتهم في التخزين بالموانئ والاستئجار بشروط ميسّرة للسفن.

---

[1]. محمد عبد الحليم بيشي، المرجع السابق، ص 16.

[2]. إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 48.

[3]. أحمد طاهر، المرجع السابق، ص 179.

[4]. Alfred Rambaud, Op.cit, p 313.

كما أن بعض مصانع أوروبا التي كانت تُموّل هذه الشركات، بالمنسوجات والسلع الأخرى اللازمة للسوق الإفريقية، كانت مملوكة لشركات قابضة يساهم فيها هؤلاء التجار، فهي لا تستثمر أموالها في البلاد لإنشاء مصانع بها، لذلك يمكن القول أن النظام الاقتصادي الاستعماري كان بدائيا، والغرض منه أساسا تمويل أوروبا بالمواد الخام التي تحتاج إليها من إفريقيا[1].

الخريطة رقم 13: خريطة توضح حركة القوافل التجارية للطوارق عبر الصحراء

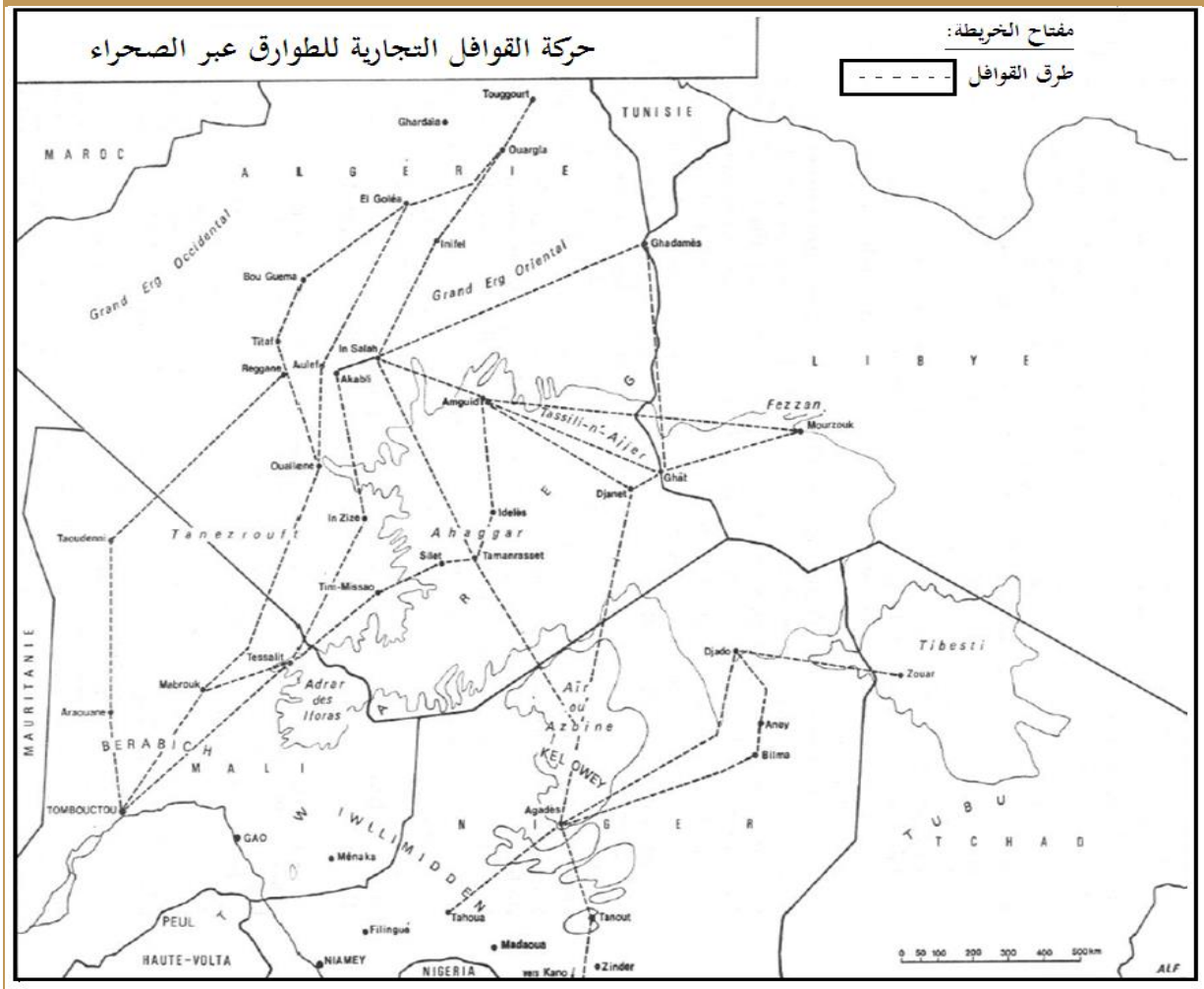

المرجع المعتمد:

Bourgeot André, « **Les échanges transsahariens, la Senusiya et les révoltes Twareg de 1916-17**», p 16.

من الانعكاسات الاقتصادية لمؤتمر برلين؛ من نتائج السياسة التي انتهجتها القوى الأوروبية القائمة على المنافسة التجارية عبر الصحراء الوسطى، أن تضرّرت تجارة القوافل بسبب محاولات الفرنسيين لتحويلها من طرابلس نحو تونس والجزائر وبذلك دخلت هذه المنطقة في

[1]. أحمد طاهر، المرجع السابق، ص 188.

صراعات مع طرابلس في عهد العثمانيين والإيطاليين فيما بعد، مما أجبر سكّان المنطقة ومن بينهم السوفيون إلى زراعة النخيل رغم ضريبة اللزمة، التي فرضت عليهم من طرف الفرنسيين[1].

بسبب حروب التوسع الفرنسي في عين صالح، توات وتنبكتو، تحولت القوافل إلى الشرق، وبعد وصولها إلى التشاد، تغير مسار التجارة في الصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي لصالح القوى الاستعمارية.

عملت فرنسا أولا على سلب الطوارق قوتهم العسكرية والاقتصادية، عن طريق قطع المراكز الرئيسية للتجارة، بما في ذلك عين صالح بالجزائر وتنبكتو بمالي[2]، ففي عام 1880م كانت عين صالح مقرًا لتجارة العبيد، حيث تنقل هذه السلعة من ضفاف النيجر في تنبكتو إلى عين صالح.

باحتلال عين صالح؛ أحدثت ضربة قوية على غدامس وبالتالي على طوارق كيل أزجر وقوافل كيل آوي وآير وجيرس، كما أن بريطانيا وإيطاليا لهما مصالح مشتركة ومباشرة مع السنونسية بالمنطقة، حيث تحمل سلعها التجارية إلى عين صالح، فكان من سياسة القنصل الإيطالي في غدامس، معارضة التغلغل الاستعماري الفرنسي بالمنطقة، لكن بعد ثلاثين عاما من الدعم المادي والسياسي من قبل الأتراك والإيطاليين لمقاومة الطوارق لفرنسا أُحتلت عين صالح.

كما أن الاستيلاء على تنبكتو عام 1894م، من شأنه إضعاف التوسع التجاري البريطاني بالمنطقة وعليه فإن الربط بين عين صالح وتنبكتو، يُمكّن فرنسا من احتكار التجارة التي تديرها الشركة الإنجليزية في النيجر وبحيرة تشاد[3].

أهم ما أحدثه الفرنسيّون بعد استيلائهم على ضفتي الصحراء في القرن العشرين، أن وضعوا حواجز في وجه تجارة القوافل، إذ ورد في بعض التقارير السرية التي كتبها مسؤولون عن الإدارة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، تتحدث حول ضرورة مراقبة القوافل التجارية، بعدما ثبت أنها تقوم بتهريب الأسلحة بين المستعمرات الفرنسية شمال وجنوب الصحراء. نتيجة لذلك تم إلحاق الضّرر بمحلات المغاربة في تنبكتو[4]. ختاما لهذا كله تحويل التجارة الصحراوية لصالح الفرنسيين.

---

[1]. عثمان زقب، المرجع السابق، ص 25.

[2]. Bourgeot André, Op. Cit, p 162.

[3]. Ibid, p 163-164.

[4]. عبد الواحد أكمير، المرجع السابق، ص 136.

ب. آثار التحول التجاري على الوسطاء التجاريون:

قبل التواجد الفرنسي بالشريط الصحراوي؛ كانت الأسواق العامة في الصحراء الجزائرية تخضع لرقابة قاضي البلدة[1]، كما استقر تجارٌ من الجزائر بالمراكز التجارية لإفريقيا الغربية، لهدف مراقبة الأسواق المحلية والاتصال بشركائهم أو موكليهم[2].

في إفريقيا الغربية وُجدت مجموعة من التنظيمات التجارية، التي تمارس الرقابة على الأسعار والمنافسة، فكان السماسرة وكلاء بالعمولة ومترجمين، إذ كان لهم دورٌ جوهريٌ كوسطاء بين البائعين والمشترين، بالرغم من أنهم أحيانا يتاجرون لحسابهم[3]، كما يوجد تجار رسميون يمارسون النشاط التجاري باسم الدولة، لأن الحاجة إلى الإيرادات كانت شاغلا مشتركا لجميع الحكومات[4].

بحلول الفرنسيين بهذه المناطق؛ تحولت القوافل التجارية الجزائرية في بداية الأمر إلى وسطاء تجاريين لنقل بضائع فرنسا من الساحل والتل إلى الصحراء، مقابل نقل سلع الصحراء نحو سواحل البحر المتوسط لتصريفها من قبل السلطات الفرنسية إلى الوطن الأم، وباقي الدول الأوروبية التي لها علاقات تجارية مع الجزائر، لكن بتدخل الوسطاء المجهزين بالشاحنات تقلّص دور القوافل التجارية يوما بعد يوم حتى تلاشت تجارة القوافل[5].

في إفريقيا الغربية الفرنسية؛ تشير بعض الكتابات التاريخية أن التجار الأوروبيين في البداية كانوا يتخذون من الأفارقة الأحرار والرقيق كوسطاء لجلب السلع من ضفاف نهر السنغال والذهب من منطقة الغابات والخشب والعاج من جهات نهر النيجر نحو السواحل الأطلسية، كما كان عدد من الأفارقة يسهرون على جمع ثمار النخيل، الصمغ، العسل والعاج، يفوقُ أعداد العبيد الذين يعملون في المنازل ويُباعون للأوروبيين[6].

---

(1). فرج محمود فرج، المرجع السابق، ص 81.

(2). بوفيل ، ص 294.

(3). هوبكنز، ص 124-126.

(4). نفسه، ص 121.

(5). إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 181.

(6). أجايي، المرجع السابق، ص 30.

ذلك لأن التجار الفرنسيين لم يتوغّلوا داخلا إلى أسواق الذهب بمركز البامبوك الشهير، لكون هذه الرحلات تكلفهم ماديا، ناهيك عن مخاطر الطريق الموغلة في الداخل، لذلك يكتفون بالتنقل على طول أسواق الساحل مع اعتماد ما يجلبه الوسطاء الأفارقة من منتجات الدّاخل[1].

لكن خلال القرن العشرين؛ نتساءل عن مصير الوسطاء الأفارقة الذين كانوا يربطون المنتجين والمستهلكين بشركات الاستيراد والتصدير، فالبعض يرى أن الوسطاء أُزيحوا عند ختام القرن التاسع عشر، نتيجة تحرك شركات أجنبية نحو الداخل ما بين (1900-1930م)، لكن تصريح مدير شركة لاجوس ستورز ليمتد سنة 1908م، حول نسبة تعامل شركته مع المستهلك بـ 1 % من مجموع تجارة شركته، يؤكد لنا استمرار عمل الوسطاء التجاريين خلال القرن العشرين، بالإضافة إلى ما ذكره هوبكنز حولهم بقوله؛ أن عدد الوسطاء الأفارقة قد تزايد خلال هذه الفترة[2].

يوجد مثال حول الدعاية التي روجت بانحدار الوسطاء في القرن التاسع عشر، فقد كان توغل الشركات الأجنبية إلى الداخل ابتداء من سنة 1900م عونا كبيرا للنشاط التجاري للسيدة أومو أوكوى، التي أقامت علاقات تجارية مع شركة النيجر، فكانت تبيع منتجات النخيل إلى الشركة وتمارس تجارة التجزئة في السلع المستوردة، وفي العقد الثالث من القرن كانت تقوم بتنويع أعمالها وتضع أموالا في العقارات، وتستثمر في الشاحنات وقوارب الكنو، وتقدم قروضا نقدية للتجار الآخرين.

ما يمكن قوله؛ خلال الحقبة الاستعمارية فَقَدَ الوسطاء التجاريون السلطة السياسية التي كانوا يستخدمونها فيما سبق، لدعم مطالبهم المتعلقة بالسوق، فكان عليهم التكيف مع التطورات الجديدة مثل وصول السكك الحديدية، لكنهم كمجموعة استمروا في البقاء وقد أوضح **باور** أن الوسطاء كانوا كقنوات للتجميع والتوزيع ذات قدرة تنافسية كبيرة وكفاءة عالية[3].

وعليه فإن التجارة الخارجية التي يتداولها الأفارقة كانت في العقد الثالث من القرن العشرين أهم من ذي قبل، فتوسّع السوق في الفترة ما بين (1900-1930م)، لا لكون الشركات التجارية الأجنبية توغلت إلى الدّاخل، إنما نتيجة زيادة عدد الوسطاء الأفارقة[4].

---

[1]. بوفيل ، ص 343-344. **ينظر كذلك:** أجايي، المرجع السابق، ص 30.

[2]. هوبكنز، ص 409-410.

[3]. نفسه، ص 410-411.

[4]. نفسه، ص 410.

بحلول عام 1930م؛ كانت هناك شركات تتداول فيما بينها ما بين ثلثي وثلاثة أرباع تجارة إفريقيا، من بينها الشركة الفرنسية لإفريقيا الغربية والشركة التجارية للغرب الإفريقي[1]، كما كان يسيطر بنك إفريقيا الغربية الفرنسي على التجارة في غرب إفريقيا[2]، ويحتكر كل العمليات التجارية، ومن ثمة جمعت رؤوس أموال كبيرة.

ت. نظام الاتحاد الجمركي:

إن الاتحاد الجمركي الذي سنّته فرنسا مع الجزائر؛ كان نظاما من أكثر الأنظمة الجمركية كمالا في عالم الاقتصاد، هذا الأمر فرض على الجزائر أن تظلّ مصدرة للمواد الخام ومستوردة للسلع المصنعة، الأمر الذي تسبّب في الانهيار الذي تعرضت له الحرف والصناعات في المدن والأرياف على حدٍّ سواء[3].

هذا الإعفاء من التعريفة الجمركية؛ أُستبدل بالضرائب المفروضة على الأهالي، تسمى الضرائب العربية والفرنسية، إذ كان على الأهالي دفعها مثل ضريبة الرأس (اللزمة) التي فرضت على الجزائر وإفريقيا الغربية[4] كما أوضحنا ذلك سابقا.

كان للسيطرة الفرنسية على منطقة وادي سوف آثارٌ على الجانب الاقتصادي، لكون المنطقة كانت تتمتع باستقلالية في معاملاتها التجارية، ففُرض عليها تنظيم شبه مقنّن فتعرضت للمراقبة على أنشطتها التجارية خاصة في التعامل مع المناطق المجاورة لها كتونس وليبيا، فالجمارك كانت تُضايق حركة تجارة القوافل التي ترفض الخضوع للإجراءات الضريبيّة والجمركية التي تُرهق التُّجار وبالتالي اللجوء إلى التهريب[5].

بعد استكمال التوغل الاستعماري وتعزيز إدارة المستعمرات وهيكلتها التعسفية وانتظام الضرائب، أصبح تحصيل الضرائب يعتبر مصدرًا رئيسيًا لتمويل التوسع، فقد أدّى هذا ما بين الحربين إلى تزايد معدّلات ضريبة الرؤوس بسرعة أكبر من معدل تزايد الأجور[6]، حتى أصبحت الضرائب أعلى من الأجور التي كان الإفريقي يتقاضاها.

---

(1). هوبكنز، نفسه ، ص 397.

(2). نفسه، ص 401.

(3). أحمد كساب و آخرون، المرجع السابق، ص 439-440.

(4). مياسي، **توسع الاستعمار**، ص 143.

(5). عثمان زقب، المرجع السابق، ص 24-25.

(6). فيدوروفيتش، المرجع السابق، ص 372-373.

هذه التغييرات التي أدخلت على الضرائب المنتظمة لم تُحسن من أحوال الشعب الإفريقي، بل صُرفت في شق الطرق أو مد خطوط السكك الحديدية والموانئ، والوسائل التي تخدم المنطقة استعماريا ولها أهمية اقتصادية لفرنسا، لذلك هذه التحسينات لم تمس إلا 10 % من السكان الأفارقة، في الوقت الذي دُفع فيه الأفارقة لزراعة المحاصيل النقدية لسد الضرائب المفروضة عليهم[1].

في الختام نستنتج أنه؛ بفعل السياسة الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا وما أحدثته في الإقليمين، خلّفت آثارا جسيمة على كافة المستويات؛ نتيجة تطبيق سياسة الحكم المباشر، قضت على الزّعامات القبلية والنظم التي كانت موجودة في البلاد الإفريقية التي كانت خاضعة لها، فالحكام الإفريقيون كانوا مجرّد عملاء تنفيذيين لأوامر فرنسا فقط، حيث أُبعدوا من التنظيم الإداري والسياسي والاقتصادي لبلادهم، فلم تُمنح لهذه البلدان فرصة اكتساب الخبرة في مجال الإدارة والعلاقات الدولية والدبلوماسية.

فقط؛ كان دور بعض العناصر الحاكمة تتمثل في توقيع اتفاقيات من جانب واحد، لتوريط بلدانهم بالديون الثقيلة للحصول على حقوق المنتجات والرسوم الجمركية لسنوات عديدة، وهو ما تم استخلاصه عند تحليلنا للتجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في كل من الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية، إذ كان هدفهم إضعاف اقتصاديات الدول المستعمرة، بسبب الديون التجارية والقروض التي أثقلت كاهل المستعمرات، دون أن ننسى الضرائب التي أصبحت ما بين الحربين المورد الرئيسي للتوسّع الاستعماري في هذه المناطق.

كما خلّف مؤتمر برلين آثاره على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من خلال التقسيم العشوائي للحدود، حيث نتج عن تجاهل الحدود الطبيعية والقومية والمصالح الاقتصادية، تجزئة وانفصال العديد من القبائل، التي فصلتها الحدود السياسية بين مواطنيها وبين مواردها الاقتصادية، وبذلك ينتهي الصراع الأوروبي على إفريقيا بعد تقسيم إفريقيا بينهم، لتظل بصمات هذا المؤتمر وآثاره السياسية تنعكس على القارة حتى بعد الاستقلال، وتظل مشكلة الحدود عائقا بارزا في التقدم الاقتصادي والاستغلال الوطني لمواردهم التي مزقها الأوروبيون.

بالإضافة إلى التمزق القبلي بفعل التقسيم العشوائي للحدود، خلّف الاستعمار آثارا بالغة الخطورة على هذه المجتمعات، حيث مسّت النسيج الاجتماعي الذي يبدأ من شيخ القبيلة وينتهي عند آخر فرد في القبيلة، وخلق صراعات بين الأسر الكبيرة في سبيل تحقيق مطامحهم

[1]. أحمد طاهر، المرجع السابق، ص 181- 182.

الاستعمارية، نتج عنها مجتمعات هشّة يقودها التعصب والصراع الدائم، مما أحدث انقسامات خطيرة داخل المجتمع الواحد، ناهيك عن التراجع الديموغرافي بسبب التقتيل والأوبئة والفقر المدقع الذي مسّ أغلب الفئات الاجتماعية، نتيجة مُصادرة لممتلكاتهم، وقطع عنهم سُبل عيشهم مع تغريمهم بالضرائب المتنوعة، فأضحى الثالوث الأسود يلوح في ربوع كل منطقة امتدّ إليها المستعمر الفرنسي.

دون أن ننسى سياسة التجهيل والتغريب التي انتهجتها فرنسا في سبيل إبعاد الأفارقة عن كل ما يربطهم بعاداتهم وثقافتهم ودينهم ولغتهم، من خلال طمس معالم الهوية الوطنية، واستبدالها بكل ما هو فرنسي من؛ فرنسة الأشخاص والأماكن والشواهد التاريخية وتنصيرهم وفرض ثقافتهم السافرة، فكان من آثار هذه السياسة أن شهدت الأنشطة الفكرية ركودا كبيرا في شتى المجالات، فضلا عن انتشار الثقافة الغربية التي لا تمتُّ بصلة إلى هذه المجتمعات المسلمة، والتي ظلوا يحصدون آثارها إلى يومنا هذا.

أما عن التحولات التي مسّت الجانب الاقتصادي بفعل هذه السياسة الاقتصادية الجديدة على هذه المجتمعات، أن أحدثت فرنسا تحولات عميقة في طبيعة الإنتاج الفلاحي والمعاملات التجارية وطرقها التجارية، بعد أن كان الإنتاج الفلاحي يعتمد على الزراعة المعيشية، أصبحت الزراعة التجارية الأساس الذي ينهض باقتصاد فرنسا بالإقليمين، لاسيما أن فرنسا اهتمت بتحسين محاصيل التصدير، الأمر الذي فرض على الفلاح الإفريقي إنتاج المحاصيل التجارية وإهمال المحاصيل المعيشية الأساسية الموجهة للاستهلاك المحلي، وبالتالي استيراد غذائهم بأسعار باهظة، مما حوّل أسواق المنطقة إلى أسواق استهلاكية للسلع الأوروبية واقتصارهم على تصدير الخامات لها.

بالإضافة إلى فرض الزراعة التجارية، كانت هناك تحولات على مستوى المستثمرات المالية للخزينة المحلية، حيث كانت الأموال التي تُجمع من الضرائب المتنوعة توظّف في أشغال التعدين ومد الطرقات التي تصل مستوطنات ومزارع الأوروبيين والتجارة والنقل، دون أن تمس هذه التحسينات الاقتصاد الإفريقي.

كما أدّى تغيير العملات التجارية؛ من العملات المحلية إلى عملة الفرنك، أن أحدث أزمة اقتصادية حقيقية بهذه المناطق، لاسيما بعد أن أصبح تسديد الضرائب نقدا، ناهيك عن الإنتاج الصناعي الذي يدفع فيه الأفارقة أضعاف القيم المالية لمنتجات، كان يمكن تصنيعها محليا

بمواردهم الأولية، الأمر الذي أسفر عن ديون تجارية وأخرى ائتمانية وأخرى قروض ثقيلة، أدخلت المستعمرات في أزمة المديونية.

بالنسبة للوسطاء التجاريين فإنهم؛ بالنسبة للصحراء الجزائرية قبل استكمال مشروع الطرقات العابرة للصحراء الجزائرية، اشتغلّت فرنسا القوافل التجارية في توزيع منتجاتها على الجنوب الجزائري مقابل حصولهم على منتجات الصحراء، لكن بعد تعميم استعمال الشاحنات حُول تجار القوافل إلى الاستقرار بفتح أسواق استهلاكية للمنتجات الفرنسية. بالنسبة للوسطاء التجاريين في غرب إفريقيا؛ فإن فرنسا قبل توغل الشركات التجارية إلى دواخل إفريقيا عملت على استغلال الأفارقة والرقيق كوسطاء لجلب السلع من الداخل نحو السواحل، لكن بعد توغل الشركات التجارية نحو الداخل خلال القرن العشرين فقد الوسطاء التجاريون السلطة السياسية التي كانوا يستخدمونها لدعم مطالبهم المتعلقة بالسوق، فكان عليهم التكيّف مع التطورات الجديدة، وحسب باور فإنهم كمجموعة؛ استمروا في البقاء كقنوات لتجميع وتوزيع السلع ذات قدرة تنافسية كبيرة وكفاءة عالية.

III. آثار التحول التجاري على التنمية الاقتصادية للجزائر وإفريقيا الغربية:

قبل القيام بعمليات الاختبارات لقياس آثار التحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية على مستوى التنمية الاقتصادية للإقليمين خلال الفترة المدروسة، نقوم بإدراج جدول إحصائي يتضمن نصيب الدّخل الفردي من الناتج الإجمالي المحلي، الذي قدّمه السيد لياندرو برادوس دي لا إسكوسورا وستيفن برودبيري كما يلي:

الجدول رقم 94: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد لكل من الدول الاستعمارية ومستعمراتها في الجزائر وإفريقيا الغربية ما بين (1870-1950م) العملة بالدولار

الدول المعنية	متوسط نصيب الفرد (1870-1900)	متوسط نصيب الفرد (1900-1922)	متوسط نصيب الفرد (1900-1925)	متوسط نصيب الفرد (1900-1950)
فرنسا	1979	3623	4522	4162
انجلترا	3692	5188	6181	5784
البرتغال	1094	1329	1817	1621
الجزائر	869	1058	1358	1271
البنين	879	873	878	876
بوركينا فاسو	410	412	411	412
الرأس الأخضر	300	300	350	331
كوت ديفوار	845	865	843	852
غامبيا	800	777	570	629
غانا	508	797	932	881
غينيا	300	300	300	300
غينيا بيساو	300	300	300	300
ليبيريا	704	918	970	951
مالي	395	402	396	398
موريتانيا	383	390	383	386
النيجر	533	540	535	537
نيجيريا	571	622	669	652
السنغال	1021	1038	1020	1027
سيراليون	506	526	581	560
التوغو	537	543	506	520
سانت تومي وبرينسي	961	991	509	690

المراجع المعتمدة : تم انجاز هذا الجدول باعتماد المراجع التالية

-Stephen Broadberry , Alexander Klein, **"Aggregate and per capita gdp in Europe, 1870-2000"**, p 20, 24

-Leandro Prados de la Escosura , **"Output Per Head in Pre-Independence Africa: Quantitative Conjectures"**, p 36.

يمثل هذا الجدول تقديرات نصيب الفرد من الدخل السنوي من الناتج الإجمالي المحلي بعملة الدولار، لكل الدول الاستعمارية ومستعمراتها في كل من الجزائر وإفريقيا الغربية ما بين (1870-1950م)، وقد ارتأينا اعتماد هذا الجدول في جلّ الاختبارات التي نود قياس العلاقة فيما بينها وصولا إلى استنتاجات حول آثار التحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية، على مستوى التنمية الاقتصادية لهذه الأقاليم خلال الفترة المدروسة.

1. تفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية خلال الفترة الاستعمارية ما بين (1870-1950م):

إن اختبار قياس العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل السنوي الأوّلي لعام 1870م، مع متوسط نصيب الفرد من الدخل السنوي للفترة ما بين (1870-1950م)، لكل من الدول الاستعمارية ومستعمراتها أمر مهم جدًا، لمعرفة فجوة الدخل بينهم ومن ثمة فهم العلاقة السببية في تقدم وتخلف الدول، كما لا يخفى على أحد أن العيّنات المستعمرة من إفريقيا التي تم تحديدها في هذه الدراسة، كانت قبل التواجد الأوروبي دولا لها سمات التطور في مختلف مناحي الحياة، مثلها مثل باقي الدول في باقي قارات العالم آنذاك.

لذلك؛ فإن بدايات تخلف إفريقيا المرتبطة بالتواجد الأوروبي على أديم القارة، يستحق البحث الجاد بين ثناياه لفترة تزيد عن 560 سنة، عرضنا الجزء الأول من هذه الآثار في الفصل السادس والخاص بآثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية في إفريقيا الغربية، والآن ندرس آثار الاستعمار على التنمية الاقتصادية لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية ما بين (1870-1950م).

أ. قياس العلاقة بين نصيب الفرد الأوّلي لسنة 1870م مع متوسط نصيب الدخل السنوي للفرد للفترة ما بين (1870-1950م):

الشكل رقم 29: تمثيل بياني حول العلاقة بين نصيب الفرد عام 1870م ومتوسط نصيب الفرد من الدخل السنوي ما بين 1870-1950م

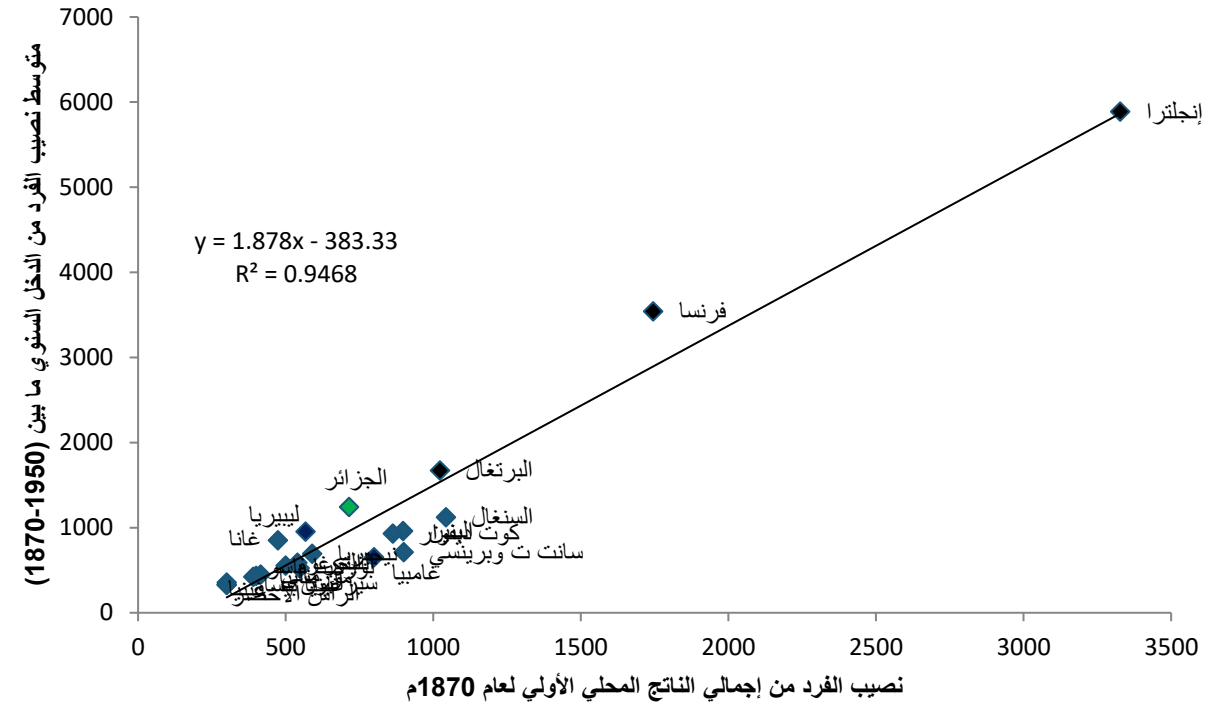

يوضح الشكل رقم : 26، الذي يقيس العلاقة بين نصيب الدخل السنوي الأولي للفرد سنة 1870م مع متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج الإجمالي المحلي ما بين (1870-1950م) لهذه العينات، أن هناك علاقة ايجابية بالنسبة للدول الاستعمارية أين زاد مستوى الدخل السنوي الفردي على مرّ العقود ما بين (1870-1950م) مقارنة بنصيب الفرد الأولي لعام 1870م.

في حين كانت هناك علاقة سلبية لأغلب الدول الواقعة في غرب إفريقيا، التي تراجع متوسط نصيب الفرد للسنوات اللاحقة للاستعمار عن نصيب الفرد الأولي لها، حيث تظهر تحت مستوى خط القياس، لاسيما دول الساحل الصحراوي التي تضررت كثيرا عن دول الساحل الأطلسي، حيث تظهر هنا كأفقر الدول في غرب إفريقيا بعد غينيا وغينيا بيساو، في حين شهدت كل من غانا وليبيريا اللتين سجلتا أرقاما كبيرة من صادرات الرقيق خلال فترة تجارة الرقيق، تصاعد متوسط نصيب الفرد من الدخل السنوي للفترة التي تلت عام 1870م، أين ظهرت فوق مستوى خط القياس هي والجزائر التي لم تتعرض قبلا لتجارة الرقيق.

إن فهم العلاقة الإيجابية لمستوى التنمية الاقتصادية لهذه المستعمرات خلال الفترة الاستعمارية، دون غيرها من باقي العينات المتضررة في إفريقيا الغربية، يحتاج إلى تفسير منطقي لرفع اللبس عن قيم نصيب الفرد من الدخل السنوي الذي قدمه السيد لياندرو برادوس دي لا إسكوسورا.

لذلك سنقوم باختبار قياس العلاقة بين نصيب الفرد لهذه المستعمرات من صافي صادرات الأهالي لسنة 1830م ، مع المتوسط السنوي لنصيب الفرد من صافي صادرات الأهالي ما بين (1830-1939م)، هذه القيم التي تم استخلاصها من الجداول الإحصائية للتجارة الخارجية التي قمنا بإدراجها في القسم الثاني من الدراسة التحليلية للتجارة الفرنسية في كل من الجزائر وإفريقيا الغربية، حيث لجأنا إلى هذه العملية لكون التجارة الخارجية لهذه المستعمرات تتحكم فيها الدول الاستعمارية، لذلك أخذنا ثلث ما كان الأهالي يساهمون به فقط في الصادرات الخارجية، مع تطبيع الناتج على عدد السكان لهذه المستعمرات فوصلنا إلى النتائج التي نعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم 95: المتوسط السنوي لنصيب الفرد من صافي صادرات السكان الأصليين ما بين (1830-1939م) بالفرنك

الدول المعنية	نصيب الفرد من صافي صادرات الأهالي لسنة 1830م	المتوسط السنوي من: ن.ف.ص.ص.أ ما بين (1830-1899م)	المتوسط السنوي من: ن.ف.ص.ص.أ ما بين (1900-1925م)	المتوسط السنوي من: ن.ف.ص.ص.أ ما بين (1925-1939م)	المتوسط السنوي من: ن.ف.ص.ص.أ[1] ما بين (1830-1939م)	المتوسط السنوي من: ن.ف.مج.ص.أ ما بين (1830-1939م)
الجزائر	0,73	10,00	60,31	247,59	124,08	8118
البنين	1,53	5,13	5,06	14,07	7,91	1020
بوركينا فاسو	0,21	0,20	0,43	0,76	0,51	44
كوت ديفوار	1,31	4,85	3,83	21,70	11,51	1122
غينيا	2,82	8,88	2,01	9,22	6,76	1235
مالي	0,25	0,20	0,18	0,97	0,50	40
موريتانيا	0,03	0,12	0,67	1,00	0,45	54
النيجر	0,01	0,02	0,56	3,02	1,08	78
السنغال	5,31	15,60	19,63	60,33	39,91	3692

ملاحظة:
تم استخلاص هذه القيم الإحصائية من جداول التجارة الخارجية لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية مع تطبيعها بمتوسط النمو السكاني خلال الفترة ما بين (1830-1939م).

[1]. المتوسط السنوي لنصيب الفرد من صافي صادرات الأهالي.

من خلال هذه الحسابات التي استخلصت من التجارة الخارجية لهذه المستعمرات، نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من صافي صادرات الأهالي للفترة الممتدة ما بين (1830-1939م) تعد ضعيفة جدا مقارنة بم يتم تصديره من هذه المستعمرات، في حين عند حسابنا لمجموع الصادرات وتطبيعها بمتوسط النمو السكاني، ظهرت نتائج مرضية جدا للجزائر والسنغال إضافة إلى كل من؛ البينين، كوت ديفوار وغينيا، لكن تبقى دول الساحل الصحراوي تعاني تراجعا اقتصاديا رهيبا، أين يمكن تصنيفها ضمن أفقر الدول بين الدول المتخلفة اقتصاديا بين كل هذه العينات، سيتضح سبب هذا الفقر من خلال إجراء عدة اختبارات لقياس العلاقة بين ظاهرتي تجارة الرقيق والاستعمار الأوروبي لهذه المناطق.

ب. قياس العلاقة بين نصيب الفرد من صافي صادرات الأهالي لسنة 1830م مع متوسط نصيب الفرد من صافي صادرات الأهالي ما بين (1830-1939م):

الشكل رقم 30: تمثيل بياني حول العلاقة بين نصيب الفرد الأولي من صافي صادرات الأهالي لسنة 1830م ومتوسط نصيب الفرد من الصادرات ما بين (1830-1939م) .

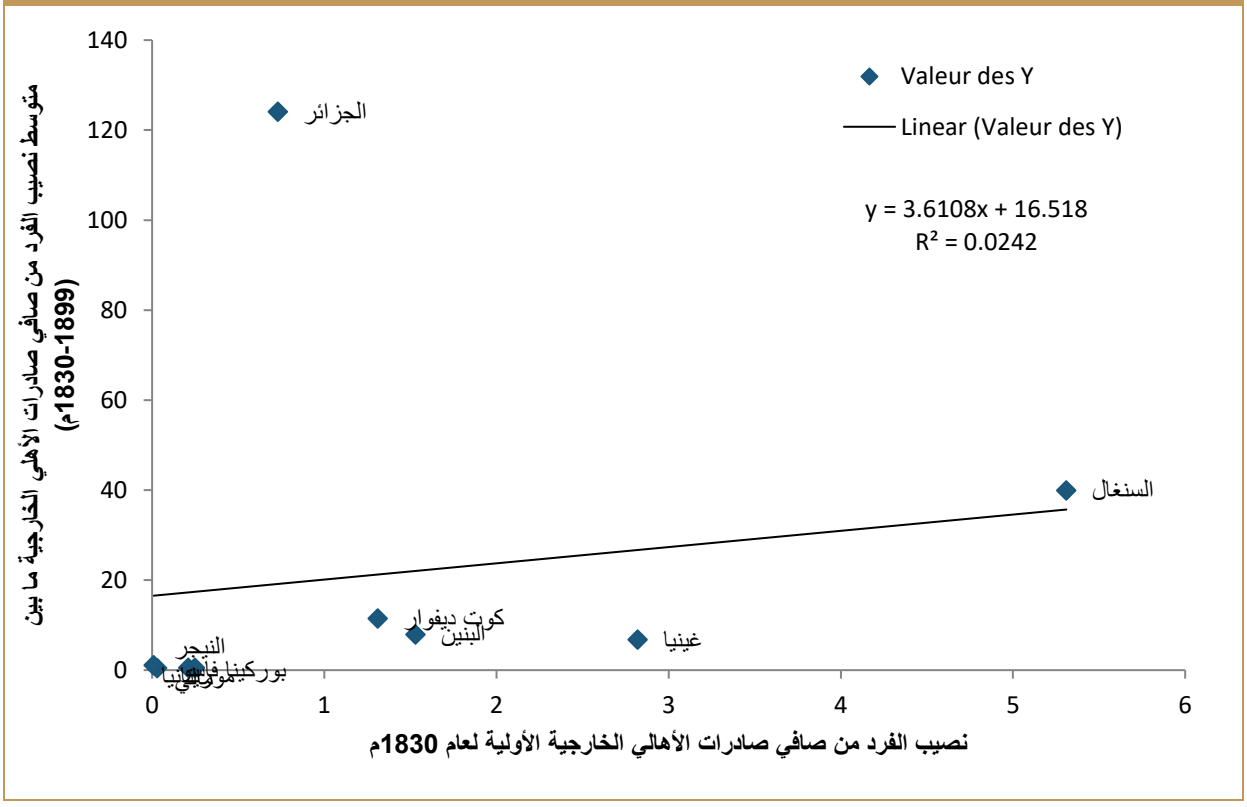

ت. قياس العلاقة بين نصيب الفرد من مجموع الصادرات الخارجية لسنة 1830م مع متوسط نصيب الفرد من مجموع الصادرات للفترة ما بين (1830-1950م) الذي تم تطبيعه بمتوسط النمو السكاني:

الشكل رقم 31: تمثيل بياني حول العلاقة بين نصيب الفرد الأولي من مجموع الصادرات الخارجية لسنة 1830م ومتوسط نصيب الفرد من مجموع الصادرات الخارجية ما بين (1830-1939م) .

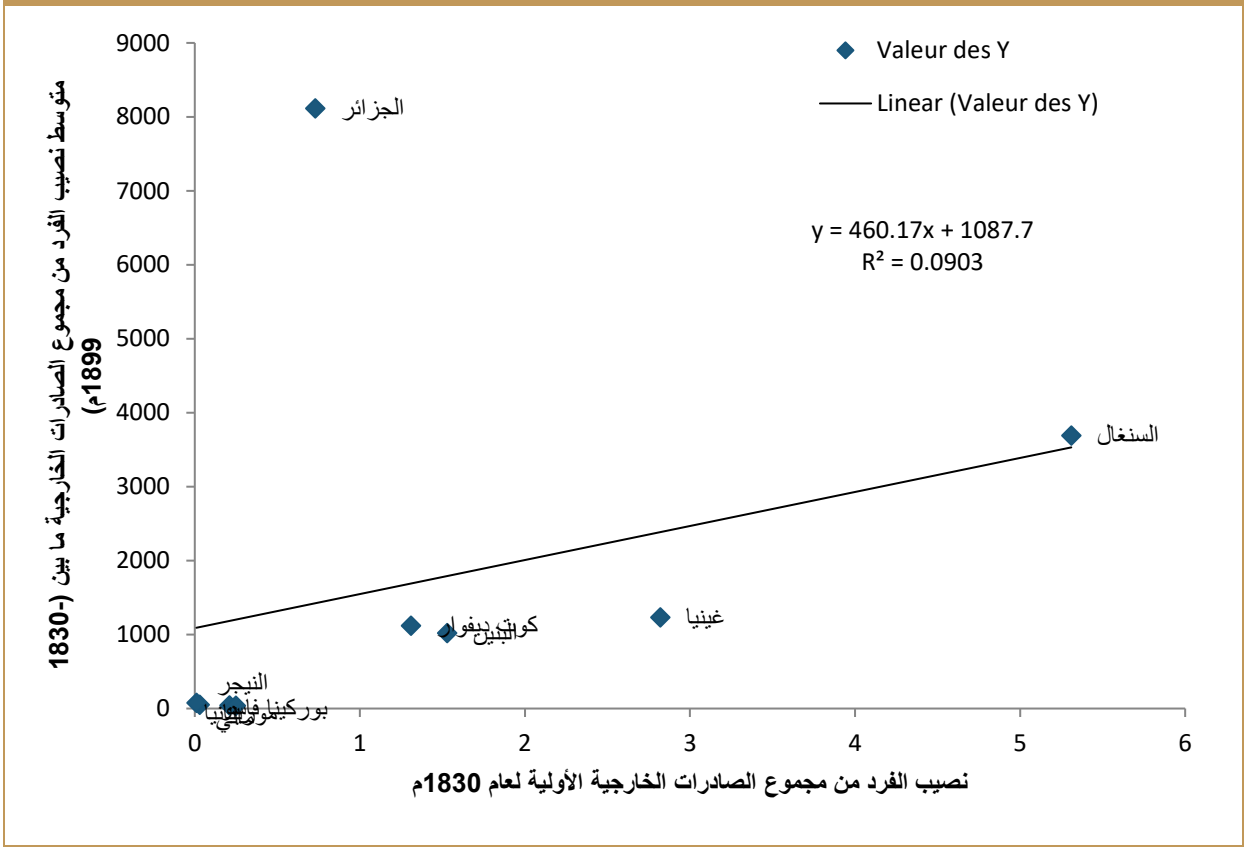

الملاحظ عند قياس العلاقة بين صافي صادرات الأهالي من التجارة الخارجية الأولية لسنة 1830م مع متوسط نصيب الفرد من صافي صادرات الأهالي ما بين (1830-1939م) في الشكل رقم: 27، تبين أن العلاقة سلبية لمعظم دول إفريقيا الغربية الفرنسية، عدا السنغال وهي العاصمة الاقتصادية لفرنسا بإفريقيا الغربية، التي تظهر فوق مستوى خط القياس، مع العلم أن قيم الصادرات منها لا تُعبّر على أنها من إنتاج السنغال كلها، وهذا ما أكدته دوريات الوكالة الاقتصادية لإفريقيا الغربية، حيث كان رجال الجمارك يُدرجون القيم الإنتاجية الخاصة بمالي وبوركينا فاسو ضمن صادرات السنغال.

بالنسبة للجزائر فإن مؤشر العلاقة ايجابي، ذلك لما حققته من صعود في صادراتها خلال الفترة المدروسة مقارنة مع بداية الاحتلال الفرنسي لها، مع العلم أن هذه القيم ضعيفة جدا مقابل ما كان يُصدّر من الجزائر وإفريقيا الغربية والتي تعود إيرادات تلك الصادرات للخزينة الفرنسية.

لذلك قمنا بقياس العلاقة بين نصيب الفرد الأولي من مجموع الصادرات الخارجية لهذه المستعمرات لسنة 1830م، مع متوسط نصيب الفرد السنوي من مجموع الصادرات الخارجية لهم ما بين (1830-1939م)، كما لو أن هذه الإيرادات تعود للخزينة الوطنية، فكانت النتيجة مذهلة لبعض الدول مثل الجزائر والسنغال اللتين حققتا رقما عاليا في متوسط نصيب الفرد من الصادرات خلال هذه الفترة، في حين سجّلت كل من البنين وكوت ديفوار وغينيا أرقاما متوسطة، لكن تبقى دول الساحل الصحراوي ترزح دائما في خط الصفر، وهذا له أسبابه التي سنكتشفها خلال هذه المرحلة.

من خلال هذه المحاولة البسيطة التي أجريناها حول إيرادات هذه المستعمرات من الصادرات المساهم بها في التجارة الدولية، كوننا نفتقر إلى الإحصائيات الأخرى المتعلقة بالخدمات ورؤوس الأموال والإنتاج على نطاق واسع، لحساب الناتج الإجمالي من الدخل القومي ومن ثمة حساب نصيب الفرد من الدخل السنوي، لمعرفة مستوى التنمية الحقيقية لهذه المجتمعات وتصنيفها الدولي خلال الحقبة الاستعمارية. لذلك لجأنا إلى الاستشهاد بصادرات هذه الدول فقط خلال هذه الفترة المدروسة، لفهم اتجاه اقتصاديات هذه المستعمرات، التي تُعد من أساسيات التنمية الاقتصادية لكل بلد.

لذلك؛ نحن نعتقد أن القيم الخاصة بنصيب الفرد التي أدرجها الباحث لياندرو برادوس دي لا إسكوسورا، مطمئنة إلى حدّ بعيد، بعد هذه المقارنة البسيطة التي وضعناها استنباطا من معطيات إحصائية للتجارة الخارجية لهذه المستعمرات، وبالتالي سنعتمد على قيم نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي بصفة أساسية في هذه الدراسة.

يبقى هنا وضع الخانة التي نصنّف فيها هذه الدول محلّ الدراسة، ضمن التصنيف الدولي المعمول به خلال الفترة المدروسة، حتى نفهم أكثر مستوى التنمية الاقتصادية الذي وصلت إليه خلال الفترة الاستعمارية ما بين دول العالم.

حسب التصنيف الذي وُضع لتحديد مستوى التنمية من قبل البنك الدولي لسنة 2003م، الذي وضع تصنيفا دوليا اعتمادا على التغييرات الكبيرة في تصنيفات الناتج القومي الإجمالي لدول العالم على مرّ العقود ما بين سنتي 1950 و2003م، لاسيما تلك الدول التي اعتبرت فقيرة عام

1950م، وكيف نما اقتصادها بنفس الوتيرة التي سجلتها الدول المتقدمة، لذلك صُنّفت دول العالم إلى أربع مجموعات على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لسنة 2003 كما يلي[1]؛

1. البلدان المنخفضة الدّخل تقريبا (1000 دولار أو أقل)،
2. البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (1001–3000 دولار)،
3. البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (3000–9000 دولار)،
4. البلدان ذات الدخل المرتفع (9000 دولار أو أكثر)[2].

وفق هذه التصنيفات الدولية المعمول بها عام 2003م؛ في حقيقة الأمر عند تفحُّصنا لقيم متوسط نصيب الفرد لمختلف قارات وأقاليم دول العالم خلال سنة 1950م، تبين أن قارة أمريكا الشمالية فقط يمكن تصنيفها ضمن الشريحة العليا ذات الدخل المرتفع والمقدر بـ؛ 9561 دولارا للفرد عام 1950م، والجدول الموالي يوضح متوسط نصيب الفرد لكل أقاليم القارات العالم الحديث:

الجدول رقم 96: إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 1990م)

قارات وأقاليم العالم الحديث	متوسط نصيب الفرد 1870م	متوسط نصيب الفرد 1913م	متوسط نصيب الفرد 1950م
العالم	**873**	**1526**	**2113**
أمريكا الشمالية	2445	5301	9561
أمريكا الجنوبية	676	1493	2503
أوروبا	**1938**	**3087**	**4187**
وسط وشرق أوروبا	1437	2322	3016
شمال غرب أوروبا	2831	4406	6242
جنوب أوروبا	1545	2534	3302
آسيا	**668**	**942**	**1274**
غرب آسيا	742	1042	1776
شرق آسيا	594	842	771

[1]. كانت تصنف البلدان المرتفعة الدخل بدول الشمال والبلدان المنخفضة الدخل بدول الجنوب، ومصطلح التخلف كان يشيع استخدامه في الخمسينيات والستينيات، أما الآن تسمى الدول النامية وهذا ابتداء من السبعينيات إلى غاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. **ينظر:**

- واين نافزيجر، **التنمية الإقتصادية**، تر: هبة عزالدين حسين وياسر عزالدين حسين، مر: محمد عبد الله شاهين محمد، ط4، د.د.ن، د.س.ن، د.م.ط، ص 43.

[2]. نفسه، ص 42–43.

إفريقيا	**646**	**846**	**993**
شمال إفريقيا	740	1021	1133
إفريقيا جنوب الصحراء	**551**	**670**	**852**
إفريقيا الغربية	585	656	752
إفريقيا الوسطى	494	516	657
إفريقيا الشرقية	346	463	526
إفريقيا الجنوبية	777	1045	1472
قارة أستراليا	**1863**	**3465**	**3706**

المراجع المعتمدة:

-Stephen Broadberry , Alexander Klein, "**Aggregate and per capita gdp in Europe, 1870-2000",** p 20, 24.

-Leandro Prados de la Escosura , **"Output Per Head in Pre-Independence Africa: Quantitative Conjectures",** p 36.

الملاحظ أنه من خلال تفحصنا لهذا الجدول الذي يبين متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي وفق القدرة الشرائية بالدولار لسنة 1990م، يمكن تحديد التصنيف الخاص بكل دولة محل الدراسة وفق تصنيفات البنك الدولي حسب مستوى الدخل لسنة 2003م، بالرغم من أن الفارق بين قيم نصيب الفرد من الدخل السنوي لسنة 1950 و2003م تعد شاسعة بعض الشيء لاسيما بالنسبة للدول الاستعمارية.

إذا ما طبّقنا التصنيف الدولي الخاص بنصيب الفرد السنوي لعام 2003م، يمكن تصنيف قارة أمريكا الشمالية من الشريحة ذات الدخل المرتفع (9561 دولارا) ، وتليها قارة أوروبا وأستراليا اللتين يمكن تصنيفهما ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى (4187 دولارا لأوروبا) و(3706 دولارا لأستراليا)، وتصنف القارة الآسيوية ضمن القارات ذات الدخل المتوسط الأدنى مع فروقات بين شرق وغرب آسيا (1274 دولارا).

تأتي قارة إفريقيا في المرتبة الأخيرة بين قارات العالم الحديث؛ ويمكن تصنيفها ضمن الشريحة الدنيا ذات دخل منخفض (993 دولارا)، مع العلم أنه إذا فصّلنا بين أقاليم إفريقيا نجد أن شمال إفريقيا وإفريقيا الجنوبية يمكن تصنيفهما ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى (1133 دولارا بالنسبة لشمال إفريقيا) و(1472 دولارا بالنسبة لإفريقيا الجنوبية)، غير أن باقي الأقاليم؛ غرب ووسط وشرق إفريقيا تسجل ضمن الدول الأضعف في العالم، لكون نصيب الفرد من الدخل السنوي لها أقل جدا من التصنيف المعمول به دوليا آنذاك.

بعد هذه الشروح المقارنة بين أقاليم وقارات دول العالم الحديث، نأتي إلى تصنيف الدول محل الدراسة ضمن هذه التصنيفات كما يلي:

بالنسبة للدول الاستعمارية؛ إذا حاولنا المقاربة بين المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الدخل السنوي للفترة ما بين (1870-1950م) ونصيب الفرد من الدخل الإجمالي للناتج المحلي لسنة 1960م لكل من فرنسا وإنجلترا والبرتغال، نجد أن إنجلترا محسوبة من الدول ذات الدخل المرتفع، حيث قُدر نصيب الفرد من الدخل السنوي للفترة ما بين (1870-1960م) بـ؛ 9560 دولارا، أما فرنسا تُحسب ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى بقيمة؛ 8142 دولارا، في حين تأتي البرتغال ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى بقيمة؛ 2986 دولارا.

بالنسبة للدول المستعمرة؛ إذا تتبعنا نفس الوتيرة التي حسبنا بها متوسط نصيب الفرد من الدخل السنوي للدول الاستعمارية محل الدراسة تماشيا مع تصنيفات 2003م، يمكن تقسيم هذه المستعمرات إلى ثلاثة أقسام: **القسم الأول؛** ذات دخل متوسط أدنى (وهي تمثل كل من: الجزائر، كوت ديفوار، غانا، السنغال ونيجيريا، **والقسم الثاني؛** يمثل الدول ذات الدخل المنخفض وهي: غامبيا، ليبيريا، البنين، الرأس الأخضر، النيجر، سيراليون وسانت تومي وبرينسي، أما **القسم الأخير؛** يمثل الدول الأضعف بين دول العالم، والتي يكون نصيب الفرد من الدخل السنوي بها أقل جدا من الرقم المحدد للدول المنخفضة الدخل وهي؛ بوركينا فاسو، مالي، موريناتيا، غينيا، غينيا بيساو والتوغو.

إن فجوة الدخل التي تم تسجيلها بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها خلال الفترة الاستعمارية، تبين لنا مدى الآثار المدمرة لتجارة الرقيق والاستعمار بالنسبة لدول إفريقيا الغربية، مما جعلها تصنف ضمن البلدان المنخفضة الدخل أو الأضعف بين دول العالم، تليها الجزائر التي تعرضت للاستعمار مما تأثر اقتصادها بدرجة أقل دمارا مما شهدته إفريقيا الغربية، لذا يمكن تصنيفها ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، في حين تسجل الدول الاستعمارية أعلى مستوى في الدخل، مما يمكن تصنيفها ضمن اقتصاديات ذات الدخل المرتفع أو الشريحة العليا للبلدان متوسطة الدخل.

حتى نفسّر بلغة الأرقام العامل الأكثر تأثيرا في تخلف هذه المناطق الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية، أكثر من أي بلد من بلدان العالم والتي استمرت معاناتها بنفس الوتيرة حتى بعد الاستقلال وإلى يومنا هذا، لابد من إجراء عدّة اختبارات لقياس علاقة الاستعمار وتجارة الرقيق بتخلف هذه الدول، من خلال اعتماد قيم نصيب الفرد من الدخل السنوي الإجمالي للناتج المحلي خلال الفترة المدروسة.

2. تفسير آثار الاستعمار على التنمية الاقتصادية لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية:

تعتبر السياسة الاقتصادية الجديدة العابرة للصحراء الكبرى، أحد أهم دوافع التنافس الاستعماري على القارة الإفريقية، لذلك يعتبر التحول التجاري الذي أحدثته فرنسا بين طرفي الصحراء الجزائرية، من مسببات التخلف الاقتصادي لهذه المناطق لاسيما دول الساحل الصحراوي، التي تراجع اقتصادها بشكل كبير خلال الحقبة الاستعمارية، لذلك ارتأينا وضع اختبارات القياس لفهم مدى مساهمة التحول التجاري بين طرفي الصحراء الكبرى في تخلف هذه المناطق اقتصاديا، لذلك سنقوم بقياس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الأولى لهذه المستعمرات لسنة 1870م مع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بعد أفول التجارة الصحراوية ما بين (1900-1922م) وبعد تحويل هذه المسالك الصحراوية لصالح التجارة الفرنسية بين طرفي الصحراء الجزائرية ما بين (1925-1950م) لاستقراء الخسائر والفوائد التجارية عند استثمار الدروب الصحراوية بين هذه الأقاليم على كل من فرنسا وهذه المستعمرات.

أ. قياس العلاقة بين نصيب الفرد الأولي لسنة 1870م مع متوسط نصيب الفرد للفترة ما بين (1900-1922م):

إن الاختبارات التي سنجريها هنا هي قياس العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل الأولي لسنة 1870م كمؤشر لقياس مستوى التنمية الاقتصادية لهذه المناطق، قبل تقسيم إفريقيا وقبل أفول التجارة الصحراوية، مع متوسط نصيب الفرد خلال الفترة التي واكبت أفول التجارة التقليدية، وقبل استعمال فرنسا للدروب الصحراوية سنة 1923م، لمعرفة آثار التحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية، على اتجاه تطور التجارة الخارجية لهذه المناطق، قبل تنشيط التجارة الفرنسية العابرة للصحراء الجزائرية.

الشكل رقم 32: تمثيل بياني حول العلاقة بين نصيب الفرد الأولي لعام 1870م ومتوسط نصيب الفرد ما بين 1900-1922م

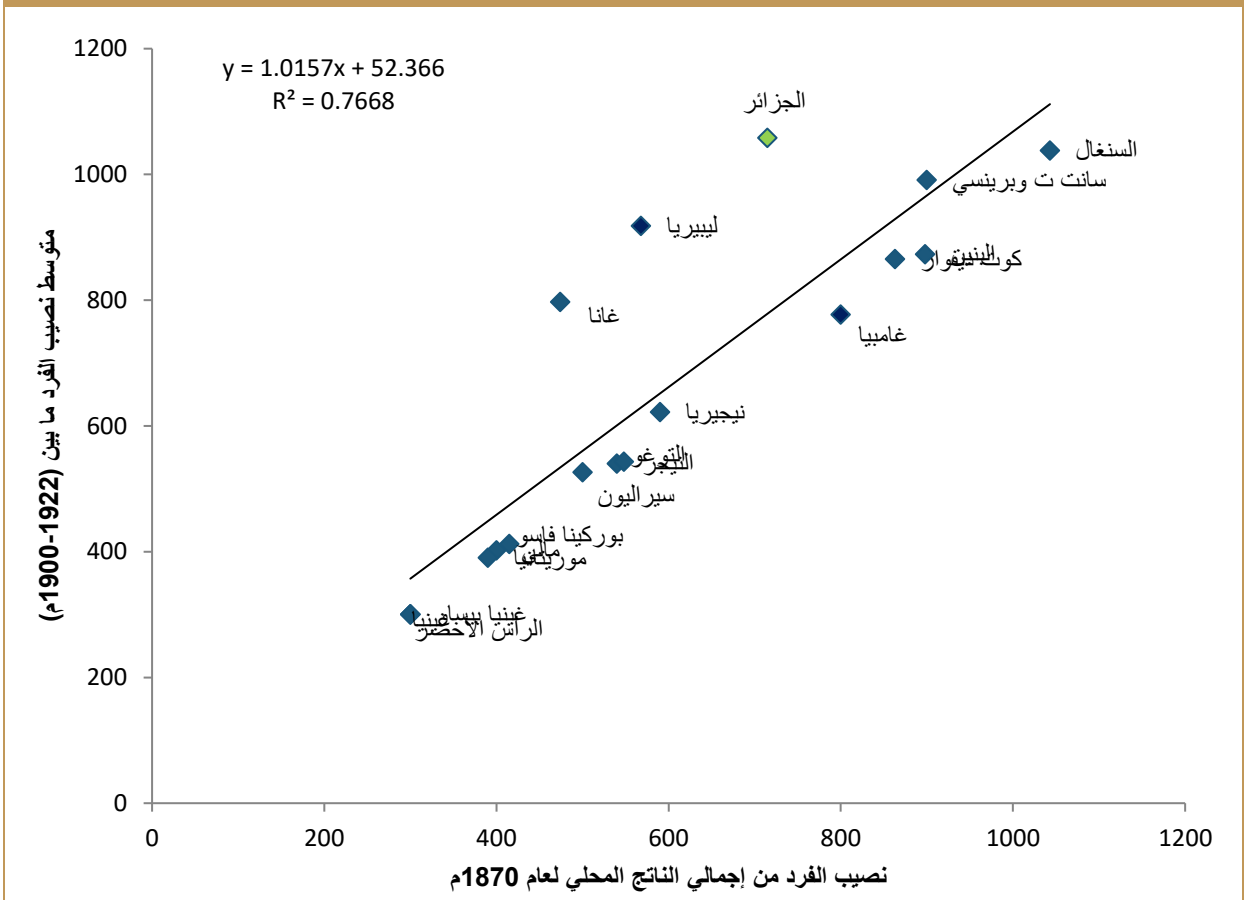

الملاحظ أن نتائج قياس نصيب الدخل السنوي للفرد من إجمالي الناتج المحلي الأولي لسنة 1870م مع متوسط نصيب الفرد للفترة ما بين (1900-1922م) في الشكل رقم: 29، تبين أن هناك علاقة ايجابية بالنسبة للجزائر وعلاقة سلبية بالنسبة لدول إفريقيا الغربية.

بالنسبة للجزائر؛ يظهر مؤشر التنمية الاقتصادية في الجزائر ايجابيا، عند قياس العلاقة بين نصيب الفرد الأولي لسنة 1870م ومتوسط نصيب الدخل الفردي بعد أفول التجارة الصحراوية ما بين (1900-1922م)، مع العلم أن المؤشر الاقتصادي للفترة ما بين (1900-1918م) يُظهر تراجعا في التجارة الخارجية مع انتعاشها بعد الحرب الكونية مباشرة، لهذا السبب يظهر متوسط نصيب الفرد الجزائري مرتفعا، وهذا بصفة عامة دون الفصل بين الشمال والجنوب الجزائري، مما لا شك فيه أن اقتصاد مناطق الجنوب الجزائري قد تأثر بفعل التحول التجاري، لكن

نقص المعطيات الإحصائية يجعلنا نصمت لغياب الإحصائيات التي دونها لا يمكن الوصول إلى أي نتائج.

ما يمكن التنبيه إليه هنا؛ في اعتقادنا أن سرّ تصاعد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، يعود إلى تحويل القوافل التجارية نحو السواحل بدل التجارة الصحراوية، فكما نعلم أن عديدا من القوافل التجارية لاسيما قوافل الغرب الجزائري، قد استغلت من قبل السلطات الفرنسية في ربط الشمال بالجنوب الجزائري، طيلة الفترة التي سبقت تعميم استعمال الشاحنات في نقل البضائع الفرنسية عبر الدروب الصحراوية، كانت القوافل التجارية هي الوسيط الذي يقوم بنقل وتوزيع السلع الفرنسية من سواحل الجزائر في العمق الصحراوي، مقابل حصول الفرنسيين بالشمال الجزائري على منتجات الصحراء الجزائرية.

بالنسبة لدول إفريقيا الغربية؛ هناك ضعفٌ في متوسط الدخل الفردي لمعظم دول إفريقيا الغربية، بدليل ظهور كل الدول تحت خط القياس، حتى العاصمة الاقتصادية لفرنسا في إفريقيا الغربية الفرنسية السنغال ظهرت تحت خط القياس، ذلك لأن نصيب الدخل الفردي الذي سجلته عام 1870م كان أعلى من متوسط نصيب الدخل الفردي للفترة ما بين (1900-1922م) والتي واكبت أفول التجارة الصحراوية.

بالرغم أن السياسة الفرنسية كانت واحدة، فيما يخص تحويل القوافل التجارية العابرة للصحراء الكبرى نحو سواحل البحر المتوسط بالنسبة للجزائر، ونحو سواحل المحيط الأطلسي بالنسبة لقوافل إفريقيا الغربية الفرنسية، إلا أن المؤشر الاقتصادي الضعيف لكل دول إفريقيا الغربية، يوحي لنا أن هناك جملة من العناصر قد ساهمت في هذا الركود الاقتصادي للمنطقة دون سواها من مناطق العالم.

ربما السبب في ذلك ناتج عن آثار تجارة الرقيق البعيدة المدى على التخلف الاقتصادي لهذه المناطق، إضافة إلى عامل التحول التجاري بين طرفي الصحراء الكبرى، الذي يعتبر الشريان الرئيسي لرخاء دول الساحل الصحراوي، لذلك يمكن القول أن العلاقة السببية للضعف الاقتصادي بها ناتج أيضا عن عامل التحول التجاري بين طرفي الصحراء الكبرى.

لكن هذا غير كاف لتبرير الأداء الاقتصادي الضعيف لمعظم دول إفريقيا الغربية، سواء كانت ساحلية أو داخلية، لفهم أكثر أسباب هذا الركود الاقتصادي نحتاج إلى إجراء اختبارات تجريبية أخرى، لذلك سنقوم بقياس نصيب الدخل الفردي الأولي لسنة 1870م مع متوسط نصيب

الفرد الفترة ما بين (1925-1950م) وهي الفترة التي استغلت فيها الدروب الصحراوية من قبل فرنسا.

ب. قياس العلاقة بين نصيب الفرد الأولي لسنة 1870م مع متوسط نصيب الفرد للفترة ما بين (1925-1950م):

الشكل رقم 33: تمثيل بياني حول العلاقة بين نصيب الفرد عام 1870م ومتوسط نصيب الفرد ما بين 1925-1950م

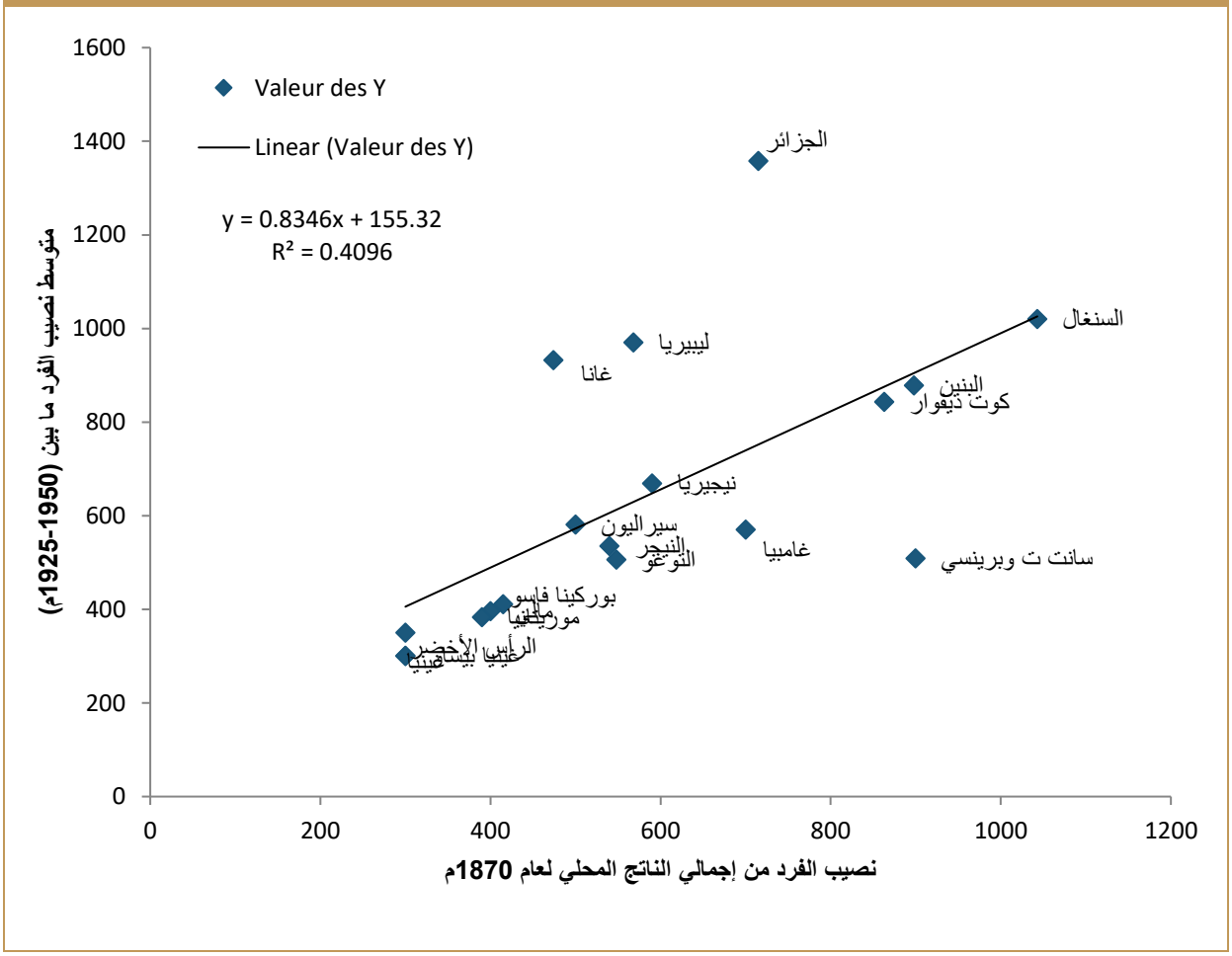

يوضح الشكل رقم : 30، أن نتائج اختبار قياس نصيب الدخل السنوي للفرد لعام 1870م ومتوسط نصيب الفرد السنوي للفرد ما بين (1925-1950م) لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية، كانت ايجابية بالنسبة لبعض الدول مثل الجزائر، ليبيريا، غانا، نيجيريا وسيراليون وسلبية لباقي المستعمرات التي بقيت تحت خط القياس، وربما العديد منها بقي متوسط الدخل السنوي للفرد ثابتا أو انخفض قليلا مثل البنين وكوت ديفوار، مالي ، النيجير، موريتانيا، غينيا وغينيا بيساو والسنغال.

لنجرب قياس متوسط الدخل السنوي للفرد قبل وبعد استغلال فرنسا للدروب الصحراوية في تجارتها بين مستعمراتها، لنلاحظ الفرق بينها وبين الدول الأخرى الخاضعة للاستعمار البرتغالي والإنجليزي.

ت. قياس العلاقة بين متوسط نصيب الفرد ما بين(1900-1923م) مع متوسط نصيب الفرد ما بين (1925-1950م):

الشكل رقم34: تمثيل بياني حول العلاقة بين متوسط نصيب الفرد ما بين (1900-1922م) ومتوسط نصيب الفرد ما بين 1925-1950م

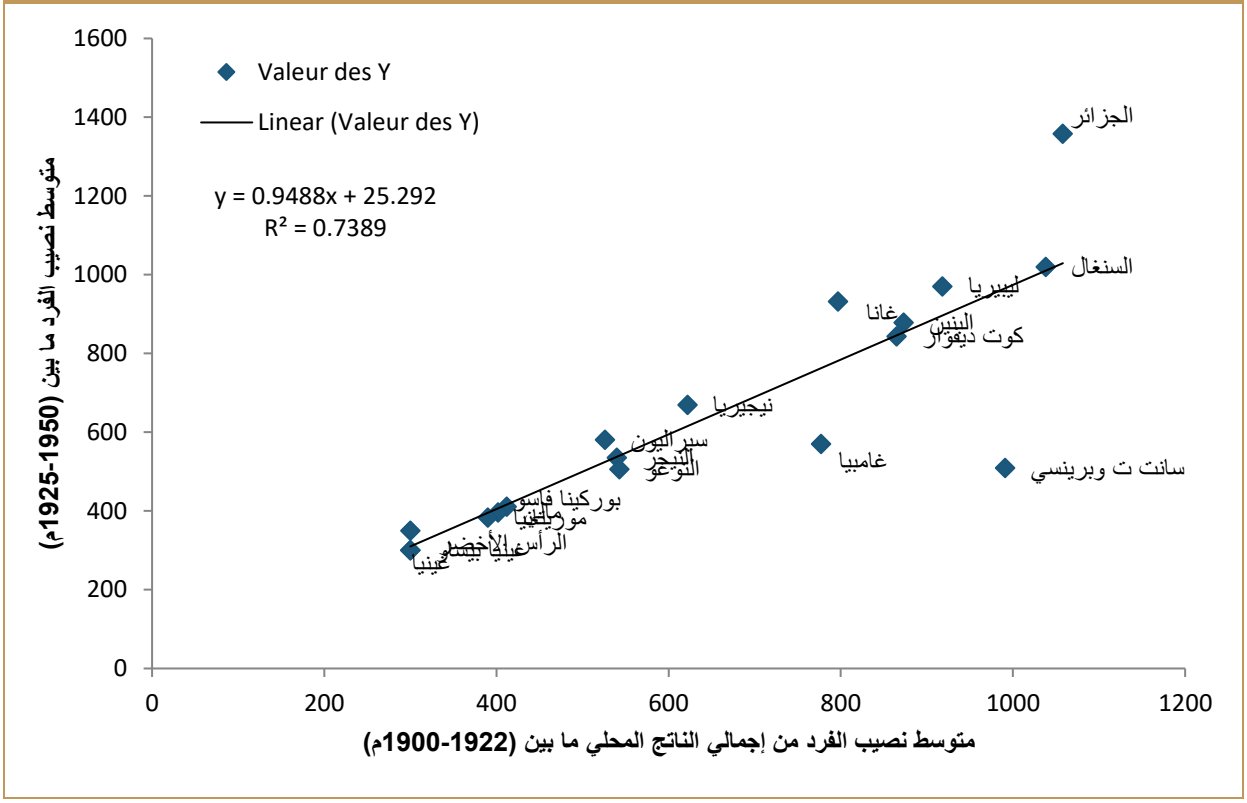

يوضح الشكل رقم: 31، تقريبا نفس الملاحظة التي تم تسجيلها أعلاه، مع فروق طفيفة وهي أن جلّ الدول أصبحت ملامسة لخط القياس، الأمر الذي يعكس لنا صورة الثبات في المتغيرات، أي لم يكن هناك أي تحسن في الأداء الاقتصادي لجل مناطق غرب إفريقيا، عدا غانا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون، وتبقى الجزائر دائما تسجل أعلى قيمة في متوسط الدخل السنوي للفرد بين هذه الدول. هذه الاختبارات تحتاج إلى الربط بين تجارة الرقيق والتحول التجاري في الفترة الاستعمارية، لتفسير أيٍّ من الظواهر السببية كان لها تأثيرا قويا على تخلف هذه المناطق.

3. تفسير أيٍّ من الظواهر السببية؛ تجارة الرقيق أو الاستعمار كان لها تأثيرًا قويًا على تخلف دول الساحل الصحراوي:

لتفسير أيٍّ من الظواهر السببية؛ تجارة الرقيق أو الاستعمار كان لها تأثير قوي على تخلف هذه المناطق؛ نقوم بقياس العلاقة بين صادرات الرقيق التي تم تطبيعها بمتوسط النمو السكاني ما بين (1400-1900م)، مع متوسط نصيب الفرد لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية ما بين (1900-1950م)، وهي الفترة التي تتزامن مع أفول تجارة الرقيق والتجارة الصحراوية معا. ثم نقوم بقياس العلاقة بين متوسط نصيب الفرد لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية ومرة أخرى مع الجزائر ودول الساحل فقط ، قبل أفول التجارة الصحراوية ما بين (1870-1900م) وبعدها ما بين (1900-1950م)، وهذا لتحديد أيٍّ من الظواهر الأكثر تأثيرا على الأخرى والمسببة في جعل دول الساحل الصحراوي أكثر فقرا من بين العيّنات التي تم اختبارها.

أ. العلاقة بين صادرات الرقيق التاريخية ومتوسط نصيب الدخل الفردي بعد عام 1900م:

من النتائج التي توصلنا إليها في الفصل السادس؛ حول تفسير آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية لإفريقيا الغربية، من خلال الكشف عن العلاقة بين تجارة الرقيق ومستوى التنمية الاقتصادية لكل دولة، بقياس العلاقة بين تجارة الرقيق التي تم تطبيعها بمجموع الأراضي الصالحة للزراعة، مع متوسط نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي ما بين (1900-1950م)، أظهر الشكل رقم: 25، أن هناك علاقة ايجابية لبعض الدول وسلبية لدول أخرى، حيث جاءت أغلب الدول الساحلية فوق خط القياس، رغم مساهمة البعض منها بكميات هائلة من تجارة الرقيق مثل ساحل الذهب، في حين ظهرت الدول الأقل تصديرا للرقيق تحت خط القياس، وهي في اغلبها دولٌ داخلية محاذية للشواطئ الجنوبية للصحراء الكبرى مثل مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو.

لذلك؛ لا يمكن اعتبار تجارة الرقيق وحدها التي كانت المسؤولة عن فقر هذه الدول لأمد بعيد، فقد كان عامل الاستعمار مكمّلا لتجارة الرقيق، لذلك هذه النتيجة التي توصلنا إليها، تحتاج إلى اختبار آخر لمعرفة ما أحدثه التحول التجاري على التنمية الاقتصادية لهذه الدول عامة ولدول الساحل الصحراوي خاصة، من خلال قياس العلاقة بين متوسط نصيب الفرد قبل وبعد أفول التجارة الصحراوية ما بين (1870-1900م) وما بين (1900-1950م).

ب. قياس متوسط نصيب الدخل السنوي للفرد قبل وبعد أفول التجارة الصحراوية ما بين (1870-1900م) ما بين (1900-1950م):

الشكل رقم 35: تمثيل بياني حول العلاقة بين متوسط نصيب الفرد ما بين (1870-1900م) ومتوسط نصيب الفرد ما بين (1900-1950م) .

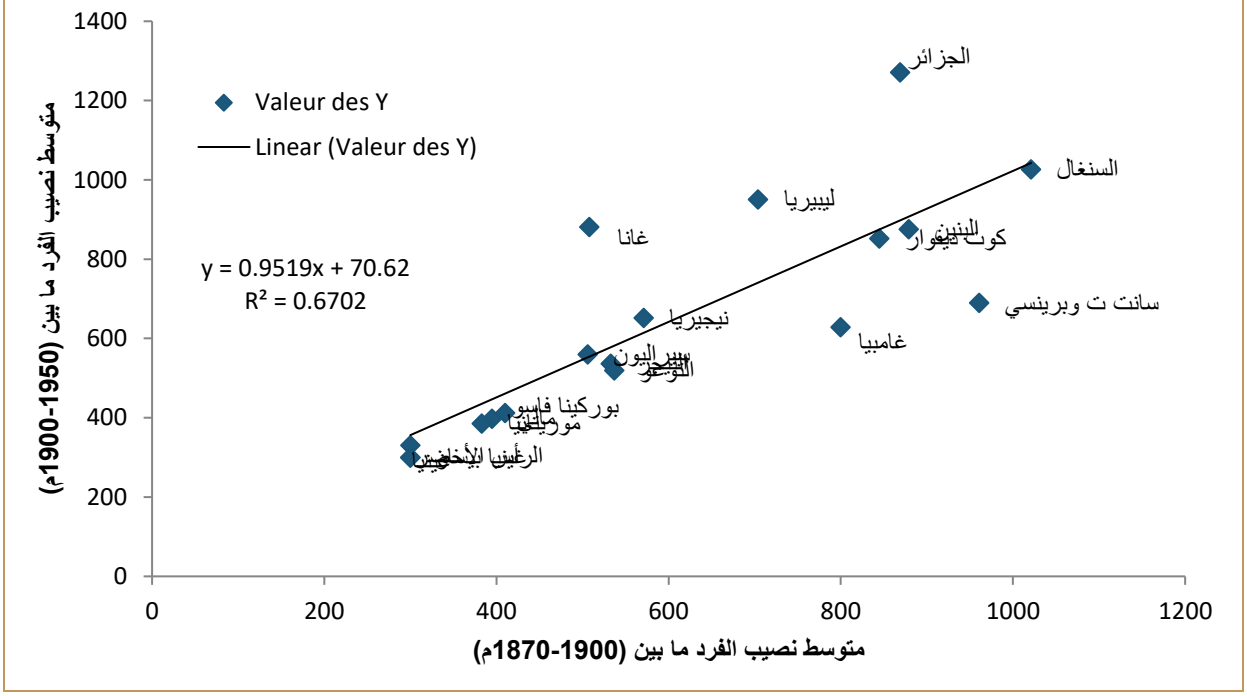

الشكل رقم 36: تمثيل بياني حول العلاقة بين متوسط نصيب الفرد للجزائر ودول الساحل الصحراوي ما بين (1870-1900م) ومتوسط نصيب الفرد ما بين (1900-1950م) .

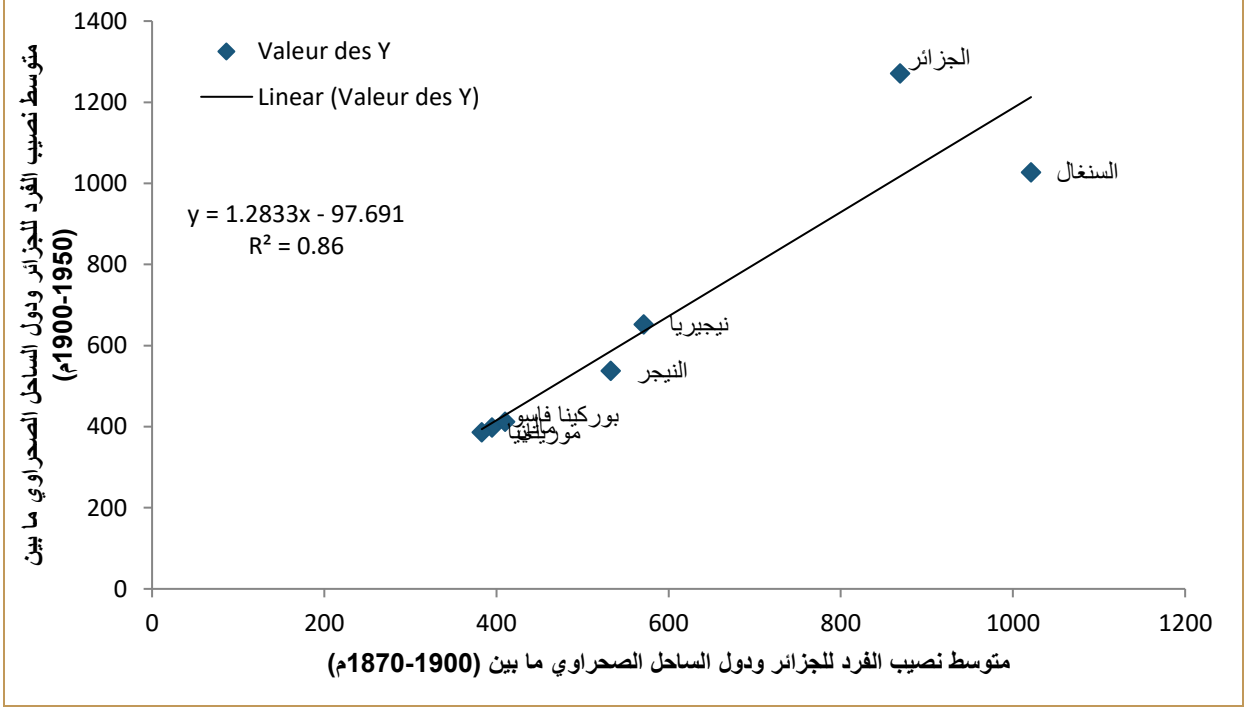

إن أهم استنتاج نصل إليه من خلال كل هذه الاختبارات القياسية؛ أنه لا يمكن اعتبار تجارة الرقيق وحدها كانت مسؤولة عن التخلف الاقتصادي الذي مسّ دول الساحل الصحراوي خاصة، حيث تظهر الاختبارات التي أجريناها لقياس العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل السنوي قبل وبعد أفول التجارة الصحراوية، أن أحدثت هذه الظاهرة الاستعمارية آثارًا وخيمة على دول الساحل الصحراوي أكثر من غيرها من دول الساحل الأطلسي.

كما يمكن تفسير سبب صعود نصيب الفرد الجزائري من الدخل السنوي خلال الفترة الاستعمارية، مقارنة بباقي المستعمرات في إفريقيا الغربية، لاسيما الفترة التي بدأت فيها فرنسا تستعمل الدروب العابرة للصحراء الجزائرية، ذلك لأن فرنسا قد ربطت مستعمراتها في إفريقيا جنوب الصحراء بالجزائر، فكانت تنقل منتجات الجزائر إلى مستعمراتها في إفريقيا الغربية وإفريقيا الشرقية ومدغشقر، دون أن ننسى باقي مستعمراتها في آسيا مثل الهند الصينية وسوريا في الشرق الأوسط.

من خلال البحث الذي أجريناه حول المقومات الاقتصادية لفرنسا بالجزائر، اتضحت لنا صورة الجزائر الاقتصادية وما تزخر به من منتجات متنوعة، وهذا قبل فترة اكتشاف المعادن الثمينة في الصحراء الجزائرية بعد عام 1945م، بحيث كانت كل مقاطعة من مقاطعات الجزائر الأربعة في وهران، العاصمة، قسنطينة والجنوب الجزائري تمول فرنسا بمجموعة من المنتجات التي تتنوع من مقاطعة إلى أخرى، إن لم نقل من منطقة إلى منطقة، فقد صدق من أطلق على الجزائر "البلد القارة".

عموما؛ إن نصيب الفرد الجزائري من الدخل السنوي للناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة الاستعمارية، يعدّ ضئيلا جدّا مقارنة بالناتج الإجمالي المحلي الحقيقي لهذه الدولة التي استنزفت من قبل فرنسا، لأن تصنيف الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى يعد انعكاسا سلبيا للاستعمار بالمنطقة، إذ بإمكان أن تصنف الجزائر آنذاك ضمن الدول المتوسطة الدخل الأعلى على أقل تقدير، ليس فقط الجزائر، هناك دولٌ من إفريقيا الغربية الفرنسية التي قمنا بتحليل تجارتها الخارجية خلال الحقبة الاستعمارية، تستحق أن تُصنف ضمن الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى مثل السنغال، تليها غينيا، كوت ديفوار ثم البنين.

وتبقى دول الساحل الصحراوي ترزح باقتصادها في الأسفل، وهذا ما يجعلنا نقرّ بأن التحول التجاري بين ضفتي الصحراء الكبرى كان سببا مكمّلا لتجارة الرقيق في التراجع الاقتصادي الرهيب لهذه الدول، التي بقيت آثاره تمتد إلى ما بعد الاستقلال وإن صح التعبير إلى يومنا هذا،

لأن سبب الرخاء الاقتصادي لهذه الدول قبل الفترة الحديثة والمعاصرة، قد أخذ في التلاشى تدريجيا بداية من تجارة الرقيق، ثم على إثر التحول التجاري بين طرفي الصحراء الكبرى.

وبهذا يمكن القول؛ إن إعادة بناء جسور التجارة الصحراوية بين الجزائر وأشقائها في دول الساحل الصحراوي، أمر مستعجل يستحق النظر فيه، لإعادة إنعاش العلاقات الاقتصادية بين طرفي الصحراء الجزائرية، لأن ما تعانيه دول الساحل الصحراوي الآن، بالتأكيد تعانيه مناطق أقصى الجنوب الصحراوي، بالرغم من أننا لم نتمكن حاليا من القيام بدراسة دقيقة حول آثار التحول التجاري على الجنوب الجزائري عامة ومناطق الظل في أقصى الجنوب الجزائري، لافتقارنا للمعطيات الإحصائية والتي دونها لا يجوز لنا أن نعطي أي قراءة، لكن ما نؤمن به أن ما أصاب مناطق جنوب الصحراء الكبرى، قد ألمّ بمناطق أقصى الجنوب الصحراوي.

في الختام نستنتج أنه؛ في سياق العمل المكمّل للفصل السادس، حول آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية لإفريقيا الغربية خلال وبعد التعافي من تجارة الرقيق، كان لابد من وضع دراسة حول آثار التحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية، موضوع الدراسة على التنمية الاقتصادية للأقاليم التي كانت التجارة الصحراوية الأساس الذي ينهض باقتصادها قبل الفترة الاستعمارية، لرفع اللبس عن الآثار التي أحدثتها هذه الفترة التاريخية الطويلة من تجارة الرقيق، على الفترات التاريخية اللاحقة، وهذا حتى نفصل بين ما هو موروث من تجارة الرقيق وما هو موروث استعماري.

إن ما توصلنا إليه من نتائج من خلال معالجتنا للمباحث السابقة لهذا الفصل، حول التراكمات التي أحدثها التحول التجاري بين ضفتي الصحراء الجزائرية لاحقا؛ من تحولات في التجارة التقليدية وما صاحبها من تغييرات جذرية على مستوى اقتصاديات هذه المناطق وطرقها ومراكزها التجارية، التي انعكست بالسلب على الأنظمة السياسية التي كانت قائمة سابقا، لاسيما في الصحراء الجزائرية، حيث أصبح ساسة هذه المناطق محرومين من تسيير تجارتهم الحرة داخل وخارج مجالهم الجغرافي، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والديموغرافية بهذه المناطق. أما عن المجتمعات في إفريقيا الغربية، فإن آثار التفتت السياسي والعرقي والاقتصادي قد استمر خلال الحقبة الاستعمارية، والشيء الذي تغير فقط كان تحويل الأفارقة من إنتاج البشر إلى إنتاج المحاصيل التجارية على حساب المحاصيل المعيشية، مثلما هو مطبق على مستعمرة الجزائر.

هذه التحولات كانت لها علاقة سببية مباشرة في التراجع الاقتصادي لأقاليم الصحراء الجزائرية والمناطق المحاذية للشريط الجنوبي للصحراء الكبرى في إفريقيا الغربية خاصة. لإثبات صحة ما نقول، أتت نتائج الاختبارات التي أجريناها لتفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية خلال الفترة الاستعمارية ما بين (1870-1950م) من خلال إدراج قيم نصيب الفرد من الدخل السنوي لكل من الدول الاستعمارية ومستعمراتها في هذه المناطق لمعرفة فجوة الدخل بينهم ومن ثمة فهم العلاقة السببية في تقدم وتخلف الدول، فكانت النتائج كما يلي:

لقد أوضح الشكل رقم: 26، الذي يقيس العلاقة بين نصيب الفرد الأولي من الدخل السنوي عام 1870م مع متوسط نصيب الدخل السنوي للفرد ما بين (1780-1950م)؛ أنه كانت هناك علاقة إيجابية للدول الاستعمارية وسلبية لأغلب دول غرب إفريقيا، لاسيما دول الساحل الصحراوي التي تضررت كثيرا عن دول الساحل الأطلسي، حيث ظهرت هذه المناطق كأفقر الدول في غرب إفريقيا بعد غينيا وغينيا بيساو، في حين ظهرت كل من الجزائر وليبيريا وغانا فوق خط القياس، بالرغم من أن الدولتين الأخيرتين سجلتا أرقاما قياسية في تجارة الرقيق.

لذلك فإن فهم العلاقة الإيجابية لهذه الدول، دون غيرهما من المناطق المتضررة من إفريقيا الغربية، يحتاج إلى تفسير منطقي لرفع اللبس عن قيم نصيب الفرد التي وضعها لياندرو برادوس، لذلك لجأنا إلى قياس العلاقة بين نصيب الفرد من صافي صادرات الأهالي لعام 1830م مع المتوسط السنوي لنصيب الفرد من صافي صادرات الأهالي ما بين (1830-1939م) التي تم تطبيعها بمتوسط النمو السكاني لهذه الفترة، إذ أظهرت نتائج سلبية لكل دول إفريقيا الغربية الفرنسية، لاسيما دول الساحل الصحراوي التي كانت ترزح في مستوى الصفر تقريبا، الأمر الذي جعلنا نطمئن للقيم التي أدرجها لياندرو برادوس.

لتوضيح المساهمة الفعلية لهذه المستعمرات في التجارة الخارجية؛ أتت نتائج اختبار قياس العلاقة بين نصيب الفرد من مجموع صادرات هذه المستعمرات لعام 1830م، مع متوسط نصيب الفرد من مجموع صادراتهم ما بين (1830-1939م)، ايجابية لبعض الدول مثل الجزائر والسنغال اللتين حققتا أرقاما عالية في حين ظهرت كل من البنين، كوت ديفوار وغينيا أرقاما متوسطة، وتبقى دول الساحل الصحراوي دائما في مستوى الصفر.

لتحديد التصنيف الدولي لمستوى التنمية الاقتصادية، لكل الدول الاستعمارية ومستعمراتهم في الجزائر وإفريقيا الغربية بين دول العالم خلال الحقبة الاستعمارية، قادتنا مجموعة من التحليلات المقارنة بين نصيب الفرد من الدخل المحلي ما بين (1870-1950م) ونصيب الفرد من الدخل

المحلي لعام 1960م، التمكن من توظيف التصنيف الدولي لعام 2003م، لتصنيف مستوى التنمية الاقتصادية لهذه الدول خلال الحقبة الاستعمارية كما يلي؛

بالنسبة للدول الاستعمارية؛ يمكن تصنيف انجلترا ضمن الشريحة المرتفعة الدخل بدخل قدر بـ؛ 9560 دولارا، وفرنسا ضمن شريحة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى بقيمة؛ 8142 دولارا، في حين تصنف البرتغال ضمن الشريحة ذات الدخل المتوسط الأدنى بقيمة 2986 دولارا.

بالنسبة للمستعمرات؛ يمكن تقسيم هذه المستعمرات إلى ثلاثة أقسام؛

- **القسم الأول**؛ الدول التي صنفت ضمن الشريحة ذات الدخل المتوسط الأدنى وهي: الجزائر، كوت ديفوار، غانا، السنغال ونيجيريا.
- **القسم الثاني**؛ الدول التي صنفت ضمن الشريحة ذات الدخل المنخفض وهي: غامبيا، ليبيريا، البنين، الرأس الأخضر، النيجر، سيراليون، سانت تومي وبرينسي.
- **القسم الثالث**؛ الدول التي صنفت ضمن الشريحة الدنيا ذات الدخل الأضعف بين دول العالم، لكون نصيب الفرد من الدخل السنوي بها أقل جدا من التصنيف المحدد للدول المنخفضة الدخل وهي؛ بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، غينيا، غينيا بيساو والتوغو.

من خلال هذه التصنيفات؛ بينت فجوة الدخل التي تم تسجيلها بين الدول الاستعمارية ومستعمرات إفريقيا الغربية، الآثار المدمرة لتجارة الرقيق والاستعمار على مستوى دول إفريقيا الغربية، ما جعلها تصنف ضمن أفقر دول العالم. بالنسبة للجزائر فإنه رغم تعرضها لاستعمار بشع إلا أن الضرر الذي لحق بها، لم يصل حدّ الدول الواقعة في إفريقيا الغربية، وهذا بسبب الآثار البعيدة المدى لتجارة الرقيق والاستعمار، في حين صنفت الدول الاستعمارية ضمن شريحة الدول المرتفعة الدخل على حساب الأفارقة الذين استنزفت مواردهم البشرية والاقتصادية.

لتفسير آثار الاستعمار على هذه المستعمرات؛ سجلت نتائج العلاقة بين نصيب الفرد الأولي لعام 1870م، ومتوسط نصيب الفرد للفترة ما بين (1900-1922م)، وما بين (1925-1950م) في الشكلين رقم: 29، ورقم: 30، كانت النتائج سلبية بالنسبة لدول إفريقيا الغربية وايجابية بالنسبة للجزائر.

بالرغم من أن السياسة الاقتصادية التي طبقتها فرنسا كانت واحدة في كل مستعمراتها، إلا أن الجزائر جاءت فوق خط القياس، مع العلم أننا نعتقد أن مناطق الجنوب الجزائري قد تضررت

كثيرا، لاسيما مناطق الظل في أقصى الجنوب الجزائري التي توفر معيشتها من التجارة الصحراوية، لكن افتقارنا لإحصائيات حول هذه المناطق جعلنا نصمت، في انتظار أبحاث مستقبلية معمقة حول آثار التحول التجاري على التنمية الاقتصادية لهذه المناطق.

الأمر الذي جعلنا نبحث عن أيّ مسبب؛ تجارة الرقيق أو الاستعمار كان له تأثيره أقوى على دول غرب إفريقيا، فكانت نتائج اختبار العلاقة بين تجارة الرقيق التي تم تطبيعها بمجموع الأراضي الصالحة للزراعة، مع متوسط نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي ما بين (1900-1950م)، أظهر الشكل رقم: 25، أن هناك علاقة ايجابية لبعض الدول وسلبية لدول أخرى، حيث جاءت أغلب الدول الساحلية فوق خط القياس، رغم مساهمة البعض منها بكميات هائلة من تجارة الرقيق مثل ساحل الذهب، في حين ظهرت الدول الأقل تصديرا للرقيق تحت خط القياس، وهي في اغلبها دولٌ داخلية محاذية للشواطئ الجنوبية للصحراء الكبرى مثل مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو.

ومع ذلك؛ كان لاحتياجنا لاختبار آخر لمعرفة ما أحدثه التحول التجاري على التنمية الاقتصادية لهذه الدول عامة ولدول الساحل الصحراوي خاصة، من خلال قياس العلاقة بين متوسط نصيب الفرد قبل وبعد أفول التجارة الصحراوية ما بين (1870-1900م) وما بين (1900-1950م) جاءت نتائج هذين الاختبارين مطابقة للاختبارات السابقة.

إن أهم استنتاج توصلنا إليه من خلال كل هذه الاختبارات القياسية؛ أنه لا يمكن اعتبار تجارة الرقيق وحدها كانت مسؤولة عن التخلف الاقتصادي الذي مسّ دول الساحل الصحراوي خاصة، حيث تظهر الاختبارات التي أجريناها لقياس العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل السنوي قبل وبعد أفول التجارة الصحراوية، أن أحدثت هذه الظاهرة الاستعمارية آثارًا وخيمة على دول الساحل الصحراوي أكثر من غيرها من دول الساحل الأطلسي.

- **خاتمة الفصل:**

تكملة لما بدأنا به؛ في شق المقاربة الإستنتاجية حول آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية في إفريقيا الغربية، وما توصلنا إليه من نتائج حول الآثار المدمرة لتجارة الرقيق على التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمنطقة غرب إفريقيا، جاءت نتائج هذا الفصل مكملة للنتائج الأولى، في شق المقاربة الإستنتاجية حول آثار التحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية على التنمية الاقتصادية لكل المناطق المحاذية للشريط الصحراوي، مقارنة بباقي المستعمرات الساحلية لغرب إفريقيا وهذا خلال الفترة الاستعمارية، وذلك لأن التجارة الصحراوية كانت الشريان الرئيسي الذي ينهض باقتصاديات تلك الدول.

من النتائج التي توصلنا إليها حول آثار التحول التجاري بين ضفتي الصحراء الجزائرية على التجارة التقليدية، وما تبعها من آثار على التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه المناطق، أن السياسة التجارية الفرنسية العابرة للصحراء الجزائرية، قد تمكنت من تدمير التجارة التقليدية، وتراجع العلاقات التجارية بين ضفتي الصحراء الجزائرية، بفعل التوغل الفرنسي جنوبا وما أحدثه من تغييرات جذرية في الحركة التجارية الداخلية والخارجية، في إطار المنافسة التجارية الأوروبية العابرة للصحراء الكبرى وتنفيذ قرارات مؤتمر برلين.

إن ما توصنا إليه من نتائج من خلال معالجتنا للمباحث الأولى لهذا الفصل، حول التراكمات التي أحدثها التحول التجاري بين ضفتي الصحراء الجزائرية لاحقا؛ من تحولات في التجارة التقليدية وما صاحبها من تغييرات جذرية على مستوى اقتصاديات هذه المناطق وطرقها ومراكزها التجارية، التي انعكست بالسلب على الأنظمة السياسية التي كانت قائمة سابقا، لاسيما في الصحراء الجزائرية، حيث أصبح ساسة هذه المناطق محرومين من تسيير تجارتهم الحرّة داخل وخارج مجالهم الجغرافي، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والديموغرافية بهذه المناطق، أما عن المجتمعات في إفريقيا الغربية، فإن آثار التفتت السياسي والعرقي والاقتصادي قد استمر خلال الحقبة الاستعمارية.

أما عن التحولات التي مسّت الجانب الاقتصادي بفعل هذه السياسة الاقتصادية الجديدة على هذه المجتمعات، أن أحدثت فرنسا تحولات عميقة في طبيعة الإنتاج الفلاحي والمعاملات التجارية وطرقها التجارية، بعد أن كان الإنتاج الفلاحي يعتمد على الزراعة المعيشية، أصبحت الزراعة التجارية الأساس الذي ينهض باقتصاد فرنسا بالإقليمين، لاسيما أن فرنسا اهتمت بتحسين محاصيل التصدير، الأمر الذي فرض على الفلاح الإفريقي إنتاج المحاصيل التجارية وإهمال

المحاصيل المعيشية الأساسية الموجهة للاستهلاك المحلي، وبالتالي استيراد غذائهم بأسعار باهظة، مما حوَّل أسواق المنطقة إلى أسواق استهلاكية للسلع الأوروبية واقتصارهم على تصدير الخامات لها.

بالإضافة إلى فرض الزراعة التجارية، كانت هناك تحولات على مستوى المستثمرات المالية للخزينة المحلية، حيث كانت الأموال التي تُجمع من الضرائب المتنوعة في أشغال التعدين ومدّ الطرقات التي تصل مستوطنات ومزارع الأوروبيين والتجارة والنقل، دون أن تمس هذه التحسينات الاقتصاد الإفريقي. كما أدى تغيير العملات التجارية؛ من العملات المحلية إلى عملة الفرنك، أن أحدث أزمة اقتصادية حقيقية بهذه المناطق، لاسيما بعد أن أصبح تسديد الضرائب نقدا، ناهيك عن الإنتاج الصناعي الذي يدفع فيه الأفارقة أضعاف القيم المالية لمنتجات، كان يمكن تصنيعها محليا بمواردهم الأولية، الأمر الذي أسفر عن ديون تجارية وأخرى ائتمانية وأخرى قروض ثقيلة، أدخلت المستعمرات في أزمة المديونية.

هذه التحولات كانت لها علاقة سببية مباشرة في التراجع الاقتصادي لأقاليم الصحراء الجزائرية والمناطق المحاذية للشريط الجنوبي للصحراء الكبرى في إفريقيا الغربية خاصة، لإثبات صحة ما توصلنا إليه؛ قمنا بإجراء عدة اختبارات القياس، من خلال تحديد قيم نصيب الدخل السنوي للفرد لسنة 1870م كقيمة أولية، وهي الفترة التي سبقت أفول التجارة الصحراوية وتجارة الرقيق، مع قيم متوسط نصيب الفرد من الدخل السنوي من الناتج المحلي بعملة الدولار، الذي واكب أفول التجارة الصحراوية وتجارة الرقيق ما بين (1900-1950م)، حيث توصلنا إلى عدة نتائج وهي؛

أولا؛ لتفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية خلال الفترة المدروسة، من خلال قياس العلاقة بين نصيب الفرد الأولي لسنة 1870م مع متوسط نصيب الدخل الفردي للفترة ما بين (1870-1950م) لكل الدول الاستعمارية ومستعمراتها هذه، لفهم فجوة الدخل بينهم، ومن ثمَّة وضع التصنيف المحدد لها خلال الفترة الاستعمارية وقفا لم أقرّه البنك الدولي آنذاك، حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي لعام 2003م، الذي يقيس درجة التنمية الاقتصادية لبلد ما، توصلنا إلى النتائج التالية:

إن التوضيحات التي قدمتها نتائج اختبارات القياس حول العلاقة بين نصيب الفرد الأولي من الدخل السنوي عام 1870م مع متوسط نصيب الدخل السنوي للفرد ما بين (1780-1950م)؛ من أنه كانت هناك علاقة إيجابية للدول الاستعمارية وبعض المستعمرات مثل الجزائر

وليبيريا وغانا وسلبية لأغلب دول غرب إفريقيا، لاسيما دول الساحل الصحراوي التي تضررت كثيرا عن دول الساحل الأطلسي، أين ظهرت هذه المناطق كأفقر الدول في غرب إفريقيا بعد غينيا وغينيا بيساو، قد قادتنا إلى توظيف قيم المساهمة الفعلية لهذه المستعمرات في التجارة الخارجية؛ أين أتت نتائج اختبار قياس العلاقة بين نصيب الفرد من مجموع صادرات هذه المستعمرات لعام 1830م، مع متوسط نصيب الفرد من مجموع صادراتهم ما بين (1830-1939م)، ايجابية لبعض الدول مثل الجزائر والسنغال اللتين حققتا أرقاما عالية، في حين ظهرت كل من البنين، كوت ديفوار وغينيا أرقاما متوسطة، وتبقى دول الساحل الصحراوي دائما في مستوى الصفر.

هذه النتائج قادتنا لوضع التصنيف الدولي لمستوى التنمية الاقتصادية، لكل الدول الاستعمارية ومستعمراتهم في الجزائر وإفريقيا الغربية بين دول العالم خلال الحقبة الاستعمارية، بعد قيامنا بمجموعة من التحليلات المقارنة بين نصيب الفرد من الدخل المحلي ما بين (1870-1950م) ونصيب الفرد من الدخل المحلي لعام 1960م، تمكنا من توظيف التصنيف الدولي لعام 2003م، لتصنيف مستوى التنمية الاقتصادية لهذه الدول خلال الحقبة الاستعمارية كما يلي؛

بالنسبة للدول الاستعمارية؛ يمكن تصنيف انجلترا ضمن الشريحة المرتفعة الدخل بدخل قدر بـ؛ 9560 دولارا، وفرنسا ضمن شريحة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى بقيمة؛ 8142 دولارا، في حين تصنف البرتغال ضمن الشريحة ذات الدخل المتوسط الأدنى بقيمة 2986 دولارا.

بالنسبة للمستعمرات؛ يمكن تقسيم هذه المستعمرات إلى ثلاثة أقسام؛

- **القسم الأول**؛ الدول التي صنفت ضمن الشريحة ذات الدخل المتوسط الأدنى هي: الجزائر، كوت ديفوار، غانا، السنغال ونيجيريا.
- **القسم الثاني**؛ الدول التي صنفت ضمن الشريحة ذات الدخل المنخفض هي: غامبيا، ليبيريا، البنين، الرأس الأخضر، النيجر، سيراليون، سانت تومي وبرينسي.
- **القسم الثالث**؛ الدول التي صنفت ضمن الشريحة الدنيا ذات الدخل الأضعف بين دول العالم، لكون نصيب الفرد من الدخل السنوي بها أقل جدا من التصنيف المحدد للدول المنخفضة الدخل هي؛ بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، غينيا، غينيا بيساو والتوغو.

من خلال هذه التصنيفات؛ بيّنت فجوة الدخل التي تم تسجيلها بين الدول الاستعمارية ومستعمرات إفريقيا الغربية، الآثار المدمرة لتجارة الرقيق والاستعمار على مستوى دول إفريقيا

الغربية، ما جعلها تصنف ضمن أفقر دول العالم. مع العلم أن ما حققته التجارة الخارجية لهذه الدول خلال الحقبة الاستعمارية كان في تزايد، حيث بينت نتائج قياس العلاقة بين نصيب الفرد الأولي من مجموع الصادرات الخارجية لهذه المستعمرات لسنة 1830م، مع متوسط نصيب الفرد السنوي من مجموع الصادرات الخارجية لهم ما بين (1830-1939م)، كما لو أن هذه الإيرادات تعود للخزينة الوطنية، فكانت النتائج مذهلة لبعض الدول مثل؛ الجزائر والسنغال اللتين حققتا أرقاما عالية في متوسط نصيب الفرد من الصادرات خلال هذه الفترة.

في حين سجلت كل من البنين وكوت ديفوار وغينيا أرقاما متوسطة، لكن تبقى دول الساحل الصحراوي ترزح دائما في خط الصفر، لكن استنزاف خيرات هذه المناطق من قبل الدول التي استعمرتها جعلتها تصنف في ذيل قائمة الدول المنخفضة الدخل، مقابل ذلك صنفت الدول الاستعمارية ضمن شريحة الدول المرتفعة الدخل على حساب الأفارقة الذين استنزفوا مواردهم البشرية والاقتصادية.

ثانيا؛ لتفسير آثار الاستعمار على هذه الأقاليم فقط؛ سجلت نتائج العلاقة بين نصيب الفرد الأولي لعام 1870م، ومتوسط نصيب الفرد للفترة ما بين (1900-1922م)، وما بين (1925-1950م) في الشكلين رقم: 29، ورقم: 30، كانت النتائج سلبية بالنسبة لدول إفريقيا الغربية وايجابية بالنسبة للجزائر، الأمر الذي يدعم النتائج التي توصلنا إليها أعلاه. مع العلم أننا نعتقد أن مناطق الجنوب الجزائري قد تضررت كثيرا، لاسيما مناطق الظل في أقصى الجنوب الجزائري التي توفر معيشتها من التجارة الصحراوية، لكن افتقارنا لإحصائيات حول هذه المناطق جعلنا نصمت لغياب الإحصائيات.

ثالثا: لتفسير أيٍّ من الظواهر السببية؛ تجارة الرقيق أو الاستعمار كان لها تأثيرًا قويًا على تخلف هذه المناطق؛ كانت نتائج اختبار العلاقة بين تجارة الرقيق التي تم تطبيعها بمجموع الأراضي الصالحة للزراعة، مع متوسط نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي ما بين (1900-1950م)، أن هناك علاقة ايجابية لبعض الدول وسلبية لدول أخرى، حيث جاءت أغلب الدول الساحلية فوق خط القياس، رغم مساهمة البعض منها بكميات هائلة من تجارة الرقيق مثل ساحل الذهب، ذلك بسبب اعتمادها على تجارة الذهب خلال فترة تجارة الرقيق، في حين ظهرت الدول الأقل تصديرا للرقيق تحت خط القياس، وهي في أغلبها دولٌ داخلية محاذية للشواطئ الجنوبية للصحراء الكبرى مثل مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو.

هذه النتائج المتسقة بعضها ببعض، دفعتنا لإجراء اختبارين أخيرين للتأكيد على النتائج المتوصل إليها، من خلال قياس العلاقة بين متوسط نصيب الفرد قبل وبعد أفول التجارة الصحراوية ما بين (1870–1900م) وما بين (1900–1950م) فكانت نتائج هذين الاختبارين مطابقة للاختبارات السابقة.

هذه الاختبارات كلها منحتنا إجابة وافية عن آثار تجارة الرقيق والتحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية على دول الساحل الصحراوي خاصة وهي؛ أنه لا يمكن اعتبار تجارة الرقيق وحدها كانت مسؤولة عن التخلف الاقتصادي الذي مسّ دول الساحل الصحراوي خاصة، حيث تظهر الاختبارات التي أجريناها لقياس العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل السنوي قبل وبعد أفول التجارة الصحراوية، أن أحدثت هذه الظاهرة الاستعمارية آثارًا وخيمة على دول الساحل الصحراوي أكثر من غيرها من دول الساحل الأطلسي.

خاتمة

- **خاتمة (تقييم واستنتاج):**

قدمت هذه الأطروحة مقاربات تاريخية ومقاربات كميّة في حقل التاريخ الاقتصادي، لتفسير الظواهر التاريخية المتحكمة في المجال محل الدراسة، من خلال تقصي مجريات تحول الاقتصاد الاستعماري من اقتصاد إلى اقتصاد خارج مجالهم الجغرافي وآثاره على مستوى التنمية الاقتصادية للمستعمرات، الذي تم إسقاطه على النموذج الفرنسي ومستعمراته في الجزائر وإفريقيا الغربية خلال الفترة المدروسة ما بين (1638-1945م)، هذا الطرح سمح لنا بتسجيل عدة استنتاجات مهمة، من خلال طرح مقاربات تاريخية وأخرى كميَّة للتاريخ الاقتصادي الإفريقي لهذين الإقليمين خلال الفترة المدروسة كما يلي:

❖ إن الانطلاقة التي بدأنا منها لفهم التاريخ الاقتصادي لكل من الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية قبل وبعد التواجد الأوروبي بهذه الأقاليم، قد منحتنا تصورا مفيدا لمستوى التطور الاقتصادي بإفريقيا قبل الفترة الحديثة، حيث بيّن مدخل هذه الدراسة أن هذه المناطق كانت تتطور بشكل طبيعي بالموازاة مع باقي القارات من خلال مقارنتنا لطبيعة الإنتاج الفلاحي والصناعة المنتشرة في العالم آنذاك. وأن الأنماط الاقتصادية المتداولة خلال الفترة الاستعمارية كانت شبيهة إلى حدّ بعيد بالأنماط الاقتصادية المنتشرة قبل الفترة الحديثة، من الشريط الساحلي للبحر المتوسط إلى الشريط الساحلي الأطلسي.

- كانت الصحراء الكبرى منطقة عبور أساسية تمتد إلى العهد القرطاجي، أين خلق ذلك التباين في خصائص الطبيعة الجغرافية والاقتصادية والبشرية بين طرفي الصحراء الكبرى، نوعا من التكافل الاجتماعي والديني والتكامل الاقتصادي والثقافي للإقليمين، حيث كانت كل من صحراء المغرب الأوسط والسافانا تمثلان همزة وصل بين سكان الغابات وسواحل الأطلسي من الجنوب وسكان التل والساحل المتوسطي من الشمال، فكانت هناك سلسلة تجارية فريدة من نوعها أساسها تجارة الملح والذهب إضافة إلى منتجات أخرى، تربط منتجات سكان الساحل الأطلسي بمنتجات سكان الساحل المتوسطي.

- توضح هذه الدراسة أن المدن التي كانت بين السافانا والصحراء الكبرى، ترتكز أنماطها الاقتصادية بدرجة كبيرة على التجارة، حيث تعتمد على وجه التقريب كلية على الإمدادات الخارجية

للحصول على احتياجاتها الغذائية، لذلك أحدث التحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية آثارا بالغة الخطورة على هذه المجتمعات، جعلها تظهر كأفقر الدول في العالم قاطبة، بعد قيامنا باختبارات قياس العلاقة بين آثار التحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية ومستوى التنمية الاقتصادية لهذه الأقاليم خلال الفترة المدروسة.

- إن التكامل الاقتصادي الذي أحدثه الطريق التجاري الذي ربط بين طرفي السواحل البحرية المتوسطية والأطلسية عبر الصحراء، قد بلغ حد التجارة الدولية آنذاك، فكانت ممالك جنوب أوروبا الغربية الناشئة آنذاك تستفيد من منتجاته سيما معدن الذهب الذي يفتقدونه، هذا المعدن الذي أصبح العملة الرئيسية المتداولة في السوق العالمية بعد القرن الثالث عشر، وكان السودان الغربي المورّد الرئيسي للذهب في الاقتصاد الدولي بإنتاج يقدّر ثلثي الإنتاج العالمي سنويا، فكان سببا في رخاء السودان الغربي وموانئ شمال إفريقيا وجنوب أوروبا الغربية، مما دفع بالأطماع الأوروبية للتطلع خارج مجالهم الجغرافي، بحثا عن مصادره في غرب إفريقيا بدلا من الوسيط التجاري المغاربي.

- إن العناصر السالفة الذكر؛ تبين لنا بوضوح أن التواجد الأوروبي على السواحل الغربية لإفريقيا الغربية، كان في بداية الأمر هدفه الوصول إلى مصادر الذهب وليس تجارة الرقيق، بذلك يمكن اعتبار منتصف القرن الخامس عشر؛ مؤشرا للتحول التجاري الأوّلي في غرب إفريقيا من التجارة الصحراوية إلى التجارة الأطلسية مع العالم الأوروبي، بمنتجات مشروعة في أغلبها من: الذهب، الرقيق، العاج، الصمغ العربي، جوزة الكولا، ...الخ.

- كما يكشف الفصل الأول عن سبب تحول اهتمامات الأوروبيين في المنطقة، من البحث عن الذهب إلى الاتجار بالبشر؛ وذلك بعد اكتشاف العالم الجديد عام 1492م، وقيام الأوروبيين على نحو متتالٍ ببناء إمبراطوريات واسعة في الأمريكيتين، على حساب سكانها الأصليين الذين أبادوهم، فكان لنمو مزارع السكر والقطن والنيلة والبن، وكذا مناجم الذهب والفضة وغيرها من المحاجر والمناجم، السبب المباشر في استدعاء العمالة الإفريقية بالمجان بدايات القرن السادس عشر، بعد أن ثبت عجز هذه الدول على الاستمرار في دفع أجور للعمال البيض، لذلك يعتبر القرن السادس عشر؛ مؤشرا للتحول التجاري العميق في إفريقيا الغربية، من خلال الانغماس في

التجارة الأطلسية على نطاق واسع، باعتماد إنتاج سلعة واحدة وهي سلعة البشر للسوق الدولية في النظام الأطلسي، وهذا بعد استحداث الأوروبيين للمرِّ الأوسط الذي يربط بين إفريقيا الغربية والعالم الجديد.

- لقد أظهر التحليل الكمي في القسم الثاني؛ عند محاولة تفحّصنا للإحصائيات المتعلقة بمجموع الرقيق المرحّل من إفريقيا جنوب الصحراء، أن هناك أقاليم عديدة استفادت من تجارة الرقيق خلال الفترة الحديثة منها؛ شمال إفريقيا والشرق الأوسط والخليج الفارسي عبر الصحراء الكبرى والبحر الأحمر، والهند وبعض الجزر الواقعة في المحيط الهندي والأمريكيتين عبر سواحل الأطلسي، وأن نسبة 70% من الرقيق قد تدفق عبر سواحل الأطلسي نحو العالم الجديد و30% موزعة بين باقي الأقاليم المساهمة في تجارة الرقيق ما بين (1450–1870م).

- بالنسبة لفرنسا؛ بينت نتائج البحث بأن فرنسا كانت لها نفس الدوافع التي كانت تحرّك القوى الإمبريالية خارج مجالهم الجغرافي، بدليل التزامن الكرونولوجي للتوسع الفرنسي بالعالم الجديد وإفريقيا الغربية في ثلاثينيات القرن السابع عشر، لإدراكها أهمية الربط بين مستعمراتها في جزر الأنتيل والعمالة الإفريقية المجانية من إفريقيا جنوب الصحراء، في إطار المنافسة التجارية بين الدول الاستعمارية بهذه الأقاليم.

- لتفسير حقيقة التنمية الاقتصادية لأوروبا الغربية خلال فترة تجارة الرقيق؛ أسقطنا معطيات هذا البحث على النموذج الفرنسي باستعمال النموذج الإحصائي، من خلال استغلالنا الأمثل لعديد من الإحصائيات التي من شأنها أن توصلنا إلى نتائج تقريبية حول مساهمة الأفارقة في تنمية اقتصاد فرنسا خلال فترة تجارة الرقيق، هنا جاءت النتائج التحليلية للفصل الثالث تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي الذي كان سائدا في ذلك الوقت لكل من فرنسا وإفريقيا الغربية كما يلي:

- **أولا**؛ بيّنت هذه الدراسة أن نسبة الرقيق المرحّل من قبل السفن الفرنسية خلال فترة تجارة الرقيق، تعتبر ضئيلة مقارنة بمجموع الرقيق المرحل عبر الأطلسي، حيث مثّلت نسبة 11,03% من مجموع تجارة الرقيق، وهذا له أسبابه أهمها في اعتقادنا يتلخص في ثلاثة أسباب رئيسية وهي؛ الصراع الدائم بين فرنسا ومنافسيها إنجلترا وهولاندا على مواقع نفوذها بمنطقة سينيغامبيا خاصة، إلى غاية سيطرت فرنسا على قاعدتين بحريتين هما جزيرة

غوري عام 1677م وبعدها سانت لويس. والسبب الثاني؛ يتمثل في المواقع الإستراتيجية والتنظيم المحكم لجلب الرقيق اللذان كان لهما دور كبير في انتعاش تجارة الرقيق لدولة دون أخرى، مثل خليج غينيا الذي تحكمه قوانين منظّمة لممارسة تجارة الرقيق، تسري على كل المتعاملين مع مراكزها التجارية والسبب الثالث؛ يعود للامتيازات التي كانت فرنسا تمنحها لشركة دون أخرى مهما أثبتت كفاءتها.

- **ثانيا**؛ من أهم النتائج التي توصّلنا إليها حول مجموع نسب الزيادة في عناصر التجارة الخارجية لفرنسا خلال فترة تجارة الرقيق ما بين (1571-1831م) لتحليل مستوى التنمية الاقتصادية لكل من فرنسا وإفريقيا الغربية؛ أن مسألة تصاعد وتراجع نسبة التزايد السكاني ومنتجاتهم في جزر الأنتيل، تتوافق مع تجارة الرقيق على سواحل إفريقيا وأسعارهم، التي تنعكس مباشرة على نسبة الأرباح التي حققتها التجارة الخارجية لفرنسا بفضل تجارة الرقيق ومنتجاتهم بجزر الأنتيل.

إن نتائج التجارة الخارجية قد أسفرت عن تسجيل فائض في ميزانها التجاري بفضل تجارة الرقيق ومنتجاتهم في جزر الأنتيل طيلة فترة تجارة الرقيق، فكان صافي الفوائد التي حققتها فرنسا خلال هذه الفترة قد قدّر بـ 4.277.144.130 جنيه إسترليني، في حين سجّلت إفريقيا الغربية بسبب هذه التجارة البشرية مع فرنسا وحدها، تراجعا في اقتصادها قدر بـ 2.975.621.606 جنيه استرليني، أي ساهمت إفريقيا الغربية بنسبة 51% في نسبة الأرباح التي حققتها فرنسا بفضل الموارد البشرية لإفريقيا الغربية.

في المقابل سجّلت فرنسا زيادة سكانية في الإمريكيتين منتصف القرن التاسع عشر قدرت بـ؛ 2.044.610 إفريقيا أي بنسبة؛ 8,52 % من أصل؛ 17.016.820 إفريقيا أي بنسبة؛ 71% للأفارقة بالعالم الجديد، مقابل ذلك سجّلت إفريقيا الغربية تراجعا ديموغرافيا وصل ما يقارب 49% عام 1870م وهذا بفعل تجارة الرقيق الأطلسية فقط، دون أن نتطرق لما خسرته إفريقيا الغربية من تجارة الرقيق عبر الصحراء والبحر الأحمر والمحيط الهندي.

من خلال هذه النتائج التحليلية حول التجارة الفرنسية مع مستعمراتها في جزر الأنتيل وغرب إفريقيا، نفهم أن الوظيفة الأساسية لغرب إفريقيا خاصة وإفريقيا جنوب الصحراء عامة وجزر الأنتيل خلال فترة الاتجار بالبشر؛ هي أن الأولى وظيفتها تقوم بإنتاج العبيد لجزر الأنتيل، والثانية وظيفتها الأساسية هي توظيف العبيد في إنتاج المحاصيل التجارية الموجهة للتصدير

للوطن الأم فرنسا، فكانت هذه المناطق ما بين (1571-1831م) مصدرا لرفاه فرنسا وعاملا أساسيا في تحقيق تنميتها الاقتصادية.

- كان للسياسة التجارية الفرنسية وباقي الدول الأوروبية القائمة على عنصر البشر في إفريقيا الغربية، أن برزت ردود فعل قوية من هذه الفئات المضطهدة في الوطن الأم والوطن الجديد المرحل إليه، حيث يوضّح لنا عنصر ثورات العبيد وتراجع المد الاستعماري الفرنسي بالأمريكيتين؛ أن الثورات التي قادها العبيد طيلة فترة تجارة الرقيق بالوطن الأم والعالم الجديد، تعكس لنا ذلك التنافر من الاستعباد الذي ألهب الشعوب التي كانت ضحية لذلك، لاسيما بعض العرقيات من الهاوسا، الفلاّن، الماندينغو واليوروبا، بحيث كان للتلاحم العرقي والثقافي دور في إنجاح هذه الثورات.

- كما توضح هذه الدراسة كيف استمد هؤلاء العبيد من مبادئ الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، أفكارهم التنويرية في سبيل تحقيق الحرية، العدل والمساواة وأكثر من ذلك تحقيق الاستقلال وقيادة أوطانهم الجديدة بعيدا عن سيادة البيض، وتعتبر الثورة الهايتية أفضل مثال عن ذلك، كونها أعطت بعدا تحرريّا لباقي المستعمرات، كما أعطت درسا للبيض من جانبهم حول تداعيات الاستعمار الذي أوجدوه، وكيف كان لجشعهم المصاحب لمضاعفة عدد الرقيق، في تغذية الاقتصاد الاستعماري بالخلل الاجتماعي القائم على التقسيم الطبقي على أساس الثروة ولون البشرة، ممآ أدى بهم إلى قيام ثورات متتالية، سرّعت من إنهاء نظام العبودية وتراجع المد الاستعماري في العالم الجديد.

❖ إن ما توصّلنا إليه من نتائج في الفصل الأول حول تداعيات ثورات العبيد وتراجع المدّ الاستعماري الفرنسي في الأمريكيتين، قد اتّضح جليّا من خلال النتائج التي توصلنا إليها في الفصل الثاني، عندما غيّرت الحركة الاستعمارية الأوروبية مسارها من الأمريكيتين نحو استعمار إفريقيا مجبرة لا مخيّرة، بحثا عن بديل لتمويل مصانعها بالمواد الأولية وتصريف منتجاتها المصنعة، فكان لتفعيل عامل محاربة تجارة الرقيق عبر البحار والمحيطات والصحاري، وسيلة لا مفرّ منها للتوغّل إلى دواخل إفريقيا، وتعويض ما خسرته في الأمريكيتين.

- تُظهر هذه الدراسة أن أوروبا الغربية كان لها واسع النظر في كيفية إحلال إفريقيا محل الأمريكيتين، لذلك يعتبر مؤتمرَا فيينا عام 1814م وإكس ليشابيل عام 1818م، من أهم المؤتمرات التي عُقدت بين الدول الأوروبية بدايات القرن التاسع عشر، لتنفيذ سياستهم الاستعمارية الجديدة بالقارة الإفريقية.

بالنسبة لإفريقيا الغربية؛ من خلال هذين المؤتمرين تم الحسم في مسألة تمسّك كل دولة بمجالها المعهود خلال فترة تجارة الرقيق، وتحويل اهتمامهم في المنطقة من تجارة الرقيق كعنصر أساسي في المبادلات التجارية، إلى الاستثمار في التربة الإفريقية بأيادي الأفارقة تمهيدا للشروع في التجارة المشروعة، وفقا للخلفية التي انطلقت منها الدول الأوروبية للاستثمار في التربة الإفريقية، لإنتاج المحاصيل التجارية التي كانت تُنتج بإفريقيا الغربية قبل القرن التاسع عشر.

بالنسبة لشمال إفريقيا؛ جاء هذان المؤتمران كاستفزاز إيديولوجي للتواجد العثماني في شمال إفريقيا، لتحقيق ما عجزوا عن تحقيقه في القرن الخامس عشر، عندما كانت الدولة العثمانية في أوج قوتها، مترامية الأطراف تحمي سواحل شمال إفريقيا من التوغل الصليبي فيها، لتتغيّر موازين القوى في القرن التاسع عشر لصالح القوى الأوروبية، فكان لفتور الدولة العثمانية من أهم العوامل التي ساعدت الدول الأوروبية على فرض قوانينهم على سواحل البحر المتوسط وعبر الصحراء الكبرى.

- توضح هذه الدراسة دوافع احتلال فرنسا للجزائر؛ بحيث يبرهن لنا الصراع القائم بين فرنسا وإنجلترا في صحراء ليبيا بعد هذين المؤتمرين، إلى حقيقة مفادها السيطرة على اقتصاد هذه المناطق، لذلك كان يجب القضاء على القوة البحرية العثمانية في مياه البحر المتوسط عامة، والقضاء على السيطرة البحرية الجزائرية في غرب البحر المتوسط خاصة، للتحكم في منافذ التجارة الصحراوية، من أجل البحث عن مواد أولية لصناعتهم، وإيجاد أسواق لتصريف منتجاتهم المصنعة عبر الدروب الصحراوية لاختصار الزمن من جهة، ومن جهة أخرى امتداد منتجاتهم إلى دواخل القارة كاملة بدلا من الاكتفاء بالسواحل البحرية.

- تُوجت أهداف فرنسا بعد مؤتمر برلين بنجاح؛ حيث كثّفت من البعثات الكشفية بعد هذا المؤتمر لدراسة المجال المزمع السيطرة عليه بين ضفتي الصحراء الجزائرية عند بلاد الطوارق ومنطقة توات، فتوّجت جهودهم برسم خط نهر النيجر بين ساي في مالي وباروا في التشاد، للفصل

بين مناطق النفوذ لكل من فرنسا وإنجلترا، فكان لفرنسا الجزء الشمالي وإنجلترا الجزء الجنوبي، وبالتالي تكون فرنسا قد حقّقت ما كانت تصبو إليه من خلال، الربط التجاري بين مستعمراتها بالجزائر عبر الصحراء الجزائرية.

- يجيب الفصلان الرابع والخامس؛ بوضوح عن السياسة الاقتصادية الفرنسية المنتهجة في مستعمراتها بالجزائر وإفريقيا الغربية ما بين (1817-1945م)، حيث كانت هذه المستعمرات لها وظائف اقتصادية محددة تنحصر في عاملين أساسيين هما:

العامل الأول؛ إنتاج المحاصيل التجارية التي يوفّرها المناخ المتوسطي والصحراوي والاستوائي، من قبل الأهالي مقابل أسعار زهيدة جدا، أو الأراضي التي مُلّكت للشركات الاستعمارية، بأيادي الأفارقة وفقا لنظام الخمّاسة والسخرة المقنّنة، لاستغلال العمالة المحلية دون أجر، أو مقابل دفع ضريبة الرأس يوميا قيمتها تُحسب وفقا للتغلغل الاقتصادي في المنطقة. نتج عنها تكثيف جهود الأفارقة لإنتاج المحاصيل التجارية، مقابل دخل سنوي يعود للخزينة الفرنسية، باعتبارهم المتحكمين في كافة هياكل الاقتصاد النقدي والتجارة الخارجية لهذه الأقاليم.

العامل الثاني؛ تحصيل الضرائب المتنوعة من جيوب الأفارقة؛ فكانت الميزانية المحلية تُمول من ضريبة الرؤوس، وإيرادات الجمارك، والضرائب على الأراضي، الماشية، الدكاكين، المصانع، المحاصيل الزراعية، ...الخ، مع العلم أن هذه الضرائب تُدفع نقدا لتسهيل تحقيق الأرباح بسرعة، هذه الضرائب تُستغل في المشاريع الاستعمارية التي تعود بالفائدة على المستوطنين الأجانب والشركات المتعددة الجنسيات، مثل التعدين والصناعات الإستخراجية والتوسعات الحضرية في المستوطنات الأوروبية ومنشآتهم الإستخراجية والفلاحة.

- جاءت نتائج الفصل الخامس للإجابة عن إشكالية سرّ الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية، من خلال توظيف النموذج الإحصائي لتحليل بيانات التجارة الفرنسية في الصحراء الجزائرية وعبرها كما يلي:

كانت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بالمقومات الاقتصادية لفرنسا في الصحراء الجزائرية المقارنة بمنتجات الشمال الجزائري، أن بينت الإحصائيات أن التنوع الإنتاجي الفلاحي والصناعي والمعدني، كان مقتصرا تقريبا على الشمال الجزائري، دون الجنوب الجزائري الذي ظهرت إحصائياته ضئيلة كمًا ونوعا. وهذا يُوضّح لنا أن الهدف الفرنسي من التوغل جنوبا خلال هذه الفترة المدروسة، لم يكن للاستثمار في التربة الصحراوية بدرجة أولى، بقدر ما كان يهمهم الربط التجاري بين سواحل المتوسط والأطلسي عبر الصحراء الجزائرية.

إن الصحراء الجزائرية خلال الفترة المدروسة لا يزال باطنها غير مكتشف، حيث اقتصر اهتمام فرنسا بالمجال الصحراوي في بداية الأمر على البحث عن منتجات الصحراء الجزائرية، وأهم أسواقها وطرقها التجارية ومراكزها الإستراتيجية، لهدف وضع دراسات دقيقة للربط التجاري بين هذه المناطق بالساحل المتوسطي للجزائر، والمحيط الأطلسي لإفريقيا جنوب الصحراء عبر الصحراء الجزائرية، في إطار المنافسة التجارية العابرة للصحراء الكبرى. لكن بعد استكمال مشروع الربط بين أقاليمها المهمة بواسطة السكك الحديدية والطرق المعبدة، شهدت الصحراء الجزائرية خلال ثلاثينيات القرن العشرين تزايدا في كميات الإنتاج الفلاحي والتجاري.

- جاءت نتائج إحصائيات التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في كل من الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية، كإجابة قاطعة لما تم التوصل إليه حول الوظائف الاقتصادية التي كانت منوطة بهذه المستعمرات كما يلي؛

كشفت هذه الدراسة من خلال مقارنة التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية وإفريقيا الغربية الفرنسية، قبل وبعد استعمال الدروب العابرة للصحراء الجزائرية من قبل فرنسا؛ أن الفترة الممتدة ما بين (1830-1945م)، تكشف عن تصاعد التجارة الخارجية للفترة التي تلت الحرب الكونية الأولى مباشرة بثلاثة أضعاف الفترة التي سبقتها بسبب الزيادة المطردة في نسبة الصادرات الإفريقية، وتعتبر التجارة الصحراوية أحد أسبابها، مقابل تغييرات محدثة في أسعار السلع الأساسية المستوردة دون المصدرة، وكذا استحداث قوانين جديدة نصّت على إعادة فرض الضرائب الجمركية وضريبة الرأس بالتوازي، إضافة إلى الضرائب الأخرى التي كانت تسري من قبل على ممتلكات الأفارقة.

هذه السياسة المتناقضة في عالم الاقتصاد الاستعماري؛ تفسر لنا أسباب عجز الميزان التجاري للجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية، طيلة فترة التجارة الاستعمارية تقريبا، حيث ركزت التجارة الاستعمارية الفرنسية على المنتجات الزراعية التجارية والتعدين منذ الوهلة الأولى من الاحتلال

بأقل التكاليف والأثمان مع إهمال الزراعة المعيشية، مما أجبر الأفارقة على مضاعفة جهودهم لزيادة الإنتاج مقابل شراء السلع الاستهلاكية المستوردة وتسديد الضرائب التي أنهكت كواهلهم. مقابل ذلك عدم الاستثمار الفرنسي في إقامة مصانع حديثة بهذه المستعمرات، لإغراق أسواق المستعمرات بالسلع الاستهلاكية ومنتجاتهم المصنعة والتي في أغلبها تم تصنيعها من المواد الأولية المصدرة من هذه المستعمرات وبأسعار باهظة ومنافسة للسلع المحلية، حتى تستنزف اقتصاد هذه المستعمرات وتعيش التبعية الدائمة لفرنسا.

إن الإحصائيات التي تم توظيفها لتحليل التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها بالإقليمين، منحتنا إمكانية تقييم الدخل السنوي لفرنسا ومستعمرتها سنويا من هذه التجارة، إذ كشفت هذه الدراسة أن ما كانت تجنيه فرنسا من أرباح تجارية مع الجزائر يعد أضعاف ما تجنيه من إفريقيا الغربية الفرنسية كاملة؛ حيث كانت فرنسا تحصل من الجزائر ما يربو عن؛ 1.816.224.441 (+) فرنكا سنويا طيلة 115 سنة من الاستغلال ما بين (1830-1945م). مقابل ذلك كانت الجزائر تخسر ما يربو عن؛1.556.197.216 (-) فرنكا سنويا طيلة 115 سنة هذه. بذلك فإن مؤشر التنمية والنمو الاقتصادي الذي خرجت به فرنسا ومستعمرتها الجزائر ما بين (1830-1945م)، قدر بـ 208.865.810.710(+) بالنسبة لفرنسا، و؛178.962.679.810(-) بالنسبة للجزائر.

أما عن إفريقيا الغربية الفرنسية؛ فقد كانت فرنسا تحصل من مستعمراتها هذه ما يربو عن؛ 660.327.230 فرنكا سنويا طيلة 112 سنة من الاستغلال ما بين (1827-1939م). مقابل ذلك كانت إفريقيا الغربية الفرنسية تخسر ما يربو عن؛ 597.872.469(-) فرنكا سنويا طيلة 112 سنة هذه. بذلك فإن مؤشر التنمية والنمو الاقتصادي الذي خرجت به فرنسا ومستعمراتها في غرب إفريقيا ما بين (1827-1939م)، قدر بـ 73.956.649.804(+) بالنسبة لفرنسا، و؛ 68.375.379.642(-) فرنكا بالنسبة لإفريقيا الغربية.

❖ إن نتائج المقاربات التاريخية والمقاربات الكميَّة التي توصلنا إليها من خلال معالجة هذا الموضوع الشاسع الذي تضمن مرحلتين أساسيتين متتاليتين في التاريخ الاقتصادي لهذه الأقاليم؛ من تجارة البشر إلى موارد الأرض، من خلال توظيف النموذج الفرنسي، لن يكتمل إلا بمقاربات استنتاجيه من خلال وضع اختبارات قياس العلاقة بين تجارة الرقيق- الاستعمار ومستوى التنمية الاقتصادية لهذه الأقاليم خلال الفترة المدروسة، حيث جاءت نتائج هذه

المقاربات انعكاسا لما تمَّ التوصل إليه في المقاربات التاريخية والتحليل الكمي للموضوع محل الدراسة، يمكن عرضها في النقاط التالية:

- بيَّنت نتائج آثار تجارة الرقيق والاستعمار على مستوى التنمية الاقتصادية للإقليمين خلال الفترة الاستعمارية؛ عن تلك الاستمرارية في مستوى الانحدار الاقتصادي لهذه الأقاليم سيما المناطق المحاذية للشريط الصحراوي مقارنة بباقي المستعمرات الساحلية لغرب إفريقيا، ذلك لأن التجارة الصحراوية كانت الشريان الرئيسي الذي ينهض باقتصاديات تلك المناطق، ما جعلها ترزح في ذيل قائمة الدول عبر العالم.

- إن الآثار المدمرة التي أحدثتها تجارة الرقيق والاستعمار على مستوى التنمية الاقتصادية لهذه المستعمرات، لا يمكن فهمها إلا من خلال اختبارات القياس، التي تقيس العلاقة بين تجارة الرقيق والاستعمار ومختلف الظواهر السالفة الذكر التي كانت نتاجا لها، مما انعكست سلبًا على مستوى التنمية الاقتصادية لهذه المستعمرات لاحقا وتم تصنيفها ضمن الشريحة الأفقر في العالم.

ومن أهم الاختبارات القياسية التي رصدت هذه الظواهر مجتمعة، لفك لغز أسباب تخلف إفريقيا الغربية خاصة؛ نجد اختبار قياس العلاقة بين صادرات الرقيق التي تم تطبيعها مرة بمساحة الأرض ومرّة بمتوسط النمو السكاني مع التجزئة العرقية الحالة، فبينت نتائج القياس أن هناك علاقة ايجابية بين صادرات الرقيق ودرجة التفتت العرقي بكل دولة، فكلما زاد تصدير الرقيق كلما تنوعت البلاد عرقيا، لاسيما دول الساحل مثل البنين ونيجيريا، ساحل الذهب، التوغو، هذه الدول التي شهدت تنوعا عرقيا كبيرا أكثر من دول الدّاخل، وهذا بالتأكيد ناتج عن تعدّد الزوجات المكثف في الساحل، وظهور مجتمعات أبوية وأمومة، لذلك كان هناك تنوعٌ عرقيٌّ كبيرٌ في مجتمعات الساحل، على عكس مجتمعات دول الدّاخل التي ظهرت تحت خط القياس مثل مالي، ليبيريا، النيجر، ساحل العاج، سيراليون، وموريتانيا، كونها تعرضت لاستلاب الرقيق، لكن لم تختلط الأنساب كثيرا في مجتمعاتها مثل دول الساحل.

يوضح الاختباران المتعلقان بقياس العلاقة بين العدد السكاني الأولي لعام 1400م، ومتوسط النمو السكاني خلال فترة تجارة الرقيق وبعد التعافي من تجارة الرقيق ما بين (1400-1900م) و(1900-1950م)، أن نتائج القياس كانت سلبية في كلا الاختبارين. خلال فترة تجارة الرقيق تظهر جلّ الدول قد قاربت الصفر وتحت خط القياس، نتيجة ثبات النمو الديموغرافي في إفريقيا الغربية عامة خلال هذه الفترة، وبعد التعافي بقي النمو الديموغرافي بطيئا بدليل تموقع عديد

من الدول تحت خط القياس، عدا الدول التي لم تساهم بنسبة كبيرة من العبيد مثل النيجر وبوركينا فاسو وسيراليون وشمال نيجيريا.

- لقد جاءت نتائج آثار الاستعمار مكملة لآثار تجارة الرقيق، حيث بيّن شق المقاربات الإستنتاجية؛ عن نتائج آثار التحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية على التنمية الاقتصادية لكل المناطق المحاذية للشريط الصحراوي مقارنة بباقي المستعمرات الساحلية لغرب إفريقيا، أن هذه المناطق قد تضررت كثيرا مما جعلها تظهر في التصنيف العالمي كأفقر الدول في العالم، حيث تسببت التحولات التجارية الصحراوية بشكل مباشر في التراجع الاقتصادي لأقاليم الصحراء الجزائرية والمناطق المحاذية للشريط الجنوبي للصحراء الكبرى في إفريقيا الغربية خاصة، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا؛ لتفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي لكل من الجزائر وإفريقيا الغربية خلال الفترة المدروسة، من خلال إدراج الدول الاستعمارية ومستعمراتهم في هذا المجال لتحديد فجوة الدخل بينهم، بينت نتائج قياس بين نصيب الفرد الأولي لسنة 1870م مع متوسط نصيب الدخل الفردي للفترة ما بين (1870-1950م)؛ أنه كانت هناك علاقة إيجابية للدول الاستعمارية وبعض المستعمرات مثل الجزائر وليبيريا وغانا -التي بنت اقتصادها على تجارة الذهب خلال فترة تجارة الرقيق- وسلبية لأغلب دول غرب إفريقيا، لاسيما دول الساحل الصحراوي التي تضررت كثيرا عن دول الساحل الأطلسي، أين ظهرت هذه المناطق كأفقر الدول في غرب إفريقيا بعد غينيا وغينيا بيساو.

يمكن تصنيف مستوى التنمية الاقتصادية لهذه الدول خلال الحقبة الاستعمارية كما يلي؛

بالنسبة للدول الاستعمارية؛ يمكن تصنيف انجلترا ضمن الشريحة المرتفعة الدخل بدخل قُدر بـ؛ 9560 دولارا، وفرنسا ضمن شريحة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى بقيمة؛ 8142 دولارا، في حين تصنف البرتغال ضمن الشريحة ذات الدخل المتوسط الأدنى بقيمة 2986 دولارا.

بالنسبة للمستعمرات؛ يمكن تقسيم هذه المستعمرات إلى ثلاثة أقسام؛

- **القسم الأول؛** الدول التي صنفت ضمن الشريحة ذات الدخل المتوسط الأدنى هي: الجزائر، كوت ديفوار، غانا، السنغال ونيجيريا.
- **القسم الثاني؛** الدول التي صنفت ضمن الشريحة ذات الدخل المنخفض هي: غامبيا، ليبيريا، البنين، الرأس الأخضر، النيجر، سيراليون، سانت تومي وبرينسي.

- **القسم الثالث**؛ الدول التي صنفت ضمن الشريحة الدنيا ذات الدخل الأضعف بين دول العالم، لكون نصيب الفرد من الدخل السنوي بها أقل جدا من التصنيف المحدد للدول المنخفضة الدخل هي؛ بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، غينيا، غينيا بيساو والتوغو.

من خلال هذه التصنيفات؛ بيّنت فجوة الدخل التي تم تسجيلها بين الدول الاستعمارية ومستعمرات إفريقيا الغربية، الآثار المدمرة لتجارة الرقيق والاستعمار على مستوى دول إفريقيا الغربية، ما جعلها تُصنف ضمن أفقر دول العالم. مع العلم أن ما حققته التجارة الخارجية لهذه الدول خلال الحقبة الاستعمارية كان في تزايد، حيث بينت نتائج قياس العلاقة بين نصيب الفرد الأولي من مجموع الصادرات الخارجية لهذه المستعمرات لسنة 1830م، مع متوسط نصيب الفرد السنوي من مجموع الصادرات الخارجية لهم ما بين (1830–1939م)، كما لو أن هذه الإيرادات تعود للخزينة الوطنية، فكانت النتائج مذهلة لبعض الدول مثل؛ الجزائر والسنغال اللتين حققتا أرقاما عالية في متوسط نصيب الفرد من الصادرات خلال هذه الفترة.

ثانيا؛ لتفسير آثار الاستعمار على هذه المستعمرات؛ سجلت نتائج العلاقة بين نصيب الفرد الأولي لعام 1870م، ومتوسط نصيب الفرد للفترة ما بين (1900–1922م)، وما بين (1925–1950م) نتائج سلبية بالنسبة لدول إفريقيا الغربية وايجابية بالنسبة للجزائر، الأمر الذي يدعم النتائج التي توصلنا إليها أعلاه. مع العلم أننا نعتقد أن مناطق الجنوب الجزائري قد تضررت كثيرا، لاسيما مناطق الظل في أقصى الجنوب الجزائري التي توفر معيشتها من التجارة الصحراوية، لكن افتقارنا لإحصائيات حول هذه المناطق جعلنا نصمت لغياب الإحصائيات.

ثالثا: لتفسير أيٍّ من الظواهر السببية؛ تجارة الرقيق أو الاستعمار كان لها تأثيرًا قويًا على تخلف هذه المناطق؛ كانت نتائج اختبار العلاقة بين تجارة الرقيق التي تم تطبيعها بمجموع الأراضي الصالحة للزراعة، مع متوسط نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي ما بين (1900–1950م)، أن هناك علاقة ايجابية لبعض الدول وسلبية لدول أخرى، حيث جاءت أغلب الدول الساحلية فوق خط القياس، رغم مساهمة البعض منها بكميات هائلة من تجارة الرقيق مثل ساحل الذهب –لاعتمادهم أيضا على تجارة الذهب–، في حين ظهرت الدول الأقل تصديرا للرقيق تحت خط القياس، وهي في اغلبها دولٌ داخلية محاذية للشواطئ الجنوبية للصحراء الكبرى مثل مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو. هذه النتائج المتسقة بعضها ببعض، دفعتنا لإجراء اختبارين أخيرين للتأكيد على النتائج المتوصل إليها، من خلال قياس العلاقة بين متوسط نصيب الفرد قبل

وبعد أفول التجارة الصحراوية ما بين (1870–1900م) وما بين (1900–1950م) فكانت نتائج هذين الاختبارين مطابقة للاختبارات السابقة.

هذه الاختبارات كلها منحتنا إجابة وافية عن آثار تجارة الرقيق والتحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية وعلى بلدان الساحل الصحراوي خاصة وهي؛ أنه لا يمكن اعتبار تجارة الرقيق وحدها كانت مسؤولة عن التخلف الاقتصادي الذي مسّ دول الساحل الصحراوي، بل كان لأفول التجارة الصحراوية إبان الفترة الاستعمارية آثارًا وخيمة على دول الساحل الصحراوي أكثر من غيرها من دول الساحل الأطلسي.

عموما؛ إن ما توصلت إليه من مقاربات حول هذه الدراسة، في الحقيقة لا تعدُّ أحكاما نهائية، فمساهمتي هذه التي بذلت فيها جهدا كبيرا ووقتا طويلا استغرق سنوات عديدة، تعتبر محاولة أولى للتعرف على التاريخ الاقتصادي لقارة إفريقيا، من خلال اختيار نموذج "الجزائر وإفريقيا الغربية" خلال الفترة الحديثة والمعاصرة، عسى أن تشكل هذه المساهمة المتواضعة منطلقا لدراسات مستقبلية في هذا المجال الهام جدًا من التاريخ الاقتصادي للقارة الإفريقية.

1. آفاق هذه الدراسة والبحوث المستقبلية:

أظهرت هذه الدراسة قيمة الدراسات التي تعتمد على منهج التحليل الكميّ في حقل التاريخ الاقتصادي، لتفسير الظواهر التاريخية المتحكمة في المجال محل الدراسة، حيث تكشف نتائج المقاربات الكمية لهذه الدراسة، ذلك التطابق في معطيات النتائج، ما يجعل هذه الدراسة المعالجة مقاربة جدا لوقائع الماضي، لذلك فإن هذا النموذج المنهجي في دراسة التاريخ الاقتصادي لمجال جغرافي معين، يبدو لنا من الأهمية تطبيقه في الدراسات المتعلقة بالتاريخ الاقتصادي خاصة وكافة المجالات التاريخية (السياسية، الاجتماعية، العسكرية والثقافية) للوصول إلى نتائج أكثر دقّة وموضوعية.

إن هذا النموذج من الدراسة في التاريخ الاقتصادي الإفريقي، الذي طُبق على فرنسا ومستعمراتها في الجزائر وإفريقيا الغربية، يمكن أن يمتد ليشمل مناطق أخرى على سواحل البحر المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء، التي تعرضت لتجارة الرقيق والاستعمار الأوروبي، لتقديم رؤى جديدة في المسارات الطويلة المدى حول آثار تجارة الرقيق والاستعمار على مستوى التنمية الاقتصادية في مناطق مختلفة من إفريقيا، فمن المثير للاهتمام معرفة ما إذا كان هذا النموذج الذي تمّ وضعه في سياق غرب إفريقيا والجزائر وفق النموذج الفرنسي سيكون مناسبًا لباقي السياقات لدراسة التاريخ الاقتصادي لدولة معينة، للإجماع على أن طبيعة الاقتصاد الاستعماري واحدة في جميع الدول مهما اختلفت هوية المستعمر وطبيعة الاستعمار والمستعمرة، أم أنه سيتطلب تعديلًا كبيرًا يمكن أن يكشف عن أنماط أخرى تصلح لدراسة منطقة دون أخرى وفق طبيعة المستعمرة وأهداف المستعمر.

2. التأثيرات المنتظرة من هذه الدراسة:

إن معالجتنا لموضوع تحولات الاقتصاد الاستعماري بين القارات، أن كشف لنا الكثير عن حقائق دول غرب أوروبا، وكيف حققت تنميتها الاقتصادية على حساب الأفارقة، حيث أبرزت هذه الدراسة كيف كانت هذه الدول تتحول من اقتصاد إلى اقتصاد بين مستعمراتها في الأمريكيتين وإفريقيا، وفقا لمتغيرات الحاجة الاقتصادية العالمية لكل فترة تاريخية، لذلك تعتبر هذه المقاربات التحليلية التي قدمناها حول تجارة الرقيق والحركة التجارية الفرنسية بين مستعمراتها بجزر الأنتيل وإفريقيا الغربية والجزائر، قد منحتنا تفسيرات لفهم ظاهرة التخلف الاقتصادي لهذه المناطق، وكيف استطاعت دول غرب أوروبا الارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة، وكيف استمرت اقتصادياتها تنمو على حساب الأفارقة في يومنا هذا.

إن هذا الموضوع منحنا رؤية مستقبلية مفيدة جدا للجزائر وجيرانها الأفارقة؛ وهي السعي لإعادة فتح دروب التجارة الصحراوية، لإعادة الشريان الرئيسي الذي كان ينهض باقتصاديات مناطق الظّل بالصحراء الكبرى لانتعاشها، وانتعاش كل الدول الإفريقية التي طال بها البؤس والحرمان، بسبب هذه السياسية الاستعمارية الممتدة بأشكال مختلفة إلى يومنا هذا.

إذ نرى أن تلك المبادلات التجارية؛ التي تم عرضها بين الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية، كانت تشكل تكاملا اقتصاديا، فما تتوفر عليه الجزائر تفتقر إليه إفريقيا الغربية، بدليل ما تم عرضه من المقومات الاقتصادية لكلا الإقليمين، لذلك فإن التفكير الجاد في إعادة فتح الدروب الصحراوية، يبدو أنه سيكون مربحا للغاية لكلا الإقليمين.

إن التاريخ هو أفضل معلّم للجميع؛ الأفضل أن تتدارك هذه الدول ما تكتنزه من موارد بشرية وطبيعية والاستثمار فيها، بعيدا عن تدخل الأجانب واعتمادا على الذات، لأن مستقبل إفريقيا لن يعيد بناءه إلا الأفارقة بسواعدهم وبفكرهم، لا يتدخل الإمبرياليين الذين أفرغوا إفريقيا من محتواها الحقيقي، وجعلوا منها بؤرة للفساد والتخلف، بعد أن كانت ضوءا ساطعا يشعُّ على أوروبا المظلمة.

الملاحـق

الملحق رقم01: قائمة مختلف القبائل ذات الأصول الشريفة والمشتركة التي تشكل سكان طوارق الأهقار والآزجار.

Les nobles d'Azeguer se subdivisent en 11 tribus.

Or'ar'en,	I Chahouen.
I Damaren[1],	I Metrilen.
I M'rassaten,	Deug-Arah[3].
Kel Ouzban[2],	For'as Inonotobel.
Okeran,	I Lemteni.
For'as,	

Leurs Imr'od se divisent en 17 tribus.

Kel Hebda,	I Zgadjadzaten.
I Ouarouaren,	Kel Tabi.
I Ferakanen,	Kel Arâs,
I Filalen.	Kel Entoumi.
Batanaten,	Sokana.
I Djera Djerrôuen,	Deug-Abakar.
Kel Harir,	I Berberen.
Kel Tonen,	Kourkouman.
I Meker'arsen,	

La même distinction existe chez les Touaregs-Hoggar.
15 tribus nobles.

Keler'la,	Ennitra.
Taitok,	I Gerechoumen.
Tadj-Himeled[4],	I Kredir.
Kel-Hamela,	I Bourmaten.
Boglan,	Tadj-Ensakeur.
I Mereba,	Tadj-Ennegali.
Tadj-Kennibilen,	I Keremoui.
Tadj-Ienonnidi,	

21 tribus composent les Imr'od.

Sokmaren,	Kel Tefades.
Deug-el-Mesk,	Kel Amadjid.
I Ehaouen,	Kel Ougan
Kel Touka,	Kel Ouas.
I Batanaten,	I Ferakanen.
Aït-Louen[5],	KelTazoulet.
I Msaliten,	Tadj-Ensalama.
Tadj-Ennefès,	Khelaïdine.
I Clan,	Kel Hanet.
Adjourtaline,	Ir'aan.
I Sandeten,	

1. *I*, représente l'article les. — 2. *Kel*, signifie gens. — 3. *Deug*, signifie fils. — 4. *Tadj*, signifie confédération. — 5. *Ait*, signifie fils.

المرجع المعتمد:

Boudarba, Op.cit, p 289.

الملحق رقم02: إحصائيات العبيد الوافد إلى الجزائر عبر الصحراء الكبرى من خلال سجلات المحاكم الشرعية ما بين (1733-1936م)

الرقم	بيع		شراء		عتق		زواج		السنة	العلبة	الوثائق
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث			
01						1			1733	52	ف 103/89
02						1			1822	(1-76)	ق 65 / 360
03						1			1823-1824	3	ف 88 / 04 / 13
04						1			1824-1825	3	ف 71/ 25 / 348
05				1					1825		
06				1					1825		
07						1			1824-1825	3	ف 108 / 38
08						1			1824-1825	2	ف 86/ 06 / 27
09						1			1825-1826	3	ف 93 / 07 / 28
10						1			1827-1828	3	ف 110 / 33
11						1			1829	52	ف 19/85
12						1			1829	65-66-67	ف 102 / 41
13				2					1829	74 ،75	51
14						1			1829	(1-76)	ق 66 / 30
15			1						1830	74 ،75	52
16						1			1829-1830	3	ف 89 / 03 / 09
17						1			1830-1831	3	ف 109 / 35
18						1			1830-1831	3	ف 90 / 02 / 08
19						1			1835-1836	2	ف 87 / 04
20						1			1837	74 ،75	40
21						1			1841-1842	3	ف 72 / 24/ 327
22						1			1842	74 ،75	43
23							1		1844	65-66-67	ف 86/ 52
24		1							1847	52	ف 74 / 201
25						1			1857-1858	3	ف 111 / 11
26						1			1932		
27						1			1936	52	ف 77/ 184
28						1			1936		
29						1				3	ف 92 / 01 / 06
المجموع										31 عبد	

المرجع المعتمد:

سجلات المحاكم الشرعية بالأرشيف الوطني بئر خادم الجزائر العاصمة.

ملحق رقم 03: إحصائيات كيرتن حول تجارة الرقيق الفرنسية ما بين (1711-1800م)									
السنوات	1711 _1720	1721 _1730	1731 _1740	1741 _1750	1751 _1760	1761 _1770	1771 _1780	1781 _1790	1791 _1800
سينيغامبيا	10300	13400	12300	7700	6300	2300	4000	17400	3400
سيراليون	–	–	–	2900	2100	3800	–	–	–
ساحل العاج والحبوب	15900	40100	36800	39800	28200	–	–	–	–
ساحل الذهب	–	–	9100	7600	5400	30200	19300	66200	8900
البينين	16700	18200	32100	4100	2900	31500	36000	30100	4100
خليج بيافرا	–	–	–	–	–	–	–	14900	2000
أنغولا	3200	10900	23000	25800	25300	47500	38800	129000	38800
موزنبيق	–	–	900	–	–	–	–	8700	1100
مناطق أخرى	–	3600	–	3300	2300	–	800	5200	1300
المجموع	46100	86200	114200	91200	72500	115300	98900	271500	59600
المجموع الكلي	955.500								

المرجع المعتمد:

- Ph.Curtin, **the Atlantic slave trade**, a Census University of Wisconsin Press, London, 1969, p 170.

ملحق رقم 04: إحصائيات تجارة الرقيق وعدد السفن من موانئ فرنسا ما بين (1707-1793م) حسب ميتاس						
الموانئ	السنوات		المجموع عدد الرقيق	الموانئ	السنوات		المجموع عدد الرقيق
	1707_1749	1750_1793			1707_1749	1750_1793	
نانت	174819	259859	434678	هونفلور	1928	31086	33014
	559	810	1369		7	112	119
لاروشال	51888	86727	138615	مرسيليا	2803	20095	22898
	172	233	405		8	71	79
لوهافر	9347	110418	119765	دونكرك	2534	8547	11081
	45	332	377		11	33	44
بوردو	18053	96501	114554	روشيفور	859	3502	4361
	59	327	386		2	16	18
سانت مالو	19406	52941	72347	فانس	2549	1018	3567
	64	146	210		8	5	13
لوريو	44213	8531	52744	أخرى	4639	4747	9386
	125	27	152		12	28	40
المجموع الكلي	317726	614977	932703	المجموع الكلي	15312	68995	84307
لعدد الرقيق وعدد السفن	1024	1875	2899	لعدد الرقيق وعدد السفن	48	265	313

المرجع المعتمد:

Charles Becker, **La place de la Sénégambie etde Gorée dans la traite Atlantique française de XVIII[e] siècle**,

p 23.

ملحق رقم 05: إحصائيات حول سفن الرقيق الفرنسية المتوجهة من موانئ فرنسا إلى إفريقيا الغربية ما بين: 1713-1793م حسب شتاين					
احصائيات شتاين	1713_1744	1748_1755	1763_1777	1783_1793	المجموع
نانت	482	218	359	387	**1446**
بوردو	45	46	117	253	**461**
لاروشال	133	54	96	125	**408**
لوهافر	17	31	130	167	**345**
سانت مالو	56	42	75	25	**198**
لورينت	115	4		19	**138**
هونفلور	8	2	44	72	**126**
مرسيليا	13	1	18	80	**112**
أخرى	16	6	25	4	**51**
المجموع الكلي	**885**	**404**	**864**	**1132**	**3285**

المرجع المعتمد:

- Charles Becker, **La place de la Sénégambie etde Gorée dans la traite Atlantique française de XVIII[e] siècle, p16.**

ملحق رقم 06: إحصائيات حول حمولة سفن الرقيق الفرنسية المتوجهة من موانئ فرنسا إلى إفريقيا الغربية ما بين: 1713-1793م حسب شتاين				
إحصائيات شتاين	1713_1744	1748_1755	1763_1777	1783_1793
عدد السفن	885	404	864	1132
حمولة كل سفينة	167	177	179	؟
متوسط ع العبيد المرحل	1,93	1,82	2,03	؟
				363 عبد لكل سفينة
المجموع الكلي				**1.140.257**

المرجع المعتمد:

- **Charles Becker, La place de la Sénégambie etude Gorée dans la traite Atlantique française de XVIII[e] siècle, p16.**

ملحق رقم 07: بيانات تكميلية لجدول ميتاس من قبل شارل بيكر											
الموانئ والسفن		1700 1709	1710 1719	1720 1729	1730 1739	1740 1749	1750 1759	1760 1769	1770 1779	1780 1789	1790 1799	المجموع
بوردو								644	464	1702	598	3408
								5	5	18	5	33
براست									188			188
									1			1
دانكرك								96				96
								1				1
غوري			399									399
			3									3
هانفلور			1607					472		331	94	2504
			6					2		2	1	11
لاروشال			659			220	576		384	1659	41	
			3			1	1		2	9	1	
لوهافر			2934	1660	77				577	2515	1180	8943
			15	10	1				5	13	7	51
لورينت				7310	10493	6067	1428	80				25378
				25	29	14	4	1				73
مرسيليا											40	40
											1	1
نانت			1908			1150	4481	503	1136	2252	526	11956
			5			3	11	5	10	15	4	53
روشيفور										259	72	331
										3	1	4
سانت مالو				100					346		103	549
				1					1		1	3
عدد السفن دون أرقام		1	1	1	1	2	2	2	12	19	8	49
المجموع	**الرقيق**		**7507**	**9070**	**10570**	**7437**	**6485**	**1795**	**3095**	**8718**	**2654**	**57331**
	السفن	**1**	**33**	**37**	**31**	**20**	**18**	**16**	**36**	**79**	**29**	**300**

المرجع المعتمد:

- Becker Charles, **Note sur les chiffres de la traite atlantique française au XVIIIe siècle,** p 646.

ملحق رقم 08: إحصائيات تكميلية لجداول ميتاس وشتاين ما بين (1700-1713م)و (1756 و1757م)و (1794-1799م)						
موانئ الانطلاق أو الوصول أو اسم السفينة	1700 1713	1756	1757	1794 1799(*)	المجموع	الوثائق المعتمدة
Pierre de Mildebourg	152				1/152	(ANF C 3)
Princesse	395				1/395	Cherle B expor omises metas tableau XVIII
Vigilante	103				1/ 103	
Sainte-Marthe	426				2/ 426	(ANF. F2 .A9) "حساب المدير العام لشركة رويال غينيا ومعاهدة أسينت" Compte que les Directeurs généraux de la Compagnie royale de Guinée et Traité de Assiente"".
La Vere Cruz	434				2/ 434	
Portobello	4981				15/ 4981	
Carthagène	4088				12/ 4088	
Panama	864				2/ 864	
L'anama	864				2/ 864	
Gayra-Varacas	1193				3/ 1193	
Comte Saint-Florentin		233			1/ 233	Cherle B expor omises metas
Renommée			347		1/ 347	
لاروشال	3932				12/3932	ANF , F2 A9
Lorient لوريو	964				2/964	
Toulon تولون	224				1/224	
المجموع					58/19200	

ملاحظة:

(*).بالنسبة للسنوات ما بين (1794-1799م) التي لم يتم إدراج فيها إحصائيات الرقيق، وهذا راجع لكون فرنسا خلال هذه الفترة ألغت تجارة الرقيق، الأمر الذي تؤكده الإحصائيات التي ظهرت مؤخرا في موقع (https://slavevoyages.org/) .

المرجع المعتمد:

- Charles Becker, **Note sur les chiffres de la traite atlantique française au XVIIIe siècle**, p 637-638.

ملحق رقم 09: إحصائيات تفصيلية حول تجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1571-1699م)

السنوات	سواحل غرب إفريقيا						المجموع	وسط، شرق وجنوب إفريقيا		المجموع	المجموع الكلي
	سينيغامبيا	سيراليون	ساحل الحبوب	ساحل الذهب	خليج البينين	خليج بيافرا		غرب وسط إفريقيا وسانت هيلانة	جنوب شرق أفريقيا وجزر المحيط الهندي		
1571	66						66			0	66
1643	366						366			0	366
1644	566						566			0	566
1646						628	628			0	628
1647						267	267			0	267
1655	355						355			0	355
1659			351				351			0	351
1664						351	351			0	351
1666							0	702		702	702
1667	351						351			0	351
1670					1108		1108			0	1108
1671	408			351	149	429	1337			0	1337
1672	437				1080		1517			0	1517
1673					351		351			0	351
1675	702						702			0	702
1677	1094						1094			0	1094
1678				351	351		702			0	702
1679	2239			1127			3366			0	3366
1680	81						81			0	81
1681	1053			351			1404			0	1404
1682	995				1342		2337			0	2337
1683	351				1054		1405			0	1405
1684	1125						1125			0	1125
1685	863				351		1214			0	1214
1686	703				1024		1727			0	1727
1687	1054				351		1405			0	1405
1688	708				1386		2094			0	2094
1689	842						842			0	842
1690	728						728			0	728
1691	570						570			0	570
1693	1063				583		1646			0	1646
1694	364						364			0	364
1695	517						517			0	517
1696	369						369			0	369
1697	194						194			0	194
1698	1959				475		2434			0	2434
1699	414				448		862	960		960	1822
المجموع	20537	0	351	2180	10053	1675	34796	1662	0	1662	36458

مجموع ق: 16-17م	إفريقيا الغربية	34796	36458
	وسط وجنوب وشرق إفريقيا	1662	

المرجع المعتمد:

يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة: 17:17. https://slavevoyages.org/assessment/estimates

ملحق رقم 10: إحصائيات مفصلة حول تجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء خلال القرن الثامن عشر

السنوات	سواحل غرب إفريقيا						المجموع	وسط، شرق وجنوب إفريقيا		المجموع	المجموع الكلي
	سينيغامبيا	سيراليون	ساحل الحبوب	ساحل الذهب	خليج البينين	خليج بيافرا		غرب وسط أفريقيا وسانت هيلانة	جنوب شرق أفريقيا وجزر المحيط الهندي		
1700	248						248	1798		1798	2046
1701					1759		1759	667		667	2426
1702	703						703	351		351	1054
1703	729			2509		44	3282	920		920	4202
1704	351			1619			1970	124		124	2094
1705	870				4179		5049			0	5049
1706	351				563		914			0	914
1707					1600		1600			0	1600
1708					1830		1830	543		543	2373
1709	351		306		1475	500	2632			0	2632
1710	760			320	3771		4851			0	4851
1711	618			1097	1200		2915	467		467	3382
1712			232	853	1603		2688			0	2688
1713	1161		186		2344	684	4375			0	4375
1714	738		223	58	4991	1228	7238	2203		2203	9441
1715	1350			499	6310	1295	9454	719		719	10173
1716	1507				2379	2738	6624	1359		1359	7983
1717	64				4588		4652	479		479	5131
1718	431	133		146	3409		4119	512	52	564	4683
1719	854	375			3504	162	4895	534		534	5429
1720	425		66	195	4841	248	5775	1219		1219	6994
1721	1300	272		510	4939		7021	1842		1842	8863
1722	781		97		6291		7169	3201		3201	10370
1723	1153				1866		3019		406	406	3425
1724	961				3179		4140	1154		1154	5294
1725	889				2838		3727	1786		1786	5513
1726	1194				4219		5413	1346		1346	6759
1727	1082	63	405		5890		7440	145		145	7585
1728	1208				5853		7061	531		531	7592
1729	1900			511	6634		9045	677		677	9722
1730	768			0	5695		6463	2767		2767	9230
1731	1072			775	3948		5795	1952		1952	7747
1732	847			258	3441	187	4733	3396		3396	8129
1733	1300			583	4639		6522	642		642	7164
1734	888			950	2431		4269			0	4269
1735	2063			376	4015		6454	244	648	892	7346
1736	1189			813	3518		5520	1209		1209	6729
1737	1006			851	5259	418	7534	2553		2553	10087

12371	**3997**		3997	**8374**		6077	814	212		1271	**1738**
17631	**4123**		4123	**13508**	446	6993	2920	695	246	2208	**1739**
19258	**5706**		5706	**13552**		5811	4137	1009		2595	**1740**
22872	**7601**		7601	**15271**		5521	5740	1981		2029	**1741**
18192	**5874**		5874	**12318**	365	5623	2428	798	287	2817	**1742**
18666	**6742**		6742	**11924**	965	4759	4322	244		1634	**1743**
17901	**6133**		6133	**11768**	317	6594	3318	478		1061	**1744**
3841	**2715**		2715	**1126**		1126					**1745**
779	**779**		779	**0**							**1747**
3526	**2681**		2681	**845**		845					**1748**
13217	**6276**		6276	**6941**	366	3470	2008	920		177	**1749**
18482	**7193**		7193	**11289**		7280	2532	461	817	199	**1750**
15891	**5586**		5586	**10305**	531	7241	858	366	446	863	**1751**
16876	**9269**		9269	**7607**	364	4326	1052	539	213	1113	**1752**
16177	**7150**		7150	**9027**	790	6746		175	208	1108	**1753**
19344	**6232**		6232	**13112**	1313	7094	1378	1193	586	1548	**1754**
22739	**8737**		8737	**14002**	547	9068	418		1457	2512	**1755**
7710	**5146**		5146	**2564**	1339	1002				223	**1756**
386	**0**			**386**		386					**1757**
2037	**327**		327	**1710**	521				674	515	**1763**
17395	**9290**		9290	**8105**	777	3527	1000	295	1774	732	**1764**
17873	**9332**		9332	**8541**	817	4983	1084	451	661	545	**1765**
21836	**12195**		12195	**9641**	746	4199	3632	560		504	**1766**
20100	**11921**	406	11515	**8179**	2276	1884	1159	173	1622	1065	**1767**
19130	**11817**	406	11411	**7313**	1495	1465	1598	106	1950	699	**1768**
18407	**10349**	406	9943	**8058**	2843	3687	255		913	360	**1769**
21440	**12468**		12468	**8972**	1350	3413	2831		832	546	**1770**
13838	**8448**		8448	**5390**	174	2242	1695	522		757	**1771**
19782	**12044**		12044	**7738**	377	5226	926		242	967	**1772**
17013	**10528**	395	10133	**6485**	773	3780	1505		49	378	**1773**
19406	**12202**		12202	**7204**	299	5341	271			1293	**1774**
18533	**9814**		9814	**8719**	1340	5388	569		235	1187	**1775**
24336	**13555**		13555	**10781**	2041	7021	755	218		746	**1776**
25641	**12724**	980	11744	**12917**	2592	7067	1266		829	1163	**1777**
23281	**8793**	1513	7280	**14488**	2710	7611	2724		869	574	**1778**
2922	**806**		806	**2116**		1404	651			61	**1779**
372	**326**		326	**46**						46	**1781**
3422	**2526**	406	2120	**896**		386				510	**1782**
10240	**6777**	459	6318	**3463**	342	605	368		1324	824	**1783**
30609	**20811**	1547	19264	**9798**	592	3376	3538		1080	1212	**1784**
31725	**17646**	1967	15679	**14079**	2847	4619	3909		707	1997	**1785**
35343	**19057**	1666	17391	**16286**	2777	5277	3790	491	1757	2194	**1786**
42329	**17345**	3174	14171	**24984**	3492	11015	4851	437	2466	2723	**1787**
38872	**22110**	3345	18765	**16762**	2419	8150	4127		812	1254	**1788**
36586	**19396**	4506	14890	**17190**	2988	4572	5378	1224	1296	1732	**1789**
54403	**31224**	11304	19920	**23179**	4023	4742	10661	63	1426	2264	**1790**
36984	**20352**	5420	14932	**16632**	5942	3468	3600	259	1955	1408	**1791**
25568	**14688**	2328	12360	**10880**	3868	725	4260		547	1480	**1792**
9999	**6406**	1474	4932	**3593**	1661	459	921		253	299	**1793**
326	**326**		326	**0**							**1794**
107	**107**	43	64	**0**							**1797**

المجموع	82.505	29.376	15.385	112.172	330.595	66.929	636.962	461.245	42.851	504.096	1.141.058
مجموع ق: 18م	إفريقيا الغربية						636962			1141058	
	وسط وجنوب وشرق إفريقيا						504096				

المرجع المعتمد:

https://slavevoyages.org/assessment/estimates.17:17 يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة:

ملحق رقم 11: إحصائيات مفصلة حول تجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1802-1831م)

السنوات	سواحل غرب إفريقيا						المجموع	وسط، شرق وجنوب إفريقيا		المجموع	المجموع الكلي
	سينيغامبيا	سيراليون	ساحل الحبوب	ساحل الذهب	خليج البينين	خليج بيافرا		غرب وسط أفريقيا وسانت هيلانة	جنوب شرق أفريقيا وجزر المحيط الهندي		
1802	1051						1051	367	1056	1423	2474
1803	1379				1305		2684	4483	349	4832	7516
1804							0		873	873	873
1808	77						77			0	77
1814						637	637			0	637
1815	564					1209	1773	1535	500	2035	3808
1816	399		21			2027	2447			0	2447
1817	2693		255			1069	4017	806		806	4823
1818	1777					2509	4286	496		496	4782
1819	2403	2275				1999	6677			0	6677
1820	3918	2334	1628		586	6110	14576	414	582	996	15572
1821	1807	2707	678		743	9196	15131		1111	1111	16242
1822	1255	7437	919		515	11147	21273	342		342	21615
1823	968	1544				5169	7681		939	939	8620
1824	823	4609	1196		803	8002	15433		1194	1194	16627
1825	608	6113	1084		1162	13033	22000		1027	1027	23027
1826		948	264	1223	2267	17434	22136	940	787	1727	23863
1827		1130			500	11235	12865			0	12865
1828	659		1297			7480	9436			0	9436
1829	822	941	609			8040	10412			0	10412
1830		1533				6242	7775		2114	2114	9889
1831		102			368	1139	1609			0	1609
المجموع	21203	31673	7951	1223	8249	113677	183976	9383	10532	19915	203891
مجموع القرن 19م	إفريقيا الغربية						183976			203891	
	وسط وجنوب وشرق إفريقيا						19915				

المرجع المعتمد:

https://slavevoyages.org/assessment/estimates.17:17 يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة:

ملحق رقم 12: إحصائيات عدد وفيات الرقيق في الممر الأوسط حسب ميتاس خلال القرن الثامن عشر		
عدد وفيات الرقيق حسب ميتاس ما بين 1700_1799م	عدد السفن	عدد الوفيات
نانت	778	8234
لاروشال	285	1608
لوهافر	661	5149
بوردو	541	1407
سانت مالو	36	446
لوريو	2444	22618
هونفلور	318	2102
روشيفور	5	143
قوري	25	256
المجموع الكلي	**5093**	**41963**

المرجع المعتمد:

- Charles BECKER, **La place de la Sénégambie etde Gorée dans la traite Atlantique française de XVIII[e] siècle** , p 26 .

الملحق رقم 13 : إحصائيات حول عدد الوفيات أثناء الرحلة نحو العالم الجديد							
السنوات	الصعود	النزول	عدد الوفيات	السنوات	الصعود	النزول	عدد الوفيات
1571-1575	66	50	16	1736-1740	66077	53687	12390
1641-1645	932	762	170	1741-1745	81471	70065	11406
1646-1650	895	717	178	1746-1750	36006	29317	6689
1651-1655	355	271	84	1751-1755	91030	77159	13871
1656-1660	351	268	83	1756-1760	8096	7239	857
1661-1665	351	268	83	1761-1765	37303	31997	5306
1666-1670	2161	1667	494	1766-1770	100913	85246	15667
1671-1675	3907	2982	925	1771-1775	88575	76839	11736
1676-1680	5243	4099	1144	1776-1780	76180	66814	9366
1681-1685	7485	5711	1774	1781-1785	76367	66187	10180
1686-1690	6795	5317	1478	1786-1790	207531	174269	33262
1691-1695	3097	2284	813	1791-1795	72876	61753	11123
1696-1700	6864	4855	2009	1796-1800	107	98	9
1701-1705	14826	9938	4888	1801-1805	10865	9676	1189
1706-1710	12370	9425	2945	1806-1810	77	67	10
1711-1715	30060	23006	7054	1811-1815	4444	3895	549
1716-1720	30219	24297	5922	1816-1820	34300	29485	4815
1721-1725	33465	28691	4774	1821-1825	86130	74846	11284
1726-1730	40888	34442	6446	1826-1830	66466	57244	9222
1731-1735	34653	28702	5951	1831-1835	1609	1334	275
المجموع	234983	187752	47231	المجموع	1146423	977217	169206
عدد الوفيات				216.437			

المرجع المعتمد:

يوم: 11 أفريل 2019 على الساعة: 17:17. https://slavevoyages.org/assessment/estimates

ملحق رقم 14: سكان مستعمرات أوروبا الغربية بالعالم الجديد ما بين نهايات القرن السابع عشر وثلاثينات القرن التاسع عشر							
السنوات		نهايات القرن السابع عشر		ما بين1788-1812		ما بين1826-1836	
مستعمرات أوروبا الغربية بالأمريكيتين		البيض	الأفارقة	البيض	الأفارقة	البيض	الأفارقة
مستعمرات فرنسا	سانت دومينيك Dominque- Saint			27787	427638		
	مارتنيك Martinique	6597	15073	10603	88267	9937	91928
	غوادالوب Guadeloupe	3825	7050	13466	88505	11569	105900
	غويانا Guyane	374	1422	1307	11242	1102	20062
	سانت لوسي Saint- Lucie			2159	18809		
	بوربون Bourbon	900		7833	30918	20000	73500
	جزيرة فرنسا Ile de France			6386	26353		
	سانت بيير وميكلون St-Pierre et Miquelon						2000
	المجموع	11696	23545	69541	691732	42608	293390
مستعمرات بريطانيا	جامايكا Jamaïque	7768	9504	23000	260093	15000	371000
	بربادوس BARBADE	20000	69870	16127	66634	14959	86646
	أنتيكس ANTIGUES			2590	39038	1980	33432
	سانت كريستوف SAINT-CHRISTOPHE			1912	22343	1612	22085
	نيفيس NÉVIS			1514	8560	700	11142

7076	330	10260	1300			مونتسرات MONTSERRAT	
6000	800	9180	1200			فيارج تورتول VIERGES. Tortole	
26968	800	25051	996			قرينادا GRENADE	
18464	791	15412	1236			دومينيك DOMINIQUE	
25821	1301	12153	1450			سانت فينسنت SAINT-Vincent	
13286	285	11589	1397			تاباغو TABAGo	
16176	866	18809	2159			سانت لوسي SAINTE-LUCIE	
40078	3683	22984	2261			ترينيدادا TRINIDAd	
13834	4674	15727	4821			جزيرة باهاماس .ILES BAHAMA	
5439	4181	5439	4181			جزيرة برمداس ILEs BERMUDES	
3571	223	4000	170			الهندوراس HONDURAS	
21382	523	25409	550			بيرباس BERBICE	
71877	3006	74160	2871			ديميراري ، إسكويبو DÉMÉRARI , .ESSÉQUIBO	
74343	16000	72000	8000			موريس MAURICE	
62235	43097	42847	19100			CAP DE BONNE-ESPÉRANCE	
930855	**114811**	**761688**	**96835**	**79374**	**27768**	**المجموع**	
393436	311051	138742	133559			كوبا CUBA	**مستعمرات اسبانيا**
161527	162311	84911	78281			بورتو ريكو Porto-Rico	
		95000	30000			سانت دومينيغو S-Domingo	
		4300	1000			مارغريت Marguerite	
554963	**473362**	**322953**	**242840**	**00**	**00**	**المجموع**	
55012	2029					سورينام Surinam	**مستعمرات هولندا**
10059	2781					كوراكاو Curaçao	
15000	1000					سانت أوستاش Saint-Eustache	
5500	500					سانت مارتن Saint-Martin	
85571	**6310**			**00**	**00**	**المجموع**	
9500	550					سانت توماس Saint-Thomas	**مستعمرات الدانمارك**
3200	150					سانت جان Saint-Jean	
29164	2223					سانت كروا Sainte-Croix	
41864	**2923**					**المجموع**	
9000	1000					سانت بارثولوميو Saint-Barthélemy	**مستعمرة السويد**
9000	**1000**			**00**	**00**	**المجموع**	
2515500	843000					البرازيل Brésil	**مستعمرات مستقلة**
107013	43097					C. B.-Espér	
2622513	**886097**			**00**	**00**	**المجموع**	
4.538.156	**1.527.111**	**1.776.373**	**409.216**	**102.919**	**39.464**	**المجموع الكلي**	

المصدر المعتمد:

Alex Moreau De Jonnes, Recherches statistiques l'esclavage colonial et sur les moyens de le supprimer, p 14-51

ملحق رقم 15: إحصائيات حول عدد العبيد المرحل من قبل السفن الفرنسية عبر سواحل الأطلسي حسب فترات تغير أسعار الرقيق

السنوات	سينيغامبيا	سيراليون	ساحل العاج	ساحل الذهب	خليج البنين	خليج بيافرا	مجموع الرقيق المرحل من سواحل غرب إفريقيا	غرب وسط أفريقيا وسانت هيلانة	جنوب شرق أفريقيا وجزر المحيط الهندي	المجموع الرقيق المرحل من وسط، شرق وجنوب إفريقيا	المجموع الكلي
1571-1664	1353	0	351	0	0	1246	**2950**	0	0	**0**	**2950**
1665-1700	19432	0	0	2180	10053	429	**32094**	3460	0	**3460**	**35554**
1701-1714	6632	0	947	6456	25315	2456	**41806**	5275	0	**5275**	**47081**
1715-1774	53951	13820	11746	54348	229395	24839	**388099**	249515	2719	**252234**	**640333**
1775-1792	21375	15303	2692	50447	75426	37973	**203216**	199335	38615	**237950**	**441166**
1793-1801	299	253	0	921	459	1661	**3593**	5322	1517	**6839**	**10432**
1802-1831	21203	31673	7951	1223	8249	113677	**183976**	9383	10532	**19915**	**203891**
المجموع الكلي	**124245**	**61049**	**23687**	**115575**	**348897**	**182281**	**855734**	**472290**	**53383**	**525673**	**1381407**

المرجع المعتمد:

https://slavevoyages.org/assessment/estimates. يوم: 01 ماي 2020 على الساعة: 10:30

ملحق رقم 16: الإثنيات العرقية المرحلة عبر المحيط الأطلسي ما بين 1500-1900م

Table 1: Slave Ethnicity Data: Trans-Atlantic Slave Trade

Region	Years	Num. Ethnic.	Num. Obs.	Record Type
Valencia, Spain	1482–1516	77	2,675	Crown Records
Dominican Republic	1547–1591	26	22	Records of Sale
Peru	1548–1560	16	202	Records of Sale
Mexico	1549	12	80	Plantation Accounts
Peru	1560–1650	30	6,754	Notarial Records
Lima, Peru	1583–1589	15	288	Baptism Records
Colombia	1589–1607	9	19	Various Records
Mexico	1600–1699	28	102	Records of Sale
Dominican Republic	1610–1696	33	55	Government Records
Chile	1615	6	141	Sales Records
Lima, Peru	1630–1702	33	411	Parish Records
Peru (Rural)	1632	25	307	Parish Records
Lima, Peru	1640–1680	33	936	Marriage Records
Colombia	1635–1695	6	17	Slave Inventories
Guyane (French Guiana)	1690	12	69	Plantation Records
Colombia	1716–1725	33	59	Government Records
French Louisiana	1717–1769	23	223	Notarial Records
Dominican Republic	1717–1827	11	15	Government Records
South Carolina	1732–1775	35	681	Runaway Notices
Colombia	1738–1778	11	100	Various Records
Spanish Louisiana	1770–1803	79	6,615	Notarial Records
St. Dominique (Haiti)	1771–1791	25	5,413	Sugar Plantations
Bahia, Brazil	1775–1815	14	581	Slave Lists
St. Dominique (Haiti)	1778–1791	36	1,280	Coffee Plantations
Guadeloupe	1788	8	45	Newspaper Reports
St. Dominique (Haiti)	1788–1790	21	1,297	Fugitive Slave Lists
Cuba	1791–1840	59	3,093	Slave Registers
St. Dominique (Haiti)	1796–1797	56	5,632	Plantation Inventories
American Louisiana	1804–1820	62	223	Notarial Records
Salvador, Brazil	1808–1842	6	456	Records of Manumission
Trinidad	1813	100	12,460	Slave Registers
St. Lucia	1815	62	2,333	Slave Registers
Bahia, Brazil	1816–1850	27	2,666	Slave Lists
St. Kitts	1817	48	2,887	Slave Registers
Senegal	1818	17	80	Captured Slave Ship
Berbice (Guyana)	1819	66	1,127	Slave Registers
Salvador, Brazil	1819–1836	12	871	Manumission Certificates
Salvador, Brazil	1820–1835	11	1,106	Probate Records
Sierra Leone	1821–1824	68	605	Child Registers
Rio de Janeiro, Brazil	1826–1837	31	772	Prison Records
Anguilla	1827	7	51	Slave Registers
Rio de Janeiro, Brazil	1830–1852	190	2,921	Free Africans' Records
Rio de Janeiro, Brazil	1833–1849	35	476	Death Certificates
Salvador, Brazil	1835	13	275	Court Records
Salvador, Brazil	1838–1848	7	202	Slave Registers
St. Louis/Goree, Senegal	1843–1848	21	189	Emancipated Slaves
Bakel, Senegal	1846	16	73	Sales Records
d'Agoué, Benin	1846–1885	11	70	Church Records
Sierra Leone	1848	132	12,425	Linguistic and British Census
Salvador, Brazil	1851–1884	8	363	Records of Manumission
Salvador, Brazil	1852–1888	7	269	Slave Registers
Cape Verde	1856	32	314	Slave Census
Kikoneh Island, Sierra Leone	1896–1897	11	185	Fugitive Slave Records

المرجع المعتمد:

- Nathan Nunn, **The Long-Term Effects of Africa's Slave Trades**, p 14

قائمة

البيبليوغرافيا

قائمة المصادر والمراجع:

I. المصادر الأرشيفية:

1. أرشيف سجلات المحاكم الشرعية:

- **س. م.ش:** 1733، ع52، ف 103/89.
- **س. م.ش:** 1822، ع (76-1)، ق 65 / 360.
- **س. م.ش:** 1824-1823، ع3، ف 88 / 04 / 13.
- **س. م.ش:** 1825-1824، ع3، ف 71/ 25 /348، ع 3، ف 108 /38.، ع2، ف 27/06/86.
- **س. م.ش:** 1926-1825، ع3، ف 93 / 07 / 28.
- **س. م.ش:** 1828-1827، ع3، ف 110 / 33.
- **س. م.ش:** 1829، ع52، 19/85 ف، ع67-66-65، ف 102 / 41، ع74، 75، ف51، ع1-76)، ق 66 / 30.
- **س. م.ش:** 1830، ع74، ف 75، 52.
- **س. م.ش:** 1830-1829، ع3، ف 89 / 03 / 09.
- **س. م.ش:** 1831-1830، ع3، ف 109 / 35، ع3، ف 90 / 02 / 08.
- **س. م.ش:** 1836-1835، ع2، ف 87 / 04.
- **س. م.ش:**1837 ، ع74، 75، ف 40.
- **س. م.ش:** 1842-1841، ع3، ف 72 / 24/ 327، ع74، 75، ف 43.
- **س. م.ش:** 1844، ع67-66-65، ف 86/ 52.
- **س. م.ش:** 1847، ع52، ف 74 / 201.
- **س. م.ش:** 1858-1857، ع3، ف 111 / 11.
- **س. م.ش:** 1936، ع52، ف 77/ 184.

2. أرشيف نشرات الوكالة الاقتصادية لإفريقيا الغربية:

- B.M.A.E.A.O.F, **1922**, N° 13.
- B.M.A.E.A.O.F,**1923**, N° 36.
- B.M.A.E.A.O.F, 1926, , N° special.
- B.M.A.E.A.O.F, **1927**, N° 84.
- B.M.A.E.A.O.F, 1928, N° 85, N° 87, N° 89, N° 94, N° 96.
- B.M.A.E.A.O.F, **1929**,N° 108.
- B.M.A.E.A.O.F, 1931, N° 122, N° 132.
- B.M.A.E.A.O.F, **1933**, N° 153, N° 156.

- B.M.A.E.A.O.F, 1934, N° 166, N° 168.
- B.M.A.E.A.O.F,1936, N° 181, N° 168.
- B.M.A.E.A.O.F, 1937, N° 193, N° 202.
- B.M.A.E.A.O.F, **1938**, N° 205.
- B.M.A.E.A.O.F, 1939, N° 217-218.

3. الأرشيف الرقمي:

- Transatlantic slave voyage website:

يوم: 25 ماي 2020 على https://slavevoyages.org/assessment/estimates

الساعة: 19:42

II. البيبليوغرافيا:

1. المصادر والمراجع باللغة العربية:

1-1 المصادر العربية والمعربة:

- ابن الدين الأغواطي ، **رحلة الأغواطي (الحاج ابن الدين في شمالي إفريقيا والسودان والدرعية)**، تح، أبو القاسم سعد الله، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- ابن بطوطة محمد بن عبد الله، **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (رحلة ابن بطوطة)**، ج4، تح، محمد عبد الرحيم، مؤسسة الكتب الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، حارة حريك، ، ط1، د.ت.
- ابن حوقل أبي القاسم ، **صورة الأرض**، مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
- ابن خلدون عبد الرحمان ، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، في تاريخ العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ج5، ضبط، خليل ، مر، سهيل زكار ، دار الفكر للنشر، د.م.ن، 2000.
- البكري أبي عبيد الله ، **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب (المسالك والممالك)**، ج2، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت.
- بوفيل، **تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير**، تر. الهادي أبو لقمة ومحمد عزيز، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1988.
- السعدي عبد الرحمان ، **تاريخ السودان**، مطبعة بردين، باريس، 1981.
- القلقشندي أحمد أبو العباس ، **صبح الأعشى في صناعة الانشا**، ج 5، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه، نبيل خالد الخطيب، دار الكتب المصرية، بيروت، ط1، 1987.

- كعت محمود ، **تـاريخ الفتـاش فـي أخبـار البلـدان والجيـوش وأكـابر النـاس**، مطبعـة بـردين، بـاريس، 1913.المدني توفيق أحمد ، **جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية**، د.د.ن، د.م.ن، 1948.

2-1 المراجع العربية والمعربة:

- إبراهيم عبد الرزاق عبد الله ، **المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا** ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع 139، 1989.
- الأرو عبد الرزاق عبد المجيد ، **التنصير في إفريقيا**، السعودية الإدارة العامة للثقافة والنشر، 2008.
- أكمير عبد الواحد ، **الحضور المغاربي – الأوروبي في إفريقيا الغربية**، د.د.ن، الرباط، د.ت.
- الأمم المتحدة، **دراسة الحالة الاقتصادية في إفريقيا منذ عام 1950**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 1959.
- باري برايما عثمان ، **جذور الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي**، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2000.
- باري علي محمد فاضل ، كريدية إبراهيم سعيد ، **المسلمون في غرب إفريقيا تاريخ وحضارة**، دار الكتب العلمية ، لبنان، 1971.
- بوعزيز يحي ، **الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وآسيا وجزر المحيطات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.
- بوعزيز يحي ، **تـاريخ إفريقيـا الغربيـة الإسـلامية مـن مطلـع القـرن السـادس عشـر إلـى مطلـع القـرن العشرين ويليـه الاسـتعمار الأوروبـي الحـديث فـي إفريقيـا وآسـيا وجـزر المحيطـات**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2009.
- بوعزيز يحي ، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.بن بكير الحاج سعيد يوسف ، **تـاريخ بنـي ميـزاب (دراسـة اجتماعيـة واقتصـادية وسياسـية)**، المطبعة العربية، غرداية، ط2، 2006.
- بيشي عبد الحليم محمد ، **تطور الثورة الجزائريـة فـي ناحيـة غردايـة**، دار زمورة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2013.
- الجمل شوقي وعبد الله عبد الرازق إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002.
- الجمل شوقي وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **دراسات في تاريخ إفريقيا**، مكتبة الإسكندرية، مصر، د.ت.
- جوان جوزيف ، **الإسلام في ممالك وإمبراطوريات إفريقيا السوداء**، ترجمة، مختار السويفي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1984.

- جودة حسنين جودة ، **العالم العربي دراسة في الجغرافية الإقليمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
- الحاج موسى بن أعمر ، **بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا و رهانات الثورة في الجزائر**،د.د.ن، د.م.ن، 2008.
- حليمي علي عبد القادر ، **جغرافية الجزائر (طبيعية، بشرية ، اقتصادية)**، مطبعة الإنشاء، دمشق، ط2، 1968.
- حجر محمود جمال: **دراسات في التاريخ الأمريكي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005.
- حوتية محمد ، **توات والأزواد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي (دراسة تاريخية من خلال الوثائق المحلية)**، ج1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.
- دافدسن بازل ، **إفريقيا تحت أضواء جديدة**، تر: جمال م. أحمد، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.
- الدالي المبروك الهادي ، **التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء (من نهاية القرن 15 إلى بداية القرن 18م)**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1999.
- الدسوقي ناهد، **دراسات في التاريخ الأمريكي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008.
- الديناصوري جمال وآخرون، **جغرافية العالم (إفريقيا واستراليا)**، ج2، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة ، د.ت.
- ذهني محمد علي إلهام ، **جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850 – 1914م)**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
- رولاند أوليفر ، **موجز تاريخ إفريقيا**، تر، أحمد صادق ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1965.
- زبادية عبد القادر ، **مملكة السنغاي في عهد الأسقيين (1493–1591م)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
- الزبيري العربي ، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
- ساقلييف.ي و فاسلييف.ج، **موجز تاريخ إفريقيا**، تع: أمين الشريف، دار الطباعة الحديثة، الأردن، د.ت.
- سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1860م–1900م**، ج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- سعيدوني ناصر الدين ، « **ورقلة ومنطقتها في العهد العثماني**»، مقال نشر في مجلة الأصالة، عدد خاص عن تاريخ ورقلة –سدراتة، جانفي 1977.

- شلبي عبد الجليل ، **معركة التبشير والإسلام، حركات التبشير في آسيا وإفريقيا وأوروبا**، مدرسة الخليج العربي، د.م.ن ، ط1، 1989.
- صاري جلالي ، **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر ،2010.
- طاهر أحمد ، **إفريقيا فصول من الماضي و الحاضر**، دار المعارف، القاهرة، 1975.
- العربي إسماعيل، **الصحراء الكبرى وشواطئها**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
- العماري أحمد ، **توات في مشروع التوسع الفرنسي في المغرب من حوالي 1850 إلى 1902م (مساهمة في محاولة الكشف عن جذور المشروع وأبعاده وعلاقته بمشروع السودان الغربي)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، ط1، 1988.
- عميراوي أحميدة وآخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916)**، درا هومة، الجزائر، 2009.
- عوني عبد الرحمان: **التاريخ الأمريكي**، دار الفكر الحديث والمعاصر، د.د.ن، ط1، د.س.
- غيرستر جورج ، **الصحراء الكبرى** ، تر، خيري حماد ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت ،1961.
- فرج محمود فرج ، **إقليم توات خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر**، ديوان المطبوعات الجامعية ، د.م.ن، د.ت.
- فليجة نجم الدين أحمد ، **إفريقيا دراسة عامة وإقليمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت.
- فيج دي جي، **تاريخ غرب إفريقيا**، تر، يوسف نصر ، دار المعارف ، مصر ، ط1، 1982.
- قنان جمال ، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر ، الجزائر، 1994.
- الكحلوت عبد العزيز ، **التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء** ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط2، 1992.
- مرموري حسن ، **الطوارق بين السلطة التقليدية والإدارة الفرنسية في بداية القرن العشرين**، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2010.
- موساوي القشاعي فلة ، **الواقع الصحي و السكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي 1518-1871م**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2010.
- مياسي إبراهيم ، **الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837-1934م)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

- مياسي إبراهيم ، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912)**، مطابع رويبة، الجزائر، 1996.
- الناظوري رشيد، **المغرب الكبير في العصور القديمة**، ج1، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
- نافزيجر واين ، **التنمية الإقتصادية**، تر: هبة عزالدين حسين وياسر عزالدين حسين، مر: محمد عبد الله شاهين محمد، ط4، د.د.ن، د.س.ن، د.م.ط.
- النحوي لخليل ، **إفريقيا المسلمة الهوية الضائعة**، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان،1993.
- النيرب محمود محمد ، **مدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية**،ج1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة (الأمريكيتين)، ط1، 1997.
- نوار عبد العزيز ومحمود محمد جمال الدين: **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن 16 إلى القرن 20**، دار الفكر العربي، د.د.ن، 1995.
- هريدي علي فرغلي، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر (الكشوف، الإستعمال، الإستقلال)**، العلم والإيمان للنشر والتوزيع،الإسكندرية، ط1، 2008.
- هوبكنز. أ. ج، **التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية**، تق، عبد الغني سعودي، تر، أحمد فؤاد بليع، المطابع الأميرية، القاهرة، 1998.

3-1 المقالات العربية والمعربة:

- أجايي، **«إفريقيا في مطلع القرن التاسع عشر، قضايا وتوقعات»**، مقال ضمن كتاب تاريخ إفريقيا العام (القرن التاسع عشر في إفريقيا حتى ثامينات)، مجلد 6، اليونسكو، تحت إشراف، ج.ف.آدي آجايي، اليونسكو، ط1، 1996.
- باير. س، **«الصحراء الكبرى في القرن التاسع عشر»**، مقال نشر في كتاب تاريخ إفريقيا العام (القرن التاسع عشر في إفريقيا حتى ثامينات)، مجلد 6 ، اليونسكو، تحت إشراف، ج.ف. آدى آجايي، مطبعة حسيب وأولاده، لبنان، ط1، 1996.
- بشار قويدري، **«القوافل التجارية المغاربية (طبيعة التجارة وآثارها)»** ، مقال نشر في كتاب طريق القوافل، مطابع عمار قرفي، باتنة، 2001.
- بلحاج ناصر ، « **جوانب من المعاملات المالية بوادي ميزاب في القرنين 18 و19 الميلاديين من خلال دفاتر بعض التجار**»، مقال نشر في كتاب الملتقى الوطني الثاني حول، الحياة الإجتماعية والإقتصادية في الجنوب الجزائري خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من خلال المصادر المحلية، مطبعة منصور ، الوادي، 2012.
- بواهن. أ. أدو، « **اتجاهات وعمليات جديدة في افريقيا في القرن التاسع عشر**»، مقال نشر في كتاب تاريخ افريقيا العام (القرن التاسع عشر في افريقيا حتى ثامينات) مجلد 6 ، اليونسكو، تحت اشراف، ج.ف. آدى آجايي، مطبعة حسيب وأولاده، لبنان، ط1، 1996.

- بوعزيز يحي، **« اهتمامات الفرنسيين بالطوارق ومنطقة الأهقار من خلال ما كتبوه »**، مقال ضمن **مجلة الأصالة**، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، مارس 1971م.
- حوتية محمد، «**توات والقوافل التجارية**»، مقال نشر في كتاب طريق القوافل، مطابع عمار قرفي، باتنة، 2001.
- خليل حامد طلال ، "**المرتكزات الفكرية لليبيرالية(دراسة نقدية)**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016.
- الراجي خديجة ، "**التجارة الصحراوية ثوابت ومتغيرات**"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، اكادير، د.ت.
- رجائي ريادة ،« **الاحتلال الفرنسي للجنوب الليبي**»، مقال ضمن **مجلة المؤرخ العربي**، جامعة اليرموك، الأردن، د.ت.
- رمضان رابح ، « **جوانب من الحياة الاجتماعية و الاقتصادية بالصحراء الجزائرية من خلال رحلة الأغواطي**»، مقال نشر في كتاب الملتقى الوطني الثاني حول: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الجزائري خلال القرنين 12-13هـ/18-19م من خلال المصادر المحلية، مطبعة منصور ، الوادي، 2012.
- الرياض يونس مفتاح ، « **ازدهار تجارة القوافل بين الدولة الحفصية ودولة الكانم والبورنو في العصور الوسطى**»، مقال ضمن مجلة الساتل، د.د.ن ، دت.
- العبيدي محمد شطب جاسم ، "**التجارة الصحراوية الإفريقية والمسألة الشرقية في القرن التاسع عشر ومطلع العشرين**"، مجلة كربلاء العلمية، المجلد السابع، ع 4، 2011.
- كالدويل. ج.ش، «**الآثار الاجتماعية للسيطرة الاستعمارية (المظاهر الديموغرافية)** ، مقال نشر في كتاب تاريخ إفريقيا العام، مجلد 7 ، اليونسكو ، تحت إشراف، أ. آدو بواهن، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت، 1990.
- كساب أحمد وآخرون، **« الإقتصاد الإستعماري (شمال افريقي»**، مقال ضمن كتاب تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1880-1935م))، مجلد 7 ، اليونسكو، تحت إشراف، أ. آدو بواهن، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت، 1990.
- كعوان فارس ،"**الاستشراق الفرنسي والتراث التواتي (قراءة في رحلة عبد القادر بن أبي بكر التواتي بن هيبة الله)**"، مقال ضمن مجلة كان التاريخية الإلكترونية، السنة الرابعة، ع 12، يونيو 2011.
- كوكري فيدوروفيتش، «**الاقتصاد الاستعماري في المناطق الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية السابقة (1914-1935) »** ، مقال ضمن كتاب تاريخ افريقيا العام (افريقيا في ظل السيطرة الإستعمارية 1880-1935م)، مجلد 7، اليونسكو ، تحت إشراف، أ. آدو بواهن، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1990.

- م.هـ. الشريف، **«الاتجاهات الجديدة في المغرب العربي: الجزائر وتونس والمغرب»**، مقال ضمن كتاب تاريخ إفريقيا العام (القرن التاسع عشر في إفريقيا حتى ثمانينياته) مجلد 6 ، اليونسكو، تحت إشراف، ج.ف. آدى آجايي، مطبعة حسيب وأولاده، لبنان، ط1، 1996.
- مياسي إبراهيم ، **" الاهتمام الفرنسي بالصحراء "**، مقال ضمن كتاب طريق القوافل، مطابع قرفي عمار، باتنة، 2001.

4-1 الرسائل الجامعية باللغة العربية:

- بتقة إبراهيم ، **مقاومة قبائل الطوارق للاستعمار الفرنسي في إقليم النيجر (1890-1920م)**، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، الجزائر، 2009-2010.
- جراية رشدي محمد ، **الصحراء الجزائرية خلال العصر الحجري الحديث (6100 ق.م – 1000 ق.م**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.
- الحاج بن عمر إلياس ، **مدينة وارجلان (دراسة في النشاط الاقتصادي والحياة الفكرية في الفترة 4 – 10هـ / 10 – 16 م)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ والآثار، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2008-2009.
- دعاشي سميرة ، **الاهتمام الفرنسي بالتجارة في الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية**، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ والآثار، جامعة غرداية، 2014-2015.
- ذكار أحمد ، **حاضرة وارجلان وعلاقاتها التجارية بالسودان الغربي من سنة 1591م إلى 1883م**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، قسم التاريخ، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، 2009.
- زقب عثمان ، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف 1918-1947م وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، باتنة، 2005-2006م.
- سلاماني عبد القادر، **الاستعمار وظاهرة الرق في إفريقيا الغربية (السنغال نموذجا) 1854-1960م**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران 1، وهران، 2015-2016.
- عطية عبد الكامل ، **التحولات السياسية والاقتصادية في السودان الغربي بين(1750 – 1914م)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2009/2010.

- قاسي مسعودة ، **تجارة زيت النخيل والتنافس البريطاني والفرنسي في خليج غينيا القرن التاسع عشر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2009-2010.
- قريشي محمد، **الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية 1945-1954م**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2001-2002.
- قليل مليكة ، **هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900-1939م)**، رسالة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر،2008-2009.
- مرجاني عبد القادر، **الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لغرب إفريقيا من خلال كتابات الرحالة الأوروبيين خلال القرن 19م**، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة غرداية، 2014-2015.
- موسى بن موسى، **الحركة الإصلاحية في بوادي سوف (نشأتها وتطورها 1900-1939م)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

2 المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

2-1 المصادر الأجنبية:

- Barges L'Abbé, **Le Sahara et le Soudan, documents historique et géographiques**, Just rouvier libraire-éditeur, Paris, 1853.
- Bernard Augustin, « **Sahara Algérien et Sahara Soudanais** », Annales de géographie, T .19, N°. 105, 1910.
- Bétrix , **La Pénétration Saharienne Touareg,** Lavauzelle, Paris , 1911.
- Bonnemain.F.L., **« Voyage à R'ADAMÈS »,** R.A.C, décembre 1859, , Imp. de CH.LAHURE et C^IE, Paris , 1859.
- Carcassonne Paul, **« Maures et Touareg »**, Revue Franco-musulmane et Saharienne, 1902.
- Chailley Mercel, **Histoire de l'afrique occidentale 1638-1959**, édition BERGER-LEVRAULT, Paris, 1968,
- Carette.E, **Recherches sur la géographie et le commerce de l'Algérie Méridionale**, T.8, Imp. Royole, Paris , 1844.

- Ch.C.F.M, **la Situation économique mondiale pendant la période 1929-1936**, Alger, 1937.
- Cuny.H, **les déserts dans le monde** , Payot , Paris ,1961.
- Daumas, **le Sahara Algérien (études, géographiques, statistiques et historiques sur la région au sud des établissements français en Algérie)**, S.M.E, Paris, 1845.
- Demontés. V, **Renseignements sur l'Algérie économique**, Office du couvernement général de l'Agérie, Paris, 1922.
- D.A.C.C : **renseignements statistiques agricoles** , **Année 1925-1960**, alger, imp. Algérienne, S.D, S.P.
- Duquène Plissonneau, **Un essai de contingentement d'importation au XVIIe siècle : (Épisode de la lutte entre raffineries coloniales et métropolitaines)**, Thèse pour le doctorat, Université de Paris , Faculté de droit ,anée 1935.
- F.Philippe. F, **Voyage d'El Hadj El Bachir au Tafilala en 1867**, R.A, Vol 55, 1911.
- Furon.R., **le Sahara (géologie, ressources, minérales, mise en valeur)**, Payot , Paris , 1957.
- Gautier Emile, « **Sahara Oranais** », Annales de géographie , T 12, N° 63, 1903
- G.G.A, **Direction de l'Agriculture du commerce et de la colonisation, Les sociétés de culture Indigènes (Djammt el Falaha)**, janvier 1919, imp. Algérienne, Alger, 1919.
- Lanessan, Jean-Louis, **L'expansion coloniale de la France , étude économique , politique et géographique sur les établissements français**, Imp. générale lahure, Paris, 1886.
- Moreau De Jonnes Alex, **Recherches statistiques l'esclavage colonial et sur les moyens de le supprimer,** paris, imprimerie de bourgogne et martinet, 1842.

- Rambaud M. Alfred, **la france coloniale (histoire – géographie – commerce)**, Imp. charaire et C^ie, Paris, 1893.
- SCHIRMER Henri , **le sahara**, librairie Hachette et C^IE, Paris, 1893.
- Schirmer Henri, « **Le Touat , étude de géographie physique et économique** », Annales de Géographie, 1^ère année, N°. 4 , 15 juillet 1892.
- Sée Henri, **La France économique et sociale au XIIIe siècle**, Librairie Armand Colin, Paris, E1, 1925.
- Stotz. J.G, **Questions actuelles d'agriculture et de colonisation Algérienne (la main-d'œuvre)**, imp.Algéroise, Alger, 1931.
- Tinthoin Robert, **« Évolution récente de l'économie Algérienne »** , Annales de Géographie, T. 51, N°.287, 1942, marge N°.01.
- Tinthoin Robert, **Le commerce de l'Algérie avec l'Empire français**, In: Annales de Géographie, T. 48, N° 275-276, 1939.
- Viollette M. Maurice, **Gouverneur général de l'Algérie: Statistique Agricole de l'Algérie (1901-1923)**, imprimerie Victor Heintz, Alger, 1925.
- Viollette M.Maurice, **Statistique industrielle de l'algérie**, imp. paul Angélis, Alger, 1926.

2-2 المراجع الأجنبية:

- Arnould, **la balance du commerce et des relations commerciales exterieures de France, dans toutes les parties globe**, T1, Lib-Imp Esisson, Paris, E2, N.D.
- Aumassip.G, **Néolithique sans potteries de la region de l'Oued May (Bas-Sahara)**, S.M.E, Paris,1972.
- Becker Charles, **Gorée, île-mémoire** Paris (Extrait de l'ouvrage édité par l'Unesco (Françoise Descamps), Unesco, 1985.
- Becker Charles, **Guide de Gorée Raymond Mauny, Dakar, IFAN, 1954, Initiations Africaines VII, S.M.E, S.L.E, S.D.**

- Becker Charles, **La place de la Sénégambie etude Gorée dans la traite Atlantique française de XVIII[e] siècle**, laboratoire de démographie Historique de Dakarn , Dakar, Avril 1997.
- Becker Charles**, Note sur les chiffres de la traite atlantique française au XVIIIe siècle,** In: Cahiers d'études africaines, vol. 26, N°104, 1986.
- Boon E.K. and Eyong Ch.T**, History and civilizations: impacts on sustainable development in Africa,** Vol. II, A.S.A (R.S.D.R), S.M.E , S.L.E, S.D.
- Brosselard-Faidherbe Henri, **les deux missions Flatters au pays des Touareg Azdjer et Hoggar** , S.M.E, paris, V.2, 1889.
- Curtin.Ph, **The Atlantic slave trade**, Census University of Wisconsin Pressn, London, 1969.
- Derregagaix .V , **Exploration du Sahara , les deux missions du lieutenant-colonel Flatters**, Imp. émile martinet, Paris, 1882.
- Ewout Frankema and others, **An Economic Rationale for the West African Scramble? The Commercial Transition and the Commodity Price Boom of 1835-1885**, Journal of Economic History, 2018.
- Gauthier Florence, **La Révolution de Saint-Domingue ou la conquête de l'égalité de l'épiderme (1789-1804)**, S. E, S.L.E., S.D.
- Gauvin Gilles, **Abécédaire de l'esclavage des Noirs**, Editions Dapper, Paris , 2007.
- Inikori Joseph, **The development of commercial agriculture in pre-colonial West Africa,** A.E.H.N African economic history working paper series, Sweden, N°. 9/2013.
- Laroche Janifer Cheryl, **Resistance to Slavery in Maryland: Strategies for Freedom Special History Study**, National Park Service U.S. Department of the Interior, 2007.
- Le Roy.E, Mythes, **Violences et pouvoirs le Sénégal dans latraite négrière, S.M.E., S.L.E, S.D.**

- Manning Patrick, **African Population, 1650 – 1950: Methods for New Estimates by Region,** University of Pittsburgh, African Economic History Conference, Vancouver, BC, April 2013.
- Manning Patrick, **The Slave Trade: The Formal Demography of a Global System**, O.J.S.S.H.A, Duke University Press, Durham, S.D.
- Mckey Colin, **The economic consequences of the Haitian revolution** , Thesis Presented to the Department of Business Administration and the Robert D. Clark Honors, the degree of Bachelor of Science , June 2016.
- Narcisse faucon, **Le livre d'or de L'Algérie,** T.1, librairie Algérienne et coloniale, Paris, 1889.
- Nicoué L.Gayibor, **La traite négrière sur la côte occidentale des esclaves**, Direction des Affaires Accadémique et la Scolarite, Bénin.
- Nunn Nathan, **Shackled to the Past: The Causes and Consequences of Africa's Slave Trade**, Harvard University Press, Harvard, 2010.
- Nunn Nathan, **The Long-Term Effects of Africa's Slave Trades,** Department of Economics, U.B.C.I.A.R, October 2006.
- Rebok Sandra, **La Révolution de Haïti vue par deux personnages contemporains: Le scientifique prussien Alexander von Humboldt et l'homme d'état américain Thomas Jefferson**, Published by Michigan State University Press, French Colonial History Vol. 10, 2009.
- Serge Daget, **De la traite à l'Esclavage : Actes du colloque international sur la traite des Noirs,** Tom II, **Nantes, 1985.**
- Simond Charles, **les français en Afrique au XIX^{e} siècle**, Librairie d'Education de la jeunesse, Paris, S.D.
- Sinou Alain, **COMPTOIRS ET VILLES colonials du Sénégal, Saint-louis, Gorée, Dakar**, Editions Karthala et Orstom, S.L.E, 1993.
- Van Dantzig Albert, **Effects of the Atlantic Slave Trade on Some West African Societies**, **La traite des Noirs par l'Atlantique : nouvelles approches,** In: R.F.H.O, T.62, N°226-227, 1er et 2^{e} trimesters, 1975.

3-2 المقالات باللغة الأجنبية:

- Abramova .S.U, **"Ideological, doctrinal, philosophical"** , **Article in a book The african slave trade from the fifteenth to the nineteenth century , Imprimeries Réunies de Chambéry, unesco, 1979.**
- Ade Ajayi .J. F. and Inikori .J. E, **" An account of research on the slave trade in Nigeria"** , Article in a book The african slave trade from the fifteenth to the nineteenth century , Imprimeries Réunies de Chambéry, unesco, 1979.
- Babacar Mbaye, **"The Economic, Political, and Social impact of the Atlantic Slave Trade on Africa",** S.M.E, S.L.E, 2006.
- Becker Charles & Victor Martin, **« Mémoire inédit de Doumet (1769) : le Kayor et les pays voisins au cours de la seconde moitié du XVIIIe siècle**", B.I.F.A.N, Série B, Sciences humaines. 36 (1) janvier 1974.
- Biraben Jean-Noël, "**POPULATION ET SOCIÉTÉS (L'évolution du nombre des hommes) » , B.M.I.I.N.E.D ,** N° 394, octobre 2003.
- Bourgeot André, **« Les échanges transsahariens, la Senusiya et les révoltes Twareg de 1916-17»**, Cahiers d'études africaines. Vol. 18, N°.69-70, 1978.
- Broadberry Stephen, Alexander Klein, « **aggregate and per capita gdp in Europe, 1870-2000: continental, regional and national data with changing boundaries »,** Article in Scandinavian Economic History Review, January 2008
- Cosio-Zavala. M.E Et Gareri.V. L, **Changements démographiques en Amérique latine**, cahiers des Amériques latines n°47.
- Geggus David, **« The Caribbean in the Age of Revolution »,** University of Florida, December 2017.
- Gueye Mbaye, "**The slave trade within Caribbean", Article in a book** The african slave **trade from the fifteenth to the nineteenth century , Imprimeries Réunies de Chambéry,** unesco, **1979.**

- Harris Joseph, **"A commentary on the slave trade, Caribbean",** Article in a book The african slave trade from the fifteenth to the nineteenth century , Imprimeries Réunies de Chambéry, unesco, 1979.
- Herbert Klein. S And others, **"Facteure de mortalité dans le traffic français d'esclaves au XVIIIe siècle",** Annales. Economiesn Socièles, Civilesations, 31e année, N°06, 1976.
- Holsinger. Donald C, **« Trade routes of the Algerian Sahara in the XIXth Century »**, Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°.30, 1980.
- Inikori , **"The slave trade and the Atlantic économies (1451-1870) "** , Article in a book The african slave trade from the fifteenth to the nineteenth century , Imprimeries Réunies de Chambéry, unesco, 1979.
- José Luciano Franco, "**The slave trade in the Caribbean", Article in a book** The african slave **trade from the fifteenth to the nineteenth century** , **Imprimeries Réunies de Chambéry,** unesco, **1979**.
- Kake I. B, **"The slave trade and the population, Caribbean",** Article in a book The african slave trade from the fifteenth to the nineteenth century, Imp. Réunies de Chambéry, unesco, 1979.
- Lamie Katherine, "**The Impact of the Atlantic Slave Trade on West Africa: Polygyny and Female Reproductive Success**", **S.M.E** , **S.L.E** , 2007.
- Levasseur.E, **"Aperçu des résultats de la statistique compare du commerce extérieur",** Journal de la sosiété statistique de Paris, T47, Pais, 1906.
- Leandro Prados de la Escosura , « **Output Per Head in Pre-Independence Africa: Quantitative Conjectures** », Working Papers in Economic History, Universidad Carlos III de Madrid and CEPR, November 2012Michon Bernard, "**La traite négrière nantaise au milieu du XVIII^{e} siècle (1748-1751)", les Cahiers des Acceaux de la Mémoire, N° 10, décembre 2007, Nantes**.

- Numa Broc , « **les Français face à l'inconnue Saharienne (géographes, explorateurs, ingénieurs 1830-1881) »**, Annales de géographie, T.96, N°.535, 1987.
- Oladipo Emmanuel, **"The Atlantic slave trade and colonialism: reasons for Africa's underdevelopment?"**, E.S.J, June 2015, vol.11, N°.17, 2015.
- Oruno D . Lara, "**Negro resistance to slavery and the Atlantic slave trade from Africa to Black America, Caribbean", Article in a book** The african slave trade from the fifteenth to the nineteenth century , Imprimeries Réunies de Chambéry, unesco, 1979.
- Pandolfi Paul, « **In-Salah 1904/Tamanrasset 1905 , les deux soumissions des Touaregs Kel-Ahaggar»**, Cahiers d'études africaines. Vol. 38, N°.149, 1998.
- Pliez Olivier, « **Vieux réseaux et nouvelles circulations entre les deux rives du Sahara »**, Méditerranée, T. 99, 3 Avril 2002.
- Reis José João, **« Slave Resistance in Brazil: Bahia, 1807-1835 »**, Luso-Brazilian Review , Vol. 25, N°.1, 1988.
- Roger Botte, **"Les rapports Nord-Sud, la traite négrière Caribbean", Article in a book** :The african slave trade from the fifteenth to the nineteenth century , Imprimeries Réunies de Chambéry, unesco, 1979.
- Terray Emmanuel, **"Le prix des esclaves en Afrique Précoloniale",** Journal des africanistes. 1982, tome 52 fascicule 1-2.

4. الرسائل الجامعية:

- Angus Dalrymple-Smith, **A comparative history of commercial transition in three West African slave trading economies, 1630 to 1860,** Thesis doctorat, Wageningen University, 6 September 2017.
- Messerschmitt Raoul-Elisée, **Le régime douanier et de commerce extérieur de l'Algérie**, Thèse doctorat, Université d'Alger, faculté de droit , Année 1927.

5. المعاجم باللغة العربية والأجنبية:

- إبن منظور أبو الفضل ، **لسان العرب**، المجلد الرابع، دار صادر، بيروت، 1997، ص16 .

- جورج بيار: **معجم المصطلحات الجغرافية**، تر. محمد الطفيلي، مر. هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 2002.
- جماعة من المختصين، **معجم النفائس الكبير**، تحت إشراف، أ.د.أحمد أبوحاقة، دار النفائس للطاعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2007، ص 1957.
- Robert, (Paul), Le Petit Roberte2 .Dictionnaire Universel des noms propres, Edition les dictionnaires le Robert, Paris, France. 1988.1955.

6. الويبوغرافيا:

- الجعيد عوض الله عزيز، **الإحصاء البيزي(Bayesian statistics)** ، مقال بالموقع الإلكتروني أدناه: **https://www.aziz-blog.com/?p=1871** يوم 21 ماي 2020 على الساعة 13:19
- عبد الستار محمد ، **قبائل بوركينا فاسو حضارة إفريقية خالصة**، مركز الدراسات الإفريقية، مقال ضمن موقع الأنترنت http://africansc.iq/index.php?news_view&req=abd3478cfcb558a6 يوم: 19 جانفي 2019، على الساعة 17:05.
- ما هو مصطلح المركنتيلية؟ https://e3arabi.com/?p=419347 يوم 16 جوان 2020 على الساعة 18:40
- **The Haitian Revolution**, p 2, An article on the website : https://resources.saylor.org/wwwresources/archived/site/wp-content/uploads/2013/02/HIST303-4.1-The-Haitian-Revolution-FINAL-3.pdf , Day: 14 April 2013 Time: 12:20.
- World Bank website : https://data.albankaldawli.org/country يوم 11 جويلية 2020 على الساعة: 10:00
- language planning around the world Website:

  https://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/afracc.htm يوم: 07 أوت 2020، على الساعة 13:00.

الفهارس

فهرس الخرائط	الصفحة
خريطة رقم 01: خريطة توضيحية لأهم التجمعات السكانية لقبائل الطوارق	19
خريطة رقم 02: خريطة توضيحية لأهم الجماعات العرقية الرئيسية لسكان السودان الغربي	22
الخريطة رقم 03: خريطة توضيحية لمناطق الصعود والنزول للعبيد من إفريقيا جنوب الصحراء إلى الأمريكيتين خلال فترة الاتجار بالبشر	41
الخريطة رقم 04: جزيرة غوري في منتصف القرن الثامن عشر	59
الخريطة رقم 05: خريطة المشاريع الفرنسية العابرة للصحراء الجزائرية	137
الخريطة رقم 06: الكشوفات الجغرافية في إفريقيا جنوب الصحراء القرن التاسع عشر	139
الخريطة رقم 07: خطوط السكك الحديدية في إفريقيا الغربية خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية	159
الخريطة رقم 08: خريطة توضيحية للطرق الجديدة للتجارة الفرنسية بين مستعمراتها في إفريقيا خلال القرن العشرين	168
الخريطة رقم 09 : خريطة توضيحية لمناطق صعود ونزول الرقيق عبر سواحل إفريقيا من جميع الدول في إفريقيا جنوب الصحراء إلى جميع المناطق بالأمريكيتين.	197
الخريطة رقم 10: خريطة توضيحية للمناطق التي رحّل إليها الرقيق من إفريقيا جنوب الصحراء إلى كل المناطق التي ساهمت في تجارة الرقيق مع إفريقيا جنوب الصحراء.	202
خريطة رقم 11: التسمية التاريخية لمناطق إفريقيا جنوب الصحراء خلال فترة الاتجار بالبشر	245
الخريطة رقم 12: العرقيات الإفريقية والحدود السياسية لشمال غرب إفريقيا.	524
الخريطة رقم 13: توضح حركة القوافل التجارية للطوارق عبر الصحراء	592

فهرس الجداول	الصفحة
جدول رقم 01: جدول يمثل المساحات المسقية في الصحراء الجزائرية بواسطة الآبار الارتوازية ومنسوبها المائي (لتر/ثا)	177
الجدول رقم 02: الضرائب المفروضة على أنواع النخيل في الصحراء الجزائرية	182
جدول رقم 03: الضرائب المفروضة على مالكي الماشية	183
الجدول رقم 04: الضرائب المفروضة على بني ميزاب بعد معاهدة الحماية عام 1953م	183
جدول رقم 05: الضرائب المفروضة على سكان إفريقيا الغربية ما بين(1928-1935م)	185
الجدول رقم 06: إحصائيات كيرتن حول الرقيق المرحل من إفريقيا جنوب الصحراء إلى الأمريكيين وأوروبا ما بين(1451-1870م)	195
جدول رقم 07: إحصائيات عامة حول ترحيل العبيد من قبل السفن الأوروبية عبر الأطلسي ما بين (1501-1875م)	196-195
جدول رقم 08: إحصائيات فيج حول عدد سكان غرب إفريقيا الذين فقدوا بسبب تجارة رقيق الأطلنطي	198
جدول رقم 09: إحصائيات سيرج داجيت حول تجارة الرقيق عبر الصحراء الكبرى ما بين (1450-1900م)	199
الجدول رقم 10: إحصائيات عامة لتجارة الرقيق عبر سواحل الأطلسي خلال القرنين السادس عشر والسابع	219

عشر	
جدول رقم 11: إحصائيات عامة حول تجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1571-1699م)	220
جدول رقم 12: إحصائيات عامة حول تجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء خلال القرن الثامن عشر	223
الجدول رقم 13: إحصائيات مقارنة بين جدول كيرتن وجدول الدراسة الحديثة حول تجارة فرنسا للرقيق خلال القرن الثامن عشر	225
جدول رقم 14: إحصائيات عامة حول تجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1802-1831م)	227
جدول رقم 15: إحصائيات عامة حول تجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1571-1831م)	229
الجدول رقم 16 : إحصائيات حول عدد الوفيات أثناء الرحلة نحو العالم الجديد	231
الجدول رقم 17: التعداد السكاني لأوروبا والأمريكيتين ما بين القرنين (16 و19م) حسب إحصائيات جان نويل بيرابين	237
الجدول رقم 18: التعداد السكاني للأفارقة بالمجتمع الأوروبي والأمريكي ما بين القرن السادس عشر والتاسع عشر	238
جدول رقم 19: التعداد السكاني للأفارقة في مستعمرات فرنسا بالأمريكيتين ما بين القرن السادس عشر والتاسع عشر	242
جدول رقم 20: إحصائيات حول سكان غرب إفريقيا حسب المنطقة ما بين (1700-1880م)	246
جدول رقم 21: إحصائيات حول نسبة الخسارة الديموغرافية لكل المناطق التي ساهمت في تجارة الرقيق في إفريقيا الغربية بعد كل قرن ما بين (1500-1870م)	249-248
جدول رقم 22: أسعار العبيد في السنغال وجزر الأنتيل ما بين (1732-1740م)	256
الجدول رقم 23: أسعار العبيد المرحّل من قبل السفن الفرنسية على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء والعالم الجديد وتقييم الأرباح التي حققتها فرنسا من تجارة الرقيق ما بين (1571-1831م).	260-259
جدول رقم 24: إحصائيات حول عدد العبيد حسب السن والجنس عام 1835م	263
الجدول رقم 25: العدد الإجمالي للفلاحين المنتجين وعدد الهكتارات لكل فرد	263
جدول رقم 26: إحصائيات حول كمية وأسعار منتجات الأفارقة بالعالم الجديد عام 1835م	264
الجدول رقم 27: مصافي السكر في فرنسا عام 1682م	266
الجدول رقم 28: التجارة الفرنسية مع مستعمراتها في جزر الأنتيل وسواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1571-1848م)	276-274
الجدول رقم29 : إحصائيات استنتاجيه حول مجموع نسب الزيادة في عناصر التجارة الخارجية لفرنسا **خلال** فترة تجارة الرقيق ما بين (1571-1831م) بالنسبة المئوية	289
الجدول رقم 30: اتجاه صادرات البذور الزيتية ما بين (1906-1938م):	314
الجدول رقم 31: اتجاه صادرات الفول السوداني ما بين (1906-1938م):	315
الجدول رقم 32: اتجاه صادرات لب النخيل ما بين (1906-1938م):	316

الجدول رقم 33: اتجاه صادرات حبوب السمسم ما بين (1906-1938م):	317
الجدول رقم 34: اتجاه صادرات نواة الشيا ما بين (1906-1938م):	318
الجدول رقم 35: اتجاه صادرات كيك البذور الزيتية ما بين (1904-1938م) 1913:	319
الجدول رقم 36: اتجاه صادرات الكاكاو ما بين (1906-1938م):	320
الجدول رقم 37: اتجاه صادرات الماشية خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين :	324
الجدول رقم 38: اتجاه صادرات زيوت ودهون نباتية ما بين (1906-1938م) الكمية بالطن:	325
الشكل رقم 39: اتجاه صادرات زيت النخيل ما بين (1906-1938م):	326
الشكل رقم 40: اتجاه صادرات زيدة الشيا ما بين (1906-1938م):	327
الشكل رقم 41: اتجاه صادرات زيت الفول السوداني ما بين (1906-1938م)	327
الجدول رقم 42: اتجاه صادرات خشب الأثاث ما بين (1906-1938م):	328
الجدول رقم 43: اتجاه صادرات الخشب العام ما بين (1919-1938م):	329
الجدول رقم 44: اتجاه صادرات الموز ما بين (1906-1938م):	330
الجدول رقم 45: اتجاه صادرات جوزة الكولا ما بين (1913م و 1920-1938م):	331
الجدول رقم 46: كميات السيزال المصنع بالتوغو ما بيم (1916-1920م)	333
الجدول رقم 47: اتجاه صادرات القطن ما بين (1906-1938م):	333
الجدول رقم 48: اتجاه صادرات الصمغ العربي ما بين (1906-1938م):	336
الجدول رقم 49: اتجاه صادرات الجلود ما بين (1906-1938م):	338
الجدول رقم 50: اتجاه صادرات الحبوب خلال 1913م وما بين (1920-1938م) الكمية (بالطن) :	339
الجدول رقم 51: اتجاه صادرات الحبوب خلال 1913م وما بين (1920-1938م) الكمية (بالطن) :	340
الجدول رقم 52: عدد العمال الذين يعملون في إفريقيا الغربية الفرنسية حسب إحصائيات 1935م	341
الجدول رقم 53: العمال المعينين بعقد مكتوب	342
الجدول رقم 54: كيفية عمل مقدمي الخدمات الظرفية في إفريقيا الغربية الفرنسية	345-344
الجدول رقم 55: كيفية استخدام عمال القوى المطلوبة في إفريقيا الغربية الفرنسية عام 1935م	345
الجدول رقم 56: مجموع صادرات إفريقيا الغربية الفرنسية المحمولة بالطن حسب سجلات الجمارك ما بين (1906-1938م)	347-346
الجدول رقم 57: التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1827-1899م)	356-355
الجدول رقم 58: التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1900-1918م)	360-359
الجدول رقم 59: التجارة الخارجية لفرنسا مع لمستعمراتها في إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1919-1939م)	364-363
الجدول رقم 60: جدول مقارن لمعاملات الزيادة في أسعار الطن لواردات إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين(1913، 1919-1926م)	367
الجدول رقم 61: إحصائيات استنتاجيه حول مجموع نسب الزيادة في عناصر التجارة الخارجية لفرنسا مع مستعمراتها في غرب إفريقيا خلال الفترة الاستعمارية ما بين (1817-1939م)	373-372

الجدول رقم 62: إحصائيات حول الهكتارات المخصصة للحبوب لكل من الأوروبيين والأهالي ما بين (1906-1920م).	381
الجدول رقم 63: اتجاه إنتاج الحبوب في الجزائر (1885-1938م) بالقنطار	382
الجدول رقم 64: اتجاه إنتاج الحبوب في الصحراء الجزائرية (1927-1938م) بالقنطار	383
الجدول رقم 65: اتجاه إنتاج البقوليات في الصحراء الجزائرية (1927-1938م) بالقنطار	386-385
الجدول رقم 66: اتجاه إنتاج الأشجار المثمرة في الصحراء الجزائرية (1916-1938م) بالقنطار والهكتولتر	388
الجدول رقم 67: الهكتارات المخصصة لزراعة الكروم في الجزائر والكمية المنتجة ما بين (1900-1920م)	392
الجدول رقم 68: إحصائيات خاصة بالمساحة المزروعة وإنتاج التبغ ما بين (1911-1920م)	393
الجدول رقم 69: إحصائيات خاصة بصادرات الحلفاء من الجزائر ما بين (1901-1920م)	395
الجدول رقم 70: إحصائيات خاصة بصادرات الجزائر لمادة الشعر النباتي ما بين (1901-1920م) بالقنطار	396
الجدول رقم 71: اتجاه إنتاج العلف الطبيعي والصناعي في الصحراء الجزائرية (1933-1938م) بالقنطار	398
الجدول رقم 72: اتجاه الإنتاج الحيواني في الصحراء الجزائرية (1933-1938م)	400
الجدول رقم 73: اتجاه إنتاج الصوف في الجنوب الجزائري ما بين (1927-1938م)	402
الجدول رقم 74: إحصائيات حول عدد المنشئات الصناعية وعدد العمال خلال سنتي 1901 و1924م	410-409
الجدول رقم 75: جدول تطور صادرات سوف ما بين (1930-1945م) (الفرنك /القنطار)	421
الجدول رقم 76: جدول تطور صادرات سوف ما بين (1930-1945م) الوحدة: (الفرنك /القنطار)	422
جدول رقم 77: مبيعات فرنسا في مغنية وعين الصفراء لسنة 1901م:	424
الجدول رقم 78: إحصائيات حول قيمة المبادلات التجارية بين أسواق الجنوب الوهراني ما بين (1908-1909م)	425
الجدول رقم 79: كمية وأسعار السلع التي تحملها قوافل عين الصفراء إلى توات ما بيم (1899-1900م)	426
الجدول رقم 80: واردات توات من قبيلة حميان ما بين (1886-1887م)	426
الجدول رقم 81: سلع قوافل من تلمسان وأولاد سيدي الشيخ نحو أسواق توات عام 1901م	427
الجدول رقم 82: إحصائيات مقارنة بين عدد الهكتارات والإنتاج الفلاحي لكل من الأوروبيين والأهالي في الشمال والجنوب الجزائري لعامي؛ 1927، 1938م	430-429
الجدول رقم 83: الميزان التجاري للجزائر الفرنسية قبل التجارة الصحراوية ما بين (1830-1918م) بالمليار فرنك	440-439
الجدول رقم 84: كمية صادرات الجزائر من المعادن بالطن والألف فرنك لسنوات: 1908، 1913 و1918م	446
الجدول رقم 85: جدول الرحلات البرية للشركة العامة العابرة للصحراء موسم 1929-1930م	450
الجدول رقم 86: إحصائيات حول المبادلات التجارية بين الجزائر الفرنسية وإفريقيا الغربية الفرنسية خلال	455

السنوات؛ 1934، 1936 و1938م	
الجدول رقم 87: التجارة الخارجية للجزائر الفرنسية ما بين (1919-1945م) الكمية بالطن والسعر بالمليار فرنك	458-457
الجدول رقم 88: إحصائيات خاصة بالتجارة الخاصة عام 1920م بالمليار فرنك	459
الجدول رقم 89: إحصائيات استنتاجيه حول مجموع نسب الزيادة في عناصر التجارة الخارجية لفرنسا مع الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ما بين (1830-1945م)	473
الجدول رقم 90: إجمالي صادرات الرقيق من أفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1400-1900م)	520
الجدول رقم 91 : عدد الرقيق المرحل والمفقود من كل دولة في إفريقيا الغربية ما بين (1400-1900م)	523
الجدول رقم 92: التقديرات السكانية بالملايين والتي قدمها الباحث والتر رودني	527
الجدول رقم 93: إحصائيات حول حجم الخسارة السكانية وعدد السكان المفترض دون تجارة الرقيق لكل دولة في غرب إفريقيا ما بين (1400-1900م)	530-528
الجدول رقم 94: بيانات حول متوسط النمو السكاني في غرب إفريقيا وتجارة الرقيق ما بين 1400-1900م	541-540
الجدول رقم 95: بيانات حول صادرات الرقيق ما بين (1400-1900م) ومتوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي ما بين (1900-1950م)	555-554
الجدول رقم 96: قوافل شمال غرب الصحراء الجزائرية المتجهة نحو تينجورارين	574-573
الجدول رقم 97: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد لكل من الدول الاستعمارية ومستعمراتها في الجزائر وإفريقيا الغربية ما بين (1870-1950م) العملة بالدولار	601-600
الجدول رقم 98: المتوسط السنوي لنصيب الفرد من صافي صادرات السكان الأصليين ما بين (1830-1939م) بالفرنك	604-603
الجدول رقم 99: إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 1990م)	608-607

فهرس الأشكال البيانية	الصفحة
الشكل رقم 01: وضعية العبيد الأفارقة داخل السفن عند ترحيلهم عبر الممر الأوسط	89
الشكل رقم 02: تمثيل بياني لإحصائيات ترحيل العبيد من قبل السفن الأوروبية عبر الأطلسي ما بين (1501-1875م)	196
الشكل رقم 03: تمثيل بياني لتجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1571-1699م)	221-220
الشكل رقم 04: تمثيل بياني لتجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1700-1797م)	224-223
الشكل رقم 05: تمثيل بياني لتجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1802-1831م)	228
الشكل رقم 06: تمثيل بياني عام لتجارة فرنسا للرقيق على سواحل إفريقيا جنوب الصحراء ما بين (1571-1831م)	229
الشكل رقم 07: تمثيل بياني حول عدد الوفيات أثناء الرحلة نحو العالم الجديد خلال فترة الاتجار بالبشر	232

(1571-1831م)	
شكل رقم 08: تمثيل بياني لإحصائيات نسبة الخسارة الديموغرافية لكل المناطق التي ساهمت في تجارة الرقيق في إفريقيا الغربية بعد كل قرن ما بين (1500-1870م)	250-249
شكل رقم 09: تمثيل بياني لإحصائيات العبيد المرحّل من قبل السفن الفرنسية عبر سواحل الأطلسي حسب فترات تغير أسعار الرقيق ما بين (1571-1831م)	258
الشكل رقم 10: نموذج توضيحي للتحولات التجارية الخاصة بالمنطقة	301
الشكل رقم 11: تمثيل بياني التجارة الخارجية لفرنسا مع لمستعمراتها في إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1900-1918م)	361-360
الشكل رقم 12: تمثيل بياني حول التجارة الخارجية لفرنسا مع لمستعمراتها في إفريقيا الغربية الفرنسية ما بين (1919-1939م)	365-364
الشكل رقم 13: تمثيل بياني مقارن بين صادرات وواردات إفريقيا الغربية الفرنسية قبل وبعد الحرب من حيث الكمية والقيمة المالية ما بين (1913، 1919، 1925-1926م)	366
الشكل رقم 14: مخططات بيانية توضح واقع الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة المدروسة ما بين (1830-1945م)	463
الشكل رقم 15: خريطة مصطنعة للساحل الغربي لإفريقيا	522
الشكل رقم 16: بيانات توضيحية حول حجم الخسارة السكانية وعدد السكان المفترض دون تجارة الرقيق لكل دولة في غرب إفريقيا ما بين (1400-1900م)	532-530
الشكل رقم 17: تمثيل بياني حول العلاقة بين الكثافة السكانية لدول غرب إفريقيا عام 1400م صادرات الرقيق التي تم تطبيعها بمساحة الأرض ما بين (1400-1900م)	543
الشكل رقم 18: بيانات حول العلاقة بين الكثافة السكانية لدول غرب إفريقيا عام 1400م وصادرات الرقيق التي تم تطبيعها بمتوسط النمو السكاني ما بين 1400-1900م	545
الشكل رقم 19: بيانات حول العلاقة بين الكثافة السكانية لدول غرب إفريقيا عام 1400م ومتوسط النمو السكاني ما بين 1400-1900م	547
الشكل رقم 20: بيانات حول العلاقة بين صادرات الرقيق ومتوسط النمو السكاني ما بين 1400-1900م	548
الشكل رقم 21: بيانات حول العلاقة بين صادرات الرقيق ومتوسط النمو السكاني ما بين 1900-1950م	550
الشكل رقم 22: العلاقة بين صادرات الرقيق تم تطبيعها بمساحة الأرض والتجزئة العرقية الحالية.	551
الشكل رقم 23: العلاقة بين صادرات الرقيق تم تطبيعها بمتوسط النمو السكاني والتجزئة العرقية الحالية.	552
الشكل رقم 24: العلاقة بين صادرات الرقيق ما بين (1400-1900م) ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي لدول غرب إفريقيا ما بين (1900-1950م)	556
الشكل رقم 25: العلاقة بين صادرات الرقيق التي تم تطبيعها بالأراضي القابلة للزراعة ما بين (1400-1900م) ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي لكل الدول ما بين (1900-1950م)	558
الشكل رقم 26: تمثيل بياني حول العلاقة بين نصيب الفرد عام 1870م ومتوسط نصيب الفرد من الدخل	602

السنوي ما بين 1870–1950م	
الشكل رقم 27: تمثيل بياني حول العلاقة بين نصيب الفرد الأولي من صافي صادرات الأهالي لسنة 1830م ومتوسط نصيب الفرد من الصادرات ما بين (1830–1939م) .	604
الشكل رقم 28: تمثيل بياني حول العلاقة بين نصيب الفرد الأولي من مجموع الصادرات الخارجية لسنة 1830م ومتوسط نصيب الفرد من مجموع الصادرات الخارجية ما بين (1830–1939م) .	605
الشكل رقم 29: تمثيل بياني حول العلاقة بين نصيب الفرد الأولي لعام 1870م ومتوسط نصيب الفرد ما بين 1900–1922م	611
الشكل رقم 30: تمثيل بياني حول العلاقة بين نصيب الفرد عام 1870م ومتوسط نصيب الفرد ما بين 1925–1950م	613
الشكل رقم31: تمثيل بياني حول العلاقة بين متوسط نصيب الفرد ما بين (1900–1922م) ومتوسط نصيب الفرد ما بين 1925–1950م	614
الشكل رقم 32: تمثيل بياني حول العلاقة بين متوسط نصيب الفرد ما بين (1870–1900م) ومتوسط نصيب الفرد ما بين (1900–1950م) .	616
الشكل رقم 33: تمثيل بياني حول العلاقة بين متوسط نصيب الفرد للجزائر ودول الساحل الصحراوي ما بين (1870–1900م) ومتوسط نصيب الفرد ما بين (1900–1950م) .	617

فهرس الموضوعات

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر خاص.

إهداء.

مختصرات.

مقدمـــــــة ..... أ-س

المدخل

مدخل إلى التاريخ الاقتصادي لصحراء المغرب الأوسط والسودان الغربي قبل القرن 15م 01

القسم الأول

مقاربة تاريخية حول تحولات الاهتمام الفرنسي بالإقليمين.

الفصل الأول : التواجد الفرنسي بغرب إفريقيا وتجارة البشر (1638-1817م)

I. الروابط التاريخية التي جمعت أوروبا الغربية بإفريقيا الغربية والعالم الجديد 30

II. الجغرافيا التاريخية والتجارية لفرنسا بسواحل غرب إفريقيا 44

III. تجارة الرقيق بين السياسة الفرنسية وممالك إفريقيا الغربية 66

IV. ثورات العبيد وتراجع المد الاستعماري الفرنسي بالأمريكيتين 80

الفصل الثاني: التحول التجاري الفرنسي في القرن التاسع عشر

I. الأسباب الحقيقية لإلغاء تجارة الرقيق 110

II. مظاهر الاهتمام الفرنسي بالتجارة العابرة للصحراء في الجزائر وإفريقيا الغربية 124

III. المشاريع المسطّرة للنقل واختراق الصحراء 147

IV. الوظائف الاقتصادية لمستعمرات فرنسا في الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية 160

القسم الثاني

مقاربة تحليلية حول التجارة الفرنسية بالإقليمين

الفصل الثالث: الرقيق الإفريقي وتنمية الاقتصاد الفرنسي (1571-1848م)

I. تجارة الرقيق الإفريقي وتوسيع التجارة الدولية 182

II. إحصاء الرقيق المرحّل من قبل السفن الفرنسية عبر سواحل غرب إفريقيا (1571-1831م) 203

III. الإحصاء السكاني للأفارقة في مستعمرات فرنسا بالعالم الجديد وغرب إفريقيا ما بين 222

(1571-1848م) .....
IV. دور الرقيق الإفريقي في تنمية الاقتصاد الفرنسي 241

الفصل الرابع: الحركة التجارية بين فرنسا ومستعمراتها في إفريقيا الغربية (1827-1939م)

I. التجارة المشروعة المبكرة لإفريقيا الغربية قبل القرن التاسع عشر 277
II. المقومات الاقتصادية لفرنسا في إفريقيا الغربية الفرنسية 292
III. التجارة الداخلية والخارجية لفرنسا مع مستعمراتها بإفريقيا الغربية الفرنسية (1850-1945م) 329

الفصل الخامس: الحركة التجارية الفرنسية عبر سواحل وصحارى الجزائر (1830-1945م)

I. المقومات الفلاحية والمعدنية لفرنسا في الصحراء الجزائرية 358
II. المقومات الصناعية والتجارية لفرنسا بالصحراء الجزائر الجزائرية 388
III. التجارة الداخلية والخارجية للجزائر الفرنسية عبر سواحل وصحارى الجزائر (1830-1945م) 411

القسم الثالث:

مقاربة استنتاجية حول آثار تجارة الرقيق

والاستعمار على التنمية الاقتصادية للإقليمين.

الفصل السادس: آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية في إفريقيا الغربية ما بين (1400-1950م)

I. آثار تجارة الرقيق على التحولات السياسية في غرب إفريقيا 452
II. آثار تجارة الرقيق على التنمية الاجتماعية في غرب إفريقيا 469
III. آثار تجارة الرقيق على النمو الديموغرافي لإفريقيا الغربية 483
IV. آثار تجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية في غرب إفريقيا 510

الفصل السابع: آثار التحول التجاري بين طرفي الصحراء الجزائرية على التنمية الاقتصادية للإقليمين

I. آثار التحول التجاري على التجارة التقليدية 542
II. آثار التحول التجاري على التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالإقليمين 554
III. آثار التحول التجاري على التنمية الاقتصادية للجزائر وإفريقيا الغربية 570

خاتمة 597

ملاحق 612

قائمة المصادر والمراجع 627

فهرس الخرائط والجداول والأشكال البيانية 644
فهرس الموضوعات 651
ملخص الأطروحة باللغتين العربية والإنجليزية.

تمَّت
بحمد الله وتوفيقه

ملخص
الأطروحة

ملخص الأطروحة:

يُعتبر العامل الاقتصادي الأساس الذي كان يُحرّك القوى الإمبريالية الأوروبية خارج مجالهم الجغرافي، من خلال تحولاتهم من اقتصاد إلى اقتصاد عبر قارات العالم الحديث والمعاصر؛ حيث برهنت هذه الدراسة من خلال النموذج الفرنسي، عن تلك الروابط التي جمعت أوروبا الغربية بالقارة الإفريقية والأمريكيتين، وفق متغيرات الحاجة الاقتصادية لكل فترة زمنية محددة؛ كان للتفوق الاقتصادي المرهون بعُملة الذهب في السوق الدولية بدايات العصر الحديث، الأساس الذي دفع بدول أوروبا الغربية نحو مصادر الذهب على سواحل الأطلسي لإفريقيا الغربية بدل الوسيط المغاربي الإسلامي الذي كان يُموّل جنوب أوروبا الغربية بمعدن الذهب من السودان الغربي.

لكن باكتشاف أوروبا للعالم الجديد وتكوينها لامبراطويات كبيرة ذات مزارع شاسعة ومناجم لا تنضب من الذهب وغيرها من المعادن، تتغير مطالب السوُق الدولية في نظام المحيط الأطلسي، أين حُوّلت اقتصاديات إفريقيا الغربية من اقتصاديات التصدير القائمة على الذهب ومنتجات المناخ الاستوائي والمداري، إلى اقتصاديات التصدير القائمة على البشر لتمويل مزارع ومناجم العالم الجديد بالعمالة الإفريقية المجانية. هنا شهد العالم بروز اقتصاديات الرأسمالية الإمبريالية الأوروبية الناشئة بِسواعد الأفارقة، والتي أخذت تتطور حتى بلغت أوجّها في سبعينيات وثمانينيات القرن الثامن عشر، أين حققت أوروبا الغربية تنميتها الاقتصادية على حساب الأفارقة ومستعمرات جزر الأنتيل خاصة.

هذه الفترة تتزامن مع اشتداد ثورات وحروب الاستقلال في الأمريكيتين، التي كان من إفرازاتها تراجع المد الاستعماري الأوروبي بالأمريكيتين، فكان فجر القرن التاسع عشر إيذانا للعمل على إلغاء تجارة الرقيق والانتقال الاستعماري من الأمريكيتين نحو القارة الإفريقية، لإحلال إفريقيا محل الأمريكيتين. وهنا يشهد العالم المتوسطي والصحراوي والأطلنطي للقارة الإفريقية تغييرا جذريا في اقتصادياتهم المساهم بها في السوق الدولية. أين أصبح للأرض الإفريقية أهميّة، وهنا تتحول إفريقيا إلى مستعمرات أوروبية قائمة على اقتصاديات إنتاج المحاصيل التجارية للسوق الأوروبية ومستعمراتهم عبر العالم، ومستودعات لتوزيع بضائعهم المصنعة من سواحل البحر المتوسط إلى سواحل الأطلسي عبر الصحراء الكبرى.

في إطار المنافسة التجارية عبر الصحراء الكبرى، تُبين هذه الدراسة كيف سارعت فرنسا لاحتلال الجزائر "بوابة إفريقيا" من أجل منافسة بريطانيا وتركيا في التجارة عبر صحراء ليبيا، وتحويل هذه التجارة عبر الصحراء الجزائرية، وربطها بمستعمراتها في إفريقيا الغربية والوسطى

خاصة، فكان لها ما أرادت مع بدايات القرن العشرين. هنا تشهد هذه المناطق المحاذية للشريط الصحراوي تحولات خطيرة في مسار الحركة التجارية التقليدية بين ضفتي الصحراء الكبرى خاصة، في المقابل تشهد المناطق الشمالية للجزائر والجنوبية لإفريقيا الغربية محلّ الدّراسة تصاعدا وتنوعا في الإنتاج الفلاحي والمعدني، أين أخذت الأرباح الفرنسية تتزايد بشكل مُطرد سيما بعد فتح الدروب الصحراوية عام 1923م، دون أي تحسين في مستوى التنمية الاقتصادية لهذه المستعمرات.

لقد كشفت المقاربات التاريخية والمقاربات الكميَّة التي وضعناها لتفسير ظاهرة الاقتصاد الاستعماري وآثاره الطويلة المدى على مستوى التنمية الاقتصادية للنموذج المدروس (الصحراء الجزائرية وإفريقيا الغربية) خلال فترة التواجد الفرنسي بهما ما بين (1638-1945م)؛ عن تلك العلاقة السلبية لظاهرتي تجارة الرقيق-الاستعمار ومستوى التنمية الاقتصادية لهذه المستعمرات، لاسيما المناطق المحاذية للشريط الصحراوي مقارنة بباقي المستعمرات الواقعة جنوب غرب إفريقيا وشمال الجزائر، ذلك لأن التجارة الصحراوية كانت الشريان الرئيسي الذي كان ينهض باقتصاديات تلك المناطق، ما جعلها ترزح في ذيل قائمة الدول عبر العالم ولأمد بعيد.

***

Thesis summary:

The economic factor is the foundation that was driving Europe's imperialist powersabroad their geographical sphere; through their transitions from an economy to one that transcends the continents of the modern and contemporary world, whereas the study demonstrated those linkages that binded Western Europe with the African and American continents, According to economic need variables per an allotted period of time based on the French model. Since the early modern era, the economic superiority was dependening on the gold currency in the international market-place,and which prompted western European countries towards gold sources on the Atlantic coast of West Africa instead of the Maghreban Islamic Mediator who financed southern Western Europe with the gold metal of western Sudan.

But, with Europe's discovery of the new world and its formation of large empires with vast plantations and inexhaustible mines of gold and other

minerals, the demands of the international market- place in the Atlantic system are changing, where west African economics have shifted from export economics- based on gold and tropical products- to humans one in order to finance new world farms and mines with free African labour. In that situation the world witnessed the emergence of the nascent economics of European imperial capitalism thanks to the Africans efforts whereby that was beginning to develop until it reached a peak in the 1770s and 1780s, where in Western Europe has achieved its economic development to the detriment of Africans and the Antilles colonies particularly.

That period coincided with the intensification of thein dependence revolutions and wars in the Americas that had resulted in the decline of the European colonial troops on the American continent; in so doing they started working on the abolishment of slave trade and the colonial transition from the Americas to the African continent, making this latter a more visible target at the beginning of the nineteenth century. And in this situation, the Mediterranean, Saharan and Atlantic world of the African continent is undergoing a radical change in their economics contributing to the international market- place, where African turned into important land that is becoming the new European colonies based on the economics of producing commercial crops for the European market and their colonies around the world, also the land of distribution warehouses of manufactured goods from the Mediterranean coast to the Atlantic coast across the Sahara Desert.

Under the Trade Competition through the Sahara, this study shows how France hastened to occupy Algeria as the "Gateway to Africa" in order to compete Britain and Turkey in trade across the Desert of Libya, by transforming this trade across the Algerian Desert, and particularly linking it to its colonies in West and Central Africa at the beginning of the twentieth century. Consequently, these areas adjacent to the desert strip are witnessing serious shifts in the flow of the traditional trade particularly between the two shores of

the Sahara. In 1923,the northern and southern regions of Algeria and the western Africa under study are witnessing an increase and diversity in agricultural and mineral production, as French profits has been rising steadily, especially after the opening of desert trails, but without any improvement in the economic development level of these colonies.

In which historical and quantitative approaches that we have set to interpret the phenomenon of the colonial economy and the after -effects in terms of economic development of the model studied (the Algerian Sahara and the Western Africa) during the French presence(1638-1945), which have been revealed that negative relationship between slave-trading and colonialism phenomenon as well as the economic development level of these colonies; especially the areas adjacent to the desert strip compared to the rest of the colonies in south-west Africa and northern Algeria, that's because Saharan trade was promoting the economies of those areas, that's why it's further down the list for long-term.